

المرجع فى علم النفس السياسى

الجزء الثانى

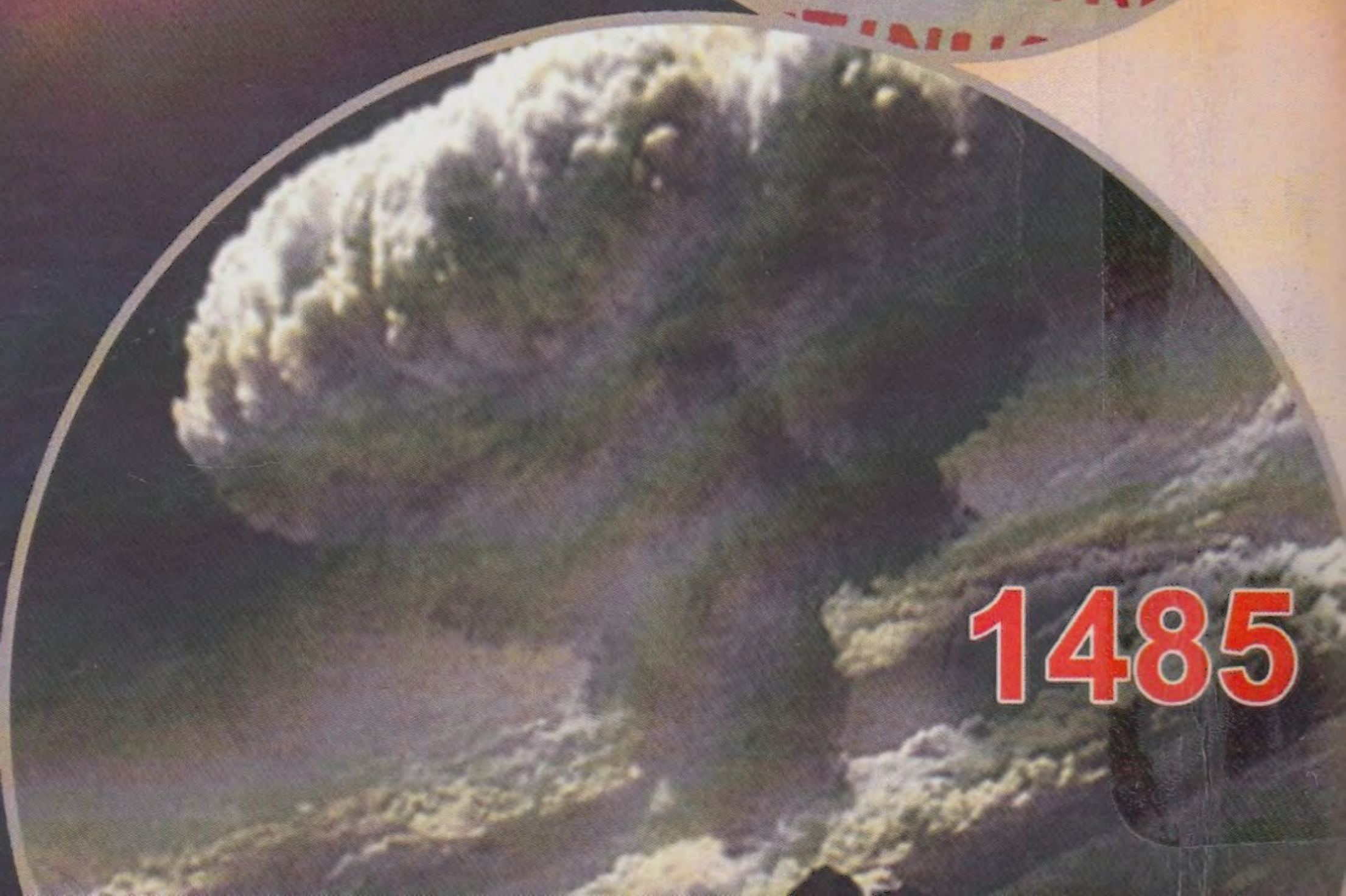
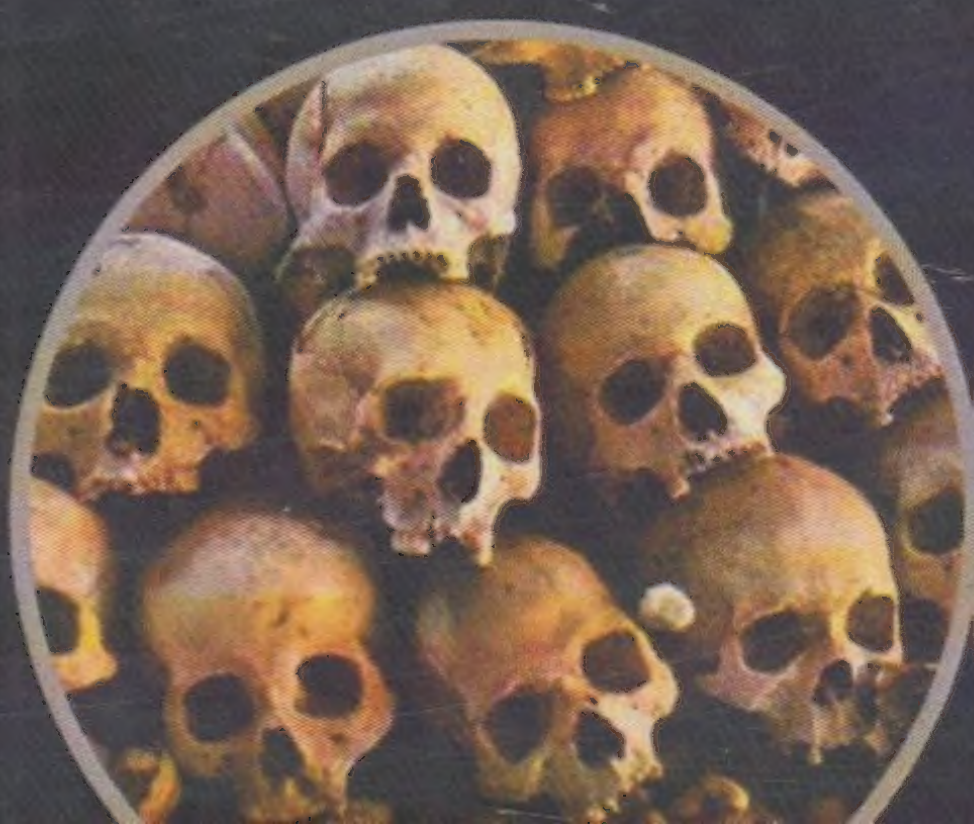
تحرير

داقيد أ. سيرز
ليونى هادى
روبرت جيرفيس

ترجمة

ربيع وهبة
مشيرة الجزيرى
محمد الرخاوى

مراجعة وتقديم
قدري حفى



1485

المرجع فى علم النفس السياسى
(الجزء الثانى)

المركز القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1485
- المرجع في علم النفس السياسي (الجزء الثاني)
- دافيد أو. سيرز، وليوني هادي، وروبرت جيرفيس
- ربيع وهبة، ومشيرة الجزيري، ومحمد الرخاوي
- قدرى حنفى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Oxford HandBook of Political Psychology

Edited by: David O. Sears, Leonie Huddy, and Robert Jervis

Copyright © 2003 by Oxford University Press, Inc."

"This translation of the Oxford HandBook of Political Psychology, originally published in English in 2003, is published by arrangement with Oxford University Press, Inc."

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.,

e.mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 2735424 - 2735426 Fax: 27354554

المرجع فى علم النفس السياسى (الجزء الثانى)

ترجمة

ربيع وهبة
مشيرة الجزيرى
محمد الرخاوى

تحرير

دافيد أو. سيرز
ليونى هادى
روبرت جيرفيس

مراجعة وتقديم
قدري حبنى



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

المرجع في علم النفس السياسي (الجزء الثاني) / تحرر: دافيد أو. سيرز، ليونى هادى، روبرت جيرفيس، ترجمة: ربيع وهبه، مشيرة الجزيرى، محمد الرخاوى، مراجعة وتقديم: قدرى حفى؛ ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠

٧٦٨ ص، ٢٤ سم

١ - علم النفس السياسي.

- (أ) أو. سيرز، دافيد (محرر)
(ب) هادى، ليونى (محرر مشارك)
(ج) جيرفيس، روبرت (محرر مشارك)
(د) وهبه، ربيع (مترجم)
(هـ) الجزيرى، مشيرة (مترجم مشارك)
(و) الرخاوى، محمد (مترجم مشارك)
(ز) حفى، قدرى (مراجع ومقدم)
(ح) العنوان

١٥٨,٦

رقم الإيداع: ٢٠٠٩ / ١٩٠٨٢

الترقيم الدولى: 8 - 588 - 479 - 977 - 978 - I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

السلوك السياسي الجماعي

الفصل الحادي عشر

605 الاتصالات والسياسة في عصر المعلومات - دونالد ر. كيندر

الفصل الثاني عشر

665 الانطباعات السياسية: تشكيلها وإدارتها - كاثلين م. ماكجرو

الفصل الثالث عشر

729 معالجة المعلومات والرأي العام - تشارلز تابري.....

الفصل الرابع عشر

801 القيم، والإيديولوجية، وبنية الاتجاهات السياسية - ستانلي فيلدمان.....

العلاقات داخل الجماعة

الفصل الخامس عشر

857 هوية الجماعة والتماسك السياسي - ليونى هودى.....

الفصل السادس عشر

937 التعصب والعدائية بين الجماعات - جون داكيت.....

الفصل السابع عشر

- التنظير حول النوع الاجتماعي في بحوث علم النفس
السياسي - فرجينيا سابيرو.....
1009

التغير السياسي

الفصل الثامن عشر

- التعليم والمواطنة الديمقراطية في عالم متغير - أوريت
إيشيلوف.....
1063

الفصل التاسع عشر

- الفعل السياسي الجماعي - بيرت كلاندرمانس.....
1113

الفصل العشرون

- الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والنزاع المتصلب:
الجنود والتطور والوقاية والتوفيق - أرفين شتاوب
ودانيل بار تال.....
1177

خاتمة

الفصل الحادي والعشرون

- إنقاذ العلوم السياسية من نفسها - روبرت لين.....
1241
- الكشف.....
1303

السلوك السياسى الجماعى

الفصل العاشر عشر

الاتصالات والسياسة في عصر المعلومات^(١٩٣)

دونالد ر. كيندر

على مدار النصف الأخير من القرن العشرين، غير الاتصال الجماهيري من مشهد السياسة الأمريكية، فقد كان هو السبب في الزيادة الهائلة التي طرأت على حجم المعلومات المتوافرة لدى عامة المواطنين حول الشؤون العامة. لقد أصبح حجم المعلومات المتعلقة بالسياسة والمتداولة على مستوى المجتمع الأمريكي هائلاً وفي تزايد مضطرد، وذلك من خلال القنوات المتعددة التي تتنوع ما بين تلفزيون شبكي وسلكى وفضائي، وبين الإذاعة، والصحف، والمجلات، وأيضاً البريد العادي والسريع والإلكتروني، وأخيراً الإنترنت والشبكة العنكبوتية للمعلومات (World Wide Web (www. - (Lindblom, 1977; Mutz, 1998; Pool, 1983). لقد أصبحت الأخبار والدعاية المتعلقة بالشؤون العامة تنهال اليوم على الشعب الأمريكي، فنجدهم مغمورين بالاقتراعات المختلفة حول الطرق التي ينبغي بها فهم القضايا، وموجهين نحو تحديد أي المشكلات تستحق الانتباه دون غيرها، وملقنين بمعلومات حول كيفية أداء المؤسسات والمسؤولين، بالإضافة إلى إخبارهم بالتوقييت الذي تكون فيه آراؤهم محسوسة والتوقييت الذي ينبغي فيه تغيير تلك الآراء؛ وأخيراً يأتي النصيح والإرشاد حول نوعية الأفعال أو التحركات التي ينبغي القيام بها، إذا وجدت. ولكن، ما تأثير كل ذلك؟

(١٩٣) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبة

لم تكن إجابة جوزيف كلابر (1960) Joseph Klapper على ذلك السؤال إجابة معروفة ولا مفاجئة بشكل كبير. ففي كتابه *تأثيرات الاتصال الجماهيري* *The Effects of Mass Communication*، قدم "كلابر" مراجعة دقيقة وشاملة للنتائج البحثية المتوافرة، وخلص في فحصه للأدلة، إلى أن "الاتصال الجماهيري يعمل بشكل متواتر كعامل للتدعيم أكثر من كونه عاملاً للتغيير" (p.15).

ويأتى الغرض من هذا الفصل فى مسح الملامح نفسها للاتصال والسياسة التى راجعها كلابر منذ أربعين سنة خلت. وقد حددت موضوعي، مثلما فعل كلابر، فى تأثيرات *الاتصال الجماهيري* والتى يقصد به الاتصال الذى يتم بصورة مكثفة فى اتجاه واحد، موجهاً من عدد صغير من المرسلين المحترفين إلى عدد كبير من "المستقبلين" غير المحترفين (Pool, 1973). وتتركز مراجعتي هنا على الولايات المتحدة المعاصرة وما قبل المعاصرة بقليل، وهى الحقبة ذاتها التى عمل عليها كلابر. ومن ثم تجدنى فى هذا الصدد مسلماً من ناحية بوجود مؤسسات ليبرالية ديمقراطية (انتخابات عادلة ومتكررة، وممارسة الحق فى التصويت بشكل واسع وممتد، وحرية المواطنين فى التعبير عن وجهات نظرهم؛ Dahl, 1989) ومسلماً، من ناحية أخرى، بوجود مشروعات الاتصال الجماهيري التى تحركها الضرورات التجارية وتحكمها المعايير المهنية للموضوعية والتوازن (Neuman, 1991; Schudson, 1978). والسؤال المتعلق بما إذا كان من الممكن الحصول على نتائج مختلفة فى مجتمعات أخرى تدار بطرق مختلفة نظامياً، يبقى سؤالاً مفتوحاً.

ومن خلال العمل بشكل أساسى على الموضوع نفسه الذى تناوله "كلابر"، توصلنا إلى نتيجة مختلفة تماماً. فقد كان حكم "كلابر" على "التأثيرات الصغرى" *minimal effects* صادقاً وفق الأدلة المتوافرة لديه فى

ذلك الوقت. لكن الآن، وبعد ما يقرب من أربعة عقود وجهود بحثية يُعتمد بها، نجد النتائج تقودنا في اتجاه مختلف تمامًا، أو هذا ما أحاول أن أبينه هنا. وترانى في هذا أقدم ذلك التصور الجديد لبحوث الاتصالات في ثلاثة أجزاء؛ يتم في كل جزء تنظيم ومراجعة الأدلة المتعلقة بفرض واحد عريض يتعلق بتأثير الاتصالات الجماهيرية، حيث يتعلق الجزء الأول بالانتباه *attention*، والثانى بالإقناع *persuasion*، والثالث بالفعل *action*. وينتهى الفصل ببعض الأفكار حول مدى ما وصل إليه علم الاتصال، وإلى أى مدى علينا أن نمضى.

الانتباه

في دول بحجم وتعقيد الولايات المتحدة، نجد أن تحقيق إدارة وضبط الانتباه العام - إذا تحقق عمومًا - إنما يتم أساسًا من خلال الاتصال الجماهيرى؛ وهو ما يكون مرهونًا - كما يمكن أن نتصور في سياق هذه العملية - بتأثير ثلاثة أنواع منها. فالاتصالات الجماهيرية يمكن أن تؤثر في كيفية فهم المواطنين للسياسة (وهو ما أدعوه هنا بالتأطير *framing*)؛ وكيفية تقرير المواطنين لما هو مهم في السياسة (وضع الأجندة *agenda setting*)؛ وكيفية تقييمهم، أى المواطنين، للبدائل التى تضعها السياسة أمامهم (الإعداد *priming*). وفى مراجعتى، ترانى أعالج التأطير ووضع الأجندة والإعداد والتأطير كما لو كانت عمليات منفصلة ومتمايزة عن بعضها البعض. ولكننا مع ذلك، لا نجد فى التراث تمييزًا واضحًا بين الثلاثة، بل إن هناك أمثلة إمبريقية معينة قد تثبت صعوبة تصنيفها. ومع ذلك فقد مضينا من منطلق الفكرة القائلة إنه من المفيد تحليليًا أن ننظم نتائج البحث فى الاتصالات ليس حول الانتباه بشكل عام، وإنما حول التأطير، ووضع الأجندة، والإعداد والتأطير على نحو خاص.

التأطير

كيف كان للأمريكيين أن يفسروا ما دعاه والتر ليبمان (1925, p. 24) ^(١٩٤) ذات مرة بـ "زوال الغموض"، و"التشوش المتزايد للمشكلات" التي تسود الحياة العامة؟ لقد فهم ليبمان أن الإجابة السديدة على هذا السؤال ينبغي أن تبدأ بالاعتراف بأنه في المجتمع الحديث، يعتمد عامة المواطنين على آخرين بحثاً عن الأخبار الخاصة بالشئون القومية والعالمية. تلك الأخبار لا محالة توفر الميزة وتعزز وجهات نظر معينة. فالمراسلون والمحررون، بل والرؤساء وأعضاء الكونغرس وكذلك الناشرون المتحدون والنشطاء السياسيون ومحللو السياسات.. جميعهم منخرطون في محادثة مستمرة بشكل أو بآخر تتم عبر تبادل "الأطر frames" (Gamson, Croteau, Hoynes, & Sasson, 1992). ويقال إن الأطر "تجعل العالم الكامن وراء الخبرة المباشرة وكأنه طبيعي" (Gitlin, 1980, p. 6)؛ وأنها، أي الأطر "تضع نظاماً للأحداث عن طريق جعل تلك الأحداث شيئاً ما يمكن

(١٩٤) وردت تلك العبارة المبسرة من كتاب والتر ليبمان المعنون "الجمهور الوهمي" The Phantom Public والذي صدر عام ١٩٢٥ بعد صدمة ليبمان فيما حدث من تأثير على الرأي العام خلال الحرب العالمية الأولى مما أسفر عن انتخاب موسوليني وصعود الفاشية في إيطاليا، ويعبر ليبمان في كتابه عن فقدانه الثقة في الديمقراطية التي تقوم على التسليم بأن العامة على درجة من النضج والمعرفة تتيح لهم الاختيار الرشيد، في حين أن من يقومون بالتأثير الفعلي في الأحداث وفي العامة أيضاً هم قلة نخبوية محدودة، وتبقى الغالبية الساحقة في عزلة عن صناعة الأحداث، وأن الفرد المنعزل في أيامنا هذه أشبه بالأصم الذي يجلس في الصف الأخير ويفترض أنه يتابع عرض رواية تدور حول قصة غامضة، ولكنه لا يستطيع أن يظل منتبهاً، وهو يعرف أن ذلك الذي يجري أمام عينيه يؤثر عليه بشكل ما. ومن ثم فليس أمام مثل هذا الفرد -الذي يمثل العامة- سوى الاعتماد على غيرهم في فهم ما يجري من أحداث. لقد أثارت الآراء المفكر الأمريكي جون ديوي John Dewey فنشر عام ١٩٢٧ كتابه المعنون "الجمهور ومشكلاته" The Public and its Problems معارضا لفكرة ليبمان محتجا بأن الجمهور قد يكون مغيباً، ولكن من الممكن إعادة تنشيطه ديموقراطياً. (المراجع)

الإخبار عنه؛ وأن لها القوة لتجعل العالم ذا معنى" (Manoff, 1986, p. 228)؛ وهي توفر "فكرة مركزية منظمة أو خطأ قصصياً يضيف المعنى على سلسلة منشورة من الأحداث، ناسجاً الصلة بينها" (Gamson & Modigliani, 1987, p. 143).

وتأتى الأطر بجميع الأحجام: أطر رئيسية "master frames"، وهي التي تنسق روايات أو تناولات معينة من التظلم أو الشكوى (Snow & Benford, 1992) أو التي تفصح عما تدور حوله السياسة (Capella & Jamieson, 1997; Weaver, 1972) وهناك أيضاً "أطر القضية" issue frames التي تنطبق على جدل واحد، كما هو الحال في حاجة تقول إن الإجراءات التعويضية affirmative action^(١٩٥) في صالح السود ينبغي أن تفهم كتمييز عكسي ضد البيض (Gamson & Modigliani, 1987; Kinder & Sanders, 1990). وتشمل الأطر كلاً من الأدوات المجازية المستجدة من قبل النخبة السياسية لتحقيق التقدم لأفكارهم، وقواعد الانتقاء، والتأكيد، والعرض التي تحكم علم الصحافة، والتي في الغالب ما تكون غير مبنية. ولا شك أن الأطر تتخذ دلالة وأهمية نظراً لتعقيد السياسة. فالقضايا التي تتصدى لها الحكومة والأحداث التي تتعش الحياة السياسية تكون عرضة للتفسير البديل؛ فهي دائماً ما يمكن قراءتها بأكثر من طريقة. ومن ثم فإن الأطر تظهر "حينما يكون هناك أكثر من طريقة للتفكير حول موضوع واحد" (Popkin, 1993, p. 83). قد يقال إن الأطر في صيغتها البحثية أو النقية لا توفر معلومات جديدة. إلا أنه،

(١٩٥) الفعل التعويضي: ترجمة غير حرفية، لكنها الأنسب في رأينا لوصف هذا السلوك، فالمصطلح يطلق عندما تسلك حكومة أو هيئة ما ذات سلطة، بطريقة محابية للمرأة أو السود أو أية فئة طالما كانت تتعرض لمعاملة غير عادلة، خاصة في اختيارهم للوظائف، وهو مسلك تعرض كثيراً لانتقادات حتى نسوية، لأنه يكرس حالة من التمييز المستتر والضمني، لسان حالها: إن تلك الفئات ليست منخرطة وتحتاج إلى تعويض أو معاملة خاصة. (المترجم)

وبعرض منظور معين، نجد الأطر تنظم أو بالأحرى تعيد تنظيم المعلومات التي تكون بالفعل لدى المواطنين.^(١٩٦) وتشير الأطر إلى الطريقة التي ينبغي التفكير بها في السياق، وتشجيع المواطنين على فهم الأحداث والقضايا بطرق معينة.^(١٩٧) والقول إن الأطر لا تقدم معلومات جديدة، وأنها لا تقدم سوى مجرد إطار لتنظيم المعلومات، لا يعنى أنها غير مؤثرة أو محايدة. فبتحديد ماهية القضية الأساسية والإشارة إلى كيفية التفكير فيها، فإن الأطر، إذا كانت تعنى شيئاً فإنها تعنى ما ينبغي أن يتم. ومن هنا، نجد النخب تتفق كثيراً من الوقت والمال في صناعة وبث الأطر على افتراض أن الأطر التي تسود سوف تشكل الطريقة التي يفهم بها الجمهور السياسة ومن ثم التأثير في الشيء الذي يكون الجمهور قد أعد لتأييده. هل هذا الافتراض صحيح؟

يبدو كذلك. فأحد الاختبارات الامبريقية عن التأطير، ينبثق عن هموم طال عليها الزمن حول قدرة عامة الناس على حكم أنفسهم. كذلك ما طرحه كثير من محلي السياسات المحنكين من أسئلة حول ما إذا كان المواطنون يعرفون حقيقة ماذا يريدون ويحتاجون؛ وما إذا كانت الآراء حول المواضيع التي تخص السياسات العامة هي فعلياً "انعدام للاتجاهات" nonattitudes (Converse, 1970, 2000). وانعدام الاتجاهات عادة ما يؤخذ كإشارة على عدم

(١٩٦) في هذا الصدد، تشبه تأثيرات التأطير في الاتصالات السياسية الدلائل التجريبية الشهيرة لكل من Tversky and Kahneman (1981) حول الفرق الذي تصنعه الأطر البديلة فيما يتعلق بصنع القرار. (المؤلف)

(١٩٧) لا ينبغي على أحد أن يتصور أن كل محل يفيد من فكرة الإطار يعنى تماماً الشيء نفسه بهذا الإطار (Entman, 1993). التنوع المفاهيمي الظاهر في هذا المجال من الدراسة البحثية تعد مذهلة وربما يؤسف لها، ولكنها قد تكون غير قاتلة. ولنعبر فكرة "النموذج" paradigm كحالة مقارنة وتعلمية مقنعة. وفقاً لرواية Masterman (1970)، استخدم النموذج في كتاب Thomas Kuhn بنية الثورة العلمية (1964) The Structure of Scientific Revolution بإحدى وعشرين طريقة مختلفة متميزة. وربما تمنينا لو كان Kuhn أكثر دقة، إلا أن فكرته، كما ينبغي أن نتذكر، قد غيرت الطريقة التي يفكر بها الجميع حول العلم. (المؤلف)

الاختلاف ما بين عامة المواطنين حيال السياسة، لكنها أيضاً تشير إلى غياب الجدل الجاد وسط النخب. ولننظر إلى المسألة بالطريقة الأخرى، فعندما تقدم النخب أطراً مفيدة، فقد يكون المواطنون أكثر ميلاً لرؤية الصلة بين ما يهتمون به وبين ما تعرضه السياسة، ومن ثم يكونون أكثر ميلاً لتطوير آراء حقيقية. ولقد تم اختبار هذا الفرض العلمى فى سلسلة من تجارب صياغة الأسئلة الراسخة فى مسوح قومية. تقارن هذه التجارب ما بين الرأى العام المستخلص بإحدى الطريقتين: إما بواسطة أسئلة تشير بصورة واضحة إلى الأطر التنافسية التى تسيطر على الخطاب النخبوى (الظرف "المؤطر") (the "framed" condition)، أو بواسطة أسئلة لا تقوم بذلك (الظرف "العارى") (the "stripped" condition). ويقصد هنا بالمعالجة المؤطرة محاكاة الوضع السياسى الذى يشهد فيه الناس جدالاً بين نخب معارضة لبعضها البعض؛ كل يدفع بتعريف بديل للقضية. فى الوقت نفسه، يقصد بالمعالجة العارية (أى العارية من الأطر - المترجم) يقصد بها محاكاة الوضع الذى لا يوجد فيه جدل نخبوى، حيث يمضى المواطنون كل على أعنته فى صياغة القضايا التى تهمهم. وكما هو متنبأ بالنسبة لعدد متنوع من القضايا، فعندما يحصل المواطنون على أطر مساعدة، فإنهم يكونون أكثر ميلاً للتعبير عن الآراء وتلك الآراء غالباً ما تكون أكثر استقراراً عبر الزمن وأفضل رسوخاً فى الاعتبار السياسية التى تظهر الأطر لإبرازها (انظر على سبيل المثال: Kinder & Nelson, 1990; Kinder & Sanders, 1996; Zaller, 1990).

تجارب أخرى تقارن إطاراً مقابل آخر. فلكون الأطر البديلة تبرز ملامح مختلفة من قضية ما، فإنها ينبغى أن تبدل الوزن النسبى المعطى للمصالح، والعواطف الجماعية والقيم السياسية التى من الممكن أن تبدأ فى تشكيل رأى ما - وهذا هو ما تفعله (انظر على سبيل المثال: Capella & Jamisson, 1997; Jacoby, 2000; Kinder & Sanders, 1990, 1996; Nelson & Clawson, & Oxley, 1997; Nelson & Kinder, 1996; Price, 1998). فى هذا

الصدد، تكون الأطر مثل وصفات الطهي؛ إرشادات من قبل الخبراء حول الطريقة التي ينبغي بها للمواطنين طبخ أو تلفيق آرائهم (Kinder & Sanders, 1996).

إن تغيير الأسس الداعمة للرأي شيء، وتحريك الرأي نفسه شيء آخر. فالتأطير القادر على تحقيق الأولى لا يشكل ضامناً للنجاح في الثانية. فلكي تحرك رأياً، لا يجب على الإطار أن يكون حاسماً فحسب (أي يناسب موضوعه بشكل جيد) بالرغم من وجوب هذا، ولا يجب أن يستميل عدداً كبيراً من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة جديدة فحسب، بالرغم من وجوب ذلك أيضاً، بل إنه لتحريك الرأي لابد للإطار أيضاً أن يستميل عدداً كبيراً من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة تدفعهم في اتجاه جديد.

ولنفترض، باستعارة مثال من "نيلسون" Nelson وزملائه، أن جماعة الكوكلوكس Ku Klux Klan^(١٩٨) تخطط لتنظيم سباق في مجتمعك، فالصحف المحلية يمكنها أن تؤثر هذه الأخبار لتبرز الحماية الدستورية للتجمع والتعبير، أو أن تبرز التزامات الحكومة بحفظ النظام. الإطاران حاسمان، فهما يستميلان عدداً كبيراً من الناس للتفكير حول الموضوع بطريقة لا يمكنهم التفكير بها دون الإطارين، كما أنهما، أي الإطارين يدفعان بقوة في اتجاهات متعارضة. ولكون الأمريكيين يؤمنون بكل من حماية حرية التعبير وكذلك حفظ النظام الاجتماعي، فإنه عند تقديم القضيتين في أطر تبرز الواحدة قبالة الأخرى، فسوف ينتهي الأمر إلى التعبير عن مواقف مختلفة حول ما إذا كان السباق ينبغي أن ينظم من أساسه أم لا. (Nelson, Clawson, 1997; Oxley, 1997; لمزيد من الأمثلة والمناقشات حول تغيير الرأي من خلال التأطير، انظر: Chong, 1993; Kinder & Sanders, 1996).

(١٩٨) الكوكلوكس كلان: جمعية سرية أمريكية نشأت بعد الحرب الأهلية لترسخ سيطرة البيض على الزنوج. (المترجم)

والحقيقة أن جميع النتائج الإطارية التي استشهدنا بها حتى الآن تسأتى من تجارب لها ميزات حقيقية (Kinder & Palfrey, 1993; Sniderman & Grob, 1996)، وتتميز على نحو خاص بعدد من الملامح المرغوبة بشكل كبير. أولاً، لأن معظم هذه التجارب تعد محاكية وبشكل متعمد لجدالات نخبوية واجتماعات يومية للصحفيين. وثانياً لأن كثيراً منها قد تم إدخاله فى مسوح لعينات ممثلة، ومن ثم فإن الشكوى الشائعة من التجارب - كونها تستغل جماهير ملائمة ولكن غير ممثلة (قارن Sears 1986, and Anderson, Lindsay, 1999 & Bushman) - هذه الشكوى لا تنطبق هنا.

بالرغم من ذلك، فإن قابلية النتائج التجريبية للتعميم دائماً ما تكون محل تساؤل، والتأثيرات التأطيرية ليست استثناءً فى هذا الصدد. القلق الرئيسى هنا أن التجارب التأطيرية - مثل التجارب التى تتم فى الاتصال الجماهيرى عامة - إنما تمحى عادةً التمييز بين كمية المعلومات من ناحية واستهلاكها من ناحية أخرى. ذلك أن التجارب عادة ما يتم تنفيذها بطريقة يكون فيها كل شخص بين الجمهور قد تسلم الرسالة. ومن ثم فإن التجربة التقليدية تتجنب عقبة رئيسية تقف فى طريق تأثيرات الاتصال، ألا وهى: جمهور غافل، تائه فى شئون الحياة الخاصة (وسنفصل حول هذه النقطة لاحقاً). وبضمان وصول الأطر إلى جمهورها المقصود intended، يمكن للتجارب أن تبالغ من قوتها. والقراءة الأكثر اتزاناً لتأثيرات الإطار إنما تتطلب تنوعاً منهجياً، وتجارب وكذلك دراسات موجهة إلى العالم الخارجى. (١٩٩)

(١٩٩) قد يتوقع المرء أن يجد مثل هذه البيانات فى التراث حول الحركات الاجتماعية. ولاستجلاء الظهور والنجاحات الطارئة للحركات الاجتماعية، يشير الباحثون (كجزء من حركة تهم أنفسهم) إلى ظروف متنوعة مساهمة: تطلعات مسرعة، موارد مادية، عوائق وفرص سياسية، هياكل تنظيمية متعايشة=

المشكلة الثانية أنه في الوقت الذي يشكل فيه التراث الذي راجعناه لتونا حالة جيدة تدل على أن الأطر يمكن أن تؤثر في كيفية تقييم الناس (أو حتى إذا ما كانوا يقيمون من الأساس) لمواضيع متنوعة من السياسة، فإن هذا التراث يقفز فعليًا على الاهتمام أو الهم المحوري الذي بدأنا به، وهو: كيفية تفسير الناس لهذه المواضيع من الوهلة الأولى. وقد وجدنا في جميع الدراسات المتعلقة بالأطر والتأطير، أن الفهم في حد ذاته، لم يكن مطلقًا متناولًا أو مقاسًا بشكل مباشر، وذلك لسوء الحظ، نظرًا لأن المؤسسات الديمقراطية غالبًا ما تفترض أن عامة الناس يفهمون المواضيع التي تطرح أمامهم. وهذا بالفعل من سوء الحظ المضاعف، لأنه على مدار العقد الماضي، قام علم النفس المعرفي بتطوير أدوات مفاهيمية ومنهجية جد مناسبة لتحليل مشكلة الفهم السياسي. وهنا يطرأ على ذهني تحليل "بينينجتون" Pennington و"هاستي" Hastie للمحلفين الذين يحولون كومة من الأدلة المقدمة إليهم أثناء المحاكمة إلى تناول سردي إجباري (Pennington & Hastie, 1992, 1993) ورواية كل من هوليوك Holyoak's وThagard's (1992) للاستدلال بالتشبيه reasoning by analogy؛ وتنظير "كينتش" Kintsch's (1998)، وبحثه حول قدرة الناس على فهم النص. اختصارًا، فإن الأدوات المفاهيمية والمنهجية التي تتناول اختبارًا جادًا لكيفية فهم عامة الناس من الأمريكيين أسرار السياسة تبدو الآن متوافرة (كخطوة أولى وصغيرة في هذا الاتجاه، انظر Berinsky & Kinder, 2000). ويبدو أن التثبيت الأدق لماهية الأطر

- (تنظر مثلًا: Tilly, 1978; Tarrow, 1994; McCarthy & Zald, 1977; McAdam, 1982)، وأيضًا ما زاد في السنوات الأخيرة من الأطر المرغمة (Gamson, 1992; McAdam, McCarthy, & Zald, 1996; Snow & Benford, 1992). ولكن في حين أن هناك الآن دليلًا معقولاً على أن قادة الحركة يقضون قدرًا معقولاً من الوقت لصياغة الأطر والاستراتيجية حول المواد التي يبتونها (Branch, 1988; Ellingson, 1995; Fredman, 1999; Garrow, 1987; Gerhards & Rucht, 1992)، فإن هذا ليس هو الشيء نفسه كإظهار أن تلك المواضيع الإطارية والدراسات الامبريقية في الأوضاع الطبيعية مع هذا الهدف في الذهن تكون بكمية قليلة (McAdam, 1996). (المؤلف)

وكيفية تشكيلها للفهم يعد مشروعًا جديرًا، حيث تظهر الأطر - مثلما أفاد "جيتلن" (1980) Gitlin - لكي تنظم العالم بالنسبة للصحفيين الذين يكتبونها، وبالنسبة لنا أيضًا وبدرجة من الأهمية، بصفقتنا نعتمد على تقاريرهم" (p.7). (٢٠٠)

وضع الأجندة

تعد القرارات المحددة للقضايا التي يجب أن تكون جزءًا من السياسة من بين أهم القرارات التي يمكن أن تتخذ في أي مجتمع (Bachrach & Baratz, 1970)، وباستخدام صيغة "شائشنايدر" Schattschneider التي تتسم بالوضوح والتحديد، فإن "بعض القضايا يتم تنظيمها داخل السياسة بينما تنظم قضايا أخرى خارجها" (1960, p. 71). ونجد أن عامة الناس إنما يتورطون إلى حد ما في هذه العملية: حيث يطور المواطنون أفكارًا حول ما هو مهم وما هو غير مهم، وأي المشكلات دون غيرها تعد موضوعًا ملائمًا لتحرك الحكومة، وهذه الأفكار بدورها إنما تشكل وتقيّد ما تسعى الحكومة لعمله (Burstein, 1985; Verba & Nyle, 1972). كيف، على سبيل المثال، يصل عامة الناس إلى الاعتقاد في أن الجريمة تعد مشكلة عاجلة بينما الأمطار الحمضية ليست كذلك؟

منذ أكثر من خمسين سنة مضت، أشار كل من "لازرسفيلد" و"ميرتون" (Lazarsfeld and Merton, 1948) إلى أن الإجابة على سؤال كهذا قد تكمن في قوة وضع أجندة لوسائل الإعلام الإخبارية. ففي الوقت الذي عبرا فيه عن شكوك حول تأثير الاتصال الجماهيري بشكل عام - اعتبروا أن السيارة تعد إلى حد كبير أكثر منطقية من المذيع، واعتقدا أيضًا أن كثيرًا مما مضى

(٢٠٠) للاطلاع على مقال رائع يتسم بالدقة الفكرية حول الصعوبات المعيارية التي يشكلها التأطير بالنسبة للسياسات الديمقراطية، انظر: Bartels, 2002. (المؤلف)

بالنسبة للتحليل المعاصر قد تأثر بعدوى التفكير "السحري". وبالرغم من ذلك عمل "لازرسفيلد" و"مرتون" على رسم ملامح لعدة آليات يمكن من خلالها أن يكون للاتصال الجماهيري تأثير. ويأتى وضع الأجندة كملح بارز ضمن هذه الآليات: "حيث تمنح وسائط الإعلام العامة مكانة للقضايا العامة والأشخاص والمنظمات والحركات الاجتماعية" (p. 101). واعتقد لازرسفيلد ومرتون أن مجرد الانتباه كان كافيًا، حيث إن "المكانة المعززة إنما تتأتى لأولئك الذين يتلقون فقط الانتباه فى الإعلام، بعيدًا تمامًا عن أى تدعيم تحريرى... فالاعتراف من قبل الصحافة أو الإذاعة أو المجلات أو الأفلام الإخبارية newsreels تشهد على أن شخصًا ما قد وصل، أن شخصًا ما يعد مهمًا بما يكفى ليكون بارزًا متميزًا عن الجماهير الكبيرة المجهولة، وأن سلوك شخص ما وآراءه قد أصبحت ذات أهمية بما يكفى لتسترعى الملاحظة العامة" (pp. 101-102).

فكرة جيدة- لكنها مجرد فكرة. ولم يقدم كل من لازرسفيلد ومرتون أى دليل على تخمينهما، وبعد اثنتى عشرة سنة لاحقة، لم يستطع كلاير klapper كذلك تقديم دليل. ومن ثم فإن وضع الأجندة أولاً مع مناوشة غير مباشرة مع الدليل لم يكن موجودًا إلى أن جاء تحليل "كوهن" (1963) Cohen الدقيق للصحف والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. فعلى أساس المقابلات مع الصحفيين والمسؤولين الحكوميين، توصل "كوهن" إلى أن الصحافة فى أحيان كثيرة "قد لا يحالفها النجاح فى إخبار الناس بما يفكرون فيه، لكنها تنجح وبدرجة مبهرة فى إخبار قرائها بما يفكرون حوله" (p. 13). وقد كان فى ذهن "كوهن" خبراء سياسات وجمهور منتبه، ومع ذلك، فإن استخلاصه القوى لا يتناول بالضرورة وضع الأجندة وسط الجمهور العام، وهو ما أسماه "ريكر" Riker (1993) ذات مرة بـ "المستنقع الغائم misty swamp" (p. 2) للسياسة اليومية.

الشيء الأقرب ارتباطاً في هذا الصدد هو الدليل الذي قدمه "ماك كومبس" و"شو" (McCombs and Shaw 1972)، اللذان عقدا - في نهاية حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٦ - مقابلات مع عينة صغيرة من الناخبين غير الملتمزمين حزبياً الذين يعيشون في شابل هيل Chapel Hill بكارولينا الشمالية وحولها. وقد وجد ماك كومبس وشو ارتباطاً شبه تام بين المشكلات التي اعتقد الناخبون أنها أخطر مشكلات الدولة، وبين تلك المشكلات التي أعطيت بروزاً ومكانة كبيرة في الأخبار التي كانوا يقرءونها ويشاهدونها في ذلك الوقت. وخلص كل من ماك كومبس وشو إلى أنه "في اختيار وعرض الأخبار، يقوم المحررون وفريق عمل غرفة الأخبار والفريق الأوسع بلعب دور مهم في تشكيل الواقع السياسي" (p. 176).

وقد كان للبيان الناجح الذي قدمه كل من ماك كومبس وشو أن يلهم العديد من الردود، وأن يسبب كذلك بعض التشوش لفترة من الزمن. وأفضل الدراسات التي أبرزت الدعم العرضي المتواضع الذي اتسم في الغالب بالغموض لوضع الأجندة كانت (Erbring, Goldenberg, & Miller 1979). وقد بالغ كتاب "ناجح مبهراً" Stunningly successful حول أهمية هذه النتائج بشكل واضح. (Cohen, 1963. p. 13).

وإذا عاودنا النظر إلى المشكلة سنجد أنها تمثلت في فشل التصميم. فالمقارنات عرضية المقطع cross-sectional تخطئ التباين الفعلي في وضع الأجندة، والذي يعد زمنياً أكثر من كونه مكانياً. فوضع الأجندة مسألة ديناميكية - تظهر المشكلات وتتحرك لبرهة إلى مركز المسرح، ثم تعود تدريجياً إلى الأطراف - ومن ثم ينبغي أن تتعرض للفحص على مدار الوقت. واتساقاً مع هذا، وجد "فانكهاوزر" (Funkhouser 1973) في تحليل بسيط تطابقاً قريباً بين قدر الانتباه المعطى لمشكلات متنوعة في الصحافة القومية على مدار عقد الستينيات 1960s من ناحية وبين الأهمية التي أولاها بالتالي الجمهور الأمريكي لتلك المشكلات من ناحية أخرى.

هذه النتيجة الأساسية صمدت جيدًا أمام مزيد من الاختبارات الأكثر دقة. فقامت دراسات لاحقة بضبط إمكانية أن تكون المنظمات الإخبارية مستجيبة لأولويات الجمهور (وليس العكس) آخذة في الحسبان التأثيرات المستقلة التي ترجع لظروف العالم الواقعي (مثل، تغيرات الأسعار أو معدل الفائدة)؛ ووضعت في الاعتبار، تزامنًا مع ذلك، إمكانية أن يكون في استطاعة الرئيس تغيير ما يتخذه الجمهور شيئًا مهمًا، وذلك من خلال خطابات رئيسية موجهة إلى الأمة. وفي ظل هذه الظروف الحتمية نجد التدعيم الإمبريقي لوضع الأجندة يظهر على نحو متواتر. ارتفاع الأسعار والبطالة ونقص الطاقة وضبط الأسلحة: كل هذا (وأكثر) أصبح من القضايا ذات الأولويات العالية للجمهور بعد أن أصبحت أولاً ذات أولوية عالية للصحف والشبكات. وبالنسبة لتتوع كبير من المشكلات، نجد اهتمام الجمهور الأمريكي بالمشكلات السياسية يقتفى بسرعة وعن كثب التغيرات التي تعترى، عبر الوقت، قدر الانتباه الذي توليه لهم وسائط الإعلام (انظر على سبيل المثال: Behr & Iyengar, 1985; Fan, 1992; MacKuen, 1981, 1984; McCombs & Zhu, 1995; Neuman, 1990; Protess et al. 1991).

لقد تم استكمال هذه النتائج على نحو دقيق من خلال نتائج البحث التجريبي (Iyengar & Kinder, 1984; Miller & Krosnick, 2000). وقد وجدنا، من ناحية التأثير، أن هذه التجارب قد حولت التباير في التغطية الإخبارية التي تحدث بشكل طبيعي عبر الزمن إلى تباير متزامن contemporaneous variation عبر الظروف التجريبية. فقد حدث أن الأشخاص ممن عُرض عليهم مواد إذاعية شبكية تم تحريرها دون إقحام شخصي لإبراز مشكلة بعينها قد أولوا بالتالي أهمية أكبر لتلك المشكلة- تفوق الأهمية التي أولوها ليأها قبل أن تبدأ التجربة وتفق كذلك ما أولاه الناس الذين تم تعيينهم عشوائيًا للظروف الضابطة التي ركزت على مشكلات مختلفة. هذه التأثيرات

التي ظهرت مباشرة بعد الاستنتاجات الخاصة بالمواد المذاعة، وأيضًا بعد أسبوع لاحق، نالت تعزيزًا عندما ظهرت أخبار محررة حول تلك المواد، وظهرت بخصوص عدد كبير من المشكلات. (٢٠١)

إذا كانت تأثيرات وضع الأجندة قوية وفعالة، فإنها تبدو أيضًا جد محددة. فالأخبار حول الطاقة إنما تؤثر في المعتقدات حول أهمية الطاقة والطاقة وحدها؛ بينما الأخبار حول الدفاع الوطني تؤثر في المعتقدات حول الدفاع الوطني وحده؛ وهكذا. فالأخبار حول مشكلة واحدة لا تبدو مؤثرة لدرجة التعيم على مشكلات أخرى، حتى عندما تكون المشكلات مرتبطة ببعضها البعض. وهذه الخصوصية قد تعكس الطريقة التي تقدم بها الأخبار، في حزم محكمة ومكتفية ذاتيًا (Weaver, 1972). وقد يكون الشيء الأكثر أهمية متمثلًا في الطريقة التي يقترب بها الأمريكيون من السياسة، أبرياء من الأطر الإيديولوجية التي قد تربط مشكلة وطنية ما بأخرى (Converse, 1964; Kinder, 1998).

(٢٠١) في الصيغة الأصلية التي قدمها كل من لازرسفيلد ومرتون (Lazersfeld and Merton (1948) ينبغي ألا تنطبق على القضايا والمشكلات فحسب، بل على الأشخاص أيضًا. ومن الممارات الرائعة لاختبار هذه العملية ما تم تقديمه من قبل النظام الأمريكي المعاصر للترشيح الرئاسي، والذي يتسم بتحديات متعددة تتنافس في سلسلة من المنافسات المرتبطة بشكل متقارب. وتحت هذا النظام يمكن لعرض قوى دون التوقع أن يجلب ستارًا حاجزًا من الانتباه الإعلامي. ومن بين حشد من المتطلعين الأملين للرئاسة انتقينا مرشحًا محظوظًا أصبح، تقريبًا بين ليلة وضحاها، منافسًا حقيقيًا، كما بين "جاري هارت" Gary Hart ١٩٨٤ و"جون ماكين" John McCain عام ٢٠٠٠. الشيء الذي تعلمه أكثر المصوتين في أوضاع وملابس كهذه، أنه على الأقل على المدى القصير ليس هناك سوى القليل جدًا مما يمكن القيام به مع مقترحات المرشح السياسية أو الخلفية الشخصية أو الفلسفية بشكل عام. والدرس الأكثر أساسية: أن هذا المرشح قد وصل، وأن هذا المرشح قد تم أخذه على محمل الجد. وبتركيز الانتباه، فإن أولئك للمرشحين يُمنحون الفرصة لتقديم حالتهم إلى الجمهور (Bartels, 1988). (المؤلف)

الإعداد والتهيؤ

مرارًا وتكرارًا يجد الأمريكيان أنفسهم مدعوين لتقييم البدائل المطروحة أمامهم من قبل نظامهم السياسي: فيقررون ما إذا كانوا يؤيدون أو يرفضون مرشحًا، يحكمون على مقترحات سياسية بأنها حكيمة أو مريضة؛ يتحملون عواقب تحركات الحكومة كحكومة ناجحة أو كارثية؛ ويحكمون على أداء رئيسهم إما كشخص ملهم أو شخص مأسوف عليه، وهكذا. والبدائل المتنوعة التي يُطلب من المواطنين تقييمها لا محالة معقدة، وهذا التعقيد إنما يصعب من معرفة تحديد المعايير التي ينبغي تطبيقها. والحدس وراء الإعداد والتهيؤ أن هذه المعايير تكون مطروحة أو على الأقل محبذة بفعل الانشغالات الخاصة بالاتصالات الجماهيرية. حيث تعتمد طريقة تقييم البدائل السياسية بشكل جزئي على المواد المختارة التي تغطيها الوسائط الإعلامية الإخبارية، وبالتالي على المعايير التي تم إبرازها. وكلما زاد الانتباه من قبل الإعلام الإخباري لجانب معين من الحياة السياسية - كلما أصبح هذا الجانب معدًا ومهيأ - ومن ثم كلما أدمج الناس ما يعرفونه حول هذا الجانب في تقييماتهم السياسية.

ومن هنا، فقد تلقت عملية الإعداد والتهيؤ دعمًا قويًا ومتسقًا في سلسلة من تجارب الأخبار التلفزيونية (Iyengar & Kinder, 1987). فبعد أن تم تهيؤ المشاهدين على سبيل المثال، بواسطة أخبار تركز على الدفاع الوطني، نجد أنهم يحكمون على الرئيس بشكل عام من منظور ما قدمه للدفاع الوطني، كما يرونه. كذلك بعد أن تم تهيؤ المشاهدين بواسطة أخبار حول التضخم، وجدنا المشاهدين يُقيّمون الرئيس من منظور طريقة إدارته، في نظرهم، لمسألة تخفيض الأسعار، وهكذا دواليك. ويظهر التهيؤ عبر تنوع من المشكلات بالنسبة للديمقراطيين كما للجمهوريين، سواء بالنسبة للأخبار

الجيدة أو السيئة، بالنسبة للرأي أو بالنسبة للاختيار، في ذروة الحملات وفي اللحظات الأهدأ بين كل حملة وأخرى.

تُظهر هذه النتائج وما تلاها من تجارب مختلفة (انظر على سبيل المثال، Gross, 2001; Iyengar, 1991; Miller & Krosnick, 2000; Valentino, 1999; Valentino Hutchings, & White, 2002) على نحو مقنع أن الإعداد والتهيو يمكن رصده في ظل ظروف مضبوطة تجريبيًا، ولكنها لا تبين ما إذا كان الإعداد والتهيو مهمين في العالم الواقعي للسياسة أم لا. لذا فإننا في حاجة إلى دليل من نوع آخر "تجارب طبيعية" تفيد من الميزة التحليلية للتحويلات المفاجئة في مسار الأخبار. حيث يظهر الإعداد والتهيو في هذه الوقائع أيضًا. فبعد التكتشفات التي حدثت، مثلاً، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٦ حول تمرير الأموال الناتجة عن بيع الأسلحة سرّياً إلى إيران، بصورة غير قانونية، إلى الكونترا أو مسلحي الانقلاب المضاد في نيكارجوا Nicaraguan Contras^(٢٠٢)، بعد هذه التكتشفات أصبحت تقييمات الجمهور للرئيس ريجان فجأة مستحوذة بمواضيع تتعلق بالسياسة الخارجية (Krosnick & Kinder, 1990). بالمثل، وبعد نشر فضائح جاري هارت Gary Hart الجنسية مباشرة في ربيع عام ١٩٨٧، فإن المذهب الأخلاقي المحافظ الذي لم

(٢٠٢) كلمة Contras مشتقة من المصطلح الإسباني La Contra اختصاراً لحركة contrarrevolucionarios التي نشط من خلالها المعارضون المسلحون لسياسة إعادة البناء الوطنية لساندينستا جوانتا في نيكارجوا Sandinista Junta of National Reconstruction التي أعقبت الإطاحة بحكم أنستازيو سموزا ديباي في حزيران/يوليو ١٩٧٩، واستمرت على مدار العقد اللاحق. وقد أصبحت التسمية مستخدمة من قبل الصحافة في الولايات المتحدة لتغطية عدد من الجماعات المعارضة للساندينستيين Sandinistas الذين كانوا يفتقدون أي توحيد إيديولوجي، وكان بعضهم قد دعم الثورة ضد سموزا Somoza، الكلمة بدون حرف C في حالة capital تشير في بعض المراجع إلى كلمة مضاد بالإسبانية contra. وقد تلقى الكونترا دعماً مالياً في البداية من الأرجنتين ثم تلقوا فيما بعد دعماً من خلال مبادرات سرية قام بها أشخاص في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان. (المترجم).

يكن له صلة مطلقاً بالتقييمات الجماهيرية لهارت قبل النشر، أصبح فجأة وثيق الصلة بالتقييمات (Stoker, 1993) ولمزيد من الحالات الإيجابية، انظر: Bartels, 1997; Krosnick & Brannon, 1993; Mutz, 1998; Pollock, 1994; وللإطلاع على تحليل مهم حول حالة واضحة من إخفاق الإعداد والتهيو، انظر (Zaller, 1998).

إن الإعداد والتهيو كما هو معرف هنا إنما يثار من مجرد الانتباه. فجنّب الانتباه إلى مشكلة بعينها يعنى أن الجمهور سوف يكون أكثر استعداداً للبناء على ما يعرفه حول المشكلة عندما يتعلق الأمر بالتقييم - وكلما كان الأمر كذلك كلما كان الإعداد والتهيو أكثر حداثة وتكراراً (Higgins, Baragh, 1979; & Lombardi, 1985; Higgins, Rholes, & Jones 1977; Srull & Wyer, 1979). لكن الأخبار بالطبع تفعل ما هو أكثر من مجرد لفت الانتباه إلى بعض المشكلات فيما تتجاهل الأخرى: فهي أيضاً تؤطر مشكلات بطريقة معينة. والشئ المهم على وجه التحديد في هذا الصدد هو السياق الذي يتم على أساسه تأطير المشكلات بطريقة تشير إلى أن لها أسباباً سياسية، أو حلولاً سياسية. ومن ثم فإن تأثير الإعداد والتهيو إنما يزداد عندما تفيد التغطية الإخبارية التلفزيونية أن الرئيس، هو المسئول سواء عن التسبب في المشكلة أو الإخفاق في حلها، وبالتالي يقل تأثير الإعداد والتهيو عندما تفيد التغطية بأن أسباب مشكلة ما وحلولها يمكن أن توجد في مكان آخر (Iyengar & Kinder, 1987; Iyengar, 1991).

وبناءً على الدعم الإمبريقي للإعداد والتهيو، فإننا قد نتوقع أن تكون الحملات السياسية منظمة بواسطة الإعداد والتهيو على الأقل جزئياً في ذهن. ويبدو أن الأمر بالفعل كذلك. وبالتالي فنحن هنا ننقل من إعداد وتهيو غير مقصود إلى إعداد وتهيو عمدى؛ من إعداد وتهيو كنتيجة غير مقصودة لمنظمات إخبارية تسعى إلى تقديم أخبار جيدة وجذب جماهير كبيرة، إلى إعداد وتهيو كتأثير مقصود لحملات تسعى إلى بناء تأييد سياسى.

ويضع "بيتروسيك" (1996) Petrocik الإعداد والتهيؤ في مركز الحملات. ووفقاً لمفرداته، فإن المرشحين والأحزاب يسعون إلى جعل الانتخابات تدور حول قضايا "يملكونها". والملكية هنا إنما تتجذر في التاريخ، كانعكاس لنموذج كل حزب في "الانتباه" طويل المدى، والمبادرة، والابتكار" بصدد مشكلات بعينها وقواعد شعبية محددة. فعندما يملك حزب من الأحزاب قضية ما، فإن الناخبين يميلون إلى الاعتقاد بأن الحزب ومرشحيه هم الأكثر إخلاصاً في الالتزام بعمل شيء حيال تلك القضية. واتباعاً لهذا المنطق، ينبغي على المرشحين المنافسين أن "يدفعوا على طول الخط بالأشياء التي تلعب دوراً في تقوية القضية من ناحيتهم وتزيح في الوقت نفسه المقومات التي يمتلكها الطرف المنافس بالنسبة لتلك القضية" (p. 829). ومن ثم يتضح أنه في الحملات الرئاسية الحديثة يقوم المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون في الحقيقة بالتأكيد على القضايا التي يملكونها: فالديمقراطيون يتحدثون حول التعليم والرعاية الصحية، بينما يتحدث الجمهوريون عن الدفاع واستقطاعات الضرائب.

باختصار، لا تمثل الحملات مثل تلك المناظرات حول مجموعة مشتركة من القضايا بقدر ما هي صراعات في تحديد ما تدور حوله الانتخابات. هكذا هي الحملات اليوم وهكذا كانت دائماً كما يبدو. ففي اختبار للمناظرة حول التصديق على الدستور، وجد "ريكر" (1993) Ricker تأييداً ضخماً لما أسماه بمبدأ السيطرة dominance principle "عندما ينجح أحد الأطراف في كسب مناظرة حول قضية ما، فإن الطرف الآخر يتوقف عن مناقشة تلك القضية، بينما يواصل الطرف الفائز استغلالها" (pp. 81-82). فالحملات "غالباً ما تدور حول الظهور وليس المواجهة" (p. 4; Budge, 1993;) (Gelman & King, 1993; Jacobs & Shapiro, 1994, 2000).

وقد أشرنا فيما سبق أن تأثيرات وضع الأجندة تنقسم بدرجة معقولة من الخصوصية. ويبدو أن الأمر في الغالب ينطبق كذلك على الإعداد والتهيؤ (انظر على سبيل المثال: Iyengar & Kinder, 1987; Krosnick & Brannon, 1990; Krosnick & Kinder 1993). ومع ذلك فهناك استثناءات، تظهر (على الأقل حتى الآن) بشكل رئيسي في أحد المجالات، وهو العرق race. ففي هذا المجال بالرغم من أن الاتصالات التي تبدو ظاهريًا وكأن ليس لها علاقة بالسود والبيض، فإنها تظهر لتهيئ الميول الطبيعية العرقية لدى الجمهور.

وبالفعل لقد تجاوز الخطاب العرقى الصارخ الحدود داخل الولايات المتحدة، فمعظم البيض من الأمريكيان يدعمون المساواة العرقية كمسألة مبدأ، في حين أن كثيرين منهم يشعرون بالحنق والضعف تجاه السود وعدم الارتياح في وجودهم. وقد كان لتلك الظروف أن تتسبب في ظهور خطاب تلطيفي يحبذ العنصرية عبر كلمات مشفرة (Kinder & Sanders, 1996). وهو ما يشير إليه "ميندلبيرج" (Mendelberg, 2001) بتعبير "الاتصال المتخفى". واستنادًا إلى أحد التيارات الحديثة للبحث في علم النفس (على سبيل المثال: Banaji & Greenwald, 1995; Bargh & Pietromomaco, 1982; Devine, 1989)، يدل "ميندلبيرج" على أن الرسائل التي تتم معايرتها بعناية يمكن أن تهيئ الميول العرقية تلقائيًا، خارج وعي المتلقي. فالتحيز المتخفى للعرقية يحالفه النجاح، لأنه بالتحديد يتحاشى الرقابة الذاتية self-censorship التي يمكن للبيض أن يمارسوها إذا تسنى لهم ملاحظة أن الرسالة الواردة تنتهك معيار المساواة.

الشيء نفسه إذا كان مثال الهدم الأخلاقي للتواصل المتخفى مقدمًا عن طريق الحملة الرئاسية الأمريكية عام ١٩٨٨، وتكون المبادرة معقدة بدقة ومنسقة جيدًا لتصوير المرشح الديمقراطي، الحاكم "دوكاكيس" Governor Dukakis كمتهاون مع الجريمة. من ناحية أو أخرى، يمكن قراءة عام ١٩٨٨

كمثال ملموس لنظرية حيازة القضية ownership theory التي طرحها "بيتروسيك" (1996) Petrocik: فالجمهوريون يشددون على قضيتهم (مكافحة الجريمة) بينما الديمقراطيون يحاولون تغيير الموضوع.^(٢٠٣) فحملة ١٩٨٦ التي تبدو مستقيمة ونزيهة- فيما عدا جهود الجمهوريين التي بالرغم من زعمها العمل حول الجريمة، فإنها فعليًا كانت حول العرق، تصور قصة "ويللي هورتون" Willie Horton، وهو رجل أسود متهم في جريمة قتل وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، كان قد منح إجازة في عطلة نهاية الأسبوع من قبل برنامج الترفيه بسجن "ماسشوستس" بينما كان "دوكاكيس حاكمًا". وقد فر "هورتون" من الولاية وأرهب زوجين من البيض في ميريلاند، فقد اعتدى على الرجل بالضرب وقام باغتصاب الزوجة قبل أن يتم إلقاء القبض عليه وإعادته إلى السجن. وفي الضجة المحلية التي تلت الحدث، دافع "دوكاكيس" عن برنامج الترفيه للمساجين، وبدأ غير عابئ بضحايا هورتون.

وأصبحت قصة هورتون عنصرًا ثابتًا فني خطاب بوش ضمن منشورات الحملة الجمهورية وفي مجموعة من الإعلانات التلفزيونية التي لا تنسى، ولم يكن هذا سوى تواصل متخف حول العرق. فالرسالة، على السطح، كانت حول الجريمة والجريمة فقط، وكانت الكلمات التي تدل على العرقية متجنبًا كليًا وبعناية. إلا أن اسم هورتون وقصته وصورته كانت حاضرة دائمًا. لقد كان جهدًا متعمدًا (Jamieson, 1992; Kinder & Sanders, 2001; Mendelberg, 1996)، وقد نجح: فقد هيأت الحملة ميولاً واستعدادات تجاه العرق (وليس الجريمة) ونقل الديمقراطيون المحافظين من الناحية العرقية وكذلك المستقلين إلى صف الجمهوريين (Kinder & Sanders, 1996; Mindelberg, 1997, 2001). وهكذا فإنه في الحملة الرئاسية ١٩٨٨ وفي

(٢٠٣) الحقيقة أن هذه الطريقة في الوقت الحالي رصدت من قبل الصحافة القومية (Mendelberg, 2001).
(المؤلف)

حالات أخرى مختلفة (Mendelberg, 2001; Velentino, Hutchings, & White, 2001; Winter, 2002)، نجد أن الاتصالات التي تبدو وكأنها دائرة حول موضوع ما- مثل الجريمة، إصلاح مستوى الرفاهية، إتفاقات الحكومة، خصخصة التأمين الاجتماعي- تتحول، في عواقبها إلى موضوع آخر، هو العرق تحديدًا.

الإقناع

يقصد بالإقناع، "تغيير اتجاهات [وسلوك] الناس من خلال الكلمة المنطوقة والمكتوبة" (McGuire, 1973, p. 216). ويستلزم الإقناع السياسي توفير الحجج والأدلة التي من خلالها يتم إدماجهم لتغيير آرائهم حول أحد جوانب السياسة: ففي ضوء معلومات جديدة؛ يتحول اعتقادهم عن الرئيس إلى أنه أنكى مما بدا عليه في البداية، أو أن إلغاء الفصل بين السود والبيض في المدارس ليس مؤثرًا وينبغي الإقلاع عنه، أو أنه يجب استثمار مزيد من الأموال والوقت في الدفاع الوطني.

وحول السؤال المتعلق بالدور الذي تلعبه الاتصالات الجماهيرية في الإقناع السياسي، لم تكن إجابة "كلابر" Klapper بالطبع مقلقة، حيث رأى أن وسائل الاتصال نادرًا ما تقنع، وأن التأثيرات الصغرى هي القاعدة. (وكان من بين الآخرين الذين ردوا هذا الرأي: Hovland, 1959; Key, 1961; McGuire, 2001; Mueller, 1994; Schudson, 1984). ولكن "زالر" Zaller (1996) لم يوافقهم الرأي، وأكد على أن الإجابة الصحيحة على السؤال الخاص بالإقناع لا تتمثل في التأثيرات الصغرى، بل، ولنقل ببساطة، إنها تأثيرات ضخمة طوال الوقت. والحقيقة، كما سأحاول أن أبينها، تكمن في مكان ما بين هذا وذاك.

لقد تأثر "كلاير" كثيرًا بالكتاب المتميز "اختيار للناس *The People's Choice*"، الذي تم إنجازه بواسطة فريق برئاسة "بول لازرسفيلد" Paul Lazarsfeld (1948, Lazarsfeld, Berelson, & Gaudet)، والذي يتناول التنافس الرئاسي عام ١٩٤٠ في ولاية أوهايو Erie County, Ohio، والذي كان قد تم وكانت المفاجأة بالنسبة لفريق لازرسفيلد فيما اكتشفوه من أن عددًا قليلًا نسبيًا من الناخبين قد حولوا نيتهم على مدار العام وتحديدًا في وقت اتفاقات الصيف، قبل أن تبدأ حتى الحملة الرسمية، أصبح ما يقرب من ٨٠% من جملة الناخبين ملتزمين دائمًا بمرشح واحد أو آخر. ومن الربيع إلى الخريف، لم يكن سوى حفنة من الناخبين - حوالي ٥% - هم فقط من تحولوا إلى الجانب الآخر: والتغيير الطفيف الذي حدث، يبدو أنه كان أكثر ارتباطًا بالنفوذ الشخصي للعائلة والأصدقاء عن ارتباطه بالحملة. وقد خلص كل من لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت إلى أن الحملات الرئاسية تعد عمومًا غير مؤثرة في الإقناع، فبدلاً من تحويلها الناخبين من جانب إلى آخر، فإنها، بدعم *reinforce* من قرروا موقفهم مبكرًا وتفعل *activate* الاستعدادات الكامنة لمن كانوا في البداية غير ملتزمين.

وقد كان الأمر كذلك عام ١٩٤٠، وعام ١٩٤٨ أيضاً. فتحت عنوان الناخب يقرر *The Voter Decides* استعرض كل من بيرلسون ولازرسفيلد وماكفي (1948, Berelson, Lazarsfeld, and McPhee) نتائج بحث مماثل، تم هذه المرة في إلмира بنيويورك Elmira, New York، يركز على المنافسة الرئاسية الشهيرة بين ديوي- ترومان Dewey- Truman. ومرة أخرى، أو هكذا بدا الأمر، كان للاتصالات الجماهيرية أن تقوم بدور "البلورة والتدعيم أكثر من التحويل وتغيير الآراء". (p. 248).

وقد أخذ كلاير النتائج من هاتين الدراستين النموذجيتين على محمل الجد، وكان من الحكمة أن يفعل هذا، فقد ثبت صحة الاستنتاجات الرئيسية

المستخلصة منهما. وبالرغم من التغييرات الشديدة على مر نصف القرن الماضي في السياسة والمجتمع، فإن حملات الرئاسة الأمريكية لا تزال تحقق كتريبات في الإقناع السياسي^(٢٠٤). وهذا ما نعرفه من خلال دراسات تتبعية جماعية^(٢٠٥) panel studies تمت على نفس المنوال بعد التصميم الأصلي الذي قدمه "لازرسفيلد" (انظر على سبيل المثال: Bartels, 1997; Finkel, 1993; Markus; 1982; Patterson, 1980) وكذلك من تجميع نماذج تنبؤية، تنبأت على نحو دقيق بنتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية من خلال المعلومات التي كانت متوافرة قبل أن تبدأ الحملات (انظر مثلاً: Bartels, 1992; Gelman & King, 1993; Rosenstone, 1983). كان كلا بر مصيباً إذن فيما يتعلق بالحملات الرئاسية: فهي لا تقوم بإقناع كبير، بل في الغالب بتدعيم وتفعيل^(٢٠٦).

ومع ذلك، فإن التسليم بهذه النقطة - أي عدم حدوث الإقناع سوى بقدر قليل من عيد العمال إلى عيد الانتخابات - لا ينبغي أن يقودنا إلى الاستنتاج

(٢٠٤) كما هو الحال مع المناظرات الرئاسية، التي قد يظن أنها حملات في صيغة مصغرة؛ هنا أيضاً يوجد قليل من الإقناع كثير من التنشيط والتدعيم (Katz & Feldman, 1962; Sears & Chafetz, 1977). (المؤلف)

(٢٠٥) دراسات تقوم على تكرار قياسات نفس العينة من الأفراد مرات متتالية عبر فترات زمنية متتالية (المراجع)

(٢٠٦) في التوصل إلى استنتاجه الخاص بالتأثيرات الصغرى، بنى "كلاير بشكل مشدد، على النتائج التي ظهرت من سلسلة دراسات قام بها "كارل هوفلاند" Carl Hovland وزملاؤه لقسم المعلومات والتربية Information and Education Division في قسم الحرب War Department أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم تقديمها في تجارب حول الاتصال الجماهيري Experiments on Mass Communication (1949). قام فريق "هوفلاند" بتجارب عشوائية على عدد كبير من العينات الممثلة من بين المدنيين الأمريكيين لقياس آثار أفلام الدعاية التي تبثها وزارة الحرب. فقد اكتشفوا أن الأفلام كانت ناجحة تماماً بشكل عام في حمل حقائق بارزة ولكن في الغالب غير فاعلة على الإطلاق في تغيير الاتجاهات (Hovland, Lumsdaine, & Sheffield, 1949, p. 65). والنتيجة - الحصول على المعلومات دون تغيير الاتجاهات ملازم (انظر أيضاً: Robinson, 1976) - سيقودو كإشارة على المقاومة، والتي سنتناقشها لاحقاً في هذا الجزء. (المؤلف)

بأن الحملات الرئاسية ليست ضرورية. على العكس تمامًا، فالتفعيل والتدعيم يمثلان عمليتين سياسيتين حيويتين، وذلك على حد ما وجدّه لازرسفيلد وزملاؤه. فالحملات تفعل الناخبين بإثارة اهتماماتهم ومدّهم بالمعلومات، ومن ثمّ السماح لهم بالاختيار بحكمة- أو على أية حال، بحكمة تفوق ما كانوا سيقومون به في عدم وجود تلك الحملات (Bartels, 1988; Gelman & King, 1992; Johnston, Blais, Brady, & Crete, 1992; Shnaks & Miller, 1992). والحملات إنّما تدعم الناخبين عن طريق مدّهم بأسباب وجيهة لاختيارهم، وتذكيرهم بسبب كونهم ديمقراطيين أو جمهوريين، ومن ثمّ المحافظة على الموالين للحزب وتقليل عدد المنشقين إلى أقل قدر ممكن (Bartels, 1993; Kartz & Feldman, 1962; Sears & Chaffee, 1979).

وبتقدير أهمية التفعيل والتدعيم، يصبح الدرس الرئيسي والأسر على مدى أكثر من نصف قرن من البحث الأمبريقي حول الحملات الرئاسية هو إخفاق الإقناع. وفيما يلي سوف نستعرض ثلاثة أسباب عن احتمال حدوث ذلك- هناك ثلاث عقبات رئيسية أمام الإقناع، هي: التحييد neutralization، والمقاومة resistance، وعدم الاكتراث indifference.

التحييد

أحد الأسباب التي تجعل الحملات الرئاسية غير مؤثرة كأدوات للإقناع أن الحملة التي تشن من قبل أحد الأطراف تكون "محيّدة" من قبل الحملة التي تشن من قبل الطرف الآخر، (Lazarsfeld & Merton, 1948; Bartels, 1992; Gelman & King, 1993). ففي ظل الترتيبات الجارية: تنافس انتخابي يسيطر عليه حزبان متمكنان وحملات رئاسية تمول بشكل رئيسي من خلال موارد عامة- يقوم كل طرف بتجميع فرق متكافئة تقريبًا في الكفاءة، بخبرات ونكاه متساو تقريبًا، يقررون ما يتعلق بإنفاق مبالغ (كبيرة) من المال تكاد تكون

متساوية وتقريبًا بالطريقة نفسها^(٢٠٧). وأيًا كان الأثر المقنع الذي تم إنجازه بواسطة أحد الأطراف فإن الطرف الآخر يستبعده.

لو تخيلنا عالمًا مختلفًا عن الولايات المتحدة، ماذا يمكننا أن نرى إذا عمل أحد الأطراف السياسة- بطريقة أو بأخرى- على احتكار الاتصالات الجماهيرية؟

تشير التجربة الأوروبية، مع السيطرة الشمولية على الاتصالات، إلى أنه في ظل ظروف بعينها قد تنقلص المعارضة حتى لا يصبح هناك سوى الثابتين على أفكارهم عن قناعة. في أنحاء كثيرة من هذا البلد (الولايات المتحدة)، من المحتمل أن يكون هناك عدد قليل نسبيًا من الناس سوف يثبتون بقوة على آرائهم السياسية في وجه التدفق المستمر من الحجج والدفع العدائية. فمعظم الناس يريدون- ويحتاجون- إلى أن يقال لهم إنهم على حق، وإن الآخرين يتفقون معهم. فالأحزاب يمكن أن تمضي في الدعاية بقدر معقول من المخاطرة، وليس إطلاقًا على أساس أحادي الجانب. (Lazersfeld, Berelson, & Gaudet 1948, p. 87).

يبدو أنه من غير المتخيل أن أيًا من الطرفين سينزع أسلحته بشكل أحادي، للأسباب التي يشير إليها كل من "لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت، ومن ثم فإن التحييد- كإرساء لقوى متعارضة ومتساوية تقريبًا- من المحتمل أن يبقى ملازمًا إلى أجل غير معلوم في الحملات الرئاسية. إلا أن الحملات لا تحتاج إلى أن تكون ثنائية الأطراف مثلما هو حال المنافسات الرئاسية بالطبع. ولنأخذ في الاعتبار- كمثال مقابل وفعلي- حملات الكونجرس الأمريكي، التي تشتهر هذه الأيام كونها لا تجري بين أطراف متكافئة،

(٢٠٧) ناهيك عن المرشحين أنفسهم، فهم أيضًا مضاهون على نحو متكافئ تقريبًا وتم اختيبارهم على المعارك. وحيث إن المرشحين تم انتقادهم بالياتصيب، فنحن بلا شك من شأننا أن نرى مزيدًا من الدليل على إقناع الحملة، حيث المرشحون يترشحون من كارثة إلى أخرى. (المؤلف)

متفاوتة الأطراف، فأعضاء الكونجرس الذين يخوضون الانتخابات، عادة ما يوفرون أموالاً طائلة، تفوق ما يوفره خصومهم، مما يمكنهم في النهاية من إجراء حملات متواصلة لإعادة انتخابهم (Jacobson, 1980, 2001). والنتيجة هي أن المرشحين يقومون بإغواء أعداد كبيرة من الناخبين الذين كانوا من المفترض أن يصوتوا لمنافسي هؤلاء المرشحين كي يصوتوا لهم هم، وتتركز هذه الحالات من نقض الولاء وسط ناخبين على قدر متواضع من الانتباه والمتابعة: فقط أولئك الأكثر احتمالاً لملاحظة حملة المرشحين من أعضاء الكونجرس بينما يفوتهم الحملة التي يشنها المنافس لضعفها (Zaller, 1992).

وقد أثار النجاح الملحوظ الذي يتمتع به "روس بروت" Ross Perot عام ١٩٩٢ نقطة مماثلة. فمرشحو الحزب الثالث عادة ما يكونون ملمحاً منتظماً ولكن غير مرئيين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ولكن في عام ١٩٩٢ حقق "بروت" ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأصوات العامة، متجاوزاً ما حققه أي مرشح للحزب الثالث منذ "تيدى روزفلت" Teddy Roosevelt. وقد حقق بروت هذا على الأقل جزئياً بسبب قدرته على إطلاق حملة جادة. لقد تجاوز بروت كلاً من كلنتون وبوش عام ١٩٩٢ منفقاً حوالي ٧٣ مليون دولار، سحبت كلها تقريباً على أساس ثروته الشخصية. ويبدو أنه قد أتقن إنفاقها في بناء وصيانة منظمة قومية ومحترفة وإطلاق حملة دعائية لا تنسى، منفقاً ٤٥ مليون دولار على التلفزيون وحده. لقد جرت العادة على أن تكون أغلب حملات الحزب الثالث أقل تمويلاً، وترتيباً. وتجربة بروت المختلفة تماماً تبين القوى الإقناعية المحتملة للحملات (Alvarez & Nagler, 1995; Rosenstone, Behr, & Lazarus 1996; Zaller & Hunt, 1994, 1995).

المقاومة

اعتقد "كلابر" Klapper (1960) أن التعرض الانتخابي كان سبباً رئيسياً للاستقرار في التفضيلات الحزبية للناخبين على مدى الحملات الرئاسية؛ أي

أن الناس "يميلون عموماً إلى تعريض أنفسهم لتلك الاتصالات الجماهيرية التي تتسق مع اتجاهاتهم واهتماماتهم. وهم في ذلك يتجنبون شعورياً أو لا شعورياً الاتصالات الخاصة بالمعارضين" (p. 19). وقد كان "كلاير" متأكداً من أن هذا هو الأمر، ولم يكن وحده من اعتقد هذا (Behavioral Sciences Subpanel, 1962; Berelson & Steiner, 1964; Festinger, 1957, 1964; Hyman & Sheatsley, 1947; Lazarsfeld, Berelson, & Gaudet, 1948).

وبالرغم من كل الثقة والتأكيد المبكر فإن الدليل على التعرض الانتقائي أصبح محدوداً. فنحن الآن على معرفة بأن الناس، في أغلب الأحوال، لا يسعون فقط إلى الاتصالات الجماهيرية التي تدعم ميولهم السياسية ولا يختارون حبس أنفسهم بعيداً عن الاتصالات التي تهددهم (انظر على سبيل المثال: Eagly & Chaiken, 1998; Freedman & Sears, 1965; Iyengar et al., 1967; Milburn, 1979; Mutz, 2001; Sears & Freedman, 1967). تؤخذ في الاعتبار. وهو شيء قد يكون جيداً، حيث إن التعرض الانتقائي يفترض أن الناس "يعيشون صمّاً بكماً عمياً في جنة الحمقى، محاولين البقاء سعداء بجهلهم بالمواد التي تهدد معتقداتهم، حتى بالرغم من أنه في العالم الواقعي غالباً ما يكون من الملائم أن يتعرف المرء على حجج المعارضة (McGuire, 1985, p. 275). وسواء كان التعرض الانتقائي ملائماً أم لا، فإنه لا يمكن أن يفضى إلى إخفاق الاقناع^(٢٠٨).

إن الناس مجبولون على الدفاع بمهارة عن وجهة نظرهم، ليس بالاختباء من الرسائل المهددة، ولكن برفضها (Abelson, 1959, 1968; Sears &

(٢٠٨) بدون اختيار متعمد للقيام بذلك، عادة ما يجد الناس أنفسهم في بيئات معلوماتية تقسم بالتدعيم المتوازن، وهو ما نجده بدرجة أكبر في انتقاء الأصدقاء والزملاء عما هو في اختيار مصادر الاتصال (Mutz & Martin, 2001). ويشير كل من "سيرز وفريدمان (1967) Sears & Freedman إلى هذا بمسمى "الانتقائية الفطرية" de facto selectivity. (المؤلف)

Freedman, 1967)، أى أن الإقناع لا يفشل من خلال الانتقائية فى التعرض، بل من خلال الانتقائية فى القبول. وقد وجد فى عدد كبير من الدراسات الخاصة بالمناظرات الرئاسية، على سبيل المثال، أن تقييمات الناخبين لأداء المناظرات تستقطب الناس بحدة حول خطوط حزبية (Katz & Feldman, 1979; Sears & Chaffee, 1962). الشيء الأكثر عمومية أن الناس يقيمون الاتصالات التى تتحدى اتجاهاتهم على أنها ضعيفة الحجة وغير مقنعة ومغلقة بالأخطاء (انظر على سبيل المثال: Lord, Ross, & Lapper, 1997; Pomerantz, 1995; Chaiken, & Tordesillas, 1995)، كما أنهم يعرضون تلك الاتصالات لحجج مضادة، أكثر فاعلية ودقة مما يقومون به مع اتصالات تؤكد على اتجاهاتهم (انظر مثلاً: Cacioppo & Petty, 1979; Edwards & Smith, 1996; Feather, 1963).

ومن وجهة النظر هذه، تتمتع الحملات الرئاسية بنجاح محدود فى تحويل الناخبين من جانب إلى آخر، وذلك يرجع جزئياً إلى أنها تجرى ضد مقاومة ثقيلة. وتكون المقاومة ثقيلة على نحو خاص لأن الحملات الرئاسية تلعب مباشرة على الميول السياسية الرئيسية للناخبين، وارتباطهم بالحزب. وبالنسبة لكثير من الموالين للحزب، فإن التفاصيل التى تقدم بواسطة أية حملة من الحملات تعد ببساطة بمثابة مزيد من التأكيد على المهارة المقارنة للحزب (Bartels, 2000; Campbell et al., 1960; Converse, 1966; Bartels, 1993)، وحول انحدار المنافسة للموالاة الحزبية القوية فى العملية الانتخابية الأمريكية، انظر: (Bartels, 2000) (٢٠٩).

(٢٠٩) تختلف المفاهيم الخاصة بتعريف الموالاة الحزبية على هذه النقطة الخاصة بالحصانة ضد الحملة (انظر، على سبيل المثال: Fiorina, 1981; Jennings & Markus, 1984; Markus & Converse, 1979). (المؤلف)

إن المقاومة تمثل عقبة خطيرة أمام الإقناع السياسى، ولكن إذا لم يكن من الممكن تجنبها ككل، فإنه يمكن تقليلها. فينبغى للمقاومة، على سبيل المثال، أن تكون أكثر عمومية أثناء عملية الترشيح الرئاسى، حيث الميول الحزبية القوية تكون أقل ارتباطاً (Bertels 1988). وبالمثل، فإن القضايا الظاهرة الطارئة أو المواضيع التى تستخلص اتجاهات ضعيفة نسبياً ينبغى أن تكون فرصاً للإقناع أيضاً (Bassili, 1993, Krosnick & Abelson, 1992). من ناحية أكثر عمومية، فإن المقاومة تتقلص عندما يفتقد الناس إلى المعلومات السياقية التى من شأنها أن تمكنهم من ملاحظة وجود رسالة قائمة غير متسقة مع ميولهم واستعدادهم (Zaller, 1992).

عدم الاكتراث

إذا كان الموالون للأحزاب يتسمون أساساً بعدم القابلية للتحرك بسبب التزامهم المتجذر، فإن من عداهم من الناخبين المحتملين يكون من الصعب إقناعهم لأنهم لا يولون اهتماماً. وقد لاحظ كل من لازرسفيلد وبيرلسون وجوديت (Lazersfeld, Berlson and Gaudet (1948 فى معرض تحليلهما لتدفق الدعاية السياسية التى أطلقتها الحملة الرئاسية عام ١٩٤٠، أنه بالرغم من أن الناخبين قد غمروا بالمعلومات، فإنهم لم يُبلّ لهم طرف من هذا الانغمار" (p. 121).

كان لازرسفيلد وزملاؤه يشيرون إلى الحملات الرئاسية، لكن هدفهم كان شديد العمومية. "قربما يكون المغزى الرئيسى للبيانات المتعلقة بالسياسة والاتصالات الجماهيرية، والذى لا يختلف عليه" على حد قول V.O Key: "هو أن كثيراً من الرسائل السياسية التى تحملها شبكات الاتصال لا تصل إلى كثير من الناس. وأن حدود الجمهور المخاطب تحدد مجال التأثير المباشر لوسائل الإعلام: والرسالة غير المسموعة هى رسالة لم يُفطن إليها" (1961, p. 121).

(345). ومن بين العقبات الرئيسية التي تعترض طريق الإقناع يأتي الجمهور الذي اعتاد على عدم الانتباه والذي غالبًا ما يعاني التشتت (Converse, 1975; Delli Carpini & Keeter, 1996; Hyman & Sheatsley, 1947).^(٢١٠) وبهذا، يبقى هناك منفذان عامان للإقناع.

المنفذ الأول سادعوه إقناع المعلومات القليلة low-information
persuasion. الزعم الرئيسي هنا أن المواطنين غير المكتثرين عامة قد يظلون قابلين للإقناع عندما توفر مصادر النخبة هاديات بسيطة وحاسمة: بسيطة أى يمكن للهادية cue أن تصل بسهولة، وحسم، أى أنها من الممكن أن تسبب فرقًا. والتوضيح الدقيق لهذه النقطة يقدمه "لوبيا" (Lupia 1994) الذى بين أن الناخبين فى كاليفورنيا الذى عرفوا قليلاً عن تفاصيل متعلقة بمقترحات مختلفة لإصلاح صناعة تأمين السيارات فى ولايتهم، قد قاموا بالرغم من ذلك باختيارات كانت غير متميزة عن تلك الخيارات التى قام بها الناخبون العارفون جيداً. وجميع الناخبين المفتقرين إلى المعلومات عامة، احتاجوا إلى معرفة أى المقترحات تمت مساندتها ومن قبل أى من جماعات المصالح. وعندما علم الناخبون فى كاليفورنيا، على سبيل المثال، أن صناعة التأمين نفسها كانت وراء أحد المقترحات، فإنهم بذلك قد عرفوا ما يكفى لجعلهم يصوتون ضده. وفى ضوء ما قدمه "بيتى وكاسييو" Petty and Caciopp من

(٢١٠) أفضل متنبئ بالتعرض لمعلومات جديدة هو صندوق الشخص من المعلومات الموجود سلفاً (Delli Carpini & Keeter, 1996; Gilens, 2001; Graber, 1984; Price & Zaller, 1993). هذا ما يظهر نوعاً من الدائرة المفرغة، حيث تغذى المعلومات الاهتمام والذي يغذى بدوره الشهية لمزيد من المعلومات، وحيثما تنحدر تكلفة بث المعلومات الجديدة بشكل شديد بين من يعرفون بالفعل. وهذا ما يعنى أن الجمهور المخاطب فى الاتصالات السياسية يتألف بنسب متفاوتة من أشخاص على معرفة جدية نسبيًا، وهذه الحقيقة لها تطبيق ذو خطوط متقاطعة فيما يتعلق بالإقناع. فمن ناحية يكون الجمهور الذى يظهر فعليًا لأية حملة إعلامية مجهزًا جيدًا نسبيًا لاستيعاب وامتصاص ونيل الرسالة؛ ولكنه من ناحية أخرى أى الجمهور يكون مجهزًا جيدًا وأيضًا نسبيًا للدفاع وأخيرًا رفض الرسائل التى تدحض ما لديه من رؤى مسبقة. (المؤلف)

توضيح لنموذج الاحتمالات الخاصة بتغيير الاتجاهات، يقتضى "لوبيا" طريقًا طرفيًا للإقناع (Petty & Cacioppo, 1986) ولمزيد من المعلومات ذات الصلة، انظر: (Chaiken, Liberman, & Eagly, 1989).^(٢١١) وباتخاذ الهاديات من أولئك العارفين جيدًا (انظر على سبيل المثال: Brpdy, 1991; Katz & Lazasfeld, 1955; Huckfeld & Sprague, 1995; Lupia & McCubbins, 1998) يمكن لعامة المواطنين أن يكونوا "على معرفة باستدلّالهم حول الاختيارات السياسية" (Sniderman, Brody, & Tetlock, 1991, p. 19).^(٢١٢)

المنفذ الثانى يتمثل فى الإقناع على المسافة الطويلة *persuasion over the long haul*. وهى حالة ممتازة مناسبة للسياق قدمها "بيج وشابيرو" (Page and Shapiro (1992)، اللذان وجدوا فى دراسة واسعة المدى أنه عندما يتغير الرأى العام الأمريكى بصدد موضوع معين فى السياسة، "فإن هذا لا يحدث بشكل واسع أو بشكل هوائى أو عشوائى؛ بل يتغير عامة بطرق مقبولة ومستوعبة، استجابة لمعلومات جديدة وظروف متغيرة" (p. 321). والظروف المتغيرة التى كانت فى ذهن بيج وشابيرو هى فى الغالب تتمثل فى أحداث تاريخية- الحرب العالمية الثانية، أحداث شغب انتشرت عبر المدن الأمريكية فى الستينيات، التضخم الشديد فى أواخر السبعينيات، تشيرنوبيل- والمعلومات الجديدة التى قالوا إنها تحرك الرأى تأتى بشكل ملحوظ من الرؤساء والمعلقين والخبراء، وتقدم إلى الجمهور العام من خلال الاتصالات الجماهيرية.

(٢١١) بطريقة ما يعد هذا المثال مذكراً للزعم الخاص بـ الناخب الأمريكى The American Voter (Campbell et al., 1960) القائل بأن المواطنين يفضلون كثيراً الهياكل البسيطة لجماعات المصالح عن التجريد الإيديولوجى عندما يتعلق الأمر بتقييم الأحزاب والمرشحين (الإيديولوجية بالمعنى ideology by proxy). (المؤلف)

(٢١٢) يزدهر البحث فى الأخذ بالهاديات، كما ينبغى، ولكن من غير المحتمل فى النهاية أن يقدم حلاً مرضياً تمامًا لمشكلة الجهل، وذلك لأسباب الفصح عنها فى محل آخر (Kinder 1998). (المؤلف)

تتحول نتائج "بيج وشابيرو" إلى نتائج ممثلة تمامًا للعوائد الامبريقية الناتجة عن مدى واسع من التقصى الحديث لديناميات الرأى العام (انظر، على سبيل المثال: Fan, Haller & Norpoth, 1994; Hynes & Jacobs, 1994; Hibbs, Rivers, & Vasilatos, 1982; Kellstadt, 2000; MacKuen, 1983; MacKuen, Erikson, & Stimson, 1989, 1992; Mueller, 1971, 1991, 1994; Ostron & Simon, 1985; Stimson, 1991/1998). فى تلك الأبحاث المتنوعة، يبدو الرأى العام على وجه الإجمال مستجيبًا تمامًا للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. والحقيقة أن هذا أحيانًا ما يكون بشكل حاد وشديد. ودور الوسائط الإعلامية فى هذه الديناميات لا يكون علنيًا دائمًا، بل ضمنيًا. باختصار، لم يكن السؤال حول المدى القصير، بل عن المدى الطويل، وليس حول الأفراد بل حول الجمهور ككل، ومن ثم يبدو الإقناع بمثابة القاعدة وليس الاستثناء.

كيف ذلك؟ كيف يمكن، على وجه الخصوص، أن يتم التوفيق بين هذه النتائج وبين العقبة التى تعترض الإقناع بفعل مستوى التعرض وكذلك مستوى الاهتمام المنخفض لدى عامة المواطنين؟ من بين الإجابات التى قدمت على هذا السؤال أن المحرك الخاص بتغير الرأى قد أشير إليه فى هذه الدراسات على أنه "التاريخ" بألف ولام التعريف- ليست السياسة العادية الخالية من الإثارة بل منحنيات التحول التاريخية، مثل الحرب العالمية الثانية أو حركة الحقوق المدنية التى تعد استثنائية فى الانتباه الذى يولونه والاهتمام الذى يظهرونه.

ومن الإجابات الأخرى على هذا السؤال أن الحركة فى الرأى الجماعى التى كشفت عنها هذه الدراسات قد تكون راجعة بشكل رئيسى إلى التغير وسط الأعضاء الأكثر انتباهًا أو اهتمامًا من بين أعضاء الجمهور. وفى إجمال ما يتعلق بالجمهور ككل، قد يكون الخطأ العشوائى الذى يساهم به

جهل الفرد وعدم الاكتراث، والتشوش محذوفاً خارج الحسبة (بالرغم من أن هذا ليس هو الحال دائماً أو لم يكن يوماً على نحوٍ كامل، انظر على سبيل المثال: Althaus, 1998; Bartels, 1996a; Berinsky, 1999). وبوجود عدد كافٍ من الحالات، يمكن أن تظهر إشارات واضحة حتى ولو في "بحر من الضوضاء" (Converse, 1990, p. 382). الفحوى التطبيقية هنا أن الحركة المنتظمة والمفهومة للرأي العام في الإجمال قد تحددها وبشكل غير متناسب مجرد حفنة من المواطنين ممن يعيرون انتباهاً عن كثب (Converse, 1990; Stimson, 1991/1998; Zaller, 1992) ^(٢١٣).

لنلخص ما ناقشناه حتى الآن: يمثل الإقناع السياسي شيئاً متوقفاً على الوقائع. فتنامي الإقناع يكون أكثر احتمالاً عندما تواجه الحملة معارضة، وعندما تتخفف المقاومة، وعندما يقم التاريخ نفسه على المواطنين المهتمين. ومن ثم فإن التحديد والمقاومة وعدم الاكتراث تمثل عقبات هائلة أمام الإقناع ولكنها ليست عضية على التذليل. وإذا كان "كلاير" محقاً في قوله إن الحملات الرئاسية، على نحو خاص، نادرًا ما تقنع فإنه يبدو بالرغم من ذلك أننا قد ذهبنا بعيداً عن استنتاجه العام الخاص بـ "التأثيرات الصغرى".

أما "زالر" (Zaller, 1996) فهو يريد أن يأخذنا إلى أبعد من ذلك، مفيداً أن الاستنتاج الصحيح يتمثل في الإقناع الهائل، غالباً طوال الوقت. وقد أخفقنا في فهم هذا، والكلام لزالر، لأسباب ثلاثة: الأول، أننا قمنا بقياس التعرض للاتصالات الجماهيرية بشكل ضعيف (مردداً هنا أصداً شكوى بارنلز Bartels, 19936). السبب الثاني، أننا تطلعنا إلى دليل عن تغير الرأي حيث لم يكن هناك تغير في محتوى الاتصالات الجماهيرية ^(٢١٤).

(٢١٣) سواء كان الجمهور ككل يستحق فعلياً عزو العقلانية الذي يتمنى بعض المحللين خلعه عليه، فإن الأمر يعد مفتوحاً على سؤال جاد (Converse, 1975, 1990; Kinder, 1998). (المؤلف)

(٢١٤) يزعم زالر (Zaller, 1996) أن تتفق الاتصال السياسي في الولايات المتحدة حول مواضيع كثيرة مهمة (ربما أغلب المواضيع) يعد مستقراً نسبياً على مدار الوقت - حيث يكون في إطار نماذج مثبتة تعكس التقسيمات المؤسسة للقوى، والمشاركة، والتصور الذاتي الاجتماعي' (p.19). (المؤلف)

والسبب الثالث، (لب الموضوع) أننا أخفقنا في تشكيل الإقناع بشكل صحيح. خاصة وأن "زالر" يزعم بأن القياسات المعيارية للإقناع تعطى صورة عامة للحقيقة الحيوية بأن المواطنين غالبًا ما يتعرضون لرسائل متساوية القوة، ولكن متعارضة، ومن ثم فهم مدفوعون لاتجاهات متعارضة بشكل متزامن. وما يظهر في التحليل القياسي على أنه تأثيرات صغرى، هو فعليًا، في رواية "زالر" تأثيرات هائلة ولكن بلا جدوى.

وفي محاولته العمل على نحو أفضل، بدأ "زالر" بالقياس على المجموعة نفسها من الأفكار السيكولوجية التي تنقل إلينا بحوثًا أحدث عن الاتصالات بشكل عام. ويفترض "زالر" أن الناس تصل إلى آرائها عن طريق التوفيق التعادلي بين الاعتبارات التي يكون من الممكن التوصل إليها في اللحظة نفسها، وهي إمكانية تعتمد بدورها على استدعاء الذاكرة التي تتصف بالاحتمالية وعدم الاكتمال. والاعتبارات التي أصبحت مؤخرًا "محل تفكير" هي الأكثر احتمالاً كعينة. ولجعل هذا النموذج من الرأي واقعًا حيًا من أجل فهم الإقناع السياسي، يقدم "زالر" (1992) Zaller افتراضين إضافيين، بانيًا على الاستبصارات التي عرضها "هوفلاند" (Hovland, 1959; Hovland, 1968; Lumsdaine, & Sheffield, 1949). Converse (1962), and McGiure (1968) الافتراض الأول، أن الناس سوف يكونون أكثر احتمالاً لتلقي الاتصال كوظيفة مباشرة لمستواهم من المعلومات العامة حول السياسة، حيث يتضمن التلقي هنا كلاً من التعرض للاتصال المقصود واستيعابه. الافتراض الثاني أن الناس سوف يقاومون الاتصالات التي لا تتسق مع ميولهم السياسية فقط، بقدر ما يمتلكون من معلومات كافية لملاحظة عدم الاتساق هذا. ويرى نموذج "زالر" أن المواطنين يختلفون بشكل حاد عن بعضهم البعض في ميولهم الحزبية والإيديولوجية، وأنهم يختلفون بشكل كبير عن بعضهم البعض في الرعاية والانتباه اللذين يستثمرونهما في السياسة.

ومع هذا التحديد الدقيق، يمكن لنموذج "زالر" أن يفسر عددًا متنوعًا من الحالات الإمبريقية: الميزات الانتخابية التي يتمتع بها مرشحو الكونجرس، والتحوللات في الرأي الأمريكي حول الفصل بين السود والبيض في المدارس، والتباينات في التأييد الجماهيري لمغامرة روس بيروت إبان حملته الرئاسية ذات الـ ٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، وكذلك التغيرات في الرأي الأمريكي حول حرب فيتنام، وغيرها من الحالات (Zaller, 1989, 1991, 1992; Zaller & Hunt, 1994, 1995). وفي جميع هذه الأمثلة، يظهر الرأي العام ليتحرك استجابة للتغيرات أو التبدلات في كمية المعلومات التي تقدمها النخبة. وتعد القصة معقدة لأنها تأخذ في الاعتبار الفروق في الدافعية motivation والمهارة التي يجلبها الناس للسياسة، ولأنها تعترف بأن التحولات العامة في الرأي العام تخفي تمامًا تركيبات أساسية من التغيرات التي تتحرك في اتجاهات معاكسة وغير مجدية من الناحية الجزئية.

وقد عرض "زالر" نموذجه كمحاولة لتوفير قياس عام للرأي العام. وفي الصفحة الأولى من "طبيعة وأصل الرأي الجماهيري *Nature and Origins of Mass Opinion* (1992)، أعلن "زالر" عن هدفه في "تمج أكثر ما يمكن من الديناميات الخاصة بالرأي العام داخل نسق نظري متماسك". والحقيقة أن النموذج يعمل بشكل جيد، حتى لو جرى تقييمه في ضوء ذلك الأمل الطموح. إلا أن نموذج زالر ليس هو الطريق الوحيد لتقديم وفهم الإقناع السياسي. فالنموذج السيكولوجي البديل والأقوى الذي يعمل حاليًا يوفره "ميلتون لودج" (Milton Lodge 1995) وزملاؤه، ممن يأملون في تحديد "الملامح المعمارية والإجرائية الرئيسية لنموذج سيكولوجي واقعي لعملية تقييم المرشح" (p. 114) في هذا المسار يستلهم "لودج" الأمل من مقاربة معالجة المعلومات للمعرفة الإنسانية عامة، بانيًا بشكل رئيسي في هذا الصدد على نموذج معالجة المعلومات "المباشر" الذي طوره "هاستي" Hastie على

نحو خاص (Hastie & Park, 1986; Hastie & Pennington, 1989). ويدفع "لودج" بأنه على مدار إحدى الحملات يطور أغلب الناس - في معظم الوقت - انطباعاتهم حول المرشحين على الخط المفتوح: أي أن كل جزء من معلومات الحملة يتم تقييمها على نحو مباشر وفوري، ويتم ربطها بوصلة المرشح الإجمالية في ذاكرة العمل في وقت العرض، عندما تكون المعلومات في العقل، يمكن النطق بها ولا يتم حسابها بشكل تام في موعد لاحق من مسارات الذاكرة" (p.119). فالحملة تطلق رسائل، أحياناً يلاحظها المواطنون؛ أينما يعملون، فهم (بطريقة أو بأخرى) يلاحظون معنى وتطبيقات الرسائل من أجل تقييهم للمرشح، وبناءً عليه يقومون على الفور بدمج هذه المعاني والتطبيقات في تقييمهم المختصر (أو يقومون بإجراء مضاهاة) للمرشح؛ ويحولون تقييمهم الكلي الذي أصبح محدثاً للذاكرة طويلة المدى، وسرعان ما ينسون التأصيل الذي أسفر عن التحديث في المقام الأول (ولتجميع الدليل على هذا القياس، الذي تم تجميعه عن طريق التجارب، انظر: Lodge, McGraw, & Stroh, 1989; Lodge & Steenbergen, 1995; Lodge & Stroh, 1993; Than, Aldrich, & Borgida, 1994).

إننا لا شك في حاجة إلى كل من نماذج المعالجة المباشرة وإمكانية الوصول accessibility أو النماذج (القائمة على الذاكرة). كيف لنا أن نوفق بين الفروق والاختلافات بينها؟ إحدى الإمكانيات هو تقديم حل أو على الأقل تلطيف الفروق بينهما، وذلك بتحديد النماذج الوسيطة أو المهجنة من تشكيل الرأي وتغييره، جزئياً من خلال المعالجة المباشرة وجزئياً بالاستناد إلى الذاكرة (Hastie & Pennington, 1989). الإمكانية الأخرى أن يكون الناس مختلفين بشكل منتظم ومتواصل في اعتمادهم على عملية أو أخرى (Jarvis & Petty, 1996). وتبقى هناك إمكانية أخرى للقول إن النموذجين يغطيان مجالين مختلفين. ربما تكون المعالجة المباشرة تنطبق أساساً على تقييم المرشحين.

فالمواطنون يفهمون أنه عندما تصل الحملات إلى طريق مسدود فسوف يُطلب منهم اتخاذ قرار، وهو ما ينبغي أن يشجع على المعالجة المباشرة. وفي المقابل، ربما تنطبق النماذج القائمة على الذاكرة عندما يفاجأ الناس بمسأل للحكم على مواضيع اعتبروها فيما سبق مهمة وذات دلالة (Hastie & Park, 1986). ومثل تلك المفاجأة إنما تقع، كما يشير "زالر" (Zaller, 1992)، عندما يجد الناس أنفسهم مداهمين من قبل مذيع أو محقق يريد معرفة ما يعتقدونه حول الرعاية الصحية أو الحرب في أفغانستان.

الفعل

أراني حتى الآن، معنيًا بالاتصال الجماهيري كوسيلة أو أداة لتوجيه الانتباه وتغيير الاتجاهات. وسوف نتحول وبشكل مختصر الآن إلى الدور الذي قد تلعبه الاتصالات في عمل مؤثر.

إن المشاركة في السياسة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة، إلا أن الشكل الأكثر شيوعاً هو الذهاب إلى التصويت (Rosenstone & Hansen, 1972; Verba & Nie, 1972; Verba, Schlozman, & Brady, 1995; Tilly, 1978; 1993). وحول سؤال تعبئة المشاركين، تشير الأدلة إلى أن الاتصالات الجماهيرية تعد أقل أهمية من التأثير الشخصي. ولكن المسوح والتجارب تبين أن الناس المتعاقدين معهم من قبل ممثل الحزب أثناء الحملة يكونون أكثر احتمالاً للتصويت (انظر على سبيل المثال: Calderia Clausen, & Patterson, 1990; Eldersveld, 1996; Gosnell, 1927; Krmaer, 1970; Rosenstone & Hansen, 1994; Wielhouwer & Lockerbie, 1993). ففي تجربة ميدانية تمت حديثاً في New Haven, Connecticut وجد (Berber and Green, 2000) أن عدد المشاركين قد ازداد بشكل واضح بفعل الترويج الشخصي، وبقدر أقل عن طريق البريد المباشر ودون زيادة على الإطلاق من خلال الاتصالات الهاتفية.

وتشير هذه النتائج إلى تفسير اختفاء الناخب الأمريكي. فعدد المشاركين من الناخبين في الانتخابات القومية الأمريكية ينحدر بشدة من المستويات الأعلى لها في بداية القرن العشرين (Burnham, 1970; Converse, 1972; McDonald & Popkin, 2001) وقد يكون لهذا صلة في جزء منه بالتحويلات التي طرأت على الحملات السياسية على مدى هذه الفترة. حيث كانت التعبئة تقوم وتستند على العقد المباشر وجهًا لوجه بين الناخبين المحتملين والنشطاء الحزبيين (Gosnell, 1937; Wolfinger, 1974)، أما التعبئة الآن فإنها تخص "مستشاري الحملات المحترفين، ومسوقي المخاطبات المباشرة، وبنوك الهواتف التجارية" (Gerber & Green, 2000, p. 653). فعندما استعانت الأحزاب السياسية بالمكالمات الهاتفية والمخاطبات البريدية المباشرة بدلاً من الترويج والجولات الشخصية، ازداد عدد الناخبين القابعين في منازلهم (Rosenstone & Hansen, 1993; Gerber & Green, 2000).

وفي حين نجد المرشحين والأحزاب قد أنفقوا قليلاً من مواردهم على الجولات الشخصية، نراهم قد أنفقوا المزيد على الاتصالات الجماهيرية، خاصة التلفزيون. وفيما تم شن الحملات بشكل متزايد على الخطوط الجوية، فقد زاد تحولها إلى حملات سلبية. وهكذا على الأقل كانت رؤية لينجار وآنسولوبهير (Ansolobehere, Iyengar, Simon, & Valentino, 1994). ووفقاً لكل من لينجار وآنسولوبهير مرة أخرى، فإن هذا التطور لا يتسم فقط بعدم اللياقة، بل أيضاً كونه ورطة حقيقية للنظام السياسي الأمريكي. حيث إن الحملات السلبية تقوم بفض التعبئة: أي إنها توغر صدر المواطنين من السياسة وتبعدهم عن صناديق الاقتراع. وقد توصل لينجار

وانسولوبهير إلى هذه المحصلة على أساس سلسلة من التجارب المعدة جيدًا والتي تم فيها تقديم إعلانات سلبية في انتخابات حقيقية. وقد وجدنا النتائج نفسها-الحملة السلبية تبعد الناخبين- وذلك عندما اختبروا معدلات التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ والتي تتنوع في سلبية الحملات، وكذلك في تحليلهما لعدد المشاركين من بين الأمريكيان المفحوصين في اثنين من المسوح لدراسة الانتخابات القومية، بعضهم كانوا شهودًا على إعلانات سلبية وبعضهم لم يروا أيًا منها (Ansolobehere et al., 1994; Ansolobehere & Iyengar, 1995; Ansolobehere, Iyengar, & Simon, 1999).

يعد هذا خطأ بحثيًا مثيرًا، ولكن يبدو لي أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها حول تأثيرات الحملات السلبية ليست ممكنة حتى الآن. فالحملات السلبية لا تؤدي دائمًا إلى فض التعبئة (Lau, Sigelman, Heldman, & Babbitt, 1999) وبعض أشكال الإعلان السلبي، بتوضيح وجود فروق مهمة تفرق بين المرشحين، قد تعزز بالفعل عدد المشاركين (Kahn, 1999, West, 1993). وأخيرًا، فإنه من غير الواضح كذلك أن تكون الحملات الحديثة كلها سلبية (Jamieson, 1992; West, 1993). بالنسبة لهيربرت هوفر Herbert Hoover كان العهد الجديد New Deal^(٢١٥) عبارة عن "قاسية" و"طغيان" و"تسميم للروح الأمريكية" (Sundquist, 1983, p. 301). وقد وصف برايس Bryce الحملات الأمريكية في أواخر القرن العشرين على أنها "معبأة بالشحنات والدفاعات وتبادل الاتهامات إلى درجة أن الناخب لا يعرف بماذا يؤمن" (1888/1995, p. 851, quoted in Lau et al., 1999, p. 879). وقد اكتشف ريكس Riker (1996)

(٢١٥) كان هوفر رئيسًا للولايات المتحدة في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وهزم أمام فرانكلين روزفلت في انتخابات ١٩٣٣ وكان معارضا شديدا للتعبير على برامج التخطيط الاقتصادي المركزي التي أطلق عليها روزفلت تعبير العهد الجديد New Deal والتي استمرت منذ ١٩٣٣ حتى ١٩٣٨ (المراجع)

كثيراً من النقد والعوانية في العملة الخاصة بالتصديق على دستور الولايات المتحدة^(٢١٦).

استخلاصات وتطبيقات

إذا كان ينبغي على حكم التأثيرات الصغرى، كما يؤكد بارتلز Bartels (ربما بطريقة مشاكسة) أن توضع في الاعتبار كـ "واحدة من أكثر الأمور المحيرة في العلوم الاجتماعية الحديثة" (1991, p. 267)، فإنه يسعدني أن أعلن أننا الآن قد تخلصنا على الأقل من هذا الحمل. فأفضل ما تم حتى الآن، هو أننا قمنا بإحلال نوع من التعميم الكاسح بمجموعة من الاستخلاصات العرضية contingent والمنقحة على نحو معقول.

فعندما كان "كلابر" Klapper يكتب مراجعته، لم يكن التلفزيون وقتها قد ترسخ كجزء من الحياة السياسية؛ كما كانت الثورة الرقمية، والحواسب الشخصية، والإنترنت وشبكة المعلومات مازالت بعيدة بعقود. بيد أن هناك تغيرات كبيرة قد طرأت بالتأكيد على تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية. فالنظام يتطور على نحو سريع، وسيكون من الحمق أن نزعّم بأن هذه التطورات ستثبت عدم صلتها بالسياسة (Mutz & Martin, 2001; Neuman, 1991). ولكن التغيير في تفكيرنا حول الاتصالات الجماهيرية والسياسة على مدار الأربعين سنة الأخيرة كان لا بد أن يكون متعلقاً ببدايل في العلوم الاجتماعية أكثر من تكنولوجيا الاتصالات. تلك التحولات تعد من الناحية الجزئية تغيرات منهجية: فهناك تصميمات أقوى، وأجهزة أكثر حساسية، وتحليلات أفضل. ولكن تبقى التقدّمات النظرية والمفاهيمية، وكذلك انتشار

(٢١٦) حول إمكانية أن ينفذ الناخبون كذلك بفعل التغطية الإخبارية التي تشدد على الجانب الاستراتيجي للحملات على حساب القضايا، انظر: Capells and Jamieson (1997) and Valentino, Beckmann, and Buhr (2001). (المؤلف)

أفكار جيدة أمراً أكثر أهمية، أو كذلك ما يبدو بالنسبة لى. فبينما كان "كلابر" يضع اللمسات الأخيرة على كتابه "تأثيرات الاتصالات الجماهيرية" *The Effects of Mass Communications*، كانت هناك ثورة تختمر فى علم النفس، ثورة وضعت الجانب المعرفى فى مركز الدراسة. ويرجع الفضل والإلهام فى جزء كبير من الصورة الحديثة لبحوث الاتصالات إلى هذا التحول صوب الجانب المعرفى (انظر على سبيل المثال: Anderson, 1983; Collins & Loftus, 1975; Simon, 1955; Tversky & Kahneman, 1973, 1981). فبامتلاك الفهم الأكثر حنكة ودراية بالحكم والاختيار الإنسانى، بدأ البحث فى تطوير منحنى معقد ومفصل ويمكن الاعتماد عليه، لكيفية تأثير الاتصال الجماهيرى فى السياسة بالنسبة لعامة المواطنين.

ويمضى ذلك التأثير فى مسارات وطرق متنوعة، مثلما حاولت أن أبين هنا. فالاتصالات الجماهيرية إنما تؤطر وتنظم المعلومات والحقائق، ومن ثم فإنها تشجع المواطنين على رؤية وفهم السياسة بطرق محددة. فإذا أقرنا بعض جوانب السياسة وأوليناها اهتماماً خاصاً، سنجد أن الإعلام يؤثر على المشكلات التى يراها المواطنون ملحة (ويأخذها المرشحون على محمل الجد). فعندما يعمل الإعلام على بعض المشكلات والقضايا ويتجاهل أخرى، فإنه بهذا إنما يهيئ نواكر معينة دون غيرها، ومن ثم يقوم بتبديل المعايير التى يطبقها المواطنون عندما يقومون بتقييم حكمة السياسة، أو فضيلة الترشيح، أو أداء حكومتهم. وبتقديم حجج متكاملة وهاديات حاسمة، فإن الاتصالات الجماهيرية تقنع المواطنين بإحلال رأى محل آخر. وبالمروور عبر أنواع معينة من الإعلانات السلبية، سنجد أن الإعلام (ربما) يثبط المشاركة فى السياسة.

إجمالاً، نجد أن قوة الإعلام عبر هذه الطرق المختلفة تبدو مذهلة جداً - ولكنها ليست مطلقة الحدود. فلأحد الأسباب، نجد أن التباطير، ووضع

الأجندة، والإعداد والتهيو، والإقناع جميعها مقيدة برد الفعل المتوقع للجمهور المخاطب، أو باستخدام لغة مختلفة، مقيدة بما تسمح به الثقافة السياسية الأمريكية. فإذا ما شربت الاتصالات بعيدًا عن الميدان، سيكون مصيرها الرفض (انظر على سبيل المثال: Gamson & Modigliani, 1987; Sherif & Hovland, 1961; Petty, Cacioppo, & Haugtvedt, 1992). بالمثل، يبدو وضع الأجندة محدودًا بتبديل أو تغيير الأولويات التي يعلقها المواطنون على تلك المشكلات الغرارة *plausible* مثل البطالة أو تعاطي المخدرات، تلك المشكلات التي تعتبر على نحو معقول ذات صلة بالمصلحة القومية، ومفهوم على نحو واسع احتمال كونها مؤثرة في حياة الملايين من الأمريكيين. في الوقت نفسه، تبدو عملية الإعداد والتهيو مقيدة بتصعيد أهمية المعايير المعقولة *reasonable*: محابة الأمن القومي أو الرعاية الصحية على حساب مشكلات أخرى ضاغطة. والإعلام إنما ينتقى أية الروايات والمشكلات والمعايير التي تسود في الخطاب العام، ولكن هذه الانتقائات مأخوذة عن قائمة قصيرة من الاحتمالات الخطيرة السائدة التي تتنازع على لفت الانتباه.

وبالطبع فإن التأثير لا يقع على الجميع. فالمسار القياسي للتأثيرات المتوسطة التي تبنيها هنا تستشرف اليقين القريب بأن الأمريكيين يختلفون عن بعضهم البعض بطرق متعلقة بقابليتهم لتأثير الإعلام. والمتغير الذي جذب معظم الاهتمام البحثي حتى الآن في هذا الشأن هو الانخراط في السياسة. ذلك أن الاهتمام العميق من قبل بعض الأمريكيين بالسياسة وعدم اهتمام البعض الآخر يعد مسألة مقدرة بشكل واسع، لكن كيفية تطبيق هذا الفرق - في ضعف المواطنين *vulnerability* أمام تأثير الإعلام - غير واضحة (انظر على سبيل المثال: Iyengar & Kinder, 1987; Kinder & Sanders, 1990; Krosnick & Brannon, 1993; Krosnick and Kinder, 1990; Miller & Krosnick, 2000; MacKuen, 1981, 1984; Weaver, Garber, McCombs, & Eyal,

(1981).^(٢١٧) والأمر الأكثر وضوحاً في هذا الصدد يتمثل في النتائج المتعلقة بالمصداقية credibility. فالذين لا يتقنون بمنظمات الإعلام يكونون أقل عرضة لتأثيرها: أقل انخراطاً بأطرها (Druckman, 2001)؛ أقل تشكلاً بأجنداتها (Iyengar & Kinder, 1985)؛ وأقل تهيؤاً less thoroughly primed (Miller & Krosnick, 2000)؛ وأقل اقتناعاً بحججها (Lupia & McCubbins, 1998). وهذه النتيجة تكملها أعداد كبيرة من تجارب تغيير الاتجاهات في علم النفس الاجتماعي، والتي تبين أن مصداقية المصدر مكون حيوى في الإقناع (McGuire, 1969, 1985; Petty & Duane 1998).

وإحاطة بكل ما قيل، يبدو أننا الآن أكثر مضياً صوب "علم الاتصالات" الذي كان كل من Klapper (1960) وآخرون من مؤسسى هذا الحقل يأملون فيه. وبالطبع، لا يزال هناك القليل مما يجب القيام به. فنحن من ناحية، وبناءً على كل الأدلة حول أهمية الاتصالات الجماهيرية، نحتاج أن نكون أكثر نكاءً بصدد كيفية خلق المعلومات وبنائها. ولهذا فنحن في حاجة إلى نظريات للحملات والصحافة، ونحتاج أيضاً عملاً تجريبياً منظماً يربط بين "نظام المعلومات information system" من ناحية وبين الأحكام والأفعال

(٢١٧) جزء من المشكلة يكمن في أن الانخراط من المحتمل أن يكون له عواقب جانبية في مراحل مختلفة من عملية التأثير. وجزء من المشكلة أن الجوانب المختلفة من الانخراط يكون لها تطبيقات متميزة أو حتى معارضة لتأثيرات (Krosnick & Brannon, 1993). وأخيراً فإن مسألة كون الانخراط في السياسة يجعل الناس مهيبين بشكل أو بآخر لتأثير الإعلام، قد يعتمد أيضاً على حجم أو ضخامة "الخبر". فالهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن في الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت أحداثاً من الضخامة بما يجعلها تزيح جانباً كثيراً من التباين الطبيعى في مسألة التناول أو التعرض للخبر. وفي الغالب فإن الأخبار تتطلب انتباهاً أقل. وفي عالمنا هذا الروتيني، كثير من المواطنين الأقل انخراطاً في السياسة قد يفقدون الرسالة معاً. ويبدو أن المزاعم الجريئة مع ذلك (Miller & Krosnick, 2000) غير واضحة في هذه المرحلة للقول بأن أى شيء استخلاصى حول العلاقة بين الانخراط والتأثير. (المؤلف)

التي يقدمها ويقوم بها المواطنون الأفراد من ناحية أخرى (الاطلاع على خطوات واحدة في هذا الشأن، انظر: Armstrong, Carpenter, & Hojnacki, 2000; Bartels, 1996b; Bovitz, Druckman, & Lupia, 2000; Freedman, 1999; Gamson & Modigliani, 1987, 1989; Glaser, 1996; Hilgartner & Bosk, 1988; Jones, 1994; Page, 1996; Petrocik, 1996; Schudson, 1978).

من ناحية أخرى، نحتاج إلى توضيح للآليات السيكولوجية التي تتوسط تأثير الاتصالات الجماهيرية. فالتفسير القياسي للتأثير ووضع الأجندة والإعداد والتهيؤ يبني مباشرة على البحث الأساسي في المعرفة cognition ويعطى مكانة مركزية للمعالجة التلقائية أو automatic processing (Cappella & Jamieson, 1997; Price & Tewksbury, 1997). والقصة تمضي تقريباً على هذا المنوال: تقوم الاتصالات بإبراز بعض جوانب السياسة على حساب جوانب أخرى، وعندما يلاحظ المواطنون تلك الاتصالات، فإن أجزاء من ذاكرتهم تنشط تلقائياً، ومن ثم تصبح هذه القطع والأجزاء من الذاكرة المنشطة في المتناول؛ وتمارس الأنساق والمعلومات القابلة للتناول هذا التأثير بنسب متفاوتة على الآراء والتقييمات التي يعبر عنها المواطنون. ووفقاً لهذا المنحى، فإن العمليات العقلية تصبح في حالة حركة بفعل المثيرات البيئية وتعمل خارج الوعي الحسى أو الشعورى.

ومسألة الإمكانية الفعلية لتفسير تأثير التأطير، ووضع الأجندة، والإعداد والتهيؤ على هذا المنوال هي مسألة محل نزاع في الوقت الراهن. فالدليل على وجود القابلية للتناول والمعالجة التلقائية إما نجده مختلطاً (انظر مثلاً، Valentino, Hutchings, & White, 2002 حيث وجد دليلاً على أن الإعداد والتهيؤ تتوسطه القابلية للتناول، بينما لم يجد كل من Miller & Krosnick, 2000 دليلاً على ذلك)، نقول إما أننا نجد هذا الدليل مختلطاً أو غير مباشر

(انظر: mendelberg, 2001). والبديل الرئيسى للقابلية للتداول يستلزم عملية أكثر تفكيرًا ووعيًا وجهدًا. وفي حالة التأطير، على سبيل المثال، تتمثل الحجة في أنه بتركيز الفرد على ملامح معينة من قضية أو حدث ما، فإن عملية التأطير تضع ذلك في الاعتبار، ولكن الحكم الأخير فى هذا هو المواطن الذى يختار أيًا من الاعتبارات المتوافرة تكون ذات صلة، وهو أيضًا من يقرر مدى الأهمية الذى ينبغى أن تكون عليه كل واحدة من تلك الاعتبارات (Nelson, Oxley, 1997; Nelson, Clawson, & Oxley, 2001; Gross, 1996; Chong, 1997; & Clawson).

ويستأثر هذا الجدل حول الدعائم السيكلوجية للتأطير بمناقشة واسعة فى علم النفس حول مسألة إلى أى مدى تكون الأحكام اليومية، والقرارات والسلوك تحت التحكم الواعى أو الشعورى (انظر، على سبيل المثال: Posner 2000; Bargh & Ferguson, 1975; & Snyder). ويتمثل قصدى هنا ببساطة فى أن الفهم العميق للاتصالات والسياسة فى عصرنا عصر المعلومات يتطلب تحديدًا لآليات سيكلوجية.

وأخيرًا، تبقى هناك مهمة شرح وتفسير العواقب المتلاحقة لتأثير الاتصالات الجماهيرية، وتوضيح الفروق السياسية التى يصنعها التأطير والإقناع فعليًا. والالتزام هنا يتمثل فى دمج نتائج الاتصالات فى القصة الأكبر للسياسة. وربما يمكن الظن فى أن هذا العمل - من اختصاص شخص أو جهة أخرى - ينتمى إلى علم السياسة العام، وليس لعلم النفس السياسى. ربما. ولكن يبدو لى أن العلم الناجح فعليًا للاتصالات الجماهيرية لا يمكن أن يكون مجرد جناح فى علم النفس المعرفى، فهو من الأهمية بمكان مثله مثل علم النفس ما يجعله مهمًا لتطوير المجال. والقصة الكاملة يجب أن تذكر على الأقل بطرق مختلفة - جزئيًا وكاملة ومتقطعة ومترددة كما يمكن أن

تكون - حيث القلق والطموحات والعواطف لعامة المواطنين تشكل وتحدد
المسار للحكومة (٢١٨).

تنويه

أشكر المحررين على صبرهم، وأشكر كلاً من David و Skip Lupia
Nick Valentine و Sears على تعليقاتهم القيمة على النسخة الأولى من هذا
الفصل. (المؤلف)

(٢١٨) انظر على سبيل المثال: key (1961); Bartels (1991; and Stimson, MacKuen, and Erickson (1995). (المؤلف)

16. Zaller (1996) claims that "the flow of political communication in the United States on many (and perhaps most) important matters is relatively stable over time—locked into fixed patterns that reflect underlying divisions of power, partisanship, and social inertia" (p. 19).

17. On the possibility that voters might also be turned off by news coverage that emphasizes the strategic side of campaigns at the expense of issues, see Capella and Jamieson (1997) and Valentino, Beckmann, and Buhr (2001).

18. Part of the problem is that engagement is likely to have offsetting consequences at different stages of the influence process. Part of the problem is that different aspects of engagement have distinctive or even opposite implications for influence (Krosnick & Brannon, 1993). And, finally, whether engagement in politics makes people more or less susceptible to media influence may also depend on the magnitude of the "story." The terrorist attack on New York and Washington on September 11, 2001, was such big news that it probably washed away much of the normal variation in exposure. More often, news commands far less attention, and in this routine world, many less-engaged citizens may miss the message altogether. Bold claims notwithstanding (Miller & Krosnick, 2000), it seems premature at this stage to say anything conclusive about the relationship between engagement and influence.

19. As in, for example, Key (1961); Bartels (1991); and Stimson, MacKuen, and Erickson (1995).

References

- Abelson, R. P. (1959). Modes of resolution in belief dilemmas. *Journal of Conflict Resolution*, 3, 343–352.
- Abelson, R. P. (1968). Psychological implication. In R. P. Abelson, E. Aronson, W. J. McGuire, T. M. Newcomb, M. J. Rosenberg, & R. H. Tannenbaum (Eds.), *Theories of cognitive consistency: A sourcebook* (pp. 112–139). Chicago: Rand McNally.
- Althaus, S. L. (1998). Information effects in collective preferences. *American Political Science Review*, 92, 545–558.
- Alvarez, R. M., & Nagler, J. (1995). Economics, issues and the Perot candidacy: Voter choice in the 1992 presidential election. *American Journal of Political Science*, 39, 714–744.
- Anderson, C. A., Lindsay, J. J., & Bushman, B. (1999). Research in the psychological laboratory: Truth or triviality? *Current Directions in Psychological Science*, 8, 3–9.
- Anderson, J. R. (1983). *The architecture of cognition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Ansolabehere, S. D., & Iyengar, S. (1995). *Going negative: How political advertising shrinks and polarizes the electorate*. New York: Free Press.
- Ansolabehere, S. D., Iyengar, S., Simon, A., & Valentino, N. (1994). Does attack advertising demobilize the electorate? *American Political Science Review*, 88, 829–838.
- Ansolabehere, S. D., Iyengar, S., & Simon, A. (1999). Replicating experiments using aggregate and survey data: The case of negative advertising and turnout. *American Political Science Review*, 93, 901–909.

- Armstrong, E. M., Carpenter, D. P., & Hojnacki, M. (2000, August). *The dynamics of media and congressional attention to disease*. Paper prepared for the annual meeting of the American Political Science Association.
- Bachrach, P., & Baratz, M. S. (1970). *Power and poverty*. New York: Oxford University Press.
- Banaji, M. R., & Greenwald, A. G. (1995). Implicit gender stereotyping in judgments of fame. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68(2), 181-198.
- Bargh, J. A., & Ferguson, M. J. (2000). Beyond behaviorism: On the automaticity of higher mental processes. *Psychological Bulletin*, 126, 925-945.
- Bargh, J. A., & Pietromonaco, P. (1982). Automatic information processing and social perception: The influence of trait information presented outside of conscious awareness on impression formation. *Journal of Personality and Social Psychology*, 55, 1173-1182.
- Bartels, L. M. (1988). *Presidential primaries and the dynamics of public choice*. Princeton: Princeton University Press.
- Bartels, L. M. (1991). Constituency opinion and congressional policy making: the Reagan defense build-up. *American Political Science Review*, 85, 457-474.
- Bartels, L. M. (1992). The impact of electioneering in the United States. In D. Butler & A. Ranney (Eds.), *Electioneering* (pp. 244-277). New York: Oxford University Press.
- Bartels, L. M. (1993). Messages received: the political impact of media exposure. *American Political Science Review*, 87, 267-285.
- Bartels, L. M. (1996a, August). Politicians and the press: Who leads, who follows? Presented at the annual meeting, of the American Political Science Association, San Francisco.
- Bartels, L. M. (1996b). Uninformed votes: Information effects in presidential elections. *American Journal of Political Science*, 40, 194-230.
- Bartels, L. M. (1997). *How campaigns matter*. Unpublished paper. Department of Politics, Princeton University.
- Bartels, L. M. (2000). Partisanship and voting behavior, 1952-1996. *American Journal of Political Science* 44, 35-50.
- Bartels, L. M. (2002). Democracy with attitudes. In M. MacKuen & G. Rabinowitz (Eds.), *Essays in honor of Philip Converse*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Bassili, J. N. (1993). Response latency versus certainty as indices of the strength of voting intentions in a CATI survey. *Public Opinion Quarterly*, 57, 54-61.
- Bassili, J. N. (1996). Meta-judgemental versus operative indexes of psychological attributes: The case of measures of attitude strength. *Journal of Personality and Social Psychology*, 71, 637-653.
- Behavioral Sciences Subpanel, President's Science Advisory Committee. (1962). Report to the President. *Behavioral Science*, 7, 277.
- Behr, R. L., & Iyengar, S. (1985). Television news, real-world cues, and changes in the public agenda. *Public Opinion Quarterly*, 49, 38-57.
- Berelson, B., Lazarsfeld, P., & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion formation in a presidential election*. Chicago: University of Chicago Press.
- Berelson, B., & Steiner, G. A. (1964). *Human behavior*. New York: Harcourt Brace and World.
- Berinsky, A. J. (1999). The two faces of political opinion. *American Journal of Political Science*, 43, 1209-1230.

- Berinsky, A. J., & Kinder, D. R. (2000, August). *Making sense of issues through frames: Understanding the Kosovo crisis*. Paper prepared for annual meeting of the American Political Science Association.
- Blumer, H. (1971). Social problems as collective behavior. *Social Problems*, 18, 298-306.
- Bobo, L., & Kleugel, J. R. (1993). Opposition to race targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review*, 58, 443-464.
- Bovitz, G. L., Druckman, J. N., & Lupia, A. (2000). *When can a news organization lead public opinion? Ideology versus market forces in decisions to make news*. Unpublished paper.
- Branch, T. (1988). *Parting the waters*. New York: Simon and Schuster.
- Brody, R. A. (1991). *Assessing the president*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Bryce, J. (1888/1995). *The American commonwealth*. London: Macmillan.
- Budge, I. (1993). Issues, dimensions, and agenda change in post-war democracies: Longterm trends in party election programs and newspaper reports in twenty-three democracies. In W. H. Riker (Ed.), *Agenda formation* (pp. 41-79). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Burnham, W. D. (1970). *Critical elections and the mainsprings of American politics*. New York: Norton.
- Burstein, P. (1985). *Discrimination, jobs, and politics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Cacioppo, J. T., & Petty, R. E. (1979). Attitudes and cognitive response: An electrophysiological approach. *Journal of Personality and Social Psychology*, 37, 2181-2199.
- Caldiera, G. A., Clausen, A. R., & Patterson, S. C. (1990). Partisan mobilization and electoral participation. *Electoral Studies*, 9(3), 191-204.
- Campbell, A., Converse, P. E., Miller, W. E., & Stokes, D. E. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
- Cappella, J. N., & Jamieson, K. H. (1997). *Spiral of cynicism: The press and the public good*. New York: Oxford University Press.
- Chaiken, S., Liberman, A., & Eagly, A. H. (1989). Heuristic and systematic processing within and beyond the persuasion context. In J. S. Uleman & J. A. Bargh (Eds.), *Unintended thought* (pp. 212-252). New York: Guilford Press.
- Chong, D. (1993). How people think, reason, and feel about rights and liberties. *American Journal of Political Science*, 37, 867-899.
- Chong, D. (1996). Creating common frames of reference on political issues. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. A. Brady (Eds.), *Political persuasion and attitude change* (pp. 195-224). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Cohen, B. (1963). *The press and foreign policy*. Princeton: Princeton University Press.
- Collins, A., & Loftus, E. (1975). A spreading-activation theory of semantic memory. *Psychological Review*, 82, 407-428.
- Converse, P. E. (1962). Information flow and the stability of partisan attitudes. *Public Opinion Quarterly*, 26, 578-599.
- Converse, P. E. (1966). The concept of a normal vote. In A. Campbell, P. E. Converse, W. E. Miller, & D. E. Stokes (Eds.), *Elections and the political order* (pp. 9-39). New York: Wiley.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206-261). New York: Free Press.
- Converse, P. E. (1970). Attitudes and non-attitudes: Continuation of a dialogue. In

- Edward R. Tufte (Ed.), *Analysis of social problems* (pp. 168–189). Reading, MA: Addison-Wesley.
- Converse, P. E. (1972). Change in the American electorate. In A. Campbell & P. E. Converse, *Human meaning of social change* (pp. 307–317). New York: Russell Sage Foundation.
- Converse, P. E. (1975). Public opinion and voting behavior. In F. I. Greenstein & N. W. Polsby (Eds.), *Handbook of political science* (pp. 75–168). Reading, PA: Addison-Wesley.
- Converse, P. E. (1990). Popular representation and the distribution of information. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 369–388). Urbana: University of Illinois Press.
- Converse, P. E. (2000). Assessing the capacity of mass electorates. *Annual Review of Political Science*, 3, 331–354.
- Dahl, R. A. (1989). *Democracy and its critics*. New Haven: Yale University Press.
- Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters*. New Haven: Yale University Press.
- Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 5–18.
- Druckman, J. N. (2001). On the limits of framing effects. *Journal of Politics*, 63, 1041–1066.
- Eagly, A., & Chaiken, S. (1998). Attitude structure and function. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 1, pp. 269–322). New York: McGraw-Hill.
- Edwards, K., & Smith, E. E. (1996). A disconfirmation bias in the evaluation of arguments. *Journal of Personality and Social Psychology*, 71, 5–24.
- Eldersveld, S. J. (1956). Experimental propaganda techniques and voting behavior. *American Political Science Review*, 50, 154–165.
- Ellingson, S. (1995). Understanding the dialectic of discourse and collective action: Public debates and rioting in antebellum Cincinnati. *American Journal of Sociology*, 101, 100–144.
- Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. *Journal of Communication*, 43, 51–58.
- Erbring, L., Goldenberg, E., & Miller, A. H. (1980). Front-page news and real-world cues: Another look at agenda-setting by the media. *American Journal of Political Science*, 24, 16–49.
- Fan, D. P. (1988). *Predictions of public opinion from the mass media: Computer content analysis and mathematical modeling*. Westport, CT: Greenwood.
- Feather, N. T. (1963). Cognitive dissonance, sensitivity, and evaluation. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 66, 157–163.
- Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance*. Evanston, IL: Row, Peterson.
- Festinger, L. (1964). *Conflict, decision, and dissonance*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Finkel, S. E. (1993). Reexamining the “minimal effects” model in recent presidential campaigns. *Journal of Politics*, 55, 1–21.
- Fiorina, M. P. (1981). *Retrospective voting in American national elections*. New Haven: Yale University Press.
- Freedman, J. L., & Sears, D. O. (1965). Selective exposure. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 2, pp. 58–97). New York: Academic Press.

- Freedman, P. (1999). *Framing the abortion debate: Public opinion and the manipulation of ambivalence*. Unpublished doctoral dissertation, University of Michigan. Ann Arbor.
- Funkhouser, G. R. (1973). The issues of the sixties: An exploratory study in the dynamics of public opinion. *Public Opinion Quarterly* 37, 62-75.
- Gamson, W. A. (1992). *Talking politics*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Gamson, W. A., Croteau, D., Hoynes, W., & Sasson, T. (1992). Media images and the social construction. *Annual Review of Sociology*, 18, 373-393.
- Gamson, W. A., & Modigliani, A. (1987). The changing culture of affirmative action. In R. A. Braumgart (Ed.), *Research in political sociology* (Vol. 3, pp. 137-177). Greenwich, CT: JAI Press.
- Gamson, W. A., & Modigliani, A. (1989). Media discourse and public opinion on nuclear power: A constructionist approach. *American Journal of Sociology*, 95, 1-37.
- Garrow, D. J. (1978). *Protest at Selma: Martin Luther King, Jr., and the Voting Rights Act of 1965*. New Haven: Yale University Press.
- Gelman, A., & King, G. (1993). Why are American presidential election campaign polls so variable when votes are so predictable? *British Journal of Political Science*, 23, 409-451.
- Gerber, A. S., & Green, D. P. (2000). The effects of personal canvassing, telephone calls, and direct mail on voter turnout: A field experiment. *American Political Science Review*, 94, 653-664.
- Gerhards, J., & Rucht, D. (1992). Mesomobilization: Organizing and framing in two protest campaigns in West Germany. *American Journal of Sociology*, 98, 555-596.
- Gilens, M. (2001). Political ignorance and collective policy preferences. *American Political Science Review*, 95, 379-396.
- Gitlin, T. (1980). *The whole world is watching: Mass media in the making and unmaking of the new left*. Berkeley: University of California Press.
- Glaser, J. M. (1996). *Race, campaign politics, and the realignment in the South*. New Haven: Yale University Press.
- Gosnell, H. F. (1927). *Getting-out-the-vote: An experiment in the stimulation of voting*. Chicago: University of Chicago Press.
- Gosnell, H. F. (1937). *Machine politics: Chicago model*. Chicago: Chicago University Press.
- Graber, D. (1984). *Processing the news: How people tame the information tide*. New York: Longman.
- Gross, K. A. (2001). *Images of "others": The effects of media coverage of racial unrest on public opinion*. Unpublished dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.
- Haller, H. B., & Norpoth, H. (1994). Let the good times roll: The economic expectations of U.S. voters. *American Journal of Political Science*, 38, 625-650.
- Hastie, R., & Park, B. (1986). The relationship between memory and judgment depends on whether the task is memory-based or on-line. *Psychology Review*, 93, 258-268.
- Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based versus on-line judgments. In J. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 1-18). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Haynes, S. E., & Jacobs, D. (1994). Macroeconomics, economic stratification, and

- partisanship: A longitudinal analysis of contingent shifts in political identification. *American Journal of Sociology*, 100, 70-103.
- Hibbs, D. A., Jr., Rivers, R. D., & Vasilatos, N. (1982). The dynamics of political support for American presidents among occupational and partisan groups. *American Journal of Political Science*, 26, 312-332.
- Higgins, E. T., Bargh, J. A., & Lombardi, W. (1985). The nature of priming effects on categorization: learning, memory, and cognition. *Journal of Experimental Psychology*, 11, 59-69.
- Higgins, E. T., Rholes, W. S., & Jones, C. R. (1977). Category accessibility and impression formation. *Journal of Experimental Social Psychology*, 13 (2), 141-154.
- Hilgartner, S., & Bosk, C. L. (1988). The rise and fall of social problems: A public arenas model. *American Journal of Sociology*, 94, 53-78.
- Holyoak, K. J., & Thagard, P. (1995). *Mental leaps: Analogy in creative thought*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Hovland, C. I. (1954). Effects of the mass media of communication. In G. Lindzey (Ed.), *Handbook of social psychology: Special fields and applications* (pp. 1062-1103). Cambridge, MA: Addison-Wesley.
- Hovland, C. I. (1959). Reconciling conflicting results derived from experimental and survey studies of attitude change. *American Psychologist*, 14, 8-17.
- Hovland, C. I., Janis, I. L., & Kelley, H. H. (1953). *Communication and persuasion*. New Haven: Yale University Press.
- Hovland, C. I., Lumsdaine, A. A., & Sheffield, F. D. (1949). *Experiments on mass communication*. Princeton: Princeton University Press.
- Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1993). Citizens, contexts, and politics. In A. Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II* (pp. 281-303). Washington, DC: American Political Science Association.
- Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1995). *Citizens, politics, and social communication: Information and influence in an election campaign*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Hyman, H. H., & Sheatsley P. B. (1947). Some reasons why information campaigns fail. *Public Opinion Quarterly*, 11, 413-423.
- Iyengar, (1991). *Is anyone responsible?: How television frames political issues*. Chicago: University of Chicago Press.
- Iyengar, S., Hahn, K., & Prior, M. (2001, August). *Has technology made attention to political campaigns more selective? An experimental study of the 2000 presidential campaign*. Paper prepared for the annual meeting of the American Political Science Association.
- Iyengar, S., & Kinder, D. (1985) Psychological accounts of agenda-setting. In S. Kraus & R. Perloff (Eds.), *Mass media and political thought*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Iyengar, S., & Kinder, D. (1987). *News that matters: Television and American opinion*. Chicago: University of Chicago Press.
- Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (1994). Issues, candidate image, and priming: The use of private polls in Kennedy's 1960 presidential campaign. *American Political Science Review*, 88, 527-540.
- Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (2000). *Politicians don't pander: Political manipulation and the loss of democratic responsiveness*. Chicago: University of Chicago Press.

- Jacobson, G. C. (1980). *Money in Congressional elections*. New Haven: Yale University Press.
- Jacobson, G. C. (2001). *The politics of Congressional elections* (5th edition). New York: Longman.
- Jacoby, W. G. (2000). Issue framing and public opinion on government spending. *American Journal of Political Science*, 44(4), 750-767.
- Jamieson, K. H. (1992). *Dirty politics: Deception, distraction, and democracy*. New York: Oxford University Press.
- Jarvis, W. B. G., & Perry, R. E. (1996). The need to evaluate. *Journal of Personality and Social Psychology*, 70, 172-194.
- Jennings, M. K., & Markus, G. B. (1984). Partisan orientations over the long haul: Results from the three-wave political socialization panel study. *American Political Science Review*, 78, 1000-1018.
- Johnston, R., Blais, A., Brady, H. E., & Crete, J. (1992). *Letting the people decide: Dynamics of a Canadian election*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Jones, B. D. (1994). *Reconceiving decision-making in democratic politics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kahn, K. F., & Kenney, P. J. (1999). Do negative campaigns mobilize or suppress turnout? Clarifying the relationship between negativity and participation. *American Political Science Review*, 93, 877-890.
- Katz, E., & Feldman, J. J. (1962). The debates in the light of research: A survey of surveys. In S. Kraus (Ed.), *The great debates* (pp. 173-223). Bloomington: Indiana University Press.
- Katz, E., & Lazarsfeld, P. F. (1955). *Personal influence: The part played by people in the flow of mass communication*. New York: Free Press.
- Kellstedt, P. M. (2000). Media framing and the dynamics of racial policy preferences. *American Journal of Political Science*, 44, 245-260.
- Key, V. O., Jr. (1961). *Public opinion and American democracy*. New York: Knopf.
- Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindsey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 778-867). Boston: McGraw-Hill.
- Kinder, D. R., & Nelson, T. E. (1990). *Experimental investigations of opinion frames and survey responses*. A report to the National Election Studies Board. Institute for Social Research, University of Michigan, Ann Arbor.
- Kinder, D. R., & Palfrey, T. R. (Eds.). (1993). *Experimental foundations of political science*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1990). Mimicking political debate with survey questions: The case of white opinion on affirmative action for blacks. *Social Cognition*, 8, 73-103.
- Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kintsch, W. (1998). *Comprehension: A paradigm for cognition*. Cambridge: Cambridge Press.
- Klapper, J. T. (1960). *The effects of mass communications*. Glencoe, IL: Free Press.
- Kramer, G. H. (1970). The effects of precinct-level canvassing on voting behavior. *Public Opinion Quarterly*, 34, 560-72.
- Krosnick, J. A., & Abelson, R. P. (1992). The case for measuring attitude strength in surveys. In J. Tanur (Ed.), *Questions about questions: Inquiries into the cognitive bases of surveys* (pp. 177-203). New York: Russell Sage Foundation.

- Krosnick, J. A., & Brannon, L. A. (1993). The impact of the Gulf War on the ingredients of presidential evaluations: Multidimensional effects of political involvement. *American Political Science Review*, 87, 963-75.
- Krosnick, J. A., & Kinder, D. R. (1990). Altering the foundations of popular support for the president through priming: Reagan and the Iran-Contra affair. *American Political Science Review*, 84, 495-512.
- Kuhn, T. S. (1962). *The structure of scientific revolutions*. Chicago: University of Chicago Press.
- Lau, R. R., Sigelman, L., Heldman, C., & Babbitt, P. (1999). The effects of negative political advertisements: A meta-analytic assessment. *American Political Science Review*, 93, 851-876.
- Lazarsfeld, P., Berelson, B., & Gaudet, H. (1948). *The people's choice* (2nd ed.). New York: Columbia University Press.
- Lazarsfeld, P. F., & Merton, R. K. (1948). Mass communication, popular taste, and organized social action. In L. Bryson (Ed.), *The communication of ideas* (pp. 95-118). New York: Harper.
- Lindblom, C. E. (1977). *Politics and markets*. New York: Basic Books.
- Lippmann, W. (1922/1965). *Public opinion*. New York: Macmillan.
- Lippmann, W. (1925). *The phantom public*. New York: Harcourt, Brace and Company.
- Lodge, M. (1995). Toward a procedural model of candidate evaluation. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 11-140). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lodge, M., McGraw, K. M., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 83, 399-419.
- Lodge, M., & Steenbergen, M. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 89, 309-326.
- Lodge, M., & Stroh, P. (1993). Inside the mental voting booth. In S. Iyengar & W. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology* (pp. 225-263). Durham, NC: Duke University Press.
- Lord, C. G., Ross, L., & Lepper, M. R. (1979). Biased assimilation and attitude polarization: The effects of prior theories on subsequently considered evidence. *Journal of Personality and Social Psychology*, 37, 2098-2109.
- Lupia, A. (1994). Shortcuts versus encyclopedias: Information and voting behavior in California insurance reform elections. *American Political Science Review*, 88, 63-76.
- Lupia, A., & McCubbins, M. (1998). *The democratic dilemma: Can citizens learn what they need to know?* Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- MacKuen, M. (1981). Social communication and the mass policy agenda. In M. B. MacKuen & S. L. Coombs (Eds.), *More than news: Media power in public affairs* (pp. 19-144). Beverly Hills, CA: Sage.
- MacKuen, M. (1983). Political drama, economic conditions, and the dynamics of presidential popularity. *American Journal of Political Science*, 27, 165-192.
- MacKuen, M. (1984). Exposure to information, belief integration and individual responsiveness to agenda change. *American Political Science Review*, 78, 372-391.
- MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson, J. A. (1989). Macropartisanship. *American Political Science Review*, 83, 1125-1142.

- MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson, J. S. (1992). Question wording and macro-partisanship. *American Political Science Review*, 86, 475-481.
- Manoff, R. K. (1986). Writing the news (by telling the "story"). In R. K. Manoff & M. Schudson (Eds.), *Reading the news: A pantheon guide to popular culture* (pp. 197-229). New York: Pantheon Books.
- Markus, G. B. (1982). Political attitudes during an election year: A report of the 1980 NES Panel Study. *American Political Science Review*, 76, 538-560.
- Markus, G. B., & Converse, P. E. (1979). A dynamic simultaneous equation model of electoral choice. *American Political Science Review*, 73, 1055-1070.
- Masterman, M. (1970). The nature of a paradigm. In I. Lakatos & A. Musgrave (Eds.), *Criticism and the growth of knowledge* (pp. 59-90). Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- McAdam, D. (1982). *Political process and the development of black insurgency, 1930-1970*. Chicago: University of Chicago Press.
- McAdam, D. (1996). The framing function of movement tactics: Strategic dramaturgy in the American civil rights movement. In D. McAdam, J. D. McCarthy, & M. N. Zald (Eds.), *Comparative perspectives on social movements: Cambridge Studies in Comparative Politics* (pp. 338-355). Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- McAdam, D., McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (Eds.). (1996). *Comparative perspectives on social movements*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1973). *The trend of social movements in America: Professionalization and resource mobilization*. Morristown, NJ: General Learning Press.
- McCombs, M., & Zhu, J. H. (1995). Capacity, diversity, and volatility of the public agenda: Trends from 1954 to 1994. *Public Opinion Quarterly*, 59, 495-525.
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of the media. *Public Opinion Quarterly*, 36, 176-187.
- McDonald, M. P., & Popkin, S. L. (2001). The myth of the vanishing voter. *American Political Science Review*, 95, 963-974.
- McGuire, W. J. (1968). Personality and susceptibility to social influence. In E. F. Borgatta & W. W. Lambert (Eds.), *Handbook of personality theory and research* (pp. 1130-1187). Chicago: Rand McNally.
- McGuire, W. J. (1969). The nature of attitudes and attitude change. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 3, pp. 136-314). Reading, MA: Addison-Wesley.
- McGuire, W. J. (1973). Persuasion, resistance, and attitude change. In I. De Sola Pool and Wilbur Schramm (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 216-252). Chicago: Rand McNally.
- McGuire, W. J. (1985). Attitudes and attitude change. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of social psychology* (3rd ed., vol. 2, pp. 233-246). New York: Random House.
- McGuire, W. J. (1986). The myth of massive media impact: Savagings and salvagings. *Public Communication and Behavior*, 1, 175-259.
- McGuire, W. J. (2001). After a half century of election studies: Whence, where, and whither? In E. Katz & Y. Warshel (Eds.), *Election studies: What's their use?* (pp. 15-57). New York: Westview.

- Mendelberg, T. (1997). Executing Hortons: Racial crime in the 1988 presidential campaign. *Public Opinion Quarterly*, 61, 134-57.
- Mendelberg, T. (2001). *The race card*. Princeton: Princeton University Press.
- Milburn, M. A. (1979). A longitudinal test of the selective exposure hypothesis. *Public Opinion Quarterly*, 43, 507-517.
- Miller, J. M., & Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: Politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science*, 44(2), 301-315.
- Mueller, J. E. (1971). Trends in popular support for the wars in Korea and Vietnam. *American Political Science Review*, 65, 358-375.
- Mueller, J. E. (1991). Changing attitudes toward war: The impact of the First World War. *British Journal of Political Science*, 21, 1-28.
- Mueller, J. E. (1994). *Policy and opinion in the Gulf War*. Chicago: University of Chicago Press.
- Mutz, D. C. (1998). *Impersonal influence*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Mutz, D. C., & Martin, P. S. (2001). Facilitating communication across lines of political difference: The role of mass media. *American Political Science Review*, 95(1), 97-114.
- Nelson, T. E., & Kinder, D. R. (1996). Issue frames and group-centrism in American public opinion. *Journal of Politics*, 58, 1055-1078.
- Nelson, T. H., Clawson, R. A., & Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review*, 91, 567-583.
- Nelson, T. H., Oxley, Z. M., & Clawson, R. A. (1997). Toward a psychology of framing effects. *Political Behavior*, 19, 221-246.
- Neuman, W. R. (1990). The threshold of public attention. *Public Opinion Quarterly*, 54, 159-176.
- Neuman, W. R. (1991). *The future of the mass audience*. New York: Cambridge University Press.
- Ostrom, C. W., & Simon, D. M. (1985). Promise and performance: A dynamic model of presidential popularity. *American Political Science Review*, 79, 334-358.
- Page, B. I. (1996). *Who deliberates? Mass media in modern democracy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public*. Chicago: University of Chicago Press.
- Patterson, T. E. (1980). *The mass media election: How Americans choose their president*. New York: Praeger.
- Patterson, T. E. (1993). *Out of order*. New York: Knopf.
- Pennington, N., & Hastie, R. (1992). Examining the evidence: Tests of the story model for juror decision making. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62(2), 189-206.
- Pennington, N., & Hastie, R. (1993). Reasoning in explanation-based decision-making. *Cognition*, 49, 123-163.
- Petrocik, J. R. (1996). Issue ownership in presidential elections, with a 1980 case study. *American Journal of Political Science*, 40, 825-850.
- Petty, R. E., & Cacioppo, J. T. (1986). *Communication and persuasion: Central and peripheral routes to attitude change*. New York: Springer-Verlag.

- Petty, R. E., Cacioppo, J. T., & Haugtvedt, C. (1992). Involvement and persuasion: An appreciative look at the Sherifs' contribution to the study of self-relevance and attitude change. In D. Granberg & G. Sarup (Eds.), *Social judgment and intergroup relations: Essays in honor of Muzafer Sherif* (pp. 147-175). New York: Springer-Verlag.
- Petty, R. E., & Duane, T. (1998). Attitude change: Multiple roles for persuasion variables. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 1, pp. 323-390). New York: McGraw Hill.
- Pollock, P. H., III. (1994). Issues, values, and critical moments: Did "Magic" Johnson transform public opinion on AIDS? *American Journal of Political Science*, 38, 426-446.
- Pomerantz, E. M., Chaiken, S., & Tordesillas, R. S. (1995). Attitude strength and resistance processes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 69, 408-419.
- Pool, I. de S. (1973). Communication systems. In I. de S. Pool, W. Schramm, F. W. Frey, N. Maccoby, & E. B. Parker (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 3-26). Chicago: Rand McNally.
- Pool, I. de S. (1983). Tracking the flow of information. *Science*, 221, 609-613.
- Popkin, S. L. (1991). *The reasoning voter*. Chicago: University of Chicago Press.
- Popkin, S. L. (1993). Information shortcuts and the reasoning voter. In B. Grofman (Ed.), *Information, participation, and choice: An economic theory of democracy in perspective* (pp. 17-36). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Posner, M. I., & Snyder, C. R. R. (1975). Attention and cognitive control. In R. L. Solso (Ed.), *Information processing and cognition: The Loyola Symposium* (pp. 55-85). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Price, V. (1989). Social identification and public opinion: Effects of communicating group conflict. *Public Opinion Quarterly*, 53, 197-224.
- Price, V., & Tewksbury, D. (1997). News values and public opinion: A theoretical account of media priming and framing. In G. A. Barnett & F. J. Boster (Eds.), *Progress in the communications sciences* (vol. 13). Greenwich, CT: Ablex.
- Price, V., & Zaller, J. (1993). Who gets the news? Alternative measures of news reception and their implications for research. *Public Opinion Quarterly*, 57, 133-164.
- Protess, D. L., Cook, F. L., Doppelt, J. C., Ettema, J. S., Gordon, M. T., Leff, D. R., & Miller, P. (1991). *The journalism of outrage: Investigative reporting and agenda building in America*. New York: Guilford.
- Rahn, W. M., Aldrich, J. H., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review*, 88, 193-199.
- Riker, W. H. (1982). *Liberalism against populism: A confrontation between the theory of democracy and the theory of social choice*. San Francisco, CA: Freeman.
- Riker, W. H. (1993). *Agenda formation*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Riker, W. H. (1996). *The strategy of rhetoric: Campaigning for the American Constitution*. New Haven: Yale University Press.
- Robinson, M. J. (1976). Public affairs television and the growth of political malaise: The case of "the selling of the Pentagon." *American Political Science Review*, 70, 409-432.
- Rosenstone, S. J. (1983). *Forecasting presidential elections*. New Haven: Yale University Press.
- Rosenstone, S. J., Behr, R. L., & Lazarus, E. H. (1996). *Third parties in America: Cir-*

- izen response to major party failure (Rev. ed.). Princeton: Princeton University Press.
- Rosenstone, S. J., & Hansen, J. M. (1993). *Mobilization, participation and democracy in America*. New York: Macmillan Press.
- Schattschneider, E. E. (1960). *The semisovereign people*. New York: Holt, Rinehart, and Winston.
- Schudson, M. (1978). *Discovering the news*. New York: Basic Books.
- Schudson, M. (1984). *Advertising, the uneasy persuasion*. New York: Basic Books.
- Sears, D. O. (1986). College sophomores in the laboratory: influence of a narrow data base on social psychology's view of human nature. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51, 515-530.
- Sears, D. O., & Chaffee, S. H. (1979). Uses and effects of the 1976 debates: An overview of empirical studies. In S. Kraus (Ed.), *The great debates, 1976: Ford vs. Carter* (pp. 223-261). Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Sears, D. O., & Freedman, J. L. (1967). Selective exposure to information: A critical review. *Public Opinion Quarterly*, 31, 195-213.
- Sears, D. O., Whitney, R. E. (1973). Political persuasion. In J. de S. Pool & W. Schramm, F. W. Frey, N. Macroby, & E. B. Parker (Eds.), *Handbook of communication* (pp. 253-63). Chicago: Rand McNally.
- Sherif, M., & Hovland, C. I. (1961). *Social judgment: Assimilation and contrast effects in communication and attitude change*. New Haven: Yale University Press.
- Simon, H. A. (1955). A behavioral model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics*, 69, 99-118.
- Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Sniderman, P. M., & Grob, D. (1996). Innovations in experimental design in general population attitude surveys. *Annual Review of Sociology*, 22, 377-399.
- Snow, D. E., & Benford, R. D. (1992). Master frames and cycles of protest. In A. Morris & C. M. Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 133-55). New Haven: Yale University Press.
- Srull, T. K., & Wyer, R. S., Jr. (1979). The role of category accessibility in the interpretation of information about persons: Some determinants and implications. *Journal of Personality and Social Psychology*, 37(10), 1660-1172.
- Stimson, J. A. (1991/1998). *Public opinion in America: Moods, cycles, and swings*. Boulder, CO: Westview Press.
- Srimson, J. A., MacKuen, M. B., & Erikson, R. S. (1995). Dynamic representation. *American Political Science Review*, 89, 543-565.
- Stoker, L. (1993). Judging presidential character: The demise of Gary Hart. *Political Behavior*, 15, 193-223.
- Sundquist, J. L. (1983). *Dynamics of the party system: Alignment and realignment of political parties in the United States* (Rev. ed.). Washington, DC: Brookings Institution.
- Tarrow, S. (1994). *Power in movement: Social movements, collective action and politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Tilly, C. (1978). *From mobilization to revolution*. Reading, MA: Addison and Wesley.
- Tversky, A., & Kahneman, D. (1973). Availability: A heuristic for judging frequency and probability. *Cognitive Psychology*, 5, 207-232.
- Tversky, A., & Kahneman, D. (1981). The framing of decisions and the psychology of choice. *Science*, 211, 453-458.

- Valentino, N. A. (1999). Crime news and the priming of racial attitudes during evaluations of the president. *Public Opinion Quarterly*, 63, 293-320.
- Valentino, N. A., Beckmann, M. N., & Buhr, T. A. (2001). A spiral of cynicism for some: The contingent effects of campaign news frames on participation and confidence in government. *Political Communication*, 18, 347-367.
- Valentino, N. A., Hutchings, V. L., & White, I. (2002). Cues that matter: How political ads prime racial attitudes during campaigns. *American Political Science Review*.
- Verba, S., & Nie, N. H. (1972). *Participation in America: Political democracy and social equality*. New York: Harper and Row.
- Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Weaver, P. (1972). Is television news biased? *Public Interest*, 26, 57-74.
- Weaver, D. H., Graber, D. A., McCombs, M. E., & Eyal, C. E. (1981). *Media agenda-setting in a presidential election: Issues, images, and interest*. New York: Praeger.
- West, D. (1993). *Airwars, TV advertising, and election campaigns, 1952-1992*. Washington: CQ Press.
- Wichhouwer, P. W., & Lockerbie, B. (1994). Party contacting and political participation. *American Journal of Political Science*, 38, 211-229.
- Winter, N. J. G. (2001). *Mental images and political stories: Tracing the implicit effects of race and gender rhetoric on public opinion*. Unpublished doctoral dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.
- Wolfinger, R. E. (1974). *The politics of progress*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Zaller, J. (1989). Bringing Converse back in: Modeling information flow in political campaigns. In J. A. Stimson (Ed.), *Political analysis: an annual publication of the methodology section of the American Political Science Association* (vol. 1, pp. 181-234). Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Zaller, J. (1990). Political awareness, elite opinion leadership, and the mass survey response. *Social Cognition*, 8, 125-153.
- Zaller, J. (1991). Information, values, and opinion. *American Political Science Review*, 85, 1215-1237.
- Zaller, J. (1992). *The nature and origin of mass opinion*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Zaller, J. (1996). The myth of massive media impact revived: New support for a discredited idea. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. A. Brody (Eds.), *Political persuasion and attitude change* (pp. 17-78). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Zaller, J. (1998) Monica Lewinsky's contribution to political science. *PS: Political Science and Politics*, 182-189.
- Zaller, J., & Hunt, M. (1994). The rise and fall of candidate Perot: Unmediated versus mediated politics, Part I. *Political Communication*, 11, 357-390.
- Zaller, J., & Hunt, M. (1995). The rise and fall of candidate Perot: The outsider versus the political system, Part II. *Political Communication*, 12, 97-123.

الفصل الثانى عشر

الانطباعات السياسية: تشكّلها وإدارتها^(٢١٩)

كاثلين م. ماكجرو

أينما تتم مناقشة الرجال (وخاصة الأمراء، الأكثر عرضة للرؤية)؛ فإنهم يكونون تحت الملاحظة لعدة صفات مختلفة تكسبهم المديح أو الذم. البعض، على سبيل المثال، يعتبرون كرماء، والبعض الآخر بخلاء. البعض يعتبرون من المنعمين والبعض الآخر من الجشعين؛ البعض قساة والبعض الآخر عطوفون: شخص بلا إيمان وشخص مؤمن؛ إنسان متخفّث جبان، وآخر شرس شجاع... لذلك فإن الأمير لديه من الضرورة ما يجعله يفخر بأنه يعرف كيف يتحاشى السمعة السيئة المرتبطة بتلك الأصوات التى يمكن أن تفقده إمارته، وكيف يتجنب تلك الأصوات التى ليست جد خطيرة، إذا أمكنه ذلك.

...إن الأمير لا يحتاج بالضرورة أن يتمتع بكل الصفات الحميدة التى ذكرناها آنفاً، لكنه ينبغي عليه أن يظهر وكأنه يتمتع بها.

- نيقول ميكافيللى، "الأمير"

فى هذه الرسائل الشهيرة التى تصف "الأشياء التى على أساسها يتم مدح أو ذم الناس، خاصة الأمراء" (الفصل: ١٥)، يشير ميكافيللى إلى أن الأمراء، مثل العامة من الناس، لديهم سمعة عليهم "بالضرورة" أن يعرفوا

(٢١٩) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبة.

كيف يديرونها. هذا بالإضافة إلى ما يمثله المظهر من أهمية تفوق أهمية الواقع في تصدير السمعة. وهكذا تكون السمعة السياسية محمولة في الأذهان كونها الإدراكات التي تمثل النتيجة النهائية لعملية ديناميكية تربط بين المواطنين والساسة. ومن ثم فإن حضور السمعة (في أذهان المواطنين الأفراد) وتشكلها (عبر استراتيجيات الساسة) يمثلان عنصرين أساسيين للسياسة الديمقراطية، وفي هذا الصدد نجد أن علماء النفس السياسي لديهم الكثير للإسهام به في فهم هذه الديناميات.

ولإعادة صياغة هذا الكلام بلغة العلوم الاجتماعية المعاصرة، نقول: إن السمعة السياسية تمثل وظيفة لعمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض، تشكيل الانطباع *impression formation* وإدارة الانطباع *impression management*^(٢٢٠). ويشير المصطلح الأول إلى بناء الفرد لتمثيل عقلي *mental representation* - بناء معرفي مخزن في الذاكرة - يتألف من معرفة ومعتقدات حول شخص آخر. وفي العالم السياسي، تتألف انطباعات الناس حول السياسيين من استدلالات لا تقتصر على الأنماط التي كان "مكيا فيللي" معنياً بها فقط بل أيضاً حول الصفات الشخصية والسياسية، والمظهر، والسلوك، إلى آخر ذلك. أما إدارة الانطباع، فإنها تشير إلى الأنشطة التي ينخرط فيها الناس لتنظيم وضبط المعلومات حول أنفسهم وتلك التي يقدمونها إلى الآخرين. وفي كتابه الكلاسيكي نمط البيت *Home Style* (1978)، يؤكد "فينو" Fenno أن التقديم الذاتي يعد أمراً محورياً لإحداث التأييد السياسي: "حيث يعتقد الساسة أن قدراً كبيراً من دعمهم إنما ينالونه عن طريق نوع الذات الفردية التي يقدمونها إلى الآخرين، أي لقاءاتهم الشعبية.

(٢٢٠) يشار أيضاً إلى إدارة الانطباع *impression management* بـ تقديم الذات *self-presentation*. وبالرغم من استخدامهما بشكل متبادل فإن المصطلحين يمكن أن يستخدموا لتوصيف عمليات مختلفة (Schlenker & Weigold, 1992). وفي هذا الفصل، لا ترانى أميز بين الاثنين. (المؤلف)

وهم في ذلك يسعون بوعي إلى التحكم في هذا التقديم بما يفوق ما يقوم به معظم الناس". (p. 55).

ويتمثل هدفنا من هذا الفصل في مسح ما يعرفه علماء النفس السياسي، وما عليهم أن يكتشفوه، حول تشكيل الانطباع وإدارته. فهاتان العمليتان تمثلان وجهين لعملة واحدة، والافتراض الذي بدأنا الحديث به يعد افتراضًا بسيطًا مفاده: أنه لا يمكن بلوغ الفهم الكامل لما يفكر فيه عامة المواطنين حيال الساسة إلى درجة تمكن علماء النفس السياسي من وضع التأثير المتبادل - بين النخب والجمهور العام - في الاعتبار. وبالرغم من كون هذا الافتراض بسيطًا وربما واضحًا، فإن الأمر يقتضى ملحوظة تحذيرية من البداية، وهي: أن البحث الإمبريقي نادرًا ما يتعامل مع مشكلة الروابط الظاهرة بين العمليتين المذكورتين. ويوضح "جيرفيس" (Jervis 2002) هذه النقطة في دعوته الحديثة إلى توحيد دراسة "الإشارة والإدراك" signaling and perception في السياسة الدولية، عندما يزعم بأن "ما نحتاجه هو دراسات ثنائية الجانب في النظر إلى كل من الفاعل والمتلقى" (p. 308). ولسوء الحظ فإن الموضوعين - كيف يفكر المواطنون حيال الساسة والمحاولات الاستراتيجية من قبل الساسة للتأثير على تلك الإدراكات - تشغل أرففًا منفصلة في مكتباتنا وفصولًا منفصلة في المعالجات الدراسية، كما أن التخصيب المتبادل والمتقاطع بين مكونات التراث التي تغطي الموضوعين يعد نادرًا. والنتيجة أن الروابط الإمبريقية الواضحة بين العمليتين تعد قليلة وبعيدة عن بعضها البعض. وسوف نحاول فيما يلي تقديم بعض الخطوات المحدودة في الربط بين الاثنين، ولكن يبقى هدفنا النهائي هو الإلقاء بالتحدي أمام الجيل القادم من الدارسين في علم النفس السياسي لأن يطوروا أجندات بحثية تكون أكثر إبداعًا لهذه المنظورات على نحو أكثر اكتمالاً.

هناك ثلاث عمليات سيكولوجية تعد حيوية للإحاطة بكل من فهم وإدارة الانطباع: المعرفة cognition، والوجدان affect، والدافعية motivation. هذا التمييز الثلاثي يمكن اقتفاء مساره على الأقل بالرجوع إلى أفلاطون، الذى يرى النفس البشرية مكونة من ثلاثة عناصر متميزة هى: النفس العقلانية (التفكير والعقل) والنفس الروحانية (العزيمة أو الإرادة) والنفس الشهوانية (الوجدان والرغبة). وقد مارس التقسيم الثلاثي للنفس عند أفلاطون تأثيراً هائلاً على التفكير الغربى، ويكاد جميع علماء الاجتماع تقريباً أن يعترفوا بأهمية الثلاثة كعناصر مفسرة للسلوك الإنسانى^(٢٢١). وكما ستبين الصفحات التالية، فإن المعرفة والتأثير والدافعية تلعب جميعها دوراً مهماً فى تنظيمنا وفهمنا للروابط المعقدة بين انطباعات المواطنين ومحاولات الساسة التأثير على تلك الانطباعات. وبناءً على هذا الزعم، نريد التوقف على الفور لذكر ملاحظة عن أن قليلاً من الأساتذة الجدد، إن وجد، قد قاموا عن كثب وبدقة بتتبع توثيق هذه المحددات المتعددة فى إطار برنامج معين من البحث.

(٢٢١) بالرغم من أن هناك اعترافاً واضحاً بأن العناصر الثلاثة تمثل أنساقاً تفسيرية ذات معنى، فإن الجدل قد احتدم فى علم النفس الاجتماعى حول الأهمية الرئيسية لواحد من الثلاثة (أى المعرفة مقابل التأثير [Lazarus, 1999; Zajonc, 1980] والمعرفة مقابل الدافعية [Miller & Ross, 1975; Tetlock & Levi, 1982]). وبمجرد هدوء العاصفة، ظهر اتفاق على أنه فى كثير من التطبيقات، ما لم تكن كلها، تكون المفاهيم الثلاثة غير متميزة عن بعضها البعض من الناحية الإمبريقية، وكذلك مسألة الأهمية الرئيسية فهى دائماً ما تكون قاطعة لا ترد (انظر على سبيل المثال. Eagly & Chaiken, 1993; Tetlock, & Levi, 1982). وكما يروى "جلبرت" (Gilbert, 1998) فى مراجعته لجانب من هذا التاريخ، "لم يُحل قط الجدل الحاص بالدافعية- المعرفة فى صالح أى أحد بسبب أنه لا يوجد من استطاع إنتاج تجربة حيوية من شأنها دحض الجانب الآخر بشكل مباشر. وإلى هنا، فقد استدعت هذه اللعبة رواية عن الملل- كما ينبغي أن تكون، فإن هذا كان مناقسة للحقائق أكثر منها للتعريفات" (p. 124). بمعنى آخر، فإن قياس أحد الدارسين للـ "معرفة" cognition غالباً ما يكون القياس للدافعية أو التأثير لدى دارس آخر. وبأمل أن يتعلم المتخصصون فى علم النفس السياسى من هذا التاريخ العبتى وألا يستثمروا كثيراً (أو مطلقاً) من الطاقة فى محاولة إثبات أى من "التأثير/المعرفة/الدافعية، له الأهمية الرئيسية. (المؤلف)

الأكثر من ذلك أنه قد تم تجميع دورها من مصادر متفرقة. ومن ثم فإن الهدف الثانى من هذا الفصل هو حث علماء النفس السياسى على تطوير واختبار نظريات أكثر دقة تفصل بشكل متزامن هذه الآليات الثلاث.

وسوف نستخدم هذه المصطلحات الثلاثة هنا بمعناها الأكثر عمومية، دون التزام بأطر نظرية محددة أو تعريفات إجرائية. فـ المعرفة *cognition* أقصد بها هنا ببساطة العمليات العقلية المتضمنة فى تفسير العالم السياسى - كيفية إدراك الناس للآخرين، والجماعات، والسياسة، وكذلك الأحداث. وتعتبر هذه العمليات العقلية - الإدراكات - أساسية بالنسبة لوجهى العملة، وهما تشكيل الانطباع وإدارته، كما أنها قد تبدو واضحة عندما نتحدث حول تشكيل الانطباع وسط الناس العاديين، ولكن ربما تكون أقل وضوحاً عندما نتحدث عن استراتيجيات النخبة لإدارة الانطباع، إلا أن إدراكات النخبة للجمهور تعد هى أيضاً حيوية ومهمة لفهم كيفية اختيار النخب لاستراتيجياتهم من بين الاستراتيجيات المختلفة للتقديم الذاتى *self-presentation*، وذلك بالرغم من قلة الدلائل الامبريقية المتوفرة حول تلك العمليات (Fenno. 1978; Jervis. 2002). أما الوجدان *affect* فهو مصطلح عمومى يقصد به عددًا من الظواهر: تفضيلات، وتقييمات، وأمزجة، وانفعالات (Fiske & Taylor, 1991). وبما أن السياسة نادرًا ما تكون بلا أهواء أو عواطف، فإن الوجدان والمعرفة لابد أن يتناسجا على نحو فعلى فى الإدراك السياسى وكذلك فى نظرياتنا التى تقف على وصف تلك العمليات.

وأخيرًا، يشير مصطلح الدافعية *motivation* إلى الآليات السيكولوجية التى تقود الفكر والسلوك نحو هدف ما؛ فالدوافع هى الأسباب (الشعورية أو اللاشعورية) التى تكمن وراء ما نقوم به من اختيارات (للاطلاع على مناقشات فى علم النفس السياسى، انظر: lane, 1986. and Lau, 1990). وفى التنظير حول الإدراك الاجتماعى والسياسى وسط عامة الناس، نجد أن هناك

دافعين محوريين: استهداف الدقة التي تدفع المتلقى إلى الوصول لحكم دقيق، أو صحيح بقدر الإمكان في ظل الظروف الواقعية. وفي المقابل استهداف الحفاظ على الوجهة التي تدفع المتلقى إلى الوصول لحكم يتسق مع استنتاج مفضل أو موجود بالفعل. وهذه العملية غالبًا ما يشار إليها كتبرير مدفوع *motivated reasoning* (Kunda, 1990; Lodge & Taber, 2000). وتتمثل الحيلة الإدراكية بالنسبة للمواطنين في تحقيق توازن، أي "التفكير في أي من البيانات تعد مُرضيةً للدليل الحسى، وأيهما المناسب لأغراضهم" (Fiske, 1992).

وكما هو مفترض، فالساسة كبشر يمتلكون نفس الآليات الدافعية مثلهم في ذلك مثل عامة الناس، إلا أن تلك الآليات لم يتم التشديد عليها في تراث الدراسات الذي نستقى منه تحليلنا، بل كان التشديد على الدوافع السياسية *political motivations*^(٢٢٢). لقد خلصت التحليلات حول السياسيين في السياسات الديمقراطية إلى أن هناك دافعين سائدين: الأول، تفعيل السياسات التي يفضلونها هم شخصيًا، و/أو تكون مفضلة لدى المخلصين للحزب. والدافع الثانى هو السعى إلى إعادة الانتخاب (Fenno, 1973; Smith & Deering, 1990). ويعترف معظم الدارسين بأن كلا الدافعين مهمان، (باستثناء "ماهيو" (Mahew 1974) الذى تناول بالدراسة عددًا من أعضاء الكونجرس كـ "ساعين إلى إعادة انتخاب منفردى التفكير" (p. 17)، حيث كانت المشكلة الفنية التى تواجه الساسة هى تحقيق التوازن بين أهداف السياسة وبين إعادة الانتخاب فى مواجهة اعتبارات غالبًا ما تكون متصارعة. ويعد بروز هدف إعادة الانتخاب أساسيًا بالنسبة للمواضيع الرئيسية لهذا الفصل،

(٢٢٢) بالتالى، لا أضع فى الاعتبار أنماط الدافعية المرتبطة بآليات أكثر أساسية والتي بعثت فى بعض بحوث علم النفس السياسى للقادة السياسيين (انظر على سبيل المثال، Lasswell, 1948; انظر: الفصل الرابع، لمزيد من المناقشة). (المؤلف)

حيث إنه وعلى وجه التحديد والدقة بسبب احتياج الساسة إلى زرع واستدامة التأييد العام، فإن أعمالهم تكون رئيسية عند فهم الانطباعات التي يكونها المواطنون عنهم.

ولنأخذ لمحة مختصرة حول التاريخ الفكرى. فمن الأشياء التي لا يمكن إنكارها أن دراسة علم النفس السياسى حول الانطباعات قد أثارتها بقوة نظريات ومناهج علم النفس الاجتماعى. وهى حقيقة تنطبق على نحو خاص بالنسبة للوجه الأول من العملة، أى تشكيل الانطباع. أما علماء النفس السياسى فقد ذهبوا بدرجة ما إلى ما وراء التطبيقات المباشرة للأسس النظرية من دراسة "علم الشخصية لدى العامة"^(٢٢٣) ordinary personology (Gilbert, 1998)، ولكننا نستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك. خاصة، أن أغلب البحوث عن تشكيل الانطباع السياسى تتبنى التجربة العملية النموذجية لعلم النفس الاجتماعى، حيث يتم توفير معلومة حول أحد السياسيين فى حزمة مرتبة ودقيقة، ويتم أخذ قياسات مختلفة تسمح لنا بالتفريق بين البناء الأساسى للانطباع الناتج وبين محتواه. هذا النموذج له عدد من الملامح المحدودة، إلا أنه ينبغي على الباحثين أن يكونوا على وعى بما هو متجذر فى التفضيل التاريخى لعلم النفس الاجتماعى فى الحصول على لقطات نفسية داخلية للتمثيلات الفردية تتسم بالوضوح والثبات عن الحصول على تمثيلات أكثر دينامية وشخصية (Gilbert, 1998). والحقيقة، أنه من النادر أن نجد فى المعرفة الاجتماعية تلك الدراسة التى تتناول تطور الانطباعات على مدى فترة ممتدة من الوقت الفعلى. (انظر: Park, 1986 كاستثناء). أو دراسة تتناول المحاولات الاستراتيجية من طرف أحد الفاعلين للتأثير على العمليات

(٢٢٣) يطلق تعبير علم الشخصية عادة على الأساليب ووسائل القياس العلمية التى يستخدمها علماء النفس لدراسة الشخصية، أما مصطلح علم الشخصية لدى العوام فهو يعنى كيفية تكوين العامة من غير المتخصصين فى علم النفس تصوراتهم عن شخصيات الآخرين، (المراجع)

المعرفية لدى المتلقى. إلا أنه من البديهي والمسلم به في السياسة أن الساسة يلعبون دوراً فاعلاً في محاولة تشكيل وإدارة إدراكات المواطنين (McGraw, 1991). ولا شك أن وجود محاولات ناجحة في بناء نظريات تجمع بين كل من التفاعلات النخبوية الاستراتيجية والعمليات المعرفية للمواطنين، إنما يوفر مساراً لعلماء النفس السياسي للإسهام في تطوير نظرية سيكولوجية أكثر عمومية (Krosnick & McGraw, 2002).

تنبيه أخير قبل المضي قدماً: فقد وجدنا أن كثيراً من تراث علم النفس السياسي المتوافر حول تشكيل الانطباعات عن الساسة، إنما يركز عليهم كأفراد، خارج سياق الاختيار الانتخابي. وهذا ما تأتينا به نماذج علم النفس السياسي حول تشكيل الانطباع، تلك النماذج التي أخبرتنا بالكثير عن هذا التقليد، حيث إنها معنية في الأساس بالتفكير حول أفراد لا يختارون من بين بدائل (وهذه هي بؤرة التراث الخاص بصنع القرار المتميز، حيث تحديد العمليات العقلية يكون أمراً في الاهتمام الثانوي). ومثلما يتجاهل تراث علم النفس الاجتماعي ديناميات تشكيل الانطباع، فإنه أيضاً لا يمتلك ما يقوله حيال تشكيل الانطباع لدى الأفراد في سياق عملية الاختيار. وسوف تجدني في معظم الأجزاء متسقاً مع هذا التقليد مركزاً على الانطباعات عن الساسة كأفراد، ليس لدى في هذا ما أقوله سوى القليل حول سياق الاختيار، خاصة التصويت (للاطلاع على مناقشة مطولة في هذا الصدد، انظر: الفصل الثاني). وأود أيضاً إضافة أن البحث في آليات تشكيل الانطباع في سياق الاختيار يعد مساراً مهماً بالنسبة للبحث الإسمبريقي (McGraw, 2000; انظر على سبيل المثال، Rahn, Aldrich, 1997, 2001; Lau and Redlawsk, 1995; Lau, 1995; Borgida, & Sullivan, 1990; Redlawsk, 2001).

والآن وقد تم توضيح المواضيع الأساسية، فإن ما يتبقى لنا في هذا الفصل ثلاثة أقسام. القسم الأول ينظر في الدلائل البحثية حول تشكيل

الانطباعات: كيف تتشكل الانطباعات عن الساسة ومحتوى تلك الانطباعات. الثاني، أتناول فيه قضية إدارة الانطباع السياسى، أخذاً فى الاعتبار البحث الدراسى الأكاديمى الذى أدى إلى فهمنا لكيفية تأثير الساسة- على المستوى الاستراتيجى- فى رؤية المواطنين لهم. وأخيراً، أتناول بدقة كيفية رد فعل المواطنين حيال تلك الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الانطباع، وبخاصة حساسيتهم للمراوغة والخداع.

تشكيل الانطباع

تشير عبارة "تشكيل الانطباع" إلى أن الانطباعات هى نتاج عملية دينامية تتضمن بناء نسق عقلى ما، فهى تتخطى كونها مجرد أحكام تقييمية مختصرة حول أناس آخرين، فهى أنساق عقلية مخزنة فى الذاكرة ذات خاصيتين: الخاصية الأولى، أنها تتكون مما نعرفه ونعتقدده حول شخص آخر، بما فى ذلك المعلومات التى تعلمناها والاستدلالات التى بنيناها. والخاصية الثانية، أن هذه الأنساق ليست تجميعات عشوائية لعزو غير متصل، بل هى تقريباً منظمة فى تجميعات متشابهة من الناحية المفاهيمية. ويتسم تشكيل الانطباع بكونه عملية دينامية وبناءة تتطور عبر الزمن، حيث إنه بإدماج معلومات جديدة يتم تنقيح الانطباعات بشكل منظم أحياناً وبشكل غير منظم بدرجة كبيرة فى أحيان أخرى. ويمكن لهذه التنقيحات أن تتم بإيقاع بطيء غير مدرك حسيّاً، أو يمكن أن تكون شديدة ومحسوسة (القراء ذوو الميول اليسارية ربما يفكرون فى انطباعاتهم عن الرئيس بوش أو العمدة جوليناى Giulinaى^(٢٢٤) قبل وبعد ١١ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠١). وهذا لأن الانطباعات تعد كيانات دينامية يمكن للساسة أن يشكلوها.

(٢٢٤) عمدة نيويورك خلال الهجوم على برجى التجارة العالمية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ (المراجع)

وبالرغم من وجود عدة مواضيع بحثية يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة تشكيل الانطباعات السياسية، فإنني أركز هنا على موضوعين اثنين: (١) محتوى الانطباعات السياسية (خاصة، السمات traits والأنماط الجامدة stereotypes، والوجدان affect) و (٢) العمليات التي تتشكل بها الانطباعات، خاصة الآراء المختصرة (Lodge & McGraw, 1995).

المحتوى: المواد الخام للانطباعات السياسية السمات المحورية

ما الفئات الأساسية أو الكتل البنائية لانطباعاتنا حول السياسة؟ أفاد التحليل الذي أجراه كل من ميلر، وواتنبيرج، وملانشوك Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) للاستجابات المرصودة في المسح القومي للانتخابات NES على الأسئلة المفتوحة حول "ما تحبونه وما لا تحبونه" في المرشحين للرئاسة، أفاد عن وجود أربع فئات عامة: المواقف من القضايا العامة، والانتماءات الحزبية، ومعتقدات تتعلق بالجماعة group-related beliefs، وصفات شخصية (وهذه الأخيرة تتألف من السمات، والمظهر، والمعلومات التي توفر خلفية حول الأمر) (٢٢٥). وجدير بالذكر أن هذه القائمة تختلف عن دليل الفئات "الثلاث-الكبرى" المنبثقة عن دراسات علم النفس المعتاد، أي

(٢٢٥) بالطبع، تعد هذه الفئات قابلة للمقارنة مع الفئات الواضحة من التحاليل التي قام بها Converse (1964) الناخب الأمريكي *The American Voter* (Campbell, Converse, Miller, & Stokes, 1960). ويمثل استخدام أسئلة NES مفتوحة النهاية حول ما تحبه وما لا تحبه مجرد وسيلة أو تكتيك واحد لقياس محتوى الذاكرة السياسية، وهذه الأسئلة يمكن أن تكون إشكالية لهذه الاستدلالات. ومع ذلك، فإن الفئات الأساسية التي حددها كل من Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) تعد هي الأخرى دليلاً يستخدم مناهج أخرى لاستخلاص محتوى الانطباع السياسي، بالرغم من الدليل المنتشر نسبياً للفئات المختلفة، تتوقف على كيفية سبر أغوار الذاكرة (McGraw, 2000). (Fischle, & Stenner, 2000). (المؤلف)

المظهر والسلوك والسمات (Fiske & Taylor, 1991, Park, 1986). ومن ثم فإن وجود القضايا والحزبية والاهتمامات الجماعية في الانطباعات السياسية، يوضح أن هناك جوانب فريدة لتشكيل الانطباع السياسي تعكس الأدوار والمسئوليات الخاصة بالسياق السياسي. وبالرغم من الفروق السياقية، فإن السمات تمثل أيضا العناصر الرئيسية المكونة للانطباعات العادية والسياسية، وهي بذلك، أى السمات، قد نالت نصيب الأسد من الاهتمام الإمبريقي (للاطلاع على معالجات نظرية مشابهة، انظر: Asch, 1946; Heider, 1958; Jones & Davis, 1965; ولمراجعة حديثة، انظر: Gilbert, 1998). لهذا نجد أن الاستدلالات القائمة على السمات تسيطر على الانطباعات، والتنظير حولها لأنها وظيفية. ومن ثم فإن الدافعية تعد ذات مكانة مركزية هنا. فالاستدلالات القائمة على السمات تتجذر في حاجة المتلقى لفهم الأسباب الجذرية للسلوك الإنساني، ليكون قادراً على التنبؤ بالمستقبل والتحكم في الأحداث. ولا يكون القائم بالملاحظة - من وجهة نظر هايدر Heider - "ملماً بالواقع وقادراً على التنبؤ والتحكم فيه، سوى عن طريق إرجاع السلوك والأحداث العابرة والمتغيرة إلى شروط أساسية ثابتة نسبياً" (1958, p. 79)، وفي هذا "نحتاج إلى أن ندرك الأشياء والناس بخواص غير متباينة" (p. 53). وقد دفع عدد من العلماء الدارسين بأن السمات تؤدي هذا الدور المساعد في الانطباعات السياسية، أى القدرة على التنبؤ بالطريقة التي سيؤدي بها قائد ما في المنصب المنتخب (Barber, 1972; Kinder, 1986; Page, 1978).

إن السمات تمثل أشياء غير قابلة للملاحظة. فعلى خلاف اللون "الأخضر" أو المذاق "الحلو"، لا يشعر أحد فينا قط وبشكل مباشر بـ "الكفاءة" أو "الأمانة". بل إن هذه السمات يتم الاستدلال عليها من الخواص القابلة للملاحظة لدى الساسة. هذا ويشير النموذج السيكولوجي الأكثر تطوراً فيما يتعلق بعملية الاستدلال القائم على السمات إلى ثلاث عمليات متسلسلة:

(١) تصنيف السلوك الملاحظ؛ (٢) استدلال للسّمات؛ و (٣) تعديل (ربما) لقيود موقفية (Gilbert, 1989). المرحلتان الأوليان تعدّان تلقائيتين نسبياً، بينما المرحلة اللاحقة الخاصة بالتعديل، تتطلب مزيداً من الجهد المعرفي. ولنأخذ في الاعتبار، مثلاً، ما قام به السيناتور إدموند موسكي Edmund Muskie من بكائه على الملأ في إحدى خطبه أثناء حملته الانتخابية في نيو هامبشاير عام ١٩٧٢، وذلك دفاعاً عن زوجته. وقد تمكن أحد الملاحظين لسلوك السيناتور من استخلاص عدد من الاستدلالات المختلفة على سماته: فهو، انفعالي، مخلص لزوجته، عاطفي، ضعيف، غير مستقر. والحقيقة أن التفسير الذي ساد التغطية الصحفية اللاحقة للحدث تمثل في أن الحادثة كانت دالة على ضعف موسكي، وقد قيمت الحادثة كحدث أدى إلى انهيار حملته. ماذا عن الخطوة الثالثة، أي التوافق مع الوضع؟ لقد تم إلقاء خطاب موسكي في أجواء مفتوحة أثناء عاصفة ثلجية ورياح، ومن ثم فمن الممكن أن تكون وجنتاه مبتلتين بسبب الثلج (تفسير موقفي، تبنته حملة موسكي بعد الواقعة) وليست ممثلة لأية سمة شخصية ثابتة. والملاحظ الذي كان على استعداد، في هذا الموقف، لاستثمار المصادر المعرفية لتقبل هذا القيد الموقفي، ربما يصبح من الصعب عليه التوصل إلى أي استدلال حول شخصية موسكي من هذا السلوك الخاص.

ويبين المثال المذكور مبادئ إضافية حول استدلال السمات. فالسلوك غالباً ما يكون غامضاً، ومن ثم فإنه من النادر أن تكون هناك علاقة حتمية بين حدث سلوكي مهم وبين ما ينتج عنه من استدلال للسمات. فالسلوك نفسه يجب أن يفسر ويتبعه استدلال للسمات. وتوافقاً مع الحجج الخاصة بالاستدلال المدفوع motivated reasoning، تميل الانطباعات إلى الاتساق من الناحية التقييمية، بحيث يمكن للناس نوى الرؤى الإيجابية الموجودة سلفاً حول موسكي أن يقدموا استدلالات مختلفة تماماً (مثل الحكم بأنه عاطفي) عن تلك

المصحوبة بأراء سلبية (رؤيته كشخص ضعيف). علاوة على أنه في عالم السياسة، تكون استدلالات السمة معرضة للمعالجة و"التحوير spin" من قبل النخب التي تراهن على النتائج؛ ففي حالة موسكى حاول كلا الطرفين التلاعب بتفسير الجمهور للسلوك.

ولقد تم إجراء عدد كبير من البحوث لفهم الدور الخاص بالسمات في تقييمات السياسيين (انظر: Funk, 1996 للمراجعة). وقد تم الاهتمام في هذا السياق بثلاثة مجالات رئيسية من التقصى: أولاً، أنه بالرغم من وجود عدد غير محدود من السمات المتوافرة في قاموس اللغة العادية، فإن السمات المستخدمة لتوصيف السياسيين تميل إلى الوقوع في عدد محدود من الفئات العريضة، وهناك نوع من الاختلاف حول العدد الدقيق لتلك الفئات. وتعتمد هذه الاستنتاجات بالتأكيد على كل من التكنيكات المحددة المستخدمة في قياس السمات وعلى المنهج الإحصائي المستخدم لاستخلاص الأبعاد الأساسية. عموماً، تظهر الكفاءة، والقيادية، والنزاهة، والمشاركة الوجدانية، من الناحية الإمبريقية، كأبعاد قابلة للانفصال عن بعضها البعض (Kinder. 1986). الكفاءة كبعد من أبعاد الشخصية السياسية تشير إلى مدى يكون القائد مؤهلاً، ومديرًا ذكيًا (مصطلحات مثل ذكي وكادح في العمل تستخدم لقياس وتقدير هذا البعد)، بينما نجد القيادية تمثل البعد "البطولي والأسطوري" (p. 236)، ويمكن الوقوف عليها من خلال مصطلحات مثل "ملهم" و"ليس ضعيفاً". أما النزاهة فهي تعنى إلى مدى يمكن للقائد أن يكون على خلق ("أمين" و"أخلاقي")، بينما المشاركة الوجدانية هي مدى تفهم القائد واتصاله "بالمواطن العام" ("متعاطف ومهموم بالناس").

ثانيًا، إن السمات المحددة المستخدمة لتوضيح هذه الأبعاد ذات المرتبة العليا تكون عرضة لمحاباة منظمة ومحفزة. فالسمات تتنوع في عرضها، من سمات عريضة (مثل سمة "خير") التي تضم عددًا كبيرًا من السلوكيات

المميزة، إلى سمات ضيقة (مثل "محسن") والتي تنطبق على عدد محدود من السلوكيات. فإذا كان لدى انطباع إيجابي عن إحدى السياسيات، فإن استخدام سمات إيجابية عريضة يعنى ضمناً أنها ستقوم بإظهار هذه السمة (ونقل "الذكاء") في عدد كبير من الظروف. وإذا كان على أن أعترف على مضض بأن لدى تلك السياسية صفات سلبية، فإن اختيار سمة ضيقة (مثل "مأكرة") تحدد وتقيد المواقف التي يمكن لهذه السمة أن تنطبق فيها، ومن ثم لن يلحق بانطباعي العام الإيجابي سوى أقل ضرر ممكن. واتساقاً مع هذا المنطق، يميل الناس إلى اختيار سمات إيجابية عريضة (مثل "طيب") وسمات سلبية ضيقة ("سهل الانخداع")؛ ليصفوا بها من يحبون من الساسة، بينما يميلون في المقابل إلى اختيار سمات سلبية عريضة ("غير ذكي") وسمات إيجابية ضيقة ("رقيق القلب") لوصف من لا يحبون من السياسيين (McGraw, Fischle, 1996). وهذا تصوير لكيفية إنجاز عمل متوازن بين أهداف الدقة والأهداف التوجيهية، حيث يكون الناس على استعداد للاعتراف بأن السياسي المفضل لديه عيوب، لكنهم يفعلون هذا بطريقة تعمل على تدعيم الرأي الكلي.

وأخيراً، فإن استدلالات السمات تعد نتيجة لاحقة لتقييمات المرشحين السياسيين واختيار الناخب في الولايات المتحدة (انظر: Funk, 1996 and Kinder, 1998 كمرجع مفصل). ومن بين الأبعاد المختلفة، تبدو الكفاءة الأكثر تأثيراً، على الأقل في ضوء تقييمات المرشحين للرئاسة (Kinder, 1982; Markus, 1986). ويعد كثير من البيانات المتوافرة عرضية المقطع، وتبرز الإمكانية الفعلية بأن تكون استدلالات السمة استدلالات عقلانية بدلاً من أن تكون أسباباً للتقييم. ومع ذلك، فإن البحث التجريبي (مثل، Funk, 1993; Huddy & Terkildsen, 1996) يصدق على أن السمات يمكن أن تلعب دوراً سببياً في تشكيل التقييمات للسياسيين.

التميط

بعد إرساء وتوضيح طبيعة وتوابع السمات بالنسبة للانطباعات السياسية، يصبح من المهم الإلمام بمصادر الاستدلالات القائمة على السمات. وقد خلص "كيندر" (Kinder 1986) إلى أن "الأحكام المقدمة حول الشخصية الرئاسية تعكس افتراضات (ثابتة) يفترضها الناس حول القادة السياسيين عامة، إضافة إلى أشياء مميزة يعرفونها في الغالب حول قادة معينين" (p. 253). بمعنى آخر، يمكن لاستدلالات السمة أن تكون متجذرة في كل من الأنماط الجامدة وكذلك الدليل المتوافر حول الحالة المحددة. ولنتذكر أن استدلال السمة يُستهل بعملية من التصنيف إلى فئات. وهناك معالجات وبيانات معاصرة حول التتميط تراه منتجاً فرعياً حتمياً للعمليات المعرفية القياسية، وذلك في تصنيف خاص للأفراد إلى أنماط أو "مجموعات" (Allport, 1954; Fiske, 1998). وكنمط من النسق المعرفي، تضم التتميطات عناصر عقلية، تشمل السمات التي تنطبق تلقائياً على أعضاء فئة فردية، خاصة إذا لم تكن هناك معلومات محددة حول القابلية للتطبيق لتلك السمة المتوفرة. (انظر: الفصل الثالث والفصل السادس عشر لمزيد من المنظورات حول التتميط).

وقد بحث علماء النفس السياسي الأساس التتميطي لاستدلالات السمة السياسية بالتركيز على أربع فئات: المظهر البدني الخارجي، والنوع الاجتماعي، والسلالة أو العرق، والانتماء الحزبي. وتعد الفئات الثلاث الأولى معززة للتتميط بحكم وضوحها من الناحية الخارجية، ومن ثم فإنها تنشط بفعل الهاديات البصرية. وهناك سبب وجيه للاعتقاد في أن العضوية في هذه الفئات لها نتائج قوية، حيث إن استدلالات السمة التي تتم عبر الهاديات الجسدية أو غير اللفظية، تميل إلى أن تكون أكثر تلقائية من تلك المستخلصة من المصادر اللفظية (Gilbert, 1989). وقد تعزز تلك الفئات -

النوع الاجتماعي والعرق وكذلك الانتماءات الحزبية- من التتميط بسبب أنها فئات ذات معنى من الناحية السياسية تلعب دورًا بارزًا في السياسة المعاصرة. وترانى في المناقشات التالية، أشدد على مسألة إلى أى مدى تشكل هذه الفئات التتميطية استدلالات السمة. مع ذلك، فإن التتميط يشمل أيضًا معلومات حول عزو آخر لأعضاء المجموعة، وهنا سوف أذكر باختصار أمثلة من الدراسة التي قدمت دليلًا حول هذا العزو الآخر (خاصة، المواقف السياسية policy positions).

المظهر البدنى الخارجى.

بالرغم من الحكمة القائلة "لا تحكم على الكتاب من غلافه"، إلا أنه من الواضح أن الناس لديهم نزوع قوى نحو الاعتماد على المظهر الخارجى عند الوصول للانطباعات الأولى. فمع غياب أية معلومات حول صفات أحد المرشحين (باستثناء العرق والنوع الاجتماعى) نجد أن المظاهر الخارجية الجذابة تنتج استدلالات للسماة أكثر إيجابية من المظاهر غير الجذابة، وذلك بالنسبة للذكور من المرشحين السياسيين (Rosenberg, Bohan, McCafferty, & Harris 1986) وأيضًا بالنسبة للإناث منهم (Sigelman, Sigelman, & Fowler, 1987). أما عندما تتوافر المعلومات حول الولاء الحزبى والموقف من القضية، فإن الجاذبية المظهرية أو الخارجية لا يكون لها تأثير، مشيرة بذلك إلى وجود حد لتأثيرات الجاذبية على استدلالات السمة (Riggle, Ottati, Wyer, 1992).

وبالإضافة إلى الجاذبية، فقد تم ربط هاديات جسدية أخرى بإدراكات السمة السياسية. فالطول على سبيل المثال، وجد أنه يرتبط إيجابيًا بالإدراكات حول القيادة (Chaiken, 1986; Stogdill, 1948). كما تم تضمين الإشارة أيضًا إلى نضج ملامح الوجه، فالناس يعزون قدرًا كبيرًا من السدء والأمانة

والاستكانة إلى الأشخاص ذوي الوجه الطفولي (الذين يتمتعون بأعين كبيرة نسبياً، وذقون دائرية، وشفاه غليظة) وذلك أكثر من عزوها إلى الملامح الوجهية الأكثر "نضجاً" (مثل الأعين الصغيرة، والفك المربع، والشفاه الرفيعة)، وهو ما يتيح تفسيرها باعتبارها تشير إلى السيطرة والقوة؛ (Zebrowitz, 1994). وفي بيان إبداعى حول أثر هاديات النضج الوجهى على استدلالات السمة السياسية، عالج كل من Keating, Randall, and Kendrick (1999) الصور الوجهية لرؤساء معاصرين معروفين من خلال تكتيكات رقمية digital، فخلقوا نسخة ذات وجه طفولى وأخرى أكثر نضجاً من كل رئيس مختار. وقد أثرت هذه التغيرات فى الهاديات الوجهية على معدلات السمة لدى المتلقين حيال أولئك القادة المعروفين. ووجد على سبيل المثال، أن المؤيدين وغير المؤيدين للرئيس كلينتون رأوه شخصاً أكثر أمانة وجاذبية وعطفاً عندما تم إحلال الملامح الوجهية الطفولية (شفاه غليظة وأعين كبيرة) بدلاً من ملامحه المعتادة. وقبل أن يهرع المستشارون السياسيون لطلب الكولاجين ومعالجات ست الحسن belladonna لعملائهم استناداً لهذه النتائج، ينبغى الملاحظة أن الملامح الطفولية لها أيضاً توابع سمة سلبية، مثل انتقاص القوة.

النوع الاجتماعي.

من بين فئات النمط الأربع، نالت فئة النوع الاجتماعي الاهتمام الدراسى الأكبر، ووجد أن النتائج التى ظهرت من مختلف المنظورات المنهجية تتلاقى بشكل دقيق (انظر: Huddy, 1994, and Huddy & Capelos). وسنأتى إليها للمراجعة). كل ما عدا ذلك سواء، فالمرشحات الإناث تم عزوهن إلى سمات نسائية نمطية (على سبيل المثال، حساسات، دافئيات، وجدانيات) فى حين تم عزو المرشحين الذكور فى ضوء الذكر النمطى

(مثل: توكيديون، قساة، أكفاء؛ Kahn. 1992; Rosenwasser & Seale, 1988; Sapiro, 1983). بالإضافة إلى تلك التفسيرات للسمة، تمتد أنماط المرشحين من الذكور والإناث إلى تفسيرات سياسية أخرى (الإيديولوجية والولاء الحزبي) وأيضًا الكفاءة في مجالات سياسية مختلفة (Huddy and Terkildsen, 1993; Koch, 2000; Sanbonmatsu, 2002; Sapiro, 1983). وقد قدم كل من هودي وتيركلدسن (Huddy and Terkildsen, 1993) التحليل الأكثر حنكة ودقة للعقدة التي تربط بين نوع المرشح والسمات والمعتقدات وجدارة القضية مستخلصين من ذلك أن أنماط السمة للنوع الاجتماعي تلعب دورًا عرضيًا مستقلًا في تشكيل المعتقدات حول الكفاءات في السياسة.

وبالرغم من أن أنماط النوع الاجتماعي يمكن أن تكون قوية المفعول، فإنها لا تكون بالضرورة ضد مصالح المرشحات. على سبيل المثال، بالرغم من أن الكفاءة المدركة تعد محدّدًا مهمًا لتقييمات المرشح، وأن للمرشحين الذكور المصلحة في ضوء كفاءة السمة للنوع الاجتماعي، وأيضًا الكفاءة في بعض مجالات السياسة (مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية)؛ فإن المرشحات أيضًا لهن الميزة في الكفاءة بالنسبة لقضايا الرفاهية الاجتماعية، وهن أيضًا يحصدن درجات عالية فيما يتعلق بالعاطفة والنزاهة. ومن ثم، فإنه في بعض الظروف الانتخابية قد تفتقر النساء إلى بعض الميزات (مثلًا: في أوقات الصراع الخارجي) وفي ظروف أخرى قد يكون لهن ميزات (عندما تكون قضايا الرفاهية الاجتماعية في مقدمة المشهد). ونتيجة لذلك، وبالرغم من وجود وتوثيق أنماط نوعية جامدة في السياسة، في كل من الدراسات المعملية والواقعية، فإنه لا يوجد سبب نظري إجباري يجعلنا نتوقع أن التتميط القائم على النوع الاجتماعي ينبغي أن يترجم - وبشكل موحد - إلى انحياز الناخب ضد المرشحات كإناث. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن هناك فروقًا فردية في النزعة إلى المرشحين السياسيين النمطيين على أساس النوع (Huddy,

1994). وتماشياً مع هذه الحجة، أفاد سانبونماتسو (2002) Sanbonmatsu أن كثيراً من الناخبين لديهم نزوع إلى تأييد المرشح أو المرشحة وأن هذا النزوع (والذي ينفع المرشحين من كلا الجنسين) قد يكون مرتبطاً بالمعتقدات النمطية الجندرية أو النوعية.

العرق

من الواضح جداً أن الاعتبارات العرقية تكون مترتبة على الرأى العام، بالرغم من أن تأثيرها يعتمد على عدد من العوامل العرضية (Citrin, Gree, & Sears, 1990; Peffley, Hurwitz, & Sniderman, 1997). ومع ذلك، فبخصوص السؤال المحدد للأنماط العرقية الجامدة حول السياسيين ونتائجها، تعد الأدلة قليلة إلى درجة تثير الدهشة، وتشير إلى استخلاصات متناقضة (انظر: Callaghan and Terkildsen, 1990; Devine, 1989; Katz & Braly, 1933; but see Judd, Park, Ryan, Brauer, & Krauss, 1995). المرء أثراً سلبياً للأنماط العرقية على الأحكام حول المرشحين السود. إلا أن الدليل التجريبي قد حكم عليه بأنه مختلط، حيث تم وصف المرشحين السود في ضوء سمات أكثر سلبية من المرشحين البيض في بعض الدراسات (Williams, 1990)، ولكن تم إرجاع ذلك إلى سمات إيجابية في دراسات أخرى (Colleau et al., 1990; Sigelman, Walkosz, & Nitz, 1995). والاضطهاد العرقي (أى تبني اتجاه سلبي نحو السود بشكل عام) تبدو ملطفة لتلك التأثيرات، حيث يعزو العنصريون البيض مزيداً من سمات شخصية سلبية إلى مرشح أسود، في حين يعزو البيض من غير العنصريين - وعلى نحو هامشى - مزيداً من السمات الإيجابية إلى نفس المرشح (Moskowitz & Stroh, 1994). وكما هو الحال مع تراث النمط المتعلق بالانواع الاجتماعى، لا يوجد دليل على أن الأنماط العرقية بمفردها (فى مقابل المسألة الأكبر الخاصة

بالاضطهاد العرقى) تساهم فى تحيز الناخب فى الاقتراعات، وهو ما يرجع فى جزء كبير منه إلى أن هذه المسألة لم تكن موضوعاً لفحص دقيق. ومن ثم يقتضى الأمر اهتماماً دقيقاً بالقياس، كما سيكون من الصعب تفكيك الأثر للأنماط والاضطهاد بغرض تقدير تأثيراتهما المستقلة على تقييمات واختيارات الناخب.

الانتماء الحزبى

يعد الانتماء الحزبى من الهاديات المركزية فى الحكم أو الرأى السياسى وصنع القرار (Rahn, 1993)، ولكن وفقاً لمعرفتى لا يوجد دليل يبين أن أنماط الانتماءات الحزبية تؤثر فى عزو السمات. وليس من المدهش أن يختلف المواطنون المنتمين إلى قطاعات حزبية مختلفة فى استعدادهم لعزو السمات إلى سياسيين معينين (فالجمهوريون على سبيل المثال، وصفوا ريجان بصورة أكثر إيجابية عما وصفه به الديمقراطيون؛ Kinder, 1986)، إلا أن هذه الظاهرة تختلف عن نزوع معمم لتعيين سمات مختلفة للمسؤولين الجمهوريين والديمقراطيين. ومن الواضح أن الترميمات الحزبية الجامدة موجودة فى عالم السياسة، حيث يتبنى الناس معتقدات واضحة وإجماعية حول المواقف السياسية (والكفاءات) التى "تلازم" الانتماءات الحزبية (Fledman & Conover, 1983; Hamill, Lodge, & Balke, 1985; Lodge & Hamill, 1986). وبناءً على ما يوجد فى التراث المتعلق بنمط النوع الاجتماعى من أدلة تبين الصلات بين الكفاءات السياسية المدركة، وبين السمات والمعتقدات الحزبية (Huddy & Terkildsen, 1993)، فإنه من المتوقع أن يكون لوصف المرشح حزبياً تطبيقات أو دلالات على العزو للسمات ربما فى بعض الظروف، ولنقل لقلة المعلومات، ولكن هذا مجرد حدس ينتظر التصديق التجريبي.

اختصاراً، تشير الأدلة التجريبية ضمناً إلى عمليات التمييز في تشكيل الأحكام حول خصائص السمات لدى السياسيين. ومن المؤكد أن الدليل بالنسبة لبعض أنواع الفئات التمييزية يعد أفضل عنه مع فئات أخرى، فهناك كثير من الثغرات في معرفتنا، حيث لا نعرف حتى الآن إلا القليل عن أثر الأنماط المتعددة في سياق واحد وكيف يساير المواطنون الدلالات غير المتسقة خلال وعبر فئات نمطية جامدة (انظر: Huddy & Capelos, سنورد مراجعة لها، من أجل استعراض دليل على أن الانتماء الحزبي للمرشح إنما يسيطر على نوع المرشح. وانظر أيضاً: Sigelman et al., 1995، وذلك لاستعراض الدليل حول التفاعلات بين إيديولوجية المرشح والعرق). كما اتضح لنا أننا لا نعرف سوى النذر اليسير حول كيفية تأثير الخصائص الفردية للمواطنين، مثل الحنكة والتمكن والخصائص الشخصية، في استخدام التمييزات السياسية.

عمليات تفرّدية

يعتمد استخدام الأنماط العامة على عدد من الظروف التحديدية، وخاصة التناسب بين الهدف الخاص من الحكم والنمط الأوسع (انظر مثلاً: Hurwitz & Peffley, 1997; Peffley, Hurwitz, & Sniderman, 1997; Rahn, 1993; Terkildsen, 1993). ويعد المواطنون هنا معالجين مرنين للمعلومات، قادرين على الانخراط في كل من المعالجة (النمطية) "الناتجة عن النظرية"، والتفردية الناتجة عن البيانات، وذلك عند القيام بإبداء الأحكام السياسية، تماشياً مع التنبؤات النظرية المسحوبة من نماذج المعالجة المزدوجة (Fiske, 1990; Fiske & Neuberg, 1986). وأعنى بالتفردية عمليات إبداء الحكم التي تستند على المعلومات المحددة المتوافرة، بدون الرجوع إلى معرفة قائمة على الفئات. باختصار، هناك ثلاثة أنواع من إضفاء التفردية على المعلومات

تم ربطها باستدلال السمات السياسية: الأول، وآمل ألا يكون ذلك مفاجئاً، اختلافات تختص بالمرشح تكون واضحة في معدلات السمات للسياسيين الحقيقيين، سواء وسط الخبراء (Simonton, 1986) أو بين عامة الناس (Kinder, 1986)، تقابل تباينات فعلية في تاريخ السياسيين وسمعتهم. ولتوضيح ذلك أستعين بمثال سلبي يتعلق بالرؤساء الأمريكيين المعاصرين (انظر: Weisberg & Hill, 2001 بالنسبة للبيانات)، فقد حصل جيمي كارتر على أقل معدلات للسمة من بين الرؤساء الحديثين فيما يتعلق بالبعد الخاص بالقيادة، وربما يكون تواجده هو ما أدى إلى ذلك، ومسلكه غير الرسمي، وحادثة التجديف المشنومة "الأرنب المسعور" (٢٢٦) rabid rabbit. أما بل كلينتون فقد كان يُرى على أن لديه أقل معدل من الاستقامة - وهو شيء من السهل فهمه بناءً على التيار المتواصل من الفضائح التي تفشت في إدارته. وجاء جورج بوش (الأب) لينال المعدلات الأقل، فيما يتعلق بالتعاطف مع الآخرين، وكان ينظر إليه بوصفه "خارج السياق" وهو الإدراك الذي غذّته بلا شك حوادث معينة من قبيل عدم ألفته المشهورة بتكنولوجيا آلة التسعير في المتجر. أما رونالد ريجان فكان يُرى كأقل معدل في الكفاءة والذكاء، وذلك تماشيًا مع نمطه العام في تسييره لإدارة لا تستطيع اتخاذ القرارات بنفسها، وكذلك لنومه القيلولة يوميًا، وإدعاء الجهل حول بيع الأسلحة إلى إيران. علاوة على ذلك، كان أثر أحكام السمة على التقييمات العامة متباينًا بين المرشحين (إدراكات الاستقامة على سبيل المثال، كانت محددات دالة لتقييمات كلينتون في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ ولكن لم تكن كذلك بالنسبة للرئيس بوش عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢؛ Funk, 1999).

(٢٢٦) في إحدى رحلات الصيد في بلاينز بجورجيا Plains, Georgia ووجه الرئيس كارتر بأحد "أرانب المستنقعات". وقد حدثت ضجة صحفية كبيرة على الحادثة، كما كانت بمثابة نوع من اختبارات رورشاخ Rorschach test للرئيس كارتر: فقد رأى المراسلون والمعلقون في هذه القصة ما يريدون أن يروه في إدارة كارتر. (المترجم)

ثانيًا، تتبثق الاستدلالات حول الخواص السماتية من خلال المعلومات المتعلقة بموقف المرشح من القضية، وذلك على حد ما وجد كل من رابوبورت Rapoport، وميتكالف Metcalf، وهارتمان Hartman (1989). الأمر المثير هنا، أن استدلالات السمة في تلك الدراسة جاءت في الغالب من نوع فريد، حيث تشير إلى أن المسألة ليست في إدارة ترميط جامد جماعي حول المواقف من القضية بل في الاستدلالات الناتجة عن المجموعة الفريدة من معتقدات الفرد واستعداداته. هذه الصلة العرضية بين المواقف من القضية وبين السمات، تعد محورية بالنسبة لتحليل "فينو" Fenno (1974)، عندما أشار إلى أن "القضايا لها تأثير تلقائي ضئيل... وبالأحرى فإن القضايا تعد وسائل يستخدمها بعض أعضاء المنزل لتوصيل مؤهلاتهم، وإحساسهم بالهوية، وبالتعاطف (p. 134).

أخيرًا، والأهم بالنسبة لمقترحاتي، فإن إدراكات السمة تقع تحت سيطرة السياسيين أنفسهم، الذين يستطيعون بناء استراتيجيات الاتصال للتأكيد على أو إزاحة التأكيد عن خواص شخصية مختلفة. فقد وثق "كان" Kahn (1996) على سبيل المثال، الاستراتيجيات التي تستخدمها المرشحات لمجلس الشيوخ وحكم الولايات في دعايتهن للتأكيد على صفاتهن "الذكورية" من قبيل الكفاءة، وبذلك تجنب الآثار السلبية للأنماط الجندرية. بالإضافة إلى الاستراتيجيات التوضيحية التي يفيد منها السياسيون لاحتواء أو تقليل أحكام نفوذ الضرر السياسي حول سمات شخصيتهم (McGraw. 2001). ويشير التحليل الذي قام به كل من "جاكوب وشابيرو" Jacobs and Shapiro (1994) للحملة الرئاسية لجون كينيدي، إلى أن إدارة التفسيرات المتعلقة بشخصيته كانت هدفًا محوريًا. (سنعود لهذه الموضوعات المهمة لاحقًا). مع ذلك، وانعكاسًا للتخصيب المتقاطع بين الموضوعتين الرئيسيتين لم يكن هناك اهتمام منظم، إلا بقدر ضئيل حول الأثر النسبي للأنماط والسلوك الاستراتيجي النخبوي حول انطباعات المواطنين عن المرشحين السياسيين.

الوجدان

تهتم البحوث التي تمت حول أثر السمات والأنماط والمعلومات الفردية، وبدرجات مختلفة، بالتطور والتمثيل العقلي، وتبعات الأنماط المختلفة من مضمون المعلومات الخاصة بالانطباعات السياسية. والشئ الذي يعد مستقلاً تماماً عن مضمون المعلومات هو التعادل الوجداني. ليس في ذهني استجابات انفعالية بالنسبة للمرشحين (انظر: الفصل السادس) بل بالأحرى ردود فعل ايجابية وسلبية أكثر بساطة، أو تقييمات. لذا، فإن فئة "الجمهوريين"، على سبيل المثال، لا تحمل فقط معلومات عن التفضيلات السياسية المحتملة (المضمون النمطي)، بل أيضاً من المرجح أن تولد رد فعل وجداني يتنوع في الاتجاه والشدة. ويمكننا أن ننظر في التطبيقات الخاصة برد الفعل الوجداني هذا بمفرده. هناك عدد من الأسئلة دفعت إلى القيام ببحوث عن دور الوجدان في الانطباعات السياسية. أولاً: ماذا يهم أكثر، المعلومات الإيجابية أم السلبية؟ ويعد عدم التجانس في الأثر واضحاً، حيث يشير عدد من الدراسات في تشكيل الانطباع السياسي إلى أن المعلومات السلبية لها تأثير أكبر على الانطباعات من تأثير المعلومات الإيجابية (انظر على سبيل المثال: Holbrook, Krosnick, Visser, Gardner, / Caioppo, 2001; Klein, 1996; Lau, 1982, 1985). فهذا الذي يسمى الانحياز السلبي موجود بالنسبة لكل من الأسباب المعرفية (الإدراكية) والأسباب المتعلقة بالدافعية^(٢٢١). أي أن المعلومات السلبية تميل إلى أن تكون أكثر

(٢٢٧) وجود الانحياز السلبي في تشكيل الانطباع لا يمنع وجود الانحياز الإيجابي، حيث النوعان من الانحياز يشيران إلى ظاهرة متميزة، يشير الانحياز السلبي إلى الأثر الأكبر للمعلومات السلبية أكثر من أثر الإيجابية منها على الآراء، ويشير "الانحياز للإيجابية" إلى النتيجة الملازمة القائلة إن السياسيين مقيمون بشكل مفضل (على سبيل المثال، فوق نقطة المنتصف للقياسات التقييمية: Lau, Sears, 1993, Sears & Centers, 1979) حتى عندما يكون الفرد على غير معرفة بأي شيء حول السياسي (Holbrook et al., 2001). ويمكن كذلك مراجعة Blais, Envyte, Gidengil, & Nadeau, 2000. وذلك لمزيد من النتائج البحثية المتناقضة). (المؤلف)

تشخيصية بما يسمح لها أن تصبح أساساً للسمات والقدرات (Showeonski & Carlston, 1989)، وهي تجذب مزيداً من الاهتمام، لأن الأعمال وأشكال العزو السلبى تعد أقل شيوعاً من المعلومات الإيجابية (Lau, 1985)؛ ويرتبط المكون الوجدانى بالميل إلى تجنب الخسائر أكثر من ارتباطه بالبحث عن المكاسب (Lau, 1985). ويبين التحليل الذى قام به هولبروك Holbrook وزملاؤه (2001) أن الفائدة الهامشية من المعلومات السلبية تبقى أطول من الفائدة الهامشية للمعلومات الإيجابية، بما يشير إلى أن المعلومات السلبية حول السياسيين لها "نصف-عمر^(٢٢٨)" أطول longer half-life.

ثانياً، أصبح هناك بعض الاعتبارات للمدى الذى تتصف به الانطباعات حول السياسيين بعدم التوازن ambivalence، أى التبنى المتزامن لمعتقدات إيجابية وسلبية حول السياسيين. بالرغم من أن معظم الأعمال حول عدم التوازن فى علم النفس السياسى كانت معنية بالتفضيلات السياسية (Alvares & Brehm, 1995, 1997, 1998; Huckfeldt & Sprague, 1998; Steenbergen & Brewer, 2000; Zaller, 1992; Zaller & Feldman, 1992)، فقد جرت مؤخراً حفنة من الدراسات على اختبار التوابع المتعلقة بعدم التوازن بالنسبة للآراء حول السياسيين. وقد وجد أن ازدياد عدم التوازن حول السياسيين مرتبط بتقييمات أكثر اعتدالاً وأقل ثقة (Meffert, Gue, & Lodge, 2000)، وأيضاً بتقييمات أكثر سلبية (McGraw, Hasecke, & Conger). سترد مناقشته لاحقاً). بالإضافة إلى ذلك، أصبح عدم التوازن مرتبطاً بتقييمات أقل استقراراً قابلة للتنبؤ، وكذلك بتأخر فى تشكيل النية للتصويت (Lavine, 2001).

(٢٢٨) نصف عمر = المدة (من الزمن) التى ينبعث فى أثنائها نصف قوة الإشعاع الذرى الأصلية لمادة (أو عنصر) ما. (المترجم).

السؤال الثالث يبحث في أى مدى تتكون الانطباعات عن الشخصيات السياسية عبر البعد الوجداني، وهو افتراض يشير فى الأساس إلى أن المعتقدات والمعلومات الإيجابية ستكون مخزنة فى جزء من البناء العقلى، بينما تكون المعتقدات والمعلومات السلبية فى جزء آخر. وكنا قد خلصنا من البحوث التى أجريناها على هذه الإمكانية، باستخدام استرجاع القياسات المجمعة، إلى استخلاص مفاده أن التنظيم التقييمى لا يغلب على الوضع؛ بل إن الناس كما يبدو ينظمون انطباعاتهم حول الفاعلين السياسيين عبر "المادة" الأساسية (أى القضايا والخصائص الشخصية) للسياسة (McGraw, Pinney, & Steenbergen, 1995). وبقدر ما تم من تنظيم الذاكرة التقييمية فى تلك الدراسات، بقدر ما كانت أكثر وضوحًا بين الأفراد الأقل اهتمامًا ومعرفة حول السياسة؛ تلك الأحكام السياسية للناس تميل إلى التشكل عمومًا بفعل اعتبارات وجدانية (Rahn, 2000; Sniderman, Brody, & Tetlock. 1991). (٢٢٩)

عمليات تشكيل الانطباع

فى انفصال تام، من ناحية الممارسة الدراسية، عن البحوث الخاصة بمضمون الانطباعات السياسية تأتى قضية العملية process، أو بمعنى آخر

(٢٢٩) هذا الاستنتاج قد يبدو متناقضًا مع النتيجة البحثية المعروفة جيدًا القائلة إن آراء السياسة العامة للمواطنين الأكثر ثقافة وحكمة تظهر أكثر تقييدًا (Converse. 1964, Judd, Krosnick, & Milburn. 1981)، إلا أن الاستنتاجات تتنوع عبر المجالين الخاصين بالحكم ويتم تمييزها بواسطة منهجيات مختلفة جدًا. وفى عالم الانطباعات حول المرشحين السياسيين، تحدث تنظيمات تقييمية (كما تم الإشارة إليها بواسطة مجموعات متفرقة بالنسبة للعزو المقيم إيجابيًا وسلبًا فى الاستدعاء) بشكل أكثر تكرارًا بين الأشخاص الأقل ثقافة؛ فالأكثر ثقافة ينظمون انطباعاتهم فى المقابل عبر مجالات مضمون جوهرية. فى المقابل، فى مجال التفضيلات السياسية، يكون القيد مثيرًا إليه بواسطة الارتباطات فى الاتفاق السياسى بين السياسات التى تمضى معًا منطقيًا (أى من منظور الإيديولوجيا)؛ وهذه الارتباطات الخاصة بالاتفاق السياسى تعد أكثر جوهرية للأفراد الأكثر ثقافة ودراية. (المؤلف)

"كيفية تجميع المواطنين لرؤاهم، وكيفية وضعهم للمكونات المختلفة معًا" (Zinder, 1998. p. 812). في هذا السياق تم وضع نموذجين لوصف العمليات التي تؤسس لتشكيل الآراء حول السياسيين، ويتميز هذان النموذجان إلى حد كبير بالقياس المادي لمسألة متى تتشكل الآراء (Hastie & Park, 1986; Lodge, McGraw, & Stroh, 1989). تبعا للنموذج الأول فإن الآراء حول السياسيين تتشكل مباشرة في وقت التعرض الاستهلاكي للمعلومات. وفي ظل المعالجة المباشرة، يقوم الناس بدمج التطبيقات التقييمية للمعلومات الجديدة حول الفاعلين السياسيين عن طريق التحديث المتواصل "للتسجيل الجارى المباشر للتقييم الملخص عندما يتم تناول المعلومات للمرة الأولى. وعندما يكون من الضروري التعبير عن رأى ما، فإن ما يتم استدعاؤه من الذاكرة هو التسجيل الملخص (كجزء من نسق الانطباع) وليست الأجزاء المحددة من المعلومات التي ساهمت في تشكيله. في المقابل من ذلك، وفي ظل المعالجة القائمة على الذاكرة فإن الآراء تتكون في الوقت الذي يتم فيه التعبير عن الأحكام، وذلك باستدعاء أجزاء محددة من المعلومات من الذاكرة طويلة المدى وتجميع التطبيقات التقييمية للمعلومات المستدعاة لحساب الحكم (Zaller, 1992; Zaller & Feldman, 1992). وفي تقييم عمل النموذجين في أى سياق معطى، استنقذ الباحثون إما من الارتباطات الإحصائية بين المعلومات المستدعاة من الذاكرة والحكم التقييمى الملخص، أو من قياسات الاستجابات المرجأة (المعالجة المباشرة يدعمها الترابطات المهمة بين الذاكرة والحكم وكمونات الاستجابة السريعة، حيث تتصف المعالجة القائمة على الذاكرة بترابطات جوهرية بين الذاكرة والحكم وكمون استجابة أبطأ).

إن كلاً من النموذجين معنىً أساساً بالعمليات المعرفية (كيف تستخدم المعلومات المشفرة والمحفوظة في الذاكرة لبناء آراء مختصرة)، ولكن الوجدان أيضاً يعد أساسياً في هذا السياق. بمعنى أن كلا النموذجين يفترضان

أن الاتجاه العام الكلى للمعاني الضمنية أو التطبيقات الوجدانية للمعلومات، أو "الاعتبارات"، هي أساس الآراء. مع ملاحظة أنه في الممارسة، نجد أن البحوث النفسية السياسية للمعالجة المباشرة والقائمة على الذاكرة قد ركزت على حصر كلى صاف (إيجابي - سلبي) تم بناؤه إما كمعلومات تم تسجيلها (في حالة المعالجة المباشرة) أو في وقت الحكم (في حالة المعالجة القائمة على الذاكرة). هذا التركيز على التقييم الملخص قد يبدو غير متسق، وربما متناقضاً، مع المناقشة السابقة حول أهمية السمات، وخاصة التمييز بين أحكام السمات حول السياسيين في فئات ذات معنى، ومنفصلة. والحقيقة فإن التفاوت هو مجرد وظيفة للتأكيد المحدود من خلال البحث المتاح ولا يشير إلى أى نوع من عدم التوافق الأساسى بين الأطر النظرية. ومن الممكن، بل وقد أرى أنه من المرغوب أن نصوغ مفهوم الانطباعات بوصفها تحتوى على تسجيلات مباشرة كلية أو فائقة، وتسجيل مباشر فتوى فرعى لمجالات سمات مختلفة ومجالات أخرى. وقد تكون المعلومات ذات صلة بأحد أنواع التسجيل ولكن ليس بالآخر، والتسجيلات الفرعية نفسها هي الأجزاء المكونة لتقييم كلى أكبر. وقد بينت أبحاث علم النفس السياسى أن الإشارات المرجعية أو الاستدلال السماتى الخاص يحدث مباشرة (انظر على سبيل المثال: Park, 1989; Uleman, Hon. Roman, & Moskowitz, 1996)، وللأسف فإن الدراسات فى هذا التراث لم تنظر بعين الاعتبار للتطبيقات التقييمية الكلية لهذه الاستنتاجات السماتية المحددة. فى المقابل، نجد علم النفس السياسى يركز على التسجيل الملخص الكلى لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار الروابط بالعناصر الأقل مستوى. والمطلوب هو استراتيجية بحثية أكثر شمولاً تهدف إلى ربط فهمنا لعملية المعالجة المباشرة عبر الأبعاد المتعددة أثناء تشكيل الانطباع.

وقد أصاب التراث نوع من التطور عن طريق تحديد الطبيعة العارضة لهذين النمطين من نماذج المعالجة، وكذلك بتحديد العديد من المتغيرات

التعديلية^(٢٣٠). ويعد الشرط الرئيسى المنظم للمعالجة المباشرة مثيراً للدافعية: فالوجود السابق أو التفعيل والتحديث المستمر للتسجيل المباشر يتطلب بعض الاستثمار للمصادر المعرفية من أجل إيلاء الاهتمام بالمعلومات ذات الصلة كما هي مسجلة، وكذلك لتحديث الحكم. وقياساً على هذا فإن الأفراد الأكثر حنكة يكونون أكثر احتمالاً للانخراط في المعالجة المباشرة من أولئك الأقل حنكة، وهذا لأنهم، أى المحنكين، يكونون بعادتهم أكثر دافعية لتحصيل المعلومات والإدلاء بالآراء حول السياسة، ومن ثم تكون لديهم الدافعية لتشكيل الانطباعات حول البارزين من الساسة (McGraw, Lodge, & Stroh, 1990).

وتشير مجموعة ثانية من مبادئ العرضية contingency principles إلى القياسات الموقفية situational parameters. فالبيئة التعليمية المعقدة، مثل التعلم حول تعدد المرشحين (أربعة أو ستة) على نحو متزامن (Redlawsk, 2001)، وأيضاً استقبال معلومات في صيغة تشبه المناظرة (تتناظر بين المرشحين؛ Rahn, Aldrich, & Borgida, 1994)، تسفر عن معالجة أكثر ارتكازاً على الذاكرة، وذلك - جداراً - بسبب أن تعقيد هذه المواقف يعطل روتينيات المعالجة "الطبيعية". ثالثاً، إن الفروق الفردية أصبحت مضمنة في التطبيقات غير السياسية، مع الأفراد الذين لديهم حاجة شديدة إلى القيام بالتقييم (Tormala & Petty, 2001) والذين وُصفوا كـ "منظرين للهوية" "entity theorists" (أى من يميلون إلى الاعتقاد في أن شخصيات الآخرين أكثر استاتيكية وثباتاً وليست ديناميكية وقابلة للتكيف McConnell, 2001) وبالتالي فإنهم أكثر احتمالاً لتطبيق المعالجة المباشرة. وكلا هذين النوعين من الخصائص يمكن أن يتم

(٢٣٠) تم تطبيق المعالجة المباشرة والمرتكزة على الذاكرة على المعلومات الخاصة بالآراء حول التفضيلات السياسية والمرشحين. ونحن نحدد المناقشة هنا بالقائمين على تعديل النموذج الأخير.
(المؤلف)

ربطهما بهدف تشكيل الانطباع، مع أولئك المتمتعين برغبة شديدة ومزمنة في القيام بالتقييم، حيث يكون لديهم وبحكم التعود، دافعية لتشكيل أحكام تقييمية ملخصة، كما أن "منظري الهوية" يصبح لديهم أيضا - بحكم التعود - الميل إلى الاعتقاد في أن ثمة انطباعًا متماسكًا لابد من أن يتكون.

اختصارًا، تشير الأدلة إلى مجموعة من القياسات الدالة نظريًا، تضبط النزوع إلى الانخراط في نوعي المعالجة: المباشرة، والمرتكزة على الذاكرة، بدافع تشكيل انطباع كمحدد حيوي لأي من طريقتي المعالجة قد تم تبنيها. ويتمثل أحد الحدود المقيدة للبحث في هذا الإطار، حتى اليوم، في أن الدارسين قد تبنوا مقاربة (إما - أو) *either- or approach* بالنسبة للمنهجين، حتى بالرغم من وجود سبب وجيه للشك في أن مقاربة مهجنة، تدمج كلاً من معلومات وقت التعرض *time-of-exposure* ومعلومات وقت الحكم *time-of-judgment* وتؤثر على الأحكام التقييمية، قد توفر نموذجًا سيكولوجيًا أكثر واقعية (Hastie & Pennington, 1989; Lavine. 2002). ففي إطار النموذج المهجن، يمكن للمواطن أن يعالج المعلومات حول مرشح من المرشحين مباشرة ويكون في الوقت نفسه متأثرًا بالاعتبارات المتاحة في الوقت الذي يطلب منه التعبير عن رأيه حول المرشح. وهناك دليل حديث من معملتي الخاص يوفر تدعيمًا أوليًا لهذه المقاربة الهجين (McGraw, Hasecke, & Conger, 2002). في تلك الدراسة، كانت تقييمات المرشحين مشكلة بشكل قوى عن طريق آليات المعالجة المباشرة، لكنها أيضًا متأثرة بالحالة العقلية (التناقض وعدم اليقين) في وقت الحكم.

وتعد التضمينات الجوهرية لنماذج المعالجة القائمة على الذاكرة والمباشرة ذات أهمية، حيث جاء البحث نتيجة الفهم لكيفية تشكل الانطباعات عن السياسيين، والظروف التي تطبق في ظلها نماذج المعالجة المختلفة. إلا أن التضمينات المعيارية تعد أيضًا جدرة بالاعتبار، حيث يرسم كل من

النموذجين تصويرات مختلفة من قدرة المواطنين على التوافق مع المعايير الديمقراطية. وكما دفع كل من لودج Lodge وستينبرجن (1995; Lodge.) (1995) بقوة في هذا السياق، فإن نموذج المعالجة المباشرة يأخذ صورة وردية لأنه يوحي بأن المواطنين مستجيبون لأن يضعوا في الاعتبار المعلومات التي يهتمون بها، حتى ولو كانت تلك المعلومات تتلشى في نهاية الأمر من الذاكرة. وقد تعتبر "الاستجابية" مستوى منخفضاً من حيث الإنجاز، ولكنها في الوقت نفسه تعد تشخيصاً أكثر إيجابية للمواطنين الديمقراطيين من أولئك الذين يسيطرون على تراث الرأي العام. ومن ناحية أخرى فإن الحسابات المرتكزة على الذاكرة، توحى بأساس زائل وعشوائي للأحكام السياسية، حيث يقوم المواطنون بـ "عملها وهم ماضون في طريقهم" ويكونون متأثرين بشكل كبير بأية معلومات، ومن أية مصادر متوافرة وقت إبداء الحكم (Zaller, 1992). وإني لأتوافق مع كيندر (1998) kinder في رأيه أن الاستخلاصات حول التفوق المعيارى للنموذجين لن تصبح ناضجة إلى أن يقوم الدارسون بتقييم أكثر انتظاماً لطبيعة المعلومات ومصادرها التي تساهم في تشكيل الرأي في كل من النموذجين.

استراتيجيات إدارة الانطباع

إن موضوع "إدارة الانطباع السياسى" كموضوع عام، يمكن أن يصبح واحداً من المواضيع الكبيرة، حيث إنه يضم أدبيات حول الحملات والدعاية وتنمية الموارد، والتكتيل، والتحكم فى الإعلام، وغير ذلك كثير (انظر: الفصل الحادى عشر لاستعراض تقييم للتراث المتعلق بالإعلام والرأى العام). وقد اخترنا تضيق بؤرة التركيز بدرجة كبيرة بغرض وصف المواضيع البحثية الرئيسية المحددة التى تصور أثر السلوكيات الاستراتيجية المتنوعة على انطباعات المواطنين والتى تشير إلى المحتمل بالنسبة لتوسيع

هذا الخط من البحث في إطار علم النفس السياسى. وسوف نركز هنا بشكل خاص على ثلاثة مواضيع فى التقاطع بين علم النفس السياسى والسياسة التشريعية، والتي نراها ونفهمها هنا ديمقراطية نيابية فى حالة عمل، والمواضيع الثلاثة، هى: تحليل فينو (1978) Fenno للنمط المحلى "home style"؛ واتخاذ الموقف position-taking (خاصة، الغموض ambiguity وإرضاء الأهواء pandering)؛ والموضوع الثالث هو التعليقات السياسية.

النمط المحلى

وضع ريتشارد فينو (1978) Richard Fenno عبارة "النمط المحلى" للإشارة إلى ثلاث مجموعات من الأنشطة ينخرط فيها الممثلون المنتخبون فى مقاطعاتهم المحلية (مقابل واشنطن العاصمة) لزرع تأييد قاعدتهم الشعبية (حيث الهدف الانتخابى يعد أساسياً بالنسبة لهذا التحليل). هذه الأنشطة هى تخصيص الموارد للمقاطعة (وقت ومواد)، وتفسير نشاط واشنطن لأفراد القاعدة الشعبية، وتقديم الذات. وسوف ننظر بعين الاعتبار فى موضوع التعليقات على نحو منفصل لاحقاً، وستكون بضع كلمات هنا كافية حول استبصارات "فينو" عن تقديم الذات، والتي تمس الناحية السياسية والسيكولوجية. لقد رأى "فينو" تقديم الذات بصفته "واسطة العقد" (p.60) للنمط المحلى. والهدف النهائى فى تقديم الذات ليس فى معدلات التحبيذ المرتفعة، بل فى النسق الأكثر غموضاً وهشاشة للثقة، والتي تمت صياغتها كمفهوم على أنه يعنى الاستعداد لدى المواطنين لجعل الممثل يتبنى دور الوصى بالنسبة لهم، وأن يستخدم الممثلة النيابية حكمه أو حكمها فى صنع القرارات (يقدم Bianco, 1994 تحليلاً واسعاً للثقة بين المشرعين والقاعدة الشعبية). ويوضح تحليل فينو ثلاثة عناصر مكونة لأنماط تقديم الذات: تصدير المؤهلات (الكفاءة والأمانة)، إحساساً بالتطابق مع أفراد القاعدة

الشعبية (أنا واحد منكم) والمشاركة الوجدانية.^(٢٣١) لاحظ أن هذه العناصر المكونة تتلاحم مع الإعزاءات الخاصة بالسمة والتي تسود في المسوح الخاصة بانطباعات المواطنين عن المرشحين، بالرغم من عدم وجود دليل امبريقي مباشر فيما يتعلق بكيفية إدراك المواطنين لاستراتيجيات تقديم الذات التي يصفها فينو، أو ما إذا كانت تلك الإدراكات تساهم في ثقة المواطن وبأية كيفية. بالإضافة إلى ذلك فإن ورود الإنترنت كوسيط أساسي للاتصال بين الممثلين وقاعدتهم الشعبية (Davis, 1999) قد أنتج استراتيجيات جديدة لتقديم الذات وألقى بالغموض على التمييز بين ما هو "في واشنطن" وما هو "في المقاطعة"، مشيرًا إلى أن توسيع تحليل فينو قد تأخر طويلاً.

ومما يثير السخرية أن الإجابة على السؤال المحوري الذي يطرحه فينو في مطلع النمط المحلي - وهو "ماذا يرى الممثل/ة المنتخب/ة عندما يرى أو ترى قاعدة شعبية؟" (p. xiii) - الإجابة على هذا السؤال مازالت مراوغة. وقد تمت صياغة المشكلة على أنها واحدة من المشكلات المتعلقة بتشكيل الانطباع من جانب الممثلين المنتخبين. ويشير تحليل فينو إلى أربع دوائر متقاطعة من القواعد الشعبية (المتاحين جغرافياً، الموجودين في إعادة الانتخاب، والقاعدة الرئيسية، والقاعدة الشعبية الشخصية) إنه "سياق مركب" (p. 27) يتطلب قدرًا معقولاً من المهارة الاستراتيجية من جانب الممثل وتتويجاً تحليلياً دقيقاً من جانب الدارسين المهتمين بالروابط بين الممثلين والمواطنين. ويسرع فينو في الاعتراف بأن هناك طرقاً أخرى قد "يرى" بها أعضاء البيت الأبيض قاعدتهم الشعبية، ومن ثم فإن التطوير النظري والامبريقي حول هذا السؤال يعد مسألة مضمونة.

(٢٣١) الآليات المحددة التي يتم بها توصيل هذه الأشكال من العزو وتتوحد كوظيفة لما هو سياق (المقاطعة) وشخصي، وكذلك كاعتبارات استراتيجية؛ وجوهر النمط المحلي *Home Style* معنى بفهم كيفية تشكيل هذه العوامل لأنماط تقديم الذات لدى الممثل الفرد. (المؤلف)

اتخاذ الموقف

إحدى الخواص الجاذبة في تحليل فينو هي أنه يصور التمثيل في ضوء الديناميات والعملية، كسلسلة من الاتصال ذي الاتجاهين بين الممثل والقاعدة الشعبية. هذه الصياغة المفاهيمية الإجرائية للتمثيل تعد مقابلة لوجهة النظر البنائية التقليدية السائدة حتى الآن والتي تؤكد على تطابق السياسات. أما في النظرية المعيارية وفي التحليل الأمبيريقية، فقد تمت معالجة التمثيل بشكل تقليدي على أنه تطابق بين التفضيلات السياسية للقاعدة الشعبية في المقاطعة الجغرافية، وبين القرارات المتعلقة بالسياسات (أسلوب مناداة الأصوات roll call votes) الخاصة بالممثل؛ ومن ثم يحدث "التمثيل" عندما يكون هذا التطابق مرتفعاً. وقد كان تحليل مايهيو (1974) Mayhew مؤثراً في هذا الصدد، حيث أشار إلى "اتخاذ الموقف position-taking" كواحد من الأنشطة الرئيسية التي "يجدها عضو الكونجرس مفيدة من الناحية الانتخابية للانخراط فيها" (p. 49). ذلك أن تبني وبلورة مواقف متطابقة مع تفضيلات القاعدة الشعبية لا يرضى فقط مطلب العامة فيما يتعلق بالتمثيل، بل أيضاً يعد الوسيلة المركزية لإرضاء الأهداف الانتخابية للمسئول المنتخب. وأخيراً، يعد اتخاذ الموقف في تحليل مايهيو استراتيجياً - فهو ليس مدفوعاً، على سبيل المثال بالتزام مبدئي أمام نموذج "الوفد" من التمثيل. وهناك سؤالان على علاقة بشكل خاص بفهم الرباط بين اتخاذ الموقف وانطباع المواطن، وهما يتعلقان بالمدى الذي يصل إليه الانطباع في "إرضاء الأهواء pandering" وحدث اتخاذ موقف غامض.

إرضاء الأهواء

هو واحد من المبادئ المقبولة على نحو واسع في سلوك النخبة، وقد تبناه الصحفيون والدارسون على حد سواء، وهو أن السياسة في اندفاعهم

بالاهتمامات الانتخابية إنما يسوقون أنفسهم استراتيجيًا لدى القاعدة الشعبية عن طريق تعديل مواقفهم من القضايا، لتكون متسقة مع رأى العام (انظر على سبيل المثال: Barone, 1978; Dowd, 1998; Geer, 1996; Garber, 1976; Lippmann, 1955; Page, 1978). قُدِّمت هذه الحجة حديثًا وبقوة من قبل "ستيمسون وماكوين وإريكسون (1995) Stimson, MacKuen and Erikson، يزعم أنه "مثل الأطباء في حقل مفتوح... عندما يدرك الساسة تغير الرأى العام، فإنهم يكيفون سلوكهم لإسعاد قاعدتهم الشعبية" (p. 545, 559). ويمكن لهذا السلوك الاستراتيجى أن يوصف إيجابيًا كـ "استجابة ديمقراطية" (Jacobson & Shapiro, 2000; Page & Shapiro, 1992) لكنه غالبًا ما يُرى كأمر مبتذل باعتباره "إرضاء للأهواء pandering". ويقدم كل من لارى جاكوبز Larry Jacobs وبوب شابيرو Bob Shapiro تحديًا مثيرًا للحكمة التقليدية، مبرهنين ضدها فى كتابهما "السياسيون لا يرضون الأهواء *Politicians Don't Pander* (2000)". ويزعم الاثنان أن الساسة يكونون مدفوعين بواسطة كل من الأهداف الانتخابية وأهداف "السياسة الجيدة"، وأنهم يتبعون الاثنين بشكل متزامن عن طريق استراتيجية "الحديث الماكر crafted talk" الذى يهدف إلى تغيير الرأى العام بغرض تقليل مخاطر الانتقام الانتخابى - التى قد تحدث نتيجة للظهور بصورة غير ممثلة لتفضيلات الناخبين - إلى أقل قدر ممكن. افتراض البداية يعد حرجًا، حيث يضع التفضيلات السياسية الخاصة بالسياسيين كهدف لاستراتيجيات لاحقة ومن ثم يرسم صورة لاستراتيجية سياسية مناقضة لإرضاء الأهواء. وهناك ثلاثة تكنيكات تساهم فى عملية الحديث الحاذق: الأول، أن الساسة يفيدون من الاقتراعات وجماعات التركيز لتحديد الحجج والرموز حول السياسات التى يجدها العامة أكثر تحبيذاً. الثانى، إنهم يؤثرون فى التغطية الإعلامية بواسطة "البقاء على اتصال" برسائل بسيطة ومصنوعة بعناية. التكنيك الثالث، بدلاً من تبني استراتيجية من الإقناع المباشر أو التلقين للعامة، فإن الساسة يفيدون من استراتيجية

"التهيؤ priming" التي لا تهدف إلى تغيير القيم الأساسية للعامة أو تفضيلاتهم، بل تهدف إلى التأثير على النّقل الذي يضعه العامة للاعتبارات ذات الصلة في عالم السياسات.

يعد تصوير كل من جاكوبز Jacobs وشابيرو Shapiro (1994) للحملة الرئاسية لجون كيندي عام ١٩٦٠ وثيق الصلة وعلى نحو خاص باهتمامات هذا الفصل.. فقد اعتمدت حملة كيندي بشكل كبير على الاقتراعات الخاصة لتطوير مقترحات سياسية محددة. علاوة على ذلك، فإن الحملة قد شهدت اتخاذ الموقف بصدد القضايا الأكثر أهمية، مثل (الوسائل التي يتم بها طرح صورة المرشح ماضياً قديماً... معبراً عن عنايته واستعداده لعرض مقاربات جديدة) (p. 535). بمعنى آخر، لقد استخدمت استراتيجية الحديث الحاذق لمراقبة المواقف من القضايا، تلك المواقف التي ستشكل في النهاية انطباعات المنتخبين حول سمات شخصية كيندي (استراتيجية دافع عنها فينو، انظر: Fenno, 1978, and Rapoport, Metcalf, & Hartman, 1989, وقد أوردنا تحليلاتهم فيما سبق)، نقول إن تلك المواقف تبخس اعتماد القضايا والسمات على بعضها البعض في الانطباعات السياسية.

وينتظر نموذج جاكوبز وشابيرو الخاص بـ "الاستجابة المتضاهية simulated responsiveness" مزيداً من التصديق المنتظم. وقد يكون النموذج توصيفاً تشخيصياً صالحاً للاستخدام مع الساسة البارزين على المستوى القومي، مثل الرؤساء والأعضاء ذوي المكانة الرفيعة في الكونجرس، ممن لديهم قوة "مواجهة العامة" من خلال الإعلام لتأمين التأييد لسياستهم (Kernell, 1997). والساسة على مستوى الدولة والمستوى المحلي يكونون أقل براعة في إدارة التغطية الإعلامية، ومن ثم قد يكونون أكثر احتمالاً لإرضاء الأهواء. مع ذلك، فإن الإطار الذي قدمه كل من جاكوبز وشابيرو وإلى جانب دقته في وصف سلوك الساسة، فإنه يقدم صورة أكثر حنكة للعلاقات

البينية وسط الرأي العام والنخب والإعلام، تفوق تلك الصورة التي تفترض التدفق أحادي الاتجاه أو المسبب (أى أن الرأي العام يحدد مواقف النخب أو العكس صحيح).

الغموض

لاحظ كل من داونز (1957) Downs وكي (1958) Key أن المرشحين غالباً ما يكون لديهم باعث لتبنى مواقف غامضة أو غير واضحة من القضايا، ويذهب "كى" فى هذا السياق للإشارة إلى أن السياسة "يصبحون مدمنين على الموارد والغموض" (P.241). والدافع وراء هذا، مثل إرضاء الأهواء، يكون انتخابياً: "بتحاشى مواقف واضحة، فإنهم يتجنبون الإساءة إلى القاعدة الشعبية التى تحمل آراء معاكسة؛ وهنا فإن الغموض يزيد التأييد إلى أقصاه" (Page, 1976, p. 742). ومن ثم، فقد دفع كل من بيج وبرودى Page (1972) and Brody على سبيل المثال، فى تحليلهما الكلاسيكى بأن كلاً من ريتشارد نيكسون وهربرت هامفرى قد أسقطا الغموض على فينتام فى حملة عام ١٩٧٢ بغرض تجنب الأصوات العازفة عن التأييد. وقد صاغ الدارسون البواعث وراء اتخاذ مواقف غامضة، وكذلك الظروف التى ينبغى فى ظلها تجنب تلك المواقف (Enelow & Hinich, 1984; Page, 1976; Shepsle, 1972). ومن المفاجئ، أنه لم يكن هناك تحليل منتظم لكيفية طرح السياسة الغموض أو الوضوح، أو انتشار تلك الممارسة، أو الظروف التى فى ظلها تكون أكثر أو أقل احتمالاً فى الحدوث.

ومن منظور علم النفس السياسى، فإن اتخاذ مواقف غامضة من القضايا له ثلاثة مثالب محتملة. فعندما تكون المعلومات غامضة، يكون الناس أكثر احتمالاً للاعتماد على المعتقدات الموجودة سلفاً، بما فى ذلك الأنماط الإدراكية الجامدة، وذلك لرسم استدلالات حول هدف ما (Darley & Gross, 1983; Devine, 1989).

وتعمل الأنماط الثابتة كعدسة يتم من خلالها ترجمة الموقف الغامض. والنتيجة أن الغموض حول موقف مرشح من سياسة ما ينبغي أن يزيد الاعتماد على الأنماط الإدراكية الجامدة، وهي محصلة قد تكون معاكسة لأهداف المرشح. ثانيًا، من المحتمل أن يخلق الغموض حالة من عدم اليقين حول موقف المرشح، وهو ما قد تم ربطه بتقييمات أكثر سلبية للقادة السياسيين (Alvarez, 1997; Glasgow & Alvares, 2000; McGraw, Lodge, & Jones, 2002). ثالثًا، بقدر ما يفضل المواطنون نمط "الوفد الممثل"، حيث يتبنى السياسة مواقف تتسق مع التفضيلات العامة، أكثر من الفشل في الاتساق مع هذا التوقع، بقدر ما يكون ذلك مدمرًا سياسيًا (وتشير الأدلة إلى أن المواطنين يريدون مسئولين منتخبين للعمل كوفود تمثلهم بدلاً من أن يكونوا أوصياء عليهم؛ Patterson, Hedlund, & Boynton, 1975; Sigelman. Sigelman, & Walkosz, 1992).

التعليلات

تعد التفسيرات أو المساءلة (حيث إننى أستخدم المصطلحين بالتبادل وبالمعنى نفسه) شكلاً مهماً من أشكال الاتصال السياسى وذلك فى ضوء النظرية المعيارية وأثرها على رأى العام. من الناحية المعيارية، يعد التعليق إظهاراً أساسياً للمساءلة فى ديمقراطية نيابية. ووفقاً لبيتكين (1967) Pitkin فإن التمثيل يعنى ضمناً "العمل لصالح الناخبين، بأسلوب استجابى لهم... والممثل يجب أن يعمل بطريقة توحى بعدم وجود صراع، أو إذا ما حدث ذلك، فإنه يجب تقديم تعليق (pp. 209-210). ويؤكد فينو هو الآخر Fenno (1978) على مركزية التعليق بالنسبة لنظريات التمثيل: "إن نظريات التمثيل ستبقى دائماً غير مكتملة بدون نظريات توضح التعليق" (p. 162).

ولطالما اعترف الدارسون المرتبطون بالكونجرس بأهمية "تعليل الصوت" (Bianco, 1994; Fenno, 1978; Kingdon, 1973; Mayhew, 1974). وأحد الاستبصارات المهمة من هذا التراث هو أن التعليقات تظهر بشكل كبير في حساب التفاضل والتكامل للمشرعين. فهم يتوقعون الحاجة الممكنة أو المحتملة لتعليل قراراتهم التصويتية بالنسبة لقواعدهم الشعبية، وهذا التوقع للمساءلة يسفر عن تنوع من سلوكيات تجنب اللوم موجهًا نحو تفادي وضع سلبي بشكل جماعي (على سبيل المثال، من خلال تكيف قرارات التصويت؛ انظر Austen-Smith, 1992; Kingdon, 1973; Weaver, 1988, 1986). وفيما يتجاوز مسألة تجنب التعليقات، يعد الدليل على سوابق antecedents التعليل السياسي - أى من يقوم بالتفسير - "انطباعيًا في الغالب" (Rivers & Fiorina, 1991, p. 17) بدلاً من أن تكون قائمة على دليل امبريقي منظم، والتقدم في هذا الاتجاه مسألة طال انتظارها (Bianco, 1994; McGraw, 2002; Willey, 2000; Anderson, & Willey, 2000). وتشير خبرة الكونجرس إلى أن الممثلين من المقاطعات الآمنة، وأولئك الذين يتمتعون بأسبقية أكبر، أقل احتمالاً في تعليل قرارات تصويتهم من أولئك الذين لديهم ضمان انتخابي أقل (Kingdon, 1973). والممثلون من مقاطعات أكثر تنوعاً قد يعلنون بشكل يفوق في الغالب أولئك الممثلين من مقاطعات متجانسة، لأن الأولين أكثر احتمالاً لأن يلقوا أصواتاً تختلف معها قطاعات كبيرة من قواعدهم الشعبية (Fenno, 1978; Kingdon, 1973).

هناك موضوع محوري في الأدبيات تعكسها حكمة تقول: "إذا كان عليك أن تعلل، فلا بد أنك تواجه متاعب" (Fenno, 1978, p. 145). بمعنى آخر، يحدث التعليل عندما يكون لأعمال الساسة ملابس/تضمينات سلبية، سواء كانت سوء تصرف شخصي أم إقراراً لسياسة غير شعبية. والمناقشة التي

أوردناها آنفاً لبيتكين Pitkin تفترض أيضاً أن التعليل يتبع "صراعاً" أو أعمالاً غير شعبية، وهو ما تفترضه كذلك معالجات سيكولوجية اجتماعية بارزة (Goffman, 1971; Schlenker, 1980). ولا شك في أنه عندما ينتهك السياسة توقعات قاعدتهم الشعبية، فهم يستجيبون بالتعليلات، أو باستراتيجيات لوم الإدارة (McGraw, 1991, 2001) وذلك لاحتواء السقطة السياسية والضرر اللاحق بسمعتهم السياسية. ومع ذلك، فإن التعليقات يمكن أيضاً أن تقدم في سياق الأعمال الإيجابية. وقد دفع بيانكو (Bianco, 1994) بأن التعليقات يمكن أن تستخدم لتقوية الإدراكات لإمكانية إتاحة التواصل، وأيضاً كآلية لاتخاذ الموقف. وبشكل أكثر عمومية، يمكن للتعليلات أن تكون عنصراً مكوناً رئيسياً للأنشطة "المفيدة انتخابياً" التي حددها مايهيو Mayhew (الدعاية، وادعاء حسن السمعة، واتخاذ المواقف؛ 1974). وبالرغم من قلة البحث المنظم عن سوابق التعليقات السياسية، فإن هناك دراسة حديثة تلقى بعض الضوء على مسألة التعليقات كإدارة اللوم أو ادعاء حسن السمعة (McGraw, 2000). وقد اختبرنا التعليقات التي أرسلت إلى صفحات الإنترنت الخاصة بأعضاء المجلس التشريعي على تصويتهم بصدد المواد الخاصة بتوجيه التهم للرئيس كلينتون عام ١٩٩٨. كان الأعضاء أكثر ميلاً لإرسال تعليل لأصواتهم حول توجيه الاتهام عندما كانت تلك الأصوات متسقة مع التفضيلات المحلية، أي داخل المقاطعات، أكثر مما كانت في حالة انتهاك تلك التفضيلات، وهو ما يتسق مع الحجة القائلة إن التعليقات يمكن أن تكون بدافع الترويج للذات.

إن التعليقات ليست مجرد "كلام فارغ" بل هي بالأحرى لها نتائج منظمة بالنسبة لمجال واسع من ظواهر الرأي العام (انظر: McGraw, 2001, 2002 لمناقشة أوسع). فالأعذار على سبيل المثال (كفئة من التعليقات التي تستلزم إنكاراً لمسئولية جزئية عن نتيجة ما) إنما تؤثر في التفسيرات المتعلقة

بالمسئولية، مع أعذار مرضية تسفر عن مصداقية أكبر وأعذار غير مرضية تسفر عن مزيد من اللوم. أما التبريرات (كفئة من التعليقات التي تحاول إعادة تحديد التقييمات للفعل وتوابعه) فإنها تؤثر في الآراء حول الفعل أو السياسة المثيرة للجدل. ثالثاً، نجد التعليقات السياسية تشكل الاستدلالات حول خصائص سماتية معينة. فالتبرير، على سبيل المثال الذي يكون "على هيئة- الوصى" ("في النهاية استخدمت حكمي الخاص قياساً على ما هو الأفضل في مصلحتك") تزيد من الإدراك للقيادة، حيث التبرير "على هيئة الأمين" (أدين بها إلى القاعدة الشعبية للتصويت وفقاً لرغباتهم، وهذا ما فعلته") يزيد من إدراكات التعاطف (McGraw, 2001).

وأخيراً، فإن التعليقات غير المرضية تدعم التقييمات الخاصة بالساسة، حيث تكون لها نوابع تقييمية مدمرة. وهذا ما يثير السؤال حول ما الذي يجعل تعليقاً سياسياً مرضياً، وتعميمات واسعة إلى حد ما موجودة. أولاً، إن التعليقات التي تدرك على أنها أكثر شيوعاً في الخطاب السياسي تكون عامة أكثر إرضاءً (Bennett, 1980; McGraw, 1991) بما يتماشى مع الحجة العامة التي تقول إن العامة يستجيبون بشكل أكثر تحبيذاً للخطاب السياسي المؤلف (Edelman, 1988). وهناك مبدأ ثانٍ يشير إلى الخصائص الفردية: مواطنون أكثر ثقة وأقل حنكة يكونون أكثر رضاً مع التعليقات السياسية (McGraw & Hubbard, 1996). ثالثاً، إن الاتجاهات الموجودة حول السياسة (Gonzalez, Kovera, Sullivan, & Chanley, 1995) أو القرار الذي يجب تعليقه (McGraw, Best, & Timpone, 1995) هذه الاتجاهات تخدم كملاذ آمن: ببساطة، يكون المواطنون أكثر رضا بالتعليقات التي يقدمها الساسة الذين يحبونهم أو للقرارات التي يشعرون بإيجابية نحوها. وقد أشار فينو Fenno إلى أهمية الاتساق فيما بين السمعات المعروفة والنمط التعليقي (١٩٧٨)، ويقدم الدليل المعمل تدعيماً لهذا الحدس (McGraw, Timpone, & Bruck, 1995).

1993). وأخيراً، وعلى الأقل في العالم السياسي^(٢٣٢)، تكون التعليقات المحبذة لمبادئ معيارية (خاصة المعايير الأخلاقية مثل العدالة، والضمير الأخلاقي، والمنافع الاجتماعية الجماعية) تأتي بشكل متسق من بين التعليقات المقيمة إيجابياً، حيث تتضمن الأعداء تشتيماً للمسئولية تكون من ناحية الاتساق غير مقبولة (Chanley, Sullivan, Gonzales, & Kovera, 1994; McGraw. et al.. 1995; McGraw, et al., 1993).

وتعد التعليقات السياسية مهمة على المستوى المعياري normatively والمستوى الفعلي substantively، وهناك ثغرات كثيرة في فهمنا لهذه الديناميات. فقد تركزت كثير من الأعمال على "تعليل التصويت"، بينما تم تجاهل الفضيحة والفساد، بالرغم من وجود أمثلة كثيرة قدمها سياسيون معاصرون (Chanley et al.. 1994. and Gonzales et al., 1995) استثناءات في هذا السياق). وقد كان هناك قليل من الاهتمام بكيفية تطور التعليقات عبر الزمن، أي كيف ومتى ولماذا يختار الساسة عدداً متنوعاً من التعليقات المتناقضة لتبرير أفعالهم، وكيف يستجيب المواطنون لهذه السلسلة التعليقية الممتدة. والحقيقة أنه لا يوجد شيء معروف حول نتائج التعليقات السياسية خارج المعمل التجريبي. فمن الواضح أن حالة الشحن بسوء السلوك misconduct تكون لها نتائج سلبية بالنسبة للتأييد الانتخابي (بالرغم من أن الانحدار في نصيب الأصوات قد لا يكون كافياً لإنتاج الهزيمة؛ Alford, Teeters, Ward, & Wilson, 1994; Kacobson & Dimock, 1994; Welch & Hibbing, 1997)، ولكن إلى أي مدى يخفف الخطاب التعليقي المصاحب من أثر هذه النتائج، مسألة مازالت غير معروفة. وأخيراً، عندما يكون لدينا فهم

(٢٣٢) هذا الاستخلاص محدود بالعالم السياسي، لأن الدليل الذي تقاس عليه الأنماط العامة للتعليقات التي تكون أكثر أو أقل فاعلية خارج السياسة تتنوع بفعل السياق (قد تكون مثلاً، شخصية، قانونية، تنظيمية، Cody & McLaughlin, 1990). (المؤلف)

معقول لأثر الأعذار والتبريرات، فإن فهمنا لأنماط أخرى من التعليقات، مثل الإنكار والتنازلات (التي غالبًا ما تشمل اعتذارات) يكون أقل بكثير. وينبغي أن تكون الأخيرة تتعلق بمصالح خاصة، مع كثرة الاعتذارات من أجل ارتكاب خطأ شخصي أو مؤسسي أو قومي في الخطاب السياسي المعاصر. وتعتبر الاعتذارات في الصراعات الشخصية بوجه عام أكثر التعليقات تأثيرًا، وذلك في ضوء تقليل الآثار السلبية للفاعل المتعدى (Schlenker & Weigold, 1992)، ولكن المدى الذي يتم عنده إظهار تلك الفوائد الإيجابية أيضًا في السياق السياسي يعد هو الآخر سؤالاً مفتوحًا.

الخداع والمناورة واستجابات المواطنين لاتصالات النخبة

تبين الاستراتيجيات التي تم وضعها في الاعتبار حتى الآن - تقديم الذات، واتخاذ الموقف، والخطاب التعليقي - الخطوات التي يمكن للسياسة أن يتخذوها لتشكيل الرأي العام بطريقة مؤثرة، بما في ذلك انطباعات المواطنين عنهم. وتطرح كفاءة هذه الاستراتيجيات عددًا من الأسئلة المعيارية إذا ما كان لنا أن نفترض أن الاتصالات/ الرسائل التي يقدمها السياسة تكون حقيقية، أي البلورة الدقيقة والصادقة لذاتهم الحقيقية، ومواقفهم وأسبابهم للتحرك. ومع ذلك، فإن السياسة بالنسبة لمعظم الناس تبدو غير متخيلة في الغالب بدون بعض الخداع، وأغلب الدارسين يتعاملون مع هذا الأمر كمسألة مسلم بها؛ كون السياسة أحيانًا ما يراوغون ويناورون ويخدعون العامة (Bok, 1989; Jamieson, 1992; Page, 1996; Page & Shapiro, 1992).

وفيما يلي سأجنب تناول معظم الأسئلة المهمة المحيطة بمشكلة المناورة والخداع في السياسة (بأي قدر تحدث؟ متى، هل إذا ما حدثت تكون مبررة؟ وهل تعزز أوضاعًا سياسية معينة وخصائص فردية بعينها حدوث مزيد من الخداع السياسي أكثر من غيرها؟)، سنترك هذه الأسئلة، ونركز

بدلاً منها على سؤال يعتبر محور الربط الحقيقي بين الموضوعين الرئيسيين في هذا الفصل، وهو: كيف يستجيب المواطنون لاتصالات النخبة الاستراتيجية التي يحتمل كذبها؟ هناك افتراض يؤسس لهذا السؤال يتمثل في أن المعلومات السياسية ليست جميعها مخلوقة بشكل متساو. فجميع المعلومات يتم إدراكها، ومن ثم فهي تحمل نتائج محتملة للانطباعات. إلا أنني لست مجبراً على ضرورة التفكير ملياً وطويلاً في حقيقة أو صدق بعض المعلومات - الرئيس جمهوري ذكر أبيض من تكساس، هذه حقائق غير قابلة للتشكيك (لندع جانباً النقد ما بعد الحداثي). في المقابل، فإن المعلومات أو الإشارات (Jervis, 2002)، التي تكون تحت سيطرة الفاعل يمكن في الغالب أن تطرح أسئلة حول المعنى والأصالة. ولا تشتمل الإشارات هنا على محاولات اتصال مقنعة وصريحة فقط، بل تشتمل أيضاً على استراتيجيات لتقديم الذات أكثر دقة (على سبيل المثال: الملابس والجوانب الأخرى للمظهر الشخصي، السلوكيات العامة، الروابط التي توصل إلى الرموز). وسوف أركز هنا على استراتيجيات الاتصال الصريحة أو العلنية، ولكن المبادئ قد تنطبق بشكل أكثر عمومية على تلك الفئات الأوسع من الإشارات. فقد يستجيب المواطنون لاتصال من قبل النخبة بطرق متنوعة: بقبول الرسالة، أو تعليق الحكم عليها، أو بتحريف منظم لها. وسوف نتناول كلاً من هذه الاستجابات على حدة فيما يلي.

القبول السلبي

اعتقد ميكافيلي الكاهن الأكبر في المناورة السياسية، أن الاستجابة السائدة للمواطنين على المحبذات الاستراتيجية هي القبول السلبي. وقد دفع في كتابه الأمير *The Prince* بأن ممارسة النفاق والمناورة ليست فقط ضرورية، بل إنها من السهل أيضاً أن تدوم، لأن المواطنين "بسطاء جداً

ومعرضون جداً لضرورات الحاضر إلى درجة أن من يريد أن يمارس الخداع سيجد دوماً من يسمح لنفسه بأن يُخدَع" (انظر: الفصل الثامن عشر من "الأمير"). هذا التوصيف نجد صده في فهم المواطنة المعاصرة: الناس مشتتون بدرجة كبيرة بفعل "الضروريات الحالية" بأن السياسة هي مجرد "عرض فرعى" يكرسون له بعض الموارد؛ إلى حد أن اهتمامهم بالسياسة يكون بشكل تبسيطي غير متعمق (Converse, 1964; Dahl, 1961; Kinder, 1992; Lippmann, 1998). مع ذلك، ليس هناك رابط ضروري بين الرغبة السياسية البسيطة وبين قبول الاتصالات الاستراتيجية. ومن أجل هذا نتحول إلى علم النفس، حيث طرح "جيلبرت" (Gilbert, 1991) قياساً على اسبنوزا Spinoza الحجة المثيرة بأن الغريزة الأولى للنظم العقلية الإنسانية هي تصديق وقبول ما يتم إدراكه؛ حيث يتطلب الرفض خطوة ثانية مترتبة على ما سبقها، تستغرق جهداً معرفياً قد لا يكون لدينا الوازع للقيام به. لاحظ أن النقطة هنا ليست في كون القبول حتمياً، بل المسألة في طبيعة رد الفعل الأول الذي يميل إلى التماهى مع تغييب أية محاولة تحتوى على جهد من جانب المتلقى (بتحريض ذاتي أو بتعزيز من مصادر خارجية) لتعريض الرسالة إلى مزيد من التمهيص.

إن القوى السيكولوجية الفاعلة التي تسهم في قبول رسائل استراتيجية تكون مدعومة بواسطة المسؤولية عن كشف الخداع، حتى عندما يكون الناس مدفوعين للتدقيق في الصحة أو الصدق. وفيما يتعلق بقدرة الناس على كشف الخداع، نجد التراث واضحاً تماماً: نحن لسنا جيدين في هذا، ونادراً ما نستعرض معدلات الدقة ما وراء مستويات الصدفة (Friedman & Tucker, 1990) و"كشافو الكذب المحترفون" (مثل: ضباط الشرطة، والصحفيين، وأساتذة الجامعات) لديهم استراتيجيات يعتقدون أنها أكثر فاعلية في كشف الخداع، إلا أن جميع هذه الاستراتيجيات تتطلب تفاعلاً مباشراً بين الملاحظ والخادع (Kalfbleish, 1994)، وهي حالة نادرة في الاتصال السياسي. ويمكن

للمؤشرات غير اللفظية أن تقدم هاديات للخداع تتمتع بمصداقية، غير أن الطبيعة التوسطية لكثير من الاتصالات السياسية تجعل هذه الهاديات أقل فائدة، خاصة إذا كان الوسيط البصري قد تم تجريده أو إزالته تدريجيًا.

وإذا كان المواطنون محجمين عن كشف الاتصالات الخادعة، وإذا ترك الأمر لوسائلهم السيكلوجية، فمن الوارد أن تثير القوى السياسية الشك والتدقيق. فالسياسة خلافية، والمعارضون أو الإعلام قد يشكون في صحة أو شرعية البيانات. ولا يوجد لدينا فهم جيد بالفعل للدور الذي تلعبه هذه الديناميات الخلافية في تشكيل الانطباع ورفض الاتصالات النخبوية، ولكن هناك أسبابًا وجيهة لتوقع عدم حدوث الشحنات المضادة "للكاذب" ومرادفاته بمعدل تكرار كبير (McGraw, 1998). ويعترف الموظفون العموميون بأن الخطاب السياسى يأخذ "مسحة طقوسية شديدة heavily ritualized" (Graber, 1976, p. 12)، وهم يتقاسمون احترامًا متبادلًا لتلك الطقوس، حتى لو كانت تعنى القبول، وإلقاء الظلال على الحقيقة أو تشويهها. علاوة على أن إعلان شخص ما كاذبًا، غالبًا ما يكون موقفًا لا رابح فيه بالنسبة لمن يلقي الاتهام: "يبدو من الناحية التقليدية أن الطاعن وليس المدعى عليه بالكذب هو الذى يكسر القاعدة الأقوى" (Robinson, 1993, p. 364). وأخيرًا يشير تحليل جاميسون (Jamieson 2001) للخطاب على أرض الواقع لممثلى المجلس التشريعى إلى أن الاستخدام العلنى لكلمة "كاذب" ومرادفاتها يكون نادرًا، وعندما يحدث ذلك فإنه من الأكثر احتمالاً أن تكون موجهة إلى أجنبى دون الساسة الأمريكان.

الشك وتعليق الحكم

قد يكون القراء فى شك من أمرهم حول حجة ما تفترض القبول الأعمى بالنسبة لمجموعة من المواطنين يتصفون بانعدام للنقة عميق ومتزايد فى السياسيين والنظام. وتعد ردود الأفعال الوجدانية للاتصالات السياسية

محددًا مهمًا لما إذا كان القبول الأعمى أو رد الفعل المعرفى الأكثر جهدًا - تحديدًا الشك - هو ما سينتج (McGraw, Lodge & Jones, 2002). فى تلك الدراسة، وقف أحد الساسة موقفًا سياسيًا فى ظروف توحى بشكل شديد باسترضاء الأهواء. وقد وجد أن أولئك المختلفون معه سياسيا هم فقط من عبروا عن ردود أفعال تدل على معالجة معرفية أكثر جهدًا (شك، تشديد فى تمحيص الرسالة، ومراجعة أفضل) وبالتالي فقد عبروا عن شك أعظم حول فضائل ذلك السياسى. ويعد الانتباه الشديد والشك فى حالة الاختلاف مع الرسالة مثالاً على ميل أكثر عمومية نحو رصد مستمر لبيئة المعلومات السياسية فى ظل حالات وجدانية سلبية (Marcus, Neuman, & MacKuen, 2000). فى المقابل وفى حالة الاتفاق مع الرسالة، نجد أن الاستجابة المحبذة للرسالة قد نتجت عن قدر أقل من التمحيص، وشك، والتوجس حول السياسى، حتى فى موقف تفوح منه رائحة استرضاء الأهواء. وتشير هذه النتائج إلى أن الناس يأخذون الأشياء التى يميلون إلى الاتفاق معها بقيمة ظاهرية وبطريقة غير نقدية فى مجملها، حتى ولو فى موقف مريب. وأخيراً، فإن ملاحظة هذا الميل لدى الناس لأن يكونوا مستهلكين غير نقديين لما يريدون تصديقه يصب مباشرة فى صالح السياسى العقلانى المهتم بذاته على مستوى استراتيجى، والذى من غير المحتمل أن يسقط صفات أو يتخذ مواقف قضية تكون قابلة للخلاف مع قطاعات عريضة من القاعدة الشعبية.

الرفض من خلال تحريف منظم

إن الشك والتفكر فى إمكانية أن تكون الرسالة خادعة يتضمن بين طياته تعليقاً للحكم، (منطقة تتوسط قبول الرسالة ورفضها). وقد تم تناول آليات الرفض من قبل نظريات للاستدلال المدفوع - وهى رؤية محدثة من نظريات الاتساق المعرفى (Kunda, 1990, 1999; Lodge & Taber, 2000; Steenbergen, 2001; Taber & Lodge, 2000). ونجد فى هذه التناولات، أن

الهدف التوجيهي - لبلوغ الأحكام التي تتسق مع الآراء المفضلة أو الموجودة مسبقاً - يغلب على هدف الدقة في معالجة المعلومات السياسية. وبالتالي، فإن الناس يعملون بكد ليثبتوا على رؤاهم الموجودة (Festinger, 1957). إن أحد المظاهر الدالة على ذلك نجدها في الانحياز في التأكيد، حيث يتم استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الآراء الموجودة.^(٢٣٣) ونجد كثيراً من العمل المبريقي ذي الصلة في هذا السياق قد ركز على رفض الرسائل المقنعة حول السياسات، ولكن فيخل (Fischle 2000) يقدم بياناً دقيقاً لآليات التحيز الدافعي في تقييمات شخصية سياسية، وهو بالتحديد بل كلنتون أثناء فضيحة لونسكي. كان من المفترض ألا يكون الأمر مفاجئاً بالمرّة لأحد كان على قدر من الإحساس - من الناحية السياسية أثناء تلك الفترة - بأن مؤيدي كلنتون ومنتقديه كان لهم ردود فعل مختلفة حيال الفضيحة. وموطن القوة في تحليل فيخل هو تبيان الآلية التي حافظ بها الموالون له على تأييدهم، أي التعبير عن الشك حيال حقيقة الادعاءات، مثبطين بذلك من أهمية الفضيحة، وهم في ذلك قد عزّوا الفضيحة إلى "المؤامرة الكبرى للجناح اليميني". كما أن هناك بحثاً آخر يشير إلى حاجة مضادة فاعلة، وكذلك إلى بناء التبريرات (Kunda, 1999).

وتعد هذه الآليات الخاصة بالاستدلال الدافعي مهمة، لأنها تشير إلى أن الناس عندما يواجهون بدليل غير مرغوب فيه، فإنهم يعملون بكل ما في وسعهم - يستثمرون المصادر المعرفية - لتقويض هذا الدليل. ومن ثم فإنه من خلال هذا العمل المعرفي الشاق يكون رفض محاولات أحد الساسة لإدارة

(٢٣٣) هناك إمكانية أخرى تتمثل فيما قدمه شتينبيرج (Steenbergen 2001) وأسماء انحياز المذهب المحافظ، حيث تعدل المعتقدات المسبقة، ولكن بشكل كفو، في ضوء معلومات جديدة. ومن ثم فإن كلا من الانحياز التأكيدي وانحياز المحافظ لديه تطبيقات بالنسبة للدقة الوصفية لنماذج Bayesian لصنع القرار السياسي (للاطلاع على مناقشة تنويرية خاصة، انظر: Gerber & Green, 1999; Steenbergen, 2001). (المؤلف)

الانطباع مسألة أكثر احتمالاً، ولكن وبشكل رئيسي وسط أولئك المستعدين لرفضه. وهذه التحريفات المنظمة للدليل إنما تساهم في "المعايير المزدوجة" "double standards" في الحكم السياسي، حيث يطبق الناس مجموعة من المعايير على فاعلين سياسيين يحبونهم ومعايير أخرى على فاعلين آخرين لا يحبونهم (ولنسترجع التهم ضد النسويين^(٢٣٤) feminists، في أواخر التسعينيات، على ردود الفعل المختلفة على ادعاءات التحرش الجنسي ضد كلارينس توماس Clarence Thomas^(٢٣٥) [بواسطة آنيتا هيل Anita Hill] وبل كلنتون [بواسطة بولا جونز Paula Jones^(٢٣٦)]. الشيء المثير للسخرية هنا أن أعمال معايير مزدوجة يبدو من الظاهر أنها أكثر احتمالاً للحدوث عندما يستثمر الناس مصادر معرفية للتفكير حول المشكلة، وخاصة وسط أولئك المحنكين، والمنخرطين، والمهتمين بالسياسة (Lodge & Taber, 2000).

وأقول من الظاهر لأننا لا نعرف الحقيقة بعد. لا نزال نفتقد كثيرًا من الأدلة الجيدة على مدى ذلك الاستدلال الدافعي في تشكّل الانطباع السياسي أو الانطباع الاجتماعي. وهناك تراث طويل من البحث في علم النفس الاجتماعي يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الملاحظين لديهم "دقة ممتازة فيما

(٢٣٤) حركة عالمية تنادي بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والجنسية وقد بلغت تلك الحركة أوجها في الولايات المتحدة في التسعينيات (المراجع)

(٢٣٥) كلارينس توماس قاض أمريكي أسود معروف باتجاهه المحافظ المتشدد. عين في منصب قضائي رفيع في المحكمة العليا عام ١٩٩١، وقبيل تسلمه المنصب اتهمته محامية كانت تعمل في مكتبه في فترة سابقة على اشتغاله بالقضاء بالتحرش بها جنسيا وظلت المساجلات بينهما طويلا، تم أحيل الموضوع برمته إلى الكونجرس حيث أيد تعيين توماس في منصبه بأغلبية ضئيلة كان جلها من الحزب الجمهوري المحافظ. (المراجع)

(٢٣٦) بولا جونز اتهمت كلينتون بالتحرش الجنسي بها خلال فترة حكمه لولاية أركنسو، حيث كانت ضمن طاقم فريق العمل في حكومة الولاية وقد توصلت في نوفمبر ١٩٩٨ في الحصول على تعويض من كلينتون. دفع الرئيس السابق بموجبه ٨٥٠ ألف دولار. ولكن دون الاعتراف بمخالفة للقانون. (المراجع)

يتعلق بالسمة" (fisk, 1992)، وهو ما يثبت عكس الرؤية القائلة إن الانطباعات تكون منحازة فعليًا للأهداف التوجيهية. ومع ذلك، فإن العمل في هذا التراث لم يضع في الاعتبار دقة إدراكات السمة في سياق قد يكون فيه التقديم الذاتي الاستراتيجي واريًا، وهنا قد تكون المنظورات السيكلوجية السياسية مفيدة نسبيًا في هذا الجانب. ومن الممكن أن تكون الإدراكات للسمة السياسية دقيقة نسبيًا، ولكن إدراكات صفات أخرى، مثل المواقف من القضية أو مواقف سياسية أخرى، تكون عرضة للقبول الأعمى أو التحريف المنظم.

ومع ذلك، وتأسيسًا على التنظير والدليل المتاح، فإن استخلاصاتي حول قدرة المواطنين على التمهيد بعناية وملاحظة الإشارات الخادعة قد أصبحت واضحة. فهناك مساران مسيطران مقترحان. في الأول، يكون الناس مستقبليين سلبيين للمعلومات، ويكون من ثم القبول الأعمى شو الاستجابة التلقائية الأولى (Gilbert, 1991)، خاصة إذا كانت الرسالة أو التقديم الذاتي محل اتفاق (McGraw, Lodge, and Jones. 2002). وبناءً على افتراض أن الساسة المهتمين بأنفسهم على نحو عقلائي من غير المحتمل أن يسقطوا صفات أو يتخذوا مواقف من قضية قد تجدها غالبية الإرادة العامة محل خلاف، وكذلك الاستخدام الاستراتيجي لـ "الحديث الحاذق" لجعل الناس على وتيرة واحدة مع الصور والمواقف السياسية المرغوبة (Jacobs & Shapiro, 2000)، فإن هذا المسار سوف ينتشر بشكل جيد. ووفقًا لتناول الاستدلال الدافعي، يعد الناس مستعدين وقادرين على استثمار مصادر معرفية لتمهيد الاتصالات بحثًا عن الحقيقة. ومع ذلك فإن هذا التمهيد لا يُثمر عن تمهيد مدعم للمعلومات بل تحريفات منظمة قائمة على آراء سابقة.

تعليقات استخلاصية

أشك في أن القراء سوف يكون لديهم ردود أفعال مختلطة حول التراث والأدبيات التي استعرضناها والحجج التي قدمناها في هذا الفصل. وقد حقق

علماء النفس السياسى وعلماء السياسة تقدمات ملحوظة داخل كل موضوع على حدة، ولكن فهمنا للروابط بين تشكيل الانطباع واستراتيجيات إدارة الانطباع تعتبر فى مرحلة البداية. والنظر إلى "النصف الفارغ" من الكوب يتمثل هنا فى إهمالنا للتعامل الجاد مع العمليات المترابطة ببعضها البعض لمدة طويلة، ونتيجة ذلك هو أن نرى حتى الوصول إلى استخلاصات تجريبية أو مبدئية يعد مسألة محبطة، أما النظر إلى النصف المملوء من الكوب، فهو يتمثل فى أنه قد تم إرساء بعض من العمل التمهيدى، وأن هناك فرصًا هائلة للبحث المستقبلى لتوسيع وتوضيح هذه العمليات. ومن الواضح أن فهم ديناميات تشكيل الانطباع وإدارته تتطلب الدمج ما بين الوجدان والمعرفة والدافعية. فالانطباعات السياسية تمثل أنساقًا معرفية تتألف من معتقدات واستدلالات تتضمن بدورها تقييمات وجدانية عامة تكون استجابية- وبشكل مختلف- للمعلومات الإيجابية والسلبية وتتكون بشكل كبير بواسطة اعتبارات دافعية وذلك فى شكلها وتعديلها. وقد تم تبني استراتيجيات إدارة الانطباع من قبل سياسيين متأصلين فى حسابات استراتيجية مرتبطة بدافعين (استدامة الدعم وتفعيل سياسة جيدة)، وكلاهما يتمتعان بتأثير كبير من حيث الوظيفة (أى أن تكون مفضلة ومحل إعجاب وأن تروج للسياسات المفضلة)؛ كما أن إدراكات السياسيين المعرفية لقواعدهم الشعبية، وتفصيلاتهم، لا بد وأنها تلعب دورًا فى كيفية انتقاء الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الانطباع وتقديمها. وأخيرًا، نجد أن استجابات المواطنين للاتصالات أو الرسائل المراوغة والخادعة من قبل النخب السياسية تتشكل عن طريق العمليات الثلاث: التدليل بالنماذج الخاصة بالقبول الأعمى للرسائل أو الاتصالات الإيجابية المتفق عليها؛ واستثمار المصادر المعرفية للتمحيص فى ظل بعض الشروط المحدودة، وكذلك التحريف المنظم الذى يُعزى إلى الأهداف التوجيهية أو الاستدلال الدافعى. وهذا هو بالتحديد السبب فى الاعتقاد بأن التنظير المستقبلى حول هذه الظواهر سيكون أكثر حنكة وطلاقة وبساطة فى دمج هذه العمليات الثلاث.

فإذا تعاطى الجيل القادم من علماء النفس السياسى جدياً مع ما يحدث فى منطقة التقاطع بين العمليات الفردية التى يتبعها المواطنون عند تشكيل الانطباع وبين استراتيجيات النخبة فى إدارة الانطباع، فسوف يكونون مهئين للإسهام فى مجالى العلوم السياسية وعلم النفس بالنسبة لسابقيهم. وتعد القضايا أساسية بالنسبة لكلا المجالين، فحتى الآن لم يحدث أى منهما تقدماً كبيراً فى تطوير نظريات حول هذه الآليات. وفى المناقشات ذات الصلة، دفع الأساتذة مؤخراً من أجل دمج التناولات "الداخلية internalist" للعمليات المعرفية الفردية مع التناولات "الخارجية externalist" التى تتعامل بجدية مع القيود المفروضة من خلال السياق السياسى، بما فى ذلك استراتيجيات النخبة والآليات المؤسسية (Jackman & Sniderman, 2002; Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000). ومن ثم فإن التحدى الذى أعرضه هنا يتناسب تماماً مع هذا التقليد الجديد (انظر أيضاً: Jervis, 2002).

وأخيراً، فإنه بالإضافة إلى فرص الإسهام للفهم النظرى للروابط بين النخب وعامة الجماهير، نجد أن تتبع هذه الأسئلة كان له تطبيقات معيارية هائلة، تناولنا معظمها باختصار فى هذا الفصل. ويبدو من الواضح أن سلوكيات واستراتيجيات القادة السياسيين لها توابع بالنسبة للرأى العام وتجرى مع التيار بالنسبة للنظام السياسى الأكبر (انظر: الفصل الحادى عشر). والاستخلاصات التى توصلنا إليها حول هذه الاستراتيجيات والتوابع لها تطبيقات أساسية بالنسبة لنظريات العلوم السياسية ولكن بشكل أوضح وأكبر. ولكن ما مدى الخداع والمناورة فى السياسة، كيف تمارس، وكيف تكون مؤثرة؟ ما الطبيعة الحقيقية للتمثيل؟ كيف يكافح المسؤولون المنتخبون كى "يكونوا ممثلين/ نواباً"، وكيف يستجيب المواطنون لهذه المحاولات؟ ولنكن أكثر عمومية ونسأل: كيف تُشكل أحكام المواطنين حول النخب السياسية واستجاباتهم للاتصالات الاستراتيجية فهماً لصفات المواطننة

الديمقراطية democratic citizenship؟ كيف ترتبط انطباعات المواطنين حول المسؤولين المنتخبين بمشاعر أكثر عمومية من الثقة في النظام السياسي؟ هذه أسئلة نظرية أساسية نرى أن علماء النفس السياسي على استعداد للإسهام في الإجابة عليها.

4. Of course, these are comparable to the categories evident from the analyses of Converse (1964) and *The American Voter* (Campbell, Converse, Miller, & Stokes, 1960). The use of the open-ended "like/dislike" NES questions represents just one technique for measuring the content of political memory, and these questions can be problematic for making these inferences. However, the basic categories identified by Miller, Wattenberg, and Malanchuk (1986) are also evident using other methods to elicit the content of political impressions, although the relative prevalence of the various categories is contingent on how memory is "probed" (McGraw, Fischle, & Stenner, 2000).

5. The existence of a negativity bias in impression formation does not preclude the existence of a *positivity bias*, as the two biases refer to distinct phenomena. Whereas the negativity bias refers to the greater impact of negative rather than positive information on opinions, the "positivity bias" refers to the persistent finding that politicians are evaluated favorably (e.g., above the midpoint of evaluative scales; Lau, Sears, & Centers, 1979; Sears, 1983), even when the individual knows nothing about the politician (Holbrook et al., 2001; although see Blais, Nevitte, Gidengil, & Nadeau, 2000, for contradictory findings).

6. This conclusion may appear to contradict the well-known finding that the public policy opinions of more sophisticated citizens exhibit more constraint (Converse, 1964; Judd, Krosnick, & Milburn, 1981), but the conclusions diverge across the two judgment domains and are characterized by very different methodologies. In the realm of impressions of political candidates, evaluative organization (as indexed by separate clusters for positively and negatively evaluated attributes in recall) occurs more frequently among less sophisticated individuals; the more sophisticated organize their impressions instead along substantive content domains. In contrast, in the domain of policy preferences, constraint is indexed by correlations in policy agreement among policies that logically go together (i.e., from the perspective of ideology); these policy agreement correlations are more substantial for more sophisticated individuals.

7. On-line and memory-based processing models have been applied to the formation of opinions about policy preferences and candidates. I limit this discussion of moderators to the latter.

8. The specific mechanisms by which these attributes are conveyed varies as a function of contextual (district), personal, and strategic considerations; the core of *Home Style* is concerned with understanding how these factors shape individual representatives' self-presentation styles.

9. This conclusion is limited to the political realm, because the evidence as to which general types of accounts are more or less effective outside of politics varies by context (e.g., interpersonal, legal, organizational; Cody & McLaughlin, 1990).

10. A second possibility is what Steenbergen (2001) has labeled a *conservatism bias*, where prior beliefs are modified, but insufficiently, in the light of new information. Both the confirmation bias and the conservatism bias have implications for the descriptive accuracy of Bayesian models of political decision making (Gerber & Green, 1999; see Steenbergen, 2001, for a particularly enlightening discussion).

References

- Allford, J., Teeters, H., Ward, D. S., & Wilson, R. K. (1994). Overdraft: The political cost of congressional malfeasance. *Journal of Politics*, 56, 788-801.

- Allport, G. (1954). *The nature of prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Alvarez, R. M. (1997). *Information and elections*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Alvarez, R. M. & Brehm, J. (1995). American ambivalence towards abortion policy: Development of a heteroskedastic probit model of competing values. *American Journal of Political Science*, 39, 1055-1082.
- Alvarez, R. M. & Brehm, J. (1997). Are Americans ambivalent towards racial policies? *American Journal of Political Science*, 41, 345-374.
- Alvarez, R. M., & Brehm, J. (1998). Speaking in two voices: American equivocation about the Internal Revenue Service. *American Journal of Political Science*, 42, 418-452.
- Asch, S. E. (1946). Forming impressions of personality. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 41, 1230-1240.
- Austen-Smith, D. (1992). Explaining the vote: Constituency constraints on sophisticated voting. *American Journal of Political Science*, 31, 68-95.
- Barone, M. (1997). Polls are part of the air politicians breathe. *The Public Perspective*, 8, 1-2.
- Barber, J. D. (1972). *The presidential character*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Bennett, W. L. (1980). The paradox of public discourse: A framework for the analysis of political accounts. *Journal of Politics*, 42, 792-817.
- Bianco, W. T. (1994). *Trust: Representatives and constituents*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Blais, A., Nevitte, N., Gidengil, E., & Nadeau, R. (2000). Do people have feelings toward leaders about whom they say they know nothing? *Public Opinion Quarterly*, 64, 452-463.
- Bok, S. (1989). *Lying: Moral choice in public and private life*. New York: Vintage Books.
- Campbell, A., Converse, P., Miller, W., & Stokes, D. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
- Chaiken, S. (1986). Physical appearance and social influence. In C. P. Herman, M. P. Zanna, & E. T. Higgins (Eds.), *Physical appearance, stigma, and social behavior: The Ontario symposium* (Vol. 3, pp. 143-177). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Chanley, V., Sullivan, J. L., Gonzales, M. H., & Kovera, M. B. (1994). Lust and avarice in politics: Damage control by four politicians accused of wrongdoing (or, politics as usual). *American Politics Quarterly*, 22, 297-333.
- Citrin, J., Green, D. P., & Sears, D. O. 1990. White reactions to black candidates: When does race matter? *Public Opinion Quarterly*, 54, 74-96.
- Cody, J. J., & McLaughlin, M. L. (1990). Interpersonal accounting. In H. Giles & W. P. Robinson (Eds.), *Handbook of language and social psychology*. New York: Wiley.
- Colleau, S. M., Glynn, K., Lybrand, S., Merelman, R. M., Mohan, P., & Wall, J. E. (1990). Symbolic racism in candidate evaluation: An experiment. *Political Behavior*, 12, 385-402.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent*. London: Collier-Macmillan.
- Dahl, R. A. (1961). *Who governs? Democracy and power in an American city*. New Haven: Yale University Press.
- Darley, J. M., & Gross, P. H. (1983). A hypothesis-confirming bias in labeling effects. *Journal of Personality and Social Psychology*, 44, 20-33.

- Davis, R. (1999). *The web of politics: The Internet's impact on the American political system*. New York: Oxford University Press.
- Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 5-18.
- Dowd, M. (1997, January 12). Leaders as followers. *New York Times*. Section 4, p. 17.
- Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy*. New York: Harper and Row.
- Eagly, A. H., & Chaiken, S. (1993). *The psychology of attitudes*. Fort Worth, TX: Harcourt Brace Jovanovich.
- Edelman, M. (1988). *Political language: Words that succeed and policies that fail*. New York: Academic Press.
- Enelow, J. & Hinich, M. J. (1984). *The spatial theory of voting*. New York: Cambridge University Press.
- Feldman, S., & Conover, P. J. (1983). Candidates, issues and voters: The role of inference in political perception. *Journal of Politics*, 45, 810-839.
- Fenno, R. E. (1973). *Congressmen in committees*. Boston: Little, Brown.
- Fenno, R. E. (1977). U.S. House members in their constituencies: An exploration. *American Political Science Review*, 71, 883-917.
- Fenno, R. E. (1978). *Home style: House members in their districts*. Boston, MA: Little, Brown.
- Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Fischle, M. (2000). Mass response to the Lewinsky scandal: Motivated reasoning or Bayesian updating? *Political Psychology*, 21, 135-159.
- Fiske, S. T. (1986). Schema-based versus piecemeal politics: A patchwork quilt, but not a blanket, of evidence. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Fiske, S. T. (1992). Thinking is for doing: Portraits of social cognition from daguerreotype to laserphoto. *Journal of Personality and Social Psychology*, 63, 877-889.
- Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 357-411). New York: McGraw-Hill.
- Fiske, S. T., & Neuberg, S. L. (1990). A continuum model of impression formation: From category-based to individuating processes as a function of information, motivation, and attention. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental psychology* (Vol. 23, pp. 1-108). San Diego, CA: Academic Press.
- Fiske, S. T., & Taylor, S. E. (1991). *Social cognition* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.
- Franklin, C. (1991). Eschewing obfuscation? Campaigns and the perception of U.S. Senate incumbents. *American Political Science Review*, 85, 1193-1214.
- Friedman, H. S., & Tucker, J. S. (1990). Language and deception. In H. Giles & W. P. Robinson (Eds.), *Handbook of language and social psychology*. New York: Wiley.
- Funk, C. L. (1996, a). Understanding trait inferences in candidate images. In M. X. Delli Carpini, L. Huddy, & R. Y. Shapiro (Eds.), *Research in micropolitics* (Vol. 5, pp. 97-123). Greenwich, CT: JAI Press.
- Funk, C. L. (1996, b). The impact of scandal on candidate evaluations: An experimental test of the role of candidate traits. *Political Behavior*, 18, 1-24.

- Funk, C. (1999). Bringing the candidate into models of candidate evaluation. *Journal of Politics*, 61, 700-720.
- Geer, J. G. (1996). *From tea leaves to opinion polls*. New York: Columbia University Press.
- Gerber, A., & Green, D. R. (1999). Misperceptions about perceptual bias. *Annual Review of Political Science*, 2, 189-210.
- Gilbert, D. T. (1989). Thinking lightly about others: Automatic components of the social inference process. In J. S. Uleman & J. A. Bargh (Eds.), *Unintended thought*. New York: The Guilford Press.
- Gilbert, D. T. (1991). How ordinary mental systems behave. *American Psychologist*, 46, 107-119.
- Gilbert, D. T. (1998). Ordinary personology. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., Vol. 2, pp. 89-150). New York: McGraw-Hill.
- Glasgow, G., & Alvarez, R. M. (2000). Uncertainty and candidate personality traits. *American Politics Quarterly*, 28, 26-49.
- Goffman, E. (1971). *Relations in public: microstudies of the public order*. New York: Basic Books.
- Gonzales, M. H., Kovera, M. B., Sullivan, J. L., & Chanley, V. (1995). Private reactions to public transgressions: Predictors of evaluative responses to allegations of political misconduct. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 21, 136-148.
- Graher, D. A. (1976). *Verbal behavior and politics*. Urbana: University of Illinois Press.
- Hamill, R., Lodge, M., & Blake, F. (1985). The breadth, depth, and utility of class, partisan, and ideological schemata. *American Journal of Political Science*, 29, 850-870.
- Hastie, R., & Park, B. (1986). The relationship between memory and judgment depends on whether the task is memory-based or on-line. *Psychological Review*, 93, 258-268.
- Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based versus on-line judgments. In J. M. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Heider, F. (1958). *The psychology of interpersonal relations*. New York: Wiley.
- Holbrook, A. L., Krosnick, J. A., Visser, P. S., Gardner, W. L., & Cacioppo, J. T. (2001). Attitudes toward presidential candidates and political parties: Initial optimism, inertial first impressions, and a focus on flaws. *American Journal of Political Science*, 45, 930-950.
- Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1998, July). Sources of ambivalence in public opinion: The certainty and accessibility of abortion attitudes. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Montreal, Canada.
- Huddy, L. (1994). The political significance of voters' gender stereotypes. In M. X. Delli Carpini, L. Huddy, & R. Y. Shapiro (Eds.), *Research in micropolitics* (Vol. 4, pp. 169-196). Greenwich, CT: JAI Press.
- Huddy, L., & Capelos, T. (2002). Gender stereotyping and candidate evaluation: Good news and bad news for women politicians. In V. C. Ottati, R. S. Tindale, J. Edwards, F. B. Bryant, L. Heath, D. C. O'Connell, Y. Suarez-Balcazar, & E. J. Posavac (Eds.), *The social psychology of politics* (pp. 29-53). New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers.

- Huddy, L., & Terkildsen, N. (1993). Gender stereotypes and the perception of male and female candidates. *American Journal of Political Science*, 37, 119-147.
- Hurwitz, J., & Peffley, M. (1997). Public perceptions of race and crime: The role of racial stereotypes. *American Journal of Political Science*, 41, 375-401.
- Jackman, S., & Sniderman, P. M. (2002). Institutional organization of choice spaces: A political conception of political psychology. In K. M. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 209-224). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Jacobs, J. R., & Shapiro, R. Y. (1994). Issues, candidate image, and priming: The use of private polls in Kennedy's 1960 presidential campaign. *American Political Science Review*, 88, 527-540.
- Jacobs, L. R., & Shapiro, R. Y. (2000). *Politicians don't pander: Political manipulation and the loss of democratic responsiveness*. Chicago: University of Chicago Press.
- Jacobson, G., & Dimock, M. A. (1994). Checking out: The effects of bank overdrafts on the 1992 House elections. *American Journal of Political Science*, 38, 601-624.
- Jamieson, K. H. (1992). *Dirty politics: Deception, distraction, and democracy*. New York: Oxford University Press.
- Jamieson, K. H. (2001). *Civility in the House of Representatives: The 106th Congress*. Annenberg Public Policy Center of the University of Pennsylvania. Philadelphia, PA.
- Jervis, R. (2002). Signaling and perception: Drawing inferences and projecting images. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 293-312). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Jones, E. E., & Davis, K. E. (1965). From acts to dispositions: The attribution process in person perception. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 2, pp. 219-266). New York: Academic Press.
- Judd, C. M., Krosnick, J. A., & Milburn, M. A. (1981). Political involvement and attitude structure in the general public. *American Sociological Review*, 46, 660-669.
- Judd, C. M., Park, B., Ryan, C. S., Brauer, M., & Kraus, S. (1995). Stereotypes and ethnocentrism: Diverging interethnic perceptions of African-American and white urban youth. *Journal of Personality and Social Psychology*, 69, 460-481.
- Kahn, K. F. (1992). Does being male help? An investigation of the effects of candidate gender and campaign coverage on evaluations of U.S. Senate candidates. *Journal of Politics*, 54, 497-517.
- Kahn, K. F. (1996). *The political consequences of being a woman: How stereotypes influence the conduct and consequences of political campaigns*. New York: Columbia University Press.
- Kalbfleisch, P. J. (1994). The language of detecting deceit. *Journal of Language and Social Psychology*, 13, 469-496.
- Katz, D., & Braly, K. W. (1933). Racial stereotypes of 100 college students. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 28, 180-290.
- Keating, C. F., Randall, D., & Kendrick, T. (1999). Presidential physiognomies: Altered images, altered perceptions. *Political Psychology*, 20, 593-610.
- Kernell, S. (1997). *Going public: New strategies of presidential leadership*. Washington, DC: CQ Press.
- Key, V. O. 1958. *Politics, parties, and pressure groups* (4th ed.) New York: Crowell.
- Kinder, D. R. (1986). Presidential character revisited. In R. R. Lau and D. O. Sears

- (Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 778–867). New York: McGraw-Hill.
- Kingdon, J. W. (1973). *Congressmen's voting decisions*. New York: Harper and Row.
- Klein, J. G. (1991). Negativity effects in impression formation: A test in the political arena. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 17, 412–418.
- Klein, J. G. (1996). Negativity in impressions of presidential candidates revisited: The 1992 election. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 22, 288–295.
- Koch, J. W. (2000). Do citizens' apply gender stereotypes to infer candidates' ideological orientations? *Journal of Politics*, 62, 414–429.
- Krosnick, J. A., & McGraw, K. M. (2002). Psychological political science v. political psychology 'true to its name': A plea for balance. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 79–94). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Kunda, Z. (1990). The case for motivated reasoning. *Psychological Bulletin*, 108, 480–498.
- Kunda, Z. (1999). *Social cognition: Making sense of people*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Lane, R. E. (1986). What are people trying to do with their schemata? The question of purpose. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition: The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Lasswell, H. D. (1948). *Power and personality*. New York: Norton.
- Lau, R. R. (1982). Negativity in political perception. *Political Behavior*, 4, 353–377.
- Lau, R. R. (1985). Two explanations for negativity effects in political behavior. *American Journal of Political Science*, 29, 119–138.
- Lau, R. R. (1990). Political motivation and political cognition. In E. T. Higgins & R. M. Sorrentino (Eds.), *Handbook of motivation and cognition: Foundations of social behavior*. (Vol. 2). New York: Guilford Press.
- Lau, R. R. (1995). Information search during an election campaign: Introducing a process-tracing methodology for political scientists. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (1997). Voting correctly. *American Political Science Review*, 91, 585–598.
- Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (2001). Advantages and disadvantages in using cognitive heuristics in political decision making. *American Journal of Political Science*, 45, 951–971.
- Lau, R. R., Sears, D. O., & Centers, R. (1979). The "positivity bias" in evaluations of public figures: Evidence against instrument artifacts. *Public Opinion Quarterly*, 43, 347–358.
- Lavine, H. (2001). The electoral consequences of ambivalence toward presidential candidates. *American Journal of Political Science*, 45, 915–929.
- Lavine, H. (2002). On-line versus memory-based process models of candidate evaluation. In K. R. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 225–247). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Lazarus, R. S. (1999). *Stress and emotion: A new synthesis*. New York: Springer.
- Lippmann, W. (1922). *Public opinion*. New York: Macmillan.

- Lippmann, W. (1955). *Essays in the public philosophy*. Boston: Little, Brown.
- Lodge, M. (1995). Towards a procedural theory of candidate evaluation. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 111–140). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lodge, M., & Hamill, R. (1986). A partisan schema for political information processing. *American Political Science Review*, 80, 505–519.
- Lodge, M., & McGraw, K. M. (Eds.) (1995). *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lodge, M., McGraw, K. M., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 83, 399–420.
- Lodge, M., & Sreenbergen, M., with Brau, S. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 89, 309–326.
- Lodge, M., & Taber, C. (2000). Three steps toward a theory of motivated reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 183–213). New York: Cambridge University Press.
- Lupia, A., McCubbins, M. D., & Popkin, S. L. (2000). *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality*. New York: Cambridge University Press.
- Marcus, G. E., Neuman, W. R., & MacKuen, M. (2000). *Affective intelligence and political judgment*. Chicago: University of Chicago Press.
- Markus, G. B. (1982). Political attitudes during an election year: A report on the 1980 NES Panel Study. *American Political Science Review*, 76, 538–560.
- Mayhew, D. (1974). *Congress: The electoral connection*. New Haven: Yale University Press.
- McConnell, A. R. (2001). Implicit theories: Consequences for social judgments of individuals. *Journal of Experimental Social Psychology*, 37, 215–227.
- McGraw, K. M. (1991). Managing blame: An experimental investigation into the effectiveness of political accounts. *American Political Science Review*, 85, 1133–1158.
- McGraw, K. M. (1998). Manipulating public opinion with moral justification. *Annals, AAPSS*, 560, 129–142.
- McGraw, K. M. (2000). Contributions of the cognitive approach to political psychology. *Political Psychology*, 21, 805–832.
- McGraw, K. M. (2001). Political accounts and attribution processes. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Citizens and politics: Perspectives from political psychology* (pp. 160–197). New York: Cambridge University Press.
- McGraw, K. M. (2002). Manipulating public opinion. In B. Norrander & C. Wilcox (Eds.), *Understanding public opinion*. Washington, DC: CQ Press.
- McGraw, K. M., Anderson, W., & Willey, E. (2000, April). *The E-Connection: House members' use of the internet to explain impeachment votes*. Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association. Chicago, IL.
- McGraw, K. M., Best, S., & Timpone, R. (1995). What they say or what they do? The impact of elite explanation and policy outcomes on public opinion. *American Journal of Political Science*, 39, 53–74.
- McGraw, K. M., Fischle, M., & Stenner, K. (2000). *What citizens "know" depends on how they are asked*. Unpublished manuscript.

- McGraw, K. M., Fischle, M., Stenner, K., & Lodge, M. (1996). What's in a word? Bias in trait attributions of political leaders. *Political Behavior*, 18, 263-281.
- McGraw, K. M., Hasecke, F., & Conger, K. (In press). Ambivalence, uncertainty and processes of candidate evaluation. *Political Psychology*.
- McGraw, K. M., & Hubbard, C. (1996). Some of the people some of the time: Individual differences in acceptance of political accounts. In D. C. Mutz, P. M. Sniderman, & R. Brody (Eds.), *Political persuasion and attitude change*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- McGraw, K. M., Lodge, M., & Jones, J. (2002). The pandering politicians of suspicious minds. *Journal of Politics*, 64, 362-383.
- McGraw, K. M., Lodge, M., & Stroh, P. (1990). On-line processing in candidate evaluation: The effects of issue order, issue salience and sophistication. *Political Behavior*, 12, 41-58.
- McGraw, K. M., Pinney, N., & Neumann, D. (1991). Memory for political actors: Contrasting the use of semantic and evaluative organizational strategies. *Political Behavior*, 13, 165-189.
- McGraw, K. M., & Steenbergen, M. (1995). Pictures in the head: Memory representations of political actors. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- McGraw, K. M., Timpone, R., & Bruck, G. (1993). Justifying controversial political decisions: *Home Style* in the laboratory. *Political Behavior*, 15, 289-308.
- Meffert, M., Gue, M., & Lodge, M. (in press). Good, bad, indifferent, and ambivalent: The consequences of multidimensional political attitudes. In P. Neijens & W. Saris (Eds.), *Real opinions, real change*. Princeton: Princeton University Press.
- Miller, A. H., Wattenberg, M. P., & Malanchuk, O. (1986). Schematic assessments of presidential candidates. *American Political Science Review*, 79, 359-372.
- Miller, D. T., & Ross, M. (1975). Self-serving biases in the attribution of causality: Fact or fiction. *Psychological Bulletin*, 82, 213-225.
- Moskowitz, D., & Stroh, P. (1994). Psychological sources of electoral racism. *Political Psychology*, 15, 307-329.
- Page, B. I. (1976). The theory of political ambiguity. *American Political Science Review*, 70, 742-752.
- Page, B. I. (1978). *Choices and echoes in presidential elections*. Chicago: University of Chicago Press.
- Page, B. I. (1996). *Who deliberates? Mass media in modern democracy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Page, B. & Brody, R. (1972). Policy voting and the electoral process: The Vietnam War issue. *American Political Science Review*, 66, 979-995.
- Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public: Fifty years of trends in Americans' policy preferences*. Chicago: University of Chicago Press.
- Park, B. (1986). A method for studying the development of impressions of real people. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51, 907-917.
- Park, B. (1989). Trait attributes as on-line organizers in person impressions. In J. N. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 39-59). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Patterson, S. C., Hedlund, R. D., & Boynton, G. R. (1975). *Representatives and represented: Bases of public support for the American legislature*. New York: Wiley.

- Pessley, M., Hurwitz, J., & Sniderman, P. M. (1997). Racial stereotypes and whites' political views of blacks in the context of welfare and crime. *American Journal of Political Science*, 41, 30-60.
- Pickin, H. F. (1967). *The concept of representation*. Berkeley: University of California Press.
- Rahn, W. M. (1993). The role of partisan stereotypes in information processing about political candidates. *American Journal of Political Science*, 37, 472-496.
- Rahn, W. M. (1995). Candidate evaluation in complex information environments: Cognitive organization and comparison processes. In M. Lodge & K. M. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 43-64). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Rahn, W. M. (2000). Affect as information: The role of public mood in political reasoning. In A. Lupia, M. McCubbins, & S. Popkin (Eds.), *Elements of reason* (pp. 130-150). New York: Cambridge University Press.
- Rahn, W. M., Aldrich, J. H., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review*, 88, 193-199.
- Rahn, W. M., Aldrich, J. H., Borgida, E., & Sullivan J. L. (1990). A social cognitive model of candidate appraisal. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 136-159). Urbana: University of Illinois Press.
- Rapoport, R. B., Metcalf, K. L., & Hartman, J. A. (1989). Candidate traits and voter inferences: An experimental study. *Journal of Politics*, 51, 917-932.
- Redlawsk, D. (2001). You must remember this: A test of the on-line model of voting. *Journal of Politics*, 63, 29-58.
- Riggle, E. D., Ottati, V. C., Wyer, R. S., Kuklinski, J. H., & Schwarz, N. (1992). Bases of political judgments: The role of stereotypic and nonstereotypic judgment. *Political Behavior*, 14, 67-87.
- Rivers, D., & Fiorina, M. P. (1991). Constituency service, reputation, and the incumbency advantage. In M. P. Fiorina & D. W. Rohde (Eds.), *Home style and Washington work: Studies of congressional politics* (pp. 17-46). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Robinson, W. P. (1993). Lying in the public domain. *American Behavioral Scientist*, 36, 359-382.
- Rosenberg, S. W., Bohan, L., McCafferty, P., & Harris, K. (1986). The image and the vote: The effect of candidate presentation on voter preference. *American Journal of Political Science*, 30, 108-127.
- Rosenwasser, S. M., & Seale, J. (1988). Attitudes toward a hypothetical male or female presidential candidate: A research note. *Political Psychology*, 9, 591-598.
- Sanbonmatsu, K. (2002). Gender stereotypes and vote choice. *American Journal of Political Science*, 46, 20-34.
- Sapiro, V. 1983. *The political integration of women: Roles, socialization and politics*. Urbana: University of Illinois Press.
- Schlenker, B. R. 1980. *Impression management*. Monterey, CA: Brooks/Cole.
- Schlenker, B. R., & Weigold, M. F. (1992). Interpersonal processes involving impression regulation and impression management. *Annual Review of Psychology* 43, 133-168.
- Scars, D. O. (1983). The person-positivity bias. *Journal of Personality and Social Psychology*, 44, 233-240.

- Shepsle, K. (1972). The strategy of ambiguity: Uncertainty and electoral competition. *American Political Science Review*, 66, 555-68.
- Sigelman, L., Sigelman, C. K., & Fowler, C. (1987). A bird of a different feather? An experimental investigation of physical attractiveness and the electability of female candidates. *Social Psychological Quarterly*, 50, 32-43.
- Sigelman, L., Sigelman, C. K., & Walkosz, B. (1992). The public and the paradox of leadership: An experimental analysis. *American Journal of Political Science*, 36, 366-385.
- Sigelman, L., Sigelman, C. K., Walkosz, N., & Nitz, M. (1995). Black candidates, white voters: Understanding racial bias in political perceptions. *American Journal of Political Science*, 39, 243-265.
- Simonton, D. K. (1986). Presidential personality: Biographical use of the Gough Adjective Check List. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51, 149-160.
- Skowronski, J. J., & Carlston, D. E. (1989). Negativity and extremity biases in impression formation: A review of explanations. *Psychological Bulletin*, 105, 131-142.
- Smith, S. S., & Deering, C. J. (1990). *Committees in Congress*. Washington, DC: CQ Press.
- Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology*. New York: Cambridge University Press.
- Steenbergen, M. (2001, July). *The Reverend Hayes meets John Q. Public: Patterns of belief updating in citizens*. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Cuernavaca, MX.
- Steenbergen, M., & Brewer, P. (in press). The not-so-ambivalent public. In P. Neijens & W. Saris (Eds.), *Real opinions, real change*. Princeton: Princeton University Press.
- Steenbergen, M., Wolak, J., & Kilburn, W. (2001, April). Affective moderators of on-line and memory-based processing in candidate evaluation. Paper presented at the annual meeting of the midwest Political Science Association, Chicago, IL.
- Stimson, J. A., MacKuen, M. B., & Erikson, R. S. (1995). Dynamic representation. *American Political Science Review*, 89, 543-565.
- Stogdill, R. (1948). Personal factors associated with leadership. *Journal of Psychology*, 25, 35-71.
- Taber, C., & Lodge, M. (2000). *Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs*. Manuscript submitted for publication.
- Terkildsen, N. (1993). When white voters evaluate black candidates: The processing implications of candidate skin color, prejudice, and self-monitoring. *American Journal of Political Science*, 37, 1032-1053.
- Tetlock, P., & Levi, A. (1982). Attribution bias: On the inconclusiveness of the cognition-motivation debate. *Journal of Experimental Social Psychology*, 18, 68-88.
- Tormala, Z., & Petty, R. E. (2001). On-line versus memory-based processing: The role of "need to evaluate" in person perception. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 27, 1599-1612.
- Uleman, J. S., Hon, A., Roman, R. J., & Moskowitz, G. B. (1996). On-line evidence for spontaneous trait inferences at encoding. *Personality & Social Psychology Bulletin*, 22, 377-394.
- Weaver, R. K. (1986). The politics of blame avoidance. *Journal of Public Policy*, 6, 371-398.

- Weaver, R. K. (1988). *Automatic government: The politics of indexation*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Weisberg, H., & Hill, T. (2001). *The succession presidential election of 2000: The battle of legacies*. Paper presented at the Conference on the 2000 Elections, The Ohio State University, Columbus, OH.
- Welch, S., & Hibbing, J. R. (1997). The effects of charges in corruption on voting behavior in Congressional elections, 1982–1990. *Journal of Politics*, 59, 226–239.
- Willey, E. (2002). *Explaining the vote: Claiming credit and managing blame in the United States Senate*. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, Columbus, OH.
- Williams, L. F. (1990). White/black perceptions of the electability of black political candidates. *National Political Science Review*, 2, 145–164.
- Zajonc, R. (1980). Feeling and thinking: Preferences need no inferences. *American Psychologist*, 35, 151–175.
- Zaller, J. R. (1992). *The nature and origins of mass opinion*. New York: Cambridge University Press.
- Zaller, J. R., & Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response: Answering questions versus revealing preferences. *American Journal of Political Science*, 36, 579–616.
- Zebrowitz, L. A. (1994). Facial maturity and political prospects: Persuasive, culpable, and powerful faces. In R. C. Schank & E. Langer (Eds.), *Beliefs, reasoning, and decision making: Psych-logic in honor of Bob Abelson* (pp. 315–345). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

الفصل الثالث عشر

معالجة المعلومات والرأى العام^(٢٣٧)

تشارلز تابير

"إننى لدى آرائى الخاصة - آراء قوية لكنى لا أتفق معها طوال الوقت".

جورج هربرت ووكر بوش

George Herbert Walker Bush

إن "الديمقراطية" على حد ما وصفها "هنرى لويس منكن"^(٢٣٨) H. L. Mencken مازحًا، منذ أكثر من نصف قرن (١٩٤٩) "هى فن وعلم إدارة السيرك من قفص القرد" (p. 622). صحيح أن الأفيال والحمير^(٢٣٩) قد تكون - وعلى المستوى الهامشى فقط - هى الأفضل تهيؤًا للحكم، على حد ما قد يوحي به القول المأثور، إلا أن السؤال المحورى للمنظرين السياسيين، والمعلقين، وكذلك العلماء؛ يتمثل فيما إذا كانت القروود جديرة بتلك المهمة؟ وقد جاءت الإجابة فى أغلب الأحوال بالنفى. ويمكن إلقاء اللوم فى ذلك على قلة الاهتمام بالسياسة، وعلى الجهل، والقيم غير الديمقراطية، وغياب الدراية

(٢٣٧) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

(٢٣٨) هنرى لويس منكن (١٢ سبتمبر ١٨٨٠ - ٢٩ يناير ١٩٥٦) كان صحفيًا، وناقذا اجتماعيًا، ومفكرًا حرا طالما تم اعتباره واحدًا من أكثر الكتاب الأمريكيين تأثيرًا خلال القرن العشرين (المترجم).

(٢٣٩) المقصود بالأفيال والحمير هنا رموز الحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة الجمهورى والديمقراطى، والمقصود بالقروود بالطبع المواطنين (المترجم).

عن عامة المواطنين، وهي عيوب من الصعب إنكارها، على الأقل في الحياة العامة الأمريكية. ولكن على أية حال، فبعد قرنين وربع القرن لا تزال التجربة الأمريكية مع الديمقراطية متواصلة؛ فلم يحل الطغيان محل الحكم الجمهوري، ولم تنتحر الديمقراطية، مثلما خشي جون آدامز John Adams؛ فضلاً عن أن القروء مازالت تدير السيرك الذي يعد - بالرغم من مشاكله الكثيرة - محط إعجاب جميع المهرجانات الاحتفالية في العالم! غير أن العبارة القائلة "إن المواطنين الذين يبدوون معتلين يشكلون جمهوراً يبدو فاعلاً" والتي تحمل تناقضاً واضحاً، نجدها بارزة بروزاً حاداً عند اختبارنا للنتائج الإمبريقية والنقاشات النظرية لبحوث الرأي العام على مدى نصف القرن الماضي.

ومهمتي في هذا الفصل تتمثل في مراجعة البحوث الحديثة في الرأي العام من منظور معالجة المعلومات، ولن تكون الجولة شاملة ولا ممثلة بشكل خاص لمجال الرأي العام ككل، حيث أتبنى هنا بؤرة ميكروسكوبية قد تكون غير متناغمة مع أولئك الذين يفضلون عدسة أكثر شمولاً. وبالطبع ليس ثمة جديد في رؤية الرأي العام من منظور فردي، حيث إن تأثير علم النفس الاجتماعي على تطور المجال يظهر واضحاً على الفور. ولكن ما قد يكون جديداً هو خصوصية العلاقة مع علم النفس والاهتمام المتنامي بالعملية العقلية. (انظر: Kinder, 1998; Kuklinski & Quirk, 2000; Lavine, 2002; Lodge, n.d.; Sullivan & Rahn, 2002).

إن علماء النفس السياسي وعلماء النفس الاجتماعي يستخدمون - على نحو متزايد - لغة مشتركة لتناول مجموعة متداخلة من الأسئلة البحثية. فهناك مثلاً، سبعة سطور من الاستشهادات لـ "فيليب كونفيرس" Philip Converse في المسرد الوارد في مرجع علم النفس الاجتماعي *Handbook of Social Psychology* الصادر حديثاً (Gilbert, Fiske, & Lindzey, 1998) ويمكننا أن نجد

إشارة مرجعية إلى علماء نفس اجتماعيين أمثال "سوزان فيسك" Susan Fiske أو "راسل فازيو" Russell Fazio في مجلة العلوم السياسية الأمريكية^(٢٤٠) *American Political Science Review*. لقد أصبح هناك عدد كبير من علماء النفس الاجتماعى ينتمون فى الوقت الحالى إلى أقسام العلوم السياسية، بل ويتقاضون رواتبهم منها (MacGraw. 2000)، وهو ما يقود بلا شك إلى حالة أكثر حميمية من تبادل الأفكار. علاوة على أن علم النفس الاجتماعى قد تغير بشكل حقيقى على مدار الفترة محل البحث. فكثير من الأعمال الحديثة فى رأى العام التى سأناقشها تجتذب طموحاً نظرياً على الأقل جزئياً من بحوث المعرفة الاجتماعية *social cognition*، وهناك تطور جديد نسبياً فى علم النفس الاجتماعى استعار إطاره النظرى من علم النفس المعرفى.

هناك أيضاً عديد من مجالات البحث المهمة حول رأى العام ومعالجة المعلومات تم تناولها فى فصول أخرى من هذا الكتاب: فتناقش "كاتلين ماكجرو" Kathleen McGraw تشكيل الانطباع وتقييم المرشح؛ وينظر "ريتشارد لاو" Richard Lau فى صنع القرار بصورة أكثر عمومية؛ و"دونالد كندر" Donald Kinder معنى بإدارة النخبة لبيئة المعلومات، بما فى ذلك تأثير الإعلام الجماهيرى؛ أما "ستانلى فليدمان" Stanley Fledman فيراجع بنية وثبات القيم *structure and stability* والثقافة السياسية، فى حين يراجع "ليونى هادى" Leonie Huddy الهوية الاجتماعية؛ و"جون داكيت" John Duckitt يكتب

(٢٤٠) سيكون من المعاندة، مع ذلك، أن ننكر أن التأثير النظرى لا يزال يجرى بصورة سائدة من علم النفس الاجتماعى إلى العلوم السياسية. ولنلاحظ أن اثنين من المحررين الثلاثة لهذا الكتاب هم سيكولوجيون بالتدريب. وإنى لا أعتقد من ناحية أخرى، أنه سيكون من الدفة القول إن علماء النفس السياسيين يمثلون ببساطة عينة من الحساء اليومى — *the soup du jour* لعلم النفس الاجتماعى، كما اتهم البعض (انظر الجدل حول هذا فى 2002، Kuklinski). فعلماء النفس السياسى، كما يبدو لى، أصبحوا مهتمين - وبصورة متزايدة - بالعملية العقلية كجزء من التأثير الأكثر للثورة المعرفية على مستوى العلوم الاجتماعية، والاهتمامات النظرية المشتركة هى التى تجعل المعرفة الاجتماعية *social cognition* شيئاً جذاباً. (المؤلف)

عن الأنماط العامة والتعصب stereotypes and prejudice؛ بينما يكتب جورج ماركوس George Markus عن الانفعال emotion. وسوف أحاول جاهداً ألا أتجاوز كثيراً هذه الموضوعات، إلا أن العالم الذى نحلله فى إطار فئات مفاهيمية يعد فى الحقيقة بلا خطوط ترابط، ومن ثم لن نستطيع تجنب التعدى من وقت لآخر. من ناحية أخرى فإن أى تداخل قد يحدث سيكون بالتأكيد مفيداً فى عرض الصلة الإيجابية بين جهودنا الفردية.

وسوف نمضى فى هذا الفصل على النحو التالى: فى الجزئية التالية، سنحاول الإلمام بدور "المواطن فى الديمقراطية" وأهمية "الرأى العام" فى فهم ذلك الدور. ثم ننطلق فى نقاش نظرى وتاريخى لـ "منظور معالجة المعلومات" وتأثير الثورة المعرفية على بحوث الرأى العام. وأخيراً فى نهاية الفصل، سنعود إلى الأسئلة المعيارية والإمبريقية التى طرحت فى الفقرة الافتتاحية المتعلقة بـ "مفارقة المواطن المعتل"، وننظر فى عدد من الحلول التى تم اقتراحها. والحقيقة، وبناء على الاستمرار فى الحالة الراهنة السائدة على مدار عقود من البحث الذى يدعم مفهوم الحدود الدنيا "من أن عامة المواطنين [يميلون] إلى أن يكونوا ذوى عقول مشوشة (يفتقدون كبح عواطفهم وانفعالاتهم)، أو عقولاً فارغة (تفتقد اتجاهات أصيلة) - أو كليهما" (Sniderman, 1993, p. 219) - فقد يبدو غريباً على كل حال أن تتمثل الصيغة الحالية فى التأكيد على أن "القروء" قد يكونون جديرين بمهمة إدارة السيرك.

المواطن الديمقراطي والرأى العام

كما يمكننا القول دون مبالغة إن الرأى العام يعد شريان الحياة للديمقراطية. وفى مراجعته الرائعة لتراث الرأى العام، يصف "دونالد كيندر" (Donald Kinder (1998) "الحتمية الديمقراطية" على أنها "ترجمة الرأى إلى فعل" (p. 823)، وهو ما يفترض بالطبع وجود الرأى كدليل أساسى موجّه

للعمل السياسى. ولكن كيف يصبح المواطنون على دراية بما يريدون، وكيف يمكن لآرائهم أن تؤثر فى العملية السياسية الأوسع؟

تكوين الرأى

أود التأكيد هنا، وبتشدد، أن محركات تكوين الرأى العام تتمثل فى المواطنين الأفراد كمعالجين للمعلومات، وبالرغم من تواضع موقع الناس فى العملية السياسية، فإنهم عندما يكونون آراءهم، إنما يكونونها استجابةً للخطاب السياسى، العام والخاص. فى الأوقات التى قد يلتمس فيها المواطنون معلومات حول المرشحين أو الأحزاب أو القضايا، فإنهم يتلقون - وبصورة متكررة - معلومات سياسية غير مطلوبة، وعندما يتعاملون معها فإنهم يقومون بتفسيرها وتقييمها وإدماجها فى اتجاهاتهم ومعتقداتهم السياسية الموجودة لديهم. ثم إن هذه "الآراء الخاصة" تصبح "عامة" عندما تتحول إلى شكل من أشكال العمل أو التحرك السياسى، مثل التصويت، أو الرد على مسح للرأى العام، أو تجاذب أطراف الحديث عن السياسة مع الأصدقاء والأسرة. والحقيقة، أن المواطنين الأفراد نادراً ما يشاركون جميعاً، أو حتى يولون اهتماماً، للخطاب السياسى. فالسياسة قد تكون بالنسبة لمعظم الناس مجرد "عرض فرعى" (Dahl, 1961, p. 305) وربما كانت الديمقراطية فى أمريكا قد نمت "شاحبة" (Kinder, 1998, p. 826) مثلما أشار "توكفيل" Tocqueville (١٨٨٤-١٩٥٤) إن النقاش السياسى كان "الهم الأكبر" واللذة الوحيدة" للمواطنين الأمريكان (p. 260)، ولكن هذا لا يغير من حقيقة أن الديمقراطية فى الأساس تستثمر المسئولية عن الرأى العام لدى المواطنين الأفراد. فالديمقراطية على الأقل فى صيغتها التنويرية تعد فردية بالوراثة.

من الطبيعى أن نسمع اعتراضات. فالرأى العام، كما سمعت، هو ظاهرة جماعية ولا معنى سياسياً له (ناهيك عن التماسك) إلا فى مجموعه،

وأن الديمقراطية ترتبط بالأغلبية، وهي جماعية وقائمة على الجماعة. والرأى العام يجمع الزخم أو القوة الحركية، ويغير المسار، ويضرب عرض الحائط بمن يقف فى طريقه. وفى أدبيات علم الاجتماع، يعتبر الرأى العام أحد الخواص البارزة للجماعة، ولا يمكن ردها ببساطة إلى الأفراد من أعضاء الهيئة السياسية. أما بالمعنى العضوى، فإن الرأى العام حقيقى واقعى.

وبدون الزعم بأن هذه المفاهيم بلا قيمة، أود أن أشدد على أنها الأفضل على مستوى البناءات التحليلية للرأى العام، والتي تعد الأكثر إفادة عند النظر فى تأثيرات الرأى العام على العملية السياسية الأوسع، ولكنها تعد أقل إفادة عند النظر فى مسببات الرأى. إنها مفاهيم تمثل نوعًا من الاختزال المفيد يسمح لنا بإزالة التعقيد الخاص بالفردية الذى يبرز عند التنظير حول كيفية ترجمة الأحداث والقوى البيئية إلى استجابات سياسية فى النظام السياسى. والمسألة بالطبع بالنسبة للبعض أن الرأى العام - بهذا المعنى "العضوى" - يعد أكثر من مجرد تبسيط مريح (Blumer, 1946; MacKuen, 1991; Erikson, & Stimson, 1989; Stimson, 1991). "إنه المتحدث باسم الجمهور" هكذا كان التوصيف الجزل للفرد عند جيمس ستيمسون James Stimson (٢٤١).

(٢٤١) يذهب ستيمسون Stimson (١٩٩١) إلى أن الفرد يعتبر أيضا تجريذاً an abstraction: "ربما باستثناء النساك أو الزاهدين، لا يوجد أفراد ذريين atomistic تكون أفكارهم أو سياقها ملكاً لهم بشكل كامل" (P. 2). اتفطنا. والمواطنون الأفراد موجودون فى شبكات اجتماعية (Huckfeldt & Sprague, 1995)، تؤثر بشكل كبير على المدخلات المعلوماتية التى يتلقونها ومن ثم منظوراتهم وعملياتهم الاعتيادية (بما فى ذلك، استدلالاتهم المفضلة) عبر الزمن. ومع ذلك، فإن موضع معالجة المعلومات، يكون داخل أذهان الأفراد. والتجريد الأكثر "طبيعية" عندما نتحدث عن الرأى العام، يبدو بالنسبة لى متمثلاً فى الفرد. والوعى الذاتى وواقع الخبرة للأفراد (they bleed!) تحيهم بعيداً عن الجماعات. وبالرغم من أن عمليات التجميع تخلو من التأثيرات غير التافهة nontrivial على القرارات، فإن الجماعات لا تملك تفضيلات على المحصلات منفصلة عن تفضيلات أعضائها الأفراد. ونحن نقيم عقلانية الجهة الجماعية (باستدعاء العقل العام The Rational Public — Page & Shapiro) فى ضوء أن هذه تكون ذات معنى فقط بالنسبة للأفراد. والخط القاعدى هنا هو أن الجماعات لا تخبر محصلات سياسية: وإنما الأفراد يخبرونها. (المؤلف)

ونظرًا إلى أن اهتمامنا الأساسي هنا ينصب على عملية تشكيل الرأي العام، فسوف أقدم ردًا سريعًا على هذه التحديات الأكثر خطورة بالنسبة للديمقراطية الفردية. (٢٤٢)

بدايةً، على المستوى المعياري يبدو بالنسبة لي أن بعضًا من هذه المفاهيم التي تذهب إلى ما وراء الرؤى الجماعية أو الأغلبية للرأي العام، تبدو غير متسقة مع المثل التي طالما احتضنتها النظرية الديمقراطية. فإذا كان الاعتقاد بأن مجموع الأشياء يكون أكثر دلالة من - ومختلفًا عن - تجميع التفضيلات الفردية، أي أكثر من مجرد تسجيل الاستجابات بنعم ولا، حول قضية معينة، بحيث ننكر الصلة النقدية بين التفضيلات الفردية والتحريك العام الذي يتشكل بفعل مفاهيم أكثر فردية للرأي العام، فإننا بذلك نكون قد طرحنا تحديًا قد يكون مصيريًا بالنسبة للعدالة والمساواة الفردانية في الديمقراطية، غير مختلف عما طرحته مفارقة التصويت^(٢٤٣) paradox

(٢٤٢) من الجدير بالذكر أن هناك نقاشات متشابهة أثرت في الأدبيات الخاصة بالمجموعات الصغيرة في علم النفس الاجتماعي (Levine & Moreland, 1998). وهناك منظور آخر من البيولوجيا الارتقائية ربما ستؤثر في بحوث الرأي العام في العقد القادم. والعمل يقع تحت مسميات مختلفة - النشوء/ التشكل morphogenesis، نظرية النشوء، نظرية التنظيم الذاتي - ولكن الدفعة المشتركة هي الفكرة القديمة نسبيًا من أن أنظمة العناصر الفردية لها خواص مهمة قد لا يمكن تعقبها أو اقتفاء أثرها إلى هذه العناصر agents. والأنظمة البيولوجية لكل العناصر البسيطة (التي تبدو غير ذكية) أحيانًا ما تظهر سلوكًا اجتماعيًا ذكيًا واضحًا. (على سبيل المثال، نموذج الخلايا الدقيقة لـ إدوارد ولسون Edward Wilson أو النمل الذي "يتعلم" أن يجوب المناهة). أود أن أحذر من أنه من غير الواضح تمامًا أن السلوك الجماعي للعناصر الذكية (حتى المواطنين الديمقراطيين) سوف يتبعون مبادئ التجميع نفسها كما هو الحال في التنظيم الذاتي في العناصر التي تفتقد القدرة على الإحساس non sentient. (المؤلف)

(243) يطلق على تناقض التصويت أحيانًا تناقض كوندورسيه نسبة إلى صاحبها ماركيز دي كوندورسيه (١٧٤٣-١٧٩٤) الفيلسوف والرياضي الفرنسي وصاحب الإسهامات المبكرة في علم السياسة ورغم أنه كان يتبنى فكرًا ليبراليًا فقد مات ميتة غامضة في السجن الذي أودعته فيه سلطات الثورة الفرنسية. ويفهم "تناقض التصويت" على أنه إذا ما طلب من جماعة أن تدرج ثلاثة مرشحين مثلاً وفقًا لأفضليتهم، فإنه باستحيل منطقيًا التوصل إلى الحائز على أغلبية الأصوات (المراجع)

voting عند "كوندورسيت" Condorcet. ولسوء الحظ، فإن مجمل الخطاب الديموقراطي ينبثق في غالبية عن إخفاق في تفهم صياغتنا النظرية الأساسية لمفهوم الرأى العام.

وعلى الأقل فإن بعض النقد الموجه للفردانية قد يعنى فى حقيقة الأمر أن المواطنين ليسوا فاعلين مستقلين بشكل كامل، حيث يبدو سلوكهم وكأنه ينبثق عن قوى جماعية أو بيئية. إننا أحياناً ما نكون كيانات للحشد ونخفق فى مقاومة قوى الانسياق أو الامتثال. وقد ذكر "جون راسكين" John Ruskin^(٢٤٤) (١٨٦٤/٢٠٠١) عن الرجل العام، أنه "يفكر بالعدوى، ويصاب بالرأى مثل البرد" (P. 48). ونحن هنا إنما نخفق فى أن نكون مستقلين بمفاهيمنا عن الرأى العام المجمع، وهى مشكلة قد تتضاعف بانتشار إصدار بيانات الاقتراع. وربما نتحرك جماعياً بفعل حدث ما ذى قوة أو بفعل قوى أخرى فى بيئتنا؛ وعلى سبيل المثال فعندما أكتب بعد مرور أسبوع واحد على الهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن فى الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، سيبدو من الواضح تماماً أن الأمريكان على غير العادة متوحدون فى رأيهم و/إنفعالاتهم. أو ربما نتأثر بشدة بالمعلومات التى نلقاها من خلال الشبكات الاجتماعية التى تضيف طابعا من الوحدة على الخبرة على المستوى المحلى، أو قد نتعرض لخداع وبشكل جماعى من قبل الإعلام، أو الحكومة، أو المصالح التجارية. كل هذه المواقف - دون أن أستنفذ بالتأكيد كل التنوعات الممكنة - تؤكد وجود قوى خارجية، أو تجميعية من القوى، تظهر لتفسر الرأى العام بدون اللجوء إلى المواطنين الأفراد.

(٢٤٤) John Ruskin جون راسكين (١٨١٩ - ١٩٠٠) شخصية بريطانية متعددة المواهب والاهتمامات. كتب فى النقد الفنى والهندسة، إلى جانب أنه كان شاعرا ومفكرا اجتماعيا ترك أثره على العصر الفيكتورى فى بريطانيا، ويقتبس المؤلف من كتاب راسكين Sesame and Lilies الصادر عام ١٨٦٥، وأعيدت طباعته عام ٢٠٠١ ويعرض فيه راسكين لطبائع وواجبات الرجال والنساء (المراجع)

ومع ذلك، فإن هذه الحجج بقدر ما تمحو الأفراد من تفسيراتنا للرأى العام، بقدر ما تقع فريسة للخطأ المنطقي. فعندما تكون تلك القوى العارضة غير مستقلة لأنها تشكل سلسلة أو متوالية، فإنه لا يمكننا إلغاء العمليات الوسيطة بدون كسر السلسلة التفسيرية (Greenstein, 1969; Hyman, 1955). ففي الحالات المختلفة التي صورناها للتو، نجد أن القوى الخارجية لا تتسبب مباشرة في تجميع الرأى العام، بل إنها تمر عبر الإدراكات ومعالجة المعلومات للمواطنين الأفراد الذين قد تكون استجاباتهم قد تجمعت وقتئذٍ (٢٤٥). علاوة على أن هناك بالتأكيد أوقاتاً لا يمكن فيها للاستجابات الجماعية للقوى الخارجية أن يتم التنبؤ بها بسهولة بدون وضع التباين الفردي في الاعتبار. والعام لا يتكلمون غالباً بصوت واحد، حيث يبدو من الصعب - على المستوى النظري - صياغة مفهوم الرأى العام بعيداً عن معالجة المعلومات لدى الأفراد.

تجميع الرأى

بالرغم من أنه يمكن أن يكون للمواطنين الأفراد - كعناصر فردية - أثر مباشر على العملية السياسية (مثل تمرير الصوت الحاسم في انتخابات)، فإن الاحتمال الأكبر أن يؤثروا على السياسة العامة جماعياً. وهذا ما يطرح السؤال الصعب الخاص بكيفية تجميع الآراء الفردية معاً.

(٢٤٥) حتى لو أن جميع الأفراد استجابوا لحدث خارجي بالطريقة نفسها تماماً، بحيث لم يكن هناك تباين في الصلات العارضة من القوى الخارجية مع المواطن ومن المواطن للرأى العام - وهو مساوٍ نادرًا جدًا - فإننا سنظل في حاجة إلى أن نضع في الحسبان الفرد في تحليل تفسيري. ولنلاحظ أن هذا الخطأ يعد شائعاً جدًا في تحليلات أنماط النكوص regression type التي قد نسعى فيها إلى ضبط العوامل غير المستقلة ناسين أنها قد تشكل جزءاً من سلسلة عارضة. (المؤلف)

التجميع القائم على الأكثرية

يتمثل أحد الاحتمالات الممكنة في تلك الرؤية السائدة على الأقل منذ صدور كتاب الناخب الأمريكي (Campbell, Converse,) *The American Voter* (Miller, & Stokes, 1960) ومؤداها أن الآراء تحسب عدديًا، والرأى الجماعي - بالقياس مباشرة على التجميع الانتخابي - هو نتيجة حاصل الجمع البسيط للآراء الفردية حول موضوع ما. وهذا هو الرأى الجماعي الذى يدعم الفردانية المعيارية لديمقراطية التنوير والفردانية الوصفية لاقتراع الرأى العام الحديث (J. Converse, 1987; P. Convere, 1987). والرؤية الأولى لأدوات المسح، على نحو خاص، كانت فى الأساس تنتمى للقياس النفسى؛ كيف تقيس كمياً قوة وجاذبية آراء فردية بغرض تحديد الترددات الهامشية للعتبة فى فئات الاستجابة الدالة (Thurstone, 1927). وبناءً على تحديد كهذا يستطيع المرء أن يدفع ببعض المزاعم حول تنوع وتوزيع آراء فردية داخل الجماعة. ولكن وكما سأوضح، فإن هذه الرؤية بالرغم من أنها ما زالت مؤثرة فى بحوث الرأى العام اليوم - إلا أنها مثيرة للشك سواء من الناحية السياسية أو السيكولوجية.

التجميع المرجح Weighted Aggregation

بالرغم من البساطة الخادعة للرؤية القائمة على الأكثرية، فقد يكون هناك سبب جيد للشك فى الصدق الإمبريقي لحساب "شخص واحد، صوت واحد" عند تجميع الآراء. ومن بين الأسباب أن هذه الرؤية - على الأقل فى صورتها العقلية البسيطة - تبدو ساذجة لدرجة مؤلمة عندما تواجه بما نعرفه نحن من "سياسة واقعية". لقد مر أربعون سنة منذ أن أطاح "روبرت دال"

(1961) Robert Dahl^(٢٤٦) بأسطورة المساواة الفردية فى السياسة الأمريكية، عندما استهل كتابه من يحكم؟ *Who Governs?* بالسؤال التالى: فى نظام سياسى يمكن فيه لكل شخص تقريباً أن يدلى بصوته، بينما تكون المعرفة والثروة والوضع الاجتماعى والوصول إلى المسئولين وغير ذلك من الموارد ليست موزعة بالتساوى، ترى من يحكم بالفعل؟" (P.1). وجاءت إجابته لتذكرنا برواية "جورج أورويل" *مزرعة الحيوانات* "George Orwell's *Animal Farm*" (١٩٤٦)، وهى أن هناك تنوعاً من الكيانات التى تشارك فى إدارة السيرك، ولكن على نحو غير متكافئ. وبالنسبة للمتهكمين السياسيين ومن يألّفون أعمال السياسة الحقيقية (وهى فئات متداخلة بالتأكيد) فإن "قوة الناس" عادة ما تكون أكثر قليلاً من قوة رمزية. أما نخبة القوة ونخبة *الرأى* *opinion elites* فهى تمارس تأثيراً غير متناسب. واختصاراً، فإن العملية السياسية للتجميع قد تحابى أو ترجّح آراء فردية بشكل مختلف قبل إضافتها، وهو الأمر الذى نادراً جداً ما وضع فى الاعتبار فى الدراسات الإمبريقية للرأى العام، وهذا الترجيح قد يتنوع حسب القضية (Converse, 1964; Lavine & Gschwend, n.d.).

التجميع التوليفى Compositional Aggregation

فى كتابهما المؤثر؛ *الجمهور الرشيد* *The Rational Public* (١٩٩٢)، يعرض كل من بنيامين بيج Benjamin Page وروبرت شابيرو Robert Shapiro تناولاً لكيفية تجميع الرأى يقوم على عملية نقاشية أو تداولية موروثة فى الخطاب العام، باعتبار أن المداولة الجماعية تتوقف على "المحادثات" العامة

(٢٤٦) Robert Alan Dahl يعد من أبرز علماء الساسة المعاصرين. لمن يرغب فى الاستزادة فيما يتعلق بنقده للديمقراطية الأمريكية أن يطلع على كتاب حديث صدر عام ٢٠٠١ له يبدو فيه أشد تشاؤماً: *How Democratic is the American Constitution?* (المراجع)

وسط المسؤولين، ونخب الرأى، والإعلام، والمواطنين. وأن المواطنين الأفراد ليسوا فى حاجة إلى السيطرة أو التمكن من الحجج السائرة أو المتداولة، بل هم فى حاجة إلى الإسهام قليلا فى النقاش فحسب، ربما فى صورة أسئلة، أو انتقادات، أو أفكار جزئية. وهذا "التقسيم للعمل السياسى" باستخدام وصف كيندر (Kinder (1998, p. 800 يتصور تجميع الرأى كعملية توليفية تكون فيها الآراء غير المشكلة فردياً مجمعة فى رأى مجمع متماسك من خلال عملية "النقاش" الجماعى. فالمواطنون الأفراد ليسوا فى حاجة إلى امتلاك آراء كاملة كى يتم أخذها فى الاعتبار، كما هو الحال فى حالة الرؤية القائمة على الأكثرية.

ربما تكون الصيغة الأكثر تشويقاً لمقاربة التجميع التوليفى هى تركيزها على الشبكات الاجتماعية التى يتفاعل المواطنون الأفراد فى إطارها (Huckfeldt and John Sprague 1987; Page & Shapiro, 1992). وقد صاغها كل من روبرت هاكفيلد Robert Huckfeldt وجون سبريج John Sprague (1995) على النحو التالى: "إذا كنا نرى المواطنين بصفاتهم معالجين للمعلومات على نحو فردى ودون اتصال ببعضهم البعض، فإنه من غير المحتمل تحقيق تقدم حقيقى ذى دلالة بصدد ربط دراسة الناخبين الأفراد بالدراسة الكبرى للسياسة ومجموعات الناخبين. فى المقابل، فإنه بمقدار ما نرى المواطنين معتمدين على بعضهم البعض، فإن المجموعات الناخبة ستتعدى كونها مجرد حاصل جمع المواطنين الأفراد" (pp. 290- 291). وهذه الرؤية للمواطنين الماثلة فى الشبكات الاجتماعية قد تبدو من الوهلة الأولى غير ودود من المنظور الفردى الذى تم تبنيه مبكراً، لكننى أعتقد أن تفسيراً كهذا من شأنه أن يخطئ- على نحو خطير- فى قراءة الرؤية الفردية- التى تزعم أن المواطنين معالجون مستقلون للمعلومات- ومفهوم هاكفيلد وسبريج Huckfeldt and Sprague للشبكات الاجتماعية للمواطنين المعتمدين على بعضهم البعض

الذين يبنون تفضيلاتهم انبثاقًا عن تبادل التأثير المعقد وسط البيئات المعلوماتية المحلية (مثل النقاشات حول مبرد الماء)، والسياقات المؤسسية والتنظيمية والأهداف الفردية والدافعية.

وبالتركيز على الاعتماد المتبادل للمعلومات بصفته الجوهر النظري لدى كل من هاكفيلد وسبيريج، يتوافر لدينا موقع متميز وفريد للإمساك بطبيعة التجميع التوليقي، فهذا التجميع إنما يتشكل على جانب المدخلات في معالجة المعلومات فريدًا أكثر من تشكله على جانب المخرجات. ومثلما وردت الإشارة في مفهوم بيج وشابيرو حول النقاش الجماعي، فإن هذا التجميع يظهر عن المعالجة الفردية للمعلومات في إطار السياق الاجتماعي للخطاب العام. وهو ليس تجميعًا قائمًا على الأكثرية، ما دامت معالجة المعلومات لا تزال فردية.

ملخص

إننا قد نفكر في المواطنين الديمقراطيين على نحو مثمر كمعالجي معلومات. ويتوقع من المواطنين المثاليين - بانغماسهم في بيئة معلوماتية معقدة - الوصول إلى (التلمس النشط) لمصادر المعلومات الرسمية (الإعلام) وغير الرسمية (النقاشات) وتشكيل رأى (أو على الأقل "أجزاء" من الآراء) حول قضايا ذات صلة بالسياسة، أو بالمرشحين أو بالجماعات السياسية. ومن يتوقع تحويل آرائهم الخاصة إلى مشاركة عامة تتضمن التعبير ببساطة عن آرائهم أو طرح أسئلة كجزء من الخطاب السياسي الدائر. إذًا، يكون لآرائهم العامة الأثر الأكبر على السياسة العامة وعلى التحرك السياسي الأوسع مجتمعة مع آراء الآخرين، ولكن هذا لا يضيف الصدق على الطبيعة الفردية لعملية تشكيل الرأى.

معالجة المعلومات

قد يتحدث المرء بالطبع عن الرأي العام على المستوى الفردي دون أن يضع في اعتباره معالجة المعلومات للمواطنين الأفراد. وبدون الإيحاء ببناء مؤقت كاذب لبحوث الرأي العام كأنها تتبع مراحل تطور مميزة، يمكن أن نقسم المجال إلى ثلاث فئات. شكل ١٣ - ١ (أ) يقدم نموذجاً سلوكياً يمثل فيها الفرد كحزمة من الاستجابات غير المحددة فحسب؛ أى أن الاستجابات التى تمت إثارتها تعتمد فقط على طبيعة المنبه البيئى؛ فالمواطنون فعلياً ليسوا أفراداً؛ قياساً إلى أن النموذج لا يعطينا طريقة للاعتداد بالتباين الفردى. والشكل ١٣ - ١ (ب) يقدم نموذجاً *إيراكياً* بسيطاً نسبياً وفقاً له يتم شحذ إدراك الأفراد الذاتى للمنبهات البيئية من خلال مجموعة من الاستجابات المتاحة التى يتم من بينها انتقاء استجابة سلوكية فعلية. أما الشكل ١٣ - ١ (ج) فهو يمثل رؤية أكثر تعقيداً للمعالجة والبناء المعرفى للفرد؛ وفى هذا النموذج المعرفى يتسم النشاط ذهنى وما ينتج عنه من سلوك بالتفاعل بين المنبهات البيئية والمعرفة المخزنة. ويمثل كلا الشكلين ١٣ - ١ (ب)، و (ج) نماذج معالجة المعلومات، بمعنى أن هناك تناولاً معيناً تمت تجربته للآليات الفعلية التى تتدخل بين المنبه والاستجابة. وهذه الآليات يفترض أن يكون موضعها جغرافياً فى مكان بين الأذن اليسرى واليمنى للمواطن؛ وربما لا يمكن ملاحظتها، إلا بالاستعانة ببعض المناهج الفسيولوجية العصبية على نحو غير مباشر (Morris, Squires, Taber, & Lodge, forthcoming; Schreiber & Zaller, 2001). وسوف يكون تركيزى على العمل الذى يشبه الشكلين (ب) و (ج) من حيث التوجه النظرى بصفة خاصة.

وتوخياً للدقة، فإن منظور معالجة المعلومات يتوقف على المجموعة التالية من الافتراضات الأساسية (التي تم تعديلها عن Eysenck & Keane,

(1990; Hastie, 1986):

- يصوّر المواطنون على أنهم أفراد معالجون للمعلومات مثبتون في بيئة معلوماتية، وتكون معالجتهم العقلية تفاعلية بين المعلومات البيئية والمعلومات المخزنة داخليًا.
- يتم إدراك وتغيير هذه المعلومات في صيغة رمزية بواسطة العقل الذي يصوّر كمعالج رمزي عام.
- تستغرق العمليات العقلية وقتًا وجهدًا، وهو ما يمكن قياسه من خلال تجارب موقوفة أو تداخلية.
- تعتمد المعالجة الرمزية للذهن على نظام جسمي داعم (الجهاز العصبي)، ولكننا لسنا في حاجة إلى التنظير على مستوى جسمي كي نفهم أحداثًا عقلية.

(أ) نماذج الصندوق الأسود للفرد

→ S R

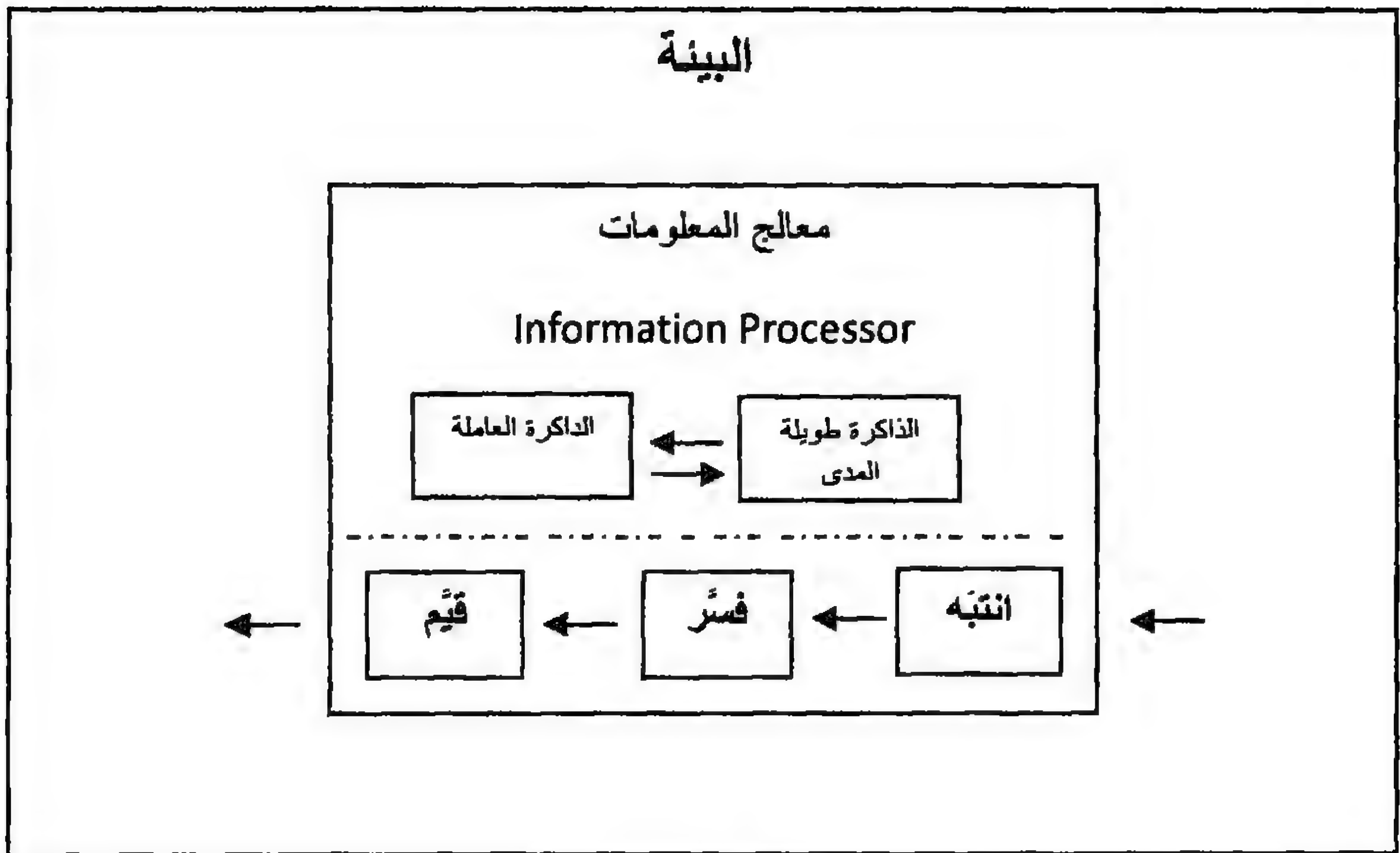
← منبه استجابة

(ب) نماذج المنبه/الكائن حي/ الاستجابة للفرد

→ → S O R

← ← منبه كائن حي استجابة

(ج) النماذج المعرفية للفرد



شكل ١٣ - ١

والحقيقة، أن عددًا قليلًا جدًا من علماء الرأي العام شعروا أنه من الضروري مواجهة هذه الافتراضات بوضوح، مقتنعين بضرورة التفكير في المعالجة العقلية بـ"صور أبسط". ولكن حتى "نموذج الاتجاه" attitudinal method السائد للرأي العام (fig 13.1b) على الأقل يعتمد بوضوح على بعض هذه الافتراضات، وقد وجدت الأعمال الأكثر حداثة التي تعمل على تنظيم الاتجاهات، وآثار التأطير، واسترجاع الذاكرة، أنه من المفيد إلقاء نظرة فاحصة على مدعّمات معالجة المعلومات للرأي العام. وسوف ننظر سريعًا في النموذج الأكثر تأثيرًا للبناء المعرفي والمعالجة المعرفية - نموذج الشبكة الترابطية للذاكرة - ومن ثم فإن جولة تاريخية مختصرة قد تساعد في توفير نوع من السياق.

استعراض تاريخي

هناك عدة تأثيرات مختلفة تعد في حد ذاتها غير مستقلة تمامًا، ويمكن تحديدها عند وضع الإرث الثقافي لمقاربة معالجة المعلومات لعلم النفس

الإنسانى فى اعتبارنا. أولاً، لا ينبغى إغفال السياق العام الذى أرسته وجهة النظر التنويرية فى الإنسان، فالإنسان "كآلة حاسبة عقلانية" - فى محاولة تشارلز بابيدج Charles Babbage اقتفاء ذروتها لتصميم آلة تحليلية عامة - أكد على مقدرة فكرية للارتقاء فوق كل من الطبيعة الإنسانية والطبيعة الأم؛ فضلاً عن أن هذه العملية الفكرية - مثلها مثل جميع العمليات التى وجدت فى الطبيعة - كانت ذات طابع ميكانيكى سواء من حيث الشكل أم من حيث الأداء. أما عقلانية سيجموند فرويد، فبالرغم من كونها ليست معروفة إلا بدرجة أقل فى علم النفس المعرفى، فقد مثلت التأثير الثانى الأهم فى تأسيس المبدأ الواجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة للأحداث العقلية، إذا أردنا فهم السلوك الإنسانى. بالإضافة إلى ذلك، فإن اهتمام علماء النفس الاجتماعى الأوائل بتنظيم الذاكرة (Barrlett, 1932; James. 1890) وبالتعلم المعرفى الأعلى (Tolman, 1932)، وبالدايفية المعرفية (Allport, 1935) كان له أثر عميق وممتد على ما أصبح معروفاً لاحقاً بالثورة المعرفية.

ومع حلول خمسينيات القرن العشرين أصبحت السلوكية ورفضها للحالات والعمليات العقلية الداخلية مناط هجوم متواصل من عدة اتجاهات؛ فقد بين إدوارد تولمان Edward Tolman نفسه وهو السلوكى البارز، وباقتناع، أن نظريات "التعلم الضحل shallow learning" (مثل Hull. 1930) لا يمكن أن تفسر سلوك التعلم للفئران فى المتاهة. فقد وجد تولمان فى دراسة تقليدية أن الفئران التى تعلمت الجرى فى متاهة كانت قادرة على السباحة فيها عندما غمرت بالمياه، مظهرًا وبشكل أكثر تحديدًا أن معرفتهم المتعلمة (كانت العبارة التى استخدمها تولمان هى "الخرائط المعرفية cognitive maps") قد ذهبت إلى أبعد من مجرد الاستجابات الحركية. أيضاً فإن تعلم اللغة والقدرة على حل مشكلات معقدة قد بدا متجاوزًا للسلوكية، حيث يتطلب ذلك نظريات حول الحالات والعمليات العقلية (Broadbent, 1958; Bruner, Goodnow, & Austin, 1956; Chomsky, 1957; Miller, 1957; Newell, Shaw, & Simon, 1958).

لقد كان اختراع الحاسوب^(٢٤٧) هو التطور الأهم فى بناء منظور معالجة المعلومات دون أن نغفل أن التشابهات بين الحواسيب والاستدلال الإنسانى تعود إلى زمن أبعد من اختراع الكمبيوتر، وبالرغم من ذلك، فمن الصحيح أن الحاسب قد وفر نموذجًا قويًا (وأداة! tool) للتفكير (Broadbent, 1958). وكما كتب هربرت سيمون Herbert Simon عام ١٩٨٠ (p.45)، "ربما كان من الضروري منذ عقد مضى، أن نبرهن على عمومية العمليات المعلوماتية التى تقوم بتشغيلها تلك الأنظمة المميزة أصلاً عن بعضها البعض مثل الحواسيب والجهاز العصبى للإنسان. وقد أصبح الدليل على تلك العمومية دامغاً". وبالرغم من أن كثيراً من علماء النفس قد يأنفون من هذا الزعم المتطرف، فإن الفلسفة الحاسوبية للعقل الواردة فى الاستشهاد السابق قد حملت راية الثورة المعرفية، وقادت إلى خلق علم معرفى وفلسفة معرفية جديدة تماماً (Boden, 1988; Fiegenbaum & Feldman, 1963/ 1995; Luger, 1995).

وفى الوقت نفسه الذى كان فيه المنظور المعرفى محل إجماع فى علم النفس، بل ويفيض على العلوم ذات الصلة، كانت هناك حركة موازية تخطو قُدماً فى الاقتصاد؛ إنها رؤية الاختيار العقلانى القائلة إن السلوك الإنسانى يمكن تفسيره كاملاً عن طريق تعظيم الفائدة، حيث يجرى التعريف هنا فى ضوء التفضيلات الفردية بدلاً من النتائج الممكنة. وهذه الرؤية سرعان ما تسيدت كثيراً من العلوم السياسية، وأثرت بعمق فى علم النفس أيضاً (مثل، نظرية القرار السلوكى التى استعرضناها فى الفصل الثانى).

(٢٤٧) جدير بنا أن نذكر القارئ بأن الحواسيب التى تم تطويرها أثناء الحرب العالمية الثانية جاءت بدقة لتتناول النواقص فى معالجة المعلومات والقدرات الحاسوبية - لفك الشفرة مثلاً أو تنبيه العمليات ما تحت الذرية. (المؤلف)

وبالرغم من أن الفكر الحالي قد أصبح أكثر استتارة (انظر مثلاً: Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000)، فإن الإنسان الاقتصادي^(٢٤٨) *homo economicus* والإنسان النفسي *homo psycholoicus* يبدو أن بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع متافريين تماماً. وقد توصل هيربرت سيمون - الذى عُرف كمفكر أصيل فى العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلوم الحاسوب - إلى طريقة مثلى نحو سد هذه الفجوة عن طريق تمييز العقلانية المحدودة والحقيقية (Simon, 1978, 1985)؛ ف نموذج العقلانية المحدودة للسلوك الإنسانى الذى سرعان ما تم تبنيه لدى كثير من علماء الاقتصاد السياسى، كان مقبولا أيضاً لدى كثير من علماء النفس السياسى. وفى الحقيقة قد وجد البعض تشابهاً مثيراً للشك مع الإنسان النفسى. وعلى أية حال، فإن مفاهيم الإشباع قد وفرت الأرضية المشتركة المطلوبة لنقاش بناء بين علماء الاقتصاد السياسى وعلماء النفس السياسى أكثر مما وفرت مفاهيم القصوى، والسلوك، والمقدرة المحدودة على معالجة البيانات.

البناء المعرفى والعملية المعرفية

يوجد على الأقل نظريتان عامتان للمعرفة الإنسانية نالتا قبولاً فى العلوم المعرفية (Hastie, 1986). إحداهما مقاربة المعالجة الموازية الموزعة parallel distributed processing (PDP) لديفيد راملهارت David Rumelhart وزملائه (Rumelhart, McClelland, and the PDP Research Group, 1986) - والى كان لها تأثير ضئيل نسبياً فى علم النفس الاجتماعى والسياسى. وفى

(٢٤٨) الإنسان الاقتصادي يتمثل فى رأى القائل بأن العوامل الاقتصادية وحدها هى التى تحدد مسلك الإنسان. وأن هم الإنسان الوحيد هو الكسب إلى أبعد حد ممكن والرغبة التى لا حدود لها فى تجميع الثروة. ومن ثم فالقرارات التى يتخذها قرارات ذات صفة اقتصادية بحتة. أما الاعتبارات الأخلاقية والأدبية فلا مكان لها فى تفكيره ولا فى تصرفاته أو قراراته. انظر: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية؛ د. أحمد زكى رمزى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦. (المترجم).

المقابل نموذج الشبكة الترابطية للذاكرة (Anderson, 1983; Collins & Quillian, 1969) الذى أصبح الإطار المفاهيمى المركزى لطراز بناء المعرفة الاجتماعية، وبالرغم من أن تطبيقاتها فى بحوث الرأى العام غالبًا ما كانت مجازية أكثر من كونها نظرية واضحة، إلا أن تأثيرها كان عميقًا. (٢٤٩)

نموذج الشبكة الترابطية فى الذاكرة

تتميز الذاكرة الإنسانية أول ما تتميز بما تحتويه من متضادات: سعة غير محدودة للتخزين مع عمليات استرجاع غير كافية نسبيًا؛ فالقدرة على الاستدعاء الواضح للأحداث من الطفولة المبكرة تقتزن بعجز عن الاحتفاظ فى الذهن بقائمة الغذاء فى مطاعم مكدونالد؛ القدرة على معالجة كميات مذهلة من المعلومات تلقائيًا (أى دون وعى) جنبًا إلى جنب مع تركيز انتباهى ضيق جدًا للمعالجة الواعية للفكر المعقد المقصود. ويمكن القول بأن هناك مساحة، فى ما نعرفه بمعالجة المعلومات الإنسانية، لكل من هلاوس العظمة (الإنسان الاقتصادى) والتواضع (الإنسان النفسى). وكان النموذج الهيكلى السائد للعقل بالنسبة لعلماء المعرفة الاجتماعية والسياسية والقائم على التمييز المعمارى التقليدى بين الذاكرة طويلة المدى (LTM) والذاكرة العاملة (WM)، قد تطور فى علم النفس المعرفى منبثقًا عن جهود التوفيق بين هذين المتضادين (Anderson, 1983; Atkinson & Shiffrin, 1968; Broadbent, 1958; James, 1890; Miller, 1957).

إن الذاكرة الإنسانية طويلة المدى منظمة بشكل مترابط فى شبكات من الدلالات أو المعنى. وعندما يُطلب من الناس القيام بالاستدعاء الحر لما يعرفونه حول موضوع ما - لنقل عن الإرهاب مثلاً - فإن ما يقولونه يبدو فى

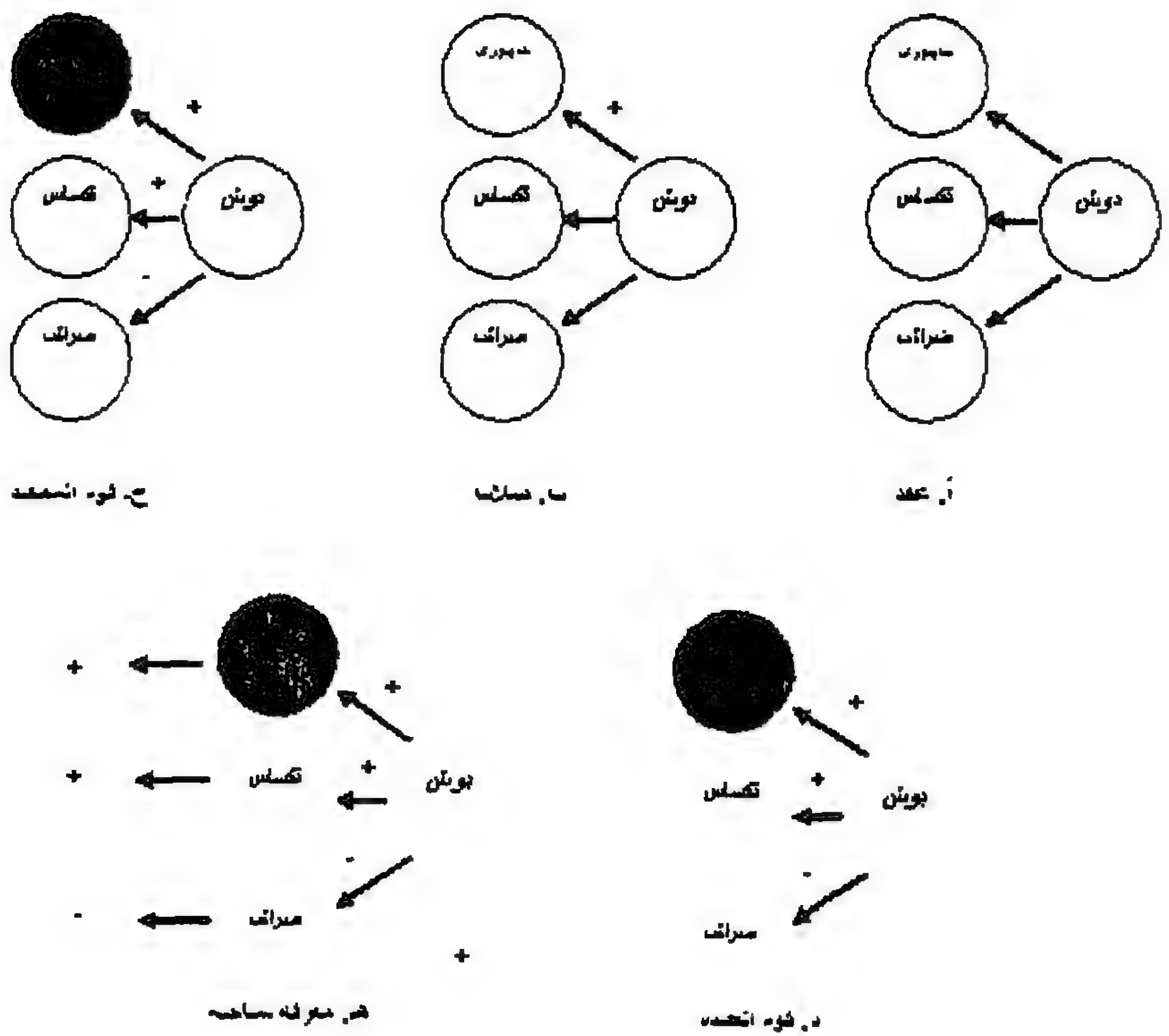
(٢٤٩) يفسر تابور وتيمبون (1996) Taber and Timpone المعالجة الموازية الموزعة PDP ونماذج الشبكة اللغوية semantic بمزيد من التفاصيل. (المؤلف)

الأغلب وكأنه منظم بنائياً على نحو ملحوظ، حيث إن كل ذاكرة تشد أفكاراً إضافية في رد فعل يتمثل في سلسلة معرفية. فضلاً عن أن هناك هاديات cues مترتبة على الموضوع- فالإرهاب الدخلى مثلاً- قد يشد مجموعة أخرى من الأفكار التي تبدو أيضاً متجمعة بطرق ذات مغزى.

وتبقى الطريقة الدقيقة لكيفية تنظيم الذاكرة مسألة خلافية مثيرة للجدل؛ وما إذا كانت منظمة بشكل مترابط أم لا؟ ويمثل نموذج الشبكة الترابطية هذا الملمح الإنساني المحورى للذاكرة الإنسانية طويلة المدى عن طريق تبني النسق الشكلي للعقد المتصلة ببعضها البعض، كما هو مصور في الشكل ١٣-٢ (تم تعديله عن Lodge & Taber, 2000). وتمثل موضوعات الذاكرة كعقد (الدوائر في الشكل ١٣-٢) ومعتقدات أو "علاقات تطبيقية" (Judd & Krosnick, 1989) تظهر كصلات توجيهية (الأسهم في الشكل ١٣-٢).

تتنوع المعتقدات والمفاهيم في قوتها (سُمك الأسهم الدالة على الصلات وكذلك دوائر العقد في الشكل ١٣-٢ ج ود). وفي هذه النسخة الحديثة من النموذج، تحمل الأشياء في الذاكرة أسماء مؤثرة (شكل ١٣-٢ هـ). ويمكننا أن نترجم التشظي في معرفة الفرد في شكل ١٣-٢ كما يلي: (١) هناك اعتقاد قوى بأن بوش جمهوري، واعتقاد متوسط أنه من تكساس، واعتقاد ضعيف أنه يعارض الضرائب؛ (٢) مفاهيم بوش وجمهوري أقوى في الذاكرة (أي أيسر في الوصول إليها وأكثر ممارسة) من مفاهيم تكساس والضرائب؛ و(٣) بوش والجمهوريون محبوبون بدرجة قوية، تكساس محبوبة بصورة ضعيفة، وتكساس مكروهة على نحو ضعيف. (٢٥٠)

(٢٥٠) لم نناقش نظرية التوازن على الإطلاق، ولكن من الجدير أن نذكر بأن جميع العناصر المتعلقة بالاتجاهات في الشكل ١٣-٢ هـ هي في توازن. وهذا بالطبع ليس المطلوب. (المؤلف)



شكل ١٣-٢. هندسة العقد - الصلات للمعتقدات والاتجاهات السياسية.

إن الذاكرة طويلة المدى توفر مخزنًا أساسيًا لمعالجة المعلومات، وتسجيل الخبرة والنشاط العقلي. ولنتخيل هنا شبكة معقدة وضخمة من عُقد المفاهيم والصلات مرسومة على سبورة ضخمة في حجرة مظلمة، لديك في يد بطارية للضوء صغيرة تسمى "الوعي الشعوري" وفي اليد الأخرى قطعة من الطباشير.^(٢٥١) وهذا ما يأخذنا إلى العنصر البنائي الثاني في نموذج الشبكة الترابطية. فالذاكرة العاملة ترتبط بالذاكرة طويلة المدى في جزئها الخاص الذي تستطيع تصويره في بؤرة التركيز في أية لحظة. إلا أن حدود المعالجة التي قادت "سيمون"^(٢٥٢) Simon إلى مفهومه عن العقلانية المحدودة تنبثق عن النقص في الذاكرة العاملة (أي من ضعف الضوء في بطاريته). وهناك ثلاث مراحل أساسية تمثل عنق الزجاجة في الذاكرة العاملة:

- سعة محدودة جدًا - نكون قادرين على الاحتفاظ فقط بـ ٧ + أو - ٢ من كتل المعلومات في الوعي في الوقت ذاته (Miller, 1957).
- انتباه تسلسلي، حيث يجب أن يتم إحلال المعلومات القديمة، لإدخال المعلومات الجديدة للذاكرة العاملة من الذاكرة طويلة المدى أو من الخبرة الحسية (Payne, 1982).
- معدل التثبيت لتسجيل (تشفير) المعلومات من الذاكرة العاملة إلى الذاكرة طويلة المدى بطيء جدًا - يستغرق عادةً من ٨ إلى ١٠ ثوانٍ لتنظيم المعلومات الجديدة "وكتابتها" (Simon, 1978).

(٢٥١) من بين الحدود المتعددة لهذا التشبيه أنه يتجاهل المدخلات من العالم (خبرة الإحساس). والذاكرة العاملة (في هذه الحالة، تتمثل في الشخص مع ضوء البطارية) تقف ما بين الذاكرة طويلة المدى والخبرة، وإلى درجة من أسر الانتباه بواسطة أي منهما يضل الوعي بالأخرى. (المؤلف)

(٢٥٢) انظر الهامش رقم (٥٨) في الفصل الثاني "مقاربات نظرية" حيث توجد نبذة تعريفية عن هربارت الكسندر سيمون وفكرة العقلانية المحدودة (المراجع)

إلى هذه النقطة، تعد مناقشتي لنموذج الشبكة الترابطية مناقشة استاتيكية إلى حد كبير، ولكن كيف يتسنى لنا- وفق هذا البناء الثنائي للذاكرة- أن نقوم بتمثيل العمليات الأساسية لاستدعاء الذاكرة^(٢٥٣)؟ اختصاراً فإن الآلية الأساسية للاستدعاء هي نشر/التشيط في الذاكرة طويلة المدى. ففي أية لحظة يكون لكل الأشياء في الذاكرة (أى العقد) بعض الفاعلية أو النشاط أو مستوى من الاستثارة الذى يمكن أن يصعد أو يهبط نتيجة للمعالجة الشعورية أو غير الشعورية. حيث إن احتمال صعود عقدة إلى الذاكرة العاملة الشعورية (أى استدعاءها) لمستواها الأول من النشاط، يمثل وظيفة متزايدة على وتيرة واحدة، وهذه العمليات الخاصة بالنشاط تعد مهمة جداً (لمزيد من التنفيذ الفنى، انظر: Taber & Timpone, 1996). أولاً، الفكرة الشعورية تزيد من مستوى النشاط للأهداف المتضمنة في الذاكرة؛ فالقراءة حول "جورج بوش" تنشط العقد ذات الصلة في الذاكرة طويلة المدى. ثانياً، التشيط ينتشر تلقائياً عبر الذاكرة طويلة المدى من العقد المستثارة بدرجة عالية إلى جميع العقد المتصلة على نحو مباشر، ومن ثم إلى العقد ذات المستوى الثانى، وهكذا، فيما يعرف بتأثير المروحة (انظر: Thomsen, Lavine, & Kounios, 1996)^(٢٥٤). ثالثاً، التشيط يفسد سريعاً وتفسد معه القدرة على الوصول إلى المعالجة الشعورية، بالرغم من أن بعض الأشياء في الذاكرة قد تكون أكثر تناولاً زمنياً من أشياء أخرى (Bargh, CHaiken, Govender, Pratto, 1992; Fazio, Sanbonmatsu, Powel, & Kardes, 1977; Neely, 1986).

(٢٥٣) لمزيد من المعلومات حول هذه العمليات وغيرها (مثل النسيان) انظر: Callins and Smith (1990), Conway (1997), and Eysenck and Keane (1900). ويوفر كل من Taber and

Timpone (1996) علاجاً لعلماء الاجتماع. (المؤلف)

(٢٥٤) كلمة "وهكذا" هنا غير مرضية، حيث تبقى مسألة إلى أى مدى ينتشر التفعيل أو التشيط وبأى قدر تنقلص وهي تنتشر.. مازالت مسائل لم تحل. (المؤلف)

نموذج لمرحلة من معالجة المعلومات

كثير من نماذج معالجة المعلومات بُنيت على تأسيس هيكل لنموذج الشبكة الترابطية للذاكرة. والشكل ١٣-١ ج يترك كثيرًا من الأمور غير محددة، فيما يتعلق بكيفية تحويل الفرد للمدخلات المعلوماتية الهائلة الواردة من البيئة ومن الذاكرة طويلة المدى إلى مخرجات في صورة رأى عام وتحرك سياسى. والمقاربة الشائعة التى حازت على بعض التطبيق فى علم النفس السياسى تقسم معالجة المعلومات إلى مراحل عريضة (Lodge. 1995; & Taber. 2000; Ottati & Wyer. 1990; Steenbergen & Lodge.) (n.d; Taber. 1998; Taber. Lodge. & Glathar. 2001; Wyer & Ottati, 1993 على النحو التالى:

- الانتباه والتعرض: يجب أن تستحوذ المعلومات على الانتباه (أى تدخل الذاكرة العاملة) قبل أن تؤثر فى المعالجة الناتجة والمخرجات السلوكية.
- التفسير: يجب على المعلومات الجديدة أن تنظم فى إطار المعرفة الموجودة من الذاكرة طويلة المدى لتكون ذات معنى. وهذه التمثيلات الداخلية للمعلومات هى التى قد تؤثر فى المعالجة الناتجة.
- التقييم: بعض أهم الأحكام التى يجب أن تقدم حول المعلومات تتعلق بالتطبيقات التقييمية لتلك المعلومات الخاصة بالفرد؛ الاتجاهات المشكّلة، "معدلات" الحب- الكره المتولدة، وربما بعض الانطباعات التلخيصية المشكّلة أو التى يتم تحديثها بصدد المرشحين أو الجماعات أو القضايا ذات الصلة.
- التخزين: إذا كان ينبغى لتلك المعلومات التى تم تفسيرها وتقييمها (والتي أصبحت الآن فى صورة معرفة) أن توجه المعالجة الناتجة للمعلومات

والتحرك أيضاً، فإنها يجب أن تكون معلومات متصلة مرة أخرى بالشبكة الترابطية للذاكرة طويلة المدى.

وقد يكون رسم المراحل العامة لمعالجة المعلومات جد مفيد في توجيه البحث أو تنظيم مراجعة التراث، إلا أن هناك أيضاً معوقات: أولاً تحديد المراحل قد يتضمن تسلسلاً حديدياً، تخطو فيه معالجة المعلومات خطوات متصلة عبر خط تجميع من المواد الخام إلى المنتج النهائي. فضلاً عن أن فصل المعالجة إلى مراحل قد يوحي بتمييزات امبريقية لا توجد سوى في الطبيعة بالكاد. والمعالجة العقلية ليست، ببساطة، بهذا الترتيب أو التنظيم، وغالباً ما تكون الخطوات غير متسلسلة أو مختلطة.

ثانياً، قد يكون هناك تأكيد مبالغ فيه على المعالجة الشعورية في النموذج المرحلي، على النشاط المضبوط في الذاكرة العاملة. وهذا ما قد يجعلنا نفهم أهمية الأوتوماتيكية في معالجة المعلومات. وأخيراً، ليس من المعروف دائماً كون النموذج المرحلي العام لا يرقى إلى منزلة نموذج عملية "ناجح" للمعرفة^(٢٥٥). وبالرغم من وجود تراث امبريقي ونظري معقول عن المراحل المختلفة للمعالجة، فإن الآليات الفعلية - أي ما يسمى بعمليات المعلومات الأساسية elementary (Payne, Bettman, & Johnson, 1992; Taber & Steenbergen, 1995) - تبقى غير محددة، ومثيرة للخلاف.

ملخص

إن مقارنة معالجة المعلومات لدراسة الذكاء الإنساني لها سلالة طويلة ومتميزة، ورؤيتها للإنسان الرمزي تشكل الجوهر النظري للعلوم المعرفية

(٢٥٥) من بين الأهداف الأساسية للعلوم المعرفية خلق وصياغة نظريات عمل للمعرفة الإنسانية. والنماذج الحاسوبية (أي التمثيل الحاسوب العامل) لهذه النظريات تعد أدوات رئيسية لتحديد اكتمال وتوليد التطبيقات لهذه النظريات المعرفية (انظر: Anderson, 1983; Boynton & Lodge, 1998; Taber, 1996; Taber & Timpone, 1995; Taber & Steenbergen, 1992). (المؤلف)

الحديثة، وتنشط "الثورة المعرفية" عبر العلوم الاجتماعية. فالأفراد يتم تصورهم كمعالجين رمزيين في إطار بيئة معلوماتية معقدة، ويكون تفكيرهم حصيلة كل من المعالجات والإدارة المضبوطة أوتوماتيكيا للمعلومات الخارجية والمعرفة المختزنة (متضمنة المعتقدات والاتجاهات). وعملیات الذاكرة - مقسمة إلى هياكل من الذاكرة طويلة المدى والذاكرة العاملة وهي على الأغلب ممثلة كشبكة ترابطية - تلعب دورًا محوريًا. أما النموذج المرحلي، فهو يوفر إطارًا مفيدًا للتنبؤ حول العمليات الرئيسية للانتباه، والتفسير، والتقييم، والتخزين. والحقيقة هي أن مناقشتنا للبحث الحديث في الرأي العام سيتم تنظيمها حول المراحل الثلاث الأولى من هذه المراحل.

معالجة المعلومات وبحوث الرأي العام

ربما يكون التعقيد السيكولوجي المبكر لنموذج الاتجاهات الوارد في كتاب الناخب الأمريكي *The American Voter* (Campbell et al., 1960)، هو السبب في أن تصبح الحركة المعرفية في بحوث الرأي العام تطورية evolutionary أكثر منها ثورية revolutionary^(٢٥٦). وقد بدا الاهتمام الأعظم بالمعالجة المعرفية في معلومات الرأي العام طبيعيًا، طارحًا مسائل طويلة العهد تتعلق ببنية المعتقدات والإيديولوجية، وثبات وكبح الاتجاهات والقيم، والمكونات المعلوماتية للرأي.

(٢٥٦) يمكننا بالتأكيد أن نرى هذه الحركة - رغم ذلك - عن طريق مقارنة الصور الخاصة بالمجال في ١٩٨١ (Kinder & Sears) وفي عام ١٩٩٨ (Kinder) في الفصول الواردة في المرجع في علم النفس الاجتماعي *Handbook of Social Psychology*. ونجد كل من ستينرجن ولودج Steenbergen and Lodge (نسخة) يفتنون نقطة البداية لهذا المجال في المعرفة السياسية political cognition إلى إصدارات عديدة في بداية الثمانينيات من القرن العشرين (Fiske & Kinder, 1981: 1922) Lippman، وماكافي (McPhee, 1963)، وأكسلرود (Axelrod, 1973). وأود أن أضيف إلى هذه القائمة سلسلة من الإصدارات التي ركزت على صنع القرار في السياسة الخارجية (Carbonell, 1978; Jervis, 1970; Snyder, Bruck, & Sapin, 1962). (المؤلف)

المدخلات المعلوماتية

متى يرتفع الخطاب السياسى بما يكفى فوق صخب الحياة العصرية بما يسمح للمواطنين ملاحظته؟ وما أنماط المعلومات السياسية المثيرة للتفكير أكثر من غيرها؟ وهل للتباين غير المحدود فى البيئات المعلوماتية والمواطنين الذين يحددون جانب المدخلات للمعرفة السياسية أن ينخفض إلى مجموعة من الأبعاد القابلة للتحكم؟

فى تعليقاته الحديثة على هذا المجال، يعرف دونالد كيندر Donald (1991, see also Sears & Funk. 1998) ثلاثة أنماط عريضة من المعلومات التى قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للمواطنين وهم يشكلون آراءً حول شخصيات وجماعات وقضايا سياسية: "(١) المصالح المادية التى يراها المواطنون مرتقبة أو متعلقة بالموقف، (٢) التعاطف والسخط الذى يشعر به المواطنون نحو التجمعات الاجتماعية، و(٣) الالتزام بالمبادئ السياسية التى أصبحت متعلقة بالقضايا العامة" (p.800). وينبغى أن ننظر بعين الاعتبار إلى كل من هذه الأنماط الثلاثة العريضة فى ضوء كيفية توفيرها "التوجهات الدافعية motivational orientations" للمواطنين فى معالجة المعلومات السياسية. وسوف ننهى هذا القسم بمناقشة مختصرة للانتباه والتعرض الانتقائى.

المصلحة الذاتية المادية

لقد طرح المنظرون السياسيون، من "ماركس" Marx إلى "موسكا" Mosca، ومن "دال" Dahl إلى "داونز" Downs، طرقهم المختلفة فى فهم النظم السياسية على أسس صلبة، كما يبدو من المصلحة الذاتية. وليس فى هذا السياق ما هو أكثر محورية من تشريح الإنسان الاقتصادى. حتى إن علماء

النفس قد سلموا بسطوة الأنانية في دفع الفكر والسلوك الإنساني. ويتميز هذا المبدأ بقوة الثبات في تفسيرات العلوم السياسية للتصويت والرأي العام في دوائر معينة تتناول العقائدية dogma^(٢٥٧). وليست المفاجأة في أن تتفشى الواقعية الساخرة cynical realism^(٢٥٨) في التفسيرات المعيارية للعمل السياسي في الإعلام والثقافة العامة. وبالرغم من الوجود العام لتفسيرات المصلحة الذاتية للرأي العام، فإن هناك أسباباً قوية لاختبار أهميتها الإمبريقية (Citrin & Green, 1990; Sears & Funk, 1991).

وللأسف فإن المصلحة الذاتية كانت - بالنسبة لهؤلاء الذين يتمنون اختبار سطوتها في تفسير الرأي العام - مفهوماً زلقاً مخادعاً مثل العقلانية، لأسباب متعلقة ببعضها البعض. وبالنسبة تقريباً لأي قيد على التعريف، من الممكن الرد بأن "جوهر" الأنانية قد فقد إلى حد ما. ويقترح "ديفيد سيرز" David Sears وزملاؤه الذين وضعوا الاستكشاف الإمبريقي الأكثر استدامة لدور المصلحة الذاتية في الرأي العام، ثلاثة معايير: أولاً، يجب أن تكون المصالح المتضمنة ملموسة أو مادية. ثانياً، أن تكون الذات المتضمنة هي الفرد (أو ربما أسرة الفرد). ثالثاً، أن تكون المصلحة الذاتية تتعلق بنتائج وشيكة (Sears & Funk, 1991). أما الإشباع النفسي، والأهمية، بالنسبة للآخرين والاعتبارات المستقبلية فكلها مستبعدة، ويبدو لي أن السبب في ذلك كونها تميل إلى مد المصلحة الذاتية إلى ما وراء الاعتراف بل وتجعلها تنظيرية وتعليمية وغير قابلة للقياس إمبريقياً.

(٢٥٧) التعريفات الحديثة للعقلانية من قبل علماء الاقتصاد السياسي (يمكن العثور على أمثلة ممثلة لدى Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000) تفصل وبشكل واضح مبدأ العقلانية من الأهداف الأنانية.

وكان تحدى سيمون (Simon's (1985)، كما يبدو قد وصل إلى صلب الموضوع. (المؤلف)
(٢٥٨) الواقعية الساخرة حركة حديثة في فن الرسم الصيني بدأت في بكين عام ١٩٠٠ وتعتمد على انطلاق التعبير الفني الفردي بعيداً عن حدود العقل الجمعي للثورة الثقافية والتركيز على تناول ساخر لما شهدته الثورة الصينية منذ ١٩١١ من أحداث ذات طابع سياسي اقتصادي (المراجع)

ويتضح من دراسة تلو أخرى أن المصلحة الذاتية المادية قصيرة المدى ليست ذات صلة قوية بالرأى العام على مدى واسع من القضايا السياسية. ويقدم كيندر (1998) kinder قائمة طويلة من الأمثلة:

إن الأمريكيان من السود والبيض -عندما تواجههم إجراءات تعويضية^(٢٥٩) affirmative action - يصلون إلى رؤاهم بدون حساب الأضرار أو المنافع الشخصية (Kinder & Sanders, 1996; Kluegel & Smith, 1986). كما نجد أن المتعطلين عن العمل لا يصطفون وراء السياسات الموضوعة لتخفيف الأزمة الاقتصادية (Schlozman & Verba, 1979)، والمحتاجين إلى خدمات طبية لا يصبحون أميل إلى الامتنان إلى التأمين الصحى الحكومى أكثر من أقرانهم المتمتعين بتأمين كامل (Sears et al., 1980)، وآباء الأطفال المسجلين فى المدارس العامة لا يؤيدون دعم الحكومة للتعليم أكثر من المواطنين الآخرين (Jennings, 1979)، كما أن الأمريكيان المعرضين للانتداب العسكرى ليسوا معارضين للتدخل العسكرى على نحو خاص، أو لتصعيد الصراعات المشتعلة فعلياً (Lau, Brown, & Sears, 1978; Mueller, 1973). (Huddy, 1990)، (p. 801).

بالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن الاعتبارات الاقتصادية الشخصية أقل أهمية بكثير فى التصويت للرئاسة من الاهتمامات العامة حول الاقتصاد القومى (Kiewiet, 1993). والمؤكد أننا سنخلص من ذلك - وبالنظر إلى النتائج السلبية - إلى أن المواطنين لا يبدون على درجة خاصة من الحساسية تجاه مصالحهم الخاصة عندما يتخذون قرارات سياسية. وبدون أن تكون

(٢٥٩) انظر الهامش رقم (١٩٤) فى الفصل الحادى عشر: الاتصالات والسياسة فى عصر المعلومات (المؤلف)

المحصلات المادية من سياسة أو قضية عامة واضحة وكبيرة ووشيقة جدًا (Sears & Funk, 1991) فإن المصلحة الذاتية لا تكون محدّدة للرأى أو التحرك. (٢٦٠)

هل من الممكن استخلاص أن المصلحة الذاتية، بأثرها الضعيف على الاتجاهات والتحركات السياسية، تعد غير مهمة بالنسبة لمعالجة المعلومات السياسية؟ المثير للدهشة، أنه وبناءً على الرفض التوكيدي للمصلحة الذاتية كمحدّد للرأى، يتبين أن المصلحة الذاتية المادية تؤثر بالفعل على الانتباه إلى المعلومات السياسية. فالمواطنون الذين تتداخل مصالحهم مع قضية من القضايا يميلون إلى اعتبار تلك القضية مهمة، وبالفرض فإنهم أيضًا يكونون أكثر انتباهًا للمعلومات المتعلقة بها، بالرغم من أن الدليل هنا يبقى دليلاً أولياً مجملًا (Krosnick, 1988, 1990). فالمسنون، والمتعطّلون عن العمل، والأمريكان السود، أولئك الذين من شأنهم الانتفاع أو المعاناة من تخفيف الضرائب، يعلقون جميعهم أولوية قصوى على القضايا التى تؤثر فيهم على نحو شخصى أكثر (Boninger, Krosnick, Barent, & Fabrigar, 1995; Iyengar, 1995; & Kinder, 1987; Sears & Citrin, 1982; Thomson, Borgida, & Lavine, 1995). وفى تحديد نوعية المعلومات التى سيولون الانتباه إليها، فإن المصلحة الذاتية توفر بعضًا من التوجيه بالنسبة لعامة الناس.

التوجهات الجماعية

إذا لم تكن المصلحة الذاتية الضيقة مرشدًا جيدًا للرأى العام، فربما تُثبت التوجهات الأساسية للجماعات الاجتماعية والسياسية قدرة أكبر على

(٢٦٠) الحملات التى تشتمل منافسة على مصالح مادية مفهومة بسهولة، كما هو الحال فى بعض الاقتراحات حول تخفيف الضرائب، وجد أنها تشدّ قدرًا أكبر بكثير من العمل القائم على المصلحة الذاتية (Courant, Gramlich, & Rubinfeld, 1980; Hawthorne & Jackson, 1987). (المؤلف)

ذلك. فلقد فهمنا، على أية حال، منذ وقت طويل أهمية الهوية الاجتماعية بالنسبة لتطوير الاتجاهات الاجتماعية والسياسية (brewer & Brown, 1998; Kinder, 1998). حيث إن الانتماءات لجماعات اجتماعية وسياسية ودينية وتاريخية وثقافية وقومية وسياسية، تعد بلا شك قوى توجيهية فاعلة في توجيه الرأي العام والتحرك المحتمل. وقياساً للطبيعة التسلسلية تكون هوياتنا السلبية ومشاعرنا ومعارفنا تجاه الجماعات التي لا ننتمى إليها.^(٢٦١) وقد أفاد روجر براون Roger Brown في مرجعه التقليدي لعلم النفس الاجتماعي بأن "الصراع بين الجماعات يشبه مقعداً ثلاثي القوائم شديد الثبات؛ لأن هناك قائمين يمثلان العمليات السيكولوجية العامة التي لا يمكن مكافحتها، وهي التمرکز حول العرق ethnocentrism، والنمطية stereotyping أما القائم الثالث فيمثل حالة المجتمع، والتوزيع غير العادل للموارد، وهو ما يوجد دائماً في كل مكان" (p. 533).

لأسباب نفسها، تبين أن تصدعات الجماعة الاجتماعية، من النوع إلى الجيل، ومن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية إلى الإقليمية، تعد محددات مهمة للرأي العام على مدى واسع من القضايا (Kinder, 1998). ومن بين النتائج الأكثر رسوخاً في هذا التراث، مثلاً، أن السود والبيض من الأمريكان يختلفون في مواقفهم حول كثير من القضايا السياسية، وبشكل واضح وملحوظ جداً أحياناً. وتظل المناظرات المهمة المتعلقة بالدرجة التي انحدر إليها الاضطهاد العرقي في العقود الأخيرة، والتفسير النظري لـ "العنصرية الحديثة" (Kinder, 1986; Sniderman & Tetlock, 1986b, 1986a)، ودور

(٢٦١) الاعتراف بأن المجتمع الجماعي الحديث يضع الفرد في إطار مجال من التوحد الجماعي المعقد وأحياناً الفاطح، وأن الهوية نفسها تتغير مع الوقائع الاجتماعية والسياسية واللغة البسيطة للجماعة وخارج الجماعة توفر رغم ذلك إطاراً قوياً لمناقشة أثر العلاقات الجماعية على الرأي العام. (المؤلف)

"الصراع الجماعى الواقعى" فى تفسير التمييز (Bobo, 1988; Coser, 1956)، والعرق تظل كلها- كما هو واضح- قوى موجهة فاعلة لكثير من الأمريكان (Black & Black, 1987; Bobo & Sanders, 1996). وبالمثل، فإن الاتجاهات حول الرفاهية (Gilens, 1999)، والهجرة (Pettigrew & Meertens, 1995) وسياسات مكافحة الإيدز (Price & Hsu, 1992) تتحول كلها إلى عدائية نحو الجماعة الأخرى.

ولكن تحت أية ظروف ستمارس الهويات الجماعية أكبر جذب ممكن على الرأى العام؟ تشير النظرية والبيانات إلى ثلاثة عوامل تتوافق على نحو دقيق مع مقعد براون ثلاثى القوائم. أولاً، هناك قدر كبير من البحوث- أكثرها شهرة، الشخصية السلطوية (Adorno.) *The Authoritarian Personality* (Frankel- Brunswick, Levinson, & Sanford, 1950)- يؤكد على الفروق الفردية. فبعض الناس يكونون أكثر تمركزاً على الهوية العرقية أو أكثر استثماراً من الناحية الشخصية فى الهويات الجماعية عن الآخرين. أما الحجة الثانية فقد ركزت على بيئة المعلومات والأنماط الجماعية المشتركة على نحو واسع. ولا يمكن للتوجهات الجماعية أن تؤثر على الآراء فى قضية سياسية، مثلاً، إذا كانت هذه التوجهات غير مفهومة باعتبارها ذات صلة بالقضية، وهذه الصلة أو "الارتباط" قد توفره المعالجات النخبوية للمعلومات المتعلقة بالأنماط (انظر على سبيل المثال: Kinder & Sanders, 1996; chapter 11). ثالثاً، فإن الصراع الجماعى، والاعتماد على الهوية الاجتماعية من أجل معالجة المعلومات، تكون مستجيبة أيضاً إلى الصراعات الحقيقية للمصلحة (Bobo, 1988; Coser, 1956; Summer, 1906; chapter 5). أيضاً فإن فترات الصراع الأشد بين الجماعات أو القضايا التى تركز على المصالح الجماعية المتصارعة ينبغى أن تعزز من أهمية الهويات الجماعية فى معالجة المعلومات الفردية.

القيم السياسية

إن السياسة بالنسبة لكثير من الناس تدور كلها حول المبادئ، فالجدل العام حول الإجهاض، والصحة القومية، والسيطرة على استخدام الأسلحة، وعقوبة الإعدام، والرفاهية، وتمويل الفنون كلها تدور حول المحاور المركزية لجملة الأخلاق الأمريكية: الروح الفردية، المساواة، هاجس القوة (Kinder, 1998). وتعد السياسة في جزء منها تنازعية contentious لأنها تجلب القيم إلى الصراع، على المستوى الاجتماعي بالتأكيد (Feldman & Zaller, 1992; Kinder & Sanders, 1996; Stoker, 1992) ولكن أيضاً داخل المواطنين الأفراد (Feldman & Zaller, 1992; Tetlock, 1986). هذا فضلاً عن أن القيم قد تكون عناصر رئيسية في بنية المعرفة السياسية (أى الذاكرة)، حيث توفر كايحاً عبر القضايا وثبات الاستجابة عبر الوقت، لدى بعض المواطنين على الأقل (Feldman, 1988; chapter 14). وبناء على مركزيتها في الخطاب السياسى وفي النظرية الديمقراطية، قد نتوقع أن تكون القيم محدّدة على نحو فعال للرأى الفردى بالنسبة إلى عدد كبير من القضايا السياسية. ومن ثم قد يكون من قبيل المفاجأة أن تصبح آثار الروح الفردية، والمساواة، والتسامح، ومعارضة الحكومة، آثاراً عارضة مركبة لا صوت لها. ولتفسير هذه النقطة، سننظر وباختصار فى البحث حول الروح الفردية.

الفردانية الصلبة hardy individualism: المفهوم الذى يعنى أن الناس مسئولون عن كثير من أوجه حياتهم، وهو مفهوم يساعد على تفسير معارضة برامج المساعدة الحكومية (Feldman, 1988; Feldman & Zaller, 1992; Kinder & Sanders, 1996) وميل الفقراء للوم المعتقدات الشائعة عنهم باعتبارها متسببة فى الأوضاع التى يعيشون فيها (Feldman, 1983; Sniderman & Brody, 1977). ولكن الأشياء تبدأ فى الغموض عندما نضع فى الاعتبار

اتجاهات الأمريكيان البيض نحو السود. فمعارضة برامج الحكومة الموضوعية لتخفيف الأعباء الاقتصادية على الأمريكيان السود قد تفهم على أنها امتداد بسيط لهذا المنطق المبدئي نفسه: السود فقراء لأنهم لا يعملون بما يكفي من الجدية (Sniderman, 1985; Sniderman & Tetlock, 1986b, 1986c). من ناحية أخرى، قد بينا أن الهويات الجماعية العرقية توفر تفسيراً فعالاً للاتجاهات السياسية ذاتها، خاصة عندما نضع في الاعتبار دور المساواة الاجتماعية (Kinder, 1986; Kinder & Mendelberg, 2000; Sanders, 1996; Kinder & Winter, 2001).

التعرض الانتقائي

إن المصلحة الذاتية، والقيم السياسية، والهويات الجماعية على نحو خاص، تخلق مجالاً فعالاً للقوى الدافعية التي توجه المواطنين في بيئتهم المعلوماتية. ومن الناحية التقليدية، صورت بحوث الرأي العام المواطن كمجرد أداة تتسم بالسلبية نسبياً في إطار قوى أكبر، قد تكون شريرة في بعض الأحيان، دون الميل أو القدرة على ضبط البيئة المعلوماتية. في المقابل، نجد قدراً كبيراً من الأعمال الحديثة تصور المواطن منخرطاً على نحو أكثر إيجابية، هذا إذا لم يكن فعلياً واقفاً فوق قمة المعالجة المعلوماتية (Kuklinski & Quirk, 2000; Lavine, 2002; Lodge & Taber, 2000, 2001; Rahn, Aldridsh, & Borgida, 1994; Taber & lodge, 2000; Taber, Lodge, & Glather, 2001; Zaller & Feldman, 1992). النقطة الحرجة للأهداف الحالية هي أن المواطنين، إذا كانت لديهم الدافعية، قد ينتبهون وبصورة انتقائية، أو يسعون، إلى معلومات معينة من البيئة؛ ولا يكونون في حاجة إلى أن يصبحوا مجرد متلقين سلبيين.

المفاجأة، أن قدرًا كبيرًا من التراث الموجود حول التعرض الانتقائي المنبثق عن تقليد التنافر المعرفي^(٢٦٢) cognitive dissonance في علم النفس الاجتماعي، لا يوفر دعمًا مباشرًا على طول الخط لهذا الفرض (Eagly & Chaiken, 1993; Frey, 1986; Kunda, 1990; Sears & Freedman, 1967). وربما يكون الدليل الأوضح على التعرض الانتقائي في معالجة المعلومات السياسية آتيًا من سلسلة التجارب التي أجريتها مع ميلتون لودج Milton Lodge (Taber & Lodge, 2000). حيث قام المفحوصون في هذه الدراسات - وباستخدام نموذج واسع من لوحات المعلومات على الحاسب^(٢٦٣) - بالبحث عن المعلومات التي يعرفون أنها ستؤيد معتقداتهم السابقة حول الإجراءات التعويضية، والسيطرة على الأسلحة، بينما تجنبوا المعلومات التي أدركوا أن من شأنها أن تتحدى هذه المعتقدات. وقد كان التعرض الانتقائي في أعلى حالاته وسط المفحوصين الأكثر اطلاعًا، والذين تتوافر لديهم معتقدات قوية، وبالتحديد من قد نتوقع منهم أن يكونوا الأكثر دافعية لضبط المعلومات.

بنية الذاكرة وعمليات التفسير

من بين المبادئ الأساسية لنظرية معالجة المعلومات أن الناس لا يستجيبون مباشرة إلى المنبهات الخارجية، بل يجب أولاً أن يبنوا تمثيلات

(٢٦٢) التناقض الإدراكي: نظرية وضعها "فيسنجر" Festinger تقر بأن الفرد يتميز بنوع من التماسك الداخلي في عواطفه وتصوراته ومعتقداته. كما أن أفعاله تكون مجموعاً متوازناً ومتجانساً. وإذا اضطرب الفرد إلى أن يؤدي عملاً يتعارض مع نسق قيمه مما يترتب عليه تصدع التوافق بين عواطفه وبين تصوراته عن آراء الآخرين تنشأ حالة التنافر الإدراكي وتسبب اضطراب نفسية الفرد. انظر: معجم المصطلحات الاجتماعية، د. أحمد زكي بدوي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦. (المترجم).

(٢٦٣) لوحة المعلومات هي مصفوفة للمعلومات الخفية؛ يجب على المفحوصين أن يقوموا بالضغط على خلية في المصفوفة لإطلاق المعلومة من الخلية. وفي هذه المعلومات المتغيرة الخفية المتكونة من حجج مؤيدة ومضادة للعمل التوكيدي أو ضبط الأسلحة، والصقوف، مميزة بمصدر الحجج (مثل: NRA أو اللجنة المناهضة للأسلحة الشخصية). (المؤلف)

داخلية للمعلومات internal representations، وهو ما يدعوه "والتر ليبمان" (1922) Walter Lippman بـ "النصور داخل العقل pictures in the head". وسوف نتناول في هذه الجزئية مسألة كيفية بناء المعرفة وأثر ذلك البناء على تفسير المعلومات الجديدة. وبدلاً من محاولة تقديم رؤية شاملة (انظر: Eagly & Chaiken, 1993; McGraw & Steenbergen, 1995)، سأركز على عدة أفكار ذات أهمية خاصة بالنسبة للرأى العام.

كان أحد النقاشات النزاعية قد انطلق مع صدور مقالة "فيليب كونفيرس" Philip Converse عام ١٩٦٤ حول نسق المعتقدات الجماهيرية. وقد أعلن "كونفيرس" أن عامة الناس كانوا "أبرياء تماماً" (p. 255) من "نسق المعتقدات المألوفة، التى تميل على الأغلب- من وجهة نظر أهميتها التاريخية- إلى جذب المراقب المحنك" (1964, p. 256). ولم يبدُ الفكر الغربي- بأبعاده: اليمين، اليسار، الليبرالى، المحافظ- مقيداً للمعتقدات السياسية للمواطنين الأمريكان. وبافتقادها للبناء التاريخى، فإن المعتقدات الجماهيرية لم تتمتع إلا بقليل من التماسك ودرجة أقل من الاستقرار أو الثبات. ويمكن قراءة البحوث التى أجريت حول الإيديولوجيا والرأى العام، منذ "كونفيرس" كمحادثة ممتدة على مدى هذه الأطروحة المحورية (kinder. 14 chapter; Sniderman & Tetlock, 1986a; Sniderman, 1993; 1998). وقد اقترح كونفيرس نفسه إجابة نصها: "نحن لا نكذب وجود كيانات يمكن على أفضل الأحوال تسميتها بـ "إيديولوجيات الناس folk ideologies"، ولا ننكر للحظة واحدة أن التمييزات الحادة فى تنوع من القيم الضيقة، قد توجد فى إطار البنى الفرعية للناس الأقل تعليمًا" (pp. 255-256). بمعنى آخر: إن المواطنين قد ينظمون معتقداتهم السياسية على نحو هرمى، ولكن فى ضوء القيم الجوهرية وليس البعد الليبرالى- المحافظ (Feldman, 1988; Hurwitz & Peffley, 1987; but see Abramowitz & Saunders, 1998).

وهناك نقاش آخر ذو صلة بالمنظومات (انظر: Conover & Feldman, 1991; Kuklinski, Luskin, & Bolland, 1991; Lodge & McGraw, 1991): هل الذاكرة منظمة في اتجاهات ومعتقدات منفصلة (عقد وصلات مفردة)، أم أنها "في كتل" (شبكات فرعية معقودة على نحو وثيق الصلة بموضوع معين في الذاكرة)؟ على سبيل المثال، عندما يتناول الناس هيلارى كلينتون Hillary Rodham Clinton في خبر صحفى، فإلى أى مدى؟ وكيف تكون المعرفة التى استحضروها من الذاكرة طويلة المدى منظمة؟ لقد تبين أن الناس الذين اعتقدوا أو فكروا قليلا حول السناتور كلينتون فى الماضى- المحنكين أو المثقفين سياسيًا- على سبيل المثال، أو الذين اهتموا بشكل خاص بقصة كلينتون- هم الأكثر احتمالاً لامتلاك منظومة فى الذاكرة طويلة المدى تنظم معرفتهم، واتجاهاتهم، واستنتاجاتهم حول هيلارى. وأن الاتجاهات المهمة من الناحية الشخصية أكثر احتمالاً من الاتجاهات غير المهمة بالنسبة لـ "تطور" بنى أو هياكل مكتملة ومتبلورة فى الذاكرة (Barent & Krosnick, 1995). وهناك تطبيقان للتنظيم المخططى schematic organization للذاكرة يستحقان التعليق: أولاً، بقدر ما تكون المخططات فى الذاكرة طويلة المدى "موحدة unitized" بقدر ما يمكن أن توسع وعلى نحو دال من قدرة الذاكرة العاملة، وبالتالي من مقدار المعرفة التى يمكن الاحتفاظ بها فى الوعى الشعورى. ثانياً، إن المخططات تُثرى "الصور داخل العقل" بملء كثير من التفاصيل حول الموضوع محل التفكير من خلال المعرفة الاستنتاجية. وهذا ما يوفر لمعالجة المعلومات مكسباً جديداً فى الكفاءة، ولكن فى ظل خطر الاستنتاج الخاطئ.

على غير المتوقع، فإن دور الانفعال فى تنظيم الذاكرة لم يحز على اهتمام كبير فى بحوث الرأى العام (انظر: الفصل السادس)، وعندما تم وضعه فى الاعتبار، لم يحدث أن وُجد الانفعال التقييمى عموماً فيما يتعلق

ببناء المعرفة السياسية (McGraw & Steenbergen, 1995). وقد عرضنا حديثاً أنا وميلتون لودج (Milton Lodge 2000) نظرية للاستدلال السياسى القائم على الدافعية والمبنى على الدمج الشديد للانفعال التقييمى (الحب والكره، أو يروق ولا يروق likes and dislikes) فى الذاكرة الترابطية (راجع الشكل ١٣-٢). ونزعم أن جميع المفاهيم السياسية التى تم تقييمها فى الماضى إنما تحمل علامة مؤثرة فى الذاكرة طويلة المدى. وهذه التقييمات ترد تلقائياً وبلا مفر إلى الذهن حينما تدخل عقدة المفهوم إلى حيز الوعى، مع تطبيقات مهمة للاستدلال الناتج (سنناقشه لاحقاً). وهذه المقاربة ذات فائدة تتمثل فى اقتران رؤية أبسط للانفعال بالنموذج المعيارى لمعالجة المعلومات التى وجهت البحث فى المعرفة السياسية لعدة عقود. ومع ذلك فهى غير مفيدة من حيث إنها قد تكون شديدة البساطة. وعلى نحو خاص فإن رؤيتها للانفعال فى ضوء تقييمات ما يروق وما لا يروق قد تبدو شديدة الفتور لدى المهتمين بالانفعالات الصادقة (Marcus & MacKuen, 1993). وعلاوة على ذلك، فإن آليات تحديث العلامات الوجدانية تبقى مثيرة للخلاف، والنموذج على حالته هذه لا يمكن أن يكون مسئولاً بسهولة عن الازدواج الوجدانى فى الاتجاهات السياسية (Lavine, 2001).

التقييم

يتمثل دور المواطن الأساسى فى تشكيل رأى العام فى مهمة تقويمية. فالمواطنون فى المحادثة، فى مكان الاقتراع، حول مسح رأى يُطلب منهم تقرير تقييماتهم المهمة للمرشحين، أو الجماعات، أو القضايا. وذلك بناءً على افتراض أن المواطنين لديهم آراء يخبرون عنها. ولكن "كونفيرس" لم يعتقد فى ذلك (Converse 1964). أما الاتهام الثانى ضمن الاتهامين التوعمين اللذين وجههما إلى المواطن الأمريكى يكمن فى أن معظم الأمريكان لا يتبنون

اتجاهات سياسية تستحق مجرد الاسم. مما أسفر، على أية حال، عن جدل أشد سخونة مما أثارته أطروحته القائلة "البراءة من الإيديولوجيا".

وسوف أقصر تعليقي على الجدل حول "انعدام الاتجاهات nonattitudes" في ردين رئيسيين على "كونفيرس": أولاً، ربما يكون ذلك القياس غير الملائم هو الأكثر مسئولية عن عدم استقرار الاستجابة، من المواطنين غير الملائمين (Achen, 1975). الملاحظ في إعادة تحليل بيانات كونفيرس، أن "كريستوفر آخن" Christopher Achen استطاع الاهتمام - وبصورة حقيقية - بجميع الاتجاهات التي غالباً ما كانت ثابتة وعلى نحو أكمل. ولكن كيف لنا أن نفسر هذا الخطأ في القياس؟ إنه غير منتظم، كما أشار آخن، أو ربما هناك تفسيرات جيدة لمعالجة المعلومات لصياغة السؤال، أو الترتيب، أو التأثيرات السياقية التي يمكن أن تكون متضمنة في نماذج الرأي العام؟ وهذا السؤال يأخذنا إلى الرد الثاني على "كونفيرس" الذي يشير إلى أن الناس لا يحملون اتجاهات يستدعونها ويخبرون عنها بسهولة، ولكنهم يبنون اتجاهاتهم اعتماداً على عينة محددة من الاعتبارات التي يستدعونها من الذاكرة طويلة المدى لحظة استجابتهم للسؤال الوارد في استطلاع الرأي (Martin & Tesser, 1992; Tourangeau, Rips, & Rasinski, 200; Zaller & Feldman, 1992). ونظراً إلى أن استدعاء الذاكرة في نموذج الشبكة الترابطية يعد احتمالاً ويهدى إليه سياق محدد للحظة، فإن عينة الاعتبارات المستدعاة إلى الذاكرة العاملة في استجابة إلى سؤال استطلاع الرأي ستتأثر بصياغة السؤال، وبطبيعة الأسئلة السابقة، وبمجموعة العوامل السياقية. ويقول كل من "جون زالر" و"ستانلي فيلدمان" (John Zaller and Stanley Feldman, 1992) إنه بعيداً عن العقل الفارغ empty headed، فإن كثيراً من المواطنين يملكون اعتبارات متعددة متصارعة تتعلق بموضوع معين؛ وإن استجاباتهم غير المستقرة لأسئلة الاستطلاع تعكس بسهولة هذه الحالة من الازدواج الوجداني.

إن نموذج "زالر وفيلدمان" يركز على الذاكرة، بمعنى أن التقييمات تتشكل من الأشياء التي تروق والأشياء التي لا تروق، ويستطيع المواطنون استدعاءها عند حاجتهم إلى إصدار الحكم. وقد نتخيل المواطن/ة في مركز الاقتراع يحسب/تحسب المزايا والسلبيات بدقة قبل سحب الرافعة. في المقابل، نجد النماذج الإلكترونية on line للتقييم السياسى (Lodge, McGraw, & Stroh, 1989; Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995) تزعم "أن المواطنين يستخلصون تلقائيًا وحالًا التطبيقات التقييمية للمعلومات السياسية بمجرد تعرضهم لها، ويدمجون هذه التطبيقات في حصة تلخيصية متواصلة أو في سجل جار، ثم يعملون على نسيان التفاصيل الوصفية غير الجوهرية لتلك المعلومات" (Lavine, 2002, p. 227). فالمواطن في مركز الاقتراع لا يحتاج إلى إعادة النظر في المزايا والسلبيات، حيث إن التقييم قد يكون تم بالفعل.

وهذه النماذج تقدم - على نحو شائع - كنماذج متنافسة، أو بالأحرى متنافرة - حيث يُنظر إلى العمليات القائمة على الذاكرة بوصفها أكثر قابلية للتطبيق على الأهداف أو القضايا المعقدة الجامعة بين نقيضين، في حين تكون العمليات الفورية on-line أكثر قابلية للتطبيق على الأشياء الأبسط أحادية التكافؤ، خاصة عندما يتوقع المواطنون تعرضهم لإصدار حكم (المفاضلة بين مرشحين). وبالرغم من ذلك أعتقد أن هذا النقاش لم يكن مثمرًا على نحو خاص، وهو ما يعود جزئيًا إلى أن ما كان يحركه هي تفسيرات حادة لا يصدقها أحد. والنموذج الفورى online model لا يعنى أبدًا أن التفاصيل منسية؛ فهو ككائن حي لن يحتفظ في ذاكرته طويلة المدى بالمكونات الضرورية ليتبين التطبيقات التقييمية للمعلومات الجديدة عند تعرضه لها. على العكس من ذلك، نجد أن المقاربة القائمة على الذاكرة لا تعنى أن الناس يكفون عن تقييم المعلومات كليًا عند التعرض لها؛ فالكائن الحي حينئذ لن تكون لديه القدرة على مقاومة الإقناع، ولا الحفاظ على

معتقداته بمرور الوقت. والتناول الأكثر إقناعاً للمعلومات الانطباعية، من وجهة نظري، هو ما يقوم على نماذج مهجنة (Hastie & Pennington, 1989; Scherpenzeel & Saris, 1997). فالعلامات التقييمية التي تتشكل عبر عملية فورية online قد تصبح، مثلاً، مفعلة وتدخل الذاكرة العاملة مع اعتبارات أخرى؛ فعلاقة تقييمية قوية قد تعتبر دليلاً على شدة تكوين الحكم (وفى الحالة القصوى، قد تحدده)، في حين أن العلامة الضعيفة لا تؤثر إلا كواحدة ضمن اعتبارات كثيرة (Lavine, 2002).

في السنوات الأخيرة شهدت النماذج القائمة على الدافعية لمعالجة المعلومات انتعاشاً، بما فيها التعرض الانتقائي الذي وصفناه فيما سبق، وتتوع من العمليات التقييمية القائمة على الدافعية (Kunda, 1990; Lodge & Taber, 2000; Taber and Lodge, & Glathar, 2001). وكما هو الحال في نظريات الاتساق المعرفي (Festinger, 1957; Heider, 1958)، تؤكد هذه الأطر على أن الضغط من أجل الاتساق التقييمي في الاتجاهات، يعد قوة دافعية شديدة في معالجة المعلومات. وقد بنينا أنا وميلتون لودج Milton Lodge على سبيل المثال، نظرية للاستدلال السياسي القائم على الدافعية على ثلاثة مبادئ: الأول، أن التأثير التقييمي يتصل على نحو متلازم في بناءات الذاكرة طويلة المدى فيما يسميه "روبرت أبلسون" (1963) Robert Abelson "المعرفة الساخنة hot cognition"؛ والمبدأ الثاني، أن هذه التقييمات يتم تحديثها بشكل فوري online، فيما يقوم به الفرد من تناول معلومات سياسية ذات صلة؛ والمبدأ الثالث؛ أن استدعاء هذه التقييمات يكون تلقائياً، وفقاً لعمليات الاستدعاء ذاتها من الذاكرة المستخدمة من أجل "المعرفة الباردة cold cognition".

وباستخدام مهمة تحديد الأولويات الوجدانية (Bargh, Chaiken, 1996; Govednorm & Pratto, 1992; Fazio, Sanbonmatsu, Powell, & Kardes, 1986)،

نجد دليلاً تجريبياً واضحاً على المعرفة الساخنة وفرض التلقائية في معالجة المعلومات حول عدد متنوع من الموضوعات السياسية (Lodge & Taber, 2000, 2001)^(٢٦٤)، أى أن الأشخاص المنخرطين في التجارب يملكون بوضوح وجداناً تلقائياً نحو كثير من المرشحين السياسيين، والجماعات، والقضايا؛ وتقييماتهم ترد إلى الذهن بعد مضي مليمترات من الثانية منذ لحظة تعرضهم إلى أولوية سياسية، وأسرع بكثير لهم من أن تبني في الذاكرة العاملة، وهذه النظرية ثلاثية الأجزاء لها تطبيقات مهمة للاستدلال السياسى. فقد نتوقع على سبيل المثال الوجدان التقييمى الذى يرد تلقائياً إلى الذهن عند كثير من المواطنين عندما يهتمون بالمعلومات حول المرشحين السياسيين، أو الجماعات أو القضايا السياسية لصبغ معالجتهم لتلك المعلومات على نحو فعلى وحقيقى. وقد دعمت التجارب وبشكل قوى هذا "الانحياز لعدم التأكيد :disconfirmation bias" (Edwards & Smith, 1996; Taber & Lodge, 2000): والأشخاص الذين تعرضوا قبل ذلك لتأثير قوى لإجراءات تعويضية affirmative action، والسيطرة على الأسلحة والدعم العام للفن، على سبيل المثال، أظهروا دليلاً للانحياز فى معالجتهم للحجج والأدلة ذات الاتجاهات المضادة، وقد نمت اتجاهاتهم بشكل أكثر حدة من هذه الحجج المضادة.

ومن ثم فقد تركزت مناقشتى للتقييم السياسى بشكل حصري على العمليات الداخلية للمواطنين. فى المقابل، نجد أن البحوث التى جرت على التأطير framing وتحديد الأولويات priming فى المعلومات الخاصة بالاتجاهات السياسية، تعرض مثلاً رائعاً للفوائد النظرية التى تنمو عندما نأخذ تفاعل المواطن على محمل الجد، مع البيئة المعلوماتية والسياق السياسى

(٢٦٤) لدينا دليل إضافى فى تدعيم المعرفة الساخنة والتلقائية فى معالجة الموضوعات السياسية من دراسات محتملة ذات صلة بالأحداث التى تقتفى نشاط المخ باستخدام الطرق الفسيولوجية (EEG). والفرض المتعلق بالـ OL قد تم تدعيمه جيداً فى عدد متنوع من دراسات سابقة (انظر على سبيل المثال: Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995). (المؤلف)

الأوسع (Gamson, 1992; Iyengar, 1991; Iyengar & Kinder, 1987; Lau, Smith, & Fiske, 1991; Nelson, Clawson, & Oxley, 1997; chapter 11). وسوف أقصر مناقشتي هنا على ما أراه جوهرًا نظريًا، وأشير على القارئ بالفصل الحادى عشر. الأمر الأهم فى هذا السياق، أن هذا العمل إنما يؤكد على الدور النقدى للبناءات المعرفية (المخططات، الأطر، المقتطفات)، التى تسمح للنخب باختراق وإدارة التقييم وعمليات الاستنتاج لعامة المواطنين. وللتبسيط المعقول، فإن التأطير - الذى يفترض فيه عمومًا أن يكون استراتيجيًا من طرف النخب، ولا يجب أن يكون كذلك - يمكن أن يحدث على الأقل بطريقتين: حيث يمكن للنخب أن تبلور وتوضح إطارًا لطريقة فهم موضوع سياسى معين، مع توقعات بأن كثيرًا من المواطنين سينظرون إلى المرشح، أو إلى القضية أو الجماعة من خلال تلك العدسات؛ أو أن النخب قد تزيد من إمكانية الوصول أو الصلة المدركة لإطار معين مشترك. على سبيل المثال، إن مظاهرات الكلوكلوكس Klu Klux Klan يمكن أن تؤطر من قبل الإعلام فى ضوء حرية التعبير أو فى ضوء النظام العام، مع التنبؤ بتأثيراتها على اتجاهات المواطنين نحو المظاهرة (Nelson, Clawson, & Oxley, 1997).

ملخص

لقد ساور "فيليب كونفيرس" Converse القلق من أن دراسات نسق المعتقدات "غالبًا ما تم التعامل معها كعروض أساسية للمبدأ القائل بأن ما يكون مهمًا للدراسة لا يمكن أن يقاس، وما يمكن قياسه لا يكون مهمًا للدراسة" (P.206). والبحث الوارد فى هذا الجزء، وقد ساعد فى بلورته العمل الأصيل لـ "كونفيرس"، يبين إلى أى مدى وصلنا. فالموضوعات على درجة كبيرة من الأهمية على المستوى الإمبريقي، والنظري، والمعياري؛ ومقاربة معالجة المعلومات تعطينا مناهج، ونظرية تتيح لنا النظر عن كُتب داخل

أذهان المواطنين. فضلاً عن ذلك، فإن نموذج المراحل لمعالجة المعلومات- الانتباه، والتفسير، والتقييم- الذى استخدمته لتنظيم رؤيتي، لا يشوه- فى اعتقادى وبشكل أساسي- الواقع المؤسس له؛ تبنياً لعبارة كريستين مونترو (1994) Kristin Montroe المجازية الخالدة: إن التراث الخاص بالرأى العام عندما يرتدى منظور معالجة المعلومات، فإنه لا يشبه "امرأة بدينة فى الكورسيه".

مفارقة المواطن العاجز

إن الناخب الأمريكى، كما ورد فى بحوث الرأى العام على مدى النصف الأخير من القرن الماضى، يتمثل فى كاريكاتير بائس من المواطن النبيل فى النظرية الديمقراطية المعيارية؛ غير مهتم بالسياسة، يحصل على معلومات ضئيلة حول المسائل العامة، غير متسامح مع التنوع، وتعوزه الدراية والخبرة على المستوى الإيديولوجى. ويبدو أنه من قبيل الإعجاز أن يعتمد نظام ما على مثل هذا المسخ، ويمكن أن يستمر على قيد الحياة، ناهيك عن ازدهاره.

المواطن العاجز

لقد طرحت النظرية الديمقراطية، ومثلها الأعمال النقدية، تساؤلات حول ما إذا كان عامة المواطنين لديهم أى اهتمام حقيقى بالشئون العامة، وذلك بناءً على العلاقة الأكثر شخصية والأكثر مباشرة للاهتمامات الخاصة، وكذلك ترديداً لصدى الشبح الذى أطلقه "والتر ليبمان" Walter Lippman و"روبرت دال" (1961) Robert Dahl اللذان أكداً كما هو معروف على أن "السياسة عبارة عن عرض فرعى فى سيرك كبير للحياة" (p. 305). وتتفق البيانات الواردة من المسوح مع هذا مؤكدة على أن المواطنين لا يهتمون

بالسياسة سوى على نحو ضعيف نسبياً (Bennett, 1986; Bennett & Resnick, 1990). وبالطبع قد نكون من السذاجة بما يجعلنا نتوقع أى شيء عدا ذلك. فتبلد المواطن قد يكون أيضاً تخصيصاً عقلانياً للموارد المحدودة سواء بالمعنى الاقتصادي (Downs, 1957) أو السيكولوجي (Fiske & Taylor, 1991). فبناء على تكلفة المعلومات والعائد البخس المنتظر من وراء الانخراط فى السياسة، فإن المواطنين قد يكونون أيضاً "بائسين معرفياً" فى معالجتهم للمعلومات السياسية.

قد يتوقع المرء أن فقدان الاهتمام سيدفع به إلى الجهل السياسى، وهو ما يبدو أنه الحاصل فى أمريكا (Dahli Carpini & Keeter, 1996). والحقيقة "أن عمق الجهل الذى تفصح عنه السياسة الجماهيرية الحديثة قد يصل إلى حد الإدهاش" (Kinder, 1998, p. 785). فهناك عدد كبير من الناس لا يفهمون الهياكل الأساسية لحكوماتهم، أو المواقف من القضايا أو حتى هويات ممثليهم، ولا الحقائق الجغرافية أو السياسية المحيطة بالآزمات الدولية الحالية. وهم بالتأكيد لا يعرفون سوى أقل القليل حول ما تقوم به حكوماتهم فعلياً (على سبيل المثال، يتكلم أغلبية الأمريكان بانتظام عن اعتقادهم بأننا ننفق على الخدمات الطبية أقل مما ننفق على المساعدات للبلدان الأجنبية).

علاوة على ذلك، فهناك - كما بينتُ سابقاً - سبب ما للقلق حول الثقافة الإيديولوجية للمواطنين الأمريكان، فالقليل الذى يعرفه المواطن يبدو غير مهيكّل أو منظم حسبما يتوقع المنظّرون الديمقراطيون على نحو معيارى. أى أن البعد اليساري - اليميني الذى يعد مهماً جداً بالنسبة لمنظري السياسة يبدو إلى حد كبير بعداً غير ذى صلة بالمواطن العادى. مما يعنى، وفق إحدى طرق التفكير على الأقل، أن المواطنين ضعيفو الإعداد لاستيعاب الخطاب العام المقدم فى ضوء اليمين - اليسار، وعلى أقصى تقدير فإن المواطنين يفتقدون النقاط الأساسية للمرجعية الضرورية المطلوبة للمعتقدات

السياسية الثابتة والتماسكة داخليًا. وبالطبع، هذا الافتقاد إلى التقييد الإيديولوجي قد يكون أقل إنهاكًا إذا وجد المواطنون معايير أخرى لتنظيم معتقداتهم واستخدموها.

إن من بين المبادئ التي ساد الاعتقاد بكونها محورية للديمقراطية، مبدأ التسامح مع التنوع والاختلاف (Mill, 1861/ 1951). وكانت حرية الخطاب والصحافة، متضمنة في شرعة الحقوق كقيم أساسية، ضرورية لاستمرار الديمقراطية على قيد الحياة. ماذا عسانا أن نفعل مع الخط الطويل للبحث في الرأي العام الذي يوثق انعدام التسامح المنتشر في أمريكا؟ لقد ظهر أن هناك تفسخًا مؤلمًا بين تأييد التسامح (ومبادئ أخرى في هذا الصدد) على نحو مجرد، وبين الافتقاد إليه في حالات بعينها (McClosky, 1964; Prothro & Grigg, 1960). إن المواطنين الذين قد يتفقون، مثلاً، على أن حرية التعبير هي حجر الزاوية للديمقراطية الأمريكية، نجدهم الآن ينكرون حقوق الشيوعيين وهم مبتهجون، أو حقوق الاشتراكيين، أو الملحدون في التحدث على الملأ أو في التدريس في مدارسنا (Stouffer, 1995). والتفاوت الذي ساد وسط أولئك الذين رأوا تغيرًا مفاجئًا في التسامح خلال السبعينيات (Davis, 1978; Nunn, Crockett, & Williams, 1975) تبخر عندما بات معروفًا أن الأمريكيان عمومًا أصبحوا غير متسامحين، بالرغم من أنهم أقل توحيدًا داخل جماعاتهم المستهدفة (Sullivan, Pierson, & Marcus, 1982; but see Wilson, 1994). والواقع أن هناك سببًا وجيهًا للاعتقاد بأن المشاعر نحو الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية أصبحت ضمن أكثر المصادر احتمالًا للتوجه القائم على الدافعية بالنسبة للمواطنين الأمريكيين في عملية معالجة المعلومات. ومن الممكن أن تصبح هذه الأشكال من التوحيد مع الجماعة ذات أهمية خاصة في ظل ظروف من التهديد؛ كالتحمس في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لإسفال الستائر على الحريات المدنية

للمهاجرين وخاصة العرب والمسلمين، وهو ما يبدو حالة واضحة في هذا الصدد.

ولكن، كما أوضحت، إن نعى الديمقراطية لا يزال مبكرًا.

اقتلاع المأزق

هناك ثلاثة أنماط لحل المفارقة الخاصة بالمواطن العاجز تمت مناقشتها في تراث الرأي العام: عمليات التجميع، وعمليات المعلومات الفردية، والقيود الخارجية على الأفراد.

التجميع

إن الآليات التي تكون جمهورًا منبثقًا عن المواطنين الأفراد قد تعوّض "بإعجاز" القصور الفردى الذى يعانون منه (Kinder, 1998). وقد حددنا فيما سبق مبادئ تجميع الأكثرية والتجميع المرجح والتوليفى، وأفردنا لكل منها إجابة على المواطن المختل وظيفيًا.

التجميع القائم على الأكثرية، هو كما ذكرنا، مفهوم مفاده أن الآراء حول أية قضية سياسية يمكن ببساطة تسجيلها فى فئات للاستجابة؛ رأى عام جماعى موجود فى توزيع الاستجابات. كيف لعملية كهذه أن تكشف عن جمهور عقلائى فى الوقت الذى يوجد فيه كثير من الأفراد غير مكترثين، جاهلين، على دون دراية، ومفتقدين إلى التسامح؟ إن قانون الأعداد الكبيرة من وجهة نظر النظرية الإحصائية يعطى تبريرًا رسميًا لمعتقد يقول: "إن مظاهر قصور المواطنين الأفراد عندما تجمع معًا يكون من الأرجح زوالها أكثر من تعددها" (Kinder, 1998, p. 797) علاوة على هذا، فعندما نضع فى الاعتبار أن المواطنين غير المكترثين قد يكونون أقل ميلًا للمشاركة، فقد

نتوقع بالتالى أن يكون "الجمهور النشط" أكثر عقلانية من أوجه قصوره المعيارية (Converse, 1990)، وهذه الحسبة للتجميع غير مرضية كآلية للعقلانية الجماعية. وبيت القصيد هنا أن "الخطأ" فى معالجة المعلومات الفردية متكرر وليس عشوائياً، كما هو مفترض فى التناول الإحصائى، ولكنه موزع بشكل منظم، بحيث يتراكم على مدار التجميع بدلاً من زواله (Page & Shapiro, 1992). وعلى سبيل المثال إذا كان المواطنون ضعيفى المعلومات، قد تم توجيههم على نحو غير متناسب إلى جانب ما فى النقاش أو الانتخاب- ربما لأنهم بسهولة أكثر يقعون فريسة للمناورة المعلوماتية- فإن آراءهم غير المخبر عنها ستمحى دون شك (Bartels, 1996).

أما التجميع المرجح، فيسعى إلى حساب الاتساقات الدافعية والمعلوماتية فى الدائرة الانتخابية. فالنخب- المواطنون المدفوعون والمتبنون موقفاً للتأثير على السياسة الواقعية- يكونون أكثر اهتماماً، ومن ثم فإن آراءهم يجب أن تكون أكثر تقديراً (Stimson, 1991)، وهنا أيضاً توجد اعتراضات معيارية وامبريقية: أولاً، ينبغى أن أوضح أن التبنى الواسع لرؤية الأكثرية فى استطلاع رأى العام، تمنح التسجيل البسيط للآراء الفردية قوة معقولة من الإنجاز أو التحقق الذاتى. ولمزيد من التوضيح، نقول إنه لا يكون واضحاً دائماً ما إذا كانت النخب هى التى تقود رأى الأكثرية أو العكس هو الصحيح. فإذا كانوا يعتقدون فى أن الاقتراعات تعكس عاطفة حقيقية، فقد يكونون أميل إلى تعديل مواقفهم بدلاً من محاولة قولبة رأى الجماهيرى. ثانياً، إن الموقف المرجح يفترض فى النخب أن يكونوا أكثر حكمة من المواطنين، حيث إنهم يمتلكون سيطرة قوية على المعلومات ذات الصلة وسوف يتخذون قرارات أكثر معلوماتية. والمؤكد أن ثمة حقيقة فى هذا؛ فوفقاً للتعريف فإن النخب أكثر معرفة واهتماماً، على الأقل بمجالاتها من المصالح الخاصة. ولكن لا يوجد ما يضمن أن النخب لديها أية معرفة

حول الأبعاد الحيوية لقرار معين، ويمكننا بسهولة أن نجد أمثلة في استقرار الأحداث، حيث تتبنى الأكثرية آراءً أكثر حكمة مما تتبناه النخب.

أما التجميع التوليقي، وبخاصة معامل انحراف الشبكة الاجتماعية فإنه يوفر ما أراه الإجابة الأكثر إرضاءً من الناحية الثقافية أو الفكرية من منظور التجميع (Huckfeldt & Sprague. 1987, 1995; Page & Shapiro, 1992). فالمشاوراة الجماعية الموزعة عبر بيئة معلوماتية معقدة من الشبكات الاجتماعية المحلية، والقيود المؤسسية، والتفاعل بين النخبة والجماهير، تجمع رأيًا جماعيًا عقلائيًا حتى عندما يكون معظم الأفراد المنخرطين لا يملكون آراء كاملة. فعامة الناس يساهمون في الخطاب العام بأجزاء صغيرة وقطع من المعلومات، والتفضيلات، والأسئلة. إنه النظام المعقد الذي يجمع الأشياء معًا. وإنى لتروقنى هذه القصة التى تصبح أكثر إثارة للاهتمام عند اختبار الحسابات النظرية للطريقة التى يمكن بها للنظام أن يجمع الأشياء معًا (انظر على نحو خاص: Huckfeldt & Sprague. 1995)، ولكن كيندر (Kindr 1998) كان محققًا عمومًا فى كونها "حتى الآن مجرد قصة" (p.800). وقد جاء التحليل الإمبريقي مقصورًا على: ١- مظاهر أكثر عمومية للرأى العام، مثل "المزاج القومى" (Stimson. 1991) أو "مشايعة الأحزاب الكبرى" (MacKuen. 1989) (Erikson, & Stimson, 1989)، و٢- التحليل الموضوعى لأثر الشبكات الاجتماعية على معالجة المعلومات والاستنتاجات الفردية (Huckfeldt, 2001). علاوة على أن عمليات التجميع التوليقي تحتاج إلى مزيد من التطوير النظرى. وفى هذا الصدد، فإن النظريات والمناهج التى تم تطويرها لتحليل النظم غير الخطية المعقدة- القولية التكيفية، على سبيل المثال (انظر: Kollman, Miller, & Page, 1992) - قد تكون مفيدة على نحو خاص.

العمليات المعلوماتية الفردية

إحدى الأفكار التي أصبحت أكثر تأثيراً في السنوات الأخيرة، وتتعلق بعقلانية المواطن، هي "أن الأفراد يستخدمون موجزات كشفية^(٢٦٥) - مختصرات عقلية، تكاد لا تتطلب أية معلومات لتكوين أحكام سياسية يمكن الاعتماد عليها على نحو معقول" (Kuklinski & Quirk, 2000, p. 153). التوحد مع الحزب (Campbell et al., 1960)، سمات المرشحين (Popkin, 1991)، النخب محل الثقة (Mondak, 1993)، جماعات المصالح (Lupia, 1994)، المزاج العام، (Rahn, 2000) والليبراليون في مقابل المحافظين (Sniderman, Brody, & Tetlock, 1991) .. جميعها توفر هاديات مفيدة للمواطنين في معالجتهم للمعلومات. وهذه العوامل الموجزات الكشفية قد تتيح "عقلانية معلوماتية محدودة" (Popkin, 1991)؛ أي أن المواطنين الذين يبدون قاصرين غير ملائمين قد يكونون قادرين على السلوك بعقلانية تامة. والمزاعم القوية تقول إن المواطنين ذوي المعلومات الضعيفة يتصرفون كما لو كانوا مسلحين بكامل المعلومات، وإن مثل هذه العملية تنقذ الديمقراطية من جهل مواطنيها.

وبدون إنكار انتشار الاستدلال القائم على الموجزات الكشفية، فإن هناك سبباً ما للشك في كل من الروايتين: أولاً، قد يكون من باب التتوير أن نلاحظ أن العمل على الموجزات الكشفية في علم النفس الاجتماعي لا يشدد على الفائدة من تلك الهاديات المختصرة لمعالجة المعلومات فحسب، بل يشدد أيضاً على العيوب الاستنتاجية (Nisbett & Ross, 1980). والاستدلال القائم على الموجزات الكشفية قد يضلل المواطنين، وعلى نحو خطير أحياناً (kuklinski & Quirk, 2000; Lau & Redlawsk, 2001). فالمواطنون ضعيفو المعلومات، على سبيل المثال، لا يوزعون أصواتهم في الانتخابات الرئاسية

(٢٦٥) انظر الهامش رقم (٤٥) في الفصل الأول: علوم النفس وراء علم النفس السياسي (المراجع)

كما يفعل أقرانهم ممن يمتلكون معلومات أفضل (Bartels, 1996; see also Gilens, 2001) وبافتراض أن هؤلاء هم الأكثر اعتمادًا على الموجزات الكشفية، فإن هذا لا يبدو صفقة مبهجة على الإطلاق. وعلى الأقل هناك مصدران للخطأ يتدخلان هنا: إن المعلومات التي توفرها المصادر الهادية cue sources قد تكون غير دقيقة، وقد لا تُستقبل بدقة. والحقيقة أن هناك عددًا متنوعًا من الانحيازات النظامية يقف في طريق الاستخدام المستقيم للموجزات الكشفية السياسية (Kuklinski & Quirk) political heuristics. الخط الأساسي، كما يبدو لي، كالاتي: هناك شك قليل في أن المواطنين يستخدمون الاستدلالات المعتمدة على الموجزات الكشفية لتبسيط معالجتهم للمعلومات؛ وهناك شك معقول فيما إذا كانت الهاديات المرشدة تتيح لهم إمكانية التصرف بكفاءة.

ويشير "ميلتون لودج" وزملاؤه في Stony Brook (Lodge, McGraw, & Stroh, 1989; Lodge, Steenbergen, & Braw, 1995; Lodge & Taber, 2000) إلى إجابة مختلفة بعض الشيء - على مشكلة المواطن المختل وظيفيًا تقوم على النموذج الفوري online في معالجة المعلومات. فالمواطنون، كما يبدو، قد يمتلكون "معرفة" بقدر أكبر بكثير مما يستطيعون توضيحه وبلورته. وانطباعاتهم عن الأهداف السياسية - المرشحين، والجماعات، وربما القضايا - قد تدمج قدرًا كبيرًا من معالجة معلومات سياسية سابقة، حتى بالرغم من أنهم لا يمكنهم سوى استدعاء القليل من تلك المعلومات. فإذا سألت إحدى مرتادات المقاهي في مانهاتن حول باتاكي^(٢٦٦) حاكم نيويورك، فقد ترد وهي متأكدة تمامًا بأنه لا يروقها، في حين أنها ستكون أقل تأكيدًا من

(٢٦٦) جورج باتاكي George Pataki سياسي أمريكي محافظ ينتمي للحزب الجمهوري. شغل منصب حاكم نيويورك ثلاث دورات متعاقبة من أول ١٩٩٦ حتى نهاية ٢٠٠٦ أي أنه كان العمدة فترة إعداد هذا الكتاب (المراجع)

سبب ذلك. والأهم هو أن هذا الانطباع القوي عن الذي لا يمكنها تدعيمه سوى بقليل من الاستدعاءات (وربما بقدر أكثر قليلاً من العقلانية) قد يكون مستجيباً بشكل فائق للمعلومات الجيدة التي عالجتها تلك السيدة فيما يتعلق بالحاكم.

وقد أوضحتُ بالفعل وجهات نظري الخاصة فيما يتعلق بالنقاشات العديدة التي تحيط بهذا النموذج. وربما الأمر الأكثر أهمية لأهدافي هنا يتعلق بمدى قدرة نموذج "المعرفة الساخنة" والنموذج الفوري لتحديث الانطباعات، على التمكين من قيام تحرك عقلائي بواسطة المواطنين في مجتمع ديمقراطي. وقد حاج "لودج" Lodge وزملاؤه في أعمالهم الأولى بالإيجاب، والحقيقة أن كثيراً من دليل الجودة على النموذج الفوري، ينبثق عن الاعتقاد بأنه قد يوفر الإجابات الأكثر قوة على المستوى الفردي بالنسبة لمشكلة المواطن المختل وظيفياً (Kinder, 1998). وببساطة، إن المعالجة الفورية على خلاف المعالجات القائمة على الموجزات الكشفية، تثبت المنظور المشهّي للعقلانية ذات المعرفة الرفيعة.

ولكن ليست كل الأشياء وريسة في عالم "سنوني بروك" (Stony Brook^(٢٦١)). أولاً، هناك سبب وجيه للتفكير في أن نموذج التسجيل الفوري On Line (OL) tally قد يكون ملخصاً شديداً/الانحياز للمعلومات التي تمت معالجتها. والنماذج المعيارية لتحديث المعتقدات تتطلب درجة من الاعتماد المتبادل بين المعتقدات السابقة للمرء وبين المعلومات الجديدة قد لا تكون ممكنة عندما تكون المعرفة cognition ساخنة. وعلى العكس تماماً من النماذج الأولى في "التعلم" للنخب أو تأثير الإعلام، فإن بعض المواطنين قد يتمسكون بمعتقداتهم فيما وراء السبب ويقاومون الإقناع حتى عندما يضمن الدليل وبصورة واضحة تغيير الجوهر

(٢٦١) جامعة سنوني بروك هي الجامعة التي ينتمي إليها المؤلف (المراجع)

(Lazersfeld, Berlson, & Gaudet, 1948). ثانيًا، إن الاتجاهات كثيرًا، ما تصبح، وعلى نحو متكرر، أكثر حدة عندما يعالج المواطنون دليلًا اتجاهيًا معاكسًا. ثالثًا، إن المواطنين يسعون إلى المعلومات الموائمة، ويتجنبون الدليل على أنهم يتوقعون ما قد يشكك في معتقداتهم. رابعًا، إن المواطنين المحنكين - افتراضًا من نعتمد عليهم أكثر - يكونون أكثر عرضة لهذه الانحيازات في الاستدلال القائم على الدافعية تتمثل في "عدم التأكيد" *disconfirmation* و"التأكيد" *confirmation* (Taber & Lodge, 2000). من ناحية أخرى، قد يكون من العقلانية تمامًا في ظل ظروف معينة أن نحمل معتقدات المرء السابقة، وما أدعوه أنا بالانحياز قد يعاد تفسيره كشك صحي. ومن وجهة نظري على الأقل إن المحلفين مازالوا مستبعبدين حول السؤال الخاص بالمعالجة العقلانية المباشرة القائمة على وفرة المعلومات.

القيود الخارجية

لقد تم عرض المؤسسات السياسية، ودورها في بناء الخيارات والتفضيلات الفردية، مؤخرًا كحل لمشكلة المواطن العاجز (Lupia & McCubbins, 1998; Sniderman, 2000). وعلى سبيل المثال، يحتاج "آرثر لوبيا" Arthur Lupia و"ماثيو ماكوبيينس" Mathew McCubbins بأن المؤسسات تبسط تطبيق الإرشادات السياسية بالإجابة على أسئلة من قبيل: "من يمكن أن نوليه ثقتنا؟ والمواطنون ليسوا في حاجة إلى معلومات كثيرة كي يكونوا أكفاء. وهم يستطيعون الاعتماد على خبراء، ونخب، ومصادر إعلامية - وعلى مجموعة من الآخرين، ربما يتوسمون وبدرجة معقولة أن يكونوا أكثر معلوماتية مما هم عليه. والمؤسسات إنما "تضبط" الثبات لهذه المصادر من المعلومات بفرض عقوبات على الكذب، وبواسطة تهديد ترجيحى لإثبات صحة الشيء، وبواسطة توضيح التكاليف التي تتحملها النخبة في إذاعة

وجهات نظرها. فبقدر ما تكون المحادثة مكلفة للمصادر المحتملة من المعلومات، تكون أكثر مصداقية. ويقدم "بول سنيذرمان" Paul Sniderman حاجة شبيهة، بيد أنها تركز على تبسيط "مجموعات الاختيار" بواسطة المؤسسات السياسية، بخاصة الأحزاب السياسية.

وهذه المقاربة على الأقل تخفف من حدة إحدى الشكاوى ضد منظور المعالجة القائمة على الكاشفات الإرشادية heuristic processing. فالمؤسسات قد تزيد من الثقة في الكفاءة والوثوق في مصادر المعلومات. ومن ناحية أخرى، بالرغم من وجود بعض الأدلة التجريبية الموحية (Kuklinski, Quirk, 2001)، تظل هذه النقطة الأساسية في انتظار التأكيد الإمبريقي. وعلى نحو خاص، سأكون شخصياً مهتماً بكيف تنظم المؤسسات بكفاءة للسلوك النخبوي. وهناك انتقادات أخرى على المقاربة الإرشادية heuristic تنطبق هنا أيضاً، كما يبدو لي. وأخيراً إن المعارضين للقيود المؤسسية يحتاجون إلى مزيد من التناول الواضح لأسئلة معيارية للعقلانية بالنسبة للأفراد. وبقدر ما تعضد هذه الآليات المناورة النخبوية بالاختيار الفردي، فإنها قد لا تحل المأزق الديمقراطي الذي نواجهه.

ملخص

بناءً على التبلد، والجهل، وعدم الخبرة، وغياب التسامح؛ تلك الصفات التي يتحلى به كثير من الأمريكان، فإن أساتذة الرأي العام كثيراً ما تساءلوا: كيف استطاعت الديمقراطية الاستمرار والصمود؟ تركز مجموعة من الإجابات على عقلانية جماعية؛ عمليات تجميع قد تصحح بطريقة ما عيوب المواطنين الأفراد. وحاج آخرون بأن المواطنين الأفراد هم في الحقيقة أكفاء بما يكفي، إما لأنهم يستخدمون موجزات إرشادية heuristic cues لتعويض افتقارهم للمعرفة، أو بسبب امتلاكهم "المعرفة" التي لا يمكنهم توظيفها.

والأحدث من ذلك، أن الأساتذة قد لاحظوا أن المؤسسات السياسية ربما تبسّط من استخدام تلك الإرشادات. وهذه في الحقيقة ليست في رأيي آليات للتنافس؛ فكل منها يعرض استبصارات مهمة تساعد بلا أدنى شك في تفسير المفارقة الخاصة بالمواطن المختل وظيفيًا وسط جمهور فاعل، وعيوبها مختلفة بما يكفي لأن يأمل المرء في أن يعرض الاندماج النظري حلاً أكثر إرضاءً. ومن الملاحظ مع ذلك، أن أحدًا لم يتناول مسألة عدم التسامح، بالرغم من وجود أخبار "جيدة" هنا: إذ يبدو أن المواطنين عمومًا قد لا يتحركون على أساس معتقداتهم أو قيمهم غير الديمقراطية (Kinder. 1998). وعلى أية حال، فإنني أعتقد أن التفاؤل مضمون هنا: المواطنون أقل خللاً وعيوبهم أقل أهمية مما اعتقدنا طويلًا.

ثعالب في حظيرة الدواجن

مثلما عملت على مدار هذا الفصل، فإن حماسي لبحث الرأي العام قد أعيد إشعاله مرة أخرى. وقد أصبحت مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بأن معالجة المعلومات هي المقاربة التحليلية الأكثر طبيعية بالنسبة للرأي العام. إلا أن هناك أيضًا ثعالب في الحظيرة.

كانت الشكوى الشائعة من التناول الهزيل للانفعال والوجدان في نظرية معالجة المعلومات. ورؤية التنوير التقليدية للانفعال كروية مرضية pathological بالنسبة لصناعة القرار تحتاج بوضوح إلى مراجعة؛ فالبحث الآن من زوايا عديدة إنما يضع الوجدان في مركز المعرفة الإنسانية (انظر Marcus. this Handbook). على سبيل المثال، من الواضح والمعروف جيدًا أن الوجدان يمكن أن يقود الانتباه، ويدفع بعمق ويعالج المعلومات على نحو أقل بطريقة الإرشاد التوجيهي، وتعزز بناءات معرفة أكثر كفاءة في الذاكرة. ومن الناحية الإمبريقية يمكن للعمليات التقييمية أن تكون غير قابلة للانفصال

عن المعرفة (انظر مثلاً: Damasio, 1994). والحقيقة، أن الشكوى من "النقص الشديد في الوجدان" يعد أمراً مبالغاً فيه. فقد صار علماء النفس السياسى مهتمين لزمّن طويل بالوجدان (David Sears and John Sullivan)، وعلى مدى العقد الأخير أصبح الوجدان التقييمى أحد الموضوعات "الجديدة" الساخنة فى المعرفة السياسية (Judd & Krosnick, 1989; Lodge & Taber, 2000; Marcus & MacKuen, 1993; McGraw & Steenbergen, 1995; Ottati, Steenbergen, & Riggle, 1992; Rahn, 2000; Sniderman, Brody, & Telock, 1991).

والحدود الحقيقية للعمل الذى راجعنا هنا، قد تكون فى الفردية التى لا تهدأ؛ فمع استثناءات عديدة ملحوظة- مثل العمل على الشبكات الاجتماعية والعمل الذى يعتد بوضوح بالنخبة والمناورات الإعلامية للمعلومات- فإن هذا التراث لا يولى سوى اهتمام ضئيل بسياق المعلومات؛ فقد كان عملى على الاستدلال القائم على الدافعية، مثلاً، يركز على عمليات المعلومات الداخلية للاستبعاد الحقيقى لكيفية تفاعل هذه العمليات مع السلوك الخارجى. ومن ناحية أخرى، ينتابنى القلق من أن البحث الذى يركز على نحو كبير على السياق، قد يولى اهتماماً ضئيلاً للعمليات المعرفية الداخلية، تاركة إيانا مع جيل جديد من نماذج الصندوق الأسود على المستوى الفردى.

أما التحدى الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالتراث حول المعرفة السياسية والرأى العام، فى تقديرى، قد يبدو أيضاً الأكثر غموضاً^(٢٦٨). وربما يقرأ المرء الثورة المعرفية فى علم النفس كسيمفونية فى ثلاث حركات: الأولى، الموضوعات الأساسية لمعالجة المعلومات ونماذج العقل. والثانية التباينات

(٢٦٨) إننى أدرك أن بعض القراء سيرون فى اهتمامى بالتلفائية خطوة أخرى بعيداً عن مادة السياسة، ولكننى لا أقدم عذراً. فقد اعتقد دوماً أن الانتقادات للمعرفة السياسية سيكولوجية جداً وغير سياسية تفتقد إلى النقطة الأساسية لهذا البحث، وهى فهم تشكيل الاتجاهات والمعتقدات السياسية بطرق عملية، وبالتأكيد، فهم الآراء السياسية بعد محورياً بالنسبة للسياسة. (المؤلف)

على هذه الموضوعات المصممة للعمل على الوجدان. والثالثة، التصاعد التدريجي البطيء للاهتمام بالتلقائية automaticity. ويعتبر علماء النفس الاجتماعى اليوم التمييز بين العمليات التلقائية والمضبوطة مسألة حيوية جدًا لفهم المعرفة الإنسانية (انظر على سبيل المثال: Banaji, Lemm, & Carpenter. 2001; Bargh. 1997; Bargh & Chartrand, 1999; Bargh & Ferguson, 2000; Gardner & Caioppo, 1997; Logan, 1992). والنماذج الأكثر خصوبة للإقناع، على سبيل المثال، تميز بين المعالجة العميقة، والمنظمة، والمضبوطة، والمعالجة الإرشادية الطرفية peripheral heuristic والتلقائية أو الذاتية (Eagly & Chaiken, 1993; Petty & Wegner. 1998). واستخدام الأنماط الجامدة stereotypes يعد بالتأكيد أمرًا مركزيًا للمعرفة السياسية، طالما تم إدراكها في ضوء عمليات التصنيف غير المضبوطة (Banaji & Dasgupta. 1998; Bargh. 1991; Fiske & Taylor, 1991; Devine. 1989; Chen, & Burrows. 1996). حتى سوء استخدام القوة والفساد تم ربط الصلة بينهما وبين الفروق الفردية فى التلقائية أو الذاتية؛ أى أن بعض الناس يكونون أكثر ميلاً لسوء الاستخدام - وبأنانية - للسلطة أكثر من غيرهم، لا لأنهم يختارون فعل ذلك، بل لأن أهداف السلطة يمكنهم الوصول إليها زمنياً فى الذاكرة طويلة المدى (Lee- Chai & Bargh, 2001). وبعض هذه القضايا أثرت على علم النفس السياسى - وليس الحركة الإرشادية⁽²⁶⁹⁾ - ولكن مع بعض الاستثناءات الحديثة (Bassili, 1995; Huckfeldt, Levine. Morgan. & Sprague, 1999; Krosnick, 1989; Lodge & Taber, 2000; Miller & Krosnick, 2000)، ونادرًا ما يرى المرء إشارة واضحة للتلقائية (الرجوع إلى استثناءات ملحوظة، انظر: عمل سيرز Sears بصدد الاستعدادات الرمزية، ملخصة فى 1993 Sears). والعلوم السياسية فى ضوء رؤية التنوير العقلانية، أصبحت أرضية مساعدة على نحو خاص لنمو

(269) ومع ذلك فإن الإرشادات السياسية قد نوقشت وعلى نحو شائع كما لو أنها مختارة عن وعى. (المؤلف)

نماذجها، سواء الأوتوماتيكية أو الوجدانية لمعالجة المعلومات، وأعتقد أن هذا ما يميل إليه البحث في الرأي العام اليوم.

وتعد تشعبات الأتمتة automaticity، في رأيي، خطيرة جدًا، بالنسبة للبحث في الرأي العام بصفة خاصة. فالمعالجة العقلية التي تتم خارج الوعي وتختلف عن الفكر الواعي، سوف تكون غير مرئية للتقنيات الامبريقية لبحوث المسح (ولكثير من البحث التجريبي أيضًا). وعلى مدى عدة عقود تنامي الدليل على أن قدرًا كبيرًا من العمل في التفكير هو في الحقيقة مضغم في العمليات الأوتوماتيكية (Bargh & Chartrand. Neely, 1977; Uleman & Bargh, 1989)، والدراسات التي تقارن مباشرة الاستجابات الواعية بالقياسات غير التفاعلية (قياسات خارج التحكم الشعوري) وجدت اختلافات كبيرة (Crosby, Bromley, & Seaxe, 1980; Devine, 1989). على سبيل المثال، إحدى الدراسات الحديثة وجدت أن القياسات السيكولوجية للاتجاهات العرقية racial ترتبط بقوة مع القياسات غير الواعية (اختبار التداعي الضمني Implicit Association Test والاستجابة المفاجئة) ولكنها كانت غير مرتبطة بالتعبير الشعوري عن الاتجاهات العرقية، كما تم قياسها بمقياس العنصرية الحديثة Modern Racism Scale (Phelps. et., al; 2000).

هذه النتيجة وعدد كبير من نتائج مشابهة إنما تتجاوز تفسيرات الرغبة الاجتماعية البسيطة للتباين بين الاتجاهات المعبر عنها و"الحقيقية"؛ لأن الأشخاص في هذه الدراسات غير واعين بصورة حقيقية بالتميط الأوتوماتيكي. وفي العقد القادم، أعتقد أننا سيكون علينا أن نبذل جهدًا للفهم والتعامل مع ما دعاه "جون بشار" (John Bargh (1999) "الوحش المعرفي" cognitive monster: وهي الدعائم اللاشعورية والأوتوماتيكية للفكر. وكنتيجة لن تصبيني الدهشة إذا أصبح ما نعرفه عن الانتباه، وبناءات المعرفة، والترجمة، والتقييم في معالجة المعلومات في حاجة إلى مراجعة حقيقية.

إن جزءاً مني سعيد بأننا لدينا ثغالب لنحاربها. وبالتأكيد فإن بعض الدجاجات ستؤكل، وأن عددًا أكثر منها سيطرد من أعشاشه، ولكن حظيرة الدجاج ككل ستكون أفضل إذا نما الرأي العام الجماهيري في مجال إنتاجي وناضج من علم النفس السياسي مع تاريخ ملحوظ من النقاش والنجاح. ولا نستطيع أن نساعد، ولكن نأخذ الانطباع بإنجازات النصف الأخير من القرن الماضي. ولكننا في حاجة لبعض الثغالب للحفاظ على أن ألا تكون الحظيرة مكانًا كثيبًا ساكنًا.

work of Lippman (1922), McPhee (1963), and Axelrod (1973). I would add to this list a series of publications focused on elite foreign policy decision-making (Carbonell, 1978; Jervis, 1970; Snyder, Bruck, & Sapin, 1962).

13. Recent definitions of rationality from political economists (representative examples can be found in Lupia, McCubbins, & Popkin, 2000) consciously dissociate the principle of rationality from selfish goals. Simon's (1985) challenge, it seems, has been taken to heart.

14. Hotly contested campaigns over easily understood material interests, as in some tax relief referenda, have been found to trigger much greater self-interested action (Courtant, Gramlich, & Rubinfeld, 1980; Hawthorne & Jackson, 1987).

15. Recognizing that modern pluralist society locates the individual within a field of complex, and sometimes crosscutting, group identifications, and that identity itself changes with social and political circumstance, the simple language of ingroups and outgroups nevertheless provides a powerful framework for discussing the effect of inter-group relations on public opinion.

16. An information board is a matrix of hidden information: subjects must click on a cell of the matrix to reveal the information from that cell. In this variant, the hidden information consisted of pro and con arguments on affirmative action or gun control, and the rows were labeled with the source of the arguments (e.g., NRA or Committee Against Handguns).

17. We have additional evidence in support of hot cognition and automaticity in the processing of political objects from Event Related Potential studies that track brain activity using a physiological (EEG) method. The OI hypothesis has been well supported in a variety of prior studies (e.g., Lodge, Steenbergen, & Brau, 1995).

18. I realize that some readers will see in my concern for automaticity yet another step away from the stuff of politics, but I make no apology: I have always believed that critiques of political cognition as too psychological and apolitical miss the basic point of this research, which is to understand in process terms the formation of political attitudes and beliefs. Surely understanding political opinions is central to politics!

19. However, political heuristics are commonly discussed as if they are consciously chosen.

References

- Abelson, R. (1963). Computer simulation of "hot" cognition. In S. S. Tomkins & S. Messick (Eds.), *Computer simulation of personality* (pp. 277-298). New York: Wiley.
- Abramowitz, A. I., & Saunders, K. L. (1998). Ideological realignment in the U.S. electorate. *Journal of Politics*, 60, 634-652.
- Achen, C. H. (1975). Mass political attitudes and the survey response. *American Political Science Review*, 69, 1218-1231.
- Adorno, T. W., Frankel-Brunswick, E., Levinson, D. J., & Sanford, N. (1950). *The authoritarian personality*. New York: Harper and Row.
- Allport, G. W. (1935). Attitudes. In C. Murchison (Ed.), *Handbook of social psychology*. Worcester, MA: Clark University Press.
- Anderson, J. R. (1983). *The Architecture of Cognition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

- Atkinson, R. C., & Shiffrin, R. M. (1968). Human memory: A proposed system and its control processes. In K. W. Spence & J. T. Spence (Eds.), *The psychology of learning and motivation* (Vol. 2, pp. 90–195). London: Academic Press.
- Axelrod, R. (1973). Schema theory: An information processing model of perception and cognition. *American Political Science Review*, 67, 1248–1266.
- Barent, M. K., & Krosnick, J. K. (1995). The relation between political attitude importance and knowledge structure. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Banaji, M. R., & Dasgupta, N. (1998). The consciousness of social beliefs: A program of research on stereotyping and prejudice. In V. Y. Yzerbyt, G. Lories, & B. Dardenne (Eds.), *Metacognition: Cognitive and social dimensions* (pp. 157–170). London: Sage.
- Banaji, M. R., Lemm, K. M., & Carpenter, S. J. (2001). Automatic and implicit processes in social cognition. In A. Tesser & N. Schwartz (Eds.), *Blackwell handbook of social psychology: Intraindividual processes* (pp. 134–158). London: Blackwell.
- Bargh, J. A. (1997). The automaticity of everyday life. In R. S. Wyer (Ed.), *The automaticity of everyday life, advances in social cognition* (Vol. 10, pp. 1–61). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Bargh, J. A. (1999). The cognitive monster: The case against controllability of automatic stereotype effects. In S. Chaiken & Y. Trope (Eds.), *Dual process theories in social psychology* (pp. 361–382). New York: Guilford.
- Bargh, J. A., Chaiken, S., Govender, R., & Pratto, F. (1992). The generality of the automatic attitude activation effect. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62, 893–912.
- Bargh, J. A., & Chartrand, T. L. (1999). The unbearable automaticity of being. *American Psychologist*, 54, 462–479.
- Bargh, J. A., Chen, M., & Burrows, L. (1996). Automaticity of social behavior: Direct effects of trait construct and stereotype priming on action. *Journal of Personality and Social Psychology*, 71, 230–244.
- Bargh, J. A., & Ferguson, M. L. (2000). Beyond behaviorism: On the automaticity of higher mental processes. *Psychological Bulletin*, 126, 925–945.
- Bartels, L. M. (1996). Uninformed votes: Information effects in presidential elections. *American Journal of Political Science*, 40, 194–230.
- Bartlett, F. C. (1932). *Remembering: A study in experimental and social psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bassili, J. N. (1995). Response latency and the accessibility of voting intentions: What contributes to accessibility and how it affects vote choice. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 21, 686–695.
- Bennett, S. E. (1986). *Apathy in America*. Dobbs Ferry, NY: Transnational.
- Bennett, S. E., & Resnick, D. (1990). The implications of non-voting for democracy in the United States. *American Journal of Political Science*, 34, 771–802.
- Black, E., & Black, M. (1987). *Politics and society in the south*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Blumer, H. (1946). Collective behavior. In A. M. Lee (Ed.), *New outlines of the principles of sociology* (pp. 167–22). New York: Barnes & Noble.
- Bobo, L. (1988). Attitudes toward the black political movement: Trends, meaning, and effects on racial policy preferences. *Social Psychology Quarterly*, 51, 287–302.

- Bobo, L., & Kluegel, J. R. (1993). Opposition to race targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review*, 58, 443-464.
- Boden, M. A. (1988). *Computer models of mind*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Boninger, D. S., Krosnick, J. A., Barent, M. K., & Fabrigar, L. R. (1995). The causes and consequences of attitude importance. In R. E. Petty & J. A. Krosnick (Eds.), *Attitude strength: Antecedents and consequences* (pp. 159-189). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Boynton, G. R., & Lodge, M. (1998). J. Q. Public: A computational model of a survey respondent. *Political Communication*, CD-ROM insert.
- Brewer, M. B., & Brown, R. J. (1998). Intergroup relations. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 554-594). London: Oxford University Press.
- Brown, R. (1986). *Social psychology: The second edition*. New York: Free Press.
- Broadbent, D. E. (1958). *Perception and communication*. Oxford: Pergamon.
- Bruner, J. S., Goodnow, J. J., & Austin, G. A. (1956). *A study of thinking*. New York: Wiley.
- Campbell, A., Converse, P., Miller, W., & Stokes, D. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
- Carbonell, J. G., Jr. (1978). Politics: Automated ideological reasoning. *Cognitive Science*, 2, 27-51.
- Chomsky, N. (1957). *Syntactic structures*. The Hague: Mouton.
- Citrin, J., & Green, D. (1990). The self-interest motive in American public opinion. *Research in Micropolitics*, 3, 1-27.
- Collins, A. M., & Quillian, M. R. (1969). Retrieval time from semantic memory. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior*, 8, 240-248.
- Collins, A., & Smith, E. E. (Eds.). (1988). *Readings in cognitive science: A perspective from psychology and artificial intelligence*. San Mateo, CA: Morgan Kaufmann.
- Conover, P. J., & Feldman, S. (1991). Where is the schema? Critiques. *American Political Science Review*, 85, 1364-1369.
- Converse, J. M. (1987). *Survey research in the United States*. Los Angeles: University of California Press.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206-261). New York: Free Press.
- Converse, P. E. (1987). Changing conceptions of public opinion in the political process. *Public Opinion Quarterly*, 51, 12-24.
- Converse, P. E. (1990). Popular representation and the distribution of information. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes*. Urbana: University of Illinois Press.
- Conway, M. A. (Ed.). (1997). *Cognitive models of memory*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Coser, L. A. (1956). *The functions of social conflict*. Glencoe, IL: Free Press.
- Courant, P. N., Gramlich, E. M., & Rubinfield, D. L. (1980). Why voters support tax limitation amendments: The Michigan case. *National Tax Journal*, 32, 147-158.
- Crosby, E., Bromley, S., & Saxe, L. (1980). Recent unobtrusive studies of black and white discrimination and prejudice: A literature review. *Psychological Bulletin*, 87, 546-563.
- Dahl, R. A. (1961). *Who governs?* New Haven: Yale University Press.

- Damasio, A. R. (1994). *Descartes' error: Emotion, reason, and the human brain*. New York: Putnam.
- Davis, J. A. (1975). Communism, conformity, cohorts and categories: American tolerance in 1954 and 1972-1973. *American Journal of Sociology*, 81, 491-513.
- Dawson, M. (1994). *Behind the mule*. Princeton: Princeton University Press.
- Deaux, K., Reid, A., Mizrahi, K., & Echier, K. A. (1995). Parameters of social identity. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, 280-291.
- Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters*. New Haven: Yale University Press.
- Devine, P. G. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 5-18.
- Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy*. New York: Harper and Row.
- Eagly, A. H., & Chaiken, S. (1993). *The psychology of attitudes*. Fort Worth, TX: Harcourt Brace Jovanovich.
- Edwards, K., & Smith, E. E. (1996). A disconfirmation bias in the evaluations of arguments. *Journal of Personality and Social Psychology*, 71, 5-24.
- Eysenck, M. W., & Keane, M. T. (1990). *Cognitive psychology: A student's handbook*. London: Erlbaum.
- Fazio, R. H., Sonbonmatsu, D. M., Powell, M. C., & Kardes, F. R. (1986). On the automatic activation of attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 50, 229-238.
- Feigenbaum, E. A., & Feldman, J. (Eds.). (1963/1995). *Computers and thought*. Menlo Park, CA: AAAI Press.
- Feldman, S. (1983). Economic individualism and American public opinion. *American Politics Quarterly*, 11, 3-29.
- Feldman, S. (1988). Structure and consistency in public opinion: The role of core beliefs and values. *American Journal of Political Science*, 32, 416-440.
- Feldman, S., & Zaller, J. (1992). The political culture of ambivalence: Ideological responses to the welfare state. *American Journal of Political Science*, 36, 268-307.
- Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance*. Palo Alto, CA: Stanford University Press.
- Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 357-419). London: Oxford University Press.
- Fiske, S. T. & Kinder, D. R. (1981). Involvement, expertise, and schema use: Evidence from political cognition. In N. Cantor & J. E. Kihlstrom (Eds.), *Personality, cognition, and social interaction*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Fiske, S. T., & Taylor, S. E. (1991). *Social cognition* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.
- Frey, D. (1986). Recent research on selective exposure to information. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 19, pp. 91-80). New York: Academic.
- Gamson, W. A. (1992). *Talking politics*. New York: Cambridge University Press.
- Gardner, W. L., & Cacioppo, J. T. (1997). Automaticity and social behavior: A model, a marriage, and a merger. In R. S. Wyer, Jr. (Ed.), *Advances in social cognition* (Vol. 10, pp. 133-141). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Gilbert, D. T., Fiske, S. T., & Lindzey, G. (Eds.). (1998). *Handbook of social psychology* (4th ed.). London: Oxford University Press.

- Gilens, M. (1999). *Why Americans hate welfare: Race, media, and the politics of anti-poverty policy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Gilens, M. (2001). Political ignorance and collective policy preferences. *American Political Science Review*, 95, 379-396.
- Graber, D. (1984). *Processing the news: How people tame the information tide*. New York: Longman.
- Green, D. P., & Shapiro, I. (1994). *Pathologies of rational choice theory*. New Haven: Yale University Press.
- Greenstein, E. 1969. *Personality and politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Hastie, R. (1986). A primer of information-processing theory for the political scientist. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *Political cognition* (pp. 11-39). Hillsdale: Erlbaum.
- Hastie, R., & Pennington, N. (1989). Notes on the distinction between memory-based and on-line judgment. In J. Bassili (Ed.), *On-line cognition in person perception* (pp. 1-17). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Hawthorne, M. R., & Jackson, J. E. (1987). The individual political economy of tax policy. *American Political Science Review*, 81, 757-774.
- Heider, F. (1946). Attitudes and cognitive organization. *Journal of Psychology*, 21, 107-112.
- Heider, F. (1958). *The psychology of interpersonal relations*. New York: Wiley.
- Herstein, J. (1981). Keeping the voter's limits in mind: A cognitive process analysis of decision making and voting. *Journal of Personality and Social Psychology*, 40, 843-861.
- Huckfeldt, R. (2001). The social communication of political expertise. *American Journal of Political Science*, 45, 425-438.
- Huckfeldt, R., Levine, J., Morgan, W., & Sprague, J. (1999). Accessibility and the political utility of partisan and ideological orientations. *American Journal of Political Science*, 43, 888-911.
- Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1987). Networks in context: The social flow of political information. *American Political Science Review*, 81, 1197-1216.
- Huckfeldt, R., & Sprague, J. (1995). *Citizens, politics, and social communication*. New York: Cambridge University Press.
- Hull, C. L. (1930). Knowledge and purpose as habit mechanisms. *Psychological Review*, 37, 511-525.
- Hurwitz, J., & Peffley, M. (1987). How are foreign policy attitudes structured? A hierarchical model. *American Political Science Review*, 81, 1099-1110.
- Hyman, H. H. (1955). *Survey design and analysis: Principles, cases, and procedures*. Glencoe, IL: Free Press.
- Iyengar, S. (1991). *Is anyone responsible? How television frames political issues*. Chicago: University of Chicago Press.
- Iyengar, S., & Kinder, D. (1987). *News that matters: Television and American opinion*. Chicago: University of Chicago Press.
- James, W. (1890). *Principles of psychology*. New York: Holt.
- Jennings, M. K. (1979). Another look at the life cycle and political participation. *American Journal of Political Science*, 23, 755-771.
- Jervis, R. (1970). *The logic of images in international relations*. Princeton: Princeton University Press.
- Judd, C., & Krosnick, J. (1989). The structural basis of consistency among political

- attitudes: Effects of political expertise and attitude importance. In A. Pratkanis, S. Becker, & A. Greenwald (Eds.), *Attitude structure and function* (pp. 99–128). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Kiewiet, D. R. (1983). *Macroeconomics and micropolitics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kinder, D. R. (1986). The continuing American dilemma: White resistance to racial change forty years after Myrdal. *Journal of Social Issues*, 42, 151–172.
- Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 778–867). London: Oxford University Press.
- Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (1995). Cracks in American apartheid: The political impact of prejudice among desegregated whites. *Journal of Politics*, 57, 401–424.
- Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (2000). Individualism reconsidered: Principles and prejudice in contemporary American opinion. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 44–74). Chicago: University of Chicago.
- Kinder, D. R., & L. M. Sanders. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kinder, D. R., & Sears, D. O. (1981). Public opinion and political action. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *Handbook of Social Psychology* (3rd ed., Vol. 2, pp. 659–741). New York: Random House.
- Kinder, D. R., & N. Winter. (2001). Exploring the racial divide: Blacks, whites, and opinion on national policy. *American Journal of Political Science*, 45, 439–453.
- Kluegel, J. R., & Smith, F. R. (1986). *Beliefs about inequality: Americans' views about what is and what ought to be*. New York: de Gruyter.
- Kollman, K., Miller, J. H., & Page, S. E. (1992). Adaptive parties in spatial elections. *American Political Science Review*, 86, 929–937.
- Krosnick, J. A. (1988). Attitude importance and attitude change. *Journal of Experimental Social Psychology*, 24, 240–255.
- Krosnick, J. A. (1989). Attitude importance and attitude accessibility. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 15, 297–308.
- Krosnick, J. A. (1990). Government policy and citizen passion: A study of issue publics in contemporary America. *Political Behavior*, 12, 59–92.
- Kuklinski, J. (Ed.). (2002). *Thinking about political psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kuklinski, J. H., Luskin, R., & Bolland, J. (1991). Where is the schema? Going beyond the “S” word in political psychology. *American Political Science Review*, 85, 1341–1356.
- Kuklinski, J. H., & Quirk, P. J. (2000). Reconsidering the rational public: Cognition, Heuristics, and Mass Opinion. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 153–182). Cambridge: Cambridge University Press.
- Kuklinski, J. H., Quirk, P. J., Jerit, J., & Rich, R. F. (2001). The political environment and citizen competence. *American Journal of Political Science*, 45, 410–424.
- Kunda, Z. (1990). The case for motivated reasoning. *Psychological Bulletin*, 108, 480–498.
- Lau, R. R., Brown, T. A., & Sears, D. O. (1978). Self-interest and civilians' attitudes toward the Vietnam War. *Public Opinion Quarterly*, 42, 464–483.

- Lau, R. R., & Redlawsk, D. P. (2001). Advantages and disadvantages of cognitive heuristics in political decision making. *American Journal of Political Science*, 45, 951-971.
- Lau, R. R., Smith, R. A., & Fiske, S. T. (1991). Political beliefs, policy interpretations, and political persuasion. *Journal of Politics*, 53, 644-675.
- Lavine, H. (2001). The electoral consequences of ambivalence toward presidential candidates. *American Journal of Political Science*, 45, 915-929.
- Lavine, H. (2002). On-line vs. memory-based process models of political evaluation. In K. Monroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 225-248). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Lavine, H., & Gschwend, T. (n.d.). *Ideology and rationality: The role of issue constraint in electoral decision-making*. Mimeograph. Department of Political Science, State University of New York at Stony Brook.
- Lazersfeld, P. F., Berelson, B. R., & Gauder, H. (1948). *The people's choice*. New York: Columbia University.
- Lee-Chai, A. Y., & Bargh, J. A. (Eds.). (2001). *The use and abuse of power*. Philadelphia: Psychology Press.
- Levine, J. M., & Moreland, R. L. (1998). Small groups. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 415-469). London: Oxford University Press.
- Lippman, W. (1922). *Public opinion*. New York: Macmillan.
- Lodge, M. (1995). Toward a procedural model of candidate evaluation. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 111-139). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lodge, M., & McGraw, K. (1991). Where is the schema? Critiques. *American Political Science Review*, 85, 1357-1364.
- Lodge, M., & McGraw, K. (Eds.). (1995). *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Lodge, M., McGraw, K., & Stroh, P. (1989). An impression-driven model of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 83, 399-419.
- Lodge, M., Steenbergen, M., & Brau, S. (1995). The responsive voter: Campaign information and the dynamics of candidate evaluation. *American Political Science Review*, 89, 309-326.
- Lodge, M., & Taber, C. (2000). Three steps toward a theory of motivated political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 183-213). Cambridge: Cambridge University Press.
- Lodge, M., & Taber, C. S. (2001, April). *Automatic affect: A test of hot cognition for candidates, groups, and issues*. Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.
- Logan, G. D. (1992). Attention and preattention in theories of automaticity. *American Journal of Psychology*, 105, 317-339.
- Luger, G. F. (Ed.). (1995). *Computation and intelligence*. Menlo Park, CA: AAAI Press.
- Lupia, A. (1994). Shortcuts versus encyclopedias: Information and voting behavior in California insurance reform elections. *American Political Science Review*, 88, 63-76.
- Lupia, A., & McCubbins, M. D. (1998). *The democratic dilemma: Can citizens learn what they need to know?* Cambridge: Cambridge University Press.
- Lupia, A., McCubbins, M. D., & Popkin, S. L. (Eds.). (2000). *Elements of reason:*

- Cognition, choice, and the bounds of rationality*. Cambridge: Cambridge University Press.
- MacKuen, M., Erikson, R. S., & Stimson, J. A. (1989). Macropartisanship. *American Political Science Review*, 83, 1125-1142.
- Marcus, G. E., & MacKuen, M. B. (1993). Anxiety, enthusiasm and the vote: On the emotional underpinnings of learning and involvement during presidential campaigns. *American Political Science Review*, 87, 672-685.
- Martin, L. L., & Tesser, A. (Eds.). (1992). *The construction of social judgments*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- McClosky, H. (1964). Consensus and ideology in American politics. *American Political Science Review*, 58, 316-382.
- McGraw, K. (2000). Contributions of the cognitive approach to political psychology. *Political Psychology*, 21, 805-832.
- McGraw, K., & Steenbergen, M. (1995). Pictures in the head: Memory representations of political candidates. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process* (pp. 15-42). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- McPhee, W. N. (1963). *Formal theories of mass behavior*. New York: Free Press.
- Mencken, H. L. (1949). *A Mencken chrestomathy*. New York: Knopf.
- Mill, J. S. (1861/1951). *Three essays*. Oxford: Oxford University Press.
- Miller, G. A. (1957). The magic number seven, plus or minus two: Some limits on our capacity for processing information. *Psychological Review*, 63, 81-93.
- Miller, J. M. & Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: Politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science*, 44, 295-309.
- Mondak, J. (1993.) Source cues and policy approval: The cognitive dynamics of public support for the Reagan agenda. *American Journal of Political Science*, 37, 186-212.
- Monroe, K. R. (1994). A fat lady in a corset: Altruism and social theory. *American Journal of Political Science*, 38, 861-893.
- Morris, J. P., Squires, N. K., Taber, C. S., & Lodge, M. (forthcoming). The automatic activation of political attitudes: A psychophysiological examination of the hot cognition hypothesis. *Political Psychology*.
- Mueller, J. E. (1973). *War, presidents, and public opinion*. New York: Wiley.
- Mueller, J. E. (1994). *Policy and opinion in the Gulf War*. Chicago: University of Chicago Press.
- Neely, J. H. (1977). Semantic priming and retrieval from lexical memory: Roles of inhibitionless spreading activation and limited capacity attention. *Journal of Experimental Psychology: General*, 106, 226-254.
- Nelson, T. E., Clawson, R. A., & Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review*, 91, 567-583.
- Newell, A., Shaw, J. C., & Simon, H. A. (1958). Elements of a theory of human problem solving. *Psychological Review*, 65, 151-166.
- Nisbett, R. E., & Ross, L. (1980). *Human inference: Strategies and shortcomings of social judgment*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Nunn, C. Z., Crockett, Jr., H. J., & Williams, J. A., Jr. (1978). *Tolerance for nonconformity*. San Francisco: Jossey-Bass.

- Orwell, G. (1946). *Animal farm*. New York: Harcourt Brace.
- Ottati, V. C., Steenbergen, M. R., & Riggle, E. (1992). The cognitive and affective components of political attitudes: Measuring the determinants of candidate evaluations. *Political Behavior*, 14, 4223-4442.
- Ottati, V. C., & Wyer, R. S. (1990). The cognitive mediators of political choice: Toward a comprehensive model of political information processing. In J. A. Ferejohn & J. H. Kuklinski (Eds.), *Information and democratic processes* (pp. 186-216). Urbana: University of Illinois Press.
- Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public: Fifty years of trends in Americans' policy preferences*. Chicago: University of Chicago Press.
- Payne, J. W. (1982) Contingent decision behavior. *Psychology Bulletin*, 92, 382-402.
- Payne, J. W., Bettman, J. R., & Johnson, E. J. (1992). Behavioral decision research: A constructive processing perspective. *Annual Review of Psychology*, 43, 87-131.
- Pettigrew, T. F., & Meertens, R. W. (1995). Subtle and blatant prejudice in western Europe. *European Journal of Social Psychology*, 25, 57-75.
- Petty, R. E., & Wegener, D. T. (1998). Attitude change: Multiple roles for persuasion variables. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 323-390). London: Oxford University Press.
- Phelps, E. A., O'Connor, K. J., Cunningham, W. A., Funayama, E. S., Gatenby, J. C., Gore, J. C., & Banaji, M. R. (2000). Performance on indirect measures of race evaluation predicts amygdala activation. *Journal of Cognitive Neuroscience*, 12, 729-738.
- Popkin, S. L. (1991). *The reasoning voter: Communication and persuasion in presidential campaigns*. Chicago: University of Chicago Press.
- Price, V., & Hsu, M. L. (1992). Public opinion about AIDS: The role of misinformation and attitudes toward homosexuals. *Public Opinion Quarterly*, 57, 133-164.
- Prothro, J. W., & Grigg, C. W. (1960). Fundamental principles of democracy: Biases of agreement and disagreement. *Journal of Politics*, 22, 276-294.
- Rahn, W. M. (2000). Affect as information: The role of public mood in political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 130-152). Cambridge: Cambridge University Press.
- Rahn, W. M., Aldrich, J., & Borgida, E. (1994). Individual and contextual variations in political candidate appraisal. *American Political Science Review*, 88, 193-199.
- Rumelhart, D. E., McClelland, J. L., & the Parallel Distributed Processing Research Group (Eds.). (1986). *Parallel distributed processing: Vol. 1. Foundations*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Ruskin, J. (1864/2002). *Sesame and lilies*. New Haven: Yale University Press.
- Scherpenzeel, A. C., & Saris, W. E. (1997). The validity and reliability of survey questions: A meta-analysis of MTMM studies. *Sociological Methods and Research*, 23, 341-383.
- Schreiber, D., & Zaller, J. 2001. *Thinking about politics: A functional magnetic resonance imaging study*. Unpublished paper presented at the American Political Science Association Annual Meeting, San Francisco.
- Schlozman, K. L., & Verba, S. (1979). *Injury to insult*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

- Sears, D. O. (1993). Symbolic politics: A socio-psychological theory. In S. Iyengar & W. J. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology*. Durham, NC: Duke University.
- Sears, D. O., & Citrin, J. (1982). *Tax revolt: Something for nothing in California*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sears, D. O., & Freedman, J. L. (1967). Selective exposure to information: A critical review. *Public Opinion Quarterly*, 31, 194-213.
- Sears, D. O., & Funk, C. L. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Social Psychology*, 24, 1-91.
- Sears, D. O., & Huddy, L. (1990). On the origins of political disunity among women. In L. A. Tilly & P. Gurin (Eds.), *Women, politics, and change* (pp. 249-280). New York: Russell Sage Foundation.
- Sears, D. O., Lau, R. R., Tyler, T., & Allen, A. M., Jr. (1980). Self-interest versus symbolic politics in policy attitudes and presidential voting. *American Political Science Review*, 74, 670-684.
- Simon, H. A. (1978). Rationality as process and as product of thought. *American Economic Review*, 68, 1-16.
- Simon, H. A. (1980). Cognitive science: The newest science of the artificial. *Cognitive Science*, 4, 33-46.
- Simon, H. A. (1985). Human nature in politics: The dialogue of psychology and political science. *American Political Science Review*, 79, 293-304.
- Sniderman, P. M. (1985). *Race and inequality: A study in American values*. Chatham, NJ: Chatham House.
- Sniderman, P. M. (1993). The new look in public opinion research. In A. Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II* (pp. 219-245). Washington, DC: American Political Science Association.
- Sniderman, P. M. (2000). Taking sides: A fixed choice theory of political reasoning. In A. Lupia, M. D. McCubbins, & S. L. Popkin (Eds.), *Elements of reason: Cognition, choice, and the bounds of rationality* (pp. 67-84). Cambridge: Cambridge University Press.
- Sniderman, P. M., & Brody, R. A. (1977). Coping: The ethic of self-reliance. *American Journal of Political Science*, 21, 501-522.
- Sniderman, P. M., Brody, R. A., & Tetlock, P. E. (1991). *Reasoning and choice: Explorations in political psychology*. New York: Cambridge University Press.
- Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986a). Interrelationship of political ideology and public opinion. In M. G. Hermann (Ed.), *Political psychology* (pp. 62-96). San Francisco: Jossey-Bass.
- Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986b). Reflections on American racism. *Journal of Social Issues*, 42, 173-187.
- Sniderman, P. M., & Tetlock, P. E. (1986c). Symbolic racism: Problems of motive attribution in political analysis. *Journal of Social Issues*, 42, 129-150.
- Snyder, R. C., Bruck, H. W., & Sapin, B. (1962). *Foreign policy decision making: An approach to the study of international politics*. New York: Free Press.
- Steenbergen, M. R., & Lodge, M. (n.d.). *Process matters: Cognitive models of candidate evaluation*. Mimeograph. Department of Political Science, State University of New York at Stony Brook.
- Stimson, J. A. (1991). *Public opinion in America: Moods, cycles, and swings*. Boulder, CO: Westview.

- Stoker, L. (1992). Interests and ethics in politics. *American Political Science Review*, 86, 369-380.
- Stouffer, S. (1955). *Communism, conformity, and civil liberties*. New York: Doubleday.
- Sullivan, J. L., Pierson, J. E., & Marcus, G. E. (1982). *Political tolerance and American democracy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Sullivan, J. L., Rahn, W. M., & Rudolph, T. J. (2002). The contours of political psychology: Situating research on political information processing. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Thinking about political psychology* (pp. 23-51). Cambridge: Cambridge University Press.
- Sumner, W. G. (1906). *Folkways*. Boston: Ginn.
- Taber, C. S. (1992). POLI: An expert system model of U.S. foreign policy belief systems. *American Political Science Review*, 86, 423-428.
- Taber, C. S. (1998). The interpretation of foreign policy events: A cognitive process theory. In D. A. Sylvan & J. F. Voss (Eds.), *Problem representation in political decision making* (pp. 29-52). London: Cambridge University Press.
- Taber, C. S., & Lodge, M. (2000, August). *Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs*. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC.
- Taber, C. S., Lodge, M., & Glathar, J. (2001). The motivated construction of political judgments. In J. H. Kuklinski (Ed.), *Citizens and politics: Perspectives from political psychology* (pp. 198-226). Cambridge: Cambridge University Press.
- Taber, C. S., & Sreenbergen, M. R. (1995). Computational experiments in electoral behavior. In M. Lodge & K. McGraw (Eds.), *Political judgment: Structure and process*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Taber, C. S., & Timipone, R. J. (1996). *Computational modeling*. Sage University Paper Series on Quantitative Applications in the Social Sciences, No. 07-113. Newbury Park, CA: Sage.
- Terlock, P. E. (1986). A value pluralism model of ideological reasoning. *Journal of Personality and Social Psychology*, 50, 819-827.
- Thomsen, C. J., Borgida, E., & Lavine, H. (1995). The causes and consequences of personal involvement. In R. E. Petty & J. A. Krosnick (Eds.), *Attitude strength: Antecedents and consequences*. Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Thomsen, C. J., Lavine, H., & Kounios, J. (1996). Social value and attitudinal concepts in semantic memory: Relational structure, concept strength, and the fan effect. *Social Cognition*, 14, 191-225.
- Thurstone, L. (1927). A law of comparative judgment. *Psychological Review*, 34, 273-286.
- Tocqueville, A. de. (1848/1945). *Democracy in America*. New York: Appleton-Century-Crofts.
- Tolman, E. C. (1932). *Purposive behavior in animals and men*. New York: Appleton-Century-Crofts.
- Tourangeau, R., Rips, L. J., & Rasinski, K. (2000). *The psychology of the survey response*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Uleman, J. S., & Bargh, J. A. (Eds.). (1989). *Unintended thought*. New York: Guilford.
- Wilson, T. C. (1994). Trends in tolerance toward rightist and leftist groups, 1976-1988: Effects of attitude change and cohort succession. *Public Opinion Quarterly*, 58, 539-556.

- Wyer, R. S., Jr., & Ottati, V. C. 1993. Political information processing. In S. Iyengar & W. J. McGuire (Eds.), *Explorations in political psychology* (pp. 264–295). Durham, NC: Duke University Press.
- Zaller, J. R. (1992). *The nature and origins of mass opinion*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Zaller, J. R., & Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response. *American Journal of Political Science*, 36, 579–616.

الفصل الرابع عشر

القيم، والإيديولوجية، وبنية الاتجاهات السياسية^(٢٧٠)

ستانلى فيلدمان

الاتجاهات السياسية، والقيم، والإيديولوجية

سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، إحصاء عدد الاتجاهات السياسية التي يمكن لشخص أن يكونها على مدار عمره. فالشخصيات السياسية، والجماعات، والسياسات الحكومية، والمقترحات السياسية هي مجرد بعض العناصر المحتملة للمشهد السياسى الذى قد يكون الناس بصدد تقييمه. وفى الوقت الذى قد تكون فيه كثير من هذه الاتجاهات مهمة ومثيرة للدراسة فى حد ذاتها، إلا أن قدرًا كبيرًا من البحث فى علم النفس السياسى قد تم تكريسهِ للعثور على مصادر بناء الاتجاهات السياسية. وبناءً على تعقيد السياسة، وغموض كثير من المعلومات السياسية، والمستويات المتدنية نسبيًا من المعرفة السياسية وسط عامة الناس، سيكون من السهل الاعتقاد فى أن هذه الاتجاهات غير مبنية وغير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير. وبالرغم من أنه مازال هناك جدل ملحوظ حول المقدار الكبير المعهود من بناء الاتجاهات السياسية، فمن الواضح أن تقييمات الناس السياسية تعد على الأقل قابلة للتنبؤ بطريقة أو بأخرى، وأن العلاقات بين بعضها البعض تتجاوز الصدفة تتجاوزًا كبيرًا. وهناك كثير من المصادر الممكنة للبناء قد تتفاعل بطرق معقدة.

(٢٧٠) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

فالشراكة، على سبيل المثال، تمنح كثيرًا من الناس خطأً قاعديًا لتقييم المرشحين للمواقع السياسية والسياسات التي يقترحونها. وبالمثل، قد تسمح الكيانات الجماعية الاجتماعية للناس بتحديد ما هو الأفضل بالنسبة لاهتمامهم أو مصلحتهم كجماعة.

والتركيز على بنية الاتجاهات السياسية يطرح طبيعيًا أسئلة عن الدور الذي تلعبه الإيديولوجية. وقد كثرت الإشارات إلى الإيديولوجية في مناقشات السياسة على مدى القرون الثلاثة الماضية. فلغة وخطاب السياسيين والصحفيين غالبًا ما توحى بأن تقييمات السياسيين ينبغي أن تنظم بالتوازي مع البعد اليسار- اليمين أو الليبرالي- المحافظ. وكثير من نماذج السلوك في التصويت والتنافس الحزبي تفترض أن الأحزاب والناخبين يمكن وضعهم في مساحة إيديولوجية بسيطة (Downs, 1957).

وبالرغم من أن السياسيين، والفلاسفة، وعلماء الاجتماع غالبًا ما يناقشون السياسة كما لو كانت منظمة على بعد واحد هو اليمين- اليسار، فإن خمسين سنة من البحث في الرأي العام تبين أن نموذج الإيديولوجية أحادي البعد يعد وصفًا فقيرًا للاتجاهات السياسية لدى النسبة الكبيرة من الناس في كل مكان (Kinder, 1989). وهذا الاستنتاج ليس مجرد نتيجة لبحث قائم على مسح للاتجاهات (انظر على سبيل المثال: Converse, 1964). وتبين دراسات المقابلات المتعمقة أن الناس نادرًا ما يستخدمون معيارًا بسيطًا ومهمًا من أجل تقييم السياسات (Hochschild, 1981; Lane, 1960).

والدليل على وجود البناء الإيديولوجي بين الاتجاهات السياسية يعتمد جزئيًا على المقاربة البحثية. فعندما تحسب الارتباطات بين الاتجاهات السياسية- تفضيلات القضايا كنموذج- ستجد دائمًا دليلًا ما على الاتساق الإيديولوجي. في حين أن مقدار هذه الارتباطات يتباين على نحو ملحوظ من دراسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. (للحصول على ملخص جيد في هذا

الصدد، انظر: Knusten, 1995a). ويتسق نموذج العلاقة بين تفضيلات القضايا عموماً مع البعد التقليدي اليسار - اليمين. غير أنه وحتى عندما تصل معاملات الارتباط إلى مستوى ٥ (كما يحدث أحياناً في أوروبا وعلى نحو نادر في الولايات المتحدة)، فإن أقل من ٢٥ % من التباين في المواقف تجاه القضايا يتم توضيحها عن طريق عامل اليسار - اليمين.

وفي الوقت الذي قد تكون فيه الارتباطات بين الاتجاهات بعضها البعض متسقة مع البعد الإيديولوجي، فإنها لا تبين أن الناس يستخدمون الإيديولوجية بفاعلية لبناء تلك الاتجاهات. وفي إحدى مقالاته الكلاسيكية برهن "كونفيرس" (1964) Converse وبقوة على أن البعد الليبرالي - المحافظ لم يكن مصدرًا رئيسيًا لكبح الاتجاه بالنسبة لمعظم الأمريكيين. وأغلبية كبيرة من الناس قد لا يستطيعون تعريف مصطلحات الليبرالي والمحافظ على نحو ملائم، حيث تبين أن مجموعة ضئيلة فقط من الناس تستخدم البعد الليبرالي - المحافظ في تقييماتهم للمرشحين والأحزاب السياسية، ويدعم تحليل البيانات في بلدان أخرى الاستنتاج نفسه. فعلى سبيل المثال، يفيد "دالتون" Dalton (2002) بأنه وفقاً للبيانات التي جمعت عام ١٩٧٤-١٩٧٥، استخدم ٢١% فقط من الناس في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مفاهيم إيديولوجية في تقييم الأحزاب السياسية، بينما ٣٤% من الناس في ألمانيا الغربية لم يستخدموها.

وكثير من الناس في حالات معينة يكونون على استعداد لوضع أنفسهم على مقاييس تمثل متصل اليمين - اليسار، أو الليبرالي - المحافظ. وهذا التحديد الذاتي يساعد في التنبؤ بالتفضيلات السياسية (Jacoby, 1991). ومع ذلك، توحي الأدلة بأن التعيينات الذاتية الإيديولوجية لا تعكس بالضرورة استخدام المفاهيم الإيديولوجية. وقد وجد "كونوفر" و"فريدمان" Conover and Fredman (1981) أن التعيينات الذاتية على الأساس الليبرالي - المحافظ في

الولايات المتحدة، كانت إلى حد كبير وظيفة للاتجاهات نحو جماعات سياسية واجتماعية بارزة. ومن ثم، فإنه من الممكن للناس أن ينتفعوا من المسميات الإيديولوجية بدون معرفة عملية للمنطق الكامن وراء إيديولوجية سياسية ما.

وفى حين أنه من السهل، من المنظور السيكولوجى، تخيل الطريقة التى يمكن بها أن يتعامل الأفراد بدون استخدام الإيديولوجيا لفهم السياسة، فإن هذا لا يخلق صعوبات دالة أمام السياسة. فإذا لم تكن الاتجاهات السياسية مهيكلة عمومًا عن طريق أية إيديولوجية عامة، إذن كيف يمكن للقادة السياسيين أن يتواصلوا مع الجمهور؟ ففى غياب الإيديولوجيا، يصبح من الصعب على المرشحين أن يحكموا على أى المواقف ستروق للأغلبية فى الدائرة الانتخابية. بل إنه من الأصعب أن نرى كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تنظم بدون أساس متسق يميزها عن الأحزاب الأخرى. ويبدو أن السياسة لا "تعمل" بدون بنية ما تتيح مجموعات واسعة من السياسات تسير معًا بطريقة معينة. وقد يعتمد التمثيل الديمقراطي على أناس لديهم إلمام ما بذلك البناء. وإذا كان خط بيانى إيديولوجى متصل لا يمثل نموذجًا جيدًا لفهم كيفية تنظيم الناس لاتجاهاتهم السياسية، فهل هناك بديل ما يمكن أن يوفر الأساس للاتصالات والمنافسة السياسية؟

وتقوم إحدى المقاربات القيّمة المحتملة لمشكلة تنظيم الاتجاهات التى لم تلق انتباهًا كافيًا فى تراث علم النفس السياسى على بنية القيم. فقد ناقش المنظرون والباحثون فى الفلسفة، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلى مدى زمنى طويل دور القيم فى الحياة الإنسانية (للمراجعة انظر، Rohan, 2000). وكمقاييس معمة، يفترض فى القيم أن تكون بمثابة "المعايير التى يستخدمها الناس لاختيار وتبرير الأعمال وتقييم الناس (بمن فيهم أنفسهم) والأحداث" (Schwartz, 1992, p. 1). وكان "روكيتش" Rokeach (1973) قد بدأ دراسته الرئيسية للقيم بالتأكيد على أنه "من الصعب بالنسبة لى

أن أتصور أية مشكلة تهم علماء الاجتماع ولا يكون ذلك متضمنًا - وبشكل عميق - القيم الإنسانية" (p. ix).

كثير من الباحثين حاجوا بأن القيم هي الأسس الأهم للاتجاهات. ووصف "بم" (1970) Bem كيف تظهر الاتجاهات عن طريق الاستدلال المنطقي الذي يفرض، في النهاية، إلى قيمة ما. ويفترض نموذج "تيتلوك" (2000) Tetlock لتعدد القيم أن "هناك قيمًا نهائية تدعم جميع أنظمة الاعتقاد السياسي وتحدد الحالات النهائية للسياسة العامة. هذه القيم - التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة كالكفاءة السياسية، والمساواة الاجتماعية - تعمل كحدود لأنظمة المعتقد" (p. 247).

وللقيم خصائص مفيدة في تحليل الاتجاهات السياسية والسلوك السياسي، فالقيم يفترض أن تكون قليلة نسبيًا في عددها، أقل بلا شك من عدد الاتجاهات التي يمكن لشخص أن يحملها، فهي يمكن أن توفر أساسًا لتقليل التعقيد الخاص بالأحكام السياسية ولخلق الاتساق وسط الاتجاهات. من ناحية أخرى، فإن كل المناقشات للقيم توحى بأنها أكثر عددًا من البعد الإيديولوجي الواحد الذي يُستخدم على نحو تقليدي لفهم الصراع السياسي. والاتجاهات السياسية المبينة عن طريق القيم قد لا تفصح عن أي بناء بسيط أحادي البعد. فضلًا عن أن كثيرًا من المنظرين يدفعون بعدم وجود القيم منفردة، بل توجد كنظام. وإذا كان هناك بالفعل تنظيم للقيم التي يمكن للناس أن يتبنوها، فإن هذا قد يوفر بناءً أبسط للاتجاهات السياسية - وأساسًا داعمًا للإيديولوجية. وأخيرًا، يفترض أيضًا أن تكون القيم مستقرة نسبيًا، وهي خاصية ضرورية للقيم كي تعمل كمعايير مستمرة للتقييم. وخصائص القيم قد تتغير ببطء عبر الزمن، وهو ما قد يكون ضروريًا لمن يتكيفون مع بيئة متغيرة، ومع ذلك فإنها ينبغي أن تكون ثابتة بدرجة كافية، لتوفير الاستقرار للتقييمات والسلوك.

ونسق القيم، والعلاقات الكلية بينها قد تكون حرجة بالنسبة للتطورات في النظريات والاتجاهات السياسية. وهذه الإمكانية تسلط الضوء أيضاً على فرق رئيسي في المقاربات التي تُستخدم بشكل تقليدي من قبل علماء السياسة وعلماء النفس. ويشيع في كثير من البحوث التي تستخدم القيم كمنبئات للاتجاهات السياسية، تضمينها لواحدة أو أكثر من القيم التي تعتبر الأوثق صلة بالاتجاهات التي تمت دراستها، وهذا ما يصح بشكل خاص في العلوم السياسية. وقد كان علماء النفس أكثر اهتماماً بتحديد المدى الكامل للقيم الإنسانية والعلاقات فيما بين تلك القيم وبعضها البعض. وفي الوقت الذي نجد فيه المقاربة التدريجية للقيم قد أنتجت هيكلاً كبيراً من البحوث المهمة، فإنها تترك الاحتمال مفتوحاً على اعتبار أن تأثيرات مهمة للقيم على الاتجاهات السياسية مازالت مفقودة. وربما يتمثل الأمر الأكثر أهمية، في فهم النسق الكلي للقيم ونظمها التي قد تسفر عن استبصار لطبيعة نسق الاتجاه والإيديولوجيا.

والطريقة الأخرى التي يمكن بها للقيم أن تكون مفيدة في فهم العمليات السياسية هي توفير صلة بين المستويات المجتمعية والفردية. ولم تتوقف محاولات الباحثين عند دراسة القيم التي يحملها الناس، بل امتدت إلى رسم خريطة لنماذج مختلفة للقيم عبر المجتمعات. وبالإضافة إلى التباين في القيم عبر الأفراد في المجتمع، يبدو أن هناك اختلافات متوسطة في أولويات القيم عبر الناس الذين يعيشون في مجتمعات مختلفة. والسؤال المهم في هذا السياق، هو ما إذا كانت اختلافات القيم عبر المجتمعات مجرد وظيفة لخصائص غير قابلة للتحديد، أم أن القيم المجتمعية نفسها تمارس تأثيراً متواصلاً على القيم الفردية، وأن لوجود القيم المجتمعية أيضاً تطبيقات لمصادر النسق الداعم للاتجاهات السياسية.

تعريفات القيم

بالرغم من انقضاء عقود من البحوث التي تستخدم القيم، فإن التعريف والتعريف الإجرائي للمفهوم مازال واحدًا من المشكلات الرئيسية التي تواجه الباحثين، ولكي تكون القيم مفيدة في تفسيرات المعارف السياسية الأخرى، فإنه من الضروري أن تتميز بوضوح عن أنساق مثل الاتجاهات والمعتقدات. وهذه مهمة ليست سهلة في بحوث الرأي العام، حيث إن جميع المعارف - بما فيها القيم - يجب أن تستنتج من استجابات لمنبهات، وتحديدًا من استجابات فعلية.

كيف نميز القيم عن معارف أخرى، مثل المعتقدات والاتجاهات؟ كما أشار "بم" (Bem (1970، فإن القيم مثل الاتجاهات، هي في الأساس تقييمية، وعلى عكس الاتجاهات، تعد قليلة نسبيًا وأكثر مركزية. وهناك تعريفان من قبل باحثين بارزين في القيم يقدمان معنى جيدًا للاستخدام المعاصر للنسق المعرفي. وفقًا لـ "روكينش" (Rokeach (1973 تمثل "القيمة" معتقدًا متواصلًا بأن نموذجًا معينًا من السلوك أو الحالة النهائية للوجود مفضلًا على المستوى الشخصي أو الاجتماعي عن نوع معاكس أو مقابل من السلوك أو الحالة النهائية للوجود. ونسق القيم هو تنظيم متواصل للمعتقدات التي تتعلق بأنواع مفضلة من السلوك أو الحالات النهائية للوجود على متصل من الأهمية النسبية" (p. 5). وبالنسبة لـ "شفارتس" (Schwartz (1992 فإن "القيم تعد: ١- مفاهيم أو معتقدات، ٢- ذات صلة بحالات نهائية أو سلوكيات مرغوبة، ٣- تتجاوز المواقف المحددة، ٤- توجه اختيار أو تقييم السلوك والأحداث، ٥- مرتبة وفقًا للأهمية النسبية. والقيم، عند فهمها بهذه الطريقة، تختلف عن الاتجاهات على نحو أساسي في عموميتها، أو تجريدها (الشكل ٣) وفي ترتيبها الهرمي وفقًا للأهمية (الشكل ٥) (p. 4).

إذن يعد التمييز بين الاتجاهات والقيم واضحاً مبدئياً. فالاتجاهات إنما تشير إلى تقييمات لأهداف محددة، بينما القيم أكثر عمومية بكثير كمعايير تستخدم كأساس لتقييمات محددة كثيرة عبر المواقف المختلفة. ومثلما يبرهن "روهان" (Rohan, 2000): "إن نسق القيم عندما يُرى في ضوء بناء معرفي منتج للمعنى ومجرد، فإن التقسيم بين أولويات القيم وتقييمات كيانات محددة يبدو في الحقيقة واسعاً" (p. 258). ومع ذلك، فإذا كان هذا التقييم واسعاً بما يكفي لخلق تميز واضح، فليس من الضروري أن يكون صحيحاً أن الفجوة ستكون دائماً واسعة جداً في كل حالة من الحالات. ولكن على أى مستوى من العمومية يصبح الاتجاه قيمة؟

بالنظر إلى أن القيم تشير إلى طريقة مفضلة من السلوك أو الحالة النهائية المرغوبة، فمن المحتمل أن يقوم الفرد بالتقييم الإيجابي لعدد معقول من القيم، وربما لا يعطى تقييماً سلبياً لأية قيمة. ومن ثم فمن الشائع أن تتكلم عن أولويات القيم: التصديق النسبي للقيم فيما يتعلق ببعضها البعض. وقد يعتقد الناس أن الطموح، والنجاح، والمسئولية، والعدالة الاجتماعية - على نحو فردي - تعد كلها قيماً مرغوبة. ومن هنا فإن البعض قد يعلق أولوية عالية على الطموح والنجاح في حين يمكن للبعض الآخر أن يرى المسئولية والعدل الاجتماعى أكثر أهمية.

وفكرة أن القيم تكون مرتبة في ضوء الأولويات تطرح قضيتين مهمتين: الأولى، إذا كانت معظم القيم، مقيمة على نحو إيجابي، فمن المحتمل أن يكون هناك تقييمات كثيرة معينة تتطلب حلاً للصراعات بين القيم (Tetlock, Peterson, & Lerner, 1996). و"الاتجاهات والسلوكيات المحددة لا تسير فقط بتوجيه الأولوية التى أعطيت لقيمة واحدة بل أيضاً بالتوازنات وسط القيم المتنافسة التى تكون مضمنة على نحو متزامن فى سلوك أو اتجاه" (Schwartz, 1996, p. 2). القضية الثانية، إذا كان على الناس أن يضعوا

أولويات لعدد من القيم، فإن هذا يشير إلى أنه قد يكون من الأفضل التفكير في ضوء أنساق القيم. والقيم قد لا توجد منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بناءً على الصراعات المحتملة بين بعضها البعض، فإنها، أي القيم، يمكن أن ترتبط بنوع معين من التركيبة العامة. فإذا وجدت القيم ضمن أنساق قيم كلية غالبًا ما تكون في صراع مع بعضها البعض، فإن البحوث التي تركز على عدد ضئيل من القيم قد يفوتها الصراع والتوتر الذي حاج به كل من "تيتلوك" Tetlock و"شفارتز" Schwartz على أنه مركزي بالنسبة لديناميات القيم.

المقاربات الأولى للقيم

لقد تطورت النظرية والبحث في القيم خلال القرن العشرين في منطقة التقاطع ما بين الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس. وقد أدى غياب الاتفاق على تحديد وتعريف القيم الإنسانية إلى وجود أدوات قياس (وبحوث) كانت غير مطابقة بشكل عام. وقد استخدم الباحثون مقاربات شديدة الاختلاف عن بعضها البعض في دراستهم للقيم. فبالرغم من إنتاج كثير من البحوث المهمة، إلا أن كل إسهام منها يبقى منعزلاً نسبياً.

وعلى سبيل المثال، و تأسيساً على دراسة "سبرانجر" Spranger /أنماط الرجال (1928) *Types of Men*، فقد طور كل من ألبرت Allport، وفرنون Vernon، ولندزي (1960) Lindzey أدوات لدراسة القيم (نشرت الطبعة الأولى في عام ١٩٣١). وقد سعى القياس الذي وضعوه إلى تناول ستة توجهات قيمية تتأسس على أنماط مثالية من الناس: الشخص النظري، والشخص الاقتصادي، والشخص الجمالي، والشخص الاجتماعي، والشخص السياسي، والشخص الديني. وكان هذا، فيما قبل سبعينيات القرن العشرين، القياس الأكثر استخداماً على مستوى واسع.

وبالبدء من منظور مختلف تمامًا، طور "موريس" (Morris 1956) قياسًا يقوم على ١٣ "طريقة للعيش" قدمه كوصفات في شكل فقرات كانت مقدرة على أساس مدى تحبب أو نبذ كل وصف. وقد أتاح المدى الواسع من أنماط القيم التي تضمنها المقياس إمكانية استخدامه عبر ثقافات مختلفة (Braithwaite & Scott, 1991). وعلى أساس عينات الطلاب في الولايات المتحدة، تمكن "موريس" من تقليل المعلومات في المعدلات الـ ١٣ إلى خمسة عوامل أساسية، هي: القيد الاجتماعي والتحكم الذاتي، والتمتع والتقدم في التحرك، والانسحاب والكفاءة الذاتية، والقابلية للتأثر والاهتمام العاطفي، والتمتع الذاتي.

المثال الثالث، من علم الاجتماع، يتمثل في دراسة التباينات في التوجهات القيمية *Variations in Value Orientations* — "كلوكهوهن" و"ستروندبيك" (Kluckhohn and Strodtbeck 1961). وقد اكتشف هذا البحث الفروق في القيم عبر "الثقافات" في جنوب غرب الولايات المتحدة. فقد قام الباحثان بتطبيق مقابلات مع عينات من الهنود الأمريكيين، والأمريكان الأسبان، ومن أبناء طائفة المورمون Mormons، وفلاحى تكساس وأوكلاهوما. وقد صُممت القياسات لتناول خمسة توجهات قيمية عريضة تحددها الأسئلة التالية: ١- ما خاصية الطبيعة الإنسانية الفطرية؟ ٢- ما علاقة الإنسان بالطبيعة؟ ٣- ما التركيز المادى أو الدنيوى لحياة الإنسان؟ ٤- ما شرط النشاط الإنسانى؟ ٥- ما شرط علاقة الإنسان بالآخرين؟ (Kluckhohn and Strodtbeck 1961. p. 11). وقد تركّز بحثهما على إيجاد توجهات القيم المميزة في إطار كل مجتمع واستكشاف الفروق عبر تلك المجتمعات.

ميلتون روكيتش Milton Rokeach

ما من شك في أن البحث حول القيم على مدار الثلاثين سنة الماضية قد تأثر بشكل هائل بأعمال "ميلتون روكيتش" *Milton Rokeach*، وخاصة في علم النفس. وقد قدم كتابه *طبيعة القيم الإنسانية The Nature of Human Values* عام ١٩٧٣ دفعة هائلة للدراسة الإمبريقية للقيم. وقد كرس "روكيتش" الفصل الأول في كتابه للتفنيد المفاهيمي الدقيق للقيم ونسقتها. وقد ساعد قياسه للقيم هذا في تقنين البحث الإمبريقي. وأصبح مستخدماً على نحو واسع في علم النفس بالإضافة إلى أنه خدم كأساس لأدوات قيمية لاحقة. كما أنه أجرى عددًا من الدراسات تبين خصائص مقياسه للقيم، وأثر القيم على الاتجاهات والسلوك وعمليات تغير القيمة. ويمكن لأية مراجعة للتراث منذ عام ١٩٧٣ أن تبين بسهولة، أن الصياغة المفاهيمية عند "روكيتش" ومقياسه للقيم كان إلهامًا رئيسيًا للباحثين.

وكان من بين إسهامات روكيتش الرئيسية تسليط الضوء على أهمية النسق الكلي لنظم القيم. فالقيم لا توجد منعزلة، ونادرًا ما يكون لأي اتجاه أو سلوك منفرد وظيفة لقيمة واحدة فقط. ولم يكن "روكيتش" يسعى بسهولة إلى دراسة بعض القيم، بل كان هدفه تحديد جميع القيم الرئيسية الموجودة عبر الثقافات الإنسانية. وقد تناول هذه المشكلة بافتراض أن القيم كانت ضئيلة نسبيًا في عددها. إلى أي مدى كانت ضئيلة؟ لم يعط روكيتش إجابة دقيقة على هذا السؤال مطلقًا، ولم يقدم في الوقت ذاته آلية واضحة للحصول على إجابة. ولم يوح "روكيتش" بأن عدد القيم الإنسانية ينبغي أن يكون مرتبطًا بحاجات بيولوجية واجتماعية، برغم أنه لم يسر عبر هذا الخط من الاستدلال.

وكان تحديد "روكيتش" لعدد القيم، فى النهاية، مرتبطاً على نحو وثيق بتطويره لمقياس للقيم. والحقيقة، أنه فى الوقت الذى كان روكيتش يولى قدراً كبيراً من الانتباه إلى صياغة مفهوم القيم ونسقتها، كان مقياسه للقيم قد أصبح له التأثير الأعظم. وكان المقياس الذى وضعه للقيم يعد فى حقيقة الأمر مقياسين تم وضعهما للتمييز بين القيم الغائية والقيم النهائية.^(٢٧١) وقد احتوى كل مقياس على قائمة من ١٨ قيمة ومع كل قيمة أعطيت تسمية قصيرة من كلمة أو كلمتين مع توضيح إضافى فى الجمل الاعتراضية الشارحة، على سبيل المثال: حرية (الاستقلال، وحرية الاختيار). واتساقاً مع الفكرة التى تقول إن جميع القيم (أو أغلبها) تقيّم على نحو إيجابى، يطلب من الأشخاص المفحوصين "ترتيبها حسب الأهمية بالنسبة للشخص، كمبدأ موجه فى حياته" (Rokeach. 1973. p. 27). وتلك محاولة لتجنب مشكلة وجود أشخاص يقدرّون جميع القيم باعتبارها ذات أهمية قصوى لديهم، وهو ما ينتج قليلاً من التباين أو التباين. وقد بدأت البحوث اللاحقة فى تقييم الفوائد والعيوب باستخدام إجراءات التراتبية لمقياس أولويات القيم (Alwin & Krosnick. 1985).

ويبدو من الغريب عند إعادة النظر أن "روكيتش" قد استخدم مثل تلك الإجراءات الخاصة لتطوير قياساته للقيم، حيث إنه كان معنياً بتناول المدى الكلى للقيم التى قد تكون موجودة بين جميع الناس فى كل مكان. وبناء على الكم الكبير من العمل الذى وضعه روكيتش فى قياس ودراسة القيم، فإن التطوير "الحدسى" لقائمة القيم فى مقياسه الأخير يجب أن يُعتبر حدّاً رئيسيّاً. وهو ما يترك المجال مفتوحاً للدعاء بأن قياسه للقيم ليس مكتملاً، وسرعان ما اقترح الباحثون بعض الاستبعادات التى كان من شأنها أن تزيد على نحو دال من عدد القيم التى على المفحوص أن يربتها (Braithwaite & Law. 1985).

(٢٧١) تشير القيم الوسيطة أو الغائية إلى "طرق من السلوك" بينما القيم النهائية تتضمن "حالة نهائية للوجود". وقد أخفقت البحوث اللاحقة عموماً فى تدعيم هذا التمييز (Schwartz. 1992). (المؤلف)

وبالرغم من احتمال كونها ناقصة من نواح عديدة، فمن الصعب أن نبالغ في تقدير إسهام روكيتش. فقد قدم صياغة مفاهيمية واضحة للقيم ونظمها. وكان قياسه قد استخدم على نحو واسع في علم النفس وأصبح أساساً لمقاييس القيم. وقد بين بحثه فائدة اختبار تأثيرات نظم كبيرة للقيم على الاتجاهات والسلوكيات. وقد استخدم باحثون آخرون القاعدة التي بناها من أجل تحسين دراسة القيم.

شالوم شفارتز Shalom Schwartz

إذا كان روكيتش قد أفاد كثيراً في تحفيز كثير من البحث السيكولوجي الحديث على القيم، فيبدو أن الأعمال التي قدمها "شالوم شفارتز" قد أصبحت المعيار الجديد للباحثين في علم النفس. وفي حين أنني سأركز على نظريته وقياسه للقيم، فإن شفارتز يعد مهتماً أكثر بتأثيرات القيم على الاتجاهات والسلوك، وأصول القيم في خبرات الناس المشتركة والفريدة، والفروق بين الثقافات في أولويات القيم.

وعلى خلفية اهتمام شفارتز بالفروق بين الثقافات في القيم، فقد كانت المهمة الأولى التي تولاهها هي تحديد واختبار البناء الكلي للقيم. وبينما كان هذا من بين الأهداف الأصلية لـ "روكيتش" في بحثه أيضاً إلا أن غياب نظرية فاعلة لنسق القيم في بحثه منعه من معرفة ما إذا كان قد أنجز هذا الهدف أم لا. (٢٧٢) ويبدأ شفارتز بتطوير نظرية تحدد أنماط القيم *types of values* التي ينبغي أن تكون موجودة في جميع المجتمعات الإنسانية (Schwartz & Blisky 1987, 1990). ولكي يقوم بهذا نجده يعود إلى ملاحظة روكيتش الخاصة بأن القيم ينبغي أن تتبثق عن حاجات بيولوجية واجتماعية

(٢٧٢) علاوة على ذلك، فإن كل تحليل روكيتش كان مشعوعاً بعينات من الولايات المتحدة. والواضح أن هذا قد منعه من تفهيم أي تباين ثقافي في مضمون ونسق القيم. (المؤلف)

أساسية. ومن ذلك يستدل شفارتز على أن القيم المحددة المؤسسة تمثل عددًا صغيرًا من الأهداف أو الدوافع. ويحاج على نحو خاص (١٩٩٢) بأن "القيم تمثل، في صورة أهداف شعورية" ثلاثة متطلبات كلية للوجود الإنساني يجب أن يستجيب إليها جميع الأفراد والمجتمعات: حاجات الأفراد ككائنات بيولوجية، متطلبات التفاعل الاجتماعي المنسق، وحاجات البقاء والرفاهية للجماعات" (p. 4). وفي حين أن كثيرًا من الناس قد أشاروا إلى أن القيم تقوم على مجموعة من الحاجات أو الدوافع الإنسانية الكلية، فإن شفارتز حاول أن يبني نظرية شاملة للقيم عن طريق تحديد هذه الحاجات.

وباستخدام هذا الإطار، والعينات المسحوبة من ٢٠ دولة، تم اشتقاق عشرة أنماط من القيم الدافعة.^(٢٧٣) وقد قصد بهذه الأنماط من القيم أن تمثل دوافع أو أهدافًا إنسانية أساسية. وعناصر القيمة الفردية (الحرية، المساواة) تشتق معناها من الدافعية التي تمثلها. ولتحديد هذه الأنماط من القيم، استخدم شفارتز ٢١ بندًا من بنود روكيتش وأضاف عددًا من قيم أخرى مأخوذة من دراسات للقيم خارج الولايات المتحدة. والجدول ١٤،١ يبين مجموعة أنماط القيم العشرة والقيم الفردية التي أدرجت في كل نمط من تلك الأنماط. وتعد أنماط القيم أكثر عمومية من القيم الفردية الواردة في مقياس روكيتش. والحقيقة، أن بنود القيم الفردية التي استخدمها روكيتش أصبحت مؤشرات لنمط القيمة بالنسبة لشفارتز. على سبيل المثال، بينما اعتبر روكيتش الحرية والاستقلال قيمًا مميزة، كانت هذه القيم بالنسبة لشفارتز مؤشرات لنمط قيم التوجه الذاتي.

ويقلل نموذج شفارتز في الوقت ذاته من عدد أنماط القيم الأساسية إلى ١٠ ويزيد من عدد القيم الفردية. ويتضمن مقياس روكيتش للقيم ١٨ قيمة

(٢٧٣) بدأت القائمة أصلًا بأنماط ثمانية ثم امتدت لتشمل ١١ نمطًا ثم خفضت إلى ١٠ أنماط عندما فشل نوع منها - روحانيًا - في الظهور خلال التحليل. (المؤلف)

نهائية و ١٨ قيمة غائية. أما مقياس شفارتز فيتضمن ٥٤ (أو أكثر) من بنود القيم الفردية. وفي حين أن الزيادة في عدد بنود القيم يبدو غير متسق مع فكرة أنه ينبغي أن يكون هناك عدد ضئيل من القيم، فإن شفارتز يركز على ١٠ أنماط للقيم وهو أقل اهتمامًا بعدد البنود الفردية. وحيث إن طلب ترتيب قائمة تتألف من ٥٤ قيمة سيكون أمرًا صعبًا على المفحوصين، إن لم يكن مستحيلًا، فقد طلب منهم وضع معدل لكل قيمة على نحو فردي، على مدرج يتراوح بين ٧ "للأهمية الفائقة" وصفر "غير مهمة" و-١ "مناقضة لقيمي".

جدول ١٤ - ١

أنماط وبنود القيم عند شفارتز

- ١- التوجيه الذاتي: الفكر والتحرك المستقل (الإبداع، الحرية، اختيار الأهداف الخاصة، فضولي، مستقل).
- ٢- الإثارة: التنوع، الجودة/ الحداثة، التحدي (حياة متنوعة، حياة مثيرة، الجرأة).
- ٣- العكوف على الذات: المتعة، الإشباع (اللذة، التمتع بالحياة).
- ٤- الإنجاز/ التحقق: النجاح الشخصي من خلال إظهار الكفاءة (طموح، ناجح، قادر، مؤثر).
- ٥- القوة: المكانة الاجتماعية، المظهر، السيطرة والتحكم (سلطة، ثروة، سلطة اجتماعية، المحافظة على صورتى العامة، الاعتراف الاجتماعي).
- ٦- الأمان: الأمن، الانسجام، استقرار المجتمع (النظام الاجتماعي، أمن الأسرة، الأمن القومي، تبادل المعروف، النقاء، الشعور بالانتماء، الصحة).

٧- الاقتداء: كبح الأفعال، الميول/ النوازع، والحوافز التي يُحتمل أن تضر بالآخرين وتنتهك التوقعات أو المعايير الاجتماعية (مطيع، منضبط، مؤدّب، يقدر آباءه وكبار السن).

٨- التقاليد: الاحترام، الالتزام، وقبول العادات والأفكار التي يفرضها دين أو ثقافة معينة على الفرد (محترم للتقاليد، متواضع، ورع، أرضى بنصيبى فى الحياة، معتدل).

٩- الإحسان: الاهتمام بالرفاهية للمقربين فى التفاعلات اليومية (متعاون، مخلص، متسامح، أمين، مسئول، صداقة حقيقية، حب ناضج).

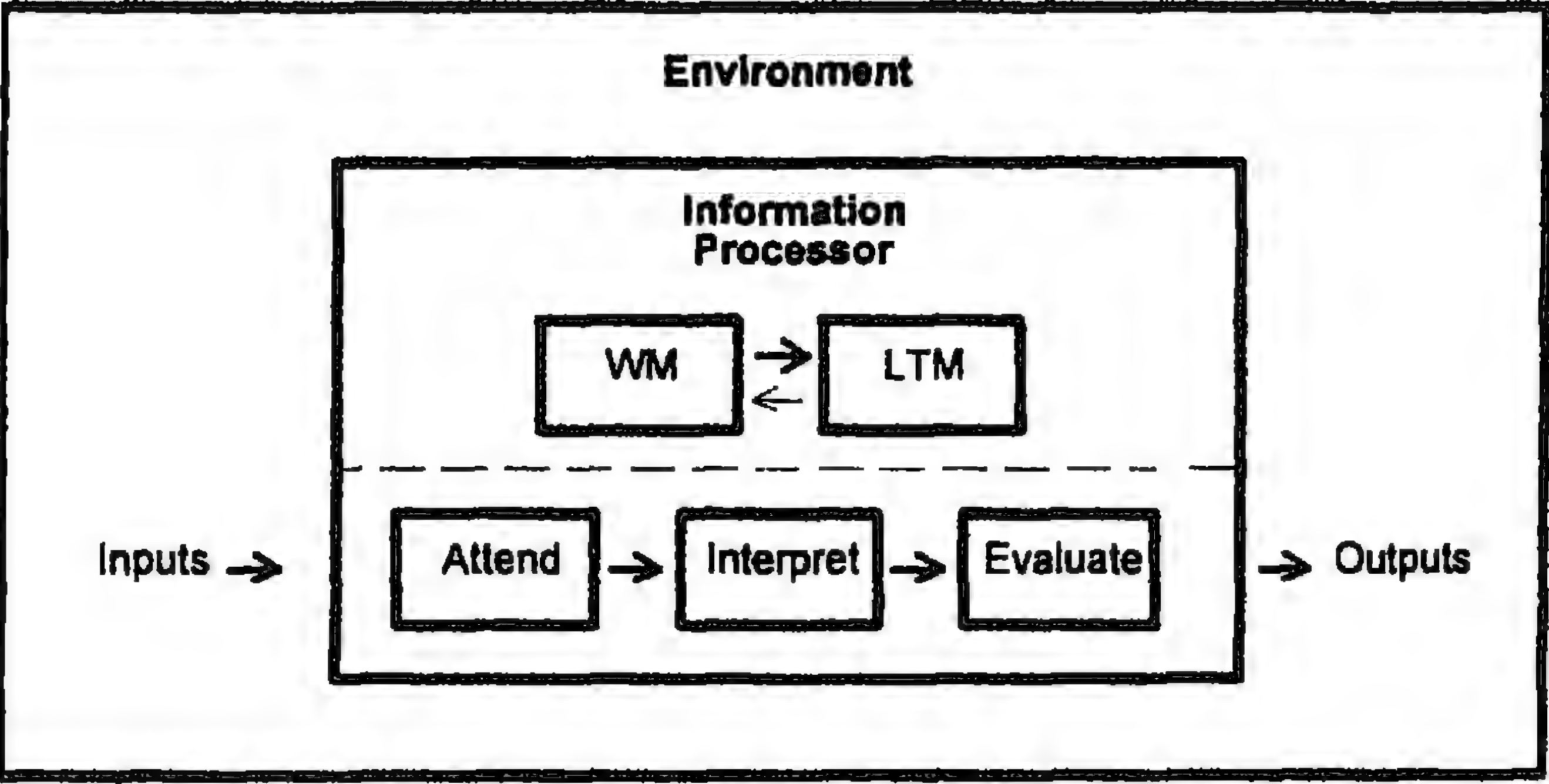
١٠- الشمولية: التفهم، التقدير، التسامح، وحماية رفاهية جميع الناس والطبيعة (عقل متفتح، وعدالة اجتماعية، العالم فى سلام، العالم جميل، التوحد مع الطبيعة، الحكمة، حماية البيئة).

وتعد صياغة المفاهيم للقيم عند سفارتز شيقة ومثيرة، لأنها تبدو وكأنها تشير إلى كيفية تنظيم نظم القيم. وبفهم أنماط القيم فى ضوء الحاجات الإنسانية والاجتماعية، نجده قادراً على تحديد العلاقات بين ١٠ أنماط من القيم: أى من هذه الأنماط يتوافق وأيها يتعارض. على سبيل المثال، الإحسان والشمولية benevolence and universalism ينبغى أن يكونا متوافقين حيث إنهما يعكسان (جوانب مختلفة من) توجهات اجتماعية. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون الشمولية والقوة متعارضتين، حيث إن القوة تتضمن تراكم السيطرة الفردية والتحكم فى الموارد، بينما الشمولية معنية بحماية رفاهية جميع الناس. وهذه العلاقات تشير إلى أن بنود القيم الفردية ينبغى أن تكون مرتبة فى مساحة ثنائية البعد، مع ظهور الأنماط العشرة كمناطق فى هذه المساحة بقيم متوافقة قريبة من بعضها البعض.

ولاختبار هذا النموذج من نسق القيم، أخذ شفارتز الارتباطات بين الدرجات التي حصلت عليها كل قيمة وحللها باستخدام نظام العد العشري المتدرج متعدد الأبعاد. وكما هو مبين في شكل ١٤,١ هناك شكل عام ثنائي الأبعاد مكون من ٥٤ قيمة من ٤٠ عينة أخذت من ٢٠ دولة يبين النموذج المتوقع (بدرجة كبيرة). وقد تم توزيع القيم الفردية عبر المساحة، التي قسمت بعد ذلك إلى شرائح من ٩ قطع، مع تقسيم واحدة من هذه الشرائح إلى اثنين - من أنماط القيم هما: التقاليد، والامتثال.

ومن المهم الاعتراف بأن الخطوط التي تقسم المساحة إلى أنماط القيم ليست وظيفة للتحليل، بل بالأحرى تفسيراً للحل المتدرج متعدد الأبعاد. وهذا ما يعنى، أن أنماط القيم، تعد من الناحية الإمبريقية، استنتاجاً من تجمع القيم الفردية في المساحة ثنائية الأبعاد. بينما وضع البنود الفردية في المساحة يُعد وظيفة للارتباطات الملاحظة بين الدرجات التي حصلت عليها كل قيمة، وتقسيم هذه المساحة إلى أنماط القيم تعد مفاهيمية، وهناك باحثون آخرون يمكنهم تقسيم المساحة على نحو مختلف. على سبيل المثال، إن الزوايا التي تحدد العكوف على الذات والإثارة تعد ضئيلة نسبياً مقارنة بالزوايا المحددة للشمولية والإحسان. وهل العكوف على الذات والإثارة تعد أنماط قيم مميزة، أم ينبغي للمجموعات الصغيرة من القيم في هذه المساحة أن تمثل نمطاً واحداً؟ مثلما يشير "شفارتز" (1992) Schwartz:

إن ما يعنيه هذا هو أن الخطوط الفاصلة في [تحليل المساحة الأصغر] Smallest Space Analyses تمثل قرارات ملائمة من الناحية المفاهيمية حول المكان الذي ينتهى عنده نمط الدافعية ويبدأ نمط آخر. ولأن مدى القيم يمثل متصلاً للدوافع، فإن المواضع الدقيقة للخطوط الفاصلة تعد تعسفية.



(شكل ١٣ - ١)

والقيم الموجودة قريبة من خط فاصل تعبر عن تجميع للأهداف الدافعية وثيقة الصلة ببعضها البعض مع أنماط القيم على جانبي الخط الفاصل. (p. 45).

ويمكن لمساحة ثنائية الأبعاد أيضًا أن تحدد بواسطة محورين متقاطعين في منتصف المساحة. ويقترح شفارتز أن هذين البعدين يشيران إلى فهم أبسط لنسق القيم الكلى. أحد هذين البعدين يسير من التوجيه الذاتى والإثارة فى أحد طرفيه عبر الأمان، والامتثال، والتقاليد يتميز بالانفتاح على التغيير مقابل المحافظة. والبعد الثانى، التجاوز الذاتى، مقابل التعزيز الذاتى، نجده موضوعًا فى زاوية درجتها ٩٠ تقريبًا بالنسبة للأول، ويحتوى على أنماط قيم الشمولية والإحسان فى أحد طرفيه والتحقق والقوة فى الطرف الآخر. وكما سألين بالتفنيذ بمزيد من التفصيل، فإن هذا الحل ثنائى البعد يوفر طريقة مهمة لرؤية نسق القيم والعلاقة الممكنة بين القيم والعمليات الاجتماعية والسياسية الأساسية.

ومن الضرورى كما هو واضح القيام بمزيد من البحوث لتفعيل الصياغة المفاهيمية عن نسق القيم عند شفارتز، ولتحديد ما إذا كان هذا، فى حقيقة الأمر، نموذجًا شاملًا من القيم أم لا. ويقدم شفارتز بعض النتائج التى تشير إلى أن أنماط القيم الـ ١٠ قد لا تكون شمولية تمامًا. فالنموذج لا يتكرر سوى بشكل جزئى فى عينات عدة من الصين، وفى بعض أنماط القيم الأخرى التى تظهر فى تلك العينات. ومع ذلك فإنه من الوشيك جدًا أن نعرف ما إذا كان هناك مجرد قضايا ممثلة لعينات أو ما إذا كانت ستتكرر مع عينات صينية أخرى وفى مجتمعات سكنية أخرى. ومن الصعب أيضًا معرفة ما إذا كانت أية تباينات عبر الثقافات هى نتيجة التباينات الثقافية الحقيقية فى نسق القيم أم هى نتيجة لمشكلات فى ترجمة أداة القيم إلى لغات مختلفة.

إن الصياغة المفاهيمية التي قدمها شفارتز تتميز بكونها قائمة على تحليل للدوافع التي تدعم أساس القيم بحيث يكون المفهوم الناتج أقل خصوصية من المفاهيم السابقة. والأساس الدافعي المفترض لأنماط القيم ينبغي أيضاً أن يسهل من توليد فروض علمية تتعلق بأنماط القيم مع اتجاهات وسلوكيات محددة. والعدد القليل نسبياً من أنماط القيم يعنى أيضاً أن نماذج الاتجاهات السياسية القائمة على قيم يمكن أن تخفض من درجة تعقيد التفسيرات إلى ١٠ أو أقل، أو حتى إلى بعدين أساسيين.

من ناحية أخرى، لا يتضح سوى بدرجة طفيفة أى مكانة للقيم الفردية تكمن فى هذه الصياغة المفاهيمية. وبالنظر، مثلاً، إلى نمط قيمة الشمولية، نجد أنها تتضمن القيم الفردية للمساواة، والتوحد مع الطبيعة، وسلام العالم، وغيرها. وهذه الدرجة التقريبية فى المساحة ثنائية الأبعاد هى نتيجة لكونها مقدرة بصورة مشابهة من قبل الناس. فمن المحتمل لو قدر شخص ما المساواة تقديرًا عاليًا، فإنها ستعطى أيضاً درجة عالية لسلام العالم. ومقياسٌ للشمولية كنمط قيمى من شأنه أن يقوم على مجموعة تقديرات الشخص لهذه القيم المختلفة. ومع ذلك، فمن الممكن لاتجاهات معينة أن يتم التنبؤ بها عن طريق واحدة أو أخرى من تلك القيم الفردية، أفضل من التنبؤ بها عبر نمط القيم الكلى للشمولية. فالاتجاهات نحو الرفاهية الاجتماعية، على سبيل المثال، قد يمكن التنبؤ بها بقوة عن طريق المساواة وليس عن طريق سلام العالم. ولكن إلى أى مدى ينبغي لعلماء النفس السياسى أن يكونوا مهتمين بالعلاقة بين الاتجاهات السياسية والقيم المعروفة على نحو دقيق مثل المساواة، أو أنماط قيم أكثر عمومية مثل الشمولية؟

القيم، والاتجاهات السياسية، والاستدلال السياسى

لقد وجدت دراسات بحثية عديدة دليلاً على العلاقات بين القيم والاتجاهات السياسية. وسوف يستغرق الأمر عشرات الصفحات لإدراج

الدراسات المنشورة التي قدمت بيانات عن هذا الموضوع. وتتباين جودة هذا الدليل على نحو ملحوظ. ففي بعض الحالات تجده لا يزيد عن مجرد ارتباطات ثنائية المتغيرات bivariate correlations بين قيمة واتجاه، بدون ضوابط إحصائية على القيم الأخرى. وفي حالات أخرى، نماذج معقدة متعددة المتغيرات تقدر على أنها تضبط متغيرات أخرى، وتضع في الحسبان أخطاء القياس. وحيث إن القيم تميل إلى الارتباط بكثير من العوامل الأخرى التي يمكن أن تنتبأ بالاتجاهات السياسية، فمن الصعب أن نثق في النتائج القائمة على معاملات الارتباط فقط.

وحتى لو اقتصر تناولنا على الدراسات متعددة المتغيرات، فمن الواضح أن هناك دليلاً وافراً على أن القيم والاتجاهات مرتبطة ببعضها البعض. وقد بين البحث أن هناك تأثيرات متسقة للقيم على التفضيلات السياسية (Feldman 1988; Peffley & Hurwitz, 1985; Pollock, Lilie, & Vitte, 1992; Zaller, 1993) والاتجاهات نحو الجماعات الاجتماعية (Biernat, Vescio, 1992; Zaller, 1993) والتحرك السياسي (Borg, 1995; Gundelach, 1995) والسياسيين والأحزاب (Knutsen, 1995b; Miller & Shanks, 1996).

وبالرغم من الدليل الإمبريقي الجماعي، فنحن مازلنا لا نمتلك سوى دليل منظم صغير عن العلاقات بين كثير من القيم التي اقترحها منظرون أمثال روكيتش وشفارتز، وبين الاتجاهات السياسية. ومعظم الدراسات التي تختبر تأثيرات القيم تختار على نحو مطابق عدداً صغيراً (ربما واحدة فقط) وتقدر تأثيراتها على الاتجاهات السياسية. فدراسة للاتجاهات نحو اتجاهات الرفاهية الاجتماعية قد تشتمل على قيم من قبيل المساواة والفردية، بينما اختبار الاتجاهات نحو الإجهاد قد تتركز على القيم الدينية والتقاليد. وتحديد مواصفات القيم وقياسها غالباً ما يختلف على نحو ملحوظ من دراسة إلى

أخرى. ونادرًا ما تكون هناك بطارية كاملة من القيم (أو أنماط القيم) مثل تلك المتضمنة عند سفارتز. والدليل على علاقة القيم والاتجاهات السياسية الذي يتراكم على نحو متجزئ، يسلط ضوءًا بسيطًا على التأثيرات الأوسع للقيم.

وقد حاجّ سفارتز (١٩٩٦) على أن النسق ثنائي الأبعاد الذي قدمه والمكون من ١٠ أنماط للقيم يتنبأ بأن الاتجاهات ينبغي أن تكون مرتبطة بالمجموعة الكاملة لأنماط القيم في نموذج قابل للتحديد الواضح. فارتباطات الاتجاهات مع القيم ينبغي أن تزيد وتقل بشكل موحد عبر القيم المجاورة. ويقدم سفارتز دليلًا على هذا النموذج مع بيانات حول التعاون، واختيار التصويت، والاتصال بين الجماعات. فالاستعداد للملاحظ، على سبيل المثال، لدى مدرسي المدارس العامة الإسرائيليين (اليهود) لأن يكون هناك اتصال بينهم وبين المدرسين العرب الإسرائيليين يرتبط على نحو إيجابي بنمط قيم الشمولية (معامل الارتباط: $r = 40$) وقيم التوجيه الذاتي المجاورة (معامل الارتباط = ٣٢). وانحدار الارتباطات إلى الحد الأقصى للارتباط السالب - ٤٠ مع نمط القيم الخاص بالتقاليد، والارتباطات بدرجة - ٣١، و - ١٩ مع الأنماط المجاورة من الأمان والامتثال. وبالرغم من أن هذا التحليل يقدم ثمانية ارتباطات بسيطة فقط بين القيم وبين المتغيرات المستقلة بدون ضوابط إحصائية، فإنه يشير إلى أن التنبؤ بالاتجاهات من نظام للقيم يميل إلى أن يكون أفضل وأكثر معلوماتية من التنبؤات من قيم فردية واحدة أو متعددة.

وللأسف، مازالت هناك نظرية صغيرة تحدد كيف ينبغي للقيم أو نسق القيم أن يكون مرتبطًا بالاتجاهات السياسية. ويقدم نموذج سفارتز تنبؤات حول أنماط الارتباط للاتجاهات مع نموذج الأنماط العشرة الذي قدمه، وهو يقدم في مرة أنماط القيم التي ينبغي أن تكون لديها الارتباطات الأكثر إيجابية والأكثر سلبية مع كل اتجاه من الاتجاهات. وبينما من الجائز أن نجد حدسًا

قويًا حول العلاقات، فليس هناك نظرية تولد تلك التنبؤات. وكما أشار روكيتش (١٩٧٣)، "إن القيم التي يحملها الناس يتم تصورها على أنها تفسيرات للاتجاهات التي يحملونها (والسلوكيات التي ينخرطون فيها)، ولكن أى قيم تدعم أى اتجاهات (وسلوكيات)، ولماذا؟ فى هذه المرحلة من النظرية والبحث، نحن ببساطة لا نعرف ما يكفى حول طبيعة القيم وكيف تحدد الاتجاهات والسلوك لإجابة الأسئلة من هذا النوع على نحو مُرضٍ" (pp. 120-121).

كما أن الباحثين لم يكرسوا اهتمامًا كافيًا للظروف التي سترتبط القيم فى ظلها بالاتجاهات السياسية ارتباطًا قويًا. ومعظم الدراسات تختبر العلاقات البسيطة بدون اختبار أية حوادث عرضية من شأنها أن تؤثر على مقدار العلاقة. وأحد العوامل الذى يوجد بسببه دليل هو عامل الحنكة السياسية. وبالرغم من أنه قد يكون مقنعًا افتراض أن الارتباط بين القيمة-الاتجاه، ينبغي أن يكون بسيطًا بما يكفى لتطلب حنكة سياسية، حاج "زالر" Zaller (1991, 1992) بأن العلاقة بين القيم والاتجاهات السياسية ستعتمد على مستويات الحنكة السياسية. فالأقل حنكة لن يكونوا قادرين على ربط الهاديات cues- فى الرسائل التي يتلقونها- بالقيم، ومن ثم سيخفقون فى تشكيل علاقات قوية ما بين قيمهم واتجاهاتهم.

وفى الوقت الذى يقدم فيه "زالر" دليلًا يبين أن العلاقات بين القيم والاتجاهات تنمو على نحو أقوى مع تزايد الحنكة السياسية، يشير كل من "بولوك"، و"ليلي"، و"فيتس" (Pollock, Lilie, and Vites (1993) إلى أن التأثير الملطف للحنكة قد يعتمد على طبيعة الاتجاهات. أما "كارمنز" و"ستيمسون" (Carmines and Stimson (1980) فيميزان بين القضايا "الصعبة" و"السهلة". القضايا السهلة لها "إشارات حرفية تثير مباشرة القيم الأخلاقية أو الاقتصادية" (Pollock, Lillie, & Vites, 1993, p. 30). وهناك قضايا "رمزية" تميل إلى أن

تكون مألوفة لمعظم الناس. ونتيجة لذلك فمن السهل فهمها وربطها بالقيم الرئيسية.

أما القضايا الصعبة، تلك التي تعد أكثر فنية وأقل ألفة، فهي تتطلب تأطير النخبة السياسية لها في ضوء القيم، وأن يتوافر لدى الناس مستويات مرتفعة من الدراية السياسية لفهم تلك الأطر. ومن ثم ينبغي أن نجد علاقات قوية بين القضايا السهلة والقيم التي لم تعدل بواسطة الدراية والصلات الأكثر ضعفاً للقضايا الصعبة التي تظهر فقط من أجل المحنكين سياسياً.

ويقدم كل من بولوك Pollock، وليلى Lilie، وفييتس Vites، بعض الدليل على هذه الفروض، على أساس تحليل للاتجاهات نحو الطاقة النووية (قضية صعبة) و"القضايا السهلة" للإجهاض، وإحراق العلم، والمثلية الجنسية. ووجدوا أن العلاقة بين القيم والاتجاهات نحو الطاقة النووية أكبر بالنسبة لمن حصلوا على درجات مرتفعة في الانخراط السياسى مقارنة بمن حصلوا على درجات أقل. ولكن، تأثيرات القيم مازالت عموماً دالة إحصائياً حتى وسط الذين حصلوا على درجات منخفضة في الانخراط السياسى. فى المقابل، ثمة دليل ضعيف على أن العلاقة بين القيم وبين الاتجاهات نحو القضايا السهلة تتأثر بمستويات الانخراط. وتشير الدراسة إلى أن دور الحنكة السياسية فى العلاقة بين القيم والاتجاهات تعتبر معقدة نوعاً ما. ولا شك فى أن تحليلات تأثير القيم تحتاج إلى النظر فى نعوت الاتجاهات السياسية فى ظل الدراسة، وأيضاً طبيعة الخطاب النخبوى وتقديم الإعلام للقضايا المتضمنة.

العامل الآخر الذى قد يلعب دوراً فى العلاقة بين القيم والاتجاهات يتمثل فى الأساس الدافعى للاتجاهات. فقد اقترح بعض منظرى الاتجاهات نماذج للوظائف السيكلوجية للاتجاهات (Katz, 1960; Smith, Bruner, & White, 1956). ويشير نموذج "كاتس" Katz إلى وجود أربع وظائف رئيسية

للاتجاه: وظيفة نفعية utilitarian، والدفاع عن الذات self-defensive، والمعرفة knowledge، والتعبير عن القيم value-expressive. الوظيفة النفعية تتضمن تعظيم المكافآت وتقليل التدعيمات السلبية negative reinforcements؛ في حين أن الدفاع عن الذات يخدم في حماية الذات من التهديدات والحوافز impulses؛ أما وظيفة المعرفة، فهي تخدم في إضفاء المعنى وفهم البيئة؛ في حين أن التعبير عن القيم يساعد في التعبير عن القيم الأساسية ومفهوم الذات. وتشير البحوث الحديثة في هذا الصدد إلى أن الوظائف التي تقوم بها الاتجاهات قد تؤثر على العلاقة بين القيم والاتجاهات (Kristiansen & Zanna, 1998; Maio & Olsen, 1994, 1995). على نحو خاص، فإن اتجاهات التعبير عن القيم ينبغي أن تفصح عن روابط مع القيم أقوى منها مع الاتجاهات التي تخدم وظائف أخرى.

وهناك دراستان قام بهما كل من "مايو" Maio و"أولسون" Olson بتقديم دليل على أهمية وظيفة الاتجاه. في الدراسة الأولى للاتجاهات نحو التدخين (Maio & Olson, 1994). وجدا علاقات دالة بين قيم عديدة واتجاهات بين أناس يتحلون باتجاهات التعبير عن القيم ولكن لم تكن هناك علاقة وسط أصحاب اتجاهات نفعية. وفي الدراسة الثانية، قاموا بضبط وظائف الاتجاهات نحو السرطان عن طريق إيجاد أسباب وجيهة سواء في التعبير عن القيم أو النفعية لتقديم تبرعات لبحوث السرطان. وكما هو متوقع، وجد "مايو" و"أولسون" فروقاً حقيقية في المنبئات الخاصة بالاتجاهات في الحالتين، مع واحد من أبعاد القيم عند سفارتز - تدعيم ذاتي مقابل تجاوز الذات - ترتبط مع اتجاهات في ظرف التعبير عن القيم وليس مع الظرف النفعي.

إن المقاربة الوظيفية للاتجاهات يمكن أن تقدم إسهاماً مهماً في فهم أفضل لدور القيم في السياسة. ونحن في حاجة إلى أن نعرف متى ستخدم الاتجاهات السياسية وظيفة أولية للتعبير عن قيم جوهرية ومفاهيم ذاتية.

فهناك اتجاهات بعينها يمكن أن تكون أكثر ميلاً للعمل بهذه الطريقة، وربما يكون هناك ظروف تصبح في ظلها وظيفة التعبير عن القيم أكثر أهمية. والتميز بين وظائف التعبير عن القيم والوظائف النفعية يبدو مهماً بدرجة كبيرة للسياسة، حيث إن إحدى النقاط الرئيسية إثارة للجدل في تراث السلوك السياسى والرأى العام تتمثل في التأثير النسبى للمصلحة الذاتية فى مقابل "الرمزية" فى الاتجاهات السياسية. فالمصلحة الذاتية ينبغى أن ترتبط باتجاهات تعمل كوظيفة نفعية. وبالرغم من أن الاتجاهات الرمزية أقل وضوحاً نوعاً ما، فإنها تميل إلى أن تكون أكثر تعبيراً عن القيم فى طبيعتها. وبقدر ما يكون هذا التمييز ذا معنى، ينبغى أن تكون الاتجاهات الرمزية أكثر قابلية للتنبؤ عن طريق القيم. وبناء على صعوبات ربط المصلحة الذاتية والاتجاهات السياسية (Sears & Funk. 1991) فإن الاتجاهات السياسية قد تكون أميل على نحو خاص إلى العمل كوظيفة تعبير عن القيم بالنسبة لكثير من الناس.

القيم والإيديولوجية السياسية

استعرضنا فى الجزئية السابقة الدليل على العلاقة بين القيم واتجاهات سياسية معينة. فإذا كان معظم الناس يفكرون فى السياسة من منظور إيديولوجى، فإن القيم يمكن أن تتيح للناس تنظيم تقيّماتهم السياسية بطريقة متسقة نسبياً. ولكن من الضرورى أيضاً أن نضع فى الاعتبار كيف ترتبط بنية هذه الاتجاهات بالصراع السياسى فى المجتمع. فإذا كان على الناس أن يعتمدوا على عدد كبير من القيم أو إذا كانوا يختلفون على نحو دال فى استخدامهم للقيم، فإن درجة التعقيد الناجمة من شأنها أن تجعل العلاقات بين الجمهور، والأحزاب، والساسة أقل ارتباطاً. والحقيقة أن هذه هى جاذبية البنية الإيديولوجية: إنها تتيح الاتصال السهل بين الساسة والجمهور وتوفر

أساسًا لتنظيم الأحزاب السياسية. ومن ثم فمن الأهمية أن ننظر إلى ما وراء العلاقات البسيطة بين القيم والاتجاهات؛ لنرى ما إذا أمكن لقيم أن توفر هذا المستوى الأكثر عمومية من البناء للاتجاهات السياسية.

لقد حاول عدد من الباحثين خلق روابط بين القيم والإيديولوجية السياسية من خلال البرهنة على أن قيمًا بعينها يمكن أن تشكل الأساس الأولى للفروق بين الإيديولوجيات. فقد قدم "روكيتش" نموذجًا بسيطًا للإيديولوجية القائمة على القيم، في كتابه *طبيعة القيم الإنسانية The Nature of Human Values*. وقد بدأ بالبرهنة على أن الإيديولوجيات الأربع الرئيسية في القرن العشرين: الاشتراكية، والشيوعية، والفاشية، والرأسمالية، تم فهمها على النحو الأمثل من منظور ثنائي الأبعاد. ووفقًا لـ "روكيتش"، فإن التوزيع غير المتكافئ للسلطة في كل مجتمع سيقود إلى مشروعات/ مقترحات تنافسية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم التعبير عن طبيعة هذه الصراعات في ضوء مستويات مختلفة من الإشباع مع قدر من الحرية وعدم التكافؤ في المجتمع. فالفروق الرئيسية بين الإيديولوجيات ينبغي أن تحددها الأولويات المعوّلة على القيم الرئيسية للحرية والمساواة.

وعلى أساس هذا المنطق، دفع روكيتش بأن البعدين المدعمين للإيديولوجيات الحديثة إنما تتشكل بواسطة هذين القيمتين. وهذا النموذج ثنائي الأبعاد يثمر عن أربعة خلايا خلقتها كل من الأولويات العليا والمنخفضة المقترنة بكل قيمة. فالاشتراكية تحتل خانة المساواة المرتفعة، والحرية المرتفعة، بينما تحتل الفاشية خانة المساواة المنخفضة والحرية المنخفضة. في حين أن الشيوعية تحتل خانة المساواة المرتفعة والحرية المنخفضة، بينما الرأسمالية تحتل خانة المساواة المنخفضة والحرية المرتفعة.

ولاختبار هذا النموذج، أجرى روكيتش (Rokeach 1973) تحليل مضمون لعينات من كتابات ممثلين رئيسيين لهذه المواقف الإيديولوجية الأربعة. وقد أحصى تحليل المضمون الأقوال الإيجابية والسلبية لكل القيم الغائية والنهائية بما فيها الحرية والمساواة. وقد قدم هذا التحليل دعماً معقولاً لنموذج روكيتش، مع ترتيب القيم في الكتابات المختارة تضاهي التنبؤات في كل حالة.

وبالإضافة إلى تحليل المضمون للقادة السياسيين، قام روكيتش أيضاً بقياس الأولويات القيمية لعينة من الأمريكيان وتفضيلاتهم الرئاسية في عام ١٩٦٨. وفيما جاء معارضاً لتحليل المضمون لقيم الشخصيات الإيديولوجية الأربعة، أمكن ترتيب الأولويات القيمية لمؤيدي المرشحين الرئاسيين المختلفين بسهولة على أساس البعد الواحد يساري-يميني. وقد كان هذا ممكناً؛ لأن كل الجماعات رتبت الحرية في مرتبة مرتفعة (من ١ : ٤ من بين إجمالي ١٨ قيمة نهائية)، ولم يميزها سوى الأولوية التي علقوها على المساواة. أما مؤيدو المرشحين الليبراليين مثل روبرت كينيدي، وأوجين، وماكارثي، وهربرت هامفري، فقد رتبوا المساواة بالقرب من قمة القائمة في حين رتب مؤيدو المرشحين المحافظين، ريتشارد نيكسون، ورونالد ريغان، وجورج والاس، المساواة في مرتبة منخفضة بكثير. وعلى أساس هذه النتائج، دفع روكيتش بأن المساحة الإيديولوجية ثنائية الأبعاد يمكن أن يتم خفضها إلى بعد واحد عندما يكون هناك تباين variance طفيف في إحدى القيم (الحرية في هذه الحالة).

وقد توقعت نتائج روكيتش عن أثر المساواة على اختيار المرشحين قدراً كبيراً من البحوث التي تبين أهمية هذه القيمة بالنسبة للاتجاهات السياسية. وقد بينت دراسات في الولايات المتحدة أن المساواة تعد مؤشراً تنبؤياً رئيسياً لاتجاهات الرفاهية الاجتماعية (Feldman, 1988; Feldman &

Kinder & (Steenbergen, 2001; Kluegel & Smith. 1986)، والاتجاهات العرقية (Sanders. 1996; Sears, Henry, & Kosterman. 2000)، وتقييم المرشحين (Miller & Shanks, 1996). وقد بين "فيربا" وزملاؤه (Verba 1987) مركزية المساواة بالنسبة للسياسة في الولايات المتحدة، والسويد، واليابان. في حين وجد البحث في أوروبا تأثيرات حقيقية للبعد التقليدي اليسار - اليمين، الذي تم تفسيره مرارًا وتكرارًا (على الأقل جزئيًا) كانعكاس لقيمة المساواة (Knutsen. 1995a).

وبالرغم من أن نموذج روكيتش ثنائي القيم يمثل طريقة مقتصدة في تفسير الإيديولوجيات السياسية الحديثة، فإن هناك مشكلات دالة مقترنة بها. أولاً، إن معنى قيم مثل الحرية والمساواة يمكن أن يتغير من سياق إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. فالحرية، على نحو خاص، تمثل قيمة يصعب تجريدها. بالنسبة لشخص رأسمالي، تمثل الحرية القدرة على إنجاز أهدافك، وهذا ما قد يتطلب جهودًا حكومية لإزالة العوائق مثل الفقر والعنصرية. ولهذا فالمشاركون في جميع الإيديولوجيات يمكنهم أن يثمنوا الحرية بقدر ما يتناسب تسييرها مع ما يروقه.

ثانيًا، في حين نجد أن روكيتش قد توصل إلى دليل متسق مع نموده من تحليل لكتابات شخصيات سياسية رئيسية ومنظرين، فإن ترتيبات القيم من لدن مؤيدي هذه الإيديولوجيات ليست متسقة مع التنبؤات الرئيسية. ويخرج روكيتش ضمن النتائج بأنه في الولايات المتحدة، ترتبط الأولوية المعلقة على المساواة بالتباينات في الإيديولوجيات التي قد تكون محسوسة: بدون تاريخ من التأييد الدال سواء للشيوعية أو الفاشية، فإن الجدل الإيديولوجي ينخفض إلى اشتراكية المعارضة ذات البعد الواحد (أو الليبرالية في الولايات المتحدة) مع الرأسمالية (المحافظة). ومع ذلك فإن دور الحرية ينبغي أن يظهر في سياق يكون الشيوعيون والفاشيون ممثلين فيه. وقد كان

هذا هو الهدف من دراسة في إنجلترا أجراها كل من "كوشرين"، و"بيليج"، و"هوج" (Cochrane, Billig, and Hogg (1979). ومن عينات مأخوذة من نشطاء ومؤيدين محليين لأحزاب العمل، والمحافظين، والشيوعيين، والجمهورية الوطنية، توصل هؤلاء الباحثون إلى ترتيبات للقيم باستخدام مقياس روكيتش للقيم الذي يشمل ١٨ قيمة نهائية. واتساقاً مع نتائج روكيتش تبين أن هناك تمييزاً ضد المساواة بصورة قوية بين كل من النشطاء والمؤيدين. ومع ذلك، فإن الحرية لم تتعرض لتمييز على الإطلاق في عينة المؤيدين، بينما جاءت الفروق في عينة النشطاء غير متسقة مع تنبؤات روكيتش.

وقد اقترحت "بريثويت" (Braithwaite (1982, 1994, 1997 مقارنة أخرى للعلاقة بين القيم والإيديولوجية. وبدأت بمحاولة تصحيح القيود على نموذج روكيتش ثنائي القيم ولكنها أنتجت نسخة مختلفة تماماً. وبعد تعديل مقياس روكيتش للقيم ليشمل قيماً أكثر اجتماعية وسياسية، قامت بريثويت بتحليل عاملي للاستجابات لهذه القيم، وتوصلت إلى بعدين غير مترابطين نسبياً. الأول سمي الانسجام الدولي والمساواة، ويشمل قيم "حياة جيدة للآخرين" و"حكم الناس"، و"التعاون الدولي"، و"التقدم الاجتماعي" و"الإصلاح الاجتماعي"، و"سلام العالم"، و"عالم جميل"، و"الكرامة الإنسانية"، و"مساواة اقتصادية أعظم"، و"الفرص المتساوية" و"مزيد من الفرص الاقتصادية" و"حماية البيئة الطبيعية". العامل الثاني، القوة الوطنية والنظام national strength and order والذي يقاس بـ "العظمة الوطنية" و"التمية الاقتصادية الوطنية" و"حكم القانون" والأمن الوطني". وقد كان هذان العاملان من عوامل القيم الاجتماعية مقترنين بقيم أكثر شخصية لخلق بعدين أرحب نوعاً ما، هما "الانسجام" و"الأمن" (Braithwaite, 1997).

وتبين بريثويت أن هذين العاملين مرتبطان بقيم شخصية مختلفة ومرتبطة نسبياً (الحقيقة أنها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً نوعاً ما). ومع ذلك فإن

نقص الارتباط بين العوامل، مثلما يشير شفارتز (1994) Schwartz قد يكون مصطنعاً منهجياً. حيث إن جميع القيم تقريباً تميل إلى تسجيل معدلات إيجابية، فإن هناك ارتباطات سلبية قليلة جداً وسط أى زوجين من بنود القيم. لذلك، فإن جميع المقاييس التى تقوم على تقييمات لبنود القيمة ستتضمن نوعاً من الارتباط الإيجابى بين بعضها البعض. وقد تبدو غير مترابطة أو حتى مرتبطة إيجابياً عندما يكون الارتباط "الحقيقى" بين البنى سلبياً تماماً.

وهناك مشكلات أخرى تتعلق بالدليل الذى تقدمه بريثويت على هذه العوامل القيمية. فقد كان من بين البراهين الأهم عند روكيتش أن كل بناء للإيديولوجية يتطلب نموذجاً ثنائى الأبعاد: فالإيديولوجيات لا يمكن أن تنظم على نحو سليم وفق بعد منفرد. ومن ثم فإن جميع الأدلة التى تقدمها بريثويت تبين كل من بعدى القيمة المرتبطة مع الاتجاهات السياسية واختيار التصويت. وبُعد الانسجام الدولى والمساواة دائماً ما يكون مرتبطاً سلبياً مع الاتجاهات المحافظة والسلوك المحافظ، كما أن عاملى القوة الوطنية والنظام مرتبطان إيجابياً. على أثر ذلك، فإن هذين البعدين من القيم دائماً ما يُخفضان إلى بعد إيديولوجى واحد.

إن النموذج ثنائى الأبعاد للقيم الذى قدمه شفارتز يوفر منظوراً آخر حول الإيديولوجية السياسية يبدو واعدًا بالفعل. ولنتذكر بالإضافة إلى أنماط القيم العشرة التى حددها شفارتز، أنه أوضح أيضاً وجود محورين يبدوان مناسبين لشكل القيم العام: الانفتاح على التغيير مقابل التحفظ، وتجاوز الذات مقابل تدعيم الذات. ويشير شفارتز (1994) Schwartz إلى أن هذين البعدين يناظران بعدين فى الإيديولوجية: الأول: ويسميه الليبرالية الكلاسيكية، "يشير إلى ما إذا كان على الحكومة أن تركز مزيداً من حماية وزرع الحريات الفردية والمجتمع المدنى، أو أن تحمى الوضع الراهن الاجتماعى بالسيطرة على الانحراف من الداخل أو الأعداء من الخارج" (p. 39). وينبغى لهذا البعد

الإيديولوجى الأول أن يكون الأكثر ارتباطاً بالانفتاح على بعد قيمة التغيير مقابل المحافظة. أما البعد الإيديولوجى الثانى: المساواة الاقتصادية، فيشير إلى ما إذا كان على الحكومة أن تركز نفسها لمزيد من ترويج المساواة بتوزيع الموارد، أو أن تحمى قدرة المواطنين على تحصيل الثروات التى يكونونها بغرض تدعيم الذات كبعد قيمى ينبغى أن يكون الأكثر ارتباطاً بالمساواة الاقتصادية.

وثمة دليل على أن هذه الأبعاد القيمية مرتبطة ببناءات أخرى ترتبط بدورها- وبقوة- بالاتجاهات السياسية. وقد وجد عدة باحثين (Altemeyer, 1996; Rohan & Zanna, 1998) أن التسلطية اليمينية وثيقة الارتباط ببعد الانفتاح على التغيير مقابل المحافظة. وارتباطاتها الأقوى إيجابياً تكون مع أنماط قيم الامتثال والتقاليد، وأقوى ارتباطاتها السلبية تكون مع قيم التوجه الذاتى. ويشير ألتماير Altemeyer أيضاً إلى دليل يؤكد أن توجه الهيمنة الاجتماعية (Sidnaus & Pratto, 1999) مرتبط بالتدعيم الذاتى مقابل بُعد تجاوز الذات.

إن نموذج القيم ثنائى الأبعاد الذى وضعه شفارتز يشير أيضاً إلى تباينات مهمة فى مسار هذين البعدين. فقيمة تجاوز الذات، على سبيل المثال، تمثلها قيم من أنماط الشمولية والإحسان. إذ فى الوقت الذى تعد الشمولية فيه متشابهة فى عدة جوانب، فإن لها مجالاً أوسع مقارنة بقيمة الإحسان التى تتميز بتركزها أكثر على ما بين الجماعات. وبالمثل، يجد شفارتز أنه على الطرف الآخر من هذا البعد، فإن قيم القوة تتصارع مع الإحسان والشمولية أكثر من تصارعها مع قيم التحقق. فالتغيرات الطفيفة فى التوجه خلال هذه المساحة ثنائية البعد قد تتسبب فى ظهور توجهات سياسية وتفضيلات إيديولوجية مختلفة. والبناء ثنائى الأبعاد الذى يدعم مفهوم شفارتز قد يوفر أساساً مفيداً للتفكير حول الصراع السياسى والاجتماعى فى المجتمع.

ثبات وأولية القيم

لكي تساعد القيم على بناء اتجاهات سياسية، من الضروري أن تكون القيم أكثر ثباتًا من الاتجاهات، حتى يمكنها أن تساعد في بناء اتجاهات سياسية وأن تجرى أيضًا العلاقة السببية من القيم إلى الاتجاهات. فإذا تبين أن القيم لا تتمتع بالثبات بصورة مؤقتة أو موقفية، أو إذا كانت هناك أدلة على أن القيم تتأثر على نحو دال بالاتجاهات، فسيكون من الصعب الدفع بأن القيم تلعب دورًا محوريًا في تنظيم الاتجاه السياسي. على مستوى الحد الأدنى، سيكون فهمنا للعلاقة بين القيم - الاتجاه معقدة بصورة حقيقية. وللأسف فإن الأدلة الامبريقية المتوافرة في هذا السياق نادرة بما لا يكفي لتقديم إجابة حاسمة على هذه الأسئلة المهمة.

وقد افترض جميع المنظرين في مجال القيم أن القيم تعد ثابتة نسبيًا. وأن القيم الثابتة ثباتًا كليًا ستكون غير فاعلة وظيفيًا بالنسبة للناس، وسوف تجعلهم غير قادرين على التعامل مع التغيرات في العالم من حولهم. والسؤال المهم هنا هو: كيف ينبغي ملاحظة عدم الثبات المؤقت قبل أن تفقد القيم مكانتها كمعايير مستمرة تشكل الاتجاهات والسلوك؟

وقد قدم روكيتش (Rokeach 1973) قياسات لثبات قياساته للقيم بحساب ارتباط نظام الرتب rank-order correlation لكل أداة على مدار فترات لعدة أسابيع (وعلى مدى سنة في حالة واحدة). وارتباط نظام الرتب الكامل إنما يشير إلى أن الفرد قد رتب القيم الثمانية عشرة بالطريقة نفسها، مثلما تشير نقطتا القياس، والارتباط المتوسط كان عمومًا من ٧ إلى ٨ للقيم النهائية. وحيث إن هذه الارتباطات لنظام الرتب تحسب لكل فرد، فمن الممكن اختبار توزيع الثبات على الأفراد. وبينما أظهر معظم المفحوصين في هذه الدراسات مستويات مرتفعة من الثبات، فقد كان هناك آخرون أكثر تذبذبًا وبدرجة دالة.

ومن الممكن بالطبع (بل ومن المرجح) أن يكون بعض من هذا التذبذب أو عدم الثبات راجعاً إلى خطأ القياس. ومع ذلك، فقد أشار روكيتش إلى أن بعض التباين في استقرار القيم كان مرتبطاً بخصائص المفحوصين: الجنس، والسن، والقدرة الفكرية، والليبرالية.

وهذه النتائج تشير إلى وجود درجة جوهرية من الثبات في التكوين الكلي للقيم. ولكن ماذا عن بنود القيم الفردية؟ ذكر روكيتش أن ارتباطات الاختبار - إعادة الاختبار لكل قيمة بحساب معاملات بيرسون للارتباطات Pearson correlation coefficients في تجربتين لقياسات القيم، قد تباينت على نحو ملحوظ، من ٤٥ "مستجيب" و ٥١ "شعور بالإنجاز" إلى ٧١ "المساواة" و ٨٨ "الإنقاذ" وأغلبية الارتباطات كانت في مدى ٦، فقد أظهرت القيم الفردية درجة أكبر من عدم الثبات تفوق المجموع الكلي للتقديرات. ولا بد أن يكون هناك خطأ قياس لبنود القيم الفردية يفوق التقديرات النسبية لكثير من القيم، لذلك فإن هذه النتائج ليست مفاجئة تماماً. ما الذي نستخلصه إذن حول ثبات القيم من نتائج كهذه؟ يمكننا أن نسعد بارتباطات نظام الرتب بالنسبة لنظم القيم حول ٨، وهل ينبغي أن نكون معنيين بإيجاد الارتباطات للقيم الفردية عند ٦ فقط؟

من ناحية أخرى فقد تبين أن الدليل على ثبات القيم الفردية في قياسات أخرى يعد محدوداً، خاصة بالنسبة للعينات الوطنية الممثلة. ومثل هذا الدليل يتطلب أن تكون قياسات القيم متضمنة في دراسات نقاشية عامة panel studies. حتى عندما تتوافر مثل هذه البيانات، فإن النتائج تبدو متباينة بشكل واضح. على سبيل المثال، استخدام قياس "ليكرت" رباعي البنود four-item Likert-type لتدعيم المساواة في الفرص في دراسات الانتخابات القومية الأمريكية، (McCann 1997)، يبين مُعامل ثبات (مقنن) منخفض بدرجة مفاجئة عند ٤١ على مدى عامين (١٩٩٠-٩٢). ومُعامل الثبات stability coefficient

لقياس رباعى البنود "لمدرسة التقاليد الأخلاقية" يعد أكثر ارتفاعاً بكثير، عند ٨٤. وبإضافة مؤشرين إضافيين للمساواة فى الفرص يبين "شنج" Shing (1995) فى استخدامه البيانات نفسها وجود ثبات غير مقنن. ٨١. (٢٧٤) ويمثل تقديره لثبات التقاليد الأخلاقية ١,٠٠. وكل من هذه التقديرات تضع فى الاعتبار أخطاء القياس (العشوائية والمنظمة).

ومن الواضح أننا فى حاجة- وبدرجة ملحوظة- إلى مزيد من الأدلة الإمبريقية حول ثبات القيم. ونحتاج أيضاً إلى التفكير أكثر حول الطريقة التى ينبغى بها استخدام القيم الثابتة ونمط القياس الذى يتم استخدامه. هذا، وتبين نتائج روكيتش فروقاً حقيقية بين ثبات نظم القيم (الرتب) وبين القيم الفردية. وكل من القياسات يتمثل فى بند واحد مع عبارة موجزة جداً. وتتمثل الأسئلة التى استخدمتها دراسات الانتخابات القومية الأمريكية فى بيانات يتفق معها المستجيبون أو يختلفون (مثل: "إنها ليست مشكلة كبيرة إلى هذا الحد إذا كان لدى الناس من الفرص فى الحياة ما يفوق ما لدى الآخرين.") هل ينبغى لهذا النوع من قياسات القيم التى تبنى من بيانات متعددة أن تكون أكثر ثباتاً reliable عن البنود المفردة؟ أو هل مضمون البيانات يجعلها أكثر إثارة للشك من التغيرات قصيرة المدى؟

هل تتغير القيم بصورة منتظمة على المدى الطويل؟ لقد كرس روكيتش (1973 Rokeach) قدراً كبيراً من الانتباه إلى هذا السؤال. وباستخدام طريقة كهذه وفرت عائداً للمفحوصين حول التباينات بين أولويات القيم لديهم ومفهوم الذات (طريقة تشكّل القيم)، كان روكيتش قادراً على ملاحظة تغيرات منتظمة فى أولويات القيم والاتجاهات. ولاحظ آخرون (Kristiansen & Hotte, 1996) أن هذا التحكم يبدو منتجاً لتغيرات فى القيم.

(٢٧٤) يشير "ماكن" McCann إلى معامل ثبات غير مقنن عند ٤٩. (المؤلف)

ومن الصعب العثور على دليل جيد على تغير القيم طويل المدى، حيث يتطلب هذا مقابلات مع الناس على فترات زمنية طويلة. ومن الأسهل بكثير مقارنة أولويات القيم على مدى الزمن باستخدام عينات مستقلة، ولكن تفسير التغيرات الملاحظة في بيانات كهذه ليس واضحًا. فقد وجد روكيتش وبول روكيتش (1988) Rokeach and Ball- Rokeach أن ترتيب المساواة عند عينات قومية أمريكية قد انخفض على نحو دال منذ أواخر ستينيات القرن العشرين إلى أوائل الثمانينيات من القرن ذاته، فيما هم يدفعون بأن هذا كان نتيجة التغيرات في البيئة السياسية والخطاب النخبوي، فلا بد من أن نختبر مثل هذا الفرض ببيانات مثل هذه. وثمة دليل على التغير المنتظم في القيم يأتي من "ماكان" (1997) McCann، ففي استخدامه لبيانات نظام الانتخابات القومية العلنية، بين "ماكان" أن الناس الذين صوتوا لصالح بل كلينتون عام ١٩٩٢ زادوا من تأييدهم للمساواة في الفرص، وخفضوا من تأييدهم للتقاليد الأخلاقية. وهؤلاء الذين صوتوا لصالح جورج بوش حولوا أولوياتهم القيمية إلى الاتجاه المضاد. وفي غياب دراسات أخرى من هذا النوع، سيكون من الصعب معرفة إلى أي مدى يمكن تعميم مثل هذه النتائج.

وبالإضافة إلى الثبات، ينبغي للقيم أيضًا أن تنمو خارجيًا exogenous نحو الاتجاهات. فإذا كانت القيم متأثرة على نحو دال بالاتجاهات، سيكون من الصعب رؤية القيم كأساس لتنظيم الاتجاه. وحيث إن معظم دراسات تأثيرات القيم حول الاتجاهات تبدأ بافتراض أن القيم من الناحية السببية سابقة على الاتجاهات، فإن الدليل الدامغ على التولد الداخلي للقيم يلقي بالشك على استخلاصات تلك الدراسات. وكما هو الحال مع ثبات القيم، فإن الطريقة الأفضل لاختبار العلاقة السببية بين القيم والاتجاهات هي مع البيانات المناقشة علنيًا.

ويوفر اختبار "ماكان" (١٩٩٧) لبيانات النظام الانتخابي الوطني بعض التأييد للتوالد الخارجي للقيم، وبالرغم مما نراه من أن هذا التأييد للمساواة في الفرص والتقاليد الأخلاقية كان مؤثرا بشكل دال على التفضيلات الرئاسية في الانتخاب، فقد بين ماكان أن تفضيلات القضايا عند الناخبين لم تكن ذات تأثير دال للقيم على هذين القيمتين. من ناحية أخرى، كانت هناك تأثيرات دالة للقيم على عدد من تفضيلات القضايا في عام ١٩٩٢، حتى بالرغم من ثباتها على نفس المستوى قبل ذلك بسنتين. فبينما تظهر هذه القيم متأثرة بتفضيلات المرشحين للرئاسة (أو جانب من الحملة الانتخابية)، فليس من دليل على أن القيم تعتبر داخلية التولد للتفضيلات السياسية- في هذه الدراسة.

وهناك باحثان آخران كانا أكثر اهتمامًا بالتوالد الخارجي للقيم، وهما "سيلجمان" و"كاتس" (Silgman and Katz (1996) اللذان قدّما دليلاً في سلسلة دراسات، على أن نظم القيم ليست ثابتة كما يفترض كثيرون. وقد أكمل المفحوصون أولاً ترتيب القيم التابعة لروكيّتش، ثم بعد قياس الاتجاهات نحو قضية من القضايا (الإجهاض، البيئة) قام المفحوصون بترتيب القيم مرة أخرى. وقد تم إعطاء نصف المفحوصين التعليمات العامة ذاتها لترتيب القيم، بينما طلب النصف الآخر ترتيب القيم في ضوء مشاعرهم حول القضية. وقد وجد الباحثان أن الارتباط بين هذين الترتيبين كان منخفضاً بصورة واضحة عندما طلب إلى المفحوصين التعبير عن القيم في ضوء القضية لا في الظروف العامة. كما أن الارتباط بين عدة قيم وتفضيلات القضايا كانت مرتفعة في ظرف القضية.

وتشير هذه الدراسة إلى أن أولويات القيم تتأثر بعوامل السياق أكثر من كونها هياكل ثابتة. ولكن من الصعب أن نعرف من خلال هذه المعالجات ما إذا كنا نلاحظ التغيرات الصحيحة في أولويات القيم، أم أن نردّ التغيرات في القيم الملاحظة إلى الخصائص المطلوبة للدراسات. وحيث إن المفحوصين

مطلوب منهم ترتيب القيم على أساس مشاعرهم تجاه القضية — فهناك ضغوط قوية تدفعهم إلى أن يكونوا متسقين. بالإضافة إلى ذلك، فقد أضاف "سيلجمان" و"كاتس" قيمتين أو ثلاثاً مرتبطة على نحو وثيق بالقضية أضافها إلى قائمة روكيتش للقيم النهائية. والأكثر احتمالاً أن تكون هذه القيم الإضافية متأثرة بضغوط الاتساق، وثمة إشارة على أن القدر الدال من التغير القيمي الملحوظ إنما يعود إلى البنود الإضافية.

وهناك أسباب للاهتمام بالعلاقات السببية بين القيم والاتجاهات، فمثلاً يشير "كريستيانسن" و"زانا" (Christiansen and Zanna 1994) في المقاربة الوظيفية، فإن الاتجاهات قد لا تخدم وظيفة التعبير عن القيم فحسب، بل وتخدم أيضاً وظيفة الدفاع عن الذات. وربما تكون القيم طريقة مهمة يبرر بها الناس اتجاهاتهم وسلوكهم. ومن هذا المنظور، قد تكون القيم وظيفة للاتجاهات بقدر ما تكون سبباً لها، وهذه منطقة تحتاج بلا شك إلى مزيد من البحث. ومعظم العمل على القيم يبدأ بافتراض أنها تؤثر في الاتجاهات وليس العكس. وعند هذه النقطة، ليس هناك سوى دليل ضعيف لتأييد هذا الافتراض.

القيم الاجتماعية والفردية

ضمن جهود الاهتمام ببنية الاتجاهات السياسية، ركز علماء النفس السياسى بطبيعة الحال على أولويات القيم لدى الأفراد. والحقيقة، أن القيم من الناحية السيكلوجية توجد كبنى عقلية. ومع ذلك، فهناك تقليد قديم في العلوم الاجتماعية تم تجريبه للعمل على الخصائص المحددة للمجتمعات على أساس القيم الاجتماعية المشتركة. وكثير من الأعمال الأولى التي تمت على هذا الموضوع تقوم على الملاحظة البسيطة للسلوك الاجتماعى والاتجاهات (الحصول على ملخص جيد لهذه المقاربة في حالة الولايات المتحدة، انظر:

(Lipset, 1979). الأكثر حداثة أن هناك جسمًا ناميًا من البحوث الكمية التي اختبرت الفروق في القيم الثقافية وتأثيراتها على العمليات السيكولوجية للسلوك. وبالنسبة لعلماء النفس السياسى، فإن هذا البحث يعزز إمكانية استخدام القيم لربط مستويات التحليل الصغرى بالكبرى. وبقدر ما تتشكل أولويات القيم للأفراد بواسطة القيم الاجتماعية (أو بواسطة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل أكثر عمومية) بقدر ما ستكون العلاقة بين السلوك السياسى الفردى والظروف الاجتماعية أكثر وضوحًا. أما القيم الاجتماعية المشتركة فسوف تساعدنا بدورها على فهم الكيفية التي يتم بها تنظيم كل من القيم الفردية، والاتجاهات السياسية الفردية.

ولضمان النجاح الكامل، يتطلب المشروع صياغة مفاهيمية واضحة للقيم الاجتماعية والطرق التي يتم بها تقاسمها وصيانتها. وللأسف فإن هذا يعد في الوقت الحالى ثغرة رئيسية في التراث. فالقيم الاجتماعية إما أن تؤخذ كما هي بغرض اختبار توابعها^(٢٧٥) وإما أن تقاس من خلال مستويات متوسطة لأولويات القيم في عينات صغيرة. وبينما نجد الباحثين قد استخدموا عددًا متنوعًا من الوسائل لاستكشاف الفروق عبر القوميات في القيم، فإنهم لم يكتشفوا على نحو منظم كيف تظهر تلك الفروق. ونتيجة لذلك، فإن كثيرًا من البحوث التي أجريت في هذا السياق تميل إلى أن كونها بحوثًا وصفية أكثر منها نظرية. وبالرغم من هذا، فإنه من المهم أن تضع في الاعتبار ما إذا كانت قيم الناس قد تتنوع عبر الثقافات المختلفة وكيف تتنوع. وبناءً على العدد الهائل من الدراسات الموجودة حول هذا الموضوع، فإنه من المستحيل مجرد محاولة مراجعة هذا التراث في المساحة المتبقية من هذا الفصل.

(٢٧٥) تعد الفروق الاستدلالية *a priori differences* في القيم الاجتماعية مشتقة من ملاحظات عامة للخواص الاجتماعية (ربما على أساس الدراسات الأنثروبولوجية) أو من إحدى الدراسات الكمية النادرة للفروق في القيم عبر القوميات، وهي أساس عمل هوفستيد (1980) Hofstede. (المؤلف)

وهدفى هنا أن أطرح بعض القضايا الرئيسية للإشارة إلى الكيفية التى يمكن بها لهذه البحوث أن تساعد على فهم الطريقة التى تبنى بها الاتجاهات العملية.

وبدون شك، فقد تمثل بُعد القيم المركزى فى تراث القيم عبر الثقافات فى الفردية- الجماعية individualism - collectivism. والاهتمام بطبيعة الفردية وتوابعها إنما يعود تاريخياً على الأقل إلى الثورة الفرنسية. وكانت الحجج القائلة بأن الفردية أصبحت غالبية على السياسة والمجتمع فى الولايات المتحدة قد بدأت فى الظهور بعد تأسيس الدولة بقليل. (انظر: Lipset, 1979; Tocqueville). والدليل الإمبريقي الذى بدا مدعماً لهذه الملاحظة ورد فى عام ١٩٨٠ من بحث لـ "جيرت هوفستيد" Geert Hofstede. فباستخدامه المقابلات الذاتية المركبة مع عمال من ٤٠ دولة، استخلص هوفستيد أربعة أبعاد للقيم الاجتماعية: مسافة القوة power distance، وتجنب عدم اليقين uncertainty avoidance، والذكورة masculinity، والفردية individualism، ووفقاً لـ "هوفستيد" (1980) Hofstede فإن الفردية "تصف العلاقة السائدة بين الفرد والجماعة فى مجتمع ما" (p. 213). وكما عرفها كل من "أويسرمان"، و"كوون"، و"كيميلماير" (Oyserman, Coon, & Kemmelmeier (2002)، فإن "العنصر الجوهرى للفردية يكمن فى افتراض أن الأفراد مستقلون كلاً عن الآخر"، بينما "العنصر الجوهرى للجماعية هو افتراض أن المجموعات تربط بين الأفراد وتلزمهم على نحو تبادلى". (pp. 4-5).

وقد أنتج تحليل هوفستيد لبيانات محل العمل ترتيباً لأربعين دولة على مقياس الفردية. وكما هو متوقع، كانت الولايات المتحدة الأعلى درجة، فيما كان الفرق بينها وبين من تلاها استراليا وبريطانيا العظمى فرقاً طفيفاً. أما الدول التى جاءت فى المراكز الثلاثة التالية، فهى كندا، وهولندا، ونيوزيلندا. وكانت الدول الأكثر جماعية هى فنزويلا، وكولومبيا، وباكستان، وبيرو،

وتايوان. عمومًا كانت الدول الغربية الصناعية هي الأعلى في الفردية، خاصة تلك الدول ذات التراث البريطاني. والدول الأكثر جماعية كانت في أمريكا الجنوبية وآسيا. وقد أمد تحليل "هوفستيد" الباحثين بدليل عن الدول الأعلى فردية والدول الجماعية، وهو ما يمكن أن يخدم كأساس لبحوث في عواقب الفردية.

وسواء أكانت المجتمعات تختلف بصورة أكثر بروزًا في الفردية، أم لا، فإن الفردية تعد قيمة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعلم النفس السياسي. فم منذ الثورة الصناعية، أصبحت الفردية مرتبطة بالرغبة في تحريك المجتمع وتدعيم اقتصاد السوق. كما أن الفردية ينبغي أن تساعد في تشكيل الطريقة التي يستجيب بها لناس إلى الفقر وعدم المساواة. فالفرديون أو أصحاب المذهب الفردي يعتقدون أن الناس في نهاية المطاف هم المسؤولون عن أنفسهم، وأن المجتمع ينبغي ألا يكون ملزمًا بتقديم الدعم إلى المحتاجين. أما الجماعيون أو أصحاب المذهب الجماعي فيرون أن الفرد، في المقام الأول والأخير، هو عضو في مجموعة اجتماعية، ورفاهية المرء تعتمد على ازدهار الحال وتحركات الجماعة.

إن الافتراضات القائلة بأن الدول تختلف في مستويات الفردية، وأن ترتيب البلاد على محك الفردية/ الجماعية يمكن تحديده بوضوح، أصبحت مهمة جدًا لكثير من أدبيات القيم عبر الثقافات. وقد وُضعت هذه الافتراضات مؤخرًا في اختبار دقيق على يد أويسرمان، وكوون، وكيميلماير Oyserman. Coon, & Kemmelmeier (2002)، حيث أجروا تحليلًا مكثفًا extensive meta-analysis للدراسات التي تضمنت مقارنات لقياسات الفردية/ الجماعية للولايات المتحدة ودولة واحدة أخرى على الأقل. وجاءت النتائج التي خرجوا بها مدعّمة عمومًا لهذه الافتراضات ولكن بمؤهلات دالة. ففي كثير من الحالات كانت الفروق بين الدول أصغر من المتوقع، وكان هناك تنوع

ملحوظ عبر الدول الآسيوية: فالعينات الصينية كانت منخفضة تمامًا في الفردية، بينما العينات اليابانية والكورية سجلت فيها درجات أعلى بكثير.

إن العلاقة بين القيم الاجتماعية والقيم الفردية تتطلب دورها اهتمامًا عن كثب؛ فمن الواضح أنه ستنظر هناك دائمًا علاقة واحدة - إلى واحدة بين القيم الثقافية التي تميز مجتمعًا عن الآخر والأولويات القيمة للناس في ذلك المجتمع. ولجعل التمييز واضحًا، أدخل "تريانديس" وآخرون Triandis et al. (1985) مصطلحات التمرکز حول الذات *idiocentrism*، والتمرکز حول الجماعة *allocentrism* ليصفوا قيم المستوى الشخصي الموافقة للفردية والجماعية. ووجد تريانديس وزملاؤه أن التمرکز حول الذات والتمرکز حول الجماعة، على المستوى الفردي، لا يرتبطان بالضرورة سلبًا بدرجة كبيرة، حتى بالرغم من أن الفردية والجماعية تعتبران طرفي نقيض على بعد واحد متصل على المستوى الجماعي.

وصعوبة الانتقال من المستويات الثقافية إلى الفردية، قد تكون السبب في كون الفردية في دراسات الاتجاهات السياسية في الولايات المتحدة غالبًا ذات قوة أضعف مما هو متوقع (see Feldman, 1988; Feldman & Steenbergen, 2001, Sears, Henry & Kosterman, 2000; Kinder & Mendelberg, 2000). في هذه الدراسات كانت قيمة المساواة هي صاحبة الأثر الأقوى على اتجاهات الأمريكيين نحو سياسة الرفاهية الاجتماعية والعرق. وبالرغم من أن هذه النتائج قد تبدو غير متسقة مع الزعم بأن الولايات المتحدة، كمجتمع، تسجل درجة مرتفعة في الفردية، فإنه من الممكن لهاتين النتيجةين أن تكونا قابلتين للتوافق بين بعضهما البعض: فإذا كانت الفردية قيمة مشتركة على نحو واسع في الولايات المتحدة، فقد يكون هناك تباين حقيقى طفيف يفسر الفروق في الاتجاهات السياسية. والحقيقة أن "فيلدمان" و"زالر" (Feldman and Zaller (1992 قد وجدوا أن مراجع الفردية

كانت منتشرة على نحو واسع في التعليقات المفتوحة open-ended comments التي قدمت حول سياسات الرفاهية الاجتماعية، حتى وسط الناس الذين دعموا تلك السياسات. وقد نعلم المزيد عن تأثير الفردية على الاتجاهات السياسية من البحوث العابرة للقوميات عنها من دراسات في دولة واحدة (خاصة التي تسجل درجة مرتفعة في الفردية). وثمة دليل على أن الفروق في مستويات متوسطة من التأييد للفردية ترتبط بالتباينات في الإنفاقات على الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات الغربية الصناعية (Smith, 1987).

وكانت محاولة الربط بين الظروف الاجتماعية والقيم قد جاءت من جراء العمل المكثف الذي قام به "رونالد إنجلهارت" (Ingelhart 1977, 1990) مبتدئاً بافتراضات بسيطة حول التنشئة الاجتماعية لأولويات القيم socialization of value priorities بتطوير نموذج لتغير القيم يرتبط بالتحول من المجتمع الاقتصادي إلى الثراء النسبي. وقد أقام إنجلهارت نموذجاً على افتراضين: الأول، فرض الندرة scarcity hypothesis، وفيه أن القيم تتطور استجابة للظروف غير الكافية. والثاني، فرض التنشئة الاجتماعية socialization hypothesis، تلك القيم التي تتشكل أثناء سنوات ما قبل النضج وتكون بعد ذلك مقاومة نسبياً للتغير. وقد تمت بلورة بنية هذا النموذج وتنقيحه من خلال نظرية القيم الهرمية عند "أبراهام ماسلو" Abraham Maslow (1952)، تلك النظرية التي وضعت أولئك الذين يتبعون أهدافاً أساسية في ترتيبها، من الحاجات الأساسية إلى الحاجة إلى النظام والانتماء والاجتماعية، وتقدير الذات، وأخيراً حاجات ما بعد التحقق post actualization. فقط عندما تصبح الحاجات ذات الترتيب المنخفض مشبعة يتحول الأفراد إلى تحقيق نجاح في القيم ذات الترتيب الأعلى. وفي إطار "إنجلهارت" نجد أن الحرمان الاقتصادي في سنوات ما قبل النضج ينتج نوعاً من التركيز على الحاجات الأساسية والأمان، وهو ما يؤدي إلى تطور قيم

برجوازية أو مادية. أما غياب الحرمان الاقتصادي فيتيح الانتباه إلى حاجات الترتيب الأعلى، وهو ما يسفر عن قيم ما وراء البرجوازية أو ما وراء المادية. ومع زيادة الأمان الاقتصادي في المجتمع، فإن كثيراً من الشباب ينبغي أن يطوروا قيماً ما بعد مادية، والتداول عبر الجيل ينبغي أن يسيد هذه القيم وعلى نحو مضطرب في هذا المجتمع.

ولقد قام إنجلهارت بقياس هذه القيم عبر جعل الناس يرتبون (جزئياً) مجموعات مرتبة من أربع قيم فردية. وكان قياسه الأول قائماً على مجموعة واحدة من هذه الأربع: المحافظة على النظام في الدولة، ومنح الناس مزيداً من الأصوات في عملية اتخاذ القرارات الحكومية، ومحاربة الغلاء، وحماية حرية التعبير. ويفترض أن يتناول البندان الأول والثالث قيماً مادية، في حين يتناول البند الثاني والرابع قيماً ما بعد مادية. وفي دراسات لاحقة تم استخدام ما يصل إلى ١٢ عنصراً. واستخدام العناصر أو البنود التي تشير مباشرة إلى الظروف الاقتصادية (محاربة الغلاء، والمحافظة على مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، والمحافظة على اقتصاد مستقر)، وقد دفع البعض بأن نسبة القيم المادية في مجتمع ما تعد وظيفة لظروف اقتصادية على مدى قصير أكثر من كونها أولويات قيم ثابتة (Clarke & Dutt, 1991; Duch & Taylor, 1993). ورغم أن الجدل في هذا السياق لم يصل إلى نتيجة، فمن الواضح أن قياسات القيم ما وراء المادية هي على الأقل بطريقة أو بأخرى (وربما بصورة حقيقية) مستجيبة لقوى قصيرة المدى.

حتى وسط هؤلاء الذين يتفقون على أن تغيير القيم يمضي قدماً، فإن طبيعة هذا التغيير تعتبر محل اختلاف إلى حد ما، فقد حاج "فلانجان" (Flanagan 1982, 1987) بأن نموذج "إنجلهارت" يضيف غموضاً على نمطين مختلفين من التغيير: أحدهما يتضمن تحولاً من قيم اقتصادية إلى قيم غير اقتصادية، والثاني يتضمن تحولاً من قيم سلطوية إلى قيم ليبرالية. وتدفع كل

من "بريثويت"، و"ماكاي"، و"بيتلكاو" Braithwaite, Makkai, and Pittelkow (1996)، مستخدمين إعادة تفسير "بريثويت" لنموذج "روكيتش" الحرية/ المساواة، بأن تغيير القيم يفسر على نحو أفضل كتحول من قيم الأمان إلى قيم الانسجام.

ولكن ما نتائج هذا التغير في القيم؟ لقد ركز البحث الأصلي لـ "إنجلهارت" (١٩٧٧) على الاحتجاجات الطلابية وتحديات السلطة السياسية. أما ما جاء بعد ذلك من أبحاث فقد تعاملت مع قضايا من قبيل البيئة ودعم أحزاب "الخضر" والطاقة النووية، ودور المرأة في المجتمع. وتكاد تكون الارتباطات بين القيم ما بعد المادية وهذه القضايا ذات ارتباطات موجبة دائماً، برغم أن حجمها يتباين تبايناً جوهرياً. حيث يخبرنا "دالتون" Dalton (2002)، على سبيل المثال، بوجود ارتباطات بين القيم ما بعد المادية وتأييد المجموعات المناهضة للأسلحة النووية يتراوح من ٠٩. إلى ٢٦. في الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا الغربية، مع وجود ارتباط بدرجة ٠١. في ألمانيا الشرقية. وهذه النتائج تعد مشابهة إلى حد كبير لتأييد جماعات حقوق المرأة في تلك البلاد. وهذه الارتباطات تعد منخفضة نسبياً، ولا يوجد ضبط لعوامل سياسية أو اجتماعية أخرى قد تكون مرتبطة بكل من القيم وتفضيل القضايا. فالقيم ما بعد المادية تتنبأ باختيار التصويت في دول أوروبا الغربية، بالرغم من أن العلاقة عادة ما تكون أضعف بالنسبة للبعد اليساري - اليميني التقليدي (Knutsen. 1995b). وللأسف فإننا في كثير من هذه الدراسات لا نجد ماثلاً سوى الفروق في النسب المئوية أو الارتباطات البسيطة، وهو ما يجعل من الصعوبة تحديد إلى أي مدى من القوة يمكن لتأثير هذه القيم أن تكون في النماذج ذات التغاير المتعدد multivariate والمحددة للغاية.

وفى الوقت الذى تلقت فيه نظرية وأبحاث إنجلهارت نصيبها من النقد، فإنها أصبحت ذات تأثير نافذ فى العلوم السياسية، وخاصة فى دراسات الاتجاهات السياسية الأوروبية، والمشاركة، والتصويت. وقد عمل إنجلهارت، ربما بجدية أكثر من أى منظر فى مجال القيم، على تطوير نظرية لتغير القيم يمكن أن تساعد على فهم ديناميات السياسة فى الدول الصناعية. وتساعد المقارنة الامبريقية بين البعد الخاص بالمادية/ ما بعد المادية عند إنجلهارت، وبين النموذج البنيوى لشفارتز على الدمج بين خطين رئيسيين فى البحث على الديناميات عابرة القوميات لنظم القيم (أحدهما فى العلوم السياسية والآخر فى علم النفس).

وسوف نختتم هذا الجزء بمثال مثير حول الكيفية التى يمكن بها لدراسة القيم الاجتماعية أن تلقى الضوء على العمليات الاجتماعية والسياسية. وفى الإفادة من البيانات حول القيم التى جمعها فى دول كثيرة، اكتشف شفارتز (1997) Schwartz التأثيرات المحتملة للشيوعية على القيم الاجتماعية. وقد قارن على نحو محدد عينات من مدرسى المدارس العامة وطلاب الجامعة فى ٩ دول من أوروبا الشرقية مع عينات مقارنة من ١١ دولة فى أوروبا الغربية. وكانت جميع العينات قد جمعت ما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣.

ولقد وجد شفارتز فروقا فى القيم جد كبيرة فى أبعاد كثيرة مهمة. فقد كانت عينات أوروبا الشرقية أعلى فى القيم المحافظة (نماذج القيم عند شفارتز من امتثال، وتقاليد، وأمن) أكثر من عينات أوروبا الغربية. وكانت عينات أوروبا الشرقية أعلى أيضا عن متوسط قيم (القوة) الهرمية من عينات أوروبا الغربية، بالرغم من أن الفروق لم تكن واضحة تماما. وعلى العكس من ذلك، جاءت عينات أوروبا الغربية منخفضة فى قيم الاستقلال الفعال (الإثارة) والاستقلالية الثقافية (التوجه الذاتى)، وعلى نحو متزايد فى قيم

المساواة (الشمولية والإحسان). أما فيما يتعلق بقيم المحافظة، فإن جميع عينات أوروبا الشرقية حصلت على متوسطات منخفضة في قيم المساواة عن كل عينة من دول أوروبا الغربية. وتظهر هذه الفروق ثابتة أمام ضوابط مثل الدين والتنمية الاقتصادية. ف نماذج القيم في أوروبا الشرقية لا تتناسب بالتأكيد مع التوقعات حول المجتمعات "الاشتراكية" بالرغم من أنها، وكما يدفع سفارتز، تكون نتيجة للنظم السلطوية.

وكما يذكر سفارتز، إن التصميم الأفضل لاختبار تأثيرات النظم السياسية المختلفة على القيم الاجتماعية، هو أن نقوم بتكرار أخذ عينات على مدار الوقت في دول تمر بتغيرات في النظم السياسية. حيث إنه في غياب هذا النوع من الدراسات، فإن بيانات مثل هذه يمكن أن توفر دليلاً مهماً لتوابع الهياكل السياسية الاجتماعية على القيم، وأخيراً، على الاتجاهات الضرورية لتقوية الديمقراطية. ونظراً إلى أنه من المحتمل أن يكون الشباب أكثر تأثراً بتغير النظم السياسية، فإنه حتى العينات من مجتمعات ما بعد التغير السياسي يمكن أن تكون مفيدة، حيث إن قيم الجيل الأصغر ينبغي أن تختلف وعلى نحو متزايد عن الأجيال الأكبر في المجتمع وبطرق قابلة للتنبؤ.

خاتمة: القيم، والسياسة، والإيديولوجية السياسية

إن مراجعة في مثل هذا الطول لا بد أن تكون انتقائية تماماً، فهناك قدر كبير من البحوث حول القيم لم أكن قادراً على مناقشتها وتفنيدها هنا. وكان هدفي في هذا الفصل الإشارة إلى: كيف يمكن للقيم أن تساعد علماء النفس السياسي على فهم بناء الاتجاهات السياسية؟. ولقد أصبح البحث في تنظيم الاتجاهات واحداً من الاهتمامات الرئيسية للبحث في العلوم السياسية وعلم النفس. وفي حين أن المقاربة الواحدة لهذه المشكلة لن تكفي، فإن هناك

الآن كمًا كبيرًا من الأدلة على أن القيم تعد مصدرًا رئيسيًا لبناء الاتجاهات السياسية. وقد راجعنا بعضًا من هذه الأدلة، ولكنني أيضًا حاولت أن أبين كيف يمكن للنظريات والبحوث الحديثة أن تساعد في تقدم فهمنا أكثر مما نحن عليه الآن. وقد قدم علماء النفس إسهامات جوهرية في دراسة القيم منذ صدور كتاب روكيتش عام ١٩٧٣، ونجد الآن علماء النفس السياسي يتجاهلون في الغالب هذا العمل ويدمجون القيم في بحوثهم بالقطّاعي، وربما قد يكون هذا كافيًا بالنسبة لكثير من الأغراض. والاكتشافات القائلة بأن المساواة متنبئ رئيسي لاتجاهات الرفاهة الاجتماعية (Feldman. 1988)، أو أن الفردية ليست متنبئًا رئيسيًا للاتجاهات العرقية (Kinder & Mendelberg. 2000) تعد نتائج بحثية مهمة في حد ذاتها. ولكن هناك سبب للاعتقاد بأن الانتباه لبناءات قيمية أوسع قد يكون أكثر إثارة.

إن العلاقة بين القيم تعد مهمة على صعيد خاص في تحركنا من فهم اتجاهات معينة إلى تنظيم الاتجاهات والإيديولوجية. وإيجاد بناء بسيط أساسي للقيم قد يوفر لنا أساسًا لربط الأولويات القيمية الفردية والاجتماعية بالصراعات السياسية الاجتماعية والسياسية الأساسية. وهذه واحدة من الجوانب الواعدة في نظرية القيم عند شفارتز. فربط القيم بحاجات إنسانية أساسية يضع شفارتز طريقة منظمة في التفكير حول العلاقة بين القيم وبعضها البعض. أما البناء ثنائي الأبعاد الواضح في الارتباطات بين القيم، فهو يوفر الأساس لنموذج من الإيديولوجية القائمة على القيم، وقد أولى اهتمامًا كبيرًا بنظرية بناء القيم وقياسات أكثر شمولًا للقيم قد تكون ذات معنى ملحوظ بالنسبة لعلم النفس السياسي.

وكما أكدت على مدار الفصل، مازالت هناك أسئلة كثيرة حول استخدام القيم في بحوث علم النفس السياسي. ونحن لا نعرف سوى القليل عن ثبات القيم وإلى أي مدى تكون القيم مولدة خارجيًا بالنسبة للاتجاهات السياسية.

ونحن في حاجة إلى أن نعلم المزيد حول الظروف التي تكون في ظلها القيم مرتبطة وبقوة بالاتجاهات. ونظريات القيم لا تمنحنا سوى توجيه ضئيل جدًا للتنبؤ بأي القيم تلك التي ستبنى اتجاهات سياسية معينة. وهناك ضرورة لمزيد من العمل لتحديد القيمة النهائية للقيم بالنسبة لعلم النفس السياسي.

tion to a theory of value structure and a more comprehensive measure of values may have considerable value for political psychology.

As I have emphasized throughout, there are still many questions surrounding the use of values in political psychology research. We know too little about the stability of values and the extent to which they are exogenous to political attitudes. We need to learn more about the conditions under which values are most strongly related to attitudes. Theories of values give us too little guidance to predict which values will structure particular political attitudes. Much more work is necessary to determine the ultimate value of values for political psychology.

▲ Notes

1. Instrumental values refer to "modes of conduct" while terminal values involve "end-states of existence." Subsequent research has generally failed to support this distinction (see Schwartz, 1992).
2. In addition, virtually all of Rokeach's analysis was with samples from the United States. This obviously prevented him from assessing any cultural variation in value content and structure.
3. The list began originally as eight types, was expanded to 11, and then reduced to 10 when one type—spirituality—failed to emerge from the analysis.
4. McCann reports an unstandardized stability coefficient of .49.
5. A priori differences in societal values are sometimes derived from general observations of societal characteristics (based perhaps on anthropological studies) or from one of the handful of quantitative studies of cross-national value differences, primarily the work of Hofstede (1980).

▲ References

- Allport, G. W., Vernon, P. E., & Lindzey, G. (1960). *Study of values* (3rd ed.). Boston: Houghton Mifflin.
- Altemeyer, B. (1998). The other "authoritarian personality." In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 30, pp. 47-92). San Diego, CA: Academic Press.
- Alwin, D. F., & Krosnick, J. A. (1985). The measurement of values in surveys: A comparison of ratings and rankings. *Public Opinion Quarterly*, 49, 535-552.
- Bem, D. J. (1970). *Beliefs, attitudes, and human affairs*. Belmont, CA: Wadsworth.
- Biernat, M., Vescio, T. K., Theno, S. A., & Crandall, C. S. (1996). Values and prejudice: toward understanding the impact of American values on outgroup attitudes. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna (Eds.), *The psychology of values* (pp. 153-190). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Borg, S. (1995). Electoral participation. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 441-460). New York: Oxford University Press.
- Braithwaite, V. (1982). The structure of social values: Validation of Rokeach's two-value model. *British Journal of Social Psychology*, 21, 203-211.

- Braithwaite, V. (1994). Beyond Rokeach's equality-freedom model: Two-dimensional values in a one-dimensional world. *Journal of Social Issues*, 50, 67-94.
- Braithwaite, V. (1997). Harmony and security value orientations in political evaluation. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 23, 401-414.
- Braithwaite, V. A., & Law, H. G. (1985). Structure of human values: Testing the adequacy of the Rokeach Value Survey. *Journal of Personality and Social Psychology*, 49, 250-263.
- Braithwaite, V., Makkai, T., & Pittelkow, Y. (1996). Inglehart's materialism-post-materialism concept: Clarifying the dimensionality debate through Rokeach's model of social values. *Journal of Applied Social Psychology*, 26, 1536-1555.
- Braithwaite, V. A., & Scott, W. A. (1991). Values. In J. P. Robinson, P. R. Shaver, & L. S. Wrightsman (Eds.), *Measure of personality and social psychological attitudes* (pp. 661-753). San Diego CA: Academic Press.
- Carmine, E. G., & Stimson, J. A. (1980). The two faces of issue voting. *American Political Science Review*, 74, 78-91.
- Clarke, H., & Dutt, N. (1991). Measuring value change in western industrialized societies. *American Political Science Review*, 85, 905-920.
- Cochrane, R., Billig, M., & Hogg, M. (1979). Politics and values in Britain: A test of Rokeach's two-value model. *British Journal of Social and Clinical Psychology*, 18, 159-167.
- Conover, P. J., & Feldman, S. (1981). The origins and meaning of liberal/conservative self-identification. *American Journal of Political Science*, 25, 617-645.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206-261). New York: Free Press.
- Dalton, R. J. (2002). *Citizen politics*. New York: Chatham House.
- Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy*. New York: Harper and Row.
- Duch, R., & Taylor, M. (1993). Postmaterialism and the economic condition. *American Journal of Political Science*, 37, 747-779.
- Feldman, S. (1988). Structure and consistency in public opinion: The role of core beliefs and values. *American Journal of Political Science*, 32, 416-440.
- Feldman, S. (1983). Economic individualism and American public opinion. *American Politics Quarterly*, 11, 3-29.
- Feldman, S., & Steenbergen, M. R. (2001). The humanitarian foundation of public support for social welfare. *American Journal of Political Science*, 45, 658-677.
- Feldman, S., & Zaller, J. (1992). The political culture of ambiguity: Ideological responses to the welfare state. *American Journal of Political Science*, 36, 268-307.
- Flanagan, S. (1982). Changing values in advanced industrial society. *Comparative Political Studies*, 14, 403-444.
- Flanagan, S. (1987). Value change in industrial society. *American Political Science Review*, 81, 1303-1319.
- Gundelach, P. (1995). Grass-roots activity. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values*. New York: Oxford University Press.
- Hochschild, J. (1981). *What's fair?* Princeton: Princeton University Press.
- Hofstede, G. (1980). *Culture's consequences: International differences in work-related values*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Inglehart, R. (1977). *The silent revolution*. Princeton: Princeton University Press.
- Inglehart, R. (1990). *Cultural shift in advanced industrial society*. Princeton: Princeton University Press.

- Jacoby, W. (1991). Ideological identification and issue attitudes. *American Journal of Political Science*, 35, 178-205.
- Katz, D. (1960). The functional approach to the study of attitudes. *Public Opinion Quarterly*, 24, 163-204.
- Kinder, D. R. (1998). Opinion and action in the realm of politics. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (Vol. 1, pp. 778-867). New York: Oxford University Press.
- Kinder, D. R., & Mendelberg, T. (2000). Individualism reconsidered. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 44-74). Chicago: University of Chicago Press.
- Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kluckhohn, F. R., & Stodtbeck, F. (1961). *Variations in value orientations*. Evanston, IL: Row, Peterson.
- Kluegel, J. R., & Smith, E. R. (1986). *Beliefs about inequality*. Hawthorne, NY: de Gruyter.
- Knutsen, O. (1995a). Left-right materialist value orientations. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 160-196). New York: Oxford University Press.
- Knutsen, O. (1995b). Party choice. In J. W. van Deth & E. Scarbrough (Eds.), *The impact of values* (pp. 460-491). New York: Oxford University Press.
- Kristiansen, C. M., & Horne, A. M. (1996). Morality and the self: Implications for the when and how of value-attitude-behavior relations. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 77-106). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Kristiansen, C. M., & Zanna, M. P. (1988). Justifying attitudes by appealing to values: A functional perspective. *British Journal of Social Psychology*, 27, 247-256.
- Kristiansen, C. M., & Zanna, M. P. (1994). The rhetorical use of values to justify social and intergroup attitudes. *Journal of Social Issues*, 50, 47-65.
- Lanc, R. (1960). *Political ideology*. New York: Basic Books.
- Lipset, S. M. (1979). *The first new nation*. New York: Norton.
- Maio, G. R., & Olson, J. M. (1994). Value-attitude-behavior relations: The moderating role of attitude functions. *British Journal of Social Psychology*, 33, 301-312.
- Maio, G. R., & Olson, J. M. (1995). Relations between values, attitudes, and behavioral intentions: The moderating role of attitude function. *Journal of Experimental Social Psychology*, 31, 266-285.
- Maslow, A. (1952). *Toward a psychology of being*. New York: Nostrand.
- Maslow, A. (1954). *Motivation and personality*. New York: Harper and Row.
- McCann, J. A. (1997). Electoral choices and core value change: The 1992 presidential campaign. *American Journal of Political Science*, 41, 564-583.
- Miller, W., & Shanks, J. M. (1996). *The new American voter*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Morris, C. (1956). *Varieties of human value*. Chicago: University of Chicago Press.
- Oyserman, D., Coon, H. M., & Kemmelmeier, M. (2002). Rethinking individualism and collectivism: Evaluation of theoretical assumptions and meta-analyses. *Psychological Bulletin*, 128, 3-72.
- Peffley, M. A., & Hurwitz, J. (1985). A hierarchical model of attitude constraint. *American Journal of Political Science*, 29, 871-890.
- Pollock, P. H., Lilie, S. A., & Vittes, M. E. (1993). Hard issues, core values and verri-

- cal constraint: The case of nuclear power. *British Journal of Political Science*, 23, 29–50.
- Rohan, M. J. (2000). A rose by any name? The values construct. *Personality and Social Psychology Review*, 4, 255–277.
- Rohan, M. J., & Zanna, M. P. (1996). Value transmission in families. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 253–276). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Rokeach, M. (1960). *The open and closed mind*. New York: Basic Books.
- Rokeach, M. (1968). *Beliefs, attitudes, and values*. New York: Free Press.
- Rokeach, M. (1973). *The nature of human values*. New York: Free Press.
- Rokeach, M., & Ball-Rokeach, S. J. (1988). Stability and change in American value priorities, 1968–1981. *American Psychologist*, 44, 775–784.
- Sagiv, L., & Schwartz, S. H. (1995). Value priorities and readiness for out-group social contact. *Journal of Personality and Social Psychology*, 69, 437–448.
- Schwartz, S. H. (1992). Universals in the content and structure of values. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 25, pp. 1–65). New York: Academic Press.
- Schwartz, S. H. (1994). Are there universal aspects in the structure and content of human values? *Journal of Social Issues*, 50, 19–46.
- Schwartz, S. H. (1996). Value priorities and behavior: Applying a theory of integrated value systems. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna (Eds.), *The psychology of values* (pp. 1–24). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Schwartz, S. H. (1997). Influences of adaptation to communist rule on value priorities in eastern Europe. *Political Psychology*, 18, 385–410.
- Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1987). Toward a psychological structure of human values. *Journal of Personality and Social Psychology*, 53, 550–562.
- Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1990). Toward a theory of the universal content and structure of values: Extensions and cross-cultural replications. *Journal of Personality and Social Psychology*, 58, 878–891.
- Sears, D. O., & Funk, C. L. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Social Psychology*, 24, 1–91.
- Sears, D. O., Henry, P. J., & Kosterman, R. (2000). Egalitarian values and contemporary racial politics. In D. O. Sears, J. Sidanius, & L. Bobo (Eds.), *Racialized politics* (pp. 75–117). Chicago: University of Chicago Press.
- Seligman, C., & Katz, A. N. (1996). The dynamics of value systems. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 53–76). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Shavitt, S. (1990). The role of attitude objects in attitude functions. *Journal of Experimental Social Psychology*, 26, 124–148.
- Sheng, S. Y. (1995). *NES measurement of values and predispositions, 1981–1992*. National Election Studies, Technical Report No. 50.
- Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression*. New York: Cambridge University Press.
- Smith, M. B., Bruner, J. S., & White, R. W. (1956). *Opinions and personality*. New York: Wiley.
- Smith, T. W. (1987). Report: The welfare state in cross-national perspective. *Public Opinion Quarterly*, 51, 404–421.
- Spranger, E. (1928). *Types of men: The psychology and ethics of personality*. Halle, Germany: Max Niemeyer Verlag.

- Terlock, P. E. (2000). Coping with trade-offs: Psychological constraints and political implications. In S. Lupia, M. McCubbins, & S. Popkin (Eds.), *Political reasoning and choice* (pp. 239–263). Berkeley: University of California Press.
- Terlock, P. E., Peterson, R. S., & Lerner, J. S. (1996). Revising the value pluralism model: Incorporating social content and context postulates. In C. Seligman, J. M. Olson, & M. P. Zanna, (Eds.), *The psychology of values* (pp. 25–52). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Tocqueville, A. de. (1975). *Democracy in American*. Garden City, NY: Doubleday.
- Triandis, H. C., Leung, K., Villareal, M. J., & Clark, F. L. (1985). Allocentric versus idiocentric tendencies. *Journal of Research in Personality*, 19, 395–415.
- Verba, S., Kelman, S., Orren, G. R., Miyake, I., Watanuki, J., Kabashima, I., & Ferree, G. D. (1987). *Elites and the idea of equality*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Zaller, J. (1992). *The nature and origins of mass opinion*. New York: Cambridge University Press.
- Zaller, J. R. (1991). Information, values, and opinion. *American Political Science Review*, 85, 1215–1237.

العلاقات داخل الجماعة

الفصل الخامس عشر

هوية الجماعة والتماكك السياسى^(٢٧٦)

ليونى هودى

اهتم علماء النفس السياسى منذ عهد طويل بأثر عضوية الجماعة على السلوك السياسى، الاهتمام الذى ازداد فى عصر سياسات الهوية، والحركات العرقية الانفصالية والقومية الصاعدة. ومن وجهة نظر الكثيرين، فإن النتيجة الوحيدة الأكثر شيوعاً - من بين عواقب سياسية عديدة - أن الولاء للجماعة فى العصر الحديث كان سبباً للنزاع المدنى والصراع العنيف. وهناك أشكال كثيرة من العضوية فى الجماعات لا ينتج عنها توابع أو عواقب سياسية، كما هو ملاحظ فى الأثر السياسى الطفيف للخواص الاجتماعية الديموغرافية sociodemographic مثل الطبقة، والسن، والحالة الاجتماعية، فى الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. كما نجد فى بعض الجماعات أن العضوية تنتج مجموعة مشتركة من التفضيلات السياسية، بما يسفر عن فجوة بين الجنسين gender gap فى اختيار التصويت، على سبيل المثال، وبدون توليد عنف بين الجماعات. وأحياناً ما تحد العضوية فى الجماعة من الصراع؛ عن طريق تعزيز التحالفات عبر الجماعات، كما هو مبين فى الحركات السياسية متعددة الأعراق والأجناس، مثل "ائتلاف قوس قزح"^(٢٧٧) جيسى

(٢٧٦) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه

(٢٧٧) National Rainbow Coalition تجمع مدنى أسسه حبسى جاكسون فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ بهدف المطالبة بكفالة الحقوق المدنية والمساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية (المراجع)

جاكسون Jesse Jackson في الولايات المتحدة، أو التحالفات الدولية العابرة للحدود القومية. وفي بعض المواقف القليلة البارزة، تسفر العضوية في الجماعات عن عدائية متطرفة بين تلك الجماعات، كما هو الحال في الأعمال الهوجاء لمرتكبي التفجيرات الانتحارية. والعواقب السياسية المتنوعة للعضوية في الجماعات تمثل موضوع هذه المراجعة.

لقد لعبت التوابع السياسية لعضوية الجماعات دوراً محورياً في بحوث السلوك السياسي المبكرة. فقد أضاف "لازرسفيلد" Lazarsfeld وزملاؤه اللثام عن أثر الانتماءات العرقية والدينية على الاختيارات الانتخابية، (Berlson, 1944; Lazarsfeld, & McPhee, 1954)؛ وبين "ستاوفر" Stouffer التأثيرات الفعالة للجماعات المرجعية في تشكيل التوقعات حول النتائج الفردية (1949)، في حين اختبر كل من "كامبل" و"كونفيرس"، و"ميلر" و"ستوكس" (Campbell, Converse, Miller, and Stokes, 1960) أصول الانتماءات الحزبية في عضوية الاتحادات، والديانات، والوضع الاقتصادي الاجتماعي. ولكن الاهتمام بالأصول الاجتماعية للسلوك السياسي كان قد تجدد وضعف تأثيره خلال العقود البينية. فقد كانت هذه الأصول الاجتماعية بؤرة رئيسية لبحوث السلوك السياسي خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، تلك الفترة التي تميزت بقدر معقول من التماسك السياسي؛ بفعل التأثير الواسع للجماعات العرقية التقليدية والدينية والمهنية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. كما كان هناك أيضاً اهتمام متجدد بالأثر السياسي للجماعات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أشعله ظهور حركات اجتماعية جديدة تركزت في أوساط السود، وطلاب الجامعة، والنساء (Miller, Gurin, 1980; Gurin, & Malanchuk, 1981). وكان لنهاية الشيوعية في أوروبا الشرقية، والهجرة الدولية الكبيرة، وانفجار حركات الاستقلال العرقية والقومية الانفصالية أن تلهب مجدداً الاهتمام بمفهوم السياسات القائمة على الجماعة، خاصة الهوية، في أواخر التسعينيات وسنوات القرن الحالي (Breakwell & Lyons, 1996; Huddy, 2001).

ومع تحول الاهتمام بالانعكاسات السلبية السياسية لعضوية الجماعة، تلك التي صاحبت التغير في الواقع الاجتماعي والسياسي، تحولت أيضًا القضية المحورية المحركة للبحث في مجال الجماعات تحولاً راديكالياً، فقد كان السؤال المحوري الذي عمل عليه الباحثون إبان سبعينيات القرن العشرين: لماذا لا ينخرط أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة في العمل الجماعي لرفع شأنهم الاجتماعي، بالمساواة مع الحركات الاجتماعية الجديدة من أجل حقوق المحرومين من التصويت؟ (Miller et al., 1981)؛ وفي التسعينيات من القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة عكس الباحثون هذا السؤال ليصبح: كيف يمكن حماية الجماعات من الانخراط في العمل الجماعي في سياق يسيطر عليه القتل الجماعي والصراعات العنيفة بين الجماعات؟ (انظر أيضًا: Duckitt, 1994).

التركيز على الهوية الشخصية

إن إحدى النتائج المتواصلة والمستمرة للبحث في الجماعات تقول بتفوق القوة السياسية للولاء الشخصي للجماعة subjective على العضوية الموضوعية objective. وقد كان هذا المفهوم محوريًا في الأعمال الأولى التي أجريت على الجماعات المرجعية reference groups (Hyman & Singer, 1968; Merton & Kitt, 1950). وقد وفر بحث "سنتر" (Center (1949 عن التصنيف الطبقي class identification مثالاً جيداً لمقاربة الجماعة المرجعية ونتائجها الرئيسية. فعندما سُئل المفحوصون المستجيبون عما إذا كانوا يعرّفون أنفسهم ضمن الطبقة المتوسطة أو الدنيا أو العاملة أو العليا، كان إحساسهم بهوية الشخصية مؤشراً لتوجههم المحافظ - الراديكالي، ولموقفهم من القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وتفضيلاتهم في التصويت، وكان ذلك من القوة بما يفوق ما يتعلق بالعضوية التي تم تحديدها موضوعيًا في الطبقة الاقتصادية الاجتماعية القائمة على عوامل مثل الدخل والمهنة.

وقد أكدت نظرية الجماعة المرجعية بصورة متميزة على قوة التوحد مع الجماعات التي لا ينتمى إليها الأفراد، مثل توحد الشخص المنتمى إلى الطبقة العاملة مع الطبقة المتوسطة، أو توحد الأسود مع البيض، (Hyman & Singer. 1986). فقد كان يُنظر إلى الولاء الشخصي للجماعة باعتباره أقوى فاعلية من العضوية الفعلية في الجماعة. أيضاً، فإن التركيز على الجماعات التي لا يتطلب الانتماء إليها اكتساب عضوية nonmembership groups كان - إلى حد ما - بمثابة تفكيك لنظرية الجماعة المرجعية، بسبب الصعوبة التي وجهها الباحثون عند تفسير الظروف التي يمكن للمرء في ظلها أن يختار التوحد مع جماعة لا تقوم على العضوية بدلاً من المجموعة التي ينتمى إليها، أو تفسير اختياره جماعة لا تقوم على العضوية بدلاً من أخرى (Deutsch & Krauss. 1965).

لقد ظهرت نظرية الهوية الاجتماعية مؤخراً كبديل سيكولوجي أكثر فاعلية من نظرية الجماعة المرجعية التي توفر تناولاً أكثر تفصيلاً لتبني الهوية الاجتماعية وتوابعها، إلا أن إحدى الرؤى النافذة والمهمة لنظرية الجماعة المرجعية تاهت في هذا التحول، ففي الوضع الذي يمثل الحد الأدنى ما بين الجماعات minimal intergroup situation، والذي كان نموذج البحث الأساسي لنظرية الهوية الاجتماعية، نجد أن التعامل مع عضوية الجماعة يكون - وبصورة مؤثرة - واجباً موضوعياً objective assignment أكثر من كونه هوية شخصية. وأعتقد أن الهوية الشخصية تبقى جد مهمة لفهم التشعبات السياسية لعضوية الجماعة (Huddy. 2001; 2002) - وهي رؤية يتقاسمها كثير من علماء السياسية، ونالت قبولاً متزايداً وسط علماء النفس السياسي (Branscombe, Schmitt, & Harvey, 1999; Conover, 1984; Ethier & Deaux. 1994; Lau, 1989). وقد تضمنت هذه الرؤية تركيزاً أساسياً على

الهوية الشخصية من خلال جهد يصبو إلى إحياء الرؤى العميقة النافذة المبكرة للجماعة المرجعية، وينسحب على تنوع من المقاربات النظرية، تشمل نظرية الهوية الاجتماعية، من أجل إمام أفضل بتطور الهوية السياسية والاهتمام بتوابعها السياسية.

وسوف يكون التركيز على مدار هذه المراجعة على التأثيرات السياسية لعضوية الجماعة، برغم أنني أولى اهتماماً للاتجاهات السياسية والسلوك الانتخابي أكبر من الاهتمام بالعمل الجماعي الذي سيناقش في الفصل التاسع عشر. كما أنني أشدد على نتائج عضوية الجماعة بالنسبة للتضامن في الجماعة المتماسكة أو الداخلية، ولكني لا أخصص سوى وقت أقل لمناقشة التطبيقات الخاصة بمناوأة الجماعة أو عدم التعاطف من قبل مَنْ هم خارج الجماعة أو الجماعة الخارجية outgroup، وهو أيضاً موضوع مستوفى في الفصل السادس عشر. وبمراجعة التراث الضخم في كل من علم النفس والعلوم السياسية، لا أستطيع أن آمل في تغطية شاملة للبحوث النفسية حول العلاقات بين الجماعات أو مقارباتها النظرية الرئيسية، والتي تمت مراجعتها بتمحيص في أماكن أخرى (Brewer, 1998; Brown 1995, 2000; Duckitt, 1994; Taylor & Moghaddam, 1996).

عضوية الجماعة، وهوية الجماعة

عضوية الجماعة لا تقود دائماً إلى نظرة سياسية مميزة أو تسفر عن تحرك سياسي، وسوف أقوم هنا بتقديم تمييزات عديدة بالإضافة إلى المصطلحات ذات الصلة من أجل توضيح النتائج البحثية المتوافرة. إن عضوية الجماعة Group membership تقوم على انضمام موضوعي إليها، ولا

تتطلب إضفاء الصفة الذاتية أو استدماج المعايير^(٢٧٨) internalized للعضوية. وهو ما يتناسب مع تعريف "نيوكومب" (1952) Newcomb لعضوية الجماعة: "جماعة يتم فيها الاعتراف بالمرء من قبل آخرين كإنتماء" بالرغم من أن التعريف الحالي يمتد إلى ما وراء المرئى بالنسبة للآخرين؛ ليشمل مؤشرات للعضوية سريةً وغير متنازع عليها (مثل، الأصول اللاتينية أو وضع قدماء المحاربين). غير أن هذا التعريف لا يناسب بدقة جميع أنواع العضوية فى الجماعة، خاصة تلك العضوية التى تقوم على معايير غير واضحة وغامضة، أو ملتبسة، وتعد الطبقة الاجتماعية مثالاً تقليدياً على ذلك. ففى الولايات المتحدة، لا يوجد سوى عدد ضئيل نسبياً من الأفراد يدعون أنفسهم طبقة عاملة، بالرغم من أن دخولهم ومهنتهم قد تؤهلهم لهذه العضوية على أسس موضوعية. ومعايير العضوية الطبقيّة ليست محددة بدقة وسط عامة الناس، ومن الصعب معرفة مواضع الحدود التى تميز ما بين الطبقات الاقتصادية الاجتماعية.

والحقيقة أن الطبيعة الغامضة لبعض أنواع العضوية، وعدم شعور جميع الأعضاء الموضوعيين بإحساس الانضمام إلى آخرين ممن ينتمون إلى الجماعة نفسها يزيد من أهمية التوحد مع الجماعة *group identification*، وهو شعور أكثر انحصاراً وذاتية أو هو إحساس داخلى للانتماء إلى الجماعة. وإننى لأقصر الشعور بالتوحد مع الجماعة على مجموعة فرعية من الأعضاء

(٢٧٨) مصطلح *internalization*؛ إضفاء الذاتية، استدماج المعايير، يفيد قبول الفرد الاتجاهات والمعتقدات والقيم التى يعتنقها فرد آخر أو جماعة أخرى كجزء من ذاته. ويتكون بناء الشخصية بصفة أساسية من خلال توحيد الفرد مع الآخرين ذوى الشأن (أفراد وجماعات) وإضفاء الصفة الذاتية على معاييرهم ورفض معايير الجماعات المرجعية السلبية واصطلاح امتصاص المعايير *interjection* ليس مرادفاً لاصطلاح *internalization* لأن الاصطلاح الثانى يدل على تكون الذات ونعديها. (المترجم).

الموضوعيين فى الجماعة، بما يتعارض مع نظرية الجماعة المرجعية، التى تشدد على التّوحد مع جماعات العضوية (Hyman & Singer, 1968). ولكن الفرق، قد يكون وهميًا أكثر من كونه حقيقيًا، لأن معايير العضوية غامضة أو غير واضحة لدى عدد كبير من الجماعات الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية.

ففى نظرية الجماعة المرجعية، على سبيل المثال، تم التعامل مع الطبقة على أنها قابلة للتّحديد خارجيًا. لكن المعايير الموضوعية للانضمام إلى جماعة تعد أقل وضوحًا فى التفكير المعاصر، بما يجعل من الصّعوبة بمكان معرفة أى مستوى من مستويات دخل الأسرة المعيشية يحدد الانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة المتوسطة، أو من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة المتوسطة الأعلى. فبعض الرجال يشعرون براحة تامة حين يعرفون أنفسهم كمناصرين للمرأة، بينما ينتاب الآخرين القلق لأنهم لا يستطيعون نعت أنفسهم شرعيًا كمناصرين للمرأة نظرًا لاعتقادهم بأن هذه الفئة تستبعد الرجال. ومع ذلك توجد بعض الجماعات تبدو فيها المعايير الموضوعية للعضوية واضحة التّحديد، فمن المستحيل فى أغلب الأحوال أن يحدد رجل هويته بصفته امرأة بناءً على أن العضوية فى الجماعتين: الرجال والنساء، استبعادية على نحو متبادل. فمن الممكن لرجال التعاطف مع النساء، ولا ينفى ذلك إمكانية أن يتعاطف رجال مع النساء غير أن هذا التعاطف لا يرقى لمستوى الشعور الشخصى للنساء بالانتماء، من حيث الفاعلية والمركزية ولذلك ترائى فى هذه المراجعة أوكد على أهمية العضوية كمؤشر دال على الهوية، حتى بالرغم من أن تحديد العضوية بموضوعية ليس سهلاً دائماً.

إن هوية الجماعة تتضمن إحساسًا شخصيًا، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الارتباطات: هوية /اجتماعية، وإحساس بالاعتماد المتبادل الواقعى realistic interdependence أو المصير المشترك. وتتضمن الهوية الاجتماعية

دمج عضوية الجماعة في مفهوم الذات self-concept. ووفقاً لـ "تاجفيل" (Tajfel, 1981) تتضمن الهوية الاجتماعية "معرفة الفرد بعضويته في جماعة اجتماعية (أو جماعات) بالإضافة إلى الدلالة القيمية والوجدانية المرتبطة بالعضوية" (p. 255). بمعنى آخر: الهوية الاجتماعية هي "وعى ذاتي بالعضوية الموضوعية للمرء في جماعة وشعور سيكولوجي بالارتباط بها" (Conover, 1984, p. 761). وهو ما يتناسب أيضاً مع تعريف كل من "كامبل" وزملائه (١٩٦٠) للهوية الحزبية- في كتاب الناخب الأمريكي *The American Voter* - لا بوصفها مجموعة من المعتقدات فحسب، بل كمشاعر أيضاً تصل في ذروتها إلى إحساس بـ "الارتباط النفسي" بالجماعة السياسية- ويمثلها في هذا السياق الديمقراطيون أو الجمهوريون. ولكن ليس بالضرورة أن تكون جميع أشكال الارتباط بالجماعة مبنية على الهوية، فالإحساس بالاعتماد المتبادل أو المصير المشترك مع أعضاء جماعة أخرى يعتمد ببساطة على الاعتراف بأن أعضاء الجماعة يتقاسمون اهتمامات متشابهة أو يواجهون تهديداً مماثلاً دون أن يتطلب ذلك أن يتوحد أعضاء المجموعة على نحو شخصي.

والتأكيد على الإحساس الشخصي للانتماء أو التوحد يساعد على تفسير: لماذا لا تتخرط الجماعات دائماً في الصراع ما بين بعضها البعض أو تتماسك في قوة سياسية فاعلة، حتى عندما يكون أعضاؤها بارزين في مجتمع ما. والباحثون في السلوك السياسي غالباً ما يفاجأون بغياب صراع الجماعة أو بضعف الاتجاهات السياسية وسط أعضاء الجماعات المتميزة والبارزة مثل الصينيين في إندونيسيا، والشعوب الأصلية في الأرجنتين، أو الأمريكيين الشماليين في إيطاليا. وتلعب الهوية الشخصية دوراً رئيسياً في تحديد متى يتحد أعضاء الجماعة سياسياً.

طبيعة الجماعات السياسية

يدفعنا التمييز بين عضوية الجماعة وبين الولاء لها، إلى مزيد من التقصى فى أنواع الجماعات التى يحتمل أن تعبئ أعضائها، أو تعزز وجود نظرة سياسية متماسكة لديهم. فالباحثون فى مسألة الهوية غالباً ما يميزون بين عضوية الجماعة التى تساعد على تحديد من نحن كأفراد؛ على أساس السن أو الحالة الاجتماعية مثلاً، وبين تلك العضوية التى نعرفنا كجزء من مجموع، على أساس العرق أو الجنس. وعلى سبيل المثال، نجد "جنكينز" (Jenkins (1996)، يميز فئة أفرادها "متحدون بفعل بعض الخواص المشتركة" الظاهرة لمن هم خارج تلك الفئة (مثل النوع/ الجندر)، عن جماعة يكون أعضاؤها "واعين بالتشابهات فيما بينهم" ويتخذونها أساساً لتحديد أنفسهم؛ (النسويون مثلاً؛ p. 23). وعلى نهج مماثل، تصف "يونغ" (Young (1990) الفرق بين جمعية سطحية يحقق فيها الأفراد الشعور بهوية فردية، وبين جماعة تشكل جزءاً من الفرد نفسه. وترى "يونغ" أن العضوية فى جمعية ما هى مرادف لإضافة هدف لتوصيف المرء لذاته، لكنها مع ذلك لا توصل سوى القدر الضئيل حول الخبرات أو النظرة المشتركة.

هذا التمييز يظهر أيضاً فى علم النفس السياسى، حيث تدفع "بروير" مع آخرين (Brewer, 2001; Hogg, Hardie. & Reynolds, 1995; Thoits & Virshup, 1977) بأن هناك فرقاً بين الهويات الاجتماعية القائمة على العضوية فى جماعات عرقية أو إثنية، أو ذات مواصفات ديموغرافية أخرى، وبين هويات الدور القائمة على الأدوار المألوفة أو المرتبطة بالعمل. وتشير الباحثة كذلك إلى أن هويات الدور تشكل جزءاً من الذات، لكنها تحتوى على توجهات "الأنا" أكثر من "النحن"؛ لأنها تصف مردّ المرء كفرد، ولا تدل هويات الدور على التماثل مع جماعة، حيث ترى الباحثة أيضاً أن هويات الدور لا تمثل

مادة للتحرك أو العمل الجماعي لأنها تشكل هوية فردية وليست هوية جماعية.

ولكن حتى هويات الدور يمكن تحويلها إلى عمل سياسي، كما بينت جماعات مثل "أمهات ضد القيادة تحت تأثير الخمر" Mothers Against Drunk Driving، أو المنظمات التي تمثل أسر المصابين بالإيدز، أو اتحادات تمثل مهنة معينة. والواقع، أن الخط الفاصل بين الهوية المحددة على أساس فردى والهوية المحددة على أساس جماعي يعد خطأ غائماً غير واضح. ومن الصعوبة بمكان أن نسقط من الاعتبار طبقة معينة من الجماعات كمصدر محتمل للمعتقدات السياسية الجماعية، حيث إن العضوية في أية جماعة، سواء أكانت متحققة أم لا، تتضمن احتمال تعبئة أعضاء الجماعة. ولننظر إلى الجماعات السياسية مثل نشطاء البيئة، والنسويات، والمنتمين إلى الأحزاب السياسية، والمناصرين لتفوق البيض supremacist (Abrams, 1994; Duck, Hogg, & Terry, 1995; Duck, Terry, & Hogg, 1998; Greene, 1999; Huddy, 2001; Kelly, 1989). فمن ناحية تقوم العضوية في هذه الجماعات على الدعم الفردي لنظرة سياسية معينة، ولكن عندما يتحدث المواطنون حول ما يروقه وما لا يروقههم بصدد الأحزاب السياسية، على سبيل المثال، فإنهم يعلقون على المعتقدات والسمات المشتركة، والأفراد المحددين الذي يصبغون نمط العضوية في الجماعة. ووجود هذه الأنماط الحزبية الثابتة الواضحة، يشير إلى أن الجماعات السياسية ترى ككيانات اجتماعية متماسكة بمعتقدات مشتركة وخواص اجتماعية مشتركة (Rahn, 1993). والحقيقة، أنه عندما بحث "ديوكس" و"ريد" و"ميزراحي" و"إيزر" Deaux, Reid, Mizrahi, & Either (1995) في الطبيعة الفردية والجماعية لهويات مختلفة وسط طلاب الجامعة، فقد توقعوا "أن تكون تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية أكثر انطباقاً على الهويات العرقية، والدينية [و] السياسية، نظراً إلى أنها الهويات الأكثر

"جماعية في طبيعتها" من الجوانب الفردية الأخرى للهوية (p. 286). ولهذه الأسباب، فإنني أعتبر أية جماعة وأعضاءها مرشحين لتطوير نظرة سياسية متماسكة وعمل سياسي متناغم.

مقاربات نظرية

أربع طبقات عريضة لنظرية تفسر ضمناً تطور التماسك القائم على الجماعة، تم وضعها في الاعتبار ضمن هذه المراجعة (للاطلاع على تمييز مشابه، انظر: Rothbart, 1993، وللحصول على قائمة شاملة، انظر: Brewer & Brown, 1998).^(٢٧٩) تسلط كل نظرية الضوء على مجموعة مختلفة من المكونات الفاعلة في تطور التماسك السياسي. وهدفى ليس تقييم كفاءة كل مقاربة في تفسير ظهور التضامن الجماعي، بل الخروج بمجموعة من العوامل المرتبطة بظهور وتطور الانتماء للجماعة والتماسك السياسي. وقبل المضي قدماً في هذا، أحتاج إلى توضيح معنى مصطلح التماسك السياسي *political cohesion* الذي أستخدمه هنا على نحو مختلف عما استخدمه المنظرون السيكولوجيون السابقون. فقد تم تعريف التماسك أصلاً ضمن بحث حول اتخاذ القرار في مجموعة صغيرة على أنه "مدى أو درجة رغبة أعضاء جماعة معينة في البقاء ضمن الجماعة" (Cartwright, 1968, p. 91) واستخدمه كل من "كونفيرس" و"كامبل" (Converse and Campbell (1968) بمعنى مشابه للإشارة إلى درجة الجاذبية الموجبة بين أعضاء الجماعة. وسوف أحيّد بدرجة ما عن هذا الاستخدام مُعرِّفاً التماسك السياسي على أنه وجود اتجاهات ومعتقدات وسلوك مشترك وسط أعضاء الجماعة يمكن ردها

(٢٧٩) يمثل هذا تناولاً انتقائياً للمقاربات النظرية الرئيسية لتماسك الجماعة. ولم تتم تغطية مقاربات أخرى هنا تشمل علم النفس الارتقائي ومفهوم اللياقة الحاوية *Inclusive fitness* (انظر الفصل الخامس)، ومقاربة سيكودينامية، ونظرية المقارنة الاجتماعية (Brewer & Brown 1998). (المؤلف)

مباشرة إلى عضوية الجماعة. بهذا المعنى، يعنى التماسك السياسى شكل من أشكال الوحدة السياسية، أو التضامن الذى لا ينبثق بالضرورة عن أية جاذبية شخصية وسط أعضاء الجماعة.

المقاربة المعرفية cognitive approach

تؤكد هذه المقاربة على دور التصنيف الذاتى self-categorization فى تطور تماسك الجماعة (Turner, Hogg, Oakes, Reicher, & Wetherell, 1987). فى إطار نظرية التصنيف الذاتى يكون التحول من هوية فردية إلى هوية اجتماعية مصحوباً برغبة فى تقليد اتجاهات وسلوك الأعضاء النموذجيين فى الجماعة، وهو ما ينتج بدوره تماسكاً للجماعة (Turner et al., 1987). وإدراك حدود الجماعة الداخلية والخارجية ينتج تصنيفاً ذاتياً كأعضاء فى الجماعة الداخلية ويعزز الاقتداء بالاتجاهات الخاصة بأعضاء الجماعة النموذجيين (Hogg, Hardie, & Reynolds, 1995). ويزيد هذا الاقتداء من درجة التماسك وسط أعضاء الجماعة، وأفضل تعبير عنه عندما تكون هوية الجماعة شديدة البروز. ويمتلك الباحثون دليلاً معقولاً على أن أعضاء الجماعة يقلدون أنماط بعضهم البعض، ويتوقعون الاتفاق فيما بينهم، ويكافحون من أجل الوصول إلى إجماع consensus (Abrams, Wetherell, Cochrane, Hogg, & Turner, 1990; Haslam, Oakes, Turner, McGarry, & Reynolds, 1998; انظر: Spears, Oakes, Ellemers, & Haslam, 1997). ومن هذا المنظور، يكون الاقتداء معرفياً بطبيعته ومدفوعاً بشعور متزايد بالعضوية فى الجماعة، وليس كـرغبة فى قبول الجماعة (واحدة من الدوافع المدعمة للاقتداء فى نظرية الجماعة المرجعية؛ Kelley, 1952).

ويستند منظرو التصنيف الذاتى - إلى درجة كبيرة - على التطورات التى أنجزتها بحوث التصنيف؛ للابتعاد عن رؤية "تقليدية" للعضوية الفئوية

كما تحددها مجموعة من القواعد الواضحة أو الملامح المشتركة لرؤية الفئات، بدلاً من مجموعة غائمة بحدود غير واضحة، وبناء "مرتقب" أو احتمالي يتم في إطاره ترتيب الأعضاء كأعضاء أكثر نموذجية أو أفضل من آخرين في الفئة (Lakoff, 1987; Neisser, 1987). ويستعير "تيرنر" وزملاؤه Turner "نظرية العنصر البارز prototype theory" (٢٨٠) ليدفعوا بأن التشابه المدرك لعضو الجماعة النموذجي يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل وتطور الهوية الاجتماعية وظهور الاقتداء بالجماعة (Hogg, 1996; Hogg & Harins, 1996; McGarty, Turner, Hogg, David, & Wetherell, 1992; Turner et al., 1987).

ويتبنى الباحثون في التصنيف الذاتي رؤية سريعة القلب للهوية الاجتماعية باعتبارها مدفوعة على نحو كامل تقريباً بالسياق الإدراكي المباشر للمرء. وفي مقالة عن الأنماط الاسترالية من الأمريكان، يذكر "تيرنر" وزملاؤه أن "الفئات الذاتية البارزة تعد...بحكم طبيعتها متغيرة وسريعة التحول، وهي ليست مجرد "مفعلة" سلبيًا بل إنها تبنى بفاعلية وفي الحال لتعكس الخواص المعاصرة للذات وللآخرين" (Haslam, Turner, 1992, p. 5). وتتوسع الهويات بصورة جزئية في البروز عبر المواقف بحسب الفئات الاجتماعية، مثل السن أو الجندر. والحقيقة، أنه من بين المسلمات الرئيسية لنظرية التصنيف الذاتي أن الأفراد دائماً ما يتحركون جيئة وذهاباً بين هوية فردية واجتماعية (Brewer & Weber, 1994; Simon, 1997; Turner et al., 1987). ذلك أنه في إطار المقاربة المعرفية، يتوقف التماسك الاجتماعي والاقتداء - بدرجة قوية - على بروز عضوية الجماعة.

(٢٨٠) نظرية العنصر البارز من النظريات المعرفية في مجال التصنيف، ويعرف العنصر البارز بأنه المنبه الأكثر بروزاً أو مركزية في تشكيل الفئة، ومن ثم يكون أول المنبهات التي ترتبط بتلك الفئة. فعلى سبيل المثال، إذا ما طلب من المرء أن يعطى مثالا لمفهوم "المنزل" فالأرجح أن يفوق اختيار "الغرفة" اختيار "الباب" رغم أن كليهما من مكونات فئة "المنزل".

مقاربات المصلحة الواقعية

تتضمن هذه المقاربات الصراع الجماعي الواقعي realistic group conflict، والحرمان النسبي relative deprivation، ونظريات السيطرة الاجتماعية social dominance والمعنى الذى ساقه "بلومر" Blumer حول موقف الجماعة group position (Blumer, 1958; Bobo, 1983; Bobo & Hutchings, 1996; Campbell, 1965; Coser 1956; LeVine & Campbell, 1972; Sidanius & Pratto, 1999; ولمزيد من المراجعة انظر: Brown, 1995). ويشير كل هذا مجتمعا إلى أن العضوية فى الجماعة تعد تسلسلية على المستوى السياسى إلى حد أن القرارات السياسية تسير المكتسبات والخسائر الممسوكة لأعضاء الجماعة. بمعنى آخر، إن العضوية فى الجماعة تترجم إلى تماسك سياسى عندما يكون لدى أعضائها مصالح ملموسة مشتركة. وتشمل نظريات المصلحة الواقعية حماية المصالح الذاتية والجماعية التى قد تشير إلى مصالح طويلة المدى أو مستقبلية سواء كانت موضوعية أم شخصية، مباشرة أم غير مباشرة (Bobo, 1983). فالمتعطلون عن العمل قد يتماسكون سياسيا حول اعتمادهم المتبادل على إعانات أو منافع البطالة؛ وكبار السن يمكن أن يتحدوا على أساس وجود تهديدات بقطع إعانات التأمين الاجتماعى؛ والأمريكان الأفارقة يمكن أن يتحدوا فى معارضة عقوبة الإعدام التى تؤثر بصورة غير عادلة وبنسب متفاوتة على أعضاء جماعاتهم.

وفى معظم الدراسات التى تتناول تفضيل السياسات لدى الأمريكان، كان للمصلحة الذاتية تأثيرات محدودة فيما يتعلق بعدد من السياسات؛ تشمل تأييد سياسات البطالة، والضرائب، والنقل العام، وقضايا المرأة، والتعليم ثنائى اللغة (Huddy & Sears, 1995; Sears & Citrin, 1985; Sears & Funk, 1990; Sears & Huddy, 1991). فالمصلحة الذاتية تكون ذات تأثيرات سياسية

أكثر وضوحًا كلما كانت مصالح كبيرة، وواضحة وأكيدة (Sears & Funk, 1991). ويمكن للمصلحة الذاتية في بعض الأحيان أن تسيطر حتى العمل السياسي (Begley & Alker, 1982; Green & Cowden, 1992). غير أن التأثيرات السياسية للمصلحة الذاتية تحتاج إلى أن تتفصل عن تلك المصالح الخاصة بالجماعة، والتي يمكن أن تكون أكثر فاعلية. فربما، مثلاً، لا ينتفع أصحاب الدخل المرتفع من السود انتفاعًا مباشرًا من مشاريع السكن الخاصة بأصحاب الدخل المنخفض (مصلحة ذاتية) ولكنهم قد يرون نفعًا فيها لغيرهم من السود كجماعة يشعرون معها بالاعتماد المتبادل (مصلحة جماعية). وقد ساعد "بوبو" (Bobo, 1983) على إعادة الاهتمام بالبحث في المصالح الجماعية مع بداية الثمانينيات باقتراح أنها تدفع المعارضة وسط البيض إلى مواقف عنصرية تأتي في صالح السود؛ واستمر في تطوير هذه المقاربة كبلورة لنموذج "بلومر" Blumer لموقف الجماعة (Bobo, 1999; Bobo & Hutchings, 1996; ولاحصول على تفسير بديل للبيانات، انظر: Sears & Kinder, 1985).

وهناك من المنظرين من يرى أن المعتقدات الإضافية مطلوبة لخلق تماسك سياسي حتى عندما يتقاسم أعضاء الجماعة إحساسًا بالمصير المشترك (simon & Klandermans, 2001). والإحساس بالحرمان الشخصي يعد حرجًا بالنسبة لنظرية الحرمان النسبي: *relative deprivation theory* - إدراك أن ماليات جماعة المرء تتدهور نسبة إلى ماليات جماعة أخرى. ويشير منظرو الحرمان النسبي إلى هذا كإحساس بالحرمان الأخوي ويقارنونه في المقابل بالحرمان الذاتي/ الأنوي *egoistic* الذي يظهر عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيًا مقارنة مع فرد أو جماعة يقارن نفسه به/بها (Gurr, 1970; Merton & Kitt, 1950).^(٢٨١)

(٢٨١) لتناول أكثر اكتمالاً لنظرية المصلحة الواقعية والحرمان النسبي، انظر: Brown (1995) and Taylor and Mogghadam (1996). (المؤلف)

مقاربات رمزية: نظرية الهوية الاجتماعية

توفر سياسة المكانة Status politics واحدة من الاستكشافات الأولى للأثر الرمزي لموقف الجماعة من تأييد القضايا السياسية والعمل السياسي. وكانت هذه المقاربة قد تطورت، في جزء منها، من أجل تناول الحركات السياسية اليمينية، والأثر السياسي لتدني مكانة الجماعة، واحتمال رفعها (Bell, 1963; Gusfield, 1963; Lipset & Raab, 1973) وامتدت لتتناول معارضة مشروع تعديل الحقوق المتساوية المطروح على الكونجرس Equal Rights Amendment (Scott, 1985). وفي هذا الإطار، تمت رؤية حركات من قبيل الاعتدال الروحاني كمحاولة لتجديد المكانة الخاصة بنمط حياة حاز والملتصقون به إعجاباً فيما مضى (Gusfield, 1963). وتؤكد سياسة المكانة في جوهرها على القوة السياسية للمكانة المنحدرة أو المتدنية لأعضاء الجماعة.

وتؤكد نظرية الهوية الاجتماعية أيضاً على الأهمية السياسية للاهتمامات الرمزية المحيطة بمكانة الجماعة، بالرغم من أنها أقل تركيزاً على أعمال الجماعة ذات المكانة المرتفعة سابقاً المتدنية حالياً. وهناك فرعان متميزان لنظرية الهوية الاجتماعية: الرؤية التي طورها "تاجفيل" Tajfel (1981) و"تاجفيل" و"تيرنر" (Tajfel and Turner, 1979)، والمعروفة بنظرية الهوية الاجتماعية، والشعبة المعروفة بنظرية التصنيف الذاتي (Turner et al., 1987). وكلا النظريتين تعترفان بأصول الهوية الاجتماعية في العوامل المعرفية والدافعية، بالرغم من تباين التأكيد واختلافه فيما يتعلق بهذه العوامل (Hogg, 1996, p. 67). والرؤى الأولى لنظرية الهوية الاجتماعية التي طورها تاجفيل (1981) وتاجفيل وتيرنر (Tajfel and Turner, 1979)، أكدت بصورة رئيسية على الدوافع السيكلوجية التي تدفع عضو الجماعة إلى

التصديق على، أو الاتصال من، عضويته في جماعة موجودة. وقد وصف "تيرنر" وزملاؤه (Turner (1987 هذا الباحث بالحاجة وسط أعضاء الجماعة إلى "التفريق بين جماعاتهم إيجابيًا عن الجماعات الأخرى في تحقيق هوية اجتماعية إيجابية" (p. 42).

في المقابل من ذلك، ركزت نظرية التصنيف الذاتي التي طورها "تيرنر" وزملاؤه (١٩٨٧) على الفهم المعرفي للهوية الاجتماعية. وهذه المقاربة تقوم على بحث وتنظير مبكر لتاجفيل (Tajfel (1981، بدأ من منظور معرفي بحث، محاولاً تفسير التشوهات المفاهيمية التي صاحبت عملية التصنيف (Tajfel & Wilkes, 1963; Tajfel, 1981 ولمراجعة أطول لهذا العمل، انظر: Eiser, 1996). ولكن في نقطة معينة خلص تاجفيل إلى أن العوامل المعرفية - التشوهات الإدراكية التي تظهر من التشديد على الفروق بين الجماعات - لا يمكن في حد ذاتها أن تفسر ظهور التمييز بين الجماعات. واستجابة لذلك، فقد عدل نظرية الهوية الاجتماعية لتشمل عوامل دافعية إضافية (Wilder, 1986).

ووفقاً لـ "تاجفيل"، فإن تأثيرات الهوية الاجتماعية توجهها الحاجة إلى تميز إيجابي تكون فيه جماعة الفرد الخاصة متميزة إيجابياً عن مجموعة خارجية. وهذا يعني أن هوية الجماعة تميل إلى الظهور وسط أعضاء جماعة ذات مكانة مرتفعة لأن العضوية تميز إيجابياً أعضاء الجماعة عن هم خارجها؛ وفي المقابل، فإن تطور الهوية الاجتماعية تكون أقل تأكيداً وسط أعضاء الجماعة ذات المكانة المنخفضة الذين يحتاجون إلى تطوير إضافي للهوية حول إسنادات جماعية بديلة قائمة على تقييم إيجابي (إبداع اجتماعي) أو محاربة تغيير الصورة السلبية لجماعة (تغيير اجتماعي) قبل أن يتمكن الأعضاء من تعزيز مكانتهم (Tajfel & Turner, 1979).^(٢٨٢)

(٢٨٢) للاطلاع على مراجعة أكثر تفصيلاً، لنظرية الهوية الاجتماعية، انظر: Brown (1995) and Brewer and Brown (1998). (المؤلف)

البنائية الاجتماعية ومعنى عضوية الجماعة

يمتد البحث في البنائية الاجتماعية^(٢٨٣) social constructivism إلى ما وراء ديناميات الهوية، ولكنني أضمنتها هنا لتناول القلق اللوح من إخفاق مقاربات أخرى في النظر في المعنى الشخصي للهوية وقدرتها على تشكيل النظرة السياسية والعمل السياسي لأعضاء الجماعة (Duveen, 2001; Erikson, 2002; Huddy, 1993). إن البنائية الاجتماعية- المفهوم القائل بأن المفاهيم تستقى معناها من خلال العمليات الاجتماعية- تدعم قدرًا كبيرًا من التفكير عبر العلوم الاجتماعية والإنسانيات المعاصرة. وتعد المقاربات المعرفية والرمزية الرئيسية للهوية التي ناقشناها للتو ذات أهمية محورية بالنسبة للهوية الاجتماعية ونظرية التصنيف الذاتي. فكل من النظريتين تشددان على السهولة التي تتشكل بها الجماعات الاجتماعية والهويات الاجتماعية حتى وسط الجماعات المكونة من غرباء لا يشتركون في شيء فيما عدا العضوية في جماعة مصممة اعتباطًا أو تعسفاً. ومع ذلك، وكما أشارت عدة انتقادات، اكتشف منظرو الهوية الاجتماعية الطبيعة سريعة التحول اجتماعيًا للهويات، ولكنهم لم يختبروا عن كثب أو يحللوا معنى الهويات (Duveen, 2001; Febes, 1997; Huddy, 2001). ومن منظور بنيوي اجتماعي، من الصعب أن نفهم نتائج الهوية الاجتماعية بدون فهم المعنى الشخصي بالنسبة للأعضاء (Billig, 1995; Burner, 1990; Gergen, 1989). وهذا ما قد يكون صحيحًا على نحو خاص بالنسبة للهويات ذات الصلة على

(٢٨٣) ينسب بزوغ مصطلح البنائية إلى ليف فايغوتسكي Lev Vygotsky. العالم الروسي صاحب الإسهامات الكبيرة في مجال علم نفس النمو، ويقصد بالبنائية الاجتماعية أنه حين تقوم الجماعة بالتعاون مع غيرها من الجماعات في بناء المعرفة، فإنها تقوم كذلك وبشكل تعاوني بخلق ثقافة صغرى مشتركة من المنتجات والمعاني. وحين ينشأ الفرد في ثقافة كهذه فإنه يظل يتعلم طيلة الوقت كيف يكون جزءًا من تلك الثقافة على مختلف المستويات. (المراجع)

المستوى السياسى، والتي غالبًا ما تكون هدفًا للمناورة السياسية: جهود من قبل السياسيين ومديرى الجماعات group entrepreneurs لخلق، وتحديد، وإعادة تحديد الهويات لتخدم أهدافهم السياسية (Erikson, 1993).

وقد أولى علماء الاجتماع، خاصة من يعملون منهم فى إطار التحركات الرمزية وعلماء الأنثروبولوجيا اهتمامًا كبيرًا يفوق ما أولاه علماء السياسة أو علماء النفس السياسى للعملية التى يتفاوض بمقتضاها الأفراد وأفراد الجماعات ويبنون معنى الهوية (Barth, 1969, 1981; Erikson; Jenkins, 1996; Mead, 1934). ويناقش "إريكسون" Erikson بالتفصيل كيف قام الهنود الذين تم نقلهم على يد البريطانيين فى القرن التاسع عشر ليعملوا فى الزراعة على مستوى الإمبراطورية بتطوير هوية جيدة سياسيًا سيئة تجاريًا فى موريشيوس، بينما نجد أن الهنود فى "ترنيداد" Trinidad يرون أنفسهم فى صورة مناقضة تمامًا. ويمضى "إريكسون" فى ذلك ليوثق كيف شكّل الهنود فى "ترنيداد" ثقافة وعى ذاتى وهوية على مدار العقود السبعة الأخيرة التى تتوقف أكثر على الرؤية الطبقيّة الاجتماعية العليا لحياة الهنود أكثر من نمط حياتهم السابق فى الهند كأعضاء فى طبقة أقل.

ومن منظور بنائى اجتماعى، فإن التأكيد على الجماعات الثانوية أو المتشكلة حديثًا والتى تفتقد إلى المعنى فى بحوث الهوية الاجتماعية ونظرية التصنيف الذاتى، قد يعرقل وبخطورة فهم كل من اكتساب الهوية ونتائجها (Huddy, 2001). فالعضوية فى جماعات مختلفة قد يتسبب فى إصاق معانٍ مختلفة لنفس الهوية فى مناطق مختلفة من البلد الواحد أو فى إطار مجموعات فرعية قومية متميزة (Cohen, 1986; Jenkins, 1996) ويمكن لعضوية الجماعة أن تأخذ أيضًا معانى متنوعة عندما يكون معناها محل تنافس، ربما لأسباب سياسية. ولتركيب الموضوع أكثر من ذلك، فإن المعنى الداخلى لمجموعة يمكن أن يكون مختلفًا تمامًا عن معناها لمن هم خارجها

(Cohen, 1986). ومحاولات أعضاء الجماعة لرفع مكانة جماعتهم وإعادة تحديد الهويات السلبية يلعب دوراً في هذا التباين. فقد يختار أعضاء الجماعة حتى إضفاء البعد الداخلي على هوية جماعة ما لأنهم يحملون مفهوماً مختلفاً لما تعنيه عضوية الجماعة عما يفهمه الأعضاء المحتملون الذين يخفون في تبنى الهوية. وقد حاز معنى عضوية الجماعة اهتماماً متزايداً من علماء النفس الاجتماعي على مر العقد الأخير (Breakwell, 2001; Deaux, 1993, 2001).

مقابلة المقاربات الأربع

المقاربات النظرية الأربع التي ناقشناها تسلط الضوء على المصادر المختلفة للتماثل بين الأعضاء، وتلقى بتشديدات مختلفة على أهمية المصالح المتعارضة مع مجموعة أو جماعة خارجية، وعلى أنواع مختلفة من الجماعات كمرشحين للتعبة السياسية، وتؤكد على قضايا مختلفة يكون الأعضاء أميل للتعبة حولها. فالمقاربة المعرفية تتنبأ بالتماسك وسط أعضاء أية جماعة بارزة؛ بينما تقصر نظرية المصلحة الواقعية التماسك على جماعات يتقاسم أعضاؤها مصيراً مشتركاً؛ في حين تشير نظرية الهوية الاجتماعية إلى الوحدة وسط جماعات موصومة، مثل الجماعات العرقية أو الإثنية ذات المكانة المتدنية، والطوائف الدينية، والنساء، والمثليين الذين لا يمكن لأعضائها أن يمروا بسهولة كمنتمين إلى جماعة ذات مكانة أعلى؛ وأخيراً نجد المنظور البنيوي الاجتماعي يتنبأ بالتماسك وسط الأعضاء الذين يتقاسمون فهماً مشتركاً لعضوية الجماعة.

مصادر التماسك السياسي

إن أحد الأهداف المركزية في هذه المراجعة هو تحديد الظروف التي تتحول في ظلها عضوية الجماعة إلى تماسك سياسي. وهنا تشير بحوث علم

النفس الاجتماعي التجريبي التي أجريت على تقاليد الهوية الاجتماعية إلى أن التماسك الاجتماعي نتيجة تلقائية أوتوماتيكية للانضمام إلى عضوية جماعة بارزة. والظرف التجريبي الذي أذاعه "تاجفيل" وأتباعه، ولم تعرف فيه الجماعات سوى عن طريق صفة/ اسم مشترك، قد أصبح معروفاً بـ ظرف الحد الأدنى بين الجماعات (للمراجعة، انظر: Diehl, 1990). في هذه الدراسات "اعتقد المفحوصون أنهم قد تم تعيينهم في جماعات لا شيء سوى للراحة الإدارية؛" فليس هناك عقد بين بعضهم البعض، وليس من سبب للاعتقاد في أنهم يحملون مصالح مشتركة (Turner et al., 1987, p. 27). ويوثق عمل تاجفيل التأثيرات المذهلة للتصنيف الاجتماعي البسيط التي أصبحت الآن معروفة جيداً. الأعين الزرقاء، تفضيل للرسم كادنسكي Kadinsky على "كلي" Klee، تسمية البعض "مغالون في تقديراتهم over estimator" والبعض الآخر "مبخسون في التقدير underestimators" يعد كافياً لإنتاج تفضيل لأعضاء الجماعة والخلوص إلى التمييز ضد من هم خارجها (Allen & Wikder, 1975; Billing & Tajfel, 1973; Brewer & Silver, 1978; Doise & Sinclair, 1973; Tajfel, Billing, & Bundy, 1971). ملخص انظر: (Brewer, 1979). وكما أشار "براون" (Brown, 1995)، إن المشاركين في الدراسة لا يكافئون جماعاتهم ببساطة، لكنهم يحاولون عمل توازن في التفضيلات ما بين الجماعات مقابل العدالة بينها. وفي التخصيص الجماعي المعتاد للمهام، تكون الاستراتيجية الأكثر عمومية هي نوع من "تعظيم الاختلاف maximizing difference" الذي تمنح فيه جماعة الفرد درجة أعلى من الجماعة الخارجية، حتى إذا كان الفرق بين الجماعتين ليس كبيراً.

ومع ذلك فلم يحقق باحثو السلوك السياسي العاملون خارج المعامل سوى القليل من النجاح في توثيق التأثيرات البسيطة لعضوية الجماعة. وفي دراسات كثيرة غير معملية، لا تنتج العضوية في الجماعة نظرة سياسية أو

اجتماعية مشتركة بين أعضاء الجماعة بصورة تلقائية، وهو ما يوحى بوجود عوامل أخرى تتجاوز العضوية البسيطة في الجماعة، ومطلوبة لتفسير ظهور التماسك السياسى فى جماعات العالم الواقعى.

قياس الهوية

قبل فحص الدليل على الظروف التى فى ظلها تؤدى الهوية إلى تماسك سياسى، أود أن أراجع باختصار قياس الهويات الذاتية، وهو المجال البحثى الذى تعرض لصعوبات بسبب نقص القياس المتسق، ومقاربات القياس المتشعب بين علماء النفس وعلماء السياسية، وعدد قليل نسبياً من الدراسات التى جربت من أجل التثبت من الصدق المتعامد^(٢٨٤) crossvalidate للقياسات.

لقد كان الشعور بقرب الجماعة group closeness أول القياسات التى ظهرت فى بحوث السلوك السياسى لقياس الارتباطات الذاتية بالجماعة، وما زالت تهيمن على قياس الولاء للجماعة فى العلوم السياسية، خاصة فى دراسات الانتخابات القومية الأمريكية. وي طرح السؤال الخاص بالقرب بعد أن يكون المستجيب قد استلم قائمة تضم عدداً من الجماعات. الصيغة الحالية فى دراسات الانتخابات القومية، تقول: "هذه قائمة من الجماعات. من فضلك اقرأ القائمة وأخبرنى بالحرف الدال على الجماعة التى تشعر بأنها الأقرب- للناس، والأكثر شبهاً إليك فى أفكارهم واهتماماتهم ومشاعرهم حول الأشياء." إذا ذكر المفحوصون أكثر من جماعة واحدة، يطلب منهم تحديد الجماعة الأكثر قرباً. وهذا ما يسمح بتقدير بعض الفروق فى قوة هوية الجماعة، ولكنه قياس ضعيف نسبياً لأنها كمقاربة تتضمن تمييزاً عاماً بين القريب والأكثر قرباً، وليس مقاساً لدى جميع أعضاء المجموعة وإنما لأولئك الأفراد

(٢٨٤) طريقة التثبت من الصدق المتصالية cross-validation، طريقة لتحديد صدق عملية باختبارها مرة ثانية على عينة جديدة، وذلك بعد أن ثبت صدقها على عينة سابقة. (المترجم).

الذين يختارون الجماعة فحسب. ويتطور قياس القرب عن نظرية الجماعة المرجعية، ولكنه لم يعد ملائمًا لاختبار ما ظهر منذ ذلك الحين من تنقيحات نظرية، فهو لا يفصل الهوية عن المصير المشترك على سبيل المثال، ولا يميز بين الهوية والتعاطف مع جماعة لا ينتمى إليها الفرد المفحوص، ولا يميز أيضًا بين الانتماء الداخلى بين أعضاء الجماعة ومحبة أو استلطاف أعضاء جماعة أخرى (Conover, 1984; Herring, Jankowski, & Brown, 1999).

فى المقابل، تقاس الهوية الحزبية فى أغلب الأحيان بسؤال واحد مباشر يطرق بسهولة الهوية الذاتية. حيث يُطرح على المفحوصين ببساطة سؤال عما إذا كانوا، وإلى أى مدى، يعتقدون أنفسهم ديمقراطيين، أو جمهوريين، أو مستقلين (لمزيد من التفيد، انظر: الفصل الثالث). وقد تم تبنى المقاربة مع هويات سياسية أخرى مثل النسويين، والليبراليين والمحافظين. وعلى خلاف سؤال القرب من الجماعة، فإن هذه المقاربة تمسك على نحو أفضل بالبعد المهم فى قوة الهوية، وتتيح لكل فرد أن يشير أو تشير إلى هويتها أو اتحادها مع جماعة معينة. وقد ثبتت الأهمية الشديدة لدرجة التوحد التى يستخلصها هذا السؤال فى فهم النتائج السياسية للهوية. فالنساء، مثلاً، يكن أكثر ميلاً إلى نعت أنفسهن بالنسويين إذا كانت تنطبق عليهن مؤهلات الهوية النسوية، بالإشارة إلى أنهن لسن نسويات قويات على نحو خاص (Huddy, Neely, & LaFay, 2000).

وقد اتبع سيرز Sears وزملاؤه قياسًا مفتوحًا open-ended^(٢٨٥) (جنبًا إلى جنب مع بنود مغلقة) للهوية الإثنية، وهو ما يذكرنا بمقاربة قديمة لقياس الهوية تجسدت فى اختبار العبارات العشرين 20-statement الأصلى الذى

(٢٨٥) يقصد بالقياس المفتوح أن يترك للفرد الإجابة على أسئلة المقياس بالطريقة التى يريدتها فى مقابل القياس المغلق وفيه يكون على الفرد اختيار إجابة من بين إجابتين أو أكثر (المراجع)

طوره كوهن kuhn وماك بارتلاند McPartland. لقد سألوا الطلاب الجدد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA في صيف ١٩٩٦ "أية جماعة عرقية ترونها أقرب لكم وتساوون أنفسكم بها؟" واستخدموا ١٣١ فئة مختلفة لتفسير 2.80 استجابة. وقد وقع كل هذا في هويات قومية عرقية عريضة عامة وخاصة (Sears, Henry, Fu, & Bui, 2001; انظر كذلك Gibson & Gouws, 2000).

أما باحثو الهوية الاجتماعية فقد انتحوا مقارنة مختلفة تمامًا لقياس الهوية. حيث افترضوا ظهور الهوية في ظرف الحد الأدنى للجماعة الذي يتعين على المشاركين فيه الالتزام بالجماعات على أساس اسم مشترك ليس إلا. فعندما أعلن أعضاء جماعة الحد الأدنى minimal group تفضيلًا لأعضاء الجماعة الداخليين عن أعضاء خارج الجماعة، افترض الباحثون على نحو تقليدي أن أعضاء الجماعة قد تبَنوا مؤقتًا هوية اجتماعية مشتركة. والصعوبة الرئيسية في هذه المقاربة هي أنها تنتقل بسهولة إلى ظروف المسح a survey settings (٢٨٦).

ومنذ عهد قريب، انتقل علماء النفس ونفر من علماء السياسة نحو المقاربة متعددة البنود التي توفر قياسًا أقوى لقوة الهوية يفوق ما يوفره بند واحد (لصياغة السؤال، انظر على سبيل المثال: Brown, Maras, Masser, Vivian, & Hewstone, 1986; Cadinu & Cerchioni, 2001; Herring et al., 1999; Hornsey & Hogg, 2000; Sears, Henry, Fu, & Bui, 2001; Verkuyten & Nekuee 1999). ويعد مقياس التقدير الذاتي الجماعي collective self-esteem عند "لوتانن" و"كروكر" (Luhtanen and Crocker (1992; Crocker, Luhtanen, Blaine, & Broadnax, 1994) واحدًا من أكثر هذه المقاييس استخدامًا. ففي هذا

(٢٨٦) يرى باحثو الهوية الاجتماعية أن الأسئلة المباشرة تميل إلى التأكيد على الهوية الفردية أكثر من الهوية الاجتماعية وتتجاهل الطبيعة السائلة سبقيًا لكل الهويات (Brown 2000). (المؤلف)

المقياس يقسم التقدير الذاتى الجماعى إلى أربعة مقاييس فرعية: الاعتماد المتبادل للتقدير مع الأعضاء الآخرين (العضوية)، والتقدير الذاتى الجماعى الخاص، والتقدير الذاتى الجماعى العام، وأهمية الهوية بالنسبة لصورة الذات عند المرء. ويعد المقياس الفرعى للهوية ذا علاقة هي الأكثر قرباً بالنسبة لتقييم الهوية الذاتية كما عرفناها هنا: ارتباط ذاتى غير مشوب باهتمامات حول مكانة الجماعة أو المصير المشترك. وكانت بنود التقدير الذاتى الجماعى قد تمت صياغتها فى الأصل لتشير عمومًا إلى مجموعة المرء، ولكن تم تعديلها لتكون من أجل جماعات معينة مثل العرق أو العنصر (Crocker, Luhtanen, Broadnax, & Blaine, 1999).

وقد صنف جاكسون وسميث (Jackson and Smith, 1999) ومن خلال مجموعة عريضة من البنود المرتبطة بالهوية الاجتماعية والهوية - بعدًا مركزيًا - يشبه ذلك المقياس الفرعى للتقدير الذاتى الجماعى. وهما يشيران إلى هذا البعد كجاذبية جماعية يرون أنها تضم بين جنباتها مفهوم التماسك الجماعى، أو الانجذاب إلى الجماعة وأعضائها، وإحساسًا بالهوية الذاتية. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المركبة لجاذبية الجماعة (التي تضم هوية التقدير الذاتى الجماعى والمقياس الفرعى للعضوية) كانت شديدة الارتباط بإحساس من الفخر بـ، والانحياز إلى الجماعة الداخلية فى هذه الدراسة. وقد ذهب "كاراساوا" (Karasawa, 1991) أبعد من ذلك ليميز بين البنود التى تتناول شعورًا بالارتباط أو الهوية الجماعية، ووجد أن التوحد مع جماعة المرء يمكن التنبؤ به بصورة أقوى عن طريق تقييمات الجماعة الداخلية أكثر من التوحد مع أعضاء جماعة الشركاء.

ولكن الاتجاهات الضمنية توفر مقارنة أخرى لقياس الهوية الذاتية، فعلى أساس العمل الذى قام به "آرون" (Aron, Aron Tudor, & Nelson, 1991) قام "سميث" وزملاؤه (Smith & Henry, 1996) و (Aron, Aron, & Smalden, 1992)

Coats, Smith, Claypool, & Banner, 2000) بتطوير منهج لقياس مدى اندماج الاتجاهات التلقائية حول الصفات اللازمة attributes الخاصة بالجماعة مع مفهوم الذات self-concept. وقد افترض أن أعضاء الجماعة الذين استجابوا سريعًا للسمات التي تمثل خواصًا مميزة لأنفسهم وللجماعة الداخلية، قد استدمجوا معايير هوية الجماعة internalized group identity بصورة أكمل. ويمكن لهذه المقاربة أن تثبت كأداة مهمة لاختبار الفروق الفردية في تقوية الهوية.

وللأسف، فإن دراسات قليلة جدًا تلك التي اختبرت الكيفية التي تعمل بها هذه المقاييس متعددة البنود أو مقاييس الاتجاهات الضمنية في التنبؤ بالتماسك السياسى. فهناك حاجة كبيرة للاستزادة حول هذه الحجة. وقد وجد "جرين" (Green 1999) أن القياس متعدد البنود للهوية الحزبية قد ساعد على تفسير الرؤى السياسية الفارقة للديمقراطيين والجمهوريين وغيرهم من المنتمين لأحزاب أخرى. ووجد سيرز Sears وزملاؤه أن الهويات الأقوى وسط الطلاب الجدد فى جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA التى تم قياسها بمقياس ثلاثى البنود، قد تنبأت بتأييد النشاط العرقى والانحياز إلى الجماعة، ووسط اللاتينيين أيدت مزيدًا من الهجرة والمعارضة للسياسات الرسمية الناطقة بالإنجليزية (Sears et al., 2001). وتشير كلتا الدراستين إلى أن القياسات متعددة البنود لهوية الجماعة تحمل وعدًا معقولاً لعلماء النفس السياسى.

الهوية الجماعية الذاتية القوية

يتوقف التماسك السياسى على تطور هويات ذاتية قوية، بل إنه حتى الهويات الذاتية الضعيفة يكون تأثيرها على العضوية السياسية أقوى من تأثير

العضوية الجماعية الموضوعية- وهي الحقيقة التي لاحظها بمهارة الباحثون الأوائل في مجال السلوك السياسي (Centers, 1949; Hyman & Singer, 1968; Merton & Kitt, 1950) وكانت الدراسات التي تمت في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم حول التصويت قد أكدت هذه النتائج ووسعتها، مقدمة دليلاً على التأييد الأعظم للحزب الديمقراطي وسط اليهود، وقادة الاتحادات، والسود الذين شعروا بقربهم إلى جماعاتهم العضوية المتقبلة، بغض النظر عن قوة الهوية (Berelson et al., 1954; Campbell et al., 1960). وقد وجدت دراسات معاصرة أيضاً أن الهوية الجماعية الذاتية تعزز التماسك السياسي بصورة مستقلة عن الهوية القوية (Conover, 1988; Granberg, Jefferson, Brent, & King, 1981; Lau, 1989).

ولم يدافع باحثو الجماعة المرجعية عن دور الهوية الذاتية؛ وفهموا أيضاً أهمية قوة الهوية، ملاحظين أن الأفراد الذين أعطوا قيمة عالية لعضوية جماعتهم كانوا أكثر ميلاً لاستدماج معتقدات الجماعة المعيارية (للمراجعة انظر: Hyman & Singer, 1968). وقد تدعمت هذه النتيجة في عمل لاحق من قبل "كونوفر" (Conover, 1984) الذي كشف عن دليل للنظرة السياسية المميزة وسط أعضاء الجماعة، ولكن فقط بين أولئك الذي يتوحدون بقوة مع جماعتهم الاجتماعية الديمغرافية. ولم يكن الأعضاء المتوحدون بدرجة عالية مع الجماعة يتقاسمون مواقف سياسية متشابهة في بحث "كونوفر"، بل إنهم كانوا أيضاً أكثر ميلاً إلى الاهتمام بقضايا تتعلق بالجماعة والتصويت على هذا الأساس. وقد أوضح البحث أن الهوية القوية لا الهوية الاسمية هي الأكثر ميلاً إلى تعزيز التماسك السياسي وسط أعضاء الجماعة.

وقد تعاظمت الرؤية القائلة بأن الهويات الذاتية تنبئ عن تماسك سياسي في عدد من الدراسات اللاحقة في كل من علم النفس والعلوم السياسية، وذلك من خلال بيانات عن عدد متنوع من الجماعات. ففي الولايات المتحدة، كان

لدى الأمريكيان الأفارقة إحساس بارز وواضح بالهوية الجماعية التي تجعلهم جماعة مثالية يمكن في إطارها اختبار التأثيرات السياسية للهوية الذاتية عن كثب. وقد استخدمت "تيت" (1993) Tate دراسات الانتخابات القومية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ لاختبار التأثيرات السياسية للهوية الجماعية الذاتية وسط الأمريكيان من الأصل الإفريقي (انظر، أيضاً: Dawson. 1994). وقد وجدت إحساساً قوياً بالهوية العرقية وسط الأمريكيان السود، مع ٥٦% يشعرون بقرب شديد و ٨٣% يشعرون بأنهم قريبين إلى حد معقول من أعضاء جنسهم في ١٩٨٤؛ بالإضافة إلى أن ٧٥% شعروا بأنهم معتمدون اقتصادياً اعتماداً متبادلاً مع سود آخرين. ويؤكد "بobo" و "جونسون" (2000) Bobo and Johnson أن هذا الإحساس المنتشر بالمصير المشترك المرتبط بالعرق وسط الأمريكيان الأفارقة يعد أقوى مما هو ملاحظ وسط البيض، أو اللاتينيين أو الآسيويين.

وتذهب تيت (1993) Tate في ذلك إلى إظهار أن الأمريكيان الأفارقة الذين يساوون بين أنفسهم - وبقوة - وبين عرقهم، كانوا أكثر ميلاً إلى تبني موقف موال للجماعة بصدد قضايا عرقية مثل التمييز الإيجابي وإعانة الحكومة للأقليات، وجنوب أفريقيا، أكثر من ميل السود الأقل توحداً. بالإضافة إلى أن السود المتوحدين بقوة كانوا أكثر تأييداً لإنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية متضمنة على سبيل المثال في بونات الطعام، والعمل الذي تكفله الحكومة. ولكن أثر الهوية العرقية السوداء لا يمتد لقضايا ضعيفة الصلة بالعرق، مثل إنفاقات الولايات المتحدة على الدفاع أو سياسة الحكومة الأمريكية في أمريكا الوسطى. ويشير دليل "تيت" على أن أصحاب الهوية الجماعية القوية يميلون على نحو خاص إلى تأييد سياسات تتفع جماعتهم. وقد تم التصديق على هذه النتيجة المستخلصة في دراسات أخرى تضمنت أمريكاناً أفارقة وأعضاء من جماعات أقلية أخرى في الولايات المتحدة. فالأمريكان الأفارقة الذين يتوحدون في الهوية مع عرقهم هم أكثر ميلاً للتأكيد

على أهمية التصويت من أجل المرشحين السياسيين السود (Recse & Brown, 1995). وقد وجد سيرز وزملاؤه (2001) Sears أن طلاب جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA الذين كانوا يتصفون بتوحد قوى مع جماعتهم العرقية (بيض، أمريكيان أفارقة، لاتين، آسيويين) كانوا أكثر نزوعاً إلى التصويت لعضو الجماعة، والتظاهر، وتوقيع مناشدات في صالح قضية تتعلق بالجماعة.

والروابط الجماعية القوية لا تؤثر فقط في النظرة السياسية للأعضاء، بل تحبذ أيضاً مستوى العلاقات بين الجماعات (الموضوع الذي تم سبر أغواره بتفاصيل أكثر في الفصل السادس عشر). فالاتجاهات السلبية نحو جماعة خارجية غالباً ما يعبر عنها على نحو أشد وسط أولئك المتوحدين بقوة مع الجماعة. وقد جمع "جيبسون وجاوز" (2000) Gibson and Gouws دليلاً مؤيداً في جنوب أفريقيا، فقد وجد أن الهويات العرقية والإثنية القوية وسط السود، والبيض، والملونين، والآسيويين زادت من حاجتهم إلى تضامن الجماعة. وهذا بدوره أنتج حالة شديدة من عدم التعاطف تجاه الجماعات الأخرى، مما زاد من إدراك تلك الجماعات الأخرى على أنها تشكل تهديداً، وهو ما زكى حالة من عدم التسامح. وقد وجد "بيرآو" و"بوريس" Perreault (1999) and Bourhis أن أصحاب الهويات الجماعية القوية يميلون إلى التمييز ضد جماعات خارجهم في مهمة تخصيص الموارد.

هذا وقد قدم كل من "سيدانيوس"، و"فيسشباخ"، و"ليفين" و"براتو" (1997) Sidanius, Feshbach, Levin and Pratto دليلاً مثيراً للاهتمام على أن الإحساس القوي بالولاء للجماعة الذي يمر به أعضاء جماعات الأقلية المقموعة لا يبعث فقط على التأييد للسياسات النافعة للجماعة، بل إنه قد يخفض من التأييد للسياسات الموضوعية لمنفعة الجماعات الأخرى المنتمية للأغلبية. ويوازي الباحثون بين الأمريكيان الأفارقة والإسرائيليين الفلسطينيين

ليجدوا أن أفراد الأقليات الذين يتوحدون بقوة مع جماعتهم العرقية أو الجنسية كانوا أقل وطنية من المواطنين الآخرين.

والأفراد أصحاب الهويات القوية يكونون أيضاً إيجابيين تجاه جماعتهم. ولننظر في الدليل المؤيد التالي، فالألمان الذين يتمتعون بهوية إقليمية قوية لديهم شعور تجاه إقليمهم أكثر إيجابية من شعورهم نحو الأمة، ويظهرون تجانساً إقليمياً عظيماً (Simon, Kulla. & Zobel. 1995). وطلاب مدرسة "بيرديو" Purdue الذين يشعرون بهويتهم القوية مع مدرستهم يظهرون مستويات مرتفعة من الانحياز إلى جماعتهم والفخر بها (Jackson & Smith, 1999). والأفراد من أصحاب الهويات القوية كأعضاء في جماعات مهمشة (جنسياً وسياسياً مثلاً) يكونون أكثر ميلاً من أصحاب الهويات الضعيفة إلى تقبل هويتهم، وتقاسمها مع الأصدقاء والأسرة، ويكون شعورهم بالاغتراب أقل مما هو عند المجتمع عندما يشاركون في جماعات أخبار إلكترونية جديدة مرتبطة بالجماعة (McKenna & Bargh, 1998). وقد سجل الطلاب الألمان والبريطانيون من المتمتعين بتوحد قوى مع بلادهم درجة إيجابية في هويتهم القومية (Mummendey, Klink, & Brown 2001). في حين أن الطلاب اليابانيين الذين ارتبطوا بقوة بهوية مدرستهم المهنية كانوا أقل ميلاً من ذوي أصحاب الهوية الأضعف إلى تحقير أعضاء جماعة الشركاء بعد قراءة معلومات سلبية حول جماعتهم (Karasawa, 1991).

وهناك صلات بين الهوية الجماعية القوية وبين التحرك السياسي، حيث يقدم "سيمون" وزملاؤه (Simon 1998) دليلاً على أن الناس الأكبر سناً، والذين يتوحدون بقوة مع "الأسود الرمادية" (Gray Panthers)^(٢٨٧)، والمثليين من

(٢٨٧) منظمة متعددة القضايا تضم أجيالاً مختلفة تحت شعار الكبار والشباب، وتعمل على خلق مجتمع يفي بحاجات الناس دون أرباح، والمسئولية دون قوة والديمقراطية دون مؤسسات. رسالة المنظمة: العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسلام لجميع الشعوب. لمزيد من المعلومات، انظر موقع منظمة Gray Panthers: (المؤلف)
http://graypanthers.org/index.php?option=com_content&task=view&id=32&Itemid=45
(المترجم).

رجال يتوحدون بقوة مع حركة المثليين، كانوا أكثر ميلاً من الآخرين إلى التعبير عن استعدادهم للمشاركة في تحرك سياسي ذي صلة بالجماعة، برغم أن توجيه السببية يبقى غير مختبر في هذا البحث.

وأخيراً، فإن الأشكال الأقوى من الهوية الجماعية قد تكون أيضاً الأقل تأثراً بالسياق، مساعدة بذلك في صيانة قوة الهوية عبر الزمن. وقد فرق "كنكيت" و"فيركويتن" (Kinket and Verkuyten (1997 بين قوة الهوية العرقية وسط طلاب المدارس الأتراك والهولنديين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٣ سنة من الملتحقين بالمدرسة الابتدائية في هولندا. وقد ميزوا الهوية الذاتية الإثنية، والوصف الذاتي من التقدير الذاتي الإثني، واستدماج التعليقات الجماعية السلبية (امتصاص المعايير^(٢٨٨) introjection) ووجدوا أن المستوى الأعلى (أو الأقوى) من الهوية (مقاساً بامتصاص المعايير) لم تتأثر بالسياق الموجود في حجرة الدراسة (مثل، نسبة الطلاب الهولنديين والأتراك) حيث إن المستوى الأقل (أو الأضعف) كان الأكثر تأثراً. وكان للهويات الذاتية القوية عموماً تأثير نافذ على التماسك السياسي. والمتوحدون مع هوية الجماعة أكثر من الأقل توحدًا ميلاً إلى تأييد السياسات التي في صالح جماعتهم، وحمل اتجاهات إيجابية تجاه جماعتهم، والستهجم على أو قدح جماعات أخرى، والانخراط في التحرك السياسي (Huddy, 2002).

المعنى الذاتي المشترك لعضوية الجماعة

ولكن ليست كل الهويات الذاتية القوية تترجم بسهولة إلى تضامن قائم على الجماعة، فهناك عوامل أخرى مطلوبة لفهم تطور التماسك السياسي

(٢٨٨) عملية يعتق الفرد بمقتضاها الأفكار والسلوك، والاتجاهات والمعتقدات والقيم وغيرها من الصفات الخاصة بأفراد أو جماعات أخرى، وهي تأتي كخطوة أولى تؤدي إلى استدماج المعايير كما شرحناه في هامش سابق. (المترجم).

(Sears & Jessor, 1996). والعامل الثانى الذى نضعه فى الاعتبار هنا كمؤشر على التماسك السياسى، هو المعنى المشترك/ المتقاسم لعضوية الجماعة (Deaux, 1993; Seller, Smith Shelton, Rowley. & Chavous. 1998). والدراسات التى تمت مراجعتها فى هذا الجزء تؤكد على أهمية المعنى بالنسبة لظهور التماسك السياسى، وتؤكد بصورة خاصة على المعنى السياسى للهوية. فالهوية يمكن أن تحصل على معنى لها بطرق مختلفة؛ والطريقتان الأكثر شيوعاً هما: أولاً عن طريق الخواص الاجتماعية لأعضاء الجماعة النموذجيين- الصورة، اختيارات نمط الحياة، والصفات الشخصية، وثانياً من خلال القيم المشتركة التى يتقاسمها أعضاء الجماعة والتى أصبحت مرادفاً لعضوية الجماعة. وقد تم تناول هذين النوعين من المعنى فى الدراسات التى راجعناها هنا.

وتظهر نتائج المعنى الجماعى فى بحث "سيترين" Citrin وزملائه عن الهوية الأمريكية، فقد سبروا أغوار المعنى الذاتى لكون الشخص أمريكياً وأماطوا اللثام عن اتفاقات منتشرة على أن الأمر يعتمد على تأييد القيم الأمريكية الأساسية للمساواة والفردية. وبالرغم من ذلك، فقد اكتشفوا أيضاً جوانب متنازع عليها للهوية الأمريكية تتعلق بالحاجة إلى الإيمان بالله أو بالتعبير عن بلد الشخص بهدف أن يُعتبر "أمريكياً حقيقياً" (Citrin. Reingold. 2001, Citrin. Wong. & Duff, 1990, & Green). وهذه الجوانب النزاعية للهوية الأمريكية هى التى تتوسط العواقب أو النتائج السياسية للهوية القومية. فالأفراد الذين يدعمون الجوانب الأقل اتفاقاً عليها والجوانب الأشد من الهوية الأمريكية مثل أن يكون المرء مسيحياً يكونون هم الأكثر ميلاً إلى معارضة السياسات التى يقصد بها نفع المهاجرين الجدد، والنظر على نحو سلبى إلى أثر الهجرة، والاعتقاد بأنه من الصعب على المرء أن يكون أمريكياً بدون تبني العادات الأمريكية (Citrin et al., 1990; Citrin et al., 2001). وقد وجد

باحثون آخرون أن التأثيرات السلبية لمذهب الوطنية patriotism تعتمد على معناه الذاتى (Schatz, Staub, & Lavine, 1999).

ويلقى البحث حول هويات الجماعات العامة الضوء على أهمية المعنى فى كل من تشكيل الهويات وتحديد توابعها السياسية. ويوثق "بريكويل" (2000) Breakwell الفروق بين الأوروبيين فى أى مدى يرون الهوية الأوروبية متوافقة مع هويتهم القومية الموجودة. وفى بيانات الباروميتر الأوروبي من عام ١٩٩٢، كان هناك قليلون، بنسبة ١٣% من الإيطاليين، وكثيرون أيضاً بنسبة ٣٢% من الأيرلنديين و ٣٨% من المملكة المتحدة ممن شعروا أنهم سوف يفقدون هويتهم القومية إذا أصبحت جميع البلدان الأوروبية معاً فى اتحاد أوروبى. ومن الواضح، أن عدداً كبيراً من الأفراد الذين يعيشون فى الجزر البريطانية يرون، أن الهوية الأوروبية غير متوافقة مع هويتهم القومية الحالية، ويزيد عدد هؤلاء عن عدد من يرون ذلك فى الدول الأوروبية الأخرى. وهذا ما يتسق عموماً مع الميل إلى رؤية الأوروبيين كأفراد يعيشون فى قارة. علاوة على ذلك، وضمن البيانات نفسها، كانت الخسارة المحتملة للهوية القومية واحدة من الأسباب الثلاثة العليا لمعارضة الأفراد لتطوير اقتصاد سوق أوروبى واحد. ذلك، أن المعانى المختلفة للهوية الأوروبية تشكل ردود أفعال على السياسات المقصود بها خلق مجتمع واحد، يؤثر على مستويات التماسك السياسى بصدد هذه القضية.

وربما تكون النتائج السياسية لهوية معينة معتمدة حتى وبصورة أكثر مركزية على مضمونها ومعناها السياسى. وكما أشرنا سابقاً، فقد وجد سيمون وزملاؤه (1998) Simon أن الاستعداد للانخراط فى عمل جماعى يعتمد على انتماء وولاء عام للجماعة (كجماعة المثليين مثلاً) ككل. ويزعم كل من "برادى" و"كابلان" (2002) Brady and Kaplan أن المضمون السياسى يواصل تحديده لمعنى الهوية الاستونية والسلفاية فى استونيا. وهما يدفعان

بأن الهوية الاستونية تتوقف على تاريخ ما قبل السوفييت لاستونيا كجمهورية مستقلة، ومعاملتها اللاحقة من قبل السوفييت. وهذا ما ينتج هوية مرتبطة بوطن وتاريخ مشترك يتصل برفض عام مشترك للروابط القوية مع الروس، وإنكار انتهاكات الحقوق المدنية المحلية في استونيا، وإنكار الميزة الاستونية. في المقابل من ذلك، نجد السلاف في استونيا لديهم هوية مُسيّسة أقل وضوحًا ورؤى سياسية أقل توحيدًا حول هذه القضايا.

في جماعات أخرى، قد لا يكون معنى الهوية سياسيًا، ولكن قد تكون له توابع سياسية واضحة. وهذا ما يصدق في التمييز الذي قام به "سيلرز" وزملاؤه (Sellers 1998) بين هوية أمريكية أفريقية تتضمن التفرد بكون المرء أسود، وبين هوية تقوم على العمومية وسط السود وأعضاء أقليات أخرى مقموعة. هاتان الهويتان تحملان تطبيقات مختلفة تمامًا بالنسبة للحل السياسى المفضل للمساواة العرقية والجنسية في الولايات المتحدة. فالأمريكان الأفارقة الذين تضم هويتهم أعضاء من جماعات أقلية أخرى سيكونون أكثر استعدادًا لتدعيم برامج تهدف إلى تحسين وضع اللاتينيين؛ والأمريكان الأفارقة الذين يرون وضعهم متفردًا سيكونون أقل استعدادًا لتدعيم البرامج التي تستهدف أعضاء في جماعات أقلية أخرى. فضلًا عن ذلك، فإن أعضاء الجماعة يمكن أن يختلفوا بين بعضهم البعض على معنى الهوية، مقوضين بذلك التماسك السياسى القائم على الجماعة. وقد وُجد هذا الاختلاف وسط المكسيكيين فى الولايات المتحدة؛ فالمكسيكيون المولودون فى الولايات المتحدة يساؤون بين مصطلحات الهسبانيك *Hispanic* واللاتينيين *Latino* مع هوية لاتينية عامة *pan-Hispanic* مسيَّسة *politicized*، ولكن بالنسبة للمكسيكيين الذين ولدوا فى المكسيك، فإنهم لا يرون أيًا من المصطلحين سياسيًا. (Gurin et al., 1994). وهذا ما يلمح إلى صعوبة تعبئة المهاجرين المكسيكيين تحت أى من هذين الاسمين للإثنية عمومًا.

اختصاراً، فإن معنى الهوية، السياسى خاصة، يؤثر على وقعها السياسى. ففي أوروبا، نجد الأفراد الذين يعتقدون أن هويتهم القومية فارقة عن كونهم أوروبيين، يكونون أقل ميلاً لتدعيم سوق اقتصادى أوروبى واحد، وهو الشعور الأكثر وضوحاً فى الجزر البريطانية لأسباب تاريخية. والمهاجرون المكسيك غير المطبوعين مع الولايات المتحدة الذين يرون مصطلح اللاتين مصطلحاً سياسياً مختلفاً لا يميلون إلى القيام بتحريك سياسى فى صالح اللاتين الآخرين. والأمريكان لا يميلون إلى تدعيم الهجرة من أمريكا اللاتينية إذ إنهم يعتقدون أن الأمريكى الحقيقى يحتاج إلى التحدث بالإنجليزية.

المصير المشترك:

الاهتمامات الواقعية مقابل الاهتمامات الرمزية

شدت نظرية المصلحة الواقعية على أن الإحساس بالهوية الذاتية غير كافٍ لدفع التحرك السياسى القائم على الجماعة. فأعضاء الجماعة يحتاجون إلى تقاسم مصالح مشتركة أو إدراك أنهم كذلك. من هذا المنظور قد يرتبط البيض الأثرياء مع بعضهم البعض ضد التمييز الإيجابى؛ لحماية ما يرونه تهديداً للامتيازات التى يتمتعون بها، أو قد تتماسك النساء حول قضايا تتعلق بالتمييز ضد النوع الاجتماعى/ الجندر، وفى المقام الأول، تكون المصالح الجماعية المشتركة فى خطر وفى حاجة إلى الدفاع عنها، ثم وفى المقام الثانى يشعر الأعضاء بأنهم مغبونون وفى وضع سيئ، وبالتالي يأملون فى تحسين وضعهم. ووجود أو إدراك مصير مشترك يمثل العامل الثالث الذى نضعه فى الاعتبار هنا كأساس للتماسك السياسى.

إن الباحثين يساوون طبيعياً بين المصير المشترك ووجود مصالح واقعية مشتركة. لكننى أمد هذه المناقشة لتشمل كلاً من المصالح الواقعية

المشتركة، مثل الدخل والعمل، وكذلك الاهتمامات الرمزية المشتركة، مثل التقدير والاحترام الذي يتلقاه أعضاء الجماعة من غيرهم خارج الجماعة. وينبثق الإحساس بالمصير المشترك من نظرية المصلحة المشتركة ويشمل الشعور بأن أعضاء الجماعة يتقاسمون محصلات اقتصادية متشابهة. أما الإحساس بالمصير المشترك الرمزي، فهو يمس الاهتمامات المشتركة حول المكانة والتقدير الممنوح للجماعة وهو يأتي من نظرية الهوية الاجتماعية والمقاربات ذات الصلة. والتميز ما بين النمطين في المصير المشترك يعد مهماً، لأنهما يشيران إلى ظهور التماسك السياسى فى أنواع مختلفة من الجماعات: الجماعات الموصومة أكثر ميلاً للتماسك وفقاً لنظرية الهوية الاجتماعية، حيث تشير مقاربات المصلحة الواقعية إلى التماسك السياسى بين الأعضاء الذين يتقاسمون مصيراً اقتصادياً مشتركاً.

المصالح الواقعية

لقد تم تقييم المصالح المشتركة الواقعية بطريقتين: فى الطريقة الأولى، قام الباحثون بتقييم التوابع السياسية لإحساس المصير المشترك، وتدهور الحالة المالية للجماعة، دون أية مقارنة علنية مع مستويات الدخل الخاصة بجماعات أخرى. وبناءً على البيانات المأخوذة من دراسات الانتخابات القومية ١٩٨٤، فحص كل من "كندر" و"آدامز" و"جرونك" Kinder, Adams and Gronke (1989) أثر المصالح الاقتصادية المشتركة لدى الأعضاء على الاختيار فى التصويت. وقد وجدوا أن الأمريكان الذين شعروا باعتماد اقتصادى متبادل مع أعضاء جماعات أخرى، مثل المسنين والفلاحين أو الطبقة المتوسطة، ومن رأوا وضع جماعتهم يتدهور، هم من كانوا أكثر ميلاً إلى إعطاء درجة سلبية للاقتصاد القومى، ومن ثم التصويت على هذا الأساس. وفى هذا البحث، لعب الإحساس بالمصير المشترك بالارتباط

والإحساس بالغبن الاقتصادي دوراً في صالح تعزيز التماسك السياسى. وفي حالات أخرى نجد أن الإحساس البسيط بالمصير المشترك يعزز التماسك السياسى فى غياب المظلمة (Gurin & Townsend, 1986).

ومع ذلك، فإنه على المستوى الأكثر شيوعاً، نجد أن المصالح الاقتصادية المشتركة قد تم فحصها فى شكل ثانٍ - وظيفة للحرمان الأخوى fraternal deprivation: الإحساس بأن جماعة المرء تعمل بصورة أسوأ من الجماعات الأخرى. ويقدم هذا البحث دليلاً متسقاً على أن الحرمان الأخوى يبعث على التماسك السياسى، فالبيض الذين يشعرون بأنهم يعملون بشكل أسوأ من السود كانوا أكثر نزوعاً إلى تدعيم ترشيح جورج والاس عام ١٩٦٨ (Vanneman & Pattigrew, 1972) وأصبحوا منخرطين فى حركة مناهضة النقل العام (Begley & Alker, 1982). وقد رصد "جويموند" و"دوبى سيمارد" (Guimond and Dube-Simard, 1983) أن الكيبكيين/ مواطنى إقليم الكيبك Quebecois الذين شعروا بالحرمان مقارنة بالكنديين الأنجلو، كانوا أكثر ميلاً إلى تأييد القومية الكيبكية. وقد أوضح كل من "تريباثى" و"سيريفاستافا" (Tripathi and Srivastava, 1981) فى دراسة على المسلمين والهندوس فى الهند أن هؤلاء الذين شعروا بأن جماعتهم كانت محرومة نسبياً قد تبنوا اتجاهات أكثر سلبية تجاه الجماعات الدينية الأخرى خارجهم. (٢٨٩)

سيكون من المغرى أن نخلص من هذه الدراسات إلى أن الشعور بالحرمان الأخوى يبعث على تماسك سياسى. لكننا، وفى بعض البحوث نجد أن أثر الحرمان الأخوى كان مقصوراً على الأفراد الذين يتوحدون بقوة مع

(٢٨٩) المعتقدات الأخرى، مثل إلقاء اللوم لعدم المساواة على عدو خارجى أو ما يدرك من كفاءة على الاحتجاج، قد يكون مطلوباً أيضاً لترجمة المطالب الواقعية إلى تحرك سياسى (Klandermans 1984: chapter 19). (المؤلف)

جماعتهم، بما يكشف عن تفاعل بين الهوية والحرمان المدرك. وهناك دليل داعم في هذا السياق يأتي من دراسة قام بها "ستروش" و"شفارتز" Struch and Schwartz (1989) ظهر فيها أن العدائية تجاه الإسرائيليين الأرثوذكس واضحة جداً وسط الإسرائيليين غير الأرثوذكس الذين رأوا مصالح الجماعتين في حالة صراع، وحددوا أنفسهم بقوة كيهود غير أرثوذكس. وقد وجد "براون" وزملاؤه Brown (2001) أن الركاب الإنجليز الذين منعوا من السفر إلى القارة على يد الصيادين الفرنسيين كانوا أقل إيجابية تجاه الفرنسيين عن أولئك الذين أتموا رحلتهم، وأن هذه السلبية كانت أكثر وضوحاً بين أصحاب الهوية الإنجليزية القوية. وقد أظهر الإحساس بالحرمان النسبي تنبؤاً أفضل بدرجة انخراط النشاط في حركة النساء وحرية الاختيار prochoice^(٢٩٠) وسط الذين يتوحدون مع جماعتهم (Hinkle, Fox-Cardamone, Haseleu, Brown, & Irwin, 1996). ورصد "كرامر" و"بروير" Kramer and Brewer (1984) مستويات مرتفعة من التعاون في أزمات عامة مشتركة تقاسم فيها الأعضاء مصالح جماعية مشتركة، وعضوية جماعة مشتركة. في حين لاحظ كل من "سيرز" و"ماكوناهاى" Sears and McConahay (1973) الإحساس بالظلم العرقي وأثره الواضح بصورة أكبر على المشاركة في أعمال الشغب في Watts وسط أولئك المعروفين كسود.

وإذا أتينا إلى نماذج الوعي الجماعي سنجد أنها تعقد من هذه الصورة، بل وبدرجة أكبر عن طريق الإشارة إلى أن التماسك السياسي يعتمد على ثلاثة عوامل تعمل على نحو تفاعلي، وهي: أولاً العاملان اللذان ناقشناهما حتى الآن - التطابق والحرمان الأخوي - وإلقاء اللوم على النظام فيما يتعلق بياس الجماعات. وقد فحص "ميلر" وزملاؤه Miller (1981) أثر وعي

(٢٩٠) pro-choice حركة تدعو إلى حرية المرأة في اتخاذ قرارها فيما يتعلق بالإنجاب أو استخدام موانع الحمل أو الإجهاض (المراجع)

الجماعة على حضور الناخب وسط أعضاء جماعات مختلفة اقتصاديًا وديموغرافيًا في الولايات المتحدة، باستخدام بيانات من دراسات الانتخابات القومية لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦. فقد قاموا بفحص مستوى حضور الناخب للتصويت من خلال تقارير ذاتية كوظيفة للقرب الجماعي الذاتي (التوحد بالجماعة) والمشاعر بالقوة القطبية قياسًا على الحرمان الأخوي (أى أن تكون لجماعة فرصة وصول أقل للسلطة من مجموعة منافسة)، تأثير قطبي (الشعور بإيجابية حول جماعة المرء الخاصة به أكثر من الجماعة المنافسة) ولوم النظام على اليأس القائم على الجماعة. وقد اختبر "ميلر" وزملاؤه التأثير المشترك لهذه القوة وسط الجماعات على أساس الطبقة، والعرق، والسن، والنوع الاجتماعي. وفي تحليلهم ظهرت المشاركة الانتخابية الأعلى وسط رجال الأعمال، والفقراء، والسود، والنساء ممن توحدوا مع جماعتهم، ورأوا أنها محرومة نسبيًا فيما يتعلق بالطاقة، وألقوا باللوم على النظام بخصوص هذا الوضع. بمعنى آخر، كانت المشاركة السياسية مدعمة وسط أعضاء الجماعة المتوحدة مع هوية الجماعة على نحو ذاتي، والذين شعروا أنهم محرومون أخويًا كنتيجة للتمييز الظالم من وجهة نظرهم.

ومن هنا يظهر أن المصالح المشتركة (مدركة أو فعلية) والمظالم ذات الصلة تلعب دورًا في إنتاج التماسك السياسى، سواء أكان بصورة مباشرة أو فى تركيبة مع هوية الجماعة. ولكن ثمة حاجة إلى تحذير معين فى هذا السياق حول تفسير هذه النتائج. فالحرمان الأخوي النموذجي يتم تقييمه بصورة ذاتية. ولكن ثمة سبب للاعتقاد بأن المظالم الذاتية تكون مكثفة وسط هويات الجماعة القوية، طارحة بذلك أسئلة حول أصول المصير المشترك المدرك. والدليل على التطابق داخل الجماعة يعلى من الإحساس بمظالم الجماعة، مسفرًا عن حرمان أخوي يأتي من مصدرين متميزين: دراسات تجريبية تبرز فيها هوية الجماعة، وتوفر اختبارًا مباشرًا للترتيب العلى/

السببي (Kawakami & Dion, 1993; Smith, Spears, & Oyen, 1994)، ودراسات ارتباطية أضعف، ترتبط فيها هوية الجماعة القوية بالمظالم (Gurin & Townsend, 1986; Petta & Walker, 1992; Reese & Brown, 1995; Tropp & Wright, 1999). وقد دفعت نتائج من هذا النوع كل من "سيمون" و"كلاندرمانس" (Simon and Klandermans (2001, p. 325 إلى استنتاج أن العلاقة بين الهوية الجماعية وبين الوعي بالمظالم المشتركة تعد ثنائية التوجه".

وهذه النتائج تطرح عددًا من الأسئلة المهمة: هل الحرمان الأخوى يمثل وظيفة بسيطة للمصالح الواقعية الموضوعية والتعرض للتهديد؟ أو هل ينبثق عن الهوية الجماعية وبالاهتمامات الرمزية ذات الصلة، مثل التقدير واحترام الجماعة؟ إذا كانت الحالة الأخيرة هي الصحيحة، وكان المصير المشترك المدرك يعكس اهتمامات رمزية، سيصبح من الأصعب تفكيك أثر هذين الباعثين - المصالح الواقعية والتعرض للتهديد - بالنسبة للتماسك السياسي.

الاهتمامات الرمزية

إن الاهتمامات بموقف ومكانة الجماعة (الفعلية أو المدركة) والعوامل المركزية في نظرية الهوية الاجتماعية، تلعب أيضًا دورًا في تشكيل التماسك السياسي. فبعد اختبار عدد كبير من الصراعات العرقية في بلدان ما بعد الاستعمار، خلص "هوروفيتس" (Horowitz (1985 إلى أن الصراع على الموارد الملموسة كان تفسيرًا غير كافٍ للعنف الإثني؛ لأن أعضاء جماعات إثنية مختلفة لا يكونون عادة في تنافس اقتصادي مباشر، وعندما تتخرب الجماعات في الصراع فإنه غالبًا ما يجلب عواقب كارثية لأعضاء الجماعة. وكمثال على ما سبق، يشير "هوروفيتس" Horowitz إلى معارضة السينهاليين

Sinhalese لمطالب التاميل^(٢٩١) لنزع المركزية في سريلانكا، الوضع الذي من شأنه أن يتضاعف، دون أن يعارض المصالح الاقتصادية للسينهاالين. وفي ذلك يذهب "سفارتز" إلى التقاط دليل حدسي مثير على أن الصراعات الإثنية غالبًا ما تشتعل بفعل النزاعات على عوامل غير اقتصادية تتعلق بالمكانة والاحترام.

تقوم بيانات هوروفيتس Horowitz على تحديد موضوعي لمصالح الجماعة، والعمومية داخل الجماعة، والصراع بين الجماعات. وهناك عدة اتجاهات إضافية توفر الدليل على أن الاهتمامات الرمزية تدفع إلى التماسك السياسي عندما يتم تقييمها بطريقة ذاتية. وقد وجد هودي (1989) Huddy أن الاعتبار الخاصة بالمكانة كانت أعظم أثرًا من الاهتمامات الاقتصادية على تأييد كبار السن لسياسات الحكومة الأمريكية مع المسنين من قبيل التأمين الاجتماعي والعناية البدنية. فقد تبين أن المستجيبين من المسنين (٦٠ سنة فما فوق) في دراسة استطلاعية- ضمن دراسات الانتخابات القومية عام ١٩٨٥- الذين شعروا بأن مكانتهم قد تأثرت عمومًا بالمكانة الممنوحة لكبار السن، كانوا أكثر تأييدًا لسياسات المسنين المقصود بها مساعدة المسنين عما كان الآخرون. وقد كان هذا أكثر فاعلية وتأثيرًا بكثير على اتجاهات السياسية من الشعور بالاعتماد المتبادل اقتصاديًا بين الأقران من المسنين.

(291) التاميل أو شعب التاميل: هم مجموعة إثنية من شبه القارة الهندية ترجع أقدم سجلاتها التاريخية إلى أكثر من ألفي عام. أقدم المجموعات التاميلية هي تلك التي تسكن جنوبي الهند وشمال شرق سريلانكا. وهناك أيضًا جاليات ناميلية موزعة في مختلف بقاع الأرض، خاصة في وسط سريلانكا، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وموريشيوس، بالإضافة إلى وجود جاليات منهم هاجرت حديثًا إلى أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وأوروبا. لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84>.

(المترجم).

أما بحث "هودى" و"فيلدمان" (Huddy and Feldman 2001) عن الاتجاهات حول مكانة اللغة الإنجليزية فى بورتوريكو، فإنه بحث يوفر دليلاً آخر على أن قوة الاعتبارات الرمزية أكبر نسبياً من الاعتبارات الاقتصادية. فمواطنو بورتوريكو المستقرون على الجزيرة وأقل تهديداً اقتصادياً بإدخال الإنجليزية إلى الحياة اليومية- الأفراد الأفضل تعليماً هم من يتحدثون الإنجليزية بطلاقة- هؤلاء هم المواطنون البسطاء الأكثر معارضة لجعل الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة فى الجزيرة. وتتبقى معارضتهم من الاهتمام بالمحافظة على الثقافة التقليدية الإسبانية البورتوريكية ومكانة مواطنى بورتوريكا مقارنة بالأمريكان الآخرين، وذلك أكثر من أى تهديد اقتصادى أو مصلحة واقعية من النوع نفسه يمكن أن تعود عليهم أو على الجزيرة جراء تبنيها اللغة الإنجليزية لغة رسمية.

ويتخذ كل من "تاجفيل" و"تيرنر" (Tajfel and Turner 1979) موقفاً مشابهاً لموقف باحثى وعى الجماعة group consciousness عندما يقولان بأن المظالم ضرورية ولكنها ليست كافية كدافع لحث الناس على القيام بتحريك أساسه الجماعة، بالرغم من أنهم يشددون بقوة على المظالم الرمزية فيما يتعلق بالمكانة، أكثر من تشديدهم على المظالم الواقعية المتعلقة بالوصول إلى السلطة أو بالقوة. ووفقاً لـ "تاجفيل" و"تيرنر"، فإن أعضاء الجماعة يحتاجون إلى التوحد مع جماعتهم، وإدراك الفروق فى المكانة بين الجماعات، وأن يروها فروقاً غير شرعية، قبل أن يصبح التحرك محتملاً. وفى حين أنه لم يتم اختبار هذا النموذج على تطور التماسك السياسى، إلا أن "إلميرز" و"ويلك" و"فان نيبينبيرج" (Ellemers, Wilke, and van Knippenberg 1993) وجدوا دليلاً ذا صلة فى واقع تجريبى. ففى دراستهم، تم تخصيص المفحوصين عشوائياً لدور إدارى يتسم بمكانة رفيعة أو لدور عامل ذى مكانة منخفضة، وأخبروهم أن اختيارهم لمواقعهم كان إما تعسفياً وإما بناء على ما

يستحقونه بالفعل، وأنهم لهم أن يتركوا الجماعة ذات المكانة المنخفضة أو يبقون فيها. واتفاقاً مع تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية، فإن أولئك الذين تم تخصيصهم لجماعتهم بطريقة تعسفية كانوا الأكثر غضباً حول وضع جماعتهم. بينما المستويات الأعلى من التوحد مع الجماعة كانت ملحوظة وسط الأفراد من المجموعات منخفضة المكانة ممن بدت مكانتهم المنخفضة غير شرعية لكونها لا تعتمد على تقييم أدائهم. ويبقى أن ننظر فيما إذا كانت جميع العوامل الثلاثة- المكانة المنخفضة، وعدم الشرعية، والعضوية المغلقة- ضرورية لتوليد التماسك السياسى.

وكما أشرنا سابقاً، فإن هناك دراسات نادرة قامت بمقابلة دور الاهتمامات الواقعية مع مثيلتها الرمزية مباشرة. ولكن "تيت" (1993) Tate تبرهن على أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل والاعتبارات الاقتصادية يمكن أن يؤثر فى أنماط مختلفة من النتائج السياسية. فقد وجدت أن المصير الاقتصادى المشترك كان ذا أثر أعظم على تأييد السود لمرشح الرئاسة الديمقراطى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ يفوق أثر الهوية العرقية. ولكن الهوية العرقية التى تساوت فى إطار نظرية الهوية الاجتماعية مع الاعتبارات الرمزية دون الواقعية، لعبت دوراً مهماً فى تشكيل التأييد لـ "جيسى جاكسون" فى الجولات الانتخابية الرئاسية الديمقراطية والانتخابات الرئاسية. بمعنى آخر، فإن ترشيح "جيسى جاكسون" قد طرح أسئلة رمزية بالنسبة للسود فيما يتعلق بهويتهم كأمرىكان أفارقة، وحاجتهم إلى تدعيم مرشح أسود، حيث كان الاختيار الانتخابى برمته أكثر وظيفية للاعتبارات الخاصة بالأحوال المالية للسود.

اختصاراً: إن التهديدات الواقعية والحرمان الأخوى يمكن أن يعملوا كمنبهات قوية لإثارة التماسك السياسى. ولكن يظل من غير الواضح ما إذا كان هذا التأثير مقصوراً على من يتوحدون بقوة مع جماعتهم أم أنه تقيد

بأولئك الذى يشعرون بأن الحرمان الأخوى غير عادل. وهناك اعتبارات أخرى إضافية حول درجة انبثاق الحرمان الأخوى الذاتى من اعتبارات رمزية مرتبطة بهوية الجماعة. ففي الدراسات القليلة التى قابلت على نحو مباشر بين الاعتبارات الرمزية والاعتبارات الواقعية تبين أن الاعتبارات المتعلقة بالمكانة وهوية الجماعة قد ثبتت تأثيرات الاعتبارات الاقتصادية. إذن فهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمقارنة هذه القوى على نحو مباشر، ولكن الدليل المتوافر من خلال الدراسات بين الجماعات يشير إلى أن المنافسة الاقتصادية ليست ضرورية لتنمية تماسك الجماعة (Brewer, 1979; Brewer & Brown, 1998).

تطور هوية الجماعة

أحد المكونات المهمة فى تطور التماسك السياسى يتمثل فى وجود هوية ذاتية متشعبة بالجماعة. هذه النتيجة تطرح تحديًا إضافيًا أمام علماء النفس السياسى: كيف نفسر قرار عضو جماعة بتعريف هويته كعضو جماعة؟ وقد تجاوز البحث فى هذه القضية مفهوم كامبل وزملائه Campbell (1960) القائل بأن الهوية الذاتية تعد - ببساطة - وظيفة لما أنفقه المرء من حياته كعضو فى جماعة. وقد قام بحث حديث، متأثرًا جزئيًا بنظرية الهوية الاجتماعية، بفحص عدة عوامل يمكنها أن تعزز تطور هويات اجتماعية قوية.

الهوية البارزة

إحدى الاستبصارات الرئيسية لنظرية الهوية الاجتماعية التى تطورت بالكامل تقريبًا فى نظرية التصنيف الذاتى، تقول: إن الأفراد يتحركون دائمًا جيئةً وذهابًا بين هوية فردية وهوية اجتماعية، ووسط الهويات الاجتماعية

(Brewer & Weber, 1994; Simon, 1997; Turner et al., 1987). فإذا قابل أحد الشخصيات القومية العامة بين شجاعة جماعة مواطنين عرقيين وبين بسلاطة جماعة أخرى، نجد أن الهويات العرقية ستطفو إلى المقدمة. ولكن، فى المقابل، إذا سخط السياسى على شرور أمة معادية، ستكون الهوية القومية هى التى تتقدم المشهد. ويعتبر الباحثون فى الهوية الاجتماعية بروز الجماعة مكوناً أساسياً من مكونات تطور الهوية والتماسك السياسى للجماعة. ووفقاً لـ أوكس (Oakes in Turner et al., 1987) فإن البروز يزداد عن طريق أى عامل يزيد من الانفصال و"وضوح" الفئة، ومكانة الأقلية هى أحد العوامل الأكثر احتمالاً لزيادة وضوح فئة من الفئات، أى عندما يكون أعضاء جماعة ما أقل عدداً من أعضاء جماعة خارجية (انظر: Brewer & Brown, 1998).

إن بروز الفئة يلعب دوراً واضحاً فى تشكيل الهوية. يشير "ماكجير" وزملاؤه McGuire إلى أن الأطفال المنتمين إلى أقلية عرقية يكونون فى حجرتهم الدراسية (حيث تكون صفتهم العرقية بارزة) أكثر ميلاً إلى وصف أنفسهم فى ضوء جنسهم أو عرقهم؛ والأطفال فى العائلات التى يوجد بها عدد أكثر من الجنس المقابل، يكونون أكثر ميلاً إلى ذكر جنسهم (ذكر أو أنثى) عندما يقدمون أو يصفون أنفسهم (McGuire, McGuire, Child, & McGuire, 1976; Fujioka, 1978; McGuire & Padawer-Singer, 1976). وبأسلوب مشابه، وجد "هوج" و"تيرنر" (Hogg and Turner, 1985) أن زيادة بروز النوع الاجتماعى للمشاركين فى الدراسة زاد من احتمالية تفكيرهم فى أنفسهم فى ضوء نمطى جنسهم. وأهمية بروز الجماعة يؤكدته تحليل بعدى أو ما ورائى meta-analysis^(٢٩٢) قام به "مولن"، و"براون" و"سميث" Mullen, Brown, and Smith

(٢٩٢) يعد مصطلح Meta Analysis فى الإنكليزية حديثاً نسبياً فى العلوم الطبية والإحصائية وغيرها.. ويستعمل فى تسمية أسلوب دراسة علمية يتم فيها تجميع نتائج أعداد كبيرة من دراسات مستقلة فى دراسة واحدة، حيث تصبح كل دراسة مستخدمة فيها عنصر للدراسة. وعادة ما يتم جمع دراسات سابقة تم البحث عنها وتجميعها ودراسة جانب أساسى منها للوصول إلى نتيجة محددة حول الجانب =

(1992) تم فيه تعزيز بروز الجماعة لتطور الانحياز داخل الجماعة عبر عدد كبير من الدراسات.

وتمتد النتائج أيضاً إلى الجماعات المؤسسة. فقد وجد أبرامز (1994) Abrams، على سبيل المثال، أن تأييد حزب سياسي لأقلية من الأقليات في المملكة المتحدة (مثل الليبراليين أو الخضر) يعد أمراً محورياً لهوية الشباب أكثر من تدعيم واحد من الحزبين الرئيسيين (العمل أو المحافظ). وهذا ما يتماشى مع التوقعات بأن الأحزاب الرئيسية أكثر بروزاً وإمداداً لمؤيديها بهوية اجتماعية أكثر تميزاً من أحزاب سياسية كبيرة. فالجماعة السياسية البارزة يمكن أن يكون لها أثر أكبر على تطور الهوية وسط من هم ليسوا أعضاءها. وقد وجد هودي (1997) Huddy أن الذكور والإناث غير النسويين أقل احتمالاً لدعوة أنفسهم نسويين بعد قراءة قصة حول حركة النساء توضح التفضيلات الخاصة بالنسويين، بالرغم من أن هذا لم يُعل من شأن الهوية النسوية وسط المؤيدين.

ولكن البحث في السلوك السياسي يشير أيضاً إلى وجود حدود واضحة لأثر بروز الفئة على تطور الهوية الاجتماعية، فقد أمار كل من سيرز وسيترين Sears and Citrin اللثام عن دليل جوهري على أن أعضاء جماعات عرقية وجنسية مختلفة في الولايات المتحدة يعرفون أنفسهم أساساً كأمریکان، وعلى نحو ثانوي فقط، كأعضاء في جماعتهم العرقية أو الإثنية، بالرغم من البروز العالي لمكانة جماعات الأقلية في الولايات المتحدة (Citrin et al..)

= المدروس.. حيث تدل بعض الدراسات على فعالية دواء معين مثلاً في حالة معينة بينما دراسات أخرى تدل على عكس ذلك.. وهذا النوع من الدراسات يحتاج إلى جهود ومراجعات لعدد من الدراسات السابقة وأهميته في أنه يعطي دليلاً إحصائياً مفيد حول الجانب المدروس أو المختلف عليه. ولمزيد من المعلومات، انظر: القاموس النفسى العربى، نسخة إلكترونية على الإنترنت، عبر الوصلة التالية: http://www.hayatnafs.com/alkamos_alnafsi/alkamos_alnafsi.htm (المترجم).

في المقابل، يذكر سيدانيوس وزملائه (1997) Sidanius أن الطلاب السود الذين يعرفون أنفسهم بعرقهم أقل وطنية من الطلاب السود الذين لا يفعلون ذلك، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج سيترين وزملائه (2001) Citrin وتعد أكثر اتساقاً مع تنبؤات نظرية الهوية الاجتماعية.

والقدرة المحدودة لبروز جماعة بسيطة على تفسير الهوية العرقية تدعمها دراسة قام بها "جورين" و"هيرتادو" و"بينج" Gurin, Hurtado, & Peng (1994) على الهوية القومية والعرقية وسط الأمريكيان المكسيكيين. فقد وجد أن الأمريكيان المكسيك الذين أصبحوا على اتصال مع الأنجلو، والعرق المكسيكي بارز لديهم بدرجة مرتفعة، لم يكونوا ميالين إلى تبني هويات قومية (مكسيكية) أو عرقية (مثل الشيكانو Chicano) أكثر من الأمريكيان المكسيكيين. وأن الطلاب الهسبانيين الذين التحقوا بمدارس عليا بها عدد قليل نسبياً من الهسبانيين، وعضويتهم في جماعة عرقية كانت بارزة بدرجة كبيرة، كانوا أقل ميلاً إلى تحديد هويتهم مع الهسبانيين أكثر من الطلاب الهسبانيين الذين التحقوا بمدارس في مناطق يكثر فيها الهسبانيون (Eschbach & Gomes, 1998). وهذا ما يطرح أسئلة مهمة عن نظرية الهوية الاجتماعية، وبخاصة نظرية التصنيف الذاتي، حول مدى تفسير بروز جماعة عرقية أو إثنية - المكون الرئيسي في تطوير الهوية لدى كثير من باحثي الهوية الاجتماعية - لظهور الهويات العرقية والإثنية.

معنى جاذبية الهوية

إذا كان للبروز أثر محدود ومهم - في الوقت ذاته - على تطور هوية الجماعة، فإننا نحتاج إلى تحديد عوامل أخرى تتصدى لظهور هويات فاعلة سياسياً. فمعنى عضوية الجماعة يعد مكوناً إضافياً ذا أهمية خاصة بالنسبة

لجماعات تحتوى على معايير عضوية غامضة، وهو الوصف الذى يتناسب تماماً مع الجماعات السياسية (Huddy, 2001). فقد وجد هودى (1998) Huddy كمثال على ذلك- فى سلسلة من الدراسات التجريبية- أن الهوية النسوية وسط النساء والرجال تعتمد على تقاسم السمات المرتبطة بالنوع الاجتماعى وعلى توجيه الدور للنساء الموصوفات كنسويات، وبخاصة القائدات فى حركات نسائية. وهذا ما يشير إلى أن الصفات الاجتماعية مثل سمات الشخصية واختيارات نمط الحياة لأعضاء جماعة نموذجية، يمكن أن تستخدم فى تحديد معنى الجماعات السياسية؛ عندما يكون تعريف العضوية غامضاً أو غير متفق عليه، ولكن حتى معنى الهوية القومية يمكن أن يكون غامضاً. ويلقى إريكسون (1993) Erikson الضوء على الغموض المحيط بمعنى الهوية الألمانية، فهل تشتمل جميع الناطقين بالألمانية؟ أولئك المنحدرين من أسلاف ألمان؟ الألمان الذين يعيشون فى بلد آخر؟ فتغاير الهوية الألمانية يظهر واضحاً بفعل التغير فى تعريف المواطن الألماني- فى أواخر تسعينيات القرن العشرين- من تعريف عرقى بحث إلى تعريف يمنح المواطنة إلى أطفال المهاجرين المولودين فى ألمانيا. وقد وجد "جيبسون" و"جاوز" Gibson (2000) and Gouws أن السود من جنوب أفريقيا كانوا أكثر ميلاً إلى نعت أنفسهم بالأفارقة، بينما كان البيض والملونون، وذوو الأصول الآسيوية أكثر ميلاً إلى تعريف أنفسهم كمواطنين جنوب أفريقيين. وهو ما يشير إلى أن السود يساؤون جنوب أفريقيا بماضيها العرقى ويتجنبون بالتالى التسمية القومية.

وبالإضافة إلى الصفات أو الخواص الاجتماعية لأعضاء الجماعة، هناك مصدر آخر ممكن للمعنى بالنسبة للجماعات المسيّسة توفره القيم التى يرتبطون بها. ففى عمل مبكر ألهمته نظرية الجماعة المرجعية، رصد "هارتلى" (1960) Hartley أن حمل معتقدات مشابهة لتلك التى يصدق عليها

أعضاء جماعة ما قد زادت من تبني هوية الجماعة. ويصور بحث قام به كل من "شفارتز" و"ستروش" و"بيسكى" (Schwartz, Struch, and Biesky (1990) طريقة للوصول إلى القيم المدعمة لعضوية الجماعة، ففي دراستهم للطلاب الألمان والإسرائيليين، قام الطلاب بترتيب ١٠ قيم نهائية و ١٨ قيمة غائية على أساس من تفضيلهم الخاص وتفضيلهم لجماعتهم القومية أيضاً. ولم يكن مفاجئاً أن نجد رؤية المرء الخاصة به مرتبطة برؤية جماعته، بالرغم من أن هذه الصلة كانت لدى الإسرائيليين أقوى عنها مما لدى الطلاب الألمان. وهذا ما يشير إلى أن القيم المشتركة كمصدر مهم من مصادر الهوية القومية يكون وسط الإسرائيليين أقوى عنه وسط الألمان، وبالتالي يؤشر إلى مصدر مهم للهوية القومية الضعيفة وسط الألمان.

ويمثل التكافؤ جانباً ثالثاً للهوية يلعب دوراً مهماً في التأثير على تطور الهوية، وهو في جوهره النظير المؤثر للمعنى المعرفي الذي تحمله خواص أعضاء المجموعة وقيمها المشتركة. وهناك دليل على أن الهوية العرقية تكون أكثر تطوراً وسط الأعضاء في جماعات ذات مكانة مرتفعة وهوية موضوعية، وأيضاً وسط الأفراد الذي يدركون أن جماعتهم ذات مكانة مرتفعة. فالهوية القومية، على سبيل المثال، تكون أكثر تطوراً وسط الكوبيين في الولايات المتحدة، عنها وسط اللاتينيين الآخرين، لأن الكوبيين يعتقدون أن مكانتهم الاجتماعية تتجاوز بكثير مكانة الأمريكيان المكسيك أو البورتوريكان (Huddy & Virtanen, 1995). وقد بين كل من "إيزير" و"ديوكس" (Ivy Ethier and Deaux (1994 أن الطلاب الهيسبانيين الجدد في جامعة Ivy League حين وجدوا بيئة الجامعة مهددة لهويتهم الهيسبانية رأوا أن جماعتهم ذات مكانة منخفضة، مما أضعف بدوره هويتهم كهيسبانيين. وبطريقة مشابهة، وجد "سوان" و"فاير" (Swann and Wyer (1997 أن الرجال كانوا أكثر ميلاً إلى التفكير في أنفسهم في ضوء نمطى نوعى - وبالتالي توحدوا مع

نوعهم- عندما كانوا فى حالة أقلية، بينما النساء عضوات جماعة ذات مكانة منخفضة، لم يكن ميالات إلى تنميط أنفسهن كنساء عندما كانوا أقل عددًا من الرجال. ووجد "كوندور" (1996) Condor أن طلاب الجامعة الإنجليزية فضلوا تسمية أنفسهم "إنجليز" بدلاً من "بريطانيين" لأن تسمية الإنجليز تحمل معنى سلبية أقل فيما يتعلق بالاستعمارية والعدوان.

وهناك دليل أكثر تحديدًا على أن أعضاء جماعات ذات مكانة منخفضة ممن يدركون أن جماعة خارجهم ضدهم، كان لديهم إحساس عال بهوية الجماعة. ووجد "برانسكومب" وزملاؤه (1999) Branscombe أن الطلاب الأمريكيان الأفارقة ممن لديهم بعض الخبرات فى الماضى مع التمييز كانوا أكثر ميلاً إلى أن يرجع نتيجة شخصية سلبية إلى الاضطهاد العرقى وأكثر ميلاً إلى التوحد مع جماعتهم العرقية. علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائجهم إلى أن الاستعداد إلى إدراك العنصرية كان له تأثير أكبر على هوية الجماعة عما هو العكس.

الهويات المكتسبة مقابل الرسمية

ترتبط قوة الهوية أيضاً باختيارها. وترانى هنا أميز بين الهويات المفروضة التى يصعب تمامًا تغييرها، وبين الهوية المكتسبة التى يتم تبنيها بالاختيار. فهناك عدد من الهويات الحديثة معرض للاختيار أكثر مما كان الحال عليه فى الماضى. ويمتد مثل هذا الاختيار إلى الدين، والطبقة، والمهنة، والأدوار المنزلية، وحتى تبنى الأهداف العرقية، مثل الأيرلندية أو اللاتينية. ويشير كل من "تيرنر" و"هوج" و"تيرنر وسميث" Turner, Hogg, (1984) Turner, and Smith إلى دراسة كان المفحوصون فيها إما معترفًا بهويتهم رسميًا وإما فى إمكانهم اختيار الانتماء إلى أحد الفريقين، فى تدريب على حل المشكلات. سجل أعضاء الفريق الفائز تقديرًا مرتفعًا للذات وتماسكًا

قويًا عندما أُقرَّ رسميًا بانتمائهم للفريق. ولكن الأعضاء الذين اختاروا فريقهم طوعية كانوا أكثر ميلاً إلى تسجيل تقدير مرتفع للذات، وتماسك جماعي قوي عندما خسروا، وهو ما يشير إلى إحساس بالالتزام بالجماعة أقوى عندما تكون الهوية مكتسبة عنها عندما تكون مقرة رسميًا. ويوسع كل من "بيرولت" و"بوريس" (Perreault and Bourhis (1999) من هذا البحث ليشمل تأثيرات اكتساب الهوية على تطور التمييز ضد جماعة خارجية. وقد وجدوا أن هوية الجماعة قد زادت في قوتها مع الإحساس بأن عضوية الجماعة العملية كانت طوعية. علاوة على ذلك، فإن الهوية القوية للجماعة الخارجية في هذه الدراسة زادت من السلوك التمييزي ضد الجماعة الخارجية في مهمة تخصيص الموارد.

الحدود المائعة للجماعة

إن إحدى التطبيقات الأكثر أهمية لاختيار الهوية هي أنها قد تسفر عن حدود مائعة للجماعة.^{٢٩٣} حيث يشير "تاجفيل" و"تيرنر" (Tajfel and Turner (1979) إلى أن أحد الخيارات المتاحة أمام الأعضاء في جماعة ذات مكانة منخفضة بحدود مائعة، أن ينكروا عضويتهم بالجماعة أو يتحدوا مع جماعة بديلة ذات مكانة أعلى. وهما يشيران إلى هذه الاستراتيجية كقدرة على الحراك الاجتماعي، ويبرهن كثير من الباحثين على وجود هذه الاستراتيجية وسط أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة (Jackson, Sullivan, Harnish, & Hodge, 1996; Taylor, Moghaddam, Gamble, & Zellerer, 1987; Wright,

(293) ميوعة الحدود غالبًا ما تعالج في سياق تجريبي بطريقة شبيهة بالميوعة الخارجية كما هي مدركة لدى من هم خارج الجماعة. ولكن الإدراك الذاتي للميوعة يعد أكثر أهمية من الواقع في التأثير على اكتساب الهوية وسط أعضاء الجماعة. فالميوعة الخارجية تضع حدودًا على إدراك الميوعة الذاتية، ولكن الاثنين يمكن أن يختلفا. (المؤلف)

Wright (1990). Taylor, & Mogghaddam. 1990).^{٢٩٤} كما يشير بحث أجراه "رايت" Wright (1997) إلى أن ميوعة الحدود لا يجب بالضرورة أن تكون ممتدة بقوة إلى حد تفكير أعضاء الجماعة في حلول فردية بدلاً من حلول جماعية لمشكلات المكانة المنخفضة، وهو ما يشير إلى وجود هويات جماعة ضعيفة وسط أعضاء الجماعات المائعة. والميوعة ليست مجرد ملمح من ملامح الجماعات شديدة التقلب، بل يمكنها أيضاً أن تسم العضوية في جماعات مرنة نسبياً تقوم على حدود عرقية وإقليمية. وقد وجد كل من "ماميندى" و"كيسلر" و"كلينك" و"كيلك" (Mummendey, Kessler, Klink, and Kielke (1999) أن الألمان الشرقيين قد اختلفوا في مدى سهولة التفكير في اعتبارهم ألماناً غربيين، وأن الأفراد الذين فكروا في أن المرور كألمان غربيين مسألة صعبة، كانوا يحملون هويات أقوى كألمان شرقيين. في المقابل، نجد الألمان الشرقيين الذين رأوا أن الحدود الإقليمية أكثر ميوعة نسبياً كانوا أكثر ميلاً إلى تبني هوية الألمان الغربيين وكانوا، بدورهم، أكثر ميلاً إلى التفكير في أنفسهم ببساطة كألمان.

في المقابل، عندما تكون حدود الجماعة منيعة، فإن هناك دليلاً على أن أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة يعززون هويتهم ويدعمون موقف جماعتهم من خلال استراتيجيات من الإبداع والتغيير الاجتماعي (Tajfel & Turner, 1979). وقد وجد "جاكسون" وزملاؤه (Jackson (1996 أن أعضاء الجماعة منخفضة المكانة حاولوا تغيير مكانة جماعتهم بإعطاء الأسباب غير المرغوبة درجات أعلى أو بتقدير الجماعة بصورة أكثر تحبيذاً على أبعاد مختلفة أقل مركزية بالنسبة للصورة السلبية للجماعة.

(294) هناك توتر ما بين تأثير مكانة الجماعة المنخفضة وبين بروز الجماعة على اكتساب الهوية. فبقدر رفع مكانة الجماعة المنخفضة لبروز الجماعة، بقدر ما تعزز في الحقيقة من اكتساب الهوية. ولكن هذا التأثير يحتاج إلى أن يميز تأثيرات المكانة المنخفضة للجماعة المستقلة عن بروز الجماعة التي تعد تأثيراتها معارضة تماماً وتخدم في إعاقه تطور هويتها. (المؤلف)

إجمالاً، تطرح ميوعة الجماعة أسئلة مصاحبة حول تأثير التسمية الخارجية على اكتساب الهوية. فكلما كانت عضوية الجماعة واضحة للآخرين، كان من الصعوبة الأكبر على أعضاء الجماعة تجنب التحديد الخارجى للهوية، فقد يكون من السهل نسبياً بالنسبة لألمانى شرقى أن يمر كشخص من الغرب، ولكن الصعوبة الأكبر لأمرىكى أفريقى أن يتجنب صفة "الأسود". وحدود الجماعة الأقل ميوعة والاحتمال العالى لوجود توصيف خارجى ينبغى أن يزيد من احتمالية استدماج أو تشرب عضو الجماعة هويتها. والهاديات الخارجية ذات الصلة تشمل البشرة، واللون، والنوع الاجتماعى والملامح الفيزيكية لجماعة معينة، واللغة، والممارسات الثقافية، بالرغم من إمكانية تغيير الأخيرتين بسهولة أكثر من الخواص الفيزيكية. وعلى العكس من ذلك، فإن الصفات التى يمكن أن تكون خفية أو مقنعة تعزز دور الاختيار فى اكتساب الهوية (McKenna & Bargh, 1998).

الفروق الفردية

المفهوم القائل بأن الهويات الاجتماعية غالباً ما تكون مكتسبة أكثر من كونها رسمية يشير إلى أهمية الفروق الفردية فى عملية اكتساب الهوية، وهى القضية التى تعرضت لتجاهل كبير من قبل الباحثين فى الهوية الاجتماعية. فهل هناك، على سبيل المثال، تباين فردى فى النزوع العام نحو التوحد مع الجماعات الاجتماعية؟ يشير "داكيت" (Duckitt, 1989) إلى أن السلوك التسلطى يمكن أن يفسر، جزئياً، بالميل القوى لدى بعض الأفراد إلى التوحد مع الجماعات الاجتماعية المهيمنة (مثل البيض فى الولايات المتحدة، والمسيحيين فى أوروبا الغربية)، فهل يمكن لهذا الميل أن يفسر عن طريق سمات شخصية من قبيل عدم التسامح مع الغموض، والحاجة إلى التماسك، أو غياب التفتح على الخبرة؟ ربما يفضل الأفراد الأقل تفتحاً على الخبرة أو

غير المتسامحين مع الغموض الهوية الرسمية على الهوية المكتسبة، ويشعرون بعدم الراحة مع الاختيارات المتعددة للهوية، تلك التي تواجه الأفراد في المجتمع المعاصر.

وفي واحدة من الدراسات القليلة لاختبار الفروق الفردية مباشرة في اكتساب الهوية، كشف "بيرلوت" و"برويس" (Perreault and Bourhis 1999) تأثيرات التمرکز حول الذات، والتسلطية، والحاجة الشخصية إلى البناء على قوة الهوية الجماعية في مجموعة معملية مختلقة تجريبيًا. وقد وجد الباحثان أن جميع قياسات الشخصية الثلاثة مرتبطة بقوة الهوية الجماعية، ولكن هذه العلاقات مع الهوية ظهرت منبثقة عن التمرکز حول الذات. بمعنى آخر، إن الأفراد الذين عبروا عن عدم التعاطف تجاه من هم خارج جماعتهم، كانوا أكثر ميلاً إلى تبني هوية جماعة داخلية في المعمل. ولكن نتائج "بيرلوت" و"برويس" تطرح أسئلة أكثر من الإجابات. فما أصول كره من هم خارج الجماعة؟ هل يبعث هذا على الرغبة في هوية داخلية؟ أو هل هناك صفات شخصية إضافية ومدعمة تفسر كلاً من التمرکز حول الذات، وتبني هوية الجماعة؟ الواضح، أن الأمر في حاجة إلى مزيد من البحث لفك السمات الشخصية الأكثر ميلاً إلى التأثير على تبني هوية الجماعة.

وهناك دليل ما، راجعته "بروير" و"براون" (Brewer and Brown 1998) على أن هوية الجماعة وسط أعضاء جماعات الأقلية تكون أكثر وضوحاً عنها في جماعات الأغلبية. (انظر أيضاً: Mullen et al., 1992). وتشير "بروير" Brewer إلى أن هوية الجماعة الداخلية تعتمد على التوازن بين الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى التفرد، وهي بواعث تعويضية countervailing motives جمعتها "بروير" في إطار نظرية التمييز الأفضل (Brewer 1991, 1993). ووفقاً لـ "بروير"، تحتاج الهويات إلى جمع الخليط

الأفضل للأسانيد المتميزة والعامة، وهو ما يفسر سبب إظهار أعضاء الجماعات الكبيرة والممثلة للأغلبية هويات جماعية أضعف مما يُظهره أعضاء جماعات صغرى وأقلية. وسيكون من الجدير أيضاً أن نتبع "بروير" ونختبر أثر الفروق الفردية في الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى التفرد كتأثيرات ممكنة على تطور الهوية.

وقد أدخل مولن وهوج (Mullen and Hogg, 1998) باعثاً إضافياً لتناول الانحياز داخل الجماعة، والتي يصفها هوج وزملاؤه بأنها "حاجة الناس إلى الشعور باليقين من أن إدراكاتهم واتجاهاتهم وسلوكهم صحيحة" (Grieve & Hogg, 1999, p. 927). وهم يدفعون بأن الانحياز داخل الجماعة يظهر في مواقف الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات؛ لأن أعضاء الجماعة يشعرون بعدم اليقين حول رؤيتهم وهويتهم مع أعضاء جماعات أخرى، خاصة أعضاء الجماعة النموذجية، لطرد هذه المشاعر غير السارة. وقد أشار تاجفيل Tajfel إلى دور اليقين، من حيث إن البحث عن التماسك قد يشدّ تطور التمييز والتعصب، وعلى المستوى الفكري، توفر نظرية الجماعة المرجعية أصولاً أكثر وضوحاً لهذا البحث. فقد وصف كيلي (Kelley, 1952) الحاجة إلى التقدير الدقيق لآراء الشخص على أنها واحدة من البواعث الرئيسية لتبني جماعة مرجعية (الباعث الآخر هو الحصول على القبول). وقد اعتمد فيستنجر (Festinger, 1954) على هذا المفهوم ليطور نظرية أوسع للمقارنة الاجتماعية.

والحاجة إلى اليقين ترتبط بالتركيب أو التعقيد المعرفي، وهي صفة تتباين على مستوى الأفراد، وقد تكون مثمرة عند فحص أثر التعقيد المعرفي المتعلق بالصفات الشخصية على تبني وتطوير الهوية (Neuberg & Newsome, 1993; Levey 1999).

أثر التهديد على هوية الجماعة

لقد واصلت التركيز في هذه المراجعة حتى الآن على تماسك الجماعة، منحياً معظم الوقت مناقشة العدائيات بين الجماعات جانباً. ولكن مفهوم التهديد - الذى يتضمن تهديداً خارجياً من جماعة خارجية معروفة - يعد مفهوماً نسبياً هنا، لأنه قد يقوى الوحدة داخل الجماعة، بالإضافة إلى إشعال العدائيات خارج الجماعة (الموضوع الذى تمت مناقشته بتفاصيل أكثر فى الفصل السادس عشر). وهناك تأكيد طويل العهد، ودليل داعم على أن التهديد الخارجى يعزز التضامن داخل الجماعة، ويوثق حدودها، وأن التضامن داخل الجماعة يزداد اضطراراً فى علاقته بدرجة التهديد (Coser. 1956; Levine & Campbell, 1972). وقد وجد "جيلز" و"إيفانز" (1985) Giles and Evans كدليل، أن المستجيبين البيض فى دراسات الانتخابات القومية عام ١٩٧٢ الذين أدركوا أن السود أكثر تهديداً (بسبب أنهم شديداً النفوذ، وبسبب التحرك السريع لحركة الحقوق المدنية) قاموا بترتيب البيض بصورة أكثر إيجابية كجماعة. وقد كان هذا التأثير فى الجنوب أكثر وضوحاً عنه فى الشمال، بالرغم من دلالاته فى كلا المنطقتين. وقد كان الانجذاب إلى داخل الجماعة مرتفعاً بعد الهزيمة وال فشل، ففى بحث قام به "تيرنر" وزملاؤه (1984) Turner لاحظوا أن هذه العملية كانت أكثر وضوحاً بالنسبة لمن كانوا ملتزمين نحو الجماعة بدرجة عالية.

وليس هناك مفهوم وحدوى، مع ذلك، يضم كلاً من التهديدات الرمزية والواقعية، اتساقاً مع التمييز، الذى شرحناه سابقاً، بين المصالح الرمزية والواقعية كمصادر مختلفة للتماسك السياسى. فالتهديدات الرمزية معنية بهوية الجماعة أو تقديرها، بينما تفرض التهديدات الواقعية تحدياً أمام قوة الجماعة ونفوذها وثروتها. وثمة دليل غامض على أن الحرمان الأخوى والمظالم

القائمة على الجماعة تعضد الهوية. فكما ذكرنا سابقاً، يُفيد عدد من الدراسات المقطعية cross-sectional studies وجود ارتباط بين الهوية والحرمان الأخوى أو المظالم. وقد ناقشت هذا سابقاً كدليل محتمل على أن المظالم قد تنبثق عن الهوية (Bobo & Johnson. 2000; Gurin & Townsend. 1986; Petta & Wlaker, 1999; Reese & Brown. 1995; Tropp & Wright. 1992). ولكن النتائج يمكن أيضاً أن تفسّر كدليل على أن تهديد المصالح الواقعية للجماعة يكتف من الهوية. وإذا تحدثنا على نحو مثالي، فإن النقاشات المشتركة في المستقبل سوف تحل اتجاه هذه العلاقة السببية.

وقد قام الباحثون أيضاً بفحص ما إذا كانت التهديدات الرمزية تُزيد من الهوية داخل المجموعة؛ ويعد الدليل هنا إلى حد ما أكثر إقناعاً. ويحدد كل من "جرانت" و"براون" (Grant and Brown (1995) التهديد للهوية الاجتماعية على أنه "عمل ما أو اتصال، يبدو على نحو مباشر أو غير مباشر، مقوّضاً لقيمة أن يكون المرء عضواً في جماعة" (p. 198)، بالرغم من أن عدة باحثين آخرين قد وسعوا المفهوم ليشمل لا الهجوم على قيمة ومعتقدات الجماعة فحسب، بل وأيضاً تحدى عضوية أعضاء الجماعة الأفراد (Schmitt & Branscombe, 2001). وقد أدار "جرانت" و"براون" تهديد العضوية في تجربة معقدة تتضمن مجموعات صغيرة من الطالبات تم اختيارهن على أساس تدعيمهن للمساواة في النوع، وقد صاغت الطالبات بياناً مشتركاً حول عدم المساواة في الأجور على أساس النوع. وقد كانت الهوية مهددة من قبل جماعة أخرى في معالجتين: تقييم سلبي لبيان الجماعة الداخلية، ومعارضة للقيم التي تم التعبير عنها في البيان. ولا يشير "جرانت" و"براون" إلى ما إذا كان التهديد يكتف من هوية الجماعة، ولكنهما لا يجدان انحيازاً أكبر للجماعة الداخلية لدى أعضاء الجماعة ممن كان عملهم قد تم تقييمه سلبياً من قبل جماعة خارجية، وقد تم رصد تأثيرات مماثلة في جماعات أخرى. فقد وجد

"روثجيربر" (1997) Rothgerber أن طلاب جامعة "تكساس أيه آند إم" Texas A & M الذين تم إخبارهم بأن الطلاب من جامعة تكساس the University of Texas كانوا منحازين ضدهم قد قيموا طلاب "تكساس أيه آند إم" على أنهم أكثر تشابهًا وقيموا أنفسهم على أنهم أكثر شبهاً لطلاب "تكساس أيه آند إم" مقارنة بالطلاب الذين لم يحصلوا على هذه المعلومات. وقد وجد كل من "جيتن" و"برانسكومب" و"شميت" و"سبير" Jetten, Branscombe, Schmitt, and (2001) Spears أن المستويات المرتفعة تجريبيًا من التمييز ضد الناس من ذوي الخوارق الجسدية زادت من هوية الجماعة وسط الطلاب الذين لديهم بالفعل خوارق جسدية.

أما "داكيت" و"مفوئينج" (2002) Duckitt and Mphuthing فيذكران أن الطلاب السود من جنوب أفريقيا داخل جنوب أفريقيا ممن كانوا محبطين أو غاضبين من الفروق بين المكانة الاقتصادية الاجتماعية للأفارقة السود والبيض الناطقين بالأفريكانو، توحدوا بقوة أكثر كأفارقة. ويفسر الباحثان ذلك باعتباره متسقًا مع تأثيرات التهديد الرمزي لا الاقتصادي، وذلك بمقارنة ردود الفعل الخاصة بالأفارقة السود بردود فعل البيض الناطقين بالإنجليزية والأفريكانو. وكدليل على ذلك، فقد أشاروا إلى فروق اقتصادية أكبر، مدركة بين السود والبيض الناطقين بالأفريكانو، ولاحظوا أن هذه الفروق لم تكن ذات أثر عند البيض الإنجليز على الهوية الإفريقية. ويمضى الباحثان ليشيرا إلى أن الإحساس الأكبر بالغضب من الفروق مع البيض الناطقين بالأفريكانو يحركه اعتقاد بأنهم أكثر تعرضًا للظلم تجاه السود من البيض الناطقين بالإنجليزية الذين يلعبون دورًا أكبر في معارضة التفرقة العنصرية/البارتيد. ويدفع الباحثان، في الأساس، بأن الأفريكانو البيض يطرحون تهديدًا للهوية بالنسبة للأفريكانو السود، وهو ما يقوى بدوره من إحساس السود الأفريكانو بالهوية، ويشعل لديهم كرهًا أكبر نحو البيض الأفريكانو يفوق البيض الإنجليز.

فى الدراسات التى ناقشناها للتو، غالباً ما يكون تهديد الهوية مرصوداً وسط أعضاء فى مجموعات ذات مكانة منخفضة، وهو ما يحد من وجود استخلاصات أكثر عمومية حول تأثيرات تهديد الهوية. وتشير دراسة قام بها "شميت" و"برانسكوب" و"كوبريونوفيكس" و"أوين" Schmit, Branscombe, Kobryonowicz, and Owen (2002) إلى مزيد من الحذر فى تعميم تأثيرات تهديد الهوية على نحو شديد الاتساع من أعضاء الجماعات منخفضة المكانة إلى أعضاء الجماعات ذات المكانة الأعلى. وقد وجدوا أن النساء قد استجبن بردود أفعال على التمييز ضد النوع/ الجندر بزيادة توحدن مع نساء أخريات، ولكن التمييز ضد النوع/ الجندر لم يكن له تأثير على هوية النوع وسط الرجال، أعضاء جماعة ذات مكانة مرتفعة.

وأحد الطرق التى تزيد بها تهديدات الهوية من تماسك أعضاء الجماعة تكون خلال عملية الإبداع الاجتماعى- تصعيد أهمية الصفات الإيجابية داخل الجماعة التى تجتمع ملامح التفوق على جماعات أخرى (Jackson et al., 1996; Lalonde, 1992; Mummendey & Schrieber, 1984; Tajfel & Turner, 1984; van Knippenberg, 1978; van Knippenberg & van Oers, 1979). وقد رصد "كادينو" و"سيرشوني" (2001) Cadinu and Cerchoni هذه العملية فى العمل وسط المتطوعين فى خدمة الطوارئ الطبية فى إيطاليا. فقد تم إخبار العمال أن استجابة منظماتهم للطوارئ كانت أبطأ من استجابة منظمات منافسة؛ وقد قيم المتوحدون مع وحدتهم- بقوة- مجموعتهم بدرجات عالية على أبعاد الشخصية والأبعاد الأخرى غير المتعلقة بأداء العمل. وقد وجد "كروكر" و"ماجور" (1989) Crocker and Major أن أعضاء جماعة موصومة كانوا أكثر ميلاً إلى إرجاع العائد السلبي إلى التعصب أكثر من أعضاء جماعات غير موصومة. وقد خلصوا إلى أن هذا إنما يخدم فى حماية التقدير الذاتى للأعضاء فى جماعات منخفضة المكانة فى مواجهة نقد خارجى بواسطة تفكيك البواعث الخاصة بأعضاء جماعة خارجية.

وهناك بيانات إضافية لتدعيم هذه النتيجة، تشمل دليلاً على أن التهديد يمكن أن يقلل من ارتباطات الجماعة وسط الأعضاء الأقل توحداً معها. وقد تم ملاحظة هذا وسط الطلاب الهيسبانيين الملتحقين بمدارس Ivy League في دراسة قام بها "إيزير" و"ديوكس" (1994) Ethier and Deaux التي عرضناها سابقاً. وكان الطلاب الهيسبانيون الذين أدركوا وجود تمييز أكثر اتساعاً ضد الهيسبانيين في بيئتهم المدرسية- عندما كانوا مستجدين- هم الأكثر سلبية من كونهم هيسبانيين في مرحلة لاحقة. وقد لاحظ "فيركويتن" و"تيكوي" (1999) Verkuyten and Nekuee عملية مشابهة وسط المهاجرين الإيرانيين إلى هولندا. فالإيرانيون الذين يساؤون بقوة بين أنفسهم وجماعتهم القومية والذين أدركوا أن الهولنديين عنصريون تجاه جماعتهم (في العمل والسكن، والشوارع) كانوا الأكثر ميلاً لتنميط أنفسهم كإيرانيين أقحاح. وكان أثر التمييز ضد الإيرانيين على التنميط الذاتي أقل وضوحاً وسط الإيرانيين الذين توحّدوا بصورة أضعف مع جماعتهم.

وفي الأمثلة البحثية التي تم الاستشهاد بها هنا، تم تفسير التهديد على أنه تهديد من خارج الجماعة. ولكن البحث في إطار نموذج إدارة الإرهاب يبين وجود تماسك مرتفع في الجماعة الداخلية عندما تكون احتمالات الموت متزايدة- موقف مهدد على المستوى الشخصي. وقد وجد كل من "جرينبيرج" و"يازيسنكي" و"سزلمزن" و"روزنبلات" و"فيديد" و"كيركلاند" Greenberg, (1990) Pyszczynski. Solomon. Rosenblatt. Veeded and Kirkland أن المسيحيين الذين طلب منهم تكوين انطباع عن فرد يهودي وآخر مسيحي قيموا المسيحي بصورة أكثر إيجابية واليهودي بصورة أكثر سلبية عندما كانت أخلاقياتهم في حالة بروز. وفي دراسات أخرى، وجد باحثو إدارة الإرهاب أن تزايد احتمالات الموت يرفع أيضاً من الاستعداد لتنميط الأفراد المنتمين إلى جماعات أخرى أو الجماعة الخارجية (Schimel et al., 1999).

السياق السياسى

كان الباحثون الأوائل فى مجال السلوك السياسى على وعى تام بأن التماسك السياسى القائم على الجماعة يتطور فى إطار سياق سياسى معين (Berelson et al., 1944; Campbell et al., 1960). وجميع العوامل السيكولوجية الرئيسية الثلاثة التى أشرت إليها كمحددات للتماسك السياسى: الهويات البارزة، والمعنى السياسى المشترك للعضوية، وأنماط المصالح التى يمتلكها أعضاء الجماعة بصورة مشتركة (الرمزية مقابل الواقعية)، يمكن أن تتأثر بالبيئة السياسية، ويمكن إدارتها بالخطاب السياسى، لتشكل عنصراً قوياً إضافياً فى تطوير الولاء للجماعة ومظاهره السياسية. وسوف أراجع هنا أثر السياق السياسى على كل واحد من هذه العوامل على حدة.

البروز السياسى

إن البروز السياسى لجماعة ما، هو المكون الرئيسى فى فهم أصول التماسك السياسى. حيث يمكن أن يعمل إما عن طريق تكثيف الهوية أو عن طريق رفع الصلة بين الهوية والسياسة. ويقدم "لاو" (Lau (1989) دليلاً تجريبياً مثيراً للاهتمام على الحالة الأولى، مبيناً إحدى الطرق التى يرفع بها البروز من هوية الجماعة. فقد حدد "لاو" الليبراليين والمحافظين فى دراسات الانتخابات القومية لعامى ١٩٧٢ و ١٩٧٦ (تأسيساً على مشاعرهم القوية المتعارضة بالنسبة للمجموعتين الإيديولوجيتين وعلى مجموعة متسقة من المواقف الخاصة بالقضايا)، ثم قام بعد ذلك بتسجيل الإيديولوجية الخاصة بكل مرشح فى دائرة الفرد الذى يخوض انتخابات مجلس النواب الأمريكى. وقد وجد أن المواطنين الليبراليين والمحافظين الذين يعيشون فى مقاطعة ينافس عليها مرشح من الكونجرس يشاركونهم إيديولوجيتهم السياسية شعروا

بقرب أكثر لجماعتهم الإيديولوجية، عن المواطنين الذين يعيشون في مناطق بلا مرشح. وقد ذهب كل من "ريز" وبراون" (1995) Reese and Brown أبعد من ذلك ليبينا تأثير رسائل الكنيسة على الهوية العرقية للسود وسط المستجيبين منهم في دراسة الانتخابات القومية للسود عام ١٩٨٤. فقد كان لدى المستجيبين السود الذى التحقوا بكنائس نشطة سياسيًا حيث يتم مناقشة السياسة على نحو منتظم، إحساس قوى أو هوية عرقية (كما قيست بواسطة الإحساس بالاعتماد المتبادل مع سود آخرين) يفوق ما كان لدى أعضاء تجمعات أخرى. هاتان الدراستان تقدمان دليلاً مباشراً على أن السياق السياسى يمكن أن يكتف من هوية الجماعة.

والطريقة الثانية التى يعزز بها البروز التماسك السياسى تتم من خلال الصلة الوثيقة بين الجماعة وبين السياسة. حيث أشار "كامبل" وزملاؤه (1960) Campbell and colleagues إلى هذه الصلة بالقرب السياسى *political proximity* ودفعوا بأنها تزداد، جزئياً، أينما تمكن عضو جماعة مكتب سياسى من رفع البروز السياسى للجماعة. والعملية مازالت قيد العمل فى السياسة الأمريكية المعاصرة. فقد وجد "باولينو" (1995) Paolino، على سبيل المثال، أن وجود نساء ضمن المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٩٢ قد زاد من احتمالية تحويل النساء تأييدهن لقضايا المرأة، مثل التمييز الإيجابى *affirmative action*، إلى تأييد انتخابى للمرشحات. بمعنى آخر، إن وجود مرشحات نساء قد زاد من بروز قضايا المرأة، برغم أنه من الصعب استبعاد المنظور القائل إن البروز المرتفع لقضايا المرأة قد شجع النساء على خوضهن لانتخابات الشيوخ فى ولايات بعينها. (٢٩٥)

(٢٩٥) المقصود الأراضى التى احتلتها إسرائيل من أرض فلسطين التاريخية خلال حرب ١٩٦٧ ونتمثل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وقد جرت العادة فى الخطاب الإسرائيلى على إطلاق تعبير "المناطق" دون إرفاقها بصفة المحتلة (المراجع)

ويقدم "شامير" و"أريان" (Shamir and Arian 1999) مثالاً آخر واضحاً على كيفية تنوع العلاقة بين عضوية الجماعة والنتائج الانتخابية بمرور الوقت. فقد استندوا إلى بيانات من إسرائيل لتوثيق انقسام متنامٍ في اختيار التصويت بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين على مر العقود الماضية. تحمل المجموعتان هويات قومية/ دينية مختلفة - أفراد علمانيون يعرّفون أنفسهم كإسرائيليين، بينما يعتبر المتدينون أنفسهم يهوداً. وكلا المجموعتين متميزتان سياسياً، تختلفان في تأييدهما لعودة "المناطق Territories" والقضايا الأمنية الأكثر عمومية. وبظهور هذه القضايا إلى مقدمة المشهد في السياسة الإسرائيلية، كان للهويات الدينية والقومية أثر متنامٍ على اختيارات التصويت في الانتخابات الإسرائيلية. في هذا المثال، نجد الأحداث قد صعدت من الدلالة السياسية للانتماءات الدينية في إسرائيل.

المعنى المختلف عليه

إن معنى الهوية ومنظورات التماسك السياسي تختلف أيضاً مع الخطاب السياسي. فقد ركز "هوبكينز" ورايشر" (Hopkins and Reicher 1996) على الطبيعة المختلف عليها للهويات القومية، وصوّرا دور السياسة في عملية تعريف الهوية. فقد اختبرا خطابات من الانتخابات الاسكتلندية عام ١٩٩٢ وقاما بتوثيق البروز والمعنى الذي أعطى للهويات الموجودة للاسكتلنديين والبريطانيين. فقد وجدا أن الحزب الوطني الاسكتلندي Scottish National Party، الذي يحبذ قيام الدولة المستقلة قد أكد أثناء الانتخابات عام ١٩٩٢ على أن الهوية الاسكتلندية كانت غير متوافقة مع الهوية الإنجليزية وأنكر وجود هوية بريطانية حقيقية تمتد على مستوى الجماعتين. في المقابل، نجد المحافظين الذين دعموا الروابط المتواصلة مع بريطانيا قد أكدوا على الروح البريطانية Britishness والعموميات المشتركة بين الاسكتلنديين

والإنجليز، بينما بخسوا التميز الخاص بالاسكتلنديين حقه. وفي هذه الانتخابات كان القادة السياسيون في تنافس على بروز الهوية البريطانية والاسكتلندية؛ وكانوا أيضاً منخرطين في تعريف معنى هذه الهويات.

وانزاعات على معنى عضوية الجماعة يمكن أن يقوى المعارك على من يرسم ويحدد حدود الجماعة، فتبنى مصطلح *الأمريكان الأفارقة African American* الذي انتصر له "جيسى جاكسون"، يحمل معه مفاهيم عن السلالة الإفريقية تحول معنى هوية السود، وقد لا تروق للجميع أو حتى إلى كثير من الأمريكيين السود (Martin 1991). وقد تعاركت النسويات في الولايات المتحدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات على من يمكن ومن لا يمكن اعتباره نسوياً حقاً، مع اشتعال صراعات على الإيديولوجية السياسية للمرء، والتفضيلات الجنسية، والنوع الاجتماعي/ الجندر للأطفال (Ryan 1992). وعلى منوال مشابه، كانت هناك محاولة لصياغة تحالف "قوس قزح" وسط جماعات الأقليات العرقية والإثنية في الولايات المتحدة عن طريق ابتكار هوية أقلية تقوم على خبرات مشتركة مع التمييز (Sears et al., 2001).

في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نعرف أن الخطاب السياسي ذو حدود، حيث إن أي سياسي قد حاول وأخفق في صك شعار سياسي جديد أو في الارتباط برمز شعبي يمكن أن يثبته. وقد وثق هودي Huddy 1997 الصعوبة في قلب التعريفات الثقافية المقبولة للنسويات النموذجيات. وتغيير النسويات في تناول جديد من قائدات لجماعات حقوق المرأة- النسويات النموذجيات- إلى نساء عاديات مثل ربات المنزل وعاملات موظفات أثبت أنه غير مقنع للمشاركين في الدراسة. فالنساء اللاتي حملن رؤية مشابهة لتلك التي تم التعبير عنها في القصة التي كونتها النسويات، هن فقط اللاتي تبنين هوية نسوية عندما تم التعبير عن تلك الرؤى عن طريق قائدة جماعة حقوق المرأة. علاوة على ذلك، فإن الهويات الاجتماعية مثل الهوية الحزبية

والعرقية تبين ثباتاً ملحوظاً بمضى الوقت عندما يتم تقديرها في مسوح على الموضوعات الاجتماعية والسياسية، وهي أكثر ثباتاً من عدد من الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الأخرى، مما يشير إلى بعض الحصانة ضد السياق المباشر (Alwin, Cohen. & Newcombe; 1990; Converse & Markus, 1979; Sears, 1983; Sears & Henry, 1999; Ethier & Deaux, 1994، وانظر أيضاً: الفصل الثالث من هذا الكتاب).

المصالح المستتيسة

إن زيادة البروز أو تبديل معنى هويات الجماعة لا يمثلان الطريقة الوحيدة التي يؤثر بها السياق السياسي في ظهور التماسك السياسي للجماعة، فالمنظرون في تعبئة الموارد يدفعون بأن مظالم أعضاء الجماعة تصنع أو تأتي إلى المقدمة بفعل منظمات الحركة الاجتماعية وقادتها في محاولة لتعبئة الأعضاء المحتملين (Jenkins. 1983; McCarthy & Zald. 1976; Snow, 1986). فالحادثة الواضحة للتحرش الجنسي مثل قضية "أنيتا هيل" (٢٩٦) Anita Hill ضد قاضي المحكمة العليا كلارنس توماس (٢٩٧) Supreme Court Justice Clarence Thomas، من المحتمل أن تزيد من عدد النساء اللاتي يفصحن عن أنهن كن ضحايا للتحرش الجنسي، أو أن تسييس جريمة كراهية تستهدف شخصاً ما من جنس أو عرق أو توجه جنسي معين، يُحتمل أن يزيد من إدراك الجماعة للتمييز الاجتماعي ضد جماعتهم.

(٢٩٦) "أنيتا هيل" هي المرأة التي أثارت صخباً شديداً حينما رفعت دعوة ضد القاضي كلارنس توماس في صيف عام ١٩٩١، بالتحرش بها جنسياً. واعتبرت القضية في حينها منعطفاً في تعريف الجماهير بمفهوم التحرش الجنسي في العمل، وخلال عام واحد فقط ارتفعت نسبة الشكاوى المقدمة من النساء في أمريكا بنسبة ثلاثة أضعاف - الأمر الذي فسره المتابعون بأنه خروج نسائي من طور الكتمان إلى التمرد العلني بعد تقبل المجتمع لقضايا من هذا النوع. (المترجم).

(٢٩٧) انظر الهامش رقم (٢٣٥) الفصل الثاني عشر: الانطباعات السياسية.

ومن ثم، يمكن لوعي أعضاء الجماعة بالمظالم أن تؤتى بنوع من التقوية بفعل الأحداث وبفعل تفسيرها السياسى، والخطاب الخاص بالسياسيين وقادة الجماعة. هذه التكتيكات تم إعمالها على نحو شائع مشترك فى عالم السياسة وهى تستحق تفحصاً أدق من قبل علماء النفس السياسى يفوق ما تم حتى تاريخه.

خاتمة

أحد الأشياء شديدة الوضوح فى هذه المراجعة هو أن عضوية الجماعة يمكن بالضرورة أن تكون شرطاً لتطور التماسك السياسى، ولكنها بالتأكيد ليست كافية. وقد ركز هذا التحليل على عدة عوامل إضافية تعد محورية بالنسبة لتطور نظرة سياسية متماسكة وهوية جماعية قوية. ولكن البحث عن كثير من هذه العوامل الوسيطة مازال بسيطاً وأولياً، ومازالت هناك عدة أسئلة لم تجد إجابات، مما يشير إلى وجود منطقة خصيبة للبحوث المستقبلية. فهل هناك، على سبيل المثال، حدود لقدرة السياسيين على إعادة تعريف معنى عضوية الجماعة؟ وهل هناك جهود مثمرة على الأقل وسط الأفراد الذين يتوحدون بقوة مع جماعتهم؟ وهل هناك أنواع محددة من الناس الذين يطورون إحساساً بالهوية الجماعية بطريقة أكثر اكتمالاً وأكثر ديمومة من غيرهم؟ وما الميكانيزمات المعرفية والدافعية التى يحافظ بها أصحاب الهوية القوية على مشاعر إيجابية تجاه جماعتهم وأعضائها من الزملاء؟ وهل الاهتمامات الرمزية مثل تهديد الهوية كافية للتصدى أو تناول تطور التماسك داخل الجماعة وعدم التعاطف من خارج الجماعة؟ الإجابات على هذه الأسئلة وغيرها سوف تدفع البحث قدماً للأمام على التأثيرات السياسية لعضوية الجماعة عندما تكون الصراعات الدولية والمدنية فى عالم الواقع قد ضاعفت من الاهتمام بهوية الجماعة عبر العلوم الاجتماعية.

2. For a more complete account of realistic interest and relative deprivation theory, see Brown (1995) and Taylor and Moghaddam (1996).
3. For a more detailed overview of social identity theory see Brown (1995) and Brewer and Brown (1998).
4. Social identity researchers counter that direct questions tend to emphasize individual over social identity and ignore the contextually fluid nature of all identities (Brown 2000).
5. Other beliefs, such as blaming inequality on an external enemy or the perceived efficacy of protest, may be additionally needed to translate realistic grievances into political action (Klandermans 1984; chapter 19).
6. Boundary permeability is often manipulated in an experimental setting in a way that is analogous to external permeability as it is perceived by outsiders. But the subjective perception of permeability is more important than reality in influencing identity acquisition among group members. External permeability places limits on the perception of subjective permeability, but the two can diverge.
7. There is some tension between the influence of low group status and group salience on identity acquisition. To the extent that low group status heightens group salience, it may actually enhance identity acquisition. But this effect needs to be distinguished from the effects of low group status independent of group salience, whose effects are quite opposite and serve to hinder the development of group identity.

References

- Abrams, D. (1994). Political distinctiveness: An identity optimising approach. *European Journal of Social Psychology*, 24, 357-365.
- Abrams, D., Wetherell, M., Cochrane, S., Hogg, M., & Turner, J. C. (1990). Knowing what to think by knowing who you are: Self-categorization and the nature of norm formation, conformity and group polarization. *British Journal of Social Psychology*, 29, 97-119.
- Allen, V. L., & Wilder, D. A. (1975). Categorization, belief similarity, and group discrimination. *Journal of Personality and Social Psychology*, 32, 971-977.
- Alwin, D. F., Cohen, R. L., & Newcomb, T. M. (1992). *Political attitudes over the life span: The Bennington women after fifty years*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Aron, A., Aron, E. N., & Smollan, D. (1992). Inclusion of other in the self scale and the structure of interpersonal closeness. *Journal of Personality and Social Psychology*, 63, 596-612.
- Aron, A., Aron, E. N., Tudor, M., & Nelson, G. (1991). Close relationships as including other in the self. *Journal of Personality and Social Psychology*, 60, 241-253.
- Barth, F. (1969). Introduction to F. Barth (Ed.), *Ethnic groups and boundaries* (pp. 9-38). Boston: Little, Brown, and Co.
- Barth, F. (1981). *Process and form in social life*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Begley, T. M., & H. Alker. (1982). Anti-busing protest: Attitudes and actions. *Social Psychology Quarterly*, 45, 187-197.
- Bell, D. (1963). *The new American right*. New York: Doubleday.
- Berelson, B. R., Lazarsfeld, P. F., & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion*

- formation in a presidential campaign (pp. 54–76). Chicago: University of Chicago Press.
- Billig, M. (1995). Rhetorical psychology, ideological thinking, and imagining nationhood. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 64–81). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Billig, M., & Tajfel, H. (1973). Social categorization and similarity in inter-group behavior. *European Journal of Social Psychology*, 3, 27–52.
- Blumer, H. (1958). Race and prejudice as a sense of group position. *Pacific Sociological Review*, 1, 3–7.
- Bobo, L. D. (1999). Prejudice as group position: Micro-foundations of a sociological approach to racism and race relations. *Journal of Social Issues*, 55, 445–472.
- Bobo, L. D. (1983). Whites' opposition to busing: Symbolic racism or realistic group conflict? *Journal of Personality and Social Psychology*, 45, 1196–1210.
- Bobo, L. D., & Hutchings, V. L. (1996). Perceptions of racial group competition: Extending Blumer's theory of group position to a multiracial context. *American Sociological Review*, 61, 951–972.
- Bobo, L. D., & Johnson, D. (2000). Racial attitudes in a prismatic metropolis: Mapping identity, stereotypes, competition, and views on affirmative action. In L. D. Bobo, O. L. Melvin, J. H. Johnson, Jr., & A. Valenzuela, Jr. (Eds.), *Prismatic metropolis: Inequality in Los Angeles*. New York: Russell Sage Foundation.
- Bobo, L. D., & Kluegel, J. R. (1993). Opposition to race-targeting: Self-interest, stratification ideology, or racial attitudes? *American Sociological Review*, 58, 443–464.
- Boninger, D. S., J. A. Krosnick, & Berent, M. K. (1995). Origins of attitude importance: Self-interest, social identification, and value relevance. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, 61–80.
- Brady, H. E., & Kaplan, C. S. (2000). Categorically wrong: Nominal versus graded measures of ethnic identity. *Studies in Comparative International Development*, 35, 56–91.
- Branscombe, N. R., Schmitt, M. T., & Harvey, R. D. (1999). Perceiving pervasive discrimination among African-Americans: Implications of group identification and well-being. *Journal of Personality and Social Psychology*, 77, 135–149.
- Breakwell, G. M. (1996). Identity Processes and Social Change. In Breakwell, G. M., & Lyons, E. (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 13–30). Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Breakwell, G. M. (2001). Social representational constraints upon identity. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.) *Representations of the social* (pp. 271–284). Malden, MA: Blackwell.
- Breakwell, G. M., & Lyons, E. (1996). *Changing European identities: Social psychological analyses of social change*. Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Brewer, M. B. (1979). In-group bias in the minimal inter-group situation: A cognitive motivational analysis. *Psychological Bulletin*, 86, 307–324.
- Brewer, M. B. (1991). The social self: On being the same and different at the same time. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 17, 475–482.
- Brewer, M. B. (1993). Social identity, distinctiveness, and in-group homogeneity. *Social Cognition*, 11, 150–164.
- Brewer, M. B. (2001). The many faces of social identity: Implications for political psychology. *Political Psychology*, 22, 115–126.
- Brewer, M. B., & Brown, R. (1998). Intergroup relations. In D. Gilbert, S. Fiske, &

- G. Lindzey (Eds.). *Handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 554–594). New York: McGraw Hill.
- Brewer, M. B., & Silver, M. (1978). In-group bias as a function of task characteristics. *European Journal of Social Psychology*, 8, 393–400.
- Brewer, M. B., & Weber, J. G. (1994). Self-evaluation effects of interpersonal versus intergroup social comparison. *Journal of Personality and Social Psychology*, 66, 268–275.
- Brown, R. (1995). *Prejudice: Its social psychology*. Oxford: Blackwell.
- Brown, R. (2000). Social identity theory: Past achievements, current problems and future challenges. *European Journal of Social Psychology*, 30, 745–778.
- Brown, R., Condor, S., Mathews, A., Wade, G., & Williams, J. (1986). Explaining intergroup differentiation in an industrial organization. *Journal of Occupational Psychology*, 58, 273–286.
- Brown, R., Maras, P., Masser, B., Vivian, J., & Hewstone, M. (2001). Life on the ocean wave: Testing some intergroup hypotheses in a naturalistic setting. *Group Processes and Intergroup Relations*, 4, 81–97.
- Bruner, J. (1990). *Acts of meaning*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Cadinu, M. R., & Cerchioni, M. (2001). Compensatory biases after ingroup threat: "Yeah, but we have a good personality." *European Journal of Social Psychology*, 31, 353–367.
- Campbell, A., Converse, P., Miller, W. E., & Stokes, D. E. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
- Campbell, D. T. (1965). Ethnocentric and other altruistic motives. In D. Levine (Ed.), *Nebraska Symposium on Motivation*. Lincoln: Nebraska University Press.
- Carrwright, D. (1968). The nature of group cohesiveness. In D. Carrwright, and A. Zander (Eds.) *Group Dynamics: Research and theory* (3rd ed., pp. 91–109). New York: Harper and Row.
- Centers, R. (1949). *The psychology of social classes*. Princeton: Princeton University Press.
- Citrin, J., Reingold, B., & Green, D. P. (1990). American identity and the politics of ethnic change. *Journal of Politics*, 52, 1124–1154.
- Citrin, J., Wong, C., & Duff, B. (2001). The meaning of American national identity: Patterns of ethnic conflict and consensus. In R. D. Ashmore & L. Jussim (Eds.), *Social identity, intergroup conflict, and conflict reduction* (pp. 71–100). New York: Oxford University Press.
- Coats, S., Smith, E. R., Claypool, H. M., & Banner, M. J. (2000). Overlapping mental representations of self and in-group: Reaction time evidence and its relationship with explicit measures of group identification. *Journal of Experimental Social Psychology*, 36, 304–314.
- Cohen, A. P. 1986. Belonging: The experience of culture. In A. P. Cohen (Ed.), *Symbolising boundaries: Identity and diversity in British cultures* (pp. 1–17). Manchester: Manchester University Press.
- Condor, S. (1996). Unimagined community? Some social psychological issues concerning English national identity. In G. M. Breakwell & E. Lyons (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 41–68). Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Conover, P. J. (1984). The influence of group identification on political perception and evaluation. *Journal of Politics*, 46, 760–785.

- Conover, P. J. (1988). The role of social groups in political thinking. *British Journal of Political Science*, 18, 51-76.
- Converse, P. & Campbell, A. (1968). Political standards in secondary groups. In D. Cartwright & A. Zander (Eds.), *Group dynamics: Research and theory* (3rd ed., pp. 199-211). New York: Harper and Row.
- Converse, P. E., & Markus, G. B. (1979). Plus ça change . . . : The new CPS election study panel. *American Political Science Review*, 73, 2-49.
- Coser, L. (1956). *The functions of social conflict*. New York: Free Press.
- Crocker, J., Luhtanen, R., Blaine, B. and Broadnax, S. (1994). Collective self-esteem and psychological well-being among White, Black, and Asian college students. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 20, 503-513.
- Crocker, J., Luhtanen, R., Broadnax, S., & Blaine, B. E. (1999). Belief in U.S. government conspiracies against blacks among black and white college students: Powerlessness or system blame? *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 941-953.
- Crocker, J., & Major, B. (1989). Social stigma and self-esteem: The self-protective properties of stigma. *Psychological Review*, 96, 608-630.
- Dawson, M. C. (1994). *Behind the mule: Race and class in African-American politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Deaux, K. (1993). Reconstructing social identity. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 19, 4-12.
- Deaux, K. (2001). Meaning and making: Some comments on content and process. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.) *Representations of the social* (pp. 312-317). Malden, MA: Blackwell.
- Deaux, K., Reid, A., Mizrahi, K., & Ethier, K. A. (1995). Parameters of social identity. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, 280-291.
- Deutsch, M., & Krauss, R. M. (1965). *Theories in social psychology*. New York: Basic Books.
- Diehl, M. (1990). The minimal group paradigm: Theoretical explanations and empirical findings. *European Review of Social Psychology*, 1, 263-292.
- Doise, W., & Sinclair, A. (1973). The categorization process in intergroup relations. *European Journal of Social Psychology*, 3, 145-157.
- Duck, J. M., Hogg, M. A., & Terry, D. J. (1995). Me, us and them: Political identification and the third-person effect in the 1993 Australian federal election. *European Journal of Social Psychology*, 25, 195-215.
- Duck, J. M., Terry, D. J., & Hogg, M. A. (1998). Perceptions of a media campaign: The role of social identity and the changing intergroup context. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 24, 3-16.
- Duckitt, J. (1989). Authoritarianism and group identification: A new view of an old construct. *Political Psychology*, 10, 63-84.
- Duckitt, J. (1994). *The social psychology of prejudice*. Westport, CT: Praeger.
- Duckitt, J., & Mphuthing, T. (2002). Relative deprivation and intergroup attitudes. In I. Walker & H. J. Smith (Eds.), *Relative deprivation: Specification, development, and integration*. (pp. 69-90). Cambridge: Cambridge University Press.
- Duveen, G. (2001). Representations, identities, resistance. In K. Deaux & G. Philogene (Eds.), *Representations of the social* (pp. 257-270). Malden, MA: Blackwell.
- Eiser, J. R. (1996). Accentuation revisited. In W. P. Robinson, (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 121-142). Oxford: Butterworth-Heinemann.

- Ellemers, N., Wilke, H., & Van Knippenberg, A. (1993). Effects of the legitimacy of low group or individual status as individual and collective status-enhancing strategies. *Journal of Personality and Social Psychology*, 64, 766-778.
- Eschbach, K., & Gomez, C. (1998). Choosing Hispanic identity: Ethnic identity switching among respondents to High School and Beyond. *Social Science Quarterly*, 79, 74-90.
- Erikson, T. H. (1993). *Ethnicity and nationalism: Anthropological perspectives*. Boulder, CO: Pluto Press.
- Ethier, K. A., & Deaux, K. (1994). Negotiating social identity when contexts change: Maintaining identification and responding to threat. *Journal of Personality and Social Psychology*, 67, 243-251.
- Festinger, L. (1954). A theory of social comparison processes. *Human Relations*, 7, 117-40.
- Forbes, H. D. (1997). *Ethnic conflict: Commerce, culture, and the contact hypothesis*. New Haven: Yale University Press.
- Gergen, K. (1989). Social psychology and the wrong revolution. *European Journal of Social Psychology*, 19, 463-84.
- Gibson, J. L., & Gouws, A. (2000). Social identities and political intolerance: Linkages within the South African mass public. *American Journal of Political Science*, 44, 272-286.
- Giles, M. W., & Evans, A. S. (1985). External threat, perceived threat, and group identity. *Social Science Quarterly*, 66, 50-66.
- Granberg, D., Jefferson, N. L., Brent, E. B., Jr., & King, M. (1981). Membership group, reference group, and the attribution of attitudes to groups. *Journal of Personality and Social Psychology*, 40, 833-842.
- Grant, P. R., & Brown, R. (1995). From ethnocentrism to collective protest: Responses to relative deprivation and threats to social identity. *Social Psychology Quarterly*, 58, 195-211.
- Green, D. P., & Cowden, J. A. (1992). Who protests: Self-interest and white opposition to busing. *Journal of Politics*, 54, 471-496.
- Greenberg, J., Pyszczynski, T., Solomon, S., Rosenblatt, A., Veeder, M., & Kirkland, S. (1990). Evidence for terror management theory II: The effects of mortality salience on reactions to those who threaten or bolster the cultural world view. *Journal of Personality and Social Psychology*, 58, 308-318.
- Greene, S. (1999). Understanding party identification: A social identity approach. *Political Psychology*, 20, 393-403.
- Grieve, P. G., Hogg, M. A. (1999). Subjective uncertainty and intergroup discrimination in the minimal intergroup situation. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 926-940.
- Guimond, S., & Dubé-Simard, L. (1983). Relative deprivation theory and the Quebec nationalist movement: The cognition-emotion distinction and the personal-group deprivation issue. *Journal of Personality and Social Psychology*, 44, 526-535.
- Gurin, P., Hurtado, A., & Peng, T. (1994). Group contacts and ethnicity in the social identities of Mexicanos and Chicanos. *Personality & Social Psychology Bulletin*, 20, 521-532.
- Gurin, P., Miller, A. H., & Gurin, G. (1980). Stratum identification and consciousness. *Social Psychology Quarterly*, 43, 30-47.
- Gurin, P., & Townsend, A. (1986). Properties of gender identity and their implications for consciousness. *British Journal of Social Psychology*, 25, 139-148.

- Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel*. Princeton: Princeton University Press.
- Gurr, T. R., & Moore, W. H. (1997). Ethnopolitical rebellion: A cross-sectional analysis of the 1980s with risk assessments for the 1990s. *American Journal of Political Science*, 41, 1079-1103.
- Gusfield, J. (1963). *Symbolic crusade, status politics, and the American temperance movement*. Urbana: University of Illinois Press.
- Hartley, R. E. (1960). Norm compatibility, norm preference, and the acceptance of reference group norms. *Journal of Social Psychology*, 52, 87-95.
- Haslam, S. A., Turner, J. C., Oakes, P. J., McGarty, C., & Reynolds, K. J. (1998). The group as a basis for emergent stereotype consensus. *European Review of Social Psychology*, 9, 203-239.
- Haslam, S. A., Oakes, P. J., Turner, J. C., McGarty, C., & Hayes, B. K. (1992). Context-dependent variation in social stereotyping 1: The effects of intergroup relations as mediated by social change and frame of reference. *European Journal of Social Psychology*, 22, 3-20.
- Herring, M., Jankowski, T. B., & Brown, R. E. (1999). Pro-black doesn't mean anti-white: The structure of African-American group identity. *Journal of Politics*, 61, 363-386.
- Hinkle, S., Fox-Cardamone, L., Haseleu, J. A., Brown, R., & Irwin, L. M. (1996). Grassroots political action as an intergroup phenomenon. *Journal of Social Issues*, 52, 39-51.
- Hogg, M. A. (1996). Intragroup processes, group structure, and social identity. In W. P. Robinson, (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 65-93). Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Hogg, M. A., & Hains, S. C. (1996). Friendship and group identification: A new look at the role of cohesiveness in groupthink. *European Journal of Social Psychology*, 28, 323-41.
- Hogg, M. A., Hardie, E. A., & Reynolds, K. J. (1995). Prototypical similarity, self-categorization, and depersonalized attraction: A perspective on group cohesiveness. *European Journal of Social Psychology*, 25, 159-177.
- Hogg, M. A., Terry, D. J., & White, K. M. (1995). A tale of two theories: A critical comparison of identity theory with social learning theory. *Social Psychology Quarterly*, 58, 255-269.
- Hogg, M. A., & Turner, J. C. (1985). Interpersonal attraction, social identification, and psychological group formation. *European Journal of Social Psychology*, 15, 51-66.
- Hopkins, N., & Reicher, S. (1996). The construction of social categories and processes of social change: Arguing about national identities. In G. M. Breakwell, & E. Lyons (Eds.), *Changing European identities: Social psychological analyses of social change* (pp. 69-94). Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Horowitz, D. I. (1985). *Ethnic groups in conflict*. Berkeley: University of California Press.
- Hornsey, M. J., & Hogg, M. A. (2000). Intergroup similarity and subgroup relations: Some implications for assimilation. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 26, 948-958.
- Huddy, L. (1997, September). *Political identification as social identity*. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC.
- Huddy, L. (1998, September). *The social nature of political identity: Feminist image and feminist identity*. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston.

- Huddy, L. (1989). *Generational agreement on old-age policies: Explanations based on realistic interests, symbolic political attitudes, and age identities*. Unpublished doctoral dissertation, University of California at Los Angeles.
- Huddy, L. (2001). From social to political identity: A critical examination of social identity theory. *Political Psychology*, 22, 127-156.
- Huddy, L. (2002). The role of context within social identity theory: A response to Oakes. *Political Psychology*, 23, 825-838.
- Huddy, L., & Feldman, S. (2001). *Puerto Rican nationalism: Language policies and the protection of culture*. Unpublished manuscript. State University of New York at Stony Brook.
- Huddy, L., Neely, F., & LaFay, M. (2000). Attitudes towards the women's movement. *Public Opinion Quarterly*, 64, 309-350.
- Huddy, L., & Sears, D. O. (1995). Opposition to bilingual education: Prejudice or the defense of realistic interests? *Social Psychology Quarterly*, 58, 133-143.
- Huddy, L., & Virtanen, S. (1995). Subgroup differentiation and subgroup bias among Latinos as a function of familiarity and positive distinctiveness. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, 97-108.
- Hyman, H. H., & Singer, E. (1968). Introduction. In *Readings in reference group theory and research* (pp. 3-21). New York: Free Press.
- Jackson, J. W., & Smith, E. R. (1999). Conceptualizing social identity: A new framework and evidence for the impact of different dimensions. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 120-135.
- Jackman, M. (1994). *The velvet glove: Paternalism and conflict in gender, class, and race relations*. Berkeley: University of California Press.
- Jackson, L. A., Sullivan, L. A., Harnish, R., & Hodge, C. N. (1996). Achieving positive social identity: Social mobility, social creativity, and permeability of group boundaries. *Journal of Personality and Social Psychology*, 70, 241-254.
- Jenkins, C. J. (1983). Resource mobilization theory and the study of social movements. *Annual Review of Sociology*, 9, 527-53.
- Jenkins, R. (1996). *Social identity*. London: Routledge.
- Jetten, J., Branscombe, N. R., Schmitt, M. T., & Spears, R. (2001). Rebels with a cause: Group identification as a response to perceived discrimination from the mainstream. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 27, 1204-1213.
- Karasawa, M. (1991). Toward an assessment of social identity: The structure of group identification and its effects on in-group evaluations. *British Journal of Social Psychology*, 30, 293-307.
- Kawakami, K., & Dion, K. (1993). The impact of salient self-identities on relative deprivation and action intentions. *European Journal of Social Psychology*, 23, 525-540.
- Kelley, H. H. (1952). Two functions of reference groups. In G. E. Swanson, T. M. Newcomb, & E. L. Hartley (Eds.), *Readings in Social Psychology* (2nd ed., pp. 410-414). New York: Holt.
- Kelly, C. (1989). Political identity and perceived intragroup homogeneity. *British Journal of Social Psychology*, 28, 239-250.
- Kinder, D. R., Adams, G. S., & Gronke, P. W. (1989). Economics and politics in the 1984 American presidential election. *American Journal of Political Science*, 33, 491-515.
- Kinder, D. R., & Sanders, L. M. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.

- Kinder, D. R., & Winter, N. (2001). Exploring the racial divide: Blacks, whites, and opinion on national policy. *American Journal of Political Science*, 45, 439-456.
- Kinker, B., & Verkuyten, M. (1997). Levels of ethnic self-identification and social context. *Social Psychology Quarterly*, 60, 338-354.
- Klandermans, B. (1984). Mobilization and participation: Social-psychological expansions of resource mobilization theory. *American Sociological Review*, 49, 583-600.
- Kramer, R. M., & Brewer, M. B. (1984). Effects of group identity on resource use in a simulated commons dilemma. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 1044-1057.
- Lakoff, G. (1987). *Women, fire, and dangerous things: What categories reveal about the mind*. Chicago: University of Chicago Press.
- Lalonde, R. N. (1992). The dynamics of group differentiation in the face of defeat. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 18, 336-342.
- Lau, R. R. (1989). Individual and contextual influences on group identification. *Social Psychology Quarterly*, 52, 220-231.
- Lazarsfeld, P. F., Berelson, B., & Gauder, H. (1944). *The people's choice* (pp. 16-27). New York: Columbia University Press.
- Levine, R. A., & Campbell, D. T. (1972). *Ethnocentrism: Theories of conflict, ethnic attitudes and behavior*. New York: Wiley.
- Levy, S. R. (1999). Reducing prejudice: Lessons from social-cognitive factors underlying perceiver differences in prejudice. *Journal of Social Issues*, 55, 745-766.
- Lipset, S., & Raab, E. (1973). *The politics of unreason*. New York: Harper and Row.
- Luhtanen, R., & Crocker, J. (1992). A collective self-esteem scale: Self-evaluation of one's social identity. *Personality & Social Psychology Bulletin*, 18, 302-318.
- Marrin, B. L. (1991). From Negro to Black to African American: The power of names and naming. *Political Science Quarterly*, 106, 83-107.
- McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1976). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology*, 82, 1212-1241.
- McGarty, C., Turner, J. C., Hogg, M. A., David, B., & Wetherell, M. S. (1992). Group polarization as conformity to the prototypical group member. *British Journal of Social Psychology*, 31, 1-20.
- McGuire, W. J., McGuire, C. V., Child, P., & Fujioka, T. (1978). Salience of ethnicity in the spontaneous self-concept as a function of one's ethnic distinctiveness in the social environment. *Journal of Personality and Social Psychology*, 36, 511-520.
- McGuire, W. J., & Padawer-Singer, A. (1976). Trait salience in the spontaneous self-concept. *Journal of Personality and Social Psychology*, 33, 743-754.
- McKenna, K. Y. A., & Bargh, J. A. (1998). Coming out in the age of the Internet: Identity demarginalization through virtual group participation. *Journal of Personality and Social Psychology*, 75(3), 681-694.
- Mead, G. H. (1934). *Mind, self, and society*. Chicago: University of Chicago Press.
- Merton, R. K., & Kitt, A. S. (1950). Contributions to the theory of reference group behavior. In R. K. Merton & P. F. Lazarsfeld (Eds.), *Continuities in social research: Studies in the scope and method of the "The American Soldier"* (pp. 40-105). Glencoe, IL: Free Press.
- Miller, A. H., Gurin, P., Gurin, G., & Malanchuk, O. (1981). Group consciousness and political participation. *American Journal of Political Science*, 25, 494-511.
- Mullen, B., Brown, R., & Smith, C. (1992). Ingroup bias as a function of salience,

- relevance, and status: An integration. *European Journal of Social Psychology*, 22, 103–122.
- Mullin, B. A., & M. A. Hogg. (1998). Dimensions of subjective uncertainty in social identification and minimal intergroup discrimination. *British Journal of Social Psychology*, 37, 345–65.
- Mummendey, A., Kessler, T., Klink, A., & Mielke, R. (1999). Strategies to cope with negative social identity: Predictions by social identity theory and relative deprivation theory. *Journal of Personality & Social Psychology*, 76(2), 229–45.
- Mummendey, A., Klink, A., & Brown, R. (2001). Nationalism and patriotism: National identification and out-group rejection. *British Journal of Social Psychology*, 40, 159–172.
- Mummendey, A., & Schrieber, H. J. (1984). "Different" just means "better": Some obvious and hidden pathways to ingroup favoritism. *British Journal of Social Psychology*, 23, 363–367.
- National Opinion Research Council (NORC). General Social Survey, 1966. On-line; available at: www.icpsv.umich.edu/ass.
- Neisser, U. (1987). From direct perception to conceptual structure. In U. Neisser, (Ed.), *Concepts and conceptual development: Ecological and intellectual factors in categorization*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Neuberg, S. L., & Newsom, J. T. (1993). Personal need for structure: Individual differences in the desire for simple structure. *Journal of Personality and Social Psychology*, 65, 113–131.
- Newcomb, T. M. (1952). Attitude development as a function of reference groups: The Bennington Study. In G. E. Swanson, T. M. Newcomb, & E. L. Hartley (Eds.), *Readings in social psychology* (Rev. ed., pp. 420–30). New York: Holt.
- Opp, K., & Gern, C. (1993). Dissident groups, personal networks, and spontaneous cooperation: The East German revolution of 1989. *American Sociological Review*, 58, 659–680.
- Paolino, P. (1995). Group-salient issues and group representation: Support for women candidates in the 1992 Senate elections. *American Journal of Political Science*, 39, 294–313.
- Perreault, S., & Bourhis, R. Y. (1999). Ethnocentrism, social identification, and discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25(1), 92–103.
- Petta, G., & Walker, J. (1992). Relative deprivation and ethnic identity. *British Journal of Social Psychology*, 31, 285–293.
- Rahn, W. M. (1993). The role of partisan stereotypes in information processing about political candidates. *American Journal of Political Science*, 37, 472–496.
- Reese, L., & Brown, R. E. (1995). The effects of religious messages on racial identity and system blame among African Americans. *Journal of Politics*, 57, 24–43.
- Reicher, S. (1982). The determination of collective behavior. In H. Tajfel (Ed.), *Social identity and intergroup relations* (pp. 41–83). Cambridge: Cambridge University Press.
- Rothbart, M. (1993). Intergroup Perception and Social Conflict. In S. Worchel & J. A. Simpson (Eds.), *Conflict between people and groups* (pp. 93–109). Chicago: Nelson-Hall.
- Rothgerber, H. (1997). External intergroup threat as an antecedent to perceptions of in-group and out-group homogeneity. *Journal of Personality and Social Psychology*, 73, 1206–1212.

- Ryan, B. (1992). *Feminism and the women's movement: Dynamics of change in social movement ideology and activism*. New York: Routledge.
- Schatz, R. T., Staub, E., & Lavine, H. (1999). On the varieties of national attachment: Blind versus constructive patriotism. *Political Psychology*, 20, 151-174.
- Schimmel, J., Simon, L., Greenberg, J., Pyszczynski, T., Solomon, S., Waxmonsky, J., & Arndt, J. (1999). Stereotypes and terror management: Evidence that mortality salience enhances stereotypic thinking and preferences. *Journal of Personality and Social Psychology*, 77, 905-26.
- Schmitt, M. T., & Branscombe, N. R. (2001). The good, the bad, and the manly: Threats to one's prototypicality and evaluations of fellow in-group members. *Journal of Experimental Social Psychology*, 37, 510-517.
- Schmitt, M. T., Branscombe, N. R., Kobrynowicz, D., & Owen, S. (2002). Perceiving discrimination against one's gender group has different implications for well-being in women and men. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 28, 197-210.
- Schuman, H., Steeh, C., Bobo, L. D., & Krysan, M. (1997). *Racial attitudes in America: Trends and interpretations*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Schwartz, S. H., Struch, N., & Bilsky, W. (1990). Values and intergroup social motives: A study of Israeli and German students. *Social Psychology Quarterly*, 53, 185-198.
- Scott, W. J. (1985). The Equal Rights Amendment as status politics. *Social Forces*, 64, 499-506.
- Sears, D. O. (1983). The persistence of early political predispositions: The roles of attitude object and life stage. In L. Wheeler & P. Shaver (Eds.), *Review of personality and social psychology* (Vol. 4, pp. 79-116). Beverly Hills, CA: Sage.
- Sears, D. O., & Citrin, J. (1985). *The tax revolt: Something for nothing in California*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sears, D. O., Citrin, J., Cheleden, S. V., & Van Laar, C. (1999). Cultural diversity and multicultural politics: Is ethnic balkanization psychologically inevitable? In D. Prentice & D. Miller (Eds.), *Cultural divides: The social psychology of cultural contact*. New York: Russell Sage Foundation.
- Sears, D. O., Citrin, J., Vidanage, S., & Valentino, N. (1994, September). *What ordinary Americans think about multiculturalism*. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, New York.
- Sears, D. O., & Funk, C. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Psychology*, 24, 1-91.
- Sears, D. O., & Henry, P. J. (1999). Ethnic identity and group threat in American politics. *Political Psychologist*, 4(1), 12-17.
- Sears, D. O., Henry, P. J., Fu, M., & Bui, K. (2001, July). *The origins and persistence of ethnic identity among contemporary American university students*. Paper presented at the annual meeting of the International Society for Political Psychology, Cuernavaca, Mexico.
- Sears, D. O., & Fluddy, L. (1990). On the origins of the political disunity of women. In P. Gurin & L. Tilly (Eds.), *Women, politics, and change* (pp. 249-277). New York: Russell Sage.
- Sears, D. O., & Jessor, T. (1996). Whites' racial policy attitudes: The role of white racism. *Social Science Quarterly*, 77, 751-759.

- Sears, D. O. & Kinder, D. R. (1985). Whites' opposition to busing: On conceptualizing and operationalizing group conflict. *Journal of Personality and Social Psychology*, 48, 1141-1147.
- Sears, D. O., & McConahay, J. (1973). *The politics of violence: The new urban blacks and the Watts riots*. Boston: Houghton Mifflin.
- Sellers, R. M., Smith, M. A., Shelton, J. N., Rowley, S. A. J., & Chavous, T. M. (1998). Multidimensional model of racial identity: A reconceptualization of African American racial identity. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 24, 18-39.
- Shamir, M., & Arian, A. (1992). Collective identity and electoral competition in Israel. *American Political Science Review*, 93, 265-277.
- Sidanius, J., Feshbach, S., Levin, S., & Pratto, F. (1997). The interface between ethnic and national attachment: Ethnic pluralism or ethnic dominance? *Public Opinion Quarterly*, 61, 102-133.
- Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression*. New York: Cambridge University Press.
- Simon, B. (1997). Self and group in modern society: Ten theses on the individual self and the collective self. In R. Spears, P. J. Oakes, N. Ellemers & S. A. Haslam (Eds.), *The social psychology of stereotyping and group life* (pp. 318-335). Oxford: Blackwell.
- Simon, B., & Klandermans, B. (2001). Politicized collective identity: A social psychological analysis. *American Psychologist*, 56, 319-331.
- Simon, B., Kulla, C., & Zobel, M. (1995). On being more than just a part of the whole: Regional identity and social distinctiveness. *European Journal of Social Psychology*, 25, 325-340.
- Simon, B., Loewy, M., Sturmer, S., Weber, U., Freytag, P., Habig, C., Kampmeier, C., & Spahlinger, P. (1998). Collective identification and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 646-658.
- Smith, E. R., & Henry, S. (1996). An in-group becomes part of the self: Response time evidence. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 22(6), 635-642.
- Smith, H. J., Spears, R., & Oyen, M. (1994). People like us: The influence of personal deprivation and group membership salience on justice evaluations. *Journal of Experimental Social Psychology*, 30, 277-299.
- Snow, D. A., Rochford, E. B. Jr., Worden, S. K., & Benford, R. D. (1986). Frame alignment processes, micromobilization and movement participation. *American Sociological Review*, 51, 456-481.
- Spears, R., Oakes, P. J., Ellemers, N., & Haslam, S. A. (1997). *The social psychology of stereotyping and group life*. Oxford: Blackwell.
- Stouffer, S. A. (1949). *The American soldier*. Princeton: Princeton University Press.
- Struch, N., & Schwartz, S. H. (1989). Intergroup aggression: Its predictors and distinctness from in-group bias. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 364-373.
- Swan, S., & Wyer, R. S., Jr. (1997). Gender stereotypes and social identity: How being in the minority affects judgments of self and others. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 23(12), 1265-1276.
- Tajfel, H. (1969). Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues*, 25, 75-97.
- Tajfel, H. C., Billig, M. G., and Bundy, R. P. (1971). Social categorization and intergroup behavior. *European Journal of Social Psychology*, 1, 149-178.

- Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 33-48). Monterey, CA: Brooks/Cole.
- Tajfel, H., & Wilkes, A. L. (1963). Classification and quantitative judgement. *British Journal of Psychology*, 54, 101-114.
- Tate, K. (1993). *From protest to politics: The new black voters in American elections*. New York: Russell Sage.
- Taylor, D., & Moghaddam, F. M. (1996). *Theories of intergroup relations*. Westport, CT: Praeger.
- Taylor, D. M., Moghaddam, F. M., Gamble, I., & Zellerer, E. (1987). Disadvantaged group responses to perceived inequality: From passive acceptance to collective action. *Journal of Social Psychology*, 127, 259-272.
- Thoits, P. A., & Virshup, L. V. (1997). Me's and we's: Forms and functions of social identities. In R. Ashmore & L. Jussim (Eds.), *Self and identity: Fundamental issues* (Vol 1, pp. 106-133). New York: Oxford University Press.
- Tripathi, R. C., & Srivastava, R. (1981). Relative deprivation and intergroup attitudes. *European Journal of Social Psychology*, 11, 313-318.
- Tropp, L. R., & Wright, S. C. (1999). Ingroup identification and relative deprivation: An examination across multiple social comparisons. *European Journal of Social Psychology*, 29, 707-724.
- Turner, J. C. (1996). Henri Tajfel: An introduction. In W. P. Robinson (Ed.), *Social groups and identities: Developing the legacy of Henri Tajfel* (pp. 1-23). Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Turner, J. C., Hogg, M. A., Oakes, P. J., Reicher, S. D., & Wetherell, M. S. (1987). *Rediscovering the social group: A self-categorization theory*. Oxford: Blackwell.
- Turner, J. C., Hogg, M. A., Turner, P. J., & Smith, P. M. (1984). Failure and defeat as determinants of group cohesiveness. *British Journal of Social Psychology*, 23, 97-111.
- Van Knippenberg, A. (1978). Status differences, comparative relevance and intergroup differentiation. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups: Studies in the social psychology of intergroup relations*. London: Academic Press.
- Van Knippenberg, A., & van Oers, H. (1984). Social identity and equity concerns in intergroup perceptions. *British Journal of Social Psychology*, 23, 351-361.
- Vanneman, R. D., & Pettigrew, T. F. (1972). Race and relative deprivation in the urban United States. *Race*, 13, 461-486.
- Verba, S., & Nie, N. H. (1972). *Participation in America: Political democracy and social equality*. New York: Harper.
- Verkuyten, M., & Nekuee, S. (1999). Ingroup bias: The effect self-stereotyping, identification, and group threat. *European Journal of Social Psychology*, 29, 411-418.
- Wilder, D. A. (1986). Social categorization: Implications for creation and reduction of intergroup bias. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental psychology*. Orlando, FL: Academic Press.
- Wright, S. C. (1997). Ambiguity, social influence, and collective action: Generating collective protest in response to tokenism. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 23, 1277-1290.
- Wright, S. C., Taylor, D. T., & Moghaddam, F. M. (1990). Responding to member-

- ship in a disadvantaged group: From acceptance to collective protest. *Journal of Personality and Social Psychology*, 58, 994–1003.
- Young, I. M. (1990). *Justice and the politics of difference*. Princeton: Princeton University Press.
- Young, I. M. (1997). *Intersecting voices: Dilemmas of gender, political philosophy, and policy*. Princeton: Princeton University Press.

الفصل السادس عشر

التعصب والعداية بين الجماعات (٢٩٨)

جون داكيت

استخدم علماء الاجتماع عددًا من المفاهيم لوصف وفهم العدوانية والصراع بين الجماعات. وقد يكون مفهوم التعصب، الذي تم تعريفه على أنه اتجاه سلبي بين الجماعات (Allport, 1954; Ashmore & Delboca, 1981; Brown, 1995)، هو المصطلح الأكثر تأثيرًا بين هذه المصطلحات.

وصياغة مفهوم التعصب كاتجاه سلبي بين جماعي يتضمن قضيتين أساسيتين: الأولى، هي التصنيف الاجتماعي social categorization، فعندما نرى الآخرين كأعضاء مصنّفين في جماعات أو فئات اجتماعية لا كأفراد، وقتها فقط يمكن لهذه الاتجاهات السلبية بين الجماعية أن تنشط تجاههم. القضية الثانية هي بنية وأبعاد هذه الاتجاهات السلبية بين الجماعية. فقد ميز علماء النفس الاجتماعي بين ثلاثة مكونات مميزة للتعصب، أو طرق يمكن بها التعبير عن الاتجاهات السلبية بين الجماعية، وهي: التمييز السلبي negative stereotype (مكون معرفي)، والمشاعر السلبية (مكون وجداني) ونزوعات سلوكية سلبية (مكون سلوكي) نحو الجماعات الخارجية. وقد تم تناول هذه المكونات الثلاثة تقليديًا على أنها ثلاثة تعبيرات أو مكونات لبعد اتجاهي أساسي واحد للتقييم بين الجماعات. ومع ذلك، فقد تراكمت الأدلة

(٢٩٨) قام بترجمة هذا الفصل ربيع أحمد مرسى وهبه.

حديثاً لتشير إلى أنه قد يكون هناك بعدان مختلفان للتقييم بين الجماعي: ما يروق مقابل ما لا يروق، وعدم الاحترام مقابل الاحترام، مع بيان لكل واحدة من هذه الطرائق الثلاث للتعبير عن التعصب.

وسوف ننظر في الجزئية التالية في قضية التصنيف الاجتماعي كمصدر للأساس الاجتماعي المعرفي، أو شرط أساسي للتعصب، يتبع ذلك النظر في طبيعة وقياس تباينات التعصب. وأخيراً، سنختبر في هذا الفصل أسباب التعصب، سواء كظاهرة فردية أو بين جماعية.

جماعات وفئات: الأساس الاجتماعي - المعرفي للتعصب

الشرط الأساسي للتعصب كاتجاه سلبي بين جماعي هو تقسيم المجتمع إلى جماعات أو فئات اجتماعية. ففي حين تعد الجماعات والفئات الاجتماعية حاضرة دائماً وفي كل مكان في الشئون الإنسانية، فإنها لا تتشكل بالطبيعة بل تُبنى اجتماعياً وتُخلق عن طريق نشاط إنساني معرفي. والتصنيف الاجتماعي، أو التصنيف الإدراكي للأفراد إلى فئات أو جماعات منفصلة، هي عملية معرفية أساسية تُبسّط وتُبني وتُضفي المعنى على البيئة الاجتماعية. وهو شرط أساسي للسلوك بين الجماعي من أي نوع، وقد تم الاعتراف بدوره في التعصب والتمييز منذ عهد قديم (Allport, 1954; Lippman, 1992; Tajfel, 1969). فالميل إلى إدراك الآخرين على أنهم أعضاء في جماعة أو فئة بدلاً من التعامل معهم كأفراد يحدث بصورة منتشرة، وبسرعة، وبطريقة تبدو تلقائية في كثير من المواقف. وقد لوحظ وجود عدد من التأثيرات المرتبطة بالتعصب على الإدراك، ومعالجة المعلومات، والسلوك، والتي كما أشارت "فيسك" (Fiske (1998, 2000 تحدث غالباً تلقائياً أوتوماتيكياً وخارج الوعي أو التحكم الشعوري.

وأحد تأثيرات التصنيف الاجتماعي التشديد على التشابهات والاختلافات ما بين الفئات، والتي دفع "تاجفيل" (Tajfel, 1969) بأنها أساسية للتمييز. وقد بينت دراسات عديدة أنه عندما يتم تصنيف الأفراد إلى جماعات، فإن التشابه بينهم وبين زملائهم من أعضاء الجماعة المتماسكة وعدم التشابه مع الأعضاء من خارج جماعتهم سيكون مبالغاً فيه (Allen & Wilder, 1975; Wilder, 1986). ومن النتائج الأخرى لتصنيف الأفراد إلى من هم داخل الجماعة ومن هم خارجها، الميل العام لدى أعضاء الجماعة المتماسكة إلى رؤية من هم خارجها على أنهم أقل تعقيداً وأقل تغايراً وأقل فردية من الأعضاء داخل الجماعة (Hamilton & Trolie, 1986; Judd & Park, 1986; Wilder, 1988).

وقد تم إظهار التأثيرات الأكثر درامية للتصنيف باستخدام نموذج الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات الذي اكتشفه "تاجفيل" (Tajfel, 1971; Tajfel, Flament, Billig, & Bundy, 1970). حيث تم إخبار المشاركين ببساطة أنهم قد تم تقسيمهم إلى جماعات تقريباً على أساس تعسفي. والجماعات بهذه الصورة تمثل في الحقيقة الحد الأدنى، حيث لا تتضمن نشاطاً للجماعة أو اتصالاً بين أعضائها. وعندما طلب من هؤلاء المشاركين تقييم أعضاء مجهولين داخل الجماعة وخارجها أو تخصيص مكافآت فيما بينهم، فعلوا هذا بطريقة منحازة يعترها التمييز محبذين ومحابين من هم داخل الجماعة على من هم خارجها (Brewer, 1979; Tajfel, 1981). علاوة على ذلك، فإنه كلما كان التصنيف بين الجماعي أكثر بروزاً كان الانحياز بين الجماعي والتمييز أكبر (Mullen, Brown, & Smith, 1992).

وهذا التمييز والانحياز بين الجماعات الذي يشحذه مجرد التصنيف إلى جماعات، غالباً ما يُرى على أنه "شكل أولى من التعصب السلوكي" (Brown, 1995, p. 45). ولكن التعصب كمفهوم يُصاغ عموماً بوصفه يتضمن سلبية

تجاه من هم خارج الجماعة، وقد أشار الدليل من واقع دراسات الحد الأدنى للعلاقة بين الجماعات، إلى أن هذا الانحياز والتمييز ينبثق أساسًا من التقييمات المدعمة داخل الجماعة وليس من انتقاص لمن هم خارج الجماعة (Brewer, 1979; Brown, 2000). بالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما يتم توزيع النتائج السلبية بين أعضاء الجماعة المتماسكة وأعضاء جماعة أخرى في مواقف الحد الأدنى بين الجماعية، فإن الانحياز والتمييز يظهران بطبيعة الحال قياسًا على اختفاء النتائج الإيجابية (Otten & Mummendey, 2000). وهذا ما يشير إلى أن التصنيف لا يولد سلبية أو تعصبًا تجاه من هم خارج الجماعة بل توحيدًا مع، وتعزيزًا للجماعة المتماسكة، ومن ثم قد يكون الأكثر ملاءمة أن يرى التصنيف كشرط أساسي أو مؤشر للتعصب أكثر من كونه شكلًا من أشكال التعصب (انظر Brown, 2000).

وإذا كان التصنيف الاجتماعي البارز شرطًا ضروريًا وغير كافٍ للتعصب، فإنه اتساقًا مع ذلك لابد أن يكون مصاحبًا للتعصب. وتدعيمًا لهذا، يشير البحث إلى أنه عندما يمارس الناس التعصب ضد جماعة معينة، يكون وصول هؤلاء الناس إلى ذلك التصنيف ممكنًا وبدرجة عالية من السهولة. فالناس المعادون للسامية أكثر استعدادًا لتصنيف الآخرين كيهود (Allport & Kramer, 1946; Quattrone, Keatts, & Harkins, 1975)، في حين أنه عندما يكون المستهدفون غامضين عرقيًا، فإن الأشخاص المتعصبين عرقيًا يستغرقون وقتًا أطول في محاولة تصنيفهم (Blascovitch, Wyer, Swart, & Kibler, 1997). والأشخاص الذين يتعصبون لجماعات معينة يكونون على استعداد - وبصورة خاصة - إلى التحول من الحالة التي دعته "بروير" (Brewer, 1998) بالمعالجة الشخصية للمعلومات الاجتماعية إلى حالة المعالجة القائمة على الفئة category-based processing عند الاستجابة إلى أفراد من تلك الجماعات. ومن

ثم فإنه في المجتمعات التي تتصف بمستويات مرتفعة من التعصب، ستميل تلك التصنيفات الخاصة بين الجماعية إلى أن تكون أكثر بروزاً عبر المواقف (Brewer & Miller, 1984).

ومن ثم، فإن التصنيف عموماً له تطبيقات في التعصب والسلوك بين الجماعي بطرق عديدة. الطريقة الأولى، أن التصنيف إلى جماعات يعد شرطاً للسلوك بين الجماعي. الطريقة الثانية أن بروز التصنيف يؤثر في قدر الانحياز بين الجماعي والتمييز المتولد، في شكل تعزيز للجماعة الداخلية، وبالرغم من كونه لا يضارع التعصب، إلا أنه يبدو مؤشراً أو نذيراً له (للاطلاع على رؤية أوسع لتأثيرات التصنيف على الانحياز داخل الجماعة، وهوية الجماعة، والتماسك السياسي، انظر: الفصل الخامس عشر). والطريقة الثالثة أن التعصب ضد جماعات معينة يميل إلى أن يكون مرتبطاً بتصنيفات تلك الجماعات كونها من السهل الوصول إليها وبدرجة عالية بالنسبة للأشخاص المتعصبين، وعالية البروز في المواقف الاجتماعية حيث يوجد التعصب.

الطبيعة الثلاثية للاتجاهات التعصبية بين الجماعية

لقد تمت صياغة مفهوم الاتجاهات بين الجماعية على أنها تضم ثلاثة مكونات أو طرق مختلفة، يمكن بها التعبير عن الجاذبية أو العدائية بين الجماعات. وهذا ما تضمن بصورة ثابتة مكوناً معرفياً، في شكل أنماط جماعية سلبية أو إيجابية، ومكوناً وجدانياً، في شكل مشاعر سلبية أو إيجابية نحو الجماعات؛ ومكوناً سلوكياً، مُعبّرًا عنه في الميل إلى السلوك بصورة سلبية تجاه من هم خارج الجماعة، من خلال أعمال تمييزية مثلاً، والمحافظة على المساحة الاجتماعية (Allport, 1954; Rosenfeld & Stephan, 1981).

الأنماط والتعصب

يعرف علماء النفس الاجتماعي المعاصرون الأنماط الجامدة كمعتقدات حول الصفات الشخصية لجماعة، أو فئة من الناس (انظر Ashmore & DelBoca, 1981). وفي مقابل المقاربات الأكثر تقليدية التي رأت أن الأنماط بالضرورة غير صحيحة، أو غير عقلانية أو جامدة، أو مخطئة بطريقة ما، فإن هذه المقاربة ترى أن الأنماط تظهر أساسًا من خلال عمليات معرفية طبيعية وتكيفية في الأساس، مثل التصنيف الذي يعمل على تقليل تعقيد معالجة المعلومات الاجتماعية (Brewer & Kramer, 1985; Messick & Mackie, 1989).

قدر كبير من البحث النفسي الاجتماعي المعاصر انبثق عن هذه الرؤية للتميط كعملية معرفية بحثية، ومفهوم النمط كبناء معرفي ينظم ويمثل معلومات حول الفئات الاجتماعية (انظر: Fiske, 1998, 2000; Hilton & von Hippel, 1996; Maccrae, Satngor & Hewstone, 1996). وقد كان هناك استخلاص مهم، من هذا البحث ويتحلى بجودة التنظيم، مفاده أن الأنماط تعمل كتوقعات معمة حول الفئات أو الجماعات التي تحابي إدراك وسلوك الأعضاء الأفراد لتلك الجماعات لحفظ النمط وتوليد تأكيد سلوكي لها.

ومع ذلك، فإن التتميط في حد ذاته لا يتضمن بالضرورة تعصبًا. فالتتميط لمن هم خارج الجماعة يمكن أن يكون إيجابيًا من الناحية التقييمية أو محايدًا أو سلبيًا. والأنماط المقيّمة سلبيًا هي فقط التي ترى عادةً كتعبير عن اتجاهات تعصبية، الأمر الذي يطرح سؤالين مهمين حول التتميط والتعصب: الأول، إلى أي مدى من القوى ترتبط الأنماط السلبية لجماعات معينة بتعبيرات أخرى من التعصب ضد تلك الجماعات؟ والسؤال الثاني: هل التتميط السلبي لمن هم خارج الجماعة يقوم فقط على قياس أو بعد تقييمي،

أم أن هناك - كما أشارت البحوث الحديثة - بعدن تقيمين متميزين للأنماط السلبية؟

فى المقام الأول، تم الاعتراض وبصورة تقليدية على أن الأنماط السلبية ينبغى أن تكون شديدة الارتباط بتعبيرات أخرى عن التعصب، مثل السلوك الانفعالى التمييزى أو الكاره (Allport, 1954). ومع ذلك، فإن الدليل حتى الآن لا يدعم هذه الرؤية. وقد خلصت مراجعة "بريجهام" Brigham (1971) لأحد البحوث التى أجريت على التتميط، إلى أن الأنماط السلبية والتعصب كانا مرتبطتين ولكن على نحو ضعيف ودون اتساق. وقد توصل بحث لاحق إلى نتائج مشابهة (Gardner, 1973. 1993; Lalonde & Gardner. 1994; Stephan, Ageyev, Coates-Shrider, Stephan. & Abalakina. 1994). وأشار تحليل بعدى/ ما ورائى meta-analysis لاختبارات تتضمن ٣٠ فرضاً علمياً من ١٢ دراسة مختلفة إلى أن التتميطات التقييمية لدى الأمريكان البيض تجاه السود قد ارتبطت بدرجة 25 مع اتجاهات عرقية عمومية للبيض عند درجة 16 مع مؤشرات للسلوك التمييزى ضد السود (Dovidio. Brigham. 1996). (Johnson. & Gaertner, 1996).

المشكلة فى هذا البحث هى أن هذه الدراسات اختبرت العلاقة بين التعصب والأنماط، مع تقييم الأنماط كبعد واحد عام للتقييم السلبى مقابل الإيجابى. ومع ذلك، فقد أشارت عدة دراسات إلى أن التتميط بين الجماعات يتضمن بعدين تقيمين متميزين تميزاً واضحاً: الأول يسمى بالكفاءة competence ويتضمن صفات لسمات تدل على الإنجاز، والقدرة، والمكانة، والقوة، والسلطة وذلك فى مقابل عدم الكفاءة incompetence، والتدنى، والضعف، ويوصف البعد الثانى عادة بالإحسان beneficence أو الدفء، أو الأخلاق ويتضمن صفات لسمات تدل على اللطف، والقبول، والكرم، وطيب

الأخلاق وذلك مقابل سوء badness، والإساءة، والوضاعة، والشر، وانعدام الأخلاق. هذان البعدان التقييميان للأنماط ظهرا في بحث "بروير" و"كامبل" (1976) Brewer and Campbell عن جماعات قبلية شرق أفريقية وكذلك في دراسات تمت على الأنماط العرقية (Giles & Ryan, 1982; Singh, Choo. & Poh, 1998)، والأنماط القومية (Phalet & poppe, 1997; Poppe & Linnssen, 1999)، وأنماط الجماعات الاجتماعية (Fiske, Xu, Cuddy, & Glick, 1999).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن هذين البعدين للأنماط التقييمية لهما ارتباطات مختلفة تماماً. فالتقييم على بعد الكفاءة ارتبط بمكانة الجماعة (fiske, et al., 1999)، والقوة (Brewer & Campbell, 1976)، بينما التقييم على بعد الإحسان beneficence ارتبط بدرجة الصراع مع أو التهديد التنافسي من الجماعة (Fiske et al., 1999; Phalet & Poppe, 1997). وفي حين لم يتم سير أغوار هذين البعدين من الأنماط التقييمية مباشرة في علاقتهما بالأنماط العرقية، فسوف يكون هناك لاحقاً حجة أنهما يظهران كما لو أن لهما تطبيقات مهمة في فهم العنصرية وتطوير لدراسة نماذج typology تناسب العنصرية.

إجمالاً، ومن ثم، فإن المقاربات الحديثة، لا ترى التمييز كعملية باثولوجية بل كعملية من بين عمليات شمولية ومعرفية تكيفية مثل التصنيف الذي يقلل من التعقيد الاجتماعي ويعمل كتوقعات مستديمة ذاتياً حول الآخرين. وعلى عكس التوقع، فقد وجدت الدراسات الإمبريقية علاقات ضعيفة نسبياً بين قياسات التعصب عموماً ضد من هم خارج الجماعة والأنماط التقييمية التي حملتها تلك الجماعات. ومع ذلك، فإن هذه النتائج قد تكون مضللة، حيث هناك دليل حديث يشير إلى أن الأنماط تتضمن بعدين متميزين تماماً من التقييم بين الجماعات: أبعاد الكفاءة والإحسان.

الموجدة بين الجماعات والتعصب

لقد ذكر "ستانجور" و"سوليفان" و"فورد" Stangor, Sullivan and Ford (1991) أنه في الوقت الذي اعتقد فيه علماء النفس بطبيعة الحال أن الانفعال السلبي أو مشاعر كره الجماعة تجاه من هم خارجها كانت الجوهر الأساسي للتعصب، فإنه أثناء العقدين الأخيرين تحول تركيزهم على نحو كبير إلى الجوانب المعرفية، مثل التصنيف والتمييز. ولكن العديد من التعليقات المؤثرة أشارت إلى تحول آخر ممكن بالعودة إلى التأكيد على مركزية الوجدان بالنسبة للاتجاهات بين الجماعات، والسلوك، والعلاقات. فقد أشارت "فيسك" (Fiske 1998)، وعلى سبيل المثال، أنه ينبغي أن يصاغ التعصب على نحو محدد كانفعال سلبي بين الجماعات. واقترح "سميث" (Smith 1993) أيضاً نظرية تشير أنه عندما تكون هوية الجماعة بارزة، فإن الطريقة التي يمدح بها الناس السياقات بين الجماعية، أو العلاقات، تولد مشاعر خاصة حول الجماعة الخارجية أو من هم خارج الجماعة، وهذه "الانفعالات الاجتماعية social emotions" هي التي تشكل التعصب وتحدد السلوك داخل الجماعة.

ويشير البحث أيضاً إلى أن الوجدان تجاه الجماعات الخارجية قد يكون المكون الأكثر أهمية لاتجاهات التعصب. وقد وجد "ستانجور" وزملاؤه (Stangor 1991) أن الاستجابات الوجدانية للجماعات القومية، والعرقية، والدينية كانت أفضل تنبؤاً بالتحيز العام والمسافة الاجتماعية لهذه الجماعات من الأنماط التي تكونت حول تلك الجماعات. وقد وجد أيضاً كل من "هادوك"، و"زانا" و"إسس" (Haddock, Zanna, and Esses 1994) أن الاستجابات الوجدانية كانت أفضل تنبؤاً من الأنماط الخاصة بالتقييمات العامة للناس فيما يتعلق بالجماعات العرقية. وقد وجد تحليل ما ورائي قام به "دوفيديو" وزملاؤه (Dovidio 1996) لثلاثين فرضاً من ١٢ دراسة مختلفة أن التعصب

الوجداني للسود يرتبط بالسلوك التمييزي ضدهم (معامل ارتباط = 32.0) بدرجة أكبر من ارتباطه بالأنماط المعتقدة حولهم (معامل ارتباط = 16.0)

وهناك دليل، مع ذلك، على أن الوجدان أو مشاعر التعصب تجاه الجماعة الخارجية، قد لا تكون أيضًا أحادية البعد، بل منظمة على بعدين متوازيين مباشرة مع تلك الأنماط التقييمية المذكورة (انظر: الفصل السادس، للاطلاع على المزيد من الأدلة حول الطبيعة ثنائية البعد للوجدان). وقد اختبر بحث قام به "ديجكر" (Dijker 1987) الانفعالات التي استخلصها من ثلاث جماعات مهاجرة من المشاركين الهولنديين. وقد كشف التحليل العاملي factor analysis عن بعدين وجدانيين مستقلين نسبيًا للتعصب: الأول، اتصف بثلاث ظواهر وجدانية وثيقة الارتباط هي الغضب أو الاستثارة، والاعتناء أو الاهتمام، والقلق. بينما اتصف البعد الثاني بوجدان إيجابي، بحيث يمكن للتعصب أن يشار إليه إما عن طريق الوجدان السلبي المرتفع أو الوجدان الإيجابي المنخفض، نحو الجماعات الخارجية. وقد وجد "ديجكر" أن كلا التأثيرين السلبي والإيجابي قد تنبأ بالتقييم الكلي لجماعات الأقلية، إلا أن بعد الوجدان الإيجابي كان الأفضل تنبؤًا. كذلك وجد "ستانجور" وزملاؤه Stangor (1991) لاحقًا أن الوجدان الإيجابي المنخفض كان أفضل تنبؤًا من الوجدان السلبي للتعصب عامة، تجاه عدد من جماعات الأقلية في الولايات المتحدة.

وقد توصل بحثان مهمان آخران إلى نتائج موازية لنتائج "ديجكر"، وأشار بحث قامت به "فيسك" وزملاؤها (Fiske 1999) عن مضمون التمييز للجماعات الاجتماعية في الولايات المتحدة أيضًا إلى وجود بعدين للاتجاهات بين الجماعية، أحدهما اتصف بالإعجاب مقابل الكره (يوازي أنماط الإحسان) والآخر اتصف بالاحترام مقابل عدم الاحترام (موازيًا لأنماط الكفاءة). أما "بروير" و"كامبل" (Brewer and Campbell 1976) فقد أشارا في بحثهما عن الجماعات القبلية الشرق أفريقية، إلى أن الحب أو الجاذبية والاحترام بين

الجماعات قد ظهرا كبعدين متميزين للاتجاهات بين الجماعية. ويمكن للكره أن يتضمن وجداناً سلبياً كما هو واضح نحو الجماعات الخارجية، بينما عدم الاحترام يبدو متضمناً نقصاً في الوجدان أو الانفعالات الإيجابية.

وهكذا، فإن النتائج المستخلصة من البحوث والتحقيقات الثلاثة المختلفة تلتقى في الإشارة إلى بعدين متميزين للمشاعر بين الجماعية أو الوجدان بين الجماعي، وهو يوازي مباشرة بعدى الأنماط التقييمية التي ذكرناها، ومن ثم فإن الوجدان السلبي تجاه الجماعات الخارجية أو كرههم يمكن أن يصاحب تنميطهم كأشرار أو غير أخلاقيين أو خبيثين، بينما نقص الوجدان الإيجابي (عدم الاحترام) يمكن أن يصاحب تنميطهم على أنهم غير أكفاء، ضعفاء، متخلفين، وغير ناجحين.

التعبيرات السلوكية عن التعصب: المسافة الاجتماعية، والتمييز، والعنف

في الوقت الذي درس فيه علماء النفس الاجتماعي بصورة أساسية جوانب التعصب المعرفية، والإدراكية، والوجدانية، نجد علماء الاجتماع قد كرسوا اهتماماً أكبر للتعبيرات السلوكية، في شكل نوايا الناس ونوازعهم للسلوك على نحو سلبي تجاه أعضاء الجماعة الخارجية. وقد تتمثل التعبيرات السلوكية للتعصب - التي حازت القدر الأكبر من الدراسات - في تقاضيات المساحة الاجتماعية (التجنب السلوكي) والسلوك التمييزي. والمثير هنا أن الأعمال القصدية من عنف خطير موجه ضد الأفراد بسبب عضويتهم في فئة أو جماعة أو "جرائم الكراهية" هي الأقل بحثاً ودراسة.

إن المسافة الاجتماعية تقاس عادة عن طريق التباينات الموجودة في استطلاع الرأي الأصلي لـ "بوجاردوس" (1925) Bogardus والذي يسأل فيه عن مدى استعداد الناس لاتصال شخصي بدرجات مختلفة من الحميمة ("مصاهرة قريبة عن طريق الزواج"، "في شارعنا كجيران"، "العمل معا في

مهنتي"، المواطنة في بلدي") مع أعضاء جماعة اجتماعية معينة. ومن بين النتائج المستخلصة من بحث تم إجراؤه حول المسافة الاجتماعية كان الوقوف على الطبيعة الحسية النسبية أو المعيارية للتعصب في المجتمعات، فقد رصدت دراسات عديدة ترتيباً هرمياً لتفضيلات المسافة الاجتماعية في الولايات المتحدة كانت مقبولة على نحو واسع، وظلت ثابتة على نحو ملحوظ على مدى زمني طويل في القرن العشرين (Dovidio et al., 1996; Owen, 1981). على قمة هذا الهرم جاءت الشعوب الأوروبية الشمالية الشقراء fair-skinned، تلاها الأوروبيون الشرقيون والجنوبيون، ثم الشعوب الآسيوية، وأخيراً الشعوب الأفريقية في قاع الهرم. حتى الأقليات ذات الترتيب المنخفض قبلوا الهرمية، فيما عدا مكانة جماعاتهم التي وضعوها في مرتبة مرتفعة (Simpson & Yinger, 1985).

وقد أكد البحث المقارن لـ "هاجيندورن" (Hagendoorn, 1995) حول الترتيبات الهرمية للمسافة الاجتماعية داخل عدد من المجتمعات في أوروبا الغربية والشرقية، أن هذه الهرميات كانت إجماعية consensual بدرجة عالية داخل الجماعات الاجتماعية. وقد مالت أيضاً إلى أن تكون إجماعية عبر المجموعات في مجتمعات معينة، باستثناء حال وجود تصدعات إيديولوجية أو ثقافية حادة في المجتمع، وهي الحالة التي قد تختلف فيها الجماعات المتصارعة على الهرمية. وقد كانت هذه هي الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للجماعات الإسلامية مقابل الجماعات غير الإسلامية في عديد من البلدان من الاتحاد السوفييتي سابقاً.

إن وجود تمييز سائد ضد جماعات تكون مستهدفة للتعصب قد نال قسطاً كبيراً من التوثيق. فعلى سبيل المثال، قام "بيتيجرو" (Pettigrew, 1998b) بمراجعة الجزء الجوهرى من البحث على المستويات المرتفعة من التعصب والتمييز ضد الأقليات من المهاجرين الجدد في أوروبا الغربية. وقد بينت

دراسات عدة وجود تمييز منتشر ضد السود في الولايات المتحدة، برغم الانخفاض الظاهر في التعصب العلني (انظر على سبيل المثال: Crosby, Bromley, & Saxe, 1980).

ومن المثير أيضاً أنه على مستوى الجماعة يبدو هناك ميل قوى لتلك الجماعات النمطة سلبياً والمستهدفة من الوجدان التعصبى إلى أن تكون الأكثر تعرضاً للتمييز (انظر Hagendoorn, 1995). وهذا ما يناقض العلاقة الضعيفة المكتشفة بين السلوك التمييزى والأنماط السلبية والعلاقة المتوسطة بين السلوك التمييزى والوجدان بين الجماعى على مستوى الفروق الفردية (Dovidio et al., 1996). إلا أنه وكما أشرنا، فإن ضعف النتائج الأخيرة قد يكون بسبب الفروق الفردية فى الاتجاهات بين الجماعية التى تبدو منظمة وفقاً لبعدين، وهو عادة ما لم يتم قياسه على نحو منفصل.

إن العدوانية والعنف ضد من هم خارج الجماعة، أو ضد أعضاء الجماعة الخارجية يشكلان التعبيرات السلوكية الأكثر تطرفاً للتعصب. وقد رصدت العديد من الدراسات التاريخ الطويل للعنف ضد السود فى الولايات المتحدة (Simpson & Yinger, 1985)، ووصف "بيتيجرو" (Pettigrew, 1998b) الانتفاضة الحديثة للعنف ضد المهاجرين فى أوروبا الغربية. ومن ثم فقد تم تركيز كثير من الاهتمام على الظروف التى تؤدى إلى التعبير عن التعصب بصورة عنيفة.

ولم تجد النتائج الأولى التى تشير إلى وجود ارتباط بين قتل السود فى جنوب أمريكا والصعوبات الاقتصادية (Raper, Hovland & Sears, 1994; Rich, 1998) تأييداً من قبل التحليلات الحديثة والبيانات الجديدة (Green, Glaser, & Rich, 1998). كما لم يظهر دليل واضح على العلاقة بين البطالة وجرائم الكره سواء ضد السود فى الولايات المتحدة (Green & Rich, 1998) أو "الأجانب" فى ألمانيا (Krueger & Pischke, 1997). وفى المقابل، أشارت

دراسات بيئية ecological إلى أن ردود الفعل الكارهة للأجانب xenophobic reactions قد تكون محتملة بشكل خاص في المواقف التي تكون فيها "جماعات معترف بها ومتمكنة تواجه أناسًا خارجها يتحدون بعددهم المتزايد وممارستها الاجتماعية الهرمية الموجودة مسبقًا والتي يشغلون فيها موقعًا مفضلًا" (Green, Abelson, & Garnett, 1999, p. 430).

وأخيرًا، فإن هناك أيضًا مؤشرات على أن بعضين مختلفين للسلوك التمييزي بين الجماعات، قد يكونان غير قابلين للتعريف، يوازن تلك الأبعاد المعرفة بالنسبة للأنماط التقييمية والوجدان بين الجماعات. على سبيل المثال، أشار "كوفل" (Kovel 1970) إلى التمييز بين العنصرية الكراهية التي تتصف بكراهية السود وتجنبهم، وبين العنصرية القاهرة التي تتصف بالاعتقاد في تدنيهم وتأبيدها لإخضاعهم اجتماعيًا. وهذا التمييز يماثل الفرق الأكثر حداثة الذي أشارت إليه "فيسك" (Fiske 1998) بين التمييز "العنيف" "hot" discrimination والمرتبطة بالانفعالات السلبية مثل الغضب والعدائية (والمفترض أن تقابلها الأنماط التي تعكس انفعالات سلبية مثل الشر، والسوء، وانعدام الأخلاق) وبين التمييز "الفاتر" "cold" discrimination المرتبطة بأنماط سلبية حول جماعة خارجية يشير إلى وضاعتها (ومن المفترض أيضًا أن يكون مرتبطًا بالوجدان الإيجابي المنخفض أو عدم الاحترام). وتشير هذه التمييزات إلى أن الكراهية والوجدان السلبي - تجاه الجماعات الخارجية التي ترى كجماعات سيئة منعدمة الأخلاق ومصدر تهديد يمكن أن يصاحبهما ويعبر عنهما في أنواع معينة من التمييز بين الجماعي وخاصة بالتجنب، بينما عدم الاحترام أو الوجدان الإيجابي المنخفض تجاه الجماعات التي ترى عديمة الكفاءة ووضيعة - سيصاحبهما ويعبر عنهما بأنواع أخرى من التجنب بين الجماعي وخاصة المعاملة التمييزية. والأنواع الأكثر خطورة للسلوك السلبي بين الجماعي مثل جرائم

الكراهية، قد تكون حينها موجهة ضد جماعات مكروهة وغير محترمة في الوقت نفسه.

أنواع التعصب المختلفة

تتضمن الاتجاهات التعصبية بين الجماعية وعلى نحو متغير المكونات الثلاثة للأنماط غير المحبذة، مشاعر الكره أو عدم الاحترام، وبعض التعبيرات السلوكية للتعصب، حتى لو كانت الأخيرة دقيقة إلى حد ما. ومن ثم فهذه هي الجوانب الشاملة نسبياً للتعصب. والقضية النوعية هنا هي هل توجد أنواع مختلفة من التعصب؟ إحدى المقاربات التي ظهرت من بحث في الولايات المتحدة تشير إلى وجود أنواع مختلفة من العنصرية. ومقاربة ثانية ميزت بين التعصب والأنماط الضمنية أو التلقائية في مقابل العلنية أو الأنماط محل السيطرة. ومقاربة ثالثة تنبثق عن التعريف السابق بالبعدين المتميزين للتعصب وتستخدمهما لمقابلة أنواع عريضة من التعصب ببعضها البعض.

العنصرية التقليدية وأنواع العنصرية الجديدة

لقد عارضت نظريات عديدة شديدة الارتباط ببعضها البعض أن يكون هناك نوع جديد من العنصرية قد ظهر في الولايات المتحدة في العقود التي تلت انفصال الجنوب، يكون قد حل جزئياً محل نوع قديم من العنصرية أكثر تقليدية. وقد ظهرت هذه النظريات استجابة لنتائج تبين أنه برغم الدليل المسحي للانخفاض المتواصل والحاد في التعصب العنصري للبيض، بعد بدايات الستينيات من القرن العشرين (Schuman, Steeh. & Bobo, 1985)، فإن التمييز ضد السود وعدم المساواة العرقية لم تظهر انخفاضات موازية (Crosby, Bromely, & Saxe, 1980). علاوة على ذلك، فإن كثيراً من البيض غير المتعصبين ظاهرياً قد عارضوا بقوة السياسات المقصود بها تخفيض

هذه الأشكال من انعدام المساواة (انظر: Huddy, & Sears, 1995). وأشار بحث آخر إلى أن السلوك الودود ظاهريًا لدى البيض تجاه السود أو الاستجابات غير المتعصبة ظاهريًا على استطلاع الرأي يمكن أن يصاحبها وجدان سلبي ظاهري تكشفه مؤشرات دقيقة مثل نغمة الصوت (Weitz, 1972) ومسافة الجلوس (Hendericks & Bootzin, 1976)، أو الاستخدام الملاحظ لخط الأنابيب الكاذب bogus pipeline، وهو تكتيك شائع الاستخدام لزيادة الأمانة في التقارير الذاتية. (Allen, 1975; Sigall & Page, 1971). وإجمالاً، فإن هذه النتائج تشير إلى أن العنصرية الأمريكية التقليدية أو القديمة، تتصف بمعتقدات في النقص البيولوجي للسود وتفوق البيض والرغبة في التفرقة والتمييز الرسمي قد حل محلها على الأقل جزئيًا نوع جديد من العنصرية أكثر دقة ومحل قبول على المستوى الاجتماعي.

وقد أصبحت هناك أربع مقاربات رئيسية لوصف هذه العنصرية الجديدة: عنصرية رمزية أو معاصرة، تعصب متخفٍ مقابل تعصب صريح، عنصرية مترددة، وعنصرية كارهة aversive. وقد تباينت هذه المقاربات الأربع في صياغة مفهوم هذه العنصرية الجديدة، إلا أن ملامحها الجوهرية تبدو متشابهة. أولى هذه المقاربات هو وصف العنصرية بأنها رمزية (McConahay, 1983 & Hough, 1976; Sears & Kinder, 1971)، أو عنصرية (McConahay, 1983)، أو - الأحدث من ذلك - حقد عرقي racial resentment (Kinder & Sanders, 1996). لقد تم وصفها كخليط من الوجدان المعادي للسود مع القيم الأخلاقية البروتستانتية التقليدية والمحافظة. فالسود مكروهون لأنهم في نظر الناس منتهكون للقيم الأخلاقية الأساسية مثل الاعتماد على الذات، والمسئولية الشخصية، وأخلاق العمل (Kinder & Sears, 1981). وقد تم تطوير مقياس العنصرية المعاصرة (McConahay & Hough, 1976) لقياس هذا البعد وقد مال إلى الارتباط بدرجة عالية بقياسات العنصرية التقليدية التي تتميز

عامليًا factorially عنها (McConahay, 1986; Sears, van Laar, Carillo, & Kosterman, 1997). وقد وجدت دراسات عديدة أن مقياس العنصرية العصرية يعد مؤشرًا أقوى بكثير لتفضيلات السياسة العرقية لدى البيض وكذلك التفضيلات الترشيحية في الحملات الانتخابية ذات الصبغة العرقية، بما يفوق قياسات العنصرية التقليدية، أو التفضيلات السياسية، أو الإيديولوجية المحافظة (Kinder & Sanders, 1996; Kinder & Sears, 1981; Sears et al., 1997).

المقاربة الثانية للعنصرية الجديدة، تطورت بالتالي على يد "بيتجرو" و"ميرتينز" (1995) Pettigrew and Meertens اللذين وضعوا مجموعة من المقاييس لقياس هياكل مشابهة جدًا للعنصرية الرمزية والتقليدية، والتي استخدمتها بشكل واسع في البلدان الأوروبية لقياس التعصب ضد الأقليات المحلية والجماعات الخارجية. وكان المكون الأول لـ"التعصب الصريح" قد تم قياسه عن طريق مقاييس فرعية لـ "التهديد"، و"الرفض"، و"جوهرية" يبدو مساويًا للعنصرية التقليدية. أما المكون الثاني، "التعصب الخفي" فقد تم قياسه بثلاثة مقاييس فرعية، هي: "الدفاع عن القيم التقليدية" و"المبالغة في الاختلافات الثقافية" و"نقص الوجدان الإيجابي" وهو مكون يشبه بوضوح العنصرية الرمزية.

المقاربة الثالثة قام فيها "كاتس" و"هاس" (1988) Katz and Hass بأخذ التمييز بين العنصرية الجديدة والقديمة إلى خطوة أبعد من خلال الإشارة إلى أن الاتجاهات العرقية لدى الأمريكيان البيض يمكن أن تتضمن ليس فقط عنصرية رمزية أو خفية جديدة، بل أيضا تناقضًا وجدانيًا عرقيًا racial ambivalence. وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن كثيرًا من البيض يمكن أن يتبنوا وعلى نحو متزامن اتجاهات معادية واتجاهات موالية للسود، وأن التناقض الوجداني الناتج يمكن أن يفسر الاستجابات عالية الاستقطاب

للسود مع سلوك "مرغوب" من قبل السود مستخلصًا استجابات إيجابية على نحو خاص، وسلوك "غير مرغوب" من قبل السود مستخلصًا استجابات سلبية وتمييزية (انظر: Katz, Cohen, & Glass, 1975).

المقاربة الرابعة، وتقوم على العنصرية الكارهة التي، تؤكد أيضًا على التناقض الوجداني في اتجاهات الأمريكان البيض تجاه السود، برغم من أنها تأتي في شكل مختلف نوعًا ما (Dovidio et al., 1996; Gaertner & Dovidio, 1986). وترى هذه المقاربة أن معظم البيض يكتسبون معتقدات المساواة والصورة غير التعصبية للذات على مستوى شعوري. إلا أن تعرضهم، وفي الوقت نفسه، لمجتمع يتصف بالاختلاف والتمييز بين السود والبيض وانعدام المساواة، إنما يولد مشاعر سلبية واضحة تجاه السود. وهذا الازدواج يسفر عن مسلك للبيض عامة بأسلوب غير تمييزي ظاهريًا نحو السود، بغرض المحافظة على صورتهم الذاتية غير التعصبية، بينما يسلكون أيضًا على نحو تمييزي في مواقف أكثر غموضًا، حيث يمكن للتمييز أن يكون طريقة معقولة أو مبررة.

ولكن مصطلح العنصرية الجديدة لم يمضِ دون إثارة للجدل، فقد أكدت التناولات النقدية أن العنصرية الرمزية قد تمت صياغتها كمفهوم وقياسها على نحو غير متسق على مر الوقت وأن التيمات أو الموضوعات المتباينة المعروفة بها لم يتم بلورتها وتوضيحها على نحو متماسك ولا قياسها بصورة ملائمة (Sinderman & Tetlock, 1986; Stoker, 1998). فالوجه أو الجوانب المختلفة المرتبطة بالتعصب الخفي (Pettigrew & Meertens, 1995) والعنصرية العصرية أو الرمزية (Kinder & Sears, 1981)، والكرهية، أو الحقد العرقي الذي عرفه "كيندر" و"ساندرز" (Kinder and Sanders, 1996) تشير في الحقيقة إلى أن البناء قد يكون أكثر تعقيدًا ومتعدد الأوجه مما هو عليه الآن من خلال القياسات وصياغات المفاهيم الموجودة. وسوف أقترح

لاحقاً إمكانية تناول هذا التعقيد والإمساك به بصورة أكثر ملاءمة عن طريق دراسة للنماذج ثنائية الأبعاد فيما يتعلق بالتعصب.

التعصب الخفى والعنى

إن النتائج التى تبين أن الأشخاص الذين يصنّفون عرفاً على أنهم غير عنصريين، من الممكن أن يمارسوا التمييز بسهولة ضد السود أينما تم تبرير أو إتاحة السلوك التمييزى (Gaertner & Dovidio, 1986) هذه النتائج أدت أيضاً إلى بحث يميز التمييز والتعصب الخفى والعنى (Greenwald & Banaji, 1995). والقياسات العلنية للتعصب والتمييز، مثل قياسات العنصرية العصرية أو التقليدية، تعمل على مستوى شعورى، بينما القياسات الخفية يفترض أنها تعمل بطريقة غير شعورية أو تلقائية.

وقد تم استخدام عدد متنوع من القياسات الخفية، بعضها مؤشرات سلوكية غير مباشرة أو ظاهرية خفية للتعصب، مثل الانحيازات اللغوية (Maass, 1999)، أو التخاطب بالعين (Weitz, 1972)، أو السلوكيات غير اللفظية (Brown, Dovidio, & Ellyson, 1990) والتى يمكن أن تكون عرضة للتحكم المقصود، على غير العادة. وثمة قياسات أخرى تعد خفية حقاً للاستجابات المعرفية التلقائية أو الفسيولوجية التى لا يمكن أن يتم التحكم فيها بشكل مقصود، وكانت القياسات الأكثر شيوعاً هى تلك المتعلقة بكمون الاستجابة بالنسبة لتنشيط الأنماط الإيجابية أو السلبية التى تلى تحديد الأولويات الفئوية category priming (Blair & Banaji, 1996; Dovidio, Evans, 1991; Gilbert & Hixon, 1991; Tylor, 1986) والتباينات فى هذا الإجراء، مثل اختبار الترابط الضمنى Implicit Association Test (Greenwald, 1998; McGhee, & Schwartz, 1998).

وبالرغم من أنه غالبًا ما افترض أن القياسات الضمنية قد توفر معلومات أكثر دقة حول الاتجاهات الحقيقية للناس، فإن النتائج قد أشارت إلى صورة أكثر تعقيدًا، وهو الشيء الذي لا يزال غير مفهوم على نحو جيد حتى الآن. فقد أبدى البيض عمومًا سلبية كبيرة على نحو ملحوظ تجاه السود على قياسات ضمنية للعنصرية، فيما يفوق ما أحرز على القياسات العلنية (Dovidio & Gaertner, 1993). ومع ذلك فقد كانت المشكلة في أن القياسات المختلفة للتنميط والتعصب الضمني جاءت واهية الارتباط أو لم تكن مرتبطة على الإطلاق ببعضها البعض وبالقياسات العلنية للتعصب أو المؤشرات السلوكية للتمييز (Dovidio, et al., 2000). ومن المثير، أن المؤشرات الخاصة بالعاطفة السلبية أو الإيجابية، والتي تعد أكثر القياسات الضمنية على الإطلاق هي التي أظهرت عدم وجود ارتباط مع المؤشرات الأخرى للتعصب أو التمييز (Maass et al., 2000).

وأحد أسباب التفاوتات بين القياسات الضمنية والعلنية أنها قد تعكس نظم استجابة مختلفة. فقد بين "دوفيديو" وزملاؤه (Dovidio 1996) أن الأنماط التقييمية الضمنية المنشطة تلقائيًا تتنبأ بردود الفعل بين العرقية العفوية لدى الناس (مثل المخاطبة بالعين، ومعدل البربشة) دون الأحكام أو السلوكيات المقصودة المتحكم بها بين العرقية (تقييمات المقابلة أو الأحكام بالإدانة). ومن ناحية أخرى، فإن القياسات العلنية للتعصب مثل مقياس العنصرية العصرية، تنبأت باستجابات مقصودة متعمدة وليست ردود فعل عفوية. وقد تم التوصل إلى نتائج "دوفيديو" وزملائه (Dovidio 1996) باستخدام مهمة تحديد أولويات priming task لقياس التعصب الضمني. ويبدو أن الدراسات التي اعتمدت على اختبار الارتباط الضمني IAT المستخدم على نحو شائع كانت أقل نجاحًا في التنبؤ بأي نوع من النتائج السلوكية (انظر على سبيل المثال: Karpinski & Hilton, 2001)، وهو ما يشير إلى أن صلاحيتها تحتاج إلى مزيد من الفحص والبحث (Devine, 2001).

السبب الثانى المحتمل للتفاوتات بين قياسات الاتجاه الضمنية والعننية، هو أن المعايير الاجتماعية تحرّم التعصب ضد جماعات معينة قد تكون مسئولة عن التفاوتات بين قياسات العنصرية العننية والضمنية. وتدعيًا لهذه الرؤية، وجد "فرانكو" و"ماس" (Franco and Maass (1999 أن قياسات التعصب الضمنية والعننية غير مترابطة uncorrelated عندما تكون الجماعة المستهدفة إحدى الجماعات التي لم يكن التعصب ضدها مقبولا (اليهود) ولكنها تكون مترابطة وبصورة دالة عندما تكون الجماعة المستهدفة من الأصوليين الإسلاميين، ممن بدا التعصب ضدهم مقبولا اجتماعيًا. ومع ذلك، فإن التأثيرات في هذه الدراسة كانت ضعيفة نسبيًا، والمعايير الاجتماعية فيما يتعلق بالتعصب لم تقس بل تم استنتاجها فقط. علاوة على ذلك، فقد بين "كاربنسكى" و"هيلتون" (Karpinski and Hilton (2001 أن الاتجاهات الضمنية والعننية تجاه عدد متنوع من الأهداف لم تكن مرتبطة عندما كانت الرغبة الاجتماعية غير ذات وزن.

هناك نظريتان تشيران إلى أن التفاوتات بين التعصب الضمنى والعننى قد لا تنبثق عن معايير خارجية، بل من بواعث داخلية قائمة على القيم من أجل التحكم فى التعصبات المنشطة تلقائيًا، برغم من أن القيم والبواعث المقترحة تعد مختلفة نوعًا ما. وتشير نظرية العنصرية الكرهية إلى أن كثيرًا من البيض لديهم اتجاهات عنصرية أساسية خفية، ولكنهم يتبنون ويعبرون عن اتجاهات تتعلق بالمساواة على مستوى علنى بغرض المحافظة على صورة الذات كأشخاص غير متعصبين يدعون إلى المساواة (Gaertner & Dovidio, 1986). وبسبب عنصريتهم الخفية، فإنهم سوف يتصرفون بطرق تمييزية فى مواقف يمكنهم فيها عقل أو تبرير سلوكهم هذا، وسوف يفعلون ذلك دون شعور بالذنب. وتشير نظرية "ديفاين" (Devine (1989 إلى أن جميع البيض يكتسبون أنماطًا وعاطفة سلبيتين تجاه السود أثناء التنشئة الاجتماعية.

وفيما بعد، يقوم بعض البيض بإدخال قيم معادية للعنصرية علنيًا واتجاهات غير تعصبية تكون حقيقية وعميقة الاعتناق. ونتيجة لذلك، فإن ردود أفعالهم التعصبية الأساسية والمنشطة تلقائيًا تحيد الشعور بالذنب، ومن ثم تكون في حالة كف inhibited أينما تكون تحت سيطرة شعورية.

وقد افترضت هذه النظريات أن التعصب الضمني والتمييزات الضمنية تعد توجهات تقييمية ثابتة نسبيًا ومنشطة تلقائيًا في وجود أعضاء جماعات موصومة (Devine, 2001)، إلا أن تراكم قدر كبير من الأدلة الآن يطرح إمكانية تحدى هذه الرؤية. فقد تبين أن التعصبات الضمنية، خاصة بقياسها عن طريق اختبار الترابط الضمني IAT تبدو عالية المرونة ومتنوعة بدرجة ملحوظة في الاستجابة إلى الهاديات الموقفية situational cues والتأثيرات الدافعية (على سبيل المثال، Blair, Ma, & Lenton, 2001; Dasgupta & Greenwald, 2001; Karpinski & Hilton, 2001; Rudman, Ashmore, & Gary, 2001). ومن ثم فقد أشار كاربنيسكي وهلتون (Karpinski and Hilton (2001 إلى أن الاتجاهات الضمنية تعكس الارتباطات التقييمية مع الجماعات الخارجية التي تعرض لها الناس في بيئتهم، وليس الدرجة التي يصدقون بها على هذه الارتباطات. ومن ثم فإن العنصرية الضمنية من شأنها أن تشير إلى التعرض لبيئة ارتبطت فيها المعلومات الإيجابية بالبيض والمعلومات الأقل إيجابية بالسود. والتقدير الاستقرائي extrapolation الذي يمكن تطبيقه هنا يفيد أنه بسبب عدم وضوح هذه الارتباطات "الضمنية" وأنها لم تكن منظمة ومثبتة بصورة شعورية في صيغة "علنية"، فإن النموذج الفعلي للارتباطات التقييمية للجماعة الخارجية المستخلصة قد يكون متأثرًا على نحو ملحوظ بطبيعة الهاديات والإجراءات والمواقف المنشطة. وهذا ما قد يفسر مرونة التعصب الضمني عبر المواقف وتكنيكات القياس، والارتباطات الضعيفة أو منعدمة التأثير بين القياسات الضمنية المختلفة، وبينها وبين القياسات العلنية للتعصب.

عمومًا، ما زالت دلالة التعصب الضمني والتمييزات في فهم التعصب تحتاج إلى استعراض أكثر وضوحًا. فالنظرية الحالية (Devine, 1989) والبحث الحالي (مثل Dovidio et al., 1996) تشير إلى أن الاستجابات الضمنية قد تكون أيضًا محدّدت دالة لردود أفعال الناس العفوية على أشخاص من الجماعة الخارجية في مواقف شخصية، وأنها يمكن أن تكون غير متسقة على الإطلاق مع استجاباتهم العلنية الانفعالية المعرفية والسلوكية الأكثر اعتبارًا في الجماعة الخارجية. ويبدو ممكنًا أن هذه الاتجاهات الضمنية قد تعكس على نحو كبير نوع الارتباطات التقييمية مع الجماعة الخارجية التي تعرض لها الناس في بيئتهم الاجتماعية في الماضي والتي يتم استجابتها في مواقف بعينها.

نماذج التعصب

بالإضافة إلى التمييز الرمزي- التقليدي للعنصرية، هناك أنواع أخرى عديدة للتعصب أو العنصرية العلنية تمت الإشارة إليها. فقد ميز "قان دن بيرغى" (1967) van den Berghe، على سبيل المثال بين العنصرية الأبوية والعنصرية التقليدية. في العنصرية الأبوية، لا يكره البيض السود، بل ربما يكون لديهم مشاعر إيجابية تجاههم، ولكنهم ينمطونهم أو يصنفونهم على أنهم أدنى ومعتمدون وطفوليون. وقد بين "جليك" وفيسك (2002) Glick and Fiske أن مفهوم التعصب الأبوي يعد أيضًا مفيدًا لفهم العلاقات بين الجنسين والتعصب للجنس sexism (انظر: Jackman, 1994). ثانيًا، أشار كل من "بيتلهام" و"جانوفيتس" (1964) Bettelheim and Janowitz إلى أن التعصب الموجّه إلى جماعات عالية المكانة مثل اليهود من شأنه أن يصطبغ باهتمامات أو هواجس تتعلق بالأنات الأعلى Super Ego، مثل الحقد والحسد المنبثقين عن إخفاق المرء شخصيًا في النجاح. ومن شأن هذا التعصب

الحاسد والناقم أن يكون مختلفاً عن "العنصرية التقليدية" الموجهة إلى الجماعات ذات المكانة المنخفضة، مثل الأمريكيان السود، والتي تنبثق عن إسقاطات الهوية id التي تصطبغ بالاحتقار أو التقزز.

أنواع عديدة أكثر شمولاً وتنظيماً تأسست على الملاحظة التي قامت بها "فيسك" وزملاؤها (Fiske (1999 ومؤداها أنه قد يكون هناك بعدان متميزان للاتجاهات المتعصبة: الكراهية أو النفور، مقابل الحب أو القبول. والبعد الآخر عدم الاحترام مقابل الاحترام. وهذا التمييز يتسق مع الدليل سابق الذكر حول أن هذين البعدين يجدان التعبير عنهما في التقييم النمطي (الإحسان أو الأنماط الدافئة بالنسبة للحب، وأنماط الكفاءة بالنسبة للاحترام) والوجدان بين الجماعات (الوجدان السلبي بالنسبة للكراهية والوجدان الإيجابي المنخفض بالنسبة لعدم الاحترام) والسلوك التمييزي بين الجماعات (العنصرية النفورية بالنسبة للكراهية والعنصرية المهيمنة بالنسبة لعدم الاحترام).

وقد تمت الإشارة أيضاً إلى أن هذه الأبعاد الخاصة بالاتجاهات بين الجماعات يمكن أن ترى كتعبيرات عن نوعين أساسيين من منظومات التصنيف بين الجماعات، أي طرق للتفريق بين "نحن" و"هم" والتي ترتبط جوهرياً بالتعصب (Duckit, 2001). في الحالة الأولى يتم تصنيف العالم الاجتماعي إلى "نحن" الطيبين، الظرفاء، والأخلاقين، مقابل "هم" الأشرار، ممزقي الوحدة، عديمي الأخلاق. وفي الحالة الثانية، يُصنّف العالم الاجتماعي إلى "نحن" الفائقين، الأكفاء، الأقوياء والمسيطرين (أو لا بد عن حق أن نكون مهيمنين) و"هم" الأدنى، عديمي الكفاءة، والضعفاء. هذان البعدان لمنظومات التصنيف بين الجماعات وما يوافقهما من تعبيرات نمطية وانفعالية وسلوكية وكل ما يتعلق بالاتجاهات ملخصة في جدول ١٦-١.

لقد بين "جليك" و"فيسك" (Glick and Fiske, 2001) كيف أن تقاطع البعدين النمطيين للدفع المرتفع مقابل المنخفض (يُصطلح عليها أيضاً بالإحسان أو الأخلاق) والكفاءة العالية مقابل المنخفضة ينتج تصنيفاً رباعياً للاتجاهات نحو الجماعة الخارجية. وهذه الأنواع الأربعة من الاتجاهات حيال من هم خارج الجماعة أو الجماعات الأخرى هي: الإعجاب بمن هم خارج الجماعة (الجماعة الخارجية كفؤ وغير دافئة)، والتعصب الحاسد (الجماعة الخارجية كفؤ وغير دافئة)، والتعصب المزدرى (الجماعة الخارجية غير دافئة وغير كفؤ)، والتعصب الأبوى (دافئة ولكنها غير كفؤ).

وقد أُقترحت إمكانية أن يكون هذا التصنيف أيضاً قائماً على بعدين لمنظومات التصنيف (جيد مقابل سيئ، وفائق مقابل دنيء) توافقاً مع هذين البعدين النمطيين (Duckitt, 2001). وهذا من شأنه أن يوحى بإضافة مهمة إلى التصنيف. فبينما يبدو المستويان ملائمين لنموذج الجماعات "الجيدة" مقابل "السيئة"، فإن البعد الثانى للتصنيف "الفائق" مقابل "الدنيء" يبدو فى حاجة إلى فئة ثالثة وسيطة للجماعات كـ "متكافئة".

جدول ١٦-١

بُعْدًا منظومات التصنيف بين الجماعات، وما يقابلها من تعبيرات نمطية، وجدانية، وسلوكية، واتجاهية عامة

أبعاد منظومات التصنيف بين الجماعات	الأنماط التقييمية	العاطفة أو المشاعر بين الجماعات	السلوك بين الجماعات	التوجه العام بين الجماعات
الجيد (المدعم) مقابل السيء (المهدد)	سمات الإحسان المنخفض مقابل المرتفع (الأخلاق)	العاطفة السلبية المنخفضة مقابل المرتفعة (الغضب، الخوف، القلق)	التمييز "الساخن" النفعي والعنصرية	الحب بين الجماعات مقابل الكراهية
الفائق (المهيمن) مقابل الأدنى (التابع)	سمات الكفاءة المرتفعة مقابل المنخفضة	العاطفة الإيجابية المرتفعة مقابل المنخفضة (الإعجاب، والاحترام مقابل الازدراء)	التمييز والعنصرية المهيمنة "الباردة"	الاحترام مقابل عدم الاحترام بين الجماعات.

ومن ثم فإن هذا التصنيف الممتد، المبين في جدول ١٦-٢، يضيف إلى ما اقترحه "جليك" و"قيسك" نوعين مهمين للاتجاهات بين الجماعات. الأول: تركيبة من تصنيف الجماعات الخارجية كجماعات متكافئة وجيدة من شأنه أن يحدد اتجاه الجماعة الخارجية بالتسامح، أو عدم تعصب حقيقي. والثاني: تركيبة من تصنيف الجماعات الخارجية على أنها متكافئة ولكن سيئة (مهددة) من شأنها أن تعرفها بالتعصب العدائي الذي سيكون النموذج المطابق

لعدائية الجماعة الخارجية المنبثق عن التهديد ضد الجماعات المنافسة التي تعد متكافئة نسبياً في المكانة والقوة (انظر Sherif & Sherif, 1953).

إن هذين النوعين من الاتجاهات بين الجماعات انبثق كلاهما عن تقاطع مستوى الجماعات "الفائقة" مع "الجيدة" و"السيئة"، ومن شأنه أن يتضمن وعلى نحو نموذجي اتجاهات الجماعات التابعة نحو الجماعات المهيمنة. وقد وصف "جليك" و"فيسك" (Glick and Fisk, 2001) في تصنيفهما هذه الاتجاهات كـ "إعجاب بالجماعة الخارجية" و"تعصب حاسد" على التوالي. ومن شأن الإعجاب بالمجموعات الخارجية أن يكون موجهاً نحو جماعات ترى أعلى مكانة، وقوية، وذات امتياز شرعي مقارنة بجماعة المرء، وهو ما سيترجم أو يتم التعبير عنه في تحبيذ الجماعة الخارجية.

ونوع التعصب الموجه ضد الجماعات المصنفة كجماعات "سيئة" (مهددة) و"فائقة" سيبدو أفضل وصف كتعصب حاقد عن تعصب جليك وفيسك الحاسد، وذلك لأسباب عدة. حيث إن مثل تلك الجماعات ترى "سيئة"، فإن "تفوقها" سيري على أنه غير شرعي، منتهك لمعايير وقيم المساواة والعدالة، إذ سيبدو الحقد فعلاً أكثر انطباقاً من الحسد. وهذا التعصب الحاقد من شأنه أن يكون مرتبطاً بحرمان نسبي ويمكن أن تمر به جماعات تابعة ضد جماعات مهيمنة، أو جماعات مهيمنة غير آمنة ضد جماعات تابعة قوية تحقق مكسباً على حسابها.

جدول ١٦-٢

منظومتان للتصنيف بين الجماعات كأبعاد ثنائية تحدد تصنيفاً سداسياً
للاتجاهات نحو الجماعة الخارجية

تصنيف الجماعة الفائقة		تصنيف الجيد مقابل السيئ
مقابل الدنيا		جيد (مدعم) سيئ (مهدد)
فائق (مهيمن) -- اتجاه الجماعة الخارجية صورة الجماعة الخارجية السلوك تجاه الجماعة الخارجية متكافئ اتجاه الجماعة الخارجية صورة الجماعة الخارجية السلوك تجاه الجماعة الخارجية الأدنى (التابع) اتجاه الجماعة الخارجية صورة الجماعة الخارجية السلوك تجاه الجماعة الخارجية	تفضيل الجماعة الخارجية متقدم فارقي تسامح ودود (حليف) متقبل تعصب أبوى معتمد راعى patronizing	تعصب حاقد متمايز بصورة غير عادلة عدائى antagonistic تعصب عدوانى مهدد (عدو) صراع تجنب تعصب ازدرائى متدن ومهدد هيمنة/ استبعاد

وأخيراً، فإن الفئتين "المتدنى والطيب" و"المتدنى والسيئ" سيدركان كخصيصة للجماعات التى تعد تابعة اجتماعياً ومنخفضة المكانة والقوة. والتعصب الازدرائى موجه ضد جماعات مصنفة كـ "متدنية وسيئة" مكروهين ومتدنيين وهو ما يبدو مساوياً للنموذج الأمريكى للعنصرية

التقليدية. والجماعات التي ترى كـ "متدنية وطيبة" تكون غير محترمة ولكن محبوبة، مع النموذج الذي أصبح خاصًا بالتعصب الأبوى.

هذا التصنيف التمييزي السداسي من شأنه أن يضم أغلب أنواع التعصب التي تم تمييزها، برغم أن العنصرية الرمزية أو العنصرية من المحتمل أن تضم أنواعًا مختلفة عديدة من التعصب، قد يكون كل منها مميزًا لجماعة فرعية مختلفة من البيض. فالتعصب العدائي قد يكون الأكثر تمييزًا للبيض من الطبقة الوسطى المحافظة، وهو قد ينبثق عن إدراكهم للسود على أنهم غير متدنيين (ومن ثم ما يعنى أنهم "متكافئون") ولكن كمهددين ومنتهكين للقيم الأخلاقية المحافظة البروتستانتية المهمة، ومن ثم فهم "سيئون". أما التعصب الحاد، فقد يكون أكثر تمييزًا للطبقة العاملة والبيض الجنوبيين، ويتضمن الحقد على مزايا أو مكتسبات السود التي ترى على أنها غير عادلة (أى أن السود ينظر إليهم كمتمايزين ومن ثم "قائقون"، بهذا المعنى، ولكن "سيئون"). وأخيرًا، التعصب الأبوى قد يكون مميزًا للبيض الليبراليين من الطبقة المتوسطة. وهذا ما قد يتضمن مشاعر تعرض السود للتمييز على أساسها، وتمت معاملتهم بدون عدل، ومن ثم فهم يستحقون ("طيبين" و"محبوبين") ولكنهم منخفضو المكانة الاجتماعية والتحقق، ولا يمكنهم أن ينجحوا في ذلك بدون مساعدة وسياسات داعمة (ومن ثم فهم "متدنون" و"غير محترمين").

مقاربتان لتفسير التعصب والصراع بين الجماعات

لقد هيمنت مقاربتان عريضتان على مجال البحث في أسباب التعصب والعداية بين الجماعات، رأت المقاربة الأولى العداية بين الجماعات اتجاهًا يحمله الأفراد، بينما رأت المقاربة الثانية العداية كظاهرة داخل الجماعة أو بين الجماعات. وكلا المقاربتين لها أسس إمبيريقية.

فقد بينت دراسات عديدة أن الأشخاص ممن يعدون غير محبّذين نسبياً لدى جماعة خارجية أو أقلية، يميلون إلى أن يكونوا أقل تحبيذاً نسبياً لدى جماعات أخرى، بغض النظر عن خصائص هذه الجماعات الخارجية أو علاقتها بالجماعة الداخلية. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاهات نحو الجماعات الخارجية المتخلفة كلية وحتى الجماعات الخيالية المختلقة تميل إلى أن تكون مرتبطة إيجابياً ارتباطاً قوياً (Altemeyer, 1988; Bierly, 1985; Duckitt, 1992; Hartley, 1946). ويشير هذا "التعميم للتعصب generality of prejudice" إلى أن هناك خصائص ثابتة للأفراد تجعلهم أكثر أو أقل تعرضاً لتبني واعتناق اتجاهات تعصبية بين جماعية بصفة عامة. وقد أنتجت هذه المقاربة نظريات تركز على الفروق الفردية في التعصب وتفسره كاتجاه مكتسب ومعتق لدى الأفراد.

من ناحية أخرى، نجد أن المقاربات الجماعية وبين الجماعية للتعصب قد نالت تأييداً ودعماً من الطبيعة الإجماعية والتمتدجة اجتماعياً للتعصب داخل الجماعات الاجتماعية الثقافية. وهذا ما يشير إلى أن العدائية بين الجماعات تنبثق عن طبيعة العلاقات بين الجماعات الاجتماعية، مسببة اعتناق جماعات معينة لاتجاهات سلبية مشتركة على نحو واسع تجاه جماعات بعينها أو أقليات دون غيرها.

وهاتان المقاربتان لتفسير التعصب؛ المقاربة الفردية والمقاربة بين الجماعية، سيتم تناولهما فيما يلي. وسوف يتبع ذلك نقاش لنموذج يسعى إلى دمج المقاربتين في تفسير أكثر شمولية للتعصب.

التفسيرات الفردية للتعصب

إحدى المقاربات لتفسير كيفية اكتساب الأفراد وتبنيهم لاتجاهات تعصبية بين جماعية، تفترض ببساطة أن هذه الاتجاهات مُتعلّمة - مثلها مثل

الاتجاهات الأخرى- أثناء التنشئة الاجتماعية، ثم عُدلت من خلال خبرات الاتصال مع أعضاء جماعة خارجية. وهناك نظريتان أخريان بارزتان، هما: نظرية الشخصية السلطوية authoritarian personality ومقاربات توجه السيطرة الاجتماعية social dominance orientation، وكلتااهما تركز على الخصائص أو الصفات التي يُفترض أنها تجعل الأفراد ينزعون، على نحو خاص، إلى التعصب والعدائية بين الجماعات.

التنشئة الاجتماعية وتعلم التعصب

هناك افتراض واسع الانتشار بأنه أثناء التنشئة الاجتماعية، يتم تعلم الاتجاهات بين الجماعية لدى الأفراد، ثم تُعدّل من خلال التعرض للاتجاهات التي يعتنقها أشخاص آخرون مهمون في بيئتهم تجاه هذه الجماعات، وأيضًا بالتعرض لمعلومات إيجابية وسلبية حول تلك الجماعات وطبيعة الخبرات الشخصية عبر الاتصال مع أعضاء الجماعة الخارجية (انظر Ashmore & DelBoca, 1976; Harding, Proshansky, Kutner, & Chein, 1969; Simpson & Yinger, 1985). وأشار "آلبورت" (Allport, 1954) إلى أن هذا التعلم من المفترض أن يكون غير مباشر بصورة رئيسية، من خلال الملاحظة، والاستنتاج، والخبرة أكثر من كونه من خلال تعليمات وتدعيم مباشر. فالتعصب يفترض أن يكون "مأخوذًا caught" وليس "متعلمًا taught". وهذا ما يبدو شبيهًا للاقتراح الأكثر حداثة الذي قدمه كل من "كاربينسكي" و"هلتون" (Karpinski and Hilton, 2001) بأن الاتجاهات الضمنية بين الجماعات من شأنها أن تعكس نوع الارتباطات بين الجماعية التي يفترض أن يكون الناس قد تعرضوا لها في بيئتهم الاجتماعية.

وقد ركزت نظرية الاتصال على نوع الاتصال الشخصي مع أعضاء الجماعة الخارجية الذي من شأنه أن يقلل من التعصب، أي أن الاتصال الذي

يجرى بين أطراف متكافئة، وعلى أساس تعاوني، ويحظى بدعم مؤسسي يؤدي إلى قيام صداقة مع أعضاء الجماعة الخارجية (Allport, 1954; Pettigrew, 1998a). والعكس صحيح أيضاً. فخبرات الاتصال التفاضلية بين أطراف غير متكافئة، والتي تفتقد الدعم المؤسسي، تدعم التعصب وتحول دون إقامة علاقة صداقة مع أعضاء الجماعة الخارجية.

وترى نظرية "ديفاين" (Devine 1989) للأنماط التلقائية والمتحكم بها أن التعليم غير المباشر أثناء التنشئة الاجتماعية يمكن أن يسفر عن اكتساب تلميحات سلبية تجاه الجماعة الخارجية والتي سيتم استدعاؤها تلقائياً عندما يصبح التصنيف الجماعي بعينه بارزاً. أما نظرية "ويلسون" و"ليندزي" و"سكولر" (Wilson, Lindzey, and Schooler 2000) للاتجاهات المزدوجة فإنها تشير أيضاً إلى أن التعلم غير المباشر من خلال الملاحظة والخبرة من شأنه أن يكون أساساً لاتجاهات بين جماعية ضمنية وقابلة للتنشيط تلقائياً، وهو ما قد يكون مختلفاً تماماً، بل وربما عكس الاتجاهات بين الجماعية العلنية والمتشككة والمعتقة على أساس أكثر شعورية. وهذه الاتجاهات بين الجماعية العلنية تبدو محتملة الحدوث انبثاقاً عن التعلم الشعوري اللاحق للقيم والمعتقدات الإيديولوجية التي قد تناقض الاتجاهات الضمنية التي تشكلت أثناء التنشئة الاجتماعية المبكرة. وكلا المنظورين: الشخصية السلطوية وتوجه السيطرة الاجتماعية المتضمنين اتجاهات وقيماً إيديولوجية معتقة بصورة شعورية يبدو أن مرتبطتين بتشكيل هذه الاتجاهات العلنية بين الجماعية.

"الشخصية" السلطوية والتعصب

ترجع أصول نظرية "آدورنو" و"فرانكل-برانسويك" و"ليفنسون" و"سانفورد" (Adorno, Frenkel-Brunswick, Levinson, and Sanford 1950) عن

الشخصية التسلطية authoritarian personality إلى نتائج الأبحاث التي قاموا بها^(٢٩٩) والتي تقول إن الاتجاهات المعادية للسامية لم تكن معتقة بمعزل عن- بل تشكلت كجزء من - مجموعة أعراض أوسع من الاتجاهات الاجتماعية تشمل التعصب المعم ضد الجماعات الخارجية، والأقليات، وتمجيد التمرکز حول الذات داخل الجماعة، والمذهب المحافظ السياسي الاقتصادي والاتجاهات المؤيدة للفاشية. لقد رأوا في هذه الزملة المرضية من الاتجاهات attitudinal syndrome تعبيراً عن بعد أساسي في الشخصية، يتألف من تسعة سمات متغايرة، أطلقوا عليها "الشخصية التسلطية". وكان تطويرهم لمقياس الفاشية^(٣٠٠) F Scale، الذي يحتوى على مصطلحات مثل "الطاعة واحترام السلطة باعتبارها أهم الفضائل التي يجب أن يتعلمها الأطفال" قد جاء بغرض قياس هذا البعد في الشخصية. وقد اقترحت النظرية أن الشخصية التسلطية كانت تتصف بمشاعر مكبوتة من الحقد والعدائية ضاربة بجذورها في التنشئة الاجتماعية العقابية على يد الأبوين، تلك المشاعر التي انتقلت لتكون موجّهة إلى الجماعات الخارجية والأقليات حيث بدت مشاعر الكره ضدهم مسوغة من قبل السلطة التقليدية.

(٢٩٩) قامت الجمعية الامريكية اليهودية في مايو عام ١٩٤٤ بدعوة مجموعة من الأساتذة الأمريكيين المتخصصين في العلوم الإنسانية بمختلف اتجاهاتها ومدارسها للقاء استمر بومين حول موضوع التعصب الديني والعنصري. وابتثق عن هذا اللقاء فريق للبحوث على رأسه أربعة من أشهر المتخصصين في الموضوع آنذاك هم سانفورد وأدورنو وبرونشفيك وليغسون، وقد صدرت عن هذا الفريق مجموعة من البحوث المنشورة التي حملت عنوان دراسات في التعصب والتي كانت رغم عمومية عنوانها نكاد نفصّر بحوثها على معاداة السامية، بل بالتحديد على المشاعر المعادية لليهود فحسب (المراجع)

(٣٠٠) مقياس الفاشية F Scale لقياس الاستعداد للفاشية وتقبل الأعمال غير الديمقراطية. وهو مقياس شهير وقديم لقياس الشخصية التسلطية، يمكنك إلقاء نظرة على النسخة الإنجليزية منه عبر هذه الوصلة: <http://www.anesi.com/fscale.htm>، ولمزيد من المعلومات حول المقياس، انظر أيضاً: <http://en.wikipedia.org/wiki/F-scale>. (المترجم).

وقد اجتذبت هذه النظرية ومقياس الفاشية اهتمامًا كبيرًا مبدئيًا. إلا أن هذا الاهتمام تضاعف مع بدايات ستينيات القرن العشرين، وذلك لأسباب منها، أولاً: إن الدليل الإمبريقي لم يدعم ميكانيزمات التحليل النفسي psychoanalytic mechanisms التي اقترحت كأساس داعم للشخصيات التسلطية واتجاهاتها الاجتماعية (Altemeyer, 1981; Duckitt, 1992). ثانياً، إن مقياس الفاشية ظهر مشوبًا بعيوب خطيرة انبثقت بشكل رئيسي عن افتقاده إلى الثبات، وقد اتضح اتصافه بأحادية البعد، عندما تم التخلص من الصياغة الإيجابية لكافة بنوده مما كان يؤدي إلى انحيازها إلى الموافقة acquiescent bias. وكما بين "آلتيماير" (1981) Altemeyer لاحقاً، فقد اتضح أن المقياس يقيس عدة عوامل ضعيفة الصلة ببعضها البعض.

ولكن بعد عدة عقود، تم إحياء فكرة الشخصية التسلطية. فقد وجد "آلتيماير" (1981) Altemeyer - اعتماداً على بحث مكثف وموسع - أن ثلاثة من الأوجه التسعة الأصلية للشخصية التسلطية التي وصفها "آدورنو" وزملاؤه (1950) Adorno، أي التقليدية والعدوانية السلطوية، والخضوع السلطوي قد تغايرت بقوة لتشكل بعداً أحاديًا. لذلك فقد طور مقياسه لقياس هذا البعد وهو مقياس النزعة التسلطية اليمينية Right-Wing Authoritarianism (RWA).

وقد بين بحث لاحق لـ "آلتيماير" (1981, 1988, 1998) Altemeyer، وآخرين (انظر: Stone, Lederer, & Christie, 1993) أن مقياس النزعة التسلطية اليمينية أحادي الأبعاد ويتمتع بثبات سيكومتري، ويتنبأ بقوة بعدد كبير من الظواهر السياسية والاجتماعية والإيديولوجية وبين الجماعية، وأيضاً التعصب المعمم والتمركز العرقي الشوفيني. كما أشار بحث لاحق لـ "آلتيماير" (1988, 1998) Altemeyer إلى أن عدائية الشخصيات التسلطية والاتجاهات العقابية تجاه الجماعات الخارجية والأقليات التي قد تكون راجعة

إلى تنشئتهم الاجتماعية على رؤية العالم الاجتماعي كمكان خطير ومهدّد. وتدعيماً لهذا، أظهرت أبحاث أخرى ارتباطات دالة بين التسلطية والتهديد (انظر على سبيل المثال: Doty, Peterson, & Winter, 1991; Feldman & Stenner, 1997; Sales, 1973 & Friend, 1973).

توجه السيطرة الاجتماعية والتعصب

أثناء تسعينيات القرن العشرين ظهر منظور جديد عن صراع الجماعات والتمركز الذاتي العرقي ethnocentrism. وقد لاحظت نظرية السيطرة الاجتماعية أن المجتمعات تحد من صراع الجماعات إلى حدها الأدنى من خلال تعزيز الإيديولوجيات الإجماعية consensual التي تشرع انعدام المساواة والتمييز الاجتماعي، وبين الجماعي (Pratto, Sidanius, 1993, 1999; Stallworth, & Malle, 1994). وقد اقترحت النظرية بُعداً للفروق الفردية، وتوجّها للسيطرة الاجتماعية، مقاساً بمقياس توجّه السيطرة الاجتماعية Social Dominance Orientation (SDO) scale الذي يمكن أن يتسبب في تبني الأفراد واعتناقهم لاتجاهات متعصبة ومتمركزة عرقياً نحو الأقليات والجماعات الموصومة. وقد وصف "براتو" وزملاؤه (Pratto, 1994) توجه السيطرة الاجتماعية بصفته "توجّها اتجاهياً عاماً general attitudinal orientation نحو العلاقات داخل الجماعات، يعكس ما إذا كان المرء يفضل عموماً "أن تكون تلك العلاقات متساوية، أم هرمية" و"إلى أي مدى يرغب في أن تكون جماعته الداخلية مهيمنة ومتفوقة على الجماعات الخارجية" (p. 742).

وقد بين أحد البحوث مع مقياس توجه السيطرة الاجتماعية SDO scale أنه يتنبأ بقوة بعدد من الظواهر الاجتماعية السياسية وبين الجماعية شبيهة بتلك التي يتنبأ بها مقياس النزعة التسلطية اليمينية RWA scale. ورغم هذا،

فإن كلا المقياسين يبدو أن مستقلين نسبيًا، وغالبًا ما يكون الارتباط بين بعضهما البعض إما غير دال أو ضعيف (Altemeyer, 1998; McFarland, 1996; McFarland & Andelson, 1998). فكلا المقياسين ينبئ بقوة بالتعصب والتمركز العرقي دون اعتماد أحدهما على الآخر، ويفسران معًا نسبة جوهرية من التباين في التعصب المعمّم generalized prejudice (Altemeyer, 1994; Pratto et al., 1994; Sidanius, Pratto, & Bobo, 1998).

وقد تأكد الدور السائد للتسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية كمؤشرات للفروق الفردية في سلسلة من الدراسات التي لم تجد متغيرات سيكولوجية أخرى للفروق الفردية مضافة بصورة ملحوظة إلى نسبة التباين variance في التعصب المعمّم الذي فسرتة النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية (Altemeyer, 1998; McFarland, 1998; McFarland & Adelson, 1996). وقد لاحظ "آلتيمير" (Altemeyer, 1950) أن مقياسي النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، يبدو أن ذا صلة بمجموعات مختلفة من تجمعات "السمات" التسعة الأصلية التي أدرجها "آدورنو" وزملاؤه (Adorno, 1950) ومن ثم خلص إلى أن هذين المقياسين يقيسان نوعين مختلفين من الشخصية التسلطية ("الخاضع" submissive و"المهيمن" dominant) مع تحديد الاثنين للميول الأساسية إلى التعصب المعمّم والتمركز الذاتي العرقي.

النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية كاتجاهات شخصية أو اجتماعية

تعرضت النتيجة التي خلص إليها "آلتيمير" إلى النقد، رغم ذلك، وتبين أن كلا من مقياسي النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، قد تم النظر إليهما بصورة أكثر ملاءمة على أنهما يقيسان أبعاد الاتجاه الاجتماعي أو المعتقدات الإيديولوجية وليس الشخصية (Duckitt, 2001). فقد

كرر المعلقون الإشارة إلى أن بنود مقياس توجه السيطرة الاجتماعية، وسلفه، مقياس الفاشية، لا يمتان بصلة إلى سمات الشخصية والسلوك، بل ينتميان إلى الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ذات طبيعة إيديولوجية إلى حد كبير (Feldman & Stenner. 1997; Goertzel. 1987; Saucier. 2000; Stone, Lederer, & Christie, 1993, p. 232). وتتألف بنود توجه السيطرة الاجتماعية أيضاً من بيانات للاتجاه والمعتقد الاجتماعي، وعادة ما وصف "براتو" (Pratto 1994) مقياس توجه السيطرة الاجتماعية كمقياس للمعتقدات الدائمة.

وكانت الرؤية القائلة بأن مقياسي النزعة السلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية يقيسان اتجاهات اجتماعية أو إيديولوجية، قد نالت تدعيماً من مراجعةٍ لبحث يبين أن التحقيقات التي جرت على بنية الاتجاهات الاجتماعية السياسية والقيم الاجتماعية الثقافية قد كشفت عن بعدين متعامدين orthogonal dimensions، أحدهما يتوافق عن قرب مع النزعة السلطوية اليمينية والآخر مع توجه السيطرة الاجتماعية (Duckitt. 2001). انظر جدول (3). وعادة ما ميز المحققون البُعد المتوافق مع النزعة السلطوية اليمينية كنزعة محافظة اجتماعية social conservatism أو تقليدية، أو جماعوية مقابل الحرية الشخصية أو الانفتاح، أو الفردية، بينما وصفوا البُعد المتوافق مع توجه السيطرة الاجتماعية كمحافظة اقتصادية، أو اعتقاد في انعدام المساواة، أو مسافة القوة في مقابل الرفاهية الاجتماعية، أو المساواة، أو الإنسانية humanitarianism. علاوة على ذلك، فإن بُعد المحافظة الاجتماعية للاتجاهات الاجتماعية، عندما تم قياسه بدرجة من الثبات، تبين أنه مرتبط بقوة مع مقياس النزعة السلطوية اليمينية ومن ثم تم قياسه كعامل أو بُعدٍ واحدٍ عمومي (Forsyth, 1980; Raden, 1999; Saucier, 2000). فقد حصل "سوسير" (Saucier 2000)، على سبيل المثال، في دراسة كبيرة الحجم للاتجاهات الاجتماعية، على معامل ارتباط 77 بين مقياس النزعة السلطوية اليمينية وبين مقياس

اتجاهى جيد التنظيم للمحافظة الاجتماعية. كما ظهر أن مقياس النزعة السلطوية اليمينية وسلفه مقياس الفاشية، شديدا التفاعل مع معالجات التهديد الموقفى (Altemeyer, 1988; Duckitt & Fisher, in press; Sales & Friend, 1973)، وهو ما يشير مُجددًا إلى أن هذه المقاييس تعد قياسات للاتجاهات الاجتماعية لا للشخصية.

إذا كان مقياسا النزعة السلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية، هما قياسان لبعدي الاتجاهات والقيم الاجتماعية أو الإيديولوجية، فإن هذا يطرح أسئلة عن ماهية الأسس الشخصية أو السيكولوجية لهذين البعدين، ولماذا، وكيف، يؤثران على التعصب المعمم؟

نموذج معرفى دافعى للشخصية والإيديولوجية والتعصب

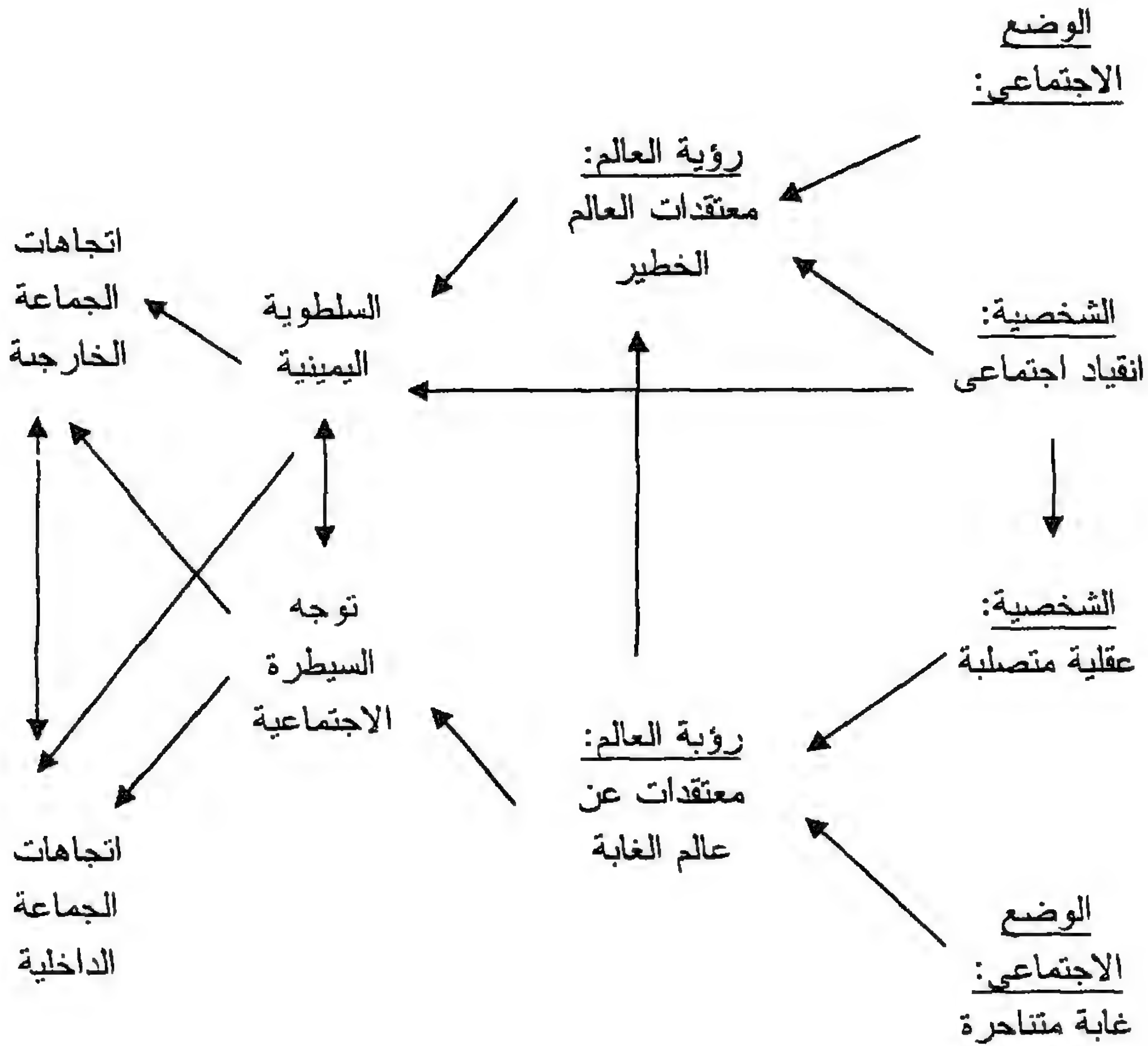
هناك نموذج مقترح تمت خلاله رؤية البعدين الأساسيين، للاتجاهات الاجتماعية أو الإيديولوجية، مقاسين بمقياسى النزعة السلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية تعبيرا عن أهداف دافعية للأفراد تم إبرازها أو تنشطها من خلال رؤاهم العالمية الاجتماعية؛ أى معتقداتهم حول طبيعة بيئتهم الاجتماعية وبواسطة أنماط شخصياتهم (Duckitt, 2000; 2001). ووفقا لهذا النموذج، يفترض أن يكون المستوى المرتفع من النزعة السلطوية اليمينية معبرا عن هدف دافعى للتماسك الاجتماعى (كطريقة لإرساء الاستقرار، والسيطرة، والأمن) تنشطه رؤية للعالم الاجتماعى كعالم خطير ومهدد (مقاسا بالموافقة على بنود من قبيل: "نحن نعيش فى مجتمع خطير تتعرض فيه قيم الناس الطيبة والمهذبة والأخلاقية وطريقة حياتهم للتهديد والتمزق من قبل الناس الأشرار"). والبعد السببى فى الشخصية سيكون متمثلا فرضا فى الانقياد الاجتماعى فى مقابل الاستقلال (أى سمات من قبيل "مطيع"، و"محترم" فى مقابل "غير منقاد" و"متمرد"). وكون المرء بطبعه مرتفع

الدرجة في الانقياد الاجتماعي من شأنه أن يخلق استعدادًا أعلى لديه لإدراك التهديد الموجه للنظام الاجتماعي الموجود، وأن يرى العالم الاجتماعي عالمًا خطيرًا ومهددًا. والانقياد الاجتماعي المرتفع من شأنه أيضًا أن يكون ذا أثر مباشر على الاتجاهات السلطوية بجعل الهدف الدافعي للسيطرة الاجتماعية والأمن، والاستقرار أكثر بروزًا بالنسبة للفرد.

في حالة توجه السيطرة الاجتماعية، يُشير النموذج إلى أن بُعد الشخصية المدعّم هو العقلية المتصلبة مقابل العقلية المرنة التي تتميز بسمات معارضة لأن يكون المرء صلبًا، قاسيًا، غير رحيم، لا يشعر بالآخرين، متناقضًا مع أن يكون عاطفيًا، كريمًا، مباليًا، وغير أناني. فالشخصيات متصلبة العقل من شأنها أن تميل إلى تبني رؤية العالم كغابة تنافسية لا ترحم يكسب فيها القوى ويخسر فيها الضعيف (مُقاسًا بالموافقة على بنود من قبيل: "إنه عالم يأكل الكلب فيه صاحبه، حيث يجب ألا تأخذك الرحمة في بعض الأحيان"). وهذه الرؤية للعالم من شأنها أن تنشّط الأهداف الدافعة إلى القوة والسيطرة والتفوق على الآخرين، وهو ما سيجد التعبير عنه في درجة مرتفعة على مقياس توجه السيطرة الاجتماعية.

هاتان الرؤيتان للعالم: الأولى كعالم خطير مهدّد والأخرى كعالم مثل غابة متناحرة، ستكون متأثرة بشكل كبير بالأوضاع الاجتماعية الواقعية للأفراد، وبنمط شخصياتهم. فالأوضاع الاجتماعية الخطيرة والمهددة من شأنها أن تزيد السلطوية من خلال التأثير على الأفراد لتبني رؤية عالمية موافقة، بينما الأوضاع الاجتماعية التي تعد بالفعل غابة متناحرة ستؤثر على الاتجاهات الإيديولوجية للسيطرة الاجتماعية من خلال التأثير على الأفراد لتبني رؤية الغابة المتناحرة. والشكل ١٦-١ يلخص النموذج السببي في الشخصية causal model، والوضع الاجتماعي، والاتجاهات الإيديولوجية والتعصب (انظر أيضًا: Duckitt, 2001). وكما يشير النموذج، فإن تأثير

الشخصية، والوضع الاجتماعي، ورؤى العالم لدى الأفراد حول التعصب قد تم التوسط بينها كلياً من خلال أثرها على البعدين الإيديولوجيين لاتجاهي التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية.



شكل ١٦-١: نموذج أساسي لأثر الشخصية، والوضع الاجتماعي، ورؤية العالم على البعدين الإيديولوجيين للاتجاهات للسلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية وأثرهما على الاتجاهات بين الجماعات.

وقد دعمت البحوث الحديثة هذا النموذج. أولاً، بينت ثلاث دراسات أن أبعاد الشخصية للانقياد الاجتماعي والعقلية المتصلبة يمكن أن يقاسا وبثبات، ويتم الربط بينهما - كما هو متوقع - بالاتجاهات الإيديولوجية (Duckitt, 2001).

1 study). وكان الانقياد الاجتماعي شديد الارتباط بالنزعة التسلطية اليمينية وليس بتوجه السيطرة الاجتماعية، بينما كانت العقلية المتصلبة مرتبطة بتوجه السيطرة الاجتماعية وليس بالنزعة التسلطية اليمينية. ثانيًا، بينت أربع دراسات تستخدم نمذجة المعادلة البنوية مع المتغيرات الكامنة أنها ملائمة كلية بصورة فائقة بالنسبة لنموذج العلاقات السببية المقترحة بين بُعدى الشخصية، ورؤية العالم، والاتجاه الإيديولوجي مع بعضهما البعض مع اتجاهات الجماعة الداخلية لعينات كبيرة من نيوزيلاند، وجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة (Duckitt, 2001; Wagner, du Plessis, & Birum, in press). وقد أكدت هذه الدراسات كل المسارات السببية التي اقترحها النموذج، فيما عدا مسارًا مباشرًا اقترح في الأصل من العقلية المتصلبة لتوجه السيطرة الاجتماعية، وهو ما أسقط وقتها من النموذج وبالتالي لم يظهر في الشكل ١٦-١.

ولهذا النموذج تطبيقات عدة، أولها أن هذين البعدين الإيديولوجيين للاتجاهات يهتمان بالمعتقدات والقيم الشعورية، ومن شأنهما أن يؤثرًا رأسًا في التعصب العلني. وثانيها، أن النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية يعبران عن هدفين دافعين تم إبرازهما للأفراد، وهما الأمان- التماسك منبثقًا عن التهديد، والسيطرة- التفوق المنبثق عن التنافس، على التوالي. وهذا ما يشير إلى أن أثر النزعة التسلطية اليمينية على التعصب من شأنه أن يقود- منبثقًا عن الدافعية للأمان- تماسك الجماعة، ويوجه مباشرة إلى جماعات مهددة أو ممزقة لاستقرار وبقاء وتماسك الجماعة الداخلية أو المجتمع. وإدراك الجماعات الخارجية كمصدر تهديد من المحتمل أن ينشط منظومة التصنيف بين الجماعية لـ "هم" كسيئين، وخطيرين، وغير أخلاقيين، مقابل "نحن" طيبين ومهذبين وأخلاقيين، ومن ثم التقييم على أساس أبعاد اتجاه الكره- الحب على نحو خاص. فالجماعات الخارجية المهددة من شأنها أن ترى أساسًا كجماعات أقل كفاءة أو متدنية أو غير محترمة.

وأثر توجه السيطرة الاجتماعية من شأنه أن يكون مدفوعًا بالرغبات التنافسية للمحافظة على السيطرة والتفوق على الجماعات الخارجية، وتكون موجهة أساسًا إلى جماعات خارجية ينبغي أن تكون أقل في القوة والمكانة بالنسبة للجماعة الخارجية. وحيث إنه من المعتقد أن هذه الجماعات تكون شرعيًا أدنى من الجماعة الداخلية في القوة والمكانة، فمن المرجح أن ينشط هذا منظومة التصنيف بين الجماعات لـ "هم" الأقل جدارة والأقل قيمة، والأقل كفاءة، من "نحن"، ومن ثم التقييم على أساس بعد الاحترام - عدم الاحترام في الاتجاهات بين الاجتماعية على نحو خاص. فالرغبة التي تدفعها المنافسة لتأسيس، أو للمحافظة على سيطرة مبررة على جماعة خارجية تُرى شرعيًا أدنى من الجماعة الداخلية ينبغي أن تكون أساسًا مرتبطة بأن تكون تلك الجماعة الخارجية غير محترمة، دون أن تكون بالضرورة مكروهة.

وهذه التطبيقات تشير إلى أنه قد يكون من الممكن دمج مقاربات الفروق الفردية وديناميات الجماعة المفسرة للتعصب في إطار دافعي عام. وسوف يتم النظر في هذا عندما تتم مناقشة المقاربات بين الاجتماعية لتفسير التعصب.

التفسيرات بين الاجتماعية للتعصب

أربع مقاربات رئيسية تبدو قادرة على تفسير نوع العلاقات بين الجماعات، أو ظروف الاتصال والتفاعل بين الجماعات التي تولد اتجاهات سلبية مشتركة على نحو واسع تجاه جماعات بعينها دون الأخرى في مجتمعات بعينها. المقاربة الأولى تركز على الظروف بين الجماعات التي تبرز بصورة مرتفعة وسائدة من تصنيفات بين جماعة معينة أو من تمييزات فارقة. والمقاربة الثانية حول المنافسة بين الجماعات، والثالثة حول التهديد بين الجماعات، والرابعة حول انعدام المساواة بين الجماعات في القوة والمكانة.

التمييزات البارزة بين الجماعية

إن التمييزات الجماعية أو بين الجماعية البارزة تعد شروطًا أساسية للتنشيط والتعبير عن اتجاهات جماعية أو بين جماعية. الأمر الذى يطرح سؤالين: الأول، ما الظروف الاجتماعية وبين الجماعية التى تجعل الفروق الجماعية أو بين الجماعية بارزة ومنتشرة فى الأوضاع الاجتماعية؟ السؤال الثانى: هل الفروقات الجماعية البارزة بصورة مرتفعة والمنتشرة تولد فى حد ذاتها التعصب تجاه الجماعة الخارجية، أم أنها فقط تولد الوقائع الاجتماعية التى تيسر من ظهور التعصب؟

وقد أولى علماء النفس الاجتماعى اهتمامًا قليلًا نسبيًا للظروف الاجتماعية التى تجعل من تصنيفات اجتماعية معينة بارزة بصورة مرتفعة ومنتشرة عبر مدى واسع من المواقف أو الأوضاع. وفى واحدة من المناقشات القليلة لهذه المسألة، لاحظ كل من "بروير" و"میلر" (Brewer and Miller 1984) عدة عوامل من شأنها أن تشدد وتبرز الفروق الجماعية، مثل الحدود الجماعية المتقاربة convergent group boundaries، والمعاملة الجماعية الفارقة، والصراع والتنافس بين الجماعات، وانعدام المساواة بين الجماعات فى السلطة والمكانة.

فعندما تتصف الجماعات بالحدود المتقاربة - أى وجود العديد من التمايزات فى مجالات اللغة والدين والطبقة الاجتماعية والسكن الحضرى والريفى والانتماء السياسى وغيرها - ومن ثم تكون عضوية فئة اجتماعية محددة بصور متعددة، فإن هذا يجعل الاحتمال مرتفعًا لأن تكون واحدة على الأقل من الهاديات الدالة على هوية الفئة بارزة فى أى وضع من الأوضاع. وعندما لا تكون حدود الجماعة متقاربة، يجد الأفراد أنفسهم منتمين إلى جماعة مختلفة على أساس بعض المعايير، وللجماعة نفسها على معايير

أخرى. وقد لاحظ "لي فاين" و"كامبل" (LeVine and Campbell 1972) كيف خففت العضوية الفتوية القاطعة والولاء الجماعي من حدة الصراع الداخلي في المجتمعات القبلية، بينما ظهر أن التصنيفات القاطعة المختلفة تجريبيًا تقلل من الانحياز والتمييز بين الجماعات (Deschamps & Doise. 1978; Vanbeselaere. 1987). وقد بينت الدراسات التجريبية أيضًا كيف يمكن لخلق هويات تابعة وتصنيف التمييزات بين الجماعات إلى تمييزات داخل الجماعة أن يقلل من التحيز بين الجماعات (Dovidio, Gaertner, & Validzic. 1998).

إن مدى تعرض فئات مختلفة أو جماعات من الأشخاص لمعاملة متباينة خاصة من قبل الجهات الاجتماعية أو المؤسساتية يبدو دالا بدرجة مرتفعة في خلق وتدعيم الهويات الجماعية وإبراز التفريق بين الجماعات. وقد ظهر هذا في دراسات تجريبية تستخدم جماعات مصطنعة وحقيقية (Brewer & Brown, 1998; Rabbie & Horwitz. 1969) وتم توثيقها في أوضاع طبيعية. على سبيل المثال، لاحظ "تشيروت" (Chiot 2001) أن المعاملة التمييزية على يد القوى الاستعمارية في رواندا قد حولت جماعتى الهوتو Hutu والتوسى Tusi من جماعتين متناجيتين كليةً - تتقاسمان اللغة والثقافة والمؤسسات العرفية نفسها، ونادرا ما وقع تفريق بينهما - إلى جماعتين متميزتين وعرقين مفترقين بصورة جوهرية أدت في نهاية المطاف إلى نتائج كارثية.

وأخيراً، لاحظ "بروير" و"میلر" (Brewer and Miller 1984) عاملين يظهران وبصورة ملحوظة بروز التمييزات بين الجماعية: التنافس والصراع المباشر بين الجماعات، وانعدام المساواة بين الجماعات في القوة والمكانة. ولكن هذين العاملين لا يجعلان التمايزات الجماعية أكثر بروزاً فحسب، بل أيضاً يبدوان وكأنهما محدّدان مباشران للتعصب والعدائية بين الجماعات. ومن ثم فإن التمييز بين دوريهما سيكون مختلفاً، بينما سيتم النظر في ما إذا

كانت التمييزات البارزة والمنتشرة بين الجماعة تولّد في حد ذاتها تعصب الجماعة الخارجية، أم تخلق الظروف الميسرة لظهور التعصب فحسب.

وفكرة أن تمايزات الجماعة البارزة قد تخلق بنفسها التعصب، هي فكرة من شأنها أن تتسق مع المفهوم الكلاسيكي للتمركز العرقي ethnocentrism، عند "سامنر" (1906) Sumner الذي أشار إلى أن تمييز الجماعة يولّد لا مناص ارتباطاً داخل الجماعة وعدائية تجاه الجماعة الخارجية، في حين تظهر فيه النتائج البحثية الأكثر حداثة التي خلص إليها منظرو الهوية الاجتماعية، أن أي نوع من التصنيف البارز للجماعة يولّد تحيزاً وتمييزاً في صالح الجماعة الداخلية وضد الجماعة الخارجية (Brewer, 1986; Wilder, 1979). ومع ذلك فقد أشارت بحوث لاحقة إلى أن التحيز والتمييز اللذين يشحذهما مجرد التصنيف في المواقف الاجتماعية العادية، يبدو أنهما يتضمنان تقييماً معزّزاً وتطابقاً مع الجماعة الداخلية وليس سلبيةً وانتقاصاً من الجماعة الخارجية (Brewer, 1979; Brown, 2000).

علاوة على ذلك، فإن قياسات الهوية بين الجماعات، سواء في جماعات الحد الأدنى أو الطبيعية، قد بينت ارتباطاتٍ ضعيفة نسبياً وغير متسقة بسلبية الجماعة الخارجية (Brown, 2000; Hinckle, Ely, Fox-Cardamone, Maras, & Taylor, 1992; Duckitt & Muphuthing, 1998; Struch & Schwartz, 1989). وهناك أمثلة طبيعية متوافرة للمواقف بين الاجتماعية، حيث ميزت الجماعة متلاقية وبارزة، بينما الاتجاهات بين الجماعات تتسم بالتسامح، كما يبدو أنها حالة الأقليات الإيطالية والفرنسية والألمانية في سويسرا (Willemsen & van Oudenhoven, 1989).

وتشير هذه النتائج إلى أن الفروق بين الاجتماعية البارزة بصورة مرتفعة قد لا تسبب التعصب في حد ذاتها، ولكنها قد تخلق ظروفاً خصبة خاصة لأسباب أكثر مباشرة للتعصب لتولّد العدائية والصراع. فعندما تكون

التمييزات بين الجماعية بارزة ومنتشرة، فإن التهديدات التي تتسم بالتفاهة نسبياً بين الجماعات والأشكال الدنيا من انعدام المساواة في القوة والمكانة قد تصبح بسهولة مشربة بالأهمية والعدائية. على صعيد آخر، عندما لا تكون التمييزات بين الجماعات بارزة كما هو الحال في الغالب بالنسبة لتمييزات الطبقة الاجتماعية، فإن ظروف بين جماعية مهددة وأشكالاً جوهرية من انعدام المساواة قد تسقط بسهولة من الاهتمام.

التنافس بين الجماعات

هناك قدر كبير من الأدلة يظهر أن التنافس المباشر بين الجماعات على أية قضية تقريباً سرعان ما يُولد وبصورة ملحوظة إدراكات واتجاهات عدائية بين الجماعات. وقد ركزت نظرية الصراع الواقعي على التنافس بين الجماعات الذي يجرى حول قضايا "واقعية" تتعلق بالقوة أو الموارد (Sherif 1953 &)، بينما ركزت نظرية الهوية الاجتماعية على التنافس "الاجتماعي" على المظهر والمكانة النسبية (Tajfel & Turner, 1979).

وقد تم إظهار دور التنافس الواقعي في سلسلة من التجارب الميدانية المهمة على يد "شيريف وشيريف" (1953) Sherif and Sherif باستخدام معسكرات الصيف للأولاد. فعندما بدأ معسكران للأولاد التنافس فيما بينهما في دورى للرياضة، تطورت العدائية بين الجماعتين بسرعة وتصاعدت أحياناً إلى صراع مفتوح. وعندما أعطيت الجماعتان هدفاً فرعياً مشتركاً كان عليهما التعاون لتحقيقه، أبطأ مفعول العدائية على نحو كبير. وقد تكررت هذه النتائج بصورة واسعة على مواقف وجماعات متنوعة (Blake & Moun-ton. 1979; Brown, Maras, Masser, Vivian, & Hewstone, 2001; Diab, 1970). ويقدم "سيمبسون" و"ينجر" (1985) Simpson and Yinger أمثلة كثيرة على أن ظهور الصراع أو التنافس المباشر بين الأمم على القضايا السياسية

أو الاقتصادية، يكون متبوعاً على نحو سريع باتجاهات وإدراكات عدائية بين الجماعات.

وترى نظرية الهوية الاجتماعية أنه عندما يكون التفريق بين الجماعات بارزاً، فإنه ينشط ميلاً محفزاً للتفريق إيجابياً بين الجماعة الداخلية، وبين الجماعة الخارجية أو إرساء هوية جماعية إيجابية (Tajfel & Turner, 1979). في الجماعات الصغرى^(٣٠١) minimal group هذه الرغبة في تحقيق هوية اجتماعية إيجابية للجماعة الداخلية متصلة بالجماعة الخارجية تبدو منتجة لانحياز وتمييز داخل الجماعة يتضمن تعزيزاً داخلها فقط دون انتقاص أو كراهية الجماعة الخارجية. ومع ذلك، فإن ما تتضمنه هذه الرغبة من توجه تنافسي مدعم يبدو أنه يتصاعد بسهولة إلى تنافس مفتوح ومباشر على مكانة ومنزلة بين الجماعات، خاصة عندما تكون التمييزات بين الجماعية بارزة. ومثل ذلك التنافس المباشر على المكانة والمنزلة يبدو قادراً على توليد سلبية تجاه الجماعة الخارجية في غياب أية أسس "واقعية" للتنافس. وقد كانت تجارب "شيريف" Sherif مدعمة لهذه الرؤية، لعدة أسباب: أولاً، أنها لاحظت أنه حتى قبل انعقاد الدوري الرياضي بين المعسكرين، فإن الأولاد كانوا "متحدين - وحرارة - لبعضهما البعض في الرياضات التنافسية، كل واثق من فوزه" (Sherif & Sherif, 1969, p. 239). ثانياً، إن التنافس بين معسكري الأولاد لم يكن على السلطة أو الموارد، بل فقط على منزلة الفوز دون الخسارة - وهو ما كان جديراً بتوليد عدائية مكثفة بين جماعية.

والسؤال الذي لم يلق انتباهاً كبيراً هو كيف بالضبط يولد التنافس بين الجماعات حالة السلبية تجاه الجماعة الخارجية؟ ومن بين إحدى الاحتمالات

(٣٠١) مصطلح Minimal group يستخدم في علم النفس الاجتماعي للإشارة إلى تلك الجماعات التي يتم تشكيلها عشوائياً وبمجرد إعلام أعضائها بأنهم "جماعة" وإسناد عمل ما إليهم فإنهم يشرعون في التصرف باعتبارهم جماعة في مقابل الجماعات العشوائية الأخرى (المراجع)

التي ستتم مناقشتها في الجزء التالي، أن التنافس يتضمن عادة تهديد الجماعة الخارجية لاحتمال كسب الجماعة الداخلية أهدافاً محل تنافس. ومع ذلك، فإن التنافس يمكن أيضاً أن يتضمن الأمل في الفوز بدلاً من الخوف من الخسارة، أو الرغبة في الفوز دون الخسارة، وهو فيما يبدو ما كان عليه الحال مبدئياً بالنسبة للأولاد في تجارب "شيريف". فالتنافس يهدف إلى إرساء تفوق أو سيطرة جماعة على الأخرى، وهذا لا محالة ما يولد الاعتقاد بأن الجماعة الداخلية مخولة في الحقيقة هذا التفوق أو هذه السيطرة، وأن الجماعة الخارجية في مكانة أدنى بالمقارنة. وهذا التنافس أو الصراع بين الجماعات قد يستدر التعصب بطريقتين: الأولى، من خلال إدراك الجماعة الخارجية كجماعة مهددة للجماعة الداخلية. والثانية، باستدرا رغبة تنافسية لإرساء التفوق للجماعة الداخلية التي تميل إلى توليد تقييم للجماعة الخارجية يظهرها أدنى نسبياً، أو أقل جدارة أو استحقاقاً، من الجماعة الداخلية.

التهديد بين الجماعات

هناك قدر كبير من الأدلة المؤيدة للرؤية القائلة بأن التهديد بين الجماعات، أو على الأقل إدراكه، يعد محدداً فعالاً للتعصب والعداية بين الجماعات. وقد نالت ثلاثة أنواع من التهديد بين الجماعات اهتماماً خاصاً في التراث: تهديدات واقعية لموارد الجماعة من قوة وحسن العيش؛ وتهديدات رمزية لقيم الجماعة الداخلية، معتقدات ورؤية العالم؛ وتهديدات لهويات الجماعة القيّمة.

وقد لاحظ "لي فاين" وكامبل (LeVine and Campbell (1972) أن الصراع أو التنافس الواقعي بين الجماعات سوف يتضمن عموماً تشكيل كل جماعة تهديداً واقعياً لموارد وحسن حال الجماعة الأخرى. وهذا التهديد الواقعي الذي يشير إليه الباحثان، سيستدر عدائية تجاه مصدر التهديد

وبالتأكيد تكون متوافقة نسبياً مع قدر أو حجم هذا التهديد. وقد تم توثيق دور التهديد المبرك من الجماعة الخارجية ضد قوة وموارد وحسن حال الجماعة الداخلية بصورة واسعة في العديد من الدراسات الامبريقية (Blake & Mouton, 1979; Brown et al., 2001; Huddy & Sears. 1995; Struch & Schwartz. 1989).

أما التهديدات الرمزية، فهي تظهر من الاختلافات بين الجماعات في قيم ومعايير ومعتقدات أساسية تبدو مقوّضة أو متحدية لرؤية الجماعة للعالم. وقد أكدت نظريتان مهمتان على دور التهديدات الرمزية في توليد التعصب ضد الجماعات الخارجية التي تحمل معتقدات وقيماً أساسية مختلفة. وقد لاحظت نظرية "روكيتش" Rokeach لتطابق المعتقدات أن التعصب يحدث أساساً بسبب عدم التشابه الحقيقي أو المفترض بين المعتقدات (Rokeach. 1960). وترى نظرية إدارة الإرهاب أن الرؤى العالمية الثقافية للناس تعطيهم إحساساً بمعنى وقيمة تحميهم وتصد عنهم القلق الوجودي الذي يصيب بالشلل، والذي يمكن أن يخلقه الوعي بعدم أهمية وفناء الإنسان (Solomon, Greenberg, & Pyszcznski, 1991). وعند المواجهة من قبل الآخرين من ذوي القيم والمعتقدات والمعايير المختلفة المهددة لرؤية العالم، فإن الناس يستجيبون بالانتقاص من هؤلاء الآخرين ورفضهم.

وهناك قدر كبير من الأبحاث تبين مدى ارتباط الاختلافات الجماعية بالتعصب. على سبيل المثال، فقد بين "روكيتش" وزملاؤه أن اختلاف المعتقدات كان أكثر أهمية من اختلاف العرق في توليد رفض الآخرين (Rokeach et al., 1960). كما بين كل من "دي ريدر" و"تريباثي" De Ridder and Tripathi (1992) أن الآخرين ممن ينتهكون معايير الجماعة الداخلية يكونون مكروهين ومرفوضين، بينما بين "هادوك" و"زانا" Haddock and Zanna (1993) أن الاختلافات في القيم والمعتقدات الرمزية الأساسية تولد

الكره تجاه الجماعة الخارجية. كم بينت البحوث بين الثقافية والانثروبولوجية وجود ارتباط قوى بين الاختلافات الثقافية والكره بين الجماعات (Brewer & Campbell, 1976; LeVine & Campbell 1972).

أما منظرو الهوية الاجتماعية، فقد أشاروا إلى أنه عندما تكون محافظة جماعة أو تأسيسها لهوية اجتماعية إيجابية معرضة لتهديد من جماعة خارجية، فإن العدائية أو التعصب سيتولد تجاه هذه الجماعة الخارجية (Brown, 1995; Reynolds & Turner, 2001). ويصف "براون" على سبيل المثال (Brown, 1995, pp. 173-176) عدة دراسات تمت فيها إثارة مشاعر العدوانية تجاه جماعة خارجية، عندما سمع أعضاء الجماعة بأن الجماعة الخارجية قد انتقصت من، أو ذمت في مكانتها أو إنجازاتها. وفي المواقف الاجتماعية الطبيعية، لاحظ كثير من المعلقين أن الإهانات العلنية للمنزلة والمكانة وكبرياء جماعات طبيعية أو عرقية بدت أكثر أهمية كمسببات للعدائية بين الجماعات أكثر حتى من الصراعات على مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية حقيقية (Chiot, 2001)، انظر أيضاً: الفصل الخامس عشر). وكان من أوضح الأمثلة على ذلك الصراع بين الهند وباكستان على كشمير، وبين بريطانيا والأرجنتين على جزر فولكلاند Falklands. وقد ركز منظرو الهوية الاجتماعية أيضاً - باهتمام خاص - على مهددات الهوية التي تنتج عن الاختلافات أو انعدام المساواة بين الجماعات من حيث المكانة والمنزلة (Tajfel & Turner, 1979)، وهو ما سنناقشه في الجزئية التالية.

ومن ثم فهناك عمومًا، ثلاثة أنواع من التهديد بين الجماعات، تبدو قوية الارتباط بالعدائية والتعصب تجاه الجماعة الخارجية: تهديد "واقعي" لقوة وموارد وحسن حال الجماعة، وتهديدات رمزية لقيم ومعتقدات الجماعة الأساسية، وتهديدات للهوية الاجتماعية. ولا يبدو التهديد وحده مسببًا للعدائية تجاه الجماعة الخارجية التي يُنظر إليها كمصدر للتهديد، بل إنه من المرجح

أيضاً أن يُبرز التهديد تمييزات الجماعة الداخلية بصورة مرتفعة، وقد يكون عاملاً حيوياً في تحويل الهويات "المفتوحة" إلى هويات "متمترسة" أو متمركزة عرقياً (Jowitt, 2001).

انعدام المساواة بين الجماعات

في الجماعات الاجتماعية الطبيعية يبدو انعدام المساواة بين الجماعات في القوة والمكانة مرتبطة - على نحو متسق - بالاتجاهات السلبية بين الجماعات، في أغلب الأحوال في شكل تقييمات سلبية للجماعة الأقل رتبة والحفاظ على مسافة اجتماعية معها، وأحياناً أيضاً في شكل عدائية حاقدة تجاه الجماعة الأعلى رتبة (Brewer & Campbell, 1976; Fiske et al., 1999; Hagendoorn, 1995; Poppe & Linssen, 1999). وقد يولد انعدام المساواة بين الجماعات صراعات للمصالح بين الجماعات ذات المكانة المنخفضة والمرتفعة، بحيث يمكن للتهديد بين الجماعات أن يكون مسئولاً عن بعض الاتجاهات السلبية. ومع ذلك فإن التقييمات السلبية للجماعة منخفضة القوة أو المكانة تعد شائعة، حتى عندما لا يوجد صراع أو تهديد للمصالح، حتى في عدم وجود صراع على المصالح أو تهديد، وهذه التقييمات تبدو مصاحبة لأية اختلافات جماعية ظاهرة على أبعاد مقيمة اجتماعياً، مثل الدراية، والتعليم، والظروف المعيشية والمهارة والإنجاز.

وقد رأت نظريات مهمة عديدة أن انعدام المساواة بين الجماعات سبب أساسي للتعصب، سواء عن طريق التسبب في التعصب مباشرة، أو بتوليد تهديدات بين الجماعات تسبب التعصب. في الحالة الأولى ركزت نظرية السيطرة الاجتماعية على دور النظام أو تبرير انعدام المساواة كسبب في التعصب، بينما في الحالة الثانية ركزت نظرية موقف الجماعة ونظرية الهوية الاجتماعية على انعدام المساواة المولد للتهديد بين الجماعات.

وترى نظرية السيطرة الاجتماعية أن الكائنات البشرية لديها نزعة أساسية لإرساء وصيانة ترتيبات هرمية اجتماعية قائمة على الجماعة (Sidanius & Pratto, 1993, 1999). وتحتاج انعدام المساواة القائمة على الجماعة إلى أن تكون مشرعة لتقليل الصراع الاجتماعي إلى حده الأدنى، وهذا ما يتم عبر خلق إيديولوجيات توافقية تبرر تفوق الجماعات المسيطرة على الجماعات التابعة. فالأنماط السلبية والاتجاهات المتعصبة نحو الجماعات التابعة، والأنماط والاتجاهات الأكثر إيجابية نحو الجماعات المسيطرة، تعمل مثل "أساطير مشرعة legitimizing myths" تفسر وتعلن انعدام المساواة بين الجماعات.

وقد رصد "سيدانيوس" و"براتو" (Sidanius and Pratto (1999) عمومية وجود انعدام المساواة والتمييز القائم على الجماعة ضد الجماعات التابعة في المجتمعات الإنسانية. وقد أظهرتا هما وآخرون أن المعتقدات التي تشرع هذه الأشكال من انعدام المساواة وتحابي امتيازات الجماعة المسيطرة تعد مقبولة على نحو واسع لدى أعضاء الجماعات التابعة اجتماعياً ("شعور زائف false consciousness": انظر: Jost & Banahi, 1994) وبالأحرى لدى المسيطرين.

وتبرير النظام لانعدام المساواة يمكن أيضاً أن يكون معبراً عنه في معتقدات العالم العادل، أي المعتقدات التي ترى أن العالم يكون عادلاً ومكاناً قابلاً للتنبؤ، حيث يحصل الناس عموماً على ما يستحقونه، ويستحقون ما يحصلون عليه (Lerner, 1980). فالناس الذين أصبحوا ضحايا لسوء الحظ أو الجماعات المحرومة، والمستغلة، أو المقموعة، قد تكون منتقصة وينظر إليها على أنها تستحق ما تعانيه. وقد بين "كراندال" (Crandall (1994 على سبيل المثال، أن معتقدات العالم العادل كانت مرتبطة باتجاهات سلبية نحو من يعانون البدانة، حيث كانت تلومهم على ما هم فيه من أوضاع.

أما نظرية موقف الجماعة ونظرية الهوية الاجتماعية فكلتاها ترى في انعدام المساواة بين الجماعات مسبباً للتعصب، إما عبر توليد التهديد بين الجماعات أو بالارتباط بتهديد. فقد تمت صياغة نظرية موقف الجماعة group position theory (Blumer, 1958; Bobo, 1999) أصلاً لتفسير التعصب العرقي لدى الأمريكيين البيض، غير أنها - وكما هو واضح - لها تطبيقات أوسع من ذلك. فهي ترى أن التعصب ينبثق عن مواقف المكانة النسبية للجماعات في النظام الاجتماعي. فأعضاء الجماعات المسيطرة سيكون لديهم شعور بالتفوق تجاه الجماعات التابعة، ومن ثم فهم يتبنون اعتقاداً بأن موقف جماعتهم المتفوق يخولهم نصيباً أكبر نسبياً من السلع والموارد الاجتماعية.

ويتحول هذا الشعور بموقف الجماعة إلى تعصب ضد الجماعة التابعة عندما يبدأ أعضاء الجماعة المسيطرة في إدراك أعضاء الجماعة التابعة كمصدر تهديد وتعدّي على حقوقهم الخاصة. ولا يوجد سوى بحوث قليلة اختبرت هذه النظرية مباشرة، غير أن هناك دليلاً متسقاً معها يشير إلى أن العنف ضد السود في الولايات المتحدة والأجانب في أوروبا يرجح ارتباطه على نحو وثيق بالأقليات أو "الخارجيين" ذوي المكانة المنخفضة الذين يبدأون في قطع الحدود التي كانت محرمة من قبل، أو التعدّي على الحقوق الخاصة بجماعة أعلى في الهرم الاجتماعي (Green et al., 1999).

وترى نظرية الهوية الاجتماعية أن وجود الفروق في المكانة بين الجماعات سوف يرجح خلق تهديد للهوية الاجتماعية، ومن ثم فإنها تستدرّ سلوكاً واتجاهات عدائية بين الجماعات (Bettencourt, Dorr, Charlton, & Hume, 2001; Tajfel & Turner, 1979). وقد افترض وجود مجموعتين من العوامل توجّهان أثر الفروق في المكانة على تهديد الهوية الاجتماعية. وهاتان المجموعتان هما: قابلية حدود الجماعة للتخلل، أي إلى أي مدى يمكن للأفراد أن يتركوا الجماعة الداخلية ليصبحوا أعضاء في جماعة خارجية.

والمجموعة الثانية تتعلق بشرعية وثبات الفارق في مكانة الجماعة الداخلية (Tajfel & Turner, 1979).

فإذا كانت الحدود بين الجماعات قابلة للتخلل، فإن أعضاء الجماعات ذات المكانة المنخفضة يستجيبون لتهديد الهوية الاجتماعية السلبية بتبني توجه للحراك الاجتماعي بدلاً من الانخراط في منافسة مع الجماعة الأعلى مكانة. فمع حدود الجماعة القابلة للتخلل، من شأن أعضاء الجماعة الأقل مكانة أن يُظهروا انحيازاً ضئيلاً للجماعة الداخلية وتمييزاً أقل ضد الجماعة الخارجية الأعلى مكانة، وبدلاً من ذلك سيتطابقون معها ويطمحون في الانتقال إليها. وقد بينت دراسات تجريبية قامت بها "إلميرز" وزملاؤها (Ellemers, van Knippenberg, de Vries, & Wiljie, 1988; Ellemers, van Knippenberg, & Wiljie, 1990) أن الجماعات ذات المكانة المنخفضة تُظهر في الحقيقة انحيازاً أقل ضد الجماعة الخارجية وتتوحد بصورة أضعف مع جماعاتهم الداخلية، عندما تكون حدود الجماعة قابلة للتخلل مقارنة بالحالة المقابلة، أي عندما لا تكون الحدود قابلة للتخلل.

أما عندما تكون الحدود بين الجماعات غير قابلة للتخلل على نحو نسبي ولا يكون الحراك الاجتماعي مطروحاً كخيار، فإن استقرار وشرعية الفروق في المكانة بين الجماعات من المتوقع أن يكون دالاً ومهمّاً. فإذا أدركت الفروق في المكانة بين الجماعات على أنها ثابتة وشرعية ("أمنة") فإن كلاً من الجماعات الأقل والأعلى مكانة ينبغي أن تُظهرا انحيازاً وتمييزاً ضئيلاً ضد بعضهما البعض. فمصالح ومزايا الجماعة الأعلى مكانة لن تكون مهددة على أية حال، ولن تكون الجماعة الأقل مكانة قادرة على حمل/ تصور "بدائل معرفية" للعلاقة الموجودة بين المكانات. من الناحية الأخرى، عندما يكون هناك إدراك بأن الفرق في المكانة غير مستقر وغير شرعي ("غير آمن") فإن كلاً من الجماعتين يتوقع أن تُظهرا انحيازاً وتمييزاً أكثر بكثير مع محاولة الجماعة الأعلى مكانة الدفاع عن هويتها الإيجابية المهددة،

ومحاولة الجماعة الأقل مكانة تعزيز هويتها الاجتماعية السلبية غير الشرعية بتحسين وضع مكانتها النسبي.

وقد عالجت دراسة تجريبية لـ "تيرنر" و"بروان" Turner and Brown (1978) مدى إدراك أو رؤية الفروق في المكانة بين الجماعات من حيث كونها ثابتة وشرعية. فتأثيرات الثبات كانت ضعيفة، ولكن النتائج الكلية كانت كما توقعت النظرية. فقد أظهرت كلتا الجماعتين الأعلى والأقل مكانة مستويات مرتفعة في الانحياز بين الجماعات والتمييز، عندما كانت الفروق في المكانة غير آمنة، لا والفروق آمنة.

وفي حالات أكثر حداثة، أجرى "بيتينكورت" وزملاؤه Bettencourt (2001) تحليلاً ما ورائي meta analysis لدراسات تختبر أثر الفروق في المكانة بين الجماعات على الانحياز والاتجاهات في ظل ظروف متنوعة لقابلية حدود الجماعة للتخلل، وشرعية المكانة، واستقرارها. وقد بين هذا التحليل ما ورائي نموذجاً من التأثيرات كان متسقاً مع ذلك الذي تنبأت به فيما يخص تهديد الهوية الاجتماعية في الظروف المختلفة من القابلية للتخلل، والاستقرار والشرعية ولكن فقط بالنسبة للقياسات غير المرتبطة بالمكانة للانحياز بين الجماعات. وقد اشتمل هذا على قياسات للحب العام وبدا مناسباً لبعد "الحب- الكره" للاتجاهات بين الجماعات (انظر جدول ١٦-١). وفقاً لهذه القياسات أظهرت الجماعات ذات المكانة المرتفعة انحيازاً أعلى من الجماعات الأقل مكانة عندما كانت الحدود قابلة للتخلل، ولما كانت الحدود غير ذلك، أظهرت الجماعات الأعلى مكانة انحيازاً منخفضاً عندما كانت الفروق في المكانة آمنة (شرعية ومستقرة)، وذلك يعد فرضاً لأن هويتهم الاجتماعية الإيجابية لم تكن مهددة. من ناحية أخرى، عندما كانت حدود الجماعة غير قابلة للتخلل وكانت الفروق في المكانة غير مستقرة ولا شرعية (غير آمنة) فقد أظهرت الجماعات الأقل مكانة انحيازاً يضارع انحياز الجماعات الأعلى مكانة.

وكان هذا النموذج من النتائج مختلفاً تماماً بالنسبة لقياسات الانحياز المرتبطة بالمكانة، والتي تبدو مناسبة لبعد الاحترام - عدم الاحترام، أو اتجاه الكفاءة بين الجماعات (جدول ١٦-١). وقد أظهرت الجماعات ذات المكانة العالية مستويات مرتفعة متسقة من الانحياز بين الجماعي، عما أظهرته الجماعات الأقل مكانة عبر جميع الظروف من القابلية للتخلل والاستقرار والشرعية. وهذا التفاوت المثير للاهتمام بالنسبة لكلا النوعين من القياسات يبدو موحياً بأن تهديد الهوية الاجتماعية ينتج تأثيرات على اتجاه الحب-الكره بين الجماعات، بينما الفروق في المكانة في حد ذاتها تنتج أيضاً تأثيراً مستقلاً عن تهديد الهوية الاجتماعية على بعد الاحترام - عدم الاحترام (الكفاءة).

ومن ثم، فإن انعدام المساواة بين الجماعات تنتج تأثيرات إيجابية فعالة على الاتجاهات بين الجماعات، ويبدو أن هناك ميلاً عاماً بالنسبة للجماعات الأعلى في القوة والمكانة لتقييم الجماعات الأقل مكانة وقوة على نحو سلبي، وقد تشاركها الجماعات الأقل مكانة وقوة هذا التقييم أيضاً. ويوحى التحليل الما ورائي لـ "بيتينكورت" وزملائه (2001) Bettencourt بأن هذا التأثير قد يحدث أساساً على بعد الاتجاه الخاص بعد الاحترام، ومع ذلك، فإن انعدام المساواة يبدو مولداً للتهديد، وهو ما يستدر اتجاهات سلبية نحو الجماعات أو الجماعة الخارجية المهددة، وهذا التأثير قد يحدث أساساً على بُعد الكره فيما يتعلق بالاتجاهات بين الجماعات.

دمج التفسيرات الفردية وبين الجماعية للتعصب

يبدو أنه في الوقت الذي قد لا تكون فيه التمييزات بين الجماعات مسببة مباشرة للتعصب، فإنها ستكون شروطاً مهمة لظهوره. وبقدر بروز هذه التمييزات بين الجماعية على نحو إيجابي بقدر ما يكون الوضع مؤدياً

للتعصب. ويبدو أن التنافس أو الصراع بين الجماعات، والتهديد من الجماعات الخارجية، وانعدام المساواة بين الجماعات تلعب معًا أدوارًا سببية أكثر مباشرة في توليد التعصب. والطريقة الدقيقة التي تفعل بها ذلك لم تُوضح بشكل محدد حتى الآن. ومع ذلك، فإن أكثر النظريات أهمية تركز على الدافعية: سواء كانت ترشيديًا، أو تبريريًا محفزًا أو مدفوع لسيطرة، أو تفوق جماعات أعلى مكانة وقوة على جماعات تابعة في الهرم الاجتماعي، أو رغبة مدفوعة بالتنافس لإرساء تفوق أو سيطرة الجماعة على الجماعات الخارجية التي يُنظر إليها على أنها أقل جدارة، أو قد تكون بجانب هذا وذاك عدائية متحفزة تجاه التهديد الصادر من الجماعة الخارجية.

وهذا ما يوحى بأن هذه العوامل الدينامية للجماعة يمكن أن تُدمج مع النموذج الدافعي لمحددات الفروق الفردية للتعصب والذي فُقدناه سابقًا (Duckitt, 2001). وهذا النموذج الدافعي المندمج يرى أنه عندما تكون التمييزات والهويات بين الجماعات بارزة، فإن انعدام المساواة بين الجماعات، أو المنافسة، أو التهديد ستتسبب واحدًا من الأهداف الدافعية التي سيتم التعبير عنها عند الأفراد في معتقدات إيديولوجية سلطوية-محافظّة، أو سيطرة اجتماعية، ومن خلالها تتولد العدائية تجاه الجماعة الخارجية.

فالتهديد الاجتماعي بين الجماعات، أو من جماعة خارجية أو أقلية، إنما ينشط من الترابط الاجتماعي والسيطرة والحافز إلى الدفاع عن الجماعة، وهو ما سيدل عليه مستوى الاتجاهات السلطوية لديها، وسوف تستدر أيضًا العدائية ضد الجماعة المهددة. فالاتجاهات السلطوية التي يحركها التهديد، من شأنها أن تحدد رد فعل الأفراد على تهديد الجماعة الخارجية، ومن ثم استعدادها لأن تكون عدائية تجاه الجماعات الخارجية التي أدركت أنها مهددة لها. وكما تمت الإشارة سابقًا، فإن إدراك التهديد من الجماعة الخارجية من شأنه أن يميل إلى تنشيط منظومة التصنيف بين الاجتماعية تجاه الجماعة

الخارجية المهدّدة، بحيث يتم تصنيفها على أنها سيئة، وشريرة، وخطيرة، ومنعدمة الأخلاق مقابل "نحن" الطيبين، المحترمين، الأخلاقيين، (انظر الشكل ١٦-٢). فالجماعات الخارجية التي تشكل تهديدًا من المرجح أن تصبح مكروهة من قبل أشخاص يحملون اتجاهات تسلطية.

والفروق بين الجماعات في القوة والمكانة وكذلك التنافس بينها من شأنه أن يفعل أو ينشط الدافعية لتفوق الجماعة وقوتها التي يحركها التنافس (مشارًا إليها عند الأفراد بمستوى توجه السيطرة الاجتماعية) لإرساء، أو المحافظة على، السيطرة والتفوق على جماعات خارجية يعتقد أنها أدنى شرعيًا. ومن ثم فإن الأشخاص ذوي الدرجات المرتفعة على توجه السيطرة الاجتماعية من شأنهم أن يشعروا بمزيد من التنافسية مع الجماعات التابعة أو الجماعات الخارجية المنافسة، وهو ما سيولد منظومة التصنيف بين الجماعات لبعد "هم" كأقل جدارة، وأقل كفاءة، وأقل استحقاقًا من "نحن" الأكثر جدارة والأكثر كفاءة واستحقاقًا، ومن ثم ينبغي أن نكون المتفوقين. وهذه المنظومة للتصنيف ستكون مرتبطة ببعد الاتجاهات الخاص بعدم الاحترام مقابل الاحترام. فبقدر ارتفاع درجة توجه السيطرة الاجتماعية عند الأفراد بقدر ما يجب أن يكونوا مستجيبين للتنافس والعلاقات بين الجماعات للسيطرة- التبعية، وبقدر ارتفاع ميلهم إلى عدم الاحترام الاجتماعي للجماعات الخارجية المتنافسة أو التابعة، ومن ثم يشرعون سيطرتهم الفعلية أو المرغوبة.

ومن ثم فإن الجماعة الخارجية تدرك دون مبرر على أنها مهدد لأمن الجماعة وترابطها ومن ثم تصنف كجماعة سيئة، وشريرة، وخبيثة، ومكروهة (ولكن ليس بالضرورة أن ترى كجماعة ضعيفة، أو أدنى، أو غير محترمة)

تنشط الدافعية التي يحركها التهديد إلى الدفاع عن أو حماية أمن الجماعة والترابط ضد الجماعة الخارجية (أشخاص أقوى في السلطوية اليمينية ومن ثم يكونون أكثر سلبية تجاه الجماعات الخارجية المهددة).

تهديد اجتماعي أو بين الجماعات من الجماعة الخارجية

تصنيف الجماعة الداخلية البارزة

ومن ثم فإن الجماعة الخارجية تدرك على أنها أدنى شرعياً بالنسبة للجماعة الداخلية ومن ثم تصنف كجماعة أقل في الكفاءة، والجدارة، والقدرة، ومن ثم تكون غير محترمة (ولكن ليس بالضرورة أن ترى سيئة، أو خبيثة، أو شريرة، أو مكروهة)

تنشط التنافسية التي تحركها الدافعية إلى إرساء أو المحافظة على سيطرة وتفوق الجماعة على الجماعة الخارجية (أشخاص أقوى في توجه السيطرة الاجتماعية المترفعة ومن ثم أكثر سلبية تجاه الجماعات التابعة أو المنافسة)

انعدام المساواة بين الجماعات في القوة- المكانة أو التنافسية على القوة- المكانة

شكل ١٦-٢: نوعا الديناميات الموقفية بين الجماعات التي تنشط في حضور التصنيف البارز بين الجماعات من هدفين دافعيين متوافقين مع كل من النوعين (إمكانية الوصول المزمع والتي سيشار إليها عند الأفراد بالمعتقدات الإيديولوجية للسلطوية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية) لأعضاء الجماعة الداخلية ضد الجماعة الخارجية لتولد تبني منظومتين للتصنيف بين الجماعات تتوافق مع التعصب وتقييمات اتجاهية سلبية.

ويأتي الدليل المدعم لهذا النموذج الدافعي الدامج، من بحث يشير إلى أن هذه العوامل الخاصة بالفروق الفردية وبين الجماعية، تبدو متفاعلة في التنبؤ بالتعصب وتبدو أيضاً متنبئة بهذين البعدين للاتجاهات بين الجماعية بصورة مختلفة. فتأثير النزعة التسلطية اليمينية، مثلاً، على التعصب المعادي للمثلية قد يتوسطهما تهديد مدرك (Esses, Haddock, & Zanna, 1993)، بينما

تأثير توجه السيطرة الاجتماعية على الاتجاهات المعادية للمهاجرين مثلاً يتوسطها منافسة اقتصادية (Esses, Jackson, & Armstrong, 1998). وهذا ما نال أيضاً تدعيماً من خلال بحث يستخدم فئات اجتماعية تم اختيارها تعسفياً تتنوع في التهديد أو التبعية الاجتماعية (Duckitt, 2002). فقد تبين أن النزعة التسلطية اليمينية قادرة على التنبؤ باتجاهات سلبية نحو فئات اجتماعية كانت مهددة اجتماعياً ولكنها ليست تابعة اجتماعياً (مثل "نجوم الروك"، و"تجار المخدرات") بينما لم يستطع مقياس توجه السيطرة الاجتماعية التنبؤ بذلك، مع تأثير النزعة التسلطية اليمينية الذي توسطه التهديد المدرك من هذه الجماعات. وتتباين مقياس توجه السيطرة الاجتماعية بالاتجاهات السلبية تجاه الفئات الاجتماعية التي تعد تابعة اجتماعياً ولكنها غير مهددة (مثل ربات البيوت) بينما لم يستطع مقياس النزعة التسلطية اليمينية ذلك، مع كون تأثير توجه السيطرة الاجتماعية تتوسطه روح تنافسية تجاه هذه الجماعات. فضلاً عن أن النزعة التسلطية اليمينية كانت أكثر ارتباطاً بكره هذه الفئات المهددة اجتماعياً من ارتباطها باحترامها، في حين أن توجه السيطرة الاجتماعية كان أكثر ارتباطاً بعدم احترام هذه الفئات الاجتماعية التابعة أكثر من كرها.

وقد وجدت "فيسك" وزملاؤها (Fiske 1999) أن مكانة الجماعات الاجتماعية قد تنبأت بتقييم يقوم على أساس بعد نمط الكفاءة competence stereotype dimension، بينما التهديد المدرك من هذه الجماعات تنبأ كيف تم تقييمهم على أساس بعد الدفء warmth. وبالمثل، وجد "بوب" و"لينسن" (Pope and Linssn 1999) أن قوة الجماعات القومية والعرقية تنبأت بكيفية تقييمهم على أساس بعد الكفاءة، بينما درجة التهديد من أو الصراع مع هذه الجماعات تنبأت بكيفية تقييمها على أساس بعد الدفء.

ومن ثم، فإن هذا النموذج يبدو دامجاً لكل من الفروق الفردية والعوامل بين الجماعات في نموذج دافعي واحد يفسر التعصب. ومع ذلك، فإنه يركز

على أهداف دافعية بارزة وعلى التعبير عنها علنية فى اعتناق أو حمل معتقدات وقيم إيديولوجية، مثل النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة الاجتماعية. ومن هنا، فإن هذا النموذج يمكن أن يفسر الاتجاهات الضمنية بين الجماعات ولكنه لا يبدو من المحتمل أن يكون مسئولاً عن الاتجاهات الضمنية بين الجماعات، خاصة عندما تكون هذه الاتجاهات غير متسقة مع الاتجاهات العلنية. وفى تدعيم هذا النموذج بين "ماكفلارند" و"ماترن" (McFarland and Mattern 2001) أن النزعة التسلطية اليمينية وتوجه السيطرة اليمينية كانا شديدي الارتباط بأنواع التعصب العلنية ضد جماعات معينة ولكنهما غير مرتبطين بالتعصب الضمنى ضد هذه الجماعات (انظر أيضاً Karpinski & Hilton. 2001). وقد تكون أنواع التعصب الضمنية، كما تشير نظرية "ديفاينز" (Devine 1989) مكتسبة أثناء التنشئة الاجتماعية من خلال تعلم غير مباشر واستنتاجات حول العلاقات بين الجماعات ذات طبيعة غير دافعية فى الأساس، وهو ما وصفه "آلبورت" (Allport 1954) كتعصب "مكتسب وليس متعلماً"، ومن ثم فإن هذا التعصب الضمنى المكتسب من شأنه كما أشار "كاربنيسكى" و"هلتون" (Karpinski and Hilton 2001) أن يعكس تعرض الأفراد لبيئات اجتماعية تتصف بارتباطات سلبية سائدة مع جماعات موصومة، قد تكون مختلفة تماماً عن الدرجة التى صدق بها هؤلاء الأفراد على هذه الارتباطات، فبقدر تصديقهم عليها بقدر ما سيتم التعبير عنها فى اتجاهات مكتسبة ومعتقة علنية وبصورة أكثر شعورية لأنها تقوم على أساس وتدعيم معتقدات وقيم إيديولوجية معتقة علناً.

فى الوقت الذى حدث فيه أشكال مهمة من التقدم فى فهم طبيعة وأسباب الاتجاهات التعصبية المعتقة علناً، والعداية العلنية بين الجماعات، لا تزال طبيعة وأسباب التعصبات الضمنية أو الخفية والعدائية الخفية بين الجماعات تطرح تحديات رئيسية جديدة أمام علماء الاجتماع؛ بغية فهمها.

وسوف يكمن التحدى الأكبر فى استخدام المعرفة المكتسبة بهدف تطوير برامج وسياسات من شأنها تخفيف حدة التوترات بين الجماعات، وتقزيم الدور المدمر للتعصب فى الشؤون الإنسانية.

(1954) described as prejudice being "caught not taught." Such implicit "caught" prejudices would therefore, as Karpinski and Hilton (2001) have suggested, reflect individuals' exposure to social environments characterized by predominantly negative associations with stigmatized outgroups, which might be quite different from the degree to which these individuals endorsed these associations. The degree to which they actually endorsed these associations would then be expressed in more consciously acquired and held explicit intergroup attitudes based on and buttressed by overtly held ideological beliefs and values.

Thus, while important advances have occurred in the understanding of the nature and causes of explicitly held prejudiced attitudes and overt intergroup hostility, understanding the nature and causes of underlying implicit prejudices and covert intergroup hostility poses major new challenges for social scientists. The more ultimate challenge will be use the knowledge acquired to develop programs and policies to alleviate intergroup tensions and conflict and reduce the destructive role of prejudice in human affairs.

▲ References

- Adorno, T., Frenkel-Brunswick, E., Levinson, D., & Sanford, N. (1950). *The authoritarian personality*. New York: Harper.
- Allen, B. (1975). Social distance and admiration reactions of unprejudiced whites. *Journal of Personality*, 43, 709-726.
- Allen, V., & Wilder, D. (1975). Categorization, belief similarity, and intergroup discrimination. *Journal of Personality and Social Psychology*, 32, 971-977.
- Allport, G. (1954). *The nature of prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Allport, G., & Kramer, B. M. (1946). Some roots of prejudice. *Journal of Psychology*, 22, 9-39.
- Altemeyer, B. (1981). *Right-wing authoritarianism*. Winnipeg, Canada: University of Manitoba Press.
- Altemeyer, B. (1988). *Enemies of freedom: Understanding right-wing authoritarianism*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Altemeyer, B. (1998). *The other "authoritarian personality"*. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 30, pp. 47-92). San Diego, CA: Academic Press.
- Ashmore, R., & DelBoca, F. (1976). Psychological approaches to understanding intergroup conflict. In P. Katz (Ed.), *Towards the elimination of racism* (pp. 73-123). New York: Pergamon.
- Ashmore, R., & DelBoca, F. (1981). Conceptual approaches to stereotypes and stereotyping. In D. Hamilton (Ed.), *Cognitive processes in stereotyping and intergroup behavior* (pp. 1-36). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Berkowitz, L., & Green, J. A. (1962). The stimulus qualities of the scapegoat. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 64, 293-301.
- Bettelheim, B., & Janowitz, M. (1964). *Social change and prejudice*. London: Collier-Macmillan.

- Bettencourt, B., Dorr, N., Charlton, K., & Hume, D. (2001). Status differences and in-group bias: A meta-analytic examination of the effects of status stability, status legitimacy, and group permeability. *Journal of Personality and Social Psychology*, 127, 520-542.
- Bierly, M. M. (1985). Prejudice toward contemporary outgroups as a generalized attitude. *Journal of Applied Social Psychology*, 15, 189-199.
- Blair, I., & Banaji, M. (1996). Automatic and controlled processes in stereotype priming. *Journal of Personality and Social Psychology*, 70, 1142-1163.
- Blair, I., Ma, J., & Lenton, A. (2001). Imagining stereotypes away: The moderation of implicit stereotypes through mental imagery. *Journal of Personality and Social Psychology*, 81, 828-841.
- Blake, R. R., & Mouton, J. S. (1979). Intergroup problem solving in organizations: From theory to practice. W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 19-32). Monterey, CA: Brooks/Cole.
- Blascovitch, J., Wyer, N., Swart, L., & Kibler, J. (1997). Racism and racial categorization. *Journal of Personality and Social Psychology*, 72, 1364-1372.
- Blumer, H. (1958). Race prejudice as a sense of group position. *Pacific Sociological Review*, 1, 3-7.
- Bobo, L. (1999). Prejudice as group position: Microfoundations of a sociological approach to racism and race relations. *Journal of Social Issues*, 55, 445-472.
- Bogardus, E. (1925). Measuring social distance. *Journal of Applied Sociology*, 9, 299-308.
- Brewer, M. (1979). In-group bias in the minimal intergroup situation: A cognitive-motivational analysis. *Psychological Bulletin*, 86, 307-324.
- Brewer, M. (1998). Category-based versus person-based perception in intergroup contexts. In W. Stroebe & M. Hewstone (Eds.), *European review of social psychology* (Vol. 9, pp. 77-106). New York: Wiley.
- Brewer, M., & Brown, R. (1998). Fiske, S. (1998). Intergroup relations. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 554-594). New York: McGraw-Hill.
- Brewer, M., & Kramer, R. (1985). The psychology of intergroup attitudes and behavior. *Annual Review of Psychology*, 36, 219-243.
- Brewer, M. B., & Campbell, D. T. (1976). *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence*. New York: Sage.
- Brewer, M. B., & Miller, N. (1984). Beyond the contact hypothesis: Theoretical perspectives on desegregation. In N. Miller & M. B. Brewer (Eds.), *Groups in contact: The psychology of desegregation* (pp. 281-302). San Diego, CA: Academic.
- Brigham, J. (1971). Ethnic stereotypes. *Psychological Bulletin*, 76, 15-38.
- Brown, C., Dovidio, J., & Ellyson, S. (1990). Reducing sex differences in visual displays of dominance: knowledge is power. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 16, 358-368.
- Brown, R. (1995). *Prejudice: It's social psychology*. Oxford: Blackwell.
- Brown, R. (2000). Social identity theory: Past achievements, current problems and future challenges. *European Journal of Social Psychology*, 30, 745-778.
- Brown, R., Hinkle, S., Ely, P., Fox-Cardamone, L., Maras, P., & Taylor, L. (1992). Recognizing group diversity: Individualist-collectivist and autonomous-relational social orientations and their implications for intergroup processes. *British Journal of Social Psychology*, 31, 327-342.

- Brown, R., Maris, P., Masser, B., Vivian, J., & Hewstone, M. (2001). Life on the ocean wave: Testing some intergroup hypotheses in a naturalistic setting. *Group Processes and Intergroup Relations*, 4, 81-97.
- Chirrot, D. (2001). Introduction. In D. Chirrot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions* (pp. 3-26). Washington, DC: American Psychological Association.
- Grandall, C. (1994). Prejudice against fat people: Ideology and self-interest. *Journal of Personality and Social Psychology*, 66, 882-894.
- Crosby, F., Bromley, S., & Saxe, L. (1980). Recent unobtrusive studies of Black and White discrimination and prejudice: A literature review. *Psychological Bulletin*, 87, 546-563.
- Dasgupta, N., & Greenwald, A. (2001). On the malleability of automatic attitudes: Combating automatic prejudice with images of admired and disliked individuals. *Journal of Personality and Social Psychology*, 81, 800-814.
- De Ridder, R., & Tripathi, R. (1992). *Norm violation and intergroup relations*. Oxford: Clarendon Press.
- Deschamps, J.-C., & Doise, W. (1978). Crossed category memberships in intergroup relations. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation in social groups: Studies in the social psychology of intergroup relations* (pp. 141-158). London: Academic.
- Devine, P. (1989). Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components. *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 5-18.
- Devine, P. (2001). Implicit prejudice and stereotyping: How automatic are they? *Journal of Personality and Social Psychology*, 81, 757-759.
- Diab, L. (1970). A study of intragroup and intergroup relations among experimentally produced small groups. *Genetic Psychology Monographs*, 82, 49-82.
- Dijker, A. (1987). Emotional reactions to ethnic minorities. *European Journal of Social Psychology*, 17, 305-325.
- Doty, R., Peterson, B., & Winter, D. (1991). Threat and authoritarianism in the United States, 1978-1987. *Journal of Personality and Social Psychology*, 61, 629-640.
- Dovidio, J., Brigham, J., Johnson, B., & Gaertner, S. (1996). Stereotyping, prejudice, and discrimination: Another look. In N. Macrae, C. Stangor, & M. Hewstone (Eds.), *Stereotypes and stereotyping* (pp. 276-319). New York: Guilford.
- Dovidio, J., Evans, N., & Tylor, R. (1986). Racial stereotypes: The contents of their cognitive representations. *Journal of Experimental Social Psychology*, 22, 22-37.
- Dovidio, J., & Gaertner, S. (1993). Stereotypes and evaluative intergroup bias. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping* (pp. 167-193). San Diego, CA: Academic Press.
- Dovidio, J., Gaertner, S., & Validzic, A. (1998). Ingroup bias: status, differentiation, and a common ingroup identity. *Journal of Personality and Social Psychology*, 75, 109-120.
- Duckitt, J. (1992). *The social psychology of prejudice*. New York: Praeger.
- Duckitt, J. (2000). Culture, personality, and prejudice. In S. Renshon & J. Duckitt. (Eds.), *Political psychology: Cultural and crosscultural foundations* (pp. 89-107). New York: New York University Press.
- Duckitt, J. (2001). A dual process cognitive-motivational theory of ideology and prejudice. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 33, pp. 41-113). San Diego, CA: Academic Press.
- Duckitt, J. (2002). Intergroup threat and competitiveness mediate the relationships

between dual dimensions of ideological attitudes and prejudice. Manuscript submitted for publication.

- Duckitt, J., & Fisher, K. (in press). The impact of social threat on worldview and ideological attitudes. *Political Psychology*.
- Duckitt, J., & Mphuthing, T. (1998). Group identification and intergroup attitudes: A longitudinal analysis in South Africa. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 80-85.
- Duckitt, J., Wagner, C., du Plessis, I., & Birum, I. (2002). The psychological bases of ideology and prejudice: Testing a dual process model. *Journal of Personality and Social Psychology*, 83, 75-93.
- Ellemers, N., van Knippenberg, A., de Vries, N., & Wilkie, H. (1988). Social identification and permeability of group boundaries. *European Journal of Social Psychology*, 18, 479-513.
- Ellemers, N., van Knippenberg, A., & Wilkie, H. (1990). The influence of the permeability of group boundaries and stability of group status on strategies of individual mobility and social change. *British Journal of Social Psychology*, 29, 233-246.
- Esses, V., Haddock, G., & Zanna, M. (1993). Values, stereotypes, and emotions as determinants of intergroup attitudes. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping* (Vol. 17, pp. 137-166). San Diego, CA: Academic.
- Esses, V., Jackson, L., & Armstrong, T. (1998). Intergroup competition and attitudes toward immigrants and immigration: An instrumental model of group conflict. *Journal of Social Issues*, 54, 699-724.
- Feldman, S., & Stenner, K. (1997). Perceived threat and authoritarianism. *Political Psychology*, 18, 741-770.
- Fiske, S. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. Gilbert, S. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., vol. 2, pp. 357-411). New York: McGraw-Hill.
- Fiske, S. (2000). Stereotyping, prejudice, and discrimination at the seam between the centuries: evolution, culture, mind, and brain. *European Journal of Social Psychology*, 30, 299-322.
- Fiske, S., Xu, J., Cuddy, A., & Glick, P. (1999). (Dis)respecting versus (dis)liking: Status and interdependence predict ambivalent stereotypes of competence and warmth. *Journal of Social Issues*, 55, 473-489.
- Forsyth, D. (1980). A taxonomy of ethical ideologies. *Journal of Personality and Social Psychology*, 39, 175-184.
- Franco, F., & Maass, A. (1999). Intentional control over prejudice: When the choice of the measure matters. *European Journal of Social Psychology*, 29, 469-477.
- Gaertner, S., & Dovidio, J. (1986). The aversive form of racism. In J. Dovidio & S. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism* (pp. 61-89). Orlando, FL: Academic.
- Gardner, R. (1973). Ethnic stereotypes: The traditional approach, a new look. *Canadian Psychologist*, 14, 133-148.
- Gardner, R. (1993). Stereotypes as consensual beliefs. In M. Zanna & J. Olson (Eds.), *The psychology of prejudice: The Ontario symposium* (Vol. 7, pp. 1-32). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Gilbert, D., & Hixon, J. (1991). The trouble of thinking: activation and application of stereotypic beliefs. *Journal of Personality and Social Psychology*, 60, 509-517.

- Giles, H., & Ryan, E. (1982). Prolegomena for developing a social psychological theory of language attitudes. In E. Ryan & H. Giles (Eds.), *Attitudes toward language variation* (pp. 208–223). London: Edward Arnold.
- Glick, P., & Fiske, S. (2001). Ambivalent sexism. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 33, pp. 115–188). San Diego, CA: Academic Press.
- Goertzel, T. (1987). Authoritarianism of personality and political attitudes. *Journal of Social Psychology*, 127, 7–18.
- Green, D., Abelson, R., & Garnett, M. (1999). The distinctive political views of hate-crime perpetrators and White supremacists. In D. Prentice & D. Miller (Eds.), *Cultural divides: Understanding and overcoming group conflict* (pp. 429–464). New York: Russell Sage.
- Green, D., Glaser, J., & Rich, A. (1998). From lynching to gay-bashing: The elusive connection between economic conditions and hate crime. *Journal of Personality and Social Psychology*, 75, 82–92.
- Green, D., & Rich, A. (1998). White supremacist activity and cross-burnings in North Carolina. *Journal of Quantitative Criminology*, 14, 263–282.
- Greenwald, A., & Banaji, M. (1995). Implicit social cognition: Attitudes, self-esteem, and stereotypes. *Psychological Review*, 102, 4–27.
- Greenwald, A., McGhee, D., & Schwartz, J. (1998). Measuring individual differences in implicit cognition: The Implicit Association Test. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 1464–1480.
- Haddock, G., Zanna, M., & Esses, V. (1994). The (limited) role of trait-laden stereotypes in predicting attitudes toward native peoples. *British Journal of Social Psychology*, 33, 83–106.
- Hagendoorn, L. (1995). Intergroup biases in multiple group systems: The perception of ethnic hierarchies. In W. Stroebe & M. Hewstone (Eds.), *European review of social psychology* (Vol. 6, pp. 199–228). Chichester, UK: Wiley.
- Hamilton, D. L., & Trier, T. K. (1986). Stereotypes and stereotyping: An overview of the cognitive approach. In J. F. Dovidio & S. L. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism* (pp. 127–164). Orlando, FL: Academic.
- Harding, J., Proshansky, H., Kutner, B., & Chein, J. (1969). Prejudice and ethnic relations. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *The handbook of social psychology*. Vol. 5 (pp. 1–76). Reading, MA: Addison-Wesley.
- Hartley, E. L. (1946). *Problems in prejudice*. New York: King's Crown Press.
- Hendricks, M., & Bootzin, R. (1976). Race and sex as stimuli for negative affect and physical avoidance. *Journal of Social Psychology*, 98, 111–120.
- Hilton, J., & von Hippel, W. (1996). Stereotypes. *Annual Review of Psychology*, 47, 237–271.
- Hinkle, S., & Brown, R. (1990). Intergroup comparisons and social identity: Some links and lacunae. In D. Abrams & M. Hogg (Eds.), *Social identity theory: Constructive and critical advances* (pp. 48–70). New York: Springer.
- Hovland, C., & Sears, R. (1940). Minor studies of aggression. Vol. 1. Correlation of lynchings with economic indices. *Journal of Psychology*, 9, 301–310.
- Huddy, L., & Sears, D. (1995). Opposition to bilingual education: Prejudice or the defense of realistic interests. *Social Psychology Quarterly*, 58, 133–143.
- Jackman, M. (1994). *The velvet glove: Paternalism and conflict in gender, class, and race relations*. Berkeley: University of California Press.
- Jost, J., & Banaji, M. (1994). The role of stereotyping in system justification and

- the production of false consciousness. *British Journal of Social Psychology*, 33, 1–27.
- Jowitt, K. (2001). Ethnicity, nice, nasty, and nihilistic. In D. Chirrot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences, and possible solutions* (pp. 27–36). Washington, DC: American Psychological Association.
- Judd, C. M., & Park, B. (1988). Out-group homogeneity: Judgments of variability at the individual and group levels. *Journal of Personality and Social Psychology*, 54, 778–788.
- Karpinski, A., & Hilton, J. (2001). Attitudes and the Implicit Association Test. *Journal of Personality and Social Psychology*, 81, 744–788.
- Katz, I., Cohen, S., & Glass, D. (1975). Some determinants of cross-racial helping behaviors. *Journal of Personality and Social Psychology*, 32, 964–970.
- Katz, I., & Hass, R. (1988). Racial ambivalence and American value conflict: Correlational and priming studies of dual cognitive structures. *Journal of Personality and Social Psychology*, 59, 692–704.
- Kinder, D., & Sanders, L. (1996). *Divided by color: Racial politics and democratic ideals*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kinder, D., & Sears, D. (1981). Prejudice and politics: Symbolic racism versus racial threats to the good life. *Journal of Personality and Social Psychology*, 40, 414–431.
- Kovel, J. (1970). *White racism: A psychological history*. New York: Pantheon.
- Krueger, A., & Pischke, J. (1997). A statistical analysis of crime against foreigners in unified Germany. *Journal of Human Resources*, 32, 182–209.
- Lalonde, R., & Gardner, R. (1989). An intergroup perspective on stereotype organization and processing. *British Journal of Social Psychology*, 28, 289–303.
- Lerner, M. J. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion*. New York: Plenum.
- LeVine, R., & Campbell, D. (1972). *Ethnocentrism: Theories of conflict, ethnic attitudes, and group behavior*. New York: Wiley.
- Lippman, W. (1922). *Public opinion*. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Maass, A. (1999). Linguistic intergroup bias: stereotype-perpetuation through language. In M. P. Zanna (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 31, pp. 79–190). San Diego, CA: Academic Press.
- Maass, A., Castelli, L., & Arcuri, L. (2000). Measuring prejudice: Implicit versus explicit techniques. In D. Capozza & R. Brown (Eds.), *Social identity processes: Trends in theory and research* (pp. 96–116). London: Sage.
- MacCrae, C., Stangor, C., & Hewstone, M. (Eds.). (1996). *Stereotypes and stereotyping*. New York: Guilford.
- McConahay, J. (1983). Modern racism and modern discrimination: The effects of race, racial attitudes, and context on simulated hiring decisions. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 9, 551–558.
- McConahay, J. (1986). Modern racism, ambivalence, and the modern racism scale. In J. Dovidio & S. L. Gaertner (Eds.), *Prejudice, discrimination, and racism: Theory and research* (pp. 91–125). New York: Academic.
- McConahay, J., & Hough, J. C. (1976). Symbolic racism. *Journal of Social Issues*, 32, 23–45.
- McFarland, S. (1998, July). *Toward a typology of prejudiced persons*. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Montreal.

- McFarland, S., & Adelson, S. (1996, July). *An omnibus study of personality, values, and prejudice*. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Vancouver.
- McFarland, S., & Mattern, K. (2001). *Generalized explicit and implicit prejudice*. Unpublished manuscript.
- Messick, D. M., & Mackie, D. (1989). Intergroup relations. *Annual Review of Psychology*, 40, 45-81.
- Mullen, B., Brown, R., & Smith, C. (1992). Ingroup bias as a function of salience, relevance and status: An integration. *European Journal of Social Psychology*, 22, 103-122.
- Ottens, S., & Mummendey, A. (2000). Valence-dependent probability of ingroup favouritism between minimal groups: An integrative view of the positive-negative asymmetry in social discrimination. In D. Capozza & R. Brown (Eds.), *Social identity processes: Trends in theory and research* (pp. 33-48). London: Sage.
- Owen, C., Eisner, H., & McFaul, T. (1981). A half-century of social distance research: National replication of the Bogardus studies. *Sociology and Social Research*, 66, 80-98.
- Pettigrew, T. (1998a). Intergroup contact theory. *Annual Review of Psychology*, 49, 65-85.
- Pettigrew, T. (1998b). Reactions toward the new minorities of western Europe. *Annual Review of Sociology*, 24, 77-103.
- Pettigrew, T., & Meertens, R. (1995). Subtle and blatant prejudice in western Europe. *European Journal of Social Psychology*, 25, 57-75.
- Phalet, K., & Poppe, E. (1997). Competence and morality dimensions of national and ethnic stereotypes: A study in six eastern-European countries. *European Journal of Social Psychology*, 27, 703-723.
- Poppe, E., & Linssen, H. (1999). Ingroup favouritism and the reflection of realistic dimensions of difference between national states in Central and Eastern European nationality stereotypes. *British Journal of Social Psychology*, 38, 85-102.
- Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L., & Malle, B. (1994). Social dominance orientation: A personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 67, 741-763.
- Quanny, M., Keats, J., & Harkins, S. (1975). Prejudice and criteria for identification of ethnic photographs. *Journal of Personality and Social Psychology*, 32, 449-454.
- Rabbie, J. M., & Horwitz, M. (1969). Arousal of ingroup-outgroup bias by a chance win or loss. *Journal of Personality and Social Psychology*, 13, 269-277.
- Raden, D. (1999). Is anti-Semitism currently part of an authoritarian attitude syndrome. *Political Psychology*, 20, 323-244.
- Raper, A. (1933). *The tragedy of lynchings*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Reynolds, K., & Turner, J. (2001). Prejudice as a group process: The role of social identity. In M. Augoustinos & K. Reynolds (Eds.), *Understanding prejudice, racism, and social conflict* (pp. 159-178). London: Sage.
- Richards, G. (1997). *"Race," racism, and psychology*. London: Routledge.
- Rokeach, M., Smith, P., & Evans, R. (1960). Two kinds of prejudice or one? In M. Rokeach (Ed.), *The open and the closed mind* (pp. 132-168). New York: Basic Books.
- Rosenfield, D., & Stephan, W. (1981). Intergroup relations among children. In S.

- Brehm, S., Kassim, & F. Gibbons (Eds.), *Developmental social psychology* (pp. 271–297). New York: Oxford University Press.
- Rudman, L., Ashmore, R., & Gary, M. (2001). "Unlearning" automatic biases: The malleability of implicit prejudice and stereotypes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 81, 856–868.
- Sales, S. (1973). Threat as a factor in authoritarianism. *Journal of Personality and Social Psychology*, 28, 44–57.
- Sales, S., & Friend, K. (1973). Success and failure as determinants of level of authoritarianism. *Behavioral Science*, 18, 163–172.
- Samelson, F. (1978). From "race psychology" to "studies in prejudice": Some observations on the thematic reversal in social psychology. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, 14, 265–278.
- Saucier, G. (2000). Isms and the structure of social attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 78, 366–385.
- Schuman, H., Steeh, C., & Bobo, L. (1985). *Racial attitudes in America*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sears, D., & Kinder, D. (1971). Racial tensions and voting in Los Angeles. In W. Z. Hirsch (Ed.), *Los Angeles: Viability and prospects for metropolitan leadership* (pp. 135–170). Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sears, D., van Laar, C., Carillo, M., & Kosterman, R. (1997). Is it really racism? The origins of White Americans opposition to race-targeted policies. *Public Opinion Quarterly*, 61, 16–53.
- Sherif, M., & Sherif, C. (1953). *Groups in harmony and tension*. New York: Harper.
- Sherif, M., & Sherif, C. (1969). *Social psychology*. New York: Harper.
- Sidanius, J., & Pratto, F. (1993). The dynamics of social dominance and the inevitability of oppression. In P. Sniderman & P. Tetlock (Eds.), *Prejudice, politics, and race in America today* (pp. 173–211). Stanford, CA: Stanford University Press.
- Sidanius, J., & Pratto, F. (1999). *Social dominance: An intergroup theory of social hierarchy and oppression*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sidanius, J., Pratto, F., & Bobo, L. (1994). Social dominance orientation and the political psychology of gender: A case of invariance? *Journal of Personality and Social Psychology*, 67, 998–1011.
- Sigall, H., & Page, R. (1971). Current stereotypes: A little fading, a little faking. *Journal of Personality and Social Psychology*, 18, 247–255.
- Simpson, G., & Yinger, J. (1985). *Racial and cultural minorities: An analysis of prejudice and discrimination* (5th ed.). New York: Plenum Press.
- Singh, R., Choo, W., & Poh, L. (1998). Ingroup bias and fair-mindedness as strategies of self-presentation in intergroup perception. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 24, 147–162.
- Smirh, E. (1993). Social identity and social emotions: Toward new conceptualizations of prejudice. In D. Mackie & D. Hamilton (Eds.), *Affect, cognition, and stereotyping: Interactive processes in group perception* (pp. 297–315). San Diego, CA: Academic.
- Sniderman, P., & Tetlock, P. (1986). Symbolic racism: Problems of motive attribution in political analysis. *Journal of Social Issues*, 42, 129–150.
- Solomon, S., Greenberg, J., & Pyszczynski, T. (1991). A terror management theory of social behavior: The psychological function of self-esteem and cultural world-views. *Advances in Experimental Social Psychology*, 24, 93–159.

- Stangor, C., Sullivan, L., & Ford, T. (1991). Affective and cognitive determinants of prejudice. *Social Cognition*, 9, 59-80.
- Stephan, W., Ageyev, V., Coates-Shrider, L., Stephan, C., & Abalakina, M. (1994). On the relationship between stereotypes and prejudice: An international study. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 20, 277-284.
- Stoker, L. (1998). Understanding Whites' resistance to affirmative action: The role of principled commitments and racial prejudice. In J. Hurwitz & M. Peffley (Eds.), *Perception and prejudice: Race and politics in the United States* (pp. 51-88). New Haven, CT: Yale University Press.
- Stone, W., Lederer, G., & Christie, R. (1993). The status of authoritarianism. In W. Stone, G. Lederer, & R. Christie (Eds.), *Strength and weakness: The authoritarian personality today* (pp. 229-245). New York: Springer.
- Struch, N., & Schwartz, S. (1989). Intergroup aggression: Its predictors and distinctness from in-group bias. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62, 564-576.
- Sumner, W. G. (1906). *Folkways*. New York: Ginn.
- Tajfel, H. (1969). Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues*, 25, 79-97.
- Tajfel, H. (1970). Experiments in intergroup discrimination. *Scientific American*, 223(2), 6-102.
- Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tajfel, H., Flament, C., Billig, M., & Bundy, R. (1971). Social categorization and intergroup behaviour. *European Journal of Social Psychology*, 1, 149-177.
- Tajfel, H., & Turner, J. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations* (pp. 33-47). Monterey, CA: Brooks/Cole.
- Turner, J. C., & Brown, R. J. (1978). Social status, cognitive alternatives and intergroup relations. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups* (pp. 201-234). London: Academic.
- Vanbeselaere, N. (1987). The effects of dichotomous and crossed social categorizations upon intergroup discrimination. *European Journal of Social Psychology*, 17, 143-156.
- Van den Berghe, P. L. (1967). *Race and racism*. New York: Wiley.
- Weitz, S. (1972). Attitude, voice and behavior: A repressed affect model of interracial interaction. *Journal of Personality and Social Psychology*, 24, 14-21.
- Wilder, D. (1986). Social categorization: Implications for creation and reduction of intergroup bias. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 19, pp. 291-355). New York: Academic.
- Willemsen, T., & van Oudenhoven, J. (1989). Social psychological perspectives on ethnic minorities: An introduction. In J. van Oudenhoven & T. Willemsen (Eds.), *Ethnic minorities: Social psychological perspectives* (pp. 11-21). Amsterdam: Swets & Zeitlinger.
- Wilson, T., Lindzey, S., & Schooler, T. (2000). A model of dual attitudes. *Psychological Review*, 107, 101-126.

الفصل السابع عشر

التنظير حول النوع الاجتماعي في بحوث علم النفس السياسي^(٣٠٢)

فرجينيا سابيرو

لندع الطغاة يرتجفون، لقد تصرفت دأنا بنفسي هكذا، في رعاية الرب، وقد وضعت قوتي الرئيسية وحمائتي في القلوب المخلصة والإرادة الخيرة لرعاياي؛ لهذا أتيت بينكم، كما ترون، في هذا الوقت، ليس للتنزه والتسلية، بل عاقدة العزم، في وسط وقلب المعركة، أن أحيأ وأموت بينكم جميعاً؛ أن أسلم وجهي لله، وأضحى في سبيل مملكتي، وشعبي، شرفي ودمي، حتى في التراب. أعرف أنني لا أملك سوى جسد امرأة ضعيفة واهنة؛ ولكن لدي قلب وأحشاء ملك، لا بل وملك إنجلترا، وإنني ليملأني الازدراء والنقزز كيف يمكن لبارما^(٣٠٣) أو إسبانيا، أو أي أمير في أوروبا أن يجروا على غزو حدود مملكتي؛ أي خزي أكثر من هذا يمكن أن يتنامى بسببي، إنني سأحمل السلاح بنفسي، وسأكون قائدتكم وحكمكم ومن يكافئكم على فضائلكم في الميدان. أعرف بالفعل؛ لتقدمكم، أنكم تستحقون مكافآت وأكاليل وإننا لنؤكد بكلمة أمير أنهم سيدفعون ثمن فعلتهم جيداً.

- إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا لقواتها في "تيلبري" (1588) Tilbury

(٣٠٢) قام بترجمة هذا الفصل ربيع احمد مرسى وهبة

(٣٠٣) مدينة إيطالية (المراجع)

فى عام ١٥٨٨ أعدت إنجلترا ومليكتها للقاء الأرمادة التى لا تقهر، لقب الأسطول الإسبانى وقتها فى أوروبا. ولم يكن هذا فحسب كل ما فى الأمر، فقد وضعت القوات الدولية كلاً من إنجلترا وإليزابيث الأولى فى مواقف محفوفة بالمخاطر. فقد أصبح لبريطانيا دين رسمى، مثل جيرانها، ولكن هذا الدين كان مختلفاً. فقد تأسست الكنيسة الجديدة- كنيسة قومية- غير موحدة فى عهد هنرى الثامن، وبناءً على انسحاب قريبتها ماري، ملكة اسكتلندا، ووجود من فضلوا الكنيسة الرومانية، وكذلك هشاشة مؤسساتها الحاكمة وضعف حلفائها، علمت إليزابيث أنها لم تكن لديها من القوة ما يكفى لتثبيت نفسها بمجرد القوة.

إن إليزابيث الأولى لابد أن تكون معروفة كاستراتيجية وتكتيكية بارعة، يمكن إرجاع نصيب كبير من بناء الأمة الإنجليزية إليها. وقد توقف ذلك النجاح فى جزء منه على فهمها للعلاقة بين الجنسين بالنسبة لعلم النفس السياسى. وعلى أساس مهارات مثيرة من التواصل السياسى والسياسة الرمزية استخدمت إليزابيث هذا الفهم فى صالحها. فشخصية المرأة، التى طالما اعتُقد أنها تكمن فى طبيعة الفروق البدنية التى تميزها عن الرجال، كانت عموماً تعتبر متناقضة مع شخصية الأمير أو المحارب، ومن ثم فقد كانت كل المشكلات التى واجهتها إنجلترا وإليزابيث تعود إلى كونها امرأة. وكثيراً ما استطاعت إليزابيث أن تحول "ضعفها" الأنثوى إلى مقومات سياسية، من خلال الحضور الخطابى والرمزى. ففي "تيلبرى" Tulbory على سبيل المثال تحدثت عن نوع مختلف من القوة، ينبثق عن "القلوب المخلصة والإرادة الخيرة لرعاياها]" وهذا ما يتعارض- وبصورة إيجابية- مع القسر أو إجبار "الطغاة" الذين يحكمون ممالك أخرى عظيمة. فلم تظهر من أجل مجرد "تسلية ولهو" أنثوى بل لتقف وسط هؤلاء الرجال وترتبط معهم فى دفاع مشترك.

لم تكن إليزابيث "جان دارك John of Arc؛ فلم تقص شعرها ولم ترتد سترة مدرعة. بل على العكس من ذلك، فقد حولت إحدى مسؤولياتها الرئيسية- رفضها تسليم العرش مع وريثها أو زوجها الملك- وفضلت الثياب البيضاء الزاهية وارتداء قناع الملكة العذراء Virgin Queen. لقد لفتت الانتباه إلى جسدها بلباسها وكلماتها وأساليب التورية في خطابها التي جاءت في مكانها المناسب، واستطاعت أن تؤطر وتحيط برؤية قواتها، عندما أعلنت أنه بدلاً من السماح لأي أمير أجنبي أن "يجرؤ على غزو حدود مملكتي" ولتجنب "العار" فإنها ستحمل بنفسها السلاح للدفاع عن نفسها ومملكتها. لقد تحدثت للدفاع عن شرف أمتهم ومليكتهم، وهما رمزان ظهرا في^(٣٠٤) "جلوريانا" Gloriana^(٣٠٥)

كثير من العناصر في هذا الخطاب تصلح بؤراً للبحث المعاصر على النوع الاجتماعي وعلم النفس السياسي، بما في ذلك طبيعة علاقة النوع، والجنس، والتعصب للجنس، ذكراً أو أنثى، مع الشخصية السياسية والتحريك السياسي؛ أي بحث الصلات بين النوع والقيادة؛ الاستراتيجيات السياسية المختلفة للتحريك، صنع القرار والاتصال الذي قد يكون مطلوباً من الرجال والنساء خاصة في ضوء التوقعات القائمة على التمييز؛ وتطبيقات النوع الاجتماعي بالنسبة لطبيعة وحدوث العنف على أساس سياسي؛ والصلات بين الجندر وسياسات أخرى قائمة على الجماعة؛ ودور النوع الاجتماعي في الاتصال السياسي والرمزية.

(٣٠٤) جلوريانا هو الاسم الذي خلعه الشاعر الإنجليزي في القرن السادس عشر "إدموند سبينسر" على شخصية تمثل الملكة إليزابيث. وقد قيل إن الجنود في تيلبري صرخوا جلوريانا، جلوريانا، جلوريانا بعد انتصارهم على الأرمادة أو الأسطول الإسباني عام ١٥٨٨. (المترجم).

(٣٠٥) الكتاب الممتاز الذي يبلور ويوضح هذه الرؤية لإليزابيث الأولى، انظر Weir. 1999. (المؤلف)

وبرغم وجود مجال بحث حيوى، فإن النوع الاجتماعى فى علم النفس السياسى يظل بمعناه الأوسع مصوغاً بصورة غامضة كمفهوم ودون مستوى التنظير. وبناء على مدى أهمية ومحورية النوع فى المفاهيم الإنسانية عن الذات وتنظيمها الاجتماعى، فإن علاقته بعلم النفس السياسى نادراً ما تم استكشافها خارج ملاحظة الفروق بين الجنسين فى السياق الاجتماعى فى التصويت وفى بعض الأسئلة الخاصة بالرأى العام التى تتم فى بعض البلدان (أكثرها الولايات المتحدة) خلال بعض الفترات التاريخية (خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين). ومن ثم، فإن هذا الفصل لا يعرض خلاصة نتائج الأبحاث، بل يعرض دليلاً منبثقاً عن تلك الأبحاث؛ للتنظير حول علاقة النوع بعلم النفس السياسى، مع عناصر أجندة البحث التى ذكرت على مدار الفصل. وهو أولاً يبدأ بمقدمة عن النوع فى بحوث الرأى العام والسلوك السياسى التى تدور حول استكشاف أربع مقاربات لتعريف النوع على الصعيد الإمبريقي. ثانياً، سأقوم هنا باختبار كيفية فهم الناس للسياسة فى عالم مقسم على أساس النوع الاجتماعى من خلال البحث فى المعرفة السياسية والاجتماعية. وأخيراً، نتحول إلى احتمالية إحاطة علم النفس السياسى بنظم النوع للوصمة stigma، والإجبار أو القسر coercion وانعدام المساواة فى السياسة.

إن البحث الاجتماعى فى النوع خلال هذه المرحلة من تاريخه يميل إلى أن يكون مؤطراً بأربع ملاحظات تلقى قبولاً على نطاق واسع، كل ملاحظة منها لها تطبيقاتها المهمة للنظرية ولبناء التصميم فى علم النفس السياسى^(٣٠٦):

(٣٠٦) التأكيدات التالية تنبثق عن ٣٠ سنة من فراءة الجماهير فى التراث فى المجال وبدون الكشف عن الاستثناءات فى هذه التعميمات؛ وليس هناك دراسة واحدة يمكن أن يستشهد بها لبحثها على 'اجمبع المجتمعات المعروفة'. فإذا وجد أحد استثناءات نرجو الاتصال بالمؤلفة. (المؤلف)

أولاً: النوع ظاهرة مبنية اجتماعياً ومشكلة تاريخياً. لقد تنوعت تعريفات الذكر-الأنثى، والذكورة- الأنوثة، بطرق جوهرية على مر التاريخ وعبر ثقافات مختلفة. ولا ينبغي على الباحثين أن ينادوا بتعريفات الذكورة والأنوثة التي تم تبنيها في أوقات وأماكن أخرى.

ثانياً: في جميع المجتمعات المعروفة، أصبحت بعض المعايير المبنية اجتماعياً حول النوع- مثل عدم قدرة النساء على قيادة الرجال- معايير مطبوعة *naturalized*؛ أى أنه يتم التعامل معها كحقائق أساسية في الحياة. كما أن تاريخ تبرير القيود الاجتماعية والقانونية المفروضة على المرأة يبخر في الحقيقة من درجة تدعيم المزاعم حول الفروق "الطبيعية" بين الجنسين لصالح فرض هذه القيود. ويجب أن يحذر الباحثون من افتراضاتهم حول الفروق "الطبيعية" بين الجنسين ويمحصوها.

ثالثاً: في جميع المجتمعات المعروفة، كان النوع أساساً للتفريق ولتوزيع كثير من الناس إلى مهام، وأنشطة، ومناصب مؤسسية مختلفة. وغالباً ما واجهت النساء استبعاداً متواصلاً من السياسات التقليدية أو جوانب محددة منها، بينما لم يواجه الرجال هذا النوع^(٣٠٧) من الاستبعاد في الأنشطة والمجالات السياسية. وبرغم درجة التفريق والمجالات التي تغطيها والتنوع عبر الثقافات وعبر الزمن، فإن الأساتذة لم يعرفوا مجتمعاً تاريخياً أو معاصراً، كان أو مازال، النوع فيه منعدم الصلة بتقسيم المهام الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

(٣٠٧) في مناقشتي للرجال أو النساء "من هذا النوع" أعني القول إنه بينما الرجال والنساء قد يكونون تلقوا معاملة أو أدركوا على أساس أية خصائص قد يمتلكونها (أو يفترض أنهم يمتلكونها) في هذه الحالة أركز على كيفية معاملة الرجال (أو النساء) أو إدراكهم لأنه بسبب إلى جانب أى شيء آخر، فهم رجال (أو نساء). وكما سأشير بعد قليل، فإن البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي يعنى أن معاملة الرجال كرجال أو النساء كنساء يمكن أن يحفف ويعدل من قبل خصائص اجتماعية وتصنيفات أخرى مثل العرق أو السن. (المؤلف)

رابعًا: في جميع المجتمعات المعروفة، لم يكن النوع أساسًا للتفريق فحسب، بل ولانعدام المساواة، خاصة في السياسة، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الاستبعاد التاريخي للنساء. وبالرغم من درجة انعدام المساواة والمجالات التي تغطيها، وتتوعدا عبر الثقافات وعلى مر العصور، وبرغم جهود البحث الأكاديمي من أجل مجتمع متكافئ بين الجنسين، فإنه ينبغي على البحث إيجاد مجتمع لا يرتبط فيه النوع الاجتماعي بتقسيم القوة والسلطة. فالرجال عمومًا منحوا مكانة أعلى وسلطة وقوة أكبر، من ضمنها السلطة على حياة النساء، أكثر مما كان للنساء من سلطة على حياتهن أنفسهن وبالطبع على الرجال. ودائمًا ما امتلك الرجال أغلبية المقاعد في جميع المجالس التشريعية في العالم. ففي عام ٢٠٠١، وفي ست دول فقط، حصلت النساء على ما يقرب من ثلث مقاعد المجالس التشريعية القومية، بما في ذلك السويد (٤٣%)، والدنمارك (٣٦%)، وفنلندا (٣٧%)، والنرويج، وهولندا، وأيسلندا (٣٦%). لقد نالت النساء في بعض هذه الدول مساعدة نظم صارمة للحصة العامة والحزبية. وفي ١٩ دولة فقط حصلت النساء على الأقل ٢٥% من مقاعد المجالس التشريعية القومية. أما في أغلب البلدان، فإن النساء لا يشكلن أكثر من ٢٠% في المجالس التشريعية. وهذه النماذج لن تظهر إذا كان النوع غير مرتبط بتقسيمات القوة والسلطة.

وإذا كان النوع يعمل بهذا الشكل العمومي الموجود في كل شيء وفي كل مكان كعنصر مبنى اجتماعيًا وتاريخيًا في هياكل التفريق والتصنيف الطبقي السياسي، فإنه من الطبيعي أن يبدو مهمًا من أجل فهم طرق دمج في علم النفس السياسي، خاصة على أساس أن الديمقراطيات المعروفة نادرًا ما أدركت أن هذا الاستبعاد للنساء من الحكومة يعد مسألة إشكالية (Sapiro, 1998). وهو ما يمثل في حد ذاته مشكلة مهمة ومثيرة في إطار علم النفس السياسي.

مفاهيم بديلة للنوع الاجتماعي في بحوث الرأي العام والسلوك السياسي

تُرى عندما يستخدم الأساتذة والعلماء النوع في البحوث السياسية، فأى مفهوم إذن يكون وراء هذا المؤشر؟ على أبسط المستويات، بالطبع، يعنى "النوع" صفة اجتماعية يمكن لمعظم الناس حتى من سن ثلاث سنوات الإلمام بها أو فهمها: هل يعنى شخصاً يعرف عموماً كذكر أو أنثى؟ ولكن فيما يتعلق بالأهداف الأكاديمية والعلمية نجد أن عمليات التصنيف الاجتماعي تكون على المستوى التحليلي أكثر تعقيداً مما يستطيع من في سن الثالثة الإحاطة بها.

والنقطة المحورية والمهمة في هذا التعقيد الذي يعترى تعريف النوع، هي تفاعل البنية البيولوجية والاجتماعية للنوع. وقد استخدم العلماء منذ عهد طويل المصطلحين المتقابلين الجنس *sex* والنوع *gender* على نحوٍ خاص لفهم التمييز النظري بين الظواهر البيولوجية المتضمنة في "الأنثى" و"الذكر"، من ناحية، والظواهر الاجتماعية الثقافية من الناحية الأخرى (Eagly, 1987, 1999; Eagly & Wood, 1995). وفائدة هذا التمييز تعد نظرية إلى حد كبير، لا تعتمد على القدرة على التصنيف الإمبريقي لأى عناصر الفكر والعمل الإنسانى تلك التى تسببها القوى البيولوجية أو الاجتماعية. وكثير من المفاهيم العامة التى استخدمها علماء الاجتماع والأحياء، تعد بالطبع هياكل نظرية قد لا تكون، فى حد ذاتها، قابلة للملاحظة المباشرة (Matheson & Kline, 1998). (Maxwell, 1998).

ويعد النوع فى صورته الواضحة (أى ما يستطيع من فى سن الثالثة أن يفهمه) مرتبطاً على نحو متغير مع الجنس الفسيولوجي، خاصة فيما يعتمد على أى الجوانب من البيولوجيا البشرية *human biology* تؤخذ على أنها محددات للتمييز الجنسي، وكيف تتلبس الفروق الفردية والاجتماعية والثقافية

الفروق في النوع. والجنس كما يشار إليه من خلال الخصائص الجنسية الثانوية، لا يعنى أن تكون متوافقة بالضرورة مع الفصل بين كروموسومات "XX/XY" للمؤشر الجنسي الجيني، مُنحين جانبًا الجوانب التعريفية الأخرى للنوع كما يستخدمه الناس مثل الملابس، والشعر، والأسلوب (Hyde 1996; Sloan 2001). فالباحثون الذين يحاولون إرجاع الاختلافات في النوع- فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية أو السلوك السياسي- إلى الظواهر البيولوجية "الطبيعية"، يجب أن ينظروا بشيء من الحيرة أي الجوانب بالضبط من الفروق الجنسية- البنية الجينية genomic structure، التشريح الفسيولوجي للمخ، النظام الهرموني، القدرة والوظيفة التكاثرية، أو التشريح- هي التي تسوق النتائج السياسية. كما يجب أن يتناولوا كلاً من درجتى التدخل بين الرجال والنساء في إطار التباين الجنسي، وأثرها في خصائص "التفريق الجنسي" التي قد تكون لها توابع اجتماعية سياسية (Hyde 1996; Sloan 2001). وهناك بحوث قليلة نسبياً تكشف أثر التباين الفسيولوجي المرتبط بالجنس على الظواهر السياسية ذات الصلة، وبعضها امبريقي بصورة مباشرة ومنظمة (Dabbs, Alford, & Fielden, 1998; Dabbs, Bernieri, Strong, Campo, & Milun, 1989; Peterson, 2001). ولكن الأكثر شيوعاً هو التنظير على أساس أخلاقي ethology وإجراء دراسات مختلفة حول التشريح الفسيولوجي الإنساني وحول السلوك، والنظرية التقييمية (Masters, 1989. Mesquida & Wiener, 1999). ومعظم أبحاث علم النفس السياسي تتضمن مناطق تركيز تتعلق بالنوع من حيث المصادر الاجتماعية الثقافية، وسوف يتعامل هذا الفصل بصورة شاملة مع كل هذا.

فبالرغم من المعنى الذى يسوقه التصنيف العام كذكر وأنثى بالنسبة لمعظم الناس، فإنه ليس المفهوم الوحيد المثير المرتبط بالنوع الاجتماعى، سواء من الناحية النظرية أو الإمبريقية. والحقيقة أن الباحثين غالباً ما

يستخدمون التصنيف العادي عند تفسيرهم المفاهيم المختلفة للنوع، ومن بينها، وكما سنناقش بدايةً من هنا: المضمون الذاتي؛ النوع الاجتماعي؛ والشخصية؛ وأنماط الشخصية؛ والممارسات؛ والأدوار والموارد الاجتماعية. وهذه ليست مفاهيم متنافسة على الشيء نفسه، بل عناصر مختلفة في تركيبة النوع الاجتماعي (Eagly, 1995; Deaux & LaFrance, 1998, Ridgeway & Smith-Lovin, 1999).

التصنيف المعتاد، و"الفروق في النوع الاجتماعي"

يجد أغلب الناس في معظم الوقت التصنيف المعتاد للناس كذكر وأنثى، على أساس المظاهر الخارجية تصنيفاً ذا معنى. وهذا التصنيف إنما يخدم أكثر من ذلك كأساس للتنشئة الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة والتي تنتج وتغير في كلتا الحالتين معنى النوع الاجتماعي وسط أجيال جديدة، فهي آلية تصنيف تستخدم من قبل القانون والسياسة والعمليات المؤسسية، وهي أيضاً عادة اجتماعية للتمييز بين الناس ووضعهم في مناصب مختلفة، وهو بدوره ما قد يخلق مصالح، وتفضيلات واستجابات وأنماطاً سياسية مختلفة. (٣٠٨)

وبالرغم من وجود حجم هائل من البحوث تمتد في القدم إلى عشرينيات القرن الماضي (Merriam & Gosnell, 1924; Ogburn & Goltra, 1924; Willey & Rice, 1919) تقوم على اختبار الاختلافات والتشابهات في

(٣٠٨) فيما يتعلق بالمداس السياسي، كان تصنيف النوع الاجتماعي تاريخياً أكثر تحديداً من قبل التصنيفات الاجتماعية للرجال أكثر منه للنساء. لأن النساء هكذا كن يملن إلى كونهن مستبعدات من جوانب كثيرة من السياسة، وحتى من الحقوق الأساسية في المواطنة، وكان سنهن، أو جنسهن، أو ديانتهم، على سبيل المثال غالباً ما مثلت فرقاً أقل فيما يتعلق بموقفهن السياسي عما مثلته هذه العوامل بالنسبة للرجال. (المؤلف)

النوع الاجتماعي^(٣٠٩)، فيما يتعلق بالرأى العام والمشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، في أماكن أخرى، فإن من الصعوبة الواضحة تلخيص تلك البحوث بدقة، وذلك لأسباب ثلاثة: السبب الأول، أن مراجعات التراث للسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تميل إلى تقديم رؤية غير ممثلة لحالة البحث، من خلال انتقاء نتائج تتعلق بالفروق مع تجاهل النتائج المتعلقة بالتشابهات، وغالبًا بالاعتماد على تقرير - أصبح الآن تقليديًا بل وعتيقًا - حول نتائج الرأي العام (Shapiro & Mahajan, 1986). السبب الثاني، كما هو الحال في معظم العلوم الاجتماعية الإمبريقية، فإن "النتائج البحثية" أكثر ميلًا لنشر ما لا يعد نتائج من بين موادها، فالمقالات العلمية حول النوع تميل وبصورة غير متناسبة إلى الكشف عن الفروق في النوع الاجتماعي. السبب الثالث، أن أغلبية النتائج عن تأثيرات النوع الاجتماعي - خاصة نقص هذه التأثيرات - تكون ماثلة في تقارير البحوث التي لا يلاحظ فيها النوع كتيمة/موضوعة رئيسية في العنوان أو الملخص؛ بل إن النتائج تذكر من باب نافلة القول (أو غير موضحة أو ملاحظة في جدول) عندما يكون النوع مجرد واحد من المتغيرات الضابطة أو مجرد خلفية. وهذه النتائج تمر دون أن تلاحظ بصورة واضحة في تراث السياسات المتعلقة بالنوع. ففي مجلدات ١٩٩٥-٢٠٠٠ من مجلة العلوم السياسية الأمريكية *American Political Science Review* والجريدة الأمريكية للعلوم السياسية *American Journal of Science Review*

(٣٠٩) استخدم مصطلح الفروق بين النوع الاجتماعي/الجندر *gender differences* الفجوة بين النوع الاجتماعي. فالفجوة كانت وسيلة خطابية قائمة على مفهوم الفرق بين النوع الاجتماعي في السياسة والذي كان في الأصل يعني المساعدة في تمكين النساء في السياسة الانتخابية (Bonk, 1988). وقد أصبح المصطلح معممًا وشعبيًا بحيث بدأ العلماء يستخدمونه للتعبير عن أي مفهوم للاختلاف بين النوع الاجتماعي. ومثلما على أن أوضح وأحاج: إن الفجوة *gap* هي بالضبط المفهوم الخاطئ للتعبير عن الظاهرة كما اكتشفها البحث. بالإضافة إلى ذلك، ليس من سبب لاستخدام المصطلح العلمي الذي يختلف عن الذي نستخدمه لأشكال أخرى من التفريق الاجتماعي مثل الطبقة والعرق أو الفروق بين القوميات. (المؤلف)

Politics Science - وهما دوريتان أساسيتان لبحوث الرأي العام والسلوك السياسي - كانت العناوين والملخصات في سبعة مقالات تشير إلى النوع كمتغير variable (Burns, Scholzman, & Verba, 1997; Dolan, 1998; Kaufmann, & Petrocik, 1999; McDermott, 1997, Paolino, 1995; Scholzman, Burns, Verba, & Donahue, 1995; Stoker & Jennings, 1995)، وفي هذه الدراسات نجد النوع فارقاً. وتبين القراءة المتفحصة لهذه المجلدات وجود ٤٠ على الأقل من استخدامات أخرى للنوع كمتغير "ضابط" عادة دون التعرض له بالتظير، وذلك مع تأثيرات غير ملاحظة، أو غير دالة. (٣١٠)

إن حجج البحوث التي تم إجراؤها على الفروق والمتشابهات في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالرأي العام تقود، عند تناولها ككل، إلى ستة استخلاصات مهمة تتعلق بالفروق في النوع في الرأي العام.

أولاً، إن حجم مظاهر الرأي العام التي يجد البحث فيها فروقاً متسقة في النوع الاجتماعي يعد محدوداً. والجدول ١٧-١، على سبيل المثال، يبين ظهور الفروق في النوع الاجتماعي في حجم الإنفاقات الأساسية ضمن المسح الاجتماعي العام General Social Survey من سبعينيات القرن العشرين وحتى عام ٢٠٠٠. (٣١١) ومن بين الخمسة عشر مجالاً التي نالت انتباهاً منتظماً، يوجد أربعة فقط تبين الفروق في النوع الاجتماعي من عدمها. وإذا نحينا جانباً الأسئلة التي تمت صياغتها كقضايا تتعلق بالإنفاق، فإن الفروق في النوع الاجتماعي الأكثر اتساقاً في الرأي العام داخل الولايات المتحدة تتضمن اتجاهات نحو الاستخدام المشروع للعنف، بما فيها اتجاهات نحو الحرب والعسكرة، وعقوبة الإعدام، والسيطرة على استخدام الأسلحة، وبعض

(٣١٠) القائمة متوافرة لدى المؤلفة. (المؤلف)

(٣١١) في هذه السلسلة، يسأل المستجيبون ما إذا كانوا يرون الإنفاقات من قبل الحكومة الوطنية الأمريكية كثيرة جداً، أو قليلة جداً أو بالمقدر المطلوب في مدى واسع من المجالات السياسية. (المؤلف)

الجوانب المتعلقة بسياسات الرفاه الاجتماعية. فمنذ سبعينيات القرن العشرين، كانت النساء في الولايات المتحدة أكثر ديمقراطية من الرجال. والنتائج الأخرى المتعلقة بالفروق في النوع الاجتماعي تميل إلى الاعتماد أكثر على الطبيعة الدقيقة للمسألة والسياق التاريخي. وهناك فروق قليلة بين الجنسين ملحوظة، على سبيل المثال، في الاتجاهات نحو حركة المرأة (Huddy, Needy, Lafay, 2000). وليس هناك من أبحاث كشفت أن الفروق الجنسية في الرأي العام ظهرت متسقة عبر القوميات، بالرغم من أنه في بلدان كثيرة لا يوجد تحليل طولي longitudinal analysis كافٍ للوصول إلى هذا الحكم.

ثانيًا، إن فروق النوع الاجتماعي التي تظهر في الرأي العام تميل إلى التواضع في الحجم. وفي الجدول ١٧-١، على سبيل المثال، عندما تكون هناك فروق حتى متسقة نسبيًا بين الجنسين، فإن الارتباط العام مع الجندر يكون ضعيفًا وغالبًا ما يكون دالًا إحصائيًا بسبب عدد الحالات فقط. وإلى حد ما فإن الفروق الأكبر في الرأي العام تحدث في الاتجاهات نحو السيطرة على الأسلحة وعقوبة الإعدام. ففي تاريخ ٢٠ سنة من الاقتراع عبر المسح الاجتماعي العام حول هذه المسائل، كانت الفروق الأكبر بين الجنسين في تأييد السيطرة على الأسلحة ٢٠ درجة مئوية، والفروق الأكبر في تأييد عقوبة الإعدام كانت ١٣ درجة (Sapiro, 2001). وقد بدت الفروق بين الجنسين في التصويت الحزبي شاسعة في الأخبار الجديدة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وظلت الفروق بين الجنسين عند درجة ٥ أو أقل في ستة انتخابات بين عام ١٩٥٢ و ٢٠٠٠ وتجاوزت الـ ١٠ درجات في التسعينيات فقط، وفي عام ٢٠٠٠. وفي أغلب الحالات التي ظهرت فيها فروق بين الجنسين، فإن عددًا كبيرًا من الرجال والنساء أيد بالفعل المرشح نفسه، وإن بدرجات مختلفة. وهذه فروق مهمة جوهريًا، إلا أن التداخل الكبير

فى الرأى النسائى والرجالى يبطل عزو الفروق إلى التشعب bifurcation فى الشخصيات الذكورية والأنثوية الذى غالباً ما تستلزمه الكتابة عن الموضوع.

ثالثاً، إن الحجم والوجود الفعليين للفروق فى النوع الاجتماعى يعتمدان على صياغة السؤال والجانب المحدد فى القضايا والموضوعات السياسية المطروحة. ويبين الجدول ١٧-١ توزيع الفروق فى النوع الاجتماعى عبر القضايا، فى أسئلة المسح الاجتماعى العام. وقد عرض المسح الاجتماعى العام صياغة معدلة نسبياً لهذه الأسئلة فى بعض السنوات؛ باستخدام استجابات على تلك الأسئلة تحول بصورة طفيفة توزيع الفروق فى النوع الاجتماعى على مستوى مجالات القضايا وعلى مر السنوات.^{٣١٢} وفى المجال العريض لـ "قضايا المرأة" نجد أن الفروق بين الجنسين تعتمد على ما هو موضوع قيد الاعتبار على وجه التحديد. على سبيل المثال إن البحث- وبشكل عام- يجد فروقاً بين الجنسين فى المعتقدات والاتجاهات فيما يتعلق بالاغتصاب والتحرش الجنسى، دون الإجهاض (Anderson, Cooper, & Okamura, 1997; Welsh, 1999). وبالرغم من أن النساء يملن إلى أن يكن معارضات للقوة العسكرية أكثر من الرجال، فإن البحث يظهر أن وجود وحجم الفروق بين الجنسين، يعتمد على ما إذا كان السؤال المطروح يتعلق بالمعتقدات أو الاتجاهات أو الانفعالات؛ الاتجاهات أو الرؤى العامة عن حرب معينة؛ تقييمات الحرب كما جرت أو احتمالية تصاعدها (Bendyna, Finucane, & Kirby, 1996; Conover & Sapiro, 1993; Schlesinger & Heldman, 2001). وتبين الدراسات القومية للانتخابات - وهى "دليل للرأى العام" - أنه بالنسبة للسؤال الخاص بالقطع أو الزيادة فى الخدمات والإنفاقات الحكومية، فإن هناك فروقاً بين الجنسين تصل من ٩ إلى ١٥ درجة على جانب قطع الخدمات والإنفاقات، ولكن الفجوة تتراوح ما بين ٣ إلى ١٥ درجة مئوية على جانب زيادة الخدمات والإنفاقات. وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغى على

(٣١٢) تحليل أجرته المؤلفة. (المؤلف)

الحكومة أن تضمن وظيفة ومستوى جيداً من المعيشة، بلغت الفروق بين الجنسين على جانب مساعدة الحكومة إلى ١٠ % بين عامي ١٩٧٢ و ٢٠٠٠، ولكن في أغلب الأحوال لم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين. في المقابل، على جانب ترك الناس كل على طريقته، تراوحت الفروق من ٨ إلى ١٧ %^(٣١٣) والتفسير حول الفروق والتشابهات بين الجنسين يجب أن يحدد هذه الدقائق.

جدول 1-17
الفروق بين الجنسين في المسح الاجتماعي العلم سلسلة (الانقذات) 1973-2000

ملخص السنوات	الرجال أكثر تدعيماً	لا يوجد فرق	النساء أكثر تدعيماً	مجال السياسات
$r = .08, SE = .007$ $N = 22,577$.87, .84, .74, .73 93, .90, .89, .88	.78, .77, .76, .75 .85, .83, .82, .80 .94, .91, .89, .86 00, .98, .96	مدن كبيرة
$r = -.06, SE = .006$ $N = 24,749$.78, .75, .74, .73 .90, .89, .87, .84 93, .91	.82, .80, .77, .76 .88, .86, .85, .83 00, .98, .96, .94	ظروف السود
$r = .07, SE = .006$ $N = 24,749$.78, .76, .75, .74 90, .88, .87	.82, .80, .77, .73 .86, .85, .84, .83 .93, .92, .91, .89 00, .98, .96, .94	الجريمة
$r = .01, SE = .006$ $N = 24,458$	00, .88, .80	.76, .75, .74, .73 .83, .82, .78, .77 .87, .86, .85, .84 .94, .93, .90, .89 96	91	الدفاع
$r = .05, SE = .006$ $N = 25,089$.76, .75, .74, .73 .83, .80, .78, .77 .87, .86, .85, .84 .91, .90, .89, .88 00, .93	.94, .93, .91, .90 00, .98	المخدرات
$r = .03, SE = .006$ $N = 24,561$.77, .76, .74, .73 .86, .85, .84, .83 .90, .89, .88, .87 .96, .94, .93, .91 00, .98	.82, .80, .78, .75	البيئة
$r = -.03, SE = .006$ $N = 24,583$.76, .75, .74, .73 .83, .82, .78, .77 .88, .87, .85, .84 94, .91, .90	.93, .89, .86, .80 00, .98, .96	المساعدات الأحيائية
$r = -.05, SE = .006$ $N = 24,982$.76, .75, .74, .73 .83, .82, .78, .77 .88, .87, .85, .84 90, .89	.93, .91, .86, .80 00, .98, .96	الصحة
$r = .07, SE = .007$ $N = 23,333$.91, .90, .87, .84 .98, .96, .94, .93 00	.89, .88, .86, .85		الطرق السريعة والكباري
$r = .01, SE = .007$ $N = 21,981$	91	.87, .86, .85, .84 .93, .90, .89, .88 00, .98, .96, .94		النقل الجماعي

(٣١٣) يمكن العثور على الدراسات القومية للانتخابات "الدليل إلى الرأي العام" من خلال الموقع الإلكتروني التالي: (المؤلف) www.umich.edu/~nes/ncsguide/ncsguide.htm

رابعاً، إن وجود وحجم الفروق في النوع الاجتماعي على نفس القضايا أو الموضوعات السياسية يعتمدان على اللحظة التاريخية. فمن الواضح أن فروق النوع الاجتماعي في تأييد المرشح والحزب تختلف من انتخابات إلى أخرى في بلدان مختلفة (Dominguez & McCann, 1995; Kaufmann & Petrocik, 1999; Norris, 1999, Shamir & Arian, 1999). فقد تبينت الفروق في النوع الاجتماعي في الولايات المتحدة في التصويت الحزبي في الانتخابات الرئاسية من ٠ إلى ١٤%. وفي الخمسينيات جنح الرجال نحو الحزب الديمقراطي أكثر من النساء، ومنذ الثمانينيات مالت النساء أكثر نحو الديمقراطي، وأحياناً بصورة دالة. وكما يبين الجدول ١٧-١ وأيضاً النماذج التي تم الاستشهاد بها من الدراسات القومية للانتخابات "الدليل إلى الرأي العام"، فإن وجود فروق في النوع تتباين عبر الوقت بطرق ينبغي أن تكون قابلة للتفسير على الأقل. والحقيقة أنه فيما يتجاوز بعض القضايا مثل السيطرة على الأسلحة وعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، فإن الفروق لا تظهر بصورة متسقة على مدار الوقت، وحتى عندما يبدو وجود الفروق في النوع متسقاً، فإن حجم هذه الفروق لا يكون متسقاً (Sapiro, 2001). كما أن بعض الفترات الزمنية قد تتميز بقدر أكبر من الاهتمام أو القلق حول القضايا المرتبطة بالنوع والقدرة الجنسية sexuality. فالحركات الاجتماعية وجماعات المصالح يمكن أن تزيد من أهمية المسائل المرتبطة بالفروق في النوع الاجتماعي بالنسبة لقواعدها الشعبية في أوقات محددة، كما هو الحال بالنسبة للحملات الانتخابية، ولأن حتى العلماء قد مالوا إلى الاعتماد على تفسيرات عريضة شبه طبيعية للفروق في النوع الاجتماعي للأسف (مثل العاطفة الأكبر عند النساء أو العدوانية عند الرجال)، فإن بحوثاً قليلة جداً تلك التي ركزت بدقة على تفسير التغير في الفروق في النوع الاجتماعي عبر الزمن. والمثال الجيد على الحالة العكسية نجده في تفسير "كاوفمان" و"بيتروسيك" (Kaufmann and Petrocik, 1999) للنمو في "فجوة النوع" في الولايات المتحدة،

والتي تعين المصدر الرئيسي للتغير في استجابات الرجال للقضايا السياسية الرئيسية.

خامساً، إن حجم وقدر الفروق في النوع الاجتماعي تتنوع عبر البلدان والسكان. فالفروق في النوع الاجتماعي في بلد ما لا تظهر كما هي في بلد آخر، فقد تظهر بدرجة أكبر أو أقل منها بكثير (Christy, 1987; Banaszak & Pluzer, 1993; Claibourn & Sapiro, 2001; Prince-Gibson & Schwartz, 1998). وبالرغم من أن البحوث في الولايات المتحدة تبين على نحو متسق أن النساء أقل تأييداً للقوة العسكرية من الرجال، فإن الفروق بين الجنسين حول هذه المسائل تتغير عبر القوميات، وتغيب بصورة ملحوظة في معظم البحوث في إسرائيل والشرق الأوسط (Jelen, Thomas, & Wilcox, Hewitt, & Allsop, 1996). وهناك بحوث مقارنة حقيقية حول الفروق والتشابهات بين الجنسين في الرأي العام، ولكنها للأسف أشد ندرة من محاولات تفسير التباين بين القوميات في قدر الفروق في النوع (Claibourn & Sapiro 2001). حتى في البلد الواحد، نجد أن الفروق في النوع الاجتماعي تتنوع عبر القطاعات السكانية الفرعية، حيث نجدها معرفة، على سبيل المثال، عن طريق الطبقة أو العرق أو السن (Everitt, 1998; Lien, 1998; Montoya, 1996; Welch & Sigelman, 1989)؛ وكذلك عبر المناطق الجغرافية التي يمكن لتباين السياق السياسي فيها أن يسوق التباين في الفروق في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالرأي العام. فعلى سبيل المثال، بين البحث الذي تم على الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٢ أن وجود مرشحة تنافس على منصب سياسي- في البيت الأبيض، أو مجلس الشيوخ، أو كحاكم لولاية- في المناطق التي يعيش فيها الناخبون، يكون ذا أثر على وجود وحجم الفروق في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالاستجابة للمرشحين الرئيسيين؛ بمعنى آخر: إن السياق الذي يخلقه التعرض إلى بعض المنافسات الانتخابية والذي تم فيه إبراز دور النوع

الاجتماعى، كان ذا تأثير على استجابات الناس لمنافسات أخرى تجرى فى الوقت ذاته (Sapiro & Conover, 1997). ومنظمو الحملات فى الولايات المتحدة على وعى جيد بهذه الفروق فى النوع، واعتمادًا على مصفوفة الاهتمامات الحزبية والانتخابية، فإنهم يعملون على الإفادة من مزايا هذه القوى أو على درئها (Sapiro & Canon, 1999).

حتى بإظهار فائدة التصنيف المعتاد بالنسبة لجوانب معينة من جوانب علم النفس السياسى، فقد بينت بالفعل، حقيقة السبب فى كون التصنيف المعتاد يعد مفهومًا للنوع الاجتماعى محدودًا للغاية بالنسبة لأغراض علم النفس السياسى. وحقيقة أن النوع الاجتماعى يظهر على نحو متغير فى سياق تفاعلات ومواقف وظروف اجتماعية معينة إنما هى حقيقة تبين أيضًا الحدود الخاصة بالتصنيفات المعتادة للنوع الاجتماعى والبسيطة بالنسبة للبحث فى النوع وعلم النفس السياسى. فالتصنيف المعتاد للنوع لا يعدو كونه بعدًا واحدًا فقط من أبعاد النوع الاجتماعى فى علاقته بعلم النفس السياسى.

المضمون الذاتى للنوع الاجتماعى

بمجرد أن يتعلم الأطفال تمييز أنفسهم كـ ولد أو بنت فإنهم يبدعون - وعلى مدى حياتهم - فى عملية من إيجاد المعنى والبناء للهوية. وبرغم وجود توقعات مهمة سائدة تحدد الشكل الأساسى لمعايير النوع الاجتماعى الثقافية، فإنها حتى تتباين عبر الوقت، والثقافة، والثقافات الفرعية - وتتباين تطبيقاتها بالنسبة للسلوك الإنسانى والتفاعل الاجتماعى الذى يتم تحريكه حسب السياق (Deaux & LaFrance, 1998; Farble, 1997; Howard, 2000; Kane, 2000). فدرجة وشمولية "انتماء" النساء إلى المنزل تختلف وتتباين، ولا بد أن يكون لذلك تطبيقات مهمة على علاقات المرأة بالسياسة. فقد بينت دراسة قديمة عن التنشئة الاجتماعية للكبار، أن درجة اعتناق المرأة لإيديولوجية الخصخصة

تقوم على النوع- سواء اعتقدوا أن "مكان النساء هو المنزل أم لا"، أو أن النساء ينبغي أن يلعبن أدوارًا مساوية لأدوار الرجال في التجارة والصناعة والحكومة- أثرت على توجهاتهن واتجاهاتهن السياسية، مثل الكفاءة السياسية، والانخراط السياسى، وغيرها (Sapiro, 1983).

وهنا تعد اتجاهات الدور الاجتماعى مفهومه على أنها ليست مجرد اتجاهات سياسية مثل أية اتجاهات أخرى، بل كمكون ذاتى للنوع الاجتماعى فى حد ذاته^(٣١٤). وللأسف، فبقدر ندرة التحقيق والبحث فى المكون الذاتى للنوع الاجتماعى فى بحوث علم النفس السياسى على النساء، بقدر ندرته أيضًا، بل وبصورة أشد، فيما يتعلق بالرجال. فالقياسات الملائمة التى تقيس الجوانب الذاتية للنوع الاجتماعى عند الرجال تعد نادرة، فنحن لا نعرف سوى القليل حول أثر تباين النوع على توجههم وسلوكهم السياسى.

وقد استخدم العلماء عبر مختلف العلوم الاجتماعية عددًا متنوعًا من المفاهيم، مثل الهوية، وتعريف الذات، ومفهوم الذات، والمنظومات الذاتية لتعريف واستكشاف تطبيقات النوع على فهم الناس لكنهم وكيفية ارتباطهم بالآخرين.^(٣١٥) ومعظم هذه القياسات تتضمن بناء التفسيرات والإدراكات نحو الرجال والنساء كرجال ونساء على نحو أكثر عمومية، ومن ثم فهى مرتبطة بالانتميات ولكنها تتضمن تطبيق هذه التفسيرات على المرء

(٣١٤) المتغيرات نفسها قد تخدم كمؤشرات على المفاهيم النظرية المختلفة. المتغير الذى استخدم لقياس إيديولوجية النساء لخصخصة نوعهن الاجتماعى- والذى أقر على نحو واسع كونه المقياس المعيارى المؤلف من سبعة نقاط لأدوار النساء، والذى ظهر فى دراسات الانتخابات القومية منذ ١٩٧٢- هو ما يستخدم غالبًا ببساطة كاتجاه سياسى. (المؤلف)

(٣١٥) المصطلحات التى تم إدراجها فى هذه الجملة تشير إلى مفاهيم متقاطعة متداخلة ونظريات ماثلة بصورة واضحة فى الشخصية، وعلم النفس المعرفى والاجتماعى. ومن أجل الحصول على مقدمة حول هذه المفاهيم والنظريات، انظر: Deaux & LaFrance, 1998, Hyde, 1996: Spence, 1985. ولمزيد من المناقشة خاصة للهوية وعلم النفس السياسى، انظر: الفصل الخامس عشر. (المؤلف)

(Biernat & Kobrynowicz, 1999; Deaux & Kite, 1993; Signorella, 1999). وللأسف، لا توجد حتى الآن سوى بحوث قليلة تطبق مثل هذه المفاهيم خاصة على علم النفس السياسى.

من الملامح الثرية للبحوث على التطبيقات السياسية للمضمون الذاتى للنوع، أنها بحوث تؤكد على أثر النوع أو *الوعى النسوى feminist consciousness* (Cole, Zucker, & Ostrov, 1998; Conover & Sapiro, 1993; Cook, 1989; Dean, 1997; Gurin, 1985; Gurin, & Townsend, 1986; Henderson-King & Stewart, 1994; Klein, 1984; Miller, Gurin, Gurin & Malanchuk, 1981; Reingold & Foust, 1998; Rinehart, 1992; Wilcox, 1991; 1997). ووعى النوع الاجتماعى (معرفاً بصورة مختلفة نوعاً ما من قبل علماء مختلفين) هو شكل مسيئ من الهوية الذاتية *self-identity* التى تدمج على نحو خاص بين الإقرار بدور النوع فى تحديد التفريق والتشعب الاجتماعى، وإحساس بالمصير الجماعى.

وقد ركزت معظم البحوث على الوعى النسائى للنوع؛ أى الوعى النوعى/ الجندرى الذى يدمج فكرة مأل محدودية الخيارات لدى المرأة بالفروق والتشعبات بين الجنسين، وأن هذه الحدود تجب إزالتها أو التغلب عليها. وفى هذا الصدد، هناك بحث يشير إلى أن هذا النوع الاجتماعى من الوعى الجندرى يثير الانخراط السياسى لدى المرأة (Miller, et al., 1981) عموماً، ولكن على نحو مؤكد فى السياسة النسوية أو المناصرة للمرأة *feminist* (Klein, 1984, Rinehart, 1992). كما يشير بحث آخر إلى أن الحركة النسوية تشكل أيضاً اتجاهات وتوجهات سياسية (Conover, 1988).

وتظل هناك مشكلتان جوهريتان فى دراسة أثر الوعى الجندرى النسوى. الأولى أن هناك جدلاً ملحوظاً حول المعنى الاصطلاحي للنسوية *feminist* والوعى النسوى *feminist consciousness* وأيضاً حول المعالجة

العملية الملائمة (Berryman-Fink & Verderber, 1985; Conover & Sapiro, 1993; Cook, 1989; Frieze & McHugh, 1998; Henley, Meng, O'Brien, 1993, McCarthy, & Socklockie, 1998; Hyde, 1998; Spence, 1998). علاوة على ذلك، وبرغم وجود تأييد واسع لحركة المرأة في الولايات المتحدة، فإن الحركة النسوية ينظر إليها بصورة أقل إيجابية (Huddy, Neely, & Lafay, 2000). والمشكلة الثانية تتعلق بما إذا كانت أسئلة المسح المستخدمة لقياس الوعي النسوي تعمل بالطريقة نفسها بالنسبة للرجال والنساء؛ أي، ما إذا كانت النسوية هي الظاهرة نفسها بالنسبة للرجال والنساء أو ما إذا كانت، على سبيل المثال، تضرب بجذورها - بصورة أكثر مباشرة - في خبرة المرأة، وتكون وثيقة الارتباط بالهوية، في حين أنها تميل أكثر بالنسبة للرجال - مثل غيرها - أن تعمل كاتجاه. (Crosby & Herrek, 1986; Davis & Robinson, 1991; Goldman, 1992; Klein, 1984; Rhodebeck, 1996; Rinehart, 1990; Sapiro, 1992).

ولا يحتاج الوعي بالنوع أن يكون مرتبطاً بالسياسات اليسارية أو الليبرالية بغرض تشجيع الانخراط السياسى، فهي أيضا يمكن أن تكون مهمة في إثارة الانخراط السياسى مع اليمين، وفي هذه الحالة مع من يكونون معبئين في الدفاع عن قيم النوع التقليدية (Ginsburg, 1989; MacLean, 1994). علاوة على ذلك، فإن الوعي الجنوسى يؤثر على كل من الرجال والنساء، فكثير من الحركات القومية والعرقية، على سبيل المثال، قد أهملت نفسها بصورة مباشرة جدا بتركيبات الذكورة، وبما يعنيه "أن تكون رجلاً" (Nagel, 1993a; Sapiro, 1998, 2000). ومفاهيم الذكورية غالباً ما تظهر بصورة بارزة في سياسة الدفاع الداخلى والخارجى (Cohn, 1987; Courdileone, 2000). ومن المقبول على مستوى واسع، في مجال دراسات النوع الاجتماعى أن تكون الهوية والوعي حلقة الوصل إلى أسس اجتماعية أخرى مثل العرق والقومية،

والعكس صحيح، ولكن دراسات نادرة تلك التي تفحص إمبيريقياً العلاقات
البينية لهذه الخصائص المختلفة في هوية الناس، ووعيتهم، ودلالاتها السياسية
(Gay & Tate, 1998; Thompson, 1999; Wade & Brittan-Powell, 2001).

والمضمون الذاتى للنوع الاجتماعى غالباً ما يكون مصاغاً اصطلاحياً
كمتغير مستقل فى البحث على التوجهات والسلوك السياسى، ولكن الموضوع
الآخر للبحث هو أثر السياسة العامة والتنظيمات السياسية، مثل الحركات
الاجتماعية القائمة على المفاهيم الفردية والجماعية للنوع/ الجنوسة (Lewin &
Tragos, 1987; Lovejoy, 1998; Rosenthal, 1984; Sapiro, 1990). والاعتبار فى
الجهود التى تهدف إلى تغيير الأنماط والاتجاهات الجندرية وفهم الرجال
والنساء لأنفسهم فى إطار النوع الاجتماعى، مثلاً الحال عندما يتم تشجيع
النساء على النجاح فى مجالات كانت سابقاً تحت هيمنة الرجال، وعندما
يخبر الرجال والنساء "عدم وجود مبرر" للعنف القائم على النوع ضد
النساء،^(٣١٦) أو عندما تسعى النظم الدينية المحافظة إلى مأسسة مزيد من
التفرقة والخصخصة فى النوع. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث فى هذه
المجالات.

الشخصية، وأنماط الشخصية، والممارسات

غالباً ما يرى البحث حول النوع وعلم النفس السياسى - من المنظور
التنظيرى - أن الحكمة التقليدية حول السمات الشخصية للنساء والرجال:
انفعالاتهم ومهاراتهم المعرفية، واتصالاتهم وتفاعلاتهم؛ تشكل توجهاتهم
السياسية، وسلوكهم وتفاعلاتهم. وغالباً ما تكون تفسيرات الفروق فى النوع

(٣١٦) فى عام ١٩٩٤ دشّن صندوق الوقاية من العنف الأسرى (الولايات المتحدة) حملة قومية ضد العنف
المنزلى بالمشاركة مع المجلس الإعلامى، تدعى "لا يوجد عذر للعنف المنزلى".
انظر: Klein, Campbell, Solet, & Ghez, 1997، وأيضاً: www.lvpl.org/publiced/ (المؤلف)

فيما يتعلق بالاتجاهات نحو العنف متأصلة في الفروق المفترضة في التنشئة؛ أى إرجاع الفروق في الاتجاهات السياسية الاجتماعية إلى تنشئة المرأة الخاصة أو العاطفة. وهناك مناقشات أخرى للفروق السياسية بين الجنسين تفترض أن الفروق بين الجنسين في العدوانية، والتنافس، أو العاطفة تعد معطيات مفسرة للفروق السياسية حتى عندما تظل هذه الخصائص الشخصية غير مقيسة، دعك من التصنيفات الجندرية الاعتيادية كبديل للتباين في الشخصية بين الذكور والأنوثة النمطية، والتركيبات التي تتنوع تاريخيًا، وعبر الثقافات، وحسب السياق (kashima, Yamaguchi, & Kim, 1995; Swann, 1999). ويوافق أساتذة الدراسات الجندرية عامة على التركيبية القائلة بأن الجندر يشمل الخصائص والأنماط والممارسات الشخصية المعرفة ثقافيًا بالبعد الذكوري - الأنثوي (Deaux & Lafrance, 1998). ومع ذلك، فإن التصنيفات العادية للجندر لا يمكن أن تكون بمثابة دليل على هذا التباين في بحوث علم النفس السياسى.

إن البحث عن تفسيرات لنتائج الفروق في النوع الاجتماعى فى الاتجاهات نحو الرفاهة الاجتماعية، وقضايا العنف، والسياسة البيئية، وحتى الأسئلة العرقية الخاصة يقود باحثين كثيرين إلى الإشارة إلى "الصوت المختلف" للنساء، باستعارة العمل الكلاسيكى لـ "كارول جيليجان" Carol Gilligan حول بنية التفكير الأخلاقى عند المرأة - والذي غالبًا ما استشهد بها رغم أنها عرضت دليلًا قويًا على وجود ميل لدى المرأة إلى استخدام إطار من "أخلاق الرعاية ethic of care" بينما يستخدم الرجال "أخلاق العدل ethic of justice" أو حقوق فردية مجردة (Gilligan, 1982). ويشير قدر كبير من البحوث الامبريقية التى تقوم بالمتابعة على الفروض الأصلية لجيلجان أن سمعة النساء والرجال فيما يتعلق بالفروق الأخلاقية تفوق بدرجة كبيرة الفروق الفعلية (Jaffee & Hyde, 2000). والبحث الذى يبحث بوضوح عن أطر

"العدالة" و"الاتصال" يميل إلى إظهار فرق ضئيل في استخدام معيار "العدالة"، مع وجود ميل نحو الفروق المتوقعة بين الجنسين في معيار "الاتصال" (Ford & Lowery, 1986; Lifton, 1985; Walker, 1984, Gump & Baker, 2000; Humphries & Parker, 2000).

وبالرغم من أن هذه النتائج لا تغلق المجال الخاص بالاستدلال الجندرى والأخلاقي، فإنها تشير إلى أن الوقت قد حان للتوقف عن الإشارة أو الإحالة تلقائياً إلى "الصوت المختلف" للمرأة كوسيلة لتفسير الأسس الجندرية للحكم السياسى political judgment. الأكثر من ذلك، أنه لو كانت هذه الهياكل، أو هياكل أخرى مدعّمة للاستدلال، متضمنة في هياكل أو تركيبات العلاقة بين الجندر والتفكير السياسى، فإنه ينبغي أن يتم اختبارها مباشرة للوقوف على كيفية تنوعها في إطار - وعبر - الفئات الجندرية، والوقوف بدرجة أكبر على ما إذا كانت هناك فروق في النوع الاجتماعى في تطبيق هذه المبادئ الاستدلالية للسياسة. والمثال الجيد على هذا الاهتمام يتمثل في عمل "فيليشيا براتو" و"جيم سيدانيوس" Feilicia Pratto, Jim Sidanius، وزملائهما، في تحقيقاتهم حول توجهات السيطرة الاجتماعية عبر الثقافات (أى تفضيلات انعدام المساواة القائمة على الجماعة)، والتي وجدوا فيها أن الرجال قد سجلوا درجات أعلى، وأن لهذا الفرق تطبيقات للجندر والعرق والسياسات القومية العرقية (Pratto, Liu, & Levin, 2000; Pratto, Sidnius, Stallworth, & Malle, 1994; Pratto, Stallworth, & Sidanius, 1997; Sidnius, Levin, Liu, & Pratto, 2000).

التقسيمات القائمة على النوع الاجتماعى للأدوار والموارد

لقد تم الاستشهاد بعالم النفس "كى ديوكس" Kay Deaux عندما قال، في سياق محاولة فهم النوع، والذكورة والنسوية: إن "المقاربة السيكلوجية

الدقيقة تعد أيضاً سيكولوجية للغاية (Spence, 1999, p. 284). وغالباً ما تم تناول النوع نظرياً كمصفوفة من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية وتقسيم العمل، خاصة في الأسرة وأماكن العمل. وبرغم أن معايير النوع والتميطات تساعد على تصنيف الناس إلى أدوار اجتماعية ومناصب تنظيمية، فإن هذه التقسيمات للعمل والمأسسة للممارسات الاجتماعية تحدد التوقعات التي تنطبق على الناس والأنماط الجندرية المتطورة حول هذه الأدوار (Eagly 1987; Eagly & Steffen, 1984). ويعد تمييز النساء على أساس التربية الخاصة (سمة شخصية) مرتبطاً بالنمط الذي تتمثل فيه الرسالة الحياتية المحورية في الأمومة (دور اجتماعي ومؤسسي) ولكنهما ليسا نفس الشيء.

إن التصنيفات المعتادة للجندر غالباً ما تأخذ على أنها تفسر أدواراً اجتماعية. فكما يدفع كل من "فيلدبريج" و"جلين" (Feldberg and Glenn 1979; revised in Sapiro, 2002, ch.14)، يميل علماء الاجتماع (يمكننا أن نضيف: المتخصصون في علوم اجتماعية أخرى) إلى استخدام نماذج مختلفة لتفسير سلوك الرجال والنساء وتوجهاتهم. بالنسبة للرجال، هناك نموذج العمل *job model* الذي يفترض أن الاتصال الأساسي للرجال بالعالم الاجتماعي، والمصدر الرئيسي لاتجاهاتهم الاجتماعية السياسية، واهتماماتهم، وأنشطتهم، يتمثل في أدوارهم المهنية ومكانتهم واتصالهم بالاقتصاد. وبالنسبة للنساء، هناك نموذج الأسرة *family model* الذي يفترض أن الاتصال الأساسي للمرأة بالعالم الاجتماعي، والمصدر الرئيسي لاتجاهاتهن ومصالحهن وأنشطتهن الاجتماعية السياسية يكمن في أدوارهن الأسرية واتصالهن بالأسر وأعضاء الأسرة.

هل ينبغي أن نتوقع تفرقاً حسب النوع في الاتجاهات نحو حالة الرفاهة، أو الحرب، بسبب التقسيمات القائمة على الفروق على أساس النوع للعمل في مراعاة المعتمدين؟ لقد رفض الدليل الإمبريقي حتى الآن التعاون

مع هذا الفرض الشائع؛ فوجود أطفال لا يبدو مؤثراً على دفاع الرجال أو النساء واتجاهاتهم حيال السياسة الخارجية (Conover & Sapiro, 1993; Bendyna, et al., 1996). هل النساء أقل احتمالاً من الرجال في امتلاك إحساس بالفاعلية السياسية بسبب أنهن أكثر استبعاداً عموماً من الحياة العامة؟ هل انخراط النساء السياسى محدود بسبب أدوارهن الأسرية؟ هل التفريق على حسب النوع إلى أنواع من المهن له تطبيقات على علاقة النوع بالاهتمامات والاتجاهات والأنشطة السياسية؟ هذه كلها أسئلة إمبيريقية جيدة، تستحق بحثاً خاصاً؛ فالإجابات لا يمكن أن تنبثق مباشرة عن التصنيف المعتاد للتفريق على حسب النوع.

والتنظير الملائم حول الصلات بين الجندر، والأدوار الاجتماعية الاقتصادية، وعلم النفس السياسى إنما يقتضى الاعتراف بثلاث حقائق أساسية حول أدوار الجندر:

الحقيقة الأولى، أنه بالرغم من أن جميع المجتمعات المعروفة لديها تقسيمات للعمل الاقتصادى الأنثوى، فإن التركيب الدقيق لهذه التقسيمات، والمكانة الممنوحة لهن تتنوع عبر الزمن، وحتى عبر الجماعات الاجتماعية المختلفة.

والحقيقة الثانية: أن الحكمة التقليدية حول التقسيمات القائمة على النوع، غالباً ما تكون خاطئة أو عتيقة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، نجد أن حتى العلماء غالباً ما يفتقدون لحقيقة أن أغلبية النساء الناضجات قد أصبحن لفترة طويلة فى قوة العمل؛ فمذ ١٩٨٠ تشمل هذه الحقيقة أغلبية النساء مع أطفالهن فى السنة الأولى من عمرهم. وبرغم الكم الإجمالى من العمل المنزلى فقد انحدرت النساء فى العقود الأخيرة حيث أصبحن مندمجات فى قوة العمل، ولم يتغير نصيبهن أو حصتهن كثيراً بسبب أن نصيب الرجال لم يزدد بقدر ما تشير الحكمة التقليدية (Coltrane, 2000).

الحقيقة الثالثة: أن هناك أدوارًا وموارد معينة (مثل التعليم، والعمل) قد تؤثر أو لا تؤثر في الرجال والنساء على نحو مماثل. فالتفريق على حسب النوع في الانخراط السياسى مثلاً قد لا يعود إلى الفروق بين الجنسين فى التعليم، ولكن من الممكن أن يكون عائداً إلى القيود المفروضة على النساء، ودرجة التعليم لا يمكن أن "تشتري" كثيراً من الانخراط للنساء، كما هو الحال بالنسبة للرجال. ويبدو أن هذا هو واقع الحال فى بعض البلاد (Claibourn & Sapiro, 2001). بالمثل، فإن عمل النساء المنزلى قد يعزلهن عن العالم العام فى بلد معين أكثر من بلد آخر، أو فى زمن أكثر من آخر.

تتمثل المعالجات الأكثر شمولاً للأدوار والمؤسسات والنوع الاجتماعى فى دراسة "بيرنيز" و"شلوسمان" و"فيربا" Burns, Schlozman, and Verba (2001) للمشاركة السياسية فى الولايات المتحدة. فقد قاموا بتحويل النتائج الوفيرة، والملاحظات، وأجزاء من الحكمة التقليدية التى وجدوها فى التراث الأدبى والتعليقات العامة، إلى مجموعة من الفروض تركز على كيفية تحول عوامل المشاركة الرئيسية من موارد، وتوجهات سياسية، وتجديد، إلى مشاركة سياسية فى سياق المؤسسات الأسرية والتربوية والمهنية والاجتماعية تعد فى حد ذاتها متميزة ومتشعبة على أساس النوع. وبالرغم من أنهم وجدوا أن "النساء فى المتوسط، محرومات من التعليم والدخل والمكانة المهنية" (p. 359)، فإنهم لم يجدوا دليلاً على أن القيود الزمنية المفروضة على النساء بحكم العمل والأدوار المنزلية تمنع مشاركتهن، ولم يجدوا أيضاً أن النساء الحاضنات يفتقدن المساحة النفسية للسياسة. كما أن بحثهم فى أثر الهياكل الأسرية كان قد أثمر عن مجموعة مهمة ومركبة من النتائج والملاحظات، مثل أن البطيريركية أو الأبوية الأسرية قد تكون أشد أثراً على تعزيز مشاركة الرجال من كف النساء عن المشاركة. كما يبين عملهم الفوائد الخاصة بالبحث فى الآثار المحددة والمميزة للأدوار والموارد المختلفة فيما يتعلق

بالنشاط الفعلى والاتجاهات والتفسيرات الذاتية، فى علاقتها ببعضها البعض وسياقاتها المؤسسية، وذلك بأسلوب يحكم بتمييز على تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على النساء والرجال. ولمزيد من الأمثلة فإن كلاً من العمل عموماً، والعمل فى مناصب تعد تقليدياً تحت سيطرة الرجال، يميل إلى زيادة الوعى النسوى والنوعى النسوى وسط النساء بطريقة قد لا نتوقعها بالنسبة للرجال (Banaszak & Leighley, 1991; Gruber & Bjorn, 1988; Pluzer, 1988; Sapiro, 1983) برغم أن اتجاهات الرجال المتزوجين تتشكل بواسطة مكانة العمل الخاصة بزواجهم (Sapiro & Conover, 2001; Smith, 1985). ووجود أطفال يجر الناس إلى المشاركة السياسية المتمحورة حول الأطفال، ولكن هذا التأثير يكون بالنسبة للنساء أكبر عنه بالنسبة للرجال (Schlozman, Burns, 1995). وهناك بحوث قليلة نسبياً، للأسف، تسعى إلى فهم العملية التى تتحول بها هذه الأدوار الشخصية إلى ظواهر سياسية. ومن بين الاستثناءات الرئيسية نجد "برنز" و"شولزمان" و"قيربا" (Burns, Schlozman and Verba (2001) يركزون على التفريق على حسب النوع فى الأدوار، والموارد التى توفرها تلك الأدوار والتى يمكن أن تتحول إلى انخراط سياسى. ويعرف "ستوكر" و"جيننجز" (Stoker and Jennings (1995 اضطرابات الحياة فى المراحل الأولى من الزواج كسبب للانخفاض المؤقت فى الانخراط السياسى.

الاستجابة إلى عالم سياسى يرتكز على النوع الاجتماعى

حتى الآن نظرنا فى بعض الطرق التى يؤثر بها النوع الاجتماعى عند الناس فى الطريقة التى يفكرون بها حول السياسة وتحكم استجابتهم إليها. المشكلة الأخرى بالنسبة لعلم النفس السياسى هى كيف يشكل النوع الاجتماعى الخاص بالشخصيات والأهداف السياسية الطريقة التى يستجيب بها الناس إليهم. هناك مقاربتان رئيسيتان للبحث فى هذا المجال، وكثير من

الفروع الخاصة بدراسات ثقافية تحتوى على جماعات بحثية حيوية تتخصص فى تحليل النص، والخطاب، والتمثيلات الرمزية للنوع الاجتماعى فى السياسة. وهذا الفصل يركز على الفرع الآخر، القائم على دراسة إمبريقية للمعرفة والوجدان فى السياسة.

سياسة إدراك النوع الاجتماعى للأشخاص السياسيين

عندما ذهبت إليزابيث الأولى إلى "تيلبرى"، كانت تعرف أنها سيتم اعتبارها ملكة مختلفة كلية عما لو كانت رجلاً، وأن قيادتها قد تم تحديدها بفرص وقيود مختلفة. ولنتخيل الخيارات الاستراتيجية لو كان سلفها هنريتا Henrietta وليس هنرى الثامن Henry VIII. ربما كانت التتميطات القائمة على النوع قد غيرت بصورة جوهرية، وفقدت بعضاً من سيطرتها فى بعض المجتمعات على مستوى البلاد، ولكنها تظل قوة حقيقية حتى فى أكثر المجتمعات "حادثة"، مثل الولايات المتحدة (Swann, Langlois, & Gilbert, 1999). حتى فى السويد، البلد الأكثر سمعة بالمساواة بين الجنسين، نجد العمل المنزلى مازال يقسم بطريقة تقليدية (Nyman, 1999).

هذا المجال من تتميط النوع أصبح شديد الحيوية فى السنوات الأخيرة^(٣١٧). وقد تابعت بعض البحوث المجموعة الرائدة فى دراسة التتميط العرقى ونظرت بعين الاعتبار فى ما إذا كان شكل "جديد" من التعصب للجنس sexism، القائم على السياسات الرمزية، قد حل محل شكل قديم، أكثر مباشرة من هذا التعصب (Masser & Anrams, 1999, Swim, Aikin, Hall, &)

(٣١٧) المراجعات الجيدة للنراث حول النمطية والتعصب متوافرة فى أماكن أخرى عند Deaux & Kite, 1993; Fiske, 1998. Hamilton & Sherman, 1994. Hilton von Hippel, 1996, Macrae & Bodenhausen, 2000, Macrae, Stangor, & Hewstone, 1996. Swann, Langlois, & Gilbert, 1999. (المؤلف)

الفكرة التي تقول إن التعصب والنمط يتشكلان بالضرورة حول عواطف "سيئة" تجاه الجماعة المستهدفة، لاجئاً بدلاً من ذلك إلى تطبيقات الشكليات المختلفة: النمط "العدائي hostile" (النساء شديدة الوجدانية) والنمط "الخير benevolent" (النساء أكثر عاطفية). وتبين البحوث عبر القوميات أن كلا الشكليات متصلان بانعدام المساواة، ولكنهما يعملان بصورة مختلفة، واحد يعمل عبر الاستبعاد والعدائية، والآخر يعمل من خلال النمذجة paternalism والفروسية أو شهامة الأخلاق chivalry. وهناك ميل لوجود فروق بين الجنسين في العدائية تفوق ما يوجد في التعصب للجنس على النمط الخير (Glick & Fiske, 2001). وبناء على العلاقة المتناسجة بقوة للجنس وتتميط النشاط الجنسي، فإن الأعمال الحديثة عن الأنماط تدور حول النشاط الجنسي، بما فيه، وعلى نحو خاص، رهاب المثلية homophobia الذي يمكن التعرض له بمزيد من الاختبار لفحص هذه الصلات مع إدراك الشخص في مجال السياسة (Herek, 2000; Plummer, 2001; Wong, McCreary, & Carpenter, 1999). وهناك بعض من القضايا تتسم بمزيد من الأهمية والإثارة تدور حول مسألة الظروف التي يتم في ظلها تنشيط التتميطات المنبثقة أو التي تعمل على أساس ثقافي (Kray, Thompson, & Galinsky, 2001).

والتطبيق السياسي الأكثر شيوعاً الذي وجد في البحث حول التعصب والنمط في إدراك الشخص يتعلق بالاستجابة إلى المرشحين والقادة السياسيين من الذكور والإناث. أغلب الباحثين يقدمون الموضوعات مصحوبة بخطاب أو إعلان، أو وثيقة أخرى، تعطى معلومات حول "المرشح" وتتولى على نحو تجريبي إدارة النوع الاجتماعي للمرشح؛ لتقييم أثر أنماط النوع الاجتماعي على إدراكات كفاءة المرشح أو جوانب أخرى من التقييم (Alexander & Anderson, 1993; Bernstein 2000; Huddy & Terkildson, 1993; Iyengar,

Valentino, Ansolabehere, & Simon, 1997; MvDermott, 1997, 1998; Riggle, Miller, Shields, & Johnson, 1997; Rosenwasser & Seale, 1988; Rosenwasser, Rogers, Fling, Silvers-Pickens, & Butemeyer, 1987; Sapiro, (1982). وهذه الدراسات تقوم بتتويع المنبه stimulus، أو الظروف، أو الأسئلة، ولكن استنتاجاتها أو النتائج التي تخرج بها تتلاقى: فالجماهير تستخدم أنماط النوع لتملاً فجوة المعلومات حول المرشحين، خاصة في الانتخابات التي تفتقر إلى معلومات وافية. ويبين بحث مسحي عن المواطنين أثناء المنافسات الانتخابية، أن الأنماط يمكن أن تؤثر إدراك المرشح (Koch, 2000).

وهناك تطبيقات أخرى لبحوث التعصب والتمييز القائم على النوع تركز على القوة، والنفوذ، والقيادة، معظمها يتدفق من حاجة "باولا جونسون" (1976) Paula Johnson أنه بسبب أن الأنماط القائمة على النوع تخلق توقعات مختلفة من الرجال والنساء، فإنهم يجب أن يعتمدوا على أنماط واستراتيجيات مختلفة لبذل القوة والنفوذ، أو كي يصبحوا قادة مؤثرين. ومن بين الأسس الرئيسية للقوة التي قد تكون لها تطبيقات تتعلق بالنوع أو التفريق على حسب النوع نجد الخبرة أو الكفاءة، الشرعية أو السلطة، القابلية للحب likability أو جوانب أخرى من العلاقات الاجتماعية. وقد وجدت مراجعة "لندا كارلي" (1999) Linda Carli للتراث دليلاً على أن الإدراكات القائمة على النوع تسفر عن خبرة أكبر وقوة شرعية للرجال أكثر من النساء (Foschi, 2000) ما لم تكن المهمة الجارية مرتبطة تقليدياً بالنساء. فالقيادات من النساء قد يتم اعتبارهن أكثر دفئاً، وأكثر رعاية، وأكثر وداءً، ولكن الخصائص التي يميل الناس إلى ربطها بالقيادة هي تلك التي تعتبر متعلقة على نحو نمطي بالذكر، وهو ما يقطع الطريق على القيادة النسائية (Carli, 1999; Kawakami, White, & Langer, 2000).

ولأن الانفعالات تعد نمطة حسب النوع (gender- typed Plant Hyde, & Keltner, 2000)^(٣١٨)، فإن الناس يمارسون رد فعل على القادة من الرجال والنساء بصور مختلفة عندما يفصحون عن الانفعالات نفسها. وفي دراسة لـ CEOs، وجد "لويس" (Lewis 2000) أن القادة من النساء قد حصلن على درجات مرتفعة عندما تمكن من كبت انفعالاتهن عما عليه الحال عندما أظهرن حزنهن أو غضبهن، بينما حصل الرجال على درجات مرتفعة عندما أحجموا عن إظهار انفعالاتهم أو عندما أظهرن غضبًا، أكثر مما هو الحال عند إظهارهم الحزن. وقد حصل الرجال على درجات مشابهة عندما أظهرن الغضب أو لم يظهرن انفعالات مطلقًا. أما النساء بمعنى آخر فيعتبرن عمومًا انفعاليات بشكل واضح، ومن ثم لا بد أن يكن حذرات من إظهار أى انفعال سلبي. وقد أظهرت دراسة لتطور سياسة التعامل مع ضحايا سرطان الثدي أن المعارضين لتشريع "الموافقة بناء على معلومات" رفضوا كفاءة النساء الناشطات على أساس أنهن شديداً الانفعالية أو الوجدانية (Montini, 1996).

وتطبيق الأنماط إنما يعتمد على الظروف، حيث يمثل الاعتماد على الأنماط استراتيجية معلوماتية؛ فتراث الأبحاث التى أجريت على إدراك المرشح تشير إلى أن الأنماط تُستخدم عندما تكون الهاديات cues المعلوماتية الأخرى غائبة. ويمكن للتنميط أيضاً أن يكون مدفوعاً أو محفزاً motivated بالدفاع عن الذات self-defense. ويبين البحث التجريبي لـ "سينكلير" و"كوندا" (Sinclair and Kunda 2000) أنه عندما يقيم الناس شخصاً ما فى منصب يخوله تقييمهم، فإن تقديرات الكفاءة لدى النساء المقيّمات تعتمد بصورة أكبر على إيجابية التقييمات التى تلقينها عما عليه الحال فى تقييم كفاءة الرجال. ويشير "سينكلير" و"كوندا" إلى أنه ما لم يكن التنميط على أساس النوع الاجتماعى

(٣١٨) نمطة حسب الجندر gender- typed تعنى أنها مفهومة من الناحية النمطية على أساس أن بها فوارق بين الجنسين، وليس لأن بها فروقاً فعلية بين الجنسين. (المؤلف)

يضمحل، حيث ارتقت المرأة مناصب أكثر في السلطة، أى أنهن فى مناصب تعطى عائداً سلبياً، فإنهن سيواجهن وعلى نحو متزايد الشك فى كفاءتهن.

سياسة إدراك الجندر فى القضايا

القضايا السياسية يمكن أيضاً أن تكون مصنفة حسب النوع الاجتماعى، على الأقل فى ثلاث طرائق. الأولى: أن بعض المسائل السياسية تدور بصورة واضحة حول النوع، موضوعاتها هى النساء كنساء و/أو الرجال كرجال، كما هو الحال فى "حقوق المرأة" و"حقوق الرجل" والمساواة بين الجنسين، وغير ذلك من الموضوعات. وهناك قدر كبير من التراث يبحث فى طبيعة رأى العام حياء هذه الأنواع من المسائل - مصدرها، وبنيتها وتوزيعها أيضاً - على المستوى الجماهيرى (Banaszak & Leighley. 1991; Banaszak & Plutzer. 1993; Crosby & Herek. 1986; Davis & Robinson. 1991; Sapiro & Conover. 2001; Sigel. 1996; Sigelman & Wilcox. 2001; Wilcox. 1997. 1992. 1991) وعلى مستوى النخبة والنشطاء السياسيين (Dolan. 1997; Montini. 1996; Reingold. 2000).

الطريقة الثانية: أن المسائل المتعلقة بالسياسات يمكن أن تكون مصطبغة بالتفريق على حسب النوع من حيث ارتباطها بالأوضاع التى يميل الرجال والنساء فيها إلى أن يتلقوا معاملة مختلفة. وتشمل الأمثلة على ذلك: التكاثر ورعاية الأطفال، والعمل، والفقر، والعنف المنزلى والجنسى، والعدالة الجنائية، والتعليم، والشيخوخة والرعاية الصحية، والقضايا العسكرية، وسياسة الاستهلاك، وغيرها. بعض من هذه القضايا - مثل العنف المنزلى، أو سياسة رعاية الأطفال، أو هجرة الآباء - مفهومة تقليدياً على أنها من "قضايا المرأة"، إلا أن هذا فى حد ذاته يمثل مشكلة مهمة للتحليل لأنها ظواهر اجتماعية (العنف القائم على النوع، والأبوة) تتضمن كلاً من الرجال

والنساء، حتى رغم أنها تظهر في علاقات مختلفة بتلك الظواهر، وربما لها مصالح مختلفة عندهم. فرعاية الأطفال قضية تخص "المرأة" فقط في مجتمعات تتحمل فيها المرأة، وليس الأبوان، المسؤولية الرئيسية لرعاية أطفالهما. وكما تشير سياسات تعميم النوع *gender mainstreaming*، بناء على القدر الكبير من التفريق على حسب النوع عبر كثير من المجتمعات البشرية، فإن مدى واسعاً من القضايا الاجتماعية والسياسات يمكن أن تفهم في ضوء التفريق على حسب النوع أكثر مما يستطيع أو يدرك فعلياً معظم صانعي السياسات. وتعميم النوع، المفهوم السياسى الذى صدقت عليه كثير من الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والحكومات القومية، يدفع بأنه بدلاً من وجود وزارات منفصلة للتركيز على قضايا "المرأة"، ينبغي على صانعي السياسات والمديرين فى كل المجالات أن ينظروا بعين الاعتبار إلى التطبيقات المتعلقة بالنوع فى مجالات عملهم (Sen, 2000. True 2001).

وهناك قدر كبير من الأدبيات فى التّسرات حول الاتجاهات نحو الإجهاض تبين أن الجندر ليس مؤشراً على هذه الاتجاهات (Alvarez & Brehm, 1995; Dillon, 1993; Hildreth & Dran, 1994; Wattier, Daynes. & Totovitch, 1997). وهناك خط طويل من الأبحاث حول العنف والتحرش الجنسى والمنزلى يبين، من بين عدة أشياء، أن نماذج التوزيع تشير إلى أن الضحايا من النساء يملن إلى أن يتم تحميلهن المسؤولية على العنف الذى ارتكب فى حقهن، خاصة من قبل الناس الأكثر محافظة واعتناقاً لإيديولوجية قائمة على التفريق بين الجنسين، وكذلك فى منظمات ذات معايير محافظة (Welsh, 1999; Williams, Giuffre, & Dellinger, 1999). وتظل هذه الأسئلة جديرة بمعالجة إمبريقية منظمة. والسؤال الأكثر أهمية فى هذا السياق: هل المواطنون والقادة السياسيون يتفاعلون مع قضايا السياسات على نحو متباين مختلف إذا كان جنس أو آخر (ذكر أو أنثى) أكثر مركزية فى المشكلة، ويكون من المحتمل أن يفيد من السياسة؟

الطريقة الثالثة التي يمكن بها للسياسات والمسائل السياسية أن تكون واقعة تحت تأثير النوع هي أن السياسات الموجودة التي لم تصمم في الأصل في وجود النوع في الذهن يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على الرجال والنساء. فالسيطرة على حجم الحكومة عبر الاستقطاعات في الخدمات الاجتماعية لها تأثيرات ذات صبغة تفريقية بين الجنسين؛ لأن النساء يكن أكثر احتمالاً لاستخدام كثير من تلك الخدمات ويكن أكثر احتمالاً للإجبار على تحمل أعباء القيام بهذه الأعمال عندما تختفى هذه الخدمات. فنظام الصحة العامة للولايات المتحدة والذي يعد محدوداً على غير المعتاد، مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى، يعنى أن مشكلة تكاليف الصحة العامة التي تبدو "محايدة من حيث النوع" تؤثر حقيقة في الرجال والنساء على نحو مختلف ومتباين، خاصة بسبب حاجات الرعاية الصحية لدى النساء أثناء سنوات النشاط التناسلي كراعيات للأطفال. وقد درس كثير من محلي السياسات العواقب المقصودة وغير المقصودة للسياسات العامة وتصميم مؤسسات الدولة (Corcoran, Danziger, Kalil, & Seefeldt. 2000; Glass & Estes. 1997; Haney. 2000).

ويبين البحث في التأطير أن أي مجال في السياسات قد يكون ممثلاً ومفسراً بطرق متنوعة وأن هذه التمثيلات تجذب الناس إلى حلول مختلفة (Iyengar. 1994; Stone, 1989). وهناك جماعات مختلفة من الناس تفهم وبصورة منتظمة الحدث أو القضية نفسها بأشكال غاية في الاختلاف، لأنهم يتعرضون فقط إلى أطر إعلامية مختلفة، بل أيضاً بسبب خبراتهم وتوجهاتهم وأنماط المعالجة المعرفية لديهم. والدرجة التي يكون الناس مصنفين عليها حسب منظومة النوع gender schematic لها أثرها على الطريقة التي يرون بها العالم من حولهم (Frable & Bem. 1985). ووفقاً للدليل نفسه، فإن الوعي النوعي gender consciousness، خاصة كما تعبئه الحركات

الاجتماعية، ينبغي أيضًا أن يؤثر على تفسير الناس للمعلومات السياسية من خلال مفاهيم تتعلق بالنوع، وهكذا قد يكون الحال بالنسبة للدرجة التي عندها يكون سياق النقاش السياسي مهددًا لإحساس الناس بالنوع أو الهوية الجنسية (الفصل الخامس عشر).

وهناك أحداث أو قضايا فردية قد يكون لها مدى واسع من المعاني الممكنة، بعضها متعلق بالنوع الاجتماعي. ويرى "سابيرو" وسوس "Sapiro and Soss (1999)، على سبيل المثال، أن من أحد الأسباب التي جعلت الحكم الخاص بكларنس توماس Clearance Thomas مثيرًا للخلاف، أن الجماهير لم تختلف على عرض تهم "أنيتا هيل" من عدمه؛ لقد اختلفوا على ما كانت هذه الأحداث تدور حوله بالفعل. بالنسبة لبعض الناس، إن هذا العرض كله دار حول مسائل تتعلق بالنوع وقضايا ذات صلة مثل التحرش الجنسي بالنساء. بالنسبة لآخرين، كان النوع أقل صلة مقارنة بالمسائل العرقية، أو ببساطة الصراع بين الليبراليين والمحافظين، والديمقراطيين، والجمهوريين. فالأجندة المهمة للبحث تكمن في بحث الظروف التي في ظلها يتم تنشيط الأنماط والأطر المنبثقة ثقافيًا (Kray, Thompson, & Galinsky, 2001).

النوع، والقوة، وعلم النفس السياسي: مشكلات انعدام المساواة والوصمة

إن تحليل القوة يعد جزءًا أساسيًا لدراسة السياسة، وهو الجزء الذي يتعرض في الغالب لتجاهل المقاربات السائدة في علم النفس السياسي. هذا المجال لديه الكثير ليعرضه أمام من يسعى لفهم ديناميات القوة، بما فيها تلك التي تدعم وتغير النظم القائمة على التفريق بين الجنسين. كما أنها يمكن أن توفر فرصًا لفهم الطريقة التي أصبحت بها المعايير الثقافية مندمجة في أعمال الإنسان، وكيف يتحرك الناس ويتفاعلون في أنظمة مختلفة من الحكم

والتوقعات الاجتماعية، ولماذا وكيف تعمل منظومات الوصمة systems of stigma (Crocker, Major, & Steel, 1998) في الحياة اليومية، وكيف يتغلب الناس على كونهم ضحايا لانعدام المساواة والوصمة، وما أثر ذلك عليهم. هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تبحث على المستويين العام والمقارن، عبر التصنيفات الاجتماعية التي تشكل أساس انعدام المساواة والوصمة وفي ضوء خصوصية التصنيفات الخاصة المحددة، مثل النوع.

تعمل الوصمة والتبعية السياسية من خلال ديناميات التمييز والتعصب، التي ناقشناها من قبل، وفي إطار نماذج من الاتصال والتفاعل الاجتماعي. فالتواصل اللفظي وغير اللفظي والتفاعل الاجتماعي، جميعها تتمتع بـ "قواعد الطريق" التي تتبع غالباً بصورة غير شعورية، ولكنها تعكس السيطرة الاجتماعية للمنخرطين فيها؛ فهي تشير إلى الاتصالات "حقوق الطريق" rights of way (Sapiro, 2002, ch. 10). فأصحاب المكانة العليا يشغلون ويتحكمون في مساحة أكبر (تشمل المساحة الشخصية بما يتناسب مع حجم أجسادهم)، بما في ذلك مساحة الآخرين: فهم يستطيعون المبادرة بالاتصال مع الآخرين أكثر؛ ويحملون أكثر بينما لا يكونون مطالبين بالظهور منتبهين؛ يصنعون ضوضاء أكثر؛ ويقاطعون الآخرين؛ ويتحكمون في مدة وتوقيت الاتصالات؛ ويبادرون ويغيرون في طرح الموضوعات؛ ويتحكمون في مستوى الألفة. أما أصحاب المكانة المنخفضة فهم يُدركون على أنهم أجلاف أو تابعون عندما يؤكدون المساواة مع أصحاب المكانة الأعلى، في هذه الموضوعات. وهذه القواعد الخاصة بالطريق من الاتصالات مشفرة في مبادئ الأدب politeness.

ويبين البحث أن المساواة في النوع الاجتماعي تثير هذه المبادئ (Cameron, 1998; Deaux & LaFrance, 1998, pp. 801-807). فالرجال يمكنهم المبادرة بالمحادثة، والموضوعات، والتقارب الجسدي، واللمس، والبلقة في

النساء اللاتي سوف تعتبرن وقحات، أو ذكوريين "مسيطرين"، أو على نحو خاص جنسيين إذا تصرفوا بصورة مماثلة مع الرجال. وبالطبع، لا تطفو هذه المبادئ حرة طليقة تمامًا من المؤسسات والأدوار الاجتماعية المحددة؛ وبقدر ما يكون هناك تفريق على حسب النوع في المناصب المؤسسية، فإن هذه المناصب تشكل الاتصال والتفاعل. ويبين البحث التجريبي الذي قامت به "كاثرين جونسون" (Cathryn Johnson 1994) أن المنصب *position* للشخص (في هذه الحالة، كمدير أو ممرض) يكون أكثر أهمية من النوع نفسه في تحديد نماذج الاتصال، ولكن تركيبة الجماعة من حيث النوع *gender composition*، والتفاعل مع نوع القائد، له أيضًا بعض التأثير. ولكن مثلما أوضحت مناقشة التوقعات الاجتماعية، فإن التوقعات المعلقة على شاغل المناصب يمتد تأثيرها على الفئات الاجتماعية العامة. وهناك بحث آخر يظهر فروقًا أوسع بين الجنسين حتى في المناصب القائمة على المكانة (Hall & Friedman, 1999). وقد أظهرت دراسة "لين كاثلين" (Lyn Kathlene 1994) لمخطوطات أحكام اللجان التشريعية للدولة أن الرجال قد أصبحوا بالفعل أكثر عدوانية لفظيًا، مع زيادة نسبة النساء، ومع تولي النساء مناصب في السلطة. ولا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن تواصل النساء حتى عندما يشغلن مناصب قيادية، ونماذج تفاعلهن يُنظر إليها بصورة مختلفة عن تواصل الرجال، ويمكن أن تقطع الطريق على قيادتهن وسمتهن، كما استعرضنا من قبل. ويبين البحث أن هناك طرقًا للنساء اللاتي يكن واعيات بهذه الميول لتخفيف وطأتهم (بتعزيز قابليتهن لأن يكن محبوبات مثلًا)، ولكن هذا يتطلب وضع أعباء إضافية على النساء القائدات ليكن واعيات بتفاعلهن الاجتماعي وتأثيرهن (Carli, 1999; Kawakami, White, & Langer, 2000).

ومن الشائع أن نجد تهديدًا سيكولوجيًا أو فيزيقيًا وإجبارًا متضمنًا في المحافظة على نظم انعدام المساواة في القوة والوصمة. وهذا ما يصدق

بالتأكيد على العلاقات بين الجنسين، مع البعد الإضافي الذي يفيد بأن الأشكال الأساسية من المعاملة القائمة على التفريق بين الجنسين، والإجبار، وحتى العنف المتضمن في انعدام المساواة بين الجنسين، أشكال مفعمة بالخاصية الجنسية وتحدث في سياق العمل، والأسرة، والعلاقات الاجتماعية العادية الأخرى، بما فيها الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والعنف المنزلي. فالعنف القائم على الجندر أو الإجبار يعرف كعنف أو إجبار مفهوم، أو مفسر أو مبرر، في ضوء التفريق على حسب النوع أو الأدوار. وفي الأشكال الشائعة من العنف القائم على الجندر أو الإجبار، نجد أن الاعتداء أو التهديدات تفهم عامة على أنها قائمة على أساس العدوانية الذكورية أو الحاجات الجنسية (والتي عند إثارتها فإن سلوكهم المعادي للمجتمع يعتبر وعلى نحو واسع مستوعباً إن لم يكن مبرراً) مبرراً في ضوء تهافت الضحية victim precipitation وعدم عقلانية المرأة (هي التي طلبت ذلك). وكل من النساء والرجال يميلون إلى استخدام معايير وتعريفات مختلفة عند تعريف هذه الأشكال من الإجبار الجنسي والعنف. على سبيل المثال، هناك كثير من الرجال يميلون إلى قراءة/ رؤية كثير من النشاط الجنسي في سلوك المرأة أكثر مما يظهرون؛ والرجال الذين يميلون على نحو خاص إلى فعل هذا يكونون أكثر ميلاً إلى التورط في تحرش جنسي (Koukounas & Letch, 2001). وهذا الفرق بين الجنسين في الإدراك يعد ذا أهمية خاصة في حالة سيطرة الرجال على المناصب التي تحدد كيف سيتم معاملة الضحايا ومرتكبي الانتهاك.

إن التحرش ضد المرأة لا يقع في المؤسسات فحسب، بل أيضاً في الشوارع وفي أماكن عامة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للتحرش العرقي والتحرش بالأقليات الجنسية، وبالتطبيقات نفسها بالنسبة لبنية القوة وانعدام المساواة (Gardner. 1995). وهذه الأعمال اليومية تعد آليات لمنظومات

الوصمة الأكبر التي تعطى السماح لذوى المكانة العليا بمضايقة الجماعات التابعة والموصومة والتحرش بها. وعلى خلاف التحرش والمضايقات العرقية، يعتبر التحرش بالمرأة على مستوى واسع جزءاً مبتدلاً من الطبيعة الإنسانية، ربما حتى رومانسيًا. ولوضع هذا التأطير "المطبّع naturalized" في سياق سياسى متميز، تتبع "سابيرو" السؤال الخاص بلماذا أصبح العنف ضد المرأة محل تسامح واسع فى النظرية الديمقراطية، ومعاملته، فى الواقع، كشكل من أشكال العنف التى لا صلة لها بالنظرية الديمقراطية؟ (Sapiro 1993b).

إن العنف ضد المرأة والإجبار راسخ فى العلاقات المعروفة من خلال انعدام المساواة وبدورها ترسخ وتديم انعدام المساواة. والقادة بل حتى الزملاء فى مكان العمل يخلقون مناخاً يفهم المرتكبون المحتملون للعنف فى ظله أن التحرش أو الاعتداء مسألة يمكن التسامح معها، ويفهم فيها المستهدفون أن إدراكهم لمشكلتهم لن تؤخذ على محمل الجسد (Deaux & Lafrance, 1998). ولنضع قضية النكات الجنسية فى الاعتبار. فالناس الذين لا ينزعون إلى التعاطف مع القلق من التحرش الجنسى يرون الانشغال بالنكات الجنسية غير مبرر، وربما رأوه تدخلاً فى الحق فى الكلام. ولكن البحث يبين أنه بالنسبة للناس الذين يسجلون درجات مرتفعة فى النشاط الجنسى العدوانى، فإن التعرض لنكات جنسية يؤدى إلى تسامح أكبر مع الأحداث الجنسية. وهؤلاء الذين يسجلون درجات مرتفعة فى الجنسية العدوانية وجدوا أيضاً النكات أكثر إضحاكاً فى المقام الأول (Ford 2000).

وهناك قدر متزايد من البحوث التى تركز على كيفية استجابة المستهدفين بالتحرش الجنسى والتمييز ضد المرأة إلى هذا الموقف (Welsh, 1999). السؤال الأول هو ما إذا كانت إحدى الشخصيات ترى الخبرة التى تمر بها تحرشاً؟ والسؤال الثانى هو ماذا ستفعل حيال ذلك؟ ومكانة مرتكب

الانتهاك يمكن أن تكون لها تأثيرات متناقضة على المستهدفات. فإذا كان المرتكب مُشرفاً أو في منصب تنظيمي رفيع المستوى، فإن هذا يمكن أن يعزز رؤية المستهدفة من حيث إنها قد مرت بتحرش؛ وعلى الجانب الآخر، فإن السيطرة الاجتماعية العالية لشخص ما في منصب رفيع المستوى يمنع هذا الإدراك (Sheets & Braver, 1999). وهذا التأثير الثانى يشغل "اتصالات الحق فى الطريق الذى ناقشناه فى بداية هذا الجزء.

وبقدر ما يكون هناك اهتمام بالقيام بالفعل، بقدر ما يتنوع رد الفعل، اعتماداً بصورة خاصة على إدراك المرأة لوجود خيارات واضحة يمكنها اللجوء إليها من عدمه. نسبة قليلة للغاية من النساء اللائى يعتقدن أنهن تعرضن للتحرش فعلياً يذكرن خبراتهن للمُشرف أو لشخص آخر "موسس". أما أولئك الموجودات فى مناصب أكثر عرضة للانتهاك أو فى منظمات يعتقدن فيها أنهن لا يستطعن جذب كثير من التعاطف، فمن غير المحتمل نسبياً أن يكون لديهن أية خيارات سوى محاولة تجاهل الموقف. ومع ذلك، فهناك دراسة لمكافحة الحرائق من النساء تبين أن بعضهن قد يشعرن بالتهميش الشديد إلى درجة الاعتقاد بأنهن لسن لديهن ما يخسرونه فى مكافحة الحريق (Yoder & Aniakudo, 1995).

هناك أيضاً دراسة- تم فيها التعامل مع نساء تعرضن لمقابلات تحرشية أو غير تحرشية- تقدم نظرة ثاقبة لخبرة التحرش، وكيف أنها تختلف عما يتوقعه الناس. فى هذه الدراسة، لم يرفض أحد الإجابة على الأسئلة التى تثير الاعتراض، وقليل جداً من واجهن المرتكب أو المتهم. اللائى استجبن لمن إلى عمل ذلك بصورة غير مباشرة؛ أكثر قليلاً من الثلث سألن لماذا تم طرح السؤال المسمى، والأغلبية الكبرى منهن سألن هذا السؤال فقط بعد أن انتهت المقابلة. وبرغم أن أغلبية المفحوصات ظنن أنهن قد يرددن بصورة فاعلة على التحرش، غالباً بصورة صريحة تماماً، فإن

معظمهن لم يرددن في النهاية، ولم يفعل أحد ذلك بصورة صريحة. وقد بين تسجيل لسلوك المفحوصات غير اللفظي أن المفحوصات اللائي تعرضن للتحرش أظهرن ابتسامات "تتم عن انفعالات سلبية" أطول، أثناء المقابلة عما قامت به المفحوصات اللائي لم يتعرضن للتحرش - علامة على الارتياح - وأيضاً علامات تعبير بالوجه تتم عن المشقة. ويكمن أحد التفسيرات في الخبرة الانفعالية للتحرش؛ فبينما توقعت المفحوصات الشعور بالغضب استجابة للتحرش، فإن معظمهن في الحقيقة شعرن بالخوف. كان الخوف مرتبطاً عكسياً بمواجهة المتهم بفاعلية، بينما لم يكن الغضب مرتبطاً بالمواجهة (Woodzicka & LaFrance, 2001).

وهذه النتائج تتسق مع دراسة أخرى، واجهت فيها أقلية فقط من النساء الشخص المتحرش بهن مواجهة مباشرة (أقلية فقط قمن بمواجهتهم أصلاً)، بالرغم من أن معظم النساء اعتقدن أنهن سوف يستجبن مباشرة للمرتكب. وهناك ضغوط معيارية مثل "التحلي بالأدب" والخوف من الانتقام أسكتت النساء أو أضعفت من اعتراضهن. والاستجابات التي يقوم بها الناس على التحرش والتمييز، تجعل هناك اختلافاً في حسن حالهم. فكلما زاد الناس من استجاباتهم باستخدام التأييد الاجتماعي بدلاً من التجنب، كلما قلت مشاعرهم بقلة الحيلة وكلما زاد التحرك الجماعي الذي يتخذونه (Foster, 2000).

والحقيقة أن الاستجابة للتمييز والوصمة والتحرش، يمكن أن يكون مكلفاً. فالنساء لا يملن إلى أن يتوقعن الكسب كثيراً من وراء اتهام المرتكبين لهذه الأفعال، وكثيرات منهن يتوقعن الانتقام. وتعد المشكلة كبيرة على نحو خاص، إذا كانت الضحية تتوقع أن يكون لديها عمل أو تفاعل مع المرتكب لهذه الأفعال في المستقبل، وخاصة إذا كان ذلك الشخص أعلى سلطة من الضحية. ويبين البحث التجريبي أنه حتى في ظل الظروف القريبة من اليقين من أن الطالب الأمريكي الإفريقي قد حصل على تقدير منخفض بسبب

التمييز، إذا نُسب تقديره الضعيف إلى التمييز بدلاً من قدرته، رأى المفحوصون أن الطالب مجرد "مشتك" وتبنوا رؤية أقل تحبيذاً تجاهه (Kaiser & Miller, 2001). وما من سبب للاعتقاد في أن المرأة التي تعزو الإخفاق إلى التمييز ضدها لن تشعر بحال أفضل على الإطلاق.^(٣١٩)

خاتمة: النوع وعلم النفس السياسي

بمعاودة التفكير في إليزابيث، واقفةً في تيلبري، فليس حتماً أن تكون النساء على درجة عالية من الذكاء أو حتى أن يكن أذكى من الرجال لكى يتمكن من الحفاظ على كونهن نساء والحصول في الوقت نفسه على الاحترام في العالم السياسي فمعرفة إليزابيث بأنها كانت تُعتبر من قبل الآخرين كامرأة "ضعيفة واهنة" فرضت عليها التظاهر بقبول تلك الرؤية، بينما كانت تحكم بقوة مخبأة وراء قناع من التحرك في رداء أبيض عذري، لا يمكن أن يكون موقفاً قابلاً للتعويض بالنسبة للنساء في هذا العهد الصعب، حتى لو كانت الموضوعة قد تغيرت بصورة كبيرة. إن النظم السياسية تضم تركيبات للقوة وانعدام المساواة، ووسائل لتناول المشكلات الخاصة بالقوة وانعدام المساواة، كما تخلق وسائل لتقاسمها في الحكم الذاتي الجماعي. ويعرض علم النفس السياسي وسائل للمساعدة على فهم هذه النظم والتغيرات فيها.

(٣١٩) لمزيد من المصادقية حول المتهم والمدعى، انظر Dunn & Cody. 2000. (المؤلف)

1996; Macrae & Bodenhausen, 2000; Macrae, Stangor, & Hewstone, 1996; Swann, Langlois, & Gilbert, 1999.

14. *Gender-typed* means that they are stereotypically understood as gender differentiated, not that they are in actuality gender differentiated.

15. For more on credibility of accused and accuser, see Dunn & Cody, 2000.

References

- Alexander, D., & Andersen, K. (1993). Gender as a factor in the attribution of leadership traits. *Political Research Quarterly*, 46, 527-545.
- Alvarez, R. M., & Brehm, J. (1995). American ambivalence towards abortion policy: Development of a heteroskedastic probit model of competing values. *American Journal of Political Science*, 39, 1055-82.
- Anderson, K. B., Cooper, H., & Okamura, L. (1997). Individual differences and attitudes toward rape: A meta-analytic review. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 23, 295-315.
- Banaszak, L. A., & Leighley, J. E. (1991). How employment affects women's gender attitudes: The workplace as a locus of contextual effects. *Political Geography Quarterly*, 10, 174-185.
- Banaszak, L. A., & Plutzer, E. (1993). Contextual determinants of feminist attitudes: National and subnational influences in Western Europe. *American Political Science Review*, 87, 147-157.
- Bendyna, M. E., Finucane, T., & Kirby, L. (1996). Gender differences in public attitudes toward the Gulf War: A test of competing hypotheses. *The Social Science Journal*, 33, 1-22.
- Bernstein, A. G. (2000). The effects of message theme, policy explicitness, and candidate gender. *Communication Quarterly*, 48, 159-173.
- Berryman-Fink, C., & Verderber, K. S. (1985). Attributions of the term feminist: A factor analytic development of a measuring instrument. *Psychology of Women Quarterly*, 9, 51-64.
- Biernat, M., & Kobryniewicz, D. (1999). A shifting standards perspective on the complexity of gender stereotypes and gender stereotyping. In W. B. Swann, J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence* (pp. 75-98). Washington, DC: APA Press.
- Bonk, K. (1988). The selling of the "gender gap": The role of organized feminism. In C. M. Mueller (Ed.), *The politics of the gender gap: The social construction of political influence* (pp. 82-101). Newbury Park, CA: Sage.
- Burns, N., Schlozman, K. L., & Verba, S. (1997). The public consequences of private inequality: Family life and citizen participation. *American Political Science Review*, 91, 373-89.
- Burns, N., Schlozman, K. L., & Verba, S. (2001). *The private roots of public action: Gender, equality, and political participation*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Cameron, D. (1998). Gender, language, and discourse: A review essay. *Signs*, 23, 945-974.
- Carli, L. I. (1999). Gender, interpersonal power, and social influence. *Journal of Social Issues*, 55, 81-99.

- Chaney, C. K., Alvarez, R. M., & Nagler, J. (1998). Explaining the gender gap in U.S. presidential elections. *Political Research Quarterly*, 51, 311-370.
- Chrisry, C. A. (1987). *Sex differences in political participation: Processes of change in fourteen nations*. New York: Praeger.
- Claibourn, M., & Sapiro, V. (2001, April). *Gender differences in citizen-level democratic citizenship: Evidence from the comparative study of electoral systems*. Paper prepared for delivery to the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.
- Cohn, C. (1987). Sex and death in the rational world of defense intellectuals. *Signs*, 12, 687-718.
- Cole, E. R., Zucker, A. N., & Ostrove, J. M. (1998). Political participation and feminist consciousness among women activists of the 1960s. *Political Psychology*, 19, 349-371.
- Coltrane, S. (2000). Research on household labor: Modeling and measuring the social embeddedness of routine family work. *Journal of Marriage & the Family*, 62, 1208-1234.
- Conover, P. J. (1988). Feminists and the gender gap. *Journal of Politics*, 50, 985-1010.
- Conover, P. J., & Sapiro, V. (1993). Gender, feminist consciousness, and war. *American Journal of Political Science*, 37, 1079-1099.
- Cook, E. A. (1989). Measuring feminist consciousness. *Women and Politics*, 9, 71-88.
- Corcoran, M., Danziger, S. K., Kalil, A., & Seefeldt, K. S. (2000). How welfare reform is affecting women's work. *Annual Review of Sociology*, 26, 241-269.
- Crocker, J., Major, B., & Steele, C. (1998). Social stigma. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 504-553). Boston: McGraw-Hill.
- Crosby, J., & Herck, G. M. (1986). Male sympathy with the situation of women: Does personal experience make a difference? *Journal of Social Issues*, 42, 55-66.
- Cuordileone, K. A. (2000). Politics in an age of anxiety: Cold War political culture and the crisis in American masculinity, 1949-1960. *Journal of American History*, 87, 515-46.
- Dabbs, J. M., Jr., Alford, E. C., & Fielden, J. A. (1998). Trial lawyers: Blue collar talent in a white collar world. *Journal of Applied Social Psychology*, 28, 84-94.
- Dabbs, J. M., Jr., Bernieri, F. J., Strong, R. K., Campo, R., & Milun, R. (2001). Going on stage: Testosterone in greetings and meetings. *Journal of Research in Personality*, 35, 27-40.
- Davis, N. J., & Robinson, R. V. (1991). Men's and women's consciousness of gender inequality: Austria, West Germany, Great Britain, and the United States. *American Sociological Review*, 56, 72-84.
- Dean, J. (1997). Feminist solidarity, reflective solidarity: Theorizing connections after identity politics. *Women and Politics*, 18, 1-26.
- Deaux, K., & Kite, M. (1993). Gender stereotypes. In F. L. Denmark & M. A. Paludi (Eds.), *Psychology of women: A handbook of issues and theories* (pp. 107-139). Westport, CT: Greenwood Press.
- Deaux, K., & LaFrance, M. (1998). Gender. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 788-827). New York: McGraw-Hill.
- Dillon, M. (1993). Argumentative complexity of abortion discourse. *Public Opinion Quarterly*, 57, 305-314.

- Dolan, J. (1997). Support for women's interests in the 103rd Congress: The distinct impact of congressional women. *Women and Politics*, 18, 81-94.
- Dolan, K. (1998). Voting for women in the "year of the woman." *American Journal of Political Science*, 42, 272-293.
- Dominguez, J. I., & McCann, J. A. (1995). Shaping Mexico's electoral arena: The construction of partisan cleavages in the 1988 and 1991 national elections. *APSR*, 89, 34-48.
- Dunn, D., & Cody, M. J. (2000). Account credibility and public image: Excuses, justifications, denials, and sexual harassment. *Communication Monographs*, 67, 372-392.
- Eagly, A. H. (1987). *Sex differences in social behavior: A social role interpretation*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Eagly, A. H. (1995). The science and politics of comparing women and men. *American Psychologist*, 50, 145-158.
- Eagly, A. H., & Steffen, V. J. (1984). Gender stereotypes stem from the distribution of women and men into social roles. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 735-754.
- Eagly, A. H., & Wood, W. (1999). The origins of sex differences in human behavior: Evolved dispositions versus social roles. *American Psychologist*, 54, 408-423.
- Everitt, J. (1998). The gender gap in Canada: Now you see it, now you don't. *Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 35, 191-219.
- Feldberg, R. K., & Glenn, E. N. (1979). Male and female: Job versus gender models in the sociology of work. *Social Problems*, 26, 524-538.
- Fiske, S. T. (1998). Stereotyping, prejudice, and discrimination. In D. T. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *The handbook of social psychology* (4th ed., pp. 357-411). New York: McGraw-Hill.
- Ford, M. R., & Lowery, C. R. (1986). Gender differences in moral reasoning: A comparison of the justice and care orientations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 50, 777-783.
- Ford, T. E. (2000). Effects of sexist humor on tolerance of sexist events. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 26, 1094-1107.
- Foschi, M. (2000). Double standards for competence: Theory and research. *Annual Review of Sociology*, 26, 21-42.
- Foster, M. D. (2000). Positive and negative responses to personal discrimination: Does coping make a difference? *The Journal of Social Psychology*, 140, 93-106.
- Frable, D. E. S. (1997). Gender, racial, ethnic, sexual, and class identities. *Annual Review of Psychology*, 48, 139-162.
- Frable, D. E. S., & Bem, S. L. (1985). If you are gender schematic, all members of the opposite sex look alike. *Journal of Personality and Social Psychology*, 49, 459-468.
- Frieze, I. H., & McHugh, M. C. (1998). Measuring feminism and gender role attitudes. (Response to Henley et al., 1998). *Psychology of Women Quarterly*, 22, 349-352.
- Gardner, C. B. (1995). *Passing by: Gender and public harassment*. Berkeley: University of California Press.
- Gay, C., & Tate, K. (1998). Doubly bound: The impact of gender and race on the politics of Black women. *Political Psychology*, 19, 169-184.
- Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

- Ginsburg, F. D. (1989). *Contested lives: The abortion debate in an American community*. Berkeley: University of California Press.
- Glass, J. L., & Estes, S. B. (1997). The family responsive workplace. *Annual Review of Sociology*, 23, 289-313.
- Glick, P., & Fiske, S. T. (2001). An ambivalent alliance: Hostile and benevolent sexism as complementary justifications for gender inequality. *American Psychologist*, 56, 109-118.
- Goldman, J. G. (1992). Discursive autobiography as a path to feminist consciousness. *Journal of Feminist Family Therapy*, 4, 69-78.
- Gruber, J. E., & Bjorn, L. (1988). Routes to a feminist orientation among women's autoworkers. *Gender and Society*, 2, 496-509.
- Gump, L. S., & Baker, R. C. (2000). Cultural and gender differences in moral judgment: A study of Mexican Americans and Anglo-Americans. *Hispanic Journal of Behavioral Sciences*, 22, 78-94.
- Gurin, P. (1985). Women's gender consciousness. *Public Opinion Quarterly*, 49, 143-163.
- Gurin, P., & Townsend, A. (1986). Properties of gender identity and their implications for gender consciousness. *British Journal of Social Psychology*, 25, 139-48.
- Hall, J. A., & Friedman, G. B. (1999). Status, gender, and nonverbal behavior: A study of structured interactions between employees of a company. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 1082-1091.
- Hamilton, D. L., & Sherman, J. W. (1994). Stereotypes. In R. S. Wyer & T. K. Srull (Eds.), *Handbook of social cognition* (2nd ed., pp. 1-68). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Haney, Lynne A. 2000. Feminist state theory: Applications to jurisprudence, criminology, and the welfare state. *Annual Review of Sociology* 26:641-666.
- Henderson-King, D. H., & Stewart, A. J. (1994). Women or feminists? Assessing women's group consciousness. *Sex Roles*, 31, 505-516.
- Herek, G. M. (2000). Sexual prejudice and gender: Do heterosexuals' attitudes toward lesbians and gay men differ? *Journal of Social Issues*, 56, 251-266.
- Henley, N. M., Meng, K., O'Brien, D., McCarthy, W. J., & Sockloskie, R. (1998). Developing a scale to measure the diversity of feminist attitudes. *Psychology of Women Quarterly*, 22, 317-48.
- Hildreth, A., & Dran, E. M. (1994). Explaining women's differences in abortion opinion: The role of gender consciousness. *Women and Politics*, 14, 35-52.
- Hilton, J. L., & von Hippel, W. (1996). Stereotypes. *Annual Review of Psychology*, 47, 237-271.
- Howard, J. A. (2000). Social psychology of identities. *Annual Review of Sociology*, 26, 367-393.
- Huddy, L., Neely, F. K., & Lafay, M. R. (2000). The polls-trends: Support for the women's movement. *Public Opinion Quarterly*, 64, 309-350.
- Huddy, L., & Terkildsen, N. (1993). Gender stereotypes and the perception of male and female candidates. *American Journal of Political Science*, 37, 119-147.
- Humphries, M. L., & Parker, B. L. (2000). Predictors of moral reasoning among African American children: A preliminary study. *Journal of Black Psychology*, 26, 51-65.
- Hyde, J. S. (1998). Measuring feminist attitudes: A possible rapprochement between feminist theory and empirical data? (Response to Henley, et al. 1998). *Psychology of Women Quarterly*, 22, 361-62.

- Hyde, J. S. (1996). *Half the human experience: The psychology of women* (5th ed.). Boston: Houghton-Mifflin.
- Iyengar, S. (1994). *Is anyone responsible? How television frames political issues*. Chicago: University of Chicago Press.
- Iyengar, S., Valentino, N. A., Ansolabehere, S., & Simon, A. F. (1997). Running as a woman: Gender stereotyping in political campaigns. In P. Norris (Ed.), *Women, media, and politics* (pp. 77-98). New York: Oxford University Press.
- Jaffee, S., & Hyde, J. S. (2000). Gender differences in moral orientation: A meta-analysis. *Psychological Bulletin*, 126, 703-726.
- Jelen, T. G., Thomas, S., & Wilcox, C. (1994). The gender gap in comparative perspective. *European Journal of Political Research*, 25, 171-186.
- Johnson, C. (1994). Gender, legitimate authority, and leader-subordinate conversations. *American Sociological Review*, 59, 122-135.
- Johnson, P. (1976). Women and power: Toward a theory of effectiveness. *Journal of Social Issues*, 32, 99-109.
- Kaiser, C. R., & Miller, C. T. (2001). Stop complaining! The social costs of making attributions to discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 27, 254-263.
- Kane, E. W. (2000). Racial and ethnic variations in gender-related attitudes. *Annual Review of Sociology*, 26, 419-439.
- Kashima, Y., Yamaguchi, S., & Kim, U. (1995). Culture, gender, and self: A perspective from individualism-collectivism research. *Journal of Personality and Social Psychology*, 69, 925-937.
- Kathlene, L. (1994). Power and influence in state legislative policymaking: The interaction of gender and position in committee hearing debates. *American Political Science Review*, 88, 560-576.
- Kaufmann, K. M., & Petrocik, J. R. (1999). The changing politics of American men: Understanding the sources of the gender gap. *American Journal of Political Science*, 43, 864-887.
- Kawakami, C., White, J., & Langer, E. J. (2000). Mindful and masculine: Freeing women leaders from the constraints of gender roles. *Journal of Social Issues*, 56, 49-63.
- Klein, E. (1984). *Gender politics: From consciousness to mass politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Koukounas, E., & Lerch, N. M. (2001). Psychological correlates of perception of sexual intent in women. *The Journal of Social Psychology*, 141, 443-456.
- Koch, J. W. (2000). Do citizens apply gender stereotypes to infer candidates' ideological orientations? *Journal of Politics*, 62, 414-429.
- Kray, L. J., Thompson, L., & Galinsky, A. (2001). Battle of the sexes: Gender stereotype confirmation and reactance in negotiations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 80, 942-958.
- Leeper, M. S. (1990). The impact of prejudice of female candidates: An experimental look at voter inference. *American Politics Quarterly*, 19, 248-261.
- Lewin, M., & Tragos, L. M. (1987). Has the feminist movement influenced adolescent sex role attitudes? A reassessment after a quarter century. *Sex Roles*, 16, 125-136.
- Lewis, K. M. (2000). When leaders display emotion: How followers respond to negative emotional expression of male and female leaders. *Journal of Organizational Behavior*, 21, 221-234.

- Lien, Pei-Te. (1998). Does the gender gap in political attitudes and behavior vary across racial groups? *Political Research Quarterly*, 51, 869-894.
- Lifton, P. D. (1985). Individual differences in moral development: The relation of sex, gender, and personality to morality. *Journal of Personality*, 53, 306-334.
- Lovejoy, M. (1998). "You can't go home again": The impact of women's studies on intellectual and personal development. *NWSA Journal*, 10, 119-138.
- Maclean, N. K. (1994). *Behind the mask of chivalry: The making of the second Ku Klux Klan*. New York: Oxford University Press.
- Macrae, C. N., & Bodenhausen, G. V. (2000). Social cognition: Thinking categorically about others. *Annual Review of Psychology*, 51, 93-120.
- Macrae, C. N., Stangor, C., & Hewstone, M. (Eds.) (1996). *Stereotypes and stereotyping*. New York: Guilford.
- Masser, B., & Abrams, D. (1999). Contemporary sexism: The relationships among hostility, benevolence, and neosexism. *Psychology of Women Quarterly*, 23, 503-517.
- Masters, R. D. (1989). Gender and political cognition: Integrating evolutionary biology and political science. With commentary and author's response. *Politics and the Life Sciences*, 8, 3-26.
- Matheson, C., & Kline, A. D. (1998). Is there a significant observational-theoretical distinction? In E. D. Klemke, R. Hollinger, & D. W. Rudge (Eds.), *Introductory readings in the philosophy of science* (3rd ed., pp. 374-390). New York: Prometheus Books.
- Maxwell, G. (1998). The ontological status of theoretical entities. In E. D. Klemke, R. Hollinger, & D. W. Rudge (Eds.), *Introductory readings in the philosophy of science* (3rd ed., pp. 363-373). New York: Prometheus Books.
- McDermott, M. (1997). Voting cues in low-information elections: Candidate gender as a social information variable in contemporary United States elections. *American Journal of Political Science*, 41, 270-283.
- McDermott, M. L. (1998). Race and gender cues in low-information elections. *Political Research Quarterly*, 51, 895-918.
- Merriam, C., & Gosnell, H. (1924). *Nonvoting*. Chicago: University of Chicago Press.
- Mesquida, C. G., & Wiener, N. I. (1999). Male age composition and severity of conflicts. *Politics and the Life Sciences*, 18, 113-117.
- Miller, A. H., Gurin, P., Gurin, G., & Malanchuk, O. (1981). Group consciousness and political participation. *American Journal of Political Science*, 25, 494-511.
- Montini, T. (1996). Gender and emotion in the advocacy for breast cancer informed consent legislation. *Gender and Society*, 10, 9-23.
- Montoya, I. (1996). Latino gender differences in public opinion: Results from the Latino national political survey *Hispanic Journal of Behavioral Sciences*, 18, 255-276.
- Nagel, J. (1998). Masculinity and nationalism: Gender and sexuality in the making of nations. *Ethnic and Racial Studies*, 21, 242-270.
- Nagel, J. (2000). Ethnicity and sexuality. *Annual Review of Sociology*, 26, 107-133.
- Norris, P. (1999). Gender: A gender-generation gap? In G. Evans & P. Norris (Eds.), *Critical elections: British parties and voters in long-term perspective* (pp. 148-163). London: Sage.
- Nyman, C. (1999). Gender equality in "the most equal country in the world"? Money and marriage in Sweden. *Sociological Review*, 47, 766-793.

- Ogburn, W. E., & Goltra, I. (1919). How women vote: A study of an election in Portland, Oregon. *Political Science Quarterly*, 34, 413-433.
- Paolino, P. (1995). Group-salient issues and group representation: Support for women candidates in the 1992 Senate elections. *American Journal of Political Science*, 39, 294-311.
- Peterson, S. A. (1978). The menstrual cycle and politics: A preliminary exploration. *Social Science Information*, 17, 993-1001.
- Plant, E. A., Hyde, J. S., & Keltner, D. (2000). The gender stereotyping of emotions. *Psychology of Women Quarterly*, 24, 81-92.
- Plummer, D. C. (2001). The quest for modern manhood: Masculine stereotypes, peer culture and the social significance of homophobia. *Journal of Adolescence*, 24, 15-23.
- Plutzer, E. (1988). Work life, family life, and women's support for feminism. *American Sociological Review*, 53, 640-649.
- Pratto, F., Liu, J. H., & Levin, S. (2000). Social dominance orientation and the legitimization of inequality across cultures. *Journal of Cross Cultural Psychology*, 31, 369-409.
- Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L. M., & Malle, B. F. (1994). Social dominance orientation: A personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality and Social Psychology*, 67, 741-763.
- Pratto, F., Stallworth, L. M., & Sidanius, J. (1997). The gender gap: Differences in political attitudes and social dominance orientation. *British Journal of Social Psychology*, 36, 49-68.
- Prince-Gibson, E., & Schwartz, S. H. (1998). Value priorities and gender. *Social Psychology Quarterly*, 61, 49-68.
- Reingold, B. (2000). *Representing women: Sex, gender, and legislative behavior in Arizona and California*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Reingold, B., & Foust, H. (1998). Exploring the determinants of feminist consciousness in the United States. *Women and Politics*, 19, 19-48.
- Rhodebeck, L. A. (1996). The structure of men's and women's feminist orientations: Feminist identity and feminist opinion. *Gender and Society*, 10, 386-403.
- Ridgeway, C. L., & Smith-Lovin, L. (1999). The gender system and interaction. *Annual Review of Sociology*, 25, 191-216.
- Riggle, E., Miller, P., Shields, T., & Johnson, M. (1997). Gender stereotypes and decision context in the evaluation of political candidates. *Women and Politics*, 17, 69-88.
- Rinehart, S. T. (1992). *Gender consciousness and politics*. New York: Routledge.
- Rosenthal, N. B. (1984). Consciousness-raising: From revolution to re-evaluation. *Psychology of Women Quarterly*, 8, 309-326.
- Rosenwasser, S. M., Rogers, R. R., Fling, S., Silvers-Pickens, K., & Butemeyer, J. (1987). Attitudes toward women and men in politics: Perceived male and female candidate competencies and participant personality characteristics. *Political Psychology*, 8, 91-200.
- Rosenwasser, S. M., & Seale, J. (1988). Attitudes toward a hypothetical male or female candidate: A research note. *Political Psychology*, 9, 591-599.
- Sapiro, V. (1982). If U.S. Senator Baker were a woman: An experimental study of candidate images. *Political Psychology*, 3, 161-183.
- Sapiro, V. (1983). *The political integration of women: Roles, socialization, and politics*. Urbana: University of Illinois Press.

- Sapiro, V. (1990). The women's movement and the creation of gender consciousness: Social movements as social agents. In O. Ichilov (Ed.), *Political socialization for democracy* (pp. 266–280). New York: Teachers' College Press.
- Sapiro, V. (1993a). Engendering cultural differences. In M. Crawford Young (Ed.), *The rising tide of cultural pluralism: The nation state at bay?* (pp. 36–54). Madison: University of Wisconsin Press.
- Sapiro, V. (1993b). "Private" coercion and democratic theory. In G. E. Marcus & R. Hansen (Eds.), *Reconsidering the democratic public* (pp. 427–450). University Park: Pennsylvania State University Press.
- Sapiro, V. (1998). Democracy minus women is not democracy: Gender and world changes in citizenship. In O. Ichilov (Ed.), *Citizenship and citizenship education in a changing world* (pp. 174–190). London: Woburn Press.
- Sapiro, V. (2001). It's the context, situation, and question, stupid: The gender basis of public opinion. In B. Norrander & C. Wilcox (Eds.), *Understanding public opinion* (2nd Ed.). Washington, DC: CQ Press.
- Sapiro, V. (2002). *Women in American society: An introduction to women's studies* (5th ed.). Mountain View, CA: Mayfield.
- Sapiro, V., & Canon, D. (1999). Race, gender, and the Clinton presidency. In C. Campbell & B. Rockman (Eds.), *The Clinton legacy* (pp. 207–241). Chatham, NJ: Chatham House.
- Sapiro, V., & Conover, P. J. (1997). The variable gender basis of electoral politics: Gender and context in the 1992 U.S. election. *British Journal of Political Science*, 27, 497–523.
- Sapiro, V., & Conover, P. J. (2001). Gender equality in the public mind. *Women and Politics*, 22, 1–35.
- Sapiro, V., & Soss, J. (1999). Spectacular politics, dramatic interpretations: Multiple meanings in the Thomas/Hill Hearings. *Political Communication*, 16, 285–314.
- Schlesinger, M., & Heldman, C. (2001). Gender gap or gender gaps? New perspectives on support for government action and policies. *Journal of Politics*, 63, 59–92.
- Schlozman, K. L., Burns, N., Verba, S., & Donahue, J. (1995). Gender and citizen participation: Is there a different voice? *American Journal of Political Science*, 39, 267–293.
- Sen, G. (2000). Gender mainstreaming in finance ministries. *World Development*, 28, 1379–1390.
- Shamir, M., & Arian, A. (1999). Collective identity and electoral competition in Israel. *American Political Science Review*, 93, 265–278.
- Shapiro, R. Y., & Mahajan, H. (1986). Gender differences in policy preferences: A summary of trends from the 1960's to the 1980's. *Public Opinion Quarterly*, 50, 42–61.
- Sheets, V. L., & Braver, S. L. (1999). Organizational status and perceived sexual harassment: Detecting the mediators of a null effect. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 1159–1171.
- Sidanius, J., Levin, S., Liu, J., & Pratto, F. (2000). Social dominance orientation, anti-egalitarianism and the political psychology of gender: An extension and cross-cultural replication. *European Journal of Social Psychology*, 30, 41–67.
- Sigel, R. (1996). *Ambition and accommodation: How women view gender relations*. Chicago: University of Chicago Press.

- Sigelman, L., & Wilcox, C. (1991). Public support for gender equality in athletics programs. *Women and Politics*, 22, 85-96.
- Signorella, M. (1999). Multidimensionality of gender schemas: Implications for the development of gender-related characteristics. In W. B. Swann, J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence*. Washington, DC: American Psychological Association Press.
- Sinclair, L., & Kunda, Z. (2000). Motivated stereotyping of women: She's fine if she praised me but incompetent if she criticized me. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 26, 1329-1342.
- Sloan, E. (2001). *Biology of women* (4th ed.). New York: Delmar.
- Smith, T. W. (1985). Working wives and women's rights: The connection between the employment status of wives and feminist attitudes of husbands. *Sex Roles*, 12, 501-508.
- Spence, J. T. (1985). Gender identity and implications for concepts of masculinity and femininity. In T. B. Sonderegger (Ed.), *Nebraska symposium on motivation: Psychology and gender* (pp. 59-96). Lincoln: University of Nebraska Press.
- Spence, J. T. (1998). Developing a scale to measure the diversity of feminist attitudes: A work in progress. *Psychology of Women Quarterly*, 22, 353-360.
- Spence, J. T. (1999). Thirty years of gender research: A personal chronicle. In W. B. Swann, Jr., J. H. Langlois, & L. A. Gilbert (Eds.), *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence* (pp. 255-289). Washington, DC: American Psychological Association.
- Stoker, L., & Jennings, M. K. (1995). Life-cycle transitions and political participation: The case of marriage. *American Political Science Review*, 89, 421-436.
- Stone, D. A. (1989). Causal stories and the formation of policy agendas. *Political Science Quarterly*, 104, 281-301.
- Swann, W. B., Jr., Langlois, J. H., & Gilbert, L. A. (Eds.). 1999. *Sexism and stereotypes in modern society: The gender science of Janet Taylor Spence*. Washington, DC: American Psychological Association.
- Swim, J. K., Aikin, K. J., Hall, W. S., & Hunter, B. A. (1995). Sexism and racism: Old-fashioned and modern prejudices. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, 199-214.
- Swim, J. K., & Cohen, L. L. (1997). Overt, covert, and subtle sexism: A comparison between the Attitudes Toward Women and Modern Sexism scales. *Psychology of Women Quarterly*, 21, 103-118.
- Swim, J. K., & Hyers, L. L. (1999). Excuse me—what did you just say?! Women's public and private responses to sexist remarks. *Journal of Experimental Social Psychology*, 35, 68-88.
- Swim, J. K., Hyers, L. L., Cohen, L. L., & Ferguson, M. J. (2001). Everyday sexism: Evidence for its incidence, nature, and psychological impact from three daily diary studies. *Journal of Social Issues*, 57, 31-53.
- Tessler, M., & Nachrwey, J. (1999). Further tests of the women and peace hypothesis: Evidence from cross-national survey research in the Middle East. *International Studies Quarterly*, 43, 519-533.
- Tessler, M., & Warriner, I. (1997). Gender, feminism, and attitudes toward international conflict: Exploring relationships with survey data from the Middle East. *World Politics*, 49, 250-281.

- Thompson, V. L. S. (1999). Variables affecting racial-identity salience among African Americans. *Journal of Social Psychology, 139*, 748-776.
- Togeby, L. (1994). The gender gap in foreign policy attitudes. *Journal of Peace Research, 31*, 375-392.
- True, J. (2001). Transnational networks and policy diffusion: The case of gender mainstreaming. *International Studies Quarterly, 45*, 27-58.
- Verba, S., Schlozman, K., & Brady, H. (1995). *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Wade, J. C., & Brittan-Powell, C. (2001). Men's attitudes toward race and gender equity: The importance of masculinity ideology, gender-related traits, and reference group identity dependence. *Psychology of Men & Masculinity, 2*, 42-50.
- Walker, L. (1984). Sex differences in the development of moral reasoning: A critical review. *Child Development, 55*, 667-691.
- Warrier, M., Daynes, B. W., & Tatovich, R. (1997). Abortion attitudes, gender, and candidate choice in presidential elections: 1972 and 1992. *Women and Politics, 17*, 55-72.
- Weir, A. (1999). *The life of Elizabeth I*. New York: Ballantine Books.
- Welch, S., & Sigelman, L. (1989). A black gender gap? *Social Science Quarterly, 70*, 120-133.
- Welsh, S. (1999). Gender and sexual harassment. *Annual Review of Sociology, 25*, 169-190.
- West, C., & Zimmerman, D. H. (1987). Doing gender. *Gender and Society, 1*, 125-151.
- Wilcox, C. (1991). The causes and consequences of feminist consciousness among western European women. *Comparative Political Studies, 23*, 519-545.
- Wilcox, C. (1992). Race, sex, and support for women in the military. *Social Science Quarterly, 73*, 310-323.
- Wilcox, C. (1997). Racial and gender consciousness among African-American women: Sources and consequences. *Women and Politics, 17*, 73-94.
- Wilcox, C., Hewitt, L., & Allsop, D. (1996). The gender gap in attitudes toward the Gulf War: A cross-national perspective. *Journal of Peace Research, 33*, 67-82.
- Wiley, M. M., & Rice, S. A. (1924). A sex cleavage in the presidential election of 1920. *Journal of the American Statistical Association, 19*, 519-520.
- Williams, C. L., Giuffre, P. A., & Dellinger, K. (1999). Sexuality in the workplace: Organizational control, sexual harassment, and the pursuit of pleasure. *Annual Review of Sociology, 25*, 73-93.
- Wong, F. Y., McCreary, D. R., & Carpenter, K. M. (1999). Gender-related factors influencing perceptions of homosexuality. *Journal of Homosexuality, 37*, 19-31.
- Woodzicka, J. A., & LaFrance, M. (2001). Real versus imagined gender harassment. *Journal of Social Issues, 57*, 15-20.
- Yoder, J. D., & Aniakudo, P. (1995). When pranks become harassment: The case of African American women firefighters. *Sex Roles, 35*, 253-270.

التغير السياسى

الفصل الثامن عشر

التعليم والمواطنة الديمقراطية في عالم متغير^(٣٢٠)

اوريت ايشيلوف

تتامي في السنوات الأخيرة الاهتمام الأكاديمي والعام فيما يتعلق بموضوع تعليم المواطنة حول العالم. وقد أصبح تعليم المواطنة قضية مركزية على جدول الأعمال العام في بلدان ومنظمات إقليمية ودولية عديدة. وقد بدأ مجلس أوروبا وهو منظمة بين الحكومات تضم ٤١ دولة من الأعضاء - بدأ مشروع التعليم الديمقراطي في عام ١٩٩٧. وتتنحصر الأهداف المركزية للمشروع في زيادة الفهم والوعي العام بالنواحي العديدة المتعلقة بالمواطنة الديمقراطية، وخاصة في سياق التغير الاجتماعي وجعل المواطنين على وعى بالتهديدات المتعددة التي تواجه الديمقراطية مثل الحركات الأصولية والعنف والعنصرية والخوف من الأجنبي Xenophobia والإقصاء الاجتماعي. وقد اكتسب المشروع شعبية ودعمًا واسعًا خلال الاحتفال بالعيد الخمسيني لمجلس أوروبا في عام ١٩٩٧. كما تبنت لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي المتهم بشدة بدعم المشاريع التعليمية والمؤتمرات والأبحاث وإنتاج المواد التعليمية - تبنت وثيقة عنوانها "إعلان وبرنامج التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية المستند إلى حقوق ومسؤوليات المواطنين". (Audigier 2000; Birzea 2000; Carey and Forrester 2000; Duerr, Spajic Vrkas EL Martins, 2000).

(٣٢٠) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيري.

وفي عام ١٩٩٤، نظمت اليونسكو مؤتمراً لمناقشة المسائل المتعلقة بدور التعليم في رعاية القيم المواطنة لبناء السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية (المكتب الدولي للتعليم ١٩٩٤). كما أن منظمة اليونسكو منخرطة في مراجعة الكتب الدراسية حتى تصبح أكثر ملائمة للتعلم حول الديمقراطية (Pingel, 1999).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، خرجت دعاوى تؤيد المزيد من الاهتمام بالتعليم المدني (اللجنة الوطنية للتجديد المدني، ١٩٩٨ National Commission on Civic Renewal). وقد كونت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية مجموعة عمل عن التعليم المدني ووصلت سلسلة المؤتمرات التي نظمها البيت الأبيض ذروتها بإصدار توصيات لتحسين التعليم المدني في الولايات المتحدة الأمريكية (Branson, 1998).

وفي المملكة المتحدة، أصبح تعليم المواطنة جزءاً من المنهج الدراسي الوطني وتم تحديد أهداف للتحقيق تصف أنواع ونوعيات من الأداء التي يتعين على أغلبية الطلبة تبنيها بنهاية كل مرحلة من مراحل الدراسة بعد أن يكون قد تم تدريسهم البرامج الدراسية المتعلقة بذلك (إدارة التعليم والتشغيل لهيئة المؤهلات والمناهج، ١٩٩٩ Department for Education and Employment, Qualifications and Curriculum Authority).

وقد قامت الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز التعليمي (IEA) وهي منظمة تجرى دراسات مقارنة بشكل منتظم عن السياسات والممارسات التعليمية في بلدان عديدة، قامت بإجراء دراسة عن التعليم المدني، اشتركت فيها ثمان وعشرون دولة (Torney – Purta, Schwille and Amadeo, 1999; Torney – Purta, Lehman, Oswald and Schulz 2001).

وضمت الدول المشاركة بلداناً ذات ثقافات سياسية وتقاليد ديموقراطية متباينة منها على سبيل المثال، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول كتلة الاتحاد السوفيتى سابقاً مثل استونيا والمجر والاتحاد الروسى ودول البحر المتوسط مثل اليونان وقبرص وهونج كونج وشيلي وكولومبيا.

ويعتبر هذا المد العالى من الاهتمام فى رأى - مرتبطاً بدون شك بالتغيرات المهمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى حدثت فى أرجاء العالم فى الأعوام الأخيرة وهى تغيرات تنطوى على إمكانية تحويل معانى المواطنة وتعليم المواطنة (Ichilov, 1998).

ومن أجل تقديم نظرة شاملة عن تعليم المواطنة فى الديموقراطية، علينا أن نستند إلى عدة تقاليد ثقافية ومجالات تحرر. وحيث إننى عالم اجتماع، فسوف يتناول تحليلى بالضرورة القضايا المختلفة باستخدام منظور اجتماعى بالدرجة الأساسية، إلا أنه علينا أن نتذكر أن مجال علم النفس السياسى يتسم بالتعددية (Greenstein, 1973)، وهو، كما وصفه كنتاجسون (Knutson 1973)، جهد متداخل لحقوق المعرفية، فالمعرفة التى اكتسبها العلماء السلوكيون تتركز على الحاجات الإنسانية الحرجة، حتى يمكن للحياة الطيبة - وهى الوعد العتيد لتنظيم الحكومة - أن تتحقق بشكل أفضل "(ص viii)". وأتمنى أن يقدم هذا الفصل مساهمة متواضعة لفهمنا للقضايا المتعلقة بالمواطنة وتعليم المواطنة والإمكانيات التى يتضمنها التعليم لتطوير الأنظمة الديموقراطية والحفاظ عليها فى عالم متغير.

وحيث إن "المواطنة" هى هدف التعليم على المواطنة، سوف أبدأ بفحص أثر التغيرات مثل العولمة وما بعد الحداثة على دور المواطنة. وسوف أوضح كيف اتخذت المواطنة أبعاداً ومعانى جديدة وكيف أن الروابط التقليدية بين المواطنين والحكومات، وكذلك الصلات الحميمة بين المواطنين قد تآكلت.

وفيما يتعلق بتعليم المواطنة، سوف أبدأ بالتمييز بين التعليم بشكل عام والأشكال الأكثر تخصصًا من التعليم المصممة خصيصًا لدعم تعليم المواطنة، ثم أقوم باستطلاع مفهوم تعليم المواطنة بالتركيز على مكوناته، والأساس المنطقي الديمقراطي للتعليم وطبيعة الضبط الديمقراطي للمدارس ومحتوى التعليم الديمقراطي. وفي الجزء التالي نستطلع مساهمة النظرية والبحث الاجتماعي في حل لغز تأثير التعليم بهذا الشكل العميق في تطوير توجهات المواطنة. ويعزو علماء الاجتماع آثار التعليم لمجموعتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان من العمليات: التنشئة الاجتماعية، والتخصيص. وقد أغفل العلماء الذين درسوا تراث التخصيص بشكل كبير آثار التعليم على تطور المواطنة. أما أنا فأعتقد أن وجهة النظر التخصيصية تقدم آراء متبصرة ومفاتيح عن آثار التعليم المدرسي والديموقراطية. فهي تظهر أن تعليم المواطنة ليس بنفس القدر من العمومية كما أشير في الماضي، وأن الخبرات التعليمية المغايرة تنتج أدوارًا غير متشابهة فيما يتعلق بالمواطنة: الزعامة مقابل التابعة. وفي النهاية سوف نعرض اقتراحات فيما يتعلق بتعليم المواطنة في عالم متغير.

المواطنة في عالم متغير:

تعتبر المواطنة مفهومًا معقدًا ومتعدد الأبعاد فهو يتكون من عناصر قانونية وثقافية واجتماعية وسياسية ويمد المواطنين بحقوق وواجبات محددة وشعور بالهوية والروابط الاجتماعية. فالمواطنة تمنح الشعوب التي تصلها الروابط، بمجموعة محددة من الحقوق والواجبات وتستبعد آخرين، عادة على أساس الجنسية (Ichilov, 1990. 1998). فالمواطنة إذن، تتحكم في إمكانية وصول الأفراد والمجموعات إلى الموارد الشحيحة مثل الإسكان والصحة والدخل والتوظيف والتعليم (Turner 1997).

وتتلخص مقولتي في أن القوة الرابطة للمواطنة قد تكون في طريقها للتآكل نتيجة التحولات الموهلة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تغير العلاقات بين المواطنين وتنظيم الحكم، وبين المواطنين وبعضهم البعض. وتهيمن المخاوف الخاصة بمستقبل الأشكال التقليدية من المواطنة على الأدبيات التي ستم مناقشتها. إلا أن قدرًا كبيرًا من التغيرات المتوقعة، لا تزال في حيز التخمين وفي كثير من الأحيان ليس هناك من الدلائل الإمبريقية إلا القليل الذي يدعم اتجاهات التطور المصرح بها. وعلى المرء أن يأخذ أيضا بعين الاعتبار أن الأحداث غير المتوقعة مثل الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد يستخدم كقوة منبهة، تدعم مؤقتًا "على الأقل" الهوية الوطنية والدعم للحكومة.

سوف أبدأ بمناقشة بعض التطورات التي قد تضعف الرابطة بين المواطنين وحكومتهم. فطبقًا لوالتر (Walzer 1989) فإن المواطن هو في المقام الأول هو عضو في الجماعة السياسية والمواطنة ما هي إلا تعبير عن العلاقات السياسية بين الفرد وتنظيم الحكم. وتحدد التعريفات الكلاسيكية للمواطنة الجماعات السياسية بأنها الدولة أو الدولة القومية. إلا أن الجماعات السياسية تتغير وتتوسع بوسائل عديدة. فالضغوط القوية نحو تفتيت الوحدات السياسية الكبيرة والحكم الذاتي الإقليمي، والمحلية والقومية، قد تدعم المفاهيم التقليدية للجماعة السياسية، بينما السعي وراء الكونية globalism والتوحيد، قد ينهض بصورة للمواطنة تتضمن العضوية في أكثر من جماعة سياسية. خذ، على سبيل المثال، انهيار الكتلة السوفيتية إلى دول قومية، من ناحية، وتكوين الجماعة الأوروبية، من ناحية أخرى، فالحكم الشيوعي في الكتلة السوفيتية، كان قد أطبق على المشاعر القومية. وقد خلف انهيار النظم الشيوعية متعددة الجنسيات دولاً جديدة Successor أكثر تجانسًا بكثير من الناحية العرقية. (Rose 1999). وتوضح الدراسات الحديثة التي أجراها المتخصصون في

الاتحاد السوفيتي كيف أصبحت القضايا القومية تتغلغل في كافة نواحي الحياة في تنظيم الحكومة والاقتصاد ومجتمع تنظيم الحكم السوفيتي سابقاً. (Motyl, 1992). ويزعم نوديا (Nodia 1994) أن الصحوة القومية تلك تعكس الرغبة في استكمال الهوية الشخصية وهي محاولة للدول في مرحلة ما بعد الشيوعية لاستكمال تاريخها بدءاً من النقطة التي اعترضتها الشيوعية.

وفي غرب أوروبا، تم إجراء دراسة عن القيم على مرحلتين: في ١٩٨١ و ١٩٩٠ (Ester. Halman. de Moor, 1994). وإحدى القضايا التي أثرت هي تأثير اختفاء الحدود الداخلية بين بلدان المجموعة الأوروبية على الثقافات القومية. وذهب أحد التنبؤات إلى أن القيم الوطنية ستدعم، إذ سوف يخشى المواطنون الأعضاء فقدان هوياتهم التي تميزهم، ولم تشر النتائج إلى أي دليل على دعم الهويات الجماعية - وطنية كانت أو أوروبية - بل أشارت إلى أن الفردية الاقتصادية والثقافية في ارتفاع. فتقديم اليورو على أنه العملة الرسمية المشتركة الخاصة باثنتي عشرة دولة أوروبية، بدلاً من العملات الوطنية، قد يرمز إلى الوحدة الأوروبية ويزيد من ظهور الهوية الأوروبية. فالمواطنة قد تمثل ولايات سياسية متعددة بدلاً من هوية سياسية واحدة وهو ما قد يثير القضايا حول مركزية و بروز الهويات السياسية المتعددة بالنسبة للمواطنين، واحتمال ألا تتسق تلك الولاءات أو حتى تتعارض مع بعضها البعض. إن الرابطة بين المواطنين والتنظيم الحكومي تجد أساسها، إلى درجة كبيرة - في الفهم القائل بأن الحكومة تتحكم في الأوضاع التي تضمن للمواطنين حياة طيبة. غير أن الجماعات السياسية التقليدية قد فقدت الكثير من قدرتها على ضمان حياة طيبة للمواطنين. فالعولمة وظهور الهياكل فوق الوطنية والانتقال من الاقتصاد القائم على أساس المادة والطاقة والعمل إلى اقتصاد يستند إلى المعلومات والاتصالات، يقلل من أهمية الدولة كلاعب حيوي ومهم في ضمان ثراء السوق. ويزعم كلاين (Klein 1999) أن بعض

الشركات قد شهدت قدرًا عظيمًا من النمو بحيث تفوق موازنتها موازنة بعض الحكومات. فقد بلغت ميزانية الإعلانات في شركة نايك Nike، على سبيل المثال، في عام ١٩٩٧ حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (Klein. 1999. p19) ولكن تلك الشركات، على عكس الحكومات، لا يحاسبها غير أصحاب الأسهم بها. ويشير هيينج (Heying 1999) إلى أنه مع تحول اهتمام الشركات من التركيز المحلي والوطني إلى التركيز عبر القومى، تتغير التزاماتها. ويشير هيينج إلى العواقب الوخيمة التى قد تحدث نتيجة لذلك على قدرة المجتمع المدنى: تضائل الدعم لمنظمات المجتمع المحلى وانخفاض تحسين المجتمع، والشعور المتنامى بالأزمة فى القطاع غير الهادف للربح. ويعتبر ريفكين (Rifkin 1995) الشركات العالمية مؤسسات شبه سياسية تمارس قدرًا كبيرًا من القوة على الشعوب والأماكن من خلال التحكم فى المعلومات والاتصال. كما يعتبر أن استخدام القوة العسكرية وهى الوظيفة الأساسية للتنظيم الحكومى الحديث، له وظيفة محدودة فهو لا يستطيع أن يوقف أو يبطئ تدفق المعلومات والاتصالات عبر الحدود القومية. وفى رأى باربر Barber (1995)، تتجه الشركات العالمية (Cosmopolitan) إلى إضعاف استقلالية الأفراد والأمم على حد سواء فى المقام الأول عن طريق خلق طبقات عالمية ممن يملكون ومن لا يملكون بدون أى إحساس بالمجتمع المحلى. ونتيجة لذلك، فقد تفقد الحكومات الديمقراطية قدرتها على موازنة مصالح المنفعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويؤكد كيرنان (Kiernan 1997)، أن العولمة وفقدان التحكم الوطنى يهددان إشباع حقوق المواطنة لأن مثل هذه الحقوق لم يتم تأسيسها فى المؤسسات فوق الوطنية.

وقد يدعم تقديم المنظمات عبر القومية والعالمية التى تركز جهودها للقضايا الاجتماعية بين المواطنين الإقرار بأن الرفاه الاقتصادية والمحافظة على البيئة والسلامة من الحرب النووية يمكن النهوض بها من خلال

الشركات الدولية وليس من خلال الأعمال الوطنية أحادية الجانب (Ichilov, 1998). وقد أصبح مصطلح "المجتمع المدني العالمي" متداولاً في السنوات الخمس الماضية وخاصة منذ خروج المظاهرات التي جذبت اهتماماً واسعاً ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل في ١٩٩٩ (Scholte, 2000). ولكن على الرغم من أن المواطنين من بلدان مختلفة يتحدثون عن القضايا الدولية، إلا أن حقوق ومسئوليات المواطنين على المستوى العالمي ليست محددة بشكل جيد (Edwards 2001; Edward and Gaventa 2001). ويتجه حالياً المجتمع المدني الدولي إلى العمل من خلال شبكات من مجموعات المصالح خاصة المنظمات غير الحكومية، بدلاً من هياكل التمثيل الرسمية (Keck and Sikkink, 1998; Higgott and Bieler, 1999). ينظر إذن إلى المنظمات غير الحكومية على أساس أنها مختارة ذاتياً وغير مسئولة من قبل الذين يثيرون الشك في مصداقيتها كمشاركة في المناظرات العالمية (Edwards 2001). كما أن هناك مخاوف من تشويه العمل في مجال المواطنة لصالح الجمعيات غير الحكومية التي ينظر إليها على أساس كونها تتمتع بموارد واسعة وإمكانية الوصول إلى صناعات القرار في المدن العاصمية. فبحلول عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، كان عدد العاملين بشركة Greenpeace بالمملكة المتحدة أكبر من حزب العمال البريطاني (Clark 1991).

ومع تآكل دولة الرفاه، لم تعد الحكومات هي المقدم الأساسي للخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم. أما التوازن التقليدي بين التنظيم الحكومي والمواطنين، أي تقديم الخدمات مقابل منح المشروعات والدعم، فيتم استبداله الآن بصفقة جديدة، إذ تتجه النظرية السياسية الليبرالية إلى مقاومة مفاهيم المواطنة التي تنطوي على حق المساعدة من الدولة. أما حقوق الرفاه، فتفهم كأفعال خيرية نحو أفراد المجتمع غير القادرين على رعاية أنفسهم (Dodds, 1998. Kymlicka 1995). لقد حلت الخدمات المخصصة والمظلمات

الخيرية محل الرفاه الحكومية والخدمات الاجتماعية. وتشير مقولات اليمين الجديد الخاصة بالحقوق إلى أن التحرير الاقتصادي للخدمات الاجتماعية يتبنى حق الاختيار ومسئولية المستهلك (Saunders 1993) ولكن بالنسبة للكثيرين من منتقدي الوضع، فإن الاعتماد الراهن على السوق لحل المشاكل السياسية والاجتماعية ما هو إلا هجوم على مبادئ المواطنة الديمقراطية. (Marshall, 1977; 1981; Turner 1993). ويجادل Schild 2000 إلى أن النقلة في مفهوم المواطن كعميل للسلع العامة إلى عميل يشعر بالتمكين، ينطبق على معظم الخدمات الحكومية وليس فقط على خدمات الرفاه. "قموطنو الأسواق" كما يصف Schild 2000 هذا النمط من المواطنة، قد يعبرون عن التزام محدود نحو التنظيم الحكومي، وبشكل إجمالي، قد يضعف انحسار قوة الحكومات على ضمان حياة طيبة من الرابطة بين المواطنين والتنظيم الحكومي. ويدعم هذا الافتراض، على سبيل المثال، المادة التي تشير إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت عدة دول تآكلاً حاداً ومتسقاً في الدعم السياسي للمؤسسات الحكومية (Norris 1999) (Ester. Halman and de Moor, 1994).

دعنا ننظر الآن إلى عواقب التغيير بالنسبة للروابط بين المواطنين والديموقراطية. وفقاً لهيتر (Heater 1990)، تعد مسألة المواطنة إحدى الهويات العديدة التي ينتسب إليها الفرد، وهي تساعد في ترويض العواطف التي تؤدي إلى الانقسام للهويات الأخرى (P. 194) عن طريق توصيل الذاكرة الجماعية للمجتمع لكل فرد من الأفراد، بالإضافة إلى الوحدة الثقافية والجنسية والشعور الجماعي بالهدف في الإخوة. ومن شأن هذه العناصر أن تربط الناس بهوية مشتركة من المواطنة. ومقولتي هنا هي أن الأسس التقليدية المطلوبة لتشكيل رابطة اجتماعية وتغيير مجموعة عشوائية من المستهلكين أو تجميع المصالح السياسية أو العرقية أو الاقتصادية في سعي المواطنين نحو المصلحة المشتركة، هي أيضاً في حالة انحسار.

إن ما جاءت به مقولات ما بعد الحداثة post-modernity من أن كافة المواثيق الكبرى الخاصة بالمجتمع الغربى قد أصبحت عقيمة، قد يكون إحدى القوى التى تهز أسس المواطنة. إن نمط تغيير ما بعد الحداثة هو فى اتجاه تفتيت الثقافات القديمة والانتشار المجنون للقيم والمواقف وأساليب الحياة الجديدة (Lyotard. 1989). ويجادل ويكسلر Wexler 1990 أن ما بعد الحداثة تشكل نهاية للمواطنة كشعار للحداثة من خلال استبدال العقلانية والتضامن، بالرمزية والقانون البنائى للقيمة واللعب الحر بدون إطار مرجعى (ص. ١٦٥). ويعتقد البعض أن مجرد تعدد تلك الأشكال الثقافية الجديدة يجعلها تمثل قوة وقائية ضد كافة أشكال الإيديولوجية السياسية الكاملة. إلا أن قدرًا كبيرًا من الفكر الراديكالى خاصة الماركسية والنسوية ترفض ما بعد الحداثة وتجادل بأن التعددية غير المميزة قد تؤدي ليس إلى السوعى الحاد بالاختلافات وتزايد الاحترام لها، ولكن إلى فراغ عقلى غير نقدى. (Boyne and Rattansi, 1990; Gibbins 1989; Lovibond, 1990). إن النزعات التفتيتية والعدمية التى يتصف بها مجتمع ما بعد الحداثة قد تهدد المشاركة التى يستند إليها مفهوم المواطنة. فهل يمكن الحديث عن المجتمع والسياسة والأخلاق حينما تكون القاعدة هى التجزئية والنسبية وعدم اليقين وغياب الأسس المشتركة؟ (Gilbert 1992; Heater 1990) ويجادل سارتورى (Sartori 1997) "أن الحيوية المستمرة للتعددية تستند إلى التوتر بين العقيدة والتسامح ولا تقوم على أساس المياه الساكنة للتجاهل والنسبية. (صفحة ٦٥)، التى يدعمها عصر ما بعد الحداثة". ويجادل وود (Wood 1996) أن ما بعد الحداثة فى الفن والعلم بالولايات المتحدة مرتبط بما يطلق عليه ما بعد العقلانية Post-intellectualism أى فقدان المعرفة الشخصية الفعالة، وانحسار التفكير التحليلي (صفحة ٢٠). كما يثير وود مسألة نتائج اختبار الاستعداد

الدراسي^(٣٢١) Scholastic Aptitude test والتقديرات القياسية الأخرى كدليل على انحسار التعليم الشفوي في الولايات المتحدة، ويزعم أن المواطنين الأمريكيين قد فقدوا إحساسهم بالهدف ونظام القيم الثقافية فلا يستطيعون فهم الأمور الخاصة بهم أو توجيه مصائرهم (ص. ٧٠ - ٦٩ - ١١٣).

وتمثل التعددية الثقافية أسلوبًا جديدًا في التفكير عن حقوق الأقليات. وحقيقي أن معظم المجتمعات السياسية المنظمة على مدى التاريخ الموثق كانت متعددة الأعراق، وأن التنوع الثقافي داخل المجتمعات الراهنة ليس ظاهرة جديدة (Kynlicka, 1995)، إلا أن مثل هذه التعددية قد تم التعامل معها باستخدام ممارسات وفلسفات مختلفة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كان الأمل أن يتم حل مسائل حقوق الأقليات ليس من خلال اللجوء للحقوق الخاصة بكل مجموعة معينة، ولكن من خلال التركيز على حقوق الإنسان. فالإجراءات التعويضية^(٣٢٢) affirmative action الخاصة بالمجموعات العرقية المهمشة قد تم إقرارها كإجراء علاجي مبرر بشكل مؤقت، ولكن الفكرة القائلة بأن مجموعات عرقية أو قومية معينة يجب أن تمنح هوية سياسية أو مكانة دستورية دائمة قد تم الاعتراض عليها. والأقليات أيضًا بشكل عام كانت تسعى إلى الاندماج. لقد كافح مارتن لوثر كينج الابن وهو زعيم حركة الحقوق المدنية للأمريكيين من أصل إفريقي في الستينيات من أجل إدماج الأمريكيين الأفارقة في المجالات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الأمريكي بشكل عام.

(٣٢١) من اختبارات الورقة والقلم، ويعرف باختبار السات SAT وهو اختبار مفنن يعد اجتيازه بنجاح شرطًا لدخول الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية (المراجع)

(٣٢٢) أنظر الهامش رقم (١٩٤) في الفصل الحادي عشر: الاتصالات والسياسة في عصر المعلومات (المؤلف)

إلا أنه قد أصبح من الواضح عبر الزمن، أنه لا يمكن حل بعض المسائل الأكثر إثارة للخلاف، المتعلقة بالأقليات الثقافية من خلال مساعي حقوق الإنسان فقط. فالتعددية الثقافية الحالية يمكن النظر إليها على أساس كونها "سياسات الاعتراف الاجتماعي" (Taylor, "Politics of recognition" 1994). وكما يقول تيلور "إن الطلب على الاعتراف الاجتماعي يصبح أمراً ملحاً من خلال العلاقة المفترضة بينه وبين الهوية..... [أي أن] هويتنا تتشكل جزئياً من خلال الاعتراف الاجتماعي، وكثيراً ما يغيب ذلك من خلال إساءة الاعتراف بالآخرين، أو عدم الاعتراف بهم مما قد يتسبب في أضرار أو قد يشكل نوعاً من الاضطهاد (ص ٢٥). ويزداد تصادم الأقليات والأغليات حول قائمة عريضة من القضايا بما في ذلك مسألة حقوق اللغة والتعليم والمناهج الدراسية. فهل ينبغي الاعتراف بلغات الأقليات كلغات الرسمية واستخدامها في البرلمانات والمحاكم؟ وهل يصبح للمجموعات العرقية أو القومية الحق في الحصول على الدعم المالي العام للتعليم بلغاتها الأصلية؟

لقد عادت حقوق وقضايا الأقليات إلى البروز على ساحة العلاقات الدولية وبدرجة كبيرة بسبب الصحوة العرقية والقومية التي حدثت مؤخراً والصراعات العرقية في أرجاء عديدة من العالم Diamond and Plattner, (1994 ص ix). فقد تبني على سبيل المثال، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بياناً عن حقوق الأقليات القومية في عام ١٩٩١ وتم إنشاء المفوضية العليا للأقليات القومية في عام ١٩٩٣. وقد ناقشت الأمم المتحدة بياناً عن حقوق الأفراد التابعين لأقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية (١٩٩٣)، ومسودة بيان عام عن حقوق الشعوب الأصلية (١٩٨٨). كما تبني مجلس أوروبا بياناً عن الحقوق اللغوية للأقليات في عام ١٩٩٢ وهو الميثاق الأوروبي للغات الأقليات الإقليمية. (Hannum, 1993; Kymlicka, 1995; Lerner 1992; Thornberry, 1991).

وفيما يؤكد بعض الفلاسفة السياسيين المعاصرين الحاجة إلى الاعتراف بالهوية الخاصة بمجموعات الأقليات أو الحاجة إلى إضافة بعض الحقوق الجماعية الخاصة لحقوق الإنسان (Kymlicka, 1991, 1995; Taylor 1995)، يخشى البعض الآخر من هذا التفتيت في المجتمعات الديمقراطية. فيجادل سارتوري (1997) Sartori على سبيل المثال، بأنه "في الواقع العملي، بقدر ما تكون المطالب متعددة الثقافات عدائية ولا تتسم بالتسامح وتدعو إلى الانقسام، تصبح التعددية الثقافية هي نفسها نفى للتعددية" (ص ٦٢). بالإضافة إلى ذلك، تتسم مواقف بعض التقاليد العرقية والدينية، وخاصة موافقها تجاه النساء ودورهن في المجتمع، بعدم اتساقها مع الديمقراطية الليبرالية. فما درجة الاندماج الثقافي المطلوبة من المهاجرين واللاجئين قبل أن يسمح لهم باكتساب المواطنة؟ وهل يجب أن تسمح الديمقراطيات بأشكال مختلفة من الأصولية الدينية، حتى يتم تمثيلها في النظام التعليمي؟

ويؤكد إيتزيوني (1992) Etzioni الحاجة في أن تربط محاسن القيم المشتركة المجتمع الديمقراطي معًا. ففي رأيه لا بد وأن تتلاءم التعددية داخل نوع ما من الوحدة الشاملة ولا بد من الاشتراك في قيم نهائية إذا ما لزم احتواء التنوع في المجتمع الديمقراطي بشكل ديمقراطي. أما بالنسبة لجانowitz 1983 Janowitz فإنه يعتبر ظهور الأمريكيين مختلط الأصول (مثلًا الأمريكيين المكسيكيين، والأمريكيين الأفارقة) في الولايات المتحدة تآكلًا في أسس الواجبات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يعيش في الولايات المتحدة الملايين من السكان الذين يتمتعون بمزايا وحقوق المواطنة بدون أن يكتسبوا المواطنة التامة إذ يقصرون مواطنتهم على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية في دولة الرفاه الرأسمالية، والتمتع بالحقوق المدنية ولكنهم يهملون أن يصبحوا مشاركين سياسيين يتمتعون بحق المشاركة في ممارسة السلطة (Schneider 2000). وفي أوروبا أثرت هواجس عن مكانة المواطن ليس فقط فيما يتعلق بالأقليات، ولكن أيضًا بالنسبة لكافة أشكال العمال العابرين

transient والمهاجرين ومن لا وطن لهم واللاجئين. وقد سلطت تلك المخاوف الضوء على أن حقوق الإنسان يجب أن تكمل حقوق المواطنة والتنبؤ بأنه مع تحول السياسة لتصبح أكثر كونية، سوف يكون لحقوق الإنسان دور واسع في التنظيم المعيارى للسياسة (Turner 1993).

كما يثير التنوع فى أنماط المواطنة مسألة: ما الواجبات المشتركة التى تربط بين المواطنين؟ ويرى البعض أنه نظراً لغياب وثيقة عامة فى كثير من الأمم الصناعية، يعد دفع الضرائب بمثابة الواجب الوحيد الذى يكاد أن يكون واجباً عاماً للمواطنة (Dahrendorf. 1994, 1996; Mead, 1996) فبشكل أساسى إذن، قد لا يتقاسم المواطنون اليوم الذاكرة الجماعية ولا إحساس الارتباط الثقافى والقومى. ومن شأن مثل هذا الوضع أن يدعم النزعة نحو الانتقال من الأهداف العامة إلى الأهداف الخاصة وقد يساعد على رعاية انحسار المشاركة السياسية والحياة التنظيمية. (McDonnell 2000, Putman, 1995; Verba, Schlozman and Brady, 1995) وتحت هذه الظروف، كيف يمكن تحقيق شعور جماعى بالإخوة؟

إن غرس المواطنة مع استعارات السوق من شأنه أن يصبح قوة تقسيم أخرى بين المواطنين. ويجادل شيلد (Schild 2000) أن المواطنين يتم تحويلهم إلى ما يطلق عليه "مواطنى السوق" بحيث تحكم علاقاتهم المعايير الليبرالية للسوق، إلا أن عمليات المساومة الاقتصادية وعمليات التدبر المدنى لا تتفق مع بعضها البعض، فالمساومة تشجع المشاركين على التصرف بشكل استراتيجى تجاه بعضهم البعض، وعلى الكذب على بعضهم فيما يتعلق بتفضيلاتهم ومعتقداتهم عندما يكون ذلك الكذب فى مصلحتهم، مع افتراض أن الآخرين يفعلون نفس الشيء. وعلى النقيض من ذلك، فإن التداولية تستند إلى الثقة واقتسام المعرفة واعتراف المواطنين بانخراطهم المشترك فى مصير واحد (March and Olsen 2000).

وطبقا لوالتر Walzer (1989) "المواطن - ببساطة- عضو في الجماعة السياسية، له الحق في كافة الامتيازات كما أنه محمل بعبء أية مسئولية تتعلق بتلك العضوية". (ص ٢١١). ويشير تحليلي إلى أن المواطنة اليوم أكثر تعقيدًا وأكثر تعددًا من حيث أبعادها. ونظرًا لأن المواطنة هي الغاية من تعليم المواطنة، يشير بعض الدارسين إلى الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم المواطنة بحيث تضم عولمة العلاقات الاجتماعية والاختلافات الاجتماعية المتنامية بين الأنظمة الاجتماعية، فلم يعد من الممكن إدراك المواطنة على أنها مرتبطة حصريًا بالنطاق المحلي والوطني، ولكن ينبغي تصورها بشكل أكثر اتساعًا بحيث تضم طيفًا واسعًا من الهواجس الاجتماعية التي قد تكون عالمية النطاق وأن يكون مفهوم المواطنة كافيًا للمجتمعات متعددة الأعراق والثقافات. (Habermas, 1995; Ichilov, 1990; 1998; Mouffe, 1992)

وسوف نعرض دلالات هذه التغيرات القائمة والمتوقعة في مجال تعليم المواطنة في هذا الفصل.

التعليم الديموقراطي:

يميز جاتمان Gutmann, 1987 بين التنشئة السياسية التي تنزع إلى التركيز على ما يطلق عليه "إعادة الإنتاج الاجتماعي اللاواعي" والتعليم كعملية "إعادة إنتاج اجتماعي واع" وفي هذا السياق، ربما يعتبر التعليم المدرسي أكثر أشكال التعليم الإنساني عمدية (صفحة ١٥). وقد شاع استخدام مصطلح تعليم المواطنة للإشارة إلى الأشكال المؤسسية لاكتساب المعرفة السياسية التي تتم داخل الأطر التعليمية الرسمية (مثل المدارس والجامعات) والأطر غير الرسمية (مثل الحركات الشبابية) (Ichilov, 1994). ولا بد من التمييز بين تعليم المواطنة المحدد والمنتشر فالتعليم المحدد ينطلق من خلال أنشطة مدرسية داخل وخارج المقرر الدراسي (مثل فصول التعليم المدني أو

برامج تعلم الخدمة) والتي تصمم بالتحديد لإعداد الشبان للمواطنة وأيضاً من خلال "المنهج الخفي" للمدرسة (ويتضمن مثلاً أساليب التوجيه، وأنماط علاقات السلطة) وهي المعروفة بالمناخ المدرسى. ويشير تعليم المواطنة المنتشر إلى التحصيل الدراسى بشكل عام، ويستند إلى الافتراض بأن المدرسة تقدم التعليم المدنى حتى وإن لم يكن المحتوى مدنياً بشكل واضح (ص ٢ Bricker, 1989).

وسوف يتم تناول القضايا التالية التى تهيمن على الفكر السياسى الديموقراطى الحديث، فيما يتعلق بالتعليم والديموقراطية. ما هو الأساس المنطقى لتوفير التعليم بشكل عام، وما الذى يجعل أصلاً التعليم لا غنى عنه للديموقراطية، وعلى من تقع مسئولية التحكم فى المدارس فى النظم الديموقراطية، ما دور الدولة والآباء والأطفال فى هذا السياق؟ وما خصائص التعليم من أجل الديموقراطية فيما يتعلق بالمحتوى الظاهر والمنهج الخفى؟

الأساس المنطقى الديموقراطى للتعليم

يحتل التعليم مكانة بارزة فى الفكر السياسى من أجل الاستقرار وحسن الإدارة فى أى نوع من أنواع النظم. فقد قال أرسطو على سبيل المثال إن "أكثر ما يساهم فى دوام الدساتير هو تكييف التعليم مع شكل الحكومة. ولن يكون لأفضل القوانين فائدة إلا إذا تم تدريب الصغار - باستخدام العادة وضرب المثل - على روح الدستور". (220 - 249 pp 1943) إن تعليم المواطنة من مقتضيات الفكر السياسى الديموقراطى (على سبيل المثال Dewey, 1916/1966; Gutmann, 1977). وينظر إلى المواطنة الديموقراطية على أنها تتكون من عادات وقدرات لا بد من زراعتها أولاً، وبدون ذلك، لا يمكن أن تثبت، أو قد تثبت ولكنها تزول بسرعة ويرى باربر 1992 Barber أن تمكين الجبهة من تمثيل الجمهور يعد قاعدة ولكنه لا يعنى توافر

الديموقراطية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطوع فكرة مركزية فى الفكر السياسى الديموقراطى وفى هذا الشأن، لابد من التحكم داخليًا فى سلوك المواطنين بدلاً من ممارسة القهر الخارجى على أن يتم تحقيق هذه الغاية من خلال العقلانية والتعليم بدلاً من أساليب الدعاية العاطفية (Lybarger, 1991).

وفى الأعوام الأخيرة ظهرت بعض المخاوف فى الولايات المتحدة الأمريكية من أن دور التعليم العام فى خلق المواطنين قد أصبح مهمشاً، وأن التعلم المدنى قد تراجع فى مواجهة التأكيد المتزايد على الإعداد للعمل (McDonnell, Timpane and Benjanin, 2000). وقد أشار إلى أن الهدف الديموقراطى من التعليم يجب إعادة اكتشافه وتنشيطه على أن يتضمن فيما يتضمن - تعليم التسامح، والاحترام المتبادل والمهارات المطلوبة للتداولية، وتوفير جوهر مشترك للمعرفة ومجموعة مشتركة من القيم والممارسات الديموقراطية..

Conover and Searing. 2000; Gutmann, 2000; Hochschild and Scovronick, 2000).

لقد تم عولمة الأساس المنطقى الديموقراطى للتعليم لينطبق على الإنسانية جمعاء. وتم الإقرار بأن التعليم حق أساسى من حقوق الإنسان وهو نوع من التمكين الذى يعد مفتاحاً لبناء وتدعيم الديموقراطية، ووسيلة لتحقيق تقدم الإنسان المستدام والإنسانى وبناء السلام القائم على الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية. وتعد المادة رقم ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ هى حجر الزاوية فى الإقرار بأن الحق فى التعليم هو حق من حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى المواثيق التى صدرت فى سلسلة من المؤتمرات الدولية التى عقدها اليونسكو حول التعليم للجميع (Brownlie, 1992; UNESCO, 2000a, 2000b, 2000c; Spring, 2000).

يتبع ذلك أن المساواة في فرص التعليم حيوية للديموقراطية ويصف ديوى (Dewey 1916/1966) المجتمع الديموقراطي على أنه المجتمع الذى " يضمن إمكانية حصول الجميع على الفرص الثقافية على أن يتم ذلك بسهولة وإنصاف..... وأن يضمن حصول أعضائه على التعليم المناسب على المبادرة الشخصية والتأقلم" (ص. ٨ - ٧). وسوف نناقش هذه المسألة بالتفصيل لاحقاً.

التحكم الديموقراطى فى التعليم:

من المتفق عليه أن الأطراف الثلاثة الرئيسية فى التعليم نحو الديموقراطية هي الدولة والآباء والأطفال. وينصب اهتمام الدولة على ضمان أن تحول المدارس النشء إلى مواطنين قادرين ومشاركين، وذلك هو المبرر وراء إقامة مدارس مشتركة يتم تمويلها من الأموال العامة، تضم بين جدرانها المواطنين من كافة الطوائف كما أنه السبب وراء إصدار القوانين التى تجعل الذهاب إلى المدارس إجبارياً (Reich, 1995; Pangle and Pangle 2000). ويؤكد سبرينج Spring 2000 أن على الحكومات ألا تسيئ استخدام سلطتها فى توفير التعليم للجميع من خلال الدفاع عن الغايات السياسية القومية أو الخاصة عن طريق استخدام وسائل الدعاية وغسيل المخ. كما يؤكد (Guttman 1987) أن التحكم الديموقراطى فى التعليم يجب أن يكفل نبذ القهر وعدم التمييز.

ويرى جوتمان (Gutmann 1987) أن إحدى ركائز التعليم نحو الديموقراطية هي تمكين المواطنين " على التأثير على التعليم الذى يشكل بدوره القيم والاتجاهات السياسية وسلوك المواطنين فى المستقبل (ص ١٤). كما يرى أنه نظراً لأن السلطة السياسية فى الديموقراطية ممنوحة لكل مواطن، يتبع ذلك أنه عندما يحكم المواطنون فى الديموقراطية، ينبغى عليهم

أن يقرروا كيف سيتم تعليم المواطنين في المستقبل، وذلك ضمن أخرى (ص ٣). يجب إذن أن تتفوق سلطة المواطنين على سلطة الدولة في التعليم.

وتتظر اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ إلى الأطفال ليس على أنهم مجرد مواطني المستقبل أو على أساس كونهم دون السن القانونية وعلى ذلك يخضعون لرعاية وإشراف الأكبر سناً، فالأطفال يتمتعون بحقوق متأصلة يجب احترامها وتنفيذها داخل الأطر الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك المدارس. وتتضمن تلك الحقوق بوضوح المواطنة، مثل حرية الفكر وحرية الرأي والدين (المادة ١٤) وحرية الاجتماع وحرية التجمع السلمي (المادة ١٥) ولكل طفل الحق في التمتع بحرية التعبير: وينبغي أن يضم هذا الحق حرية البحث عن المعلومات وكافة أنواع الأفكار وتلقيها ومنحها شفويًا أو في شكل مطبوع أو في شكل فني أو أية وسيلة أخرى من اختيار الطفل نفسه (المادة ١٣، الفقرة الأولى، Brownlie, 1992) ويجوز للاتفاقية أن تتقدم بوجهة النظر القائلة بأن تعليم الديمقراطية لا يجوز أن تضطلع به الدولة أو الأعضاء البالغين في المجتمع وحدهم بالوصول إلى قرار بشأنه. فتنفيذ تلك الحقوق في المدارس يعني أن الأطفال يجب أن يشاركوا في تشكيل تعليمهم وأن صوته يجب أن يسمع حين يتم اتخاذ القرارات بشأن التعليم.

ومن المتفق عليه بشكل عام أنه من أجل خدمة مصالح المجتمع بشكل أفضل، لابد للتحكم الديمقراطي في المدارس أن يكفل نوعية من التعليم تستند إلى حرية الأفكار وعدم التمييز فيما يتعلق بالعرق والنوع الاجتماعي والدين والأصل العرقي والانتساب السياسي والعجز. وينبغي أن يكون التعليم نحو الديمقراطية غير قهري ويرتكز على حرية الحصول على المعلومات وحرية الفكر والسماح للطلبة بالنظر في مفاهيم مختلفة عن الحياة الطيبة (Gutmann, 1987, Spring 2000). ويولي جوتمان Gutman 1987 دورًا بارزًا للتعليم في التعلم نحو الديمقراطية. وتتضمن "المهنية الديمقراطية من جهة

المعلمين أن تكون مسئوليتهم المهنية هي الدفاع عن مبدأ عدم القهر عن طريق تنمية القدرة على التداول الديمقراطي (P. 76) ويضيف سبرينج Spring 2000 إلى تلك المسئوليات المهنية الواجب الأخلاقي لحماية حقوق الإنسان (ص ٩٢).

ولقد تحدى البعض معقولية فكرة التحكم الديمقراطي في التعليم استناداً إلى عدد من الأسباب أولاً، أن واقع التحكم الديمقراطي في المدارس العامة هي أن من يتمتع بدرجة أكبر من القوة السياسية هو الذي يحدد الأهداف الديمقراطية للتعليم. إذن فالرسالات الديمقراطية للمدارس ليست بالضرورة مصممة لأداء المصلحة المثلى للمجتمع ولكنها ببساطة انعكاس للمصالح الخاصة للفاعلين السياسيين الأقوياء (Moe 2000). فقد تحاول مجموعات المصالح، على سبيل المثال أن تنهض بتضمين أطفالهم بالمدارس ولكن بشروط مستقلة عن شروط المجموعة تقوم هي بتحديدتها. وقد ترغب في استخدام الموارد العامة للتعليم خارج الإطار العام المتبع، كما قد ترغب في تغيير ما هو متبع لإرضاء المجموعة أو قد تفضل أن تترك لشأنها وأن تبعد أطفالها عن الإطار العام المتبع. (Hochschild El Scovronick, 2000).

وفي نطاق التحكم الديمقراطي، قد تظهر أيضاً بعض التوترات بين المعايير المهنية والمسئولية الديمقراطية، فالتحكم الديمقراطي يفترض أن المدارس - بحكم كونها مؤسسات حكومية، فهي تستمد شرعيتها من موافقة الهيئة الانتخابية وعلى ذلك فهي تعتبر مسئولة بشكل عام. كما يفترض أن سلوك الموظفين العموميين كمعلمين لا بد وأن يتم رصده من خلال ضوابط خارجية (Dahl, 1982; Gruber 1987) وفي المقابل، تفترض المهنية أن ينظم تطبيق كتلة متخصصة من المعرفة بمعرفة المعلمين من خلال قواعد أخلاقية من داخل المهنة (Barber 1965). إذن فإن مشروعية التحكم الديمقراطي في التعليم كوسيلة لتحقيق مصلحة المجتمع هي أمر مثير للتساؤل. ففي الواقع،

يبدو أن التعليم والقرارات التعليمية تشكلها النخب والمنظمات السياسية والبيروقراطية والمهنية، وليس المواطنون ممن يتم تمكينهم. فالطلبة نادرًا ما يشاركون في اتخاذ القرارات الخاصة بتعليمهم (Kymlicka, 1995).

محتوى التعليم الديموقراطي:

يزعم نيمي وجون (Neimi and Junn 1998) "أن ليس هناك "شريعة" تحدد ما ينبغي أن يعرفه الطلبة (أو البالغون). ولكن توجد أفكار حول محتوى التعليم الديموقراطي. بعضها قديم والآخر تم تقديمه مؤخرًا. والقضية الرئيسية في هذه المسألة هي: ما مسئوليات المدارس الممولة من أموال عامة فيما يتعلق بتقديم المحتوى الذى من شأنه أن يرعى المواطنة الديموقراطية؟ ما المحتويات التى يجب منحها للطلبة بالمدارس المواطنة للمواطنة الديموقراطية؟ فمن المتفق عليه بشكل عام أن التعليم على الديموقراطية يتكون من غرس للمعارف والمحاسن والمهارات التى يجب زرعها من خلال كافة الموضوعات الدراسية والأنشطة التعليمية وأيضًا من خلال البرامج المصممة خصيصًا لتطوير نواح مختلفة من المواطنة الديموقراطية. وقد انتشرت تلك البرامج فى الأعوام القليلة الماضية، كما سوف نوضح.

لقد أقر منذ أمد بعيد بأن الإلمام بالقراءة والكتابة مهارة أساسية حيوية بالنسبة للديموقراطية. ولقد اعتقد مؤسسو الديموقراطية الأمريكية بأنه مع امتلاك القدرة على التحدث والكتابة والقراءة، يصبح الشبان مؤهلين للتصرف كمواطنين مستقلين اقتصادياً ومصقولين سياسياً (Pangle and Pangle 2000). كما تم الإقرار بأن القراءة بشكل خاص هى مهارة مدنية أساسية حتى أنه روى أن رود بيج Rod Paige وزير التعليم الأمريكى قد قال بأن "القراءة هى الحق المدنى الجديد وأنه لا يوجد مجتمع حديث يستطيع أن يعمل بدون شعب متعلم ولا يمكن لأى فرد أن تسير أموره فى المجتمع الحديث دون أن يكون متعلمًا (ص ٩١ و ٢٤ فبراير ٢٠٠١ Economist).

ويعتبر ستوتسكى (Stotsky 1991) أن العجز عن قراءة الوثائق المدنية الأساسية والمعلومات العامة يعد عائقاً خطيراً يحول دون حصول الفرد على حقوقه وفهم مسؤولياته المدنية وتحقيقها. كذلك، تعتبر القراءة جزءاً من التعليم الاجتماعى الذى يتضمن تحليل وتقييم الإيديولوجيات النصية والرسائل الثقافية وفهم التقنيات اللغوية والخطابية التى تستخدمها النصوص فى تمثيل الواقع والعلاقات والهوية الاجتماعية (Luke and Walton, 1994).

ويعتقد أنه ينبغى اللجوء إلى المدارس لزرع المهارات والمحسن المطلوبة للتعامل مع الخلافات فى الموضوعات الخاصة بالديموقراطية وبشكل خاص المهارات المطلوبة للتدبر (Gutmann 2000, Conover and Searing 2000) فالمطلوب من المواطنين فى الديموقراطية أن يمارسوا السلوك المتحضر للخطاب المدنى. ويوضح ستوتسكى (1991) كيف يمكن لمعلمى اللغات أن يساعدوا الطلبة على اكتساب تلك القدرة، أى القدرة على تقديم آرائهم فى شكل خطاب مسئول وقائم على المعرفة يعبر عن أصواتهم التى تتسم بالقوة والحساسية فى نفس الوقت.

ويعتبر التفكير النقدى أحد المحاسن المدنية المهمة. فيؤكد ديوى (Dewey 1916/1966) أنه "نظرياً، لا يساور الشك أحدًا فى أهمية قيام المدرسة بدعم عادات التفكير الحسنة". (ص ١٥٢) "التعليم من أجل التفكير النقدى" هو حركة جيل من الفلاسفة والمعلمين الذين يسعون إلى تحويل التعليم بشكل عام والمؤسسات التعليمية إلى "مدارس ذكية" تسعى إلى تطوير التفكير النقدى بين الطلبة (Barnes. 1992; Lipman 1988, Lo and Siwai, 1996; Mc Pek, 1981. Paul 1993). ويعتقد بشكل عام أن "الأشخاص ذوى الخلق" هم الأساس الذى يقوم عليه المجتمع العادل، بالرغم من عدم وجود إجماع فيما يتعلق بتكوين مثل هؤلاء الأشخاص. فالتعليم الأخلاقى يرتبط بشكل وثيق بعالم الاجتماع الفرنسى اميل دركايم Emile Durkheim ولورنس كولبرج Laurence Kohlberg اللذين قاما بمفصلة نظرية تطور إدراكى للأخلاق (Weinraich – Haste 1986).

لقد اعتبر دوركايم النظام والارتباط بالمجموعات الاجتماعية والاستقلالية عناصر أساسية للأخلاق لابد من غرسها من خلال التعليم (Durkheim 1961) وقد دافع كولج عن "مقاربة المجتمع العادل" تجاه التعليم الأخلاقي بالمدارس، بالتركيز على "المسائل الأخلاقية النابعة من الهواجس اليومية للعاملين والطلبة، التي تحكمها الديمقراطية ويدفعها الالتزام الإيثاري للمجتمع" (Power, Higgins and Koulberg 1989. p. 2). وعلى المواطنين ذوى الأخلاق أن يعوا أن المواطنة تتضمن حماية المواطنين من ممارسة الدولة للسلطة الاستبدادية. فعليهم إذن أن يصدروا أحكاماً مستقلة ويعبروا عن معارضتهم، وليس فقط موافقتهم وأن ينموا الشجاعة المدنية اللازمة لمقاومة السلطة في بعض الأحيان (Etzioni. 1970; Giroux, 1983; Ichilov. 1990 Lo and Si-wai, 1996; Turner 1997). ويجادل كريك (Grick 2000) أنه في حالة ما إذا كان التعليم الأخلاقي مستتبناً في السلوك، فلا بد له من أن يخرج من تجربة تناقض القيم. ويؤكد أن التعليم الأخلاقي لا ينبغي أن يتمحور في التعليم عن طريق التلقين للتعاليم الأخلاقية، أو أن يكون تساؤلاً فلسفياً عن المعاني المختلفة لمثل هذه المصطلحات.

ومع تزايد العولمة وتراجع التدخل الحكومي، أصبح تعليم مهارات الحياة^(٣٢٣) أكثر ارتباطاً بتعليم المواطنة (Ichiloy 1998). كما تكتسب اعتبارات القيم أهمية فيما يتعلق باستهلاك السلع. فالمستهلكون أصحاب المعرفة يتحرون علامات المنتج ومواقع معلومات المستهلكين، كما يفضلون أن يدفعوا ثمناً أكبر للسلع التي لا ينطوى إنتاجها على تجارب على الحيوانات أو ضرر بالبيئة أو استغلال للعمال داخل أو خارج بلادهم. وتعتبر

(٣٢٣) Consumer Education يقصد به ذلك النوع من التعليم الذي يكتسب الفرد من خلاله المهارات اللازمة لممارسة حياته اليومية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع والاستفادة من الموارد. (المراجع)

الإعلانات ملمحاً منتشراً في ثقافة الاستهلاك. فالإعلانات التجارية ليست مجرد وسائل معلوماتية عن السلع والخدمات، ولكنها أيضاً نصوص اجتماعية وثقافية تسعى إلى التلاعب بالمستهلكين ليختاروا سلعة استهلاكية معينة وينتخبوا مسئولين معينين. ويعد تعليم الطلبة على كيفية فك رموز الإعلانات التجارية بدلاً من قبولها كما هي وسيلة من وسائل التمكين من شأنها أن تشجع الناس على اتخاذ قرارات منطقية بدلاً من مناورتهم دون وعي للوصول إلى اختيارات معينة (Frith, 1997; Solomon 1988). ويعد التعليم من أجل الاستهلاك العقلاني والنقدي لوسائل الإعلام جزءاً مهماً من التعليم من أجل الديمقراطية. وتعتبر هيبيرن (Hepburn 1998) عن هواجسها من أن وسائل الإعلام الجماهيرية، التي يسيطر عليها التلفزيون، لا تخدم عامة الديمقراطية بشكل جيد، كما يهتمها أمر المدارس في الولايات المتحدة التي تتلقى أجهزة فيديو باهظة الثمن من محطات التلفزيون مقابل تقديمها ببرامجها الإخبارية وإعلاناتها للجمهور العريض من الطلبة المقيدون إلى مقاعدهم. إن على الطلبة أن يتعلموا فهم كيفية إنتاج تلك البرامج وكيفية تمويلها، وما الذي يتم اختياره كخبر اليوم، كما أن عليهم أن يدركوا أن ما يشاهدونه اليوم بأعينهم على شاشة التلفزيون، لا يمثل بالضرورة "الحقيقة" (Hepburn, 1998; Postman and Powers, 1992).

وتتناول التقاليد الأخرى المرتبطة بتعليم المواطنة مسائل ذات اهتمام عالمي والقضايا في المجتمعات الديمقراطية تشهد بشكل متزايد نمو التنوع الثقافي والعرقى. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: "تعليم حقوق الإنسان"، و "تعليم السلام" و "تعليم البيئة"، و "التعليم من أجل حل النزاع" و "التعليم متعدد الثقافات". يبدو إذن، إجمالياً، أن المحتويات المرتبطة بتعليم المواطنة تمثل ثوبا مرقعا أكثر من كونها فكرة متسقة عن كيفية إدماج المخاوف المختلفة داخل إطار منهج دراسي مدني شامل.

التمدرس والديموقراطية

"تم تحديد المدارس ومعلميهما ومناهجها منذ أمد بعيد على أنها همزة الوصل بين التعليم والمواطنة، والمكان الذى يخرج منه المواطنون الديموقراطيون" (Niemi and Juna, 1988. P. 2-3) ويصف كونفرس (Converse 1972) التعليم النظامى على أنه "المذيب العام" الذى يفسر كمًا من جوانب المواطنة الديموقراطية أكبر من أى عامل آخر (ص ٣٢٤) ويصرح كونفرس:

"ليس هناك، غالبًا، متغير واحد فى مصنفات المسموح التى تفرز هذا الكم من المترابطات الجوهرية فى مثل هذه النوعية من الاتجاهات فى مواد السلوك السياسى كما يفعل مستوى التعليم النظامى. وبصرف النظر عما إذا كان المرء يتعامل مع مسائل إدراكية - مثل مستوى المعلومات الحقائقية عن السياسة أو الحقن المفهومى فى التعليم أو مثل تلك الأمور الخاصة بالدوافع كدرجة الاهتمام بالانخراط السياسى والعاطفى فى الأمور السياسية أو الأسئلة الخاصة بالسلوك الفعلى مثل الانخراط فى أية نوعية من الأنشطة السياسية بدءًا من العمل الحزبى إلى نتيجة فرز الأصوات نفسها (ص ٣٢٤).

وتلخص هذه الفقرة نتائج الأبحاث المتسقة التى تراكمت على مدى عقود من الزمان، والتى تشير إلى أثر التعليم النظامى على طيف عريض من الاتجاهات والسلوك المدنى

Almong and Verba, 1963, Barnes and Kaase, 1979, Berelson, Lazarsfeld and McPhee, 1954, Campbell, Converse, Stokes and Miller, 1969; Campbell, Gurin and Miller, 1954; Dahl 1961; Dalton 1988; Delli Caprini and Keeter 1996, Kamens 1988; Nie Powell and Prewitt, 1969, Verba and Kim, 1978. Wolfinger and Rosenstone, 1980

أما المفارقة فيما يتعلق بالتمدرس والديموقراطية، فيكمن في أنه على الرغم من وجود دلائل غزيرة عن وجود علاقة موجبة قوية بين التحصيل الدراسي ونوعية من التوجهات والسلوك المدني، لا يزال السؤال الخاص بكيف تقوم المدارس بذلك لغزاً. كما أن العلاقة السببية بين التعليم النظامي والمواطنة على الديموقراطية لا يزال إلى حد كبير "صندوق أسود" لم يتم فك طلاسمه (Torney – Purta, 1997).

وأرى أن النظريات والبحث السوسيولوجي عن التمدرس قد يقدم مفاتيح مفيدة لفهم الصلة بين التعليم، المواطنة. ويعزو علماء الاجتماع آثار التمدرس بشكل عام إلى عمليتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان: التنشئة والتخصيص. ومن وجهة نظر مقارنة التنشئة، فإن المدارس تتخبط في عملية تعليم متعمد للطلبة وهو رسالتها الاجتماعية ومجال خبرتها. وتعتبر النتائج المتميزة عاقبة لأنواع ونوعية وكمية الخبرات التي تقدمها المدارس مع ثبات قدرات ودوافع الطلبة، وهو ما يؤدي إلى التوقعات بأن الطلبة ممن قدمت لهم مدارسهم مناهج دراسية أكثر ثراء وخبرات خارج نطاق المناهج والطلبة الذين تعلموا على يد معلمين أكفاء سوف يضحون أكثر معرفة بالسياسة وسوف يظهرون التزاماً أكبر بالديموقراطية عن الطلبة الذين لم تكن خبراتهم التعليمية بناءة بنفس الدرجة. لقد هيمنت على أبحاث التنشئة السياسية وتعليم المواطنة مقارنة التنشئة للتمدرس

(Dreeben. 1970, Easton and Dennis 1969, Ehman 1980, Gallatin and Adelson 1970. Hahn 1998. Hess and Torney 1967, Jaros, 1973, Jennings and Niemi 1968, 1974; Langton 1969; Merelman 1971; Niemi and Junn 1998; Patrick 1977; Sigel 1970; Torney 1975 ; Weissberg, 1974

وسوف أعرض النتائج الرئيسية لتلك الدراسات المتعلقة بنوعية وقدر الخبرات التعليمية المختلفة إذ صممت الدروس المدنية خصيصاً لمنح الطلبة

المعارف والكفاءات المدنية وعلى ذلك، فقد كانت هدفًا واضحًا للدراسة. غير أن الدراسات المدنية هي مادة دراسية هامشية في بلدان عديدة - Torney (Purta, Schwille and Amadeo, 1999). فليس من الغريب إذن أن يكون الأثر الإجمالي للدروس المدنية مقيدًا ومختلطًا. ولقد وجد ديل كاربيني وكيتير (Delli Carpini and Keeter 1996) أن التقارير الذاتية للمستجيبين عن دراستهم للمواد المدنية في المدارس الثانوية، كانت ضعيفة من حيث قدرتها على التنبؤ بالمعارف السياسية، وذلك بالمقارنة بالعوامل الأخرى مثل أعوام الدراسة والعرق والنوع وقوة الانتماء الحزبي. ولقد اقترب تأثير المواد المدنية بشدة من الدلالة الإحصائية فيما يتعلق بمجال معرفة المؤسسات والعمليات السياسية، وهو مجال مركزي في الدراسات المدنية. وقد وجد كونوفر وسيرينج (Conover and Searing 2000) أن لا علاقة تقريبًا بين الدراسات المدنية وإحساس الطلبة بالمواطنة مع استثناء واحد، وهو أن حضور فصل عن الدراسات المدنية يجعل الطلبة أكثر وعيًا بحقوقهم القانونية كمواطنين. والنتائج الأخرى أفضل بقليل، إذ تفيد عدة دراسات أن الدراسات المدنية كان لها أثر إيجابي على كفاءة الطلبة وعلى اتجاهاتهم تجاه المشاركة. (Ehman 1977; Jennings, Langton Niemi 1974). وقد وجد نيمي وجون (Niemi and Junn 1998) أن حجم وحدثة المواد الدراسية المدنية كان لهما أثر معنوي وإيجابي على المعارف المدنية للطلبة وعلى اتجاهاتهم نحو الاستجابة الحكومية. ويفيد Ichilov (2000) إيشيلوف إلى أن طلبة الصف الثاني الثانوي بإسرائيل الذين قرر عليهم الدراسات المدنية أثناء توزيع استبيان الـ IEA، قد أحرزوا نتائج أفضل بقليل في الجزء الخاص بالمعرفة، عن الطلبة الذين لم تقرر عليهم الدراسات المدنية. وأدرج نيمي وهيبيرن (Niemi and Hepburn 1995) سبع دراسات أخرى عن طلبة في الولايات المتحدة والخارج ممن أظهروا آثارًا إيجابية للتعليم المدني.

وتعتبر الكتب الدراسية مكوناً آخر للتعليم المدني. إلا أن فحص الكتب الدراسية يشير إلى أن كتب المدارس الابتدائية والثانوية مصممة نموذجياً للتعليم السلبي - أي نقل الحقائق والأفكار بدلاً من الانخراط النشط للمتعلمين في عملية السعي وراء المعرفة. لقد ذكرت موضوعات ومصطلحات وحقائق عدة ولكن قليلاً منها تم تطويره بمزيد من التفصيل. كما تتجه الكتب الدراسية في كافة مستويات التعليم إلى دعم الوضع القائم. Carroll, Broadnax, Contreras, Mann, Orenstein, and Stiehm. 1987; Patrick and Hoge, 1991; Larkins, Hawkins and Gilmore 1987; Ichilov 1993.

لقد أعرب مدرسو الدراسات المدنية في إسرائيل بشكل عام عن عدم رضاهم عن المواد التعليمية وزعموا أن الكتب الدراسية تؤكد على النواحي القانونية الهيكلية والإجرائية للمؤسسات السياسية وتهمل النواحي الحيوية في المواطنة مثل التسامح والمساواة واحترام الرموز الوطنية (Ichilov. 1989). وتظهر الدراسات الإضافية أن المتغيرات المتعلقة بالتعليم النظامي للمواد المدنية مثل المناهج المدنية ومؤهلات المعلمين، تعطى على أفضل تقدير آثاراً متوسطة فورية وأخرى طويلة المدى على توجهات ومعارف النشء فيما يتعلق بالمواطنة Diamond 1960. Education Commission of the States, 1973, Jennings and Niemi 1968; 1974, Kohlenberg and Litt 1963, Lockwood, 1970 Patrick 1977, Tapp, 1971 وعلى النقيض من ذلك، فإن مناخ الفصل المفتوح الذي يقاس بشعور الطلبة بأنه بإمكانهم المشاركة بحرية والتعبير عن أنفسهم في بيئة داعمة، يبدو أن أثره أكبر من التعليم النظامي وهو ما يدل على أن الإجراءات التي تتم داخل الحجرة الدراسية والمدرسة هي نفسها جزء من عملية التعلم. ويفيد أالموند وفيربا (1963) Almond and Verba في سياق دراسة مقطعية عن الثقافة الديمقراطية، أن البالغين أصحاب أعلى مستوى من الكفاءة السياسية، هم الذين تذكروا أنهم ناقشوا

القضايا الاجتماعية والسياسية بالمدرسة. والتفسير الصحيح لهذه الظاهرة هو أنه من خلال المناقشات السياسية في المدارس، يصبح الطلبة أكثر مهارة وأكثر استعدادًا لمناقشة السياسة في سياقات أخرى أيضًا. كما المناقشات السياسية بتوصيل المعلومات من خلال التعليم النشط مما يغني فهم الطلبة للقضايا السياسية (Conover and Searing 2000). وتشير نتائج الأبحاث المستقاة من الولايات المتحدة والديموقراطيات الغربية إلى أنه عندما يناقش طلبة المدارس الثانوية القضايا المثيرة للجدل، في جو منفتح وبيئة داعمة، كثيرًا ما يكون هناك إيجابية فيما يتعلق بالمصلحة السياسية والكفاءة والثقة في الآخرين والثقة بالنفس. علاوة على ذلك، يعتبر تدريس القضايا المثيرة للخلاف في جو مغلق مرتبطًا بشكل سالب بتلك النتائج.

Almond and Verba, 1963; Hahn, Tocci and Angell 1988, torney, Openhein and Farnen, 1975). ولكن لا يمكن استنباط علاقات سببية من تلك الدراسات، إذ من المعقول أيضًا افتراض أن الطلبة المهتمين بشكل كبير بالمسائل السياسية، ويتمتعون بالثقة والكفاءة هم المدربون على مناقشة القضايا المثيرة للخلاف والدخول في مناظرات.

وتقدم المدارس نوعية من الأنشطة خارج المنهج الدراسي، وبرامج تعلم الخدمة كما تقدم فرصًا للطلبة ليشاركوا في حكم مدارسهم من خلال مجلس المدرسة أو إصدار صحيفة للمدرسة، على سبيل المثال. وقد أظهرت بعض الدراسات عن المشاركة في حكم المدرسة والأنشطة خارج المنهج الدراسي أن المشاركة في الأنشطة بالمدرسة من الأرجح أن تنتقل إلى مواقف سياسية أخرى.

Almond and Verba, 1963; Barker and Gump 1964; Beck and Jennings 1982; Hanks 1981, Lewis, 1962, Lindsay 1984; Milbrath and Goel, 1977; Siegel and Hoskin, 1981, Trenfield 1965

وتشير هذه الدراسات إلى أن الأنشطة المدرسية، على الرغم من أنها كثيراً ما تكون غير سياسية، قد تساعد النشء على تطوير مهارات وتوجهات يمكن نقلها للعالم السياسى. ولكن هناك بعض الدراسات التى لم تجد مثل هذه الآثار (Jones 1974; Merelman 1980. Ziblatt 1965) وتشير الدراسات عن برامج تعلم الخدمة التى تشرك الطلبة فى الأعمال المجتمعية، أنه بشكل إجمالى، قد تساهم المشاركة المكثفة والمثابرة فى مثل هذه البرامج، على عكس المشاركة المتقطعة، فى تطوير المعارف السياسية للطلبة وقدرتهم على تقييم الأحداث السياسية بشكل نقدى، ونزعة الطلبة إلى مناقشة الأمور السياسية مع آبائهم. (Furco 1997; Scholzman, Verba, Brady and Erkulwater, 1998; Hodkinson and Weizman 1996; Melchior 1997; Niemi, Hepburn and Chapman. 1000; Verba, Scholzman and Brady 1995). ويرى فلا نجان وجيل (Flanagan El Gill 1999) أن العمل المجتمعى يخلق "بيئة ترابط" بالنسبة للنشء، تدرب المشاركين على المسائل الاجتماعية خاصة الأمور المتعلقة بالعدالة الاجتماعية (Barry 1989; Jennings, 1989, 1991). ويترك لنا هذا العرض الموجز للدراسات الرئيسية التى تمثل وجهات النظر الخاصة بعملية التنشئة مفاتيح بسيطة عن فهم الأثر الأعظم للتحصيل الدراسى على توجهات المواطن. وتعتبر قدرة مكونات المنهج الدراسى والمكونات من خارج المنهج للتعليم المدنى فيما يتعلق بمعارف وقدرات واتجاهات وسلوك المواطن متوسطة.

ومن وجهة نظر تخصيصية، تؤدى المدارس كمؤسسات اجتماعية ما هو أكثر من مجرد منح الطلبة المعارف والمهارات والقيم. فمن خلال شكل ومحتوى العملية التعليمية، تعمل المدارس "كآلات فرز" تنتقى الأفراد وتشهد بأنهم قادرون على لعب أدوار البالغين على مستويات معينة من التراتبية الاجتماعية. وتقترح وجهة النظر التخصيفية أن الطلبة يستطيعون من خلال

التمدرس أن يراكموا "رأس المال الثقافى". ويصبح رأس المال هذا الذى يرمز له بالشهادات، أصولاً ثابتة تمنح للأفراد من خلالها مواقع اجتماعية ويسمح لهم بالمرور إلى أساليب حياة مختلفة متعلقة بالطبقة الاجتماعية (Bourdieu, 1971; Collins, 1979). ومن الواضح أن توجهات وسلوك المواطنه هى مكونات مهمة لأساليب الحياة المتعلقة بالمكانة كما أشارت إلى ذلك الدراسات التى تبين العلاقة بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى للأفراد وسلوكهم الانتخابى، وشعورهم بالكفاءة السياسية ومشاركتهم فى الشئون العامة

Easton 1965. Humphries. Yaeger and Katz. Himmelweit. 1981. Kohn
1969, Lane 1959; Lipset 1960; Milbrath 1965; Stouffer 1965.

ويقترح نى، وجون وشتهليك - بارى Nie, Junn and Stehlik-Barry 1996 أنه من خلال تخصيص المراتب الاجتماعية والسياسية الشحيحة، يضع التعليم النظامى الأفراد فى حياتهم كبالغين، فى وضع أقرب أو أبعد من مركز الشبكات الاجتماعية والسياسية الخطيرة. ويمكن التحصيل الدراسى المتزايد للأفراد، بشكل عام، من تجربة علاقات اجتماعية متباينة والوصول إلى شبكات أكثر اتساعاً (Edwards and Foley 1992). ويؤثر ذلك بدوره على مستوى البالغين فى المشاركة السياسية. وتعزز تلك الملاحظات من فهمنا للصلة بين التحصيل التعليمى وتوجهات المواطنه. إلا أن ما يتم اعتباره هو فقط المحصلة النهائية للتعليم، إذ لا يتم توفير أى نوع من الأفكار عما يحدث أثناء عملية التمدرس وهو ما قد يكون مرتبطاً بتطوير توجهات المواطنه.

ويرى جينجز ونيمي Jennings and Niemi 1981 أن "التدرج التعليمى يتيح بزوغاً جوهرياً مبكراً وصلة قوية بين الأفراد وعالمهم السياسى (ص. ٢٦٧). بمعنى آخر، تنشط عمليات التخصيص أثناء عملية التمدرس، وليس فقط عند استكمالها. وأكثر تجليات التطبيق التعليمى قوة، فى رأى، هو تقسيم

الطلبة في مدارس وبرامج ومسارات مختلفة على أساس قدراتهم وتطلعاتهم المهنية وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتتمتع البرامج التعليمية والمدرسية بمستويات مختلفة من الاحترام. فهذا الفصل إذن، يرمز إلى مكانة الطلبة حاليًا وأيضًا إلى التوقعات في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يتمتع الطلبة في المسارات الأكاديمية بدرجة أكبر من الهيبة بين أقرانهم ومعلميهم في الجماعة الواقعة خارج المدرسة، عن الطلبة في مسارات التعليم الفني وينطبق نفس الشيء على الطلبة في مجموعات القدرات العليا والسفلى (Keddie, 1971; Oakes, 1985; Oakes, Gamoran and Page, 1992; Rist 1977). بالإضافة إلى ذلك، يتزامن التطبيق التعليمي بشكل وثيق مع التطبيق الاجتماعي بالمجتمع. ويعني ذلك أن الطلبة القادمين من أسر أفضل من حيث المكانة، كثيرًا ما يكونون ممثلين بشكل زائد في البرامج الأكثر تقديرًا، بينما الطلبة الذين يمثلون المراتب الاجتماعية والاقتصادية الأكثر انخفاضًا يكونون الأغلبية في البرامج الأقل احترامًا (Ichilov, 1991; Oakes, 1985; Keddie, 1971). بمعنى آخر، كثيرًا ما يتم تهيمش الطلبة الذين يمثلون الشرائح الهامشية في المجتمع في المدارس أيضًا ولا يتم تطبيق ومعالجة الطلبة في المدارس فقط، فالمعارف أيضًا تطبق والمعارف الأكثر قدرًا تتوافر للطلبة تقريبًا حصريًا في البرامج والمسارات التي تتمتع بالمكانة العالية (Apple, 1990; Berenstein 1971; Young 1971).

وتوصل المؤسسات التعليمية للطلبة وصفًا معياريًا للمجتمع ولمواقعهم المتوقعة في المجتمع كبالغين (Kamens 1981). وفي المدارس يختبر الطلبة كيف يتم وصفهم قريبًا أو بعيدًا من المركز حيث يتم تخصيص الأصول الاجتماعية المهمة. والمقولة التي أدافع عنها هنا هي أن تطوير توجهات المواطنة المتعلقة بالمكانة قد تتعلق بتطوير أنساق المواطنة من خلال عمليتين متميزتين ولكنهما مرتبطتان هما: وضع الطلبة في شبكات اجتماعية

متميزة وتعرض الطلبة لخبرات مدرسية متميزة: دراسية وخارج المناهج الدراسية.

ويحدد الوضع التعليمي للطلبة بشكل كبير من الذى يتعامل معهم الطلبة داخل وخارج المدرسة. فالاختلاط بالأقران من نفس الخلفية الاجتماعية الثقافية قد يقوى ويدعم أساليب الحياة المتعلقة بالمكانة فى مجتمعات الطلبة خارج المدرسة (Ichilov, 1991). وقد يكرس تركيز الأقلية من الطلبة ذوى المكانة الاقتصادية والاجتماعية المتدنية فى البرامج التى لا تحظى بتقدير اجتماعى مرتفع، الشعور بالغرابة والرفض والتهميش بالمدرسة والإحساس بالتمييز ضدهم من خلال رفض منحهم الدخول إلى مجال المعارف المرغوبة اجتماعيا. لقد أوضحت الدراسات أن الطلبة المهمشين لا ينخرطون فى المدارس لأنهم لا يشهدون إلا القليل من عوائد التعليم وفرصاً محدودة للحراك المهني والقدرة على أن يكونوا فعالين ومؤثرين سياسياً (Edwards and Foley; 1997); Fordhan and Ogbu. 1986; Johnson, Corsnoe and Elder, 2001)

ويقر الطلبة أن التعليم الذى يحصلون عليه فى المدرسة لن يسمح لهم بالتحرك قدماً فى المجتمع والهروب من الشعور بعدم الأهمية وأن الوظائف المرموقة والمزيد من التعليم بعيدان عن متناول أيديهم. إن مثل هذه المشاعر تجاه المدرسة كمؤسسة اجتماعية، يمكن تعميمها وقد تفضى إلى اللامبالاة المدنية أو التطرف أو عدم الثقة فى المؤسسات الاجتماعية والشعور بأن الديمقراطية هى لعبة تلعبها النخب بشكل أساسى. وقد أشارت الدراسات إلى أن الشبان من أسر الطبقة العاملة لا يكتثرون بشكل عام بالسياسة (Bhavnani, 1990; Bynner and Ashford 1994; Torney-Purta 1990) ويعكس هذا الاتجاه نفوذ الأسرة والمجتمع ووضعهم التعليمي على حد سواء.

وقد يدعم التفاعل بين الطلبة فى المسارات العليا، مشاعر القدرة الشخصية والقبول والنجاح والتطلعات من أجل الانتساب إلى النخبة فى

المستقبل. وقد تترجم تلك المشاعر على سبيل المثال، إلى توقعات أكبر للمشاركة السياسية في سن الشباب، وشعور أقوى بالفعالية السياسية. وتعتبر الشبكات الاجتماعية، خاصة على مستوى الجامعة، نفسها شكلاً من أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن تحويله على سبيل المثال، إلى ارتباطات زواجية وعملية و"علاقات" مع الناس في مواقع ذات نفوذ في المستقبل.

ويؤدي التطبيق التعليمي إلى خبرات دراسية وخارج نطاق الدراسة متميزة بالنسبة للطلبة. ففي إنجلترا، على سبيل المثال، كان التعلم على المواطنة يعتبر "عملياً"، وعلى هذا الأساس، أدنى من حيث المكانة من التعليم الأكاديمي الذي يجد ركانزه في المفاهيم الليبرالية الإنسانية عن الثقافة. ونتيجة لذلك، تم تخصيص التعليم المباشر على المواطنة بشكل كبير لأبناء الطبقة العاملة، وباتت النية من هذه الفصول الدراسية ذات المكانة المتدنية هي دعم "السكون" و"التدجين" ووجود مواطنين منصاعين وغير نقديين (Whitty 1985). ويشير تحليل مواد المناهج الدراسية الحالية المصممة من أجل المدارس الثانوية الفنية والأكاديمية في إسرائيل أن المنهج المتميز يوجه الطلبة إلى أدوار مختلفة فيما يتعلق بالمواطنة. والمتوقع أن يكتسب طلبة المدارس الأكاديمية القدرة على إدراك قضايا المواطنة من خلال منشور Prism عريض ومتداخل الحقول المعرفية والأوجه. وعلى النقيض من ذلك، يدخل طلبة المدارس الفنية إلى نسق غير نقدي وغير مصقول من المواطنة (Ichilov. 2001) والمحاسن المدنية من التفكير النقدي وحل المشاكل والوصول إلى النتائج والتعميم وتقييم أو تجميع المعرفة والتصرف بشكل تداولي في عالم يتسم بالتعددية، كلها ترتبط بالمعارف عالية التطبيق خاصة الإلمام بالقراءة والكتابة. كما أن الحصول على مثل هذه المعرفة يتم تخصيصه بشكل غير متساو في المدارس. إن الإمكانية غير المتساوية لتمتع الطلبة بالمعارف التي لها معنى اجتماعي، والخبرات التعليمية بالمدارس تحدد بشكل

كبير مكانتهم في التراتبية الاجتماعية Bowles 1977; Gintis 1976; Carnoy and Levin 1985; Collins 1979; Hargreaves 1967; Keddie 1971; Oakes 1985; Rist 1979; Sarul 1978; Spring 1980. إن الطريقة التي يقوم بها المدرسون بملاحظة وتصنيف الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية والتجارب مع الأطفال، تؤدي بالفعل إلى خبرات وفرص تعليمية متمايزة. (Davies Gregory, and Riley, 1999; Keddie, 1971, Oakes, 1985) وفي المدارس التي تهيمن عليها المناهج الأكاديمية، كثيراً ما تحدد سمعة المدرسين بالتدريس في برامج ذات مكانة مرموقة تستهدف الطلبة "الأكثر قدرة" (Young 1971). وفي دراسة عن مدرسي المدارس الثانوية في إسرائيل، وجد إيشيلوف (1989) أن المعلمين الذين يدرسون في برامج أكاديمية وفي مدارس تستهدف الطلبة ذوي المكانة، هم أكثر انفتاحاً لمناقشة المسائل المثيرة للجدل. وأوضاع الصراع، وأن يعرضوا الطلبة للنقد والتعددية، بالمقارنة بالمعلمين الذين يدرسون في مدارس تضم أغلبية من الطلبة المهمشين. إذن، من شأن الوضع التعليمي أن يؤدي إلى إعداد الطلبة لأدوار مواطنة غير متماثلة، إذ يدخل الطلبة في البرامج المرموقة في أدوار قيادية، بينما يتم حجز دور "التابعة" للطلبة الأكثر تهميشاً" (Apple. 1990; Ichilov. 2002).

لقد أغفل علماء السياسة العمليات التخصيصية للمدرسة خاصة ما يحدث للطلبة أثناءها، إلا أن بعض نتائج الأبحاث قد أشارت إلى أن التطبيق التعليمي جدير بالفحص، وأن من شأن ذلك أن يوسع من فهمنا للصلة بين التعليم وتوجهات المواطنة. وهناك من الدلائل ما تشير إلى أن الوضع المدرسي يؤثر في نوعية من التوجهات القيمية value السياسية والاجتماعية بين الطلبة (Hyman and Wright. 1979; Ichilov, Haymann and Shapira 1990; Sullivan. Marcus and Minns 1975; Travers 1982.1983).

ويشير ايشيلوف (١٩٩١) إلى أن وضع الطلبة في البرامج - أكاديمية كانت أم مهنية - كان له أثر تمييزي على تعبير الطلبة عن اهتمامهم بالسياسة واستخدام وسائل الإعلام والرغبة في المشاركة النشطة ومناقشة السياسة مع الآخرين ودعم حرية الكلمة والشعور بالفاعلية السياسية. وبشكل إجمالي، فإن الأثر الإيجابي للبرامج الأكاديمية الداعم لنوعية من التوجهات كان أكبر من أثر برامج التعليم الفني، حيث كثيراً ما سادت سلبية أو لم تكن هناك آثار بالمرّة. وتقدم دراسات عديدة قرائن عن أهمية المستقبل المتوقع لتكوين التوجهات والمعارف الخاصة بالمواطنة، ويكشف التقرير الأخير الصادر عن الدراسة الدولية للتعليم المدني الصادرة عن IEA (Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Shutz 2001)، أن "الأعوام المتوقعة من استمرار التعليم" كانت لها الأثر الأكبر على المعارف المدنية بين الطلبة في سن ١٤ سنة في ٢٨ دولة، كما كان هذا الأثر أقوى من "موارد التعليم المنزلي" و"مناخ الحجرة الدراسية المفتوحة". فضلاً عن ذلك، كان هناك متغير آخر مهم للتنبؤ بالمعرفة المدنية في دراسة الـ IEA عن التعليم المدني لعام ١٩٧١ (Torney, Opreuheim El Farner, 1975) وفي تحليل نيمى وجون (١٩٩٨) في التقدير القومى للدراسات المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية. فقد وجد نيمى وجون (١٩٩٨) أن خطط الطلبة للقيد لمدة أربع سنوات جامعية كانت أقوى عامل للتنبؤ بالمعارف المدنية. وفي أكثر الأوقات، كانت أقوى من حجم وحدثة المنهج الدراسى فى الدراسات المدنية والاشتراك فى المناقشات وفى الانتخابات الـ صورية mock ونوعية عريضة من المتغيرات المحلية البيئية. وقد كانت تلك هى الحالة عبر المجموعات العرقية: البيض، الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين من أصول إسبانية - وكذا عبر النوع الاجتماعى. ومن المنطقى افتراض أن التطلعات التعليمية هى نتيجة لمجموعة من العوامل الأسرية والمجتمعية والشخصية يتم الترميز إليها أيضاً من خلال وضع الطلبة فى المدارس.

ويبدو أن استطلاع آثار التطبيق التعليمي على تطور توجهات المواطنة محاولة جديرة بالاهتمام كما أنه أصبح جهدًا مشتركًا بين العلماء السلوكيين. ويلعب علماء النفس السياسيون دورًا بارزًا في سياقها. على سبيل المثال، قد ينهض علماء النفس بفهمنا عن آثار التطبيق التعليمي على توجهات المواطنة خاصة بالإشارة إلى دور التهميش والغربة والتسمية والتتميط والصور الذاتية والتطلعات والتوقعات في سياق عملية التمدرس. فهل يتم تعميم الخبرات السلبية للتعليم في شكل مواقف مجتمعية مثل اللامبالاة apathy المدنية أو التطرف أو سوء الظن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي سن تظهر الاختلافات المتعلقة بالتعليم في التوجهات المدنية؟ هل تتضاءل التباينات أم تنمو على مدى الأعوام؟ تلك هي بعض الأسئلة التي ينبغي حلها حتى يتم فك رموز "الصندوق الأسود" الذي يحجب العلاقة بين التمدرس والمواطنة الديمقراطية.

التعليم والمواطنة: الديمقراطية في عالم متغير

يشير التحليل السابق عن المواطنة وتعليم المواطنة إلى أن إعداد الجيل الأصغر لدور المواطنة هو هدف كبير في عالمنا الممتلئ Kaleidoscopic والمفتت. ولكنه في الوقت ذاته يشير إلى الحاجة إلى تعليم المواطنة الآن أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق الشعور بالهدف والتضامن وتوجيه الأطفال الذين ينشأون من خلال نوعية عريضة من السياقات السياسية والاجتماعية (Ichilov, 1998; Pratte 1998). وتشهد عدة مجتمعات اليوم مستويات متزايدة من الجريمة والعنف والتشرد والعنصرية والخوف من الغرباء، واللامساواة الاجتماعية والإضرار بالبيئة وخرق حقوق الإنسان

(Diamond and Plattner, 1994; Gitelman, 1992, Hannum, 1993; Kristeva, 1993; Kymlicka, 1995; Lerner 1991, State of World Conflict Report, 1998, Taylor 1994. Thornberry, 1991, Walzer, 1997, Weiner, 1998)

وفي مجتمعات غربية عديدة، يتجلى الاتجاه بين المواطنين لطلب حقوقهم والعودة إلى خصوصيتهم. إلا أنه من أجل التأقلم بفعالية مع المشاكل التي تنشأ على الحلبتين المحلية والعالمية، لابد للتعليم على المواطنة أن يستهدف خلق مواطنين يتمتعون بالضمير والفعالية والاهتمام والنشاط. ولابد للتعليم على المواطنة أن يساعد على إعادة تعريف المكان العام من خلال النهوض بالوعي العالمي والإقرار بأن الظروف التي تؤثر في رفاهنا الأخلاقي والبدني المباشر هي أيضاً موجودة على الساحة عبر القومية (Boulding 1998; Ichilov, 1998)

وتلقى المجتمعات الديمقراطية بعبء المواطنة الثقيل على المدارس. وإحدى النتائج المهمة لهذا الفصل هي أن الواجب الأخلاقي الأول للمدرسة هو "منح كافة الأطفال تعليماً كافياً، بحيث ينتهزون فرصة وضعيتهم السياسية كمواطنين" (Gutmanan, 1987 صفحة ٢٨٨ التوكيد مضاف). ويرى ديوى (Dewey 1916/1966) أن "تساوى الفرص في التلقى من الآخرين ومنحهم.... [أو التعرض]..... للمهمات والخبرات المشتركة، هو العلامة الأساسية للتعليم على الديمقراطية. وإلا فإن المؤثرات التي تعلم البعض كيف يصبحون أسياداً، تعلم أيضاً البعض الآخر كيف يصبحون عبيداً". (صفحة ٨٤). ويدل تحليلي عن إمكانية الوصول غير المتساوي لنوعية عالية من التعليم للطلبة الذين يمثلون أسر الأقليات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، على أن المدارس كثيراً ما لا تحقق تلك التوقعات المجتمعية، بل إن المدارس كثيراً ما تعد الطلبة لأدوار غير متماثلة على المواطنة: القيادة والتبعية. إن عدم المساواة في الفرص التعليمية إذن، تتحدى المبادئ الأساسية للديموقراطية.

وقد كشف هذا التحليل أيضاً عن أنه فيما يتعلق بالمحتوى، فإن تعليم المواطنة هو سعى متنوع ومفتت وينطوى على طيف عريض من البرامج

والمقاربات. إن التعليم المدني هو مادة دراسية هامة يتم تدريسها بشكل متقطع بدلاً من اتباع أسلوب التعاقب على مدى الفصول المدرسية، كما أنه لا توجد أية صلة بينه وبين المواد الدراسية الأخرى مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية. وأود أن أشير هنا إلى أن المقاربة الأكثر وعدًا هي بناء منهج شامل للتعليم على المواطنة، يسمح بدمج المخاوف المختلفة والخبرات التعليمية في إطار واحد. ولا بد من توفير مثل هذا المنهج للطلبة على مدى مختلف مراحل التعليم من فترة الحضانة وحتى الثانوى.

كما يشير هذا التحليل إلى اتخاذ بعض الخطوات المهمة لاستطلاع تأثير التمدرس بهذه الصورة العميقة في تطور توجهات المواطنة. إلا أننا مازلنا في حاجة إلى المزيد من التنظير والبحث حتى نتمكن من فك طلاسم الصندوق الأسود الذى يخفى الصلة بين التمدرس والمواطنة الديموقراطية. ويجب أن يكون ذلك جهدًا مشتركًا لكافة العلماء السلوكيين.

كما يشير هذا التحليل أيضا إلى أن علم النفس السياسى يستطيع أن يقدم آراء متبصرة عن آثار التطبيق التعليمى على توجهات المواطنة. كما يمكن لعلم النفس السياسى أن يقدم مفاتيح لفهم تطور المواطنة فى المواقف التى تتسم بتعدد الولاءات السياسية والتنوع الثقافى وفى لحظات الصراع وعدم الاتساق بين الهويات والولاءات.

moral obligation is "to give *all* children an education adequate to take advantage of their political status as citizens" (Gutmann, 1987, p. 288, emphasis added). Dewey (1916/1966) considers "equal opportunity to receive and to take from others . . . [and the exposure to] . . . shared undertakings and experiences" a hallmark of democratic education. "Otherwise, the influences which educate some into masters, educate others into slaves" (p. 84). My analysis of the unequal access to quality education for students representing minority and low socioeconomic families implies that schools often do not meet these societal expectations. Instead, schools frequently prepare students for dissimilar citizenship roles: leadership and followership. Inequality of educational opportunities, therefore, defies the basic tenets of democracy.

This analysis has also revealed that in terms of its contents, citizenship education is an eclectic and fragmented endeavor, encompassing a wide array of programs and approaches. Civics is a marginal school subject that is typically taught sporadically rather than consecutively throughout all the school grades and with little connection to other school subjects such as history and the social sciences. I would like to suggest that a more promising approach is to construct a comprehensive curriculum for citizenship education that would integrate the various concerns and schooling experiences into a coherent whole. It should be made available to students throughout their schooling, from grades K to 12.

This analysis also suggests that some important strides have been taken to explore how schooling affects so profoundly the development of citizenship orientations. However, much more theorizing and research are still needed in order to decipher the "black box" that conceals the connection between schooling and democratic citizenship. This should be a joint endeavor of all behavioral scientists.

It has been suggested that political psychology can offer important insights into the effects of educational stratification on citizenship orientations. Political psychology can also offer clues for understanding the development of citizenship in situations of multiple political allegiances, cultural diversity, and in instances of incongruence and conflict among one's allegiances and identities.

References

- Almond, G. A. & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton: Princeton University Press.
- Apple, M. W. (1990). *Ideology and curriculum* (2nd ed.). New York: Routledge.
- Aristotle. (1943). *Politics* (B. Jowett, Trans.). New York: Walter J. Black.
- Audigier, F. (2000). *Basic concepts and core competences for education for democratic citizenship*. Strasbourg: Council of Europe.
- Barber, B. (1965). Some problems in the sociology of professions. In K. S. Lyn (Ed.), *The professions in America* (pp. 13-34). Boston: Houghton Mifflin.

- Barber, B. (1995). *Jihad vs Mcworld*. New York: Times Books.
- Barber, B. R. (1992). *An aristocracy for everyone*. New York: Ballantine.
- Barker, R. G., & Gump, P. V. (1964). *Big school small school: High school size and student behavior*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Barnes, C. A. (Ed.) (1992). *Critical thinking: Educational imperative*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Barnes, S. H., & Kaase, M. (1979). *Political action: Mass participation in five western democracies*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Barry, B. (1989). *Theories of justice*. Berkeley: University of California Press.
- Beck, P. A., & Jennings, K. M. (1982). Pathways to participation. *American Political Science Review*, 76, 94-108.
- Berelson, B. R., Lazarsfeld, P. F. & McPhee, W. N. (1954). *Voting: A study of opinion formation in a presidential campaign*. Chicago: University of Chicago Press.
- Berenstein, B. (1971). On the classification and framing of educational knowledge. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control* (pp. 47-70). London: Collier-Macmillan.
- Bhavnani, K. K. (1991). *Talking politics: A psychological framing of views from youth in Britain*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bîrză, C. (2000). *Education for democratic citizenship: A lifelong learning perspective*. Strasbourg: Council of Europe.
- Boulding, E. (1988). *Building a global civic culture*. New York: Teachers College Press.
- Bourdieu, P. (1971). Systems of education and systems of thought. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control* (pp. 189-208). London: Collier-Macmillan.
- Bowles, S. (1977). Unequal education and the reproduction of the social division of labor. In J. Karabel & A. H. Halsey (Eds.), *Power and ideology in education* (pp. 137-153). New York: Oxford University Press.
- Bowles, S., & Gintis, H. (1976). *Schooling in capitalist America*. New York: Basic Books.
- Boyne, R., & Rattansi, A. (1990). The theory and politics of postmodernism: By way of introduction. In R. Boyne & A. Rattansi (Eds.), *Postmodernism and society* (pp. 1-46). London: Macmillan.
- Branson, M. (1998). *The role of civic education: A position paper*. Calabasas, CA: Center for Civic Education.
- Bricker, D. C. (1989). *Classroom life as civic education*. New York: Teachers College Press.
- Brownlie, I. (Ed.) (1992). *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.
- Bynner, J., & Ashford, S. (1994). Politics and participation: Some antecedents of young people's attitude to the political system and political activity. *European Journal of Social Psychology*, 24, 223-236.
- Campbell, A., Converse, P. E., Stokes, D. E., & Miller, W. E. (1969). *The American voter*. New York: Wiley.
- Campbell, A., Gurin, G. & Miller, W. E. (1954). *The voter decides*. Evanston, IL: Row, Peterson.
- Carey, L., & Forrester, K. (2000). *Sites of citizenship: Empowerment, participation and partnership*. Strasbourg: Council of Europe.
- Carnoy, M., & Levin, H. M. (1985). *Schooling and work in the democratic state*. Stanford, CA: Stanford University Press.

- Carroll, J. D., Broadnax, W. D., Contreras, G., Mann, T. E., Orenstein, N. J., & Stiehm, J. (1987). *We the people: A review of U.S. government and civics textbooks*. Washington, DC: People for the American Way.
- Clark, J. (1991). *Democratizing development: The role of voluntary agencies*. London: Kumarian Press.
- Collins, R. (1979). *The credential society*. New York: Academic Press.
- Conover, P., & Searing, D. D. (2000). A political socialization perspective. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 91–127). Lawrence: University of Kansas Press.
- Convention on the Rights of the Child, 1989. (1992). In I. Brownlie (Ed.), *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.
- Converse, P. E. (1972). A change in the American electorate. In A. Campbell, & P. E. Converse (Eds.), *The human meaning of social change*. New York, NY: Russell Sage Foundation.
- Crick, B. (2000). The English citizenship order: The temperate reply to critics. *School Field*, 11(3/4), 61–73.
- Dahl, R. A. (1961). *Who governs? Democracy and power in an American city*. New Haven: Yale University Press.
- Dahl, R. A. (1982). *Dilemmas of pluralistic democracy: Autonomy vs. control*. New Haven: Yale University Press.
- Dahrendorf, R. (1994). The changing quality of citizenship. In B. van Steenberger (Ed.), *The condition of citizenship* (pp. 10–19). London: Sage.
- Dahrendorf, R. (1996). Citizenship and social class. In M. Blumer & A. Rees (Eds.), *Citizenship today: The contemporary relevance of T. H. Marshall*. London: University College.
- Dalton, R. J. (1988). *Citizen politics in Western democracies*. Chatham, NJ: Chatham House.
- Davies, I., Gregory, I., & Riley, S. C. (1999). *Good citizenship and educational provision*. London: Falmer Press.
- Department for Education and Employment, Qualifications and Curriculum Authority. (1999). *Citizenship: The national curriculum for England*. London: Department for Education and Employment.
- Delli Carpini, M. X., & Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters*. New Haven: Yale University Press.
- Dewey, J. (1916/1966). *Democracy and education*. New York: Macmillan.
- Diamond, L. & Plattner, M. F. (Eds.) (1994). *Nationalism, ethnic conflict, and democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Diamond, S. (1960). Studies and projects in citizenship education. In F. Patterson (Ed.), *The adolescent citizen*. New York: Free Press.
- Dodds, S. (1998). Citizenship, justice and indigenous group-specific rights—Citizenship and indigenous Australia. *Citizenship Studies*, 2(1): 105–121.
- Dreeben, R. (1970). "Schooling and citizenship." In R. Dreeben (Ed.), *On what is learned in schools*. Menlo Park, CA: Addison-Wesley.
- Duerr, K., Spajic-Vrkaš V., & Martins, I. E. (2000). *Strategies for learning democratic citizenship*. Strasbourg: Council of Europe.
- Durkheim, E. (1961). *Moral education*. Glencoe, IL: Free Press.
- Easton, D. (1965). *A framework for political analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

- Easton, D., & Dennis, J. (1969). *Children in the political system*. New York: McGraw-Hill.
- Reading minds. (2001, February 24). *Economist*, 358, 91-94.
- Education Commission of the States. (1973). *National assessment of educational progress: Political knowledge and attitudes*. Washington, DC: Government Printing Office.
- Edwards, B., & Foley, M. W. (1997). Social capital and the political economy of our discontent. *American Behavioral Scientist*, 40(5), 669-679.
- Edwards, M. (2001). Introduction. In M. Edwards & J. Gaventa (Eds.), *Global citizen action* (pp. 1-17). Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Edwards, M., & Gaventa, J. (Eds.). (2001). *Global citizen action*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Ehman, L. H. (1977). Research on social studies curriculum and instruction: Values. In F. P. Hunkins, Ehman, L. H., Hahn, C. L., Martorella, P. H. & Tucker, J. L. (Eds.), *Review of research in social studies education, 1970-1975*. Washington, DC: National Council for the Social Studies.
- Ehman, L. H. (1980). The American school in the political socialization process. *Review of Educational Research*, 50(1), 99-119.
- Ester, P., Halman, L., & de Moor, R. (1994). *The individualizing society: Value change in Europe and North America*. Tilberg: Tilberg University Press.
- Erzioni, A. (1970). *Demonstration democracy*. New York: Gordon and Breach.
- Erzioni, A. (1992). On the place of virtues in pluralistic democracy. In G. Marks & L. Diamond (Eds.), *Rethinking democracy* (pp. 70-79). Newbury Park, CA: Sage.
- Flanagan, C. A., & Gill, S. (1999, April). *Adolescents' social integration and affection for the polity: Processes for different racial/ethnic groups*. Paper presented in symposium, "Who Gets Involved?" at the biennial meeting of the Society for Research in Child Development, Albuquerque, New Mexico.
- Fordhan, S., & Ogbu, J. U. (1986). Black students' school success: Coping with the burden of "acting white." *Urban Review* 18, 176-206.
- Frith, K. T. (1997). *Undressing the ad*. Berlin: Lang.
- Furco, A. (1997). *School-sponsored service programs and the educational development of high school students*. Unpublished doctoral dissertation, University of California, Berkeley.
- Gallatin, J., & Adelson, J. (1970). Individual rights and the public good: A cross-national study of adolescents. *Comparative Political Studies*, 3, 98-114.
- Gibbins, J. (1989). Contemporary political culture: An introduction. In J. Gibbins (Ed.), *Contemporary political culture: Politics in a postmodern age*. London: Sage.
- Gilbert, R. (1992). Citizenship, education and postmodernity. *British Journal of Sociology of Education*, 13(1), 51-68.
- Giroux, H. A. (1983). *Theory and resistance in education: A pedagogy for the opposition*. Boston: Bergin and Garvey.
- Gitelman, Z. (1992). Development and ethnicity in the Soviet Union. In A. J. Moytel (Ed.), *The post-Soviet nations* (pp. 220-240). New York: Columbia University Press.
- Greenstein, F. I. (1973). Political psychology: A pluralistic universe. In J. N. Knutson (Ed.), *Handbook of political psychology* (pp. 438-471). San Francisco: Jossey Bass.
- Gruber, J. E. (1987). *Controlling bureaucracies: Dilemmas in democratic governance*. Berkeley: University of California Press.

- Gutmann, A. (1987). *Democratic education*. Princeton: Princeton University Press.
- Gutmann, A. (2000). Why should schools care about civic education? In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 73–91). Lawrence: University of Kansas Press.
- Habermas, J. (1995). Citizenship and national identity: Some reflections on the future of Europe. In R. Beiner (Ed.), *Theorizing citizenship* (pp. 255–283). Albany: SUNY Press.
- Hahn, C. L. (1998). *Becoming political*. Albany: SUNY Press.
- Hahn, C. L., Tocci, C., & Angell, A. (1988). Civic attitudes and controversial issues discussion in five nations. Paper presented at the International meeting of the Social Studies, Vancouver.
- Hanks, M. (1981). Youth, voluntary associations and political socialization. *Social Forces*, 60, 211–223.
- Hannum, H. (1993). *Basic documents on autonomy and minority rights*. Boston: Nijhoff.
- Hargreaves, D. (1967). *Social relations in a secondary school*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Heater, D. (1990). *Citizenship: The civic ideal in world history*. London: Longman.
- Hepburn, M. A. (1998). A disquieting outlook for democracy: Mass media, news and citizenship education in the US. In O. Ichilov (Ed.), *Citizenship and citizenship education in a changing world* (pp. 130–149). London: Woburn Press.
- Hess, R. D., & Torney, J. (1967). *The development of political attitudes in children*. Hawthorne, NY: Aldine.
- Heying, C. H. (1997). Civic elites and corporate delocalization: An alternative explanation for declining civic engagement. *American Behavioral Scientist*, 40(5), 656–667.
- Higgott, R., & Bieler, A. (Eds.). (1999). *Non-state actors and authority in the global system*. London: Routledge.
- Himmelweit, H. T., Humphreys, P., Jaeger, M., & Katz, M. (1981). *How voters decide*. London: Academic.
- Hochschild, J. L., & Scovronick, N. (2000). Democratic education and the American dream. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 209–43). Lawrence: University of Kansas Press.
- Hodgkinson, V. A., & Weitzman, M. S. (1996). *Giving and volunteering in the U.S.* Washington, DC: Independent Sector.
- Hodgkinson, V. A., & Weitzman, M. S. (1997). *Volunteering and giving among teenagers twelve to seventeen years of age*. Washington, DC: Independent Sector.
- Hyman, H. H., & Wright, C. R. (1979). *Education's lasting influence on values*. Chicago: University of Chicago Press.
- Ichilov, O. (1989). Perceptions and attitudes of Israeli high school civic education teachers concerning citizenship in democracy. *Studies in Education*, 48, 69–89. (In Hebrew).
- Ichilov, O. (1990). Dimensions and role patterns of citizenship in democracy. In O. Ichilov (Ed.), *Political socialization, citizenship education, and democracy* (pp. 11–25). New York: Teachers College Press.
- Ichilov, O. (1991). Political socialization and schooling effects among Israeli adolescents. *Comparative Education Review*, 35(3), 430–447.

- Ichilov, O. (1993). What textbooks teach Israeli youngsters about democracy. In R. F. Farnen (Ed.), *Re-conceptualizing politics, socialization and education: International perspectives for the next century* (pp. 315–329). Oldenburg, Germany: University of Oldenburg Press.
- Ichilov, O. (1994). Political education. In T. Huson & T. N. Postlethwaite (Eds.), *The international encyclopedia of education* (2nd ed., vol. 8, pp. 4568–4572). New York: Pergamon.
- Ichilov, O. (Ed.). (1998). *Citizenship and citizenship education in a changing world*. London: Woburn Press.
- Ichilov, O. (2000). *Citizenship orientations of 11th grade students and teachers in the Israeli Hebrew and Arab high schools*. Israel's National Research Report, IEA Civic Education Study. Tel Aviv: Tel Aviv University, School of Education.
- Ichilov, O. (2002). Differentiated civics curriculum and patterns of citizenship education: Vocational and academic programs in Israel. In D. Scott & H. Lawson (Eds.), *Citizenship education and the curriculum*. International Perspectives on Curriculum Series, vol. 3, pp. 81–111. (Series editor: David Scott). Westport, CT: Greenwood.
- Ichilov, O., Haymann, F., & Shapira, R. (1990). Social and moral integration and attachment to the nation-state: A case study of Israeli adolescents. *Urban Education*, 25(2), 143–57.
- International Bureau of Education. (1994, December). *Educational Innovations and Information*. (No. 81). Author.
- Janowitz, M. (1983). *The reconstruction of patriotism: Education for civic consciousness*. Chicago: University of Chicago press.
- Jaros, D. (1973). *Socialization to politics*. New York: Praeger.
- Jennings, K. M. (1989). Perceptions of social justice. In M. K. Jennings, J. van Deth, et al. (Eds.), *Continuities in political action*. Berlin: de Gruyter.
- Jennings, K. M. (1991). Thinking about social justice. *Political Psychology*, 12(2), 187–205.
- Jennings, K. M., Langton, K. P. & Niemi, R. G. (1974). Effects of the high school civics curriculum. In M. K. Jennings & R. G. Niemi (Eds.), *The political character of adolescence* (pp. 181–207). Princeton: Princeton University Press.
- Jennings, K. M., & Niemi, R. G. (1968). Patterns of political learning. *Harvard Educational Review*, 38(3), 443–468.
- Jennings, K. M., & Niemi, R. G. (1974). *The political character of adolescence*. Princeton: Princeton University Press.
- Jennings, K. M. & Niemi, R. G. (1981). *Generations and politics: A panel study of young adults and their parents*. Princeton: Princeton University Press.
- Johnson, M. K., Corsnoe, R., & Elder, G. H., Jr. (2001). Students' attachment and academic engagement: The role of race and ethnicity. *American Sociological Review*, 74(4), 318–341.
- Jones, R. (1974). Changing student attitudes: The impact of community participation. *Social Science Quarterly*, 55, 439–450.
- Kamens, D. H. (1981). Organizational and institutional socialization in education. *Research in Sociology of Education and Socialization*, 2, 208–19.
- Kamens, D. H. (1988). Education and democracy: A comparative institutional analysis. *Sociology of Education*, 61, 114–127.
- Keck, M., & Sikkink, K. (1998). *Activists beyond borders: Trans-national advocacy networks in international politics*. London: Cornell University Press.

- Keddie, N. (1971). Classroom knowledge. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control*. New York: Collier-Macmillan.
- Kiernan, A. K. (1997). Citizenship: The real democratic deficit of the European Union? *Citizenship Studies*, 1(3), 323-335.
- Klein, N. (1999). *No logo*. New York: Picador.
- Kohlberg, L., & Lockwood, A. (1970). *The cognitive developmental psychology and political education: Progress in the sixties*. Cambridge, MA: Harvard Moral Development Project.
- Kohn, M. (1969). *Class and conformity: A study in values*. Homewood, IL: Dorsey.
- Kristeva, J. (1993). *Nations without nationalism*. New York: Columbia University Press.
- Kymlicka, W. (1991). Liberalism and the politicization of ethnicity. *Canadian Journal of Law and Jurisprudence*, 4(2), 239-256.
- Kymlicka, W. (1995). *Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights*. Oxford: Oxford University Press.
- Lane, R. E. (1959). *Political life*. New York: Free Press.
- Langron, K. P. (1969). *Political socialization*. London: Oxford University Press.
- Larkins, A. G., Hawkins, M. L., & Gilmore, A. (1987). Trivial and noninformation content of elementary social studies: A review of primary texts in four series. *Theory and research in social education*, 15(4), 299-311.
- Lerner, N. (1991). *Group rights and discrimination in international law*. Dordrecht: Nijhoff.
- Lewis, H. (1962). *The teenager joiner and his orientations toward public affairs: A test of two multiple group membership hypothesis*. Unpublished doctoral dissertation, Michigan State University, East Lansing.
- Lindsay, P. (1984). High school size, participation in activities, and young adult social participation: Some enduring effects of schooling. *Educational Evaluation and Policy Analysis*, 6, 73-83.
- Lipman, M. (1988). *Philosophy goes to school*. Philadelphia: Temple University Press.
- Lipser, S. M. (1960). *Political man*. New York: Doubleday.
- Litt, E. (1963). Civic education, community norms, and political indoctrination. *American Sociological Review*, 28, 69-75.
- Lo, L. N. K., & Si-Wai, M. (1996). Introduction: Nurturing the moral citizen of the future. In L. N. K. Lo & M. Si-Wai (Eds.), *Moral and civic education* (pp. ix-1). Hong Kong: Hong Kong Institute of Educational Research.
- Lovibond, S. (1990). Feminism and postmodernism. In R. Boyne & A. Rattansi (Eds.), *Postmodernism and society* (pp. 154-187). London: Macmillan.
- Lyharger, M. B. (1991). The historiography of social studies: Retrospect, circumspect, and prospect. In J. P. Shaver (Ed.), *Handbook of research on social studies teaching and learning* (pp. 3-16). New York: Macmillan.
- Lyorard, J. F. (1984). *The postmodern condition*. Manchester, England: Manchester University Press.
- Luke, A., & Walton, C. (1994). Critical reading: Teaching and assessing. In T. Hus'n, & T. N. Postlerhwaite (Eds.), *The international encyclopedia of education*, 2nd ed., vol. 2 (pp. 1194-1198). New York: Pergamon.
- March, J. G., & Olsen, J. P. (2000). Democracy and schooling: An institutional perspective. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 148-174). Lawrence: The University of Kansas Press.

- Marshall, T. H. (1977). *Class, citizenship and social development*. Chicago: University of Chicago Press.
- Marshall, T. H. (1981). *The right to welfare and other essays*. London: Heinemann.
- McDonnell, L. M. (2000). Defining democratic purposes. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 1-21). Lawrence: University of Kansas Press.
- McPeck, J. E. (1981). *Critical thinking and education*. New York: Martin.
- Mead, M. (1996). Ruling class strategies and citizenship. In M. Blumer & A. Rees (Eds.), *Citizenship today: The contemporary relevance of T. H. Marshall*. London: University College.
- Melchior, A. (1997). *National evaluation of learn and serve America school and community-based programs: Interim report*. Waltham, MA: Brandeis University Center for Human Resources.
- Merelman, R. M. (1971). *Political socialization and educational climates*. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Merelman, R. M. (1980). Democratic politics and the culture of American education. *American Political Science Review*, 74, 319-332.
- Merelman, R. M. (1986). Revitalizing political socialization. In M. G. Hermann (Ed.), *Political psychology: Contemporary problems and issues* (pp. 279-320). San Francisco: Jossey-Bass.
- Milbrath, L. W. (1965). *Political participation*. Chicago: Rand McNally.
- Milbrath, L. W., & Goel, M. L. (1977). *Political participation: How and why people get involved in politics*. Chicago: Rand McNally.
- Moe, T. M. (2000). The two democratic purposes of public education. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 127-48). Lawrence: University of Kansas Press.
- Motyl, A. J. (Ed.). (1992). *The post-Soviet nations*. New York: Columbia University Press.
- Mouffe, C. (1992). Democratic politics today. In C. Mouffe (Ed.), *Dimensions of radical democracy* (pp. 1-14). London: Verso.
- National Commission on Civic Renewal. (1998). *A nation of spectators: How civic disengagement weakens America and what we can do about it*. College Park: University of Maryland Press.
- Nie, N. H., Powell, B., & Prewitt, K. (1969). Social structure and political participation. *American Political Science Review*, 63, 361-378.
- Nie, N. H., Junn, J., & Stehlik-Barry, K. (1996). *Education and democratic citizenship in America*. Chicago: University of Chicago Press.
- Niemi, R. G., & Hepburn, M. A. (1995). The rebirth of political socialization. *Perspectives on Political Science*, 24(1).
- Niemi, R. G., Hepburn, M. A., & Chapman, C. (2000). Community service of high school students: A cure for civic ills? *Political Behavior*, 22(1).
- Niemi, R. G., & Junn, J. (1998). *Civic education: What makes students learn*. New Haven: Yale University Press.
- Nodia, G. (1994). Nationalism and democracy. In L. Diamond & M. F. Plattner (Eds.), *Nationalism, ethnic conflict, and democracy* (pp. 3-23). Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Norris, P. (1999). Introduction: The growth of critical citizens? In P. Norris (Ed.), *Critical citizens: Global support for democratic government* (pp. 1-31). Oxford: Oxford University Press.

- Oakes, Jeannie. (1985). *Keeping track: How schools structure inequality*. New Haven: Yale University Press.
- Oakes, J., Gamoran, A., & Page, R. N. (1992). Curriculum differentiation: Opportunities, outcomes, and meanings. In P. W. Jackson (Ed.), *Handbook of research on curriculum* (pp. 570-626). New York: Macmillan.
- Pangle, L. S., & Pangle, T. L. (2000). What the American founders have to teach us about schooling for democratic citizenship. In L. M. McDonnell, P. M. Timpane, & R. Benjamine (Eds.), *Rediscovering the democratic purposes of education* (pp. 21-47). Lawrence: The University of Kansas Press.
- Patrick, J. J. (1977). Political socialization and political education in schools. In S. A. Renshon (Ed.), *Handbook of political socialization* (pp. 190-223). New York: Free Press.
- Patrick, J. J., & Hoge, J. D. (1991). Teaching government, civics, and law. In J. P. Shaver (Ed.), *Handbook of research on social studies teaching and learning* (pp. 427-437). New York: Macmillan.
- Paul, R. (1993). *Critical thinking: How to prepare students for rapidly changing world*. Santa Rosa, CA: Sonoma State University.
- Pingel, F. (1999). *UNESCO guidebook on textbook research and textbook revision*. Strasbourg: UNESCO.
- Postman, N., & Powers, S. (1992). *How to watch TV news*. New York: Penguin Books.
- Power, F. C., Higgins, A., & Kohlberg, L. (1989). *Lawrence Kohlberg's approach to moral education*. New York: Columbia University Press.
- Pratte, R. (1988). *The civic imperative*. New York: Teachers College Press.
- Putman, R. D. (1995). Bowling alone: America's declining social capital. *Journal of Democracy*, 6, 65-78.
- Reading minds. (2001, February 24). *Economist*, 358, 91-94.
- Reich, R. (1995, June). *Testing the boundaries of parental authority over education: The case of homeschooling*. Paper presented at conference "Fostering Youth's Civic Engagement and Participation in Free and Democratic Societies," Brown University, Providence, RI.
- Rifkin, J. (1995). *The end of work*. New York: Putnam.
- Rist, R. C. (1970). Student social class and teacher expectations: The self-fulfilling prophecy in ghetto education. *Harvard Educational Review*, 40, 411-451.
- Rist, R. C. (1977). On understanding the process of schooling: The contributions of labeling theory. In J. Karabel & A. H. Halsey, *Power and ideology in education* (pp. 292-313). New York: Oxford University Press.
- Rose, R. (1999). Eastern Europe a decade later: Another great transformation. *Journal of Democracy*, 10(1), 51-57.
- Sartori, G. (1997). Understanding pluralism. *Journal of Democracy*, 8(4), 58-70.
- Sarup, M. (1978). *Marxism and education*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Saunders, G. (1993). Citizenship in a liberal society. In B. S. Turner (Ed.), *Citizenship and social theory* (pp. 57-91). London: Sage.
- Schild, V. (2000). Neo-liberalism's new gendered market citizens: The "civilizing" dimensions of social programmes in Chile. *Citizenship Studies*, 4(3), 275-307.
- Schlozman, K. L., Verba, S., Brady, H., & Erkulwater, J. (1998). *Why can't they be like we are? Understanding the generation gap in participation*. Unpublished manuscript. Boston College.

- Schneider, D. (2000). Symbolic citizenship, nationalism and the distant state: The United States Congress in the 1996 debate on immigration reform. *Citizenship Studies*, 4(3), 255-275.
- Scholte, A. J. (2000). Global civil society. In N. Woods (Ed.), *The political economy of globalization* (pp. 173-201). Basingstoke, England: Macmillan.
- Sigel, R. (Ed.). (1970). *Learning about politics*. New York: Random House.
- Sigel, R., & Hoskin, M. (1981). *The political involvement of adolescents*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- Solomon, J. (1988). *The signs of our times*. Los Angeles: Tarcher.
- Spring, J. (1980). *Educating the worker-citizen*. New York: Longman.
- Spring, J. (2000). *The universal right to education*. Mahwah, NJ: Erlbaum.
- State of world conflict report*. (1998). Carter Center.
- Stotsky, S. (1991). *Connecting civic education and language education: The contemporary challenge*. New York: Teachers College Press.
- Stouffer, S. A. (1955). *Communism, conformity and civil liberties*. Garden City, NY: Doubleday.
- Sullivan, J., Marcus, G., & Minns, D. (1975). The development of political ideology: Some empirical findings. *Youth and Society*, 7, 148-70.
- Tapp, J. L. (1971) Developing sense of law and legal justice. *Journal of Social Issues*, 27(2), 65-91.
- Taylor, C. (1994). The politics of recognition. In A. Gutmann (Ed.), *Multiculturalism: Examining the politics of recognition* (pp. 25-74). Princeton: Princeton University Press.
- Thornberry, P. (1991). *International law and the rights of minorities*. Oxford: Oxford University Press.
- Torney, J., Oppenheim, A., & Farnan, R. (1975). *Civic education in ten countries. An empirical study*. New York: Halsted Press.
- Torney-Purta, J. (1990). Youth in relation to social institutions. In S. S. Feldman, & G. R. Elliott (Eds.), *At the threshold: The developing adolescent* (pp. 457-478). Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Torney-Purta, J. (1997). Links and missing links between education, political knowledge, and citizenship. *American Journal of Education*, 105, 447-57.
- Torney-Purta, J., Lehmann, R., Oswald, H., & Schulz, W. (2001). *Citizenship and education in twenty-eight countries*. Amsterdam: IEA.
- Torney-Purta, J., Schwille, J., & Amado, J. A. (1999). *Civic education across countries: Twenty-four national case studies from the IEA civic education project*. Amsterdam: IEA.
- Travers, E. (1982). Ideology and political participation among high school students: Changes from 1970-1978. *Youth and Society*, 13(3), 327-352.
- Travers, E. (1983). The role of school in political socialization reconsidered. *Youth and Society*, 14(4), 475-501.
- Trenfield, W. G. (1965). An analysis of the relationship between selected factors and the civics interests of high school students. *Journal of Educational Research*, 58, 460-472.
- Turner, B. S. (1993). *Citizenship and social theory*. London: Sage.
- Turner, B. S. (1997). Citizenship studies: A general theory. *Citizenship Studies*, 1(1), 5-19.
- UNESCO. (2000a). *The Dakar framework for action: Education for all: Meeting our collective commitments*.

- UNESCO. (2000b, April). *Final report*. World Education Forum, Dakar, Senegal.
- UNESCO. (2000c). World declaration on education for all: Meeting basic learning needs. In *The Dakar framework for action: Education for all: Meeting our collective commitments*.
- Universal Declaration of Human Rights, 1948. (1992) In I. Brownlie (Ed.), *Basic documents on human rights* (3rd ed.). New York: Oxford University Press.
- Verba, S., Nie, N., & Kim, J. (1978). *Participation and political equality: A seven nation comparison*. New York: Cambridge University Press.
- Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). *Voice and equality*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Walzer, M. (1989). Citizenship. In T. Ball, J. Farr, & R. I. Hanson (Eds.), *Political innovation and conceptual change* (pp. 211–219). Cambridge: Cambridge University Press.
- Walzer, M. (1997). *On toleration*. New Haven: Yale University Press.
- Weiner, E. (1998). Coexistence work: A new profession. In E. Weiner (Ed.), *The book of international coexistence* (pp. 13–25). New York: Continuum.
- Weinreich-Haste, H. (1986). Kohlberg and politics: A positive view. In S. Modgil & C. Modgil (Eds.), *Kohlberg: Consensus and controversy*. Lewes, England: Falmer Press.
- Weissberg, R. (1974). *Political learning, political choice & democratic citizenship*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Wexler, P. (1990). Citizenship in the semiotic society. In B. S. Turner (Ed.), *Theories of modernity and postmodernity* (pp. 164–176). London: Sage.
- Whitty, G. (1985). Social studies and political education in England since 1945. In I. Goodson (Ed.), *Social histories of the secondary curriculum: Subjects for study* (pp. 269–289). London: Falmer Press.
- Wolfinger, R. E., & Rosenstone, S. J. (1980). *Who votes?* New Haven: Yale University Press.
- Wood, D. N. (1996). *Post-intellectualism and the decline of democracy*. Westport, CT: Praeger.
- Young, M. F. D. (1971). An approach to the study of curricula as socially organized knowledge. In M. F. D. Young (Ed.), *Knowledge and control* (pp. 19–47). London: Collier-Macmillan.
- Ziblatt, D. (1965). High school extracurricular activities and political socialization. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 361, 20–31.

الفصل التاسع عشر^(٣٢٤)

الفعل السياسى الجماعى

بيروت كلاندرمانس

كانت المشاركة فى العمل السياسى الجماعى دائما مصدر إبهار للعلماء الاجتماعيين ربما بسبب إعجابهم بفكرة أن الناس على استعداد لتقديم التضحيات لقضية ما حتى ولو خاطروا أحيانا بحياتهم. وقد يؤدى الانبهار أيضا بالبعض إلى الرأى القائل بأن المشاركة فى العمل الجماعى هى فعل غير عقلانى ينفذه عدد من أعضاء المجتمع المعزولين والمهمشين (Hoffer, 1991; Kornhauser, 1959; Lebon 1903/1960).

ولقد تجاوزنا منذ ذلك الحين النظريات التى وضعت المشاركة فى العمل الجماعى فى إطار عدم العقلانية. فنظريات ونماذج اليوم هى أطر معقدة ومصقولة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة متعددة الأوجه من العوامل لتفسير المشاركة فى العمل الجماعى. لقد تجاوزنا بالفعل مسافة طويلة من الدراسات الأولى التى اعتبرت مشاعر الحرمان النسبى أو الإحباط هى المحدد الوحيد للمشاركة فى العمل الجماعى، إلى النماذج المعقدة للتجنيد والمشاركة فى الوقت الحاضر.

(٣٢٤) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

سوف أقوم فى هذا الفصل باستعراض الدروس التى تعلمناها حتى وقتنا هذا بالمقارنة بالعقدين أو الثلاثة أو الأربعة الماضية، حين بدأت الدراسة الامبريقية المنظمة للمشاركة فى الفعل الجماعى فى الانطلاق، فمعرفة اليوم أكثر بكثير عن ديناميات المشاركة فى العمل الجماعى. ومعظم الأعمال التى تمت خلال تلك الأعوام، نفذت فى سياق شكل محدد من العمل السياسى الجماعى، وهو العمل الذى تم فى سياق حركة اجتماعية أو حركة سلام أو الحركة المناهضة لحرب فيتنام، أو الحركة النسائية أو الحركة البيئية. لذلك، سوف أركز فى هذا الفصل على المشاركة فى الحركة الاجتماعية وبالتحديد على ثلاث قضايا: الأولى هى أن المشاركة فى الحركات قد أصبحت الطريقة الشائعة للعمل السياسى. ويشار إلى ذلك فى الأدبيات "بحركة السياسة" movementization of politics^(٣٢٥).

لقد كان من شأن تلك التطورات أن جعلت التمييز الكلاسيكى بين المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية أمراً بالياً. وما كان يشار إليه فى الماضى على أنه مشاركة سياسية غير تقليدية فى الأدبيات، أصبح الآن أمراً تقليدياً كأي شكل من أشكال المشاركة السياسية الأخرى. ثانياً، سوف أسعى إلى توضيح ديناميات المشاركة فى الحركات وسوف أستعير مفاهيم الطلب والعرض من الاقتصاد للتمييز بين العوامل الكامنة فى العامة (الطلب) والعوامل التى تميز الحركات التى تقوم العمل الجماعى (العرض). أما تعريف التعبئة، فهو العملية التى تجمع بين العرض والطلب. وتلعب وجهات نظر ثلاث عن المشاركة دوراً مركزياً فى تناولى لموضوع التعبئة وهى بإيجاز الأدوات instrumentality والهوية والإيديولوجية. وتؤكد كل من وجهات النظر الثلاث على آلية مختلفة للدوافع فى تفسير المشاركة فى الحركات.

(٣٢٥) استخدمنا هذا التعبير رغم عدم شيوعه باعتباره التعبير الدقيق عن فكرة تحول الاهتمامات والحاجات السياسية الفردية إلى حركة اجتماعية سياسية جماعية (المراجع)

فالناس يشاركون لأنهم يرغبون في تغيير شيء ما أو أنهم يريدون إظهار هويتهم أو لأنهم يرغبون في التعبير عن آرائهم ومنح العالم معنى. ثالثاً، سوف أناقش موضوع المشاركة عبر مسار الحياة. وأما الأسئلة التي سوف أتناولها في الجزء الأخير، فهي تتعلق جميعاً بعمليات المشاركة طويلة المدى. ما ديناميات المشاركة المستدامة؟ وكيف تتحول حياة البعض إلى العمل كنشطاء محترفين activist career؟ كيف يتم الحفاظ على الحركة الاجتماعية ولماذا يتركها الناس؟ وأختتم هذه الفصل بمناقشة موجزة لما تخلفه المشاركة في الحركات الاجتماعية من تأثيرات على مجريات الحياة.

حركة السياسة: Movementization of Politics

"الحركات الاجتماعية هي تحديات جماعية من قبل أناس متضامنين ولهم غايات مشتركة وفي تفاعل مستمر مع النخب والسلطات" (Tarrow, 1994, p.4). ويتضمن هذا التعريف للحركات الاجتماعية ثلاثة عناصر أساسية تستحق بعض التوضيح وهي أولاً أن الحركات الاجتماعية إنما هي احتجاجات جماعية، أى أفعال موجهة ضد النخب والسلطات والجماعات الأخرى وأيضاً ضد المعايير الثقافية السائدة. وهناك سبب واضح وراء ذلك، فالحركات الاجتماعية تضم نموذجياً أناساً يفتقدون إمكانية ممارسة السياسة فلو كانوا يتمتعون بتلك الإمكانية، لما كان هناك داع للحركة الاجتماعية. فالعمل الجماعي الجدالي يدفع السلطات للاهتمام بالمطالب المقدمة. ثانياً، تتعلق الحركات الاجتماعية بأناس لهم هدف وتضامن مشترك. فالمشاركون في الحركات الاجتماعية يتحدون وراء مطالب مشتركة ويرغبون في أن تفعل السلطات شيئاً وأن تغير وضعاً ما أو تعيد النظر في بعض التغييرات. وتجد مثل هذه المطالب المشتركة جذورها في مشاعر الهوية والتضامن المشتركة. ثالثاً، إن الأحداث المتفرقة للعمل الجماعي لا تعتبر حركة

اجتماعية، فمن خلال دعم العمل الجماعي فقط، يستطيع الفاعل أن يحول حادثاً تنازعيًا إلى حركة اجتماعية، فالعمل الجماعي المستديم يتطلب بعض التنظيم. والحركات الاجتماعية هي شبكات متنوعة من المجموعات والمنظمات التي تطلق فرديًا أو تضامنيًا الأنشطة التي يمكن للأفراد أن يشاركوا فيها (McAdam, McCarthy and Zald, 1996).

وبالطبع، ليست كل أشكال المشاركة في الحركات التنازعية ولا حتى كافة أشكال المشاركة عامة تكون بالضرورة جماعية. فالمشاركة الاختيارية في مكتب منظمة حركية أو حضور اجتماعات الأعمال أو دفع رسوم العضوية ليست أفعالاً تنازعية في حد ذاتها. ولكن الجدير بالملاحظة أنه ليس من غير الشائع أن تدر مثل هذه الأنشطة الموارد المطلوبة لمزيد من الأفعال الأكثر جدالية. وجدير بالملاحظة أيضًا أن السلطات قد لا تسمح بتلك الأنشطة، بصرف النظر عن تواضعها. ويبدو أنه ليس تواضع الأنشطة أو تطرفها فقط، بل أهدافها، هي التي تحدد معناها. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق بعض هذه الأنشطة بأفراد وليس بجماعات. والحقيقة أن الناس لا تحتاج بالضرورة للقاء بعضهم البعض. فالرسائل والأهداف يمكن توصيلها بوسائل متعددة. ولكن النقطة الأساسية هي أن الأفراد ينتسبون إلى فئات اجتماعية أكبر وينشطون بالنيابة عنها (Kelly and Breinlinger, 1996).

ويلاحظ ماير وتارو (Meyer and Tarrow 1998) أن الأفعال المرتبطة بالحركات قد ازدادت على مدى الثلاثين عامًا الماضية، ويتساءلان عما إذا كان السبب وراء ذلك هو أن النشاط الحركي قد أصبح جزءًا من التصانيف التقليدية الخاصة بالمشاركة، بمعنى أن النشاط قد أصبح ممأسسًا. وقدم نايدهارت وروشت Neidhart and Rucht 1993 وجينكينز وكلاندرمانز Jenkins and Klandermans 1995 ملاحظة شبيهة. فقد جادل هؤلاء بشكل متزايد، أن منظمات الحركات الاجتماعية قد حلت محل الأحزاب السياسية

كوسائط في تمثيل المصالح بين المواطنين والدولة. ولا يفسر هؤلاء ذلك على أنه مأسسة لأفعال الحركة الاجتماعية بل على أنه "حركة للسياسة". وتسعى الحقائق التالية إلى دعم هذه المقولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بعد الستينيات والسبعينيات (أي أعوام الحركات الطلابية والحركات النسائية) انتشرت كافة أنواع الحركات المناهضة لحملة ERA^(٣٢٦)، وأمهات ضد قيادة مدمنى الكحوليات للسيارات، وحركة المثليين الجنسيين، والحركة المناهضة للتوسع النووى، والحركة المطالبة بسحب الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا، الخ....) (انظر Meyer and Tarrow 1998). ويلاحظ راسل دالتون (Russel Dalton 1996, p. 76) فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٧٥ أن ٢٢% من البريطانيين قد وقعوا على عرائض ما. ووصل هذا الرقم إلى ٧٥% فى عام ١٩٩٠. وفى عام ١٩٧٤ اشترك ٩% من البريطانيين فى مظاهرات مقارنة ب ٢٥% فى عام ١٩٩٠. وبين ١٩٧٩ و ١٩٩٣ تضاعف عدد حالات الاحتجاج فى مدينة مارسيليا الفرنسية من ١٨٣ إلى ٣٩٥ سنوياً. (Fillieule, 1998). وأشار روشت (Rucht 1998) إلى التزايد الكبير فى أعداد الاحتجاجات فى ألمانيا خلال نفس المدة وهى النتيجة التى أكدها كريس وكوبمانز ودوفنداك وجيجينز Kriesi, Koopmans, Duyvendak and Guigni. 1995 فى دراستهم عن الحركات الاجتماعية الجديدة فى أوروبا. وبشكل عام، تدعم ملاحظة ماير وتاور الدراسات الإمبريقية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهما يجادلان بأن انتشار الاحتجاج هذا ليس مجرد مسألة نمو فى الأرقام، أى تزايد أحداث الاحتجاج فى نطاق فترة زمنية معينة، ولكنه يشير إلى انتشارها بين قطاعات أعرض من السكان. لقد أصبح نشاط الحركات الاجتماعية ظاهرة شائعة بين مختلف المجموعات العمرية وخطوط النوع الاجتماعى، ومن اليسار إلى اليمين، وبين الطلبة والعمال وفى المجتمعات الشرقية والغربية على حد سواء.

(٣٢٦) مشروع قانون المساواة فى الحقوق Equal Rights Amendment (المراجع)

لماذا إذن أصبحت الحركات الاجتماعية بهذا الحجم من الشيوع؟ بالرغم من اختلاف المنطق، تتعلق الإجابة على هذا السؤال بالأهمية النسبية التي تتسبب لمنظمات الحركات الاجتماعية ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية كوسطاء بين المواطنين والدولة (Jenkins and Klandermans 1995). وبهذه الطريقة من التفكير، تتطوى الأهمية المتزايدة لأحد اللاعبين بالضرورة على تغيير في معنوية الآخرين. ويقترح بيرشتاين (Birstein 1999) أنه ما دام رأى العام متحدًا وواضحًا، لا يحتاج السياسيون إلى منظمات الحركات الاجتماعية أو جماعات المصالح لتعريف السياسة. ودلالة ذلك أن منظمات الحركات الاجتماعية تكتسب أهمية حين يكون رأى العام منقسمًا ومشتتًا بشأن قضية ما. بمعنى آخر، ووفقًا لهذا المنطق، فقد تنامي قطاع الحركات الاجتماعية بشكل كبير لأن المجتمعات الأوروبية قد أصبحت أقل هيمنة. ويتخذ خط منطقي آخر الفعالية النسبية لقطاع الحركة كنقطة انطلاق (Giugni, 1999, Jenkins 1995) وبمقارنة الصعود الفردي من خلال المؤسسات السياسية، قد تكون الأفعال الجماعية التنافسية شديدة الفعالية بشرط أن تكون المكونات الصحيحة كلها في مكانها. لقد قمت منذ عشر سنوات بتقدير أن حوالى ثلث حالات الفعل السياسى الجماعى قد تتمتع بدرجة ما من النجاح وذلك على أساس فحص عدة تقارير (Klandermans 1989b) ولا توجد مثل هذه التقديرات بالنسبة للأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ولكن يمكن الافتراض أن تجربة النجاح تشجع على أفعال شبيهة فى المستقبل وأن مشاهدة نجاح الآخرين هو حافز على التجربة الذاتية.

لقد كانت أدبيات المشاركة السياسية تميز بين المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية (انظر Barnes and Kaase 1979). وتتعلق المشاركة السياسية التقليدية بأشكال من المشاركة مثل التصويت وتنظيم الحملات والتشبيك والمشاركة فى الأحزاب السياسية أما الأشكال غير التقليدية، فتتعلق

بالمقاطعة وحصار المواقع ومظاهرات الاحتجاج. وتوحي تسمية "التقليدى" و"غير التقليدى" بأن بعض أشكال المشاركة أكثر روتينية وأكثر شيوعاً وأكثر اعتيادية عن أشكال أخرى. وربما كان هذا التمييز مفيداً في فترة ما فى الماضى. إلا أن ما كان يتم تحديده كغير تقليدى قد أصبح أكثر شيوعاً وأكثر روتينية عن بعض الأشكال المسماة بالتقليدية من المشاركة السياسية. وقد أطلق سيدنى تارو Sydney Tarrow 1994 مصطلح مصادر الأفعال الشكلية modal action repertoire للتأكيد على أن أشكالاً عديدة من الأفعال الجماعية قد أصبحت مصدراً طبيعياً للأنشطة السياسية للمواطن العادى. وتتعلق الأمثلة المثيرة للاهتمام من الأبحاث المتعلقة بهذه النقطة، بوضع الاحتجاج تحت سيطرة الشرطة policing protests (Della Porta Reiter, 1998). وقد كشفت تلك الدراسات، ضمن دراسات أخرى، عن سيطرة الشرطة على مظاهر الاحتجاج فى مقر البرلمان بواشنطن، (McPail and McCarthy, 1998) أنه عبر الأعوام، قامت الشرطة والمنظمون بالتعاون المتبادل فى تطوير روتين شامل للتحكم فى المظاهرات الجماهيرية. وقد ساهمت هذه التطورات فى التقليل من فائدة التمييز بين التقليدى وغير التقليدى. والحقيقة أن المواطنين النشطين سياسياً يستخدمون العديد من المصادر التى من شأنها أن تجعل التمييز بين ما هو تقليدى وغير تقليدى أمراً عقيماً. ومن المفيد نظرياً، أن نميز بين الأشكال الفردية والجماعية من الفعل السياسى لأن الديناميات الدافعة للفعل الجماعى تختلف عن الفعل الفردى كما سوف أوضح فى الصفحات التالية.

المقاربات النظرية الأساسية:

ليس هذا هو المكان المناسب للإجابة على السؤال الخاص بالسبب وراء ظهور الحركات الاجتماعية ولماذا تصبح ممارسة شائعة. فهناك أدبيات وفيرة عن هذا الموضوع مثلاً:

Buechler, 2000; Klandermans, 2000b; 2001; McAdam, McCarthy and Zald, 1996; McAdam, Tarrow and Tilly, 2001; Meyer and Tarrow, 1998; Pichardo, 1997; Tarrow, 1998). ولغرض هذه الدراسة، يكفى تلخيص الإجابات العالمية التى قدمت وهى بإيجاز كالتالى: إن الناس يشعرون بالظلم لأن لديهم الموارد اللازمة لتعبئة واغتنام الفرصة السياسية للاحتجاج، وأيضاً بسبب تسييس الهويات الجماعية. وتتوازى تلك الإجابات مع تاريخ المقاربات النظرية تجاه العمل الجماعى. لقد بدأ البحث فى الخمسينيات والستينيات مع النظريات الكلاسيكية مثل التفاعل الرمضى Symbolic interactions والوظيفية البنوية Structural functionalism ونظرية الحرمان النسبى relative deprivation. وقد قام بويشلىر (2000) Beuchler بتصنيف تلك النظريات على أنها نظريات كلاسيكية عن السلوك الجماعى وهى الفئة التى يصفها بأنها النظريات التى تفهم الحركات الاجتماعية كرد فعل للتوتر أو الانهيار الاجتماعى. كما ينظر إلى المسببات المباشرة للسلوك الجماعى على أساس أنها تضرب بجذورها فى الأفراد الذين يختبرون أشكالاً متعددة من عدم الرضا والتوتر. وبشكل أساسى يعتبر عدم الرضا أصل الاحتجاج. وفى أدبيات الحركات الاجتماعية، تسمى هذه النظريات "نظريات الانهيار" breakdown theories وهو مصطلح يشير إلى أن تلك النظريات اعتبرت الحركات الاجتماعية مؤشرات عن وجود انقسامات أساسية فى مجتمع ما وعن التوتر المجتمعى أو حتى انهياره نتيجة لتلك التوترات. وتعتبر أعمال بلامر (1951) Blumer وتيرنر وكيليان (1972) Tunner Killian وشملىسر (1962) Smelser ودافيز (1962) Davies وجور (1970) Gurr أمثلة كلاسيكية عن هذا التقليد البحثى. ويرتبط الباحثان الأول والثانى بالتفاعل الرمضى وشملىسر بالوظيفية البنوية والآخران بالحرمان النسبى.

غير أنه قد أتضح أن كثيراً من الأشخاص الذين يشعرون بالظلم لا يشتركون في الاحتجاج والحقيقة أن مناصري نظرية تعبئة الموارد قد بدأوا في بداية السبعينيات في الدفع بأن الظلم منتشر، وأن السؤال الحقيقي ليس ما الذى يجعل الناس يشعرون بالظلم ولكن ما الذى يجعل الناس الذين يشعرون بالظلم يشتركون فى الحركات الاجتماعية (McCarthy and Zald, 1976: 1973). فقد رأى منظرو تعبئة الموارد الحركات الاجتماعية طبيعية وعقلانية، وأنها تحديات سياسية متأصلة مؤسسياً من جهة الناس الذين يشعرون بالظلم، كما أنهم يعتقدون أن اختلاف درجة توافر الموارد هو الذين يفسر - من وجهة نظرهم - لماذا يشترك بعض الناس ممن يشعرون بالظلم فى الحركات الاجتماعية، بينما لا يشترك البعض الآخر. وقد قيل إن الناس تحتاج إلى الموارد من أجل القيام بعمل سياسى جماعى. وأن المورد الرئيسى لمثل هذا العمل هو المنظمات والشبكات التى توجد بين السكان المتأثرين (ما يطلق عليها المنظمات الأصلية indigenous، (Morris 1982). وفى سياق إطار تعبئة الموارد، تم تحليل المشاركة فى العمل الجماعى بالإشارة إلى التكلفة والمزايا المرتبطة بها. وتم توظيف نظرية أولسون Olson عن العمل الجماعى (Olson 1968) ونماذج الاختيار العقلانى للسلوك (Oberschall. 1993; Klandermans 1984. Opp 1989) كنماذج لتفسير مشاركة الأفراد أو عدم مشاركتهم فى العمل الجماعى. وعندما تتجاوز المزايا الكامنة التكاليف المتوقعة، يختار الناس المشاركة. وتكمن المفارقة فى أن نفس الحرمان الذى قد يدفع الناس للقيام بالعمل الجماعى هو الذى قد يحرمهم من الموارد التى يحتاجونها للقيام بمثل هذا العمل، ومن الطبيعى النظر إلى الموارد الخارجية باعتبارها السبيل لاستعادة ذلك التوازن^(٣٢٧).

(٣٢٧) فى جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، حصلت كل الجمعيات الأهلية بصرف النظر عن أهميتها على تمويل خارجى أثناء فترة التمييز العنصرى (المؤلف)

وباستخدام استعارة اقتصادية، يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية (المعتقدات التي تمثل تفضيلاً للتغيير في المجتمع)، ومنظمات الحركات الاجتماعية (المنظمات التي تنتهي إلى حركة اجتماعية) وصناعات الحركات الاجتماعية (منظمات الحركات الاجتماعية التي تنتمي إلى نفس الحركة الاجتماعية) وقطاع الحركة الاجتماعية (كافة الحركات الاجتماعية في المجتمع). وسرعان ما تطورت نظرية مشتقة من نظرية تعبئة الموارد في إطار العلوم السياسية - وهي مقاربة العملية السياسية - التي اقترحت أن تقديم فرص سياسية للشعوب التي تشعر بالظلم مع الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات تحدث فرقاً. أما الفرص السياسية، فهي الأبعاد المتسقة ولكنها ليست بالضرورة نظامية أو دائمة - للبيئة السياسية التي تقدم الحوافز للناس لاتخاذ الأعمال الجماعية من خلال التأثير على توقعاتهم عن النجاح أو الفشل" (Tarrow, 1994, P. 85). ومن أهم جوانب البيئة السياسية التي تمت الإشارة إليها هي قوة الدولة ودرجة القهر والنظام الحزبي ودرجة إمكانية الوصول إلى السياسات وانقسام النخب.

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ونتيجة جزئية للتبادل بين علماء الحركات الاجتماعية الأمريكيين والأوروبيين، (Klandermans, Kriesi, and Tarrow, 1988)، ظهر الاهتمام بتطوير الأصول المعرفية والعاطفية للحركات الاجتماعية. وفي سياق الاستجابة للمقاربة البنائية للنموذج الأساسي السائد في ذلك الوقت وهو تعبئة الموارد - بدأ علماء الحركات الاجتماعية في تسليط الضوء من كافة الزوايا على عمليات التفاعل والتعريف الرمزي والتفاوض بين المشاركين والمعارضين والمتفرجين في مجال العمل الجماعي. فالمظالم والموارد والفرص كلها ذات صلة بتطور الحركات الاجتماعية ولكنها أيضاً محرصة لتلك العمليات كما أنها محصلة لها. بمعنى آخر، إن المظالم والموارد والفرص كلها مبنية اجتماعياً. بالإضافة إلى ذلك،

فقد أبرز الباحثون الذين يتبنون وجهة النظر تلك، حقيقة أن الشعوب التي تشعر بالظلم قد تمتلك الموارد والفرص للاحتجاج إلا أنه مازال عليها أن تتبنى هوية جماعية مهيمنة للمشاركة في العمل السياسي الجماعي. وقد تم وصف هذه المقاربة الجديدة للعمل الجماعي باستفاضة في دراسات التأيير والهوية الجماعية والعواطف في سياق الحركات الاجتماعية وذلك على مدى الخمسة عشر عاما المنصرمة وأطلق عليها جميعاً أسم المقاربات البنائية الاجتماعية للاحتجاج. وكان سنو Snow وزملاؤه (سنو، روتشورد، بيرك، وردين وبنفورد) (Snow, Rochford, Burke, Warden and Benford 1986) من أوائل من قاموا بشرح دور العمليات المعرفية في مناقشتهم لتحديد الإطار، أي محاولات منظمي الحركة لإقناع الناس بتبني قراءة الحركة للموقف، وهو الأمر الذي أناقشه في الجزء التالي. وفي نفس الوقت، بدأ ميلوتشي (Melucci 1985) في الإشارة إلى أهمية الهوية الجماعية. (وأيضا Cohen, 1985) وسرعان ما بدأت مفاهيم الإدراك والهوية في الانتشار في أدبيات الحركات الاجتماعية (راجع Morris and Mueller, 1992 للنظرة العامة). وقد سعى أصحاب المحاولة البنائية constructionist الاجتماعية الأكثر حداثة إلى الابتعاد عن المقاربات البنائية Structural مثل تعبئة الموارد والعمليات السياسية والاتجاه إلى إبراز دور الإنفعالات في العمل الجماعي (انظر Goodwin, Jasper and Poletta, 2001 لنظرة عامة). وسوف تظهر المفاهيم الأساسية للمقاربة البنائية الاجتماعية - التأيير، الهوية والمشاعر بشكل بارز في الصفحات التالية. ولغرض هذا العرض يكفي استنتاج أن البنائية الاجتماعية قد وجدت مكاناً لها كمقاربة مشروعة بديلة لتحليل الحركات الاجتماعية (Buechler, 2000, P. 54).

ويشير العرض الموجز للاتجاهات النظرية الثلاثة التي هيمنت على هذا المجال إلى أن توليد الحركات الاجتماعية أمر مرتبط بالعوامل الخاصة

بالعرض والطلب في المجتمع، وبالتعبئة بوصفها العملية التي تربط بين الاثنين. وتتعلق عوامل الطلب باهتمام المجتمع بأهداف الحركة، فهل تتناول الحركة مشكلة تثير قلق الناس؟ وهل هناك داع لحركة حول هذه القضايا؟ وعادة ما يمثل المهتمون بالمشاركة في حركة ما نسبة بسيطة من المهتمين بالقضية. وليس هذا بالضرورة إشارة إلى الضعف بل على العكس، فحتى تكون الحركة مجدية، لابد من مخزون كبير من المتعاطفين لرعاية النشطين بها. ومن ناحية أخرى، تتعلق عوامل العرض بخصائص الحركة. فهل هي قوية؟ هل من الأرجح أن تحقق أهدافها بتكلفة ممكن تحملها؟ هل للحركة زعماء يتمتعون بالكاريزما؟ هل هي تنظم يمكن أن يشعر الناس بالانتماء إليه؟ هل تقدم أنشطة تستميل الناس؟ فالعرض والطلب لا يجتمعان معاً بشكل آلي. وفي سياق اقتصاد السوق يوظف التسويق للتأكد من أن الجامعة على دراية بعرض ما قد يتلاءم مع طلبها. وأما التعبئة، فهي آلية التسويق لمجال الحركة والثلاثة معاً: العرض والطلب والتعبئة يقومون ببناء ديناميات المشاركة في الحركة.

ديناميات المشاركة في الحركة: التعبئة

إن مشاركة الأشخاص في العمل السياسي الجماعي الذي يحركه تنظيم حركة اجتماعية هي المحصلة النهائية لعملية التعبئة التي أحياناً ما تكون طويلة. والتعبئة الناجحة هي التي تجمع العرض والطلب معاً. فالتعبئة عملية معقدة يمكن تقسيمها إلى عدة خطوات مميزة مفهوماً ولقد كان كلاندرمانز Klandermans أول من قام بتقسيم عملية التعبئة إلى تعبئة إجماع وتعبئة عمل. وتشير تعبئة الإجماع إلى نشر آراء تنظيم الحركة وأما تعبئة العمل فتشير إلى تحويل هؤلاء الذين تبنوا آراء الحركة إلى مشاركين. ووفقاً لهذا التعريف، يصبح من الواضح تقييد التعبئة بنتائج تعبئة الإجماع. (Klandermans, 1997).

وتعرض دراسة ولجريف ومانسن Walgrave and Manssen 2000 الخاصة بالمسيرة البيضاء The White March ببروكسل، في أكتوبر ١٩٩٦ توضيحاً مثيراً للاهتمام. كانت المسيرة قد نظمت استجابة لفشل الحكومة في التعامل مع أحداث الخطف والقتل في ديترود Dutroux وقد تسبب الغضب الأخلاقي إلى انتشار مئات الآلاف من البشر في الشوارع، ويشير الكاتبان إلى أن وسائل الإعلام قد لعبت دوراً أساسياً في تعبئة الإجماع حول هذا الموضوع.

ولقد قام سنو وبنفورد Snow and Benford وزملاؤهما بتوضيح هذه المسألة بشكل أكبر في سياق مقارنة انحياز الإطار بالنسبة للتعبئة (أنظر Benford 1997 لعرض نقدي لهذا الموضوع). والأطر هي مجموعة من المعتقدات والقيم والآراء عن العالم. وبشكل أكثر تحديداً لقد أطر العمل الجماعي "مجموعات من المعتقدات الجماعية التي تساعد على خلق إطار عقلي يجعل المشاركة في العمل الجماعي يبدو ذا معنى. (Klandermans 1997. P. 17) ويميز جامسون (Gamson 1992) بين ثلاثة مكونات من أطر العمل الجماعي وهي (١) الظلم، أي الغضب الأخلاقي النابع من الشعور بالظلم (٢) الهوية وهي الشعور بالتعريف identification مع المجموعة التي تتخرط بالعمل والإحساس بالبعض تجاه السلطات التي تعتبر مسئولة عن الوضع المقررز و(٣) القدرة agency أي الاعتقاد بأن الشخص قادر على تغيير الأوضاع أو السياسات من خلال العمل الجماعي. ويعتبر انحياز الإطار عملية ربط إطار الحركة بإطار الأفراد كمواطنين. وفي سياق الإطار الخاص بها، تقدم الحركة تشخيصاً وتكهناً للوضع وتصف الطرق المحتملة نحو تحقيق وضع أفضل (Snow and Benford; Snow et al., 1986). ويميز سنو وزملاؤه بين الأنواع المختلفة من انحياز الإطار على أساس المواءمة المتناقصة بين إطار الحركة وإطار الفرد. ويعتبر وصل الإطار شكلاً من

أشكال انحياز الإطار المتعلق بالمواقف التى يتشابه فيها إطار الحركة مع إطار الفرد. فى هذا الوضع ومن أجل تعبئة المواطنين الأفراد يكفى إفادتهم عن إطار الحركة. فتغيير الإطار شأن يهم الطرف الآخر من المقياس. وفى ذلك الوضع، يختلف إطار الحركة عن إطار الفرد بالدرجة التى يحتاج معها الفرد إلى تغيير رأيه حتى يؤدى إلى الاجتماع المطلوب. ومن المفترض أنه فى سياق الحافز المتوسط على التعبئة، من غير المرجح أن يحدث تغيير فى الإطار.

وقد قام كلاندرمانز وأوجما (Klandermans and Oegema ١٩٨٧) بتقسيم عملية تعبئة العمل إلى أربع خطوات مستقلة، تأتى كل خطوة منها بالعرض والطلب للعمل السياسى الجماعى معاً حتى يتخذ الفرد الخطوة النهائية للمشاركة فى حالة من حالات الفعل السياسى الجماعى. وتبنى الخطوة الأولى من تعبئة العمل على نتائج التعبئة على الإجماع. وتميز بين العامة على أساس من يتعاطف مع القضية والآخرين الذى لا يتعاطفون معها. وكما زادت التعبئة الناجحة على الإجماع، كلما زاد عدد المتعاطفين الذين يمكن لتنظيم حركة التعبئة أن يعتمد عليهم. إن وجود مجموعة من المتعاطفين أمر له أهمية استراتيجية لأنه لأسباب متعددة، لا يتحول المتعاطفون العديدون إلى مشاركين أبداً. أما الخطوة الثانية فهى واضحة، إذ ينقسم المتعاطفون إلى مجموعة يتم استهدافها فى محاولات تعبئة، وأخرى لا تمر بتلك التجربة. كما يمكن، طبيعياً، التمييز بين الاختلافات الكمية والكيفية فى الاستهداف. إذ يمكن أن يتم استهداف الناس بشكل متكرر وبوسائل تتم عن الإصرار. وتشير الدلائل إلى أن الاثنين يدعمان جوهر العملية، إذ ينقسم الناس الذين يتم استهدافهم إلى مجموعة تشعر بدافع المشاركة فى النشاط المحدد ومجموعة أخرى ليس لها هذا الدافع. وأخيراً، تميز الخطوة الرابعة الناس الذين يشعرون بالدافع إلى مجموعة تقوم بالمشاركة وأخرى لا تشارك. وفى سياق

البحث الذى أجريناه عن جهود التعبئة من أجل مظاهرة عن السلام المحلى (Klandermans and Oegema 1987) وجدنا أن ثلاثة أرباع سكان مجتمع محلى صغير جنوب امستردام قد شعروا بالتعاطف مع قضية الحركة. ومن بين هؤلاء، تم استهداف ثلاثة أرباع من خلال محاولات التعبئة. ومن بين المستهدفين، كان الدافع وراء السدس هو المشاركة فى المظاهرة. وفى النهاية، شارك ثلث المجموعة التى شعرت بالدافع فى المظاهرة.

والنتيجة النهائية لتلك الخطوات المختلفة، هى أن نسبة ما (غالبًا ما تكون بسيطة) من العامة تشترك فى العمل الجماعى^(٣٢٨). ومع كل خطوة يتضاءل أو يزداد عدد المنسحبين. وكلما تضاءل عدد المنسحبين، كلما كانت المواعمة أفضل بين العرض والطلب. ويمكن تقدير درجة المواعمة من خلال الإجابات على الأسئلة التالية: ١- هل تتلاءم قضية الحركة مع اهتمامات المواطنين من الأفراد؟ ٢- هل تتصل شبكات الحركة بشبكات الأفراد؟ ٣- هل يستميل النشاط الذى تقوم الحركة بالتعبئة له المواطنين مع الأفراد؟ ٤- هل الحركة قادرة على القضاء على أى عائق متبقٍ يحول دون مشاركة المواطنين من الأفراد؟ ومن الناحية النفسية، يعتبر السؤال الأول والثالث الأكثر إثارة للاهتمام وسوف أقوم بتناولهما باستفاضة فى الجزئين التاليين. أما السؤال الرابع فهو يثير الاهتمام من وجهة نظر علم النفس الاجتماعى ولكننى لست على علم بالأبحاث التى أجريت فى هذا المجال. ومن الواضح أنه يمكننا الافتراض فى هذه المرحلة أن الحواجز التى تحول دون المشاركة تتفاعل مع قوة تعبئة الفرد. وكلما ازدادت قوة تعبئة الفرد، أصبح من الأرجح أن يتغلب على العوائق المتبقية. ويشير البحث الذى أجريناه إلى أن شبكات

(٣٢٨) لا تعنى النسبة البسيطة بالضرورة حادثاً غير ذى بال. على سبيل المثال على الرغم من أن ٤% فقط من السكان اشتركوا فى مظاهرات السلام، زاد العدد بحيث أصبحت المظاهرة تتألف من ٥٠٠ ألف متظاهر وكانت أكبر تظاهرة شهدتها البلاد (المؤلف)

الصداقة تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، إذ يبدو أن الأصدقاء هم الذين يدفعونك إلى احترام وعودك. (Oegema and Klandermans 1994)، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من البحث لفهم هذه النقطة الأخيرة من العملية. أما السؤال الثانى، فيتعلق بهيكل الشبكات. والفكرة الأساسية هنا بسيطة: كلما ارتبط الفرد بشبكة الحركة، كلما أصبح من الأرجح أن يصبح هدفاً لمحاولات التعبئة.

وتكثر التحليلات المصقولة عن المجال متعدد التنظيم للحركة فى الأدبيات الوفيرة عن دور الشبكات فى التعبئة للحركة. ونقترح على القارئ المهتم أن يرجع إلى تلك الأدبيات لمزيد من المعلومات (انظر Knocke, 1990; Diani and McAdam 2002).

الطلب والعرض فى المشاركة فى الحركة:

هل يستسيغ المواطنون من الأفراد قضية الحركة والأنشطة التى تجربها؟ ويمكن تمييز الإجابة على هذا السؤال فى أدبيات الحركات الاجتماعية فيما يتعلق بالسبب الأساسى للمشاركة فى الحركة: فقد يرغب الناس فى تغيير أوضاعهم وقد يرغبون فى التصرف كأعضاء فى مجموعتهم، أو قد يرغبون فى إعطاء معنى لعالمهم والتعبير عن آرائهم ومشاعرهم. وإننى أرى أن تلك الدوافع الثلاثة تفسر معظم الطلب على الحركات السياسية فى المجتمع. وقد تقدم الحركات الاجتماعية الفرصة للاستجابة لهذا الطلب وكلما فعلت ذلك بطريقة أفضل، كلما أصبحت المشاركة فى الحركة تجربة أكثر إرضاء. وأشار إلى الأنواع الثلاثة من معاملات العرض والطلب كالاتى: الأدواتية instrumentality، الهوية والإيديولوجية.^(٣٢٩) وتشير الأداة إلى المشاركة فى الحركة كمحاولة للتأثير.

(٣٢٩) ثالثاً الأدواتية والهوية والإيديولوجية لم يخترع لهذا المجال، فله تاريخ طويل فى النظريات الوظيفية للاتجاهات والسلوك انظر (Sears and Funk, 1991) (المؤلف)

فى الببئة الاجتماعية والسياسية وتشير الهوية الى المشاركة فى الحركة كعبير عن الانتساب للمجموعة وأما الإيديولوجية فتشير الى المشاركة فى الحركة كبحث عن معنى وعن تعبير عن آراء الشخص. وترتبط نظريات مختلفة بتلك الزوايا الثلاث (أنظر Tarrow, 1998 and Klandermans 1977 لنظرة عامة). وتتعلق الأدوات بنظريات تعبئة الموارد والعملية السياسية للحركات الاجتماعية (Buechler, 2000) وعلى المستوى النفسى، تشير إلى نظرية الاختيار العقلانى ونظريات قيمة التوقع (Opp. expectancy – value 1989). وتتعلق الهوية بالمقاربات السوسولوجية التى تؤكد على مكون الهوية الجماعية للمشاركة فى الحركات الاجتماعية ونظرية الهوية الاجتماعية النفسية (Stryker, Owen and White 2000). كما تتعلق الإيديولوجية بالمقاربات السوسولوجية فى أدبيات الحركات الاجتماعية التى تركز على الثقافة والمعنى والسرد والمنطق الأخلاقى والمشاعر (Goodwin, Jasper and Poletta, 2001). وتتعلق فى علم النفس بنظريات الإدراك والمشاعر الاجتماعية (Abelson, Ewing and Roseman, 1986 Parkinson and Manstead 1993: الفصل السادس). ولا أقترح فى هذا السياق أن تلك الدوافع حصرية تبادلياً أو أنها آراء متنافسة عن المشاركة فى الحركات الاجتماعية، على الرغم من أن بعض الأطراف فى تلك المناظرات فى الأدبيات يبدو وكأنها قد اتخذت هذا الموقع. ولكننى أتفق مع القائلين بأن المقاربات التى تهمل أيا من الدوافع الثلاث السابقة هى مقاربات مغلوبة. ومن المؤكد أن المشاركين الأفراد قد يشاركون بسبب دافع واحد، إلا أن هناك حاجة للدوافع الثلاثة لفهم لماذا يشارك الناس فى الأفعال السياسية الجماعية.

ولست على علم بأن دراسة حاولت تقدير الوزن النسبى لتلك الدوافع الثلاثا فيما يتعلق بأثرهم على المشاركة. لقد فحص سايمون وطلبته (Simon et al., 1998) الأثر النسبى للهوية والأداتية وأوضحوا أنهما يلعبان

دوراً مستقلاً في تفسير وشرح المشاركة. انظر أيضاً (Kelly and Breinlinger, 1996, Stuermer 2000).

وفي دراستها عن احتجاج الفلاحين في هولندا، أوضحت دي فيرد (Deweerd 1999) أن الظلم والهوية والقدرة - أي الأبعاد الثلاثة لأطر العمل الجماعي التي ميزها جامسون (Gamson 1992) قد ساهمت بشكل مستقل في تفسير المشاركة في احتجاج الفلاحين في تلك البلاد. وعلى أساس تلك الدراسات، سوف أقترح على الأقل، نموذجاً مضافاً. فإذا تم تطبيق الدوافع الثلاثة، تصبح المشاركة أكثر ترجيحاً عما إذا طبق دافع واحد أو دافعان. ويتضمن النموذج المضاف بطبيعة الحال، أن الدوافع قد تعوض بعضها البعض حتى إلى المدى الذي يصبح فيه دافع واحد أو دافعان في الحالة الفردية غير ذي صلة بالمرّة. وحتى تصبح الأمور أكثر تعقيداً، قد تتفاعل الدوافع الثلاثة. فعلى سبيل المثال، قد تغير الإيديولوجية أو الانتساب القوي حسابات التكلفة والمزايا، وبالمثل قد تدعم الإيديولوجية القوية مستويات الانتساب. إنها مسائل شائكة ونتائج الدراسات الإمبريقية القوية شحيحة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث على أساس نماذج ووسائل أكثر صقلاً لتناول القضية.

جانب الطلب في العمل السياسي الجماعي:

لقد لاحظ مارويل وأوليفر Marwell and Oliver 1993 أنه بالنظر إلى التغيرات المعنوية في بيئتهم، يستمر أغلب الناس في فعل ما يفعلون - أي لا شيء. وتشير هذه الملاحظة إلى أن الطلب على العمل السياسي الجماعي في المجتمع عادة ما يكون منخفضاً. ومن ناحية أخرى، هناك مقولة أن العمل السياسي الجماعي قد أصبح أكثر شيوعاً على مدى العقود الماضية. وفي الجزء التالي سوف أوضح هذه المسألة وأناقش جانب الطلب الخاص بالأداتية والهوية والإيديولوجية.

الأدائية instrumentality:

يبدأ الطلب في التغيير بالسخط الذى قد يكون مرتبطاً بتجربة اللامساواة غير المشروعة أو الإحساس النسبى بالحرمان أو الشعور بالظلم أو الغضب الأخلاقى من وضع معين أو حالة وقوع ظلم مفاجئ (Klandermans, 1997. Gamson 1992). (٣٣٠)

وقد حاولت نظريات الظلم الاجتماعى النفسى مثل نظرية الحرمان النسبى أو نظرية العدالة الاجتماعية تحديد كيف ولماذا تتطور المظالم (انظر Hegtvedt and Markovsky 1995, Tuler. BVoeckmann , Smith and Huo, 1997; Tyler and Smith, 1998). وعلى الرغم من أن المظالم متأصلة فى العمل السياسى الاجتماعى منذ بداية السبعينيات، إلا أن نظرية تعبئة الموارد ونظرية العملية السياسية وهما المقاربتان اللتان هيمنتا على المجال فى هذه الفترة، قد انطلقتا دائما من مقولة أن الظلم جائر وأن السؤال الجوهرى فى البحث الدائر عن المشاركة فى الحركات ليس هو لماذا يشعر الناس بالاضطهاد بقدر ما هو لماذا يشارك الناس الذين يشعرون بالاضطهاد.

وفى السبعينيات، كرد فعل نحو المقاربات التى اتجهت إلى تصوير المشاركة فى الحركات على أنها أمر غير عقلانى، (Hoffer, 1951, Kornhauser 1959. Le Bon 1903/1960) بدأ علماء الحركات الاجتماعية فى التأكيد على الشخصية الأدائية للمشاركة فى الحركات. ولم يعد ينظر إليها على أساس كونها سلوكاً يدفعه البغض من قبل الأشخاص المهمشين

(٣٣٠) المظالم التى تفرض فجأة هى المظالم التى يفرزها حدث يفرض نفسه على الناس. كان ولش (1988) Walsh أول من أطلق عليها هذا الاسم فى دراسته عن رد الفعل الشعبى عن حادث جزيرة مايل النوى Mile Island ولكنه ينطبق أيضا على نوعية من الأحداث مثل تركيب قصيب للسكة الحديد أو مكان لحرق القمامة بجانب جماعة محلية (المؤلف)

والمعزولين أو على أنه رد فعل عدواني للإحباط أو كسياسات فروغ الصبر، بل كسياسات بوسائل أخرى، وبشكل خاص، افترضت تعبئة الموارد (كما أوضح عمل الرواد مثل (McCarthy and Zald. 1976, and Oberschall 1973) ومقاربات العملية السياسية (McAdam 1982, Tilly 1978) عقلانية المشاركين في الحركة كنقطة انطلاقها.

وطبقا لهؤلاء المؤلفين، فإن المشاركة في الحركات أمر عقلاني أو غير عقلاني مثله كمثل أى سلوك آخر. فالمشاركون في الحركات هم أناس يعتقدون أن بإمكانهم تغيير بيئتهم السياسية لمصلحتهم. ويرى نموذج الآراء أن سلوكهم تضبطه التكاليف والمزايا التي يتم إدراكها عن المشاركة. فالطبيعي أن يشعروا بالظلم ولكن ليس الظلم في حد ذاته هو الذى يجعلهم يشاركون، بل الاعتقاد أن الوضع يمكن أن يتغير بتكلفة يمكن تحملها، فلديهم الموارد ويدركون أن الفرص لها آثار.

ومن وجهة نظر أدواتية، لابد من إيجاد حل لمعضلة العمل الجماعى. وتشير بحوث أولسون إلى تعرف الطلبة المشاركين في الحركات الاجتماعية على المشكلة. ففي عام ١٩٦٨ أصدر منصور أولسون Mansur Olson كتابه "منطق العمل الجماعى" The logic of Collective Action وجوهر الكتاب هو المقولة القائلة بأن الفاعلين العقلانيين لن يساهموا في إنتاج الصالح الجماعى إلا إذا أقنعتهم الحوافز الانتقائية بعمل ذلك. ويتصف الصالح الجماعى "بالمشاركة في الإشباع". أى أنها إذا توفر الإشباع لشخص واحد، أصبح متوفرا للجميع، بصرف النظر عما إذا كان الجميع قد شاركوا في إنتاج ذلك الصالح العام (مثلا إصدار قانون ضد التمييز أو إجراءات ضد التلوث). لذلك، وفقا لأولسون، سوف يختار الفاعل العقلاني أن يمضى في سبيله إلا إذا دفعته الحوافز الانتقائية (التكاليف أو المزايا التي تصبح مشروطه بالمشاركة في إنتاج الصالح الجماعى). وسرعان ما تم تطبيق مقولة أولسون

على المشاركة فى الحركات الاجتماعية وساعدت فى تفسير لماذا كثيراً ما لا يشارك الناس فى الحركات الاجتماعية على الرغم من اهتمامهم بتحقيق أهداف الحركة. ويرى علماء الحركات الاجتماعية أن أهداف الحركة هى نموذجياً سلع جماعية. وإذا ما تم تحقيق الهدف، سوف يتمتع الناس بالمزايا بصرف النظر عما إذا كانوا قد اشتركوا فى الجهد. وبالنظر إلى الهدف الذى لا يمكن التنبؤ بتحقيقه ولكن يمكن حصر مزاياه إذا ما تحققت فى كل الحالات، سوف يتمتع الفاعلون العقلانيون بالنتيجة بدون مجهود، أو هكذا يذهب منطق أولسون، والحوافز الانتقائية من المفترض أن تكون هى الحل لمأزق العمل الجماعى. ومثل هذه الحوافز هى نموذجياً عوامل عرض. إذن، سوف أعود لهذا الموضوع عند مناقشة جانب العرض من المشاركة.

وسرعان ما اكتشف علماء الحركات الاجتماعية أن الواقع أكثر تعقيداً من النموذج البسيط الذى اقترحه أولسون. والمشكلة فى منطق أولسون للعمل الجماعى هو أنه يقدم تفسيراً للسؤال الخاص بلماذا لا يشارك الناس ولكنه لا ينجح فى شرح لماذا يشارك الناس بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يدفع أوليفر (Oliver 1980) بأن الحل الذى يقترحه أولسون بأن الناس تشارك بسبب الحوافز الانتقائية أمر مغلوط بشكل أساسى حيث إنه لا يقدم إجابة مرضية عن السؤال الخاص بمصدر الموارد المطلوبة لتقديم الحوافز الانتقائية. فإذا ما كان مطلوباً أن تجمع تلك الموارد من المواطنين كأفراد، فمن شأن نفس المأزق الخاص بالعمل الجماعى أن يظهر مرة أخرى ولا يعنى ذلك أن الحوافز الانتقائية ليست ذات صلة، ولكنها فى التحليل النهائى لا يمكن أن تحل أزمة العمل الجماعى. وبمعنى آخر، إذا لم تقدم الحوافز الجماعية والانتقائية تفسيراً كافياً للمشاركة فى الحركات، ما الذى يصبح فارقاً؟ ومن أوجه النقد التى تكرر الإشارة إليها، أن نموذج أولسون يفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم فى عزلة كما لو أنه ليس هناك أناس آخرون للتشاور

والشعور بالتعاطف معهم والتأكد من أنهم يحترمون كلمتهم ووعودهم وهو ما أشار إلى أهمية الهوية الجماعية كعامل من عوامل المشاركة في الحركة.

الهوية:

سرعان ما أضحى من الواضح أن الأدواتية، أى المشاركة في الحركة لتحقيق بعض الأهداف الخارجية (التغيير الاجتماعى أو السياسى)، لم تكن هى السبب الوحيد للمشاركة، ففى النهاية كثير من الأهداف الخارجية لا يتحقق إلا على المدى الطويل، إذا ما تحققت. وبنفس الطريقة، حين يتعلق الأمر بالمزايا المادية، كثيرًا ما تتفوق التكلفة على المزايا. ويبدو أن المشاركة فى الحركة تتطوى على ما هو أكثر من التكلفة والمزايا التى يتم إدراكها ويتعلق أحد هذه الدوافع بالانتساب إلى مجموعة ذات قيمة.

ويصف سايمون Simon 1998, 1999 الهوية وصفاً بليغاً باعتبارها مكاناً فى المجتمع. فالناس يتبوأون مواقع كثيرة ومختلفة فى المجتمع فمنهم الطالب والعاطل وربة المنزل ولاعب كرة القدم والسياسى والمزارع وما إلى ذلك - وبعض هذه المواقع حصرية يحتلها عدد قليل من الناس فقط. ويقدم أعضاء فريق كرة القدم مثلاً على ذلك. وبعضها الآخر شاملاً إذ يتضمن أعداداً كبيرة من الناس مثل الأوربيين، وبعض المواقع حصرية بالتبادل مثل الذكر - الأنثى أو العامل - العاطل - وبعضها متشابك مثل الفرنسى والهولندى والألمانى مقابل الأوربى وبعضها متداخل مثل الأنثى والطالبة (Turner 1999) تحت النشر (Hornsey and Hogg). وتشكل كافة هذه الأدوار والمواقع المختلفة التى يتبوأها الشخص هويته الشخصية. وفى الوقت ذاته، فإن أى موقع يحتله الشخص يتقاسمه مع أناس آخرين، فأنا لست الأستاذ الوحيد لعلم النفس الاجتماعى كما أننى لست الهولندى أو الأوربى الوحيد وهو ما يدل على أن الهوية الشخصية هى دائماً هوية جماعية فى نفس الوقت. والهوية الشخصية

عامة وتشير إلى نوعية من المواقع في المجتمع، بينما الهوية الجماعية دائماً ما تكون محددة وتشير إلى موقع محدد.

وفي أغلب الوقت تظل الهويات الجماعية كامنة. وتفترض نظرية تقسيم الذات إلى فئات أن الشخص قد يتصرف كشخص فريد، أي أن يعرض هويته الشخصية أو كعضو في مجموعة محددة أي أن يعرض إحدى الهويات الجماعية المتعددة التي يمتلكها وفقاً للظروف السياقية (Turner, Hogg, Oakes, Reicher andl Wetherell, 1989, Turner 1999).

وقد تبرز عوامل السياق الهوية الشخصية أو الجماعية. ومن الواضح أن كثيراً ما لا يكون هذا الأمر مسألة اختيار حر. فقد تجبر الظروف الهوية الجماعية على الوعي بصرف النظر عما إذا كان الناس يرغبون في ذلك كما أوضح تاريخ يوغوسلافيا وجنوب أفريقيا بشكل درامي، وهناك أمثلة أخرى بنفس الدرجة من الدرامية إن لم تكن أكثر درامية على مدى التاريخ البشري. ولكن في الأوضاع الأقل حدة قد تصبح الهويات الجماعية أيضاً ذات مغزى. خذ مثلاً الأثر المحتمل لإعلان عن تركيب محرق للقمامة بالقرب من حي معين. فالاحتمالات هي أنه في خلال فترة وجيزة من الزمن، سوف تصبح الهوية الجماعية للسكان الذين يسكنون في هذا الحي في وضع بارز.

وتقترح نظرية تقسيم الذات إلى فئات أنه في أغلب الأحيان يصبح الناس على استعداد لتوظيف فئة اجتماعية في تعريفهم الذاتي، كلما ازداد انتسابهم لتلك الفئة. فالانتساب للمجموعة يجعل الناس أكثر استعداداً للتصرف كأعضاء في تلك المجموعة (Turner 1999). ويشير هذا التأكيد بالطبع إلى قوة الهوية. وفي عرضها لنظرية الهوية الاجتماعية، تلاحظ هادي (Huddy, 2001) في الفصل الخامس عشر أن أدبيات الهوية الاجتماعية تتجه إلى إهمال تباين هويات العالم الحقيقي في قوتها، وتجادل بأن الانتساب بدرجة ما من القوة لمجموعة ما، قد يكون فارقاً حقيقياً خاصة في السياقات السياسية. كما

تشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن الهويات القوية أقل تأثراً بالسياق. وبأتباع هذا المنطق، قد نتوقع أن ترجح الهويات القوية أن يتصرف الناس بالنيابة عن مجموعتهم.

وأما الافتراض الأساسي فيما يتعلق بالهوية الجماعية والمشاركة في الحركة، فهو واضح وصريح: إن الانتساب القوي للمجموعة يجعل المشاركة في العمل السياسي الجماعي بالنيابة عن تلك المجموعة أمراً مرجحاً. وتدعم القرائن الامبريقية المتوفرة بشدة هذا الافتراض. فقد وجد Kelly and Breinlinger (1996) أن الانتساب لنقابة عمالية ولأعضائها يجعل مشاركة العمال في العمل الصناعي أكثر ترجيحاً، بينما جعل الانتساب للنوع الاجتماعي المشاركة في الحركات النسائية أكثر ترجيحاً. ولاحظ سايمون وزملاؤه (١٩٩٨) وشتورمر (Stuermer 2001) أن الانتساب لمثليين جنسيين آخرين وخاصة لأعضاء آخرين من حركة المثلية الجنسية، قد دعم الانخراط في حركة المثلية الجنسية. وتم الإفادة عن نتيجة شبيهة فيما يتعلق بالمشاركة في اتحادات كبار السن في نفس الدراسة. وأخيراً، أفاد دي فيرد وكلاندرمانز De Weerd and Klandermans أن انتساب الزراع إلى زراع آخرين، رجع انخراطهم في احتجاجات الزراع مقارنة بهؤلاء الذين لم ينتسبوا إلى زراع آخرين.

الإيديولوجية:

والدافع الثالث - أي الرغبة في التعبير عن الآراء - يشير في نفس الوقت إلى موضوع قديم في أدبيات الحركات الاجتماعية وإلى تطور حديث. ففي الدراسات الكلاسيكية عن الحركات الاجتماعية، تم التمييز بين الحركات الأدائية والتعبيرية أو الاحتجاجات (انظر Gustfield, 1963; Searles and Williams, 1962).

وفى تلك الأيام، كان ينظر إلى الحركات الأدائية كحركات تسعى إلى هدف خارجي، مثل تنفيذ حقوق المواطنة. ولكن من ناحية أخرى، لم يكن للحركات التعبيرية أهداف خارجية. فالمشاركة كانت هدفاً في حد ذاته مثل التعبير عن الغضب كرد فعل للظلم الواقع. ولقد شعر علماء الحركات الاجتماعية بشكل متزايد بالضيق من هذا التمييز بسبب الاعتقاد بأن أغلب الحركات لها نواح أدبية وتعبيرية وأن التأكيد على الاثنين قد يتغير على مدى الزمن. لذلك فقد التمييز استخدامه. ولكن بدأت فكرة احتمال مشاركة الناس في الحركات للتعبير عن أنفسهم في جذب الاهتمام بشكل متزايد بين علماء الحركات ممن كانوا غير سعداء بالمقاربة شديدة البنيوية لتعبئة الموارد ونظرية العملية السياسية. ولقد بدأ هؤلاء العلماء في التأكيد على النواحي الثقافية والعاطفية الخلاقة في الحركات الاجتماعية. مثل الموسيقى والرموز والطقوس والقصص والغضب الأخلاقي (انظر Goodwin, Jasper and Poletta 2001 لعرض حديث). فالناس يشعرون بالغضب ويطورون مشاعر حنق أخلاقي فيما يتعلق بوضع معين أو قرار حكومي معين ويرغبون في الإعلان عن ذلك فيشتركون في حركة اجتماعية ليس فقط لتنفيذ التغيير الاجتماعي. ولكن أيضاً لكسب الكرامة في حياتهم من خلال الكفاح والتعبير الأخلاقي.

فالإيديولوجية ذات التمييز اليميني أو اليساري كما يشيع تعريفها في العلوم السياسية أو كما يعرفها علماء النفس الاجتماعيون هي مجموعة متناسقة نسبياً من الإدراك والاتجاهات والمشاعر التي يحتفظ بها الفرد، تتضمن مكوناً عاطفياً معنوياً. فالتصرف وفقاً للإيديولوجية هو أحد الدوافع الأساسية للمشاركة في الحركات، وكما يدفع ماركوس Marcus في الفصل السادس فهي بالضرورة مشحونة بالعواطف. وعلى أساس عرضه للآراء المتبصرة المتضمنة في عمل النظم العاطفية، يقترح ماركوس أن القدرة على تنفيذ السلوك تأتي مع العواطف. فالنظم العاطفية تتمكن من الوصول إلى ينبوع الحواس قبل أن تتمكن نظم المخ التي تفرز الوعي من استكمال عملها،

هكذا يستنتج ماركوس. بالإضافة إلى ذلك، تنتج النظم العاطفية تقييمات تبادر بالأفعال العاطفية والإدراكية والسلوكية. ويضيف جودوين وزملاؤه (٢٠٠١) إلى هذا المنطق أن التقييم والفعل يتم بناؤهما اجتماعيًا أى أنهما يتشكلان فى سياق سياسى. ففى رأيهم أن العواطف ذات الصلات السياسية من الأرجح أن تكون مبنية اجتماعيًا أكثر من العواطف الأخرى. ففى سياق هذه العواطف، تلعب العوامل الثقافية والتاريخية دورًا مهمًا فى تفسير الأوضاع التى تقوم بإفرازها. ويرى هؤلاء المؤلفون أن العواطف مهمة فى نمو وظهور الحركات الاجتماعية والاحتجاج السياسى. ويمكن بالطبع تطويع التقييمات. فالنشطاء يعملون بجد لخلق الغضب والحنق الأخلاقى وتقديم هدف يستطيعون التنفيس عنه. وعليهم أن ينسجوا حزمة من الاتجاهات والمواقف الأخلاقية والإدراكية والعاطفية. ولكن العواطف أيضًا تلعب دورًا مهمًا فى الأنشطة القائمة للحركات. ويميز جاسبر (1997, 1998) Jasper بين نوعين من العواطف الجماعية. العواطف المتبادلة والعواطف المشاركة التى تدعم بعضها البعض. وكل إجراء من إجراءات الغضب المشترك ضد الظلم يدعم المشاعر المتبادلة بالإعجاب بالآخرين تمامًا لأنهم يشعرون بنفس الطريقة، فهم يفهمون مثلنا. وعلى العكس من ذلك، فإن العواطف المتبادلة هى سياق يتم من خلاله خلق المشاعر المتبادلة بسهولة. فالغضب والحنق مشاعر تتعلق بتقييم محدد للوضع. وفى نفس الوقت، قد يشعر الناس بالحيرة تجاه بعض نواحي الواقع ويحاولون فهم ما الذى يجرى. وقد يلجأون إلى الآخرين ممن لهم خبرات شبيهة وقد توفر الحركات الاجتماعية بيئة لتبادل الخبرات وسرد الحكايات والتعبير عن الإيديولوجيات.

جانب العرض فى المشاركة:

تنجح الحركات الاجتماعية بدرجة ما فى إشباع الطلب على المشاركة السياسية الجماعية ويمكن لنا أن نفترض أن الحركات التى تنجح فى عرض

ما يطلبه المشاركون تجنى دعماً أكبر من الحركات التي تفشل في فعل ذلك. ويمكن مقارنة الحركات وتنظيمات الحركات من حيث فعاليتها في هذا الصدد.

الأداتية:

تفترض الأداتية مسبقاً وجود حركة فعالة قادرة على تنفيذ بعض التغييرات المطلوبة أو على الأقل تعبئة درجة كبيرة من الدعم. إن إجراء تقييم موضوعي لأثر حركة ما ليس مهمة هيئة (انظر Giungi McAdam and Tilly, 1999; Giungi 1998) غير أن تنظيمات الحركة سوف تحاول أن تقدم صورة القوة السياسية الفعالة. ويمكنهم أن يقوموا بذلك من خلال الإشارة إلى الأثر الذي كان لهم في الماضي أو إلى حلفائهم الأقوياء. وقد يفتقدون بالطبع كافة هذه الأشياء ولكن قد يتسنى لهم توضيح بعض الإشارات الأخرى عن قوة الحركة. وقد تتمتع الحركة بقاعدة عريضة كما تشهد على ذلك الجموع المشاركة في المظاهرات أو أعداد الأعضاء أو حجم التبرعات وقد تضم تنظيمات قوية لها زعامات قوية تتمتع بالكاريزما والاحترام السخ..... وتتضمن الأداتية أيضاً تقديم الحوافز المنتقاة وقد تتباين الحوافز المنتقاة للمشاركة بشكل كبير بين تنظيمات الحركة. ويعتمد مثل هذا التباين على الموارد التي يحتكم عليها تنظيم الحركة وموارده المالية ودرجة المهنية التي يتمتع بها من بين أشياء أخرى (McCarthy and Zald, 1976; Oliver 1980) والغريب أنه لم تعقد مقارنة منظمة بين الحركات وتنظيمات الحركات والحملات فيما يتعلق بجانب العرض من المشاركة (لكن انظر Klandermans 1993). كما يغيب التوثيق المنظم لكيفية انخراط تنظيمات حركات النظام السياسي الأوسع والتحالفات والصراعات في التأثير على جانب العرض من المشاركة في الحركات وقد قام تيلي (Tilly 1998) بالإشارة إلى مصطلحي

"القهر" facilitation و repression "التسهيل" للتمييز بين النظم السياسية التي تزيد أو تقلل من تكاليف المشاركة. فقد تزيد البيئات السياسية القاهرة repressive من تكلفة المشاركة بشكل كبير: فقد يفقد الناس أصدقاءهم وقد يخاطرون بوظائفهم أو يعرضون مصادر دخلهم للخطر وقد يلقون في السجون وقد يفقدون حياتهم. وهناك حاجة إلى المزيد من البحث في هذه الأمور.

وقد قام كلاندرمانز (١٩٨٤، ١٩٩٧) بجمع هذه العوامل في نموذجه عن المشاركة في الحركات. وينطلق النموذج من أن أهداف الحركة هي سلع عامة تنتمي إلى عائلة قيمة التوقع (Ajzen and Fishbein, 1980; Feather and Norman 1982) ويربط ما بين عرض العمل السياسي الجماعي وطلبات الأشخاص. وفي سياق ذلك، يربط ما بين الأفكار المتبصرة الخاصة بنظرية الاختيار العقلاني (Ferre 1992. Rule 1989) ونظرية العمل الجماعي (Olson 1968). ويميز النموذج بين الحوافز الجماعية والمنتقاة. وببساطة، يؤكد النموذج على أن الناس يدفعهم الصالح العام الذي يتمتع بالجابية، مثل الهواء النقي والسلام والحقوق المتساوية (الحوافز الجماعية) التي تتحقق من خلال المشاركة في وسائل جذابة للعمل على سبيل المثال، مسيرة تلعب بها الفرقة الموسيقية المفضلة لديهم بعض الأعمال الموسيقية (حوافز منتقاة). ويمكن أن تقسم الحوافز الجماعية إلى قيمة السلعة العامة وتوقع إنتاجها. وأحد أهم عناصر هذا التوقع هي المعتقدات الخاصة بسلوك الآخرين وهو ما يجعل السلوك الجماعي مختلفاً عن السلوك الفردي. وتفترض النظرية وضعاً أمثل. أي أن العدد الكبير من المشاركين المتوقعين يجعل مشاركة الفرد غير ضرورية وأن العدد القليل من المشاركين المتوقعين أيضاً يجعل مشاركة الفرد غير ضرورية. وتضيف الحوافز المنتقاة المدركة إلى هذا التفسير خاصة ما تدعى بالحوافز المنتقاة المدركة إلى هذا التفسير وخاصة ما يعرف

بالحوافز الاجتماعية، التي تتكون في نموذج كلاندرمانز من رد الفعل المتوقع من الآخرين المعنويين إذا ما قرر الأفراد المشاركة. ومنذ صدوره، وجد هذا النموذج دعماً إمبريقياً مقنعاً Briet, Klandermans and Kroon 1987; Klandermans 1984. 1993; Klandermans and Oegema, 1987; Kelly and Breinlinger 1996; simon et al, 1998; Stuermer 2000; White 1993.

الهوية:

تقدم الحركات الفرصة للتصرف بالنيابة عن المجموعة التي ينتمي إليها الشخص ويصبح ذلك أمراً شديداً الجاذبية حينما ينتسب الناس بقوة إلى المجموعة. فكلما زاد تعريف الزراع بالزراع الآخرين، كلما أصبحت المشاركة في احتجاجات الزراع أكثر جاذبية (De Weerd and Klandermans, 2001; Klandermans, De Weerd, Sabucedo and Redriguez 1999; وكلمة زاد تعريف النساء بنساء أخريات كلما أصبحت المشاركة في الحركات النسائية أكثر جاذبية. وكلما زاد تعريف المثليين بمثليين آخرين جذبهم احتمال المشاركة في حركات المثليين (Simon et al 1988; Stuermer 2000) والمثير للاهتمام أن كافة هذه الدراسات توضح أن كون المشاركين جزءاً من المجموعة الحصرية للحركة، أكثر جاذبية بكثير من كونهم جزءاً من الفئة المتضمنة inclusive التي تحاول الحركة أن تعبئها. وبالإضافة إلى فرصة التصرف بالنيابة عن المجموعة، يقدم العمل السياسي الجماعي الفرصة للانتساب إلى قضية الحركة وإلى الناس في الحركة وإلى تنظيم الحركة أو المجموعة التي يشارك فيها الشخص وإلى زعيم الحركة. ولا تتمتع كافة هذه المصادر بنفس الدرجة من الجاذبية. فزعماء الحركة قد يكونون على درجة متباينة من الكاريزما وقد يكون المشاركون في الحركة أو في مجموعة فرد ما على درجة متباينة من الجاذبية كما أن الحركات وتنظيمات الحركات قد

تكون - بل كثيرًا ما تكون - مثيرة للجدل. وعلى ذلك، فإن يصبح الشخص مشاركًا في تنظيم حركة ما لا يعنى تبني هوية المجموعة المثمّنة إيجابيًا. إلا أنه في سياق شبكات الحركة فإن هوية الفرد كعضو في الحركة تصبح مثمّنة إيجابيًا. فهناك يتمتع المناضلون بالوضعية التي يرفض المجتمع منحها إياهم أما بالنسبة للمناضل، فقد تجعل الديناميات الخاصة بمن هم داخل المجموعة وخارجها - قد تجعل تنظيم الحركة أو المجموعة أكثر جاذبية عن أية مجموعة أخرى "في الخارج" ممن تتاهض الحركة. وبالفعل فإنه ليس من غير المألوف للمناضلين أن يشيروا إلى تنظيم الحركة كأسرة ثانية أو كبديل للحياة الاجتماعية التي توقف المجتمع عن تقديمها لهم (Orfali 1990, Tristan 1987) فتتظيمات الحركات لا تقدم فقط مصادر التعريف والانتساب فحسب، ولكنها تقدم أيضا كافة أنواع فرص الاستمتاع والاحتفال بالهوية الجماعية: المسيرات، والطقوس والأغاني واللقاءات والإشارات والرموز والشفرات المشتركة.

ولقد جذبت دراسة كيلي وبرايلينجر (Kelly and Breinlinger 1996) عن أعضاء الاتحادات والمشاركين في الحركات النسائية الانتباه إلى الانتساب والتعريف بالمجموعة كعامل في تفسير المشاركة في الحركات. وبشكل أكثر تحديدًا، يشير هؤلاء المؤلفون إلى أن الحركات تقدم الفرصة لتشكيل هوية الناشط، أى هوية شخص ينخرط في العمل الجماعي. وبنفس الطريقة، أشار سايمون وزملاؤه (Simon et al 1998) إلى أن التعريف بالمجموعة بنفس الدرجة من الأهمية للمشاركة في الحركات الاجتماعية كاعتبارات التكلفة والمزايا. ولقد خلص سايمون وزملاؤه إلى أنه "يبدو أن هناك طريقتين مستقلتين نحو المشاركة في الحركات الاجتماعية أو على الأقل نحو الاستعداد للمشاركة، ويبدو أن أحدهما هو حساب تكلفة ومزايا المشاركة ويبدو الثاني التعريف والانتساب للحركة أى بمعنى آخر، تبني هوية متميزة كناشط" (صفحة ٦٥٦، التوكيد في الأصل) وهناك ما يدل على أن عمليات الهوية لها

آثار مباشرة وغير مباشرة على المشاركة في الاحتجاج (Stuermer, 2000) وهذا الأثر غير مباشر بمعنى أن الهوية الجماعية تؤثر في المنطق الأداتي. فعلى سبيل المثال، لاحظ كيلي وبرايلينجر (Kelly and Breilinger 1996) أن الطريق المحسوب للمشاركة أكثر أهمية بالنسبة للانتساب الضعيف للمجموعة، مقارنة بالانتساب القوي. وأشار آخرون إلى أن الانتساب القوي يجعل استمتاع الشخص بالفرص بدون بذل المجهود أمراً أقل جاذبية. وتعتبر دراسة هيرش (Hirsch 1990) عن احتجاج الشفافية بجامعة كولومبيا⁽³³¹⁾ مثالاً جيداً عن كيف ساعد التعريف والانتساب إلى المحتجين الآخرين على زيادة تكلفة ارتداد المشاركين. وتبدو الهوية الجماعية بالفعل وسيلة للتغلب على الأزمة الاجتماعية داخل الطريق الأداتي نحو المشاركة في الحركة (انظر Klandermans 2000a). فالمستويات المرتفعة من التعريف بالمجموعة من شأنها أن ترفع من تكلفة الارتداد ومزايا التعاون. بمعنى آخر، تؤثر الهوية الجماعية في الطريق الأداتي نحو المشاركة في الاحتجاج. ويعتبر هذا الأثر أيضاً مباشراً لأن الهوية الجماعية تخلق وصلة قصيرة نحو المشاركة فالناس تشارك ليس لمجرد النتائج المرتبطة بالمشاركة، ولكن لأنهم ينتسبون للمشاركين الآخرين. ويدافع شتورمر Stuermer عن الفرضية القائلة بأن المشاركة التي يدرها طريق الهوية هي شكل من أشكال السلوك الآلي بينما المشاركة التي يقدمها الطريق الأداتي هي شكل من أشكال العمل العقلاني.

الإيديولوجية:

تلعب الحركات الاجتماعية دوراً معنوياً في نشر الأفكار والقيم. ويميز روشون (Rochon 1998) بين "المجتمعات الحرجة" حيث يتم تطوير أفكار وقيم

(331) في أبريل ١٩٨٥ اعتصم عدة مئات من طلبة جامعة كولومبيا أمام مبنى الإدارة معلنين أنهم لن ينهوا اعتصامهم إلا بعد أن تقطع الجامعة علاقاتها المالية بحكومة جنوب أفريقيا واستمر الاعتصام ثلاثة أسابيع وقد لفت هذا الاعتصام انتباه الدارسين للحركات الاجتماعية نظراً لأن من تم تجنيدهم للمشاركة فيه لم يسبق لهم المشاركة في أية حركة احتجاجية من قبل (المراجع)

جديدة، و"الحركات الاجتماعية" التي تهتم بكسب القبول الاجتماعي والسياسي لتلك الأفكار والقيم. "ففي يد قادة الحركة، تصبح أفكار المجتمعات الحرجية أطراً إيديولوجية (صفحة ٣١)، كما يقول روشون. ويستطرد قائلاً إن الحركات الاجتماعية ليست مجرد امتداد للمجتمعات الحرجية، إذ ليست كل الأفكار التي تطورها المجتمعات الحرجية مناسبة بدرجة متساوية للتحفيز على العمل الجماعي. إن تنظيمات الحركات الاجتماعية هي إذن حاملة للمعنى. ومن خلال عمليات مثل التعبئة على الاجتماع (Klandermans, 1984; 1992b) أو التأيير (Snow et al 1986) تسعى إلى نشر تعريفها الخاص بالموقف للعامة. وتعتبر دراسة جرهارد ورانشيس (Gerhard and Ruchts 1992) عن المطويات flyers التي تنتجها المجموعات والتنظيمات المختلفة المشتركة في الاحتجاج ضد صندوق النقد والبنك الدولي في برلين مثلاً ممتازاً في هذا الصدد، إذ يشير المؤلفان إلى كيفية بناء الروابط بين الإطار الإيديولوجي لمنظمي المظاهرات والتنظيمات المشاركة لخلق تعريف مشترك للموقف. وفي الأدبيات الخاصة بالحركات الاجتماعية، تسمى تعريفات الوضع تلك "بأطر العمل الجماعي" collective action frames (Gamson 1992; Klandermans) وتعرف أطر العمل الجماعي بالإشارة إلى الظلم أي: نوع من التعريف يحدد أوجه الخطأ في العالم، والهوية وهي نوع من التعريف يحدد من المتأثر ومن المسئول، والقدرة agency وهي المعتقدات الخاصة باحتمال تغيير المجتمع. وقد نفترض أن الأفراد الذين يشتركون في الحركة يشاركون في بعض أجزاء إطار عمل الحركة وأنه في أثناء عملية اقتسام الإطار، يمنحون معنى لعالمهم.

ولا تخترع الحركات الاجتماعية أفكاراً من لا شيء بل تقترض من تاريخ الأفكار وتبنى على الميراث الإيديولوجي حين تربط بين مزاعمها والموضوعات والقيم الأكثر اتساعاً في المجتمع. وفي سياق ذلك، يخلقون صلات بالمناظرات المجتمعية التي لها تاريخ خاص وغالباً ما يكون هذا

التاريخ أطول بكثير من الحركة نفسها. ويشير جامسون 1992 Gamson على سبيل المثال إلى "الموضوعات" والموضوعات المضادة التي يرى أنها توجد في كل مجتمع. ويعطى مثالاً عن زوجية الموضوع والموضوع المضاد مثل "الاعتماد على الذات" مقابل "التبادلية" أي الاعتقاد بأن الأفراد عليهم أن يهتموا بأنفسهم مقابل الاعتقاد بأن المجتمع مسئول عن أفراد الأقل حظاً. ويناقش كلاندرمانز وجوسلينجا (Klandermans and Goslinga 1996) كيف أصبح هذان المعتقدان في هولندا الأيقونة التي ألهمت السجال وأشارت الاحتجاج حول موضوعت مبالغ العجز disability. ففيما أصبح الاعتماد على الذات هو الموضوع الذي أثاره المساندون لوضع قيود على مدفوعات العجز، كانت التبادلية الموضوع الذي دافع عنه الأشخاص الذين وقفوا مع النظام القائم. والمثال الثاني هو ما يطلق عليه تارو (Tarrow 1998) "أطر الحقوق": حقوق الإنسان، والحقوق المدنية وحقوق النساء وحقوق الحيوان وما إلى ذلك. بمعنى آخر أطر العمل الجماعي التي تربط أهداف الحركة بإطار جوهرى آخر خاص بالحقوق. ولقد كانت الماركسية لمدة عقود من الزمان الميراث الإيديولوجي الذي انتسبت إليه الحركات إما إيجاباً من خلال احتضانها، وإما سلباً من خلال البعد عنها. وبنفس المنطق تمثل الفاشية والنازية الميراث الإيديولوجي لأقصى اليمين وعليهم إما أن ينتسبوا إليها أو الابتعاد عنها. وبعض هذه الأمثلة من الماضي أكثر فائدة عن غيرها. فقد دفع كيتشلت 1995 Kitschelt على سبيل المثال بأن الأحزاب التابعة لليمين الراديكالي الجديد التي تنسب إلى النازية أو الفاشية مكتوب عليها الفشل (انظر أيضاً Ignazi and Ysmal 1992).

وتقوم الحركات الاجتماعية بإعادة بناء تلك الأفكار القديمة كما تعيد تفسيرها وتعبئتها بشكل يجعلها أكثر جاذبية للمشاركين المحتملين فى الحركات وهى العملية التي وصعها بودون (Boudon 1986) بالآتى: تماماً مثل

عيش الغراب فى الغابات، الإيديولوجيات التى تبدو وكأنها قد اختفت إلى النهاية قد تظهر مرة أخرى فى وقت لاحق. والفرق الوحيد بين الإيديولوجيات وعيش الغراب هو أن الأولى دائماً ما تظهر فى شكل منقح. ولقد كان لبارتو Pareto وجهة نظر واضحة فى هذا الشأن وهى أن الفكرة القديمة التى تم تكذيبها discredited يمكن لها أن تبدأ من جديد فقط فى حالة تعرضها للمسح metamorphosis لأنه لا بد من أن يكون ممكناً إدراكها كفكرة جديدة "ص ٢٨٣" إن هذا المزيج من القديم والحديث هو الذى يمنح المشاريع التفسيرية للحركات الاجتماعية قوتها. إلا أن الحركات الاجتماعية ليست مجرد إدارة المكون الإدراكى من الإيديولوجية. فالمشاعر أى المكون العاطفى للإيديولوجية تتمتع بنفس الدرجة من الأهمية. فالناس تغضب وتشعر بالحنق الأخلاقى وتنظيمات الحركة هى التى توفر الفرصة للتعبير عن تلك المشاعر وتوصيلها.

خلاصة القول:

من الواضح أن تنظيمات الحركة تلعب دوراً جوهرياً فى عملية التعبئة من أجل العمل الجماعى. والأكيد أن المشاركين المحتملين يمكن النظر إليهم باعتبارهم فى حالة طلب لفرص الانتساب أو الانخراط فى نوع ما من الحركة ولكن لن يحدث شئ بدون العرض الذى يتصل بهذا الطلب. (إلا إذا شعر أحدهم بدافع أخذ زمام المبادرة للبدء فى حركة). ويعتمد جانب العرض من عملية التعبئة على تنظيمات الحركة. وقد جادلت أن التنظيمات تتباين بشكل كبير فى هذا السياق فنجاح الحركة أو غيابه يعتمد على الطلب والعرض، فإذا فشلت تنظيمات الحركة فى تأطير وتنظيم أنشطتها لتخلق صلة بالطلب القائم - بصرف النظر عن بعده الأدواتى، أو الخاص بالهوية أو الإيديولوجية، فسوف تظل صغيرة وغير معنوية. ومن ناحية أخرى، بصرف

النظر عن مدى جاذبية فرص الاحتجاج التي يقدمها تنظيم الحركة في عيون المنظمين، فبدون الأفراد ممن هم في حاجة إلى تلك الفرص، لن يصل التنظيم إلى مدى بعيد.

المشاركة في مسار الحياة life course

تتعلق أغلب الأبحاث الخاصة بالعمل السياسي الجماعي بمقاربة المشاركين وغير المشاركين في حالة محددة من المشاركة وفي لحظة معينة من الوقت، قد تكون مظهرة أو مقاطعة أو اعتصامًا أو مسيرة أو عريضة. ومن الناحية النفسية، تتعلق الأبحاث بنوع محدد من المشاركة قصيرة المدى التي تتطوى نموذجيا على درجة منخفضة من المخاطرة أو الجهد، بالرغم من أنه في بعض الأحيان تتطلب المشاركة درجة عالية من المخاطرة أو الجهد. وفي سياق آخر، (Klandermans 1997) قمت بتطبيق أبعاد الوقت والجهد للتمييز بين أربعة أنواع مختلفة من العمل: جهد قليل / قصير المدى، على سبيل المثال، توقيع عريضة أو منح تبرع، جهد مرتفع / قصير المدى على سبيل المثال إضراب أو اعتصام، جهد قليل / طويل المدى على سبيل المثال دفع رسوم عضوية المنظمة أو سد مكان شخص يرد على الهاتف في سياق خدمة مساعدة مرة كل أسبوعين، وجهد مكثف / طويل المدى على سبيل المثال، أن يكون الشخص عضواً في حركة. وكنت دائماً أجادل بأن الأنشطة المختلفة لها ديناميات دافعية مختلفة. والجهد، بطبيعة الحال، يؤثر في تقديرات التكلفة والمزايا، ولكن في سياق المشاركة على مدى الحياة، فإن ما يهمني هو بعد الوقت (انظر الفصل الثالث لنقاش أطول عن التطور السياسي للراشدين).

وقد قام مارويل وأوليفر Marwell and Oliver 1993 بتقديم هذا التمييز المهم بين وظيفة الإنتاج متناقص السرعة ومتزايد السرعة في مجال

الحركات الاجتماعية. وعلى الرغم من اختباره من خلال النمذجة الحسابية، فهو يجذب الانتباه إلى شكلين مختلفين بشكل أساسي من العمل الجماعي. وتصف وظائف الإنتاج القدر الذي يضيفه كل مشارك إضافي إلى احتمال إنتاج سلعة جماعية. وتتبع بعض أشكال المشاركة وظيفة إنتاج متناقصة السرعة أي تناقص أهمية كل مشارك إضافي. ومثل هذه الأشكال من الحركة تتجه لأن يكون لها نقطة ما يصبح بعدها الفرق غير ذي قيمة. وتعتبر العضوية في مجلس تنظيم حركة ما مثلاً نموذجياً على ذلك. فهناك حاجة إلى ١٠ - ١٥ شخصاً وقد تكون العضوية بعد هذه النقطة (هذا العدد) غير مجدية. وبعض الأشكال الأخرى من العمل الجماعي تتبع وظيفة إنتاج متسارعة إذ يخلق كل مشاركة إضافية فرقاً. وتتجه الوظائف المتسارعة إلى أن يكون لها قيم فارقة *values Threshold*، وقبل الوصول إلى تلك النقطة الفارقة يضيف المشاركون الإضافيون قدرًا قليلاً للغاية ولكن بعد النقطة الفارقة تزداد القيمة المضافة لأي مشارك إضافي بشكل سريع. وليس من غير المألوف بالنسبة لأشكال العمل التي تتبع الوظائف المتسارعة، أن تصبح متناقصة السرعة عند نقطة ما، مما يؤدي إلى خلق منعطف يتخذ شكل الـ S ويعتبر الإضراب مثلاً نموذجياً عن شكل العمل الجماعي الذي يتخذ وظيفة إنتاج متسارعة. ففي شركة تضم ١٠٠٠ عامل إنتاج، لا يحدث اختلاف كبير حين يقرر ٥٠، ١٠٠ أو ١٥٠ عاملاً الإضراب إذ يفشل الأجراء ولكن إذا تعدى الرقم مثلاً ٣٠٠ شخص، يضيف كل مضرب إضافي إلى احتمال النجاح. وحتى يتم الوصول إلى عدد آخر من المشاركين، ٨٠٠ مثلاً، حين لا يكون بعدها أهمية لأي مضربين إضافيين، تصبح الشركة في حالة إضراب. ويشير مارويل وأوليفر إلى أن التمتع بالفرصة بدون بذل مجهود يصبح مشكلة في أشكال العمل الجماعي التي تتبع وظائف إنتاجية متناقصة السرعة.

لماذا يتمتع هذا التمييز بكل هذه الأهمية؟ لأن المشاركين الأفراد يواجهون مآزق مختلفة في نوعية الأنشطة. ففي حالة الوظائف المتسارعة، يصبح اهتمامها، بالطبع عما إذا كانت النقطة الفارقة ستتحقق. فإذا لم يحدث ذلك، تصبح المشاركة غير ذات فائدة. وكما أشرنا في الجزء السابق، تصبح التوقعات عن سلوك الآخرين جوهرية في هذا السياق. وفي حالة الوظيفة متناقصة السرعة، يكون السؤال هو عما إذا كان المشاركون على استعداد أن يمنحوا الآخرين فرصة للتمتع بالمزايا بدون بذل الجهد. وهذا المآزق الأخير هو الذى يهمنى هنا حيث إن أغلب الالتزامات طويلة المدى تتطوى على أفعال لها وظائف إنتاج متناقصة السرعة.

وتغيب الدراسات التى تدور حول المشاركة المستمرة بشكل واضح فى الأدبيات الخاصة بالحركات الاجتماعية، والمدعش فى ذلك هو أن المشاركين على المدى الطويل يجعلون قطاع الحركة يستمر. ويميز كريزى وبراج (Kriesi and van Praag 1988) بين: المتعاطفين أى الناس الذين يتعاطفون مع قضية الحركة ولكنهم لا يفعلون إلا القليل أغلب الوقت، وتتم تعبئتهم أحياناً لنوع معتدل من الدعم (التوقيع على عريضة أو إعطاء تبرع)؛ والداعمين النشطاء أى الناس الذين تتم تعبئتهم على أساس أكثر انتظاماً؛ والنشطاء الأساسيون الذين يضمنون استمرار الحركة على أساس يومى. وعلى مدى الوقت تتسع الحركة أو تتكمش لأن الداعمين الناشطين وأحياناً المتعاطفين يتم تعبئتهم وعدم تعبئتهم. ويعتبر الناشطون الأساسيون هم المسئولين عن هذا التذبذب. وللحركة عدد محدود من النشطاء الأساسيين. مثلاً ٥ إلى ١٠% من أعضاء نقابات العمال بهولندا من النشطاء الأساسيين. (Klandermans and Visser, 1995; Nandram, 1995) بينما ضمت حركة السلام الهولندى فى أفضل أوقاتها حوالى ٥٠٠ مجموعة أساسية تضم كل منها ١٠ - ١٥ عضواً

(Oegema 1993). ويتبع تجنيد هؤلاء المشاركين وظيفة متناقصة السرعة. وتشير القرائن الإمبريقية إلى أن أغلب النشطاء الأساسيين على علم تام بأنهم يعطون ٩٠% أو أكثر من مؤيدى الحركة "تزهة بدون مقابل"، ولكنهم لا يكثرثون بذلك. بل على العكس يبدو أن هذا هو ما يدفعهم لقبول الوظيفة. "إذا لم أقم أنا بذلك، لن يقوم به أحد" هو الدافع الذى كثيراً ما يتردد (Klandermans and Visser, 1995; Oliver 1984) فهم المؤمنون الحقيقيون الذين يبدوون اهتماماً كبيراً بقضية الحركة وعلى استعداد أن يبذلوا هذا الجهد وهم على علم بأن الآخرين لن يفعلوا ذلك. لقد وجد ناندرام 1995 Nandram أنه بالنسبة لـ ٢٩% من الناشطين الأساسيين داخل الاتحادات الهولندية كان هذا هو الدافع الوحيد الأكثر أهمية لمشاركتهم. والمشاركة المستمرة لا تأخذ بالضرورة شكل النشاط نفسه كل مرة. فالناس كثيراً ما تنتقل من نشاط إلى آخر وأحياناً من حركة إلى أخرى. وفى هذا السياق يبنون مستقبلهم كناشطين. إن مستقبل الناشطين هو الذى يهمنى فى هذا الجزء الأخير عن المشاركة على مدى الحياة. وفى الصفحات التالية سوف أتناول ثلاثة موضوعات الأول: كيف تتطور حياة هؤلاء الناشطين؟ كيف يتحول مسار حياة الناس إلى حياة ناشطة؟ ثانياً: كيف يتم الحفاظ على الالتزام الحرفى مدى الحياة تجاه حركة ما؟ وما الذى يدفع الناس لترك العمل؟ ثالثاً: ما النتائج المتعلقة بمسار الحياة للمشاركة؟

كيف تصبح ناشطاً على المدى الطويل: ديناميات المشاركة المستدامة:

أن تصبح ناشطاً على المدى الطويل هى إلى حد كبير مسألة خاصة بالوجود الذاتى. فالمشاركة المستدامة فى النهاية تتطلب وقتاً يقدمه المرء طواعية لفترة طويلة من الزمن. وقد اقترح ماكآدم (1986) McAdarm مفهوم

الوجود الذاتى فى دراسته عن المشاركة فى صيف الحرية بميسيسيبي^(٣٣٢) SummerMississippi Freedom وكان ما كآدم يفكر فى موضوع الحرية من الالتزامات الاجتماعية الأخرى "إذا تحرر طلبة الجامعات بشكل منفرد من معوقات مسار الحياة التى تحول بينهم وأن يكونوا نشطاء فعالين، فإن المتقدمين لصيف الحرية لا يزالون هم أكثر حرية والمتطوعون بالفعل هم الأكثر حرية عن الإطلاق. (Goldstone and McAdam 2001) والمشاركون فى حملة صيف الحرية كانوا بالفعل من الطلبة المتوفرين ذاتيًا. ولكن فيما يتعلق بتاريخ الحياة. هناك ما هو أكثر من الوقت المتوفر - هناك الوجود العقلى أى الاستعداد تجاه الأفكار التى تدعو إليها الحرية. وفى محاولة فهم التفاعل بين التنشئة وتعبئة الحركة والسياق السياسى والاجتماعى، اقترح استخدام مفاهيم الاحتمالية contingency والاستمرارية الذاتية biographical continuity والتحول conversion.

ويتعلق الاحتمال بتوافق احتمال المشاركة فى حركة اجتماعية كما تطورت على مدى الزمن مع الحدث الذى يحول هذا الاحتمال إلى مشاركة فعلية على مدى تاريخ حياة الفرد. أما الاستمرارية الذاتية والتحول فهما مفهومان يضيفان إلى شرح الاحتمال. وتصف الاستمرارية الذاتية تاريخ الحياة حيث تبدو المشاركة نتيجة منطقية للتنشئة السياسية منذ فترة شباب الفرد. أما التحول، فيصف تاريخ الحياة حيث تنطوى المشاركة على تغيير فى عقل الشخص.

(٣٣٢) يشير المؤلف إلى ما يعرف بمشروع صيف الحرية، حيث تطوع الآلاف من الأفراد وغالبيتهم من الطلاب البيض أبناء الولايات الشمالية فى صيف ١٩٦٤، أى بعد مرور ما يقرب من عقد على إضرابات واحتجاجات الحقوق المدنية، للذهاب إلى ميسيسيبي لتشجيع السود على تسجيل أسمائهم فى الجداول الانتخابية. (المراجع)

وفى سياق أطروحتها عن "التنشئة السياسية، والتنظيم الواصل وتفاعل الحركات الاجتماعية: ائتلاف نساء نقابات العمالية" تقترح سيلكة روث (Silke Roth (1901 مفهوم الاستمرارية الذاتية لتناول الصلة بين العضوية فى الحركة والمشاركة من جانب، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الأخرى من جانب آخر. وتشير الاستمرارية الذاتية إلى الوضع الذى تصبح فيه العضوية والمشاركة فى الحركة نتيجة منطقية للتنشئة الاجتماعية السابقة.

أما التحول، من ناحية أخرى، فيتعلق بالانقطاع عن الماضى. فمن المفترض أن تلعب الأحداث الحرجة دوراً حيوياً فى الوضعين. ففى سياق الاستمرارية الذاتية، يعنى الحدث آخر محاولة شد أو جذب فى اتجاه يكون الفرد فى الطريق إليه بالفعل. أما فى سياق التحول، يعنى الحدث تجربة تمثل تغييراً فى الرأى. وبالطبع لا يأتى هذا التحول من فراغ. فهو متأصل فى عدم الرضا بالحياة كما هى.

والحدث الحرج هو الدفعة الأخيرة فى اتجاه التغيير. ويصف (Teske 1992) مثال صحفى ينتهى به الأمر أمام بوابة مصنع للأسلحة النووية وتجربته مع رد الفعل الكابت للسلطات تجاه المظاهرات المناهضة، التى حولته إلى ناشط. وتشير قصة هذا الصحفى أولاً إلى أنه من ناحية لم يكن من قبيل الصدفة أن ينتهى به الأمر أمام تلك البوابة، ومن ناحية أخرى، إن لم تكن المظاهرة قد اتخذت هذا المنحى، لما كان لها مثل هذا التأثير على حياته. وحتى أشرح هذه النقطة، سوف أشير إلى مادة من مقابلات تاريخ الحياة كنت قد أجريتها أنا وزملائي مع ناشطين من أقصى اليمين. وكان النمط الأول يتعلق بمستجيبين لم يكن لهم أى اهتمام بالسياسة فى الماضى ولكنهم مع مرور الوقت انخرطوا فى أقصى اليمين. والوصف الأفضل لهم هو أنهم نازحون سياسياً ووجدوا بيتاً سياسياً جديداً. ولم يعد من الممكن لهم الانتساب إلى الأحزاب التى صوتوا لها أو أنهم شعروا أن الحكومة أو

السياسة لم تعد تتناول المشاكل الحقيقية فى المجتمع. أما من ناحية بيئتهم الأسرية، فلم تظهر صورة واضحة. كان بعضهم من خلفية ديموقراطية اجتماعية والبعض الآخر من خلفية متشددة. أما النمط الثانى، فيتعلق بالمستجيبين الذين كانوا دائماً يبدون اهتماماً بالسياسة، وبعضهم منذ زمن طويل. والمثير للاهتمام أن الجميع قد أفادوا أنهم كانوا دائماً مهتمين بالسياسة على جانب اليمين. وجميعهم ما عدا واحداً جاءوا من بيئة ديموقراطية اجتماعية ويبدو أن هناك نمطاً خاصاً بالأجيال هنا. فالمستجيبون السابقون كانوا يمثلون جيلاً قديماً وانخرطوا فى السياسة فى وقت متأخر من حياتهم وكان النشاط اليميني بالنسبة لهم مسألة تحول. أما المجموعة الثانية فهى الجيل الأصغر سناً الذين انجذبوا إلى السياسة على جانب أقصى اليمين منذ البداية وبدا وكأنهم يكونون نوعاً ما من اليمين الجديد كرد فعل للحركات الاجتماعية الممتدة منذ الثمانينيات (انظر أيضاً Minkenberg, 1998). ويمكن وصف تاريخ الحياة الخاص بهذه المجموعة بالإشارة إلى الاستمرارية الذاتية وهى على الأقل الطريقة التى يصفون بها أنفسهم.

الالتزام وفك الانخراط:

قد تكون التنشئة أمراً مهماً لإفراز استعداد طويل المدى للمشاركة، إلا أن الأمر الذى يهم فيما يتعلق بالمشاركة المستديمة هو الالتزام. وفى مكان آخر ناقشت باستفاضة الحفاظ على الالتزام وانهيائه. (Klandermans, 1997). وفى هذا الجزء سوف أقوم بتلخيص المقولة الأساسية. فأنا أستخدم مفهوم الالتزام من علم النفس التنظيمى وعلم النفس الاجتماعى للمشاركة فى الاتحادات، حيث دارت مناقشة حية عن موضوع الالتزام على مدى العقدين المنصرمين. (Goslinga 2003) وحتى هذا اليوم، فإن أفضل عملية لتقديم مفهوم الالتزام التنظيمى هى التى قام بتطويرها ماير والآن (Allen and: Meyer, 1996. 1995; Meyer and Allen 1991). ويقوم المؤلفون بتحديد ثلاثة

موضوعات مميزة في تعريف الالتزام: "الالتزام هو ارتباط عاطفي بالتنظيم، والالتزام كتكلفة يتم إدراكها تتعلق بالابتعاد عن التنظيم، والالتزام كواجب للبقاء في التنظيم". (Meyer, Allen Gellatly, 1993, P. 539) ويشيرون إلى تلك الأشكال الثلاثة من الالتزام بالالتزام العاطفي والاستمراري والمعياري.

ويؤكد ماير وزملاؤه (١٩٩٢) أننا يجب أن نميز بحرص بين المكونات المختلفة للالتزام. لقد لاحظنا بالفعل أنه في حالة حركة السلام الهولندية، كانت مستويات الالتزام بالحركة الوطنية أقل من مستويات الالتزام بالمجموعة الجوهرية الخاصة بالفرد (Klandermans 1997, p. 94-97)، إلا أن الارتداد عن الحركة يبدو أكثر ارتباطًا بالالتزام تجاه المجموعة الأساسية مقارنة بالالتزام تجاه الحركة الوطنية. ولكن من المثير للانتباه أن الالتزام بالمجموعة الأساسية كان أقل حساسية لنجاح وفشل الحركة في الحلبة السياسية الوطنية مقارنة بالالتزام بالحركة الوطنية. بمعنى آخر، عند دراسة مستويات الالتزام بالحركة لابد دائمًا أن نثير أسئلة عن ماهية التزام الفرد: هل هو التزام لحركة، لتنظيم الحركة، أو للزعيم، أو مجموعة من الناشطين أومزيج من كل ما سبق، أما الملاحظة القائلة بأن الناس أكثر التزامًا بمجموعتهم مقارنة بتنظيم الحركة البعيد فليس لها وقع مفاجيء. كما أنه ليس مدهشًا أن الالتزام بمجموعة الشخص وليس الالتزام بالحركة يبدو وكأنه هو الذي يحدد عما إذا كان شخص ما سيستمر في عضويته. إلا أنه فيما يتعلق بالحفاظ على الالتزام، فإن لهذه النتائج دلالات مهمة بالنسبة للمشاركة المستدامة وفك الانخراط.

الحفاظ على الالتزام:

لا يستمر الالتزام بالحركة بذاته فلابد أن يتم صيانته من خلال التفاعل مع الحركة وأى إجراء من شأنه أن يجعل هذا التفاعل مرضيًا من شأنه أيضًا أن يساعد على الحفاظ على الالتزام. ويناقش داونتون وفيهر Downton and

97, 1991 Wehr آليات الربط الاجتماعي الذي تطبقه الحركات للحفاظ على الالتزام. وتساهم كل من الزعامة والإيديولوجية والتنظيم والطقوس والعلاقات الاجتماعية التي تؤلف شبكة الصداقة في الحفاظ على الالتزام أكثرها فعالية بالطبع هي مزيج من الخمسة. ويشير هؤلاء المؤلفون إلى "التكريس المشترك" common devotion الذي ينتج عن الزعامة المشتركة وإلى ضغط المجموعة كوسائل أولية للحفاظ على إيديولوجية الحركة الاجتماعية وإلى "القيام بدور في التنظيم نفسه" كوسيلة لزيادة استثمار الناس في التنظيم، وإلى الطقوس كأنماط للسلوك تتكرر على مدى الزمن لدعم المعتقدات الجوهرية الخاصة بالحركة، وإلى دوائر الأصدقاء التي تدعم وتحافظ على الالتزام الشخصي من خلال وضع معتقدات الشخص وسلوكه تحت الملاحظة والضبط الاجتماعي. ويقوم المؤلفان بتطوير مقولتهم في سياق دراسة عن المشاركة المستديمة في حركة السلام في الولايات المتحدة. ويشيرون إلى كيف يحصد المثابرون - كما يطلقون على المشاركين في الحركة على المدى الطويل - باستمرار الفرصة الشخصية للاستمرار في المشاركة النشطة من خلال الاستجابة للمشاريع الجديدة التي يخلقها الآخرون، أو من خلال خلق مشاريعهم الخاصة. إن الاستغلال التام لهيكل الفرصة الشخصية هذا هو عامل أساسي في تكوين الالتزام والحفاظ عليه. أما العوامل الأخرى، فهي خلق هوية الناشط وخلق الصلة مع إيديولوجية مجموعة سلام، والحفاظ على الاعتقاد بأن عمل السلام أمر ملح، ودمج عمل السلام في الحياة اليومية وكسب الدعم من الآخرين المعنويين وتطوير استراتيجيات لتجنب الاحتراق وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من أنه لم يتم دراسة كافة تلك الآليات بنفس الدرجة، إلا أن كلاً من تلك الآليات الخمس معروفة في الأدبيات عن المشاركة في الاتحادات والحركات بأنها عوامل تدعم التصاق الناس بالحركات. على سبيل المثال، من المعروف من الأبحاث التي أجريت عن المشاركة في الاتحادات

أن مشاركة الأفراد فى عمليات اتخاذ القرار من شأنها أن تنهض بالالتزام بالاتحاد (Klandermans, 1986, 1992a). وفيما يتعلق بمجموعات مختلفة مثل حركة النساء المثليات (Taylor and Whittier 1995) ومجموعة تطلق على نفسها أسم "ضحايا قوانين الإساءة إلى الأطفال" (Fine 1995) أشير إلى كيف تدعم الطقوس صلة العضوية بالحركة. لقد طورت الاتحادات والتنظيمات الأخرى للحركات كافة أنواع الخدمات لأعضائها حتى تصبح العضوية أكثر جاذبية. ونادراً ما تكون الحوافز الانتقائية أسباباً كافية للمشاركة فى الحركة إلا أنها بالفعل ترفع من درجة الالتزام.

وبالرغم من جهودها، واحتمال وجود استثناءات بين الطوائف الدينية والتنظيمات السرية، من غير المرجح أن يمنع تنظيم الحركة المشاركين من ترك التنظيم إذا ما رغبوا فى ذلك. إن تغير المساندين إذن هو جزء لا يتجزأ من حياة كل الحركات. إلا أنه من الصعب تقدير معدلات التغيير فى الحركات لأنها لا تتضمن إدارات للعضوية. إلا أن بعض تنظيمات الحركات مثل اتحادات العمال ومنظمة العفو الدولية والسلام الأخضر تدير بالفعل عملية العضوية. وفى هولندا، فإن معدلات التغيير التى تصل إلى ١٠ بالمائة، أمر معتاد بين التنظيمات.

فك الانخراط:

ما الذى يجعل الناس ترتد؟ يبدو أن عدم الشعور بدرجة كافية من الرضا وغياب الالتزام هما الإجابة على هذا السؤال. أكثر من ٧٠ بالمائة من العمال الذين تركوا اتحاداتهم، على سبيل المثال فعلوا ذلك لأنهم كانوا غير راضين أو محبطين أو أنهم شعروا أنهم لم يعاملوا بشكل طيب من قبل اتحاداتهم (van de Putte, 1995). إلا أن السخط ليس شرطاً كافياً إذ من الواضح أن درجة الالتزام بالحركة لا بد أيضاً أن تنخفض. لقد افترض

مورلاند وليفين 1982 Moreland and Levine أن مستوى الالتزام الخاص بهؤلاء الأفراد الذين يتركون المجموعة يتطور بشكل دوري، إذ يبدأ أولاً في الارتفاع حتى يصل إلى مستوى ما من القمة ثم ينخفض حتى يصل إلى مستوى يقرر عنده الأفراد ترك التنظيم.

ويثير هذا الأمر، الطبع، الأسئلة الخاصة بما الذي يؤدي إلى الدرجة غير الكافية من عدم الامتثال ولماذا يتضاءل الالتزام. ومن منطلق نفسي، من البساطة الشديدة بمكان الافتراض أن فك الانخراط هو نقيض الانخراط، على الأقل لأنه على مدار المشاركة، تتطور درجة ما من الالتزام الذي يتفاعل مع مستويات الرضا. بالإضافة إلى ذلك، لا تبلغ الأشكال الثلاثة من الالتزام بالضرورة نفس الدرجة. وبالمثل، قد تنخفض بمعدلات متباينة ولأسباب مختلفة. وبأخذ النتائج الخاصة بالالتزام بالاتحادات في الاعتبار، يتضح أن الالتزام المعياري هو الأكثر استقراراً بين الثلاثة. لقد جادل ما يرو إلين Allen 1991 مع Meyer بأن الالتزام المعياري يضرب بجذوره في عمليات التنشئة طويلة المدى التي تجعل من المفهوم لماذا يكون الالتزام المعياري أكثر استقراراً من الأشكال الأخرى من الالتزام التي لها قواعد أكثر انتقالية. ففي سياق الاتحادات، يبدو الالتزام بالاستمرار هو التالي من حيث درجة الاستقرار. وتتم الاستثمارات بالطبع في الماضي ولا يمكن تغييرها، ولكن قد تظهر بعض البدائل الأخرى التي تصبح أكثر جاذبية ويقل الالتزام بالاستمرار. وبدأ الالتزام العاطفي وكأنه الأكثر تغيراً بين الثلاثة ومن المفترض أن يقل حين يصبح التفاعل مع الحركة أو أفرادها أقل إرضاءً.

وقد يوازن الالتزام العاطفي والالتزام بالاستمرار والالتزام المعياري بعضهم البعض وقد تعوض الأشكال الأكثر استقراراً من الالتزام الانخفاض الذي يحدث في هؤلاء الذين يتصفون بدرجة أقل من الالتزام. وقد يقرر الشخص الذي لا يجد بدائل جذابة، وقد استثمر بشكل قوى في التنظيم ويلتزم

بجدية بقيم وأهداف الحركة أنه بأخذ كافة الجوانب في الاعتبار، فإنه يفضل أن يستمر في المشاركة في تحمل العبء والقيام بالتضحيات المطلوبة ثم مغادرة المكان. ولابد من الإشارة إلى أن تلك هي تقديرات نظرية ولم يتم حتى هذا الحين جمع أدلة إمبريقية حسب معلوماتي تدعم تلك المزاعم في سياق الحركات الاجتماعية.

النتائج الذاتية للمشاركة

السؤال الأخير الذي يهمننا فيما يتعلق بالمشاركة في العمل السياسي الجماعي على مدى الحياة هو الخاص بالعواقب الذاتية المشاركة. ومن الأمور المعروفة أن المشاركة في الحركات خاصة إذا كانت حركة مثيرة للجدل بشكل كبير، تترك آثارها على الحياة الذاتية للأفراد فعلى سبيل المثال، لقد فقد بعض الناشطين على أقصى اليمين في هولندا وظيفتهم، أو عملاءهم إذا كانوا يعملون في عمل خاص، عندما عرفت مسألة اشتراكهم في الحركة. وكما تعرف فإن كافة الحركات تكاد تكون مثيرة للجدل، لذلك قد نتوقع أن تؤثر المشاركة في حياة الناس. فالمشاركة في نشاط الحركة تستولي على الوقت الخاص للأفراد وتبدأ شبكة الحركة في حل محل شبكات الصداقة الخاصة بهم، كما تبدأ الحركة في الهيمنة على أنشطتهم. ويصل ذلك إلى أقصى مداه في الحركات السرية. وتوضح أعمال ديلاپورتا عن الناشطين اليساريين السريين في إيطاليا وألمانيا (Della Porta 1988, 1992a, 1992b) هذه النقطة بجلاء. وتشير هذه الكاتبة (١٩٩٢) إلى أنه يصبح من المطلوب من هؤلاء الأفراد، بمجرد أن يكونوا قد اشتركوا في مجموعة سرية، المشاركة بمستويات أكثر ارتفاعاً من النشاط وذلك فيما يتعلق بمستوى المخاطرة، والوقت المطلوب. وقد لاحظت أن "نتائج هذا الالتزام الذي يستغرق ٢٤

ساعة يوميًا للتنظيم كان عدم وجود أى وقت للتفكير. وتشير السير الذاتية للمناضلين من الألمان والإيطاليين إلى أن تلك العملية التى تتطوى على مشاركة مادية ومعنوية قد وصلت الذروة فى التعريف شبه التام للمناضلين بجماعة خاصة بالصراع المسلح" صفحة ١٨.

وعلى مدى الأعوام ظهر اهتمام متواضع ولكنه يتسم بالإصرار عن الأثر الذاتى للمشاركة فى الحركات الاجتماعية وخاصة فيما يطلق عليهم الناشطون من اليسار الجديد فى الولايات المتحدة. Fendrich. 1993; Marwell. 1989; Whalen and Flacks. 1989; Aiken and Demerath 1987. McAdam 1988. وفى مقالتهما بعنوان "الكفاح فى السياق الديموجرافى وسياق مسار الحياة" يلخص جولدستون وماكآدام (2001) Goldstone and McAdam النتائج الأساسية لهذا البحث، فقد استنتجا أن الناشطين السابقين ينزعون إلى أن (١) يبقوا ناشطين سياسيًا ويساريين فى توجهاتهم السياسية (٢) يوظفون فى مهن "مساعدة" أو فى الخدمة الاجتماعية (٣) يحصلون على دخول أكثر انخفاضًا، كما أنه من المرجح، مقارنة بأقرانهم، أن يكونوا الأكثر انخفاضًا فى الدخل (٤) تزوجوا متأخرًا (٥) مروا بخبرة الطلاق (٦) مروا بتجارب غير تقليدية وحافلة بالأحداث فيما يتعلق بعملهم (صفحة ١٢٥). وفى أول الأمر كانت تلك النتائج تستند إلى الأنشطة التى تتطوى على درجة عالية من المخاطر مثل المشاركة فى برنامج صيف الحرية بالمسيبى أو حملات تسجيل الناخبين فى الجنوب الأقصى بالولايات المتحدة. ولكن الدراسات التى تمت مؤخرًا اهتمت أيضًا بالمشاركة العادية وكشفت عن نتائج شبيهة للغاية. McAdaan, Van Dyke. 1997. Munch and Shockey 1998. Sherkat and Blocker 1997 وما كآدم من عرضهما أن المشاركة فى أنشطة الحركة لها أثر عميق وقوى فى حياة الناس.

الخلاصة:

أصبح العمل الجماعي السياسي استراتيجياً مألوفاً للتأثير على الحكومات. إلا أن حدوث العمل السياسي الجماعي ليس مجرد مسألة أفراد يتم دفعهم للمشاركة بمعرفة ديناميات اجتماعية نفسية (أى جانب الطلب من المشاركة). فهو أيضاً مسألة تنظيمات حركة تجذب الأفراد إلى العمل (جانب العرض من المشاركة) وحملة تعبئة تضم الاثنين معاً. وتتفاعل الدوافع المختلفة للمشاركة. وقد تمت الإشارة إلى الأدوات والهوية والإيديولوجية كدوافع محتملة تساهم في قرار الفرد بالمشاركة. وقد اقترحت أن الثلاثة قد تعوض بعضها البعض. وقد لا تكون المشاركة فعالة بشكل فوري، في إحداث التغيير. ويتفهم المشاركون ذلك ولن يتوقعوا أن تستسلم الحكومة بمجرد أن ترى الكفاح. ومن ناحية أخرى، قد يكفي مشاركون عديدون أن يكون لديهم الفرصة للالتقاء بمن يشبهونهم والتعبير عن آرائهم. فالعمل الجماعي السياسي لا يتعلق فقط بالفعالية ولكنه يتعلق أيضاً بالسياسة المشبوبة العاطفة. ولا يعنى ذلك أنه من المرجح ألا تصبح الفعالية غير ذات صلة بالمرّة، فالطبيعى أن يحدث تغيير ما عاجلاً أم آجلاً. وإذا لم يحدث شئ سوف تنهار الحركة الاجتماعية وتتضاءل أو تتحول إلى ناد اجتماعي أو تنظيم للمساعدة الذاتية.

وعلى الرغم من أن العمل الجماعي كثيراً ما يكون موجهاً ضد الحكومات. فإن السلطات السياسية ليست بطبيعة الأمر الهدف الوحيد. وحقيقة الأمر أن أية مؤسسة يمكن لها أن تصبح هدفاً للعمل الجماعي. على سبيل المثال، ناقش (1988) Tarrow العمل الجماعي الذى نفذته جماعة الكنيسة الإيطالية ضد رجال الدين ويجرى (1998) Katzenstein دراسة عن الاحتجاج النسائي داخل الكنيسة والمؤسسة العسكرية. وقد انتهى رايبورن Raeburn

2001 من دراسة عن نضال حركة المثليين من أجل حقوق المثليين داخل الشركات الكبرى. وأخيرًا تستهدف النقابات العمالية دائما السلطات من غير الجهات الحكومية، على الرغم من أن النقابات العمالية في غرب أوروبا وأيضا في بلدان جنوب أفريقيا وزيمبابوي هي أيضا من اللاعبين السياسيين المهمين.

وحيث نأتى إلى تفسير العمل الجماعى، ينبغي أن أميز بين الطلب والعرض والتعبئة. ففي كثير من الأحيان يكون السبب في عدم اتخاذ فعل جماعى بالرغم من الخطر المنتشر، هو عدم وجود تنظيم فعال لحركة ما يمكنه القيام بعمل. وفي نفس الوقت، حين يوجد تنظيم الحركة، فهو لا يصل إلى مدى بعيد إذا لم يوجد أفراد يهتمون بالقضايا التي يحاول أن يتناولها التنظيم. وأخيرًا، بدون تعبئة فعالة، قد لا يلتقى العرض والطلب أبدًا. وينطوى فهم جانب العرض من المشاركة على نظريات من علم الاجتماع والعلوم السياسية عن النمو وديناميات الحركة الاجتماعية. أما فهم جانب الطلب، فيتطلب نماذج اجتماعية وسياسية نفسية. وكما هو الحال في علم الاقتصاد، هناك تفاعل مثير للاهتمام بين العرض والطلب. ففي بعض الأحيان، يجذب نشاط جيد التوقيت اهتمامًا وأعدادًا كبيرة أي أن العرض يدعم الطلب. وفي أحيان أخرى يعكس الوضع، إذ يدر السخط الواسع حركة قوية ويثير الطلب العرض. ولكن الطبيعي أن يدعم العرض والطلب بعضهما البعض في أغلب الأحيان. فالتعبئة هي العملية التي يلتقى فيها العرض بالطلب. وفي هذا السياق تكون نظريات الاقتناع وتحليل الشبكات ذات صلة.

لقد حرصت على جذب الاهتمام نحو المشاركة على مدى مسار الحياة. فالتأكيد على العمل الجماعى في البحث الذي نقوم به يتجه إلى إيهام حقيقة أن المشاركة في العمل الجماعى بالنسبة للعديد من الناس هي خطوة في اتجاه إرساء مستقبل مهني. إن التمعن إلى النشاط من وجهة نظر مسار الحياة يأتى

بنوع مختلف من الأطر إلى المقدمة. وفي سياق مثل هذا الإطار، يصبح النشاط مرحلة في حياة الفرد يحاول المرء أن يفهمها من وجهة نظر تاريخ حياة الفرد. وبدلاً من إثارة السؤال الخاص بما الذي يجعل المشارك في هذا العمل الجماعي المحدد مختلفاً عن غير المشارك، يصبح السؤال كيف تتواءم المشاركة في هذا العمل الجماعي مع تاريخ حياة هذا الفرد. ويجذب ذلك الانتباه بشكل آلي إلى المشاركة المستدامة لأن عدداً قليلاً فقط من الأفراد هو الذي ينخرط بنشاط في حركة اجتماعية لفترة طويلة من الزمن. ويسلط ذلك الضوء أيضاً على النتائج الذاتية للمشاركة لأن حالات المشاركة في العمل الجماعي تترك آثارها على مسار حياة الأفراد. وفي الوقت ذاته، فإن النظر في المشاركة في مسار الحياة توجه البحث إلى فك الانخراط لأنه عاجلاً أم أجلاً، سوف يترك المشاركون الحركة أو على الأقل يقللون من حجم مشاركتهم.

إن مناقشة الاتجاهات والتحوليات في أبحاث الحركات الاجتماعية قد نبهتنا أيضاً إلى وجود أسئلة عديدة لم تتم الإجابة عليها، ورد بعضها في جزء (Aminzade Goldstone, Perry (2001 عن القضايا غير المدروسة في أدبيات الحركات الاجتماعية. وسوف أنهى هذا الفصل بمناقشة وجيزة لتلك الأسئلة.

تتناول المجموعة الأولى من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها ديناميات العرض والطلب. وقد تمت دراسة التعبئة كعملية تصل بين العرض والطلب بشكل واسع. ولكن يقل البحث عن كيف يتطور الطلب وكيف ينمو العرض. وبالفعل، فإن محاولاته التنظيم في تعبئة الإجماع وخير الفرد. تعمل معاً في إنتاج الطلب لم تدرس بالشكل الكافي وكذلك السؤال الخاص كيف تؤثر تلك العمليات في التعبئة على العمل. ولكن من المثير معرفة ما إذا كانت استراتيجية معينة تعمل على تنشيط مجموعة محددة من الأفراد وعمّا إذا

كانت صياغة موضوع معين بطريقة محددة سوف يخلق فرقا فيما يتعلق بالتعبئة على العمل، على سبيل المثال.

ثانيا: من المفيد أيضا استطلاع الوزن النسبي للأداتية والهوية والإيديولوجية. ومن الواضح أن لكل دافع أثرا ولكن كيف تتفاعل معاً؟ هل تضيف لبعضه البعض؟ أو هل تتفاعل؟ هل هي محددات للمشاركة ترتبط بعضها ببعض أم أنها مستقلة؟

ثالثا: وبشكل أكثر تحديداً تستحق الهوية اهتماماً أكبر من باحثي الحركات. ومن المؤكد وجود أدبيات آخذة في التنامي عن الهوية والمشاركة في الحركات إلا أن معظم تلك الأدبيات مفهومية فقط وقليل للغاية منها امبريقي. إن الدراسات الإمبريقية القوية عن الهوية في سياق المشاركة في الحركات لا تزال أمراً نادراً وتمثل أعمال سايمون وكلاندرمانز وزملائهما De Weerd 1999; De Weerd and Klandermans 1999; Klandermans and De Weerd 1000. Klandermans et al 2002; Simon and Klandermans 2001, Simon et al 1998 and Stuermer 1997 بداية تقليد جديد من البحث ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله وبشكل خاص في المسائل الخاصة بالهويات المتعددة Klandermans, Sabucedo and Rodriguez 2002, Kurtz 2002, Roth 1997 فالحركات الاجتماعية تسعى إلى تعبئة الناس الذين يشتركون في هوية جماعية إلا أن الناس تشترك نموذجياً في هويات جماعية مختلفة وأحياناً ما تكون متنافسة. ولكن ما الذي يحدد أيها من تلك الهويات هي التي ستصبح لب الحركة وكيف يمكن التوفيق بين تلك الهويات المتنافسة؟

رابعا: من الأمور التي لم تدرس بشكل كاف أيضا دور الإيديولوجية وعلاقتها بالمشاعر والغريب وجود قدر قليل للغاية من الدراسات الإمبريقية المنظمة عن الإيديولوجية وعن الطريقة التي تدربها مثاليات وقيم الناس السياسية الحماسية. لقد جادل أو ليفر وجونستون Oliver and Johnston 2000

أن مقارنة انحياز الإطار قد حلت مفهوم الإطار محل الإيديولوجية بالرغم من أن سنو وبنفورد (Snow and Benford 2000) في دحضهم rebuttal يؤكدان على أنهما لم يوصيا باستبدال مصطلح الإيديولوجية بمصطلح الإيديولوجية. فالإيديولوجية في رأيهما هي مورد ثقافي لتأخير الأنشطة ويشير جودوين وزملاؤه (Godwin et al 2001) إلى النزعة البنائية الواضحة للنموذج الأساسي المهيمن في بحوث الحركات الاجتماعية. ولكن يبقى أن هناك حاجة بدون شك لمزيد من البحث حول هذه القضايا (أنظر أيضا Aminzade and McAdam, 2001).

خامسا: على الرغم من أن قدرًا كبيرًا من البحث قد تم عن دور الشبكات في التعبئة، فإن معظم الدراسات تنحصر في نطاق الأسئلة الخاصة بالتجنيد وبشكل خاص الأسئلة الخاصة بالروابط بين الأفراد وتنظيمات الحركات التي تسهل التجنيد. ولكن ما هو بالضبط الدور الذي تلعبه الشبكات؟ هل هي مجرد طرق مؤدية إلى محاولات التعبئة؟ هل تتحكم في تكلفة ومزايا المشاركة؟ تظل هذه الأسئلة وغيرها بدون إجابة. وأخيرًا نحن لا نعرف إلا القليل عن الزعامة في الحركات الاجتماعية وقد ناقش Klandermans 1989a أدوار الزعماء في تنظيم الحركة وكيف يقومون بتسهيل توظيف تنظيمات الحركة. وبعد ذلك بحوالي عشر سنوات، لا يزال أمين زادة وزملاؤه (Aminzade et al 2001) يلاحظون في سياق وصف الأنواع المختلفة من الزعامة في العلوم الاجتماعية أن الدراسات الأمبريقية عن الزعامة في تنظيمات الحركات الاجتماعية غائبة بشكل كبير.

وبالإضافة إلى تلك الأسئلة الخاصة بديناميات الطلب والعرض، تظهر مجموعة مختلفة من الأسئلة المتعلقة باتساع وانكماش قطاع الحركة في المجتمع (Goldstone and Tilly 2001). وعلى الرغم من أن اتساع وانكماش قطاع الحركة تشير إلى عمليات تحدث على المستوى الكلي إلا أن تلك العمليات ترتبط بالطبع بشكل وثيق بالديناميات على المستوى الدقيق.

فتسهيل أو كبت الحركات من قبل الدولة واتساع وانكماش الفرص السياسية تؤثر على جانب العرض من المشاركة وتجعل المشاركة في العمل السياسي الجماعي جذابا بقدر ما بالنسبة للناس كما أنه يؤثر في عمليات التعبئة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تصميمات مقارنة لتحري تلك الآثار. إلا أن مثل هذه الأبحاث نادرة (لكن انظر Irvin 2000, Kurtz في المطبعة و Schock في المطبعة). وقد تتطوى هذه المقارنات على مقارنات على مدى الزمان (McAdam and Sewell 2001) أو المكان (Miller, 2000, Sewell, 2001) وقد تعقد مقارنة بين جانب الطلب من المشاركة أو جانب العرض أو البيئة السياسية للحركات الاجتماعية.

وأخيرا، هناك العديد من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها فيما يتعلق باستمرار المشاركة والالتزام وفك الانخراط ومسار الحياة. (Goldstone and McAdam 2001). ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن المرء في حاجة إلى دراسات طويلة للإجابة على الأسئلة في هذا المجال. فقد يدرس المرء المشاركة المستمرة وما إلى ذلك مقطوعيا، إلا أنه حتى تلك الأنواع من الدراسات نادرة وهناك بعض الاستثناءات (Andrews 1991, Downton and When 1997, Klandermans 1997, pp. 93-97, Kelly and Breinlinger 1996, Teske 1997). لكن بشكل أساسي هناك قدر كبير لا يزال في حاجة إلى الدراسة. ومن بين الأسئلة ذات الصلة، كيف ينمو الالتزام على مدى الزمن؟ وكيف له أن يرتبط بأجزاء مختلفة من الحركة؟ وكيف يرتبط بالتعريف بالحركة؟ وما إلى ذلك.

والمشاركة المستديمة وفك الانخراط هما جانبان لنفس العملة. لم تتم دراستهما بشكل كاف. ومن الواضح أن الالتزام يتعلق باستمرار المشاركة والارتداد عنها وكان هيرشمان (Hirschman 1970) من أوائل من شرح هذه الصلة في عمله عن الارتداد والصوت والولاء. وكثير من الإجابات عن

الأسئلة الخاصة بماذا يقضى بعض الناس حياتهم فى نفس الحركة (أو فى حركات بعينها) بينما يتركها البعض الآخر غير معروفة. وقد يكون أمرًا مثيرًا أن نتبع المشاركين منذ زمن طويل فى حركات اجتماعية لمعرفة ما الذى يبقينهم هناك أو لمعرفة كيف يختلف المشاركون منذ زمن عن المشاركين فى أحداث منفردة بعينها ويشير جولدستون وماكآدام Goldstone and McAdam 2001 إلى عدم وجود وجهة نظر ديموجرافية / خاصة بمسار الحياة عن المشاركة فى حركات جدالية، ويجادلان لصالح مثل وجهة النظر تلك، كما يقترحان أن من شأنها أن تلقى الضوء على عوامل مسار الحياة التى تتوسط بين الدخول فى النشاط والعواقب الذاتية للنشاط الفردى.

وهناك بالطبع المزيد الذى يمكننى إضافته ولكننى أعتقد أن الأسئلة الرئيسية قد تم ذكرها. لقد أصبح العمل السياسى الجماعى جزءًا مهمًا من الحياة السياسية. وعلم النفس السياسى هو الحقل المعرفى الذى ينبغى أن يحاول أن يفهم كيف ولماذا يحدث ذلك.

orate on that link in his work on exit, voice, and loyalty. Many of the answers to the questions of why some people spend a lifetime in one and the same movement (or for that matter in various movements) while others quit are yet unknown. It would be worth the effort to follow long-term participants in social movements in order to find out what keeps them going. Or to find out how long-term participants differ from those who only participate in single events. Goldstone and McAdam (2001) point to the fact that there is no demographic/life course perspective on involvement in contentious movements, and they argue in favor of such a perspective. They propose that it should shed light on life-course factors that mediate entrance into activism and the biographical consequences of individual activism.

There is, of course, more that I could add, but I believe that the key questions have been mentioned. Collective political action has become an important part of political life. Political psychology is the discipline that should try to understand how and why it occurs.

▲ Notes

1. In South Africa, for instance, every nongovernmental organization of any significance received outside funding during the apartheid era.

2. A small proportion does not necessarily mean a negligible event. For example, although only 4 percent of the population participated in the peace demonstration, this mounted nevertheless into a demonstration with five hundred thousand participants—the largest demonstration the country had ever seen.

3. The instrumentality-identity-ideology triad is not invented for this field. Indeed, it has a long history in functional theories of attitudes and behavior (see Sears & Funk, 1991).

4. Suddenly imposed grievances are grievances generated by an event imposed on people. The term was coined by Walsh (1988) in his study of the popular response to the Three Mile Island nuclear accident, but it applies to a variety of events such as a railway track, a highway or a waste incinerator which is planned next to a community, a company closure, and so on.

▲ References

- Abelson, R. P., Ewing, M. F., & Roseman, I. (1986). Emotion and political cognition: Emotion appeals in political communication. In R. R. Lau & D. O. Sears (Eds.), *The nineteenth Annual Carnegie Symposium on Cognition: Political cognition*. London: Erlbaum.
- Allen, N. J., & Meyer, J. P. (1990). The measurement and antecedents of affective, continuance, and normative commitment to the organization. *Journal of Occupational Psychology*, 63, 1–18.
- Allen, N., & Meyer, J. P. (1995, February). *Affective, continuance, and normative*

- commitment to the organization: An examination of construct validity*. Paper presented at the Kurt Lewin Institute Masterclass, Schiermonnikoog, Netherlands.
- Aminzade, R. R., Goldstone, J. A., Perry, E. (2001). Leadership dynamics and dynamics of contention. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 126-154). Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Aminzade, R. R., & McAdam, D. (2001). Emotions and contentious politics. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 14-50). Cambridge: Cambridge University Press.
- Andrews, M. (1991). *Lifetimes of commitment: Aging, politics, psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Barnes, S. H., & Kaase, M. (1979). *Political action: Mass participation in five western democracies*. London: Sage.
- Benford, R. D. (1997). An insider's critique of the social movement framing perspective. *Sociological Inquiry*, 67, 409-430.
- Blumer, H. (1951). The field of collective behavior. In A. M. Lee (Ed.), *Principles of sociology* (pp. 167-222). New York: Barnes and Noble.
- Boudon, R. (1986). *L'idéologie ou l'origine des idées reçues*. Paris: Fayard.
- Briet, M., Klandermans, B., & Kroon, E. (1987). How women become involved in the women's movement. In C. Mueller & M. Katzenstein (Eds.), *The women's movements of Western Europe and the United States: Changing theoretical perspectives* (pp. 44-67). Philadelphia: Temple University.
- Buechler, S. (2000). *Social movements in advanced capitalism: The political economy and cultural construction of social activism*. Oxford: Oxford University Press.
- Burstein, P. (1999). Social movement and public policy. In M. Guigni, D. McAdam, & C. Tilly (Eds.), *How social movements matter* (pp. 3-21). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Dalton, R. (1996). *Citizen politics: Public opinion and political parties in advanced industrial democracies* (2nd ed.). Chatham, NJ: Chatham House.
- De Weerd, M. (1999). *Sociaal psychologische determinanten van boerenprotest: Collectieve actie frames, identiteit en effectiviteit*. Unpublished dissertation. Free University, Amsterdam.
- De Weerd, M., & Klandermans, B. (1999). Group identification and social protest: Farmer's protest in the Netherlands. *European Journal of Social Psychology*, 29, 1073-1095.
- Della Porta, D. (1988). Recruitment into clandestine organizations: Leftwing terrorists in Italy. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action. Comparing movement participation across cultures*. Greenwich, CT: JAI Press.
- Della Porta, D. (1992a). On individual motivations in underground political organizations. In D. Della Porta (Ed.), *Social movements and violence: Participation in underground organizations, international social movement research* (Vol. 4, pp. 3-28). Greenwich, CT: JAI-Press.
- Della Porta, D. (1992b). Political socialization in left-wing underground organizations: Biographies of Italian and German militants. In D. Della Porta (Ed.), *Social*

- movements and violence: Participation in underground organizations, international social movement research* (Vol. 4, pp. 259–290). Greenwich, CT: JAI Press.
- Della Porta, D., & Reiter, H. (1998). *The policing of protest in contemporary democracies*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Diani, M., & McAdam, D. (2002). *Social movements and networks: Relational approaches to collective action*. Oxford: Oxford University Press.
- Downton, J. V., & Wehr, P. (1991). Peace movements: The role of commitment and community in sustaining member participation. *Research in Social Movements, Conflicts and Change*, 13, 113–134.
- Downton, J., Jr., & Wehr, P. (1997). *The persistent activist: How peace commitment develops and survives*. Boulder, CO: Westview Press.
- Fendrich, J. M. (1993). *Ideal citizens*. Albany: SUNY Press.
- Ferree, M. M. (1992). The political context of rationality: Rational choice theory and resource mobilization. In A. Morris & C. M. Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 29–52). New Haven: Yale University Press.
- Fillieule, O. (1998). Plus ça change, moins ça change. Demonstrations in France in nineteen-eighties. In *Act of dissent. New developments in the study of protest* (pp. 199–226).
- Fine, G. A. (1995). Public narration and group culture: Discerning discourse in social movements. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 127–143). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Friedhelm, N., & Rucht, D. (1993). Auf dem Weg in die Bewegungsgesellschaft? Über die Stabilisierbarkeit sozialer Bewegungen. *Soziale Welt*, 44, 305–326.
- Gamson, W. A. (1992). The social psychology of collective action. In A. Morris & C. McClurg Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory* (pp. 53–76). New Haven: Yale University Press.
- Gerhards, J., & Rucht, D. (1992). Mesomobilization: Organizing and framing in two protest campaigns in West Germany. *American Journal of Sociology*, 98, 555–596.
- Giugni, M. (1998). Was it worth the effort? The outcomes and consequences of social movements. *Annual Review of Sociology*, 24, 371–93.
- Giugni, M., McAdam, D., & Tilly, C. (1999). *How social movements matter*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Goldstone, J. A., & Tilly, C. (2001). Threat (and opportunity): Popular action and state response in the dynamics of contentious action. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 179–194). Cambridge: Cambridge University Press.
- Goldstone, R., & McAdam, D. (2001). Contention in demographic and life-course context. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 195–221). Cambridge: Cambridge University Press.
- Goodwin, J., Jasper, J., & Pollerla, E. (2001). Why emotions matter. In J. Goodwin, J. Jasper, & E. Pollerla (Eds.), *Passionate politics, emotions and social movements* (pp. 1–24). Chicago: University Press of Chicago.
- Goslinga, S. (2003). *Binding aan de vakbond. (Union Commitment)*. Unpublished doctoral dissertation. Amsterdam: Free University.
- Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel*. Princeton: Princeton University Press.

- Gusfield, J. R. (1963). *Symbolic crusade: Status politics and the American temperance movement*. Urbana: University of Illinois Press.
- Hegrvædt, K. A., & Markovsky, B. (1995). Justice and injustice. In K. S. Cook, G. A. Fine, & J. S. House (Eds.), *Sociological perspectives in social psychology* (pp. 257-280). Boston: Allyn and Bacon.
- Hirsch, E. I. (1990). Sacrifice for the cause: The impact of group processes on recruitment and commitment in protest movements. *American Sociological Review*, 55, 243-254.
- Hirschman, A. O. (1970). *Exit, voice and loyalty: Responses to decline in firms, organizations and states*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hoffer, E. (1951). *The true believer*. New York: Harper.
- Hornsey, M. J., & Hogg, M. A. (forthcoming). Intergroup similarity and subgroup relations: Some implications for assimilation. *Personality and Social Psychology Bulletin*.
- Huddy, L. (2001). From social to political identity: A critical examination of social identity theory. *Political Psychology*, 22, 127-156.
- Ignazi, P., & Ysmal, C. (1992). New and old extreme right parties. The French Front National and the Italian Movimento Sociale. *European Journal of Political Research*, 22, 101-121.
- Irvin, C. (1999). *Militant nationalism: Between movements and party in Ireland and the Basque country*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Jasper, J. M. (1997). *The art of moral protest. Culture, biography, and creativity in social movements*. Chicago: University of Chicago Press.
- Jasper, J. M. (1998). The emotions of protest: Affective and reactive emotions in and around social movements. *Sociological Forum*, 13, 397-424.
- Jenkins, J. C., & Klandermans, B. (1995). *The politics of social protest: Comparative perspectives on states and social movements*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Jenkins, J. C. (1995). Social movements, political representation, and the state: An agenda and comparative framework. In J. C. Jenkins & B. Klandermans (Eds.), *The politics of social protest: Comparative perspectives on states and social movements* (pp. 14-35). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Katzenstein, M. E. (1998). *Faithful and fearless: Moving feminist protest inside the church and military*. Princeton: Princeton University Press.
- Kelly, C., & Breinlinger, S. (1996). *The social psychology of collective action*. Basingstoke, England: Taylor and Francis.
- Kitschelt, H. (1995). *The radical right in western Europe*. Ann Arbor: Michigan University Press.
- Klandermans, B. (1984). Mobilization and participation: Social psychological expansions of resource mobilization theory. *American Sociological Review*, 49, 583-600.
- Klandermans, B. (1986). Psychology and trade union participation: Joining, acting, quitting. *Journal of Occupational Psychology*, 59, 189-204.
- Klandermans, B. (1989a). Leadership and decision making. In B. Klandermans (Ed.), *Organizing for change: Social movement organizations in Europe and the United States. International Social Movement Research*, (Vol. 2, pp. 215-224). Greenwich, CT: JAI Press.
- Klandermans, B. (1989b). Organizational effectiveness. In B. Klandermans (Ed.), *Or-*

- ganizing for change: Social movement organizations in Europe and the United States. *International Social Movement Research* (Vol. 2, pp. 383–394). Greenwich, CT: JAI-Press.
- Klandermans, B. (1992a). Trade union participation. In J. F. Hartley & G. M. Stephenson (Eds.), *Employment relations: The psychology of influence and control at work* (pp. 184–202). Oxford: Blackwell.
- Klandermans, B. (1992b). The social construction of protest and multi-organizational fields. In A. Morris & Carol Mueller (Eds.), *Frontiers in social movement theory*. New Haven: Yale University Press.
- Klandermans, B. (1993). A theoretical framework for comparisons of social movement participation. *Sociological Forum*, 8, 383–402.
- Klandermans, B. (1997). *The social psychology of protest*. Oxford: Blackwell.
- Klandermans, B. (2000a). Identity and protest: How group identification helps to overcome collective action dilemmas. In M. Van Vugt, M. Snyder, T. R. Tyler, & A. Biel (Eds.), *Cooperation in modern society: Promoting the welfare of communities, states, and organizations* (pp. 162–183). London: Routledge.
- Klandermans, B. (2000b). Social movements: Trends and turns. In A. Sales & S. Quah (Eds.), *International handbook of sociology* (pp. 236–254). London: Sage.
- Klandermans, B. (2001). Why movements come into being and why people join them. In J. Blau (Ed.), *Blackwell's compendium of sociology* (pp. 268–281). Oxford: Blackwell.
- Klandermans, B., & De Weerd, M. (2000). Group identification and political protest. In S. Stryker, T. Owens, & R. W. White (Eds.), *Social psychology and social movements: Cloudy past and bright future* (pp. 68–92). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Klandermans, B., De Weerd, M., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2001). Framing contention: Dutch and Spanish farmers confront the EU. In D. Imig & S. Tarrow (Eds.), *Contentious Europeans: Protest and politics in an integrating Europe* (pp. 77–96). Boulder, CO: Rowman and Littlefield.
- Klandermans, B., & Goslinga, S. (1996). Media discourse, movement publicity and the generation of collective action frames: Theoretical and empirical exercises in meaning construction. In D. McAdam, J. McCarthy, & M. Zald (Eds.), *Opportunities, mobilizing structures, and frames: Comparative applications of contemporary movement theory*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Klandermans, B., & Oegema, D. (1987). Potentials, networks, motivations and barriers: Steps toward participation in social movements. *American Sociological Review*, 5, 519–531.
- Klandermans, B., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2002). Politicization of collective identity: Farmer's identity and farmer's protest in the Netherlands and Spain. *Political Psychology*, 23, 235–251.
- Klandermans, B., Sabucedo, J. M., & Rodriguez, M. (2001). Will the skin be nearer than the shirt? Multiple identities among farmers in the Netherlands and Spain. Unpublished paper, Amsterdam/Santiago de Compostela.
- Klandermans, B., & Visser, J. (red.) (1995). *De vakbeweging na de welvaartsstaat*. Assen: Van Gorcum.
- Knoke, D. (1990). *Political networks. The structural perspective*. New York: Cambridge University Press.
- Kornhauser, W. (1959). *The politics of mass society*. Glencoe, IL: Free Press.

- Kriesi, H., Koopmans, R., Duyvendak, J. W., & Guigni, M. G. (1995). *New social movements in Western Europe: A comparative analysis*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Kurtz, S. (2002). *All kinds of justice: Labor and identity politics*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Le Bon, G. (1903/1960). *The crowd: A study of popular mind*. New York: Viking Press.
- Marwell, G., Aiken, M., & Demerath III, N. J. (1987). The persistence of political attitudes among 1960s civil rights activists. *Public Opinion Quarterly*, 51, 359-375.
- Marwell, G., & Oliver, P. (1993). *The critical mass in collective action. A micro-social theory*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McAdam, D. (1982). *Political process and the development of black insurgency*. Chicago: University of Chicago Press.
- McAdam, D. (1986). Recruitment to high risk activism: The case of freedom summer. *American Journal of Sociology*, 92, 64-90.
- McAdam, D. (1988). *Freedom summer*. New York: Oxford University Press.
- McAdam, D., McCarthy, J., & Zald, M. N. (1996). *Comparative perspectives on social movements. Political opportunities, mobilizing structures, and cultural framing*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McAdam, D., & Sewell, W. H., Jr. (2001). It's about time: Temporality in the study of social movements and revolutions. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 89-125). Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- McAdam, D., Van Dyke, N., Munch, A., & Shockey, J. (1998). *Social movements and the life-course*. Unpublished manuscript. Department of Sociology, University of Arizona, Tucson.
- McCarthy, J. D., & Zald, M. (1976). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology*, 82, 1212-1241.
- McPhail, C., & McCarthy, J. D. (1998). In D. Della Porta & H. Reiter (Eds.), *The policing protest* (p. 22). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Meyer, D., & Tarrow, S. (1998). *The social movement society: Contentious politics for a new century*. Boulder, CO: Rowman and Littlefield.
- Meyer, J. P., & Allen, N. J. (1991). A three component conceptualization of organizational commitment. *Human Resource Management Review*, 1, 61-89.
- Meyer, J. P., Allen, N. J., & Gellatly, I. R. (1993). Affective and continuance commitment to the organization: Evaluation of measures and analysis of concurrent and time-lagged relations. *Journal of Applied Psychology*, 75, 710-720.
- Miller, B. (2000). *Geography and social movements: Comparing antinuclear activism in the Boston area*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Minkenberg, M. (1998). *Die neue radikale rechte im vergleich, USA, Frankreich, Deutschland*. Opladen/Wiesbaden, Westdeutscher Verlag.
- Moreland, R. L., & Levine, J. (1982). Socialization in small groups: Temporal changes in individual-group relations. *Advances in Experimental Social Psychology*, 15, 137-192.
- Nandram, S. (1995). *Het beredeneerd aan-en afnemen als kaderlid. Een studie naar het vrijwilligerswerk binnen een vakbond*. [Reasoned application and defection as

- union militant. A study of volunteers within labor unions]. Unpublished doctoral dissertation, Free University, Amsterdam.
- Neidhardt, F., & Rucht, D. (1993). Auf dem Weg in die Bewegungsgesellschaft? Über die Stabilisierbarkeit sozialer Bewegungen. *Sozialer Welt*, 44, 305-326.
- Oberschall, A. (1973). *Social conflict and social movements*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Oegema, D. (1993). *Tussen petitie en perestroika. De nadagen van de Nederlandse vredesbeweging*. Unpublished doctoral dissertation, Free University, Amsterdam.
- Oegema, D., & Klandermans, B. (1994). Non-conversion and erosion: The unwanted effects of action mobilization. *American Sociological Review*, 59, 703-722.
- Oliver, P. E. (1980). Rewards and punishments as selective incentives for collective action: Theoretical investigations. *American Journal of Sociology*, 85, 1356-375.
- Oliver, P. E. (1984). If you don't do it, nobody else will: Active and token contributors to local collective action. *American Sociological Review*, 49, 601-610.
- Oliver, P. E., & Johnston, H. (2000). What a good idea! Ideology and frames in social movement research. *Mobilization*, 5, 37-54.
- Olson, M. (1968). *The logic of collective action. Public goods and the theory of groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Opp, K-D. (1989). *The rationality of political protest. A comparative analysis of rational choice theory*. Boulder, CO: Westview.
- Orfali, B. (1990). *L'adhésion au Front national. De la minorité au mouvement social*. Paris: Kimé.
- Parkinson, B., & Manstead, A. S. R. (1993). Making sense of emotions in stories and social life. *Cognition and Emotion*, 7, 295-323.
- Pichardo, N. (1997). New social movements: A critical review. *Annual Review of Sociology*, 23, 411-430.
- Rachurn, N. (2001). *The rise of lesbian, gay, and bisexual rights in the corporate workplace*. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, Columbus.
- Rochon, T. R. (1998). *Culture moves: Ideas, activism, and changing values*. Princeton: Princeton University Press.
- Roth, S. (1997). *Political socialization, bridging organization, social movement interaction: The coalition of labor union women (1974-1996)*. Unpublished dissertation, University of Connecticut, Hartford.
- Rucht, D. (1998). The structure and culture of collective protest in Germany since 1950. In D. S. Meyer & S. Tarrow (Eds.), *The social movement society, contentious politics for a new century* (pp. 29-59). Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Rule, James B. (1989). Rationality and non-rationality in militant collective action. *Sociological Theory*, 7, 145-160.
- Searles, R., & Williams, J. A., Jr. (1962). Negro college students' participation in sit-ins. *Social Forces*, 40, 215-220.
- Sears, D. O., & Funk, C. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. *Advances in Experimental Psychology*, 24, 1-91.
- Sewell, W., Jr. (2001). Space in contentious politics. In R. R. Aminzade, J. A. Goldstone, D. McAdam, E. Perry, W. H. Sewell, Jr., S. Tarrow, & C. Tilly (Eds.), *Silence and voice in the study of contentious politics* (pp. 51-88). Cambridge: Cambridge University Press.
- Sherkat, D. E., & Blocker, T. J. (1997). Explaining the political and personal consequences of protest. *Social Forces*, 75, 1049-76.

- Shock, K. (forthcoming). *The politics of people power: Nonviolent action and social movements in non-democracies*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Simon, B. (1998). Individuals, groups, and social change: On the relationship between individual and collective self-interpretations and collective action. In C. Sedikides, J. Schopler, & C. Insko (Eds.), *Intergroup cognition and intergroup behavior* (pp. 257-282). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Simon, B. (1999). A place in the world: Self and social categorization. In T. R. Tyler, R. M. Kramer, & O. P. John (Eds.), *The psychology of the social self* (pp. 47-69). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Simon, B., & Klandermans, B. (2001). Towards a social psychological analysis of politicized collective identity: Conceptualization, antecedents, and consequences. *American Psychologist*, 56, 319-331.
- Simon, B., Loewy, M., Stürmer, S., Weber, U., Kampmeier, C., Freytag, P., Habig, C., & Spahlinger, P. (1998). Collective identity and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 646-658.
- Snow, D. A., & Benford, R. D. (1988). Ideology, frame resonance, and participant mobilization. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action: Comparing movement participation across cultures, international social movement research* (Vol. 1, pp. 197-218). Greenwich, CT: JAI Press.
- Snow, D., & Benford, R. D. (2000). Clarifying the relationship between framing and ideology. *Mobilization*, 5, 55-60.
- Snow, D. A., Rochford, E., Burke Jr., Worden, S. K., & Benford, R. D. (1986). Frame alignment processes, micro-mobilization and movement participation. *American Sociological Review*, 51, 464-481.
- Stürmer, S. (2000). *Soziale Bewegungsbeteiligung: Ein psychologisches Zwei-Wege Modell*. Unpublished doctoral dissertation, University of Kiel, Kiel Germany.
- Tarrow, S. (1988). Old movements in new cycles: The career of a neighborhood religious movement in Italy. In B. Klandermans, H. Kriesi, & S. Tarrow (Eds.), *From structure to action: Comparing movement participation across cultures* (pp. 281-305). Greenwich, CT: JAI Press.
- Tarrow, S. (1994). *Power in movement. Social movements, collective action and mass politics in the modern state*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tarrow, S. (1998). *Power in movement. Social movements, collective action and mass politics in the modern state* (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
- Taylor, V., & Whittier, N. E. (1995). Analytical approaches to social movement culture: The culture of the women's movement. In H. Johnston & B. Klandermans (Eds.), *Social movements and culture* (pp. 163-187). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Teske, N. (1997). *Political activists in America. The identity construction model of political participation*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tilly, C. (1978). *From mobilization to revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Tristan, A. (1987). *Au Front*. Paris: Gallimard.
- Turner, J. C. (1999). Some current issues in research on social identity and self-categorization theories. In N. Ellemers, R. Spears, & B. Doosje (Eds.), *Social identity* (pp. 6-34). Oxford: Blackwell.
- Turner, J. C., Oakes, P. J., Haslam, A., & McGarty, C. (1994). Self and collective: Cognition and social context. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 20, 454-463.

- Turner, R. H., & Killian, L. M. (1972). *Collective behavior* (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Tyler, T. R., Boeckmann, R. R., Smith, H. J., & Huo, Y. J. (1997). *Social justice in a diverse society*. Boulder, CO: Westview Press.
- Tyler, T. R., Smith, H. (1998). Social justice and social movements. In D. Gilbert, S. T. Fiske, & G. Lindzey (Eds.), *Handbook of social psychology* (4th ed., pp. 595–626). New York: McGraw-Hill.
- Van den Putte, B. (1995). Uit de bond: Bedanken als vakbondslid. In B. Klandermans & J. Visser (Eds.), *De vakbeweging na de welvaartsstaat* (pp. 87–112). Meppel, Netherlands: Van Gorcum.
- Walgrave, S., & Manssens, J. (2000). The making of the white march: The mass media as a mobilization alternative to movement organizations. *Mobilization*, 5, 217–240.
- Walsh, E. J. (1988). *Democracy in the shadows: Citizen mobilization in the wake of the accident at Three Mile Island*. Westport, CT: Greenwood Press.
- Whalen, J., & Flacks, R. (1980). The Isla Vista "bank burners" ten years later: Notes on the fate of student activism. *Sociological Focus*, 13, 215–236.
- White, R. W. (1993). *Provisional Irish Republicans. An oral and interpretive history*. Westport, CT: Greenwood Press.

الفصل العشرون

الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والتراع المتصلب:

الجدور والتطور والوقاية والتوفيق^(٣٣٣)

ارفين شتاوب ودانيل بار تال

لقد اتصف القرن العشرون، كما لاحظ العديد من المعلقين بأنه قرن العنف الجماعي الكبير حيث لقي أثناءه الملايين من الناس حتفهم. وخلال النصف الثاني من القرن، حدث هذا العنف داخل الدول بين المجموعات المتباينة في العرق والدين والإيديولوجية السياسية وجداول الأعمال والسلطة والمزايا. وقد بينت دراسة "أقليات في خطر" انخفاضاً ملحوظاً في عدد حملات الاعتراض الجديد والتمرد القائم على أساس العلاقات منذ عام ١٩٩٢ وكذلك الانخفاض في حدة الحملات المستمرة. (Gurr 2001) ولكن على الرغم من هذه الملاحظة، كان حجم العنف الجماعي كبيراً للغاية في التسعينيات كما أشارت إلى ذلك حالات رواندا ويوغوسلافيا السابقة وسرى لانكا وأنجولا وسيراليون وبقاع أخرى في أفريقيا والعنف في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وقد يتنبأ المرء أنه مع التغيرات العظيمة المستمرة في التكنولوجيا حول العالم، ونظم المعلومات والقيم والتنظيم الاجتماعي والنظم السياسية ومع وجود اختلافات كبيرة بين الأغنياء والفقراء ومع الزيادة في السكان والعولمة وتطلعات المجموعات لمزيد من الحقوق أو الحكم الذاتي ومع زيادة

(٣٣٣) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيري.

الأصولية، سوف تصبح النزاعات والعنف بين المجموعات مشكلة كبيرة في القرن الجديد. (Staub, 1999a)

وفي ضوء هذا التنبؤ، تصبح مهمة الوقاية من العنف الجماعي وخاصة النزاعات المتصلبة والقتل الجماعي، مهمة صعبة. وبالإضافة إلى أنها تخلق قدرًا كبيرًا من المعاناة الإنسانية في مكان واحد، كثيرًا ما يفيض العنف والنزاع بين المجموعات عابرًا الحدود ليهدد أمن الأمم الأخرى فضلاً عن المكانة الأخلاقية للجماعة الدولية التي كثيرًا ما تكون سلبية، بل متورطة، في الحالات التي تساند فيها بعض الأمم مرتكبي الحوادث. ومن شأن العلماء الاجتماعيين أن يساهموا في تقديم فهم لأصول وديناميات ونتائج العنف الجماعي. كما أن بإمكانهم بل عليهم أن يطوروا أيضاً مفاهيم للوقاية منه وبذل الجهود تجاه تحقيق هذا الهدف.

إن العنف الجماعي بين المجموعات هو فئة واسعة من العنف مع وجود أفعال وعمليات عديدة (انظر مثلاً Brass, 1996; Brubaker El Laitin 1991). ويشير إلى مجموعتين أو أكثر تضران بعضهما البعض: على الأقل مجموعة تتصرف ضد الأخرى أو مجموعتين تعملان ضد بعضهما مع وقوع عدد كبير من الضحايا من جراء تلك التصرفات. وقد تعتبر الأفعال التي يقوم بها الأفراد الذين يصيبون أو يقتلون آخرين - تعتبر عنفاً داخل المجموعة حينما يتصرف الأفراد كأعضاء في مجموعة.

يركز هذا الفصل على النزاع المتصلب وعلى القتل الجماعي. ومن الغريب أنه بالرغم من الصلات القوية بين هاتين الظاهرتين إلا أنه لا يوجد قدر كبير من التكامل في دراستهما. (Brown 1995) سوف نحاول إذن أن نخلق صلات بين هذين المجالين حينما نقوم بوصف أصولهما، وديناميتهما وتوقفهما والوقاية منهما. ومن خلال تبني مقاربة متداخلة في العلوم المعرفية، وهو أمر مركزي لدراسة علم النفس السياسي، سوف نقوم بتحديد

الآثار التي تعمل على مستوى النظام system أى الأوضاع الهيكلية مثل تدابير القوة والمؤسسات، والأوضاع الاجتماعية الراهنة، والعوامل الثقافية وخاصة الديناميات النفسية المتعلقة بالمعتقدات والقيم والشعور والدوافع التي يشترك فيها أعضاء المجموعة، ثم نتناول الوقاية من القتل الجماعي والنزاع المتصلب ونقوم بالتركيز على دور الأمم المتفرجة وتضميد الجراح والتوفيق بعد حدوث النزاع المتصلب أو القتل الجماعي وهي أمور مهمة لمنع تكرار حدوثه.

التعريفات والمفاهيم المركزية:

العنف المتصلب

تنشأ النزاعات بين المجموعات العرقية والدينية والسياسية وبين المجتمعات أو الأمم حين ينظر إلى أهدافها ونواياها وقيمتها وأفعالها على أنها متضاربة (Bar-Tal, Kruglanski, and Klar. 1989; Mitchell, 1981, rubin Pruitt, and Kim, 1994)، وأنها جزء لا يتجزأ من العلاقات داخل المجموعة. وتنشأ تلك النزاعات حول موضوعات ملموسة تتعلق بالأرض والموارد المادية وإمكانية الحصول على الفرص والسلطة والمزايا (Gurr 2001) إلا أن العديد منها يتعلق أيضا - وقد يكون أيضا متأسلاً في المقام الأول في - قضايا غير ملموسة أو قوى نفسية مثل القيم والمثل والهوية وسوء الظن أو إدراك التهديد من الجانب الآخر. (Ross, 1993; Staub 1989). وما يهمنا في هذا المقام هو النزاعات الحادة التي تتطوى على عنف جماعي مثل تلك التي تحدث في شمال إيرلندا بين البروتستانت والكاثوليك وفي تركيا بين الأتراك والأكراد وفي روندا بين الهوتوس والتونسي وفي كشمير وفي الشرق الأوسط. تلك هي أنواع الصراعات التي وصفت بأنها ممتدة (Azar. 1990; Brecher and Wilkenfeld, 1988; Crighton and MacIver, 1990) وتتطوى على صراعات

مستمرة (مثل Goertz and Diehl, 1993; Huth and Russett, 19903; Mor and Maoz, 1999). ومتأصلة (مثل Burton, 1987; Mitchell 1981 كما أطلق عليها أيضا الصراعات أو السياسية العرقية. (Chiot and Seligman, 2001) وسوف نطلق عليها اسم الصراعات المتصلبة أى التى تتطوى على عنف جماعى ولم تجد طريقها إلى الحل سواء عن طريق المفاوضات أو استخدام القوة. ونحن ننظر إلى التصلب على أساس كونه نقطة النهاية بالنسبة لبعد معين. وقد قام Kriesberg (1993, 1998b) بتحديد العناصر الأربعة الأولى الموصوفة هنا والتى تضع النزاعات على الجانب المتصلب من هذا البعد كما أضاف Bar-Tal (1998) العناصر الثلاثة التالية:

- ١- الصراعات المتصلبة هى صراعات ممتدة تستمر على الأقل لجيل وتتطوى على عدة مواجهات عبر الزمن تؤدي إلى إنتاج قدر كبير من الكراهية والبغضاء.
- ٢- هى صراعات عنيفة فهى تتطوى ليس فقط على قتل الجنود والمعارضين المسلحين ولكن أيضا على قتل المدنيين (بما فى ذلك النساء والأطفال) وتدمير الممتلكات وخلق اللاجئين واقتراف السفطات.
- ٣- ينظر إليها على أنها غير قابلة للتوفيق إذ ترى الأطراف أن أهدافها متناقضة بشكل جذرى وتلتزم بها بدون أى تنازل وتتأهب لاستمرار النزاع.
- ٤- تتطلب النزاعات استثمارات واسعة النطاق إذ يقوم أطراف النزاع باستثمارات عسكرية واقتصادية ونفسية كبيرة حتى يتعاملوا بنجاح مع الوضع.
- ٥- تتصف الصراعات بالشمولية، إذ تغطى كافة الجوانب. وينظر إلى الصراعات المتصلبة على أنها تدور حول الأهداف والحاجات الوجودية المادية وغير الملموسة والتى تتضمن عدة مجالات تتعلق

بالحياة الشخصية وحياة المجموعة مثل الإقليم والموارد والتوظيف والهوية والقيم والدين.

٦- أنها صراع صفري zero sum إذ يحجم الأطراف عن تغيير أهدافهم وينفون أهداف الخصم ولا يرون أية إمكانية للتنازل. لذلك يرى كل طرف من الأطراف أن أى مكسب على جانب الطرف الآخر هو خسارة لهم وأن أية خسارة للآخرين هى مكسب لهم ويسعون على هذا الأساس إلى إنزال الخسارة بالطرف الآخر ومنعه من المكسب (Ordeshook, 1966)

٧- أنها مركزية بمعنىين: الأول الحياة النفسية لأعضاء المجموعة المنشغلين بشكل مستمر بموضوع النزاع فى أفكارهم ومشاعرهم، (مثلا ألا يشعر الفرد أبداً بأنه آمن من الأذى) وثانياً، فى الحياة العامة، وفى وسائل الإعلام وفى مفصلة الزعماء للموضوع وفى بروزه على جدول أعمال القضايا والنقاش العام. وينخرط أعضاء المجموعة بشكل دائم فى شأن النزاع المعقد كما يصبح أمراً مهماً فى اتخاذ المجموعة للقرارات. وإجمالاً تعتبر طبيعة مجموعة الصفر، كونها جامعة والعنف وطول المدة مؤشرت ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالنزاع المتصلب (Doyle and Sambani, 2000)

وللنزاع الممتد أثر عميق على الأطراف ذات الشأن فهو يفرز ثقافة وروحاً للنزاع Bar-Tal 2006, Ross. 1998 كما يصبح محفورا فى ذاكرة المجتمعات المعنية - Irwin-Fentress El Wickman 1992; Halbswachs 1992; Zarecka, 1994)

كما تنتقل من جيل إلى جيل بشكل يقوى من العداء والبغضاء ويدعم من استمرار النزاع.

الإبادة الجماعية والقتل الجماعي

قد تتطور الإبادة الجماعية أو القتل الجماعي من النزاع ولا سيما النزاع المتصلب كما هو الحال في رواندا، غير أنها ممكن أن تحدث بدون وجود نزاع حقيقى بين المجموعات كما كان الحال فى إبادة اليهود. وقد تؤدي بعض العمليات التى نعرضها فى الجزء التالى مثل بخس القدر devaluation وكبش الفداء إلى انتقاء مجموعة ما كعدو إيديولوجى حتى فى عدم وجود نزاع حقيقى.

والإبادة هى محاولة لمحو مجموعة كاملة من البشر إما مباشرة عن طريق قتلهم أو غير مباشرة عن طريق خلق الظروف المواتية لموتهم أو منع تناسلهم (مثل التجويع أو منع الولادة). ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة عن الإبادة أن الإبادة هى أفعال يتم ارتكابها مع وجود نية تحطيم مجموعة قومية، أو عرقية، أو إثنية أو دينية كلياً أو جزئياً. ولم تتضمن اتفاقية الإبادة استئصال المجموعات السياسية ولكنها، بالرغم من ذلك، تعتبر إبادة وإن كانت قد أشير إليها بالإبادة السياسية. Politicide. (Harff and Gurr. 1990).

وتشير اتفاقية الإبادة إلى أن محو مجموعة ما "جزئياً" يعد إبادة. غير أن قتل مجموعات كبيرة من الناس بدون وجود النية لمحوهم كلهم كمجموعة يمكن على أفضل تقدير اعتباره قتلاً جماعياً وقد يكون الدافع وراء القتل الجماعى شبيهاً بالإبادة (انظر أدناه) ولكنه قد يكون أيضاً فى المقام الأول، لإلقاء الرعب والتحقق من الهيمنة على المجتمع بكامله، أو على مجموعة فرعية فى المجتمع أو تحطيم زعامتها أو إلقاء الرعب بين أفرادها. وقد يكون القتل الجماعى أيضاً أحد سمات النزاع المتصلب. ففي القتل الجماعى. قد يكون تحديد من الذى سيقتل أقل دقة عنه فى الإبادة كما قد يكون عدد القتلى صغيراً أو كبيراً نسبياً.

وقد ركزت الجهود الأكاديمية على تعريف الإبادة (انظر على سبيل

المثال Bauer 1984; Chalk and Jonassohn, 1990; Dadrian, 1974; Dobkowski and Wallimann, 1992; Fein 1993; Hirsch 1995; Kressel 2002; Lemkin (1994) وعلى تسمية القتل الجماعي (مثل الإبادة السياسية، والـ democide. انظر Rummel 1994). وقد قدم (صفحة ٢٣ 1990 Chalk and Jonassohn) تعريفاً فعالاً كالآتي: الإبادة هي شكل من أشكال القتل الجماعي من جانب واحد، تعبر من خلاله الدولة أو أية سلطة أخرى عن نيّتها في تحطيم المجموعة كما يتم تعريفها بمعرفة الأثمين" وهذا التعريف، يدرج المجموعات السياسية تحت مسمى الإبادة الجماعية كما يتضمن الوسائل المباشرة وغير المباشرة للإزالة، وهو ما يتسق مع رأينا.

وإحدى فوائد تقديم تعريف دقيق قد يكون أنه عندما يعرف عنف ضد مجموعة كإبادة جماعية، فإن الجماعة الدولية، يدفعها الوازع الأخلاقي الخاص باتفاقية الإبادة الجماعية، تصبح أكثر ترجيحاً أن تسعى إلى إيقاف القتل. ولكن التعريف الدقيق قد يعنى أيضاً شعور أقل بالالتزام بالتحرك كرد فعل "لمجرد" حدوث قتل جماعي. وقد تجلّى ذلك في عام ١٩٩٤ حين قاومت الجماعة الدولية بما فيها الولايات المتحدة بقوة تعريف الإبادة المستمرة للتوتسي بروندا على أنها إبادة جماعية حتى تتجنب، فيما يبدو، الالتزام الأخلاقي بالتحرك. (des Forges, 1999; Gourevich, 1998; Powers, 2001, 2002).

والسبب المهم للتمييز بين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي هو تطوير أفضل نظرية عن أصول كل منها والوقاية منهما. غير أن المؤثرات التي تؤدي إليها عادة ما تكون متشابهة. فالإبادة الجماعية كثيراً ما تكون محصلة لتطور ما بحيث يصبح القتل الجماعي محطة في طريقها (Staub 1989). على سبيل المثال، كان هناك قتل جماعي في العقود السابقة على الإبادة الجماعية في تركيا ضد الأرمن وفي رواندا ضد التوتسي. وقد تكون النظريات الجيدة

هى أساس التقييم للظروف التى تنبئ باحتمال حدوث العنف الجماعى فى حالة معينة، إلا أنه لا يمكن فى الغالب التنبؤ بشكله.

وقد قدم عدد من الدراسين فئات للإبادة الجماعية. على سبيل المثال اقترح (Smith 1999) خمسة أنواع ذات أهداف أولية متباينة: تأديبية (يدفعها لوم الضحية والانتقام) ومؤسسية (إبادة جماعية ذات طابع روتينى كجزء من الحرب أو الغزو) منفعية (الهدف منها شكل من أشكال المكسب كما هو الحال فى الهيمنة الاستعمارية)، احتكارية (لتحديد من الذى يفوز بالسلطة ومن الذى سيحكم) وإيديولوجية (الرغبة فى خلق مجتمع أمثل ومحو كل ما هو غير نقي. ويكتب سميث Smith "إن المصدر الأكثر تواتراً للإبادة الجماعية فى القرن العشرين هو احتكار السلطة (ص. ٧، ١٩٩٩). ويتمشى هذا الرأى مع النتيجة التى توصل إليها فين (Fein 1993) التى تقول بأن المطالب التى تتقدم بالمجموعات من أجل الحقوق والمزيد من الموارد كانت هى السبب الأكثر تواتراً للإبادة الجماعية منذ الحرب العالمية الثانية وفى تلك الحالات، تبدو الإبادة وكأنها تخرج من عباءة الصراع.

ومن المهم بمكان فهم القوى الدافعة وراء صراع عنيف معين حتى يتم تطوير ردود أفعال فعالة خاصة بالسياسات. وتماشياً مع النقاش السابق، نرى أنه من الأفضل تطوير مفهوم عام عن الأصول والوقاية مع التطبيق المتأنى فى الحالات المحددة. ويمكن للمفهوم العام ممزوجاً بنظرة خاصة للعناصر المحددة فى موقف معين أن يشير بأفضل صورة إلى العناصر التى قد تكون ذات أهمية خاصة فى حالة معينة.

أصول وديناميات العنف الجماعى واستدامته:

سوف نسعى إلى وصف الأوضاع المجتمعية والعمليات النفسية والعناصر الثقافية التى تساهم فى الإبادة الجماعية فضلاً عن القتل الجماعى

والعنف الذى يكون عادة متبادلاً كجزء من الصراع المتصلب، ويشار إليه كعنف جماعى، وذلك بالاستناد إلى أعمالنا (مثلاً:

Bar-Tal, 1998, 2000b, فى المطبعة، Staub 1989; 1996bK فى المطبعة b انظر أيضاً المصادر) وأعمال آخرين (مثلاً Chalk and Jonassohn, 1990; Dadrian 1995; Fein 1979, 1993; Harff and Gurr, 1998; Melson 1992; Smith, 1999 Charny 1999)

ويشير التحليل التالى إلى مفهوم احتمالى، وهو أنه كلما زاد وجود التأثيرات التى نصفها هنا وكلما زادت حدتها، زاد احتمال حدوث العنف الحاد.

الأوضاع المحرصة والحاجات الإنسانية الأساسية:

كثيراً ما تعد بعض الأوضاع الاجتماعية المعينة نقاطاً للبداية إذ يكون لها آثار نفسية ومن شأنها أن تحبط حاجات مهمة وهو ما قد يفضى إلى عمليات نفسية ومجتمعية تمثل تطوراً فى اتجاه العنف الجماعى وفى وجود بعض الخصائص الثقافية المشجعة (انظر الجزء التالى)، يصبح من الأرجح أن يكون للمعرضين تلك الآثار.

أوضاع حياتية صعبة:

يعد هذا المصطلح (Staub 1989) ملخصاً لوصف الصعوبات الاقتصادية والتوتر السياسى والفوضى والتغيير الاجتماعى الكبير والسريع التى تمثل نقاطاً كافية - منفصلة أو مجتمعة - لبداية العمليات التى قد تؤدى إلى العنف الجماعى. ويتم تجميع هذه الأوضاع الاجتماعية المتباينة معاً لأنه قد يكون لها آثار نفسية شبيهة على الأفراد، ونتيجة لذلك، قد تدر عمليات اجتماعية شبيهة فى المجموعات.

وكمثال على ذلك، ساهمت الأوضاع الحياتية الصعبة بشكل كبير فى دفع الحزب النازى إلى السلطة فى ألمانيا وهى المرحلة الأولى من عملية الإبادة الجماعية، وخسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وأُعلنت عليها معاهدة سلام ساهمت فى خفض مستوى المعيشة بشكل ارتآه الألمان مهيناً. تلى ذلك ثورة وتغيير فى النظام وتضخم حاد وكساد وصراعات سياسية داخلية حادة مع وجود جيوش خاصة تحارب بعضها البعض وما هو أكثر من ذلك Graig 1982, Dejonge 1998, Staub 1989. وفى رواندا، كان لأوضاع الحياة الصعبة والصراع المتصلب آثار مجتمعية، فقد كانت هناك مشاكل اقتصادية حادة تتعلق بالزيادة السكانية والانخفاض الهائل فى أسعار القهوة والصفائح فى أسواق العالم، وهى تعد أكبر صادرات رواندا. كما كان هناك عدم رضا سياسى عميق وطلب على التغيير بالإضافة إلى صراع متصلب بين الهوتوس والتوتسى تحول إلى حرب أهلية. (desForges, 1999. Pruniet, 1995, Staub 1999a).

ويوصف فشل الحكومة أو الدولة كمساهم فى الإبادة الجماعية (Melson 1990, Harff and Gurr 1992). فالفشل الحكومى يعنى صعوبة فى أوضاع الحياة مثل المشاكل الاقتصادية أو الفوضى السياسية والصراع الذى يفشل القادة فى إدارته. ويؤثر هذا الفشل فى السكان والقادة أنفسهم. وما ينظر إليه كفشل للحكومة أو الدولة قد سبق الإبادة الجماعية فى عدد من الحالات مثل حالة الأرمن فى تركيا (Melson 1992)، ووصول هتلر إلى السلطة فى ألمانيا والتوتسى فى رواندا (desForges 1999).

الحاجات الإنسانية الأساسية:

تربط الأوضاع الحياتية الصعبة الحاجات النفسية الأساسية. فتلجأ الحاجات عامة، على الرغم من أن شكلها المحدد تحدده الثقافة وتنشئة الأفراد

وخبرات الحياة فى مجموعات معينة Staub, 1989; 1996b, 1999b 2001b وفى المطبعة انظر أيضا (Burton 1990. Kelman 1990). وإحدى الحاجات الأساسية هى الحاجة إلى الأمن والشعور بأن الإنسان وأسرته والأشخاص الذين يهتمونه وكافة أفراد مجموعته يتمتعون بالأمان بعيداً عن الضرر الجسدى والنفسى وأنهم سيحصلون على الطعام والمأوى والضروريات الأساسية الأخرى للبقاء على الحياة. وإحدى الحاجات الأساسية الأخرى هى الهوية الإيجابية للشخص نفسه ومجموعته إذا كان يعتمد عليها أو ترتبط هويته بها. والحاجة الأخرى هى الحاجة للشعور بالكفاءة والتحكم والقدرة على حماية النفس والأسرة والمجموعة من الضرر وتحقيق أهداف مهمة، والحاجة إلى التواصل مع الأفراد الآخرين فضلاً عن الجماعة أو المجموعة. والحاجة الأساسية الأخرى التى تبدو أقل ظهوراً هى فهم الواقع بشكل يجعل العالم ووضع الشخص بداخله مفهوماً بشكل أوضح. وأخيراً، للناس أيضاً حاجات روحية للمعنى وتجاوز الذات وهو ما قد يكون محبطاً للغاية بسبب صعوبات الحياة والعنف.

إن صعوبة أوضاع الحياة تجعل الناس يفتقرون الأمن كما تجعلهم يشعرون بعدم الكفاءة وأنهم لا يسيطرون على الأوضاع، كما يتضاءل شعورهم بالذات. ويتجه الناس إلى التركيز على أنفسهم حين تصبح الحياة صعبة ويشعرون بأنهم منفصلون عن بعضهم البعض فى الوقت الذى يحتاجون فيه إلى الاتصال والدعم. إن مشاكل الحياة والفوضى المجتمعية والتغيير تمثل تحدياً للنظرة التقليدية للعالم وتحبط الحاجة إلى فهم الواقع.

وللحاجات الأساسية صفة ملحة فهى فى حاجة إلى أن تلبى وإن لم يتم ذلك بشكل مرض، فهى سوف تلبى بشكل مدمر أى أنها قد تلبى على حساب أشخاص آخرين أو حتى على حساب الشخص نفسه حين تصبح تلبية حاجة معينة أمراً محبطاً بالنسبة لحاجة أخرى، على سبيل المثال، قد تؤدى الحاجة

إلى الأمن والفعالية والتحكم والاحتفاظ بهوية إيجابية إلى الأفعال التي تفضي إلى ردود أفعال تقلل من الأمن (في المطبعة 1996b Staub). ويستطيع المحرضون أن يتسببوا في عمليات اجتماعية نفسية بين مجموعات الناس ويساهمون في تطوير معتقدات مجتمعية تساعد في تلبية الحاجات الأساسية ولكن في نفس الوقت تحرك المجموعة في اتجاه الثورة ضد مجموعة أخرى أو تزيد من حدة الخلاف إذا ما كان هناك خلاف قائم بين المجموعة بالفعل.

الصراع بين المجموعات:

يمكن للصراعات أن تصبح عنيفة أو متصلة مع وجود درجة كبيرة من العنف أو الاثنين معاً وقد يتطور هذا العنف ليصبح إبادة جماعية. وفي أوضاع الصراع المتصلب، تعتبر المجموعة أهدافها ذات أهمية وجودية وترى أن المجموعة الأخرى تمنعها من تحقيقها (انظر 1994 Williams). وينظر إلى الفجوة بين الأهداف المتضاربة على أنها فجوات واسعة لا يمكن التغلب عليها من خلال الحلول الوسطية. وقد ينتج هذا الإدراك بشكل سريع (أنظر أيضا 2000 Coleman) من خلال الكلمات (تصريحات عن النوايا أو المطالبة) أو الأفعال (حصار اقتصادي أو هجوم).

ولكن الصراعات المتصلبة قد تتطور بشكل بطيء أيضا من خلال الأفكار التي تحدد أهداف ومصالح المجموعتين على أساس كونها متضاربة (الاعتقاد بأن المجموعة الخاصة بطرف من الأطراف مستغلة، أو تعاني من التحيز ضدها أو تستحق الاستقلال الذاتي أو الاستقلال)، كما تدل على ذلك حالة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو جنوب أفريقيا. وقد تبادر مجموعة متغيرة من الناس بتقديم الأفكار (أو الأساس اليبستمولوجي للصراع). وقد يؤدي ذلك إلى الاحتجاج (1994 Staub and Rosenthal) ثم إلى الأفعال العنيفة لتحقيق هدف المجموعة. وتهدد الأفعال مصالح وأمن

المجموعة الأخرى كما تخلق ردود أفعال عنيفة. وتطور مفاهيم الصراع أو الإيديولوجيات (أنظر أدناه) مبررات وأسساً منطقية كما تطور أيضاً دوافع للفعل، إذ يصبح أعضاء المجموعة في حالة تعبئة واسعة والتزام بأهداف المجموعة.

وقد يبدأ الصراع المتصلب بعنف محدود النطاق ينتج عنه ضحايا. إن لفقدان الحياة في الصراع معنى شديد العاطفية وكثيراً ما ينظر إليه كنتيجة لخرق المجموعة الأخرى لميثاق أخلاقي جوهري. وينظر إلى المعاناة التي يتسبب فيها العنف على أنها مسألة جماعية، ويقع على عاتق المجموعة مسئولية معالجة وتعويض الضحايا من أجل منع تكرار العنف الجسدي والأخذ بالتأثر منه (Frijda 1991 في المطبعة Bar Tal). إذن تخلق الأفعال العنيفة والعقاب دورة متصاعدة، بحيث يفقد أحد الطرفين أو كلاهما عبر الزمن الرادع الأخلاقي، ومع تزايد عنف الصراعات ومع ازدياد حدة العنف، قد يؤدي هذا التطور إلى الحرب (Goertz and Diehl 1993)، أو إلى القتل الجماعي من جهة واحدة أو بالتبادل أو إلى الإبادة الجماعية ومثل هذا العنف يزيد بدوره قابلية الصراع للتصلب.

تزيد الحرب من احتمالات الإبادة الجماعية. فالإبادة الجماعية لقبائل التوتسي في رواندا تمت في سياق حرب أهلية، على الرغم من أنها حدثت أثناء وقف إطلاق النار بعد مفاوضات كانت تبدو ناجحة (Des Forges 1999, Staub 1999a). وقد تحدثت الإبادة ليس فقط ضد العدو في الحرب ولكن أيضاً ضد مجموعة تبخس قيمتها أو عدو إيديولوجي مثلما كانت الحالة في الهولوكوست التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية وإبادة الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى. وقد توفر الحرب الغطاء اللازم لمثل هذا العنف وقد يقلل عنف الحرب من الموانع كما قد يضيف الإحباط في تلبية الحاجات الأساسية في الحرب إلى الأساس الدافعي وراء نشأة الإبادة الجماعية.

يصف النقاش السابق فى المقام الأول طبيعة وديناميات الصراع المتصلب. أما الأصول والأوضاع التى يؤدى فى سياقها إلى العنف الحاد، فسوف نتعرض لها فى جزء لاحق. وأحد تلك الأوضاع هو صراع حيوى فى المصالح يصعب حله. وقد يكون ذلك نتيجة لأسباب مادية: الأراضى المطلوبة من جهة الطرفين للحياة، والمياه الشحيحة التى تحتاجها المجموعتان، والاختلاف العميق فى السلطة والثروة والفرص. كما أن هناك أيضا الأسباب النفسية: أن ينظر إلى الأرض على أساس كونها جزءا من هوية المجموعة أو رأيها الكونى أو الإيديولوجيات التى تضىء المشروعات التى تزعم أن اختلافات السلطة على حق (Sidanius and Pratto 1998)، وتاريخ يتصف بالخوف من الآخر ويبخس قيمته وانعدام الأمل فى حل الصراع من خلال الوسائل السلمية وتطور إيديولوجية المجموعة ومعتقداتها التى تكثف من حدة الكراهية.

وكثيرا ما يعمل الصراع والأوضاع الحياتية الصعبة معًا. فقد لا ينظر إلى الصراع البنائى مثل أوجه عدم المساواة فى المجتمع على أنها غير عادلة وقد لا تؤدى إلى أى نوع من الأفعال حتى تساهم أوضاع الحياة فى صعوبات الحياة وتزيد من حدة الحرمان النسبى لمجموعة مهمشة بالفعل (Leatherman, DeMars, Gaffney and Vayrynen 1999) ويخلق الصراع المتصلب بدوره مصاعب فى أوضاع الحياة فهو بطبيعته يدعو إلى التوتر والتهديد ويخلق شعورا بعدم اليقين كما يتطلب استثمارات اقتصادية وعسكرية كبيرة (Bar Tal 1998) مما يجعل تلبية الحاجات الأساسية مثل حاجات الأمن والهوية الإيجابية وتفهم الواقع أمرا صعبا (أنظر Burton 1990, Lederer, 1980; Kelman 1990; Staub 1989, 1999, 1999b).

المصلحة الذاتية:

المصلحة الذاتية أو الطمع قد يؤدى إلى العنف الجماعى حتى وإن لم تكن مصالح مجموعة ما - كما يتم تعريفها تاريخيا - فى صراع مع مصالح

مجموعة أخرى. إلا أن هناك الآن مجموعة ترغب فيما تحتاجه مجموعة أخرى، فالرغبة كثيرًا ما تعبر عن الطمع أكثر من الحاجة. ومن الحالات التاريخية الشائعة الحرب من أجل الغلبة فالمصالح الذاتية كثيرًا ما دخلت في القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية لمجموعات السكان الأصليين وقد تطالب المجموعة المهيمنة بالأرض التي تعيش عليها مجموعة السكان الأصليين بدون أن يكون لها أى حق تاريخي في هذه الأرض كفضاء للسكن أو التنمية الاقتصادية (Hitchcock and Twedt, 1997). عندما وصل الفاتحون الأوروبيون إلى الأمريكتين، كان "الصراع" يتمثل في رغبة الأوروبيين في الحصول على ما كان يمكنه الأمريكيون الأصليون مثل الذهب والأرض.

العمليات النفسية والاجتماعية والخصائص الثقافية التي تساهم في العنف الجماعي:
تؤدي الأوضاع المعيشية الصعبة المتواصلة والصراعات المتواصلة إلى إحباط تلبية الحاجات الأساسية (Burton, 1990; Kelman, 1990; Lederer, 1980; STaub 1989, 1996b, 1999b). كما تؤدي إلى ردود أفعال وعمليات اجتماعية مشتركة كرد فعل نحوها مثل التماثل المتزايد مع المجموعة وكبش الفداء وخلق إيديولوجيات مدمرة كما هو مشروح أدناه. وتساهم تلك الأوضاع في جزء منها - في تلبية الحاجات الأساسية، ولكنها قد تدفع المجموعة إلى استخدام العنف مع مجموعة أخرى. ومن الأرجح أن يحدث ذلك بالأخص حين تكون لثقافة المجموعة أو المجتمع خصائص معينة سوف نقوم بوصفها في الجزء التالي. وتشترك هذه الأوضاع المثيرة مع الخصائص الثقافية في إثارة العمليات النفسية والاجتماعية التي تعزز العنف.

التماثل القوي مع المجموعة:

تجعل الأوضاع المحرصة من الصعب على المرء أن يقف وحده في مواجهة المشاكل التي يصادفها كفرد، فيتجه الناس إلى الابتعاد عن الهوية

الفردية التى تصبح ثقيلة الحمل حين يصبحون غير قادرين على توفير سبل العيش لأنفسهم وأسرهم أو تصيبهم البلبلة بسبب الفوضى السياسية والاجتماعية من حولهم أو يهددهم الصراع مع المجموعة الأخرى (Kecmanovic 1996; Staub, 2001b; Worchel, 1999) فيتجهون نحو الحركة الإيديولوجية للهوية مثل الخمير الحمر^(٣٣٤) فى كمبوديا أو ازدياد التماثل مع مجموعة عرقية أو سياسية أو دينية ينتمون إلى عضويتها. وبدلاً من أن يكونوا أشخاصاً يصبحون نازيين أو شيوعيين أو ألماناً أو صرباً أو هوتو أو إسرائيليين أو فلسطينيين - أكثر مما كانوا (انظر الفصل الخامس عشر)، فکرد فعل للهجوم على مركز التجارة العالمى والبنيتاجون، أصبح الأمريكيون أكثر أمريكية عما كانوا من قبل. ومن شأن ذلك أن يقوى الهوية والصلة ويوفر شعوراً ما بالأمن ويساعد على تلبية الحاجات الأساسية الأخرى أيضاً. ثم، كما يشير منظور الهوية الاجتماعية، (Tajfel, 1978, 1981)، يرفع الأفراد من شأن مجموعتهم، فى بداية الأمر من خلال تصغير الآخر نفسياً عن طريق التقليل من قيمته ثم فى نهاية الأمر، الإضرار به (انظر Crighton and MacIver 1990).

كبش الفداء:

يعد لوم المجموعة الأخرى عن مشاكل الحياة رد فعل نفسى شائع ومن شأنه إثارة مجموعة ما ضد الأخرى. وعلى مدى الزمن يصبح الاعتقاد الشائع بين المجموعة أن الطرف الآخر على خطأ. ومن شأن الاعتقاد أن الشخص ليس مسئولاً عن الصعوبات الاقتصادية ومشاكل الحياة الأخرى أن

(٣٣٤) الخمير الحمر "Khmer Rouge" الحزب السياسى الشيوعى الحاكم فى كمبوديا منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩. والذى حاول تطبيق نوع راديكالى متشدد من الشيوعية يجبر من خلاله المواطنون على العمل الجماعى الشاق، وقد تم خلال هذه الحقبة إعدام ما يزيد عن مليون شخص فصلاً عن حكم عليهم بالأشغال الشاقة. (المراجع)

يقوى من هوية الفرد ويخلق الصلة حيث إن مثل هذا اللوم هو فى حقيقة الأمر عملية تخص المجموعة ويساعد الناس على فهم الحقائق الراهنة. ولقد لام الألمان اليهود عن الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى وأضاف النازيون إلى ذلك بلومهم اليهود على تصاعد التهديدات الشيوعية، فضلا عن كافة المشاكل الأخرى التى أثرت فى الألمان (Craig 1982, DeJong 1978). ولأم الهوتوس التوتسى على مشاكلهم الاقتصادية والسياسية فى رواندا بالإضافة إلى الحرب الأهلية (Des Forges, 1999, Staub 1991). وحين يفضى الصراع إلى تبادل الإيذاء والأضرار، يصبح من الشائع لكل مجموعة أن تلوم الأخرى وألا تقر بمساهمتها أو حتى تكون على وعى بها.

الإيديولوجيات والمعتقدات المجتمعية:

أحد الآثار العامة الظاهرة للأوضاع التحريضية هو تبنى أو خلق الإيديولوجية (Cash, 1996; Gatlun 1990; Staub, 1989, 1999a). وتعرف الإيديولوجيا هنا بأنها التصورات عن التدابير المجتمعية المثلى. فالناس فى حاجة إلى تصورات إيجابية فى الأوقات الصعبة، لكن الإيديولوجيات التى تنذر بعنف المجموعة تصبح مدمرة لأنها تحدد أعداء يقفون فى طريق تحقيق الإيديولوجيا. وتبدو تلك الإيديولوجيات موجودة دائما فى الإبادة الجماعية. وفى بعض الأحيان، يصف التصور تدبيرا أمثلا للإنسانية جمعاء مثل أن الشيوعية "إيديولوجيا عالمية أفضل" (Staub, 1989) لقد تبنى الكمبونييون - الشيوعيون - الخمير الحمر، اعتقادا بالمساواة المجتمعية التامة (Staub 1989). وفى أحيان أخرى تكون القومية بمعنى الرغبة فى خلق دولة خاصة أو فى أحيان أكثر فى حالة الإبادة الجماعية- تحسين سلطتها أو هيبتها أو نقائها. فالأتراك الشبان، منظموا الإبادة الجماعية ضد الأرمن (Staub 1989)، كان لهم تصور عن تجديد عظمة تركيا. وكثيرا ما تتضمن الإيديولوجيا

عناصر من الاثنين كما كان الحال في الإيديولوجيا النازية بتصورها عن النقاء العرقي فضلا عن توفير فضاء أكثر اتساعًا للعيش لألمانيا (Hilberg 1961).

وكثيرا ما تحمي المجموعات القوية قوتها ومزاياها من خلال تطوير رؤية للعالم worldview أو إيديولوجيا تضيفي المشروعية (Sidanius and Pratto, 1998) أو الاعتقاد في التفوق النسبي (Gurr 2001) الذي يجعل من الصواب لهم أن يتمتعوا بالسلطة والمزايا. وحين يتحركون ضد مطالب مجموعة خاضعة، فإنهم بذلك يدافعون ليس فقط عن مزاياهم، ولكن أيضا عن رؤيتهم للعالم (Staub 1989). لقد استخدمت إيديولوجيات التنمية لاكتساب ملكية الأراضي وتبرير الأفعال الضارة ضد السكان الأصليين (Hitchcock and Twedt 1997).

إن الإيديولوجيات هي شكل من المعتقدات المجتمعية التي تتطور في كل المجتمعات (Bar Tal 2000b) وتوفر الأحجار اللازمة لبناء الإيديولوجيات المدمرة. لقد أدمجت المناهضة الألمانية للسامية والرغبة في التوسع في الإيديولوجيا النازية. والمعتقدات المجتمعية هي معتقدات يتقاسمها أفراد المجتمع حول الموضوعات والقضايا التي تهم المجتمع بصفة خاصة: أهدافه، وأساطيره، وذاكرته الجماعية، وصورته الذاتية، وآراء المجتمعات الأخرى الخ... وتساهم في خلق الإحساس بانفراد وتميز المجموعة (Bar - Tal 2000b). كما تسعى إلى إيجاد معنى وخلق واقع مشترك (أنظر Mannheim 1952) فهي تبني المشاركة في الإدراكات والمعايير والقيم كما تنهض باستقلال وتنسيق الأنشطة الاجتماعية وتخلق توجهات عاطفية جماعية ((Bar-Tal, 2001, Kemper, 1990. Markus and Kitayama, 1994) تصبح أساسا لهوية أفراد المجموعة وتوفر الأهداف والوجهة لسلوك الأفراد وسلوك المجموعة (Bar Tal and Oren 2000) وتمثل المعتقدات المجتمعية المركزية

روحاً مجتمعية (Bar Tal 2000b)، أى صورة متناسقة للمجتمع الذى يوجه الاختيارات التى يقوم بها الأفراد ويفسر ويبرر قرارات الزعماء ويضفى الشرعية على النظام الاجتماعى (انظر مفاهيم الثقافة السياسية، Almond and Verba 1963 والمناخ الثقافى Gamson 1988).

تاريخ من يبخس القيمة:

قد لا يصبح الصراع الحاد بين المجموعات ممكناً وقد لا يكون تطور الصراع المتصلب مرجحاً بدون التمييز الحاد بين "نحن" و"هم" وبخس قيمة "هم". لقد استخدمت مفاهيم عديدة لوصف بخس القيمة والخروج بعدد من التمييزات بين أنواعها المختلفة. وقد اقترح أحد الدارسين فى ألمانيا - مع إقراره بمساهمة المشكلات المجتمعية (الظروف المعيشية الصعبة فى مفرداتنا) أن شكلاً خاصاً من بخس القيمة - مناهضة السامية بهدف القضاء على اليهود - كان السبب وراء الهولوكوست (Goldhagen 1996)

ويوجد بخس القيمة العميق فى كافة الإبادة الجماعية ومن المرجح أن يساهم بخس القيمة الحاد، بشكل خاص فى الإبادة الجماعية إذا كانت المجموعة المبخوس قيمتها تتمتع برفاه مادي ووضع طيب نسبياً، كما كان حال الأرمن فى تركيا واليهود فى ألمانيا والتوتسى فى رواندا، إذ يساهم رفاههم النسبى فى تكثيف العداء فى مواجهة الظروف المحرصة على ذلك (Staub 1989, 1996b, 1999a). غير أن بخس القيمة بالرغم من أهميته المركزية، هو نوع من الظروف التى تفرز الإبادة الجماعية وتجعل الصراع متصلياً.

إن التمييز بين "نحن" و"هم" (Tajfel, 1978; Brewer and Campbell, 1976) والاعتقاد فى سمو العرق أى النزعة لقبول من هو فى المجموعة ولفظ من هو خارجها (Sumner 1906)، هى نزعات إنسانية شائعة (انظر

الفصل ١٦). والاعتقاد في سمو العرق هو أحد الأسس المستخدمة في بخس قيمة مجموعة أخرى وإقصائها من الجماعة الإنسانية الطبيعية (Bar Tal 1990, Brewer 1979). وقد يصبح بخس قيمة مجموعة أخرى جزءاً من ثقافة المجموعة كرد فعل على مواقف متنوعة: نتيجة لاختلاف المجموعة، أو أن تصبح مجموعة أكثر قوة في استخدامها واستغلالها لمجموعة أخرى وهو أمر لا بد من تبريره، أو نية مجموعة في خلق هوية مستقلة وهو مصدر محتمل لمناهضة السامية بين المسيحيين حيث إن المسيحيين قد انفصلوا عن أصولهم اليهودية، والظروف الحياتية الصعبة التي تؤدي إلى ظاهرة كبش الفداء، أو الصراع بين المجموعات (Staub 1989, 1996b; Wistrich 1999).

ولقد وصف بارتال (Bar Tal 1989, 90). نزع المشروعية كشكل حاد من أشكال بخس القيمة، فهو يتساوى مع وضع المجموعة في فئة شديدة السلبية بوسائل خمس هي: نزع الإنسانية (مثلاً، همجي، بدائي، وحشي)، النبذ (مثلاً: قتلة، لصوص، سيكوباتيون) توصيف السمات (مثلاً: عدائيون، أغبياء، طفيليون)، أو استخدام الألقاب السياسية (مثلاً نازيون، فاشيون، شيوعيون) واستخدام المقارنات بين المجموعة (مثلاً فاندالي^(٣٣٥) أو هوني^(٣٣٦) وبشكل جوهري، يشير نزع الإنسانية إلى أن مجموعة ما تخرق القيم والمعايير الإنسانية الأساسية وتتفنى إنسانيتها، مما يسمح بالعنف ضدها (أنظر..... Staub, 1989, 1990; Opatow, 1973; Bandura, 1999; Kelman. 1973; Opatow, 1990; Staub, 1989, (1990).

(٣٣٥) Vandal فاندالي نسبة إلى قبائل الفاندال التي نزحت من شرق ألمانيا مفتحمة الامبراطورية الرومانية عام ٤٥٥ ميلادي وأعملت التحطيم ونهب الممتلكات، ومن ثم فقد أصبح الاسم صفة لمن يعتدى بقسوة على ممتلكات الغير. (المراجع)

(٣٣٦) Hun نسبة إلى قبائل الهون الآسيوية التي غزت العالم الروماني القديم في القرن الخامس ولذلك فقد أصبحت صفة تطلق على الشخص الهمجى المدمر للآخرين (المراجع)

وكثيراً ما كانت مجموعات السكان الأصلية موضوعاً لبخس القيمة الحاد (Almaguer, 1994; Beuf 1977; Forbes 1964.) بسبب الاختلافات وتبرير الاستغلال والمعاملة السيئة وما إلى ذلك. ولقد جعل بخس القيمة هذه المجموعات أهدافاً سهلة للعنف، بما في ذلك العنف الذي يدفعه المصلحة الشخصية. وكثيراً ما كانوا يلقبون بأسماء الحيوانات المحتقرة والأمثلة المألوفة تتضمن السكان الأصليين في الولايات المتحدة (Almaguer,). (Staub 2000a; Beuf, 1977; 1994) وفي الأمريكتين بشكل عام، وبين السود في جنوب أفريقيا، حيث كان يبرر نظام التمييز العنصري بالنظر إلى السود على أنهم بدائيون، ودونيون ومتخلفون (Lever 1978, Cornevin 1980).

ويلعب بخس القيمة وإطلاق الأسماء على مجموعة الخصم وظيفة أساسية في الصراع المتصلب. (انظر Riber, 1991; Kelman 1997)، فهي تساعد على التفسير - لأفراد المجموعة - لماذا اندلع الصراع ولماذا يستمر ولماذا هو عنيف. فهم يبررون العنف والتدمير الواقع على المجموعة المتنافسة (Bar Tal 1990). وقد أشار سيسيل (Cecil 1993) وهانتر Hunter وسترينجر Stringer وواتسون (Watson 1991) إلى الوسائل المتبادلة لنزع المشروعية التي لجأ إليها البروتستانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية كما أشار بارتال Bar-Tal وتايشمان Teichman (في المطبعة) إلى نزع المشروعية عن العرب في المجتمع الإسرائيلي.

وفي حالة الصراع المتصلب، كثيراً ما ينظر إلى الآخر على أنه عدو لا يموت وأن هوية المجموعة يعرفها - جزئياً - عداؤها للآخر. وقد سماها شتاوب Staub إيديولوجية العداة التي من شأنها أن تخلق علم نفس الخسارة التامة أو المكسب التام التي وصفت أعلاه والتي بموجبها تصبح خسارة الآخر مكسباً للشخص. والصورة المثلى للعالم هي صورته بدون المجموعة التي تحدد بأنها العدو. وتقدم "قوة الهوتو" - وهي حركة في رواندا "وصايا

عشر" نادت بتبني العنف ضد التوتسي - مثلاً عن تمثّل إيديولوجية العداء تلك (des Forges, 1999; Staub, 1999a)

الضحية في الماضي والذاكرة الجماعية:

تتأثر بشدة المجموعات التي عانت من صدمات كبيرة، خاصة الأذى والعنف الواقع عليها (Montville 1993; Staub, 1998a) ونظراً لأن هوية الفرد تضرب بجذورها في عضوية المجموعة (Tajfel and Turner, 1979; Bar-Tal and Staub, 1997) ينطبق ذلك ليس فقط على المتبقين المباشرين على قيد الحياة ولكن أيضاً على أفراد المجموعات الذين لم يوجدوا شخصياً أثناء الأحداث العنيفة (Staub 1998a) فالصدمة ولا سيما الشعور الحاد بأن مجموعة ما كانت ضحية، يقلل من الناس. وحتى وإن كانوا على وعى بأنهم ليسوا على خطأ، فهم يشعرون على مستوى ما، أن شيئاً ليس على ما يرام فيهم كأشخاص. (Herman 1992; Pearlman and Saakvitne 1995) أو كأعضاء في مجموعات (Staub, 1998a; Staub and Pearlman, 2001)، وإلا فكيف حدثت كل هذه الأشياء الفظيعة لهم؟ لقد تضاعل شعورهم بقيمتهم الذاتية وتزايد إحساسهم باستضعافهم وأصبح الناس والعالم يبدوون خطرين. لقد تأثر كثيراً إحساسهم بالأمن في العالم وثقتهم بالناس ولا سيما في المجموعات الأخرى.

ونتيجة لذلك، من الأرجح أن تصبح المجموعات التي عانت من الاضطهاد الشديد والعنف وتحمل جروحاً لم تضمّد بعد، أن تصبح آثمه في أوضاع معينة. فحين يواجهون صراعاً - بصرف النظر عما إذا كان صراعاً مستمراً مع المجموعة التي انزلت عنفاً بهم أو صراع جديد مع مجموعة جديدة، فهم يركزون على حاجاتهم الخاصة ويجدون صعوبة في الاهتمام بحاجات الآخر. وحيث إن التهديد والخطر يبدوان أكبر حجماً

بالنسبة لهم، فمن الأرجح أن يكون رد فعلهم أكثر حدة مما تطلبه الظروف. فقد يوجهون ضربة لحماية أنفسهم أو قد يصبحون آثمين (Staub 1998a)، أو قد يساهمون من خلال أفعالهم في تطوير وتصعيد صراع متصلب ويساهمون بذلك في تكوين دوائر مفزعة جديدة من العنف. إن الجروح التي طالت اليهود والفلسطينيين من المرجح أن تكون قد ساهمت في الدورات المستمرة من العنف بينهما.

أن يضحى بمجموعة ما قد يؤدي إلى إدراكها الذاتي بأنها ضحية. (Mack 1990) إن المجموعات تحول الخبرات المهمة إلى رموز ولا سيما المعاناة الواسعة في ذاكرتها الجماعية وهو ما قد يحافظ على الشعور بالجرح وبالظلم على مدى الأجيال (Halbswachs. 1992; Connerton. 1989) ويلمح فولكان (Volkan 1999) إلى اتجاه المجموعات إلى التركيز على صدمة مختارة لتصبح مرشداً مهماً للأفعال في المستقبل ولعل العنف الصربي أثناء انهيار يوغوسلافيا مثال على دور الضحية السابقة والذاكرة الجماعية (انظر. Glenny, 1992; Dennich. 1994).

وتستخدم الذاكرات الجماعية التي تتعلق بالصدمات لتقديم تفسير لمعنى الأحداث المعاصرة والخبرات. (Connerton. 1989; Halbswachs 1992; Kammen. 1991). فبالإضافة إلى غياب الأمان، قد تؤدي إلى اعتماد غير مبرر على الذات أو عدم الاهتمام بالقواعد الدولية واعتماد العنف كوسيلة لحماية الذات (Krystal, 1963; Pennebaker, Paez and Rime, 1997). وفي الحالات الحادة، قد تؤدي الخبرات السابقة إلى عقلية الحصار وهو معتقد مجتمعي جوهرى بأن المجموعات الأخرى لها نوايا سلبية نحو المجموعة التي تقف وحيدة في عالم يتسم بالعدائية (انظر Bar-Tal 2000b). ويعتبر المجتمع الروسي بعد التدخل الدولي في حرب محلية على أثر الثورة البولشفية في عام ١٩١٧ (Kennan 1960) والمجتمع الإسرائيلي على أثر المناهضة للسامية

والهولوكوست (Liebman, 1978; Stein 1978) والهجمات العربية الأولى أمثلة على المجتمعات ذات العقلية الحصارية.

الاحترام الشديد للسلطة:

حتى يوجد المجتمع، لابد من احترام المؤسسات والناس للسلطة، إلا أن المجتمعات تتباين في توجهاتها للسلطة، فالاحترام الشديد للسلطة يضيف إلى الاحتمال الثقافي للإبادة الجماعية (Staub 1989, Kressel 2002). فالمعتادون على الانصياع يبدوون وكأنهم يجدون صعوبة أكبر في الوقوف وحدهم في مواجهة مشاكل الحياة أو صراع المجموعة. ومن المرجح أن يكونوا أكثر تأثراً بهم ويستجيبوا أكثر بالبحث عن زعماء لتتبعهم والانصياع لهم وتسليم أنفسهم للمجموعة. كما أنهم من غير الأرجح أن يعارضوا السياسات والممارسات غير الأخلاقية والهدامة مما يسمح لتطور العنف أن يأخذ مجراه، وأخيراً من الأرجح أن يذعنوا للأوامر المباشرة من السلطات لإنزال الضرر بالآخرين (Milgram 1994).

وقد يكون الاحترام الشديد للسلطة جزءاً من الثقافة وقد يكون متجسداً في الطبيعة التراتبية للمؤسسات على سبيل المثال، في رواندا، كانت السلطات معينة على مستويات عديدة في المجتمع بدأ بمجموعة صغيرة من الأسر في كل قرية. وقد كان تقليد الانصياع والطاعة لتلك السلطات سبباً مهماً في اشتراك عدد كبير من الأفراد في عمليات القتل أثناء الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وقد صدرت الأوامر للناس بالقتل أحياناً كشكل من أشكال العمل المجتمعي. (des Forges, 1999; Prunier 1995; Staub 1999a).

المجتمعات الواحدية غير الديمقراطية:

إن قبول المعتقدات المتباينة والتعبير الحر عن الآراء والانخراط العام في القضايا ووصول كافة المجموعات إلى المجال العام يجعل من المرجح

وجود معارضة للسياسات والأفعال التي تعرض بعض المجموعات للأذى (Staub 1989). يجعل ذلك التطور نحو القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية أقل احتمالاً، كما أن التعددية تجعل تحول الصراع من صراع يبدو ظاهرياً قابلاً للحل إلى صراع متصلب أقل ترجيحاً. بالإضافة إلى ذلك، في المجتمعات القمعية التي تكون أيضاً تقليدية، يصبح دمج التغيرات الثقافية صعباً بشكل خاص مما يحبط الحاجات الأساسية (في المطبعة Staub).

لقد وحد البحث عن المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية أن الديمقراطيات من غير المرجح أن تتخرب في عنف جماعي ضد مجموعة فرعية من سكانهم (Rummel 1994, 1997). فأكبر قتل جماعي في القرن العشرين حدث في المجتمعات الشمولية مثل البلدان الشيوعية وألمانيا النازية وبدرجة أقل في المجتمعات الأقل تقيداً وسلطوية. وطبقاً لروميل Rummel 99, 1994، أنظر أيضاً Charny. 1999; Pilsuk and Wong, 2002) كلما أصبحت قوة الحكومة مطلقة وكذلك سلطة النخبة المرتبطة بها، كلما أصبح من الأرجح الانخراط فيما يسميه القتل الجماعي للناس في الحرب، القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية. وثمة أسباب عديدة لذلك، أحدها هو أنه في مثل تلك المجتمعات تؤدي محاولات إصلاح المظالم إلى ردود أفعال عنيفة. فحدوث القتل الجماعي والإبادة الجماعية أقل ترجيحاً في الديمقراطيات الرصينة Staub 1999 التي لها ثقافات تعددية ومؤسسات للمجتمع المدني تساعد على المحافظة على النظم الديمقراطية التامة. فجمهورية فايمار Weinmar، حيث لم يحدث ذلك، انهارت أمام الأوضاع المعيشية شديدة الصعوبة. وفي كولومبيا، حيث الديمقراطية ضحلة، كان هناك عنف بين الشرائح المختلفة في المجتمع. وفي الأرجنتين، حيث احتل العسكريون مكان الحكومات المنتخبة بشكل منظم، وحيث كانت الفروق بين الفقراء والأغنياء شديدة، أدت الجهود لتحسين حياة المجموعات المهمشة إلى الإرهاب وإلى رد الفعل الحكومي المتمثل في القتل الجماعي (Staub 1989).

دور الزعماء والنخب:

أحد موضوعات هذا الفصل هو أن تركيبة الظروف المحرصة والثقافة لها من الآثار النفسية التي تجعل من مجموعات من الناس أكثر اتجاهًا نحو العنف ضد الآخرين. وبصفة خاصة، حين يوجد هذا المزيج، يستطيع الزعماء والنخب أن يلعبوا دورًا مهمًا في إدارة عمليات مدمرة بل ويلعبون هذا الدور بالفعل. وعادة ما يكون الزعماء هم الذين يبنون الإيديولوجيات المدمرة، إذ يستحضرون الذكريات الجماعية السابقة للضحية victimization ويخلقون مؤسسات توجه أو ترتكب عنفًا مثل المكاتب الحكومية وقنوات الاتصال من أجل الدعاية والترويج أو المجموعات شبه العسكرية (Staut 1999a). وتعد رواندا أحد الأمثلة التي لعبت فيها تلك المجموعات شبه العسكرية دورًا مركزيًا في سرمدة الإبادة الجماعية (des Forges 1991).

وأحد الآراء الشائعة هو أن الزعماء يفعلون كل ذلك لكسب التابعين أو وتدعيم سلطتهم ونفوذهم عليهم (Allport 1954) أو حماية موقعهم كأعضاء في النخب. (Sidanius El Pratto 1998). إلا أن الزعماء أيضا يتأثرون بمزيج الثقافة والظروف المحرصة التي تخلق النزاعات نحو لوم الآخرين والتحرك ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، تصبح المجموعات المتأثرة بذلك أكثر انفتاحًا نحو الزعماء الذين ينزعون نحو العمليات المدمرة.

وقد يحمل بعض الزعماء شخصيًا بعض الجروح التي لم تتدخل بعد من جراء مشاعر الضحية التي عانت منها تلك المجموعة، فقد قتل بعض آباء الزعماء من الصرب - على سبيل المثال الجنرال ملاديك Mladic، قائد الجيش الحربى فى البوسنة، على يد الكروات خلال الحرب العالمية الثانية ومن الأرجح أن يؤدي ذلك إلى نزعة نحو العنف الدفاعى كما وصفناه سالفًا. فقد تستند الزعامة المدمرة إذن إلى شعور الزعماء ومعتقداتهم الحقيقية، مما

يلبى حاجاتهم الأساسية فى أوقات عصبية، أو قد يكون تلاعبًا تدفعه المصلحة الذاتية من جهة الزعماء أو مزيجًا من الاثنين (Staub 1999a). وقد يستدعى الأمر مقاربات وقائية مختلفة حسب الحالة (أنظر أيضا Gurr, 2001).

تطور العنف المتنامى والصراع المتصلب:

نظراً للظروف المحرصة والأوضاع الثقافية السابقة، بمجرد أن يبدأ العنف من قبل مجموعة ضد مجموعة أخرى، وبدون وجود القوى المقيدة التى تلعب دور المتفرج النشط، من الأرجح أن يتبع ذلك تطور ما. فالأفراد والمجموعات يتعلمون من خلال التجربة، ويتغيرون نتيجة لأفعالهم. وخلال عملية التطور تلك، قد يصبح الصراع متصلبًا ويحتد العنف. فقد ينشط العنف من قبل المجموعة المهيمنة أو الحكومة باتباع "خطوات على مدى مقياس من التدمير" إلى الإبادة الجماعية فى (المطبعة 1989-b Staub).

وبمجرد أن يبدأ العنف، ينزع الأفراد والمجموعات كاملة إلى تبرير أفعالهم ليس فقط تجاه الآخرين ولكن أيضا تجاه أنفسهم. ويبررون أفعالهم على أنها نتيجة لأفعال الضحية التى تستحق اللوم، أو نتيجة شخصية الضحية التى يعترىها الخطأ (Lerner 1980). وتتكاثر وجهة نظرهم السلبية الجديدة عن الضحية ومثلهم الإيديولوجية حتى يبدو العنف الجديد أكثر ترجيحًا وسهولة. (Staub 1989). لقد وجد هذا التطور أيضا بين مجموعات الإرهابيين فهى تبدأ بعض الأحيان بالفعل السياسى، مثل مجموعة بادر ماينهوف فى ألمانيا، ثم حين تصبح تلك الأفعال غير فعالة، يتجهون نحو العنف. إن التعلم من خلال التجربة والديناميات داخل المجموعة، على سبيل المثال الأعضاء الذين يسعون إلى المكانة status من خلال التعبير عن آراء أكثر راديكالية، يؤدى إلى تزايد العنف (McCauley El Segal 1989).

ومع احتدام بخس التقدير، يستبعد العدو أو الضحية باضطراب من المجال الأخلاقي والإنساني (Opotaw, 1990; Staub 1989, 1990.) أو باستخدام مفردات أخرى، من مجال الواجب الأخلاقي (Fein 1999, 1993). ومع تزايد العنف، كثيرًا ما تعكس الأخلاقيات بحيث يصبح قتل أعضاء المجموعة الأخرى حقًا وأمرًا أخلاقيًا وقد يرى القتل أنفسهم قادرين على القتل ومستعدين له من أجل تحقيق مثل عليا (Staub 1989).

وبتتبع أعمال ميلجرام Milgram عن الطاعة للسلطة^(٣٣٧)، يشير زوكير (Zukier 1994) إلى دور السلطات التي تأمر بأفعال العنف تلك، في سياق مثل هذا التطور. ومع انخراط الناس في مثل تلك الأفعال، تتبع التغييرات الشخصية التي وصفت للتو. وقد وصف براونينج Browning 1992 عملية التخلص من الحساسية والتغير الشخصي في أعضاء كتيبة احتياطي الشرطة الذين أرسلوا إلى بولندا لقتل اليهود. إلا أن هؤلاء الذين يؤمرون بالانخراط في أعمال العنف تلك، أو يتطوعون لتنفيذها، كثيرًا ما لا يبدأون من الصفر. لقد انخرط ضباط الشرطة الاحتياطيون في العنف أثناء عملهم في الشرطة، للاستعداد، جزئيًا، للمزيد من العنف (Staub 1992, 2001c). كما أن بعضًا منهم كان قد انخرط في عنف سابق أملاه عليه النظام (Rhodes 2002). فحين أمروا في أول الأمر في بولندا بقتل عدد كبير من الناس، أبلغ عدد كبير منهم براونينج في وقت لاحق أنهم أصيبوا بضيق شديد بل حتى بالمرض. قال بعضهم إنهم لم يتحركوا ولكن مع مرور الوقت، أصبحوا أكثر كفاءة وهدوءًا كما أصبحوا قتلًا متمرسين. إن الدعم الذي حصلوا عليه من رؤسائهم في

(٣٣٧) ستانلي ميلجرام Stanly Milligram عالم نفس أمريكي أجرى سلسلة التجارب المعملية الشهيرة التي عرفت في تاريخ علم النفس الاجتماعي باسم تجارب الطاعة Obedience واستمرت تلك التجارب من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ في جامعة ييل Yale University بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف هو دراسة عملية الطاعة في موقف تجريبي معملية حين يؤمر الشخص بإيذاء الآخرين (المراجع)

تأدية مهمتهم "الصعبة" أثنى على كونهم جزءاً من مجموعة متشابهة، كما أن التعلم من خلال التجربة ساعدهم أثناء تأدية هذه المهمة (ولكن فى رأى جولدهاجن Goldhagen، ١٩٩٦، هم قتلهم متمرسون وباردون منذ البداية).

وتتضمن تغييرات المجتمع التغيرات فى المعتقدات المجتمعية ومعايير السلوك حتى أن الأفعال التى كانت غير مقبولة سابقاً نحو العدو أو المجموعة الضحية، تصبح أمراً طبيعياً بل حتى مرغوب فيها. فالمؤسسات تتغير أو تقام مؤسسات جديدة توجب التمييز والصراع والعنف (Staub 1989). قد يحدث هذا التطور على مدى تاريخ طويل وتحفظ الثقافات بذكريات عن الأحداث التاريخية، بما فى ذلك أفعالهم السابقة والذكريات الجماعية التى خرجت عنها. وقد تصبح الآراء الخاصة بمجموعة أخرى والتوجه نحوهم جزءاً من البناء العميق للثقافة. وكرد فعل للأوضاع المحرصة الجديدة، قد يتواصل التطور نحو المزيد من العنف، على سبيل المثال فى تركيا ضد الأرمن وفى رواندا ضد التوتسى (des Forges 1999). يلى القتل الجماعى فترات طويلة بدون عنف ثم فترات من العنف الأكثر حدة وإبادة جماعية (Staub 1999a). ومن أجل الحد من العنف لابد من المزيد من الجهود النشطة التى تتناول المؤثرات المؤدية إلى العنف وليس مجرد مرور الوقت.

روح الصراع المتصلب:

تتطور أثناء عملية الصراع المتصلب معتقدات مجتمعية تخلق "روحاً" للصراع (Bar Tal, 2000b أو ثقافة الصراع Ross 1998) مما يساعد الناس على التأقلم والتعايش مع موقفهم المهدد الصعب، ولكنها أيضاً تغذى العنف. فهى تلبي حاجات أساسية ولا سيما لفهم الحقيقة غير الأكيدة (Berkowitz, 1968; Maddi, 1971; Reykowski 1982) والهوية الإيجابية بما فى ذلك الرأى الأخلاقى فى المجموعة. فهى تنهض بالولاء للمجتمع والبلاد وتجعل من

إيقاع الضرر بالعدو أمرًا عقلانيًا وتشجع على الاستعداد للتضحية الشخصية. ويشير بارل تال إلى ثمانية معتقدات مجتمعية كموضوعات لروح الصراع (انظر Bar Tal 1998) كالتالي:

١- الطبيعة المشروعة لأهداف المجموعة. تبرر تلك المعتقدات الأهداف التي يتم تحديدها في الصراع ومن أجل إظهار الأهمية القصوى لتلك الأهداف، يتم التأكيد على أن الفشل في تحقيقها قد يهدد وجود المجموعة. على سبيل المثال، كان الصرب يتبنون اعتقادًا مجتمعيًا في التسعينيات عن عدالة وأهمية الاحتفاظ بيوغوسلافيا ككتلة سياسية (Glenny 1992; White 1996).

٢- الصورة السلبية عن الخصم. تتكشف تلك المعتقدات التي توجد عادة حتى قبل أن يصبح الصراع متصلبًا أو حتى قبل أن يصبح نشطًا (Bar Tal 1990; Stagner 1969; White 1970).

٣- الصورة الذاتية الإيجابية. تقوم المجتمعات في الصراعات المتصلبة، بتطوير وتبنى معتقدات تسعى بموجبها إلى المحافظة على صورتها الذاتية الإيجابية وتدعيمها (Frank, 1967; Stagner 1967; Sande, 1989). وتتضمن المهارات والمحاسن والأفعال الإيجابية التي تمت في الماضي والتي قد تكون أخلاقية أو بطولية، والمساهمات الإيجابية للإنسانية والحضارة. على سبيل المثال، خلال حرب فيتنام أكد الأمريكيون على خصائصهم الإيجابية كتبرير للحرب (White 1990).

٤- "شعور الضحية victimization": يعتقد المجتمع في الصراع المتصلب أنه ضحية للخصم.

٥- الأمن: تبين هذه المعتقدات الظروف الضرورية للأمن الشخصي والأمن القومي اللذين يؤديان إلى احتدام العنف ضد الآخر (Klare and Thomas, 1991; Ney and Lynn-Jones 1988). إذ يصبح الأمن قيمة مجتمعية

مركزية أثناء الصراع المتصلب ويصف بارل تال وجاكسون Jacobson وكليمان (1909) Klieman معتقدات الأمن في المجتمع الإسرائيلي نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي على أنها رموز أساسية وعوامل محددة في كثير من القرارات والسياسات التي ساهمت في العنف (انظر أيضا Brecher 1993 Yaniv 1993).

٦- الوطنية: تعتبر الوطنية - وتعرف على أنها ارتباط الأفراد بمجموعتهم أو البلد التي يقطنون بها - ذات أهمية قصوى في أوقات الصراع المتصلب. فالوطنية تحافظ على الولاء وتعبئ أفراد المجموعة للعمل (أنظر Reykowski 1997; Rose 1985, Tern 1995)، إذ يطلب من الناس أن يضحوا بحاجاتهم وأن يساعدوا في تحقيق أهداف المجتمع. (Somerville 1981) أما الذين يضحون بأرواحهم، فيمجدون بصفاتهم أبطالاً. إن التمسك الأعمى بالمجموعة أمر مطلوب، أما الوطنية البناءة التي تثير الأسئلة بشأن سياسات أو ممارسات المجموعة أو الزعماء فهي لا تحتمل (Staub 1997; Schatz, Staub and Levine 1999). فالتشديد على الوطنية في المجتمع الإسرائيلي أثناء الصراع العربي الإسرائيلي، ساعد على إنكاء روح التضامن ودعم الهوية والولاء والتعبئة والرغبة في التضحية) في المطبعة (Ben Amos and Bar Tal).

٧- الوحدة: تؤكد المعتقدات عن الأهداف والقيم والتقاليد والأصول والتاريخ المشترك أهمية الاحتفاظ بالوحدة عن طريق تجاهل الخلافات الداخلية في مواجهة التهديد الخارجي. كما تشدد على أن الخلاف الداخلي من شأنه أن يضر بالقضية المشتركة.

٨- السلام: ترى هذه المعتقدات أن السلام هدف نهائي كما تصف المجتمع على أنه محب للسلام. إن تقديم السلام على أنه الهدف الأسمى عادة ما يتم بصور مثالية وعامة ومبهمة مثل الحلم أو الرغبة، بدون تحديد المعنى المحدد للسلام أو وسائل تحقيقه.

إن روح الصراع هي عدسة تنظر المجموعة من خلالها على العالم وتجمع معلومات جديدة وتفسر خبراتها وتصل إلى قرارات عن الطرق التي تسلكها (مثلا Ross 1995). وتحافظ عليها المؤسسات المجتمعية والسياسية الثقافية وتنقلها للأجيال الجديدة من خلال نظام التعليم كما تستخدم لتبرير سياسات المجتمع وقراراته وأفعاله. وفي الوقت الذي تجعل فيه التكيف الأفضل مع الصراع المتصلب ممكناً، فهي تغذي أيضاً الصراع والعنف. وتبدو هذه المعتقدات المجتمعية موجودة إلى درجة ما في الولايات المتحدة في أعقاب هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وربما بدرجات متفاوتة من العقل العام ووسائل الإعلام والعمليات السياسية.

دور المتفرج:

إن سلبية، وفي بعض الأحيان، تورط المتفرج أو الشهود ممن هم في موقع يسمح لهم بالتحرك، من الأمور المهمة في السماح بتطور المؤثرات التي تؤدي إلى حدوث العنف وإلى العنف نفسه (Staub 1989, 1999a). وعادة ما يبقى المتفرجون الداخليون أي السكان ممن هم ليسوا جزءاً من الحركة الإيديولوجية أو من المجموعة الآثمة - سلبين في مواجهة الكراهية والعنف المتزايدين. وكجزء من نفس المجموعة، يتأثر المتفرجون الداخليون بالظروف والثقافة المحرصة مثل بخس قيمة المجموعة الضحية.

المتفرجون الخارجيون:

تتجه المجموعات والأمم الخارجية أيضاً أن تتخذ موقفاً سلبياً أو حتى أن تدعم الآثمين. وفي بعض الأحيان تفعل ذلك بنشاط كما دعمت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى العراق قبل غزوها للكويت حتى حين كانت العراق تستخدم الأسلحة الكيماوية ضد السكان من الأكراد (Staub 1991). وفي أحيان

أخرى، تفعل ذلك كما لو كان الأمر طبيعياً كما فعل العالم خلال الثلاثينيات في علاقته بألمانيا النازية. لقد استمرت المؤسسات الأمريكية على سبيل المثال، في الاستمرار في أعمالها مع ألمانيا (Simpson 1993). وتشجع سلبية المتفرج الآثمين الذين يعتبرون السلبية بمثابة موافقة على ما يجري (Taylor 1983). والفعل المبكر، وهو أمر نادر، له إمكانية كبرى في منع تطور العنف بدون استخدامه. فحين تزايد العنف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع بداية^(٣٣٨) ٢٠٠٠، لم تفعل الولايات المتحدة - وهي المتفرج الأكثر نفوذاً - إلا القليل (انظر Powers 2001, 2002, Staub 2000b).

وفي بعض الأحيان، يكون العنف في الصراع المتصلب محدوداً بسبب سلوك المتفرجين (Staub 2001a). ففي أيرلندا الشمالية تحت الحكم البريطاني، قامت بريطانيا بأفعال بوليسية وخطوات أخرى لمحاولة وقف العنف (Cairns and Darby 1998). وفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبصرف النظر عن الحروب الفعلية وقبل تجدد العنف في عام ٢٠٠٠، تركت العلاقة مع الولايات المتحدة وأصوات الآراء والأطراف المتباينة في المجتمع المتعدد، الديموقراطي - تركت أثراً في إسرائيل. وفي الصراعين، سعت شرائح من السكان إلى تقريب المجموعات الصغيرة المنقسمة. وتشير التجربة في الحالتين، ربما بشكل خاص في أيرلندا الشمالية، إلى أنه على الرغم من كون الصراع المتصلب متقلباً، فقد يصبح في بعض الحالات الخاصة ممأسساً على مستوى معين، كما هو أيضاً حال التمييز ضد مجموعة أخرى.

وقف ومنع العنف الجماعي:

وقف العنف الجماعي أو الإبادة الجماعية المحتملة:

(٣٣٨) في مطلع عام ٢٠٠٠ قام شارون بزيارته الشهيرة للمسجد الأقصى واندلعت الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني، التي سرعان ما تعسّرت، وبدأت إسرائيل تعود إلى نغمتها القديمة المفضلة: "لا يوجد شريك فلسطيني" أي أنه لا يوجد ممثل شرعي للفلسطينيين يمكنه تنفيذ اتفاقات أو سلو أو حريضة الطريق، واتخذت من ذلك مبرراً لممارسة كل صور العنف حيال الشعب الفلسطيني (المراجع)

حين يبدأ العنف ضد مجموعة على نطاق واسع، أو حين يشير التمييز الحاد والعنف المحدود إلى الخطر الكبير، يصبح وقف تطوره أمراً حتمياً وعادة ما تكون الأمم القوية أو الجماعة الدولية فقط هي القادرة عند هذه النقطة، على التأثير بشكل كاف. وفي الماضي، نادراً ما حدث ذلك، فلقد حدث بالفعل في البوسنة بعد سنوات من التردد وقدر بسيط من العمل. لقد جاء الرد العسكري الحاد في كوسوفو نتيجة لغياب الفعل المبكر وأيضاً غياب خبرة رد الفعل البناء في مثل هذه المواقف (Staub 1999a). وكلما تأخر فعل المتفرج، أصبح من الصعوبة بمكان وقف العنف بدون فعل عسكري. فالحاجة للفعل العسكري يمكن في أغلب الأمر تجنبها من خلال التدخل المبكر وهو افتراض في حاجة إلى الاختبار من خلال الأفعال الملتزمة المناسبة على أيدي الأمم المتفرجة.

وأول مرحلة من مراحل الفعل، إذا كان العنف لا يزال محدوداً، قد يكون التواصل الخاص مع الزعماء. والزعماء الأثوقيراطيون لا يرغبون في أن يبدوا ضعفاء في أعين تابعيهم وقد يرفضون التعاون في مواجهة مطالب العامة. وقد يتضمن التواصل الخاص التهديدات والمطالب المحددة لتغيير السياسات والممارسات وتقديم المساعدة. ويتم التفاهم مع الزعماء بحساسية تجاه الثقافة والعمليات السياسية والجروح النفسية للمجموعة والزعماء أنفسهم (Staub 1999a) مما يستدعي تدريباً خاصاً للمبعوثين. ويتبع النجاح المبدئي في الاتصال التوسط وحل النزاع، والمساعدة الاقتصادية، والتفاهم المستمر مع الزعماء. وفي أوقات الأزمة، قد تكون مشاركة الزعماء رفيعي المستوى للبلدان المهمة للآثمين المحتملين ضرورية للنجاح ويستدعي ذلك أن يخاطر الزعماء حيث إن جهودهم قد لا تكفل بالنجاح.

وإذا لم تكن هناك فعالية، ينبغي أن تتطوى المرحلة الثانية على شجب عام وتهديد عام له عواقب محددة. وإذا لم يكن ذلك فعالاً، لا بد من أن تتبع

أشكال مختلفة من العقوبات. والعقوبات التي تؤثر في السكان بأكملهم قد تكون غير فعالة على المدى القصير وإذا قد يستخدمها الزعماء للوم العالم الخارجي وخلق تماسك أكبر بين المجموعة (Leatherman et al 1999). وعلى المدى الطويل، قد تكون ناجحة، كما كان الحال، طبقا لعدد كبير من المحللين، في جنوب أفريقيا وإلى حد ما في يوغوسلافيا السابقة ولكنها قد تخلق أيضا معاناة بين السكان كما حدث في العراق، بدون تحقيق هدفها. وقد تساهم الأهداف المختلطة في فشلها، حين تسعى إلى إزالة الزعماء بالإضافة إلى سعيها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والعنف (Staub 1999a).

وتتجه العقوبات المستهدفة نحو الزعماء والنخب (مفوضية كارنجي 1997 Carnegie Commission) وتتضمن مصادرة حسابات البنوك الأجنبية ومقاطعة السلع التي تهم النخب بشكل خاص. وتبدو العقوبات التي تتجاوب مع ظروف معينة بشكل مرن وتتغير كرد فعل للظروف الجديدة، أفضل سياسة. وكما ذكرنا أخيرا في مواجهة العنف الحاد، يصبح الفعل العسكري ضروريا. وقد دافع العديد عن أهمية وجود قوات الأمم المتحدة (Fein 1994). فإن كانت قوة محاربة صغيرة قد وجدت في رواندا بشكل نشط في عام ١٩٩٤ بدلا من قوة حفظ السلام التي صدرت لها توجيهات بعدم القتال، لتمكنت من منع الإبادة الجماعية بشكل شبه أكيد (Gourevich 1998; Powers 2001, 2002).

وقد ظهرت في الأعوام الأخيرة أداة قد تساعد على منع الإبادة الجماعية في المستقبل وهي إقامة الدعاوى ضد الأثمين خارج بلدانهم من خلال المحاكمات الدولية التي تقام لهذا الغرض والمحكمة الدولية للمجرمين التي أنشئت حديثا. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الدول في تمرير قوانين تسمح لهم بمحاكمة الأشخاص المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في أنحاء أخرى من العالم. فقد احتجزت بريطانيا الجنرال بينوشيه رئيس شيلي، وحاكمت بلجيكا

الراهابات الروانديات بتهمة التواطؤ في قتل التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أهمية مقاضاة الأثمين، إلا أنه من خلال مواجهة القوى المتباينة التي تؤدي إلى القتل الجماعي أو الصراع المتصلب فقط، يمكن تجنب العنف الحاد.

منع العنف وتحويل الصراع:

يمكن تقدير وجود وحدة المؤثرات التي تم تحديدها كعوامل مؤثرة في الإبادة الجماعية أو الصراع المتصلب، واستخدامها للتنبؤ باحتمال العنف التالي (Lundt, 1996; Staub 1998b) وتعد البراهين الدالة على التطور وزيادة العداء وإيقاع الضرر مؤشرات مهمة بشكل خاص. وقد يلعب المفرجون الخارجيون دوراً إيجابياً في التأثير على العمليات الداخلية في مجتمع منخرط في الوقاية من الصراع وتحويله وتطوير زعامات بناءة (Staub 1999a) انظر أيضاً Ackermann).

إلا أن المتفرجين - الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية تتجه لأن تكون مهتمة بالعنف والصراع - إذا اهتمت أصلاً - فقط كرد فعل للمشاكل المحتدة بالفعل. فعلى الرغم من الاهتمام الأخير الذي ركز بشكل كبير على الإنذار المبكر، (Gurr and Harff 1996; Harff, 1996)، لا يوجد هناك نظام فعال للإنذار المبكر أو استخدام للإنذار المبكر لتنشيط رد الفعل (Staub 1999a). ويشير لذرمان Leatherman وزملاؤه (١٩٩٩ صفحة ٢٠٦) أن كل موقف يتطلب بناء جبهة من أطراف عديدة للوقاية. ومثل هذه الائتلافات مائعة وتختلف من حالة إلى الأخرى، كما تعكس إدراك القوى الأساسية والدول الإقليمية الزعيمة للمصالح. إلا أن بناء مثل هذا الائتلاف يتطلب وقتاً، وحين تكون الدولة غير مهمة، قد لا يحدث.

يبدو ضروريًا بناء نظام يضم مؤسسات رفيعة المستوى داخل الحكومات، منوطة تحديدًا بمهمة الإنذار المبكر وتنشيط الأفعال الوقائية. ويمكن لتلك المؤسسات أن تكون على صلة بالمنظمات الأهلية والمؤسسات الدولية. وقد يكون التنشيط الاجتماعي من خلال المجموعات المدنية ضروريًا لإحداث ذلك، كما أنه ضروري للتأثير على الوسيلة التي تعمل بها تلك المؤسسات وإضافة معرفة نفسية ومهارات لممارسة الوقاية كما هو محدد أدناه (Staub 1998b, 1999a).

عمليات الوقاية:

يستطيع الزعماء أن يتغلبوا على بخس القيمة وأن ينهضوا بالصورة الإيجابية عن المجموعة من خلال الكلمات والأفعال. على سبيل المثال، قام ريتشارد نيكسون بذلك حين بادر بإجراء محادثات ودودة مع الزعماء الصينيين. كما غير عرفات ورايين مواقفهما بالمصافحة باليد. وبعد اتفاقيات أوسلو انخفض الدعم للانتحاريين^(٣٣٩) الفلسطينين (في المطبعة McCuley). وليس من الواضح إذا كانت التغيرات الأولية تصبح بالفعل أكثر عمقًا، فذلك يعتمد على الأحداث التالية. ولوسائل الإعلام دور قوى في خلق التغيير الإيجابي (انظر Roach 1994) إلا أن وسائل الإعلام كثيرًا ما تضخم العداء. ومن شأن التصوير المتعاطف للمجموعة الأخرى وقيمها وثقافتها وأهدافها وأسلوب حياة أعضائها أن ينهض بالمواقف الإيجابية.

(٣٣٩) رغم أن مصطلح الانتحار يعنى لعويا أن يقدم الفرد على إنهاء حياته بصرف النظر عن دافعه لذلك الإقدام، فإن تعبير الانتحاريين والعمليات الانتحارية هي التعبيرات الأكثر شيوعاً بين من يتخذون موقفا رافضا من الظاهرة في مقابل تعبيرات الفدائيين والاستشهاديين والعمليات الفدائية والاستشهادية وهي التعبيرات التي تحمل مضمونا قيميا أكثر إيجابية (المراجع)

وبدلاً من اللجوء إلى كبش الفداء والإيديولوجيات المقسمة للاستجابة للأوضاع الحياتية الصعبة، يمكن للزعماء أن يفرزوا تصوراً وخططاً للمستقبل تتضمن كافة المجموعات في جهود مشتركة لتحسين الحياة. وتعتبر الولايات المتحدة تحت إدارة روزفلت خلال الكساد الكبير مثلاً على ذلك، إلا أن المشاكل المجتمعية في تلك الحالة لم تكن بنفس حجم مواقف الإبادة الجماعية. فكما حدثت المصافحة بين رابين وعرفات خلال اتفاقيات كامب دافيد واتفاقيات أوسلو، يمكن للغرباء أن يلعبوا دوراً مهماً.

وتعتبر التغيرات البنائية مثل التغيرات في الوضع الاقتصادي لمجموعات معينة أمراً مهماً. ففي أيرلندا الشمالية ساهم الرخاء المادي الكبير والفرص الاقتصادية للأقلية من الكاثوليك في تعزيز احتمالات السلام. وتبنت العناصر المتتورة من الحكام البريطانيين هذا التغيير (Cairns and Darby 1998). وشهدت الأمم المتحدة على أن التنمية الاقتصادية هي الطريق للخفض من عدااء المجموعة (مفوضية كارنجي ١٩٩٧). فتحسين حياة الفئات المهمشة في المجتمع والتقليل من أوجه عدم الإنصاف أمور مهمة في تحسين الخلاف. ولكن على المدى القصير، يمكن للنمو الاقتصادي أن يساهم في إيجاد المشاكل إذ قد تصبح المجموعات المميزة هي المستفيدة الأولى من النمو مما يزيد من الشعور بالظلم (Gordon 1994). كما تخلق التنمية الاقتصادية والتحديث تغيرات اجتماعية عميقة ذات آثار نفسية. بالإضافة إلى ذلك، حينما يكون الصراع مؤججاً وتكون الأطراف قد أوقعت ضرراً ببعضها ببعض، تصبح التغيرات النفسية ضرورية للتغلب على العدااء. ولكن بدون التغيرات الهيكلية، قد تكون التغيرات النفسية غير محتمل حدوثها أو الحفاظ عليها.

وقد تحدث العلاقات المتشابكة (Deutch 1973; Staub 1989) والانخراط العميق من جهة أفراد المجموعات المتنازعة اختلافاً مهماً، ففي أيرلندا

الشمالية (Cairns and Darby 1998) وفي إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ غالباً ما ساهمت المنظمات المحلية التي تضم أعضاء من الجانبين في التقليل من العنف. وفي ماسادونيا، تضافر الصحفيون المنتمون للمجموعات العرقية المختلفة لكتابة القصص عن حياة الناس في كل مجموعة، ونشرها في صحف كل من المجموعات (Manoff 1996).

ولطالما شدد علماء النفس الاجتماعيون على أهمية الاتصال وحاولوا تحديد شروط حدوث هذا الاتصال للتقليل من بخس القيمة والعداء. والاتصال السطحي والحياة في نفس الجوار لا يساعد. وحتى يصبح الاتصال فعالاً، لابد من أن يتضمن انخراطاً مع الآخر (Deutch, 1973; Pettigrew, 1997, 1998) بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ذكر عدة شروط ضرورية حتى يكون للاتصال آثار إيجابية مثل المساواة بين المتعاونين ودعم السلطات وشروط أخرى (Allport 1954, Cook 1990).

إلا أن تلك الشروط كثيراً ما لا توجد في العالم الأوسع. وبدلاً من ذلك قد يتعين خلقها كعمليات داخل المجموعات المتفاعلة، أو إقامة المساواة داخل المجموعة أو أن تسهل الأطراف الثالثة التفاعل وتدعم العملية بدلاً من السلطات وما إلى ذلك (Staub 2002). وفي دراسة في أيرلندا الشمالية، وصف كايرنز وهيوستون (٢٠٠٠ في Lundwell 2001) أن الاتصال بين الطلبة من البروتستانت والكاثوليك قد خفض من التوتر والتحيز حين أصبح انتماء مجموعة أمراً واضحاً وكان على الطلبة أن يتذكروه أثناء التفاعل.

التوفيق Reconciliation:

تكتسب مقاربات حل الصراعات، مثل التفاوض، والمساومة والتوسط والتحكيم أهمية في درء تصاعد أو استمرار العنف وفي تحويل الصراع. وفي بعض الأحيان ينتج عنها اتفاق توقعه الأطراف، يمثل قراراً ويرمز إلى

النهاية الرسمية للصراع (مثلا Bercovitch, 1995; Burton 1987; Deutsch 1973; Kriesberg 1992; Ross, 1993) ونتعرض لتلك العمليات بالنقاش فى الفصل العاشر. وفى حالات أخرى، كما هو الحال فى رواندا، قد يتوقف العنف من خلال الهزيمة العسكرية للمجموعة الآثمة.

إلا أن نهاية الصراع النشط أو العنف، حتى وإن كان محصلة لاتفاقيات سلام رسمية، لا يعنى بداية علاقات سلمية حقيقية (مثلا.....(Knox and Quirk, 2000; Lederach 1997; Lipschutz 1998). فالحلول التى تخضع للتفاوض قد ترضى لدرجة ما القادة وبعض شرائح المجتمع. إلا أن بعض أعضاء أحد المجموعتين قد لا يقبلونها وحتى إن قبلوها، فهم كثيرًا مع ما يستمرون فى التمسك بمعتقدات وآراء قد تساهم فى إعادة إشعال العنف. وفى حالات عديدة قد تصبح عملية التوفيق ضرورية لمنع الدورات المستمرة من العنف وتسمح ببناء علاقات مستقرة - وسلمية بين مجموعتين على إثر الصراع المتصلب أو العنف الجماعى (Ackermann, 1994; Arthur 1999; Asmal, Asmal and Roberts, 1997; Bar Tal 2000a; Chadha, 1995; Gardner Feldman 1999; Kriesberg 19988a; Lederach, 1997; Lipschutz, 1998; Wilmer 1998).

ويعتبر التوفيق عملية ونتيجة فى آن واحد. فأهدافه القريبة تسعى إلى إحداث تغيرات نفسية فى توجه أعضاء المجموعات نحو بعضهم البعض، فى فهمهم للماضى وفى نظرتهم للمستقبل المشترك، وفى ماهيتهم فى علاقتها بالطرف الآخر. والتوفيق كعملية تحدث بشكل طبيعى، عادة ما تكون بطيئة. وفى أوضاع عديدة، تتطلب جهدًا نشطًا لتسهيلها والتغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية والنفسية التى تعوق تطورها. وتعتمد طبيعة العملية ومحصلاتها على خصائص المجموعات وظروفها (انظر الأمثلة فى Whittaker 1999). فهل المجموعات جزء من نفس الكيان السياسى حتى

تستمر في العيش معًا كما هو الحال في نيكارجوا وجنوب أفريقيا أو رواندا؟ أم هي كيانات سياسية منفصلة كما هو الحال في إسرائيل ومصر؟ هل كان العنف يرتكب من قبل مجموعة واحدة أم كان متبادلاً؟

لقد ركزت تقنيات صنع السلام تقليديًا على المظاهر البنائية لاستعادة أو تكوين العلاقات بين الأطراف المتنازعة في الماضي (انظر Charif, 1994; Lederach, 1997; Lipschutz, 1998; Murray and Greer, 1999; Wilmer, 1998). كما كان يفترض أن المساواة في التفاعل بين الأطراف مع وجود إعادة هيكلية اقتصادية وسياسية، تؤدي إلى وصلات تعاونية من شأنها أن تؤدي إلى استقرار العلاقات السلمية (Ackermann, 1994; Gardner - Feldman, 1994; Weiwen and Deshingkar, 1995). لقد ركزت الأدبيات على مثل هذه العناصر البنائية مثل الحفاظ على قنوات الاتصال والمشاورات بين زعماء وممثلي المجموعات والخفض من التهديد والتوتر من خلال نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية، وتطوير تجارة حرة ومفتوحة ومشروعات اقتصادية تعاونية. وتضمن كافة المجموعات في نظام القوى وبناء مساواة وعدالة هيكلية وحقوق إنسانية ومدنية، وحوكمة governance سياسية ديمقراطية وخلق مساواة في الفرص وإعادة توزيع الثروة (Amson, 1999; Form, 1994; Kriesberg, 1998a; Lederach, 1998; Murray and Greer 1999; Wilmer 1998; Zalaquett, 1999).

ولسوء الحظ، لا تتضمن تلك المقاربات علاقات سلمية مستمرة (Amson 1999; Arthur, 1999; Kriesberg, 1998a; Simpson 1997 and Wilmer 1998 عن يوغسلافيا السابقة). وقد تنهض عبر الزمن، بتوفيق ذي مغزى وسلام مستمر ولا سيما إذا دعمت الاتصال العميق بين أعضاء المجموعة في سياق الجهود المشتركة. ولكن كثيرًا ما يندلع العنف مرة أخرى قبل حدوث ذلك، بالإضافة إلى أن تلك المقاربات تعوقها مشاعر العداء التي لا تزال قائمة.

ونعرف التوفيق على أنه القبول المتبادل من قبل أعضاء مجموعات تعادى بعضها البعض في الماضي، والأبنية المجتمعية والعمليات النفسية المتضمنة مباشرة في تطوير مثل هذا القبول والحفاظ عليه (Staub, 1998a; Staub and Pearlman, 2001). ويعنى القبول الحقيقي الثقة في الآخر والموقف الإيجابي تجاهه والحساسية والاعتبار تجاه حاجاته ومصالحه (Bar-Tal and Bennis في المطبعة). ونظرا لنقطة بداية الأطراف عادة، يصعب الوصول إلى تلك النتائج المثلى. فالتوفيق عملية تنقل المشاركين في اتجاه تلك النتائج (Staub and Pearlman, 2001) عادة مع وجود بعض النكسات على الطريق (Bar-Tal. في المطبعة).

عناصر التوفيق:

يتطلب التوفيق تغيرات نفسية أساسية في شرائح واسعة من المجموعتين (Asmal et al 1997; Bar-Tal. 2000a; Kriesberg, 1998a; Lederach, 1997). ويمكن التمييز بين عناصر وكتل البناء في عملية التوفيق، ووسائل حدوثها. وتتضمن العناصر المقترحة الصدق والعدالة (انظر الوسائل أدناه) والتضاميد والغفران، والآراء المشتركة بشأن التاريخ.

الذاكرة الجماعية المشتركة.

أثناء عملية القتل الجماعي أو الصراع، يكون للأطراف آراء متنافرة وكثيرا ما تكون متعارضة عن الصراع وتاريخ علاقتها. ويبدو أن خلق رأى مشترك أمر مهم في محاولات التوفيق (Hayes, 1998; Hayner 1999; Kopsten, 1997; Lederach 1997; Volkan 1998; Whittaker 1999) من عدم وضوح طبيعة مثل هذا الأمر بالضرورة (انظر Asmal et al 1997; Bar-Tal 2000a; Kelman 1999; Marrow 1999). سوف نطلق على مثل هذا

الرأى المشترك الذاكرة الجماعية المشتركة. (Staub and Pearlman, 2002). ويستدعى تكوينها بناء حقيقة مشتركة (Staub and Pearlman 2001) وقبول الأطراف لهذه الحقيقة عن الماضى (Asmal et al, 1997). وينبغى الاعتراف بأهمية سرد الماضى المتنازع عليه (Hayner 1999; Kopstein 1997; Norval 1999) الذى يدعم استمرار الصراع ويمثل عقبة تحول دون صنع السلام، وتوفيقه (Bar-Tal فى المطبعة a).

وحتى يحدث ذلك، لابد لكل مجموعة أن تعترف بدورها فى خلق النزاع والانخراط فى العنف، ومسئولياتها عنه. وأحد الطرق فى هذا الاتجاه هو التفاوض بحيث يتم من خلاله الوصول إلى تزامن Synchronize فى قصه المجموعتين وإفراز سرد جديد (Asmal et al 1997; Hayes 1998; Norval 1998). ومع مرور الوقت، قد يعوض هذا السرد التاريخى الجديد الذاكرة الجماعية المتحكمة. وتقدم المفوضية الفرنسية الألمانية للمؤرخين أحد الأمثلة عن مثل هذا التفاوض. فمع حلول الخمسينيات كانت قد فحصت بشكل نقدى كافة الأساطير الخاصة بالعداء المتوارث بين الشعبين الألمانى والفرنسى وراجعت كتب التاريخ القائمة. وكمحصلة نهائية، قدمت المفوضية سردًا جديدًا لتاريخ الأمتين (Willis 1965). غير أن مثل هذه المفاوضات عادة ما تكون مستحيلة حين تكون الجروح لم تتدمل بعد والآلام مازالت حادة. ولابد لعمليات أخرى. مثل تضميد الجروح، أن تسبقها. ففى رواندا، أكدت مجموعة من الزعماء بشدة أهمية الذاكرة الجماعية المشتركة ولكنها رأت أنها نموذج مثالى قد يصعب تحقيقه عمليا على الأقل فى ذلك الوقت (Staub and Pearlman 2002).

تضميد الجروح والمسامحة والتوفيق:

يجادل دارسون عديدون أن الجروح النفسية التى تنتج عن سنوات من العنف والحزن والألم والإحساس بأن الطرف كان ضحية، والغضب والرغبة

في الثأر لابد أن يعترف بها الأطراف الخارجية (Staub 1998a) بما في ذلك الطرف الآخر (Asmal et al 1997; Kriesberg 1998a; Ross, 1995; Wilmer, .) (1998) ويقترح آخرون أن عملية التوفيق، حتى تصبح فعالة، تستدعي عملية تضמיד جماعية، بل حتى غفران سوء أفعال الخصم (Arthur, 1999; Hayner) (1999; Lederach, 1998; Staub and Pearlman 2001)

وثمة عناصر ضرورية لتضמיד الجروح، منها الاعتراف بالآلام ومعاناة المجموعة الأخرى، ومساعدة أعضائها على اختبار تجاربهم الأليمة تحت ظروف أكثر أماناً ودعمهم في تأبين خسارتهم والتأكيد على تجربة الألم واللوعة التي مروا بها، وإظهار التعاطف والدعم (Lederach, 1998; Minow.) (1998; Montville, 1993; Staub 1998a; Staub and Pearlman 2001) وبذوره، يخلق تضמיד الجراح مساحة يمكن من خلالها تقديم وقبول المغفرة (انظر Shiver 1995). وتعد المغفرة ذات أهمية خاصة في حالات المسؤولية غير المتساوية حين ينظر إلى طرف على أنه مسئول عن اندلاع الصراع أو العنف أو استمراره وترمز المغفرة إلى الابتعاد النفسي عن الماضي (Lederach 1999; Norval 1998).

وينظر بعض الدارسين إلى إعادة البناء الجماعي للماضي على أنه عنصر أساسي في التوفيق ويرون في عملية التضמיד والمغفرة ولا سيما في المجتمعات شديدة الانقسام، مثل جنوب أفريقيا، وأيرلندا الشمالية عملية صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة (Gardner-Feldman 1999; Hayes 1998; Horowitz.) (1993). ويجادل هايز Hayes 1998 أن التوفيق لا يدور حول غفران الأفعال الفظيعة التي ارتكبت في سياق التمييز العنصري، لكنها تدور حول كيفية مشاركة الجميع في بناء مجتمع جديد (ص ٣٣).

ومن المهم التمييز بين تضמיד الجروح والمغفرة. فبعد العنف الحاد، يصعب التفكير في المغفرة كما يصعب فهم طبيعتها. ومن المهم استطلاع

توقيت ودرجة وموضوع الغفران (هل المطلوب مغفرة الآثمين أو أعضاء المجموعة الآثمة الذين لم يرتكبوا إثماً - انظر Staub and Pearlman 2001). وفيما تعزز المغفرة من احتمالات التوفيق، يبدو تضميد جروح الماضي أكثر أهمية. إلا أن المغفرة تبدو متأصلة في التوفيق التام والقبول الحقيقي للآخر). إن فهم المؤثرات التي أدت إلى أفعال الآثمين، بصرف النظر عن فظاعتها، يساهم في التئام الجراح (انظر أدناه) وقد يكون أيضاً طريقاً لقبول الآخر.

إن التئام جروح الماضي فيما يتعلق بالشعور بأن طرفاً ما كان ضحية لطرف آخر أمر ضروري لمنع تجدد العنف. وكما أشير سالفاً، فبدون التئام الجروح، حين تستمر الأطراف في العيش معاً، قد يؤدي الغضب والرغبة في الثأر إلى المزيد من العنف من قبل الضحايا السابقين. بالإضافة إلى ذلك، بدون التئام الجروح، قد يؤدي رد فعل الضحايا السابقين تجاه التهديد إلى أن يصبحوا مرتكبين للعنف حتى ضد مجموعات أخرى لم تتسبب في أذاهم. إن التئام جروح الآثمين أمر ضروري أيضاً، فقد يكون الآثمون قد أصابتهم جروح وتسببت في أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يصيب الآثمين أو حتى أعضاء المجموعة الآثمة الجروح بشكل مباشر من خلال العنف الحاد الذي انخرطوا فيه أو انخرطت فيه مجموعتهم. إن أفعالهم وردود أفعالهم الدفاعية تجاهها، تحد من قدرتهم على التعاطف أو الشعور بالذنب، وبالتالي على قدرتهم على التوافق في مرحلة لاحقة، وبدلاً من ذلك، يتجهون إلى الاستمرار في إلقاء اللوم على ضحاياهم أو خصومهم السابقين، حتى وإن تم إيقافهم وإنزال الهزيمة بهم، أو التوصل إلى اتفاقية تضع نهاية للصراع المتصلب (Staub 1998a. Staub and Pearlman 2001).

وبدون التئام الجروح التي تساعد على إثبات الذات وزيادة الثقة في الآخرين والعالم، قد يكون من المستحيل للتوفيق أن يبدأ. وبدون البدء في التوفيق، ولا سيما حين تستمر المجموعات المتناحرة سابقاً في العيش معاً، قد

لا يمضى التئام الجروح الذى يقتضى درجة ما من الأمن قدماً (Staub 1998a)
(2000a; Staub and Pearlman 2001). كما أنه من الأرجح أن يتطلب خلق
التاريخ المشترك والذاكرة الجماعية الجديدة التئاماً سابقاً.

وسائل التوفيق:

لقد تم اقتراح نوعية من الوسائل لتسهيل التوفيق (انظر بعض الأمثلة
(Bronkhorst 1995; Whittaker 1999) بعضها جزء من السياسات الرسمية،
والبعض الآخر يتم تنفيذه بصفة غير رسمية. سوف نصف بعض الوسائل
وخاصة التى يمكن استخدامها فى أوضاع الإبادة الجماعية، والقتل الجماعى
والصراع المتصلب، للتوفيق بين الدول وأيضاً داخل الدولة الواحدة.

الاعتذار:

يعتبر الاعتذار المقدم لمجموعة أخرى اعترافاً بمسئولية إيقاع الضرر
بها ومناشدة للضحايا للعفو عنهم (Scheff 1994) ويتضمن الاعتذار التزاماً
بإقامة الحق والعدالة (Asmal et al, 1997; Gardner-Feldman. 1999; Kriesberg
1999; Noval, 1998a) كما يخلق نقله نفسية عند الضحايا تساعد على تضييد
الجراح والعفو. ويعد الاتفاق التشيكي الألمانى الخاص بالعلاقات المتبادلة
وتطورها المستقبلى الموقع فى يناير ١٩٩٧ مثالاً عن الاعتذار المتبادل. وقد
قبلت ألمانيا المسئولية عن أحداث الحرب العالمية الثانية كما أعربت عن
أسفها للمعاناة والضرر الواقعين على الشعب التشيكي، فيما أعرب التشيك
عن أسفهم للمعاناة والضرر الواقعين على الألمان الذين طردوا من منطقة
سودتن Sudeten بعد الحرب (Handl, 1999). وكما تشير هذه الحالة، هناك
حاجة إلى الوقت وتضييد الجراح لتمكين المجموعات من الاعتذار.

مفوضيات الحقيقة والتوفيق:

تستطلع هذه المفوضيات ما حدث بالفعل. كما تكشف عن انتهاكات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان والتمييز والعنف الذي ترتكبه المؤسسات الرسمية من دول ومجموعات وأفراد (Asmal et al 1997; Kaye. 1997;) (Kriesberg 1998a; Liebenberg and Zegeye 1998) وفي السنوات الأخيرة، خرجت عن هذه المفوضيات أشكال أخرى في جنوب أفريقيا وشيلي والأرجنتين والسلفادور وهندوراس وأوروغواي ورواندا، منها مفوضية جنوب أفريقيا للحق والتوفيق (TRC) التي حصلت على اهتمام بالغ (Asmal et al 1997; Chirwa 1997; De la Rey and Owens 1998; Hayes 1998; Hamber al 1997; Norval 1998; Liebenberg and Zegeye, 1998).

إن الوصول إلى الحقيقة والاعتراف بمعاناة الضحايا يساعدهم على تضييد الجراح. كما أن توثيق أفعال الآثمين يقلل من احتمال شعورهم أو ادعائهم بأنهم ضحايا كما يقدم أساسًا للتاريخ الجماعي الذي يأخذ في الاعتبار كافة الأدوار. إلا (Staub and Pearlman 2001, 2001) أن الحقيقة كثيرًا ما تكون معقدة وصعبة البلوغ.

المحاكمات العامة:

تقدم المحاكمات العامة الفرصة لبلوغ الحقيقة والاعتراف بمعاناه الضحية وتحقيق الرغبة متأصلة الجذور في الأخذ بالتأثر كما تلبي الحاجة إلى العدالة. وبإلقاء مسئولية ارتكاب الجرائم على أشخاص معينين، تقلل هذه المحاكمات من المسئولية الجماعية للمجموعة التي ينتمي إليها الآثمون. وقد تساعد معاقبة الآثمين على منع تكرار هذا العنف الجماعي إذ توضح أن الجناة يمكن الإمساك بهم ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم (Kriesberg 1998a;)

الحاجات الأساسية للضحايا من الأمن والهوية الإيجابية والفهم المتعمق للواقع. وقد تمت إقامة محاكمات نيرمبرج ومحكمة جرائم الحرب لمحاكمة الأثمين من يوغسلافيا السابقة ورواندا كما أقيمت المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢ في جزء منها للقيام بتلك الوظائف.

دفع التعويضات:

يعتبر تقديم التعويضات اعترافاً بالذنب والأسف من جانب الآثم (انظر Shriver 1995). وقد يكون قبولها خطوة من جهة الضحايا في اتجاه الاستعداد للمصالحة والمثال الذي نقوده على ذلك هو التعويضات التي دفعت للضحايا من التشيك من قبل الحكومة الألمانية لمعاناتهم خلال الاحتلال الألماني من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ (Handl 1997; Kopstein 1997) ويساهم تحسين الأوضاع الاقتصادية للمهمشين أثناء العنف المرتكب ضد مجموعتهم بشكل مهم في الشعور بالعدالة والانفتاح على التوفيق (في المطبعة. Gibson).

التعليم:

يعتبر التعليم طريقاً مهماً نحو التوفيق (Asmal et al. 1997; Calleja) ويشير في أغلبه إلى التعليم على السلام في المدارس ولكنه قد يتضمن أيضاً الدعم لفهم جذور العنف بين الراشدين (Staub, Pearlman). انظر أدناه (Hagenigimana and Gubin 2002) ويهدف تعليم السلام إلى التأثير على المعارف والإدراك والمشاعر والاتجاهات والدوافع (Salomon and Nevo 2002) وحتى يكون فعالاً، لا بد له من أن يتضمن التعليم والتعلم بالتجربة (Staub. 2002). وتستدعي الوظيفة تدريب المعلمين. تستدعي الوظيفة الأولى تحديد الأهداف التعليمية وإعداد

المنهج كما يتطلب التعليم من خلال التجربة تطوير مناخ ملائم فى المدارس (Bar Tal 2002; Bjerstetd 1988. 1993; Burns and Aspelagh, 1996; Harris)
يتضمن (Hicks 1988; Reardon 1988; Staub 2002) فى المطبعة b) يتضمن علاقات ايجابية بين الطلبة والمدرسين وبين الأقران. ويستدعى أيضا خلق جماعات فى الفصول والمدارس ومشاركة الطلبة فى النظام الذى ينهض بالاتجاهات الايجابية نحو الناس بشكل عام ونحو أفراد المجموعة الأخرى، إذا كانوا حاضرين، والشعور بالمسئولية نحو اتخاذ الإجراءات بالنيابة عن الآخرين وبالتالي بالنيابة عن السلام (Staub 1996a. 2002 فى المطبعة b). إن التعليم الحقيقى على السلام يستدعى نوعاً من تنشئة الأطفال الذى يطور الاهتمام بالآخرين، والاهتمام بالناس من خارج المجموعة التى ينتمى إليها الشخص بما فى ذلك المجموعة التى سبق الحط من قدرها (فى المطبعة b وفى المطبعة a Staub, 2002).

وفى المجتمعات التى يعتمدها الصراع فى أمريكا الجنوبية، يتناول التعليم على السلام الأمور التى تتعلق بحقوق الإنسان ومنع العنف الهيكلى واللامساواة الاقتصادية (Garcia 1784). وفى أيرلندا الشمالية، يوظف التعليم على السلام برامج عن التفاهم المتبادل يهدف إلى خلق ثقافات حقيقية للسلام فى الأنظمة المدرسية البروتستانتية والكاثوليكية (Duffy 2000). وفى اليابان، يتناول التعليم الفطائع التى ارتكبها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية كما يتناول معنى الاعتذار (Murakani 1992).

المشروعات المشتركة:

كما أشير سالفاً، يمكن للمشروعات المشتركة أن تطور صلات بين أعضاء مجموعتين. وقد تتضمن تلك المشروعات النخب والمهنيين بالإضافة إلى المجتمع المحلى الأكثر اتساعاً فهى تقدم الفرصة للمقابلات الشخصية

التي من خلالها يستطيع الخصوم السابقون أن يكونوا علاقات شخصية (Brown, 1988; Chadha 1995; Chetkow-Yanoov, 1986; Kriesberg, 1998a) Pettigrew, 1997, 1998; Volpe 1998). وكلما نجحت تلك المشروعات في أن تؤدي إلى الانخراط العميق تحت ظروف إيجابية، كلما زاد احتمال فعاليتها في التغلب على العداء السابق (Deutch, 1973. Pettigrew. 1997; Staub 1989). بالإضافة إلى ذلك، قد تخلق المشروعات المشتركة اتكالاً بينياً وأهدافاً مشتركة ومحصلات تعود بالفائدة على أعضاء المجموعتين.

وقد تأخذ المشروعات المشتركة أشكالاً متعددة. هناك مثلاً عملية التوفيق الفرنسية الألمانية وهو مشروع توعية بين مدينتين بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٢ نتج عنه تكوين ١٢٥ شراكة بين المدن الفرنسية والألمانية. وبحلول عام ١٩٨٩، كان هذا المشروع قد توسع ليشمل ١٣٠٠ مدينة كما تجاوز المدن ليشمل علاقات توعية بين المدارس الثانوية والجامعات (Ackermann, 1994).

تضميد الجروح والعفو والتوفيق في العالم الواقعي: "التدخل" في رواندا:

سوف نشرح بإيجاز تدخلا إيجابياً للنهوض بتضميد الجروح والعفو والتوفيق في رواندا على أثر الإبادة الجماعية متضمناً تقييماً تجريبيّاً عن فعاليتها (Staub, 2000a; Staub and Pearlman, 2001; 2002; Staub et al 2002)

يستدعي تضميد الجراح الانخراط في تجربة درامية مع الحصول على دعم وتعاطف من الآخرين. كما يستدعي إعادة الاتصال مع الآخرين وهو ما قد يحدث جزئياً، من خلال مثل هذا الدعم والتعاطف (Herman, 1992; Pearlman and Saakvitne, 1995; Staub 1998a). إن حديث الناس في مجموعات صغيرة عن خبراتهم، والحصول على الدعم من بعضهم البعض قد يدعم من تضميد الجراح ويصبح طريقاً للتوفيق بينهما ولا سيما حين

يكون من الممكن تضمين أعضاء من المجموعتين. لقد كان هذا أحد عناصر التدريب المستخدم في رواندا. لقد تحدث الناس عن قتل أشخاص أعزاء لديهم وكيف تمكنوا هم من البقاء على قيد الحياة. وتحدثوا أيضا عن أصولهم الأسرية المختلطة واختبائهم خلال الإبادة الجماعية بسبب الأم المنحدرة من التوتسي واعتبارهم أعضاء من المجموعة الآثمة بعد الإبادة الجماعية بسبب الأب المنحدر من الهوتو. لقد تعاطفوا ودعموا بعضهم البعض.

وتضمن التدريب أيضا عناصر نفسية تعليمية ومحاضرات موجزة تلتها مناقشات مستفيضة وتضمنت الموضوعات آثار الصدمة على الأفراد، لمساعدة المشاركين على فهم تجاربهم والطرق المواتية لتضميد الجراح كما تضمنت تعلم كيف تبدأ الإبادة الجماعية (Staub 1989; 1999a و هذا الفصل) مع التدليل بأمثلة من الإبادة الجماعية والقتل الجماعي وقد طبق المشاركون أنفسهم مفهوم أصول الإبادة الجماعية على رواندا.

لقد بدا وكأن المشاركين من التوتسي قد شعروا بآدميتهم، فإذا كانت الإبادة الجماعية قد حدثت في بقاع أخرى وبرغم فظاعتها ودراميتها، إذا كانت عمليات إنسانية مفهومة، فإن ما حدث إذن في رواندا لا يستبعدهم من المجال الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، فإن أخذ القوى التي تعمل لتساعد الأثمين على ارتكاب أفعالهم في الاعتبار ظهر وكأنه قد خلق نوعا من النقلة في موقفهم تجاه الأثمين. لقد صرح المشاركون أنهم إذا تفهموا جذور الإبادة الجماعية، سيتمكنون من اتخاذ إجراءات وقائية.

إن التدخلات المقصود منها النهوض بالتوفيق، مثل الحوار وحل الصراع في المجموعات الصغيرة يندر تقييمها وحين يحدث ذلك فإن التقييم يكون أساسا من قبيل الطرفاة (Ross and Rothman 1999). لقد تم إعداد تقييم رسمي لهذا التدخل، ليس مع المشاركين ولكن مع الناس بعد خروجهم. لقد عمل المشاركون في التدريب مع هيئات غير حكومية تعمل مع مجموعات

فى المجتمع المحلى ثم عمل بعضهم لاحقاً مع مجموعات حديثة التكوين لمدة ساعتين مرتين فى الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع لإدماج تلك المقاربة المستخدمة فى التدريب مع مقاربتهم التقليدية. وقد عمل المنسقون الآخرون الذين لم يحصلوا على التدريب مع مجموعات حديثة التكوين باستخدام أسلوبهم التقليدى. وكان لهؤلاء المشاركون فى تلك المجموعات طرق لقياس تجارب الصدمات وأعراضها وقياس جديد "لتوجه الآخر" الذى تم تنفيذه قبل التدريب، ومباشرة بعده وبعد مرور شهرين. ولم يحصل المشاركون فى المجموعات الضابطة على تدريب ولكنهم خضعوا لتلك القياسات فى نفس الوقت تقريباً. وضمت المجموعات أعضاء من الهوتو والتوتسى.

لقد تضاءلت أعراض الصدمة للمشاركين فى المجموعة المتكاملة من التجربة الأولى إلى الثالثة وبالمقارنة بالمجموعات الأخرى. لقد أصبحت توجهاتهم نحو أعضاء المجموعة العرقية الأخرى أكثر إيجابية بمقارنة التجربة الأولى بالتجربة الأخيرة وبمقارنة المشاركين فى المجموعات التقليدية بالمجموعات الضابطة. لقد تألفت الزيادة فى التوجه الإيجابى من النظر إلى الإبادة الجماعية على أساس كونها عملية ذات أصول معقدة، والإعراب عن الرغبة فى العمل مع المجموعة الأخرى لتحقيق أهداف مهمة مثل المستقبل السلمى. و"العفو بدون شروط" والتعبير عن الرغبة فى العفو إلى اعتراف أعضاء المجموعة الأخرى بأفعالهم واعتذارهم عنها (Staub 2002; Staub and Pearlman 2001; Staub et al 2001).

بإيجاز، ثمة وسائل مختلفة للنهوض بعملية التوافق النفسى فضلاً عن عناصر جديدة تساهم فى ذلك. على سبيل المثال، قد يحدث تضميد الجروح من خلال اعتراف الشهود وحفلات التآبين والحفلات التى تتضمن مجموعات كبيرة من الناس تسمح بتعزيز الانخراط فى تجارب الآخرين وبتقديم الدعم. إلا أن اعتراف الشهود والتآبين لابد من أن يكون من النوع الصحيح، فإن لم

يكن كذلك، فقد يساهم في الاحتفاظ بالجروح كما حدث في حفل تأبين المعركة التي خسرها الصرب أمام الأتراك في القرن الرابع عشر (Leatherman et al 1999) وحتى يحدث التضميد والتوفيق، لابد للتأبين أن يصل الناس بعضهم البعض وأن يشير إلى مستقبل مشترك وواعد (Staub and Pearlman 2001).

وكلما دعمت عمليات التوفيق الموصوفة هنا سياسات وممارسات مؤسسات الدولة أو الدول والقيادة، كلما كان من الأرجح أن تكون أكثر فعالية. إن التغيرات الإدراكية والشعورية للتوفيق تستدعي مزيجاً من الوسائل. ويعتمد المزيج الأمثل على طبيعة الصراع وحجم العنف الجماعي وعلى مدى مسئولية أحد أطراف العنف أو الطرفين معا عن اندلاعه وعن سوء التصرف، وتاريخ العلاقات السابقة بين المجموعات وثقافة المجموعات المنخرطة ووجود موارد اقتصادية وانخراط الجماعة الدولية وما إلى ذلك. وإحدى المهام المهمة هي تطوير المعرفة عن أكثر الوسائل إفادة تحت ظروف معينة.

healing and reconciliation to occur, commemoration has to connect people and point to a shared, hopeful future (Straub & Pearlman, 2001).

The more the processes of reconciliation described here are supported by policies and practices of the institutions of the state(s) and of the leadership, the more effective are they likely to be. The cognitive and emotional changes of reconciliation require a combination of methods. The ideal combination probably depends on the nature of conflict and magnitude of mass violence, the extent to which one side or both sides to the violence are responsible for its outbreak and for misdeeds performed, the preceding history of relations between the groups, the culture of the groups involved, the availability of economic resources, the involvement of the international community, and so on. An important task is to develop knowledge about what methods are most useful under particular conditions.

► References

- Ackermann, A. (1994). Reconciliation as a peace-building process in post-war Europe: The Franco-German case. *Peace and Change*, 19, 229–250.
- Ackermann, A. (2000). *Making peace prevail*. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Allport, G. W. (1954). *The nature of prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Almaguer, T. (1994). *Racial fault lines: The historical origins of white supremacy in California*. Berkeley: University of California Press.
- Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Boston: Little, Brown.
- Arnson, C. J. (1999). Conclusion: Lessons learned in comparative perspective. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 447–463). Stanford: Stanford University Press.
- Arthur, P. (1999). The Anglo-Irish peace process: Obstacles to reconciliation. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 85–109). Boulder: Lynne Rienner.
- Asmal, K., Asmal, L., & Roberts, R. S. (1997). *Reconciliation through truth: A reckoning of apartheid's criminal governance*. Capetown, South Africa: David Phillips.
- Azar, E. E. (1990). *The management of protracted social conflict*. Hampshire, England: Dartmouth.
- Bandura, A. (1999). Moral disengagement in the perpetration of inhumanities. *Personality and Social Psychological Review*, 3, 193–209.
- Bar-Tal, D. (1989). Delegitimization: The extreme case of stereo-typing and prejudice. In D. Bar-Tal, C. Graumann, A. W. Kruglanski, & W. Stroebe (Eds.), *Stereo-typing and prejudice: Changing conceptions* (pp. 169–188). New York: Springer-Verlag.
- Bar-Tal, D. (1990). Causes and consequences of delegitimization: Models of conflict and ethnocentrism. *Journal of Social Issues*, 46(1), 65–81.
- Bar-Tal, D. (1998). Societal beliefs in times of intractable conflict: The Israeli case. *International Journal of Conflict Management*, 9, 22–50.
- Bar-Tal, D. (2000a). From intractable conflict through conflict resolution to reconciliation: Psychological analysis. *Political Psychology*, 21, 351–365.

- Bar-Tal, D. (2000b). *Shared beliefs in a society: Social psychological analysis*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Bar-Tal, D. (2001). Why does fear override hope in societies engulfed by intractable conflict, as it does in the Israeli society? *Political Psychology*, 22, 601–627.
- Bar-Tal, D. (2002). The elusive nature of peace education. In G. Salomon & B. Nevo (Eds.), *Peace education: The concept, principles and practice around the world* (pp. 27–36). Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Bar-Tal, D. (in press-a). Collective memory of physical violence: Its contribution to the culture of violence. In E. Cairns & M. D. Roe (Eds.), *Memories in conflict*. London: Macmillan.
- Bar-Tal, D., & Bennink, G. (in press). Nature of reconciliation as an outcome and as a process. In Y. Bar-Siman-Tov (Ed.), *From conflict resolution to reconciliation*. New York: Oxford University Press.
- Bar-Tal, D., Jacobson, D., & Klieman, A. (Eds.). (1998). *Security concerns: Insights from the Israeli experience*. Stamford, CT: JAI Press.
- Bar-Tal, D., Kruglanski, A. W., & Klar, Y. (1989). Conflict termination: An epistemological analysis of international cases. *Political Psychology*, 10, 233–255.
- Bar-Tal, D., & Oren, N. (2000). *Ethos as an expression of identity: Its changes in transition from conflict to peace in the Israeli case*. Discussion Paper No. 83. Jerusalem: Leonard Davis Institute for International Relations, Hebrew University of Jerusalem.
- Bar-Tal, D., and Staub, E. (1997). Introduction: The nature and forms of patriotism. In D. Bar-Tal & E. Staub (Eds.), *Patriotism in the lives of individuals and groups*. Chicago: Nelson-Hall.
- Bar-Tal, D., & Teichman Y. (in press). *Stereotypes and prejudice: The case of the perceptions of Arabs in the Israeli society*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bauer, Y. (1984) The place of the Holocaust in contemporary history. In J. Frankel (Ed.), *Studies in contemporary jewry* (Vol. 1, pp. 201–224). New York: Oxford University Press.
- Ben-Amos, A., & Bar-Tal, D. (Eds.). (in press). *Patriotism in Israel*. (Tel-Aviv: Dyonon in Hebrew).
- Bercovitch, J. (Ed.). (1995). *Resolving international conflicts*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Berkowitz, L. (1968). Social motivation. In G. Lindzey & E. Aronson (Eds.), *The Handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 3, pp. 50–135). Reading, MA: Addison-Wesley.
- Beuf, A. (1977). *Red children in white America*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Bjerstedt, A. (1988). *Peace education in different countries*. Malmo, Sweden: Educational Information and Debate.
- Bjerstedt, A. (Ed.). (1993). *Peace education: Global perspective*. Malmo, Sweden: Almqvist and Wiksell.
- Brass, P. R. (Ed.). (1996). *Riots and pogroms*. New York: New York University Press.
- Brecher, M. (1972). *The foreign policy system of Israel: Setting, images, processes*. London: Oxford University Press.
- Brecher, M., & Wilkenfeld, J. (1988). Protracted conflicts and crises. In M. Brecher & J. Wilkenfeld (Eds.), *Crisis, conflict and instability* (pp. 127–140). Oxford: Pergamon.

- Brewer, M. B. (1979). In-group bias in the minimal intergroup situation: Cognitive-motivational analysis. *Psychological Bulletin*, 17, 575-482.
- Brewer, M. B., & Campbell, D. T. (1976) *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence*. New York: Halstead Press.
- Bronkhorst, D. (1995). *Truth and reconciliation: Obstacles and opportunities for human rights*. Amsterdam: Amnesty International.
- Brown, R. (1995) *Prejudice: Its social psychology*. Oxford: Blackwell.
- Brown, R. (1988). *Group processes: Dynamics within and between groups*. Oxford: Blackwell.
- Browning, C. R. (1992). *Ordinary men: Reserve Battalion 101 and the final solution in Poland*. New York: HarperCollins.
- Brubaker, R., & Laitin, D. (1998). Ethnic and nationalist violence. *Annual Review of Sociology*, 24, 423-452.
- Burns, R. J., & Aspeslagh, R. (Eds.). (1996). *Three decades of peace education around the world*. New York: Garland.
- Burton, J. W. (1987). *Resolving deep-rooted conflict: A handbook*. Lanham, MD: University Press of America.
- Burton, J. W. (1990). *Conflict: Resolution and prevention*. New York: St. Martin's Press.
- Cairns, E., & Darby, J. (1998). The conflict in Northern Ireland. *American Psychologist*, 53, 754-760.
- Cairns, E., & Hewstone, M. (2000). *Forgiveness and the reduction of intergroup conflict in Northern Ireland: A progress report*. Unpublished manuscript.
- Calleja, J. (1994). Educating for peace in the Mediterranean: A strategy for peace building. In E. Boulding (Ed.), *Building peace in the Middle East: Challenges for states and civil society* (pp. 279-285). Boulder: Lynne Rienner.
- Carnegie Commission on the Prevention of Deadly Conflict. (1997). *Preventing deadly conflict: Final report*. New York: Carnegie Corporation of New York.
- Cash, J. D. (1996). *Identity, ideology and conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cecil, R. (1993). The marching season in Northern Ireland: An expression of politico-religious identity. In S. MacDonald (Ed.), *Inside European identities* (pp. 146-166). Providence, RI: Berg.
- Chadha, N. (1995). Enemy images: The media and Indo-Pakistani tensions. In M. Krepon & A. Sevak (Eds.), *Crisis prevention, confidence building and reconciliation in South Asia* (pp. 171-198). New York: St. Martin's Press.
- Chalk, F. R., & Jonassohn, K. (1990). *The history and sociology of genocide: Analyses and case studies*. New Haven: Yale University Press.
- Charif, H. (1994). Regional development and integration. In D. Collings (Ed.), *Peace for Lebanon? From war to reconstruction* (pp. 151-161). Boulder: Lynne Rienner.
- Charny, I. (1999). (Ed.). *The encyclopedia of Genocide*. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO.
- Chetkow-Yanoov, B. (1986). Improving Arab-Jewish relations in Israel: The role of voluntary organizations. *Social Development Issues*, 10, 58-70.
- Chiot, D., & Seligman, M. (Eds.). (2001). *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences and possible solutions*. Washington, DC: American Psychological Association.
- Chirwa, W. (1997). Collective memory and the process of reconciliation and reconstruction. *Development in Practice*, 7, 479-482.
- Coleman, P. (2000). Intractable conflict. In M. Deutsch, & P. T. Coleman (Eds.), *The*

- handbook of conflict resolution: Theory and practice* (pp. 428–450). San Francisco: Jossey Bass.
- Connerton, P. (1989). *How societies remember*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cook, S. W. (1970). Motives in conceptual analysis of attitude-related behavior. In W. J. Arnold & D. Levine (Eds.), *Nebraska symposium on motivation*. Lincoln: University of Nebraska Press.
- Corm, G. (1994). The war system: Militia hegemony and reestablishment of the state. In D. Collings (Ed.), *Peace for Lebanon? From war to reconstruction* (pp. 215–230). Boulder: Lynne Rienner.
- Cornevin, M. (1980). *Apartheid: Power and historical falsification*. Paris: UNESCO.
- Craig, G. A. (1982). *The Germans*. New York: New American Library.
- Crichton, E., & MacIver, M. A. (1990). The evolution of protracted ethnic conflict. *Comparative Politics*, 23, 127–142.
- Dadrian, V. N. (1974). A typology of genocide. *International Review of Modern Sociology*, 5(2), 201–212.
- Dadrian, V. N. (1995). *The history of the Armenian genocide: Ethnic conflict from the Balkans to Anatolia to the Caucasus*. Providence, RI: Oxford Berghahn Books.
- DeJong, A. (1978). *The Weimar chronicle: Prelude to Hitler*. New York: New American Library.
- De la Rey, C., & Owens, I. (1998). Perceptions of psychological healing and the Truth and Reconciliation Commission in South Africa. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, 4, 257–270.
- Denich, B. (1994). Dismembering Yugoslavia: Nationalist ideologies and the symbolic revival of genocide. *American Ethnologist*, 21, 367–390.
- Des Forges, A. (1999). *Leave none to tell the story: Genocide in Rwanda*. New York: Human Rights Watch.
- Deutsch, M. (1973). *The resolution of conflict: Constructive and destructive processes*. New Haven: Yale University Press.
- Dobkowski, M. N., & Wallimann, I. (1992). *Genocide in our time: An annotated bibliography with analytical introduction*. Ann Arbor, MI: Pierian.
- Doyle, M. W., & Sambani, N. (2000). International peace building: A theoretical and quantitative analysis. *American Political Science Review*, 94, 779–801.
- Duffy, T. (2000). Peace education in divided society: Creating a culture of peace in Northern Ireland. *Prospects*, 30, 15–29.
- Fein, H. (1979). *Accounting for genocide: Victims and survivors of the Holocaust*. New York: Free Press.
- Fein, H. (1993). Accounting for genocide after 1945: Theories and some findings. *International Journal of Group Rights*, 1, 79–106.
- Fein, H. (1994). *The prevention of genocide*. Working Paper of the Institute for the Study of Genocide, City University of New York.
- Fentress, J., & Wickham, C. (1992). *Social memory*. Oxford: Blackwell.
- Fisher, R. J. (1990). *The social psychology of intergroup and international conflict resolution*. New York: Springer-Verlag.
- Forbes, J. D. (1964). *The Indian in America's past*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Frank, J. D. (1967). *Sanity and survival: Psychological aspects of war and peace*. New York: Vintage.
- Frijda, N. H. (1994). The lex talionis: On vengeance. In S. H. M. van Goozen, N. E.

- Van de Poll, & J. A. Sergeant (Eds.), *Emotions: Essays on emotion theory* (pp. 263–289). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Galtung, J. (1990). Cultural violence. *Journal of Peace Research*, 27, 291–305.
- Gamson, W. A. (1988). Political discourse and collective action. *International Social Movement Research*, 1, 219–244.
- Garcia, C. (1984). Latin America traditions and perspectives. *International Review of Education*, 29(3), 369–390.
- Gardner-Feldman, L. (1999). The principle and practice of reconciliation in German foreign policy: Relations with France, Israel, Poland and the Czech Republic. *International Affairs*, 75, 333–356.
- Gibson, J. L. (in press). Truth, justice and reconciliation: Judging the fairness of amnesty in South Africa. *American Journal of Political Science*.
- Glenny, M. (1992). *The fall of Yugoslavia*. London: Penguin.
- Goertz, G., & Diehl, P. F. (1993). Enduring rivalries: Theoretical constructs and empirical patterns. *International Studies Quarterly*, 37, 147–171.
- Goldhagen D. J. (1996). *Hitler's willing executioners: Ordinary Germans and the Holocaust*. New York: Knopf.
- Gordon, R. (1994). Article 2 (7) Revisited: The post cold-war Security Council. Reports and Papers, No. 5. In Abiodun Williams, *Article 2 (7) Revisited* (Eds.), (pp. 21–36). Providence, RI: Academic Council of the United Nations Systems.
- Gourevitch, P. (1998). *We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families*. New York: Farrar Straus and Giroux.
- Gurr, T. R. (2001). Minorities and Nationalists: Managing Ethnopolitical Conflict in the New Century. Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, & Pamela Aall (Eds.), *Turbulent peace: The challenges of managing international conflict*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- Gurr, T. R., & B. Harff. (1996). *Early warning of communal conflicts and genocide: Linking empirical research to international responses*. Tokyo: United Nations Press.
- Halbwachs, M. (1992). *On collective memory*. Chicago: University of Chicago Press.
- Hamber, B. (1998). The burdens of truth: An evaluation of the psychological support services and initiatives undertaken by the South African Truth and Reconciliation Commission. *American Imago*, 55, 9–28.
- Handl, V. (1997). Czech-German declaration on reconciliation. *German Politics*, 6, 150–167.
- Harff, B. (1996). Early warning of potential genocide: The cases of Rwanda, Burundi, Bosnia, and Abkhazia. In T. R. Gurr & B. Harff (Eds.), *Early warning of communal conflicts and genocide: Linking empirical research to international responses* (pp. 47–78). Tokyo: United Nations Press.
- Harff, B., & Gurr, T. R. (1990). Victims of the state genocides, politicides and group repression since 1945. *International Review of Victimology*, 1, 1–19.
- Harff, B., Gurr, T. R., & Unger, A. (1999, November). *Preconditions of genocide and politicide: 1955–1998*. Paper presented at the Conference on Differing Approaches to Assessing Potential Genocide, Politicides and Mass Killings, Vienna, Virginia.
- Harris, I. M. (1988). *Peace education*. Jefferson, NC: McFarland.
- Hayes, G. (1998). We suffer our memories: Thinking about the past, healing, and reconciliation. *American Imago*, 55, 29–50.

- Hayner, P. B. (1999). In pursuit of justice and reconciliation: Contributions of truth telling. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 363–383). Stanford, CA: Stanford University Press.
- Herman, J. (1992). *Trauma and recovery*. New York: Basic Books.
- Hicks, D. W. (Ed.). (1988). *Education for peace: Issues, principles and practices in the classroom*. London: Routledge.
- Hilberg, R. (1961). *The destruction of the European Jews*. New York: Harper and Row.
- Hirsch, H. (1995). *Genocide and the politics of memory*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Hitchcock, R. K., & Twedt, T. M. (1997). Physical and cultural genocide of various indigenous peoples. In S. Totten, W. S. Parsons, & I. W. Charny (Eds.), *Century of genocide: Eyewitness accounts and critical views*. New York: Garland.
- Horowitz, D. L. (1993). Conflict and the incentives to political accommodation. In D. Keogh & M. H. Haltzel (Eds.), *Northern Ireland and the politics of reconciliation* (pp. 173–188). Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press.
- Hunter, J. A., Stringer, M., & Warson, R. P. (1991). Intergroup violence and intergroup attributions. *British Journal of Social Psychology*, 30, 261–266.
- Huth, P., & Russett, B. (1993). General deterrence between enduring rivals: Testing three competing models. *American Political Science Review*, 87, 61–72.
- Irwin-Zarecka, I. (1994). *Frames of remembrance: The dynamics of collective memory*. New Brunswick, NJ: Transaction.
- Kammen, M. (1991). *Mythic chords of memory: The transformation of tradition in American culture*. New York: Knopf.
- Kaye, M. (1997). The role of the Truth Commissions in the search for justice, reconciliation and democratization: The Salvadorean and Honduran cases. *Journal of Latin American Studies*, 29, 693–716.
- Kecmanovic, D. (1996). *The mass psychology of ethnonationalism*. New York: Plenum.
- Kelman, H. C. (1973). Violence without moral restraint: Reflections on the dehumanization of victims and victimizers. *Journal of Social Issues*, 29(4), 25–61.
- Kelman, H. C. (1990). Applying a human needs perspective to the practice of conflict resolution: The Israeli-Palestinian case. In J. Burton (Ed.), *Conflict: Human needs theory*. New York: St. Martin's Press.
- Kelman, H. C. (1997). Social-psychological dimensions of international conflict. In I. W. Zartman & J. L. Rasmussen (Eds.), *Peacemaking in international conflict: Methods and techniques* (pp. 191–237). Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- Kelman, H. C. (1999). Transforming the relationship between former enemies: A social-psychological analysis. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 193–205). Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Kemper, T. D. (Ed.). (1990). *Research agendas in the sociology of emotions*. Albany, NY: SUNY Press.
- Kennan, G. F. (1960). *Russia and the West under Lenin and Stalin*. Boston: Little, Brown.
- Klare, M. T., & Thomas, D. C. (Eds.). (1991). *World security: Trends and challenges at century's end*. New York: St. Martin Press.
- Knox, C., & Quirk, P. (2000). *Peace building in Northern Ireland, Israel and South Africa: Transition, transformation and reconciliation*. London: Macmillan.
- Kopstein, J. S. (1997). The politics of national reconciliation: Memory and institu-

- tions in German-Czech relations since 1989. *Nationalism and Ethnic Politics*, 3, 57–78.
- Kressel, N. J. (2002). *Mass hate: The global rise of genocide and terror*. Cambridge, MA: Westview Press.
- Kriesberg, L. (1992). *International conflict resolution*. New Haven: Yale University Press.
- Kriesberg, L. (1993). Intractable conflict. *Peace Review*, 5, 417–421.
- Kriesberg, L. (1998a). Coexistence and the reconciliation of communal conflicts. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 182–198). New York: Continuum.
- Kriesberg, L. (1998b). Intractable conflicts. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 332–342). New York: Continuum.
- Kritz, N. J. (1996). The rule of law in the postconflict phase. In C. A. Crocker, F. O. Hampson, & P. Aall (Eds.), *Managing global chaos: Sources of conflict of and responses to international conflict* (pp. 587–606). Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- Krystal, H. (Ed.). (1968). *Massive psychic trauma*. New York: International Universities Press.
- Leatherman, J., DeMars, W., Gaffney, P. D., & Vayrynen, R. (1999). *Breaking cycles of violence: Conflict prevention in intrastate crises*. Bloomfield, CT: Kumarian Press.
- Lederach, J. P. (1997). *Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press.
- Lederach, J. P. (1998). Beyond violence: Building sustainable peace. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 236–245). New York: Continuum.
- Lederer, K. (Ed.). (1980). *Human needs*. Cambridge, MA: Oelgeschlager, Gunn and Hain.
- Lemkin, R. (1944). *Axis rule in occupied Europe: Laws of occupation, analysis of government, proposals for redress*. Washington, DC: Carnegie Endowment of International Peace.
- Lerner, M. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion*. New York: Plenum Press.
- Lever, H. (1978). *South African society*. Johannesburg, South Africa: Jonathan Ball.
- Liebenberg, I. & Zegeye, A. (1998). Pathway to democracy? The case of the South African Truth and Reconciliation process. *Social Identities*, 4, 541–558.
- Liebman, C. (1978). Myth, tradition and values in Israeli society. *Midstream*, 24, 44–53.
- Lipschutz, R. D. (1998). Beyond the neoliberal peace: From conflict resolution to social reconciliation. *Social Justice: A Journal of Crime, Conflict and World Order*, 25 (4), 5–19.
- Lundt, M. S. (1996). *Preventing violent conflicts: A strategy for preventive diplomacy*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- Lundwell, K. (2001). *Psychological aspects of collective violence and reconciliation: A survey of current research*. Centre for Multiethnic Research, Uppsala University, Uppsala, Sweden.
- Mack, J. E. (1990). The psychodynamics of victimization among national groups in conflict. In V. D. Volkan, D. A. Julius, & J. V. Montville (Eds.), *The psychodynamics of international relationships* (pp. 119–129). Lexington, MA: Lexington.

- Maddi, S. R. (1971). The search for meaning. In W. J. Arnold, & M. M. Page (Eds.), *Nebraska symposium on motivation 1970* (pp. 137-186). Lincoln: University of Nebraska Press.
- Manoff, R. (1996). *The mass media and social violence: Is there a role for the media in preventing and moderating ethnic, national, and religious conflict?* Unpublished manuscript. Center for War, Peace, and News Media, Department of Journalism and Mass Communication, New York University, New York.
- Mannheim, K. (1952). *Ideology and utopia*. New York: Harcourt, Brace.
- Markus, H. R., & Kitayama, S. (1994). The cultural shaping of emotion: A conceptual framework. In S. Kitayama & H. R. Markus (Eds.), *Emotion and culture: Empirical studies of mutual influence* (pp. 339-351). Washington, DC: American Psychological Association.
- Marrow, D. (1999). Seeking peace amid memories of war: Learning from the peace process in Northern Ireland. In R. L. Rothstein (Ed.), *After the peace: Resistance and reconciliation* (pp. 111-138). Boulder, CO: Lynne Rienner.
- McCauley, C. (in press). Making sense to terrorism after 9/11. In R. Moser (Ed.), *Shocking violence II: Violent disaster, war and terrorism affecting our youth*. Charles C. Thomas.
- McCauley, C. R., & Segal, M. D. (1989). Terrorist individuals and terrorist groups: The normal psychology of extreme behavior. In J. Groebel & J. F. Goldstein (Eds.), *Terrorism*. Seville, Spain: Publicaciones de la Universidad de Sevilla.
- Melson, R. (1992). *Revolution and genocide: On the origins of the Armenian genocide and the Holocaust*. Chicago: University of Chicago Press.
- Milgram, S. (1974). *Obedience to authority: An experimental view*. New York: Harper and Row.
- Minow, M. (1998). *Between vengeance and forgiveness*. Boston: Beacon Press.
- Mitchell, C. R. (1981). *The structure of international conflict*. London: Macmillan.
- Montville, J. V. (1993). The healing function in political conflict resolution. In D. J. D. Sandole & H. van der Merve (Eds.), *Conflict resolution theory and practice: Integration and application* (pp. 112-127). Manchester, England: Manchester University Press.
- Mor, B. D., & Maoz, Z. (1999) Learning and the evolution of enduring rivalries: A strategic approach. *Conflict Management and Peace Science*, 17, 1-48
- Murakami, T. (1992). *Peace education in Britain and Japan*. Kyoto, Japan: Office of Sociology of Education, Kyoto University of Education.
- Murray, M. R., & Greer, J. V. (1999). The changing governance of rural development: State-community interaction in Northern Ireland. *Policy Studies*, 20, 37-50.
- Ney, J. S., & Lynn-Jones, S. M. (1988). International security studies: A report of a conference on the state of the field. *International Security*, 12, 5-27.
- Norval, A. J. (1998). Memory, identity and the (im)possibility of reconciliation: The work of the Truth and Reconciliation Commission in South Africa. *Constellations*, 5, 250-265.
- Norval, A. J. (1999). Truth and reconciliation: The birth of the present and the re-working of history. *Journal of African Studies*, 25, 499-519.
- Opatow, S. (Ed.). (1990). Moral exclusion and injustice. *Journal of Social Issues*, 46 (1).
- Ordeshook, P. C. (1986). *Game theory and political theory*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Scheff, T. J. (1994). *Bloody revenge: Emotions, nationalism, and war*. Boulder, CO: Westview.
- Shriver, D. W., Jr. (1995). *An ethic for enemies: Forgiveness in politics*. New York: Oxford University Press.
- Sidanius, J., & Pratto, F. (1998). *Social dominance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Simpson, C. 1993. *The splendid blond beast*. New York: Grove Press.
- Simpson, G. (1997). Reconstruction and reconciliation: Emerging from transition. *Development in Practice*, 7, 475-478.
- Smith, R. W. (1999). State power and genocidal intent: On the uses of genocide in the twentieth century. In L. Chorbajian & G. Shirinian (Eds.), *Studies in comparative genocide*. New York: St. Martin's Press.
- Somerville, J. (1981). Patriotism and war. *Ethics*, 91, 568-578.
- Stagner, R. (1967). *Psychological aspects of international conflict*. Belmont, CA: Brooks/Cole.
- Staub, E. (1989). *The roots of evil: The origins of genocide and other group violence*. New York: Cambridge University Press.
- Staub, E. (1990). Moral exclusion, personal goal theory and extreme destructiveness. In S. Opatow (Ed.), *Moral exclusion and injustice (special issue)*. *Journal of Social Issues*, 46, 47-65.
- Staub, E. (1991). Persian Gulf conflict was reflection of stormy undercurrents in U.S. psyche. *Psychology International*, 1-9. Washington, DC: American Psychological Association.
- Staub, E. (1992). Understanding and preventing police violence. *Center Review*, 6, 1-7. A Publication of the Center of Psychology and Social Change, Harvard Medical School, Cambridge, MA.
- Staub, E. (1996a). Altruism and aggression in children and youth: Origins and cures. R. Feldman (Ed.), *The psychology of adversity*. Amherst: University of Massachusetts Press.
- Staub, E. (1996b). Cultural-societal roots of violence: The examples of genocidal violence and of contemporary youth violence in the United States. *American Psychologist*, 51, 117-132.
- Staub, E. (1997). Blind versus constructive patriotism: Moving from embeddedness in the group to critical loyalty and action. In E. Staub & D. Bar-Tal (Eds.), *Patriotism in the lives of individuals and groups*. Chicago: Nelson-Hall.
- Staub, E. (1998a). Breaking the cycle of genocidal violence: Healing and reconciliation. In J. Harvey (Ed), *Perspectives on loss*. Washington, DC: Taylor and Francis.
- Staub, E. (1998b). Early intervention: Prediction and action. In H. J. Langholtz (Ed.), *The psychology of peacekeeping*. Westport, CT: Praeger.
- Staub, E. (1999a). The origins and prevention of genocide, mass killing and other collective violence. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, 5, 303-337.
- Staub, E. (1999b). The roots of evil: personality, social conditions, culture and basic human needs. *Personality and Social Psychology Review*, 3, 179-192.
- Staub, E. (2000a). Genocide and mass killing: Origins, prevention, healing and reconciliation. *Political Psychology*, 21, 2, 367-382.
- Staub, E. (2000b). Mass murder: Origins, prevention and U.S. involvement. In R. Gorttesman (Ed.), *Violence in America: An encyclopedia*. New York: Scribner's.
- Staub, E. (2001a). Ethnopolitical and other group violence: Origins and prevention.

- In D. Chirrot & M. Seligman (Eds.), *Ethnopolitical warfare: Causes, consequences and possible solutions*. Washington, DC: American Psychological Association.
- Staub, E. (2001b). The role of individual and group identity in genocide and war. In R. D. Ashmore, L. Jussim, & D. Wilder (Eds.), *Social identity, intergroup conflict and conflict reduction*. New York: Oxford University Press.
- Staub, E. (2001c). Understanding and preventing police violence. In S. Epstein & M. Amir (Eds.), *Policing, security and democracy*. Huntsville, TX: Office of Criminal Justice Press.
- Staub, E. (2002). From healing past wounds to the development of inclusive caring: Contents and processes of peace education. In G. Solomon & B. Nevo (Eds.), *Peace Education for the twenty-first Century*. Mahwah, NJ: Erlbaum.
- Staub, E. (in press-a). Preventing terrorism: Raising "inclusively" caring children in the complex world of the twenty-first century. In C. Stout (Ed), *Psychology of Terrorism*. Westport, CT: Praeger.
- Staub, E. (in press-b). *The psychology of good and evil: Why children, adults and groups help and harm others*. New York: Cambridge University Press.
- Staub, E., & Pearlman, L. (2001). Healing, reconciliation and forgiving after genocide and other collective violence. In S. J. Helmick & R. L. Petersen (Eds.), *Forgiveness and reconciliation: Religion, public policy and conflict transformation*. Radnor, PA: Templeton Foundation Press.
- Staub, E., and Pearlman, L. A. (2002). *Facilitators' summary of observations and recommendations from leaders' seminar: Preventing renewed violence*, Kigali, Rwanda. August 2001. Unpublished manuscript. (see www.heal-reconcile-rwanda.org)
- Staub, E., Pearlman, A. L., Gubin, & Hagengimana, A., (2002). *Healing, forgiving and reconciliation: an intervention and its experimental evaluation in Rwanda*. Unpublished manuscript. University of Massachusetts. Amherst.
- Staub, E., & Rosenthal, L. (1994). Mob violence: Societal-cultural sources, group processes and participants. In L. Eron & J. Gentry (Eds.), *Reason to hope: A psychosocial perspective on violence and youth*. Washington, DC: American Psychological Association.
- Stein, H. F. (1978). Judaism and the group-fantasy of martyrdom: The psychodynamic paradox of survival through persecution. *Journal of Psychohistory*, 6, 151-210.
- Stern, P. C. (1995). Why do people sacrifice for their nations? *Political Psychology*, 16, 117-235.
- Sumner, W. G. (1906). *Folkways*. New York: Ginn.
- Tajfel, H. (1978). Social categorization, social identity and social comparison. In H. Tajfel (Ed.), *Differentiation between social groups* (pp. 61-76). London: Academic Press.
- Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories: Studies in social psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), *The social psychology of intergroup relations*. Monterey, CA: Brooks-Cole.
- Taylor, F. (Ed.). (1983). *The Goebbels diaries: 1939-1941*. New York: Putnam.
- Volkan, V. (1997). *Blood lines: From ethnic pride to ethnic terrorism*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Volkan, V. D. (1998). The tree model: Psychopolitical dialogues and the promotion

- of coexistence. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 343–358). New York: Continuum.
- Volpe, M. R. (1998). Using town meetings to foster peaceful coexistence. In E. Weiner (Ed.), *The handbook of interethnic coexistence* (pp. 382–396). New York: Continuum.
- Weiwen, Z., & Deshingkar, G. (1995). Improving Sino-Indo relations. In M. Krepon & A. Sevak (Eds.), *Crisis prevention, confidence building and reconciliation in South Asia* (pp. 227–238). New York: St. Martin's Press.
- White, R. K. (1970). *Nobody wanted war: Misperception in Vietnam and other wars*. Garden City, NY: Doubleday.
- White, R. K. (1996). Why the Serbs fought: Motives and misperceptions. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, 2(2), 109–128.
- Whittaker, D. J. (1999). *Conflict and reconciliation in the contemporary world*. London: Routledge.
- Williams, R. M., Jr. (1994). The sociology of ethnic conflicts: Comparative international perspective. *Annual Review of Sociology*, 20, 49–79.
- Willis, F. R. (1965). *France, Germany, and the New Europe, 1945–1963*. Palo Alto, CA: Stanford University Press.
- Wilmer, F. (1998). The social construction of conflict and reconciliation in the former Yugoslavia. *Social Justice: A Journal of Crime, Conflict & World Order*, 25 (4), 90–113.
- Wistrich, R. S. (Ed.). (1999). *Demonizing the other: Antisemitism, racism and xenophobia*. Amsterdam: Harwood.
- Worchel, S. (1999). *Written in blood: Ethnic identity and the struggle for human harmony*. New York: Worth.
- Yaniv, A. (Ed.). (1993). *National security and democracy in Israel*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Zalaquett, J. (1999). Truth, justice, and reconciliation: Lessons for the international community. In C. J. Arnson (Ed.), *Comparative peace processes in Latin America* (pp. 341–361). Stanford, CA: Stanford University Press.
- Zukier, H. (1994). The twisted road to genocide: On the psychological development of evil during the Holocaust. *Social Research*, 61(2), 423–455.

الفصل الحادى والعشرون

خاتمة

إنقاذ العلوم السياسية من نفسها^(٣٤٠)

روبرت لين

تعتبر العلوم السياسية حقلاً معرفياً فقط بمعنى أنها، مثلها مثل الأدب، تدرج فى كتالوجات الكليات، ولكن ليس بمعنى أنها كتلة من الظواهر التى يتم تحليلها من خلال مجموعة متسقة من النظريات أو حتى مجموعة متنافسة من النظريات المتسقة مثل الطبيعة. لقد حصلت فى الماضى على منحة من القسم الذى أنتمى إليه بأن كتبت للمؤسسة صاحبة المنحة رداً على تساؤلها أننا لا ندعى أن العلوم السياسية حقل معرفى قائم بذاته، ولكنها تضع أيديها على مجموعة من المشكلات التى يمكن تناولها من خلال العديد من المقاربات والنظريات. ولكن بدون وجود نظرية مركزية، فلا بد من تسوافر مادة للموضوع.

لقد قام إيان شابيرو Ian Shapiro 1999 مؤخراً فى معرض حديثه ضد التأكيد الشائع فى ذلك الوقت على "العملية التداولية" (Gutman and Thompson 1996) بتأكيد أن العلوم السياسية تدور أساساً حول المصالح والقوة موضعاً تلك النقطة باستخدام مثال الفشل الذريع الذى لحق بهيلارى كلينتون فيما يتعلق بالسياسة الصحية لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وقال إن السبب وراء

(٣٤٠) قامت بترجمة هذا الفصل مشيرة الجزيرى.

الفشل لم يكن هو غياب العمليات التداولية كما زعم، ولكن الموارد الساحقة التي استخدمت ضد السياسة الصحية المقترحة من قبل صناعة التأمين. إذن فإن أول ما سوف أتعرض إليه هنا هو مساهمة علم النفس في دراسة المصالح السياسية.

بالنسبة للكثيرين فإن المصالح هي ما تدور حولها المؤسسات وقوتها ومنهجها. ولقد اعتقد البعض مثل هيجل وماركس أن مثل هذه المؤسسات كالدولة والاقتصاد "الرأسمالي" كان لها بعض الخصال الراسخة التي سمحت بالتنبؤ بالنتائج، ولكن المحللين الأكثر تواضعاً قد بحثوا مؤخراً ما سموه "بمنطق المؤسسات". ونظراً لاهتمام علم النفس الأكبر بالأفراد وعلاقاتهم، فقد يعتقد المرء أن علم النفس ليس لديه إلا القليل ليقوله عن منطق المؤسسات. ولكن هذا غير صحيح. والموضوع الثانى الذى سوف أتناوله هو مساهمة علم النفس في دراسة منطق المؤسسات السياسية.

كان يقال فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى إن العلوم السياسية تتميز بتناولها المنفرد للعمليات السياسية بمظاهرها الخاصة بالانتخابات والبرلمان والدستور والقانون. وقد كان ذلك صحيحاً على الرغم من أن الموضوع الوحيد الموحد المرتبط بمفهوم العملية كان صنع القرار (مثلاً (Lindblom 1965, Simon 1979)). وللتعامل مع صنع القرار بشكل معقول يتطلب الأمر نظريات عن العمليات النفسية مثل التوازن الإدراكى وبناء الخطط والتنظيم الذاتى الشعورى وما إلى ذلك. وسوف أركز فى الجزء التالى على جهد بسيط لتحليل التقاطع بين العمليات السياسية والنفسية.

فى الخمسينيات، وبتأثير من هارولد لاسويل (Horold Lasswell 1950, 1960b) كنا نقول إن علم السياسة هو دراسة القوة فى كل سياقاتها، ولكن اتضح أن القوة فى الأسرة أو الكنيسة كما هو الحال فى الحكومة، لم تكن هى ما نتحدث عنه. فالسياقات مسئولة عن الاختلاف الكبير بينها. ومع ذلك،

فموضوع القوة كان مركزياً للتحليل السياسى من ميكافيلى Machiavelli لهوبز Hobbes وأكتون Acton ولا سويل Lasswell . ولكن من المفيد فحص ما الذى يضيفه علم النفس للعلوم السياسية كدراسة القوة. ونخلص إذن إلى أننى فى هذا الجزء الأول سوف أتعرض لمساهمة علم النفس فى دراسة (١) المصالح (٢) منطق المؤسسات (٣) العمليات السياسية (٤) القوة.

أما الجزء الثانى الأساسى من هذا الفصل، فيتعلق بدراسة الغايات أو الأهداف السياسية، وموضوع الفلسفة السياسية والنظرية السياسية فعلى الرغم من أن علم النفس أقل بكثير من علم السياسة من حيث الميل لإصدار أحكام تقييمية، إلا أن لعلم النفس ما يكفى من المفاهيم عن الطبيعة والشر والقيم التى يعتز بها الناس والتى قد تكون مفيدة لعلم السياسة. ما هى تلك المفاهيم والقيم؟ أولاً، سوف أقترح فى هذا الجزء وسائل يمكن لعلم النفس كعلم تفسيرى أن يساهم بها فى الاشتراط وشرح الأهداف. سوف أجادل بأن الأهداف المعتادة للفلسفة السياسية مثل الحرية والمساواة، ليست أهدافاً بالمرّة ولكنها وسائل لأهداف يمكن لعلم النفس ذاته أن يدافع عنها. وكما يتضح، فإن هذه الغايات هى أيضاً كامنة فى معظم النظريات عن الديمقراطية وإذا كان بإمكان علم النفس أن يكون واعياً ذاتياً عنها، يمكن للمتحدثين الرسميين عنه أن يساهموا فى المجالات المعيارية لعلم السياسية. وفى الجزء الثانى الذى أكرسه للغايات السياسية، سوف أوضح كيف ينجح علم النفس السياسى فى (٥) إضافة استدلالات سببية. للدلالات الشفهية للفلسفة، (٦) زيادة فهمنا عن الحرية عن طريق تفسير عملية الاختيار، (٧) إظهار أن المساواة هى حالة لها تكلفة ومزايا والأهم (٨) تقديم تقييم جديد للقيم الأكثر أهمية فى الحياة السياسية.

علم السياسة كدراسة للمصالح:

أصبح مفهوم المصالح أشبه بالصرعة فى عصر التنوير حين بدا كما لو أن العقل قد أحكم سيطرته مسيطراً على العواطف الخائفة، وكفت

الحكومات يدها عن السيطرة على الأسواق في ظل مفهوم جديد للمصالح وذلك وفقاً لهيرشمان 1977 Hirschman. وكما علق هلفتيوس Helvetius "تحكم المصالح العالم.... فالرجال ليسوا سيئين، ولكنهم يخضعون فحسب لمصالحهم الشخصية (De l'esprit, Oeuvres 2.5; in Sabine 1963, p. 564). وعلى الرغم من أن آدم سميث هو الذى أضفى احتراماً على المصلحة الشخصية، إلا أن الموسوعيين^(٣٤١) والفيزيوقراطيين^(٣٤٢) هم الذين أضفوا على المصلحة الشخصية صفاتها العقلانية (Bury. 1955/1920 pp. 163-164). لقد كان مفهوم المصلحة مادياً أيضاً كما يتضح من قائمة المصالح التى قدمها جيمس ماديسون (1787 – 1894) James Madison وهو ابن التنوير الأمريكى - كالاتى: "الأفراد الذين يمتلكون أولاً يمتلكون، والمصالح الزراعية، والتجارية، والصناعية، والدائنين والمدينين (ص ٥٥)، إذن فقد كانت المصالح عقلانية ومادية فى أول الأمر وكما أشار ميل Mill فى فقرته اللاحقة، كانت أيضاً تراعى المصالح الذاتية.

لقد جعلت هذه الصفات الثلاث المصالح قابلة للملاحظة موضوعياً وقابلة للاستدلال من كافة المواقف تقريباً ومدفوعة بعطاء إنسانى معيارى وحيث إن كل فرد يتمتع بملكة متشابهة، فهو مفهوم للجميع بشكل متشابه. فالمشرعون قد يدركون ويتجاوبون مع مصالح من هذا النوع، والأهالى قد يعلمون أبناءهم كيف يتصرفون نحوهم باحترام وعلى الرغم من أن القساوسة قد يأسفون لارتكاب الخطايا، إلا أن الخطايا المرتكبة أثناء السعى نحو تحقيق

(٣٤١) Encyclopedists مجموعة من الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين الذين ارتبط اسمهم بإصدار الموسوعة فى القرن الثامن عشر، وهم يتفقون مع الفيزيوقراطيين فى المناداة بتحديد تدخل الدولة فى الاقتصاد. (المراجع)

(٣٤٢) Physiocrats مجموعة من الاقتصاديين يتبنون نظرية اقتصادية قديمة بلغت أوج انتشارها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وتقوم النظرية على أن المصدر الوحيد لثروة الأمم يتمثل فى فلاحه الأرض والزراعة (المراجع)

المصالح الذاتية يمكن غفرانها إلى حد كبير. وفي القرن السابع عشر وبخ رجل الدين البروتستانى ريتشارد باكستر Richard Baxter من يختارون الطريق الأقل كسباً ووصفهم بأن فشلوا فى أداء واجباتهم باعتبارهم "خدم الله" God's stewards (فى ص ١٦٢ 1958 Weber).

والمشكلة فى مقاربة المصالح نحو السياسة هى أن تلك الصفات الثلاث هى على الأقل مضللة. فعلى الرغم من أن علماء السياسة قد تفهموا بعض أسباب مصدر الخطأ هذا، إلا أن علماء النفس تفهموها بشكل أفضل ووضحوا كيف ساهمت فى تزييف تفسيراتنا للتجارب وهذا هو لب الجزء التالى.

التخفيف من صرامة الفرضيات المادية:

ليس هناك سبب جوهري حتى تكون المصالح مصالح مادية. ففى نهاية الأمر لا يتضمن الفعل من كلمة "مصالح" مثل هذا الدلالة وفى تعريفه الأولى قال جيريمى بنتام Jeremy Bentham 1954 "يقال إن للمرء مصلحة فى موضوع ما حين يكون هذا الموضوع يمثل مصدراً "للألم أو السعادة" (ص ٤٢٤). إلا أن بنتام (ص ٤٣٧ - ٤٣٨) اعتقد أيضاً أن المال كان أفضل مقياس للألم والسعادة. وفى هذا القرن، فى مقطع كثير الاقتباس يشرح الفيلسوف المتميز رالف بارتون بيرى Ralph Burton Berry 1954 أنه يعنى بكلمة "مصلحة" شيئاً أكثر من مجرد "الاهتمام أو الفضول" وأن المصلحة تكون موجودة حين يكون لدينا مواقف تجاهها - مواقف "لها الصفة المشتركة لأن تكون معها أو ضدها" ص. ٧. والاستخدام شىء آخر. وفيلسوف آخر، نيكولاس ريشر Nicholas Rescher 1969 يترك القطة لتخرج من الحقيبة حين يقول إنه "يعقل أن تكون بعض الموارد التى تقترب من التخفيض لمستوى النقود فى بعض المجتمعات شديدة المفصلة، بالإضافة إلى

الصحة، هي المكونات الرئيسية لفئة المصالح" ص ٢٢٠ - ٢٢١ ونظرًا لأن مجال الاقتصاد يعرف على أنه يتبنى فقط الأشياء التي تتفق و"مقياس المال" (بيجو 1948/1932p.ix) فهو يتفق مع ريشر. والاقتصاديون يتغيرون بشكل بطيء (مثلا فري 1999 Frey)، إلا أن النموذج الأساسي القياسي هو بالطبع نموذج مادي. ولقد اتبع القانون وعلم السياسة هذا الاستخدام منذ أيام آرثر بنتلي (1911) Arthur Bentley لتحديد المصالح كما فعل ماديسون Madison بدرجة أو بأخرى.

وربما كانت الصورة المادية للإنسانية - وهو أمر غير واضح - مبررة في فترة اتسمت بالشح ولكن في المجتمعات المتقدمة، لم يعد من الممكن تبريرها، فهناك على الأقل أربعة خطوط للبحث يمكن أن تدخض افتراض الاقتصاديين بسيادة الطمع. فهناك أولاً دراسات الرفاه الذاتية (SWB) التي تشير إلى أنه مع تجاوز مستوى الفقر، أي بالنسبة لمعظمنا، يصبح مستوى الدخل غير مرتبط بالرفاه الذاتية أو السعادة (Veenhoven, 1993; Diener, Diener and Diener 1995; Lane 2000a) وبالطبع ليس هناك أي دليل على ما الذي يجعل الناس سعداء، وبالتالي عن السبب في سعيهم وراء السعادة، ولكنه يشير إلى أنه في غياب الشح، تصبح المساعي المادية غير مرضية نسبيًا لمعظم الناس. ويقصد هذا الاستتباط البحث الذي يستخدم "مقياس المادية"، (مثلاً شراء الأشياء يمنحني قدرًا كبيرًا من السعادة" و"بعض الإنجازات المهمة في الحياة تتضمن اكتساب الممتلكات المادية" (Richins and Dawson, 1992; p. 310). والأفراد الذين يحصلون على مراتب عالية على هذا المقياس، هم أقل سعادة مقارنة بالذين يحصلون على مراتب منخفضة^(٣٤٣).

(٣٤٣) يمكن للراغب في الاستزادة الاطلاع على: مايكل أرجايل "سيكولوجية السعادة" ترجمة فيصل عبدالقادر يونس، سلسلة عالم المعرفة، يوليو ١٩٩٣ (المراجع)

وفى خط بحثى آخر، أكثر انحرافاً، تجد الدراسات التى تضع دوافع العدالة ضد دوافع المكسب، أن العدل كثيراً ما يكسب حتى بين التجار (مثلاً Frank, 1990, Thaler, 1987). وأخيراً تجد الدراسات عن العدالة الإجرائية أن نتائج المحاكمة، أو الأحكام أو التسويات، كان تأثيرها على درجة رضا المتهم أقل بكثير من إحساسه بأن السلطات المعنية قد أنصتت لقضيته. وكما قلت من قبل (Lane 1988)، "فإن طريقة المعاملة وليس ما تحصل عليه" هى التى تحدث الاختلاف. كما أن دوافع الحب والشرف والواجب هى أيضاً بنفس درجة القوة.

التخفيف من صرامة فرضيات العقلانية:

وعلى عكس "عقل المجموعة (McDougall 1920) و"غريزة الجمهور" (Le Bon 1920/1895)، بدا وأن سياسة المصالح قد دعمت الديمقراطية العقلانية. وكما كان بنثام قد يقول، إنه على عكس العواطف، فإن المصالح "تُحسب". وقد أعطى هذا المفهوم عن المصلحة النظرية الاقتصادية للديموقراطية لداون (Down 1957). مدخلاً يسيراً وفى بعض الأحيان – لابد من الاعتراف – مثمراً لعلم السياسة، ولكن لأن للناس ولاءات للعمليات والطقوس والرموز الوطنية والمجموعات المتعارضة المتعددة، فقد اتضح أن النظرية الاقتصادية بافتراضاتها العقلانية، كانت غير كاملة بشكل كبير (Green and Shapiro 1994,; Lane 1995; Hogarth and Reder, 1987; Sen 1987))

ويجد الناس صعوبة بالغة فى إدراك سرعة الوتيرة النسبية للأحداث كما يجدون صعوبة، على هذا الأساس، فى استخلاص استدلالات استقرائية عن مسببات تأدية التحولات المنطقية كما هو الحال فى "العمليات النظامية" – وهو مستوى لا يصل إليه سوى عدد محدود من الناس – (Piaget and Inhelder 1969). وفى تصنيف الحالات وفقاً للقواعد العامة للملائمة

(McGuire 1990; Nisbetee and Ross 1980). ونتيجة لغياب تلك القدرات، كثيراً ما يخطئ الأشخاص فيما يتعلق بمصالحهم الخاصة وكيفية السعي وراءها. ولا يمكن على الأقل افتراض عقلانية الغاية والوسيلة. ومن بين المنظومتين التي يجد زاجونك Zajonc 1980 أنها تعمل بشكل مستقل نوعاً ما، تعطى المنظومة العاطفية إجاباتها أولاً كما أنه يمكن الثقة فيها أكثر من المنظومة الإدراكية الأكثر عمدية.

التخفيف من صرامة فرضيات المصلحة الذاتية:

لم يأت فيلسوف مهم بعد أفلاطون إلا وناضل مع مشكلة تركيز الإنسان على نفسه إن لم نقل الانانية التامة. وكما يذكرنا برافيت وانستر وروزينرج Rosenberg 1979, Elster 1985, Parfit 1984 فإن الذات ليست جزءاً واحداً. فمن بين الذوات المتعددة (الذات المثالية والذات الملفوظة والذات التي نعرفها وقد نقبلها)، يكون الصراع الأكثر إشكالية هو الصراع بين الذات الراهنة والذات المستقبلية واستمرار الذات. مصلحة من يجب السعي وراءها؟ فهؤلاء الذين يتمثلون بشكل ضعيف مع الذات المستقبلية قد يكبلون أنفسهم الآن من أجل الذات المستقبلية (عقود التأمين، كبل أو ليسس Ulysses نفسه بالصاري ليتجنب أن يسلم نفسه للكائنات الأسطورية Sirens. ويساهم علم النفس بوسيلتين في هذه المشكلة الخاصة بالذات في الحاضر مقابل الذات في المستقبل: العمل على الرضا المؤجل (مثلاً Miscel Shoda and Rodrguez 1989) وإيجاد، من بين أشياء أخرى، أن أي نوع لرؤية شيء مرغوب فيه من التي يقدمها التلفزيون، تعرقل التأجيل والأبحاث عن إدراكات الناس، واستخدام الوقت (Doob 1971).

وفي هذا الصدد، قد تساعدنا النتيجة التي توصل إليها روكيتش Rockeach 1970، وهي النتيجة التي طالما رأيت أنها لم تحصل على التقدير

الذى تستحقه. حين تتعارض قيم ومواقف المرء، لانتفوق القيم على المواقف ولكن أكثر الأشياء قيمة التى يجب الحفاظ عليها هي نزاهة واستمرارية الذات ("ما هو نوع الإنسان الذى هو أنا؟)، إلا، إذا كانت الذات - كما يعتقد كيرتيس هاردن 1995 Curtis Hardin - هي شخص متقلب يتغير مع الظروف. لقد وجد أن صراعات الهويات المستمدة من الانتساب لمجموعة، تسبب أيضا في إثارة المشاكل، إلا أن البحث قد أوضح أن مجرد العضوية في المجموعة ليست كافية لتحديد لمن يمنح المرء صوته (Herring 1938). ومن ناحية أخرى، تمنح الموضوعات الراهنة الخاصة "بسياسات الهوية" تغذية ودعما من خلال النقلة من المصالح "الموضوعية" إلى مفاهيم الذات كأساس للتحليل السياسى (مثلا Bennett 1998, Norton 1988) وعلى مدى العشرون عاما المنصرمة، لم نتمكن من معرفة سوى قدر قليل عن المواقف السياسية لشخص ما من خلال التعرف على طبقته الاجتماعية ووظيفته وديانته وعرقه (Abramson, Aldrich, Paolino and Rohde 1992). فإذا لم تتجح المصالح والهويات الاجتماعية في توصيف الإنسان السياسى، تصبح سريعة الزوال وتقل قدرتنا على التنبؤ بما يتعلق به. فحين تفشل الديموجرافيا، نلجأ إلى علم النفس.

وتساعد مقالتان ثريتان كتبهما ديل ميلر Dale Buller وزملاؤه (Miller 1998; Miller and Rathe 1999) في الإجابة على مقترح ستايجلر Steigler. فإذا كان للمرء أن يختبر الناس في مواقف تتعارض فيها الاختيارات الأخلاقية مع المصالح الذاتية المادية، فإن نظرية المصلحة الذاتية، ستتأخر في كثير من الأوقات بل في معظمها (باتباع خط آدم سميث في التفسير). وفي أول مقالة كتبها ميلر (Miller and Rather 1998)، اختبر عما إذا كان الآخرون يقومون بنفس عملية النسب التي يقوم بها ستايجلر واتضح أنهم بالفعل يفعلون ذلك، ولكنهم يخطئون حين يطلب من الناس أن يتبرعوا بالدم وفي تفضيل

المجموعات التي ينتمون إليها. وفي الدراسة الثانية، يجادل ميلر (١٩٩٩) بتقديم بعض القرائن، أنه حيث يتصرف الناس بطرق تدفعها المصلحة الذاتية فهم عادة ما يفكرون أن ذلك هو المتوقع منهم وأنهم بذلك يتبعون معايير المجتمع. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن التوجه نحو السلوك في المجتمع التجاري يخبرنا عن رغبة الناس في التماشي مع المعايير الاجتماعية أكثر مما يخبرنا عن اعتبارهم الذاتي لأنفسهم self-regardingness .

يفقد التركيز على الذات نوعيته الأنوية حين يتضح أن الذات التي يدور حولها الموضوع هي نفسها الذات في علاقتها بالآخرين. لقد عرفنا من أعمال رانسيمان Runciman 1966 وكروسبي Crosby 1982 أن الناس يشارون سياسياً بالإحساس بالحرمان الذاتي بدرجة أقل من "الحرمان الأخوي"، الحرمان للآخرين كالذات. وفي علم النفس، تتصف موضوعات الذات (مرة أخرى) بارتباطاتها الاجتماعية Wicklund and Gollwitzer 1982; Yardley and (Honest 1987). ونظراً لأن الصحة هي التي تساهم بشكل أكبر في السعادة، ولا سيما في الغرب حيث تفتقد بشدة (Lane 2000a)، أصبح على يقين أن الذات في انعزالها عن الآخرين ليست هي الذات السعيدة أو المرغوب فيها كما أنها ليست الموضوع الذي يهتم الناس من ناحية المصلحة الذاتية. وكما قال كينيث بولدينج Kenneth Boulding 1993 مرة، إن الفكرة التي يعتنقها الاقتصاديون أن الناس تهتم فقط برفاههم الشخصي "هي أحد أوجه القصور المثيرة للضحك".

إن تبرير المصلحة الذاتية في الأسواق هي إحسان اليد الخفية فليس هناك يد خفية في الانتخابات. فضلاً عن ذلك، يرى سن (ص ٢١ و ٢٢ Sen 1987) أن الاقتصاد الذي تهيمن عليه تماماً المصلحة الذاتية، لا يصل بالمنفعة إلى حدها الأقصى كما لا يؤدي إلى تنبؤ دقيق للنتائج الاقتصادية - إذا وظف المحللون هذه النسخة من الإنسانية. ولكن حتى مع عدم وجود هذا

التبرير أو الشرط، فإن علماء السياسة الذين يقترضون نماذجهم من الاقتصاد (مثلاً). (Riker and Ordshook, 1973; Ferejohn and Fiorina, 1974) قد ظنوا أنهم يتموقعون في أمان داخل نطاق الطبيعة الإنسانية المفهومة عالمياً. وهذا ليس صحيحاً كمقولة بيولوجية (Hoffman 1981, Zahn-Waxler, Cummings and Ianotti, 1986) أو كنتيجة ثقافية. على سبيل المثال، تقابل القياسات عبر الثقافية لبعد "الفردية - الجماعية" المواقف الغربية التي تمنح الأولوية للأهداف الشخصية للأفراد، مع الأولوية الجماعية الأفريقية والآسيوية لأهداف المجموعة في المقام الأول (Hofstede 1984; Triandis 1995). لقد اتضح أن هيمنة المصلحة الذاتية محدودة ثقافياً وأنها مفهوم غربي وأن أهداف المجموعة وتناغمها في المجتمعات الجماعية لها الأسبقية.

اعتماداً على أعمال دافيد سيرز David Sears وزملائه وطلبتة (Sears and Fund 1983; 1991; Sears and Citrin, 1982; Sears, Hensler and Speer 1979) يمكنني أن أشرح بمزيد من التفصيل ظاهرة المصلحة الذاتية في الانتخابات وتكوين الرأي.

المصلحة الذاتية في الآراء والانتخابات:

تقدم أبيات الشعر المألوفة التالية القصة المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالمصلحة الذاتية في الانتخابات

قابلت مساء أمس على الدرج

رجلاً لم يكن هناك

ولم يكن موجوداً اليوم أيضاً

آه - كم أتمنى أن يذهب بعيداً

وأما الشكل الأساسي الذي استند إليه البحث الذي أجراه سيرز

وزملاؤه وطلبته فهو فحص التباينات فى المواقف والانتخاب بين هؤلاء الذين تأثروا شخصياً أو من خلال أسرهم بسياسة ما، والآخرين الذين لم يتأثروا بنفس الشكل. وتدور الدراسات الأولى حول المواقف تجاه المسائل الخاصة بحافلات المدرسة. فكما اتضح، لم تختلف مواقف أولياء الأمور من البيض المرجح أن يستخدم أبناؤهم سيارة المدرسة عن هؤلاء الذين لم يستخدموها. فلم تكن تجربة استخدام الحافلة هى التى أحدثت اختلافاً، بل إيديولوجياتهم الأساسية ولا سيما عن العرق (Sears et al 1971). وفى مرحلة لاحقة، أكد عالم السياسة مارتن جيلنز Martin Gilens 1999 هذا النمط بتقديم براهين حول المواقف تجاه الرفاه.

ثم مد سيرز وفانك Sears and Funk 1991 تحليلهما عن المصلحة الذاتية للنظر فى طيف عريض من القضايا مرة أخرى لمقارنة المتأثرين بسياسة ما مع غير المتأثرين بشكل مباشر: التشدد مع الجريمة، التمييز الإيجابى والتعليم باللغتين وسياسات الضرائب والتحويل والإجهاض وحرب فيتنام. وفى كل من تلك الحالات، لم تكن هناك اختلافات فى المواقف من قبل الذين كانت لهم مخاوف متعلقة بهذا الشأن. فقط فى حالات كبار الملاك المتأثرين بمقترح كاليفورنيا California Proposition رقم ١٣ وردود أفعال موظفى الدولة للمقترحات الخاصة بخفض عائدات الدولة، ظهرت هناك دلائل عن الآراء أو الأصوات التى تدفعها المصلحة الذاتية. ويقول سيرز وفانك فى تلخيصهما لهذا الأمر (١٩٩١).

المحصلة النهائية واضحة تماماً. فالمصلحة الذاتية عادة ما لا يكون لها تأثير على المواقف الاجتماعية والسياسية للمواطن العادى. وأحياناً تكون هناك بعض الاستثناءات حين يكون هناك رهانات كبيرة وواضحة (ولا سيما فيما يتعلق بأعباء الضرائب الشخصية). أو تهديدات غامضة

وخطيرة. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يتضح أن آثار
المصلحة الذاتية غالبًا ما تكون صغيرة ومحدودة
بالسياسات المرتبطة بشكل ضيق ببعيد المصلحة الذاتية
محط الدراسة (ص ٧٦).

أما النظرية البديلة الأكثر نجاحًا، فقد اعتمدت على افتراضات
إيديولوجية أساسية تتعلق أساسًا بالمشاعر المشحونة عاطفيًا عن هويات
الحزب والقيم الليبرالية أو المحافظة الأساسية والهويات العرقية والمواقف
العرقية أو غير العرقية التي تثيرها قضية ما على الأجندة السياسية.

أما بالنسبة لنظريات الاختيار العقلاني والمصلحة الذاتية، فتعد أبحاث
سيرز جوهرية: فإذا استخدم الناس مرجعيات داخلية، في مقابل نظرية المثير
- رد الفعل stimulus-response المشروط التي تتضمنها نظرية الاختيار
العقلاني ونظريات المصلحة الذاتية، فإن معاني العقلانية والمصلحة الذاتية
تتغير وتهدد بالإطئاب والتطويل.

وثمة خمسة مظاهر تفسر وتعديل هذا السرد الخاص بفشل المصلحة
الذاتية في تكوين الرأي والتأثير على التصويت: أولاً، التأييد الظاهر
لتصويت مفكرة الجيب^(٣٤٤) pocketbook (Kramer 1983) يتضح أنه تصويت
يتأثر ليس بإدراك الناخب عن المزايا الخاصة به فحسب، ولكن بإدراك
المزايا الاجتماعية والتكلفة الخاصة بسياسة ما. إنها الإيديولوجية ومانشيتات
الصحف وليس المكسب أو الخسارة الشخصية التي تؤثر في خلق الفارق
(Kinder and Kiewiet 1981) ثانياً: توجيه الاهتمام الذي ترشده، بدورها،
الإيديولوجيات الرمزية والهويات التي وجد سيرز أنها ذات ثقل تفسيري كبير
بالنسبة للمواقف الاجتماعية والسياسية. ثالثاً: نظراً لأن المصلحة الذاتية لها

(٣٤٤) التصويت وفقاً للمصلحة الاقتصادية المباشرة للناخب (المراجع)

تركيز ضيق على القضايا المحددة حين تطرأ، فهي لا تعترف بالمعتقدات العامة عن الحكومة أو السياسات. وكما قال جون ستيوارث ميلز John Stewart Mills (١٩١٠ - ١٨٦١) "المصالح التي تدفع الإنسان حين يكون يفكر فقط في مصلحة الذاتية سوف تكون تقريبًا حصريًا هي المصالح التي تبدو واضحة من النظرة الأولى والتي تعمل في حالتها الراهنة (ص ١٥٣). وبالمثل ورابعًا، ليس هناك تأثير عكسي تتغير من خلاله المصالح الرمزية أو الإيديولوجية بتجارب لاحقة عن قضايا تؤثر في الذات. فلم تكن هذه هي الحالة بالنسبة لسيرز وفانك (١٩٩١). وأخيرًا فإن فشل المصلحة الذاتية في تفسير الآراء عن القضايا السياسية لا يعنى أن الناس لا ذات لهم. إذ إن جزءا من غياب التعبير عن المصلحة الذاتية السياسية ينشأ عن شعور الناس بأنهم، على الأقل في الولايات المتحدة، مسئولين أنفسهم عن حل مشاكلهم. "ماذا يمكنني أن أفعل لأساعد نفسي؟" (Brody and Sniderman, 1977). إن مسألة تحميل الذات المسؤولية يقلل من التعبير عن المصلحة الذاتية في المسائل السياسية، هي حقًا معضلة.

المساهمات الكبرى لعلم النفس:

مع تحية ممتنة لعلماء النفس، فقد قللنا من صرامة الفرضيات الخاصة بالمادية والعقلانية والنظرة الذاتية المرتبطة بالدراسة السياسية للمصالح. ترى هل أوضحنا بدرجة كافية سياسات المصالح؟ لقد كان ريشر Rescher 1969 قادرًا على التنبؤ بالأشياء: "الشئ الذي نحتاجه الآن بصورة أكثر إلحاحًا هو الفهم الأفضل لطبيعة الشخص الذي يهمننا رفاهه ونظرية أكثر اتساقًا مفهوميًا وأكثر قوة عن الرفاة. كما قد نستفيد من الفهم الأكثر ثراء للوسائل التي تتشكل من خلالها أدواقنا وتفضيلاتنا وقيمنا الأخرى" (ص ٢٠٧) فبدون معلومات عما يريد الناس وما الذى يرضيهم وما الذى يساعدهم على فهم

أوضاعهم والتأقلم بفعالية معها، لابد لتحليل المصالح بالضرورة أن يستند إلى آراء من هم خارج هذه الدائرة والاستدلال من القيم الاجتماعية الراهنة والمعتقدات عن السبب وراء سلوك الناس بالطريقة التي ينتهجونها (Ben 1972) بإيجاز، على الرغم من أن علم النفس نادرًا ما يستخدم المفهوم العام للمصالح (باستثناء المصلحة الذاتية) في التحليل^(٣٤٥)، من شأن علم النفس أن ينقذ سياسات المصالح من نفسها.

منطق المؤسسات:

لا يدور علم السياسة فقط حول المواقف والقرارات الفردية. فهو يدور حتى بشكل أكبر حول المؤسسات: البرلمانات والبيروقراطيات والمحاكم والهيئات التنفيذية. ونظرًا لأن الناس في المؤسسات تلعب أدوارًا، فقد تتعدل السمات الشخصية بشكل كبير بقبولهم (أو رفضهم) للأهداف المؤسسية والقيم. ومن بين الوسائل العديدة لدراسة المؤسسات (قانونية أو تنظيمية أو سياسات تجنيد أو شئون أفراد أو أثر اجتماعي أو تحليل التكلفة والمكسب إلخ....) سوف أستخدم الفكرة التي أعيد إحيائها عن "منطق المؤسسات" وهي ليست بأية حال من الأحوال منطقة تخص علماء النفس فقط. (Himmelweit 1990) على الرغم من أن علم النفس التطبيقي قد ألقى بمزيد من الضوء على السلوك في مكان العمل (مثلا (Lawler, 1982; Vroom 1964) وعلى سلوك المستهلك (مثلا (Jacoby 1976; Jacoby, Speller and Kohn 1974; McGuire and Johnson 1990) وبالطبع على المؤسسات السياسية. ولكن حتى في هذه المجالات، يركز علم النفس على الفرد (والمجموعة) وليس على

(٣٤٥) يبدو مفهوم المصالح غريبًا عن علم النفس أو على الأقل أن المصطلح ليس موجودًا في فهرست الطبعة الثالثة (١٩٨٥) من دليل علم النفس الاجتماعي الذي حرره Gardner Lindzey و Elliot Aronson وذكرت فقط كاهتمامات مهنية vocational في PsycInfo على الإنترنت (المؤلف)

السلوك المؤسسي. كيف إذن يمكن لعلم النفس أن يساعد في شأن منطق المؤسسات؟

لقد خرج مصطلح "منطق المؤسسات" مؤخرًا من الأعمال الخاصة "بالمؤسسية الجديدة" (Friedland and Robertson 1990; Powell and DiMaggio 1991) على الرغم من أن الفكرة أقدم من ذلك بكثير. ويقدم روجر فريد لاند وروبرت الفورد Robert Alford و Roger Friedland تعريفًا للمؤسسية الجديدة على أنها "مجموعة من الممارسات المادية والبناءات الرمزية التي تكون مبادئها المنظمة والتي تتوافر للمؤسسات والأفراد للتوسع في تفسيرها" ص ٢٤٨. ولأنني أود أن أركز على النتائج، سوف أعرف منطق مؤسسة ما في هذا الفصل كالاتي: *النتائج المرغوب وغير المرغوب فيها لأناس وقواعد وممارسات وموارد معينة تكرر في سياق معين لرسالة تنظيمية معينة*. إن منطق مؤسسة السوق يتضمن توسيع العمل حتى تتساوى التكلفة الهامشية مع العائدات الهامشية. وعلى نطاق أكبر، فإن منطق الرأسمالية، كما قال ماركس (و هو ليس صاحب المصطلح)، هو نزوعها الراسخ إلى تركيز الدخل بين مالكي رأس المال إلى النقطة التي يصبح عندها العمال (البروليتاريا) غير قادرين على شراء المنتجات التي تنتجها أيديهم.

وكثير من الأعمال الخاصة بتحليل مساهمة علم النفس في منطق المؤسسات قد تم بتقويض افتراضات الرجل الاقتصادي وماديته وعقلانيته وسلوكه المدفوع ذاتيا بشكل حصري، إلا أنه مع تجاوز ذلك، هناك الهجوم الاستمولوجي الجوهرى على تطبيق المنطق الاستدلالي وهو الأساس الذى تستند إليه معظم التحليلات الاقتصادية. ويشترك منطق المؤسسات بعض الشيء في هذه النزعة لذا فإنه بالتعامل مع هذا المنطق هناك تعارض ناشئ عن "حقيقة أن الاقتصاد هو علم استدلالى إلى حد كبير، بينما علم النفس علم استقرائى" ففيما يفترض الاقتصاديون نماذجهم عن شخصية الإنسان، يتجه

علماء النفس إلى استمداد نماذجهم عن الإنسان من الملاحظات التي يقومون بها" (ص 1982 Levis). لقد أخذ علم الاقتصاد وسائله من علم الطبيعة والرياضيات بينما أخذها علم النفس من شئ آخر أقرب إلى ما كان ينبغي دراسته، وهو العالم المتغير للإنسان. بالطبع فإن الاستخلاص أداة علمية قيمة، ولكن الاستخلاص من الـ الفرضية الخطأ، ليس كذلك.

كل أنواع "المنطق" يجب تفسيرها

نظرًا لأن مؤسسات عديدة لها رسالات متعددة (حيث إن رسالة المؤسسة التشريعية هي أن تعكس رغبات القواعد الانتخابية المختلفة وأن تخدم المصالح الوطنية الشاملة) (١) ليس هناك بد من أن يختار ممثلو المؤسسة المهمة التي يخدمونها (DiMaggio and Powell, 1991 pp. 29-30) بالإضافة إلى ذلك، (٢) حتى يكون منطق المؤسسة ذا معنى، لابد له أن يفترض أن ممثلي المؤسسة يتوحدون مع مصالح مؤسساتهم وإلا فإن ممثلي المؤسسات المتحدين بشكل رخو لا يختبرون أيًا من قوى مقتضيات "المنطق". ولكننا نعرف من التحليل العام للمشاكل بين الممثل والمدير، أن هذا كثيرًا ما لا يكون صحيحًا. لقد أوضح ليبينشتاين 1976 Liebenstein على سبيل المثال ما ينجم عن صراع الوكيل بين مصالحه الشخصية ومصالح المؤسسة على المؤسسة. (٣) إن محصلة منطق مؤسسة وحدها لا يمكن التنبؤ به لسببين: (١) إن الصراعات الداخلية في مؤسسة ما نتائجها غير أكيدة ولا يمكن التنبؤ بها من المنطق المنسوب للمؤسسة (ب) النزاع بين المؤسسات يأخذ شكلين: إيديولوجي (رمزي) وبنائي، أي أن الأسس المنطقية للدفاع عن الرسالات المؤسسية تتحدى بعضها البعض بينما تناضل الهياكل من أجل مجال تحكم وموارد بطرق محسوسة أكثر (Friedland and Alford 1991, p. 249) وأخيرًا، (٤) "حين يستورد العلماء الاجتماعيون المناطق

المؤسسية المهمة في تحليلاتهم عن الأشخاص والمنظمات بوسائل غير متوقعة، فهم يخاطرون بأن يصبحوا هم أنفسهم إيديولوجي المؤسسات التي يدرسونها" (ص ٢٦٢) فمن الذي يفسر المفسرين أنفسهم؟ *quis custodiet ipsos custodies* والمهم هو أن استخدام كلمة "المنطق" الجذابة شيء مضلل بسبب صعوبة الوصول إلى استنتاجات صحيحة عن سلوك مؤسسة ما من منطق تلك المؤسسة. وعلماء النفس بوسائلهم الاستقرائية من شأنهم أن يساعدوا في فضح هذا الادعاء. وهناك حالتان توضحان تلك النقطة ألا وهي منطق الديموقراطية ومنطق البيروقراطية.

منطق الديموقراطية:

نظرا لأن كل ناخب في الانتخابات الديموقراطية من المفترض أن يصوت لمصلحته الذاتية الخاصة وأن المصالح المعنية بشكل بارز هي مصالح مادية، من المنطقي أن يصوت الناخبون ممن تقل دخولهم عن المتوسط في صالح إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الأقل فقراً. ولأن توزيع الدخل يتخذ خطاً مائلاً بحيث يقع عدد أكبر من الناخبين تحت المتوسط عن فوقه. فإذا صوت الناخبون الأكثر فقراً، سوف يكون هناك إعادة توزيع.

ولكن إذا اعتقد عدد كاف من الفقراء أنهم أو أن أبناءهم سوف يصبحون أغنياء يوماً ما، فقد يقاومون التوزيع. ويقبل المحللون الاقتصاديون هذا القدر من نظام الحكم *polity* ولكنهم يبدون غير واعين بالمعوقات الأخرى لهذا المنطق، على سبيل المثال، يعتقد حوالي ثلثي ٦٢% الجمهور الأمريكي أن أوضاعهم أفضل من المتوسط، بينما يعتقد ١٣% فقط أنهم أسوأ حالاً. (Andrews and Withey 1976 p. 317). ويتشابه توزيع المعتقدات في هذا الشأن في ألمانيا (Glatzer 1991, p. 268). كما تساهم معتقدات أخرى إلى هذا النفور من إعادة التوزيع.

والمصدر الثانى لإعادة التوزيع هو الشعور "الطبيعى" بالتعاطف مع الفقراء والمهمشين - الزكاة التى توصى بها معظم الأديان الكبرى. إلا أن الاعتقاد بأن كل منا مسئول عن مصيره الشخصى يمثل عقبة كبرى أمام إعادة التوزيع وهى صفة تميز شعوب أمريكا الشمالية أكثر من الأوروبيين (Katona, Strumpel, and Zahen 1971, pp. 55-57) أو شعوب أمريكا اللاتينية وشعوب البلدان الأقل تقدماً (Reitz and Groff 1974) أو أكثر الدول الآسيوية (Brislin 1983, p. 384). إن الاعتقاد فى تحكم الناس فى مقاديرهم هو جزء من النمط الأكبر للعزو إذ يمكن للمرء أن يفسر السلوك الإنسانى بالرجوع إلى الظروف (الحوادث، الاضطهاد، الاستغلال - وأنواع من الأشياء التى يرى بارينجتون مور (Barrington Moore (1972 أنها تتسبب فى "البؤس الإنسانى" أو إلى النزعات (عدم الفاعلية، الطمع أو البلادة الأخلاقية). إن التمييز بين تفسير السلوك بالرجوع إلى الظروف أو النزعة قد وصف بأنه "أهم رأى نفسى عالمى" فى ترسانة النظريات السببية برمتها. وفى الغرب، ولا سيما فى الولايات المتحدة، تسود النظريات النزعية (Nisbett and Ross 1980, pp. 30 - 31).

إن الاعتقاد بأن الناس هم مصدر حصيلاتهم وليسوا حجر شطرنج لمصائرهم أو لآخرين من الأقوياء يؤثر فى ثلاثة مواقف وسيطة مهمة: (١) المعتقدات الخاصة بالعدالة (٢) الاستجابات العاطفية تجاه المهمشين و (٣) بشكل أكثر مباشرة، الاستعداد لمساعدة المهمشين.

إن الاعتقاد فى عدالة العالم (BJW: Lerner 1980) يتشكل بصورة مباشرة من اتجاه الأفراد إلى تحميل أنفسهم مسئولية ما يقع لهم من أحداث، ويتضمن هذا الاختبار واسع الانتشار مواد مثل: "الناس الذين يتمتعون بالحظ يستحقون حظهم الطيب والناس الذين يصادفون سوء الطالع كثيراً ما يجلبونه

لأنفسهم". والذين يسجلون أرقامًا مرتفعة على مقياس^(٣٤٦) BJW يعرضون إدراكهم للواقع للتحيز من أجل ملاءمة معتقداتهم عن العدالة. بإيجاز، يستحق الفقراء فقرهم.

ويعتبر تفسير الاستثارة المعممة وغير المحددة هي الخطوة الثانية في هذا الشرح. فقد يثار الناس ولكنهم ليسوا على يقين أية عاطفة هي العاطفة الصحيحة: الشفقة، الغضب، الضيق، اليأس أم الأمل؟ إذن يتطلب تفسير الاستثارة شرحا لما حدث أو ما الذى يحدث أى النسب (Weiner 1985). إذن فإن النسب النزعى الذى ميز الغرب عادة والولايات المتحدة خاصة، يشكل كافة أساليب المشاعر بما فى ذلك تلك التى تؤثر فى المواقف تجاه الفقراء والمعتلين. ومرة أخرى يحول نسب الأشياء للنزعات وليس للظروف الاستثارة إلى اللوم بدلا من الشفقة.

والخطوة الثالثة فى هذه النظرية الثلاثية هي الاستعداد أو عدم الاستعداد التالى للمساعدة. بإيجاز، إذا ما أثار موقف الضحية الغضب، يصبح المراقبون غير مستعدين للمساعدة وإذا ما أثار الشفقة، يصبحون مستعدين للمساعدة. يؤدى إذن النسب النزعى إلى مشاعر تسمح للمراقبين إما بإلقاء اللوم على الضحية، أو سحب المساعدة أو إلقاء اللوم على الظروف الخارجة عن سيطرة الضحية وبالتالي إلى الشفقة والمساعدة (Schwazer and Weiner 1991).

ويقول منطق الديمقراطية إن فى سعيهم من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية، من المرجح أن يقوم الناخبون الذين يقعون تحت متوسط الدخل القومى بالتصويت لصالح الضرائب والخطط التحويلية. وتتجه الإدراكات الوردية لمواقعهم الخاصة على سلم الدخل هذا إلى إضعاف هذا المنطق. كما

(٣٤٦) belief in a just world (BJW) مقياس يتكون من عشرين فقرة لقياس ثقة الفرد فى عدالة العالم (المراجع)

أن الاتجاه لاستخدام التفسيرات النزعية لتفسير الفقر الذى يؤدى إلى اللوم بدلاً من الشفقة يدعو إلى المزيد من تفويض الدعم لإعادة التوزيع (Lane 2001).

منطق البيروقراطية:

لمنطق البيروقراطية أوجه ثلاثة. فحين قال ويبر (Weber 1909) فى ماير (Mayer 1944) إن البيروقراطية هى أحد مصدرى العقلانية فى المجتمع الحديث، (المصدر الآخر هو السوق) لم يكن يمدح البيروقراطية. بل على العكس، فعقلانية البيروقراطية بالنسبة له كانت "تقسيمًا للروح" parceling out of the soul وكتبًا للفضول وتمثل الروح الفأوسية للإنسان. ولعل الكثيرين يعتقدون أن ويبر كان يتمتع بالبصيرة فيما يتعلق بمسببات فشل التجارب الشيوعية الكبرى فى أوروبا الشرقية وهو بذلك قد رأى ما لم يتمكن ماركس من رؤيته. ما هو منطق البيروقراطية الذى أزعج ويبر بهذا الشكل وسمح له أيضا بأن يتنبأ بنتيجة كانت خافية بالنسبة لمن اعتقدوا أنهم فهموا منطق الرأسمالية؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال، لابد من توضيح نقطة عن منطق البيروقراطية. إذ يجب ألا تختلط فى الأذهان بمنطق السوق. إن البراهين الخاصة بالفعالية الأكبر للبيروقراطية الخاصة مقارنة بالبيروقراطية العامة مؤثرة ولكنها ليست حاسمة (Borcherding, Pommerhene and Schneider 1982; Wolf. 1988). فخط حافلة البلدية يخسر أموالا بتشغيل السيارات لخدمة مناطق لا ي أهلها عدد كبير من السكان لأن المدينة ترغب فى خلق حوافز لتوزيع السكان الحضر. أيهما أكثر فعالية؟ فالفعالية لها أبعاد عديدة تتجاوز الحساب الختامى كما كان الحال فى الجيش البروسى و"مجتمع المسيح"^(٣٤٧) .Society of Jesus

(٣٤٧) المقصود هو النظام الكهنوتى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية (المراجع)

وبتقدير مقولات كروتزير Crozier وميرتون Merton 1968 وكامينكا Kamenka 1989 وويلسون Wilson 1990 يستطيع المرء أن يصف منطق البيروقراطية بالطريقة التالية: (١) غياب الجانب الشخصي في العلاقات بين المسئول والعميل (للتقليل من المحسوبية) (٢) بينية التغيير interchangeability بين العاملين (للوصول إلى منتج قياسي) (٣) عمليات صنع القرار تخضع للقواعد (وهو ما يشير إلى عدم اعتبار حالات بعينها ذات حساسية خاصة) (٤) تراتبية التنظيم (٥) الأمان النسبي فيما يتعلق باستمرار الموظفين في مراكزهم. و(٦) الحوافز من أجل التوسع في الأفراد العاملين والموازنات، ليس لأن هناك "حاجة" إلى الخدمات ولكن لأن المؤسسة الأكبر حجماً تبرر وجود سلطة ومرتببات أكبر لرئيس الهيئة كما أنها تسعد المرءوسين (Niskanen 1971). وبصورة أقل شكلية، قد يقول المرء إن تلك الخصائص تتضمن بالتالي (٧) السلوك الفضولي الذين يتبناه العاملون الإداريون ممن يحيطون أنفسهم بجلال الحكومة لتغطية افتقارهم الأهمية كأشخاص (٨) عدم القدرة على تغيير الوسائل لخدمة الغايات الشاملة التي يصفها ميثاق التنظيم (٩) منح مكافآت أكبر على الحرص والحيطة بدلاً من الجرأة والابتكار (أنظر ص ٢٤٩ Powell and DiMaggio, 1991).

ولعل تلك الاستنتاجات عن منطق البيروقراطية مألوفة إلى درجة كبيرة بحيث تبدو وكأنها تقسيم لمكونات صورة نمطية. وكما هو الحال في الصور النمطية، فإن تفسير منطق البيروقراطية ذلك هو بالفعل مضلل. ففي المقام الأول، أشارت الدراسات عن البيروقراطيين الفعليين إلى أنهم أكثر مرونة مقارنة بما تدعى الصورة الكاريكاتيرية أعلاه (Kohn 1971). وبشكل آخر، إذا استبطن العميل أغراض التنظيم، فإنه يحقق الهدف فضلاً عن القاعدة. (Zeitz 1984). ثانياً، لقد وجدت الدراسات عبر القومية عن مؤسسات الرفاه والصحة التي أجراها هيكلو Heclo 1974 إن التوسع في تلك المؤسسات

قد اتبع التحليل المتأنى لحاجات معينة لم تكن قد لبيت في ذلك الوقت، وليس فقط دفاتر المراتبات المحشوة، ثالثاً، في مقال عنوانه "منطق نمو القطاع العام"، استطلع آرون ويلدافسكى Aaron Wildavsky 1985 بعمق النظريات المختلفة عن نمو الدولة نسبة إلى نمو الاقتصاد، وخلص إلى أن كل دولة من الدول تحصل على مستوى الحكومة الذي يرغب فيها شعبها (أو كان يرغب فيها): "يسبق التغيير الثقافي التغيير في الموازنة ويهيمن عليها: إن حجم الدولة الآن هو وظيفة ثقافتها السياسية بالأمس. ص ٢٥٧. إن منطق البيروقراطية ليس مجرد كشف متأصل لهيكل حوافزها، ولكنه استجابة للتغيرات في التكنولوجيا والإيديولوجية والثراء كما تنعكس في ثقافتها.

وانتهاكا "لمنطق البيروقراطية"، تعتبر المقابلات البيروقراطية أكثر إرضاء بكثير للعملاء عما تدعونا الصور النمطية للتوقع. ففي عام ١٩٧٣ درس دانييل كاتز Daniel Katz وزملاؤه (Katz, Guiek, Kahn and Barton 1975) الخبرات التي أفادت عنها عينة قومية من حوالي ١٥٠٠ شخص مع سبع هيئات خدمية (رفاه ومعاشات وصحة وتوظيف إلخ....) وأربع مؤسسات للضبط (ضرائب وشرطة ورخص قيادة وتنظيم مرور). ووجدوا أن الخبرات الخاصة بالجمهور مع البيروقراطية الحكومية غير التنظيمية، يختبرها الأشخاص في واقع الأمر على أنها ليست خطيرة: فقد كان هناك عادة عملاء للرد على استفسار الشخص أو شكواه، وأخذوا على عاتقهم المسؤولية الشخصية لحل المشكلة المقدمة كما درسوا الموضوع حتى نهايته، وأن العملاء كانوا عادة على علم بالموضوع وتعاملوا معه بأدب ولطف وما إلى ذلك، ولكن هل تغير تلك المقابلات المواتية مع البيروقراطية من مواقف الجمهور تجاه "بيروقراطية الحكومة"؟ لا، إذ تسود القيم عن الصور النمطية المألوفة عن البيروقراطية وتتنصر الإيديولوجية على الخبرة.

وكما هو الحال في المنطق الفاشل للمصلحة الذاتية في الانتخابات الديموقراطية، يبدو أيضا منطق البيروقراطية متنبئاً فقيراً للسلوك البيروقراطي في الديموقراطية. وفي الحالتين، يقدم جوهر علم النفس مساهمة مهمة لوضع الأمور في نصابها، ولكن كذلك تفعل الامبريقية المتشككة التي تطلع نظريات وأبحاث علم النفس، وعدم الرغبة في قبول "مناطق" (جمع منطق) حيث تعمل المؤثرات الجمعية على تقويض "منطق" لإرساء منطق آخر. إن تفضيل العالم النفسى للمنطق الاستقرائى المستند إلى الملاحظة والذي ذكر أعلاه، ينقذ علم السياسة من استقراءاتها من المبادئ التي تتراكم وتختلط ببعضها البعض.

العمليات السياسية والعمليات النفسية:

في بعض الأحيان تدعى العلوم السياسية حقها في منطقة نفوذ يتمثل في العمليات السياسية. أما علم النفس، فهو يدور حول العمليات بين وداخل الأشخاص (بما في ذلك المجموعات) وتلتقى تلك العمليات حين يؤثر الأشخاص وعلاقاتهم البينية في السلوك المؤسسى معظم الوقت. وكما ذكر سالفاً، فإن المؤسسات تخلق أدواراً تغير من السلوك الشخصى ولكن تفسير الأدوار في جزء منه هو عملية شخصية، كما نعرف من الاختلافات بين المعلمين السلطويين والديموقراطيين في نفس الدور. ولكن حين ننحى هذا الموضوع جانبا للحظة، هل يكون من المفيد أن نخلق مصفوفة تلتقى فيها العمليات السياسية مع العمليات النفسية؟ من أجل تبسيط الموضوع، انظر الجدول 21.1 الذى يضم ثلاث عمليات سياسية فقط انتخابية وتشريعية وقضائية وثلاثة أنواع من العمليات النفسية فضفاضة التعريف: عمليات إدراكية منتقاة، والشخصية (مثلاً الخمسة الكبار^(٣٤٨)) والتعبير (المتبقى من

(٣٤٨) Big Five personality traits أداة من أدوات القياس النفسى تقيس خمس سمات كبرى من سمات الشخصية (المراجع)

أدب الشخصيات والسياسية القديم) والإثارة العاطفية والدافعية. وأرجو أن يفهم القارئ أننا نفعل ذلك بهدف التوضيح، وأن بعض الموضوعات النفسية مثل العزو الداخلي - الخارجي والعمليات العيانية مقابل الشكلية وأنواع معتقدات العدالة قد تصلح أيضا. إننى لا أعرف على وجه الدقة، ولكن مثل هذه الالتقاءات قد تكون نموذجًا أساسيا، وإن لم يكن معترفا به، لعلم النفس السياسى.

هل يمكن تلخيص وتفسير الصفوف على أنها وصف لعمليات سياسية، وأن الأعمدة هي عمليات نفسية في مواقف سياسية مختلفة؟ دعنا نحاول. يتضح من الصف الانتخابى أن المحصلات الانتخابية تتأثر بالميل تجاه الاهتمام بما هو حيوى وشخصى وفورى (Tversky and Kahneman. 1981) وربما لا يؤدي ذلك إلى تبلور اتجاهات محددة (Converse 1964) حيال القضايا الأكثر شحوبا في الحملة، وهي نزعة تتنافس مع نفوذ الرموز المشحونة عاطفيا المكتسبة في المراهقة المتأخرة. (Sears 1983). وسوف يحصل الانبساطيون على معلومات أكثر من هذه الأنواع عن الانطوائيين أو هؤلاء الذين يشعرون بالتوتر والخوف ("العصابية" - انظر لوبينسكى Lubinski 2000). ويحدث كل ذلك في نطاق تظهر فيه علامات الشعور السلبي بشكل غير عادى، مما يخاطر بظهور التهكم والانسحاب (Lau 1985; 2002) ولكن إذا كان الناس سعداء، تنخفض تلك المخاطر إلى حدها الأدنى. (Isen 1987). وليس هذا سيئا كأجندة بحثية، ولكنه مجرد مسح لكيف يكون شكل النظرية النفسية للعمليات الانتخابية.

وتتأثر العملية التشريعية الموضحة بالجدول 21.1 بالصراع في أذهان المشرعين حول خدمة قاعدتهم الانتخابية وأحزابهم، وبمفهومهم عن المصلحة العامة، وهو صراع يتصف بالنزعة نحو التقليل من التنافر من خلال تفسير المصلحة العامة على أنها متطابقة تماما مع مصالح أحزابهم وقاعدتهم

الانتخابية. (Abelson Aronson, McGuire, Newcomb, Rosenberg and)
 .(Tannenbaum 1968; Festinger 1957)

نفسى			
سياسى	عمليات إدراكية منتقاة	شخصية وسياسة	عاطفى - دافعى
انتخابي	وجود مساعدة مقابل بروز رمزى مقابل لا مواقف، تفكير خطى مقابل تفكير جانبي	انطوائية مقابل عصابية مثلا اثنان من الخمسة الكبار = الاتجاه نحو الآخرين مقابل تجنبهم	شعور سلبي مقابل انحياز موجب، سعيد مقابل غير سعيد.
تشريعي	تنافر إدراكى مثلا الولاء للحزب مقابل الإيديولوجية، التضامن أو قيادة المهمة؟	شخصية سلطوية مقابل شخصية تدعو للمساواة، ميزات وطلبات متعددة	لا إنجاز مقابل لا انتساب مقابل لا قوة
قضائي	تفكير خطى مقابل تفكير تضامنى	مساواتية مثلا الدائنون مقابل المدينون	التقدير الإدراكى للمشاعر.

وبصرف النظر عن الزعامة الرسمية لكل مجلس (قائد الأغلبية ورئيس المجلس إلخ...) سوف تكون القيادة منقسمة بشكل غير رسمى بين قائد المهمة وقائد تضامن المجموعة (Bales 1950). وعلى الرغم من أن المسؤولين العاميين ليسوا أكثر سلطوية من الآخرين ممن يمكن عقد المقارنة بينهم (McConaughy 1950)، فإنهم يجدون بعض الراحة فى ممارسة السلطة فضلا عن أن وجود دافع قوى للإنجاز حتى يكونوا ناجحين فى الحياة العامة (Browning and Jacob 1954). ويجعل الطلب المتعدد لمواقف المشرعين مقاربة السمة trait approach نحو التنبؤ بالسلوك التشريعى أكثر تعقيداً (Gibb 1979).

وحول قرارات الحقوق المدنية، قد يتأمل القضاة فى التباينات التى وجدها زيلمان وسيرز Zellman and Sears 1971 بين التفكير الخطى لهؤلاء

الذين لا يحبذون الحقوق المدنية، والتفكير الجانبي أو التضامنى لهؤلاء الذين يحبذونه. وفى السياق السردى بين الدائنين والمدينين الذى أشار إليه ماديسون Madison، غالباً ما سوف تتأثر قرارات القضاة بمدى ايمانهم بمبدأ المساواة (Sinclair and Mark 1991) وأخيراً، لأن التعاطف والغضب نحو الضحية يعتمد على ما إذا كان القاضى يعتقد أن الضحية قد ألحقت سوء الحظ بنفسها، فسوف تؤثر عادات العزو attribution الخاصة بالقاضى بشكل كبير على المحصلة (Weiner 1985).

هل قالت المصفوفة التوضيحية أى شئ عن العمليات الانتخابية والتشريعية والقضائية؟ لم تقل شيئاً لم يخمنه علماء النفس وإن كان بالإمكان أن تقدم المصفوفة بعض البصيرة لعلماء السياسة. ولكن لماذا تبدو الأعمدة أقل إرضاء بشكل كبير كأجندة للبحث بالنسبة للبحث النفسى؟ أحد الأسباب هو أن جمهورنا يهتم بالعمليات السياسية بصرف النظر عن تأثيرها، ولا يهتم بالعمليات النفسية فى سياقات خاصة سياسية كانت أم غير ذلك. ولكنى أعتقد أن هناك مخرجاً ممكناً، مثل التفكير السياسى عبر الأدوار السياسية المختلفة (انظر Tetlock 1981) والتفسير السياسى الأقرب لنظرية بياجيه (Rosenberg, 1989) ونظرية السيناريو (Abelson, 1981) وربما نظرية مفادها أن السياسة "لا عقل لها" mindless (Langer 1990) لتحل محل النظريات الفرويدية Freudian التى كانت شبه مهيمنة فى وقت ما ولكنها أصبحت الآن بائدة (مثلاً Lasswell 1930).

السياسة باعتبارها دراسة للقوة:

ينصرف المرء بارتياح عن المعاملات السياسية اللفظية التى كثيراً ما تكون تصنيفية، وتحمل بشدة الطابع الأخلاقى عن القوة (مثلاً Bachrach and Baratz, 1962; Lasswell 1963; Sampson 1965). وعلى الرغم من أن علم النفس

السياسى يقدم تفسيرات عن الدافع وراء القوة، الا أنه أكثر نجاحًا فى تفسيره لما يحدث للناس المنخرطة على جانبى علاقة القوة. (انظر ما بعد). كما يقدم أيضا تفسيرات مؤسسة عن وسائل أقل قسراً ولكنها لا تقل من حيث عدم الاتساق - عن النفوذ والإقناع (مثلا Katz 1953; Hovaland, Janis and Kelly, 1953; and Lazarsfeld 1965/1955) والغريب أنه على الرغم من وجود كم كبير من الأدبيات عن توزيع القوة وتبريرها (مثلا Hobbes (1950/1650; Federalist, 1894/1790) لا بد للمرء أن يتجه نحو علم النفس (و الحيوان الرئيسى primatology لدراسة الهيمنة والطاعة (لكن انظر Semit and Petersa 1995).

ومن المفيد تقديم بعض الكلمات عن الأدبيات التى أحياناً ما تكون محيرة عن المواقف نحو القوة والتوجه نحوها. أولاً، يميز علم نفس القوة بين توجه المحصلة (التركيز على القوة الأداة لفعل شئ ما) وتوجه العملية Process (الاستمتاع باستخدام القوة فى إدارة وتوجيه الآخرين) ذلك لأن توجه المحصلة يعدل - جزئياً - الكراهية العامة تجاه من يسعون وراء القوة (McClelland, 1975, pp. 7, 17). وفى علم الاقتصاد، لتوجه العملية تأثير غريب لا يمت للسوق بصلة: فهو مرتبط بالنمو ولكن ليس مرتبطاً بقابلية المؤسسة للربح. (McClelland and Winter 1971). وبشكل أكثر عمومية يتجه الأفراد الموجهون نحو القوة (الميكافيليين) إلى تطويع الآخرين وأن يكون لديهم عدد محدود من الأصدقاء الحميمين ولكن عدداً كبيراً من المعارف، وأن ينظر إليهم كزعماء وأن يكونوا ناجحين فى اللعب ولكن ليس فى الحياة (Christie and Geis, 1970). والأفراد الموجهون نحو القوة غير محبوبين لأسباب معقولة: فهم يعانون من ضمور الضمير - ولكننا نكون فى وضع سيئ إذا لم يؤد غضب الذين شهدوا بعض الظلم إلى السعى وراء القوة لإصلاح هذا الخطأ (Foster and Rusbult 1999).

وكما يعرف الجميع، فقد صرح اللورد أكتون 1887-1904 Acton بأن "السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة تامة" والحقيقة أنها أطروحة مثيرة للاهتمام وينتشر اقتباسها واستخدامها بفن، ولكن بأى معنى هي صحيحة؟ يأتي أحد تلك المعانى من دراسات علم النفس السياسى عن آثار القوة على العزو الذاتى للسلطة: إن الشخص الذى يصدر أمراً يعتقد أن هذا الأمر هو السبب وراء طاعة المأمور بصرف النظر عما إذا كان المأمور سوف ينفذ الفعل المطلوب تنفيذه لو لم يكن هذا الأمر قد صدر. إن الرغبة فى رؤية الذات كمسبب تعنى أن السلطات تنحو إلى حرمان رعاياها من شعورهم الشخصى بالاستقلالية والنظر فى أفعالهم. وتلقى تجارب ميلجرام Milgram 1974 عن الطاعة الخبيثة بعض الضوء على هذه المسألة: إذا ارتدت السلطة رداء مشروعية المنصب، سوف يطيع أغلب الناس الأوامر التى تنتهك الضمير لأنه يمكن لهم التنصل من المسؤولية عن أفعالهم ولأن الفضيلة إنما تتمثل فى أداء المهمة بشكل طيب وليست فى الأفعال التى يحكمها الضمير. إن الحماية ضد التسليم للطاعة الخبيثة تأتى من الشعور الذى يستند إلى أساس صحيح عن مركز الضبط الداخلى للسلطة (Lefcourt 1976, 1984).

وتساعد الدراسة التى أجراها دافيد كيبينيس (1912) David Kipnis على توضيح بمزيد من التفصيل ما الذى كان يقصده أكتون بقوله المأثور الشهير. فقد أعطى ٢٨ طالباً جامعياً ممن يدرسون إدارة الأعمال وظائف للإشراف على "عمال" أثناء تأديتهم مهام تتطلب معايير السرعة. ومنح نصف المشرفين سلطات قسرية (تكييف الأجر وفرض غرامات) بينما لم يكن للنصف الآخر مثل هذه السلطة واعتمدوا فقط على مهاراتهم فى الإقناع. كما تم قياس قوة الرغبة فى العلاقات الاجتماعية مع العمال. لقد استخدم المشرفون الذين منحوا القوة القسرية قوتهم بالآثار المتعاقبة التالية (ص ٤٠).

- ١- زادت القوة من الإغراء باستخدامها في التأثير على سلوك المرءوسين.
- ٢- زاد استخدام القوة من الاعتقاد بأن سلوك الآخرين يسيطر عليه أوامر السلطة فقط.
- ٣- لذلك تبخس السلطات القوية قيمة الآخرين وأداءهم.
- ٤- يزيد بخس القيمة من المسافة الاجتماعية مع المرءوسين الذين كان ينظر إليهم كمحل للتلاعب وأنهم يستحقون الازدراء لأنهم لا يسيطرون على سلوكهم.

إذا كان تحليل عالم السياسة لاستخدامات القوة وتبرير الفيلسوف السياسي للتوزيعات المختلفة أمراً مهماً، كذلك تكون دراسات علماء النفس عن آثار القوة على الأقوياء وغير الأقوياء. ويتضح أن الشعور بالضعف الذي تغطيه الأبحاث في مجال العزو (مثلاً Seligman 1984: 1976, Lefcourt 1973) يعد من أهم مصادر عدم الاكثرات السياسي والأمراض العقلية (Mirowski and Ross, 1989). بالإضافة إلى ذلك، يعود الارتفاع في حدوث الاضطرابات النفسية الاجتماعية بين الأبورجين في استراليا والولايات المتحدة على الأقل في جزء منه إلى شعورهم بأن لا حول لهم ولا قوة (Kahn 1986).

وفي كافة المجتمعات الرئاسية، لا توزع القوة بشكل متساو مما يترك أحياناً آثاراً دامية على الشخصيات، والسعادة الظاهرية على هؤلاء الذين يحتلون مرتبة دنيا على سلم الهيمنة. ويتفق عالم الأعصاب وعلم الرئيسات primateologist روبرت سابولسكي Robert Sapolsky 1999 أثر مصادر وعواقب "استجابة الضغط" وهي استجابة فسيولوجية تمنح طاقة وراحة مؤقتة من الألم للحيوانات حين يدور الرهان (القتال أو الهروب) حول بقائهم على قيد الحياة، ولكن يمكن أن يوجد في الادميين بشكل مزمن حين تستثيره المهارات الإدراكية. "كثير من دراسات المجتمعات الرئاسية"، كما يقول

سابولسكى، تشير إلى أن الأفراد فى المراتب الدنيا يعانون من استجابة الضغط بنشاطها المزمن وأنهم أكثر عرضة للأمراض المتعلقة بالضغط (ص ٤٥٣). ويرجع ذلك فى جزء منه إلى افتقارهم الموارد وعدم القدرة على التنبؤ بحياتهم والشعور الأكثر هشاشة بالسيطرة الشخصية. والمدهش فى هذه القصة هو أنها تعطى أساسًا فسيولوجيا لدراسة القوة وانعدامها وتحليل الطبقة الاجتماعية.

الفلسفة السياسية وعلم النفس السياسى:

يساهم علم النفس السياسى فى الفلسفة السياسية من خلال أبحاثه عن الأهداف والغايات ذاتها التى تميز بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية. ويمكن للمرء بشكل عرضى أن يذكر أن علم النفس يمكن أن يفسر أيضا العملية التقييمية نفسها (Mandler 1982) بوسائل مكملة لفلسفة العلوم المعروفة بشكل أكبر (Hempel, 1952; Popper, 1959) ولكن هذه النقطة ليست من النقاط الأساسية.

الفلسفة السياسية والتحليل السببى:

أول نقطة أود أن أشير إليها هى المشكلة التى تصادفها الفلسفة فى التعامل مع المسببات. فالفلسفة السياسية (وفى أحيان كثيرة النظرية السياسية) تحتفظ بالخصايات الإنسانية للفلسفة وهى أم كافة العلوم الاجتماعية (والطبيعية) وتحسن الفلسفة كثيرًا من تفسير وتفكيك المعانى: "ماذا نعى حين نقول..... "المسئولية"، "عادل"، "حرية"؟ وليس هناك من يفعل ذلك أفضل منها. وعلى الرغم من أن الفلسفة تتعامل أيضا بشكل طيب مع الدلالات الشفهية، فإنه ليس لديها طريقة للتعامل مع التحليل السببى الذى كان دائما - ضمنيًا أو بشكل ظاهر - نطاق العلوم: ففى لب الموضوع: إذا كان الحدث

(ب) يلي الحدث (أ) وبينهما (بسبب) مما يعنى وجود علاقة سببية بين الحدثين، فإن كلمة "بسبب" قد لا تكون دقيقة فهي قد لا تعنى سوى دلالة لفظية، على سبيل المثال، فإن الحق فى التصويت متضمنا فى مفهوم الديمقراطية. أو الدلالة السببية، على سبيل المثال، إذا حصل الفقراء على حق التصويت، سوف يعيدون توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وكعلم، يضيف علم النفس النظرية السببية لتلك الأحكام الأخلاقية (Lane 2000 b).

مساهمة علم النفس فى التحليل المعيارى:

إن العلوم السياسية علوم معيارية أكثر من علم النفس لأنه يبرر الأشياء بالقدر نفسه الذى يشرحها إذ يتساءل ليس فقط عن "من الذى يحصل على ماذا ومتى وكيف (Lasswell 1936) ولكن أيضا من الذى ينبغى أن يحصل على ماذا. ليس فقط استخدامات الاختيار الحر ولكن أيضا تبرير الاختيار الحر. وقد يعتقد المرء أن مجال التبرير ذلك فى وجوده أقرب إلى الفلسفة، وأنه أبعد من علم النفس، ولكن هذا ليس حقيقيا من أوجه عدة لأسباب أربعة (١) إن كافة التبريرات الصحيحة هى مترابطة منطقيا ضمنا أى أنها تتعامل فى مجال علاقات السبب والأثر وكثيرا ما يكون لعلم النفس نظرية عن مسببات وعواقب، مثلاً، الاختيار، كما تقول نظرية جاك بريهم Jack Brehm 1972 عن المعاندة (حين يقال لهم إنهم لن يحصلوا على ج، فإن هؤلاء الذين يفضلون ب عن ج ن يفضلون الآن ج). بالإضافة إلى ذلك، يشرح علم النفس الأحكام المعيارية نفسها: معتقدات عن "العالم العادل (Lerner 1980)، ومعتقدات عن الإنصاف (Walster, Berscheid and Walster 1976) وأحكاما أخلاقية (Kohlberg 1981). ويختلف ذلك تماما عن الأخلاق نفسها - القول بما هو عادل وما هو غير عادل (٣) ولأن الفلاسفة منذ أرسطو (Ethics 1961,1952) ينشدون معايير الزمن - وفى الصور الحديثة

تسمى هذه المعايير "حدسنا" our intuitions - يمكن لعلم النفس أن يساهم بشكل ملائم لهذا المظهر من النقاش الأخلاقي، بمساعدتنا على فهم كيفية تكوين واستخدام المعايير (Miller 1999; Miller and Rattner 1998) وهو فهم يساعد أيضا في تجنب الاستدارية circularity (لدى كل شعب من الشعوب عامة "حدس" يؤكد لهم معايير مجتمعاتهم ويعارض المعايير المختلفة للمجتمعات الأخرى) وأخيرا (٤) يقدم علم النفس مساهمته الخاصة لغايات الحكومات كما سوف أوضح في الجزء النهائي من هذا الفصل.

الناس باعتبارهم غايات ووسائل ومسببات:

هناك حدود أخلاقية وسببية وتفسيرية للتعامل مع الإنسان كوسيلة وكغاية. ولقد تعلمنا من كانت (Kant 1797-1949) أنه يجب التعامل مع الناس كغاية وأنه لا يجب التعامل معهم أبدا كوسيلة، ولكنه كثيرا ما يتم انتهاك ذلك كما هو الحال في النظريات السياسية الخاصة بالقدرة والنظريات النفسية الخاصة بالعزو. وقد اعترف كانت بسبب إخلاصه بأن الناس مسببات. ولكن المرء لا يمكن أن يكون مسببا بدون أن يكون أيضا وسيلة للأثر الذي يعقب المسبب. فإذا ما قررت شيئا ما باستقلالية، فأنا مسبب وفي نفس الوقت وسيلة للنتيجة التي تتبع قرارى. فأى شخص يتسبب فى شئ ما هو أيضا وسيلة لتحقيق ذلك الشئ. إن هذه الحدود الأخلاقية، إذن تسمح بالتعامل مع الناس كوسيلة ولكنها تصر على أن يتم التعامل معهم، من خلال نفس الفعل، كغايات.

أما الحدود التفسيرية، فتعتمد على طبيعة المسببات الاجتماعية والتاريخية. ولا يحكم الحرمان الكانتى تفسير المسببات الإنسانية، بنفس القدر الذى تحكمه القواعد التى تفسر التغيير فى السلوك الإنسانى. وكما ذكر، قد تؤكد تفسيرات السلوك الإنسانى الاتجاهات أو الظروف، ولكنها عادة ما

تتجح أكثر فى التفسفر إذا ما فسرت التفاعل بين الاثنفن (Ben and Funder, 1978) وأرجو أن فلفمس لى علماء النفس العذر إذا ما أشرت للآخرفن بأن علم النفس السفساسى لا ففضمف بأفة ءال من الأحوال فأكفدًا أكبر على النزعات (Mischel 1968) وأنه فءترم بالفعل الرأى القائل بأن التحلفلات النزعة ءصرفا فمفل "ءطأ العزو الجوهرفى" (Ross 1977)، وبهذا الأسلوب ففءنن علم النفس أفضا "الفرففة المنءفة" (Lukes 1973) الفف تقول بأن كل شئ فمكن تففسفره من ءلال ءصائف الإنسانفة كما هو ءال فى نظرفات الرجل العظفم فى الفارفء. فف الغافاء والرفاء والفطور الإنسانى هى الأشياء المقدسة (انظر ما هو فال) فلفست القدرة الإنسانفة - فهى بالفأكفء أشياء مطلوبة ولكنها لفسف مسبفا ضرورفا.

ءلرفة والاءفءار:

ءلرفة هى الظرف ءارءى الذى فمء الاءفءار الإنسانى، وفعنى ءلرفة السالبة غفاب القفوء على الاءفءارات أما ءلرفة الموجبة ففعنى فرصة ممارسة درءة ما من السفطرة على مصفر الشءص (Berlin 1969). إلا أنه من المناسب فى هذا النقاش عن علم النفس السفساسى أن نركز على الظواهر الذاتفة الفف تسهلها ءلرفة، أى الاءفءار نفسه. ومفلها مفل اءفءارات السوق فءول العلوم السفساسبة الاءفءار إلى وثن (Schwartz 2000). أى أن وفوءه فبفر العفء من الشرور المفعاقبة لأن الناس، فى نهافة المطاف، قد اءفارت فلك الشرور. وأما قراراء الغالبفة فففم فبفررها لأن عءدًا أكبر من الناس قد اءفارت نفعفة معفنة ولم فعارضوها. وففم فبفر ءقوق الفعبفر عن الرأى ءءمافاء للأقلفاء لفءفءار شفئًا آفر فى وقت آفر وأن فعبر عن أنفسها فى كافة الأوقات. وثن؟ لابد من أن ففم الاءفءارات وإن لم ففم بمعرفة الذات، فمن ءلال آخرفن بالنفابة عن الذات. فهى منطقة مءفوفة بالمءاطر. وءعنى

أقول فى بداية الأمر إن الرهان لا يدور حول قيمة الحرية ولكن حول ظروف القيام بالاختيارات لتكون أكثر إفادة. فما الذى يمكن لعلم النفس أن يقوله لنا عن قيمة ومخاطر وآليات الاختيارات التى تقدمها مثل هذه الحرية؟

الحرية باعتبارها قدرة:

على الرغم من أن كريستيان باى Christian Bay (١٩٦٥ - ١٩٥٨) هو حسب معلوماتى - أول من قدم تعريفا محددا للحرية على أساس كونها القدرة على الاختيار، فإن أمارتيا سن Amartya Sen (١٩٩٩) قد قدم هذه الحجة بشيء من التفصيل للخروج بمقاربة للتنمية الإنسانية من أجل التنمية الاقتصادية. وهؤلاء هم فلاسفة واقتصاديون. وللوصول إلى نفس النوع من القدرات يمنح علماء النفس - كما أعتقد - الأولوية للاعتقاد القائل بأن الإنسان قادر بالفعل على التأثير على مقاليد الحياة: مركز الضبط الداخلى (Kelley, 1973, Leftcourt 1976, 1984, Strickland 1989, Weiner 1995) والأفراد الذين يفتقدون مثل هذا الاعتقاد، غالبًا ما يتجنبون الخيارات أو يختارون اللاحرية بالتوافق مع اعتقادهم أن الآخرين يسيطرون بالفعل على مصائرهم. وإحدى الدلالات هى أنه من أجل توسيع مجال الحرية (الاختيارات)، لابد للسياسات من أن توسع إحساس الناس بما هو داخلى وإحدى وسائل القيام بذلك هى زيادة عدد الاختيارات التى تعلمهم أنهم حين يتحركون فإن بيئاتهم الصغيرة تستجيب لهم (Seligman 1973) ولا تؤدى الديمقراطية الصناعية (Leffrey 1989) ولا الانتخابات الوطنية (Lane 2000a) هذه المهمة بشكل جيد، ولكن ربما إذا رجعنا خطوة فى التسلسل السببى بإعطاء الامتياز للناس الذين حرّموا منه، فقد يوفى ذلك بالغرض بشكل طيب (Cataldo, Johnson and Kellstadt 1968). والافتراض هنا هو أن ممارسة حق مألوف لا يزيد من إحساس الشخص بالكفاية ولكن تضمينه فى ممارسة هذا الحق بعد أن يكون قد أقصى منه، له مثل هذا المفعول.

القدرة باعتبارها نضجًا عاطفيًا:

يتجاوز تدعيم القدرات على الاختيار كوسيلة للنهوض بالحرية الفعالة، يتجاوز القدرات والمعتقدات الإدراكية إلى تنظيم العواطف وعدم كبتها، بالطبع، ولكن أيضًا إلى تنمية الذكاء العاطفي. ويشير الذكاء العاطفي إلى القدرة على التعرف على مشاعرنا ومشاعر الآخرين، وعلى دفع أنفسنا وإدارة مشاعرنا داخل أنفسنا وفي علاقاتنا (Goleman, 1998, pp 317) التوكيد (في الأصل). وعلى الجانب النفسي، فهو ينسق معالجة المراكز العاطفية بالمخ (فيما تحت القشرة subcortex) مع المراكز الفكرية في القشرة الجديدة Neocortex. وعمليًا، فهو يعيد إلى مفهوم العقلانية القدرة على معرفة ما الذي يريده المرء بالفعل، "استخدام تفضيلاتنا الأكثر عمقًا، لتتحرك وترشدنا نحو أهدافنا، وتساعدنا على الأخذ بزمام المبادرة والسعي نحو تحسين أنفسنا والمحافظة عليها في مواجهة النكسات والإحباطات" (Goleman, 1998 p. 318). انظر أيضًا (Mayer and Salovey 1993). وثمة مزية أخرى للتحسينات المتعلقة بالعلاقات البينية وضبط النفس: فهي ترد على مناشدة زيمباردو (Zimbardo 1969) للسيطرة على العواطف حين يتم إغراء الناس ودفعهم إلى إساءة استخدام الحرية والاستسلام للاندفاع والفوضى".

الحرية باعتبارها المصدر والمستفيد من التفكير المركب:

في أنشودة شكر للنقاش الحر الذي يذكرنا بجون ستيوارت ميل John Stuart Mill، يجادل والتر بيجهوت Walter Bagehot (بدون تاريخ / ١٨٦٩) أن "لا شيء ينهض بالفكر سوى النقاش الفكري ولا شيء ينهض بالنقاش الفكري كالاحتكام إلى النقاش ذاته (ص ١٩٩). وتعتبر هذه المقولة معقولة كما أنها منسجمة مع الارتفاع المبهر في اختبارات الذكاء المنتشرة في الغرب (Flynn

(1987) ولكن مثلها مثل القول الفصل لأكتون Acton عن القوة، فهي تعتبر مقترحا للبحث على أفضل تقدير. فهل يمكن أن تكون صحيحة؟ ببادئ ذي بدء، يعتبر المسبب بعيداً عن الأثر المزعوم وهو النهوض بالفكر. فما الذي ينهض بالفكر؟ نسبة كبيرة ربما تصل إلى ٤٠% من التفاوت تتسبب فيه الجينات (Jencks et al 1979, p. 188). بينما قدر كبير مما هو متبقى يشكل مبكراً في الطفولة. (Vernon 1969)، كما يقر بذلك بيجهوت. وثمة أنواع عديدة من "الفكر" مثل "الذكاء العملي" (Sernberg 1998) practical intelligent ليس له علاقة كبيرة بأشكال الفكر التي يتعلمها المرء بالمشاهدة أو بالاشتراك في الاحتكام إلى النقاش.

وعلى المستوى الكلي، كيف لبيجهوت أن يفسر "الدرجة العالية من الفكر" التي يتمتع بها الصينيون في الصين (بدون التمتع بمزية الاحتكام إلى النقاش) والصينيون في تايوان والولايات المتحدة الذين يشتركون في التمتع بتلك المزايا؟ يتمنى المنظرون الديموقراطيون لو أن بيجهوت كان مصيباً ولكن ذلك ليس كافياً لعلماء النفس السياسيين. على سبيل المثال، يجادل باري شوارتز Barry Schwartz 2000 مع تقديم البراهين أن "الحرية والاستقلالية والحكم الذاتي قد تصبح مفرطة وأنه حين يحدث ذلك، يمكن أن يختبر المرء الحرية كنوع من الطغيان. وقد خلق المجتمع الأمريكي الحديث إفراطاً في الحرية وهو ما نتج عنه زيادة في شعور الناس بالسخط على حياتهم والاكتئاب الإكلينيكي. وقد كان المجتمع الأمريكي متأثراً في ذلك بإيديولوجية علم الاقتصاد ونظرية الاختيار العقلاني" (ص ٧٩).

ومن ناحية أخرى، يساعد وجود بدائل بالفعل في النهوض بزيادة ما يطلق عليه علماء النفس "التعقيد الإدراكي" (cognitive complexity) Harvey, 1961) أي "الاحتفاظ في العقل بعدة عناصر أو أبعاد لموقف أو مشكلة ما واستخدام بعض القواعد التكاملية للاختيار من بينها"

(ص ١٠). وفي المقابل، توظف البساطة الإدراكية قاعدة واحدة أو قاعدتين متعارضتين على حد أقصى، وتتجاوب في شكل ثنائي محدود بالحافز. ولقد وجد أن هذا التعقيد هو شرط من شروط عمليات المجموعة الديمقراطية حيث إن تلك العمليات تتضمن آراء متعددة تتطلب التكامل فيما بينها (Schroder and Harvey 1963 ص. ١٦١). وكما يقول بيجهوت (١٨٦٩) حتى يكون للاحتكام إلى النقاش الأثر المرجو منه، لابد للناس أن ترغب في النقاش وإذا قاموا بالمناقشة بالفعل، فلا بد أن يلبوا شروط تلك المناقشات. وأخيرًا، إلى المدى الذي ترتبط فيه الحرية بالبيئات الأكثر تعقيدًا، لابد لها من أن تنتج المزيد من الشجيرات العصبية التي تكون كتلة أكثر ثقلًا في المخ الإنساني، كما هو الحال في الثدييات الأخرى (Kolb and Whishaw, 1998). وإذا لم نفهم "فكر" بيجهوت حرفيًا، وقمنا بترجمته إلى "القرارات، السياسية الذكية"، فسوف نجد فرضية معقولة، خالية من التعميمات غير المضمونة المطلوبة وتبدو مدعومة بالخبرات عن الديمقراطية التي تم التداول حولها (Fishkin 1991; Gutman and Thompson 1996). حسنا، ولكن النزعة المباركة الخاصة بالوسيلة التجريبية لفحص النتائج المفضلة تثير بعض الأسئلة:

حين تؤدي زيادة الاختيارات إلى اختيارات أسوأ

في مقال استقرازي عن توسيع دائرة الاختيار، تتساءل شينا اينجار Sheena Iyengar ومارك ليبير Mark Lepper ص ٩٠٠، 2000 "هل يمكن للمرء أن يرغب الكثير من الشيء الطيب؟. وتشير تجاربهما العملية والميدانية إلى أنه من الأرجح أن يظهر الناس ذوقًا "رقيقًا" نحو الطعام أثناء قيامهم بشراء أغراضهم، وأنه من الأرجح أن يقوم الطلبة بكتابة مقال اختياري لو اجب مدرسي إذا ما تم، في كل من الحالتين، تقديم نوعية محدودة لهم تضم ستة اختيارات بدلا من قائمة عريضة من ٢٤ أو ٣٠ اختياريًا (ص ٩٩٠).

بالإضافة إلى ذلك استمتع المشاركون بعملية الشراء أكثر كما كتبوا مقالات أفضل حين كان لديهم اختيارات أقل. قدم جاكوبي وسبيلر وكوهن Jacoby, Speller and Kohn 1974 أربع أو ست أو ١٢ نوعًا مختلفًا من المنظفات للمتبضعين. ووجدوا أنه وفقا لمعايير المشتريين أنفسهم أو الأشياء التي كانوا يرغبون في شرائها، أنهم اختاروا أشياء أسوأ حين كانت الاختيارات أمامهم أكبر عما كانت أقل وعلى عكس تجربة اينجارو ليبر، أعجب المتبضعون التابعون لجاكوبي وزملائه أكثر بالعدد الأكبر من الاختيارات. أما احتمال أنه كلما كثرت الاختيارات. كلما ساءت نوعية الاختيار، فقد أدخل إلى كتب سلوك المستهلكين كنتيجة يوثق بها بدرجة ما رغم تعارضها مع الفهم الشائع (Engel, Blackwell and Kollat 1978, p. 602). وبالنسبة لعلماء السياسة، فإن التجربة مع التصويت الاسترالي الطويل (وتوسيع الاختيارات)، يجعل من نزعة تدهور نوعية الاختيار مع زيادة الاختيارات، ومع الانخفاض المتعاقب في المعلومات عن كل اختيار، يجعل منها مشكلة سياسية مألوفة.

العبء المعرفي:

ثمة قدر قليل من الشكاوى عن الحداثة مألوف بشكل أكبر من الادعاء بنزوعها لفرض حوافز ومعلومات على الناس مما هو أكبر من قدرتهم على التعامل معها واستيعابها. ويقال إن عبء الحافز Overload stimulus هو سبب لغياب الألفة في المدن (Milgram 1974) أو المعدلات المتدنية من السلوك الاجتماعي في التقاطعات المزدحمة (Korte, Ytema and Toppen, 1975) أو التأثير المحدود للإعلان (Mullen and Johnson 1990) والانسحاب السياسي: على سبيل المثال، كثيرا ما أدرجت المادة التالية في المسوحات السنوية لدراسات الانتخابات الوطنية: "في بعض الأحيان، تبدو السياسة والحكم على درجة عالية من التعقيد بحيث لا يتمكن شخص مثلي من فهم ما يحدث". من

عام ١٩٥٢ إلى ١٩٩٢ وافق حوالي ٧٥% من الجمهور على تلك الجملة (بنك معلومات NES). وبشكل أكثر عمومية "يُقدر أن قدرًا أكبر من المعلومات قد أنتج خلال الـ ١٥ عامًا المنصرمة مقارنة بالتاريخ السابق كله (London, Independent, August 4 1991, p. 18).

وتوثق دراسات المستهلك والدراسات الإدارية والدراسات السياسية الآثار الشاذة لعبء المعلومات. وتشير دراسة عن اختيارات المستهلك من حبوب الإفطار أنه مع وجود ١٦ نوعًا و ٣٥ بعد (حلاوة المذاق، والتغذية والملبس إلخ.... $١٦ \times ٣٥ = ٥٦٠$ خلية) كان متوسط عدد الأنواع المستخدمة ٤,٩، بينما أبدى ٥/١ المتبضعين فقط اهتمامًا بالأنواع المألوفة لديهم (Jacoby 1976). وعلى المستوى الإداري، "حين يكون المديرون مغمورين في البيانات، فإنهم يرتكبون أخطاء أكبر ويسئون فهم الآخرين وينهرون زملاءهم. وتكون المحصلة نتائج مغلوبة وقرارات غبية، مما يزيد من إمكانية حدوث خسائر مالية للشركات" (Murray, 1998, p. 42). وفي دراسة مستوى التفكير في تجربة لحل المشاكل السياسية المذكورة أعلاه، وجد أن تعقيد التفكير قد اتبع تعقيد المشكلة حتى وصل إلى نقطة الانكسار (التي تختلف من مشارك إلى آخر) ثم انخفض بشدة إلى أكثر الموجزات الإدراكية بساطة في التفكير (Schroder, Driver and Streufert, 1967).

الاختيارات المبنية على المعلومات:

في دفاعهم عن الحرية، يود الفلاسفة، وهم ليسوا على درجة كبيرة من العلم عن مآزق عمليات الاختيار - أن يحددوا أنهم لا يعنون أيًا من الاختيارات القديمة، بل "الاختيارات المبنية على المعلومات" (مثلا Griffin 1986) وليس واضحًا كيف يتكيف هذا المعيار للاختيارات المقبولة مع عبء المعلومات، ولكن ربما يشير إلى نوع خاص من المعرفة مثل المعرفة الذاتية

أو المعرفة التأملية. وفي تجربة، طلب ويلسون وشولر Wilson and Schooler 1991 من الطلبة أن يحلوا كافة أسبابهم لاختيار نوع معين من الطعام. وفي تجربة أخرى، طلب منهم أن يقيموا مزايا قائمة من الكورسات التي قد يدرسونها. وقد تسبب نوعا الاستبطان في قيام الناس باختيارات إذا ما قورنت بالعينات الضابطة، نجد أنها قد اتفقت بدرجة أقل مع رأى الخبراء". (ص ٢) والذي يبدو أنه قد حدث هو أن التركيز على الأسباب وعلى تقسيم المزايا قد ألهى الناس عن الصفات الموضوعية للأشياء التي كانوا يختارون من بينها. ومثل الاختيار العقلاني، يعتبر "الاختيار المبني على المعلومات" قائمة من الأشياء المرغوبة التي ينبغي تنفيذها، ولكنها بدون منهج - حالة معرفية بدون عملية معرفية لتنفيذها. وفي هذا المقام، يمكن لعالم السياسة أن يكون معيناً.

أما مجال المآزق التي قد تحدث عند الاختيار، فإنه مجال واسع: استخدام الصور النمطية كاختيار أولى، والبحث عن وسائل مختصرة لاتخاذ القرارات التي قد تكون مضللة، والعجز عن الالتزام إراديا بعدم التفكير في الصفة (مثلا لون البشرة)، عدم القدرة على الوصول إلى قرار بمجرد أن يتم توضيح التفضيلات، وما إلى ذلك. وبقراءة ماكتبه جون ستيوارت ميل (1859 - 1910) John Stuart Mill واسايا بيرلين Isaiah Berlin (1969) أو ستيوارت هامبشير Stuart Hampshire (1995) عن الحرية، يمنح الضمير اللبيرالى وهجا محبباً. وعند قراءة أعمال ريتشارد نيسبت Richard Nisbett ولى روس Lee Ross (1980) عن "أوجه القصور العديدة" في الاستتباط الإنساني أو روبرت زاجونك Robert Zajonc (1980) عن أولوية التقييم العاطفى على التقييم الإدراكي، يتساءل المرء كيف تعاملت الإنسانية بهذا الشكل الجيد مع خلق الديموقراطيات والحفاظ عليها عبر الأعوام. وحين نتمكن من معرفة أوجه القصور فقد يمكننا أن نفعل ما هو أفضل.

المساواة باعتبارها غاية سياسية

تحتوى المساواة على وضع معرفى مختلف عن الحرية، وهو ما يعنى أنه يمكن القول - على غرار ما يرى ر. م. هار R M Hare 1981 (١٩٨١) - أن من المنطقي أن تتلقى الأشياء المماثلة معاملة مماثلة، أو أن هناك تبريراً لاهوتياً لمعاملة مخلوقات الله بالاهتمام المماثل؛ أو كما يرى كانت (١٧٩٧/١٩٤٩) أنه نظراً لأن الكرامة الإنسانية غير قابلة للمقايضة، فليس لها سعر للصرف؛ أو وفقاً لرولز Rawls (١٩٧١) نظراً لأن العدالة نفسها يتم تعريفها بالمعاملة المتساوية، هناك ما يدعو إلى تبرير أية ممارسة تبتعد عن الالتزام بالمساواة. على غرار العلوم الأخرى، يقف علم النفس عاجزاً عن الرد على تلك الحجج. غير أنه بمجرد بروز حجة لها ترابط منطقي، نجد أنفسنا على أرضية عملية، ولا يمكن أن نستند فقط إلى تبريرات أخلاقية مسبقة، وإنما علينا تتبع سلاسل سببية من أجل الوصول إلى تحليل ذى تكلفة فعالة (بكل المعايير الضمنية المرتبطة به) فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالمساواة. على سبيل المثال: هل حقاً تساهم الظروف المتساوية فى تحقيق الرفاهة الذاتية؟ لا يتوصل تحليل فينهوفن Veenhoven (١٩٩٣) الذى أجراه عبر ٢٣ بلداً حول العلاقة بين الدخل المتساوى والرفاهة إلى وجود تلك الصلة. وتأكيداً على هذه النتيجة، جاءت دراسة لاحقة لـ ٥٥ بلداً (Diener et al, 1995 ص. ٨٦١) لتجد أنه مع تثبيت مستوى الدخل، يصل معدل الارتباط إلى مستوى ٠,٤ وهو مستوى غير دال فى قياس SWB^(٣٤٩).

قد يؤدي الأثر الإيجابى المعروف للمقارنات التنازلية (Wills. 1981) إلى منع المساواة من تعظيم قياس SWB فى أية مجموعة سكانية

(٣٤٩) Subjective Well-being مقياس دولى يقوم على الرصد الكمي لدرج رؤية الأفراد لمتعتهم بالرفاهة (المرجع)

(Brickman and Campbell 1971). ومع التخلي عن المكانة المسبقة للحجج المتعلقة بالمساواة، ينبغي أن تتناول أيضا تلك الحجج الآثار التي تحدثها على النضال والتحفيز، وإمكانية تزايد الحسد كلما ظهرت فروق صغيرة طالما أصبحت المساواة هي المعيار الحاكم (Tocqueville 1945 المجلد ٢ صفحة ١٣٥)؛ كما يجب أن تحدد ما إذا كان يرغب الناس فعلا في المساواة في الدخل. لقد توصلت لين (Lane 1959) إلى أن فكرة المساواة في الدخل كانت تخيف أفراد الطبقة العاملة الذين لم يكن اهتمامهم ينصب على ارتفاع دخل النخبة، وإنما كانوا مستاءين من فكرة حصول من هم أقل منهم طبقيا على الدخل نفسه الذي يحصلون هم عليه.

والفكرة هنا هي أنه لا يجب النظر إلى القيم التي تبدو وكأنها تبرر لهذه الأهداف الديمقراطية - كالحرية والمساواة - باعتبارها معيارا للحكم على مؤسساتنا وممارساتنا باعتبارها الإنجاز النهائي المطلوب، وإنما بصفتها وسائل لتحقيق تلك النتائج النهائية التي لم يتم استكشافها بعد.

سيكولوجيا الأهداف السياسية النهائية

"لقد أدرك علماء النفس في مجال الشخصية منذ زمن طويل أن عملهم مشبع بالقيم، سواء كانت قيمهم الخاصة، أو قيم الثقافات التي يعملون في إطارها" (Haan 1977). عند الحديث عن الصحة النفسية "يؤكد الشخص أن هذه الخواص النفسية "جيدة"؛ ومن الطبيعي أن يبرز السؤال التالي: جيدة لماذا؟ هل هي جيدة بالنسبة لأخلاقيات الطبقة المتوسطة؟ هل هي جيدة بالنسبة للديمقراطية؟ هل هي جيدة من أجل استمرار الوضع القائم؟ وقد تمتد قائمة التساؤلات" (Jahoda 1958 ص. ٧٧). وهكذا، يحمل علماء النفس مجموعة من القيم (أحيانا ما) يدركونها، و(أحيانا ما) يتجه علمهم في اتجاهها. قد يعود السبب في كون "معظم علماء النفس ذوي توجه ليبرالي

سياسيا، بينما لا يحظى المحافظون منهم بتمثيل مهم" إلى القوى الانتقائية التي توجههم (Redding 2001 ص. ٢٠٥). كيف ينعكس تطبيق القيم المقبولة (أحيانا) والنزعة الليبرالية - غير المعترف بها علنا - على رسم الأغراض السياسية النهائية؟

الغايات السياسية النهائية في عصر النزعة الإنسانية الجديدة

على الرغم من أنه تم مؤخرا استعمال مصطلح "الإنسانية" في مواجهة العلم، أود استعمال هذا التعبير بالمعنى التنويري الأقدم، أى بوضع البشر، وليس الله أو الماديات، في مركز النظام القيمي الذى يحكمنا؛ وبطريقة شريرة، أود تسميتها بالإنسانية الجديدة، بمعنى تطبيقها على عصر ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة. هذا التوكيد له سلطة فلسفية؛ وهو ما نجده على سبيل المثال، حينما يقول ديفيد روس (١٩٣٠) متحدثا عن القيم المطلقة: "تأمل أى عالم متخيل تعتقد أنه خال تماما من العقل، وسوف تخفق فى إيجاد أى شيء فى هذا العالم يمكن وصفه بالجيد فى حد ذاته". وفى فترة سابقة، قال النفعى هنرى سيدجويل (١٩٠٧): "لو نظرنا بتأن إلى تلك النتائج الدائمة التى عادة ما يحكم عليها بأنها جيدة، وهى مختلفة عن صفات البشر، لا يمكن بعد هذا التأمل أن نجد شيئا يبدو وكأنه يحمل صفة الجودة تلك". لأسباب مفهومة جيدا فى علم اجتماع المعرفة، يقوم علماء النفس بتقييم الموضوعات التى يدرسونها، أى البشر، باعتبارها تعلو غيرها، تماما كما يفعل الاقتصاديون مع السوق والمنظرون السياسيون مع الديمقراطية. إنهم رسل النزعة الإنسانية الجديدة.

إلا أننى أريد المضى قدما، وتحديد ما يستطيع أن يضيفه علماء النفس - بما لهم من نفوذ وثقل - فيما يتعلق بالبشر فى مجال الإضافة إلى الغايات السياسية. تلك الصفات هى التنمية البشرية والرفاهة الذاتية. فكما يحدث

بالنسبة للمطالبة بالخيرات المطلقة، تعد تلك المزايا فى تحليلها النهائى مجرد تأكيدات؛ غير أن التفكير المنطقى يقول إنه نظرا لأن الأمر هنا يتعلق بالبشر الذين يمثلون قيمة، يجب أن تكون لقيمتهم صفات محددة تصبح أفضل لو تم تطويرها بطريقة ما بدلا من طريقة أخرى. ونلاحظ أنه بالنسبة لأساتذة علم الأخلاق، تعد الفضيلة (أى:الضمير، والتقصص العاطفى، والنزعة إلى الخير) هى السمة الإنسانية الأساسية. وإذا كانت تحمل حياة الناس كل هذه القيمة، فإنه (وفقا لمنطق ليس خطيا تماما) يمكن الاستدلال أن نوعية الحياة التى يعيشونها لها حصة فى هذه القيمة.

الحكم والرفاهة الذاتية

لقد اكتفى مفكرو التنوير الذين صاغوا إعلان الاستقلال ومسودة دستور الولايات المتحدة باقتراح قيام الحكومة بتسهيل السعى الفردى إلى السعادة، دون الوعد بأن تلك الحكومة سوف تجعل الناس أكثر سعادة، أو الادعاء بأنها قادرة على ذلك. تشير الدراسات العابرة للثقافات إلى أنه بعد تثبيت إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد، لا توجد علاقة بين مستوى الممارسات الديمقراطية والسعادة (Veenhoven, 1993; ص. ٥٠ Diener et all 1995 ص. ٨٦١). ومع وجود علاقة فى أوروبا بين عدد سنوات استقرار الديمقراطية والسعادة (Inglehart and Rabier 1986 ص. ٥٢)، يرى الكاتبان أنه بينما تساهم السعادة فى استقرار الديمقراطية، لا يستطيعان القول بأن الديمقراطية تؤدى إلى إسعاد الناس. غير أن النقطة الأساسية هنا تتعلق باتجاه آخر. فعلى الرغم مما يراه أرسطو، هل صحيح حقا أن تقييم الناس للسعادة يتم فى جميع المجتمعات بالطريقة والدرجة نفسها؟ يبدو أن هذا غير صحيح؛ فقد وجد كل من سوه، ودينر، وأويشى، وتريانديس (١٩٩٨) من خلال استعمال مقاييس متنوعة للفردية والتبعية البينية (الجماعية) أنه مع

احتلال السعى إلى السعادة لأولوية عالية في المجتمعات التي تتسم بالنزعة الفردية، لم تحتل نفس المكانة في المجتمعات ذات النزعة الجماعية (الآسيوية أساسا)، حيث حظيت بالأولوية فكرة التناغم بين الناس، وتأدية الواجبات. عند طرح السؤال على أنفسهم ما إذا كانوا سعداء، وجد أن عديداً من الآسيويين لم يفكروا في الأمر بكل بساطة. بطبيعة الحال، هناك مشكلة محيرة هنا: لو أن القيام بالواجب يمثل مكافأة داخلية، ألا يعد ذلك وسيلة أخرى للسعى إلى السعادة؟ ولو كان الأمر كذلك، لأمكن القول أن الرجل المتكشف الصارم إنسان سعيد، ملئ بالبهجة الداخلية فيما وراء زيه الأسود ووجهه المرير. أعتقد أنه يمكننا - دون شد الأمور فيما لا تحتمل - التمييز بين المشاعر النابعة من إرساء السلام داخل ضمير متوتر، ومشاعر السعادة التي تقود الناس على امتداد العالم إلى الضحك والشعور بالراحة (Davidson and Fox 1982).

ومع ذلك، فالإجابة واضحة: من خلال التخفيف من الآلام المترتبة على عدم الاستقرار الاقتصادي، والتمييز، والإقصاء، والتدخل في الحياة الخاصة، والأفعال العقابية سواء داخل أو خارج النظام القانوني، فمن شأن الحكم أن يخفف من وطأة الحزن والأسى على أقل تقدير.

التنمية البشرية باعتبارها غاية سياسية

هل تعد التنمية البشرية غاية سياسية بقدر ما هي غاية نفسية؟ لقد اعتبر كل من أرسطو (١٢٨٠ قبل الميلاد)، ودوركايم (١٩٧٣)، وج. س. ميلز (١٨٦١/١٩١٠) - ضمن آخرين - أن نوعية الناس داخل نظام سياسى ما هو المعيار لتقييم نوعية هذا الحكم؛ إلا أن استيعاب هؤلاء المؤلفين لكيفية تطوير الصفات المرغوب فيها كان ضعيفا. وقد أخفق أيضا علم النفس السياسى فى الاستلھام من علماء النفس المتخصصين فى التنمية البشرية؛

ويرى لين (٢٠٠٢) أن "قلب علم النفس السياسى رأسا على عقب" قد يكون هو العلاج؛ فبالنسبة للمتخصصين فى العلوم السياسية، تستند معظم معتقداتهم حول كيفية تأثير الحكم على طباع المواطنين إلى مجرد تماثل فى الشكل بين البنية الاجتماعية واستجابة الشخصية (مثال Norton 1991): بمعنى أنه لو كان الجانب السياسى أكثر قابلية لاحتواء الناس، قلت النظرة الدونية للمستبعدين. إذا ما تم منح الناس حق الاقتراع، سيكتسبون مشاعر جديدة بالتمكين؛ ولو كانت السياسات الضريبية أكثر تقدمية، لشعر الناس بمزيد من المساواة، ولتعاملوا بمساواة أكبر فيما بينهم. فى كل حالة، هناك بحث ينفى تلك الفرضيات المنطقية. لا يوجد هناك علم أو نظرية حول كيفية مساعدة الحكومات لشعوبها على اكتساب مزيد من الثقة فى النفس، والاستقرار النفسى، والتحدى بالإنسانية، والسلوك كمواطنين مسئولين؛ هذا، لو كان فعلا فى قدرة الحكومات القيام بذلك. لم يتم التوصل بعد إلى درجة وطريقة تأثير الحكومة على الصفات الشخصية؛ فقد وجد فراى وستوتزر (٢٠٠٠) أن مقارنة بالولايات السويسرية الأخرى، ينعم السكان الذين يعيشون فى ولايات تسمح للمواطنين بمزيد من المشاركة فى أمور حكوماتهم المحلية (ديمقراطية مباشرة) بسعادة أكبر؛ كما وجد ستون وكامنير ودورهايم (٢٠٠٠) أن درجة تعرض الشبان من البيض والسود للأحداث السياسية المتوترة فى جنوب أفريقيا يرتبط خطيا بمستوى أعراض الكرب الشخصى.

لاحظوا أيضا أن الحكومة بوسعها أن تفعل عديدا من الأشياء من أجل النهوض بالمهارات المعرفية، والضبط العاطفى الذاتى، والإحساس بالكفاءة (Lane 1994). و لكن، بدلا من الدخول فى جدل برامجى، دعونى أتناول تلك القضية المركزية الشائكة المتعلقة بمعايير "الناس الأفضل". هل تمثل الأهداف التى طورها علماء النفس فى الغرب (الأمريكيون أساسا) عنصر جذب عام؟ لا شك أن محاولة الإجابة على هذا السؤال ستكون مختلطة.

هل يمكن للتنمية البشرية أن تصبح غاية ذات معنى عابرة للثقافات؟

فى بداية السبعينيات، درس د. هـ. هيث (١٩٧٧) مفاهيم شخصية (الذكر) الناضج فى خمسة مواقع تقع فى ثلاثة بلدان (الولايات المتحدة، وإيطاليا، وتركيا)، مقدما للمستجوبين المعايير التالية لتقييم النضج بعد تطويرها نتيجة لمناقشات مطولة معهم فى البلدان الثلاثة: ١) التعويل على التحكم فى السلوك؛ ٢) توافر الإحساس بالاتجاه مصحوبا بتحكمات حاسمة ولكنها مرنة؛ ٣) وحدة الفعل، والمشاعر، والفكر؛ ٤) إحساس دقيق وإيجابى بالهوية.

تمت مصاحبة التقييم الإجمالى بتحقيق تفصيلى حول السمات المعرفية، والعاطفية، والسلوكية للشخصيات "الناضجة" و"غير الناضجة". فى النهاية، توصل هيث إلى أنه "لو أمكن القول بإمكانية اعتبار الاتفاق على المعانى والتقييمات شكلاً من أشكال المشروعية، فإنه تم التأكد من صدق تلك المفاهيم والمعايير عبر الثقافات والخواص الذاتية". يحمل تعبير "النضج" معانى متقاربة تماماً فيما بين عينات أمريكا، وإيطاليا، وتركيا؛ ولكن هناك بالطبع بعض الفروق أيضاً، منها: أن السلوك الذى كان يراه الأمريكيون طبيعياً، اعتبره المستجوبون فى تركيا "عدوانياً" و"ضاغطاً"؛ وما وجدته الإيطاليون الجنوبيون شكلاً من أشكال التواضع المناسب، اعتبره الأمريكيون نوعاً من السلبية.

كما بحث كلاوس شيرير وآخرون (1986) الخبرات العاطفية الذاتية للفرح، والحزن، والخوف، والغضب فى ثمانية بلدان أوروبية، وحللوا السوابق، والقوة، والحافز المرتبط بالظرف، ومعامل الارتباط الشخصية مع تلك المشاعر، وذلك على عينة من ٧٧٩ حالة؛ وقد وجدوا فروقاً قليلة ذات مغزى وفقاً للثقافة الوطنية (ص. ١٨٩)، على الرغم أنه - لدهشة المؤلفين -

وجدوا أن البريطانيين أكثر حساسية من الآخرين تجاه الاستمتاع الجسدي، وأن السويسريين أكثر تعبيراً عاطفياً.

وبطريقة مماثلة، وجد كل من شوارتز وباردي (٢٠٠١) تجانساً ملفتاً للانتباه عبر الثقافات فيما يتعلق بترتيب القيم في صفوف المعلمين في ٥٦ بلداً، وفي صفوف الطلاب في ٥٤ بلداً، وفي عينات ممثلة في ١٤ بلداً. في جميع هذه العينات، اعتبرت المجالات الأكثر أهمية هي: "النزعة إلى عمل الخير"، و"التحكم الذاتي"، وقيم "الخلاصية"؛ بينما نظر إلى قيم "السلطة"، و"التقاليد"، و"التحفيز" باعتبارها الأقل أهمية؛ هذا وقد جاءت قيم "الأمان"، و"التطابق"، و"الإنجاز"، و"المتعة" لتحلّ موقعا وسطاً فيما بين الاثنين. وصف المؤلفون هذا الترتيب بأنه عابر للثقافات، حيث وجدوا أن "تراتبية القيم في ٨٣% من العينات لها معمل ارتباط لا يقل عن ٨٠. فيما يتعلق بهذا الترتيب العابر للثقافات".

وبالطبع، هناك تنوعات واختلافات ثقافية ترتبط بالأساليب المعرفية (لي جون، بنج ونيست، ٢٠٠٠)، وبقيم أخرى (Ingelhart 1990, 1997; Schwartz and Bilsky, 1990; Trindis 1995; Schweder.) وبالقواعد المعنوية (Mahapatra and Miller 1990; Brislin 1983, Feather) والسيطرة الداخلية (1967, Lao 1977, Price Williams 1985)؛ مما يجعل من الصعب المناداة بمعايير عالمية للتنمية البشرية. يساهم تيتلوك، وكريستل، وإلسون، وجرين، وليرنر (٢٠٠٠) في توضيح سبب عدم "سعى الناس في أطر متعددة إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة نفعية أو معرفية، وإنما يناضلون من أجل حماية القيم المقدسة من التجاوزات العلمانية المترتبة على الاتجاهات المجتمعية المتنامية نحو رأسمالية السوق (والضغوط المتزامنة لوضع كل شيء محل المقايضة) والنزعة العلمية الطبيعية (والضغوط الموازية لمعرفة إلى ما ستؤدي منطقياً). تترجم التنمية البشرية بطريقة مختلفة في المجتمعات

المختلفة، ولا يرتبط ذلك فقط بإضفاء الطابع الغربى (الذى قد يشير إلى الشكوى المتسببة فى الهجوم على العولمة)، بل أيضا كما يشير إليه إنجلهارت (١٩٩٧) - كشكل من أشكال الإجابة المسبقة على تتلوك - إلى وجود اتجاه عالمى فيما بعد الحداثة للانتقال من مصادر السلطة التقليدية (الدين والعادات) إلى المصادر الانتخابية والبيروقراطية، ومن القيم الضمنية للنضال من أجل الأمان ومن أجل الحياة فى حد ذاتها إلى القيم المحفورة فى المفاهيم التى أصبحت تحظى بتوافق متنام حول نوعية أفضل من الحياة. لقد خطت النزعة الإنسانية الجديدة بضعة خطوات فى رحلة طويلة قد يكون مرشدها ودليلها هو علم النفس السياسى.

"من هو الإنسان الذى تخاطبه بطريقة واعية؟"؛ فى الواقع، قال كل من ديفيد روس (١٩٣٠) وهنرى سيدجويك (١٩٠٧) أن العقل والشخص البشرى يمثلان إجمالى ما هو قيم فى الكون الذى ننتمى إليه. هل تغيب هذه القيمة فى دراساتنا حول العزو، والضبط الذاتى، والعلاقات بين الأفراد، الخ؟ أعتقد هذا. هناك أسباب قوية لكى لا يطرح علم النفس أسئلة مثل: "ما الإنسان؟" أو "لماذا البشر قيمون؟"؛ ففى طرح هذا السؤال فقدان للمصداقية العلمية لعلم النفس. ولكن، تحت غطاء هذا التزاوج مع العلوم السياسية، دعونا نترك هذه الأسئلة غير العلمية تطفو على السطح، ولنساعد علماء النفس - بطريقة عاقلة - فى الإجابة على السؤال الملح: كيف يمكن للحكومات مساعدة الناس فى اكتساب مزيد من الثقة فى النفس، والأمان النفسى، والسمات الإنسانية، وأن يصبحوا مواطنين مسئولين؟

▲ Note

1. The concept of *interests* seems unfamiliar to psychology; at least the term is not in the index of the third edition (1985) of the *Handbook of Social Psychology*, edited by Gardner Lindzey and Elliot Aronson, and is mentioned only as vocational interests in *PsyInfo* on the Internet.

▲ References

- Abelson, R. P. (1981). Psychological status of the script concept. *American Psychologist*, 36, 715-721.
- Abelson, R. P., Aronson, E., McGuire, W. J., Newcomb, T. M., Rosenberg, M. J., & Tannenbaum, P. H. (Eds.). (1968). *Theories of cognitive consistency: A sourcebook*. Chicago: Rand-McNally.
- Abramson, P. R., Aldrich, J. H., Paolino, P., & Rohde, D. (1992). "Sophisticated" voting in the 1988 presidential primaries. *American Political Science Review*, 86, 55-69.
- Acton, Lord (J. Emmerich). (1904/1887). Letter to Bishop Mandell Creighton 1 April 1887. In *Life and letters of Mandell Creighton* (Vol. 1, p. 172). London: Longmans, Green.
- Andrews, F. M., & Withey, S. B. (1976). *Social indicators of well-being: Americans' perceptions of life quality*. New York: Plenum.
- Aristotle. (1961/1952). *Nicomachean ethics*. (H. Rackham, Trans.). Oxford: Blackwell. Selections reprinted in R. B. Brandt (Ed.), *Value and obligation* (pp. 57-85). New York: Harcourt, Brace and World.
- Aristotle. (1909). *Politics*. (B. Jowett, Trans.). Oxford: Clarendon Press.
- Bachrach, P. & Baratz, M. S. (1962). Two faces of power. *American Political Science Review*, 56, 947-952.
- Bagehot, W. (n.d. 1869)). *Physics and politics* (new ed.). London: Kegan Paul, Trench, Trubner.
- Bales, R. F. (1950). *Interaction process analysis: A method for the study of small groups*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Bay, C. (1965/1958). *The structure of freedom*. New York: Atheneum.
- Bem, D. J. (1972). Self-perception theory. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 6, pp. 1-62). New York: Academic Press.
- Bem, Daryl J., & David C. Funder. (1978). Predicting more of the people more of the time: Assessing the personality of situations. *Psychological Review*, 85, 485-501.
- Bennett, L. (1998). The uncivic culture: Communications, identity, and the rise of lifestyle politics. *PS: Political Science and Politics*, 31, 741-761.
- Bentham, J. (1954). *Jeremy Bentham's economic writings* (W. Stark, Ed.). Vol. 3. London: Royal Economic Society.
- Bentley, A. (1911). *The process of government*. Chicago: University of Chicago Press.
- Berlin, I. (1969). *Four essays on liberty*. London: Oxford University Press.
- Borcherding, T. F., Pommerchne, W., & Schneider, F. (1982). *Comparing the efficiency of private and public production: The evidence from five countries*. Zurich: Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich.

- Boulding, K. E. (1973). *The economy of love and fear: A preface to grants economics*. Belmont, CA: Wadsworth.
- Brehm, J. W. (1972). *Responses to the loss of freedom: A theory of psychological reactance*. Morristown, NJ: General Learning Press.
- Brickman, P., & Campbell, D. T. (1971). Hedonic relativism and planning the good society. In M. H. Appleby (Ed.), *Adaptation-level theory: A symposium* (pp. 278-302). New York: Academic Press.
- Brislin, R. W. (1983). Cross-cultural research in psychology. *Annual Review of Psychology*, 34, 363-400.
- Brody, R. A., & Sniderman, P. M. (1977). From life space to polling place: The relevance of personal concerns for voting behavior. *British Journal of Political Science*, 7, 337-360.
- Browning, R. P., & Jacob, H. (1954). Power motivation and the political personality. *Public Opinion Quarterly*, 28, 75-90.
- Bury, J. B. (1955/1920). *The idea of progress*. New York: Dover.
- Cataldo, E. F., Johnson, R. M., & Kellstadt, L. A. (1968). Social strain and urban violence. In L. H. Masotti & D. R. Bowen (Eds.), *Riots and rebellion: Civil violence in the urban community* (pp. 285-298). Beverly Hills, CA: Sage.
- Christie, R., & Geis, F. L. (1970). *Studies in Machiavellianism*. New York: Academic Press.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. Apter (Ed.), *Ideology and discontent* (pp. 206-261). New York: Free Press.
- Crosby, F. J. (1982). *Relative deprivation and working women*. New York: Oxford University Press.
- Crozier, M. (1964/1963). *The bureaucratic phenomenon*. Chicago: University of Chicago Press.
- Davidson, R. J., & Fox, N. A. (1982). Asymmetrical brain activity discriminates between positive versus negative affective stimuli in human infants. *Science*, 218, 1235-1237.
- Diener, E., Diener, M., & Diener, C. (1995). Factors predicting the subjective well-being of nations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 69, 851-864.
- DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1991). Introduction. In W. W. Powell & P. J. DiMaggio (Eds.), *The new institutionalism in organizational analysis* (pp. 3-33). Chicago: Chicago University Press.
- Doob, L. (1971). *The patterning of time*. New Haven: Yale University Press.
- Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy*. New York: Harper.
- Elster, J. (Ed.). (1985). *The multiple self*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Engel, J. F., Blackwell, R., & Kollat, D. R. (1978). *Consumer behavior* (3rd ed). Hinsdale, IL: Dryden Press.
- Feather, N. T. (1967). Some personality correlates of external control. *Australian Journal of Psychology*, 19, 253-260.
- The Federalist*. (1894/1790). *The Federalist and other constitutional papers* (E. H. Scott, Ed.) Chicago: Albert, Scott.
- Ferejohn, J. A., & Fiorina, M. P. (1974). The paradox of not voting: A decision theoretic analysis. *American Political Science Review*, 68, 525-546.
- Festinger, L. (1957). *A theory of cognitive dissonance*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Fishkin, J. S. (1991). *Democracy and deliberation: New directions for democratic reform*. New Haven: Yale University Press.

- Flynn, J. R. (1987). Massive IQ gains in 14 nations: What IQ tests really measure. *Psychological Bulletin*, 101, 171-191.
- Foster, C. A., & Rusbult, C. E. (1999). Injustice and powerseeking. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 834-849.
- Frank, R. H. (1990). Rethinking rational choice. In R. Friedland & A. F. Robertson (Eds.), *Beyond the marketplace: Rethinking economy and society* (pp. 53-87). New York: de Gruyter.
- Frey, B., & Stutzer, A. (2000). Happiness, economy, and institutions. *Economic Journal*, 220, 918-938.
- Frey, B. S. (1997). *Not just for the money: An economic theory of personal motivation*. Cheltenham, England: Elgar.
- Friedland, R., & Robertson, A. F. (1990). Beyond the marketplace. In R. Friedland & A. F. Robertson (Eds.), *Beyond the marketplace: Rethinking economy and society* (pp. 3-49). New York: de Gruyter.
- Friedland, R., & Alford, R. R. (1991). Bringing society back in: Symbols, practices, and institutional contradictions. In W. W. Powell & P. J. DiMaggio (Eds.), *The new institutionalism in organizational analysis* (pp. 232-263). Chicago: University of Chicago Press.
- Gibb, C. A. (1979). Leadership. In G. Lindzey & E. Aronsons (Eds.), *The handbook of social psychology* (2nd ed., vol. 4, pp. 26-27). Reading, MA: Addison-Wesley.
- Gilbert, D. T., Jones, E. E., & Pelham, B. W. (1987). Influence and inference: What the active perceiver overlooks. *Journal of Personality and Social Psychology*, 52, 861-870.
- Gilens, M. (1999). *Why Americans hate welfare: Race, media, and the politics of anti-poverty policy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Glatzer, W. (1991). Quality of life in advanced industrialized countries: The case of West Germany. In F. Strack, M. Argyle, & N. Schwarz (Eds.), *Subjective well-being: An interdisciplinary perspective* (pp. 261-279). Oxford: Pergamon.
- Goleman, D. (1998). *Working with emotional intelligence*. New York: Bantam.
- Green, D. P., & Shapiro, I. (1994). *Pathologies of rational choice: A critique of applications in political science*. New Haven: Yale University Press.
- Griffin, J. (1986). *Well-being: Its meaning, measurement, and moral importance*. Oxford: Clarendon Press.
- Gutman, A., & Thompson, D. (1996). *Democracy and disagreement*. Cambridge, MA: Belknap Press.
- Haan, N. (1977). *Coping and defending: Processes of self-environment organization*. New York: Academic Press.
- Hampshire, S. (1975). *Freedom of the individual* (Rev. ed.). Princeton: Princeton University Press.
- Hardin, C. D. (1995, January). The influence of the immediate situation on memory for previous self-evaluations. *Dissertation Abstracts International*, 55 (7-B), 3062. University Microfilms.
- Hare, R. M. (1981). *Moral thinking: Its levels, method and point*. Oxford: Clarendon.
- Harvey, O. J., Hunt, D., & Schroder, H. M. (1961). *Conceptual systems and personality organization*. New York: Wiley.
- Heath, D. H. (1977). *Maturity and competence: A transcultural view*. New York: Wiley.
- Hecklo, H. (1974). *Modern social politics in Britain and Sweden*. New Haven: Yale University Press.

- Hempel, C. G. (1952). *Fundamentals of concept formation in empirical science*. In *Foundations of the unity of science*. Vols. 1-2 of *International encyclopedia of unified science*. Chicago: University of Chicago Press.
- Herring, E. P. (1938). How does the voter make up his mind? *Public Opinion Quarterly*, 2, 31-50.
- Himmelweit, H. T. (1990). Societal psychology: Implications and scope. In H. T. Himmelweit & G. Gaskell (Eds.), *Societal psychology* (pp. 17-45). London: Sage.
- Hobbes, T. (1950/1650). *Leviathan*. New York: Dutton.
- Hoffman, M. L. (1981). Is altruism part of human nature? *Journal of Personality and Social Psychology*, 40, 121-137.
- Hofstede, G. (1984). *Culture's consequences: International differences in work-related values*. (Abridged ed.). Beverly Hills, CA: Sage.
- Hogarth, R. M., & Reder, M. W. (1987). Introduction: Perspectives from economics and psychology. In R. M. Hogarth & M. W. Reder (Eds.), *Rational choice: The contrast between economics and psychology* (pp. 1-23). Chicago: University of Chicago Press.
- Hovland, C. I., Janis, I., & Kelley, H. H. (1953). *Communication and persuasion: Psychological studies of opinion change*. New Haven: Yale University Press.
- Inglehart, R. (1997). *Modernization and postmodernization: Cultural, economic, and political change in forty-three societies*. Princeton: Princeton University Press.
- Inglehart, R. (1990). *Culture shift in advanced industrial society*. Princeton: Princeton University Press.
- Inglehart, R., & Rabier, J.-R. (1986). Aspirations adapt to situations—but why are the Belgians so much happier than the French? A cross-cultural analysis of the subjective quality of life. In E. M. Andrews (Ed.), *Research on the quality of life* (pp. 2-55). Ann Arbor, MI: Institute for Social Research.
- Isen, A. M. (1987). Positive affect, cognitive processes, and social behavior. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 20, pp. 203-253). New York: Academic Press.
- Iyengar, S., & Kinder, D. R. (1987). *News that matters*. Chicago: Chicago University Press.
- Iyengar, S. S., & Lepper, M. R. (2000). When choice is demotivating: Can one desire too much of a good thing. *Journal of Personality and Social Psychology*, 79, 995-1006.
- Jacoby, J. (1976). Perspectives on a consumer information program. In M. L. Ray & S. Ward (Eds.), *Communicating with consumers* (pp. 12-20). Beverly Hills, CA: Sage.
- Jacoby, J., Speller, D. E., & Kohn, C. A. (1974). Brand choice behavior as a function of information load. *Journal of Marketing Research*, 11, 63-69.
- Jahoda, M. (1958). *Current concepts of positive mental health*. New York: Basic Books.
- Jencks, C., Bartlett, S., (1979). *Who gets ahead? The determinants of economic success in America*. New York: Basic Books.
- Kahn, M. W. (1986). Psychosocial disorders of aboriginal people of the United States and Australia. *Journal of Rural Community Psychology*, 7, 45-59.
- Kamenka, E. (1989). *Bureaucracy*. Oxford: Blackwell.
- Kant, I. (1949/1797). *Fundamental principles of the metaphysics of morals*. (T. K. Abbott, Trans.). Indianapolis: Bobbs-Merrill.

- Katona, G. (1975). *Psychological economics*. New York: Elsevier.
- Katona, G., Strumpel, B., & Zahn, E. 1971. *Aspirations and affluence: Comparative studies in the U.S. and Western Europe*. New York: McGraw Hill.
- Katz, D., Gutek, B. A., Kahn, R. L., & Barton, E. (1975). *Bureaucratic encounters: A pilot study in the evaluation of government services*. Ann Arbor, MI: Institute for Social Research.
- Katz, E., & Lazarsfeld, P. F. (1965/1955). *Personal influence: The part played by people in the flow of mass communications*. Glencoe, IL: Free Press.
- Kelley, H. H. (1973). The processes of causal attribution. *American Psychologist*, 28, 107-128.
- Kinder, D. R., & Kiewiet, D. R. (1981). Sociotropic politics: The American case. *British Journal of Political Science*, 11, 129-161.
- Kipnis, D. (1972). Does power corrupt? *Journal of Personal, and Social Psychology*, 14, 33-41.
- Kohlberg, L. (1964). Development of moral character and ideology. In M. L. Hoffman & L. W. Hoffman (Eds.), *Review of child development research* (Vol. 1, pp. 383-431). New York: Russell Sage.
- Kohlberg, L. (1981). *The philosophy of moral development: Moral stages and the idea of justice*. New York: Harper and Row.
- Kohn, M. L. (1971). Bureaucratic man: A portrait and an interpretation. *American Sociological Review*, 36, 461-474.
- Kolb, B., & Whishaw, I. Q. (1998). Brain plasticity and behavior. *Annual Review of Psychology*, 49, 43-64.
- Korte, C., Ytema, I., & Toppen, A. (1975). Helpfulness in Dutch society as a function of urbanization and environmental input level. *Journal of Personality and Social Psychology*, 32, 996-1003.
- Kramer, G. H. (1983). The ecological fallacy revisited: aggregate vs. individual level findings on economics and elections and sociotropic voting. *American Political Science Review*, 77, 92-111.
- Lafferty, W. M. (1989). Work as a source of political learning among wage-laborers and lower-level employees. In R. S. Sigel (Ed.), *Adult political socialization* (pp. 102-142). Chicago: University of Chicago Press.
- Lane, R. E. (1959). The fear of equality. *American Political Science Review*, 53, 35-51.
- Lane, R. E. (1988). Procedural goods in a democracy: How one is treated vs. what one gets. *Social Justice Research*, 2, 177-192.
- Lane, R. E. (1994). Quality of life and quality of persons: A new role for government? *Political Theory*, 22, 219-252.
- Lane, R. E. (1995). What rational choice explains. *Critical Review*, 9, 107-126. Reprinted in J. Friedman (Ed.), *The rational choice controversy: Economic theories of politics reconsidered*. New Haven: Yale University Press, 1996.
- Lane, R. E. (2000a). *The loss of happiness in market democracies*. New Haven: Yale University Press.
- Lane, R. E. (2000b). Moral blame and causal explanation. *Journal of Applied Philosophy*, 17, 45-58.
- Lane, R. E. (2001). Self-reliance and empathy: The enemies of poverty—and of the poor. *Political Psychology*, 22, 473-492.
- Lane, R. E. (2002). Turning political psychology upside down. In K. R. Montroe (Ed.), *Political psychology* (pp. 367-384). Hillsdale, NJ: Erlbaum.

- Langer, E. J. (1990). *Mindfulness*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Lao, R. C. (1977). Levenson's IPC (Internal Control) Scale: A comparison of Chinese and American students, *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 9, 113-124.
- Lasswell, H. D. (1930). *Psychopathology and politics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Lasswell, H. D. (1936). *Politics: Who gets what, when, how*. New York: McGraw-Hill.
- Lasswell, H. D., & Kaplan, A. (1950). *Power and society: A framework for political inquiry*. New Haven: Yale University Press.
- Lasswell, H. D., Merriam, C. E., & Smith, T. V. (1950). *A study of power*. Glencoe, IL: Free Press.
- Lau, R. R. (1985). Two explanations for negativity affects in political behavior. *American Journal of Political Science*, 29, 119-138.
- Lau, R. R. (2003). Decision making models. In D. O. Sears, L. Huddy, & R. Jervis (Eds.), *Handbook of political psychology*. New York: Oxford University Press.
- Lawler, E. E., III. (1982). Strategies for improving the quality of work life. *American Psychologist*, 37, 486-493.
- Le Bon, G. (1920/1895). *The crowd*. London: Unwin.
- Lefcourt, H. M. (1976). *Locus of control: Current trends in theory and research*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Lefcourt, H. M. (Ed.). (1984). *Research with the locus of control construct. Extensions and limitations* (Vol. 3). Orlando, FL: Academic.
- Lerner, M. J. (1980). *The belief in a just world: A fundamental delusion*. New York: Plenum.
- Lewis, A. 1982. *The psychology of taxation*. Oxford: Martin Robertson.
- Li-Jun, J., Peng, K., & Nisbett, R. E. (2000). Culture, control, and perceptions of relationships in the environment. *Journal of Personality and Social Psychology*, 78, 943-955.
- Liebenstein, (1976). *Beyond economic man: A new foundation for microeconomics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Lind, E. A., & Tyler, T. R. (1988). *The social psychology of procedural justice*. New York: Plenum.
- Lindblom, C. E. (1965). *The intelligence of democracy*. New York: Free Press.
- Lindzey, G., & Aronson, E. (Eds.). (1985). *The handbook of social psychology*. (3d ed). New York: Random House.
- Lubinski, D. (2000). Scientific and social significance of assessing individual differences: Sinking shafts at a few critical points. *Annual Review of Psychology*, 51, 405-444.
- Lukes, S. (1973). *Individualism*. Oxford: Blackwell.
- Lukes, S. (1975). *Power: A radical view*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
- Madison, J. (1894/1787). Federalist X. Against faction . . . The subject continued. *The Federalist*. In E. H. Scott (Ed.), *The Federalist and other constitutional papers* (Vol. 1, pp. 53-60). Chicago: Albert, Scott.
- Mandler, G. (1982). The structure of value: Accounting for taste. In M. S. Clark & S. T. Fiske (Eds.), *Affect and cognition* (pp. 1-20). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Mayer, J. D., & Salovey, P. (1993). The intelligence of emotional intelligence, *Intelligence*, 17, 433-442.
- McClelland, D. C. (1975). *Power: The inner experience*. New York: Halsted.
- McClelland, D. C., & Winter, D. C. (1971). *Motivating economic achievement*. New York: Free Press.

- McConaughy, J. B. (1950). Certain personality factors of state legislators in South Carolina. *American Political Science Review*, 44, 879-903.
- McDougall, W. (1920). *The group mind*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McGuire, W. J. (1977). Psychological factors influencing consumer choice. In R. Ferber (Ed.), *Selected aspects of consumer behavior* (pp. 319-359). Washington, DC: Government Printing Office.
- Merton, R. K. (1968). Bureaucratic structure and personality. In R. K. Merton (Ed.), *Social theory and social structure* (Rev. ed., pp. 249-260). New York: Free Press.
- Milgram, S. (1974). *Obedience to authority: An experimental view*. New York: Harper and Row.
- Mill, J. S. (1910/1859). On liberty. In *Utilitarianism, liberty, and representative government* (pp. 65-170). London: Dent.
- Mill, J. S. (1910/1861). Considerations on representative government. In *Utilitarianism, liberty, and representative government* (pp. 173-393). London: Dent.
- Miller, D. T. (1999). The norm of self-interest. *American Psychologist*, 54, 1053-1060.
- Miller, D. T., & Rattner, R. K. (1998). The disparity between the actual and assumed power of self-interest. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 53-62.
- Mirowski, J., & Ross, C. E. (1989). *Social causes of psychological distress*. New York: de Gruyter.
- Mischel, W. (1968). *Personality assessment*. New York: Wiley.
- Mischel, W. (1969). Continuity and change in personality. *American Psychologist*, 24, 1012-1018.
- Mischel, W., Shoda, Y., Rodriguez, M. L. (1989). Delay of gratification in children. *Science*, 244, 933-938.
- Moore, B., Jr. (1972). *Reflections on the causes of human misery and upon certain proposals to eliminate them*. Boston: Beacon Press.
- Mullen, B., & Johnson, C. (1990). *The psychology of consumer behavior*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Murray, B. (March 1998). Data smog: newest culprit in brain drain. *APA Monitor*, 29, 42.
- Nisbett, R., & Ross, L. (1980). *Human inference: Strategies and shortcomings of social judgment*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Niskanen, W. A. (1971). *Bureaucracy: Servant or master?* Chicago: Aldine.
- Norton, A. (1988). *Reflections on political identity*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Norton, D. L. (1991). *Democracy and moral development: A politics of virtue*. Berkeley: University of California Press.
- Parfit, D. (1984). *Reasons and persons*. Oxford: Clarendon Press.
- Perry, R. B. (1954). *Realms of value: A critique of human civilization*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Piaget, J., & Inhelder, B. (1969). *The psychology of the child* (H. Weaver, Trans.). New York: Basic Books.
- Pigou, A. C. (1948/1932). *The economics of welfare* (4th ed.). London: Macmillan.
- Popper, K. R. (1959). *The logic of scientific discovery*. New York: Basic Books.
- Poulantzas, N. (1978). *State, power, socialism*. London: New Left.
- Powell, W. W., & DiMaggio, P. J. (Eds.), (1991). *The new institutionalism in organizational analysis*. Chicago: Chicago University Press.
- Price-Williams, D. R. (1985). Cultural psychology. In G. Lindzey & E. Aronson

- (Eds.), *Handbook of social psychology* (Vol. 2, pp. 993–1042). New York: Random House.
- Rawls, J. (1971). *A theory of justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Redding, R. E. (2001). Sociopolitical diversity in psychology. *American Psychologist*, 56, 205–215.
- Reitz, H. J., & Groff, G. K. (1974). Economic development and belief in locus of control among factory workers in four countries. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 15, 344–355.
- Rescher, N. (1969). *Introduction to value theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Richins, M. L., & Dawson, S. (1992). A consumer values orientation for materialism and its measurement: Scale development and validation. *Journal of Consumer Research*, 19, 303–316.
- Riker, W. H., & Ordshook, P. C. (1973). *An introduction to positive political theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Rogow, A. A., & Lasswell, H. D. (1963). *Power, corruption, and rectitude*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Rokeach, M. (1970). *The nature of human values*. New York: Free Press.
- Rosenberg, M. (1979). *Conceiving the self*. New York: Basic Books.
- Rosenberg, S., Ward, D., & Chilton, S. (1989). *Political reasoning and cognition: A Piagetian view*. Durham, NC: Duke University Press.
- Ross, L. (1977). The intuitive psychologist and his shortcomings. In L. Berkowitz (Ed.), *Advances in experimental psychology* (Vol. 10, pp. 173–220). New York: Academic.
- Ross, W. D. (1930). *The right and the good*. Oxford: Clarendon Press.
- Runciman, W. G. (1966). *Relative deprivation and social justice*. Berkeley: University of California Press.
- Sabine, G. H. (1961). *A history of political theory* (3rd. ed.) New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Sampson, R. V. (1965). *Equality and power*. London: Heineman.
- Sapolsky, R. M. (1999). The physiology and pathophysiology of unhappiness. In D. Kahneman, E. Diener, & N. Schwarz (Eds.), *Well-being: The foundations of hedonic psychology* (pp. 453–469). New York: Russell Sage Foundation.
- Scherer, K. R. (1986). Emotion experiences across European cultures: A summary statement. In K. R. Scherer, H. L. Wallbott, & A. B. Summerfield (Eds.), *Experiencing emotion: A cross-cultural study* (pp. 173–189). Cambridge: Cambridge University Press.
- Schroder, H. M., Driver, M. J., & Streufert, S. (1967). *Human information processing*. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Schroder, H. M., & Harvey, O. J. (Eds.). (1963). *Motivation and social interaction: Cognitive developments*. New York: Ronald.
- Schwartz, B. (2000). Self-determination: The tyranny of freedom. *American Psychologist*, 55, 79–88.
- Schwartz, S. H., & Bardi, A. 2001. Value hierarchies across cultures: Taking a similarities perspective. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 22, 268–290.
- Schwartz, S. H., & Bilsky, W. (1990). Toward a theory of the universal content and structure of values: Extensions and cross-cultural replications. *Journal of Personality and Social Psychology*, 58, 878–891.
- Schwarzer, R., & Weiner, B. (1991). Stigma controllability and coping as predictors

- of emotions and social support. *Journal of Social and Personal Relationships*, 18, 133–140.
- Schweder, R. A., Mahapatra, M., & Miller, J. G. (1990). Culture and moral development. In J. W. Stigler, R. A. Schweder, & G. Herdt (Eds.), *Cultural psychology: Essays on comparative human development* (pp. 130–204). New York: Cambridge University Press.
- Sears, D. O. (1983). The persistence of early political predispositions. In L. Wheeler & P. Shaver (Eds.), *Review of personality and social psychology* (Vol. 4, pp. 79–116). Beverly Hills, CA: Sage.
- Sears, D. O., & Citrin, J. (1982). *Tax revolt: Something for nothing in California*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sears, D. O., & Funk, C. L. (1991). The role of self-interest in social and political attitudes. In *Advances in experimental social psychology* (Vol. 24, pp. 1–91). New York: Academic Press.
- Sears, D. O., Hensler, C. P., & Speer, L. K. (1979). Whites' opposition to "busing": Self-interest or symbolic politics. *American Political Science Review*, 73, 369–384.
- Seligman, M. E. P. (1973). *Helplessness: On depression, development, and death*. San Francisco: Freeman.
- Sen, A. (1987). *On ethics and economics*. Oxford: Blackwell.
- Sen, A. (1999). *Development as freedom*. New York: Knopf.
- Shapiro, I. (1989). Gross concepts in political argument. *Political Theory*, 17, 51–76.
- Shapiro, I. (1999). Enough of deliberation: Politics is about interests and power. In S. Macedo (Ed.), *Deliberative politics: Essays on democracy and disagreement* (pp. 28–38). New York: Oxford University Press.
- Sidgwick, H. (1907). *The methods of ethics* (7th ed.). London: Macmillan.
- Simon, H. A. (1979). *Models of thought*. New Haven: Yale University Press.
- Sinclair, R. C., & Mark, M. M. (1991). Mood and the endorsement of egalitarian macrojustice versus equity-based microjustice principles. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 17, 369–375.
- Smith, A. (1937/1776). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations* (E. Cannan, Ed.). New York: Modern Library.
- Somit, A., & Peterson, S. A. (1995). Darwinism, dominance, and democracy. *Research in Biopolitics*, 3, 19–34.
- Sternberg, R. J., Wagner, R. K., Williams, W. M., & Horvath, J. A. (1995). Testing common sense. *American Psychologist*, 50, 912–925.
- Stigler, G. J. (1981). Economics or ethics? In S. McMurrin (Ed.), *Tanner lectures on human values* (Vol. 2). Cambridge: Cambridge University Press.
- Stone, M., Kaminer, D., & Durrheim, K. (2000). The contribution of political life events to psychological distress among South African adolescents. *Political Psychology*, 21, 465–487.
- Strickland, B. R. (1989). Internal-external control expectancies: From contingency to creativity. *American Psychologist*, 44, 1–12.
- Suh, E., Diener, E., Oishi, S., & Triandis, H. C. (1998). The shifting basis of life satisfaction judgments across cultures: Emotions versus norms. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 482–493.
- Tetlock, P. E. (1983). Accountability and complexity of thought. *Journal of Personality and Social Psychology*, 45, 74–83.

- Tetlock, P. E., Kristel, O. V., Elson, S. B., Green, M. C., & Lerner, J. S. (2000). The psychology of the unthinkable: Taboo trade-offs, forbidden base rates, and heretical counterfactuals. *Journal of Personality and Social Psychology*, 78, 853–870.
- Tetlock, P. E. (1981). Pre- to post-election shifts in presidential rhetoric: Impression management or cognitive adjustment. *Journal of Personality and Social Psychology*, 41, 207–212.
- Thaler, R. H. (1987). The psychology and economics conference handbook: Comments on Simon, on Einhorn and Hogarth, and on Tversky and Kahneman. In R. M. Hogarth & M. W. Reder (Eds.), *Rational choice: The contrast between economics and psychology* (pp. 95–100). Chicago: University of Chicago Press.
- Thibaut, J., & Walker, L. (1975). *Procedural justice: A psychological analysis*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Tocqueville, Alexis de. 1945. *Democracy in America* (Phillips Bradley, Ed.). Vol. 1. New York: Knopf. (First published in French, vol. 1 in 1835 and vol. 2 in 1840)
- Triandis, H. C. (1995). *Individualism and collectivism*. Boulder, CO: Westview Press.
- Tversky, A., & Kahneman, D. (1981). The framing of decisions and the psychology of choice. *Science*, 211, 453–458.
- Veenhoven, R. (1993). *Happiness in nations: Subjective appreciation of life in fifty-six nations 1946–1992*. Rotterdam: RISBO Press.
- Vernon, P. E. (1969). *Intelligence and cultural environment*. London: Methuen.
- Vroom, V. H. (1964). *Work and motivation*. New York: Wiley.
- Walster, E., Berscheid, E., & Walster, G. W. (1976). New directions in equity research. In L. Berkowitz & E. Walster (Eds.), *Advances in experimental social psychology* (Vol. 9, pp. 1–42). New York: Academic Press.
- Weber, M. (1944). On bureaucratization in 1909. In J. P. Mayer (Ed.), *Max Weber and German politics* (App. 1). London: Faber.
- Weber, M. (1958). *The protestant ethic and the spirit of capitalism* (T. Parsons, Trans.). New York: Scribner's. (From articles first published 1904–1906)
- Weiner, B. (1995). *Judgments of responsibility: A foundation for a theory of social conduct*. New York: Guilford Press.
- Weiner, B. (1985). An attributional theory of achievement motivation and emotion. *Psychological Review*, 92, 548–573.
- Wicklund, R. A., & Gollwitzer, P. M. (1982). *Symbolic self-completion*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Wildavsky, A. (1985). The logic of public sector growth. In J-E. Lane (Ed.), *State and market: The politics of the public and private* (pp. 231–270). Beverly Hills, CA: Sage.
- Wills, T. A. (1981). Downward comparison principles in social psychology. *Journal of Personality and Social Psychology*, 90, 245–271.
- Wilson, J. Q. (1990). *Bureaucracy: What government agencies do and why they do it*. New York: Basic Books.
- Wilson, T. D., & Schooler, J. W. (1991). Thinking too much: Introspection can reduce the quality of preferences and decisions. *Journal of Personality and Social Psychology*, 60, 181–192.
- Winter, D. G. (1973). *The power motive*. New York: Free Press.
- Wolf, C., Jr. (1988). *Markets or governments: Choosing between imperfect alternatives*. Cambridge, MA: MIT Press.

- Yardley, K., & Honess, T. (Eds.), (1987). *Self and identity: Psychological perspectives*. Chichester, England: Wiley.
- Zahn-Waxler, C. E., Cummings, M., & Iannotti, R. J. (1986). *Altruism and aggression: Social and biological origins*. New York: Cambridge University Press.
- Zajonc, R. B. (1980). Feeling and thinking: Preferences need no inferences. *American Psychologist*, 35, 151-175.
- Zeitz, G. (1984). Bureaucratic role characteristics and member affective response in organizations. *Sociological Quarterly*, 25, 301-318.
- Zellman, G. L., & Sears, D. O. (1971). Childhood origins of tolerance for dissent. *Journal of Social Issues*, 27, 109-136.
- Zimbardo, P. G. (1969). The human choice: Individuation, reason, and order versus deindividuation, impulse, and chaos. In *Nebraska symposium on motivation*. (Vol. 17, pp. 237-307). Lincoln: Nebraska University Press.

کشاف

إبادة ٢١٩, ٣١٦, ٥٤٤, ٥٦١, ١١٧٧, ١١٨٢-١١٨٤, ١١٨٦, ١١٨٨, ١١٨٩,
١١٩١, ١١٩٣, ١١٩٥, ١٢٠٠-١٢٠٣, ١٢٠٥, ١٢٠٩, ١٢١١, ١٢١٢, ١٢١٤, ١٢٢٢,
١٢٢٦, ١٢٢٨

إبادة جماعية ١١٧٧, ١١٨٢-١١٨٤, ١١٨٦, ١١٨٩, ١١٩١, ١١٩٣, ١١٩٥, ١٢٠٠-
١٢٠٣, ١٢٠٩, ١٢١١, ١٢١٢, ١٢١٤, ١٢٢٢, ١٢٢٦-١٢٢٨

إبراهيم لينكولن ٢٥٣

أبعاد ثقافة ٢٥٥

إبيقراط ٣٣٣, ٣٣٦

اتجاهات سياسية ٢٣, ٥٩, ٦٠, ١٦٧, ١٦٩, ١٧٣, ١٧٥, ١٧٩, ١٨١, ١٩٠, ١٩٨,
٣١٢, ٣١٣, ٤٠٣, ٧٦٣, ٧٦٧, ٧٧١, ٨٠١, ٨٠٢, ٨٠٤-٨٠٦, ٨٢٠-٨٢٨, ٨٣١, ٨٣٢,
٨٣٨, ٨٣٩, ٨٤٢, ٨٤٣, ٨٤٦-٨٤٨, ٨٦١, ٨٦٤, ٨٩٧, ١٠١٦, ١٠٣٠, ١٠٨٠

الاتحاد السوفيتي ١٧, ٢١, ٢٢, ١٤١, ١٩٢, ١٩٤, ١٩٩, ٢٣٣, ٢٤١, ٢٤٢, ٢٤٥,
٥٠٩, ٥١٣, ٥١٤, ٥٢٢, ٥٢٣, ٥٢٦, ٥٢٨, ٥٣١, ٥٧٤, ١٠٦٥, ١٠٦٨

أترك ٤١٨, ٨٨٧, ١١٧٩, ١١٩٣, ١٢٢٩

اتصال جماهيري ٥٤, ٤٢٧, ٦٠٥-٦٠٧, ٦١٣, ٦١٥, ٦١٦, ٦٤٢, ٦٤٦

اتفاقيات أوصلو ١٢١٣, ١٢١٤

اتفاقيات كامب دافيد ١٢١٤

أجندة ٥٨٥، ٦٠٧، ٦١٥-٦١٩، ٦٢٤، ٦٤٧، ٦٤٩، ٧٠٣، ١٠١٢، ١٠٤٣، ١٢٥٣، ١٢٦٥،
١٢٦٧

أجيال سياسية ١٤٣، ١٨٤

أحزاب سياسية ١٤٢، ٣١١، ٣٩٨، ٥٧٩، ٦٤٣، ٧٨٣، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٢٧، ٨٦٦،
٩٠٢، ١١١٦، ١١١٨

أحكام أخلاقية ١٣٨، ١٤٦، ١٢٧٢

اختبار "ماكن" ٨٣٧

أداتية ١١١٤، ١١٢٨-١١٣١، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٩، ١١٦٠، ١١٦٣، ١٢٦٨

إدارة أزمات ٢٥

إدارة انطباع ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٩٥، ٧١٢، ٧١٥، ٧١٦

آدم سميث ١٢٤٤، ١٢٤٩

إيموند موسكي ٦٧٦

أدورنو ٢٠، ١٦٠، ٤٢٤

الأرجنتين ٨٦٤، ٩٨٦، ١٢٠١، ١٢٢٣

أرسطو ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٠، ١٠٧٨، ١٢٧٢، ١٢٨٥، ١٢٨٦

أرنست ماخ ١١

أريك أريكسون ٤٩، ٢٢٨

أرييل شارون ٣٩

أسامة بن لادن ٢١٨، ٢١٩

استبصار ٢٨١، ٣٣٩، ٣٥٩، ٣٦٨، ٥٤٥، ٦٣٩، ٨٠٦

استدماج ١٥٣، ١٥٨، ١٦٢، ٨٨٣، ٨٨٧، ٩٠٩

استراتيجية بروتوكولات ٩٨

استراتيجية تعويضية ١٠١، ١١١، ١١٤

استراتيجية قرار ٩٩، ١٠٠، ١١٢

استراليا ٤٠٥، ٤٢١، ٨٤٠، ١٢٧٠

استونيا ٨٨٩، ٨٩٠، ١٠٦٥

إسرائيل ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٥-٤٠، ١٤٥، ١٤٨، ١٨٧، ٣١٣، ٤٦٤، ٥٤٨، ٥٥٠، ٩١٩،

١٠٢٤، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٢٠٩، ١٢١٥، ١٢١٧

اسكتلندا ١٠١٠

آسيا ٢٥٢، ٨٤١

أطر ٦٠، ٤٠١، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٧٦، ٦٠٨-٦١٥، ٦١٩، ٦٦٩، ٦٩٢، ٧٧٠، ٧٧٢،

٨٢٤، ١٠٣٠، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٧٧، ١٠٨١، ١١١٣، ١١٢٥، ١١٣٠، ١١٤٤، ١١٤٥،

١١٦٢، ١٢٨٩

اعتذار ١٩، ٤٠١، ١٢٢٢، ١٢٢٥

اغتراب ١٠، ٦٨٦

أغلبية ١١٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٩٧، ٢٢٦، ٣٣١،

٣٦٨، ٤٠٨، ٥٧٤، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٧٤، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٣٤، ٨٨٥، ٩١٠، ٩١١، ٩١٤، ١٠١٤،

١٠١٨، ١٠٣٣، ١٠٤٨، ١٠٦٤، ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١٢٦٦

أفلاطون ٣٣٤، ٣٣٦، ٦٦٨، ١٢٤٨

اقتصاد معرفي ٥٥، ٤٦١

أقليات ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥، ٥٧٤، ٨٨٤، ٨٨٦، ٨٩٠، ٩٠٢،

٩٤٨، ٩٥٣، ٩٦٦، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٨١، ٩٨٩، ١٠٤٦، ١٠٧٣-١٠٧٥، ١١٠٠،

١١٧٧، ١٢٧٤

أقلية ٣٦، ١٤٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥-١٥٧، ١٦٣، ٤١٤، ٤١٥، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩٠، ٩٠١،
٩٠٢، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١١، ٩٢٠، ٩٤٦، ٩٦٦، ٩٩٣، ١٠٤٩، ١٠٧٣، ١٠٩٥، ١٢١٤

إقليم الكيبك ٨٩٣

إقناع سياسي ٣٩٢، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٣٨-٦٤٠

الأرمن ١١٨٣، ١١٨٦، ١١٨٩، ١١٩٣، ١١٩٥، ١٢٠٥

التزام ٥٧، ٧٤، ١١٤، ١٨٦، ١٩٢، ٢٣٩، ٤٧١، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٨٣، ٥٨٤،
٦٢٣، ٦٥٠، ٦٦٩، ٦٩٨، ٧٥٦، ٨١٦، ٨٨٠، ٩٠٧، ١٠٧١، ١٠٨٥، ١١٥٠، ١١٥٣-
١١٥٨، ١١٦٥، ١١٨٣، ١١٨٩، ١٢٢٢، ١٢٨١، ١٢٨٢

السادات ٢٣٧، ٥٤٨، ٥٥٠

ألفه ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٨٢٤، ١٠٤٤، ١٢٧٩

ألمانيا ١٧، ٥٤، ١٤٨، ١٧٤، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٨، ٤٧٠، ٨٠٣، ٨٤٥، ٩٠٤، ٩٤٩،
١١١٧، ١١٥٨، ١١٨٦، ١١٩٤، ١١٩٥، ١٢٠١، ١٢٠٣، ١٢٠٩، ١٢٢٢، ١٢٥٨

ألمانيا الشرقية ٨٤٥

ألمانيا الغربية ٨٠٣، ٨٤٥

إليزابيث الأولى ١٠٠٩-١٠١١، ١٠٣٦

إمبريالية ٣٢، ٥٠٢، ٥١٦، ٥٢١، ٥٣٣

أمريكا الجنوبية ٨٤١، ١٢٢٥

أمريكا اللاتينية ٦٦، ٥١٣، ٨٩١، ١٢٥٩

أمستردام ٣٣، ٤١، ١١٢٧، ١٣٠٤

الأمم المتحدة ٤٢٢، ١٠٤١، ١٠٧٤، ١١٨٢، ١٢١١، ١٢١٤

إميل دركايم ١٠٨٤

انبساطية ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٢، ٢٥٣

انتخاب جنسي ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٠٧

انتماء حزبي ١٢٢، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٧-١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤-١٧٦، ١٧٩، ١٨٠،

١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠-١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ٣٦١، ٦٧٩، ٦٨٤، ٦٨٥

إنثروبولوجيا ٤٥، ٢٥٥، ٢٧٥، ٣٠٦، ٤٤٥، ٨٠٤، ٨٠٩، ٨٧٥

إنجلترا ٢٤٣، ٣١٠، ٨٣٠، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠٩٦

أنجولا ٥٢٦، ٥٣١، ١١٧٧

انخراط ١١٥، ٣٣٥، ٤٦٣، ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩٢، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٨٥،

٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٨، ٧٧٤، ٨٢٤، ٨٥٩، ٨٨٧، ٨٨٩، ٨٩٤، ٩٩٠، ١٠٢٦-١٠٢٨، ١٠٣٣-

١٠٣٥، ١٠٧٦، ١٠٨٧، ١٠٩٠، ١١٣٦، ١١٣٩، ١١٤٦، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٥٧،

١١٦٢، ١١٦٥، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٩، ١٢٢٦، ١٢٢٨

إندونيسيا ٨٦٤

أنظمة سياسية ١٤١، ١٩٧، ٣٣١

انفعال ٢٩٤، ٣٣١-٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٥-٣٥٩، ٣٦١-٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩

٣٧٦-٣٧٢، ٧٣٢، ٧٦٦، ٧٦٧، ٨٧٤، ٩٤٥، ١٠٣٩

إنكلز وليفنسون ١٦

أهواء ٦٦٩، ٣٩٦، ٦٩٨-٧٠١، ٧١١

أوجين ٨٢٨

أوربا ١٧، ١٤٥، ٢٥٥، ٤٠١، ٥٢٨، ٨٢٩، ١١٧، ١٢٦١

أوربا الشرقية ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٥٨

أوربا الغربية ٨٤٥-٨٤٧، ٩٠٩، ٩٤٨، ٩٤٩

أوروجواي ١٢٢٣

أوسلو ٤٠، ٥٨٠، ١٢١٣، ١٢١٤

أوكلاهوما ٨١٠

ایٹار ۲۸۰-۲۸۲، ۲۹۷، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۵، ۵۱۰

ایڈیولوجیۃ ۱۲۲، ۱۴۰، ۱۷۱، ۱۷۵، ۲۴۵، ۳۹۸، ۴۰۷، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۵۲، ۴۶۶،
۴۹۵، ۵۰۵، ۵۴۳، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۲، ۶۱۹، ۶۳۹، ۶۸۲، ۶۸۵، ۷۵۵، ۷۷۴، ۸۰۱-۸۰۵،
۵۲۶-۸۲۸، ۸۳۰-۸۳۲، ۸۴۷، ۸۴۸، ۹۱۷، ۹۱۸، ۹۲۰، ۹۴۸، ۹۵۳، ۹۶۸، ۹۷۰، ۹۷۲-
۹۷۶، ۹۹۳، ۹۹۵، ۹۹۷، ۱۰۲۵، ۱۰۴۱، ۱۰۷۲، ۱۱۱۴، ۱۱۲۸-۱۱۳۰، ۱۱۳۶، ۱۱۳۷،
۱۱۴۳، ۱۱۴۴، ۱۱۴۶، ۱۱۵۵، ۱۱۶۰، ۱۱۶۳، ۱۱۶۴، ۱۱۷۷، ۱۱۸۴، ۱۱۹۰-۱۱۹۳،
۱۱۹۷، ۱۱۹۸، ۱۲۰۳، ۱۲۰۸، ۱۲۵۳، ۱۲۵۴، ۱۲۶۳، ۱۲۶۶، ۱۲۷۷

ایران ۳۷، ۱۹۹، ۲۶۰، ۵۱۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۶۲۱، ۶۸۶

آئرلندا ۵۵۴، ۵۷۳، ۱۱۷۹، ۱۱۹۷، ۱۲۰۹، ۱۲۱۴، ۱۲۱۵، ۱۲۲۰، ۱۲۲۵

ایریک فروم ۲۶

آیسلندا ۱۰۱۴

ایطالیا ۷۴، ۱۹۲، ۲۲۳، ۸۶۴، ۹۱۵، ۱۱۵۸، ۱۲۸۸

بادر ماینهوف ۱۲۰۳

بادن ۱۲

بافلوف ۵۱

باکستان ۸۴۰، ۹۸۶

باندورا ۵۱

باورز ٢١، ٢٢

بخس تقدير ٤٦٥، ٤٦٦، ١٢٠٤

بدائل ٥٣، ٧٤، ٧٦-٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٧-١١٦، ١١٨، ١٢٥، ١٤٨، ١٩٥،

٢٤٨، ٣٣٦، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٩، ٥٧٠، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٤٥، ٦٧٢، ٩٩٠، ١١٥٧،

١٢٧٧

البرازيل ١٤٨

برجوازية ٨٤٤

البرلمان الأسترالي ٤١٥

برلين ٤٥٤، ١١٤٤

بروكسل ١١٢٥

بروليتاريا ١٢٥٦

برونشفيك ٢٠

بريطانيا ٢٩، ١٧٤، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٧٠، ٤٧١، ٨٠٣، ٨٤٠،

٨٤٥، ٩١٩، ٩٨٦، ١٠١٠، ١٢٠٩، ١٢١١

بغض ٥٧، ٨٨، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٥٢٩، ١١٣١

بلاغة سياسية ٥٦، ٣٩١-٣٩٤، ٣٩٩، ٤١٧

بلجيكا ١٢١١

بنتاجون ١١٩٢

بور تريكو ١٤٥، ١٩٧، ٨٩٨

البوسنة ١٢٠٢، ١٢١٠

بول فالبري ٢٤

بولندا ٢٤٤، ١٢٠٤

بوليفيا ٥١٣

بولين هانسون ٤١٥

بياجيه ٥٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٢٧٦

البيت الأبيض ٦٩٧، ١٠٢٤، ١٠٦٤

بيتر دي بريز ٢٣

بيرل هاربور ١٧، ٤٥٢

بيرو ٨٤٠

بیل کلنتون ۱۷۱، ۲۱۸، ۲۴۱، ۲۴۵، ۴۰۵، ۶۸۶، ۸۳۶

بینوشیه ۱۲۱۱

تأطیر ۴۷۲-۴۷۴، ۵۴۷، ۵۷۸، ۵۸۳، ۵۹۳، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۱۰، ۶۱۲-۶۱۴، ۶۲۲،

۶۴۶، ۶۴۹، ۶۵۰، ۷۴۴، ۷۷۱، ۷۷۲، ۸۲۴، ۱۰۴۲، ۱۰۴۷، ۱۱۲۳، ۱۱۴۴، ۱۱۴۶

التامیل ۸۹۷

تایوان ۱۹۷، ۲۴۹، ۸۴۱، ۱۲۷۷

تثاقف ۱۵۵

تجميع فروق ۱۰۳

تحالف ۷۷، ۱۴۱، ۲۶۲، ۲۹۶-۳۰۰، ۳۰۶، ۳۱۴، ۴۲۳، ۹۲۰، ۱۳۰۷

تحصن ضد المصلحة ۴۰.۴، ۴۰.۵

تحليل قرارات ۷۸

تحليل مضمون ۲۲۵، ۲۴۰، ۲۴۲، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۸، ۲۵۱، ۲۷۵، ۸۲۸

تحويل أثر ۱۲۱، ۱۲۵

تحيزات ۴۷، ۵۵، ۱۴۳، ۱۹۸، ۳۶۰، ۳۶۹، ۳۷۳، ۴۴۱، ۴۵۵، ۴۵۸، ۴۶۱، ۴۶۲،

۴۶۹-۴۷۱، ۵۰۷

تركيا ١٤٨، ١١٧٩، ١١٨٣، ١١٨٦، ١١٩٣، ١١٩٥، ١٢٠٥، ١٢٨٨

ترنداد ٨٧٥

ترومان ١٨٨، ٢١٨، ٦٢٧

تزكيات ١٢١، ١٢٥

تسامح عنصري ١٨٠

تسلح ٥١٣، ٥٣٠، ٥٣١

تشارلز بابيدج ٧٤٥

تشكيل إنطباع ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧١-٦٧٥، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٢-٦٩٤، ٦٩٧، ٧١٠،
٧١٥، ٧١٦، ٧٣١

تشمبرلين ٤٧٠

التشيك ٤١٦، ١٢٢٢، ١٢٢٤

تصفيق ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٢

تصنيف اجتماعي ٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٣، ٨٧٧، ٩٣٧-٩٤٠، ١٠١٥

تصنيف باربر ٤٩

تصويت ٥٣، ٧٤، ٨٨، ٨٩، ١١٦-١٢٣، ١٦٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢-
١٩٤، ٣١٢، ٦٠٦، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٧٢، ٦٨٩، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٣٣، ٧٣٥، ٧٥٧، ٧٥٨

٨٠٢، ٨٢٢، ٨٣١، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٨٣، ٨٨٥، ٨٩٢، ٨٩٥، ٩١٩، ١٠١٢،
١٠٢٠، ١٠٢٣، ١١١٨، ١٢٥٣، ١٢٦٠، ١٢٧٢، ١٢٧٩

تضميد جروح ١١٧٩، ١٢١٩-١٢٢١، ١٢٢٦، ١٢٢٨

تطرف ١١، ٣٧، ٢٧٦، ٩٤٩، ١٠٩٥، ١٠٩٩

تعددية ثقافية ١٥٥، ١٠٧٣-١٠٧٥

تعددية ديمقراطية ١٤٢

تـعـصـب ٢٠، ٢٥، ٣٢، ٣٥، ٥٠، ٥١، ١٤٠، ١٥٤، ١٥٨-١٦٧، ١٨٠، ١٨٣، ٢٢٠،
٢٤٧، ٣١٥، ٣١٩، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧، ٧٣٢، ٩١١، ٩١٥، ٩٣٧-٩٤٩،
٩٥١-٩٧٢، ٩٧٤-٩٨١، ٩٨٤-٩٨٩، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٥-٩٩٨، ١٠١١، ١٠٣٦-١٠٣٨،
١٠٤٤

تعليلات ٦٩٦، ٧٠٢-٧٠٧

تـعـلـيـم ٣١، ٣٨، ٤٦، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٥، ١٩٨، ٢٥٦، ٢٩٥،
٣٩١-٣٩٣، ٤٤٥، ٤٧٩، ٥٧٣، ٦٢٣، ٧٥٨، ٧٦٥، ٨٧٠، ٨٩٨، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٨٧،
١٠٣٤، ١٠٤٠، ١٠٦٣-١٠٦٦، ١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٧-١١٠١، ١٢٠٨، ١٢٢٤،
١٢٢٥، ١٢٥٢

تعليم مدني ١٩٨، ١٠٦٤، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩٢، ١٠٩٨، ١١٠١

تعويضات ١٢٢٤

تفاعل استراتيجي ٦٣، ٦٥، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٩١، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٦

تفاوض ٢٤، ٢٥، ٣٩، ٢١٨، ٢٣٣، ٥٤٢، ٥٤٦-٥٥٠، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٤-٥٧٠، ٥٧٢،
٥٧٧-٥٨٠، ٥٨٦-٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٣، ١١٢٢، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٩

تفرقة عنصرية ٩١٤

تفكيك ٩٥، ٩٦، ٦٨٤، ٨٦٠، ٨٩٦، ٩١٥، ١٢٧١

تكساس ٧٠٨، ٧٤٩، ٨١٠، ٩١٤

تكيفية ١٥٧، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٨-٢٩٠، ٢٩٣-٢٩٥، ٢٩٩، ٧٧٨، ٩٤٢، ٩٤٤

تماسك سياسي ٥٨٧، ٨٥٨، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٧-٩٠١، ٩١٢،
٩١٧-٩١٩، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٤١

تماهي ٤٠٩-٤١٤، ٤١٦، ٤٢٨

تمدرس ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠١

تنشئة اجتماعية ٦٢، ١٧١، ٢٥٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٨٤٣، ٩٥٧، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٩٧،
١٠١٧، ١٠٢٥، ١٠٦٦، ١١٥٢

تنشئة سياسية ٢٤، ٤٥، ٥١، ٥٢، ١٤٣، ١٧١، ١٨٩، ١٠٧٧، ١٠٨٨، ١١٥١، ١١٥٢

تتمر ١٦٦

تنمية بشرية ١٢٤٨، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٨٩

تتميط ١٥٣، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٧، ٢٢٠، ٤١٣، ٥١٥، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٥، ٦٨٧،
٧٨٧، ٩٠٦، ٩١١، ٩١٦، ٩٣٧-٩٣٩، ٩٤٢-٩٤٦، ٩٥٥، ٩٥٦، ١٠١١، ١٠٣٢، ١٠٣٦-
١٠٣٩، ١٠٤٤، ١٠٩٩

تهديد ٥٨، ١٤٧، ١٥٧، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٦٢، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٥،
٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٥-٤٩٨، ٥٠٧-٥٠٩، ٥١٢، ٥٢٤، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٥٤،
٥٥٧، ٥٩٤، ٧٧٥، ٧٨٢، ٨٦٤، ٨٨٥، ٨٩١، ٨٩٦، ٨٩٨، ٩١٢-٩١٦، ٩٢٢، ٩٤٤، ٩٥٠،
٩٥٣، ٩٦٣، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٨٤-٩٨٧، ٩٨٩-٩٩٦، ١٠٤٥، ١١٧٩،
١١٩٠، ١١٩٨، ١٢٠٧، ١٢١٠، ١٢١٧، ١٢٢١

تهيو ٢٢٩، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٢١-٦٢٤، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٧٠٠، ٧٢٩

توجهات سياسية ١٣٩، ١٤٣، ٨٣٢، ١٠٢٧، ١٠٣٤

توزيع سلطوي للقيم ٧١

توسط ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٦٤، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٩٧٦، ١٢١٠، ١٢١٥

توفيق ١٢٦، ١٢٧، ١٥٥، ١٦٤، ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨، ٦٣٧، ٦٣٩، ٧٤٨،
١١٦٣، ١١٧٧، ١١٧٩، ١١٨٠، ١٢١٥-١٢٢٤، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٩

توني بلير ٢٤٣

تيدي روزفلت ٦٣١

تيودور روزفلت ٢٧٥

ثقافة ٦٦، ١٥٢-١٥٥، ١٥٩، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٧، ٣٠١،
٣٠٥، ٣٩٨، ٤١٠، ٤٥٦، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥١٠، ٥٧١، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٤٧، ٧٣١، ٧٥٧، ٧٧٤،
٨١٦، ٨٧٥، ٨٩٨، ٩٨٠، ١٠٢٥، ١٠٨٦، ١٠٩٠، ١٠٩٦، ١١٢٩، ١١٨١، ١١٨٦، ١١٩١،
١١٩٥، ١١٩٦، ١٢٠٠، ١٢٠٢، ١٢٠٥، ١٢٠٨، ١٢١٠، ١٢٢٩، ١٢٨٨

جاري هارت ٦٢١

الجامعة الأمريكية بالقاهرة ٣٥، ١٣٠٨

جامعة تكساس ٩١٤

جامعة تكساس أيه أند إم ٩١٤

جامعة تل أبيب ٣٣، ٣٥، ١٣٠٣

جامعة كاليفورنيا ٤٢، ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٥

جامعة كولومبيا ٢٠، ٢٢، ١١٤٣

جامعة كيب تاون ٢٣

جامعة هارفارد ٢٢، ٣٥

جامعة هايد لبرج ١٢

جامعة ييل ٣٩٣، ٣٩٤

جماعة الكنيسة الإيطالية ١١٦٠

جمال عبد الناصر ٢٦، ٢٨

جماهير ٢٥، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٥، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٥٥، ٣٩٧، ٣٩٩،
٤١٠، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٨، ٥١١، ٥١٢، ٥٥٢، ٥٥٤، ٦١٣، ٦١٦، ٦٢٢، ٧١٦، ٧٧٨،
١٠٣٨، ١٠٤٣

الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ١٠٦٤

الجمعية الأمريكية اليهودية ٢٠

الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز العلمي ١٠٦٤

الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي ٣٣، ٤١، ٤٦، ٥٨٩

جمهورية فايمار ١٢٠١

جنر ١٢٢، ٨٦٥، ٨٦٩، ٨٩١، ٩١٥، ٩٢٠، ١٠١١، ١٠٢٠، ١٠٣٠-١٠٣٣، ١٠٣٧،
١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٦

جنوب أفريقيا ٢٣، ٣٥، ١٥١، ١٩٤، ٢٤٠، ٤١٨، ٨٨٤، ٨٨٥، ٩٠٤، ٩١٤، ٩٧٧،
١١١٧، ١١٣٥، ١١٦١، ١١٨٨، ١١٩٧، ١٢١١، ١٢١٧، ١٢٢٠، ١٢٢٣، ١٢٨٧

جواتيمالا ۵۱۳

جورباتشوف ۲۴۵، ۲۶۰، ۲۶۱، ۵۳۰، ۵۳۱

جورج ايتش دبليو بوش ۲۶۰، ۲۶۱

جورج بوش (الأب) ۴۲۳، ۶۸۶

جورج بوليتزير ۲۶

جورج واشنطن ۲۳۵

جورج والاس ۸۲۸، ۸۹۳

جورر ۱۵

جوليناي ۶۷۳

جون آدامز ۷۳۰

جون داکيت ۳۵، ۵۰، ۷۳۱، ۹۳۷، ۱۳۰۳

جون ستیوارث میلز ۱۲۵۴

جون فوستر دالاس ۴۵۳

جون كينيدي ١٨٨، ٦٨٧

جيسي جاكسون ٦٦٥

جيم كرو ١٤١، ١٩١، ١٩٣

جيمس ماديسون ١٢٤٤

جيمي كارتر ٢٤٤، ٦٨٦

جين كنوتسون ٤١

جين ناتسون ٤٦

جينات ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٤، ١٢٧٧

حاتم صادق ٢٨

حرب ١٩٦٧ ٤٦٧

الحرب الكورية ١٢١

الحرب الباردة ٢١، ٦٠٥، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٤٧، ٥٦٥، ٥٧٥، ٥٧٦

حرب الخليج ١٨٨، ٤٢٣

الحرب الصينية الأمريكية ٤٦٦

الحرب العالمية الأولى ٩، ١٧٥، ٢٤٢، ٤٤٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٥٨، ٦٠٨، ١١٨٦،
١١٨٩، ١١٩٣

الحرب العالمية الثانية ١٥-١٧، ٢٢، ٥٤، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٣، ٢٥٣، ٣٩٣،
٦٣٦، ٦٣٧، ١٠٧٣، ١١٨٤، ١٢٠٢، ١٢٢٢، ١٢٢٥

حرب نفسية ٩، ١٥، ١٨، ٢٥، ٥١

حرب وسلام ١٢، ٢٤٢، ٤٤٦، ٤٥٦

حركات اجتماعية ٥٧، ٦٠، ٦١٦، ٨٥٨، ٨٥٩، ١٠٢٣، ١٠٢٩، ١١١٥-١١٢٣،
١١٢٨-١١٣٣، ١١٣٦-١١٣٨، ١١٤٢-١١٤٥، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٨،
١١٥٩، ١١٦٢-١١٦٦

حروب محدودة ٢١

حرية ١، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣١، ٩٢، ١٤٣، ٢٠٠، ٣١٢، ٣٣١، ٣٣٨، ٤٠٧، ٤١٠،
٤١٤، ٤٢٥، ٥٢٢، ٥٨٢، ٦٠٦، ٦١٢، ٧٧٢، ٧٧٥، ٨١٢، ٨١٤، ٨١٥، ٨٢٧-٨٣٠، ٨٤٤،
٨٤٥، ٨٩٤، ٩٧٣، ١٠٨١، ١٠٩٠، ١٠٩٨، ١١٥١، ١١٥٩، ١٢٤٣، ١٢٧١، ١٢٧٤-١٢٧٨،
١٢٨٠-١٢٨٣

حرية تعبير ٦١٢، ٧٧٢، ٧٧٥، ٨٤٤، ١٠٨١

حزب العمال ١٠٧٠

حقوق إنسان ٥١٠، ١٠٦٤، ١٠٧٣، ١٠٧٤-١٠٧٦، ١٠٧٩، ١٠٨٢، ١٠٨٦، ١٠٩٩،
١١٤٥، ١٢١١، ١٢٢٣، ١٢٢٥، ١٣٠٧

حماس ٣٧-٣٩

حملات سياسية ١١٩، ١٢٠، ٣٧١، ٦٢٢، ٦٤٣

حنكة سياسية ٨٢٣، ٨٢٤

حياة سياسية ١٤٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨١، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٦، ٦٠٩، ٦٢٠، ٦٤٥،
١١٦٦، ١٢٤٣

خالد محي الدين ٢٦

خداع ٤٢٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٦٧٣، ٦٧٨، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٦، ٧٣٦

خصوم ٢٤١، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٨٠، ٥٠٧، ٤٥٦، ٥٦٩، ١٢٢٦

خطاب سياسي ٤٠١، ٤٠٧-٤٠٩، ٤١٧-٤١٩، ٤٢١-٤٢٤، ٤٢٨، ٥٧٤، ٧٠٥، ٧٠٧،
٧١٠، ٧٣٣، ٧٤١، ٧٥٦، ٧٦٢، ٩١٧، ٩١٩، ٩٢٠

خطبة سياسية ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧

الخمير الحمر ١١٩٢، ١١٩٣

الخميني ٥٢٦

داروين ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٤٧

دافع سياسي ١١، ١٤٠

دافعية ٨٧، ٨٨، ١١٤، ١٢٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٤١-٢٤٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨-٢٦٠،
٣٣٩، ٥٦١، ٦٤٠، ٦٦٨-٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٨، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧١٥، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٥٦، ٧٦٣،
٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٥، ٨١٤، ٨١٧، ٨١٩، ٨٧٢، ٨٧٣، ٩٢٢، ٩٥٨،
٩٧٤، ٩٧٧، ٩٩٣-٩٩٥، ٩٩٧، ١١٧٤، ١٢٦٥

دافيد سيرز ٣٤، ٤٨٢، ١٢٥١

دافيد ماندلبوم ١٩

دافيد وينتر ٥٠

دانييل بار - تال ٣٣، ٣٦، ٤٧، ١٣٠٣

دبلوماسية ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٥٣٠، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧١،
٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٣

دكتاتورية ٣٤

الدنمارك ١٠١٤

دوافع سياسية ٦٧٠

دوايت د. أيزنهاور ٥١٨

دوجماطيقية ٢٦

دولة ١١، ١٧، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٨٤، ٨٥، ١١٧، ١١٩، ١٤٣، ١٤٧، ٢١٨، ٢٣٨،
٢٥٠، ٢٥١، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤١-٤٤٣، ٤٥٦، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٠١،
٥٠٢، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٤٢-٥٤٦، ٥٥٤، ٥٥٥، ٦١٧، ٧٠٠، ٨١٤، ٨١٧، ٨٤٠،
٨٤١، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٦، ٩١٩، ١٠١٤، ١٠٤٢، ١٠٤٥، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٧، ١٠٦٨،
١٠٧٠، ١٠٧٥، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٥، ١٠٩٨، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٢، ١١٦٥،
١١٨٣، ١١٨٦، ١٢١٢، ١٢٢٢، ١٢٢٩، ١٢٤٢، ١٢٥٢، ١٢٦٣

دويجلر وفريجدا ١٨

الديموقراطية ١٨، ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٥٠، ٧٢، ٨٤، ٨٨، ١١٧، ١٢٣، ١٤٢، ١٩٢، ٢٥٥،
٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٩٦، ٥١٠، ٦٠٦، ٦١٤، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٩٥، ٦٩٦،
٦٩٩، ٧٠٢، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢-٧٣٥، ٧٣٨، ٧٦٢، ٧٧٣، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨٣،
٧٨٤، ٨٤٧، ٨٩٩، ١٠٢٠، ١٠٤٧، ١٠٦٣-١٠٦٦، ١٠٦٩، ١٠٧١، ١٠٧٥، ١٠٧٨-١٠٨٨،
١٠٩٠، ١٠٩٥، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٥٣، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٩، ١٢١٧، ١٢٤٣،
١٢٤٧، ١٢٥٨، ١٢٦٠، ١٢٦٤، ١٢٧٢، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٨٥، ١٢٨٧

ديوي ٦٢٧

ذاكرة ٧١، ٨٧، ٨٨، ٩٢-٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١١٧، ١١٨، ١٦٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٧، ٣٤٤،
٣٥٩-٣٦١، ٣٧٠، ٤٥٨، ٥٠١، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٦٦، ٦٧٣، ٦٩٠-٦٩٥، ٧٤٤

٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥١-٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦-٧٧١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٦ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٦ ،
١١٨١ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٢

ذهانية ٢٣١ ، ٢٣٨

رابين ٥٥٥ ، ٥٨٠ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤

رأي عام ٢٤ ، ٣١ ، ٦٠ ، ٢٢١ ، ٤٤٠ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٦١١ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ،
٦٨٣ ، ٦٩٥ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧١٦ ، ٧٢٩-٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٨ ، ٧٥٥ ،
٧٥٧-٧٦١ ، ٧٦٣ ، ٧٦٥ ، ٧٦٨-٧٦٦ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥ ، ٧٧٨-٧٧٦ ، ٧٨٣-٧٨٥ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ،
٨٠٢ ، ٨٠٧ ، ٨٢٦ ، ١٠١٢ ، ١٠١٥ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ،
١١١٨ ، ١٠٤٠

رموز ١٨ ، ١٦٤ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٨٣ ، ٣٣٩ ، ٣٦٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٢١ ، ٤٧٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ،
١٠٨٦ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٩ ، ١١٣٧ ، ١١٤٢ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٧ ، ١٢٦٥

رواندا ٩٨٠ ، ١١٧٧ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٦ ، ١١٨٩ ، ١١٩٣ ، ١١٩٥ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٠ ،
١٢٠٢ ، ١٢٠٥ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧

روبرت كينيدي ٨٢٨

روث بندكت ٢٠

روس بروت ٦٣١

ميلتون روكتيش ٨١١

رونالد إنلجھارت ٨٤٣

ریتشارد باکستر ١٢٤٥

ریتشارد نیکسون ١٣، ٢٤١، ٧٠١، ٨٢٨، ١٢١٣

ریجان ١٩٧، ٢٤١، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٢٢، ٥٢٣، ٦٢١، ٦٨٤، ٦٨٦، ٨٢٨

زعماء ٤٩، ٦٠، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٠-٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨،
٤٧٠-٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠-٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٠-
٥١٤، ٥٢١-٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٥٤-٥٥٦، ٥٦٢، ٥٧٩، ١١٢٤، ١١٤١،
١١٦٤، ١١٨١، ١١٩٥، ١٢٠٠، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٧، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٣، ١٢١٤،
١٢١٧، ١٢١٩، ١٢٦٨

زیمبابوی ١١٦١

ساسنة ٤٠٠، ٦٦٦-٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٨، ٦٩٣، ٦٩٨، ٦٩٩-
٧٠٧، ٧١٠-٧١٢، ٧١٤، ٨٢٦

السامية ٢٠، ٣٥، ٥٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٩٤٠، ٩٦٩، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٩

سانفورڈ ٢٠، ٩٦٨

سبیرو أجینو ١٣

ستالين ٢٦، ٥٠٨

ستالينية ٢٥، ٢٦

سريلانكا ٧٩٧

سكنر ١٤

سكينر ٥١، ٢٢٨

سلالة ١٤٩، ١٥٠-١٥٣، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٠، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٥٢، ٢٧٧،
٣٠٦، ٤٠٨، ٦٧٩، ٧٥٤، ٩٢٠

سلام ٩، ١٢، ٣٤-٣٧، ٦٢، ٢١٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٦١، ٢٩٧، ٣٣٨، ٣٩١، ٤٤٩، ٤٥٦،
٥٤٤، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٩٢-٥٩٤، ٨١٦، ٨٢٠، ٨٣٠،
١٠٦٤، ١٠٧٩، ١٠٨٦، ١١١٤، ١١٢٧، ١١٤٠، ١١٤٩، ١١٥٤-١١٥٦، ١١٨٦، ١٢٠٧،
١٢١١، ١٢١٤، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٩، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٨٦

سلطة ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٧، ٣٣، ٣٩، ٥٢، ٦٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٤، ١٩٧، ٢١٩،
٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤١-٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧-٢٥٩، ٢٩٧، ٢٩٩،
٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣-٣١٦، ٤٧٥، ٥٠٧، ٥١١، ٥٣٢، ٥٧٨، ٧٨٦، ٨١٥، ٨٢٧، ٨٤٥،
٨٩٥، ٨٩٨، ٩٤٣، ٩٦٩، ٩٧٩، ٩٨٣، ١٠١٤، ١٠٣٨، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٤٩، ١٠٧٥،
١٠٧٨، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٥، ١١٧٧، ١١٧٩، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٦، ١١٩٠، ١١٩٤،
١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢٦٢، ١٢٦٦، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٨٤، ١٢٨٩، ١٢٩٠

سلطة سياسية ١٩، ٢٣، ١٤٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٨٤٥، ١٠٨٠

السلفادور ١٢٢٣

سمات ٢٤، ١٦٢، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١-٢٣٦، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٩، ٢٨٨،
٢٨٩، ٢٩١، ٣٠٩، ٦٧٤-٦٨٩، ٦٩٢، ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٧٩، ٨٦٦، ٨٨٢، ٩٠٤، ٩٠٩، ٩١٠،
٩٤٣، ٩٦٢، ٩٦٩، ٩٧٢-٩٧٥، ١٠٢٩، ١١٨٢، ١١٩٦، ١٢٥٥، ١٢٨٨، ١٢٩٠، ١٢٦٤

سمعة سياسية ٦٦٦

سنغافورة ٢٥١

السويد ٣١٣، ٨٢٩، ١٠١٤، ١٠٣٦

سياتل ٤١، ١٠٧٠

سياسة خارجية ٥٥، ٦٥، ٧٣، ١٢٦، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٤٢٢،
٤٢٣، ٤٣٩-٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٤-٤٥٦، ٤٦٣، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٤-٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢،
٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٥٤، ٦١٦، ٦٢١، ٦٨٢، ١٠٣٣

سياسة دولية ٢٤، ٤٥، ٦٣، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٧٥، ٤٧٩،
٥٠٦، ٥٤٧، ٦٦٧

سياق اجتماعي ١٤٧، ١٥٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٧٤١، ١٠١٢

سياق سياسي ١٩١، ١٩٤، ٤١٥، ٤٤٩، ٤٧٧، ٦٧٥، ٧٠٧، ٧١٦، ٧٧١، ٩١٧، ٩١٨،
٩٢١، ١٠٢٤، ١٠٤٧، ١١٣٨، ١١٥١

سيراليون ١١٧٧

سيطرة اجتماعية ١٤٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٨٧٠، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٧١-٩٧٨،

٩٨٨، ٩٩٣-٩٩٧، ١٠٣١، ١٠٤٤، ١٠٤٨

سيكلوجية سياسية ٢٣

شارل ديغول ٥٥٥

شح معرفي ٩١

شخصية تسلطية ١٦٠، ٧٦١، ٩٦٧-٩٧٠، ٩٧٢

شخصية سلطوية ٤٩، ٥٧، ٤٢٥، ٥٢١، ١٢٦٦

الشرق الأوسط ٦٦، ٥٢٨، ٥٥٤، ٥٧٦، ١٠٢٤، ١١٧٧، ١١٧٩، ١٣٠٧

شفارتز شالوم ٨١٣

شفرة إجرائية ٢٤٣، ٤٥٢، ٤٥٣

شيلي ٢٣، ٥١٣، ١٠٦٥، ١٢١١، ١٢٢٣

شيوعية ١٩٧، ٢٥٥، ٤٠٦، ٤١٩، ٤٢٢، ٥٢٣، ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٤٦، ٨٥٨، ١٠٦٧،

١٠٦٨، ١١٩٣، ١٢٠١، ١٢٦١

صراع إسرائيلي فلسطيني ٥٤٢، ٥٧٣، ٥٧٨، ١٢٠٩

صراع متصلب ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٨-١١٩٠، ١١٩٥، ١١٩٧، ١١٩٩، ١٢٠١،
١٢٠٣، ١٢٠٥، ١٢٠٦-١٢٠٩، ١٢١٢، ١٢١٦، ١٢٢١، ١٢٢٢

صراعات دولية ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٧٢، ٩٢٢

الصرب ٥٥٤، ١٢٠٢، ١٢٠٦، ١٢٢٩

صنع قرار ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٧١-٧٣، ٧٥-٧٩، ٩٠، ٩٥، ٩٨-١٠٠، ١٠٧، ١١٠، ١١٢،
١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٤-١٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٤٠-٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٤،
٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٨١، ٥٥٧، ٥٨٢، ٦٧٢، ٦٨٤، ٦٩٦، ٧٣١،
١٠١١، ١٢٤٢، ١٢٦٢

الصهيونية ١٢، ٢٥، ٣١

صور مرآة ٥٥٩

الصين ١٧، ٢١، ١٩٩، ٣٠٩، ٤٦٦، ٥٢٥، ٨١٩، ١٢٧٧

طفولة مبكرة ١٣٩، ١٤٤، ١٥١، ١٦٢، ١٦٩، ١٨٠، ٧٤٨

العالم الثالث ٥٢٥، ٥٢٨

عبد العزيز القوصي ٢٩

عدو ٩، ١٨، ١٩، ٤٥٣، ٤٩٨، ٥٠٠-٥٠٢، ٥٠٧-٥٠٩، ٥١٢-٥١٥، ٥٢١، ٥٢٣-٥٣١،
٥٣٣، ٥٤٦، ٥٥١-٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠-٥٦٤، ٥٨٢، ٥٨٨، ١١٨٢، ١١٨٩،
١١٩٧، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦

العراق ٢٦١، ٥١٤، ١٢٠٨، ١٢١١

عرفات ١٢١٣، ١٢١٤

عرق ٢٤، ٤٥، ٥٧، ٥٨، ١٢٢، ١٥-١٥٣، ١٥٩، ١٩٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٧٦،
٣٠٥، ٦٢٤-٦٢٦، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٨٥، ٧٦٠، ٧٦١، ٨٤٢، ٨٦٥، ٨٨١، ٨٨٤، ٨٩٥،
٩٠٣، ٩٢١، ٩٨٥، ١٠٢٤، ١٠٢٨، ١٠٣١، ١٠٨١، ١٠٨٩، ١١٧٧، ١١٩٥، ١١٩٦، ١٢٥٢

عصابية ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨، ١٢٦٥، ١٢٦٦

عضوية جماعة ٢٤٨، ٢٩٨، ٨٧٧، ٨٩٤، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٠-٨٦٢، ٨٦٤، ٨٦٥،
٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٤-٨٧٧، ٨٨٨، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٩، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢٢

عقلانية ٥٥، ٦٣، ٨٠، ٨٥، ٨٩-٩٣، ٩٦، ١١١، ١١٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٨٩، ٢١٨، ٢٨٤،
٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣،
٤٦٩، ٤٧٧، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٧-٥٢١، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٤٤، ٦٦٨، ٦٧٨، ٧٤٥، ٧٤٧،
٧٥١، ٧٥٧، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨١-٧٨٣، ٧٨٦، ٩٤٢، ١٠٤٦، ١٠٧٢، ١٠٧٩، ١١١٣،
١١٢١، ١١٣٢، ١٢٤٤، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٦١، ١٢٧٦

علاقات دولية ٦٥، ٢١٨، ٢٤٨، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٧٢-
٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٦، ٥٤٢، ٥٤٣،
٥٤٨، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٨٨، ١٠٧٤

علم اجتماع ٢١، ٢٢، ٥٢، ٥٧، ٦٤، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٧٥، ٣٩٢،
٤٤٦، ٤٩٤، ٧٣٤، ٨٠٤، ٨٠٩، ٨١٠، ١١٦١

علم سياسية ٩، ٣٩٦، ٦٥٠، ١٢٤٣، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٥٥، ١٢٦٤

علم نفس تطوري ٥٨، ٦٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٩

علماء إنسانيات ٢٢، ٢٨

علوم اجتماعية ٢٠، ٤٢، ٥٩، ٦٢، ٧٩، ١٢٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩٤، ٣٢٠، ٥٨٨،
٦٤٥، ٦٦٦، ٧٥٥، ٨٣٨، ٨٧٤، ٩٢٢، ١٠١٨، ١٠٢٦، ١٠٣٢، ١١٠١، ١١٦٤، ١٢٧١،
١٣٠٣، ١٣٠٨، ١٣٠٩

علوم إمبريقية ١٢

علوم إنسانية ١٤، ١٦، ١٧، ٢٠، ٣٤، ٤٠، ٤٩

علوم سلوكية ٢١

علوم سياسية ٢٨، ٤٥-٤٨، ٥٣، ٦١، ١١٦، ١٢٦، ١٨٩، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٧٦،
٧١٦، ٧٣١، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٥٧، ٧٨٦، ٨٠٦، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٦١، ٨٧٨، ٨٨٣، ١٠١٨،
١٠٦٤، ١١٢٢، ١١٣٧، ١١٦١، ١٢٤١-١٢٤٣، ١٢٦٤، ١٢٧٢، ١٢٨٧، ١٢٩٠

عمل جماعي ٨٥٩، ٨٦١، ٨٦٦، ٨٨٩، ١١١٣-١١١٦، ١١٢٠-١١٢٣، ١١٢٥، ١١٢٧،
١١٣٠، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٤٠، ١١٤٢، ١١٤٤-١١٤٦، ١١٤٨، ١١٦٠-١١٦٢، ١١٩٢

عنصرية ٣٤، ٣٥، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٢-١٥٤، ١٥٦-١٥٨، ١٦١-١٦٣، ١٦٦، ١٦٧،
١٧٠، ١٧١، ١٧٧-١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٩١، ١٩٣، ١٩٨، ٣١٢، ٤٠٥، ٤٢٥، ٤٢٦،
٦٢٤، ٦٧٠، ٧٨٧، ٨٢٩، ٨٧١، ٩٠٦، ٩١٤، ٩٤٤، ٩٥٠-٩٦٠، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٥،
١٠٦٣، ١٠٩٩

عنصرية جديدة ٩٥١-٩٥٤

عوامل نفسية ٦٣، ١٤٨، ٢٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٥٠

غزة ٣٦-٣٩، ٣٥٧

غموض ١١٠، ٣٩٧، ٤١٨، ٤٢٠، ٦٠٨، ٦١٧، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٦٢، ٧٨٥،
٨٠١، ٨٤٤، ٩٠٤، ٩٠٩، ٩١٠، ٩٥٤

غينيا ١٩، ٢١

فاشية ٣٤، ٦٤٤، ٨٢٧، ٨٢٩، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٧٤، ١١٤٥

فاعل رشيد ٤٤٥

فالدين ١٤

فتنة طائفية ٣٢

فردانية ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٦٢

فرموزا ٢١

فرويد ١٢، ١٣، ٤٩، ٢٢٨، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٥، ٧٤٥

فلاديمير لينين ١٠

فلسطين ٣١، ٣٢، ٣٥

فلهم رايبخ ٢٦

فنزويلا ٣٩٦، ٨٤٠

فونت ١٠-١٢

فيتنام ١٨٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٧، ٢٦٠، ٥٢٨، ٦٤٠، ٧٠١، ١١١٤، ١٢٠٦، ١٢٥٢

فينومينولوجيه ٤٩٣

قاعدة إضافة موزونة ١٠١، ١٠٢، ١٠٩

قبرص ٤١٨، ٥٧٣، ١٠٦٥

القدس ٤٠، ٥٤٨، ٥٥٠

قرار تصويت ٧٤، ١١٦-١٢١، ١٢٣

قرار سياسي ٢٤، ٤٧، ٥٦، ١٢٥، ٤٦٠

القرن الأفريقي ٥٧٣

قناة السويس ٤٦٦

قهر ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨٢، ١١٢٢، ١١٤٠

قوة حفظ سلام ١٢١١

قوى عظمى ٤٠، ٥٢٧، ٥٧٥

قيادة ١٧، ٢٤، ٤٥-٤٧، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٨٩، ٣٠٠، ٤٩٨، ٥٢٣، ٥٤٤، ٥٥١،
٥٥٥، ٥٩٤، ٦٨٠، ٦٨٦، ٧٠٥، ٨٦٦، ١٠١١، ١٠١٣، ١٠٣٨، ١١٠٠، ١١١٧، ١٢٢٩،
١٢٦٣، ١٢٦٦

قياس ليكرت ٨٣٤

قيم فردية ٨٠٦، ٨١٤-٨١٧، ٨٢٠، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٩، ٨٤٢

كارولينا الشمالية ٦١٧

كاريزما ١١٢٤، ١١٣٩، ١١٤١

كاليفورنيا ١٣، ٤٢، ١٥٣، ١٧٥، ١٩٦، ٢٣٤، ٦٣٥، ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٥

كبش فداء ۱۱۸۲، ۱۱۹۲، ۱۱۹۶، ۱۲۱۴

كلايد كلاكهون ۲۲

كمبوديا ۱۱۹۲

كبنجزلي دافيس ۲۲

كندا ۱۴۸، ۱۷۴، ۲۴۵، ۸۴۰، ۸۹۷

الكنيست ۵۵۰

كوبا ۲۱، ۱۹۷، ۴۵۴، ۵۱۳، ۵۲۵، ۵۵۶

كوريا الشمالية ۱۸۸، ۴۶۶

كولبرج ۵۲، ۱۴۴-۱۴۸، ۱۰۸۴

كولومبيا ۲۰، ۲۲، ۸۴۰، ۱۰۶۵، ۱۱۴۳، ۱۲۰۱

الكومنولث ۲۳۱

الكونجرس ۱۴۲، ۱۸۰، ۲۴۵، ۶۰۸، ۶۳۰، ۶۳۱، ۶۴۰، ۶۷۰، ۶۹۸، ۷۰۰، ۷۰۳،

۸۷۲، ۹۱۷

الكويت ٢٦٢، ١٢٠٨

كيرت ليفين ٥٣

لاسويل ١٩، ٤٩، ٥٠٧، ١٢٤٢

لاوس ٢١

لاييزج ١٠، ١١

لبنان ٢١

لوحات معلومات ٩٨، ٩٩، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨، ٧٦٤

لوحة قرار ١١٨

لورنس كولبرج ١٠٨٤

لوسيان سيف ٢٦

ليندون جونسون ١٨٨، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٦٠

مؤسسة هيرييتج ٣٤

مارتن لوثر كنج ٤٩، ١٠٧٣

مارجريت تاتشر ٤١٤، ٤١٩

مارجريت ميد ١٨، ١٩

مارجريت هيرمان ٤١

مارسيليا ١١١٧

ماركسية ١٠، ١٣، ١٤، ٢٦، ٢٧، ١٤٢، ١٠٧٢، ١١٤٥

مأسسة ٥٣١، ٥٩٣، ١٠٢٩، ١٠٣٢، ١١١٧

ماركاثي ٨٢٨

مثابرة ١٧٢-١٧٥، ١٧٧-١٨١، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٨٢،
٣٠٦، ٤٦٣، ١٠٩٢

مجلس أوروبا ١٠٦٣، ١٠٧٤

مجلس العموم البريطاني ٢٤٥، ٤٠٥

محمد حسنين هيكل ٢٨

محمد خاتمي ٢٦٠

محمد نجيب ٢٦

المخابرات الإسرائيلية ٤٦٤، ٤٦٦

المخابرات الحربية الأمريكية ٢٠

مراد وهبة ٣٠

مركز الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية ٢٨

مساقاة ١٠، ٣٤، ٥٠، ٥٨، ٧٥، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٩، ٣١١، ٣١٥، ٤٠٦، ٤٤٩،
٥٨٤، ٦٢٤، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٦٢، ٧٦٣، ٨٠٥، ٨١٤، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٧-٨٣٢، ٨٣٤-٨٣٧،
٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٥، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٥٩، ٨٨٨، ٨٩٠، ٩١٣، ٩٥١، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٩٥٧،
٩٦٣، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٧٨-٩٨٠، ٩٨٢، ٩٨٦-٩٨٩، ٩٩٢، ٩٩٣، ١٠١٢، ١٠١٤، ١٠٣١،
١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٤٠، ١٠٤٣-١٠٤٧، ١٠٥٠، ١٠٨٠، ١٠٩٠، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٣١،
١١٩٠، ١١٩٣، ١٢١٥، ١٢١٧، ١٢٢٥، ١٢٤٣، ١٢٦٧، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٧

مستعمر ٥٢٧، ٥٢٨

مسوح ١١٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٣٨، ٦١١، ٦١٣، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٩٧،
٧٧٣، ٩٢١

مشاركة سياسية ١٨٦، ٨٩٥، ١٠١٨، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٧٦، ١٠٩٣، ١٠٩٦، ١١١٤،
١١١٨، ١١١٩، ١١٣٨

مشاركة مستدامة ١١١٥، ١١٥٠، ١١٦٢

مشروع كاميلوت ٢٢، ٢٣

مشروع مارشال ١٧

مشروعات مشتركة ١٢٢٥، ١٢٢٦

مـصـالـح ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٨٠، ٩٠، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠٠، ٤٠٤، ٤١٥، ٤٤٤، ٤٤٩-
٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٩، ٥٠٥، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٤٢-
٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٨٠، ٦١١، ٦٣٥، ٦٨٢، ٧٠٧، ٧٣٦،
٧٥٦-٧٥٨، ٧٦١، ٧٧٧، ٧٧٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٩١-٨٩٧، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٧،
٩٢١، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩٠، ١٠١٧، ١٠٢٣، ١٠٤١، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٨١، ١٠٨٢،
١١١٧، ١١١٨، ١١٨٨، ١١٩٠، ١١٩١، ١٢١٢، ١٢٤١-١٢٤٧، ١٢٤٩، ١٢٥٤، ١٢٥٥،
١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٦٥

مصر ٢٦، ٢٩، ٣١، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٧، ٥٤٨، ٥٥٠، ١٢١٧

مصطفى زيور ٢٩

مصطفى سويف ٢٩، ٣٣

مـصـلـحـة ذاتية ١٢٦، ٥٠٥، ٨٧١، ٧٥٦-٧٥٩، ٧٦٣، ٨٢٦، ٨٧٠، ٨٧١، ١١٩٠،
١٢٠٣، ١٢٤٨-١٢٥٥، ١٢٦٤

معالجة معلومات ٥٥، ٩١-٩٣، ٩٥، ٢٨٦، ٢٩٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٦٠-٤٦٣،
٥٠٦، ٥٦٦، ٦٤٠، ٧١٢، ٧٢٩، ٧٣٠-٧٣٧، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٥١

٧٥٣-٧٥٦، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٦-٧٦٨، ٧٧٠-٧٧٣، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٧٨-٧٨٠،
٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٧، ٩٣٨، ٩٤٢

معهد بروكنجز ٣٤

مفاوضات ١٥، ٣٥، ٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٦٦، ٥٧١،
٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٣، ١١٨٠، ١١٨٩، ١٢١٩

المفوضية العليا للأقليات القومية ١٠٧٤

مفوضية كارنيجي ١٢١١، ١٢١٤

مقاومة ١٨٠، ١٨٢، ٢٣٠، ٢٩٢، ٣٤٣، ٣٩٥، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٥٨،
٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٨، ٧٣٦، ٧٦٩، ٨٤٣، ١٠٧٠

مكارثية ٢٥

مكتب بحوث البحرية ٢١

مكتب بحوث العمليات الخاصة ٢٣

المكسيك ١٩٢، ١٩٧، ٤٢١، ٨٩٠، ٨٩١، ٩٠٣، ٩٠٥

ميكافيلي ٦٦٥، ٦٦٦

ملاديك ١٢٠٢

المملكة المتحدة ١٨٢، ١٩٢، ٤١٩، ٨٨٩، ٩٠٢، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٧٠، ١١١٧

مناورة ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٥٤٧، ٥٧٠، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٦، ٧٧٧، ٧٨٣، ٨٧٥

منطقة بيروقراطية ١٢٥٨، ١٢٦١-١٢٦٤

منطقة ديموقراطية ١٢٥٨، ١٢٦٠

منطقة مؤسسات ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٥٥، ١٢٥٦

منظمة التحرير الوطني الفلسطيني ٣٥

منظمة فتح ٣٩

منفعة ذاتية ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٩٠

منفعة متوقعة ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ٤٧٢، ٤٧٤

مواطنة ١٤٠، ١٩٧، ٧٠٩، ٧١٦، ٩٠٤، ٩٤٨، ١٠٦٣-١٠٧٢، ١٠٧٥-١٠٧٨، ١٠٨١

١٠٨٣، ١٠٨٥، ١٠٨٦-١٠٩٠، ١٠٩٢-١٠٩٤، ١٠٩٦-١١٠١، ١١٣٧

موجزات أوزان متساوية ١٠٢، ١٠٩، ١٢٥

موجزات كشفية ٩٥، ٩٦، ١٢١، ٧٧٩

موريشيوس ٨٧٥

موسكو ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣١

ميشيل بيلانج ٣٤

النازية ٢٥، ١٨٧، ١٩٩، ٤٢٥، ١١٤٥، ١١٩٤، ١٢٠١، ١٢٠٩

ناعوم شومسكي ١٣

ناميبيا ٥٣١

النحن ٤١٧-٤٢٠، ٨٦٥

نخب ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ١٢١، ١٧٥، ١٧٧، ١٩١، ٣٠٧، ٤٤٩،
٥٤٤، ٥٥٣، ٥٨١، ٦١٠، ٦١١، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٧، ٧٠١، ٧١٥، ٧١٦، ٧٤٠، ٧٧٢، ٧٧٧،
٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ١٠٨٣، ١٠٩٥، ١١١٥، ١١٢٢، ١٢٠٢، ١٢١١، ١٢٢٥، ١٢٨٣

نخبة ٢٧، ٤٧، ٥٠، ٧٣، ١٩١، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٤٥، ٣١٠، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٤٨، ٥٧٩،
٦٠٩، ٦٣٥، ٦٤٠، ٦٦٩، ٦٩٨، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٦، ٧٣١، ٧٣٩، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٥، ٨٢٤،
١٠٤٠، ١٠٩٥، ١٢٠١، ١٢٨٣

النرويج ١٠١٤

نزاعات دولية ٥٤١

نظام دولي ٤٤٤، ٥٤٢

نظريات بديلة ٦١

نظريات مراحل ١٤٤، ١٤٦

نظريات مصالح ٩

نظرية تطورية ٣٠٢

نظرية قرار سلوكي ٥٥، ٧٤٦

نظرية قرار ٥٣

نظرية نمو معرفي ٥٢

نكبة ١٩٤٨ ٢٧

نمط محلي ٦٩٦، ٦٩٧

نوع اجتماعي ٢٤، ٤٥، ٥٨-٦٠، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٧٩-٦٨٤، ٨٩٥، ٩٠١، ٩٠٤، ٩٠٩،

٩٠٩، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٤-١٠٢١، ١٠٢٣-١٠٣١، ١٠٣٤-١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٤٠،

١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٨١، ١٠٩٨، ١١١٧، ١١٣٦

نيجريا ١٤٨

نيكارجوا ٦٢١، ١٢١٧

نيل كينوك ٤١٤

نيلسون مانديلا ٢٥٥

نيوزيلاندا ٤١٠

نيويورك ٦٢٧، ٦٤٨، ٧٣٦، ٧٨٠

هاديات ١٢١، ١٢٧، ٢٢٢، ٣٠٦، ٣٣٩، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٤٦، ٦٧٩-٦٨١، ٦٨٤، ٧١٠،

٧٤٩، ٧٧٩، ٧٨٠، ٨٢٣، ٩٠٩، ٩٥٨، ٩٧٩، ١٠٣٩

هانز أيزنك ٢٣، ٢٢٧

هايدلبرج ١٢

هتلر ١٨٨، ٢١٨، ٢١٩، ٥٠٨، ١١٨٦

هدى عبد الناصر ٢٨

هربارت س.كلمان ٣٥

هربرت هامفري ٧٠١، ٨٢٨

الهند ٢١، ١٤٨، ٥١٨، ٨٧٥، ٨٩٣، ٩٨٦

هندوراس ١٢٢٣

هنري الثامن ١٠١٠، ١٠٣٦

هنري فالون ٢٦

هنري كيسينجر ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٤، ٤٥٣

الهو ١٦٠، ٣٤٣-٣٤٥، ٩٦٠

هولندا ٨٤٠، ٨٨٧، ٩١٦، ١٠١٤، ١١٣٠، ١١٤٥، ١١٤٩، ١١٥٦، ١١٥٨

الهولوكوست ١١٨٩، ١١٩٥، ١٢٠٠

هونج كونج ١٠٦٥

هوية اجتماعية ٥٧، ١٦٩، ٢٢٩، ٢٤٨، ٢٤٩، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٣، ٥٣٣، ٧٣١، ٧٦٠، ٧٦١، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٢-٨٧٧، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٩٢، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٠-٩٠٣، ٩٠٩، ٩١٣، ٩٨١-٩٨٣، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٩، ٩٩٠-٩٩٢، ١٠٨٤، ١١٢٩، ١١٣٥، ١١٩٢

هوية جماعية ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٨١-٨٨٤، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٩٦، ٩١٠، ٩٢٢، ٩٨٣، ١١٢٣، ١١٢٩، ١١٣٤-١١٣٦، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٦٣

هوية عرقية ٥٦، ١٤٣، ١٥٠-١٥٥، ١٥٨، ١٦٦، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٥، ٧٦١، ٨٨٤،
٨٨٧، ٨٩٩، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩١٨

هوية قومية ١٤٠، ١٩٥، ١٩٨، ٤٢١، ٥٦١، ٨٨٨، ٨٨٩، ٩٠١، ٩٠٣-٩٠٥

هيسو في ١٩

هيلاري كلينتون ٧٦٦، ١٢٤١

واشنطن ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٣٦

واطسون ٥١، ٣٧٢

وجدان ٢٢٤، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٥، ٥٠٧، ٦٦٥،
٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٨٨، ٦٩١، ٧١٥، ٧٧١، ٧٨٤-٧٨٦، ٩٤٥-٩٤٧، ٩٤٩، ٩٥٠،
٩٥٢، ٩٥٣، ٩٦٠، ١٠٦٣

ورش عمل ٥٦٢، ٥٧٣-٥٧٥، ٥٧٧-٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٩٣، ٥٩٤

ورشة عمل ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٦

وزارة الخارجية الأمريكية ٥٠٧

وسائل إعلام ٦٥، ١٤٢، ١٦٦، ١٧٢، ٢٥٧، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٢١، ٤٢٧، ٦٣٤، ١٠٨٦،
١٠٩٨، ١١٢٥، ١١٨١، ١٢٠٨، ١٢١٣

وساطة ٥٧٠-٥٧٢، ٥٨٨، ٥٩٢

وصمة ١٤٠، ١٠١٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٤٩

ولاء ١٦٩، ١٧١، ٤١٨، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٦، ٦٣١، ٦٨٠، ٦٨٢، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦٥

٨٧٨، ٨٨٥، ٨٨٩، ٩١٧، ٩٨٠، ١١٦٥، ١٢٠٥، ١٢٠٧، ١٢٦٦

الولايات المتحدة ١٦-١٨، ٤٦، ٥٤، ١٤١، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٣-١٥٦، ١٥٩، ١٧٤

١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٢-٢٣٦، ٢٤٠-٢٤٦، ٢٥١

٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٣١٣، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٢١-٤٢٤، ٤٦٦، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤

٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٧٥، ٥٧٦، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٤٥، ٦٧٨

٨٣٠، ٨٠٤، ٨١٠، ٨١٤، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٨، ٨٤٠-٨٤٢، ٨٤٥، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٢، ٨٨٣

٨٨٤، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٥، ٩٠٢، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩٢٠، ٩٤٦، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٧٧، ٩٨٩

١٠١٢، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢٣-١٠٢٥، ١٠٢٨، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٦، ١٠٤٢

١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٩، ١٠٨٦، ١٠٨٩، ١٠٩١، ١٠٩٨

١١١٧، ١١٥٥، ١١٥٩، ١١٨٣، ١١٩٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٤، ١٢٥٤، ١٢٥٩، ١٢٦٠

١٢٧٠، ١٢٧٧، ١٢٨٥، ١٢٨٨

وودرو ويلسون ٤٩، ٢١٨، ٢٤٣

وينستون شرشل ٢٤٥

اليابان ١٧، ٦٦، ١٤٨، ٢٥٢، ٨٢٩، ١٢٢٥

اليهودية ١٢، ٢٠، ١١٩٦

يوسف مراد ٢٩، ٣٠، ٣٣

يوغسلافيا ١١٣٥، ١١٧٧، ١١٩٩، ١٢٠٦، ١٢١١

اليونان ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٩١، ٤١٨، ١٠٦٥

اليونسكو ١٠٦٤، ١٠٧٩

المؤلفون في سطور:

دانييل بار - تال Daniel Bar-Tal
أستاذ التربية بجامعة تل أبيب

ميشيل بيلنج Michael Billing
أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة لونغبورو University Loughborough - المملكة المتحدة

جون داكيت John Duckitt
محاضر بقسم علم النفس بجامعة أوكلاند Auckland University - نيوزيلاند

ستانلي فيلدمان Stanley Feldman
أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوني بروك Stony Brook University - الولايات المتحدة

رونالد ج. فيشر Ronald J. Fisher
أستاذ العلاقات الدولية بكلية الخدمات الدولية بالجامعة الأمريكية - الولايات المتحدة

ريتشارد ك. هيرمان Richard K. Hermann
أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو - الولايات المتحدة

ليونى هادى Leonie Huddy
أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة ستونى بروك Stony Brook
University - الولايات المتحدة

اوريت إيشيلوف Orit Ichilov
أستاذ التربية بجامعة تل أبيب

روبرت جارفيس Robert Jarvis
أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولومبيا

هربرت س. كلمان Herbert C. Kelman
أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد

دونالد ر. كيدر Donald R. Kinder
أستاذ العلوم السياسية وعلم النفس بجامعة ميتشجان

بيرت كلاندرمانس Bert Klandermans
أستاذ علم النفس التطبيقي بالجامعة الحرة فى أمستردام

روبرت كيرزبان Robert Kurzban
أستاذ علم النفس المساعد بجامعة بنسلفانيا

روبرت ا. لين Robert E. Lane
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بجامعة يال.

ريتشارد ر. لو Richard R. Lau
أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز

جاك س. ليفي Jack S. Levy
أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز

شيرى ليفي Sheri Levy
أستاذ مساعد علم النفس بجامعة ستوني بروك

جورج ا. ماركوس George E. Marcus
أستاذ العلوم السياسية بكلية وليامز

كاتلين م. ماكجرو Kathleen M. McGrew
أستاذ العلوم السياسية وعلم النفس بجامعة ولاية أوهايو

فيرجينيا شابيرو Virginia Sapiro
أستاذ العلوم السياسية بجامعة وسكونسين

دافيد أ. سيرز David O. Sears
أستاذ علم النفس والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا - لوس انجلوس

جيم سيدانيوس Jim Sidanius
أستاذ علم النفس بجامعة كاليفورنيا - لوس انجلوس

ايرفين شتاوب Ervin Staub
أستاذ علم النفس بجامعة ماساشوسيتس - امهرست

شارلز س. تابير Charles S. Taber
أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوني بروك

دافيد ج. ونتر David G. Winter
أستاذ علم النفس بجامعة ميتشجان

المترجمون فى سطور:

ربيع أحمد مرسى وهبة

حصل على ليسانس الآداب فى علم النفس من جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، وعلى دبلومة العلوم السياسية فى المجتمع المدنى وحقوق الإنسان من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠٠٠، وعمل كإخصائى نفسى فى أحد المراكز العلمية المتخصصة فى مجال القياس النفسى وتحليل المعلومات، وترجم العديد من الأبحاث والدراسات فى مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم، يعمل حالياً مسئول برنامج الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا فى شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولى للموئل Habitat International Coalition.

محمد يحيى الرخاوى

مدرس علم النفس بكلية آداب القاهرة، ومنتدب من عام ٢٠٠٧ للعمل الأكاديمى بجمعية الطب النفسى التطورى فى محاولة لتكوين هياكل من المهتمين بالبحث العلمى من المتخصصين وتفعيلها. وتتصب اهتماماته الأكاديمية الحالية على بحث التناقض الأصيل فى "اللغة" بين وظائفها المعروفة والمشكلات النفسية/الفلسفية الناتجة عنها، كالتناقض بين ما تعد به اللغة من مطابقة، وما تتضمنه - حتمًا وبأصالة - من تجاوز لهذه المطابقة وعجز عن إدراكها معًا، سواء لغويًا أو حتى مفهوميًا.

مشيرة الجزيرى

حصلت على بكالوريوس وماجستير العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ثم عملت فى هيئات دولية فى مجال رفع مستوى الكفاءات فى العلوم الاجتماعية. وتعمل الآن مستشارة لعدة هيئات دولية وإقليمية عربية. قامت بترجمة عدة أعمال فى مجال العلوم الاجتماعية والبيئة والصحة. وهى تعد الآن أطروحة الدكتوراه عن موضوع الحراك المهنى والاجتماعى للنساء العاملات من الطبقة المتوسطة الدنيا بمعهد الدراسات الاجتماعية بهولندا.

المراجع في سطور:

قدرى حفى

أستاذ علم النفس غير المتفرغ بمعهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس. حصل على درجة الدكتوراه فى علم النفس السياسى من جامعة عين شمس، ١٩٧٤. حصل على جائزة الدولة التشجيعية فى علم النفس، ١٩٧٢ وجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٠ وجائزة مصطفى زبور للعلوم النفسية من الجمعية اللبنانية للدراسات النفسية ٢٠٠٤. يحمل وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ١٩٧٣. له العديد من المؤلفات والكتابات خاصة فى مجال علم النفس السياسى.

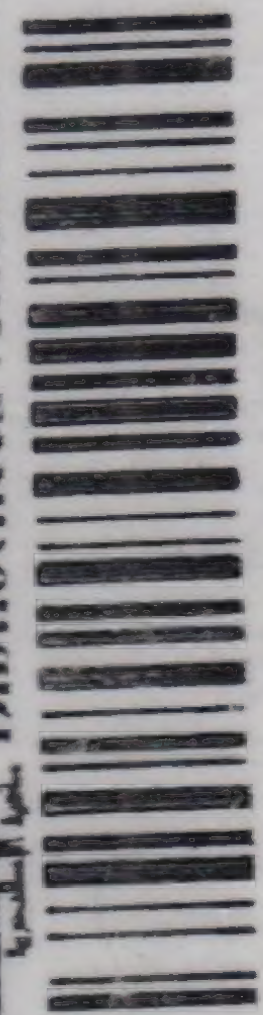
التصحيح اللغوي: عايدى جمعة
الإشراف الفني: حسن كامل



لقد بدأت الاستفادة من الحقائق النفسية فى المجالات المتعددة لممارسة السياسة مع بداية ممارسة الإنسان للسياسة، أى قبل ظهور علم النفس باعتباره علماً. وعلى سبيل المثال، فقد عرف البشر الحرب النفسية ومارسوها منذ عرفوا ومارسوا الحرب بأشكالها المختلفة، أى منذ فجر التاريخ، رغم أن المصطلح لم يبدأ تداوله إلا مع نذر الحرب العالمية الأولى، بعد أن تطورت الممارسة القديمة من صرخة توقع الرعب فى قلب العدو، أو تثير الشجاعة فى قلب المهاجم، إلى أن أصبحت على ما نشهده اليوم من منشورات وإذاعات ومحطات بث تلفزيونى، إلى آخر تلك الخطط الفنية المعقدة التى يضعها المتخصصون فى فروع الحرب النفسية.

ويعتبر علم النفس السياسى، بشكل بالغ العمومية، وكما ورد فى هذا الكتاب، "تطبيقاً لعلم النفس البشرى فى دراسة السياسة، حيث يستفيد علم النفس السياسى من منجزات علم النفس فى مجال النظريات النفسية، وبحوث الشخصية، والأمراض النفسية، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم نفس النمو، وعلم النفس المعرفى، والعلاقات داخل الجماعات؛ كما يتناول علم النفس السياسى ظواهر سياسية مثل السير الذاتية، والقيادة، والسلوك السياسى الجماهيرى، وتأثيرات الإعلام الجماهيرى، والتنشئة السياسية والتربية المدنية، والصراع الدولى، واتخاذ القرارات فى مجال السياسة الدولية، وحل الصراعات، والصراعات القائمة على العرق والنوع الاجتماعى والقومية وغير ذلك من تجمعات، والتيارات السياسية، والحراك السياسى".

Bibliotheca Alexandrina



0916179